المعجم العربي
نشأته وتطوّره

تأليف

دكتور حسين نصّار
أستاذ الأدب العربى ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

الجزء الأول

يطلب من :
مكتبة مصر
٣ شارع كامل صدقى "الفجالة"
سعيد جوده السحار وشركاه

المُعْجَمُ العَرَبِيُّ
نَشْأَتُهُ وَتَطَوُّرُهُ

تأليف
دكتور حسين نصّار
مدرس بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة

الجزء الأول

دار مصر للطباعة
٣٧ شارع كامل صدقي

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أبي

كلمة الطبع

من الواجب علىّ - وأنا أضع هذا الكتاب بين يدى القارئ ، أن أعترف بما أدين به لكثير من الأصدقاء والزملاء ، فى سبيل إخراجه على هذه الصورة .

وأول من أَدين له بالفضل ، أستاذى الذى أشرف على رسالتىّ اللتين تقدمت بهما إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، لنيل الماجستير والدكتوراه ، الأستاذ مصطفى السقا ، الذى رعانى منذ أمد طويل ، وسَدَّد خطواتى الأولى ، ووجهنى أحسن التوجيه .

وكثيرا ما تطوع بمساعدتى كثيرون من المشرفين والعاملين بدار الكتب المصرية ، ومكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وأمدونى بما أحتاج إليه ، ويسّروا لى الإطلاع على ما أريد من مخطوطات وعلى رأسهم صديقى المرحوم الأستاذ فؤاد سيد .

أما صديقى الأستاذ محمد رشاد عبدالمطلب بالإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، فكان غيورا على هذه الرسالة غيرتى عليها ، لا يكاد يسمع منى التماساً حتى يُبَادر إلى إجابته ، وهذا شأنه مع كل مريد للعلم .

وإن كان لى فضل فى تأليف هذا الكتاب ، فقد بقى مستورا فى الظلام ، إلى أن أتاح الله له سمحا جوادا ، أنفق على طبعته الأولى ، هو التاجر السعودى السيد حسن شربتلى ، فجزاه الله خيرا .

وجدير بالشكر الجزيل العلامة الأستاذ عبدالله كنون الذى كتب مقالا ضافيا عن الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى الجزء الأول من المجلد ٣٧ من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، منحنى فيه كثيرا من الإضافات القيمة التى أفدت منها فى طبعتى الحالية .

وجدير بالشكر المشرفين على مكتبة مصر ، ودار مصر للطباعة ، والعاملين بهما ، الذين أخرجوا الكتاب فى طبعته الثانية ، على هذه الصورة التى يراها القارئ بين يديه .

وأرجو أن تحفز رسالتى الهمم إلى بحث هذا الميدان اللغوى البكر ، فإنها مجرد خطوة تحتاج إلى خطوات كثيرة ، وتمهيد يطلب التفصيل والتكملة والتقويم ، والله الموفق إلى الصراط السوى ؟

حسين نصار

كلمة المُشرِف

الأستاذ مصطفى السقا

لعلّ هذا البحث أول بحث من نوعه فى اللغة العربية ، يتصدّى لتأريخ «المعجم العربىّ» فى « نشأته وتطوره » ، منذ بدأ المسلمون يضعون الخطوط الأولى لتأليفهم فى « متن اللغة العربية » ، حتى يومنا الحاضر ؛ وإن كان كثير من الباحثين اللغويين ، فى القديم والحديث ، من عرب ومستشرقين ، قد وصفوا المعاجم الكبيرة ، وتتبعوا مناهجها وعيوبها ، مما يرى القارئ كثيرا منه مفصلا فى تضاعيف هذا البحث الحديث ، بل قام عدد من العلماء الشرقيين والغربيين بتأليف معاجم عربية ، على مناهج حديثة غربية ؛ لكن لم يقم أحد فيما أعلم ، بتأريخ شامل للمعاجم العربية ، مجموعة فى نَسَق تفصيلىّ ، على منهج علمىّ ، قبل صاحب هذا البحث .

يقوم عمل المؤلف ، على وصف المناهج العامة للمعاجم ، وتحليل مواد جزئية من كل معجم ، وإحصاء النتائج ، من خصائص ومآخذ ، ثم المضاهاة بينها وبين نظائرها فى معجم آخر ، وتنسيق الوحدات التى تلتزم نظاما معينا مشتركا بين أصحابها ، مما سماه الباحث « المدرسة اللغوية » ثم استخلاص الخصائص العامة لكل مدرسة ، والدلالة على مراحل التطور فيها ، متى بدأت ؟ وأين انتهت ؟ ومن صاحبها ؟ ومتى حدث تطور آخر جديد ؟ وعلى يد من ؟ وهكذا يتتبع الجزئيات ، ويترقى منها إلى الكليات ، ويؤلف بينها ، حتى يجعل من مجموعها نظاما تأليفيا ذا طابع خاص ، يعرفه القراء للمعاجم فى صورته الأخيرة ، ولكنهم يجهلون الأطوار التاريخية التى مهدت لظهوره ، والجهود المضنية التى أدت إليه .

ولا ريب فى أن الأخذ بهذا المنهج العلمىّ الدقيق ، كلَّف صاحبه عناء وجهدا مَرِيرين قطعاه عن كل ما حوله من وسائل الترفيه عن النفس ، قطعا تاما ، حولين

كاملين ، عَكَف فيهما على بحثه عكوف الراهب فى صومعته ، وحين كنت أراه فى الفَينة بعد الفَينة ، كنت أرى فى ملامحه أثر الإعياء والكلال ، ناطقا بثِقَل ما يحمل من عِبْء العمل الدائب ، فكنت أُشفق عليه أحيانا ، وأَرثى له فى قرارة نفسى حينا ، ولكن سَرْعان ما كان حديثه إليّ فى استمراء عمله ، وفرحُه بما يوفق إليه من نتائج بحثه ، يبدل إحساسى نحوه من إشفاق ورثاء ، إلى ثقة واطمئنانٍ قويَّيْن ، فقد كانت نفسه قوية ، لا يتسرب إليها الوَهْن ولا الضعف ، ولا تعرفَ التردد ولا الحيرة ، فكان ذلك مما يُودِع نفسى الطمأنينة التامة ، على أن هذا الطالب بالغ ولا شك أقصى الغرض ، مصيب أبعد الهَدَف ، لأن همته أقوى من جسمه ، وعزيمته أمضى من قلمه ، ومن كانت هذه حاله ، لم يعز عليه مطلب ، ولا ندَّ عنه مأرب .

وانتهى الطالب من بحثه بعد حولين كاملين ، وهو لو بَقِى دائبا عليه أربعة أحوال أو خمسة ، لما استبطأناه ولا استرثناه ، ولأعطيناه المزيد من الوقت ، لما يتطلبه البحث من الجهد ؛ ولكنه حَمَل على نفسه ، فأنجز عمله الشاق فى مدة يسيرة ، ورغب إلى الكلية فى أن تحدد له يوما للمناقشة ، ووقف الطالب يوم الامتحان يعرض عمله على أساتذته ، ويشرح منهجه ونتائجه ، فمنحته لجنة الامتحان درجة الدكتوراه ، بتقدير ممتاز ، مع الثناء على عمله واجتهاده .

أما بعد : فإن غرض الباحث من هذا البحث أمران جديران بالتقدير :

أولهما : تدوين تاريخ شامل للمعاجم العربية ، وقد تبين فى خلال هذا البحث أن العربية من أغنى لغات البشر ثروة لفظية ، تستوعب حاجات الأمة الحسية والمعنوية ؛ على أن فيها قدرا كبيرا من الألفاظ التى لا تحتاج إليها حياتنا الحديثة ، لتطور الحضارات والمدنيات والثقافات التى نعيش فيها تطورا كبيرا ، باعد بين حياتنا وحياة القدماء من العرب أصحاب هذه اللغة . ولكن الباقىَ لنا من الألفاظ بعد تلك

الألفاظ المهجورة ، هو قدر كبير أيضا ، يتسع بمادته وصوره الكثيرة للتعبير عن حاجاتنا الحديثة المتطورة . كما وضح من البحث أيضا أن العربية ، وهى من أقدم اللغات تاريخا ، هى كذلك من أقدمها حرصا على تأليف المعاجم اللغوية المختلفة ، أى منذ نحو اثنى عشر قرنا ، وهى مَفْخَرة لا يساميها فيها إلا عدد قليل من اللغات القديمة ، كاللغتين الصينية واليونانية .

أما الغرض الثانى ، الذى يرمى إليه هذا البحث ، فهو وضع الصُّوَى والأعلام فى طريق اللغويين المحدَثين من العرب ، الراغبين فى تأليف المعاجم اللغوية الحديثة ، ليعرفوا مناهج أسلافهم القدماء ، بعد أن عرفوا فى ثقافتهم الحديثة مناهج المحدثين من أساتذة الغرب ، فى تأليف معاجمهم الحديثة ، ليلائموا بين عمل الفريقين ، ويؤلفوا منهما منهجا وَسَطا ، وطريقا أَممًا .

ويقينى أن صاحب هذا البحث ، قد أصاب المَحَزّ ، وطبق المَفْصِل ، وجرى إلى الغاية سريعا ، وأحرز قصب السَّبْق فريدا ، وأنا أدعو له بالتوفيق دائما .

١٩٥٦/٣/١٠ مصطفى السقا

تصدير

أعجب العرب بلغتهم إعجابا جعلها موضع فخرهم ومباهاتهم ، حتى لقد أنزل الله على رسوله الكريم معجزته الكبرى « قرآنا عربيا » تحدى البلغاء ولم يستطيعوا أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من طرازه ، وحتى فخر الرسول بفصاحته .

وتناول العرب لغتهم بالدراسة منذ فجر حضارتهم ، فرويت عن الرسول وصحابته الأقوال والأحكام التى تتعلق بها ، ونسب إلى بعض الصحابة والتابعين كتب فى نواح خاصة منها . ثم كثرت هذه الدراسات اللغوية كثرة رائعة حتى إننا « إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته ، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب[1] » ويحكى عن الصاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه ، فقال له فى الجواب : أحتاج إلى ستين جملا أنقل عليها كتب اللغة التى عندى[2] .

وتنوعت هذه الكتب اللغوية كثيرا إذ كان منها الرسائل التى تعالج نواحى خاصة أو موضوعات بعينها من اللغة العربية ، ومنها المعجمات الجامعة ، والدراسات التى دارت حول هذه المعجمات . وكثرت الأصناف تحت كل نوع من الأنواع الثلاثة ، فاشتمل الأول على موضوعات ربما لا يمكن إحصاؤها إلا بصعوبة ، واشتمل الثانى على معاجم تختلف فى الهدف والمنهج والميول وغيرها ، وحوى الثالث كتبا فى نقد المعجمات والاستدراك عليها واختصارها وشرحها وشرح شواهدها وغير ذلك .

ولكننا لم نجد فى هذه الكثرة الرائعة كتبا تدرس المعجمات دراسة متعمقة مستقلة ، تربط بين المتشابه منها ، وتفرق بين المختلف ، وتبرز الصلات بين كل منها ، وتصف المعالم العامة للتأليف فى هذا اللون من الثقافة العربية ، وهو من أهم

---

(١) مقدمة معجم فيشر ص ٣ .

(٢) السيوطى : المزهر ١ : ٢ .

ألوانها ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، مما حفزنى على اختيار هذه الدراسة ، وقوَّى من تصميمى على المضى فيها ، حتى أسد ثغرة فى ثقافتنا .

حقا عُنِيَ كثير من القدماء وبعض المحدثين من المستشرقين والشرقيين ببعض هذا المعاجم كالعين ، ودرسوها دراسة جيدة ، ولكن من حاول منهم دراسة الموضوع كله أتى فيه بتجرد لمسات من بعد ، ومَن أحسَنَ أتى بتخطيطات عامة لا تفيد شيئا .

وتتمثل الطائفة الأولى التى درست معجما خاصا واحدا فى أكثر اللغويين القدماء الذين عنوا بنقد المعاجم المتقدمة على معاجمهم . وكان همهم الأول إبراز الأخطاء لا الدراسة وإعطاء صورة واضحة لهذه المعاجم . وتتمثل أيضا فى الأستاذ المستشرق برونلش Braunlich الذى نشر فى المجلد الثانى من مجلة إسلاميات Islmica, Vol. Secund مقالا طويلا قيما بعنوان الخليل وكتاب العين Al-Halil und das Kitab Al-ain وهو من أحسن ما كتب عن الخليل والعين ، وأخذتُ منه ومن توجيهاته فائدة لا أستطيع تقديرها . وقد قسم الكاتب مقاله إلى قسمين : أولها فى حياة الخليل ، وثانيهما فى ثقافته وعلمه ، ويتناول النحو والعروض والموسيقى وأخيرا كتاب العين . وعالج فى هذا القسم الأخير روايات الكتاب ، ووصف الجزء المطبوع وصفا دقيقا وما تشتمل عليه المقدمة من آراء لغوية ونحوية ، وشواهده ومشكلة مؤلفه . وأحسن كل الإحسان فى كل هذه الموضوعات .

وكتب الأستاذ يوسف العَشّ مقالات بعنوان « أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروى عن الخليل بن أحمد » فى الأجزاء ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ ، من المجلد ١٦ من سنة ١٩٤١ م من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق . وجعل فى هذه المقالات عدة أقسام تبين عناوينها النواحى التى عنى بها ، وهى أقوال العلماء فى كتاب العين وتحريرها ، يريد مشكلة المؤلف ؛ وكيف أسس بناؤه ، يريد منهجه ؛ وأثر الخليل فى التأليف على حروف المعجم ، نظر فيه سريعا فى مناهج العرب فى التأليف ، ونفى

تأثر الخليل باليونان فى منهجه ؛ وصورة إتمام الكتاب بعد تأسيسه ، يريد ما قام به الليث بن المظفر من جهود فيه وما فيه من أخطاء وما إلى ذلك . ويعتبر هذا المقال أحسن ما كتب بالعربية عن العين ، ولكنه لا يسامى مقال برونلش .

وكتب غير هذين مقالات أقل إحاطة ونفوذا ، مثل محمد بن شَنَب فى دائرة المعارف الإسلامية ، غير أنه تجب الإشارة إلى الرأى الذى طلع به محمد بن شنب على الدراسات العربية ، وذهب فيه إلى تأثر الخليل بالهنود فى ترتيبه للمخارج .

وقدم الأستاذ المستشرق فلتن A. S. Fulton بين يدى مصورة كتاب البارع للقالى التى نشرها كلمة عن حياته وآثاره وترتيب بارعه وتقسيماته ووصف مخطوطاته وهى ذات قيمة فيما تناولته ، ولكنها قاصرة لم تعالج إلا نواحى قليلة ، ولم تحاول أن توازن بين البارع والعين مثلا ، وهما من مدرسة واحدة .

وقدم الأستاذ عبد السلام محمد هارون مقدمة طويلة تشغل ٤٥ صفحة بين يدى نشرته لكتاب المقاييس جعلها أقساماً ، عالج فى أولها حياة المؤلف وتعليمه ، وفى الثانى الجانب الأدبى منه ، وفى الثالث الجانب اللغوى ، وفى الرابع مؤلفاته ، وفى الأخير المقاييس . وعنى هذا الفصل بشرح معنى المقاييس ، ووصف النسخ التى اعتمد عليها فى التحقيق ، ووازن بينه وبين المجمل ، ووصف نظامهما ، وطريقة تحقيقه المقاييس ، وما ألحقه من فهارس ، وهى دراسة لها قيمتها لحياة ابن فارس ، ولكنها تنقصها عدة أمور من ناحية كتاب المقاييس نفسه . فأهم ما عنى به تقسيمه ونظامه أما شرحه للمقاييس فموجز قاصر ، ولم يعن بغير هذين الجانبين من الكتاب .

ودرس أحمد فارس الشدياق كتاب القاموس المحيط للفيروز آبادى دراسة متعمقة ، وجمع كثيرا من الكتب التى دارت حوله : شارحة ومحشية وناقدة . . . الخ ، وكانت ثمرة هذه الدراسات كتابه الجاسوس على القاموس ، الذى يعتبر من أحسن الكتب التى نقدت القاموس والمعجمات العربية عامة . وذكر عدة إشارات إلى كثير من الكتب والمعاجم والمؤلفين .

أما الفئة الثانية التي تناولت المعجمات عامة بالوصف ، فأقدمهم السيوطى الذى خصص المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من مزهره للتصنيف فى المعاجم ، غير ما أورده فى مواضع أخرى منه . ولعل حجم هذه المسألة يبين مقدار أهميتها ، فهى تشتمل على ما لا يزيد على ١٤ صفحة ، وتصف المعاجم منذ العين حتى القاموس المحيط . والحق أن السيوطى اكتفى بذكر بعض الإشارات إلى كل معجم ، وأحيانا اسمه مجردا ، إلا كتاب العين ، الذى حَظِي به عناية كبيرة . شملت ٨ صفحات بأكلها من الصفحات المذكورة . وكان لبعض هذه الإشارات أهميتها ، بالإضافة إلى عقده فصلين خاصين بتصحيف العين والصحاح ، وإلى ما جاء فى فصوله الأخرى من أقوال لها أهميتها الكبيرة .

ووصف لين Lane فى مقدمة معجمه كثيرا من المعاجم القديمة ، معتمدا فى وصفه على المزهر فى الغالب ، ومضيفا إليه أشياء كثيرة . والحق أن وصف لين قيم دقيق ، لكنه جد موجز لا يأخذ أكثر المعاجم منه إلا حوالى خمسة أسطر أو ستة .

وألف محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهوبال كتاب البلغة فى أصول اللغة المطبوع عام ١٢٩٦هـ ، وعالج فى الباب الأول منه بعض المسائل اللغوية التى اختصرها من مزهر السيوطى ، وخصص الباب الثانى للكتب المؤلفة فى علوم اللغة العربية والفارسية والتركية والهندية على ترتيب حروف المعجم من الألف إلى الياء ، ويشغل حوالى ٧٥ صفحة منه . وأهم مزايا هذا الكتاب الجمع ، أعنى جمع أسماء الكتب اللغوية والمعجمات ، وقد اعتمد فيها كثيرا على كشف الظنون لحاجى خليفة . ولكنه لا يُعتمد عليه فى وصف هذه الكتب ، فكثيرا ما يخلط بينها ، ويخطئ فيها ، أو يكتفى بذكر عنوانها ، وربما لم يذكر اسم المؤلف ، أو يصفها بإشارات جد موجزة . فها هو ذا يقول مثلا[1] : « البارع فى اللغة للشيخ أبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم اللغوى الآخذ عن ابن السكيت وثعلب . قال أبو الوفا

---

(١) البلغة : ٢٠٩ .

الهُوْرِينى : لما قَدَحُوا فى مختصر العين بأنه أخل بكتاب العين لحذفه الشواهد النافعة ، صنف أبو على القالى البغدادى المتخرج على ابن دريد كتابه البارع أتى فيه بما فى العين وزاد عليه » وتمتلىء هذه العبارة بالأخطاء ، فقد خلط بين بارع المفضل ، وبارع القالى ، وموعَب ابن التيانى . فالأخير هو الذى ألف كتابه لما وجده من إخلال فى مختصر أبى بكر الزُّبَيْدِى ، أما القالى فأستاذ الزُّبيدىّ ولم يعش بعده .

ونشر الأستاذ كِرِنكُو Krenkow فى الملحق المئوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية ١٩٢٤ Centenary Supplement of J. R. A. S. 1924. مقالا بعنوان « بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهرىّ ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد Beginnings of Arabic Lexicography till the time of Al-jauhari, with special reference to the work of Ibn Duraid.

تناول فيه العين والجيم والجمهرة والتهذيب والمجمل وديوان الأدب للفارابى والصحاح ، وعنى بالعين والجمهرة منها ، أما بقيتها فأشار إلى ترتيبها بإيجاز ، ثم تعرض للدراسات اللغوية قبل الخليل تعرضا عاما ، ولبعض الرسائل الصغيرة التى ألفت بعد الخليل فى الموضوعات المختلفة من اللغة ، وعالج فى كلامه عن العين حياة الخليل ، وترتيب كلامه ومساوئه ، وما تسرب إليه من أقوال المتأخرين ، ومزاياه فى التفسير والاستشهاد ، ومختصره . وعالج فى كلامه عن ابن دريد حياته ، وشيوخه ، وتقسيم الجمهرة بإيجاز ، ومزاياه فى شواهده وموقفه من هاء التأنيث والأعلام والمعرب واللغة اليمنية ، وأطال فى وصف المخطوطات التى اعتمد عليها فى تحقيق الجمهرة .

وقد يكون لهذا المقال قيمته المحدودة فى وصف العين والجمهرة ، ولكنه خال من القيمة تماما فيما عدا ذلك ، بل قد يؤدى إلى الخطأ . فقد ذهب بكل جرأة إلى أن الجوهرى سَرَق فى صحاحه مواد ديوان الأدب للفارابى ، ولم يزد عليها شيئا ، وإلى أن الفائق والأساس للزمخشرى وغريب الحديث لأبى عبيد الهروى تسير على نظام واحد ، وإلى أن الأخير كان تلميذا للأزهرى . وكل ذلك خاطىء . فالفارابى موجز كل الإيجاز فى ديوانه مثل بقية كتب الأبنية أو أقل قليلا ، وليس كذلك الصحاح ،

وإن اقتصر على ما اختاره من اللغة ، واعتبره صحيحا . ويتضح ذلك تماما فيما كتبت عنهما بعد . وكل من الفائق والأساس وغريب الحديث له ترتيبه الخاص به ، فهى تتبع ثلاثة نُظُم مختلفة . وأبو عبيد ليس تلميذا للأزهرى بل عاش قبله بأكثر من قرن ، إذ توفى عام ٢٢٣ أو ٢٢٤ أو ٢٣٠ على حين ولد الأزهرى عام ٢٨٣ وتوفى عام ٣٧٠ ، بل روى الأزهرى بعض كتب أبى عبيد عن ابن هاجك عن ابن جبلة عنه ، أو عن أبى بكر الإيادى عن شمر عنه ، وعن غير ذلك من الطرق[1] .

يضاف إلى ذلك كتب الطبقات والرجال والفهارس التى كثيرا ما أشارت إلى المعجمات والكتب اللغوية ، ووصفتها فى أحيان قليلة ، فى أثناء الكلام عن مؤلفيها . نخص بالذكر منها معجم الأدباء لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ونزهة الألبا لابن الأنبارى ، والبغية للسيوطى ، وإنباه الرواة للقفطى ، وطبقات الزبيدى ، وفهرست ابن النديم ، وكشف الظنون لحاجى خليفة ، وفهرسة ما رواه ابن خير ، وغيرها من كتب الشرقيين ، وكتاب تاريخ الأدب العربى لبروكلمن Brockelmann : Geschichte der Arabischen litteratur من المستشرقين .

كل هذه الكتب رجعتُ إليه ، وأفدت فائدة كبيرة منه ، وخاصة فى الفصول التى تكلمت فيها عن الكتب التى دارت حول المعاجم الكبيرة ، وفى باب الرسائل اللغوية الخاصة بالموضوعات ، إذ كانت تمدنى بكثير من الأسماء والعناوين ، وبعض المعلومات عما لا يزال ضائعاً منها .

أما الكتب الباقية فاعتمدت فيها أول ما اعتمدت وأكثره على دراستى الشخصية لمخطوطاتها أو مطبوعاتها . ولم أفد من هذه المراجع إلا فى تأكيد استنتاجاتى ، أو فى أخذ بعض الآثار التى وجهتنى وجهة خاصة فى البحث .

ولم تتقيد هذه الرسالة بزمن ما فى تتبع حركة التأليف فى المعاجم العربية ، بل بدأت بالدراسات اللغوية الأولى ، واستمرت تسايرها حتى اليوم ، ووضحت لها بعض

---

(١) تهذيب اللغة ١ : ١٣ ، ١٤ .

الطرق التى ترى أنها سائرة فيها غدا . وهى لا تدعى الإحاطة بجميع ما أنتجه الفكر الإسلامى من معجمات فى هذه العصور الطوال ، فهذا ادعاء ربما لا يستطيعه بشر . فما أكثر المعجمات التى ليس لدينا فى الوقت الحاضر منها غير العنوان وإشارات غاية فى الإيجاز ، والمعجمات التى ليس لدينا منها إلا العنوان واسم المؤلف ، والمعجمات التى لدينا اسم مؤلفها وليس لدينا عنوانها ، والمعجمات التى لم نصل إليها ولا إلى عنوانها . ولكننا حين نسمى هذه الكتب المفقودة «معجمات» نتسامح كثيرا ، إذ أن كثيرا منها كتب ورسائل لغوية فى شرح بعض المعجمات الكبيرة ، أو اختصارها ، أو الاستدراك عليها ، أو نقدها ، وما إلى ذلك . أما المعجمات الكبيرة التى غيرت من اتجاه حركة التأليف اللغوى ، وجذبتها إليها عصرا يختلف طولا وقصرا ، حتى إننا نطلق عليها الأعلام (Epoch Making) فلم تغادر هذه الرسالة ناحية من نواحيها تتصل بهذا التطور ، بل لم تغادر هذه الرسالة المعجمات الكبار التى دارت فى فلك هذه « الأعلام » .

منهجى فى البحث :

رأيت أن أختط فى البحث منهجا يقوم على دراسة المدارس . فقسمت المعجمات العربية الكبيرة إلى مدارس بحسب منهج كل منها فى تقسيماته وأبوابه ، وحاولت الربط بين هذه المدارس باستخراج آثار الأولى منها فى الأخيرة . وتتبعت كل مدرسة تتبعا تاريخيا ، فعالجت المعجم الأول منها فى الظهور ، فالثانى ، فالثالث . . . إلى الأخير منها ظهورا ، لأستطيع أن أستجلى معالم تطورها والرابطة المشتركة بينها جميعا ، والخصائص التى تطورت بالامحاء أو بالبروز ، أو الضآلة أو التلون بلون جديد . بل حاولت كذلك أن أتبين الآثار التى تلقفها أحد أفراد مدرسة متقدمة من آخر فى مدرسة متأخرة ، إن كان تأخر عنه فى الزمن وتأثر به ، لأن هذه المدارس لم تختف كل منها بظهور تاليتها ، بل عاشت معا زمنا طويلا .

وعنيت فى كل معجم أن أبين هدفه ، ومنهجه فى الوصول إلى هذا الهدف ،

ووصفه ، والظواهر التي غلبت عليه وتنم عن ميول مؤلفه ، وما أُخِذ عليه ، وما قام حوله من دراسات : تكمله ، أو تستدرك عليه ، أو تنقده ، أو تختصره ، أو تشرحه ، أو تعنى بناحية خاصة منه .

وكان همي الأول تبين المعالم العامة فى جميع هذه الأمور ليتضح الطريق الذى سلكه التطور ، إلى جانب بذلى شيئا من العناية بالمعالم الخاصة . ولم يكن فى استطاعتى — بطبيعة الحال — أن أشتغل بهذا النوع من المعالم الخاصة فى هذا القدر من المعجمات التى تناولتها ، ولو فعلت ذلك لأخللت بمنهجى وهدفى ، فى تبين نشأة المعجم العربى وتطوره . فالمعالم الخاصة للرسائل المتخصصة فى معجم واحد .

واهتممت فى المآخذ بأقوال القدماء خاصة لأستطيع أن أتبين منها ما عابوه فى المعاجم وحاولوا تلافيه فى معاجمهم ، ويؤدى بنا كل هذا إلى جمع الخطوط المتناثرة لتصورهم للمعجم . فلم أذكر ما آخذه أنا إلا فى النادر ، وفى المآخذ التى جمعتها فى الفصل الأخير من كل مدرسة لعيوب معاجمها مجتمعة ، وفى الفصل الأخير لعيوب المعاجم العربية كلها ، لأستطيع أن أعتمد عليه فى إبراز تصورى أنا للمعجم الذى نحتاج إليه . وكان أثر ذلك أن ظهر بعض المعجمات التى لم تقم دراسات كثيرة حولها كأنها لا مآخذ عليها ، كالعباب مثلا ، ولكن هذا استنتاج فيه كثير من الخطأ . فإن عليها مآخذ ربما لا تقل عن نظائرها من المعجمات الأخرى ، ولكنى تركتها لذكرها مجتمعة كما قلت .

ومن الطبيعى أننى لم أطبق هذا المنهج الذى وضعته تطبيقا أعمى فى كل معجم ، إذ أن منها معجمات لها طبيعتها الخاصة التى تحتاج إلى بحث خاص يلائمها . وقد فعلت ذلك فى العين ، والمقاييس ، والمدرسة الحديثة خاصة .

واخترت من هذه المعجمات مادتين تتبعتهما ما أمكننى فى جميع ما عثرت عليه منها ، إلا إذا كنا لم نعثر إلا على قطعة ليس فيها المادتان كالبارع والعُباب ، ومحيط ابن عَبّاد ، فاخترت مواد أخرى . وأفادنى هذا فى كشف مقدار ما أخذه كل منهم

من سابقه أو زاده عليه ، أو ما غيّر فيه كيلا يظهر تأثره به . ومن البديهى أننى لم أقتصر فى الدراسة على تحليل مادتين ، بل حللت كثيرا منها ، ولكن ما كان يمكن تدوين كل ماحللته من مواد إلا بجعل الرسالة تشغل أضعاف حجمها الراهن .

تلك هى الخطة التى اتبعتها فى دراسة المعاجم ، وحاولت أن أصل بها إلى ما أهدف إليه من تصوير نشأة المعجم العربى وتطوره تصويراً واضحاً شاملا . ولكى أصل إلى المعاجم كان علىّ أن أصور الدراسات اللغوية التى اضطلع بها العرب قبل أن يؤلفوا المعجم الأول . فدرست كثيرا من الرسائل اللغوية ، وخصصت بالبحث الموضوعات التى نشأت قبل كتاب العين أو فى زمن معاصر له . وتتبعت كل موضوع منها تتبعا تاريخيا إلى أن انتهى التأليف فيه ، أو إلى العصر الحديث ، لأتبين ماطرأ عليه من تطورات ، وآثاره فى مناهج المعجمات وموادها . ومن الطبيعى أن الموضوعات التى بدأ التأليف فيها بعد كتاب العين أثرت فى المعجمات ، ولكن هذه الموضوعات من الكثرة والاتساع بحيث يستحق كل منها رسالة خاصة به .

المعجم :

لا ندرى على وجه اليقين متى أطلقت كلمة « معجم » فى اللغة العربية على هذه الكتب التى ترمى إلى جمع اللغة . وأحاول هنا أن أدرس هذه الكلمة لعلى أستطيع أن أصل فيها إلى ما يلقى أضواء على هذا الزمن ، وعلى مدلولها الحقيقى .

قال ابن جنى(١) : « اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت فى كلام العرب للإبهام والإخفاء ، وضد البيان والإفصاح » فالعُجْمة الحبسة فى اللسان ، ومن ذلك رجل أعجم وامرأة عجماء إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما . والأعجم الأخرس أيضاً ، والعَجَم والعجمى غير العرب ، لعدم إبانتهم أصلا ، ثم أطلق عليهم هذا اللقب ولو أفصحوا وأبانوا . واستعجم القراءةَ لم يقدر عليها لغلبة النعاس . والعَجْماء البهيمة

(١) سر الصناعة ١ : ٤٠ ، وتاج العروس ، مادة عجم .

لأنها لا توضح عما فى نفسها . والفحل أعجم يهدر فى شقشقة لا تقب لها فهى فى شدقه ولا يخرج الصوت منها .

واتصل بهذا معنى الصمت لما فيه من عدم الإبانة ، فقيل استعجم الرجلُ سكت ، واستعجمت الدارُ عن جواب سائلها ، قال امرؤ القيس :

صَمَّ صَـداها وعَفَا رَسْمُها   واستعجمتْ عن منطقِ السائل

عدّى الفعل بالحرف (عن) لأن معناه سكتت . وصلاة النهار عَجْماء لأنه لا يُجْهَر فيها بالقراءة ، ويمكن أن تكون من المعنى الأول لأن المصلى برغم صمته فيها يُسْمَع له صوت خافت فى قراءته . والموج الأعجم الذى لا يتنفس فلا ينضح ماء ولا يسمع له صوت . وانتهى هذا الاتجاه بقولهم باب مُعجَم مُقْفَل .

ومن الإبهام والخفاء قيل لنوى كل شيء من تمر ونبق وغيرهما العَجَم والعُجَام لاستتاره فى ثنى ما فيه . ولما فى النوى من صلابة ارتبطت هذه الدلالة بما أُطلِق عليه من ألفاظ ، فأصبحت المَجْمة الصخرة الصلبة تنبت فى الوادى ، والعَجُومة الناقة الشديدة القوية على السير ، وكذلك العَجُوم والعَجَنْجَمَة ، وناقة ذات مَعجَمَة وهى التى اختُبِرت فوجدت قوية على قطع الفلاة .

ومع الصلابة والقوة يأتى الابتلاء والاختبار ، فعَجَم فلانا رازَه ، وعجمت العودَ : عضضته لتعرف صلابته من رخاوته ، والعَواجم الأسنان [وهى أداة العَجْم] ، والمُعجَامة ما عجمته ، وعجمَتْه الأمورُ دَرَّبته ، وما إلى ذلك .

ومن الدلالة الأولى أخذوا قولهم : « حروف المعجم » . وناقش ابن جنى تعليلها النحوى ومعناها مناقشة جميلة ، قال فيها[1] : « إن سأل سائل فقال : ما معنى قولنا حروف المعجم ؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها ؟

فالجواب : أن « المعجم » من قولنا حروف المعجم لا يجوز أن تكون صفة لحروف هذه من وجهين : أحدهما أن « حروفا » هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم ،

---

(١) سر الصناعة ١ : ٣٨ .

لكانت نكرة ، والمعجم كما ترى معرفة ومحال وصف النكرة بالمعرفة . والآخر أن الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحال أيضا إضافة الموصوف إلى صفته . والعلة فى امتناع ذلك أن الصفة هى الموصوف ، على قول النحويين ، فى المعنى ، وإضافة الشىء إلى نفسه غير جائزة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت أخاك الظريف ، فالأخ هو الموصوف ، والظريف هو الصفة ، والأخ هو الظريف فى المعنى . . . وإذا كانت الصفة هى الموصوف عندنا فى المعنى ، لم يجز إضافة الحروف إلى المعجم ، لأنه غير مستقيم إضافة الشىء إلى نفسه ، وإنما امتنع ذلك من قبل أن الغرض فى الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف ، والشىء لا تعرفه نفسه ، لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافة ، وإنما يضاف إلى غيره ليعرّفه ... وأيضا فلو كان المعجم صفة لحروف ، لقلت : المعجمة ، كما تقول : تعلمت الحروف المعجمة .

والصواب فى ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد رحمه الله تعالى من أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مُدْخَلا ، وأخرجته مُخْرَجا ، أى إدخالا وإخراجا . . . فكأنهم قالوا : هذه حروف الإعجام . فهذا أسدّ وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم: حروف المعجم ، بمنزلة قولهم: صلاة الأولى ومسجد الجامع ، لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع . فالأولى غير الصلاة فى المعنى ، والجامع غير المسجد فى المعنى أيضا ، وإنما هما صفتان حذف موصوفاهما ، وأقيمتا مقامهما . وليس كذلك فى حروف المعجم ، لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف هى المعجمة . فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، كقولهم هذه مطيةُ رُكوبٍ ، أى من شأنها أن تركب ، وهذا سهمُ نضالٍ ، أى من شأنه أن يُناضَل به . وكذلك حروف المعجم ، أى من شأنها أن تُعجَم . . .

فإن قال قائل فيما بعد : إن جميع ما قدمته يدل على أنّ تصريف (ع ج م) فى كلامهم موضوع للإبهام وخلاف الإيضاح ، وأنت إذا قلت : أعجمت الكلام ،

فإنما معناه أوضحته وبينته ، فقد ترى هذا الفصل مخالفا لجميع ما ذكرته ، فمن أين لك الجمع بينه وبين ما قدمته ؟

فالجواب أن قولهم : أعجمت ، وزنه أفعلت ، وأفعلت هذه وإن كانت فى غالب أمرها إنما تأتى للإثبات والإيجاب ، نحو أكرمت زيدا ، أى أوجبت له الكرامة . فقد تأتى أفعلت أيضا يراد بها السلب والنفى ، وذلك نحو أشكيت زيدا إذا زُلت له عما يشكوه . . . فكذلك أيضا قولنا « أعجمت الكتاب » أى أزلت عنه استعجامه . . . ونظيره أيضا أشكلت الكتاب أى أزلت إشكاله . وقالوا أيضا : عجّمت الكتاب ، فجاءت « فعّلت » للسلب أيضا . . .

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجما ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء والدال ونحوها ليس معجما ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟ قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام ، هو غير ذلك الذى من عادته أن يعجم . فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنها جميعا ، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه ، أو بما يقوم مقام الإعجام فى الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل ، والخاء بواحدة من فوق ، وتركت الحاء غفلا ، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين ، أعنى الجيم والخاء . وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف نحوها ، فلما استمر البيان فى جميعها جازت تسميته بحروف المعجم » .

وروى تاج العروس أن أبا العباس ثعلبا سئل عنها فقال : أما أبو عمرو الشيبانى فيقول : أعجِمت أبهمت ، وأما الفراء فيقول: هو من أعجمت الحروف. فالفراء إذن من الذين ذهبوا إلى الرأى الذى نادى به بعده ووضحه ابن جنى . وروَى أيضا أن الليث قال : سميت لأنها أعجمية .

ووُصِفت الكتب التى راعت فى ترتيبها حروف الهجاء أى مراعاة : فى الحرف

الأول وحده أو فى الحرفين الأولين ، أو فى حروفها جميعا ، وعلى ترتيب ألف باء ، أو ترتيب المخارج ، أو ترتيب الأبجدية ، بأنها تسير على حروف المعجم . نسب ابن النديم لبزرج بن محمد العروضى[1] « كتاب معانى العروض على حروف المعجم » ، ونسب ياقوت[2] لحبيش بن موسى الضبى « كتاب الأثاث على حروف المعجم » ألفه للمتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧) وغيرهما . ولا ندرى أصدرت تلك العبارة من المؤلفين أنفسهم فترجع إذن إلى القرن الثالث الهجرى الذى عاش فيه بزرج والضبى ، أم ممن كتبوا عنهم فترجع إلى القرن الرابع أو أواخره بالدقة ، وهو الوقت الذى عاش فيه ابن النديم .

ويبدو أن الناس استطالوا عبارة « كتاب كذا على حروف المعجم لفلان » فاختصروها وساروا فى طريقين : قالوا كتاب كذا على الحروف لفلان ، بحذف كلمة المعجم ، وقالوا : معجم كذا لفلان ، بحذف كلمة حروف وتغيير ترتيب الكلمة . فقد نسب ابن النديم كتاب صناعة الغناء وأخبار المغنين وذكر الأصوات التى غنى فيها على الحروف لقُرَيص المغنى[3] (٣٢٤ هـ) وغيرهما .

ولكن متى جاءت كلمة « معجم » فى هذا الاستعمال الأخير للمرة الأولى ؟ ذلك أمر لا يستطاع لضياع كثير من كتبنا وآثارنا . وأول ما عثرنا عليها عند أبى القاسم عبدالله بن محمد البغوى المعروف بابن بنت منيع ، مؤلف المعجمين الكبير والصغير ، وقد ولد عام ٢١٤ هـ . ثم أطلقت فى القرن الرابع على كثير من الكتب ، وأشهرها المعجم الكبير والصغير والأوسط فى قراءات القرآن وأسمائه لأبى بكر محمد بن الحسن النقاش الموصلى (ت ٣٥١ هـ) ومعجم الشيوخ لأبى الحسين عبدالباقى بن قانع بن مرزوق البغدادى (٣٥١ هـ) والمعجم الكبير والأوسط والصغير لأبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى (٣٦٠ هـ) ومعجم الشيوخ لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى (٣٧١ هـ)

---

(١) الفهرست ٧٢ .

(٢) معجم الأدباء ٧ : ٢٢٠ ، ٢٢١ . وسمى ابن النديم ٤٤٥ الرجل حبش بن موسى الضبى ، والكتاب « الأثاث على الحروف » .

(٣) الفهرست ١٥٦ .

ومعجم الشيوخ لعمر بن عثمان البغدادى المعروف بابن شاهين (٣٨٥ هـ) ومعجم الصحابة لأحمد بن على الهمدانى المعروف بابن لال (٣٩٨ هـ) .

أما متى أطلق هذا الوصف على المعجمات اللغوية ، فأمر لم أجد له أثرا فى المراجع القديمة ، وليس ببعيد أن يطلق عليها فى الوقت السابق نفسه ، لاشتراكها مع الكتب السابقة فى الترتيب على حروف المعجم . فالدلالة الملاحظة فى الاسم هى الترتيب لا الجمع .

وسميت المعاجم باسم آخر لاشك ولا غموض فيه ، هو القواميس (مفردها قاموس) . وأتاها هذا الاسم من تسمية معجم الفيروز آبادى بالقاموس المحيط ، ومعناه البحر المحيط ، أى الواسع الشامل . فلما كثر تداول هذا المعجم فى أيدى المتأخرين ، وقصروا جهودهم عليه ، اكتفوا بتسميته بالقاموس . ثم اشتهر هذا الاستعمال حتى أصبح مرادفا لكلمة معجم لغوى ، وأطلق على جميع المعاجم اللغوية الأخرى المتقدمة والمتأخرة .

مقدمة

العرب والعربية

ارتقت اللغة العربية فى أواخر العصر الجاهلى رقيا كبيرا ، وتطورت جميع لهجاتها التى تتكلم بها القبائل المختلفة . ونشأت لهجة أدبية راقية ، تأخذ من هذه اللهجات جميعا ، وينظم بها الشعراء ، ويخطب الخطباء ، لتشيع آثارهم الفنية ويكتب لها الخلود . وحين انتشرت هذه اللهجة الأدبية اعتبرت اللغة الفصحى ، وبقية اللهجات غير فصيحة وتتفاوت فى الرداءة بمقدار قربها أو بعدها من هذه اللهجة الأدبية . «قال أبو نصر الفارابى فى أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف .. كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[1] » .

وأحس العرب جمال لغتهم ورقيها ، فحاولوا السيطرة عليها ليتخذوا منها سلاحا بتارا فى عداواتهم وخصوماتهم ، فكانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنأتها بذلك ، وصنعت الأطعمة ، واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر كما يصنعن فى الأعراس ، وتتباشر الرجال والولدان ، لأنه حماية لأعراضهم وذب عن أحسابهم ، وتخليد لمآثرهم ، وإشادة لذكرهم[2] . وأقيمت — فى وقت السلم —

(١) السيوطى : الاقتراح ٢٢ ، ٢٩ ، ٩٨ ، والمزهر ١ : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ .
(٢) السيوطى : المزهر ٢ : ٢٣٦ .

— المباريات والمنافرات الأدبية ، فى أسواق التجارة ، بين كبار الشعراء والخطباء ، ليظهر كل منهم قدرته الأدبية ، وتفوقه في اللغة ، ويذيع ذلك عنه بين القبائل .

واعترف القرآن للعرب بهذه القدرة اللغوية ، قال تعالى[١] : ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ وقال[٢] : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا ﴾ بل القرآن نفسه الدليل على هذا التفوق اللغوى . فهو معجزة الرسول العربى الكبرى تحدى بها العرب جميعا فى ميدان فخرهم : البلاغة ، وأعجزهم .

ولما كانت هذه نظرة العرب إلى لغتهم ، ومحاولتهم التفوق فيها ، عنوا بتهيئة الظروف لأبنائهم ، كى تتيسر لهم السيطرة على اللغة والامتياز فيها . وكان من مظاهر هذه الغاية بعث الأطفال إلى مواطن اللهجات الفصيحة ، لتصير الفصاحة طبيعة لهم . ومثال ذلك الرسول العربى الكريم صلى الله عليه وسلم ، إذ أرسل إلى البادية فى طفولته ، لهذا السبب ، إلى جانب النشأة البدوية والهواء الطلق . وقد بقى يذكر ذلك ، فكان يقول بصدد تعليل فصاحته[٣] : « أنا أفصح العرب ، بيد أنى من قريش ، وأنى نشأت فى بنى سعد بن بكر » . ويتضح من خبر هذه الرضاعة أنها لم تكن خاصة بالرسول ، وإنما عامة فى أبناء كبراء مكة .

ومن مظاهر هذه العناية أيضا ، أنهم كانوا يدفعون صبيتهم إلى أدبائهم وشعرائهم ليعيشوا معهم ، وينشئوا على تفوقهم اللغوى . مثال ذلك زهير بن أبى سلمى الذى عاش مع خاله بشامة بن الغدير الشاعر ، فخرّجه شاعرا . ومثال ذلك ما نسمعه عن الرواة الذين ينضوون إلى البارزين من الشعراء ، يحفظون أشعارهم ويدرسونها ويتخذونها نمطا لهم يحتذونه فى آثارهم . وكان ذلك من أسباب ظهور المدارس والبيوت الشعرية ، فهذا بيت زهير يضمه هو وأبناءه وأحفاده ، وكلهم شعراء ، وهذه مدرسة عبيد الشعر تضم أوس بن حجر وزهيرا وابنه كعبا والحطيئة وغيرهم .

(١) الزخرف : الآية ٥٨ . (٢) مريم : الآية ٩٧ .
(٣) السيوطى : المزهر ١ : ١٠٤ .

واستمرت عناية العرب بلغتهم بعد ظهور الإسلام ، وقيام دولتهم المترامية الأطراف ، بل زادت زيادة كبيرة إذ أحسوا بتفوقهم على الأمم الأجنبية ، نتيجة تغلبهم عليهم ، فعُنوا بجميع مظاهر هذا التفوق كل عناية ، وميزوا كل ما يتصل بهم عما يتصل بهذه الأمم .

فقد تحول العرب منذ عهد عمر إلى جيش كبير ، تُدوَّن أسماء أفراده فى ديوان العطاء ، ويهاجر شبانه إلى المدينة ، ومنها إلى ميادين الحرب المختلفة فى الشرق والشمال والغرب ، فتتدفق عليهم الغنائم والفىء . وكان النظام السائد حربيا فى أغلبه ، فالقائد الذى يفتح بلدا من البلاد ، يكون أول «عامل» عليه . وكان خلفاؤه فى أغلب الأحيان قوادا أيضا . وكان الجيش هو « الأمة » ، والمقاتل هو « المواطن » الحق لهذه الأمة ، يتمتع بكل الحقوق والامتيازات ، وكان أمير الجيش إمامه » ، فكان معظمهم على « الحرب والصلاة » .

فى ظل هذا النظام ، وبفضل الفتوح الفسيحة ، والانتصارات المتصلة ، وُجِدت طبقة عربية عسكرية أرستقراطية فى البلدان المفتوحة ، وعلى سيوف هذه الطبقة أقام معاوية — والأمويون بعده — ملكه ، وثبت دعائمه ، إذ جمع حوله هؤلاء الأمراء العرب ، وكانوا رؤساء لقبائلهم أيضا ، واتخذ منهم حاشية له ، وموضعا لاستشارته ، وواسطة إلى تنفيذ أوامره وسلطته ، وقصر ولاية الأمصار والوظائف الكبرى عليهم . وصبغت الدولة الأموية بصبغة عربية ظاهرة الوضوح ، مما حدا بالمؤرخين إلى تسمية هذا العصر « بالدولة العربية » .

وانقسم رعايا الدولة إلى طبقتين كبيرتين : طبقة السادة من العرب ، وطبقة الموالى ، وهى دون سابقتها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، بالرغم من دعوة القرآن الصريحة إلى التسوية بين جميع المسلمين ، مهما كانت أصولهم .

فالمولى لا يلحق بديوان العطاء إذا التحق بالجند ، وإنما يأخذ مكافأة غير ثابتة ،

أقل من عطاء العربي[١] ، ولا يكون من الفُرسان بل من المشاة[٢] ، ولا يعفى من الجزية حتى بعد إسلامه[٣] ، ولا يسمح له بسكنى الأمصار ، كي لا ينقطع الخراج ، ولأن الموالي أهل قرى في نظر الأمويين[٤] ، ولا يتقدم العربيّ في المواكب ، بل يمشي معه في الصف ، ولا يكنى ، لأن الكنية دليل الاحترام والتبجيل ، وإنما يدعى باسمه أو لقبه[٥] ، وبعض الفنون مثل الموسيقى مباح للمولى ولكنه يشين العربيّ ويخدش كرامته[٦] . وإذا أراد المولى أن يتزوج فأمامه النساء من الموالي ، وعليه أن يخطب المرأة إلى مواليها (من العرب) ، فإن رُضِيَ زُوِّج وإلا رُدّ ، أما إذا تزوج امرأة برأي أبيها أو أخيها ، بدون استشارة مواليهم (من العرب) فيفسخ النكاح ، وإن كان قد دخل بها كان سِفاحا غير نكاح . أما زواج المولى من العربية فهذا المحال ، وإن حدث كان الطامة الكبرى : يفرّق بينه وبينها ، ويجلد مئتي سوط أو نحوها ، ويحلق رأسه ولحيته وحاجباه[٨] . بل كره الحزب الديمقراطيّ نفسه ، أعني حزب الخوارج ، هذا الزواج ، وفضل بعض أنصاره قتل العربية على أن يبني بها مولى أو يصير سيدا لها[٩] . فحلال للعرب أن يسترقوا غيرهم ، ولكن العربي لا يُسترَق[١٠] . والدعوة إلى المساواة الدينية نفسها ، وأن لا فضل لعربيّ على عجميّ ، أصابها ما أصاب الحياة عامة ، فالمولى لا يؤمّ العربيّ[١١] ، ولا يصلي على الجنائز إذا حضر أحد من العرب[١٢] .

---

(١) الطبري : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .
(٢) المبرد : الكامل ٢٦٤ ، والطبري : التاريخ ٢ : ١٩٢٠ .
(٣) نفس المرجع .
(٤) أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٩ ، فلهوزن : الدولة العربية وسقوطها ٢٨٠ ، ٤٩٨ .
(٥) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، كتاب اليتيمة في النسب وفضائل العرب ٢ : ٢٦٠ .
(٦) أبو الفرج : الأغاني ٥ : ١١٣ ، ٦ : ٣٠٣ .
(٧) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .
(٨) أبو الفرج : الأغاني ١٤ : ١٤٤ .
(٩) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦١ .
(١٠) أبو الفرج : الأغاني ١٥ : ١٠٦ .
(١١) الدكتور أحمد أمين : ضحى الإسلام ١ : ٢٤ . وابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .
(١٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .

وأعظم من ذلك أن دم المولى مباح ، أما العربيّ فلا[١] . والدم العربيّ يجب أن يبقى نقيا خالصا من كل شائبة . وقد جرتهم نظريتهم هذه إلى كراهية التزوج من الموالى فى أول الأمر . يقول الأصمعى عن ابن أبى الزناد : « كان أهل المدينة يكرهون اتخاذ أمهات الأولاد ، حتى نشأ فيهم القراء السادة : علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب ، والقاسم بن محمد [بن أبى بكر] ، وسالم بن عبد الله [بن عمر] ، ففاقوا أهل المدينة علما وتقى وعبادة وورعا ، فرغب الناس حينئذ فى السرارىّ[٢] » . وقد احتقروا طائفة المولدين ، أى أبناء الجوارى وسموهم « الهجناء » وعيروهم ذلك . يروى المسعودى أن زيد بن على دخل على هشام بن عبد الملك بالرصافة ، فقال له هشام : أنت الذى تنازعك نفسك فى الخلافة ، وأنت ابن أمة[٣] . والأمويون يتشددون كل التشدد فى المحافظة على نقاء دمائهم ، فلا يصهرون إلا إلى العرب الخلص . يقول ابن عبد ربه : كان عقيل بن عُلَّفة المرى أشد الناس حمية فى العرب ، وكان ساكنا فى البادية ، وكان يصهر إليه الخلفاء . وقال لعبد الملك بن مروان ، وخطب إليه ابنته الجرباء : « جنبنى هُجَنَاء ولدك[٤] » . وظهر هذا فى الخلفاء الأمويين أنفسهم ، إذ كانوا من أصل عربى خالص عدا الثلاثة الأخيرين ، فقد كانوا أولاد أمهات . وتعليل ذلك أن الدولة كانت آخذة فى الانهيار ، وأن الحزب الأموى كان يوشك أن يتحطم . يقول أبو هلال العسكرى : « وكان بنو أمية لا يستخلفون أولاد الإماء ، وهو الذى قصّر بمسلمة بن عبد الملك عن ولاية العهد مع رجاحته وكمال آلته[٥] » .

فالدم العربيّ عندهم دم طاهر متميز ينفر من الاختلاط بغيره . قال أبو بكر الشيبانيّ : « كنت أسيرا مع بنى عم لى من بنى شيبان — وفينا من موالينا جماعة —

(١) الطبرى : تاريخ ٢ : ٦٢٣ .

(٢) ابن حجر : التهذيب ٣ : ٤٣٧ . وانظر الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٣١٠ .
المسعودى : مروج الذهب ٢ : ١٨١ .

(٣) الطبرى : التاريخ ٣ : ٢١٠ .

(٤) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٤ .

(٥) جمهرة الأمثال ص ١٥ .

فى أيدى التغالبة . فضربوا أعناق الموالى ، على وَهْدة من الأرض ، فكنت ، والذى لا إله إلا هو ، أرى دم العربىّ يماز من دم المولى ، حتى أرى بياض الأرض بينهما ، فإذا كان هجينا قام فوقه ولم يعتزل عنه[١] » . ولذلك يجب ألا يخلطه العرب بدماء أخرى .

وإذن يجب أن يسود العرب ، وأن تسيطر العروبة ، وأن يحافَظ على نقاء كل ما يتصل بالعرب من أمور ، وأن ينقى كل ما ينتسب إليهم من أشياء ، وأن تقام حوله الأسوار والحصون ، تمنع عنه الأدناس غير العربية .

فى ظل هذه النظرة ، بدأ الاهتمام باللغة العربية ، وتنقيتها وتخليصها من شوائب اللحن ، وإقامة القواعد لفصاحتها وإعرابها وتصاريفها . فإنه إذا كان لكل أمة ميزة اشتهرت بها ، فميزة العرب وشهرتهم فى لغتهم ، كما يقول الجاحظ : « فأما سكان الصين فهم أصحاب السبك والصياغة . . . واليونانيون يعرفون العلل ... وكذلك العرب لم يكونوا تجارا ، ولا صناعا ، ولا أطباء ، ولا حسابا ... فحين وجهوا قواهم إلى قول الشعر ، وبلاغة المنطق ، وتشقيق اللغة ، وتصاريف الكلام . . . بلغوا فى ذلك الغاية[٢] » ؛ ونظرة واحدة إلى كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، ترينا مدى فخر العرب بلغتهم .

ولكن هذه الميزة التى كان يفخر بها العرب ، كانت تحدق بها الأخطار ، إذ أن الاختلاط الشديد المتسع المدى بين العرب وغيرهم هددها فى الصميم . ولم يكن من الممكن إقامة حاجز فاصل بين العرب الفاتحين والمغلوبين من غير العرب على الدوام ؛ لأن تعاليم الإسلام نفسه تنافى ذلك . فالإسلام يوجب على المسلمين — إذا أرادوا أن يغزوا بلدا — أن يدعوا أهله أولا إلى الدخول فى الإسلام ، فإن أسلموا

---

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ٣ : ٦٠ .

(٢) الجاحظ : مناقب الترك ٢ ؛ والبيان والتبـ... ٣٨٤ ، ٣٠ : ٢٨ و ٢٩ .

كانوا هم وسائر المسلمين سواء . وإن لم يسلموا دعوهم إلى تسليم بلادهم ، والبقاء على دينهم ، مع دفع الجزية ، فإن قبلوا كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وإن لم يقبلوا أحد هذين الشرطين ، كانت الحرب ، التي لا تنتهى إلا بأحد أمرين : هدنة أو انتصار . فالهدنة تنفذ شروطها أيا كانت ، أما الانتصار فكان يستتبع فى بعض الأحيان استرقاق الأسرى أو أهل المدن المفتوحة . وكان هؤلاء الرقيق حتى بعد عتقهم يعيشون بين العرب[1] .

فتسرب الرقيق إلى بيوت كبراء العرب وأشرافهم ، وسرعان ما ازدحمت بهم البيوت . وكان من حق السيد العربى أن يعاشر إماءه معاشرة الأزواج ، مهما بلغ عددهن . فسرعان ما نشأ فى بيوت كبراء العرب جيل من الأبناء ، أمهاتهم غير عربيات ، ولكن القانون لا يفرق بينهم وبين أبناء الحرائر فى شيء . كذلك تدفق هؤلاء على الأمصار والمدن العربية هربا من خراج الأراضى ، وإجابة لمطالب الطبقة العسكرية العربية ، التى كانت تحتقر الصناعة ، فاشتغلوا بالصناعة والتجارة ، وكونوا الطبقات الدنيا والوسطى من المجتمع الإسلامى . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تسرب الموالى إلى طبقة الجند ، لا خدما وتجارا وطهاة فحسب ، بل مقاتلين أيضا ، فقد بلغت قوتهم فى جيش خراسان عشرين ألفا[2] ، وفى الكوفة نزل أربعة آلاف فارس من جنود شاهنشاه الذين قاتلوا تحت قيادة رستم فى القادسية ، وكانوا قد عقدوا أمانا مع سعد بن أبى وقاص يخولهم حق النزول حيث أحبوا ، ومحالفة من أحبوا من العرب ، ويفرض لهم فى العطاء ، وسموا حمراء ديلم ، باسم نقيبهم ديلم[3] . أما البصرة فساق زياد جماعة من جند شاهنشاه إليها ، ونظمهم فى صفوف الأساورة . وجمع عبد الله بن زياد سنة ٥٤ هـ فرقة من الرماة من ألفى رجل من بخارى ، وجعلها مقرا

---

(١) الدكتور أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٠ .
(٢) الطبرى : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .
(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ٢٨٠ .

لهم[1]. كما كانت فيها جالية أصبهانية يرجع أولها إلى صدر الإسلام[2]. وسورية نفسها ساق زياد جماعة من الفرس إليها بأمر من معاوية[3]. وقد قدر بعض المحدثين الموالى فى الكوفة والبصرة بنصف سكانهما.[4] يضاف إلى ذلك أن السياسة التى وضعها عمر بن الخطاب بمنع العرب من امتلاك الضياع فى الأقاليم الجديدة، أو اتخاذها لهم وطنا، لحفظهم من التفرق بين السكان الأصليين، لم تستمر طويلا، فقد وجدت فى جميع الأقاليم مناطق زراعية لم يكن لأحد من السكان الأصليين حق قانونى عليها، تلك هى الضياع الملكية للأسر المبعدة من الحكم، والأملاك التى انقرض ملاكها، والتركات التى هرب أصحابها أو نُفُوا إلى غير ذلك. فوضع الملاك الجدد من العرب أيديهم عليها، واضطرهم عملهم هذا إلى الاتصال بالسكان الأصليين.

وكانت لغة هذه الجماعة هى اللغات المحلية، وكان على العرب أن يتفاهموا معهم بحكم صلاتهم. فنشأت بالضرورة لغة للتفاهم بينهم، لا هى عربية خالصة، ولا أعجمية خالصة. بل تعلم بعض العرب أنفسهم الفارسية[5]، ونظموا بها شعراء، وتشبهوا بالفرس فى أزيائهم واحتفالاتهم. نفهم ذلك من خبر الشاعر العربى يزيد بن ربيعة بن مفرغ مع عبيد الله بن زياد[6]. واستعار جرير والفرزدق وغيرهما[7] ألفاظا منها، وأدخلوها فى أشعارهم. ولم ترد الألفاظ الفارسية على ألسنة العراقيين وحدهم، بل دخلت بعيدا فى شبه جزيرة العرب، فظهرت آثارها على ألسنة أهل الحجاز[8]. وكان كثير من أحياء البصرة وقنواتها تصاغ أسماؤه صياغة فارسية فيختتم بالمقطع

---

(١) ياقوت: معجم البلدان ١ : ٢٥٠، وابن قتيبة: عيون الأخبار ١ : ١٣٢.
(٢) البلاذرى: فتوح البلدان ٣٦٦.
(٣) يوهان فك: العربية ١٨.
(٤) الدكتور شوقى ضيف: التطور والتجديد فى الشعر الأموى ٨٤.
(٥) الطبرى: التاريخ ٣ : ١٦، ٥٠، ٥١، ٦٤، ٦٥.
(٦) أبو الفرج: الأغانى ١٧ : ٥٦ وابن قتيبة: الشعر والشعراء ٢١٠. والطبرى: التاريخ ٣ : ١٩٢.
(٧) أبو عبيدة: النقائض ٧٨٧، ٨٤٥ والجاحظ: البيان ١ : ٦٤٤.
(٨) الجاحظ: البيان ١ : ١٤١، ١٤٤.

الفارسى . «ان» الدال على النسبة مثل « مُهَلَّبان ، أُمَيَّتان ، جَعْفَران ، عبدالرَّحمانان ، خالدان ، طلحتان ، رباط عَبَّادان[1] » . وأخيرا أطلقوا الألقاب الفارسية على بعض العرب مثل على بن خليل الضبى الشاعر الذى لقب البَرْدَخت[2] ، أى الفارغ من العمل ، ويزيد بن أبى يزيد الذى لقب بالرِّشْك ، أى الغيور[3] .

وكانت لغة التفاهم هذه التى نشأت من اتصال العرب بغيرهم ، هى التى هددت العربية ، لأن هذه اللغة استعانت بأبسط وسائل التعبير اللغوىّ ، فبسطت المحصول الصوتى ، وصوغ القوالب اللغوية ، ونظام تركيب الجملة ، ومحيط المفردات ، وتنازلت عن الإعراب . وتلك هى الأمور التى أطلق عليها الفصحاء من العرب اسم اللحن ، ونستطيع أن نصنفه فى ثلاثة أنواع : لحن فى مخارج الحروف ، ولحن فى تركيب الجمل ، ولحن فى الإعراب .

وقد وجد لحن مخارج الحروف فى الجاهلية بين الرقيق من الزنوج الذين كانوا يسمون أغربة العرب[4] ، وبين بعض الصحابة غير العرب مثل بلال الحبشى وسلمان الفارسى وصهيب الرومى الذى ربى بين الروم . ولكنه كان قليلا ضئيل الأثر . ثم انتشر بعد الإسلام بين شعوب الأمم المغلوبة ، لعدم قدرتهم على إخراج بعض الحروف العربية من مخارجها الصحيحة[5] ؛ وأشهر مثال لذلك الشاعران زياد الأعجم ، وأبو العطاء السِّنْدِى[6] ، والمحدثان مكحول ونافع[7] . ولكن هذا اللحن

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، الباب الخاص بتمصير البصرة ٣٤٦ — ٣٧٢ . ياقوت : معجم البلدان ١ : ٦٤٤ .

(٢) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ٧٤٤ .

(٣) ابن حجر : التهذيب ١١ : ٣٧٢ ، وأنساب السمعانى ٢٥٣ .

(٤) أبو عبيدة : النقائض ٣٧٢١ . المبرد : الكامل ٢٩٨ ، ٣٦٦ السيوطى : المزهر ٢ : ٢١٧ .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٧ ، ٢ : ٢١٠ وما بعدها . ابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٥٩ .

(٦) الجاحظ : البيان ١ : ٧١ والمبرد : الكامل ٣٦٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢٥٩ ، ٤٨٢ وأبو الفرج : الأغانى ١١ : ١٦٥ و ١٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٦ : ٨١ . الوفيات ٢ : ١٦٠

(٧) ابن قتيبة : المعارف ١٥٧ ، وابن حجر : التهذيب ١٠ : ٤١٤ وابن خلكان : الوفيات ٢ : ١٦٠ والذهبى : تذكرة الحفاظ ١ : ٨٨ ، ٩٦ .

لم يقتصر على الأجانب بل تسرب إلى ألسنة بعض العرب ، الذين اتصلوا بهم اتصالا شديدا ، مثل عُبيد الله بن زياد ، فقد كان يرتضخ لكنه فارسية ، أتته من قبل زوج أمه شِيرويه الأسوارى . وقد قال يوما لهانئ بن قبيصة إذ ظنه خارجيا : « أهَرُورِىٌّ سائر اليوم ؟ » يريد : أحَرُورِىٌّ[1] .

وانتشر اللحن التركيبي بين الطبقة الوسطى من الشعب ، كما فى قصة التاجر الذى باع جنود المسلمين دواب رديئة ، فاستجوبه الحجاج ، فأجابه : « شريكاتنا فى هوازها وشريكاتنا فى مداينها ، وكما تجيء تكون » أى شركاؤنا بالأهواز والمدائن يبعثون إلينا بها ، فنحن نبيعها على وجوهها[2] . ثم انتقل إلى الطبقات العليا ، من أمثال خالد بن عبد الله القسرى ، وعبيد الله بن زياد والحجاج[3] . فقد قال أولهم فى فزعه : « أطعمونى ماء » ، وقال ثانيهما : « افتحوا سيوفكم » [أى سلوها] وقال لسويد بن منجوف : « اجلس على است الأرض » ، وكان ثالثهم « يلحن لحنا خفيا : يزيد حرفا وينقص حرفا ، ويجعل إن فى موضع أن ، وأن فى موضع إن » .

وذاع اللحن الإعرابى ذيوعا كبيرا هدد كبراء العرب ، بل خلفاءهم أيضا ، من أمثال المغيرة بن عبد الرحمن القرشى وبشر بن مروان ، والحجاج ، والوليد ابن عبد الملك ، وأخيه محمد ، وغيرهم[4] . وكل من وفد على المدن ، تعرض لسانه الفصيح للحن ، حتى الأعراب ، يقول الجاحظ : « ثم اعلم أن أقبح اللحن لحن أصحاب التقعير والتعقيب . . وأقبح من ذلك لحن الأعاريب النازلين على طرق السابلة ، وبقرب مجامع الأسواق[5] » .

---

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٧٣ ، ٢ : ٢١٠ ، وابن قتيبة : المعارف ١١٨ . كامل المبرد ٣٦٦ .

(٢) الجاحظ : البيان ١ : ١٦١ وما بعدها ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .

(٣) الجاحظ : البيان ١ : ٧٢ ، ٧٣ و ٢ : ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ والمبرد : الكامل ٢٠ وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٣ — ٨٧ ، ٢٠ : ٤٢ الجمحى : طبقات الشعراء ٦ . ابن الأنبارى . نزهة الألباء ١٦ . الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٧ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٣٠٠ المرزبانى : الموشح ٢١٧ . المبرد الكامل ١٨٩ . البيهقى : المحاسن ٤٥٤ .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ١٤٦ وابن الطقطقى : الفخرى ١٧٣ .

في ظل الظروف الاجتماعية التى وصفناها ، وتحت تهديد هذه الأخطار ، حاول العرب أن يحافظوا على لغتهم نقية خالصة من الشوائب ، وأن يقيموا حولها الأسوار.

وكان عبد الملك بن مروان يحذر أبناءه اللحن ، لأن اللحن فى منطق الشريف أقبح من آثار الجدرى فى الوجه ، وأقبح من الشَّق فى ثوب نفيس[١] ، بل كان اللحن عندهم من أفحش عيوب الملك ، ويرون أنه لا يلى العرب إلا من يحسن كلامهم[٢] .

وكان الخلفاء والأشراف يتحفظون من اللحن كل التحفظ ويكرهونه ويبتعدون عن قائله ، فقد قيل لعبد الملك : « لقد أسرع إليك الشيب ؟ » قال : « شيبنى صعود المنابر ، والخوف من اللحن[٣] » ، بل لم يكن عبد الملك يلحن حتى فى مُزاحه[٤] ، كما كان الحجاج يسأل البلغاء هل سمعوا منه لحناً . ومسلمة بن عبد الملك يكره عمر بن مسلم أخا قتيبة للحنه[٥] ، ويتقت السائلين اللاحنين[٦] ، وعمر بن عبد العزيز يؤذيه اللحن[٧] . أما كثير بن أبى كثير البصرى فلم يتخلص من الحجاج إلا باللحن ، حين أراد إكراهه على أن يتولى عملا له[٨] ، كما تهرب إياس بن معاوية المزنى ، لما أراده عمر بن هبيرة على القضاء ، بالتظاهر بالعى[٩] . وكانوا يحبون أن يكون الرجل مُبينا أيضا ، إلى جانب عدم اللحن ، حتى إن معاوية بن أبى سفيان لم يتكلم على منبر جماعة ، مذ سقطت ثناياه[١٠] . وأبو رمادة من الأعراب طلق امرأته حين وجدها لثغاء ، وخاف أن تجيئه بولد ألثغ[١١] .

---

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ٣٦٠ . الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٦ . وابن قتيبة : العيون ٢ : ١٥٨ .

(٢) ابن الطقطقى : الفخرى ٢٣ ، ١٧٣ .

(٣) نفس المرجع ١٧٠ .

(٤) الزجاجى : الأمالى ١٤ فما بعدها .

(٥) الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٩ . (٦) الخفاجى : طراز المجالس ٦٧ .

(٧) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٨ والجاحظ : البيان ٢ : ٢١١ ، ٣ : ٢٤٠ والجاحظ : المحاسن ٦ .

(٨) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٧ .

(٩) الجاحظ : البيان ١ : ٩٩ .

(١٠) نفس المرجع ١ : ٦٠ . (١١) نفس المرجع ١ : ٥٧ .

وكان من أثر هذا أن وجدت ظاهرة جديدة عند الشعراء ، هى أن يصفوا ممدوحيهم بالفصاحة والإعراب ، وأن يذموا مهجويهم باللحن والأخطاء اللغوية . فرؤبة يمدح بلال بن أبى بردة بن موسى الأشعرى قاضى البصرة ، بأنه يصحح الإعراب ، ولا يقع فى الخطأ فيقول[1] :

إذا الدواهى وامتراسُ الألْسُنِ ناجَوكَ أو جَالوا بأمرٍ مُعْلَنِ
فُزْتَ بِمِدْحَىْ مُعْرِبٍ لم يَلْحَنِ مُستلحم القَصْـد مُبين الأبْيَنِ

ويفخر بأنه ترك من يعارضه من الشعراء وراءه كالألثغ الذى ينطق لكنة أعجمية ، ولا يعرف الصحيح من الخطأ فى العربية[2] :

قد أترك الشـاعر مثل الألثغ أعجم لا يعرف زيغ الزُّيَّغ

كما يفتخر بأن النحوىّ الضايع فى علمه ، ليس له بُعْد نظره فى اللغة[3] :

كيف ترانى أنتَحِى فى الدفترِ على قضيب الذّاهبـات الشُّبَّرِ
لا ينظر النحوىّ فيها نَظَرى وإنْ لَوَى لَحْيَيْهِ بالتَّحَكُّرِ
وهْوَ دَهِيُّ العـلم والتعبُّرِ

ويهجو يحيى بن نوفل الحميرى خالد بن عبد الله القسرى ، فيقول[4] :

بلّ السراويل من خوفٍ ومن وَهَلٍ واستطعم الماء لما جد فى الهرب
وألحنُ الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشديق فى الخطب

كما وُجدت ظاهرة أخرى لها خطرها فى تاريخ اللغة العربية ، تلك هى أن مذهب تنقية اللغة والمحافظة على فصاحتها هذا ، تعدى العرب ، إلى طبقة الموالى ، فاحتضنه بعض الطامحين منهم ، وحاولوا جهدهم محاكاة الطبقة العربية السائدة ، فى امتلاك أزمة اللغة ، والتضلع فيها . وأكبر مثال لهذا الحسن البصرىّ ، الذى كثرت

(١) آلورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ١٦٤ . (٢) نفس المرجع ٣ : ٩٨ .
(٣) آلورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ٦١ .
(٤) الجاحظ : البيان ١ : ١٢٢ ، ٢ : ٢١٦ . المبرد : الكامل . ٢ ونسبه إلى شاعر آخر .

الروايات والأخبار التى تطنب فى وصف دقة إحساسه باللحن، والذى كان تلاميذه يدونون كلامه، لا لمعانيه وحدها، بل لفصاحتها وجمالها، حتى إن أبا عمرو بن العلاء ورؤبة رفعاه إلى مرتبة الحجاج[1] فى الفصاحة. وهناك أمثلة أخرى تؤخذ من أشعار الموالى، بل من حياة علماء اللغة والأدب من الموالى.

واستتبع هذا المذهب الذى يرى أن العربية الفصحى، هى العربية النقية من الشوائب التى لم تخالطها لغة أخرى، أنهم رأوا أن أفصح اللغات هى لغات البدو، البعيدين عن الاختلاط فى أواسط البيداء، وإذن فالطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها ونقائها هو قياسها على لغة هؤلاء البدو، والطريق إلى تعلم الفصحى هو معاشرتهم، وهذا هو ما حدث فعلا. بل اعتُبِر البدوى وكل ما يصدر منه طُرْفة. فهو مثل أعلى فى الفصاحة والذكاء وسرعة الفهم والصراحة وما إلى ذلك، ويجرى العلماء والأدباء والأشراف وراء قصصه ونوادره، وهى مُلْحَة العصر.

وطبيعى أن الخلفاء والكبراء واصلوا ما اعتادوا فى الجاهلية من تنشئة أبنائهم فى البادية. فعل ذلك معاوية مع ابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان مع سليمان، ولم يفعله مع الوليد، فشب لحانا، فقال فيه أبوه[2]: «أضربنا حبنا للوليد، فلم نرسله للبادية». وواصل الصبية والشبان الاتصال بالشعراء، ورواية شعرهم، والدربة عليه. واستمرت المذاهب والبيوت الشعرية، التى أشهرها بيت جرير.

ولم يكن كل الناس قادرين على إيفاد أبنائهم إلى البادية، فظهرت فئة من المربين الفصّحاء يتولون تنشئتهم، منهم من اختص بأبناء شريف معين، ومنهم من فتح كُتّابا أو مدرسة للتعليم. وأشهر هؤلاء المربين الضحاك بن مزاحم وعامر الشعبى مربيا أولاد عبد الملك بن مروان، ومحمد بن مسلم الزهرى مربى أبناء هشام

---

(١) الجاحظ: البيان ١: ١٦٣، ٢: ٢١٦. القالى: الأمالى ٣: ١٤١. المبرد: الكامل ١٢٠. السيرافى: أخبار النحويين البصريين ٨٠. ياقوت: معجم الأدباء ١: ٢٠، ٢٢، ٢٤.

(٢) ابن عبد ربه: العقد الفريد ٢: ١٩٢، الدكتور أحمد شلبي: تاريخ التربية الإسلامية ٨٢.

ابن عبد الملك ، وعبد الرحمن بن عبد الأعلى ، ويزيد بن مُساحق السُّلَمى مربيا الوليد بن يزيد ، والجعد بن درهم مربى مروان بن محمد ، والحجاج بن يوسف الثقفى وعبد الحميد بن يحيي والكميت والطِّرِمّاح[١] . وكان يعجبهم من المعلم أن يكون فصيحا ذا ثقافة لغوية واسعة ، مما حدا كثيرا من هؤلاء المعلمين إلى التعمق والتوعر ، حتى اشتهر أكثرهم بالإغراب[٢] . ومن الباحثين من يرى أنهم قصدوا إلى هذا الإغراب قصدا لغاية تعليمية[٣] .

ولكن حب الغريب والنادر من الألفاظ لم يقتصر على المعلمين . بل يتعداهم إلى بقية الأدباء ، لأن العصر كله مهتم أشد الاهتمام باللغة . ولا شك أن هذا الاهتمام يؤدى حين يشتد بهذه الصورة إلى ما حدث فعلا فى العصر الأموىّ ، إذ يكثر الغريب فى الشعر ، عند الطرماح والكميت وذى الرمة وشعراء النقائض عامة[٤] ، وفى الرجز عند رؤبة والعجاج[٥] ، وفى الخطابة عند الحجاج وزياد والحزب الأموى عامة[٦] ، وفى الكتابة عند يحيي بن يعمر[٧] ، أى نستطيع أن نقول فى معظم فروع الأدب الأموى ، عدا الغزل الحجازىّ . بل ربما كان من الأدلة الساطعة على ذلك ازدهار الرجز ازدهارا لم يره من قبل ، وربما من بعد ، وهو الفن الذى يعتمد — فيما يعتمد — على الإغراب[٨] . وقد قال صاحب التطور والتجديد فى الرجاز : فمن يتعقب أخبارهم فى كتب الأدب يلاحظ أن من أهم غاياتهم فى شعرهم خدمة اللغة والمؤدبين .

(١) الدكتور أحمد شلبي : تاريخ التربية الإسلامية ٢٠٨ .
(٢) الدكتورة سهير القلماوى : أدب الخوارج فى العصر الأموى ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
(٣) الدكتور شوقى ضيف : التطور والتجديد ٥٨ .
(٤) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتورة سهير القلماوى : أدب الخوارج فى العصر الأموى ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .
(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتور شوقى ضيف : التطور والتجديد ٣٧٥ — ٣٨٧ .
(٦) الدكتور شوقى ضيف : الفن ومذاهبه فى النثر العربى ٢٥ — ٢٧ .
(٧) المبرد : الكامل ١ : ١٣٣ . الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٧ — ٣٧٨ . حسين نصار : نشأة الكتابة الفنية فى الأدب العربى ٧٤ .
(٨) الدكتور شوقى ضيف : التطور والتجديد ٢٧٥ — ٢٨٧ .

أو اللغويين القائمين عليها ، بما يمدونهم من الشواذ والشوارد ، بحيث أصبحت أراجيزهم كأنها متون لغوية للحفظ والتسميع[1] » .

وربما يرتبط بهذه النتيجة ويكملها ، أن يحتضن الدعوة إلى السهولة اللفظية ويحققها الفرس ، أو المتهمون بالتعصب منهم ، مثل ابن المقفع[2] ، كأنما أحس أن الإغراب إنما هو ظاهرة عربية متعصبة ، أو عربية واعية لنفسها ، فيجب محاربتها بالسهولة ؛ يقول : « إياك والتتبع لوحشىّ الكلام طمعا فى نيل البلاغة ، فإن ذلك هو العىّ الأكبر » .

وظهرت فئة أخرى من العلماء ، لم يكن همها الأول التدريس بل العلم ، من أمثال أبى الأسود الدؤلى وتلاميذه . وأراد هؤلاء العلماء الاتصال باللغة فى أنقى صورها ، فارتحلوا إلى البوادى التى تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، التى لم تختلط بالأجانب ، وأخذوا عنها معارفهم ، ودونوا ما سمعوا ، وحاول بعضهم الاستقصاء . وأشهر هؤلاء العلماء الرحالة أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، والكسائى وتلاميذهم .

ولما رأى بعض الأعراب هذا التعلق من العلماء والمربين بأهل البادية ومدى حاجتهم إليهم ، هاجروا إليهم فى مدنهم ، واتصلوا بهم فى حلقاتهم الدراسية ، ليغترفوا منهم ما يريدون من معلومات ، واتخذوا ذلك وسيلة للعيش . ومن أشهر هؤلاء الأعراب الوافدين على المدن أبو مالك عمرو بن كِرْكِرة ، وأبو ثَرْوان العُكْلى وأبو هندام كلاب بن حمزة ، وأبو البيداء الرياحىّ ، وأبو الجاموس ثور بن يزيد . وقد أفاد العلماء من هؤلاء الأعراب كل فائدة ، ودونوا أقوالهم وألفاظهم ، وجعلوا بعض هذه المدونات على هيئة الكتب ، ونسبوها إلى هؤلاء الأعراب . ولذلك نسمع عن بعض الكتب اللغوية ، التى يقال إن بعض الأعراب ألفوها ، وهى فى حقيقة الأمر من تدوين من رَوَى عنهم .

---

(١) ص ٥٨ .

(٢) المرتضى : الأمالى ١ : ٩٥ .

ولم تنهر اللغة العربية بانهيار الطبقة العربية الأرستقراطية مع دولتها الأموية ، بفضل القرآن ، الذى أحاط العربية بهالة من القداسة والجلال ، غمرت كل مسلم ، مهما كان جنسه ومهما كانت لغته ، فاستمرت حية تتوارثها ألسنة جيل بعد جيل ، واستمر العباسيون الأولون يمدحون من تشبه لغته لغة البدو ، من أمثال أبى سعيد المعلم[1] (توفى سنة ١٦٩ هـ) وخالد بن الحارث[2] (توفى سنة ١٨٦ هـ) وبشر بن المفضل[3] (توفى سنة ١٨٦ هـ) ، وجرير بن حزم[4] (توفى سنة ١٧٠ هـ) ، وأبى زيد الأنصارى[5] (توفى سنة ٢١٥ هـ) ، ولكن اللحن انتشر انتشارا كبيرا وأصبحت اللغة تحصّل بالدراسة لا بالممارسة .

يضاف إلى ما سبق ظاهرة أدبية أثرت تأثيراً كبيراً فى الدراسات اللغوية ، إذ عُرف عن بنى أمية حبهم الشديد للأدب ، وخاصة معاوية وعبد الملك بن مروان ، فقربوا إليهم الأدباء والعلماء ، وعقدوا لهم المجالس الخاصة ، يعرضون للأمور الأدبية ، ويتبادلون فيها الآراء ، شارحين ناقدين . وحاول العلماء أن يهيئوا أنفسهم لإرضاء رغبات الخلفاء ، فجمعوا شعراء الفحول والقبائل ، ودونوها . وقد روى عن حماد الراوية أنه تأهب لمقابلة الخليفة الوليد بالنظر فى « كتابى قريش وثقيف » لأنه كان يعتقد أن الخليفة سائله عن أشعار القبائل التى هو على صلة بها[6] . وكان الخلفاء يتوقفون فى معانى بعض الألفاظ أو الأبيات ، فيرسلون إلى العلماء يسألونهم عنها . قال السيوطى[7] : « أخبرنا عامر بن عبد الملك قال : كان الرجلان من بنى مروان يختلفان فى الشعر فيرسلان راكبا فينيخ ببابه [باب قتادة بن دعامة السدوسى] فيسأله عنه ثم

(١) الجاحظ : البيان ٢ : ٢٢١ . ابن قتيبة : المعارف ١٨٥ وما بعدها . الخطيب : تاريخ بغداد ٣ : ٢٥٣ .

(٢) الذهبى : تذكرة الحفاظ ١ : ٢٨٢ . ابن حجر : التهذيب ٣ : ٨٢ .

(٣) ابن حجر : التهذيب ١ : ٥٨ وما بعدها .

(٤) نفس المرجع ٢ : ٧٠ .

(٥) الجاحظ : البيان ٢ . ٢٢١ .

(٦) جولد تسيهر : دواوين القبائل ، مجلة الثقافة ، العدد ٦٣٣ .

(٧) المزهر ٢ : ١٧١ ، ٢٤٠ .

يشخص » . ولم يكن تأليف دواوين الشعراء أو القبائل مجرد جمع للشعر حسب ، بل كان جمعا وشرحا . وسار هذا الشرح فى طريقين الأول جمع القصيدة وتفسيرها بعد إيراد أبياتها بأجمعها ، وبقى هذا متبعا إلى أن جاء أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (وهو من تلاميذ أبى عمرو بن العلاء) فابتدع طريقة جديدة فى الشرح ، ففسر الشعر تحت كل بيت . يقول السيوطى[1] : وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها . وقد دفعهم ظهور هذه الدواوين إلى العناية بلغتها ، واستخراج الشواهد منها ، والاستقاء منها فيما بعد فى المعاجم .

وكان السبب المباشر الذى أظهر الدراسات اللغوية ارتباطها بالدراسات الدينية أو اتحادها فى نشأتهما . فقد أُنزِل القرآن ، كتاب العربية الأعظم ، على الرسول العربى الكريم ، ليدعو قومه إلى سبيل الرشاد . فكان بلغتهم وعلى أساليب كلامهم ، ليتم التفاهم والتجاوب بينه وبينهم . ومن الطبيعى أنه لم يتساو القوم فى فهمهم له ، مَثَله فى ذلك مثل كل أمر من أمور الحياة والكتب خاصة ، وفضّل بعضهم فى ذلك بعضا . وكان أحسنهم له فهما نبىُّ الهدى الذى أنزل الكتاب على قلبه ، وكان معجزته العظمى . فكان مرجعَهم فى تفسير ما غمض عليهم ، ولم تصل إليه أفهامهم من دقائق . وأصبح الصحابة — بعد أن لحق بالرفيق الأعلى — المرجع فى التفسير ؛ منهم من اشتهر بذلك ، ومنهم من لم يفسر إلا قليلا ، ومن أشهرهم فى هذا عبد الله بن العباس .

وكانت هذه الحركة التى ترمى إلى توضيح آيات القرآن ، هى الحركة العلمية الأولى عند المسلمين . بدأت متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم القرآن ، ثم أخذت تفقد الخجل ، ويقوى ساعدها ، ويتسع ميدانها ، حتى شملت فى مدة وجيزة جميع العلوم التى عرفها العالم القديم . فما اتصل بالقرآن من علوم كان أولها ظهورا ، وما ابتعد عنه

---

(١) نفس المرجع ٢ : ٢٠١ . البغية ٢٩٦ .

كان من آخرها . وليس ـ فيما أحسب ـ من شيء أكثر صلة به من محاولة فهمه ، بإدراك غريبه ومشكله . فتفسير غريب القرآن ومشكله أولى الحركات العلمية التى رآها العرب . ورأى بعض من فسر الغريب أن كثيرا منه غريب عن الأفهام ؛ لأنه ليس من لغة قريش ، وإنما جاء فى القرآن من لغات القبائل الأخرى ، فأشار إلى ذلك . وسمع بعضهم الآخر ممن اختلط بهم من أهل الكتاب ، ومن أهل البلاد القريبة من الحجاز ، ومن أهل الأقطار المتاخمة لبلاد العرب ، والتى دخلت تحت سيطرة الإسلام ، أن بعض هذه الألفاظ موجود فى لغات أخرى ، فأشاروا إلى ذلك . فكأنما جمعت هذه المحاولات الأولى بين تفسير الغريب والمشكل ، والإشارة إلى أصله فى اللغات القبلية والأجنبية ، وكانت هذه المحاولات العين التى استقى منها اللغويون بعد ، وسبحوا فيما خرج منها من جداول ، أصبحت أنهارا .

وكان للحديث الشريف نصيبه فى إظهار الدراسات اللغوية . فقد اتجهت هذه الدراسات إلى العناية بغريب الحديث ، كما عنيت بغريب القرآن . ولعل أهم من ذلك أن الدراسات القرآنية — أو تفسير القرآن وغريبه — كانت تعتبر من الحديث فى نشأتها الأولى ؛ لأن المفسر الأول هو الرسول الكريم ، والحديث حديثه عليه الصلاة والسلام ، فما فسر القرآن به منه لا يخرج عن كونه حديثا نبويا فى الأصل . ولذلك كانت كتب التفسير الأولى جزءا من كتب الحديث ، ثم انفصلت عنها ، ولكنها بقيت مصطبغة بمنهج الحديث ، وسميت التفسير بالمأثور ، حتى ظهر نوع جديد من التفسير يعتمد على شخصية المفسر واجتهاده .

وآخر الظواهر الجديرة بالتسجيل لمعاصرتها تيار الدراسات اللغوية ، ومدها إياه بالروافد ، ظاهرة التدوين العلمى . ففى هذه الحقبة التى شملت أواخر العصر الأموى وأوائل العباسى ، وضعت أسس معظم العلوم العربية : نقلية كعلوم القرآن والحديث والفقه والأصول والنحو ، وعقلية كالرياضة والمنطق والكلام والفلسفة . وقل أن نرى علما إسلاميا نشأ بعد ، ولم يكن قد وجدت جذوره فى هذه الفترة . وكان نشاط

المسلمين فى ذلك يسترعى الأنظار ، ويستخرج العجب . وليس هناك من نشاط يشبهه إلا نشاط العرب فى فتوح البُلدان . فقد نظم العلماء أنفسهم فرقاً كفرق الجيش ، كل فرقة تغزو الجهل أو الفوضى فى ناحيتها حتى تخضعها لنظامها ، ففرقة للغة ، وفرقة للحديث ، وفرقة للنحو ، وفرقة للكلام . وهم يتسابقون فى الغزو والانتصار وتدوين العلوم وتنظيمها ، تسابق قبائل العرب فى الفتوح والغزوات[1] » .

اجتمعت هذه العوامل جميعاً ، فأثمرت الدراسات اللغوية التى نحاول أن نتتبع تطور أحد أوجهها ، وهى حركة المعاجم العربية . وكان للدراسات اللغوية وجوه أخرى ، أبرزها وأشهرها ما يسمى «علم النحو» وكان فى مبدئه يسمى «علم العربية» ، ويعنى بطريقة الربط بين المفردات العربية المختلفة فى التعبير ؛ ومن الوجوه أيضا الشروح المختلفة التى ظهرت فى هذا العصر الأول على دواوين الشعراء والقبائل ، وتعدت الدواوين فيما بعد إلى كثير من العلوم . ونستطيع أن نعد منها شروح القرآن المسماة بالتفسير ، وشروح الحديث . ومنها أيضاً الجهود التى قام بها العلماء الأولون لضبط اللغة العربية المدونة ، من حيث الشكل والإعجام . وقد ظهرت هذه الوجوه كلها فى هذه المدة ، وسايرت حركة المعاجم ، بل سبقتها فى الوجود ، ولكننا لا نعنى بها لخروجها عن ميدان بحثنا .

ومن الطبيعىّ أن نشأت الدراسات اللغوية الخالصة ضعيفة ، لا تستطيع أن تعتمد على نفسها ، أو تنفرد بوجودها ، ثم أخذ المهتمون بها يغذونها بأقوالهم وأبحاثهم ، فقويت ونمت ، إلى أن استطاعت الوقوف على رجليها ، فالاستقلال بنفسها ، ثم بلغت مرحلة الفتوة والنضج . وفى هذه المرحلة الأخيرة ظهرت المعاجم . أما ما قبلها من مراحل فلم ترَ المعاجم ، وإنما رأت رسائل لغوية صغيرة ذات اتجاهات مختلفة .

وقد ذهب أحد البحاثين المحدثين[2] إلى أن هذه الدراسات سارت فى مراحل

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام ٢ : ١٣ .

(٢) نفس المرجع : ٢ : ٢٦٣ .

ثلاث « المرحلة الأولى : جمع الكلمات حيثما اتفق ، فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة فى المطر ، ويسمع كلمة فى اسم السيف ، وأخرى فى الزرع والنبات ، وغيرها فى وصف الفتى أو الشيخ ، إلى غير ذلك . فيدون ذلك كله حسبما سمع ، من غير ترتيب إلا ترتيب السماع .

المرحلة الثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد فى موضع واحد ... والذى دعا إلى هذا فى اللغة — على ما يظهر — أنهم رأوا كلمات متقاربة المعنى ، فأرادوا تحديد معانيها ، فدعاهم ذلك إلى جمعها فى موضع واحد . . . وتُوجت هذه المرحلة بكتب تؤلف فى الموضوع الواحد ، فألف أبو زيد كتاباً فى المطر ، وكتاباً فى اللبن . وألف الأصمعى كتباً كثيرة صغيرة ، كل كتاب فى موضوع .

« المرحلة الثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية على نمط خاص ، ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة » .

وحار هذا الباحث حين أراد أن يطبق هذه المراحل تطبيقا عمليا ، وذهب إلى تأويل بعض الظواهر التى خالفته ، فقال[1] « هذه هى المراحل الثلاث الطبيعية لجمع اللغة . . . وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تسلم إلى ما بعدها . ولا يعكر على هذه الفكرة إلا أن الخليل واضع الفكرة الثالثة ، كان أسبق زمنا من أبى زيد والأصمعى واضعى الفكرة الثانية ؛ ولكن نجيب عن هذا بأن الثلاثة تعاصروا زمنا طويلا ، فالخليل عاش من (١٠٠ — ١٧٥) والأصمعى من (١٢٢ — ٢١٣) وأبو زيد (توفى سنة ٢١٥) عن بضعة وتسعين عاماً . فقد عاشوا زمناً طويلا ، وربما سبق الأصمعى وأبو زيد بالتأليف فى المفردات ؛ وبأن الخليل على ما عليه أكثر المحققين وضع الفكرة فقط ، ولم يستطع أن يملأها وينفذها من قاربه فى الزمن مثل الأصمعى وأبى زيد ، لأن فكرة الخليل كانت طفرة فى التفكير ، وكانت قبل زمانها ، فلم يستطع أن يملأها وينفذها إلا من أتى بعده وبعد الأصمعى وأبى زيد . لهذا لا تزال فكرة التسلسل معقولة صحيحة » .

---

(١) أحمد أمين — ضحى الإسلام ٢ : ٢٧٠ .

وأتفق مع الأستاذ الباحث فى كون فكرة التسلسل معقولة صحيحة ، مع شرط واحد هو أن تنشأ هذه الأبحاث اللغوية منفردة غير متصلة بأى نشاط آخر . لكن الآثار الباقية تنكر هذا الانفراد ، فقد كان أول الأبحاث اللغوية يدور حول الألفاظ القرآنية ، أو ما عرف بعد باسم غريب القرآن ولغاته ، وما شابه ذلك . نضيف إلى ذلك أن بلوغ الخليل إلى فكرة وضع معجم ، كاف للقول بأن الأبحاث اللغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم ، حتى فى حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة ، وتركها لأحد تلاميذه . كذلك نخالف الأستاذ الباحث فى كون الأصمعى وأبى زيد واضعى الفكرة الثانية ، فقد سبقهما إليها كثيرون ، أهمهم أبو خَيْرة الأعرابىّ ، أستاذ الخليل وصاحب كتاب الحشرات . وربما شاركه فى هذا الشرف معاصرون له ، أو سابقون عليه ، ولم تصل إلينا بعد أخبار عنهم . وإذن تكون فكرة التسلسل معقولة صحيحة نظريا لا عمليا ، أما المراحل التى قطعتها الدراسات اللغوية فعلا فتختلف عن ذلك فى المرحلة الأولى ، وتقر بوجود المرحلتين الثانية والثالثة . أما المرحلة الأولى فاختلطت فيها عدة دراسات ، رسائل حول القرآن والحديث ، ورسائل أخرى ينطبق عليها وصف هذا الباحث ، وهى كتب النوادر والأمالى . وكان أكثر اللغويين القدماء يُملون على تلاميذهم من معارفهم بلا نظام معين . كما كانوا يقيدون ما يسمعونه من الأعراب فى دفاتر بغير نظام معين أيضا . ولن نعنى بكتب الأمالى ، لقلة تأثيرها فى المعاجم أو عدم تأثيرها البتة . أما كتب النوادر فقد عزى بعضها إلى معاصرين للخليل وأساتيذ له مثل أبى عمرو بن العلاء ، وأبى مالك عمرو بن كِركِرة الأعرابى . وإذن فإنى — على الرغم من عدم موافقتى على كثير من عبارات هذا الباحث — أوافقه فى وجود هذه المراحل ، مع مراعاة هذا الخلط فى المرحلة الأولى ، وعدم وجود فواصل كبيرة بين مرحلة وأخرى ، وعدم تميز كل مرحلة تماماً ، لضياع هذه الكتب الأولى ، وعدم انقضاء كل مرحلة بظهور تاليتها ، إذ بقى المؤلفون يخرجون من الكتب ما يوضع تحت المرحلة الأولى أو الثانية حتى عهود متأخرة ، ربما تمتد إلى عهدنا الحاضر .

ولما كانت هذه الرسائل الصغيرة هى الخطوات الأولى التى مهدت السبيل لظهور المعاجم ، وكان لها أثرها فيها ، فإنى أخصص لها الفصول الآتية ، مع محاولة الاختصار الشديد والاقتصار على المعالم الكبرى فى حركة تطورها — دون الاستقصاء الدقيق للجزئيات والتفاصيل — لنرى العلاقة بينها وبين المعاجم ، وتأثير كل منها فى الآخر . هذه الرسائل تتناول موضوعات مختلفة ، اقتصرت منها على الموضوعات التى ظهرت رسائلها الأولى قبل المعجم الأول ، كتاب العين ، أو فى زمن معاصر له ، وتدرجت بهذه الموضوعات وما ظهر من رسائلها حتى العصر الحديث ، مع العناية بالكتب ذات الخطر فيها . أما الموضوعات التى ظهرت بعد ذلك فلم أُعْنَ بها ، على الرغم من تأثيرها فى المعاجم ، ودخولها فى مادتها ؛ لأنها فى الغالب تسير على الأسس نفسها التى سارت عليها بقية الرسائل ، ولأن العناية بجميع هذه الرسائل والموضوعات تخرجنا عن موضوعنا ، وتطوح بنا بعيدا عنه ، فهى كثيرة ومتنوعة وجديرة بوصفها فى أبحاث مستقلة . ورتبت تناولى للموضوعات بحسب تواريخ ظهورها واتفاق مناهجها ، فقدمت الأول فى الظهور ، فالثانى . . . الخ ، وجمعت الموضوعات التى تشابهت مناهج الرسائل التى بحثتها ، ولو تأخر ظهور بعضها . ولكنى لم أراع هذا الشرط فى نوع واحد ، هو كتب الصفات والغريب ؛ لأنها تشتمل على أكثر من موضوع ، ولا يتضح منهجها تماماً إلا بمقابلتها بمناهج الموضوعات المختلفة . فقدمت الرسائل الخاصة بموضوع واحد ، وأخرت هذه الرسائل والكتب الجامعة . يضاف إلى ذلك أن الترتيب النظرى لتاريخ ظهورها يؤيد هذا الترتيب ، فالرسائل الخاصة بموضوع واحد ظهرت قبل هذه الكتب التى تجمع دفتيها أكثر من موضوع ، لأنها اعتمدت على الكتب الخاصة ، كما سيظهر أثناء البحث .

الكتاب الأول

الرسائل اللغوية على الموضوعات

الباب الأول

كتب الغريبين والفقه

١ — غريب القرآن

أول من يُعزَى إليه كتاب فى غريب القرآن هو عبد الله بن عباس (المتوفى سنة ٦٨ هـ)، وكانت من كتابه نسخة فى برلين قبل الحرب العالمية الثانية[١]، وأظن أن هذا الكتاب كان يضم بعض الأقوال التى أدلى بها ابن عباس فى تفسير الغريب من ألفاظ القرآن، وأنه لم يكن هو الذى دونها فى كتاب، وإنما بعض رواة هذه الأقوال، فإن أحداً من مترجمى ابن عباس لم ينسب إليه مثل هذا الكتاب، وإنما نسبوا إليه الأقوال الكثيرة فى التفسير وحده، مروية لا مدونة. وسنلاحظ الأمر نفسه فى الكلام عن اللغات فى القرآن، كما لوحظ فى تفسير القرآن كله. وقد فعل مثل هذا الأمر السيوطى فى الإتقان[٢]، حين دون فى عدة صفحات، أقوال ابن عباس، من رواية ابن جرير عن المُثَنَّى، عن عبد الله بن صالح، عن على بن طلحة. وليس فى مقتبسات السيوطى إلا الألفاظ وتفسيرها مجردا قصيرا موجزا، حتى يكاد يكون بلفظ مرادف مفرد. وربما كان ذلك فى أصل الكتاب الذى نقل منه السيوطى، أو تغييرا من السيوطى نفسه، أو من نهج ابن عباس، وإن كنا سمعنا كثيرا عن ميله إلى الاعتماد على الشعر فى تفسير ألفاظ القرآن.

فإذا كنا لسنا على يقين من تاريخ تدوين أقوال ابن عباس، فإن اليقين يستقر فى نفوسنا فى الكلام عن المؤلف الثانى الذى صرح مترجموه أنه دون كتابا فى غريب القرآن، وهو أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح البكرى (المتوفى سنة ١٤١ هـ)، فإن

---

(١) بروكلمن ١/٣٣.   (٢) ١/١١٤.

هذا يجعلنا نوقن أن التدوين فى هذا الفرع من العلوم لم يتأخر عن النصف الأول من القرن الثانى للهجرة . وذكر ياقوت كتاب أبان ، وبعض معلومات عنه ، فى قوله[١] : « صنف [أبان] كتاب الغريب فى القرآن ، وذكر شواهده من الشعر . فجاء فيما بعد عبد الرحمن بن محمد الأزدى الكوفى ، فجمع من كتاب أبان ومحمد بن السائب وأبى رَوق عطية بن الحارث ، فجعله كتابا فيما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه . فتارة يجىء كتاب أبان مفردا ، وتارة يجىء مشتركا ، على ما عمله عبد الرحمن » .

ثم ألف فى غريب القرآن من اللغويين أبو فَيد مؤرِّج السدوسىّ المتوفى عام ١٩٥ هـ أو ١٧٤هـ . ولم يصل إلينا كتابه ، ولا كتاب أبى سعيد البكرى . ثم تعاقبت بعدهما الكتب فى هذا الميدان . فذكرت تواليف فيه للغويين التالية أسماؤهم من المتوفّين فى القرن الثالث : لأبى محمد يحيى بن المبارك اليزيدى (توفى ٢٠٢هـ) ، والنضر بن الشميل (٢٠٣) ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠) ، والأصمعى (٢١٣) ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ أو ٢٢١) ، وأبى عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤) ، ومحمد بن سلام الجمحى (٢٣١) ، وأبى عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوى المعروف بابن اليزيدى (تلميذ الفراء) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) ومحمد بن الحسن بن دينار الأحول ، وأبى جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبرى . ولا يعنى هذا الترتيب أن الأول منهم ألف كتابه قبل الثانى ، فربما تقدم الثانى منهم الأول على الرغم من تواريخ الوفاة ، لأن المدة بين وفيات كثير منهم قليلة جدا . ولم ينسب للأصمعى كتاباً فى الغريب ، غيرُ السيوطى . ولكن هذه النسبة يشك فى صحتها ، إذ اشتهر عن الأصمعى أنه لم يكن يحب التعرض لتفسير ألفاظ القرآن تورعا وتدينا[٢] .

وقد فقدت هذه الكتب جميعا سوى غريب ابن قتيبة ، ولم يصل إلينا

(١) معجم الأدباء ١/١٠٨ .

(٢) أبو الطيب : مراتب اللغويين ٤٨ .

ما يصفها غير كتابين . روى ياقوت فى معجم الأدباء[1] أن كتاب أبى عبيد « فى غريب القرآن منتزع من كتاب أبى عبيدة » . ووصف ابن النديم[2] كتاب ثعلب بأنه « لطيف » : أى صغير .

أما « غريب القرآن » لابن قتيبة ، فقد طبعته دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة فى سنة ١٩٥٨ م بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر . وقد وضح غرضه ومنهجه فى مقدمته ، فقال[3] : « وغرضنا الذى امتثلناه فى كتابنا هذا أن نختصر ونكمل ، وأن نوضح ونجمل ، وأن لا نستشهد على اللفظ المبتذل ، ولا نكثر الدلالة على الحرف المستعمل ، وألا نحشو كتابنا بالنحو وبالحديث والأسانيد . فإنا لو فعلنا ذلك فى نقل الحديث ، لاحتجنا إلى أن نأتى بتفسير السلف رحمة الله عليهم بعينه . ولو أتينا بتلك الألفاظ ، كان كتابنا كسائر الكتب التى ألفها نقلة الحديث ، ولو تكلفنا بعدُ اقتصاصَ اختلافهم ، وتبيين معانيهم ، وفتق جملهم بألفاظنا ، وموضع الاختيار من ذلك الاختلاف ، وإقامة الدلائل عليه ، والإخبار عن العلة فيه ؛ لأسهبنا فى القول ، وأطلنا الكتاب ، وقطعنا منه طمع المتحفظ ، وباعدناه من بغية المتأدب ، وتكلفنا من نقل الحديث ما قد وُقيناه وكُفيناه » .

وقصر فيها أيضاً ميدان بحثه على « غريب القرآن دون تأويل مشكله ، إذ كنا قد أفردنا للمشكل كتابا جامعا كافيا بحمد الله » .

وأشار إلى مراجعه وخِطته بإزائها فى قوله[4] : « وكتابنا هذا مستنبط من كتب المفسرين ، وكتب أصحاب اللغة العالمين ، لم نخرج فيه عن مذهبهم ، ولا تكلفنا فى شىء منه بآرائنا غير معانيهم ، بعد اختيارنا فى الحرف أَوْلَى الأقاويل فى اللغة ، وأشبهها بقصة الآية ، ونبذنا منكر التأويل ، ومنحول التفسير » .

ويتضح تقسيم ابن قتيبة كتابه ، من قوله : « نفتتح كتابنا هذا بذكر أسمائه الحسنى ، وصفاته العُلَى ، فنخبر بتأويلهما واشتقاقهما . ونتبع ذلك ألفاظا كثر تردادها

---

(١) معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٠ .

(٢) الفهرست ٧٤ .

(٣) ٣ .

(٤) ٤ .

فى الكتاب ، لم نر بعض السور أولى بها من بعض . ثم نبتدئ فى تفسير غريب القرآن » فهو إذن ثلاثة أقسام : أولها يشغل ما بين صفحتى ٦ ، ٢٠ ، وثانيها ما بين صفحتى ٢١ ، ٣٧ والبقية للغريب .

ولم يراع المؤلف أى ترتيب فى القسمين الأولين ، فقد ذكر فى أولهما الرحمن ، فالرحيم ، فالسلام ، فالقيوم ، فالقيّام ، فالسُّبوح . . . وفى الثانى الجن والناس ، فإبليس ، فالأنفس ، فالشِّرك . . الخ . أما القسم الثالث فجعله أقساماً وفقاً للسور ، وسار فيه على ترتيبها فى المصحف .

ومنهج كتاب ابن قتيبة خليط من منهجى كتب اللغة وكتب التفسير ، فهو يضم ظواهرهما معا . فبينما يفسر الألفاظ لغويا ، ويستشهد عليها كثيرا بالأشعار والأحاديث وأقوال العرب ، ويبين وزنها أحيانا ، يفسرها قرآنيا ، فيبين فى السور المدنىّ من المكىّ أحيانا ، ويقتبس أقوال مشهورى المفسرين ، وكثيرا ما أحال على كتابه فى المشكل .

وعُزى إلى بعض من توفى فى القرن الرابع كتب فى غريب القرآن أيضاً ، وأشهرهم أبو طالب المفضل بن سلمة (٣٠٨) ، وابن دُريد (٢٢٣ — ٣٢١) ، ولم يتم كتابه ، وأبو زيد أحمد بن سهل البلخى (٣٢٢) ومحمد بن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢ هـ) ، ونفطويه (٣٢٣) ، ومحمد بن عُزيز السجستانى (٣٣٠) ، وأبو عمرو محمد بن عبدالواحد الزاهد (٣٤٥) ، وأبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة (٢٦٠ — ٣٥٠) ، وأبو بكر محمد بن الحسن الأنصارى النقاش (٣٥١) ، وأبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروضى من طبقة ابن درستويه ، وعلى ابن سليمان الأخفش .

ووصل إلينا من كتب هذا القرن كتاب ابن عزيز ، الذى روى أبو البركات الأنبارى[1] أنه صنفه « فى خمس عشرة سنة ، وكان يقرؤه على شيخه

(١) نزهة الألبا ٣٨٦

أبي بكر بن الأنبارى ، فكان يصلح له فيه مواضع » . وقد طبع هذا الكتاب الأستاذ مصطفى عنانى عام ١٩٣٦ م وعنوانه « نزهة القلوب » . ويختلف هذا الكتاب عن غريب ابن قتيبة كل الاختلاف ، فلا مقدمة له يشرح فيها منهجه ، ولا أقسام به ، وإنما الألفاظ الغريبة ترتب وفقاً للحرف الأول منها وحده . وكان ابن عزيز يقسم الحرف الواحد فى ترتيبه إلى ثلاثة أبواب ، فيقدم المفتوح ، ثم المضموم ، ثم المكسور . ولا يعتبر الحرف الثانى وما بعده ، فيورد الألفاظ المبدوءة بالحرف الواحد مختلطة في غير نظام . والتفسير لغوى يكاد يكون خالصاً ، فالنزهة مختصرة ، تقع فى ٢٣٠ صفحة من القطع الصغير (مثل كتب الجيب) والألفاظ تفسر تفسيرا سريعا مختصرا ، لا ترد فيه أسماء اللغويين ولا المفسرين ولا الشواهد . وقد أعجب به الباحثون ، واعتبروا مؤلفه « أجاد فيه » فنظمه مالك بن المرحل المالقى (٦٩٩ هـ) وألف أبو العباس أحمد بن عبدالجليل التُّدْميرى (٥٥٥ هـ) كتابا فى شرح شواهده .

ومن مؤلفى غريب القرآن الذين تُوفوا فى القرن الخامس : أبو القاسم الحسين ابن محمد الراغب الأصفهانى (كان حيا فى أوائل القرن الخامس) وأحمد بن محمد المرزوقى (٤٣١) ، ومكى بن محمد القيسى (٣٥٥ — ٤٣٧) ، ومحمد بن يوسف الكفرطابى (٤٥٣) ، وعبد الواحد بن أحمد المليحى (٤٦٣) .

وذكر ياقوت وابن خلكان أن كتاب القيسى المسمى « مشكل غريب القرآن » كان فى ثلاثة أجزاء . وبقى كتاب الراغب المسمّى « المفردات فى غريب القرآن » وطبع بالمطبعة الميمنية عام ١٣٢٤ هـ ، ثم أعيد طبعه . وقد قدم الراغب بين يدى كتابه مقدمة طويلة ، ذكر فيها بعض رسائله عن القرآن ، وأهمية معرفة ألفاظه ، وتعرض لمنهجه فى كتابه ، فقال : « وقد استخرت الله تعالى فى إملاء كتاب مستوفى فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجى ، فنقدم ما أوله الألف ثم الباء ، على ترتيب حروف المعجم ، معتبرا فيه أوائل حروفه الأصلية دون

الزوائد ، والإشارة فيه إلى المناسبات التى بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات ، حسبما يحتمل التوسع فى هذا الكتاب» . وإذن فقد حاول فيه الاستيفاء والتوسع ، والترتيب بحسب الحروف الأصلية للألفاظ ، بالتدرج من أولها إلى آخرها . وكان هذا الترتيب أيسر ترتيب وصل إليه العرب ، وأعجبوا به كل إعجاب . ولكن اختل عند المؤلف بعض الأبنية ، وهى الثنائى المقصور «أبّ» ، والمضاعف الثلاثى ، والمهموز ، والمعتل . فكان يقدم الثنائى المقصور فى أول « فصوله » أياً كان الأصل الثالث الذى يدعيه له الصرفيون . وحار فى المضاعف الثلاثى ، فقدمه على جميع المواد فى أغلب الأحيان ، وأخره فى بعضها على الجميع . وتخلص من المهموز الحرف الثانى أو الثالث . . . بوضعه مع المعتل . ولم يراع فى المعتل التفرقة بين الواوى واليائى .

أما علاجه للألفاظ ، فكان لغويا ، راعى فيه التفسير الواضح ، والالتفات إلى بعض المشتقات ، ودوران اللفظ فى الآيات المختلفة ، والإتيان بالشواهد من الحديث والشعر ، والتزم إيراد ما يؤخذ من اللفظ من مجاز وتشبيه . ولم يورد فى أقواله أسماء لغويين ولا مفسرين إلا نادرا على الرغم من إطالته فى الشرح . وقد أصبح هذا الكتاب علما بارزاً فى هذا الفرع من العلوم ، بفضل ترتيبه وعلاجه الاستعمال المجازىّ ، ومحاولته تتبع دوران اللفظ فى القرآن . وإنه لجدير بمكانته هذه على الرغم من قصور محاولاته ، فهو الرائد الذى لم يجد من يسير خلفه ، ويكمل عمله ؛ فكتابه أشبه ما يكون بمعجم كامل للألفاظ القرآنية .

وألف فى الغريب من أهل القرن السادس ابن الجوزى (٥٠٨ — ٥٦٨) وسماه « الأريب » . ولم يصل إلينا شىء عن هذا الكتاب .

وممن توفى فى القرن السابع وينسب إليهم كتب فى الغريب : عمر بن محمد المعروف بابن الشِّحنة (٦٠٦) وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجى (٦٦٣) ، ومحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى (ألف كتابه عام ٦٦٨) . وذكر حاجى

خليفة كتاب الرازى فقال[1] : « ذكر فيه أن طلبة العلم وحملة القرآن سألوه أن يجمع لهم تفسير غريب القرآن فأجاب ، ورتبه ترتيب الجوهرى ، ضم فيه متنا من الإعراب والمعانى ، وفرغ من تعليقه فى سنة ٦٦٨ » .

وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من كتاب ابن الشحنة (١٦٨ تفسير) ولكنها ناقصة من أولها . وهو أقرب إلى كتب التفسير منه إلى كتب اللغة ، بخلاف الكتب السابقة ، فالمؤلف يعنى بأقوال المفسرين واختلافاتهم ولذلك تظهر أسماؤهم بكثرة عنده . أما أسماء اللغويين وأصحاب الغريب فقليلة نادرة . والعلاج مختصر ترد فيه شواهد شعرية . وقد سار المؤلف فى ترتيبه بحسب ترتيب السور فى المصحف .

أما أهل القرن الثامن فألف منهم أبو حيان النحوى (٦٥٤ — ٧٤٥) . وعلاء الدين على بن عثمان الماردينى الحنفى (٧٥٠) وابن السمين الحلبى[2] . وقال حاجى خليفة عن الثالث منهم[2] : « ولابن السمين الحلبى أيضا مفردات القرآن ، وهو أحسن الكتب المؤلفة فى هذا الشأن » . وبقى من هذه الكتب كتابا الماردينى وأبى حيان ، أما الأول فقد فرغ من تأليف كتابه ، المسمى « بهجة الأريب فى بيان ما فى كتاب الله من الغريب » فى صبيحة يوم الجمعة الرابع والعشرين من ربيع الأول عام ٧٣٦ ، كما نرى فى المخطوط المحفوظ فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٩ تفسير . ووضح المؤلف غرضه ومنهجه ومراجعه فى المقدمة فى قوله : « جمعت فى غريب القرآن كتابا غريبا مسلكه ، قريبا مدركه ، صغيرا حجمه ، غزيرا علمه ، يبهج الخاطر ، ويروق الناظر . ألفته من غريب أبى بكر العزيزى [السجستانى] وأبى محمد بن قتيبة وأبى عبيد الهروى وتفسير جار الله الزمخشرى .....

(١) كشف الظنون ٤ : ٣٣١ .

(٢) ذكر ابن حجر (الدرر الكامنة ١ : ٣٤٠) والسيوطى (البغية ١٧٥) أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبى شهاب الدين المعروف بالسمين المتوفى عام ٧٥٦ ، عنى بالدراسات القرآنية ، ولعله هو ابن السمين الذى ذكره حاجى خليفة ، أو لعل هذا ابنه

سورأيت ترتيبه على السور مقللا لألفاظه ، ومسهلا له على حفاظه » . إذن فقد كان يرمى إلى الاختصار والإحاطة والترتيب على السور . وقد كان كتابه كذلك ، فأهم ظواهره الإيجاز ، وغلبة الناحية اللغوية عليه أكثر من التفسير ، وقلة الاستشهاد ، وندرة أسماء المفسرين . والكتاب فى ٤٩ ورقة من الحجم الكبير .

وأما كتاب أبى حيان المسمى « تحفة الأريب ، بما فى القرآن من الغريب » فقد أشرف على طبعه فى عام ١٩٣٦ محمد سعيد بن مصطفى الوردى النعسانى ، وذيل عليه فى هوامشه بما فى الألفاظ التى ذكرها من قراءات وبما أغفله المصنف من غريب . وقد لجأ المؤلف إلى ترتيبه وفقا لنظام غريب يأخذ من نظام الجوهرى فى المعاجم بعض الشىء . فقد رتب الألفاظ وفقا لحرفها الأول فالأخير ، ثم لم يراع ترتيب الحشو ، وأتى به مهملا . ففى حرف الخاء مثلا نجد الألفاظ على النحو التالى خسأ ، خبأ ، ثم خطب ، ثم خبت ، ثم خرج ، ثم خلد ، خدد ، خمد ، خضد ... الخ ، ولم يدخل فى اعتباره سوى الحروف الأصلية وحدها . أما العلاج فغاية فى الاختصار ، مقصور على الشرح اللغوى السريع للفظ ، ولا يبين فيه الآية التى ورد فيها ، ولا أثر فيه لأسماء لغويين ولا مفسرين ولا شواهد ولا ما إلى ذلك . وقد يسر ذلك لطابعه أن يضعه فى جداول ، صفٌّ منها للفظ ، والثانى للشرح . فشغل ١٣٨ صفحة من القطع الصغير (كتب الجيب) لا خطر لها .

ولما رأى الشيخ قاسم الحنفى ذلك الترتيب ، أحب أن يهذبه ليسره ، وأن يزيد عليه بعض ألفاظ قليلة ، فألف كتابه « مختصر كتاب التحفة فى غريب القرآن » . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه (٢٣٤ تفسير) ، وقد بين فى مقدمته القصيرة ما دعاه إلى اختصاره فقال : « لما رأيت كتاب التحفة فى غريب القرآن عقدا تناثرت درره ، أحببت أن أنظمه فى أقرب سلك ، وهو الحرف الأول والثانى من الحروف الأصلية مميزا ما زدت بقلت » . ولم يغير الحنفى شيئا من عبارة أبى حيان ، فيما عدا الترتيب ، والقليل الذى زاده .

ومن المتوفين فى القرن التاسع ألف زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المتوفى عام ٨٠٦ هـ « ألفية فى غريب القرآن » وأحمد بن محمد الهائم المصرى فى عام ٨١٥ هـ « التبيان فى غريب القرآن » ، والمقريزى المتوفى عام ٨٤٥ « غريب القرآن » ولم أعثر عليه.

أما العراقى فقد التزم فى « ألفيته » أن يرتب ألفاظها وفقاً لحروفها الأصول بالتدرج من أولها إلى آخرها ، وأن يذكر الألفاظ بصورتها التى هى عليها فى القرآن ما أمكنه ذلك . وكان يقتصر على ذكر الكلمة وشرحها بكل اختصار ، ويخيل إلى أنه استقى شرحه من تحفة أبى حيان .

وقد نثر هـذه الألفية الأستاذ مصطفى بن حنفى بن حسن الذهبى المصرى (١٢٨٠ هـ) فى رسالة تفسير « غريب القرآن العظيم » أتمها فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ وطبعت فى مطبعة السيد محمد شعراوى فى ٢٩ صفحة . وسار فيها على ترتيب الألفية ، غير أنه اختصرها فحذف بعض ما أوردت من ألفاظ ، وبعض ما قالت فى التفسيرات . . ولا قيمة تذكر لهذه الرسالة .

وأما ابن الهائم المصرى فاعتمد صراحة على كتاب محمد بن عُزيز السجستانى ، ولكنه هذبه ورتبه واختصره قليلا وزاد عليه ، قال فى مقدمته : « من أنفس ما صنف فى تفسير غريب القرآن مصنف الإمام أبى بكر محمد بن عزيز المنسوب إلى سجستان ، إلا أنه يحوج المستغرب لكلمات سوره إلى كشف حروف وأوراق كثيرة ، لا سيما فى السور الطوال . . . فرأيت أن أجمع ما تفرق من غريب كل سورة فيما هو كالمتصل ، مع زيادة أشياء فى بعض المواضع على الأصل ، لتسهل مطالعته وتتم فائدته ؛ فشرعت فيه متوخيا للتسهيل ، مجتنبا للإكثار والتطويل ... حريصا على أن آتى بعبارته فى الأكثر ، وألا أخل منه بشىء إلا ما تكرر . والمزيدُ [أى ما الذى زاده هو] وإن ارتبط بالأصل فى العبارة ، فيكفيه للتمييز بينهما زاى ودارة » .

وهذا الكتاب قريب الشبه بكتاب الماردينى السابق ذكره، فى ترتيبهما وفقا للسور واختصارهما ، وقلة تعرضهما للشواهد وإيرادهما لأسماء المفسرين واللغويين ، وغلبة الناحية اللغوية . ولكنه يختلف عنه فى ظهور الرأى والدارة إشارة إلى زياداته عما فى كتاب العزيزى ، وفى كونه أقل اختصارا من سابقه ، حتى وقع فى ٧٦ ورقة من الحجم الكبير ، وفى ميله إلى إيراد أكثر معانى اللفظ الذى يفسره ، سواء ارتبطت هذه المعانى بالآية التى وقع فيها اللفظ أو لم ترتبط .

وصفوة القول فى هذه الحركة : أنها الحركة العلمية الأولى فى الإسلام ، بدأت فى عصر مبكر لايعدو النصف الأول من القرن الأول للهجرة ، ودونت بعد هذا التاريخ بقليل ، وسارت فى طريقين للانتظام : الترتيب وفقا للسور فى المصحف ، وهو أقدمها ، والترتيب الألف بأئى . واستمرا فى الوجود فى حياة الحركة كلها . وكانت الألفاظ ترتب فى داخل هذه السور بحسب ورودها فى الآيات أيضا . أما الترتيب الألف بأئى ، فابتدأ معقدا عند العزيزى فى القرن الرابع من جهة، ومبسطا من أخرى، معقد من حيث فصله بين المفتوح والمضموم والمكسور ، ومبسط من حيث إدخاله الحروف الأصلية والمزيدة فى اعتباره . وكان من آثار هذا التعقيد أن لم يتبعه أحد من المؤلفين غير صاحبه ، وأن الذين اعتمدوا على كتابه غيروا هذا الترتيب إلى الترتيب بحسب السور ، مثل الماردينى وابن الهائم . ولكن هذا الترتيب ارتقى سريعا ، فتخلص من كل تعقيداته وقيوده ، وخب إلى قمة الانتظام فى القرن الخامس، على يد الراغب الأصفهانى ، الذى اعتبر الحروف الأصلية وحدها ونظر إلى الألفاظ من أولها إلى آخرها . وقد غفل عن بعض آثار الضعف المتخلفة فى ترتيبه فى الثنائى والمضاعف والمعتل والمهموز ، ولكنها لا تشوه عمله لقلتها . ولم يرض من جاء بعد الراغب عن الحياة معه بين القمم ، فعدل الرازى فى القرن السابع عن ترتيبه ، واصطنع ترتيب الجوهرى ، وجمع أبو حيان بين ترتيبى الراغب والجوهرى ، وأسقط الحشو ، فكان ترتيبه غاية فى التعقيد ، ثم رجع العراقى فى القرن التاسع إلى ترتيب الراغب .

ووجدت فى علاج الألفاظ نفسها مذاهب ، فكان من المؤلفين من جمع فى كتابه من كل شىء ، مثل ابن قتيبة ؛ ومنهم من مال إلى الاختصار ، مثل المتأخرين ولا سيما أبو حيان ؛ ومنهم من كان يأخذ من المفسرين ، كابن قتيبة وابن الشحنة ، ومنهم من غلبت عليه النظرة اللغوية كسائرهم ، فاختفت من كتبهم أسماء مجاهد وعكرمة والحسن وغيرهم . واعتمدوا جميعا على الشعر فى الاستشهاد منذ أولهم أبان البكرى ، ثم اعتمد ابن قتيبة على الحديث أيضا ، وانتقل ذلك منهما إلى غيرهما . وحاول بعضهم أن يتتبع دوران الألفاظ فى السور المختلفة . فظهر ذلك بصورة أولية بادئة عند العُزيزى ، واشتد إلى درجة لا بأس بها عند الراغب . واختلف عنهم هذا فى عنايته بالصور المجازية المستمدة من الألفاظ القرآنية . ويدل هذا على أن الراغب هو القمة التى وصلت إليها حركة التأليف فى غريب القرآن ، فى الترتيب والعلاج .

وقامت حول القرآن دراسات أخرى باسم : « معانى القرآن ، وتفسير القرآن ، ومشكل القرآن » . ولكن « المعانى » هى النواة الأولى للتفسير ، فهى أقرب إلى كتب الشروح ، منها إلى الكتب اللغوية الخالصة ، ولذلك لا ندخلها فى دراستنا هنا ، مَثَلها فى ذلك مثل كتب التفسير . والفرق بينهما أن كتب المعانى كانت تختار من الآيات ، أما كتب التفسير ، فكانت تحاول ألا تترك شيئاً بغير شرح ، وأن كتب المعانى هى الصورة الأولى لكتب التفسير . وكذلك لن ندرس كتب « المشكل » ، لأنها تتسم بناحية دينية تفسيرية ، إذ تحاول إزالة التخالف أو التعارض بين الآيات المختلفة بالتأويل وكشف الستار عن ظروف كل آية ، وما شابه ذلك . ومن الطبيعى أن هذه الكتب جميعها تتصل باللغة بصلات كبيرة ، ولكنها ليست فى شدة صلة كتب غريب القرآن بها . ويعنينا هنا أن بعض المؤلفين جمع بين بعض كتب الغريب والمشكل ، مثل محمد بن أحمد بن مطرِّف الكنانى الأندلسى (٣٨٧ — ٤٥٤) فقد جمع فى كتابه « القُرْطين » بين كتابى مشكل

القرآن وغريبه لابن قتيبة. ولم يتصرف المؤلف فى أىٍّ من الكتابين بزيادة ولا نقص، وجمع بين أقوالهما فى كل مسألة، مع تمييز ما فى الغريب بحرف « غ » وما فى المشكل بحرف « ش ». وأظننا بكلامنا عن غريب ابن قتيبة من قبل، استغنينا عن إعادة الكلام ثانية هنا.

٢ — غريب الحديث

لم يبدأ التدوين فى هذا الفرع من اللغة مع نظيره « غريب القرآن » بل تأخر كثيرا، وإن كان من المحتمل أن الكلام فيهما بدأ فى وقت واحد. فقد رأينا كتابا فى غريب القرآن ينسب إلى عبد الله بن عباس، ولكننا لم نجد كتبا فى غريب الحديث تنسب إلى هذا الحبر، أو أحد من معاصريه، أو تلاميذه المباشرين. وإنما عزا أكثر الباحثين الكتاب الأول فى غريب الحديث إلى أبى عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ) تبعا لابن الأثير. ولكن هذا القول يجب ألا يؤخذ قضية مسلمة، فقد نسب ابن النديم[1] الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبى عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى، إذ قال: « وله . . . كتاب غريب الحديث، وترجمته: « ما جاء من الحديث المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم مفسرا » ، وعلى أثره « ما فسر العلماء من السلف » . وكان أبو عدنان راوية « لأبى البيداء الرياحىّ ، وهو معاصر ليونس بن حبيب، أستاذ أبى عبيدة » . فأبو عدنان إذن وأبو عبيدة متعاصران، ومن المحتمل أن يسبق أحدهما الآخر فى التأليف فى غريب الحديث. ولكن إذا كان لنا أن نعتمد على مؤرخ، فالأجدر بالترجيح ابن النديم، لأنه أقدمهم وأقربهم إلى عصر هؤلاء المؤرخين؛ فنقدم بذلك أبا عدنان على أبي عبيدة. ولم يصل إلينا كتاب أبى عدنان، ولكن وصفه

---

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ١٢/٤٠٤.

ابن درستويه فى قوله[1] : « ذكر فيه الأسانيد ، وصنفه على أبواب السنن والفقه ، إلا أنه ليس بالكبير » .

ولم يصل إلينا كتاب أبى عبيدة أيضا ، ولكنه دخل فى كتب الغريب التى ألفت بعده . ووصفه ابن الأثير فى مقدمته بقوله : « فقيل إن أول من جمع فى هذا الفن شيئاً وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى . فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابا صغيرا ، ذا أوراق معدودات . ولم تكن قلته لجهله بغيره من غريب الحديث ، وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما : أن كل مبتدئ لشىء لم يسبق إليه ، ومبتدع لأمر لم يتقدم فيه عليه ، فإنه يكون قليلا ثم يكثر ، وصغيرا ثم يكبر . والثانى : أن الناس يومئذ كان فيهم بقية ، وعندهم معرفة ، فلم يكن الجهل قد عم ، ولا الخطب قد طم » . وقد نقد إبراهيم الحربى كتاب أبى عبيد ، باحتوائه على عدة أحاديث لا أصل لها ، أخذها من كتاب أبى عبيدة ، مما يدل على أن الحربى كان لا يثق بأحاديث أبى عبيدة المذكورة فى كتابه ، وإن كان غيره وثق أبا عبيدة ، كما يظهر من تهذيب ابن حجر . وقد صنف أبو سعيد أحمد بن أبى خالد الضرير الكندى (٢١٤ هـ) وعبد الواحد بن أحمد المليحى (٤٦٢ هـ) وموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادى (٥٥٧ — ٦٢٩) كتبا فى الرد عليه . ولم أراع فى وضع كتاب أبى عبيدة تاريخ وفاته ، لما اشتهر عنه من أنه المؤلف الأول فى ذلك النوع ، ولكنى سأتبع هذه التواريخ فى الكتب التالية .

ذهب ابن الأثير فى مقدمته إلى أن النضر بن شميل (٢٠٣ هـ) تلا أبا عبيدة فى التأليف ، قال : « ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازنى بعده كتابا فى غريب الحديث أكبر من كتاب أبى عبيدة ، وشرح فيه وبسط ، على صغر حجمه ولطفه » .

ثم ألف أيضا من اللغويين المتوفين فى القرن الثالث : أبو عمرو الشيبانى

---

(١) نفس المصدر : ١٢ : ٤٠٥ .

(٢٠٦ هـ) وقُطرب (٢٠٦ هـ) والأصمعيّ (٢١٣ هـ) الذى وصف ابن الأثير كتابه بقوله : « ثم جمع عبد الملك بن قُرَيب الأصمعيّ — وكان فى عصر أبى عبيدة وتأخر عنه — كتابا أحسن فيه الصنع وأجاد ، ونيّف على كتابه وزاد » . ثم ألف منهم أيضا أبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) والحسن بن محبوب السراد (حوالى ٢٢٤ هـ) وسلمة بن عاصم الكوفيّ (أخذ عن الفراء) . وكانت هذه الكتب جميعها صغيرة لا تعرف الترتيب ، ولعلها أُلفت فى القرن الثانى ، لا الثالث ، كما قد يستفاد من قول ابن الأثير : « وكذلك [ألف] محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، وغيره من أئمة اللغة والفقه ، جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها فى أوراق ذوات عدد ، ولم يكن أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر . واستمرت الحال إلى زمن أبى عُبيد القاسم بن سلام ، وذلك بعد المئتين » .

وألف أبو عبيد (٢٢٤ هـ) كتابه المشهور « غريب الحديث » فأطال ونظّم ، وانتزع إعجاب الباحثين . قال الخطّابى فى مقدمة « غريبه[1] » : بلغنى أن أبا عبيد مكث فى كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير « الحديث والأثر » وقد جمع فيه ما فى كتب المؤلفين السابقين عليه .

ونهج فيه أبو عبيد نهج كتب المسانيد ، فأفرد أحاديث الرسول ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حدته ، وأورد الأحاديث فى كل مسند بدون أى ترتيب . وتقدم النسخة التى فى دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٥١ حديث) بعبارة « وقال أبو عبيد فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم . . . » فى مسند النبيّ صلى الله عليه وسلم ، ثم يذكر الحديث ، ثم سنده ، ثم يشرح لفظه المعقود له الباب ، ثم ينتقل إلى حديث آخر . وراعى فى شرح الغريب تفسير اللفظ ، وإيراد بعض المشتقات القليلة ، مثل الفعل ، والمصدر ، والاستشهاد على المعنى من القرآن والشعر ، وبعض الأحاديث الأخرى التى قد تُرفع إلى الراوى نفسه المفرد له المسند ، أو غيره .

(١) ابن الأثير : النهاية ١ : ٦ .

وقد أعجب الناس به منذ ظهوره ، من لغويين وفقهاء وغيرهم . قال ابن جرستويه[١] « رغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة ، لاجتماع ما يحتاجون إليه فيه » . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل[٢] : « عرضت كتاب الحديث على أبى فاستحسنه وقال : جزاه الله تعالى خيراً » ونقده آخرون ، وبينوا الصلة بينه وبين كتاب الأصمعىّ وأبى عبيدة ، قال أبو الطيب اللغوى[٣] : « وأما كتابه فى غريب الحديث ، فإنه اعتمد فيه على كتاب أبى عبيدة فى غريب الحديث » . وهو قول لا يمكن تصديقه ، لضخامة كتاب أبى عبيد ، ووصف المؤرخين كتاب أبى عبيدة بالقلة المفرطة . وقال إبراهيم الحربى[٤] : « وكتاب غريب الحديث فيه أقل من مئتى حرف (سمعت) والباقى (قال الأصمعىّ) و (قال أبو عمر) . وفيه خمسة وأربعون حديثاً لا أصل لها ، أتى فيها أبو عبيد من أبى عبيدة معمر بن المثنى » . وقال مرة أخرى[٥] : « إن فى كتاب غريب الحديث الذى صنفه أبو عبيد ، ثلاثة وخمسين حديثاً ليس لها أصل » .

وقد ألف ابن قتيبة وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) وحسن بن عبد الله المعروف بلكذه أو لغذه ، وصعودا ، كتبا فى الرد عليه . وألف أبو الحسن على ابن عبد الله بن محمد بن أبى جرادة (٥٤٨ هـ) كتابا ، قال عنه ياقوت[٦] : « رتب غريب الحديث لأبى عبيد على حروف المعجم ، رأيته بخطه ، وشرع فى شرح أبياته شروعاً لم يتصر فيه ، ظفرت منه بكراريس من مسوّداته ، لأنه لم يتم » .

وألف أيضاً ابن الأعرابى (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبى عمرو الشيبانى (٢٣١ هـ) وعلى بن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) وعبد الملك بن حبيب الإلبيرى (٢٣٩ هـ) ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) فى غريب الحديث ، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم

---

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٥ .
(٢) ابن الأنبارى : النزهة ١٩١ .
(٣) ياقوت : معجم الأدباء ٦/ ١٦٣ .
(٤) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢/ ٤١٣ .
(٥) ياقوت : معجم الأدباء ١/ ١٢١ .
(٦) معجم الأدباء ١٦/ ١٠ .

(٢٥١ هـ) وشمر بن حمدويه المروى (٢٥٥ هـ) . وكان كتابه كبيرا جدا — وثابت بن عبد العزيز وراق أبى عبيد بن سلام . وكل هذه الكتب مفقودة — لم نعثر على شىء منها بعد .

ولا زال كتاب ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) بعيداً عن أيدينا . ولكن ابن الأثير وصفه وصفاً جميلا . قال : « وبقى على ذلك كتابه [يريد كتاب أبى عبيد] فى أيدى الناس ، يرجعون إليه ، ويعتمدون فى غريب الحديث عليه ، إلى عصر أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى رحمه الله . فصنف كتابه المشهور فى غريب الحديث والآثار ، حذا فيه حذو أبى عبيد ، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة كتاب أبى عبيدة ، إلا مادعت إليه حاجة ، من زيادة شرح وبيان ، أو استدراك أو اعتراض . فجاء كتابه مثل كتاب أبى عبيد ، أو أكبر منه » .

وقال ابن قتيبة فى مقدمة كتابه : « وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبى عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به . ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ما ترك نحوا مما ذكر . فتتبعت ما أغفل ، وفسرته على نحو مما فسر ، وأرجو ألا يكون بقى بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال » .

وامتاز كتاب ابن قتيبة بالوضوح ، وتتبع الألفاظ فى الأحاديث المختلفة ، والميل إلى الميدان اللغوى ، على حين امتاز كتاب أبى عبيد بالميل إلى المدان الفقهى : قال الخطابى فى مقدمة غريبه[1] وهو يذكر كتب غريب الحديث : « ليس لواحد من هذه الكتب التى ذكرناها أن يكون شىء منها على منهاج كتاب أبى عبيد ، فى بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه ، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة فى إشباع التفسير ، وإيراد الحجة ، وذكر النظائر ، وتخليص المعانى » .

وقد أدخل أبو عبيد وابن قتيبة كل الكتب السابقة فى كتابيهما ، قال الخطابى :

---

(١) ابن الأثير : النهاية ١/٦

« وفى الكتابين غنى ومندوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتيا على جماع ما تضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه ، فصارا أحق به ، وأملك له . ولعل الشيء بعد الشيء منها قد يفوتهما » . وألف لُكْذة كتابا فى الرد على ابن قتيبة .

ووصل إلينا أيضاً وصف « غريب الحديث » لأبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربى (١٩٨ — ٢٨٥) . وقد سار المؤلف فيه على منهج أبى عبيد وابن قتيبة فى التقسيم ، إلا أنه فاقهما فى الإطالة جدا ، فجمع فيه ٢١ مسندا ذكرها ابن النديم ومحمد بن شاكر الكتبى(1) . وقال ابن الأثير عنه : «وهو كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول ، واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها ، وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، وإن لم يكن فيه إلا كلمة واحدة غريبة . فطال لذلك كتابه ، وبسبب طوله تُرِكَ وهُجر ، وإن كان كثير الفوائد ، جم المنافع ، فإن الرجل كان إماماً حافظاً متقناً عارفا بالفقه والحديث واللغة والأدب» واختلف كتابه عن كتاب أبى عبيد وابن قتيبة ، فى كونه مرتبا ، وإن ضيع طوله هذه الميزة ، قال ابن الأثير : « الكتب المصنفة التى ذكرناها لم يكن فيها كتاب صنف مرتبا ومقفًى يرجع الإنسان عند طلبه الحديث فيه إليه إلا كتاب الحربى ، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء » .

وألف فيه المبرد (٢١٠ — ٢٨٦) ومحمد بن عبد السلام الخُشَنى (٢٨٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) وابن كيسان (٢٩٩ هـ) ، وكتابه نحو ٤٠٠ ورقة . ووصف محمد بن خير كتاب الخُشَنى فقال(2) : « نيف على عشرين جزءا ، شرح حديث النبى عليه الصلاة والسلام فى أحد عشر جزءا ، وحديث الصحابة فى ستة أجزاء ، والتابعين فى خمسة أجزاء » . وربما نستنتج من هذا الوصف أنه سار فيه على المسانيد .

---

(١) الفهرست ٢٣١ ، وفوات الوفيات ١/ ٤١ .

(٢) فهرسة مارواه عن شيوخه ١٩٥ .

وممن توفى فى القرن الرابع وألف فى غريب الحديث قاسم بن ثابت السَّرَقُسْطِى (٣٠٢هـ) قال ياقوت[1] : « وهو كتاب حسَن مشهور ، وذكره أبو محمد على بن أحمد وأثنى عليه وقال ما شأه أبوعبيد إلا بتقدم العصر » . وأبو محمد قاسم بن محمد الأنبارى (٣٠٤هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥هـ) وابن دريد (٣٢١هـ) ومحمد بن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢هـ) وأبوبكر محمد بن القاسم الأنبارى (٣٢٨هـ) قال ابن خَلكان فى وصف كتابه[2] : « قيل إنه خمسة وأربعون ألف ورقة » . وقال ابن النديم[3] : « لم يتمه » . وأبو الحسين عمر بن محمد بن القاضى (٣٢٨ هـ) ووصف السيوطى[4] كتابه بأنه « كبير لم يتم » . وابن درستويه (٢٥٨ — ٣٤٧هـ) والحضرمى (تلميذ الزاهد المطرزى) الذى ألف كتاباً فى غريب مسند أحمد بن حنبل وحمد بن محمد الخَطَّابى البستى (٣١٩ — ٣٨٨ هـ) .

وفقدت هذه الكتب ، ولكن حفظ ابن الأثير فى مقدمته جزءا كبيرا من مقدمة كتاب الخطّابى ، فوضح لنا كثيرا من أوجهه . فقد جمع فى كتابه ما فات أبا عبيد وابن قتيبة وسار على نهجهما ، فبلغ فى الحجم مبلغ كل منهما . ووصف الخطابى فى مقدمته الكتب السابقة على كتابه فى الغريب ، كما يظهر مما اقتبسناه منه . وقد شرح فى كتابين آخرين ، صحيح البخارى وسنن أبى داود ، مما يدل على تخصصه فى شرح الحديث .

وقال ابن الأثير فى الكتب الثلاثة : « فكانت هذه الكتب الثلاثة فى غريب الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهى الدائرة فى أيدى الناس ، والتى يعول عليها علماء الأمصار » .

وألف جماعة ممن مات فى القرن الخامس ، مثل إسماعيل بن الحسن البيهقى

---

(١) معجم الأدباء ١٦/٢٣٨ .
(٢) وفيات الأعيان ١/٥٠٤ .
(٣) الفهرست ١٥ .
(٤) البغية ٣٦٤ .

(٤٠٢ هـ) وأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي (٤٤٧ هـ) وإسماعيل بن عبد الغافر راوي صحيح مسلم (٤٤٩ هـ) . وتقتني دار الكتب المصرية نسخة من كتاب الرازي باسم « تقريب الغريبين » (١٠١٧ تفسير) ويقول كاتبها إن أصلها مكتوب عام ٤٢٤ هـ ، فهو إذن العام الذى ألف فيه . ويقصد المؤلف بالغريبين غريبي أبي عبيد وابن قتيبة فى الحديث . فقد اختصرهما فى كتاب ولم يزد عليهما إلا أشياء قليلة ، ولم يخرج عن المنهج الذى ارتضياه . فجعل كتابه مسانيد ، ولم يرتب الأحاديث فيها . وكان يقدم ما اختصره من كتاب أبي عبيد فى كل مسند ، ثم يعقبه بما اختصره من أبي قتيبة . ولجأ فى اختصاره إلى حذف الأسانيد ، واختصار بعض الشروح ، فكان يورد الحديث ، ثم يفسر الغريب تفسير مفردات ، فلا يأتى بالشواهد إلا نادرا ، وقد يتعرض لبعض المشتقات .

ووصف حاجي خليفة كتاب إسماعيل بن عبد الغافر بأنه[1] « جليل الفائدة ، مجلد ، مرتب على الحروف » ولا نعرف عنه شيئاً آخر ، ولكن انظر كتاب عبد الغافر بن إسماعيل فى القرن التالى .

وفى القرن السادس ألف فى غريب الحديث إبراهيم بن محمد النَّسوى (٥١٩ هـ) وأبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (٤٥١ — ٥٢٩ هـ) . والزمخشرى (٤٦٧ — ٥٤٨ هـ) . وأبو شجاع محمد بن على بن الدهان (٥٩٠ هـ) . وابن الجوزى (٥٩٧ هـ) .

ووصف السيوطى[2] كتاب النسوى بأنه تصنيف مفيد . أما كتاب الفارسى المسمى « مجمع الغرائب ، فى غريب الحديث » فتقتنى دار الكتب المصرية الجزء الأخير منه تحت رقم (٥٠٦ حديث) . وقد ألحق المؤلف بكتابه خاتمة بينت أنه دونه فى ٥٢٦ هـ ، ورجع فيه إلى غريب أبي عبيد القاسم بن سلام وأبي محمد

---

(١) كشف الظنون ٤/٣٢٦ .

(٢) البغية ١٨٦ .

ابن قتيبة ، وأبى سليمان الخطابى ، وإبراهيم الحربىّ ، والغريبين لأبى عبيد الهرَوى » ، ولم يخرج شيء من ذلك عن هذه الكتب المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة ، إلا « زوائد يسيرة قليلة سمح بها الخاطر » وذكر سنده فى رواية هذه الكتب .

وشرح فى الخاتمة منهجه فقال : « قد يسر الله تعالى إتمام هذا الكتاب المشتمل على تفسير غرائب الأحاديث ، مرتبا على حروف المعجم ، فى ثمانية وعشرين بابا ، كل باب يشتمل على فصول . نبدأ فى الفصل الأول بالهمزة مع سائر الحروف ، ثم فى الثانى بالباء مع سائر الحروف ، وكذلك فى كل فصل على الترتيب إلى فصل الياء مع سائر الحروف ، إلا ما هو من المهمل أو غير موجود ، ولا منقول فى الأحاديث » . واعتبر فى ترتيبه الحروف الأصول وحدها . ويدل هذا على أنه شبيه بالكتاب الذى نسبه حاجى خليفة إلى أبيه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسى ، إلا أن هذا أكثر من مجلد . فربما أخطأ حاجى خليفة ، لأن ابن خلكان[1] نسب مجمع الغرائب إلى الابن لا إلى الأب أيضاً ، وربما كان للأب كتاب صغير ، وللابن كتاب كبير سار فيه على نهج أبيه ، وزاد عليه فى المواد .

وكان المؤلف يعقد المادة ويصدرها بحديث فيه اللفظ المراد تفسير ، ثم يفسره ، وقد يورد بعض مشتقاته ، ويذكر أحاديث أخرى فيها اللفظ نفسه ، ويعلق عليها بالشرح الإجمالى . ولا عناية عنده بالأسانيد ، وربما ذكر الراوى الذى يرفع إليه الحديث ، ولا ترد عنده أسماء لغويين ولا شواهد شعرية .

أما كتاب الزمخشرى المسمى « الفائق فى غريب الحديث » فقد طبع مرتين : أولاهما فى حيدر آباد سنة ١٣٢٤ هـ والثانية فى مصر ١٣٦٤ = ١٩٤٥ ، وعليها نعتمد فى الوصف . وقسم الزمخشرى غريبه إلى كتب ، وجعل كل كتاب خاصا بحرف من حروف العربية ، يضع فيه الألفاظ التى أولها ذلك الحرف . ثم رتب هذه الألفاظ

(١) وفيات الأعيان ١/٣٠٦ .

فى فصول وفقاً للحرف الثانى . ولكنه أهمل الحرف الثالث ، فلم يراع ترتيبه . ونهج على أن يذكر فى المادة الحديث الذى يحتوى عليها ، ثم يشرح المادة ، ويستشهد عليها بأحاديث أخرى ، وبقرآن وشعر فى بعض الأحيان ، ثم يشرح كل ما فى الحديث من غريب ، ويطيل فيه ، سواء تعلق بالمادة أو لم يتعلق . واستمر على هذه الطريقة فى كتابه كله ، فصار مجلدين كبيرين ، يحفلان بألفاظ الحديث .

والفائق أغزر كتب غريب الحديث مادة لغوية ، حتى عصره ، ولذلك أعجب به الباحثون ، وقال عنه ابن الأثير : «وسماه «الفائق» ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف من غريب الحديث كل معمىً » . ولكن تناوله كل ما فى الحديث من غريب فى موضع واحد استطراداً ، كلف الباحثين مؤونة ومشقة ، فقيل عنه : «ولكن فى العثور على طلب الحديث منه كُلفة ، ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدم الكتب ، لأنه جمع من التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقله ، ثم شرح ما فيه من غريب ، فيجىء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث فى حرف واحد من حروف المعجم ، فترد الكلمة فى غير حرفها . وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها » .

وقدم الزمخشرىُّ لكتابه بمقدمة قصيرة ، يظهر منها أنه أراد فيه أن يكشف النقاب عن بلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون له فى ذلك الصنف من التأليف أثر يذكره له الناس ، ولكنه أخذ ما فيه من كتب المتقدمين ، لأنه « لم يدع المتأخر خَصاصة يستظهر به على سدها ، ولا أنشوطة يستنهضه لشدها » . فكتابه يقترب بعض الشىء من معجمه المسمى « أساس البلاغة » ، ولكنه لا يدانيه ؛ إذ يبين فيه أوجه البلاغة ، ولا يعرض المجاز وما إليه ، مما بنى عليه الأساس . ولعل سبب ذلك أنه ألف الأساس بعد الفائق .

ووصف السيوطى[1] كتاب الدهان ، بأنه « كبير فى ستة عشر مجلدا » ،

(١) البغية ٧٦ .

ولم يصل إلينا شيء آخر عنه. أما أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزيّ، فقد صرح ابن الأثير بأنه رتب كتابه وفقا لحروف الهجاء، اعتبارا من الحرف الأول اللفظ، فالثانى، فالثالث، مَثَلُه فى ذلك مثل كتاب الغريبين لأبى عُبيد الهَروى، وأخذ مادته منه أيضا بعد تجريدها من غريب القرآن، ولم يزد عليه إلا القليل.

ومات فى القرن السابع من مؤلفى غريب الحديث ابن الأثير (٦٠٦هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، وصَفِيّ الدين محمود بن أبى بكر الأُرموى (٧٢٣هـ). وليست لدينا معلومات عن كتابى الأخيرين، غير أن كتاب ابن الحاجب كان فى عشر مجلدات، وكتاب الأرموى كان تكملة لكتاب ابن الأثير.

وسمى مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزرى المعروف بابن الأثير كتابه: «النهاية فى غريب الحديث والأثر»، وقد طبع فى المطبعة الأميرية ببولاق وفى دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة. ويعتبر هذا الكتاب «النهاية» التى وصل إليها «غريب الحديث» مادة وترتيبا. أما المادة فأخذها المؤلف من أكبر كتابين فى غريب القرآن والحديث، بعد تجريدهما من غريب القرآن، والزيادة عليهما من الكتب الأخرى؛ وهذان الكتابان لأبى عُبيد الهروى، ولأبى موسى محمد بن أبى بكر المدينى الأصفهانيّ. وقد أشار بهاء لما أخذه من الهروى، وسين لما أخذه من أبى موسى، وأهمل الإشارة إلى إضافاته، ليميز كل نوع.

واتبع طريقتهما فى الترتيب أيضا، قال: «سلكت طريق الكتابين فى الترتيب الذى اشتملا عليه، والوضع الذى حوياه من التقفية على حروف المعجم، بالتزام الحرف الأول والثانى من كل كلمة، وإتباعهما بالحرف الثالث منها، على سياق الحروف. إلا أنى وجدت فى الحديث كلمات كثيرة فى أوائلها حروف زائدة، قد بنيت الكلمة عليها، حتى صارت كأنها من نفسها، وكان يلتبس موضعها الأصلى على طالبها، لا سيما وأكثر طلبة غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلى والزائد فرأيت أن أثبتها فى باب الحرف الذى هو فى أولها، وإن لم يكن أصليا ونبهت عند

ذكره على زيادته ، لئلا يراها أحد فى بابها ، فيظن أنى وضعتها فيه للجهل بهـا ، فلا أنسب إلى ذلك » .

ونهج فى علاج مواده على أن يصدر المادة بحديث ، ثم يفسر اللفظ الغريب المعقود له المادة ، ثم يذكر بعض أحاديث أخرى ورد اللفظ فيها ، وكان يعاق عليها بشرح موجز جدا . وبعض الأحاديث يسنده إلى رواته أو من ذكروا فيه وبعضها الآخر يورده مهملا ، قال فى المقدمة : « وجميع ما فى هذا الكتاب من غريب الحديث والآثار ينقسم قسمين : أحدهما مضاف إلى مسمى ، والآخر غير مضاف . فما كان غير مضاف ، فإن أكثره والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا الشيء القليل الذى لا تعرف حقيقته : هل هو من حديثه أو من حديث غيره ، وقد نبهنا عليه فى مواضعه . وأما ما كان مضافا إلى مسمى ، فلا يخلو إما أن يكون راوياً للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غيره ، وإما أن يكون سببا فى ذكر ذلك الحديث أضيف إليه ، وإما أن يكون له فيه ذكر عرف الحديث به ، واشتهر بالنسبة إليه » .

ولم يكن يطيل فى تفسير الألفاظ ، بل يوجز جدا ، ولكنه يوضح . كذلك لم يكن يورد شواهد عليه ، فلا نجد عنده أبياتا من الشعر ، إلا ما ورد فى كلام الصحابة ، مما يعتبر من الأحاديث ، ولا نجد عنده أسماء لغويين أو غيرهم . أما مشتقات الألفاظ التى قد ي‍ـسها فهى قليلة جدا قاصرة ، ولذلك يزخر الكتاب بالأحاديث التى شغلت منه المحل الأعظم . وتتبين كثرة ما احتوى عليه من أحاديث ، حين نعرف أنه أربعة مجلدات كبار ، يقع الواحد منها فى أكثر من ثلاثمائة صفحة . وقد أفاد ابن الأثير من دراساته الطويلة هذه حول الأحاديث ، فألف شرحا لمسند الشافعى أبدع فى تصنيفه وسماه « الشافى » .

وقد أراد السيوطى (٩١١ هـ) أن ينتفع الناس بما فى النهاية من لغويات ، فحذف أحاديثها جملة ، واقتصر على ما فيها من تفسير ألفاظ ، وسمى هذا المختصر

« الدر النثير » ، ولم يحدث تغييراً آخر فى النهاية إلا زيادته بعض التفسيرات القليلة ، واستثناءه بعض الأحاديث القليلة أيضاً من الحذف ، وذكرها مختصرة ، ولكن من الجلى أن ميزة « النهاية » فيما حوته من أحاديث ، ولذلك فقد « الدر » هذه الميزة .

وأراد السيوطى أيضاً أن يفرد زياداته التى أوردها على النهاية فى « الدر » بالتأليف ، ليظهرها ويستغنى بها من عنده النهاية عن « الدر » فجمعها فى رسالة صغيرة سماها « التذييل والتذنيب ، على نهاية الغريب » ومن الطبيعى أنه سار فيها على ترتيب النهاية وعلاج الدر النثير فى الاختصار . والرسالة محفوظة فى دار الكتب المصرية فى ١٣ صفحة من القطع الكبير تحت رقم ٢٠٩٤ حديث . واختصر النهاية أيضا على بن حسام الدين الهندى الشهير بالمتقى (٩٧٥هـ) .

وصفوة القول فى هذا الصنف من التأليف : أنه يختلف كثيرا عن التأليف فى غريب القرآن . فقد بدأ متأخرا عنه ، ووصل إلى قمته متأخرا فى القرن السادس واختلفت القمتان فى مفردات الراغب ، ونهاية ابن الأثير . واتجهت كتب غريب القرآن وجهة لغوية فى أغلبها ، وحافظت هذه الكتب على مظهرها الحديثى فى أغلبها ، حتى لم تتخلص من الأسانيد إلا فى القرن السادس . وكان الترتيب عند أبى عدنان على الأبواب ، ثم صار فى القرن الثالث والرابع والخامس على المسانيد . ولم يصل إلى الترتيب الألف بائى إلا فى القرن السادس . ولم يعتبر المؤلفون فى ترتيبهم إلا الحروف الأصول ، بعكس الحال فى كثير من كتب غريب القرآن ، إلا فى المواد القليلة المشكلة . وقد ساعد غريب القرآن ، حين اتصل بغريب الحديث فى غريبى أبى عبيد الهروى ، على تنظيم غريب الحديث ، فأخذت كتبه تتجه إلى ذلك النظام الألف بائى . ولكن المواد كانت تحتوى على كثير من الأحاديث ، وقليل جداً من اللغة ، فيما عدا الدر النثير للسيوطى ، وغريب ابن قتيبة وفائق الزمخشرى إلى درجة ما . فكانت الشواهد الشعرية فيها قليلة جدا . وكان مؤلفو غريب الحديث لا يتداولون مادة محدودة ، بل مادة متزايدة ، لذلك تضخمت كتبهم ، وانفرد كثير منهم بمواده .

مما عند أبى عبيد غير ما عند ابن قتيبة ، وما عندهما غير ما عند الخطّابى ، حتى اعتبرت الكتب الثلاثة أصولا . وكان كل مؤلف يحاول الابتعاد عما عند سابقه ، ثم ابتدأ الجمع بين المؤلفات السابقة فى القرن الخامس ، فجمع أبو الفتح سليم بن أيوب الرازى بين غريبى أبى عبيد وابن قتيبة ، مع فصل كل منهما عن الآخر . ثم جمع عبد الغفار الفارسى بين أمهات كتب الغريب الخمسة السابقة عليه مع مزجها . واستمر الحال على ذلك . وأخذت الذيول والمختصرات فى الظهور فى أواخر القرن السابع وبعده . أما كتب نقد الغريب فظهرت مبكرة منذ القرن الثالث . وقد آثر بعض المؤلفين كتبا خاصة من الحديث ، مثل صحيح البخارى ، وموطأ مالك ، فألف فى غريبها ، ولكنى اعتبرت هذه التآليف من الشروح ، ولم أتعرض لها .

* * *

وقد أراد بعض المؤلفين أن يجمع بين الحسنيين ، بضم غريب القرآن إلى الحديث ، وأول من فعل ذلك أبو عبيد أحمد بن محمد الهَروى (٤٠١) فى « كتاب الغريبين » وتقتنى دار الكتب المصرية عدة نسخ منه . ورتب كتابه على الحروف الأصول ، قال فى مقدمته : « وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة ، نبدأ بالهمزة ، فنفيض بها على سائر الحروف حرفا حرفا ، ونعمل لكل حرف بابا . ونفتتح كل باب بالحرف الذى يكون أوله الهمزة ، ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف إلا أن لا نجده فنتعداه إلى ما نجده ، على الترتيب فيه . ثم نأخذ فى كتاب الباء على هذا العمل ، إلى أن ننتهى بالحروف كلها إلى آخرها ، ليصير المفتش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعى ، وأحث طلب » . ولم يكن غريب الحديث شاهد مثل هذا الترتيب من قبل ، فتأثر خطاه ، واحتضنه فى ميدانه الخاص .

واستمد الهروى مادته كلها من الكتب السابقة عليه فى القرآن والحديث ، مع الاختصار ، قال فى مقدمته : « وشرطى فيه الاختصار إلا إذا اختل الكلام دونه ، وترك الاستظهار بالشواهد الكثيرة ، إلا إذا لم يستغن عنها . وليس لى فيه إلا الترتيب

والنقل من كتب الأثبات ، طلبا للتخفيف ، وحذفا للتطويل وحصر الإفادة » .

أما قول ابن الأثير التالى فمجانب بعضه للصواب ، قال فى وصفه[1] : « ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما فى كتاب أبى عبيد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدمه فى عصره من مصنفى الغريب ، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن فى واحد من الكتب المصنفة قبله » .

وراعى — من أجل الاختصار — تقليل الشواهد ، كما قال ، وحذف أسانيد الأحاديث « إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغة وإعرابا ومعنى ، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء رواتها ، فإن ذلك علم مستقل بنفسه ، مشهور بين أهله » ، كما يقول ابن الأثير .

ونهج فى علاجه أن يقدم المادة ، ويصدرها بمشتقاتها الواردة فى القرآن وتفسيرها ، ثم الواردة فى الأحاديث . وكان يستقصى المشتقات الواردة فى القرآن والحديث ، ويفسر ألفاظ المادة . ويضيف إلى ذلك أحيانا الشرح الإجمالى للآية أو الحديث . ولكنه لا إعراب فيه ، كما قال ابن الأثير . وقد أجبره هذا المنهج على تفريق الحديث الواحد فى عدة مواد متباعدة . ولكن — يقول ابن الأثير — « جاء كتابه جامعا بين الإحاطة والوضع . فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها فى حرفها بغير تعب . . . فانتشر كتابه — بهذا التسهيل والتيسير — فى البلاد والأمصار ، وصار هو العمدة فى غريب الحديث والآثار . وما زال الناس بعده يقتفون هديه ، ويتبعون أثره ، ويشكرون له سعيه ، ويستدركون ما فاته من غريب الحديث والآثار ، ويجمعون فيه مجاميع » .

فاختصره الوزير أبو المكارم على بن محمد النحوى (٥٦١ هـ) . ونقده الحافظ أبو موسى محمد بن أبى عيسى المدينى الأصفهانى (٥٨١) فى كتابه « هفوات الغريبين » ، وأبو الفضل محمد بن أبى منصور الناصر بن محمد الفارسى الأصل السلامى

(١) النهاية ١ : ٧ .

الدار (٤٦٧ — ٥٥٠) فى كتابه « التنبيه على الألفاظ التى وقع فى نقلها وضبطها تصحيف ، وخطأ فى تفسيرها ومعانيها وتحريف ، فى كتاب الغريبين » وراعى السلامى فى كتابه — الذى تقتنى دار الكتب المصرية نسخة منه (٥٦ لغة تيمور) أن يسير على ترتيب الأصل ، فيعقد المادة ، ويصدرها بقول أبى عبيد ، ثم يبين ما فيه من الخطأ مع الشرح ، ثم يورد الحديث بأكمله ، ثم أسانيد الرواية الصحيحة منه . وكان يطيل فى شرح الأخطاء ، ولكن أهمية الكتاب اللغوية متواضعة ، وهو فى ١٤٣ صفحة من القطع المتوسط ، تحتوى على ٨٢ وَهْمًا .

واستدرك ما فاته الحافظ أبو موسى المدينىّ السابق ذكره فى كتابه « المغيث » ، ثم محمد بن على الغسانىّ المالَقىّ المعروف بابن عسكر (٦٣٦ هـ) فى كتابه « شرع الروىّ ، فى الزيادة على غريب الهروىّ » ولم يبق الكتابان . ولكن ابن الأثير وصف أولهما ، وكان أحد أساسين أقام عليهما كتابه ، كما سبق أن قلنا ، واتبع المدينىّ فى كتابه نهجَ أبى عبيد الهروىّ ، وكان كتابه فى حجم كتابه ، قال ابن الأثير : « صنف [المدينىّ] كتابا جمع فيه ما فات الهَروىّ من غريب القرآن والحديث ، يناسبه قدرا وفائدة ، ويماثله حجما وعائدة ، وسلك فى وضعه مسلكه ، وذهب فيه ، ورتبه كما رتبه . . . » . وقال أيضا : « لم يذكر فى كتابه مما ذكره الهروى إلا كلمة اضطر إلى ذكرها ، إما لخلل فيها ، أو زيادة فى شرحه أو وجه آخر فى معناها . . . وهو فى غاية من الحسن والكمال » .

٣ - معاجم الفقـــــه

لم يكن العرب فى الجاهلية أمة علوم ، وإنما كانت أمة أمية فى أغلبها . فلما عرفت العلوم بعد الإسلام ، اضطرت إلى أن تضمن بعض الألفاظ القديمة معانى جديدة علمية ، وإلى أن تبتكر من ألفاظها القديمة بعض المشتقات التى أسبغت عليها معانى اصطلاحية ، وإلى أن تعرب بعض الألفاظ الأعجمية ، وخاصة فى العلوم الدخيلة عليها .

وقد كانت العلوم الدينية أسبق العلوم ظهورا ، وأكثرها سيادة على المجتمع العربى فى أكثر عصوره . وكان للفقه من هذه العلوم منزلة خاصة ، عرفها له أهله واللغويون . ومن الطبيعى أن يتبع هذا الازدهار والانتشار اصطلاحات خاصة يستعملها أهل الفقه ، وتختلف عن المعانى اللغوية الخالصة اختلافا قريبا أحيانا ، وبعيدا فى أحيان أخرى . فعُنى الفقهاء وأهل اللغة بشرحها . وبلغ من ضخامة بعض هذه الكتب أن ضارع بعض المعاجم اللغوية ، بل دخل فى عدادها . فجعلنا نفرد هذه الكلمة لهذا النوع من التأليف ، ولا نتناول فيها إلا خمسة كتب ، هى أشهر كتب هذا النوع ، وهى التى بين أيدينا .

هذه الكتب هى : الزاهر فى غرائب ألفاظ الإمام الشافعى ، لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ — ٣٧٠) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٣٥١ لغة ؛ والمغرب فى ترتيب المعرب ، لأبى الفتح ناصر بن عبد السيد المُطَرِّزى الخوارزمى (٥٣٨ — ٦١٦) ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ، لأبى زكريا محيى الدين ابن شرف النووى (٦٣١ — ٦٧٦) وهما مطبوعان ؛ ولغات مختصر ابن الحاجب ، لمحمد بن عبد السلام الأموى المكّى (من أهل القرن السابع) ، وهو مخطوط فى دار الكتب المصرية برقم ٤٧ لغة ؛ والمصباح المنير لأحمد المقرى الفيومى (٧٧٠ هـ) .

وتشترك هذه الكتب جميعها فى أنها اتخذت كتبا فقهية أساسا لها ، وقامت

بشرحها فى مواردها . فعماد الأزهرى جامع إسماعيل بن يحيى المُزَنىّ ، الذى اختصره من مؤلفات الشافعىّ ؛ وعماد المطرزىّ كتابه المغرب ، الذى اعتمد فيه على كتاب الغريبين للهَروىّ ، والجامع لشرح الرازىّ ، والزيادات بكشف الحلوانى ، ومختصر الكَرخىّ وغيرها ؛ وعماد النووي مختصر المُزنىّ والمهذب والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة ؛ وعماد الأموى مختصر ابن الحاجب ؛ وعماد الفيومىّ شرح الإمام الرافعى على الوجيز . ويتضح من هذا أن اثنين منهم شرحا معتمدهما الفقهى على النمط المألوف أولا ، ثم رتبا هذه الشروح فى معاجم ، وهما النووىّ والفيومىّ . ونضيف إليهما المطرزىّ الذى سار فى كتابه على نمط كتب الشروح ، فقسمه بحسب كتب الفقة وأبوابها ، ولم يرقَ به إلى الترتيب المعجمىّ . وقد أثر هذا التطور فى بعض هذه الكتب ، فأشارت إلى الباب الذى ورد فيه اللفظ الذى تشرحه . فعل ذلك النووى فى الألفاظ التى لا يكثر دورانها فى الأبواب المختلفة ، وتعدى ذلك إلى إبانة موضعه من الباب : أوله ، أو وسطه ، أو آخره ؛ وتأثر به إلى حد ما الأموى .

ويشترك أكثرها فى الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، والإقلال من الشعر ، حتى أشبه كتابا المطرزىّ والنووىّ خاصة كتب غريب الحديث ، وقد تتبعا الروايات المختلفة للحديث الواحد . ولكنّ الأموى قلل من الأحاديث والشعر معا . وأكثر الأزهرىّ من الشواهد جميعها : من قرآن وحديث وشعر وأخبار .

ويشترك أكثرها أيضاً فى العناية بأسماء الفقهاء والمحدّثين ، والأماكن الواردة فى الأحاديث ، وتكثر من إيرادها ، حتى عقد لها المطرزىّ مواد خاصة بها . واختط النووىّ أن يجمل أسماء الأماكن فى فصول خاصة بها ، يلحقها فى آخر كل حرف من حروف الهجاء ، كما تناول أسماء الأعلام فى الجزء الأول من كتابه المخلص بالتراجم . ولكن الأزهرىّ قلل منها ، والفيومىّ حذف أسماء الأشخاص ، وأبقى كثيرا من أسماء الأماكن .

وتشترك أيضاً فى العناية باللفظ ذى المعنى الفقهىّ وعدم إيراد شىء من مشتقاته إلا ما يوضح معناه ، أو يتصل به اتصالا شديدا ، أو ما ورد فى أحاديث أخرى ، أو كان له معنى فقهى أيضاً . فاشتدت الصلة بينها — من ثمة — بكتب غريب الحديث . ولا يخالفها إلا الفيومىّ الذى عنى فى مصباحه بالمشتقات كثيرا ، والتزم الإشارة إلى أبواب الأفعال ، وأكثر من الإشارة إلى جموع الأسماء والصفات ، ومن التفصيل فى المسائل اللغوية والصرفية والنحوية ، حتى خالفها فى مظهره ، وقارب معاجم اللغة المختصرة . وهناك آثار من ذلك فى كتاب المطرزىّ ولكنها قليلة جدا . فهى جميعها تغلب عليها الصفة الفقهية . ومن الطبيعىّ أن تعنى فى تفسير الألفاظ بالمعانى الفقهية ، إلى جانب المعانى اللغوية ، فنراها تأخذ من الفقهاء ومن اللغويين . وأكثر الأزهرىّ من إيراد الأقوال المتنوعة فى تفسير اللفظ الداخل ، مع نسبة كل قول إلى صاحبه ، كما فعل فى معجمه الكبير « التهذيب » ، كما عُنِي المطرزىّ أيضاً بالإشارة فى بعض الأحيان إلى المعانى المجازية والكنائية .

وخاف المطرزىّ والفيومىّ من التصحيف . فنص المطرزىّ فى المواد على الأخطاء التى تعتريها ، وما يلحقه العامة بها ، واختيار الفقهاء العامىّ أحيانا . والتزم الفيومىّ الضبط بالعبارة ، كما فعل صاحب القاموس المحيط . وذيل كل منهما كتابه بخاتمة تتناول أمورا نحوية وصرفية ، ولكن خاتمة الفيومىّ أشمل وأنضج .

واختلفوا فى ترتيب كتبهم . فقد ارتضى الأزهرىّ ترتيب كتب الشروح كما أشرنا ، فسار على الأبواب الفقهية . أما المطرزىّ فسار على طريقة المعاجم ؛ ورتب ألفاظه وفقا لحروفها الأصول على الألف باء مبتدئاً من حرفها الأول فالثانى فالأخير . ولكنه إذا عالج كلمتين رباعيتين ثم رتبهما بحسب ثالثهما (بعد إعتبار الرابع طبعا) ، وكذا الحال فى الكلمات الخماسية . أما النووىّ فرتب ألفاظه بحسب حروفها الأصول كلها ، مبتدئا من أولها إلى آخرها ، إلا ألفاظا قليلة رتبها بحسب حروفها الزائدة ، خوف أن لا يستطيع الفقهاء والباحثون الوصول إليها لعدم معرفتهم حروفها

الأصول ، وفعل ذلك أيضاً فى ترتيبه لأسماء الأماكن ، أى بحسب حروفها كلها .
وعدّل الأموىّ عن نظام الحروف الأصول تماما ، ورتب ألفاظه بحسب صورتها الخارجية ، أصولا كانت حروفها أو زوائد . وسار الفيومىّ على نظام المطرزىّ تقريبا ، إلا أنه وضع الألفاظ الرباعية والخماسية مع الألفاظ الثلاثية ، التى تتفق مع حروفها الأولى ، فوضع « برق » مع « برقع » مثلا . وكان حقه أن يفرد للرباعى والخماسى مواد خاصة بهما .

وأحب أن أشير إلى أن وصفنا لكتاب النووىّ هو وصف للجزء الثانى منه وحده ، الخاصّ باللغات . أما الجزء الأول فخاص بالأسماء ، أى أسماء الصحابة والتابعين والعلماء ، وتراجم حياتهم ، وهو خارج عن ميدان بحثنا .

وألفت كتب أخرى كثيرة فى مصطلحات العلوم المختلفة ، ولكن شيئا منها لم يصل إلى مبلغ شيوع معجمات الفقه فى اللغة نفسها ، وإلى أن يكون معجما لغويا — إلى جانب عنايته بالمصطلحات — مثل كتاب المطرزىّ والمصباح المنير . ولذلك لم نتعرض لها ، بل نكتفى بالإشارة إلى أسماء بعضها ، مثل مفاتيح العلوم للخوارزمىّ ، وكليات أبى البقاء الكَفَوىّ ، وتعريفات السيد الشريف الجُرجانى ، وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن على التهانَوِىّ ، وغيرها .

الباب الثانى

كتب اللغات والعامى والمعرب

عاش العرب فى جاهليتهم قبائل ، تطلب كل منها الوطن الذى تسقط به الأمطار ، وينمو فيه الكلأ ، ليرعاه حيوانها الذى تعيش عليه ، وتنتفع به . وبلاد العرب ممتدة الأطراف ، متباعدة الأرجاء ، تتوسطها صحراء فسيحة ، تتناثر فيها البقاع الخصبة والمراعى . فباعد ذلك بين القبائل بعدا قليلا أحياناً ، وكثيراً أخرى . فاختلفت القبائل فى مظاهر حياتها ، ومنها لغاتها . ولكنه اختلاف لم يؤد إلى الانفصال التام ، وإنما هو اختلاف فى بعض المفردات اللغوية ، وطرق اللفظ بها ، وتأليفها فى عبارات ، والمظاهر التى تصاحب التركيب ، مع انحدار هذه اللغات جميعها من أم واحدة ، واشتراكها فى قدر كبير ، إن لم يكن القدر الأكبر من المظاهر . ولم يخف هذا التنوع على قدماء اللغويين ، بل أدركوا بعضه ، ولقبوه ألقابا ، مثل كشكشة ربيعة وهوازن ، وعنعنة قيس وتميم ، وفحفحة هُذَيل ، ووكم ربيعة ، ووتم كلب . ونظر هؤلاء العلماء إلى اللغات نظرة عملية صرفة ، فنعتوا بعضها بالفصاحة ، كلغة قريش وثقيف وهذيل وخزاعة وكنانة وغطفان وأسد وتميم ، وبعضها الآخر بالرداءة ، مثل اللغات السابق ذكرها . ولاحظوا أن أهل هذه اللغات الرديئة أو معظمها يعيشون على أطراف بلاد العرب ، ويختلطون بأهالى البلاد الأجنبية ، التى تتاخمهم أو التى تعاملهم . فكان ذلك من أسباب تحررهم من بعض القواعد التى جرت عليها اللغة الفصحى ، وأخذهم كثيرا من المفردات الأعجمية ، التى تعدّى بعضها مناطق الحدود ، وتسرب إلى داخل البلاد العربية ، ودخل فى اللغات الفصيحة .

وسمّى لغويو العرب هذه اللغات الإقليمية أو القبلية : اللغات ، واللهجات . أما المفردات الأجنبية فسموها الدخيل والمُعَرَّب . أما اللغات واللهجات فمعروف معناها . وأما الدخيل فمأخوذ من قولهم : « فلان دخيل فى بنى فلان : إذا كان من غيرهم ، فتدخل فيهم ، والأنثى دخيل أيضا » .

وقد ورد هذان الاسمان لاختلاف مذاهب العرب بإزاء اللفظ الأعجمى . قال أبو حيان فى الارتشاف[1] « الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام : (١) قسم غيرته العرب ، وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلى والزائد والوزن ، حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو دِرْهم وبَهْرَج [وهو الجدير باسم المعرّب] (٢) وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيه ما يعتبر فى القسم الذى قبله ، نحو آجُرّ وسِفْسِير . (٣) وقسم تركوه غير مغير . فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يُعدّ منها ، [وهو الجدير باسم الدخيل] وما ألحقوه بها عد منها ؛ مثال الأول خراسان ، لا يثبت به فُعَالان ، ومثال الثانى خُرَّم ، ألحق بسُلَّم ، وكُرْكُم ألحق بقُمْقُم » . ولكننا برغم هذا ، يجب أن ننظر إلى أن هذه التفرقة بين لفظى المعرب والدخيل نظرية ، فكثيرا ماخُلِط بينهما ، قال السيوطى[2] : « ويُطلَق على المعرب دخيل » .

ووضع العلماء قواعد عامة لمعرفة الألفاظ المعرَّبة : أقاموها على جَرْس الألفاظ ، وائتلاف حروفها . وذكر الجواليقىّ كثيرا منها فى مقدمة كتابه «المعرّب» ، مثل اجتماع الجيم والقاف فى الكلمة ، أو الصاد والجيم ، أو النون والراء تالية لها ، أو الدال والزاى تالية لها ، أو الباء والسين والتاء ، أو الألفاظ الرباعية والخماسية الخالية من حروف الذلاقة . وتعرض الخليل فى مقدمة « كتاب العين » وابن دريد والفارابىّ والجوهرى فى معاجمهم ، لأمثال هذه القواعد ، كما سنرى . وقد استمد الجواليقىّ قواعده منهم ، وإن كان بعض المتأخرين لم يرض عن بعضها .

---

(١) السيوطى — المزهر ١/١٣١ .
(٢) قس المرجع ١ : ١٣٠ .

وثار البحث عن لغات القبائل والمعرب منذ زمن قديم ، بل إنه من أقدم البحوث اللغوية عند العرب ، لأنه من الأبحاث الدائرة حول القرآن مباشرة . فهو والبحث عن معانى الألفاظ القرآنية تِرْبَان . وكان الدافع إلى هذا البحث الآية الكريمة « إنا جعلناه قرآنا عربيا » والحديث الشريف : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . والخلاف فى هذا الحديث مشهور . ولكن يهمنا هنا أن بعض الباحثين فهم من الأحرف اللغات ، وبحث عما فى القرآن من لغات عربية قبلية . ولما عَمَدوا إلى اللغات الأجنبية استشكل بعض الناس عليهم بالآية ، ورأوا أن القرآن لا يحتوى إلا على العربى الخالص . وكان على رأس الفريق الأول مجاهد وعكرمة وغيرهما ، وعلى رأس الفريق الثانى الإمام الشافعى وابن جرير وأبو عبيدة اللغوى . ووفق بين الرأيين بأن هذه الألفاظ أعجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت عربية . ثم انتقل بحث العرب من الميدان القرآنى ، إلى الميدان اللغوى كله .

وكان البحث فى أول أمره لا يتعدى ما تساقط إلى العربية من اللغات المحيطة بها . أما وضع معجم للألفاظ العربية وما يرادفها فى لغة منها ، فلم يسمع عن مثله فى ذلك الزمن . وبقى الأمر كذلك ، حتى ظهرت حركة إحياء اللغة الفارسية ، والدعوة إلى التأليف بها ، فظهرت المعاجم العربية الفارسية ، ثم المعاجم العربية التركية وغيرها .

ثم كان عصر النهضة الحديثة فى أوربا ، الذى أقامه الغربيون على أساس الثقافات القديمة من يونانية ولاتينية وعبرية وعربية . كما احتاج العالم الغربى إلى التوسع وغزو العالم الشرقى المتأخر ، فاضطر الغربيون إلى أن يتعلموا اللغة العربية ، وظهرت حركة الاستشراق ، فوضع هؤلاء المستشرقون المعاجم العربية الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية أو ما إليها . ثم كانت حركة البحث فى العالم العربى ، والتنبه إلى الثقافة الغربية ، والميل إلى نقلها إلينا . فاشتدت حركة الترجمة فى العالم العربى كله ، وفى مصر خاصة منذ أوائل القرن التاسع عشر . فأنتجت هذه الحركة

معاجم عربية غربية ، فى أواخر عهد الترجمة ، وخاصة حين شعر العلماء بضرورة الترجمة العلمية الدقيقة . ولا زال هذا النوع من المعاجم يظهر إلى اليوم .

ونستطيع من المقدمة السالفة ، أن نرى فى هذه الكتب أربعة أصناف متميزة ، أولها خاص بلغات القرآن ، وثانيها باللغات القبلية ، وثالثها بالمعرب (نطلقه على المعرب والدخيل) ورابعها المعاجم التى تعالج العربية مع لغة أخرى .

١ — لغات القرآن

لعل هذا الفن أول الفنون اللغوية ظهورا — مع غريب القرآن — فقد غرست بذورهما الأولى على يد ابن عباس . ولحسن الحظ وصلت إلينا رسالة منسوبة إليه ، تحت عنوان كتاب اللغات فى القرآن ، من تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد . ويخيل إلى أن الكتاب يجمع بعض الروايات المعزوة إلى ابن عباس ، من عمل أحد الرواة المذكورة أسماؤهم فى صدر الكتاب ، وليس من عمل ابن عباس نفسه . ولم يقصر عنايته فيه على لغات القبائل ، بل تعداها إلى لغات الفرس والنبط والحبشة وغيرهم .

والترتيب المتبع فى هذا الكتاب هو ترتيب المصحف ، إذ يستخرج من كل سورة ما فيها من لغات بترتيبها فى المصحف ، ولكنه فيما يبدو لم يتبع ترتيب الآيات فى السور ، وأباح الناشر لنفسه الحق فى هذا الترتيب . أما طريقة العلاج فتقديم الآية التى فيها اللفظ ، ثم تفسيره ، ثم التنبيه على لغته . وكان فى مواضع قليلة جدا يستطرد إلى الآيات التى فى السور الأخرى ، وورد فيها اللفظ بالمعنى نفسه ، وليس فى الكتاب أى شاهد .

وقد بذلت محاولة قديمة لتهذيبه فى القرنين الخامس والسادس . فالصورة القديمة التى رأيناه عليها ، كانت فى أيام إسماعيل بن عمرو الحداد المصرى المتوفى عام ٤٢٩ هـ ، من رواته . ثم وصلت إلينا رواية أخرى متأخرة عن هذا الطريق نفسه ، عن شرف الدين أبي الحسن على بن المفضل المقدسى ، عن أبى طاهر أحمد بن محمد السلفى

الأصبهانى ، وشهاب الدين أبى عبد الله محمد بن يوسف القونوى ، عن أبى العباس أحمد ابن إبراهيم بن أحمد الخطاب ، عن إسماعيل بن عمرو المصرى السابق ذكره . وهى تختلف عن السابقة فى تهذيبها . ولم أستطع العثور على المقدسى راويها الأخير ، أما السلفى فهو « حافظ الإسلام ، وأعلى أهل الأرض إسنادا فى الحديث والقراءات مع الدين والثقة والعلم ... توفى يوم الجمعة خامس عشر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمس مئة » كما يقول ابن الجزرى[1] فى طبقات القراء . ومن هنا قلت إن الكتاب هذب فى أثناء القرنين الخامس والسادس .

وتعزى هذه الرسالة التى طبعتها « دار إحياء الكتب العربية » على هامش تفسير الجلالين ، إلى أبى القاسم بن سلام . ولكنها فى الحقيقة — ليست إلا نسخة مهذبة ومزيدة من الكتاب المنسوب إلى ابن عباس . فقد حاول مهذبها إصلاح الخلل فى ترتيبها . فرتب الآيات بحسب ورودها فى السور ما أمكنه ، ونقل الآيات التى فى غير مواضعها إلى سورها ، وحذف التكرار . وأضاف إلى ذلك زيادة الألفاظ القليلة . وحذف بعض ما فى رسالة ابن عباس . وخالفه فى تفسير بعض الألفاظ ، فى مواضع متفرقة متباعدة . وليس هو أبا عبيد القاسم بن سلام ، إذ لم تذكر له رسائل من هذا النوع ، كما لم يرد له ذكر فى رُواة الرسالة المذكورين فى أولها ، وليس فى رواة الرسالة المذكورين من يسمى أبا القاسم بن سلام ، ولم أستطع معرفته ، لأن كثيراً من المفسرين يكنون بأبى القاسم ، وليس منهم أبو القاسم بن سلام ، وإن أكثر السيوطى من النقل عنه فى الإتقان ، مكتفيا بذكر كنيته دون اسمه .

ولا يذهب ابن عباس فيها إلى تعريب الألفاظ السريانية والقبطية وما إليها ، وإنما إلى أن العربية وافقت فيها ما فى هذه اللغات وضعا وارتجالا ، لا استعارة وأخذا . وهو مذهب يختلف قليلا عما رُوِى عن ابن عباس ، من أنه يذهب إلى وجود المعرب فى القران . وربما أسىء فهم مذهبه وعرضه .

---

(١) ص ٤ .

وتلقف المفسرون واللغويون هذا التصنيف من ابن عباس ، وأقاموا على مثاله بعض دراساتهم . فألف فيه مقاتل بن سليمان « الأقسام واللغات » (في الأرجح) ، وهشام بن محمد الكلبي (المتوفى ٢٠٤) والهيثم بن عدى (المتوفى بين عامى ٢٠٦ ، و٢٠٩ هـ) والفراء (٢٠٧هـ) والأصمعي (٢١٣هـ) وأبو زيد الأنصاري (٢١٥) وابن دريد (٣٢١) ، ولم يتمه ، ومحمد بن يحيي القطيعي ، وأحمد بن على البيهقي (٥٤٤ هـ) بعنوان « المحيط بلغات القرآن » . وقد ننكر على الأصمعي كتابه ، لما اشتهر عنه من توقيه الكلام فى الألفاظ القرآنية ، وخاصة أن أحدا غير ابن النديم ، لم يعز إليه مثل هذا الكتاب . ولم تصل إلينا هذه الكتب جميعا ، بل لم نعثر إلا على اقتباس واحد من كتاب الفراء منها[1] .

ووصل إلينا من السيوطى (٩١١) كتابان يعالجان هذا النوع ، أحدهما مطبوع فى مطبعة الترقى بدمشق عام ١٣٤٨ هـ ، بعنوان « المتوكلي » ، والثانى مخطوط فى دار الكتب المصرية تحت عنوان « المهذب » ، ومنه ثلاث نسخ فيها ، بل أربع : احداها ليس عليها اسم السيوطى . كما عالجها أيضا فى النوعين ٣٧ ، ٣٨ من الفصل الرابع من كتاب الإتقان .

وألف « المهذب فيما وقع فى القرآن من المعرب » قريبا من عام ٨٧٨ هـ ، كما يذكر فى آخر النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٤ مجاميع م وقصر بحثه فيه على الألفاظ العربية ، ورتبه على الألف باء ، ابتداء من أوائل الألفاظ إلى أواخرها ، ومعتبرا فى ذلك حروفها كلها ، أصلية كانت أو مزيدة . وتدل العبارة التى ختم بها الكتاب ، على أنه رمى فيه إلى الاستقصاء ، حتى اجتمع فيه من الألفاظ القرآنية المعربة ما لم يجتمع فى كتاب قبل هذا .

أما الكتاب الثانى المسمى « المتوكلي » فقد ألفه لأمير المؤمنين . . . الإمام المتوكل على الله ، وقد عاصر السيوطى اثنين من خلفاء العباسيين بمصر لقبا بالمتوكل ،

---

(١) السيوطى : الإتقان ١/١٣٤ .

أولهما أبو العز عبد العزيز المتوكل الثانى (تولى ٨٨٤ — ٩٠٣) والثانى المتوكل الثالث ابن المستمسك (تولى ٩٠٣ — ٩٢٢) . فالكتاب إذن مؤلف بعد عام ٨٨٤ هـ ، أى بعد المهذب . وهو مثله فى الحجم ، وفى الاقتصار على المعرب دون لغات القبائل ، وفى طريقة علاج الألفاظ ، والاختصار ، مع ميل قليل إلى البسط فى المهذب وفى نسبة الأقوال إلى أصحابها . ولكنهما يختلفان فى الترتيب ، فلم يلجأ المؤلف إلى الترتيب الألف بائى هنا ، وإنما رتب مواده بحسب اللغات . ففصل المعرب عن اللغة الواحدة ، عن المعرب عن لغة أخرى . وقدم المعرب من الحبشية ، ثم الفارسية ، ثم الرومية . . . وختم بالبربرية . ولم يرتب الألفاظ فى داخل هذه الأقسام ، وإنما أتى بها كيفما وردت على ذهنه .

أما النوعان المذكوران فى الإتقان ، فأولهما : « فيما وقع فيه [أى القرآن] بغير لغة الحجاز » وثانيهما : « فيما وقع فيه بغير لغة العرب » . وصدر النوع الأول ببعض الأقوال من الرواة المختلفين ، ثم لخص فيه كتاب أبى القاسم ، الذى رأينا أنه أخذ كتابه من ابن عباس . وكان مما رآه للاختصار حذف ماجاء فيه بلغة قريش والحجاز ، تبعاً لعنوان فصله ، وترتيب الكتاب على وفق اللغات لا السور ، ليتيسر العبارة للاختصار . فقدم ما ورد بلغة كنانة ، ثم هذيل ، ثم حمير ، ثم جرهم . . . الخ .

وفى العصر الحديث ألف الشيخ حمزة فتح الله فى عام ١٩٠٢م « رسالة الكلمات غير العربية الواقعة فى القرآن الكريم » : استجابة لرغبة يعقوب باشا أرتين وكيل نظارة المعارف المصرية . واستمد مادتها من معرب الجواليقى ، ومهذب السيوطى ، وسار فيها على ترتيب المهذب ، كما يبين المؤلف فى مقدمته . ولكنه جعلها جداول ، تحتوى على خانات لاسم السورة فعددها ، فعدد الآية (يريد رقميهما) ، فلفظ الآية ، فالكلمة المعربة ، فخانة أخيرة لمعناها ولغتها الأصلية . فهو كتاب مدرسى يراعى اليسر والسهولة والترتيب فى جداول ، ليتمكن التلاميذ من الفهم والحفظ .

وختم الشيخ حمزة فتح الله كتابه بتنبيه ، أشار فيه إلى اختلاف العلماء فى وقوع المعرب فى القرآن .

وصفوة القول في هذا الفن : أن أكثر كتبه لم تصل إلينا . فغاب عنا كثير من معالم تطوره . فإذا كان لنا أن نعتمد على ما بين أيدينا منه ، قلنا إنه سار فى ثلاث طرق فى الترتيب : على السور ، وهو أقدمها ؛ والترتيب على الألف باء تسوالترتيب على اللغات الأصلية ، التى أخذت الألفاظ منها . وقد رأينا هاتين الطريقتين للمرة الأولى عند السيوطى . وكان الترتيب مضطربا عند ابن عباس ، فأصلحه مهذب كتابه . واعتبر الذين اتبعوا الترتيب الألف بائى حروف الألفاظ كلها ، أصلية ومزيدة . وكانت الكتب تميل إلى الاختصار دواما ، ولذلك لم تشترك مع بقية الفنون فى كثير من المظاهر التى عنتها .

٢ — لغات القبائل

قال ابن فارس[١] : « اختلاف لغات العرب من وجوه : أحدها : الاختلاف فى الحركات ، كقولنا نَستعين ونِستعين ، بفتح النون ، وكسرها . قال الفراء : هى مفتوحة فى لغة قريش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون ؛ والوجه الآخر : الاختلاف فى الحركة والسكون ، مثل قولهم مَعَكم ومَعْكم . . . ووجه آخر وهو الاختلاف فى إبدال الحروف ، نحو أولئك وأولالك ، ومن ذلك الاختلاف فى الهمز والتليين ، نحو مستهزِئون ومستهزُون ؛ ومنه الاختلاف فى التقديم والتأخير ، نحو صاعقة وصاقعة . ومنها الاختلاف فى الحذف والإثبات ، نحو استحييْتُ واستحَيْت ؛ ومنها الاختلاف فى الحرف الصحيح يبدل حرفا معتلا ، نحو أمَّا زيد وأيمَا زيد ؛ ومنها الاختلاف فى التذكير والتأنيث ، فإن من العرب من يقول هذه البقر ، ومنهم من يقول هذا البقر ؛ ومنها الاختلاف فى الإدغام نحو مُهْتَدون ومُهَدُّون ؛ ومنها الاختلاف فى صورة الجمع ، نحو أسرى وأسارى ؛ ومنها الاختلاف فى الزيادة نحو أنظُرُ وأنظور.... ومن الاختلاف اختلاف التضاد ، وذلك كقول حِمْيَر للقائم : ثِبْ أى اقعد » .

---

(١) الصاحبى ١٩ .

وإذن فالكتب التى تتناول هذه الأمور ، أو واحدا منها تندرج تحت كتب اللغات . وهى كتب الإبدال ، والتذكير والتأنيث ، والأبنية ، إلى جانب كتب اللغات التى تعالج الألفاظ وقد تنبه على القبائل التى تتكلمها . وهى التى نوجه إليها عنايتنا فى هذا البحث . ولقد لقى كثير من الأنواع الأخرى عناية كبيرة ، فأمدّت المعاجم بمواد كثيرة ، ولكن لن نتناولها بالبحث ، لتأخر ظهورها .

وقد تأخر هذا الصنف من الكتب الخاصة باللغات القبلية عامة ، دون تعلق بالقرآن ، عن الصنف الأول . فأول من ينسب إليه كتاب منه ، هو يونس بن حبيب البصرى المتوفى عام ١٧٢ هـ ، ثم توالت بعده الكتب . وثانى من ينسب إليهم كتب فى اللغات أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيبانى (المتوفى ٢٠٦ هـ) صاحب كتاب الجيم ، المعتبر من هذا النوع من التأليف . وقد بقيت نسخة من هذا الكتاب الذى ضن به صاحبه على معاصريه ، وهى محفوظة بمكتبة الأسكوريال بأسبانيا ، وصوّرتها الإدارة الثقافية للجامعة العربية ، ويقوم بتحقيقها مدير المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة .

نستهل البحث فى هذا الكتاب بعنوانه ، فما معناه ، وما سببه ، إذ لم يصرح المؤلف بذلك فيه . أما كتاب العين فسمى باسمه ، لأنه ابتدأ بهذا الحرف من حروف المعجم ، على عادة قدمائنا فى تسمية الكتب بأول موضوعاتها . وكان من المظنون أن يبدأ كتاب الجيم ، بحرف الجيم ، فيتضح بذلك العنوان . ولكنه لم يبدأ بذلك ، وإنما بدأ بالألف . وقد أدى هذا الخلاف إلى وقوع بعض الدارسين فى الخطأ[1] .

وحاول الزبيدى تفسير هذا الاسم . قال[2] : « وله [أى لأبى عمرو] [illegible] سماه الجيم ، كأنه شبهه بالديباج لحسنه » . وقد أخذ هذا التفسير من كلام لأبى عمرو ، فى أن من معانى الجيم فى لغة العرب الديباج . ولعل ذلك الحسن

---

(١) السيوطى : المزهر ١/٤٦ .

(٢) تاج العروس ، مادة جيم .

مراجع إلى ترتيب الكتاب على وفق الحرف الأول من الكلمة ، ولم يكن ذلك دائما عندهم . ويؤيد كلام الزبيدى أن للكتاب اسما آخر هو : « كتاب الحروف » . قال القفطى[1] : « سُمّى بذلك لأنه مرتب على الحروف » . وقد تكون الحروف بمعنى الألفاظ أو اللغات ، ويكون معنى العنوان : « كتاب الألفاظ » . يؤيد هذا التفسير عبارة فى صدر باب الفاء من الكتاب نفسه ، تقول : « وفيها حروف مكررة خمسة أو ستة » بمعنى : ألفاظ خمسة أو ستة ، واللغة نفسها تجيز ذلك التفسير . ويقرب من هذا المعنى الاسم الثالث ، الذى يسمى به الكتاب أيضا ، كما يقول القفطى[2] : « وله من التصانيف . . كتاب اللغات ، وهو الجيم ، ويعرف بكتاب الحروف » فمن الأقوال المشهورة فى الحديث المعروف : « نزّل القرآن على سبعة أحرف . . . » أنه صلى الله عليه وسلم يريد بها اللغات القَبَلية .

وليس فى الكتاب مقدمة تهدينا إلى هدف المؤلف فى كتابه ، وتجعلنا على يقين من الأمور التى قصد إليها . ولكن هذه العناوين المتعددة ، ودراسة الكتاب نفسه ، تدل على أنه رَمَى إلى تدوين الألفاظ الغريبة من لغات القبائل . ومصداق ذلك قول اليمنى[3] : « جمع فيه الحوشى ، ولم يقصد المستعمل » . ويتفق كل هذا مع طبيعة المؤلف ، فقد « كان الغالب عليه النوادر ، وحفظ الغريب ، وأراجيز العرب . وله كتاب كبير فى النوادر[4] » . ويتفق أيضا مع عنايته بأشعار القبائل ولغاتها[5] ، إذ أن هذا الغريب النادر ، هو فى حقيقة الأمر لغات أقرب إلى المحلية عند هذه القبائل ، فيما إخال . ويتفق أخيرا مع ما اشتهر عن أهل الكوفة ، من أخذهم اللغة والنحو ، عن أعراب لم يأخذ عنهم أهل البصرة ، لعدم وثوقهم بهم . فمن الطبيعى أن تكون لغات هؤلاء الأعراب غريبة على اللغويين والأدباء الذين كان جل اعتمادهم على معارف البصريين .

(١) أنباه الرواة ١ /٢٢٧ .
(٢) القفطى — أنباه الرواة ١ /٢٢٧ .
(٣) نفس المرجع ٢٢٦ .
(٤) نفس المرجع ٢٢٨ .
(٥) نفس المرجع ٢٢١ .

فالمرء مهما بلغت معرفته باللغة ، يجد الكثير من الألفاظ أو التفسيرات التي لم تمر به من قبل ، ويجد كثيرا من المعاني ينفرد بها الشيباني ، ولا تذكر في الموسوعات المعجمية الأخرى ، كاللسان والتاج . فالمؤلف لا يعنى من اللفظ بمعانيه الشائعة المشتهرة ، بل الغريبة التي لا يعرفها أحد . وقد يُستنبط من هذا ، أن الكتاب ليس «الجيم» ، وإنما هو «النوادر» ، الذي نسبه إلى أبي عمرو الشيباني من ترجم له . ولكن اختلاف اقتباسات السيوطي وعلي بن حمزة البصري[1] من النوادر عما فيه ، واتفاق اقتباس الأول[2] منهما من الجيم ، مع ما فيه ، يدلان على أنه الجيم لا النوادر .

ومنهج الشيباني في الترتيب غاية في البساطة ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ، قصر كل واحد منها على حرف من حروف الهجاء . واتبع في ترتيبها الطريقة المألوفة ، التي لا نزال نسير عليها اليوم ، غير أنه قدم الواو على الهاء . فالباب الأول للألف ، والثاني للباء ، والثالث للتاء . . . إلى آخر الحروف . ثم ملأ هذه الأبواب بالألفاظ المبدوءة بالحرف الخاص بكل باب ، دون مراعاة لأي حرف بعدها ، ولا اعتبار للصيغ التي تتحد في حروف أصول ، تُشتق وتتفرع منها ، ولا نظر لأي أمر من الأمور ، وإنما هي ألفاظ يرد بعضها وراء بعض ، وكل لفظة منفصلة عن تاليتها كل الانفصال ، ولذلك لا تنقسم الأبواب إلى فصول أو مواد أو غير ذلك ، مما نعهده في المعاجم الحقيقية . فالباحث عن لفظ ينظر أوله ، فإن كان باء مثلا ، فعليه أن يقرأ باب الباء كله ، عسى أن يعثُر على ما يبحث عنه . ويشبه هذا ترتيب كتب النوادر ، وما ماثلها : كلمات غريبة منثورة ، في غير نسق ولا نظام .

وأهم ما يلاحظ في الكتاب عنايته باللغات المختلفة ، فأنت لا تقرأ صفحة من الصفحات إلا وجدت فيها أكثر من اسم منسوب إلى قبيلة أو موضع من مواضع شبه الجزيرة العربية ، وتنسب إلى هذه الأسماء ألفاظ معينة ، وتفسيرات خاصة ،

(١) المزهر ١/٢٦٦ ، ٢/٢٢ ، ١٠٥ ، و ١٤٢ ، ١٠٩ . والتنبيهات على أغاليط الرواة .
(٢) المزهر ١/٢٧٥ .

والمؤلف حين يورد واحدا منهم كالسعدىّ مثلا ، لا يريد شخصا بذاته فيما أظن ، وإنما يقصد أن هذا اللفظ بهذا المعنى بلغة بنى سعد . وقد وردت فى اللوحات الثمانى الأولى من الكتاب الألقاب التالية : الأكوعىّ ، السعدىّ ، الطائىّ ، العمانى ، العقوى ، الأشعرى ، الوالبى ، الكلابى ، الكلبى ، الزهيرى ، البكرى ، العذرى ، النميرى ، الغنوى ، اليمانى ، النمرى ، التغلبى ، السلمى ، ورجل من أبى بكر بن كلاب ، ورجل من بنى سعد ، وقال ذات مرة فيها : هذه لغة شامية . فالكتاب ذخيرة للغات القبائل المختلفة التى عنى الشيبانى بأشعارها عناية فائقة يسّرت له أن يدون أكثر من ثمانين ديوانا من دواوين أشعار القبائل . ويفوق كتاب الجيم ، من هذا الجانب جميع المعاجم التى بين أيدينا ، إذ أن إشاراتها إلى لغات القبائل قليلة متناثرة . ولعله بعد تحقيقه يعطينا من المواد ، ما يكفينا لدراسة لغات بعض القبائل دراسة مفصلة كاملة ، أو قريبة من ذلك .

ومن الظواهر البارزة فى الكتاب — وربما أتت عن طريق عنايته باللغات — إيراده الألفاظ التى يفسرها فى عبارات لغوية فى كثير من الأحيان ، بدلا من أن يأتى بها مجردة . وأربط بين هذا وبين عنايته باللغات والنوادر معا ، لأنه حين يأتى بها فى عبارتها يحيطها بجوها الذى يكمل تفسيرها ويضىء أركانه ، ويدعمها بالدليل والشاهد على صحتها . يضاف إلى ذلك أنه يعطينا طريقة استعمالها فى تلك اللهجة ، وكيفية تركيبها مع الألفاظ الأخرى ، كما سمعها هو من أهل قبيلتها . ويعنى بذلك ، لأنه ليس من التأليفات الشائعة على الألسنة العربية جميعها . وقد مال المؤلف إلى إيراد المترادفات من الألفاظ ، ومن العبارات أيضا .

ومن الظواهر التى غلبت عليه بسبب اتباعه كتب النوادر ، اضطراب الشرح . فيكتفى فى كثير من المواضع بذكر الكلمة دون شرحها ، لشهرتها أو لأن السياق يوضح معناها . ويقتصر فى أحيان أكثر على إيراد اللفظ فى بيت من الشعر ، كأنما لا يريد منه إلا إثبات وروده .

ومنها ندرة الأعلام أو انعدامها تقريبا ، سواء أعلام الأشخاص أو القبائل أو الأماكن . فلا يوجد منها إلا الصنف الأخير « الأماكن » على قلة شديدة ، وكلها عربى . والسبب فى ذلك أن الأعلام لا غرابة فيها ، ولا تتصل بها تفسيرات غير مألوفة ، وهى الأمور التى يعنى بها المؤلف .

ومنها أيضا قلة استشهاده بالقرآن والحديث ، لأن الغالب عليهما لغة قريش أو الحجاز عامة . وتلك هى اللغة المعروفة المشهورة ، فلا غريب فيها ولا نادر . وربما اتصل بذلك قلة الأمثلة عنده أيضا . ولكن الشواهد الشعرية نالت الحظ الأوفر من عنايته فهى كثيرة كثرة هائلة . وكان فى مواضع كثيرة يذكر الكلمة وشرحها ثم بيتا من الشعر ، فكلمة جديدة والشرح والشاهد الشعرى . ويسير على هذا النهج مدة طويلة ، على أنه قد يترك شرح اللفظ أحيانا . ولا يورد الكثير من الأشعار ، وحدها بل يورد الطويل أيضا ، أعنى أنه قد يورد المقطوعة بأكملها . وتعليل كثرة الأشعار فى الجيم يسير ، إذ كان مؤلفه من أكبر اللغويين الذين عُنوا بجمع الشعر العربى وتدوينه . ويتصل بذلك أنه كان يعنى عناية خاصة بالرجز ، فجاء قسط وافر من شواهده الشعرية فى الكتاب رجزاً . وقد يسر له ملء كتابه بالغريب من الألفاظ ، لأن الرجز يتوافر فيه هذا النوع من اللفظ . ويجب أن نلتفت إلى أمر له أهمية عند المؤلف . فالشعر عنده ليس شاهدا على معنى اللفظ ، كما هو الحال عند غيره من اللغويين ، وإنما هو شاهد على وجود اللفظ فى اللغة ، ويكتفى بإيراد اللفظ فى الشعر دون التصريح بمعناه .

ومن الظواهر التى يجدها الباحث فى الكتاب ، إيراده الكثير من الأخبار والقصص الصغيرة ، وكأنما هو أحد كتب الأمالى ، التى تعنى بتلك القصص عناية كبيرة لتفسير الغريب من ألفاظها كما هو المشاهد فى أمالى القالى وكامل المبرد وغيرهما . ويبدو أن الكتاب لم يتأثر فيما اعتراه من ظواهر بكتب النوادر واللغات فحسب .

بل تأثر في بعض فقراته بالرسائل الموضوعية الصغيرة التى كانت شائعة فى عهده مثل كتب الإبل والنبات والخيل وغيرها . فكان فى بعض المواضع يتتبع أسماء النبات مثلا فى مراحل تطوره المختلفة ، وما شابه ذلك .

وألف فى اللغات أيضا الفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عُبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعىّ وأبو زيد الأنصارىّ (٢١٥ هـ) وعمرو بن أبى عمرو الشيبانىّ (٢٣١ هـ) ، وعزيز بن الفضل الهذلى فى « لغات هذيل » . ولم تصل إلينا كتبهم جميعها .

ونستطيع أن نضع فى كتب اللغات أيضا كثيرا من أبواب الجزء الأول من إصلاح المنطق لأبى إسحاق يعقوب بن السكيت (٢١٦ هـ) وبعض أبواب الجزء الثانى، إذ يعالج المؤلف فى هذه الأبواب جميعها الألفاظ التى وردت على بناءين بمعنى واحد ، وتخرج الأبواب الأخيرة من كتب اللغات .

ونضع أيضا فى كتب اللغة الأبواب التى تعرض فيها ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) للألفاظ وأمثلة الأسماء الواردة على بناءين من كتابه أدب الكاتب . وكذا الحال مع ثعلب فى الفصيح ، وابن سيده (٤٥٨ هـ) فيما يقابل هذه الأبواب من مخصصه . فكل هذه الأبواب يعالج الاسم أو الفعل حين يرد فيه بناءان أو أكثر مع اتفاق معناه فيها. وفى غالب الظن ينتمى كل بناء من هذين إلى لغة قبيلة من القبائل . وسيتضح منهج هذه الأبواب حين نعالجها فى موضوع الأبنية .

وتأثر ابن دريد (٣٢١ هـ) خُطا سابقيه من اللغويين . فخصص هذه الأمثلة التى تعالج اللغات ببحث طويل ، ألحقه بمعجمه الكبير « الجمهرة » وسنتناوله مع أمثاله السابقة . ولكنه بعد ذلك أتى بعدة أبواب[1] لا تسير على نظام الأمثلة ولا نستطيع أن نبعدها عن كتب اللغات والنوادر ، بل لم يستطع هو نفسه ذلك واعترف فى بعضها أنه من النوادر[2] ، وفى بعضها الآخر أنه من اللغات .

(١) ٣ / ٤٨٩ .

(٢) ٣ / ٤٤٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٧٣ ، ٤٨٩ .

وبأنه أخذه عن أبي زيد[1] . وقد أخذه من كتاب اللغات لا من النوادر ، إذ لا تتفق المادة فى الكتابين .

واستهل ابن دريد الباب الأول من اللغات بالألفاظ التى على بناء فَعالة وفَعالية ، ثم التى على مَفعل ومَفعلة ، ثم خاط بين أنواع كثيرة ، مثل الألفاظ التى فيها إبدال حروف ، أو اختلاف فى الحركات أو ما شاكل ذلك . وتناول فى الباب الثانى منها اختلافهم فى الألفاظ الثنائية كأب وأخ ودم ، وزيادة بعضهم ميما فى آخر بعض الألفاظ (وقد عقد لذلك بابا خاصا فى الملحقات بالجمهرة أيضا[2]) واختلافهم فى القصر والمد ، والتأنيث والتذكير . واستشهد بالقرآن والشعر ، وأكثر من ثانيهما فى الباب الثانى خاصة ، وروى فيها أيضا عن أبي عبيدة والأصمعى ، إلى جانب أبي زيد ، وروى ذلك كله عن أبي حاتم .

وحين ننظر إلى الأبواب الأخرى التى يسميها النوادر ، نجدها لا تختلف عن هذين البابين فى شيء . فقد عالج فيها الأفعال التى تأتى على وزنين فى ماضيها ، أو مضارعها والمترادفات التى تغيّر معناها ، أو التى تختلف بعض حروفها مع بقاء معناها ، والألفاظ النادرة . وكل ذلك نجده فى أبواب اللغات نفسها . وأكثر فى هذه الأبواب الأخذ عن أبي زيد وأبي مالك ويونس بن حبيب . وظهر فيه اسم الأصمعىّ وأبى عبيدة والحِرمازى أيضا . ويدل كل ذلك على شدة الصلة بين كتب اللغات والنوادر ، فمن الممكن أن نضع هذه الأبواب أيضا فى كتب النوادر ، ولكننا نكتفى بتناولنا لها هنا .

٣ — المعرب

أشرنا آنفا إلى معنى المعرب والدخيل ، والفرق بينهما ، والاختلاف بين العلماء بصدد ورود أولهما فى القرآن ، والقوانين التى وضعها النحويون واللغويون لمعرفتهما .

---

(١) ٣ / ٤٧٢ ، ٤٨٤ .
(٢) ٣ / ٥٠٧ .

وقد شغلت هذه الأمور مقدمات التآليف التى عالجت هذين النوعين من الألفاظ إلى جانب عنايتها بتوضيح مناهجها . ولذلك نبيح لأنفسنا عدم وصف هذه المقدمات اكتفاء بهذه الإشارة .

ولا ندرى شيئا عن التاريخ الذى وُلد فيه هذا الفن الذى يعنى بالمعرب فى اللغة كلها دون أن يقصر نفسه على المعرب القرآنى ، إذ لم نسمع عن كتب منه للغويين الأولين ، وإن عنى به الخليل فى كتاب العين ، ثم من أتى بعده من أصحاب المعاجم . ثم عنى به أصحاب الموسوعات اللغوية ، مثل أبى عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ ﻫ) ، الذى أفرد له بعض الفصول فى الغريب المصنف . ولكن ربما كانت كتب اللغات التى تكلمنا عنها فى الصنف السابق ، تحتوى على هذا النوع أيضا ، وخاصة أن أبا عبيد أقام فصله على ما قاله الأصمعى وأبو عبيدة . فلعله استمد هذه الأقوال من كتابيهما فى اللغات . وليس ما يمنع أن يكون جمع أقوالا متناثرة لهما فى كتبهما المختلفة .

وقد سمى أبو عبيد القاسم بن سلام فصله هذا « ما دخل من غير لغات العرب فى العربية » . وهو قصير فى صفحتين من القطع المتوسط . وافتتحه بأقوال أبى عبيدة ، وختمه بالأصمعى . ولم يحاول فيه ترتيبا ، حتى لقد كرر فيه لفظ « اليَلْمَق » مرتين . ودأب أبو عبيدة والأصمعى على ذكر اللفظ ، ولغته ، وأحيانا أصله ومعناه أو مرادفه العربى إن كان له مرادف ، وشواهد من الشعر عليه .

ثم أفرد ابن قتيبة (٢٧٦ ﻫ) فصلا من كتابه « أدب الكاتب » لما تكلم به العامة من الكلام الأعجمى ، ولذلك نؤخره إلى الكلام عن كتب العامية .

وكان فى الأبواب التى ألحقها ابن دريد بآخر جمهرته باب لما تكلمت به العرب من كلام العجم ، حتى صار كاللغة[1] . وبيّن فيه الألفاظ الفارسية الأصل والرومية والنبطية والسريانية . وحين انتهى الباب خصص الذى بعده للأغلاط اللغوية والرخص الشعرية . ثم أفرد أربعة ألفاظ معربة بالذكر ، بدون سبب . والباب

(١) ٩٣/٩٤ .

مضطرب كله . فقد أراد المؤلف أن يقسمه إلى ألفاظ معتادة وأعلام ، فبدأ بذكر النوع الأول مثل الديابوذ والقردمانى والسبيجة ، ثم النوع الثانى مثل قابوس وبسطام ، ومارية . ولكنه عاد ثانية فى آخر الباب إلى النوع الأول . كذلك أراد أن يقسمه إلى الفارسىّ الأصل ، والرومىّ ، والنَّبطىّ ، والسريانىّ ، ولكن اختلط عليه الأمر ولم يستطع شيئا . فبدأ بقـ لم يعنونه ، يحتوى على الألفاظ الفارسية خاصة ، ثم قسم للألفاظ الرومية ، ثم طية ، ثم السريانية . وهذا تقسيم جميل ، لو لم يضطرب فيدخل الألفاظ الفارسية خاصة فى كل نوع من الأنواع المذكورة ، حتى اضطر إلى أن يكرر عنوان الألفاظ النبطية مرتين متعاقبتين ، لاستطراده إلى الألفاظ الفارسية فى ختام القسم الاول من النبطية ؛ ولو لم يدخل الألفاظ الرومية والنبطية فى القسم السريانى . ولم يكن ذلك نتيجة خطأ منه ، بأن يعد اللفظة الفارسية رومية ، أو بغير ذلك ، بل كان يدخل اللفظ فى القسم المخالف له ، وينبه على أصله الصحيح . ويلاحظ عليه أنه فى الألفاظ الفارسية والنبطية يذكر أصلها الأجنبى . أما الرومية والسريانية فيذكر أنها معربة فقط ، ولا يتعرض لأصلها . ولم يكن يعتمد على نفسه فحسب فى التعرف على الألفاظ المعربة بل كان ينقل أيضا عن أبى حاتم والأصمعى .

ثم نقفز قفزة كبيرة إلى القرن الخامس إذ يفرد ابن سيده (٤٥٨ هـ) فى السفر ١٤ من كتاب المخصص بابين للمعرب ، وفى السفر ١٦ قسما صغيرا له أيضا . أما الباب الأول فهو « باب ما أعرب من الأسماء الأعجمية » وتعرض فيه لمذاهب العرب . والباب كله مأخوذ من سيبويه ويشغل قريبا من الصفحة . والباب الثانى هو باب اطراد الإبدال فى الفارسية ، يشغل نحو ٤ صفحة ، وصدره بأقوال استمدها من سيبويه فى الحروف التى تبدلها العرب ، وشغلت هذه القواعد فى الإبدال صفحة منها .

ثم أورد باب الغريب المصنف لأبى عبيد كله ، دون تصرف منه سوى أنه حذف اسم الأصمعى وأبى عبيدة منه ، واللفظ المكرر « اليلق » وزاد فى أثنائه

قولين موجزين من ابن دريد ، متصلين بكلام أبى عبيد . أما عدا ذلك فلم يحدث فيه أى تغيير ، وشغل ذلك منه حوالى صفحة وثلث صفحة . أما الجزء الأخير من الباب فاستقاه من جمهرة ابن دريد ، من المعجم والأبواب الأخيرة الملحقة به . ثم ختم الباب بكلمات قلائل من كتاب العين . وذكر فى أثناء ذلك كلمتين من ابن السكيت ، وأخرى من أبى على الفارسى . ولم يتصرف فيما نقله فى هذا الجزء أيضا إذ حافظ على عبارة ابن دريد كل المحافظة ، وعلى ترتيبه أيضا . وكان هذا يحاول أن يفرد الفارسى عن الرومى ، وهذين عن النبطى والسريانى ، وكذا فعل ابن سيده مع محافظته على اضطراب ابن دريد فى هذه المحاولة . ولم يكن يحاول أن يعطى أصل كل كلمة فى لغتها .

والقسم الثالث الذى تناول فيه المعرب عنوانه : « ومن نادر الأعجمى » يتناول فيه الأعلام والأسماء الأعجمية المقصورة والممدودة ، لأن الباب كله لهذا النوع من الأعلام وهو قصير فى أربعة أسطر . وجلى أن هذا القسم لا أهمية له ، لأن معظم ألفاظه أعلام ، وهى فى غالب الظن من الأمثلة النحوية الصرفية .

ونعثر فى القرن السادس على الكتاب الأول الخاص بالمعرب ، وهو كتاب « المعرب من الكلام الأعجمى » لأبى منصور الجواليقى (٤٦٥ — ٥٤٠) وهو من أكبر الكتب التى تعرضت لهذا النوع من البحث . ثم ألف عبد الله بن محمد البشرى المعروف بالبشبيشى (٧٦٢—٨٢٠) كتاب « التذييل والتكميل ، لما استعمل من اللفظ الدخيل » ، وأحمد بن كمال باشا (٩٤٠هـ) رسالة فى تعريب الألفاظ الفارسية ، وشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجى (١٠٦١هـ) كتاب « شفاء الغليل ، فيما فى كلام العرب من الدخيل » ومصطفى المدنى (القرن ١١) كتاب « المعرب والدخيل » .

ويتفق هؤلاء المؤلفون جميعا فى بعض الظواهر العامة ، التى أهمها أنهم يحكمون على المعرب معتمدين على اللغويين الأقدمين . وكان هؤلاء يحكمون على الألفاظ بالسماع فى أغلب الأحيان . ومن هنا كانت أحكام هؤلاء المؤلفين القدماء وأحكام

المجاميع ، من أمثال أبى عبيد وابن سيده سماعية ، لا تقوم على البحث والتمحيص ومقابلة اللغات . وقد أباح الجواليقى لنفسه الإكثار من الرجوع إلى القدماء مع الاعتراف بذلك حينا وعدمه أحيانا ، ومع التصرف فى أقوالهم . وتَمَلَّ الأمر نفسه من بعده العذرىّ وابن كمال باشا خاصة ، فظهرت عندهم أسماء المعاجم . ولكنهما زادا عليه فى إيراد الأقوال الكثيرة فى اللفظ الواحد ، لتعدد مراجعهم. واتفقوا أيضا فى اعتبارهم الأعلام الأجنبية التى عرفها العرب من الألفاظ اللغوية المعربة ، وفى الاعتماد على القرآن والشعر والحديث فى الاستشهاد ، إلا أن الجواليقى كان مكثرا من الأشعار . واتفقوا فى طريقة علاجهم موادهم بتقديم الكلمة وتفسيرها ثم الإشارة إلى أصلها فى اللغة التى عربت منها ثم الشواهد ، وبعض الأمور الأخرى . ومن الطبيعى كان المتأخر يحب أن يتفوق على المتقدم بالإكثار من الألفاظ ، أو الإتيان بأصول بعض الكلمات التى ذكرها الأول وأهمل أصلها . وكثيرا ما كانوا يفعلون ذلك ، مكتفين بالنص على أنها معربة ، أو بالاستطراد إلى الأخبار الأدبية والفوائد اللغوية كما فعل العذرى ، أو مناقشة الأحوال بعضها ببعض كما فعل ابن كمال باشا ، وإن كانت ألفاظه قليلة بالنسبة لما عند غيره ، أو التنبيه على المفرد والجمع واللغات فى اللفظ كما عند الخفاجى . وكانت هذه الاستطرادات سبب الاختلاف بينهم .

واختلفوا فى ترتيب كتبهم ، فارتضى ابن كمال باشا أن يجعل كتابه أربعة أقسام : المعرب الذى غُيِّر وألحق بأبنية العرب ، وما لم يغير ولم يلحق بها ، وما لم يغير ولكنه ملحق بها ، وما غير ولم يلحق . ولم يرتب الكلمات فى داخلها . وارتضى الباقون الترتيب الألفبائى باعتبار حروف الكلمات كلها أصلية ومزيدة . فرتب الجواليقى والخفاجىّ كلماته بحسب حرفها الأول وحده . ورتبها العُذْرىّ والمدنى بحسب حروفها كلها . ولكن العذرى خالف نظامه فى لفظ الجلالة (الله) وقدمه فى صدر كتابه .

واختلفوا فى المولَّد ، فلم يعن به الجواليقى وابن كمال باشا ، وخفف منه العذرى

والمدنى ، ولكن أكثر منه الخفاجى ، وأورد ، حسب قوله فى مقدمته ، ما ترك أهل اللغة التنبيه على أنه مولد ، أو لم يحققوا معناه ، أو كان غريبا نادر الاستعمال ، كما ترك بعض ما عربوه ، لعدم وروده عمن يعتد به . ولما كانت اللغة العامية ليس لديها الحواجز التى تجعلها ترد المولد والدخيل عن حوزتها كالعربية الفصحى . كثر هذا النوع من الألفاظ فيها ، فاهتمت به أكثر كتب لحن العامة ، ولكننا لا نعالجه هنا ، وإنما نعالجه فى كتب العامية . وكان من وجوه الاختلاف بينهم تقديم مادة عند أحدهم وتأخيرها عند الآخر . واختلاف المراجع فى كل مادة .

وختام القول : إن الخفاجىّ كان يعتمد على الجواليقىّ فى كتابه كثيرا ، وإن كتاب مصطفى المدنىّ يكاد يكون مختصرا من كتاب العذرىّ . ومسوّدتا هذين الكتابين الأخيرين محفوظتان فى دار الكتب المصرية فى مخطوطتين .

وعرفت فى العصر الحديث اللغات التى جاورت العربية وعاصرتها زمنا طويلا ، وأثرت فيها وتأثرت بها . فقام الباحثون بمقابلة كثير من ألفاظ هذه اللغات بالعربية ، واستطاعوا أن يصححوا كثيرا من أحكام القدماء . وأحب بعضهم أن يضع قوائم أو معاجم صغيرة بهذه المعربات التى بحثت بحثا علميا دقيقا ، فظهر نوع جديد من كتب المعرب .

ومن أول الرسائل التى عثرت عليها ، وتنحو هذا المنحى « كتاب الألفاظ الفارسية المعرّبة » لأدى شير (طبع بيروت ١٩٠٨) . وقد رتب هذا المؤلف ألفاظه وفقا لحروفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ . وراعى فى ذلك حروفها الصائتة وحدها ، أما الصامتة (حروف العلة) فأسقطها من اعتباره . واضطرب فى الحروف المزيدة فاعتبرها أحيانا مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالميم ، وغض النظر عنها فى أحيان أخرى ، مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالتاء .

واتسعت دائرة البحث عند المؤلف فشملت اليونانية واللاتينية ، والتركية ، والآرامية ، والإيطالية ، والألمانية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والأرمنية ، والروسية ،

والكردية ، والسريانية وغيرها ، برغم أنه يعنى بالألفاظ الفارسية الأصل ، كما يدل عنوان الكتاب . واعتمد المؤلف فى الألفاظ الفارسية على معجم « البرهان القاطع» لحسين بن خلف التبريزى ، وفى العربية على محيط المحيط وأقرب الموارد ، كما صرح فى مقدمته . وربما كان المرجع الفارسى معتمدا ، ولكن مرجعيه العربيين غير مرضيين . وقد ذكر فى أثناء الكتاب مراجع أخرى كثيرة .

واتفق أدّى شير مع المؤلفين السابقين فى إيراد الألفاظ ومعانيها وأصولها . ولكن اختلف عنهم فى إطالته التى لا يستطرد فيها — إلا فى النادر — وإنما بقى فى دائرة بحثه عن الأصل ومعانيه ، ومرادفاته فى اللغات الأخرى إن كانت تشترك معه فى المادة . وكان يورد هذه الألفاظ الأعجمية بحروفها الأجنبية . ولكنه اعتمد فى كثير من الألفاظ على القدماء ، فأتى بها كما ذكروها ، وربما بدون أصلها ، لأنه لم يجدها فى مراجعه فى غالب الظن . واختلف أدّى شير عن سابقيه فى أنه لم يحاول الاستشهاد على ألفاظه أو تتبع ورودها فى اللغة العربية إلا فى النادر .

وقيمة هذا الكتاب فى جمعه وكونه الكتاب الأول فى حجمه (١٦١ صفحة) الذى يقوم على بحث علمى ، لا على السماع وحده والاجتهاد . ويشبهه بعض الشىء القس طوبيا العنيسى فى إقامة كتابه على أسس علمية ، ولكنه عالج الدخيل فى العاميات ، ولذلك تناولناه فيها .

وكتب الدكتور فؤاد حسنين علىّ الأستاذ بجامعة القاهرة مقالات فى مجلة كلية الآداب فى عام ١٩٤٨ بعنوان « الدخيل فى اللغة العربية » تقوم على الأسس العلمية الدقيقة أيضا ، وترتب فيها الألفاظ وفقا لصورتها بغض النظر عن أصالة حروفها وزيادتها . وراعى فيها الكاتب الاختصار ، فكادت تشبه الجداول ، لولا إطالته فى بعض الألفاظ . ولم يقصر البحث على العربية الفصحى ، بل بحث ألفاظا عامية أيضا .

وصفوة القول فى هذا النوع من المعرب ، إنه بدأ متأخرا فى العربية ، إذ لم نعثر

عليه قبل أبي عبيد ، الذى خصه هو وابن دريد وابن سيده بأبواب قصيرة من كتبهم . ثم انفرد بكتاب كبير فى القرن السادس ، وكانت الفصول الأولى لا تراعى أى ترتيب ثم راعت الكتب جميعها — عدا رسالة ابن كمال باشا — ترتيب ألفاظه وفقا لحروفها الأولى ، مزيدة كانت أو أصلية ، مع غض النظر عما فى كتاب أدّى شير من اختلاط . وراعى ابن كمال باشا ترتيبه على الأقسام وفقا لما يحدث فى الألفاظ من تغيير وعدمه . وكان منهج الأولين الحكم بالتعريب اعتمادا على السماع أو المعرفة الساذجة . ولكن الأمر صار بحثا علميا جديا فى القرن التاسع عشر والعشرين ، وبدت آثاره عند أدّى شير ، ونضجت عند الدكتور فؤاد حسنين . وكان البحث مقصورا على اللغات الفارسية والعبرية والسريانية والساميات عامة عند القدماء ، أما المحدثون فوسعوه إلى الهندية الأوربية . وقد اختلف علاجهم إطنابا وإيجازا ، فكان مؤلفو القرن التاسع وما بعده إلى الحادى عشر ميالين إلى الإطناب والاستطراد ، أما الأولون والمحدثون فموجزون . وتبع الإطناب والإيجاز الاستشهاد ، فكان قليلا مقصورا على الشعر عند أبى عبيدة والثعالبي وابن سيده ، وكثر وتعدى إلى القرآن والحديث عند الجواليقىّ ومن بعده . ولكن قل فى العصر الحديث ثانية .

٤ — المعاجم المتعددة اللغة

كان انتشار اللغة العربية فى البلاد التى فتحها المسلمون سببا فى تدهور كثير من اللغات ، التى كان بعضها من اللغات الدينية التى وردت فيها كتب مقدسة مثل العبرية والسريانية . فخاف العلماء من أهل هذه اللغات عليها ، وألفوا المعاجم التى تجمع بين العربية وبينها لصيانتها ، وليفهمها الناس الذين غلبت على ألسنتهم العربية . وأهم معجم سمعنا عنه فى تلك العصور ، كتاب بربهلول (كان حيا فى النصف الثانى من القرن الرابع) للسريانية والعربية . ونشره دوفال فى باريس فى مجلدين ضخمين يزيدان على ألف صفحة من القطع الكبير . وربما كانت هذه المعاجم الأولى من نوعها ، ومن الواضح أن القائمين بها ليسوا عربا ولا مسلمين .

وأدى انقسام الخلافة العباسية إلى إمارات صغيرة ، تغلب على أكثرها الفرس والترك ، وخاصة فى المشرق ، إلى محاولة هؤلاء الأمراء إحياء لغاتهم الوطنية . وأثمرت هذه الحركة معاجم عربية فارسية ، تذكر اللفظ العربى ومرادفه فى الفارسية . وقد سارت هذه المعاجم فى السبل التى سارت فيها المعاجم العربية . فكان منها ما احتضن نظام الأبنية مثل كتاب المصادر لأبى عبد الله الحسين بن على الزوزنى (٤٨٦ هـ) ومقدمة الأدب للزمخشرى (٤٦٧—٥٣٨) ، وما احتضن نظام رسائل الموضوعات الصغيرة مثل تلك الرسالة المحفوظة فى دار الكتب المصرية (تحت رقم لغة ٦٣٤) باسم المتقدمة ولا يعرف مؤلفها ، وما احتضن النظام الألفبائى مثل بقية الكتب .

وفى الوقت نفسه أو بعده بقليل ، ظهرت معاجم أخرى تضع مع العربية اللغة التركية . وهذه المعاجم العربية التركية كثيرة تكاد تقارب المعاجم الفارسية العدد . وكثيرا ما كان يجمع بينهما مع العربية فى معجم واحد مثل كتاب « منتهى الأرب ، فى لغة الترك والعجم والعرب » لأحمد بن محمد بن عَرَبْشاه (٨٥٤هـ) . ولم نسمع عن معاجم فى اللغات الأخرى ولكننا لا نستبعد وجود ذلك . ومنهج هذه المعاجم مقصور على ذكر اللفظ ثم مرادفه فى اللغة الأخرى ، ولا يختلف عن ذلك كثيرا . ومن الظواهر البارزة فى هذه الحركة أن كثيرا من المؤلفين ترجموا صحاح الجوهرى وقاموس الفيروز آبادى إلى الفارسية والتركية ..

وعرفت مصر معجمات عربية لم يتنبه إليها أكثر الباحثين . فحينما انتشرت اللغة العربية انتشارا واسع النطاق بين المصريين ، وزلزلت أركان اللغة القبطية ، حاول الأقباط أن يصدوا هذا السيل العرم عن لغتهم ، وأن يدفعوا عنها ما استطاعوا ، وأن يعرفوا الألفاظ القبطية للذين غلبت عليهم العربية .. فألفوا معجمات صغيرة تتناول بعض الألفاظ القبطية وترجمتها العربية ، وسموا هذه المعجمات أو التى يحسن بنا تسميتها مفردات لصغرها « السلالم » لأنها الوسيلة التى يرتقى بها الإنسان للتدرج فى فهم

معالم اللغة والوصول بواسطتها إلى أعلى درجات المعرفة . وكان يطلق على كل إنسان يعرف الترجمة القبطية سُلَّمى ، واستمرت هذه التسمية شائعة (بين الأقباط) إلى أواخر القرن التاسع عشر[١] .

ومن أول هذه المفردات : سلم السمنوديّ ، وهو الأنبا يُؤَنس أسقف سمنود (من أهل القرن السابع الهجرىّ) . وقد أخذ مفردات هذا السلم من الأناجيل الأربعة والرسائل والمزامير والكتب الكنسية . وسار فى ترتيبه على نظام كتب الشروح ، فقدم الألفاظ التى أخذها من إنجيل يوحنا فمتّى فلُوقا فمرقُس . . . الخ بالترتيب المراعى فى العبارة السابقة . وراعى فى كل إنجيل ترتيب الإصحاحات والآيات أيضا . ولكنه لم يحاول استيعاب الألفاظ وإنما اختار قليلا منها . ونهج على أن يورد اللفظ القبطى ومرادفه العربى حَسْب .

ثم ألف فى هذا القرن أيضا أبو اسحاق بن العسال «السلَّم المقفَّى ، والذهب المصفَّى» ، وسار فيه على نظام صحاح الجوهرى . ثم أحرق هذا السلم فى بعض الاضطرابات التى حدثت فى مصر عام ٦٥٨ﻫ فوضع مؤلفه سلماً آخر ، هو السلم الكبير . وسار فيه على الموضوعات ، كالمخصص لابن سيده ، فقسمه إلى ٣٠ بابا (وفى بعض النسخ ٢٥ بابا إذ تجمع بين بعض الأبواب فى الباب الواحد) وعالج فى الأبواب الأولى أسماء الله والعالم العلوىّ ، ثم العالم السفلىّ والشهور والأيام والأعداد ، ثم الإنسان من جميع نواحيه ، ثم أنواع الحيوان والنبات ، ثم بعض الأمور المختلفة ، ثم بعض الأمور الدينية مثل الكنيسة وطقوسها وآلاتها وأسماء آدم وأبنائه والأنبياء والشهداء ، ثم ختمه بما يذكر فى القبطية ويؤنث فى العربية والعكس ، وبعض أمور لغوية أخرى . ونهجه فى إيراد الألفاظ كنهجه فى سلمه السابق .

ويقتنى المتحف القبطىّ مخطوطات هذه السلالم جميعها . ومن الطبيعى أن هناك سلالم أخرى ، ولكنها خارجة عن نطاق بحثنا .

---

(١) يسى عبد المسيح « المقدمات والسلالم » مجلة رسالة مارمينا فى عيد النيروز سنة ١٩٦٤ .

ومنذ ابتدأت حركة الاستشراق عنى القائمون بها بدراسة اللغة العربية لتفتح لهم كنوز الثقافة العربية ، ولتفتح لهم أسواق بلاد الشرق العربى ، وفى نفس الوقت تفتح لهم الطرق إلى استعمارها. وأول معجم نسمع عنه ألفه رافلنج F Rapheleng فى القرن السادس عشر وطبع بعد وفاته فى أوائل القرن التاسع عشر (عام ١٦١٣ ثم أعيد طبعه مرارا . ثم وضع « وليم بِدْوِل W. Bedwell» (١٥٦١ — ١٦٣٢) معجما فى سبع مجلدات لم يطبع ، و « جوليوس Golius » (١٥٩٦ — ١٦٦٧) معجما عربيا لاتينيا استعان فيه بالصحاح ، وطبعه بايدن عام ١٦٥٣ م وبقى مرجع المستشرقين حتى ظهر معجم فريتاج ، ثم وضع « أدمند كاستل E. Castell » (١٦٠٦ — ١٦٨٥) معجما للغات السامية جمعه فى ١٨ سنة ، ونشر عام ١٦٦٩ ، وأعيد طبعه عدة مرات ، ثم وضع « مِنِينْسكى Meninski » فى فينا معجما ضخما للغات التركية والفارسية والعربية ، مع ترجمة مفرداته إلى اللاتينية والفرنسية والألمانية والبولونية ، وباشر طبعه فى سنة ١٦٨٠ وأنجزه سنة ١٦٨٧ ، وأعيد طبعه فى فينا سنة ١٧٨٠ فى أربعة مجلدات ضخام .

وتدفقت المعاجم فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتعددت لغاتها ما بين فرنسية وألمانية وإنجليزية وروسية من الغربيات ، وفارسية وتركية من الشرقيات ، وعبرية وسريانية من الساميات إلى جانب العربية ، وتجاوز التأليف هذين القرنين إلى القرن العشرين ، فظهر بعض المعاجم القليلة فيه وآخرها معجم « بارانوف Baranov [1] » الروسىّ العربىّ ، وجمعه من الكتب الحديثة والصحافة المعاصرة فى العالم العربىّ ، ولا سيما مصر ، ومعجم زلنسكا التشيكىّ العربىّ الذى ظهر فى القاهرة عام ١٩٤٨ .

وشارك العرب عامة والمصريون خاصة فى هذه الحركة منذ القرن التاسع عشر بعد اتصالهم بالغربيين ، وابتداء حركة الترجمة لنقل العلوم والمعارف الغربية . وأول معجم

---

(١) أشكر للمؤلف إهداءه إياى نسخة من معجمه ، ولفته نظرى إلى أنه لم يمت فى الحرب الأخيرة ، كما ذكرت فى طبعتى الأولى .

سمعت عنه من مؤلفات المصريين « القاموس الطبيّ » فرنسيّ عربيّ للدكتور محمود رشدى البقليّ ، طبع فى باريس عام ١٢٨٦ هـ (أى حوالى ١٨٦٨ م) . ولا زالت هذه الحركة قائمة حتى اليوم ، وخاصة بعد أن انتبه مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى تعريب مصطلحات العلوم والفنون المختلفة . فأخذ يجمع هذه المصطلحات الأجنبية ، ويطبعها فى رسائل صغيرة ، ينشرها فى العالم العربى لاستعمالها بدلا من هذه الألفاظ . وقد قامت المعاجم التى ألفها المصريون على نظام معاجم المستشرقين .

ولا تختلف مناهج هذه المعاجم فى أغلبها . فهى تندرج تحت فئتين : الأولى ترتّب بحسب الألفاظ العربية ، والأخرى بحسب ألفاظ اللغة الغربية التى تعالجها . فإذا كان الترتيب معقودا للعربية ، وجد مذهبان : مذهب المواد ، ومذهب الألفاظ . أما الأول فيورد المادة وتحتها مشتقاتها ، ويذكر مرادف كل مشتق . وأما الثانى فيورد كل لفظ بحسب صورته ثم يذكر مرادفه الغربيّ . ولا يبالى أن تتفرق الألفاظ المشتقة من مادة واحدة . وأما الفئة الثانية فاحتضنت بطبيعة الحال ترتيب المعاجم الغربية الخالصة ، وهو اعتبار صورة الألفاظ ، ثم تذكر المرادفات العربية . وفيما عدا هذا الاختلاف تتفق جميعها فى مظاهرها أو فى أغلبها . فيذكر اللفظ ثم مرادفاته فى اللغة الأخرى ، أو شرحه بعبارة مطولة مع مرادفاته ، وقد يذكر مرادفاته فى لغته أيضا . والتزمت جميعها التنبيه على بعض أمور فيما تذكره من ألفاظ بالرمز ، فترمز إلى كونه مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا ، اسما أو فعلا أو مصدرا أو صفة أو صفة فعل Adverb وبعض أمور أخرى تختلف قلة وكثرة من معجم إلى آخر ، مثل الفعل اللازم والمتعدى إلى مفعول وإلى مفعولين والمصدر الذى أخذت منه الكلمة وما شابه ذلك . وعنى أكثرها بتأليف الألفاظ فى عبارات خاصة ، وباللغات العربية العامية ، فاستقى منها كثيرا . وأبرز من فعل ذلك المؤلفون الفرنسيون الذين اهتموا بصفة خاصة بلهجات الجزائر والمغرب وتونس ولهجات سورية ولبنان بدرجة أقل ، وهى مواطن انتشار نفوذهم السياسيّ .

واختلف لين Lane (١٨٠١ — ١٨٧٦) عن هذا المنهج فى معجمه الكبير

الذى سماه « مدّ القاموس » فقد ترجم فيه « تاج العروس » للسيد محمد مرتضى الزّبيدى ، مع حذف ما تكرر من ألفاظ فى مواده ، ولكنه إلى جانب هذا احتفظ بالرموز . وقد جعله هذا المنهج أشهر معاجم المستشرقين ، وأكثرها أمانة ، وأحراها بالتصديق والثقة .

٥ — كتب لحن العامة

أخذ اللحن ينتشر على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية ، حتى ظهرت لغة تخلصت من الإعراب ، وخالفت العربية الفصحى فى كثير من المفردات ، وفى طريقة تأليف العبارات ، وبعض الخصائص اللغوية الأخرى ، وسميت تلك اللغة العامية ، لجريانها على ألسنة العامة من الناس . وأراد اللغويون أن يجنّبوا الفصحى شر هذه اللغة ، فألفوا الكتب التى تبين أخطاءها وتنبه على وجوه الصواب فيها . ولكن العامية مضت فى طريقها لا تلوى على شىء ، حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء ، فألفت الكتب أيضا فى لحن الخواص . ثم شملت العامية كل لسان ، فلم يبق كبير فرق بين ألسنة الخواص والعوام ، فى عصور الجهل والتأخر ، فكانت الكتب اللغوية تتناول لحن الفئتين بدون تفرقة . وقد أطلق لغويو العرب على الألفاظ العامية عدة ألقاب ، منها العامىّ والمولد والمحدَث .

ولكن خطر العامية لم يبلغ فى العصور القديمة مبلغه فى مطلع عصرنا الحديث. فقد خرجنا من عصور الجهل والظلمات ، والعامية تسيطر على جميع أرجاء الحياة ، والعربية الفصحى مستترة منزوية فى الكتب القديمة ، كأنما هى من اللغات البائدة . وتنوعت حياتنا وتلونت بألوان جديدة غريبة فى أغلبها ، عبرت عنها العامية بالألفاظ الدخيلة ، ووقفت العربية حيالها موقفا سلبيا . فقام جماعة من الكتاب بالدعوة إلى استخدام العامية لغة أساسية فى جميع أنحاء حياتنا ، واطراح الفصحى . ومن الطبيعى أن قامت فئة أخرى تعارضهم وتطالب بإحياء العربية ، والتمسك بها . فوجدت المؤلفات الكثيرة

كثرة هائلة تخوض هذه المشكلة ، وتدلى فيها بالرأى . وتناول كثير من الكتب المؤلفة فى « لحن العامة » أو لغاتهم معظم هذه المسائل بالعرض والتحليل والتعليل فى مقدماتها ، إلى جانب شرحهم مناهجهم [1] . ويبدو أن كتب لحن العامة فى نشأتها الأولى ، لم تكن تتعرض للألفاظ الدخيلة أو المعربة ، ولكنها ابتدأت ذلك من عهد ابن قتيبة فى أدب الكاتب ، وأكثرت منه فى عصرنا الحديث ، لطغيان الدخيل على عامياتنا .

وإذا أردنا أن نصنف هذه الكتب وفقا للمنهج الذى اتبعته فى ترتيبها ، وجدناها ثلاثة أصناف واضحة ، ينطوى كل منها على فرعيات تحته . فالصنف الأول وهو الأيسر لم يسر على طريقة معينة ، وإنما أورد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال . واتبع الثانى التقسيم إلى فصول ، تحتوى على أنواع متشابهة . أما الصنف الثالث فالتزم الترتيب الألفبائى . وأحب أن أضيف إليها صنفا رابعا اتخذ طريقة الجداول ، وإن تنوع الترتيب فى داخلها . وهاك تفصيل هذه الأصناف :

١ — يتبع الصنف الأول من المناهج الكتب القديمة فى غالبها ، وكتب لحن الخاصة ، والصحف حديثا . فالكتاب المنسوب إلى الكسائى ، وهو أقدم كتاب وصل إلينا ، يرتب ألفاظه على النحو التالى : (حرص ، نقم ، دع ، نقد ، عجز ، ظفر ، صرف ...) ولعله يمثل كثيرا من الكتب القديمة . والحريرى لا يرتب درة الغواص ، فتتبعه فى ذلك أكثر شروحه . وتغفل الأمر نفسه جميع كتب نقد لغة الصحف سوى كتاب الزعبلاوى ، وهو آخرها ظهورا . وكتاب الزعبلاوى يرتب إلى فصول ، ولكن المواد لا ترتب داخل هذه الفصول . ولعل السبب هنا واضح ، فكتب لحن الخاصة تتعرض لأخطاء مدونة شائعة ، فتعرضها وفقا لعثورها عليها فى المدونات ، لا وفقا لترتيب خاص . وكانت كتب ابن سلام والجندى (نقد لكتاب اليازجى) والغلايينى (نقد لكتاب المنذر) تسير وفقا للكتب التى تنقدها ، مادة مادة كالكتابين الأولين ، أو صفحة صفحة كالأخير .

---

(١) انظر كتاب لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر ومقالات الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف فى مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية .

واختلفت كتب هذا الصنف فى علاج ألفاظها : فذهبت فئة إلى الاختصار بتقليل الشواهد ، والاقتصار على ذكر اللحن ، وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وعدم الاستطراد . وتتمثل فى كتاب الكسائى ، وسهم الألحاظ فى وهم الألفاظ ، لمحمد بن إبراهيم بن الحنبلى (١٠٢٨ هـ) وفى الكتب الحديثة التى تعالج لغة الصحف والكتب التى تنقدها . ومن الطبيعى أن نرى الكسائى يعتمد فى التصويب على الشواهد من قرآن وشعر ، على حين يعتمد المحدثون على أقوال المعجمات اللغوية . فالكسائى لم ير شيئا منها ، والمحدثون ليس لديهم مايعتمدون عليه غيرها .

وفى النفس شىء من نسبة هذا الكتاب إلى الكسائى . فإنى لم أجد أحدا عزا إليه كتابا من هذا النوع . واعترف الناشر بذلك ، ونبه على أمر أخطر منه ، إذ صرح بأن جل مضمون الكتاب لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائى[١] . ورأيته فى إحدى فقراته[٢] يروى عن أبى زيد الأنصارى البصرى . ولم نسمع ذلك عن الكسائى ، وإنما سمعنا أنه روى عن يونس والخليل البصريين . ولذلك فإنى أكثر ميلا إلى نسبته إلى أحد تلاميذ أبى زيد ، إن لم تكن هذه الفقرة مقحمة على الكتاب . والذين يروون عن أبى زيد ، وينسب إليهم كتب فى لحن العامة ، هم أبوعبيدة والأصمعى ، وأبو نصر أحمد بن حاتم ، والمازنى ، وأبو حاتم السجستانى ، وأبو عبيد القاسم بن سلام . ولا نستطيع أن نعزوه إلى أحدهم بعينه ، لأن كتبهم لم توصف . ولكننا نستطيع أن نبعد منهم الأصمعى ، فقد اقتبس ابن يعيش[٣] فقرة من كتابه ، ليست فى هذا الكتاب . وكذلك الأمر مع أبى حاتم السجستانى الذى روى صاحب المؤتلف والمختلف[٤] من كتابه بيتا من الشعر ، غير موجود فى هذا الكتاب .

وكتب اللحن الأخرى كثيرة الاستطراد ، والشواهد ، تحتفل بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها . وتتمثل أحسن التمثل فى درة الغواص

---

(١) ص ٢٢ .
(٢) ص ٣٠ .
(٣) شرح المفصل ١ / ٨ طبع أوربة .
(٤) ص ٢٢ .

للحريرىّ ، وشرحها للشهاب الخفاجىّ ، وما دار حولها من كتب . وقد أكثر الحريرىّ من الاستشهاد بالحديث .

٢ — الصنف الثانى من أصحاب المناهج طرحوا الفوضى التى فى كتب الصنف الأول ، وقسموا كتبهم إلى فصول ، بحسب اعتبارات مختلفة . ونستطيع أن نصنف هذا الصنف من الكتب أنواعا ، وفقا لهذه الاعتبارات .

(ا) فالنوع الأول فى الوجود اعتمد فى تقسيماته على التحريفات التى طرأت على الألفاظ العامية ، سواء أكانت فى ضبطها أم حروفها أم معانيها ، أم طريقة تعديتها ولزومها ، ثم الخلط بين أبنيتها المختلفة . ويتمثل هذا النوع عند ابن السكيت (توفى ٢٤٤ ﻫ) وابن قتيبة (٢٧٦ ﻫ) وثعلب (٢٩١ ﻫ) والزبيدى (٣٧٩) وابن مكى الصقلى (٥٠١) والجواليقىّ (٥٣٩) والقِنَّوْجىّ (طبع كتابه ١٨٧٨) والزعبلاوىّ (طبع ١٩٣٩) .

صنف ابن السكيت كتابه « إصلاح المنطق » الذى يدل عنوانه على انتمائه إلى كتب لحن العامة ، وإن لم تكن له مقدمة تؤيد ذلك . والأبواب التى صرح فيها بخطأ العامة عشرة ، نستطيع أن نجملها فى أربعة أمور : الأول يجمع باب « ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته » و « ما جاء فَعَلت بالفتحة مما تكسره العامة أو تضمه ، وقد يجىء فى بعضه لغة إلا أن الفصيح الفتح » . ومن الواضح أنهما ينتميان إلى « تحريف الضبط » . وكان المؤلف يذكر فيهما اللفظ ، ويفسره إن لم يكن معروفا ، وينبه على الخطأ أو لا ينبه ، اكتفاء بالعنوان .

الثانى يضم باب « ما يهمز مما تركت العامة همزه » و « ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة بالسين ، وما يتكلم فيه بالسين فيتكلم فيه العامة بالصاد » و « ما يغلط فيه يتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو » . ونستطيع أن نجعلها تحت عنوان « تحريف الحروف » . واتبع فيها المؤلف الطريقة السابقة فى العلاج . ونرى فيها قلة احتفاله بالشواهد ، والتفاته أحيانا إلى مشتق أو مشتقين من مادته .

الثالث فى الحقيقة فرع من النوع الثانى ، ولكننا نفرده بالذكر لأهميته فى العربية ويضم بابى « ما يتكلم فيه بفعلت مما يغلط فيه العامة فيتكلمون بأفعلت » و « ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت » . وهاتان الصيغتان من أهم أسباب الخطأ فى العربية ، حتى اضطر كثير من المؤلفين إلى إفرادهما بالتأليف . والباب الثانى منهما من أكبر أبواب « الإصلاح » حجما .

الرابع يضم أبواب « ما تضعه العامة فى غير موضعه » . وهذه الأبواب مضطربة يكثر فيها الاستطراد . فلا يأتى فيها إلا بكلمة أو اثنتين مما تغلط فيه العامة ، ثم ينتقل إلى الأبنية ، فهى ليست أبوابا بالمعنى المفهوم . ويدل العنوان على أنها الألفاظ التى غيرت العامة معناها . ولكنه لا يقتصر على هذا النوع ، وإنما يذكر فيها بعض الأنواع الثلاثة السابقة . وتكررت الألفاظ فى أكثر من باب منها مثل « تنزه » .

ويلاحظ أن هذه الأبواب لا تختلف عن بقية أبواب الكتاب ، فالمهم أن يذكر موطن الخطأ أو اللبس فى الألفاظ . ولا مانع عنده بعد ذلك ، من تفسير هذا اللفظ أحيانا ، والاستشهاد عليه بالقرآن أو الشعر أو الحديث . ولم يحاول ابن السكيت أن يرتب المواد فى أبوابه ، وفقا لحروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله فى ذلك مثل كتب الصنف الأول . وأكثر من الاستطراد فضاع الأساس الذى أقام عليه تقسيم بعض الأبواب .

وأفرد ابن قتيبة القسم الثانى من كتابه «أدب الكاتب» وهو ماسماه « كتاب تقويم اللسان » وأبوابا من الكتب الأخرى فيه لغلط العامة . وسار فيها على نظام ابن السكيت ، فجعلها للألفاظ التى تشكل على المتكلمين فيغلطون فيها . وسار فى أكثرها على نظام الأبنية وإن عدل عن تسمية عناوين أبوابه بالأوزان كما فعل ابن السكيت . وتشبه الأبواب الأولى من كتاب تقويم اللسان ، ما نجده فى كتاب الإصلاح من العناية بالصيغ التى يقع فيها الخطأ إذا كانت من مادة واحدة ، تختلف

معانيها باختلاف ضبطها أو صيغتها . واتبع ابن قتيبة تقسيم الإصلاح مع زيادات تحريف الضبط الذى كان فى بابين عند ابن السكيت وأصبح فى ١٧ بابا عند ابن قتيبة .

ويضم النوع الثانى من الغلط وهو «تحريف الحروف» تسعة أبواب ، يقابلها ثلاثة عند ابن السكيت . ويلاحظ فيها نفس الأمور التى لوحظت فى الأبواب السابقة . يضاف إليها اضطراب أساس التقسيم إذا كان الحرف المغير فى الأبواب الأولى . ثم صار مجرد التغير فى الباب السادس والسابع ، ثم صار موضوع الألفاظ فى الثامن والتاسع .

ولا نجد النوع الثالث فى « كتاب تقويم اللسان » من أدب الكاتب ، وإنما فى « كتاب الأبنية » ، وهو القسم الثالث من كتاب ابن قتيبة .

النوع الرابع : المغير المعنى ، وله باب واحد عنوانه « باب معرفة ما يضعه الناس فى غير موضعه » وهو ما فى الإصلاح تقريبا . ويتبين هذا الجمع أن ابن قتيبة برىء من الاضطراب الذى عند ابن السكيت فى هذه الأبواب .

وزاد ابن قتيبة نوعين آخرين على ما كان عند ابن السكيت : الأول ما تعلق بالتعدية واللزوم ، وهو فى « باب ما يعدى بحرف صفة أو بغيره ، والعامة لا تعديه ، أو لا يُعدَّى والعامة تعديه » . وكان المؤلف يقدم اللفظ وينبه على الخطأ ، وهو باب قصير فى صفحة واحدة ، ووضعه ابن قتيبة فى الكتاب الثانى « تقويم اللسان » .

الثانى يتناول الدخيل وعنوانه « ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمى » وكان المؤلف فيه يذكر اللفظ ويفسره على أصله الأعجمى .

وهذا الباب أطول من سابقه ، ووضعه ابن قتيبة فى الكتاب الثالث « الأبنية » . ولم يراع فيه أن يرتب مواده داخل فصوله ، مثله فى ذلك مثل ابن السكيت . ويكاد الاثنان يتفقان فى طريقة العلاج ، مع ملاحظة :

— أن ابن قتيبة أحسن تنظيما لأبوابه من ابن السكيت ، وأقل استطرادا ولكنه لم يصل إلى ترتيب محكم مبرأ من العيوب .

— عدم وضع ابن قتيبة الأبواب المتشابهة بعضها بجوار بعض أحيانا . فقد كان

فى ميسوره أن يضع البابين الخامس والسابع متتاليين ، لأنهما يتناولان المفتوح الأصل حين يغير إلى كسرة أو ضمة . وكذا الأمر مع البابين السادس والعاشر ، وقد تلافى ذلك فى المضموم .

— تداخل بعض الأبواب مثل البابين الخامس والثانى عشر ، والبابين السابع والثالث عشر ؛ إذ أن كل بابين يشتملان على نوع متفق ، مثل المفتوح الذى يغير إلى كسرة أو المكسور المغير إلى فتحة ، وما ماثل ذلك . لكن ما يشفع له أن الأبواب الأولى منها خاصة بالأسماء ، وإن لم ينبة المؤلف على ذلك ؛ والثانية خاصة بالأفعال كما يدل العنوان .

— قِصَر هذه الأبواب حتى لا يتعدى كثير منها الصفحة الواحدة .

— فصله بين بعض هذه الأبواب بأبواب غريبة عنها ، من المصحَّف والمحرف الجروف ، كما يظهر فى فهرس الكتاب نفسه .

وسار على نظام الأبنية أيضا ثعلب فى الفصيح ، الذى أشار مؤلفه إلى أنه من الكتب التى تعالج لحن العامة والخاصة بقوله فى المقدمة « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ، مما يجرى فى كلام الناس وكتبهم . فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك ، فأخبرنا بأفصحهن ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ولم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما » . ولكنه لم يلتزم فى منهجه التنبيه على العامى أو الخطأ ، مكتفيا بذكر الفصيح والصواب . فأثر ذلك فى تقسيم أبوابه ، فاختلفت كثيرا عن أبواب إصلاح المنطق وأدب الكاتب . فنحن لا نجد فيه الأنواع التى رأيناها فيهما ، ولكن الأبنية وحدها . فهو مثلا يخصص بابا لفَعَلت بفتح العين ، وفعِلت بكسر العين ، وفعلت بغير ألف . . . الخ فالأساس الذى يقام عليه التقسيم واحد ، هو حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه . أما أساس تقسيم الإصلاح وأدب الكاتب فذو شعبتين ، هما حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه ، وما يصير إليه عند العامة . وهذه الشعبة الثانية أهملها ثعلب تماما ، إلا فى أحيان نادرة ، كان يقول فيها : « ولا تقول كذا » .

وفى فصل واحد أخذه من أدب الكاتب وعنوانه « فصل : قال ابن قتيبة فى باب ما جاء مخففا والعامة تشدده » . ولذلك فالفصيح أقرب إلى الأبواب التى لا يُعْنَى فيها ابن السكيت بغلط العامة من الإصلاح .

واختلف الفصيح عن سابقيه أيضا فى الاختصار الشديد الذى التزمه ، حتى جعله لا يُعْنَى بتفسير أكثر المواد التى ذكرها ، والإقلال من الشواهد عليها واتخذها من الشعر وحده . وقد فعل ذلك سلفاه ولكن إلى درجة أقل منه .

ويلاحظ عنده ميله إلى الانتظام ، أكثر من سابقيه ، فى إيراد المضارع أو المصدر ، كما يلاحظ أنه اتفق معهما فى عدم ترتيب المواد فى داخل الأبواب .

وترك نظام الأبنية فى بعض الأبواب ، مثل باب ما جرى مثلا أو كالمثل ، وباب حروف منفردة ، وباب من الفرق . فأساس تقسيم الأول والثالث منها موضوعه ، أما الثانى فلا أساس له . وقد رأينا مثل هذه الأبواب فى الإصلاح وأدب الكاتب .

ويبدو أن ثعلبا اعتمد على الفراء فى معظم المواد التى ذكرها ، فقال ابن خَلِّكان[1] فى أثناء ذكره كتب الفراء « وله كتاب البهاء ، وهو صغير الحجم ، ووقفت عليه ، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التى استعملها أبو العباس ثعلب فى كتاب الفصيح . وهو فى حجم الفصيح ، غير أنه غيَّره ورتبه على صورة أخرى . وعلى الحقيقة ليس لثعلب فى الفصيح سوى الترتيب وزيادة يسيرة . وفى كتاب البهاء أيضا ألفاظ ليست فى الفصيح قليلة ، وليس فى الكتابين اختلاف إلا فى شىء قليل » . والحقيقة أن ثعلبا « حفظ كتب الفراء ، فلم يشذ منها حرف[2] » . ومن المؤرخين من سلبه الكتاب جملة ، فنسبه إلى الحسن بن داود الرَّقى ، أو يعقوب بن السكيت .

(١) الوفيات ٢ : ٢٢٩ .

(٢) السيوطى : البغية ١٧٢ .

وقسم أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى كتابه « لحن العامة » إلى قسمين : القسم الأول ما أفسدته العامة ، ويشمل ما غيرت فى أصواته ، من استبدال حرف بآخر ، أو تسكين لمتحرك ، أو تحريك لساكن ، وما ماثل ذلك . والقسم الثانى ما وضعوه فى غير موضعه ، وهو خاص بما أخطئوا فى معانيه .

ولم يرتب المؤلف مواده فى داخل القسمين أى ترتيب ، غير أنه بدأ بثلاث عبارات دينية للتبرك ، هى قولهم : هو الله الأزلى ، وقولهم فى شأنه عز وجل : هذه صفة ذاته ، وقولهم : اللهم صلِّ على سيدنا محمد وآله .

وألِف فى عرض مادة الكتاب أن يبدأ بذكر الخطأ ثم يذكر الصواب . وتوسع فشرح واستشهد وذكر المشتقات وأورد الأخبار وذكر الأسانيد أحيانا .

كذلك قسم أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى كتابه « تثقيف اللسان وتلقيح الجنان » إلى ٥٠ بابا ، مثل باب التصحيف ، باب التبديل ، باب ما غيروه من الأسماء بالزيادة . . الخ ، بادئا منها بالتصحيف « لأن ذلك كان سبب تأليف الكتاب ومفتاح النظر فى تصنيفه ثم أتبعته كلاما يليق به أو يقاربه . . . واستفتحت بحديث النبى صلى الله عليه وسلم تيمنا باسمه ، وتبركا بذكره » .

أما المواد التى أوردها فى داخل هذه الأبواب فلم يراع أى ترتيب فيها غير البابين الأولين ، اللذين رتب موادهما حسب الحرف الذى يقع فيه التصحيف أو التبديل .

وتردد أبو حفص فى عرضه مادته بين الإيجاز والإطناب . فاقتصر أحيانا على الخطأ والصواب ، واعتمد أحيانا على الشواهد من القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال والأخبار .

وتخلص الجواليقى فى تكملته من هذه الأقسام الكثيرة ، وجعلها ثلاثة أقسام ذكرها فى المقدمة فى قوله « [١] فمنها ما يضعه الناس غير موضعه ، أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع ، [٢] ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته ، [٣] ومنها ما يُنقَص منه ويزاد فيه ، وتبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره » .

والنوع الأول عنده هو الرابع عند ابن السكيت وابن قتيبة . ويلاحظ على الجواليقى إكثاره من الاستشهاد بالأحاديث واستطراداته ، بعكس سلفه . واتفق معهم فى عدم ترتيب هذا الباب .

والنوع الثانى للمقلوب والمزال ، وهو فرع من النوع السابق ، لأنه تناول فيه الألفاظ التى قلبت معانيها أو أزيلت عن وجهها . ولعل هذا هو ما جعله لا يفصله عن النوع السابق حين تناوله فى الكتاب نفسه ، بخلاف فعله فى المقدمة ، وفعله فى النوع الثالث ، وقد أطال فى علاج ما فيه من الألفاظ .

وأخيرا النوع الثالث ، وهو خاص بالمحرف : فى ضبطه أو حروفه ، فهو يجمع جميع الأبواب المتفرقة من الكتب السابقة ، فى الأنواع الأول والثانى والثالث . وصدر المؤلف هذا النوع بمجموعة من الألفاظ المحرفة ضبطا أو حرفا دون ترتيب . ثم انتقل منها إلى تقسيم قريب مما عند ابن قتيبة ، فقدم تحريف الضبط ، وبدأ فيه بما يكسر والعامة تفتحه أو تضمه ، ثم ما يفتح والعامة تكسره ، ثم ما جاء مفتوحا والعامة تضمه . . . الخ . فجمع المتناسق منها : المكسور الأصل وتغييراته ، ثم المفتوح وتغييراته ، ثم المضموم وتغييراته ، إلا أنه كان يجمع تغييرين أحيانا فى قسم واحد .

وانتقل إلى تحريف الحروف ، وصدره بمجموعة مرتبة ، ثم قسمه بحسب الحروف المغيرة ، فبدأ بالسين التى تقلب شينا ، ثم الذال التى تقلب دالا ، ثم الدال التى تقلب ذالا ، ثم الممدود الذى تقصره العامة . ولم يذكر قلب الصاد والسين ، الذى ذكره من قبله ، لأنه شرط فى كتابه أن يذكر ما لم يذكره غيره .

وختم الكتاب بتحريف الضبط فى الأفعال حين تصرف فى الماضى والمضارع ،

وفى الأبنية المختلفة منها . وكان الأجمل به أن يقدم هذا القسم على سابقه ، ليكون مع شبيهه .

ويفقد هذا القسم الإطالة ، والشواهد الكثيرة ، والاستطرادات التى رأيناها فى القسمين السابقين ، ويكاد يصل فى الايجاز إلى ما رأيناه فى الكتب السالفة ويلاحظ عليه الاضطراب .

وصفوة القول فى تكملة الجواليقى ، أنها أكثر عناية بالإطالة وإيراد الشواهد من شعر وحديث وأمثال وبالتعرض لبعض المشتقات ، فى الشطر الأول منها وهو الأكبر ، وأنها أرادت جمع الأقسام الجزئية المتشابهة فى أنواع كبيرة ، فأفلحت فى ذلك ، ولكن اضطرب بعض الأقسام . وكان الجواليقى يحاول ألا يأتى بالألفاظ التى ذكرها من قبله من المؤلفين . ويعد اللغات الضعيفة مطّرحة ، ولا يدخلها فى كتابه كما فعل السابقون ، يقول فى المقدمة : « هذه حروف ألفيت العامة تخطىء فيها ، فأحببت التنبيه عليها ، لأنى لم أرها أو أكثرها فى الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة . . . واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره . فإن ورد شىء مما منعته فى بعض النوادر فمُطَّرَح لقلته وزداءته » .

وتلافى موفّق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادى (٦٢٩) الخطأ الذى وقع فيه الجواليقى ، فقسم كتابه المسمى « ذيل الفصيح » الذى صنفه عام (٥٥٩ هـ) إلى قسمين ، بدلا من ثلاثة ، وهما باب ما يضعه الناس غير موضعه ، وباب ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة ، وأدخل المقلوب والمزال عند الجواليقى فى بابه الأول ، كما هو الواجب .

وعندما يدرس الإنسان ذيل الفصيح درسا فاحصا يتبين أمرا عجيبا ، وهو أنه نسخة منقحة من رسالة الجواليقى . فكل ما قلناه عن تكملة الجواليقى ينطبق كل الانطباق على « الذيل » إلا الصفات التى تتصل بالإطالة من إكثار من الشواهد ، والتفات إلى المشتقات ، وما إلى ذلك . أما تقسيم الباب الثانى عنده فهو بالضبط

تقسيم القسم الثالث من « التكملة » بانتظامه وفوضاه . وانعدام التقسيم فى القسم الأول من « التكملة » جعل التقسيم ينعدم فى الباب الأول من « الذيل » . ويكفى أن يرى المرء أن ترتيب إيراد المواد فيهما واحد . فكل ما فعله البغدادىّ زيادة بعض الأمثلة ، وتغيير ترتيب بعض أقسام الباب الثانى ، وضم النوعين الأول والثانى من تكملة الجواليقىّ فى الباب الأول ، والاختصار . وتسمية هذه الرسالة الصغيرة « ذيل الفصيح » تؤكد الصلة الشديدة بين فصيح ثعلب وكتب لحن العامة .

وآخر كتاب يتبع هذا المنهج كتاب « أخطاؤنا فى الصحف والدواوين » للزعبلاوىّ . فهو ينقسم إلى بابين : أولهما مفرد للموضوعات ، والثانى للمفردات . ويتألف الأول من أحد عشر فصلا ، جمع فى كل واحد منها ما أشكلت مباحثه من الموضوعات . فالفصل الأول للأوجه التى يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، والثانى لخصائص الاستفهام ، والثالث للنسبة ، والرابع للعدد . . . الخ .

وجلى أن أساس تقسيمه مختلف كل الاختلاف عن الكتب السابقة ، كأنه يريد أن يعلم اللغة العربية بألفاظها وقواعدها وأساليبها لبعض الطلاب ، وهم كتاب الصحف والدواوين . فيختار مشاكل نحوية وصرفية ولغوية يخطئون فيها فيفسرها لهم ، ولم يذهب أحد من القدماء إلى ذلك . ولم يكن يعنى بترتيب المواد داخل هذه الفصول لقلتها .

وكان الباب الثانى للمفردات التى يخطئ فيها الكتاب ، وأوردها مرتبة فى فصول وفقا لحرفها الأول وحده ، أصليا كان أو مزيدا .

ونرى خلافا بين هذا الكتاب والكتب السابقة فى أن أصحابها كانوا يعتمدون على معارفهم الخاصة ، والزعبلاوىّ يعتمد — كما قال فى مقدمته — على « معاجم اللغة وأسفارها » ما قدُم عهده منها ، كالصحاح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان ، والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف وأشباهها ، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيفاتها . . . فإذا

تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التمحيص ، فآثرنا الأكثر والأشهر إذ كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره إلا أن ينص على أنه منكر أو ردىء أو مذموم أو مهمل . . . والذى أقررنا من مذاهب النحاة ، ماروته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم ، ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع فى الأصل . . » وعنى بأمور نحوية لم يعن بها سابقوه .

وختام القول فى منهج هذه الجماعة من المؤلفين ، ابتداء من ابن السكيت إلى الزعبلاوى : أنهم عُنوا جميعا بتقسيم كتبهم إلى فصول وفقا للأبنية أو الموضوعات ، ولكنهم لم يرتبوا موادهم فى داخل هذه الفصول أو الأبواب . واختلفوا فى معالجة موادهم ؛ فمنهم من اختصر مثل ابن السكيت وابن قتيبة وثعلب والبغدادى ، ومنهم من أطال مثل الجواليقى والزعبلاوى . واختلفوا فى الشواهد ، فكان أكثرهم عناية بها المطيلون ، وظهر عندهم الحديث بينها ، على حين قلّت واختفى منها الحديث عند المختصرين ، سوى البغدادى الذى قَبِله فى كتابه . واتفقت هذه الكتب جميعا فى أنها لم تكن خالصة للعامة ، بل كانت تنظر إلى الخاصة أيضا كما يتضح من مقدماتها .

(ب) والنوع الثانى اتخذ نظام التقسيم إلى فصول ، ورتب المواد فيها على الألف باء . ويمثل هذه الجماعة صديق بن حسن خان القَنَّوجى الذى جعل كتابه « لف القماط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من العرب والدخيل والمولد والأغلاط » (المؤلَّف عام ١٢٩٦ = ١٨٧٨ م) فى مقدمة وخاتمة ، يفصل بينهما ثمانية فصول . وخص المقدمة بذكر منهجه ، والخاتمة بأمور استطرادية ، هى دارات العرب مرتبة ، وأول من تكلم العربية ، والمؤلفين فى اللغة ، وبعض قصائد لا خطر لها . ولا يدخل فى موضوعنا الفصل الرابع منه ، لأنه يعالج أوهام رسوم الخط [أى الكتابة] .

ويتناول الفصل الأول المشكلات المعربة والمولدة المفردة ، قال : « رتبتها على

حروف المعجم ، ناظرا لأولها الواقع فى الاستعمال من غير تدقيق فيها بالنظر لأصالتها وعدمها .

ويعالج الفصل الثالث المركبات التى يريد بها العبارات المؤلفة ، ونظرته إلى التركيب مضطربة لأنه يضع فيه أوزاره بمعنى أراه ، والخطأ في الفعل وحده لا فى التركيب كله . وليس الاضطراب فى هذا وحده ، بل فى الترتيب نفسه ، فكثيرا ما أتت الألفاظ فى غير موضعها فى هذين البابين . واختصر فى الثالث تحت عنوان « ذكر أوهام الخواص » درة الغواص مع شرح الشهاب الخفاجىّ عليها . واتبع فيه ترتيبه ، مع حذفه كثيرا من شواهده وإطالاته ؛ وزيادته أشياء يسيرة جدا من غيرها .

وأورد فى الفصل الخامس « التكملة فيما يلحن فيه العامة للجواليقى ، وذيل الفصيح لموفق الدين البغدادى ، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجىّ ، والمزهر للسيوطى » . والفصل برمته قريب الشبه بالتكملة ، ولا يختلف عنها كثيرا . ولم يفرد المؤلف كل كتاب منها ، وإنما خلطها بعضها ببعض ، ولذلك كان التشابه بينه وبين التكملة واضحا ، لأنها أساس ذيل الفصيح ، والمزهر . أما ما أخذه من الشفاء فقليل . ولم يرتب المواد فى هذا الفصل تبعا للكتب التى أخذ منها .

وكان الفصل الأخير للأسماء التى لا تدخل عليها أداة التعريف ، والعامة يدخلونها عليها ، عربية كانت أو أعجمية أو مبنية . وختم بفصلين : أولهما للشهور العربية ، وثانيهما لأيام الأسبوع ، بحسب تتابع الشهور والأيام .

وواضح مدى التنوع فى الأسس التى يقيم عليها تقسيمه فصوله . يضاف إلى ذلك اضطرابه فى الفصول التى رتبها ، وكونه يستعير معظم ما كتبه من الرسائل والكتب السابقة ، فلا فضل له إلا الجمع أو الاختصار .

٣ — تركت كتب الصنف الثالث طريقة التقسيم إلى فصول ، ثم ترتيب المواد فى داخل الفصول ، وعمدت مباشرة إلى ترتيب المواد على الألف باء . وتخلصت بذلك من الاضطراب الذى عرا فصول الكتب

المتقدمة . ونستطيع أن نرى فى هذه الكتب مجموعتين : أولاهما فى الوجود كانت تعتمد على الحروف الأصلية والمزيدة معا ، وتتألف من ابن الجوزى (ألف كتابه ٥٦٨) وحسن توفيق (١٣١٧ / ١٨٩٩) ورشيد عطية (١٨٩٨ — ١٩٤٤ م) ومحمد دياب (١٩١٩) والدكتور أحمد عيسى (١٩٣٩) . والثانية كانت تعتمد على الحروف الأصلية وحدها ، وتتألف من ابن كمال باشا (المتوفى عام ٩٤٠ هـ) ومحمد ابن أبي السرور البكرى ، ألف كتابه عام (١٠٥٩ — ١٦٣٩ م) والسيد وفا محمد القُونى (طبع ١٨٩٢ م) .

أما جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن على المعروف بابن الجوزى فألف كتابه حوالى عام ٥٦٨ هـ فى أغلاط الخواص والعوام مثل كتب لحن العامة فى هذه القرون وما بعدها . وصرح بأنه جمع كتابه « من كتب العلماء بالعربية كالفراء والأصمعى وأبى عبيد وأبى حاتم ، ومن تبعهم من أئمة هذا العلم ، وإنما لى فيه الترتيب والاختصار » . ولكنه اقتصر على ترتيب الحرف الأول وحده ، وأهمل ترتيب ما بعده من حروف . واعتمد فيه على قليل من الشواهد القرآنية فى أحيان نادرة . وكان يقدم اللفظ الصحيح ثم ينبه على الخطأ . فهذه الرسالة نستطيع أن نجعلها من « المتون » التى يلتزم فيها الاختصار الشديد ، فيتيسر فيها الترتيب والجمع .

وألف رشيد عطية كتابين : هما الدليل إلى مرادف العامى والدخيل (طبع ١٨٩٨) و« معجم عطية فى العامى والدخيل » (طبع ١٩٤٤) . وكان فى الكتابين يقدم الكلمة ثم يشرحها . ولكنه كان فى الأول أميل إلى الإطالة ، فكان يأتى بالشواهد ، ويطيل فى الاستطراد . وكان فى الثانى أكثر نضجا فكان أعظم اختصارا ، وأميل إلى إبانة الأصل الذى أتت عنه الكلمة العامية . ومن أدلة النضج ما أتى به من آراء فى المقدمة فى مذاهب العامة فى الدخيل والعامىّ ، وتصرفهم فيها . ومنها أيضا زيادته كثيرا من المواد فى المعجم ، لم تكن موجودة فى الدليل ، ولذلك تضخم الكتاب على الرغم من اختصاره .

ومن أوجه الاختلاف بين الكتابين : خلط العامى بالدخيل فى « الدليل » ،

والفصل بين نوعين من الدخيل فى المعجم . فالألفاظ الأجنبية التى تتكلم بها العامة ذكرها فى القسم العامىّ ، ولم يفرق بينها وبين العامية العربية الأصل . ولكنه جعل قسما خاصا للدخيل من الألفاظ العلمية والفنية ، مع ألفاظ قليلة من الصنف الأول .

وقصر رشيد عطية اهتمامه فى « الدليل » على عامّية لبنان ، أما مصر وسُورية فلا يتعرض لهما إلا نادرا ، ولكنه وسع اهتمامه بهما فى « المعجم » . وختم « المعجم » بكلمة عن معانى الأبنية والإبدال فى العربية . ثم ألحق به عدة فهارس . وهو يعتبر من أكبر معاجم العربية التى تعرضت للعامية .

وأخرج حسن توفيق كتابه « أصول الكلمات العامية » ، (عام ١٨٩٩ م) ، وعلى نظامه تقريبا سار الدكتور أحمد عيسى عام ١٩٢٩ ، مع الفارق فى حجم الكتابين . فالأول صغير فى ٤٥ صفحة من القطع الصغير ، والثانى فى ٢٥٢ صفحة من القطع الكبير . وكانا يذكران الكلمة ، ويبحثان عن أصلها الأجنبىّ أو العربىّ ، ويحللان الطريقة التى وصلت بها إلى صورتها الأخيرة ما أمكنهما ذلك .

وكان حسن توفيق أكثر اهتماما برد كل ما يأتى به من المعاجم إلى صاحبه ، وأكثر إيرادا للأشعار . أما الدكتور أحمد عيسى فأوسع مجالا فى الدخيل ، فعلى حين قصر الأول بحثه على التركىّ والفارسىّ تقريبا ، ذكر ثانيهما ما كان سريانى الأصل وفرنسيه وإنجليزيه ويونانيه . . . الخ . والمواد التى يشتركان فيها يتفوق حسن توفيق فيها على الدكتور أحمد عيسى فى الوصول إلى الأصل ، وتبيُّن طريقة تحريفه ، وذكر أسماء مراجعه . أما الدكتور أحمد عيسى فيتفوق فى الدخيل ، وفى اتساع مواده ، وكثرتها .

أما محمد دياب الذى ألف « معجم الألفاظ الحديثة » (١٩١٩) فقد وجه معظم همه إلى الألفاظ الدخيلة ، فلم تظفر منه العامية التى يسميها المولدة إلا بالقليل . ولذلك لم تتضح معالم عنايته بها ، ولا يلحق بسابقيه فيها . ومن الممكن أن يوضع فى هذا النوع الباب الثانى من كتاب الزعبلاوى .

وأول مؤلف بقى لنا كتابه من الجماعة التى آثرت ترتيب كتبها وفقا

لما فى الألفاظ من حروف أصول فقط هو محمد بن أبى السرور البكرى صاحب كتاب « القول المقتضب ، فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب » ١٠٥٧ هـ) . وقد اختصر هذا الكتاب من كتاب آخر كان مرتبا كالقاموس المحيط ، أى وفقا لحروفه الأخيرة فالأولى فالحشو ، فاضطر إلى اتخاذ هذا الترتيب كأصله ، قال فى مقدمته : « فإنى لما طالعت كتاب « رفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » للإمام الكامل . . . الشيخ يوسف المغربى ، فرأيته أتى فيه بالعجب المُجاب ، غير أنه أسهب فيه غاية الإسهاب ، باستطراده [فى] بعض الألفاظ اللغوية التى ليست من شرط الكتاب مع ذكره أشعارا وحكايات من قسم الاستطراد ، إذ لا معنى لها فى هذا التصنيف ، ولا مدخل لها فى هذا التأليف ، نخطر لى أن ألخص من محاسنه ، وألتقط دره من مكامنه . ولم أذكر فيه إلا كل لفظ له أصل فى اللغة العربية ، والناطق بها أهل الديار المصرية ، مرتبا ذلك على ترتيب القاموس كأصله » . ومن المؤسف أن ضاع هذا الكتاب ، وكنا نتمنى العثور عليه ، لندرسه ونوازنه بالمقتضب . ولكن من وصفه يبدو أنه قريب من درة الغواص ، باحتفاله بالأشعار والأخبار . وقد حذف البكرى جميع هذه الشواهد والأخبار ، واقتصر على المتن . والعجيب أنه كان يذكر اللفظ العامى ثم يعدد معانيه فى العربية الفصحى لا العامية .

والكتاب على كبر أهميته فى أنه يصور العامية المصرية فى عهده ، وفى طريقة الترتيب التى آثرها كأصله ، ولم يقلده فيها كتاب آخر ، قد أوقعته هذه الطريقة فى كثيرمن الأخطاء . ولم يعن بضبط ما أورده من كلمات . فلم نستطع أن نهتدى إلى لفظ بعضها الصحيح . ولم يرض عن اختصاره الشديد بعض العلماء ، فعلق عليه فى حاشيته : « قال كاتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى يوسف الملوى الشهير بابن الوكيل : فإنى لما شرعت فى كتابة هذا المنتخب مَنّ الله على — وله الحمد — بأصل النسخة المنتخبة منها هذه ، وهى المسماة « برفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » بخط مؤلفها . فوجدته كتابا مشتملا على شفاء الصدور وبهجة النفوس . . حاويا من الأشعار

الرائعة ، والفكاهات الفائقة ، ما يشهد لصاحبه بطول اليد فى اللغات ، واستكماله من العلوم لسائر الأدوات ، وأن المرحوم الشيخ أبا السُّرور البكرى قصر فى الانتخاب ، ولم يثبت فى كتابه إلا ما له أصل فى كتب اللغة خوفا من الإسهاب . ورأيت ذلك أخل بالمقصود من وضع الأصل ، وأن ما أتى به لا فائدة فيه ، لوجوده فى كتب اللغة المشهورة عن أهل الفضل . فأحببت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التى لا يستعملها أحد من الأمم سواهم ، كما فعله صاحب الأصل ، وتوجيه ما استعملوه مما لم يوجد فى نقل ، ليكون نفعا للمستفيد ، وباعثا لمطالعته » . ولكن الألفاظ التى أوردها ابن الوكيل قليلة جدا ، قصيرة ، لا خطر لما هى الأخرى .

وآخر الكتب التى عثرنا عليها وتسير على هذا النظام « التحفة الوفائية ، فى اللغة العامية المصرية » للسيد وفا محمد القونى أمين الكتبخانة الخديوية . وهو مثل سابقه فى العامية المصرية ، ويعنى كل العناية بالأمثال العامية ، ولا يتحرج من التفسير بعبارة عامية أيضا . ولكن يعيبه اضطراب الترتيب فى بعض المواضع ، وقد أدخل همزة المتكلم فى الفعل المضارع فى حسابه فى الترتيب ، فرتبه وفقا لوضعها اضطرابا منه ، ونسىَ مواد من فصل الألف والياء ، فألحقها بعد انتهاء فصل الباء ، فالكتاب مُسَوَّدة .

والحق أن هذا الكتاب له أهمية كبيرة ، بفضل ضبطه بالألفاظ واحتفاله بالأمثال ، وتوجيه همه فى التفسير إلى المعانى العامية ، بخلاف غيره .

٤ — فى العصر الحديث اتخذ بعض المؤلفين المدرسيين الجداول نظاما لهم . وأول من بدأ ذلك النظام فيما بين أيدينا من كتب ، كتاب « الدرر السنية » لحسين فتوح ومحمد على عبد الرحمن (طبع ١٩٠٨ م) ثم « تهذيب العامى والمحرف » لحسن على البدراوى (طبع ١٩١٢) ثم « تهذيب الألفاظ العامية » لمحمد على الدسوقى (طبع ١٩١٣) ثم « كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات العربية الصحيحة

لمعلمى اللغة العربية » (غير معروفة التاريخ) ثم « الخلاصة المرضية » لعبد الرءوف إبراهيم وسيد على الألفى (طبع سنة ١٩٢٢) ثم « المحرف والعاتى » لحليم فهمى (طبع ١٩٢٣) ثم « قاموس العوام » لحليم دموس (طبع ١٩٢٣).

واقتصر جماعة من أصحاب الجداول على ذكر الكلمة العامية فى صف، والمرادف العربى فى آخر، ولكن عددا قليلا آخر أضاف إلى ذلك مصدر هذا المرادف العربى وشرحه.

ونستطيع أن نجعل هذه الرسائل فى قسمين بحسب الترتيب: القسم الأول رتب الرسالة كلها وفقا لحروف ألفاظها، وجعل الهمزة فى فصل، والباء فى فصل، والتاء فى آخر ... الخ. ويضم هذا القسم جميع الرسائل إلا رسالتى الدسوقى وحليم فهمى، فهما فى القسم الثانى الذى يقسم الكتاب إلى أبواب بحسب اعتبارات مختلفة، ثم يرتب الأبواب ألفبائيا.

أما الدسوقى فجعل كتابه قسمين كبيرين: أولهما للأعراض العامة التى تسود العامية، مثل إبدال القاف همزة أو جيما، وإلحاق الشين بأواخر بعض الكلمات، وكسر أحرف المضارعة وما إليها. والثانى الأعراض الخاصة وجعله ثلاثة أبواب، أولها للمحرف الضبط، سار فيه على ترتيب ابن قتيبة؛ وثانيها المحرف الحروف، فجعل جدولا للمحرف الحرف الأول، وآخر للمحرف الثانى، وثالثا للمحرف الثالث ... حتى انتهى منها فجعل جدولا للمحرف الحرفين الأول والثانى، فآخر للمحرف الأول والثالث ... الخ، ثم جدولا الألفاظ المقلوبة الحروف، فالمحذوفة، فالمزيدة، فالمحذوفة والمزيدة. وجعل الباب الثالث جداول الألفاظ العامية ومرادفها العربى ومأخذها. وقسم الجداول بحسب موضوعات الألفاظ التى تحويها، مثل أثاث البيوت وأنواع الأبنية، وخلق الإنسان، وما إلى ذلك. ورتب الألفاظ داخل الجداول، بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة.

وجعل حليم فهمى كتابه فى ثلاثة أبواب: أولها صغير للتحريف العام فى اللغة

العامية ، وهو ما جعله الدسوقى أعراضا عامة ، والثانى للتحريف الخاص ، والثالث للعامى غير المحرف . وقسم الباب الثانى إلى قسمين : أولهما للمحرف بالحركات ، والثانى للمحرف بالحروف . وجعل الباب الثالث أبوابا وفقا لموضوع الألفاظ التى يحتوى عليها كل باب مثل أعضاء الجسم ، والملابس ، وأدوات الزينة . . . الخ . وجعل البابين الثانى والثالث الخاصين بالتحريف الخاص والألفاظ العامية فى جداول رتبت فيها الألفاظ بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة . ويتبين من هذا العرض السريع أن هذه الكتب مدرسية ترمى إلى السهولة واليسر .

وجملة القول فى « كتب لحن العامة والخاصة » بعد هذه الجولة السريعة ، أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربى وحياته فى جميع الأقاليم تصويرا دقيقا محكما لا تعطيناه معاجم اللغة الفصيحة . فقد كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على المتقدم ، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعانى التى كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأول وحدهم ، بينما عنيت هذه الرسائل باللغات الحية فى الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويرا ، بل صورت مع العامية لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء ، ولذلك تناولت هذه الرسائل اللغتين معا ابتداء من عهد ثعلب فما بعده دون تفرقة . وصورت لغة الصحف فى عهدنا الحديث ، وهى تصور لغة الطبقة الوسطى من المجتمع الحديث ، ومايسودها من تيارات مختلفة . وقد وقع إلينا كتب تصور عامية مصر كالقول المقتضب والتحفة الوفائية ، وكتب تصور عامية لبنان كالدليل والمعجم لرشيد عطية . وكانت الكتب القديمة ممثلة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة . وألف الزبيدى كتابا فى عامية الأندلس ، والصقلى فى عامية صقلية ، وأكثر المستشرقين الفرنسيين فى عامية المغرب .

وتنوعت مناهج هذه الرسائل . فكانت فوضى لا ضابط لها فى عهدها الأول ثم أصبحت فصولا تقوم على نظام الأبنية عند ابن السكيت فى المنتصف الأول من القرن الثالث . وأخذ منهجها يترقى حتى وصل إلى التقسيم الألفبائى فى القرن السادس

عند ابن الجوزى مع اعتبار الحروف الأصلية والمزيدة ، ثم أبعدت الحروف المزيدة . وقد تطور كل نظام من هذه الأنظمة تطورا كبيرا . وكان آخر الأنظمة طريقة الجداول التى مالت إليها الرسائل المدرسية الصغيرة فى العصر الحديث .

وابتدأت هذه الرسائل موجزة مختصرة تكتفى بإيراد اللفظ وتصويبه ، مع شاهد من القرآن أو الشعر . ولكنها أخذت فى الطول شيئا فشيئا ، حتى ارتمت فى أحضان الأخبار والأشعار والأحاديث والتعليقات النحوية والصرفية والاستطرادات فى القرنين الخامس والسادس . واستمرت تميل إلى نظام المتون تارة وإلى نظام الأخبار الأدبية والاستطرادية أخرى ، وتتوسط بين ذلك ثالثة ، وغلب عليها الإيجاز والتوسط فى العصر الحديث . وكان أكثر المؤلفين يرمون إلى تصويب الأخطاء ، إلا أفرادا قليلين مثل صاحب التحفة الوفائية وحسن توفيق فى القرن التاسع عشر اللذين رميا إلى تسجيل العامية المصرية لا تصويبها ، ولم أجد مثل ذلك عند متناولى العاميات الأخرى . وكانت الكتب الأولى من العاميات لا تلتفت إلى ما فيها من دخيل ، ولكن سرعان ما جذب انتباههم . فأفرد ابن قتيبة له بابا فى « أدب الكاتب » . ثم ظهر هذا الأمر ثانية فى القرن التاسع عشر حين اشتد أخذ المشارقة من اللغات الأوروبية . ولذلك كانت الألفاظ الدخيلة فى الكتب الأولى فارسية ثم تركية ، ولكنها فى العهد الأخير من كل جنس ولغة . وكان أعظم من عنى بهذه الناحية من المؤلفين رشيد عطية والدكتور أحمد عيسى والقس طوبيا .

وقد نالت أربعة كتب من هذا النوع إعجاب اللغويين فقامت حولها دراسات ضخمة كثيرة ، بلغت عشرات الرسائل ، ما بين شرح ، واختصار ، وتهذيب ، وترتيب ، وتكملة ، ونقد ، ودفاع ، ونظم ، وشرح للنظم : هذه الكتب هى إصلاح ابن السكيت ، وأدب ابن قتيبة ، وفصيح ثعلب ، ودرة الحريرى .

الباب الثالث

كتب الهمز

اختلفت القبائل العربية اختلافا كبيرا فى موقفها من هذا الحرف الذى يعسر على كثير من الناس إخراجه والتلفظ به : بين تحقيق ، وتسهيل ، وبين بين ، وما إلى ذلك . وتبع ذلك اختلاف القراء فيه اختلافا كبيرا . وكان هذا الحرف شجى فى حلوق كثير من اللغويين والنحويين استنفد منهم الجهود الجبارة وسبب لهم كثيرا من الأذى ، وأشاع فى كتبهم مظاهر الاضطراب والفوضى . ويبدو أن هذا الاختلاف (وربما اختلاف القراء خاصة) جذب أنظار الباحثين إليه سريعا ، فعنو به . وكان على رأسهم أبو بحر عبد الله بن زيد المعروف بابن أبى إسحاق الحضرمى المتوفى (عام ١٢٧ هـ) فبرع فيه وفاق أقرانه[١] وألف كتابه فيه[٢] . ولا نستطيع يقينا أن نضع كتاب الهمز هذا فى النحو أو اللغة ، ولعله جمع بينهما وإن غلبت الناحية النحوية على ابن أبى إسحاق ، فإن من الظواهر العجيبة أن ينشأ الكلام عن الهمز من الناحية النحوية قبل اللغوية . أما سبق الناحية اللغوية فأمر طبيعى هنا ، لأنها هى التى تقدم المادة التى يقيم عليها النحوى دراساته . ونحاول فى هذه الصفحات القلائل أن نلقى نظرة خاطفة على تطور التأليف فى الهمز فى اللغة .

من أول اللغويين الذين ألفوا فى الهمز أيضا قطرب (توفى ٢٠٦ هـ) ثم أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى (٢١٥ هـ) الذى ينسب إليه كتابان باسم كتاب الهمز ، وكتاب تحقيق الهمز . ولم نعثر حتى اليوم إلا على كتاب الهمز لأبى زيد ، وأسطر قليلة من كتابه الثانى ، ضرب عنها ناشر كتابه صفحا .

---

(١) ابن الأنبارى : نزهة الألباء ٢٢ .   (٢) السيوطى : المزهر ٢/٢٠٠ .

وكتاب الهمز لأبى زيد فى ٢٩ صفحة من القطع المتوسط ، وينقسم إلى ٢٩ بابا منها الصغير ، ومنها الكبير . ولكن هذا التقسيم لا يقوم على أساس واحد ، بل على أسس مختلفة . فهناك أبواب قائمة على الحرف المؤتلف مع الهمزة فى الألفاظ ، مثل الأبواب المعقودة للباء ، فالراء ، فالزاى . . . الخ . وكل باب من هذه الأبواب تحتوى ألفاظه جميعها على الهمزة والحرف المعقود له الباب ، مع ما يكملهما . ولم يراع المؤلف فى هذه الأبواب أن تكون الهمزة أو الحرف الآخر أولى أو ثانية أو ثالثة . وبقية الأبواب لا تقوم على حرف معين إلى جانب الهمزة ، بل كان المؤلف يجلب فيها الألفاظ مختلطة . ومن الممكن أن نرى فى بعض هذه الأبواب آثارا من التنظيم ، إذ تحتوى على بناء أو أبنية معينة ، مثل الباب الرابع والعشرين فأكثر ألفاظه على وزن أفعالّ وافعلّ وأفْعَلَ ، والباب الـ ٢٧ أكثره على تفاعل وتفعلل وتفعّل ، وأكثر الباب الـ ٢٩ على أفعل . . . الخ . ووضع المؤلف فى هذه الأبواب كثيرا من الألفاظ التى كان فى ميسوره وضعها فى الأبواب السابقة المعقودة للحروف ، وقد كان بعضها مكررا بالفعل . ولا عناوين للنوعين من الأبواب ، مما يدل على أن فكرة التنظيم عنده ثانوية ، حتى أنها لم تتطرق إلى الألفاظ فى داخل الأبواب ، سواء أكانت فى الأبواب الأولى أم الثانية .

ونهج فى علاجه على أن يورد اللفظ فى معنى واحد أو فى معان مختلفة أحيانا ويفسره بإيجاز ، وفى أحيان قليلة يستشهد عليه . وأورد معظم ألفاظه فى صيغة الأفعال . وكان يورد الماضى منها فالمضارع فالمصدر ، أو الماضى فالمصدر أو المصادر ، وزاد إليها فى مواضع الصفات . والتفت إلى المترادفات والفروق بينها أحيانا ، وإلى اللغات ونسب بعضها إلى قبائله . وشواهده أكثرها من الشعر ، وأقلها من القرآن ، ولا أنواع أخرى عنده . وأكثر الأشعار التى استشهد بها غير منسوبة إلى أصحابها من الجاهليين والإسلاميين والأمويين ، وكثيرا ما أتى بالشطر الواحد منها ، وعلق عليها فى أحايين قليلة .

وخصص أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ثلاثة أبواب من مجموعه اللغوى

المشهور بالغريب المصنف للهمز . عالج فى الباب الأول — ويبلغ ثلاث صفحات من الحجم الصغير — بعض الألفاظ المهموزة دون ترتيب معين . فأورد فيه كل لفظ وفسره بإيجاز وسرعة ، فتعاقبت الألفاظ بعضها وراء بعض دون فاصل إلا فى موضعين اثنين ، ذكر فى أحدهما بيتا من الشعر عن الأصمعى غير منسوب ، وفى الثانى حديثا لعبد الله بن سلام . وعنى إلى حد ما بالمترادفات . ونبه على اتفاق اللغويين على تفسير لفظ معين ، أو اختلافهم فيه . ونسب كل قول إلى صاحبه ، فاتضح أن أكثر هذا الباب مأخوذ عن الأموى ، مع بعض زيادات عن الكسائى وأبى زيد والأصمعى وأبى عمرو والأحمر . ولم يلتفت فيه إلى مشتقات ، ولم يعن بإيراد المضارع أو المصدر من الأفعال التى ذكرها كما كان أبو زيد يفعل .

والباب الثانى لما يهمز من المعروف وما لا يهمز ؛ ويبلغ ستة أسطر ، كان يذكر فيه اللفظ مهموزا ثم غير مهموز ، ولم يفسر أغلب الألفاظ لعدم غرابتها . ونسب الأقوال إلى أصحابها أيضا ، ومعظمها من قول الكسائى ، وأحدها عن الأحمر ، وآخر عن اليزيدى .

والثالث لما ترك فيه الهمز وأصله الهمز فى خمسة أسطر . وذكر فيه ثلاث كلمات عن أبى عبيدة ، وما فيها من خلاف بين العرب عن يونس . ولا يختلف المنهج فى هذين البابين عما رأينا فى الباب الأول .

وختم ابن السكيت كتابه « الألفاظ » ، بباب ما تكلمت به العرب من الكلام المهموز فتركوا همزه ، فإذا أفردوه همزوه ، وربما همزوا ما ليس بمهموز . وهو صفحة ونصف صفحة وعالج فيه المؤلف بعض الألفاظ التى همزت للإتباع فى بعض الآيات والأحاديث وأقوال العرب والشعر . والألفاظ كلها مؤلفة فى جمل ثم تفسر وتعالج .

وأتى ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فى أدب الكاتب بثلاثة أبواب للهمز ، عالج فيها

نواحي مما عالجه ابن السكيت . ولا يختلف نهجه فيها عن نهجه أيضا غير أنه أشد منه اختصارا حتى أنه لم يفسر كثيرا منها .

وقد اضطرب ابن دريد (٣٢١ هـ) فى الجمهرة فى موقفه من الألفاظ المهموزة . فتركها فى بعض الأبواب ترد فى موضعها الطبيعى ، وحجزها فى أبواب أخرى ، ونبه على ذلك مدعيا أنه سيجمع الألفاظ المهموزة كلها فى موضع واحد ، كأنما هى صنف خاص من الكلام ، على الرغم من محافظته على السير على الأبنية فى الجمهرة ، وفصل كل بناء عن أخيه ، فالثنائى له بابه ، والثلاثى له بابه ، وهلم جرا . وبعد أن انتهى الثلاثى عقد « أبواب النوادر فى الهمز » . وأورد فيها كل ما فيه همزة من ألفاظ ثلاثية أو رباعية ، سالمة أو معتلة . وجعل هذه النوادر أبوابا على وفق حروف العربية ، فأولها باب الألف فى الهمزة ، وثانيها باب الباء فيه ، وثالثها باب التاء . . . الخ . وجمع فى هذه الأبواب كل الألفاظ المهموزة التى أسقطها من مواضعها اللائقة بها ليجمعها هنا . وأورد فيها الألفاظ مختلطة إذ لم يراع فيها إلا أن يكون فيها الحرف المعقود له الباب مع الهمزة ، وغض نظره عن كون هذا الحرف أو الهمزة فى أولها أو وسطها أو آخرها . ولكنه اضطرب فى باب الألف فى الهمز ، فأورد ألفاظا مختلفة ليس من حروفها الألف . وجمع فى هذه الأبواب الألفاظ الثنائية مع الثلاثية والرباعية والسالمة مع المعتلة دون تفرقة بينها ، وكان يلتزم الفصل فى غيرها من الأبواب . كذلك لم يلتزم أن يذكر اللفظ ومعكوسه أو معكوساته كما كان يفعل فى الجمهرة كلها ، بل نثر المعكوسات فى المواضع المتباعدة .

ويتضح سبب هذه الاختلافات بين هذه الأبواب وغيرها من الجمهرة عند مقابلة مادتها بمادة كتاب الهمز لأبى زيد الأنصارى ما عدا باب اللفيف . فأبواب ابن دريد برمتها هى أبواب أبى زيد . وكان مؤلف الجمهرة أمينا ، فحافظ على ترتيب الألفاظ وطريقة إيرادها وتفسيرها إلا فى النادر القليل . وانحصر تصرفه فى نقل بعض الألفاظ من باب إلى آخر أكثر ملاءمة لها ، وحذف أسماء بعض الشعراء ،

وإطالة التفسير لتوضيحه أو دعمه بشواهد شعرية . ولعل الخبر التالى يؤيدنا ، قال الميكالى[١] : « أملى على أبو بكر الدريدىّ كتاب الجمهرة من أوله إلى آخره حفظا فى سنة ٢٩٧ ، فما رأيته استعان عليه بالنظر فى شىء من الكتب إلا فى باب الهمز ، فإنه طالع بعض الكتب » .

وألف فى الهمز أيضا إسماعيل بن القمىّ ، الذى لم يبين ابن النديم تاريخه ، ولم يستطع ياقوت ولا السيوطى أن يتوصلا إليه . وكذلك على بن محمد بن عبيد المعروف بابن الكوفىّ الأسدىّ (توفى ٤٣٨ هـ) ورأى ياقوت كتابه بخطه . وألف أبو الفتح عثمان بن جنىّ (توفى ٣٩٢ هـ) كتاب الألفاظ المهموزة . ويبدو أنه هو « كتاب ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود مما يكتب بالألف والياء » المطبوع فى المطبعة العربية بمصر . ويشتمل الكتاب ، كما قال مؤلفه فى السطر الوحيد الذى قدم به كتابه « على ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال ، يحتاج الكاتب إلى معرفتها ، نظمناها على حروف المعجم احتياطا وتقريبا ، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا » . ويتضح من هذه العبارة الأساس الذى قسم عليه الكتاب وهو حروف المعجم ، باعتبار الحرف الأول من الكلمة وحده . ولم يرتب ابن جنىّ الألفاظ فى داخل هذه الأقسام وفقا لحرفها الثانى فالثالث . . . الخ ، كما فعل فى الحرف الأول ، وإنما أتى بها مهملة . وكتاب ابن جنىّ أشد اختصارا من كتاب أبى زيد فهو يذكر اللفظ ويفسره تفسيرا سريعا . وكان أحيانا يأتى ببعض المشتقات القليلة من اللفظ ، ونبه ذات مرة على لفظ قليل الاستعمال . ولكنه لم يراع أن يذكر فى الأفعال ماضيها ومضارعها ، ومصدرها ، كما فعل أبو زيد . وخلا كتابه من الشواهد تماما . ولذلك لم يشغل الكتاب إلا ثمانى صفحات ألحق بها أربعا أخرى تحتوى على ثلاثة فصول : أولها فى أربعة أسطر يتناول مصادر تفعّل من المهموز ، والفصلان الأخيران فى كيفية كتابة بعض الألفاظ المهموزة . ولا أهمية لهذين البابين

---

(١) الجمهرة ١/١٤١ (مقدمة الناشر) . والسيوطى — المزهر ١/٤٨ .

عندنا ، لأنهما خارجان من ميدان بحثنا ، ولذلك نهمل الكتب الخاصة بهما ، ولا أهمية المقصور والممدود فى كتاب ابن جنى ، كما قد يوحى به عنوانه الحديث .

وجمل على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (توفى٤٥٨ ﻫ) عشرة أبواب من كتابه «المخصص» للهمز ، ولكن الأبواب (٥ ، ٦ ، ٧) كلها صرفية لاتنطوى تحت بحثنا اللغوى . وعالج فى الأبواب الأخرى نواحى مختلفة من الألفاظ المهموزة ، تشبه ما رأيناه عند أبى عبيد وابن السكيت وابن قتيبة ، مثل ما يهمز فيكون له معنى فإذا لم يهمز كان له معنى آخر ، وما همز وليس أصله الهمز ، وما تركت العرب همزه وأصله الهمز . . الخ . والحق أنه أدخل ما أتى به هؤلاء الأعلام الثلاثة فى أبوابه ، وأضاف إليها من غيرهم . ثم استطرد إلى قواعد نحوية صرفية اعتمد فيها على سيبويه ، وأبى على الفارسى ، وابن جنى . وقد حذف بعض أسماء اللغويين الذين ذكرهم فيما اقتبسه منهم . ومنهج ابن سيده مختلف من باب إلى آخر . فهناك أبواب لم يشرح ألفاظها البتة ، وأبوا قصيرة لا تزيد على ستة أسطر ، وأبواب تبلغ أربع صفحات أطال فيها . ولكنه كان قليل الالتفات إلى مشتقات اللفظ الذى يعالجه ، واستشهد فى علاجه بالقرآن والحديث والشعر .

ويبدو أن التأليف فى الهمز من الجانب اللغوى لم يشهد كثيرا من الباحثين المؤلفين . فكانت تصانيفه قليلة لا شهرة لها ، حتى أننا لم نعثر فيما قرأنا من كتب على غير ما ذكرنا . ولكن هناك نوعا خاصا من الألفاظ المهموزة أولع بها الباحثون ولوعا شديدا منذ قديم الزمن إلى اليوم ، وهو المقصور والممدود . ولكنه ظهر متأخرا عن كتب الهمز عامة . وجلى أن هذا الفن لم يرتب إلا بحسب أحوال خاصة فى ألفاظه ، مثل اختلاف معانيها ، أوأصولها ، أو تحريف العامة لها . أما الترتيب الألف بائى فلم يظهر له أثر إلا فى كتاب أبى زيد ، وهو أثر ضئيل سرعان ما تخلصت منه كتب الهمز تماما .

الباب الرابع

كتب الحيوان

نال الحيوان عناية كبيرة من اللغويين تضاهي العناية التي لاقاها عند العرب أنفسهم ، فألفوا في أجناسه المختلفة ، وأسمائه ، وصفاته ، وأعضائه ، وما تعلق به من آلات وأدواء ، وغير ذلك . ولكن القسط الأكبر من الاهتمام كان موجها إلى الإنسان والخيل والإبل ، والأخيران حيوانان لم يستطع العربي أن يستغني عن أحدهما في أية مرحلة من حياته ، بل رعاهما في أكثر الأحيان أكثر من رعايته لأبنائه . ونلقي في هذه الصفحات القليلة نظرات سريعة في منهج اللغويين في هذا النوع من التصنيف ، دارسين الأنواع التي ظهرت مع كتاب العين أو قبله . وقد دهشت كثيرا أن رأيت كتب الحشرات هي الأولى في الظهور . وربما كان السبب في ذلك أن المؤلفين دونوا قبلها في بعض الأنواع الأخرى ذات الأهمية من الحيوان كالخيل ، ولكن لم يصل إلينا آثار هذا التدوين . وربما كان السبب في ذلك أيضا أن القرآن ذكر طائفة من الحشرات كالنمل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض ، فكان لمفسري القرآن مباحث وكلام فيها استرعى أنظار اللغويين .

١ — كتب الحشرات

لم تكن العرب تطلق لفظ الحشرات بمعناه العلمي المعروف اليوم ، ولذلك تناول اللغويون تحت هذا الاسم الحشرات والزواحف والهوام . قال أبو خيرة[1] : «حشرة الأرض : الدواب الصغار ، منها اليربوع والضب والورل والقنفذ والفأرة ، والجرذ

(١) المخصص ٨ / ٩١ .

والحرباء والعظاية وأم حُبَين والعضرفوط والطحن وسام أبرص والدساسة — وهى المنمة — والشقذان والثعلب والهر والأرنب. وقيل: الصيد أجمع حشرة، ما تعاظم منه أو تصاغر، وما أُكل من صيد فهو حشرة... وقيل: الطير أيضا من الحشرة. وقيل: الحشرة ما لم يؤكل من بقل الأرض نحو الدعاع والعث». ونحن مضطرون إلى مسايرتهم فى هذا الاعتبار، مع مخالفته المدلول العلمى. وكان من المؤلفين مَن أفرد كتبا للحشرات وحدها، ومنهم من خصص لها بابا أو فصولا فى مجموعاته اللغوية. وكذلك تناول بعضهم الحشَّرات عامة، وقصر بعضهم الآخر بحثه على نوع منها.

وأول من ألف فيها أبو خيرة الأعرابى الذى روى عنه أبو عمرو بن العلاء كتاب الحشرات، ثم أبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) ألف كتاب النحل والعسل، ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتابى الحيات والعقارب، والأصمعى (٢١٣ هـ) كتاب النحل والعسل، وعلى بن عبيدة الريحانى أحد ندماء المأمون (٢١٩ هـ) كتاب النحلة والبعوضة، وابن الأعرابى (٢٣١ هـ) كتاب الذباب، وأبو نصر أحمد ابن حاتم (٢٣١هـ) كتاب الجراد، وأبو حاتم السجستانى (٢٥٥هـ) كتب الحشرات، والجراد، والنحل والعسل، وهشام بن إبراهيم الكرنبائى تلميذ الأصمعى كتاب الحشرات، وأبو بكر محمد بن إسحاق الأهوازى كتاب النحل وأجناسه وفى القرن الرابع ألف أبو الحسن الأخفش الأصغر (٣١٥ هـ) كتاب الجراد.

ولم يبق أى كتاب مستقل فيها، وإنما بقيت الموسوعات التى تعرضت لها فى بعض فصولها مثل الغريب المصنف لأبى عبيد، والنعم المنسوب لابن قتيبة، وأدب الكاتب له، ومبادئ اللغة للخطيب الإسكافى (٤٢١ هـ)، وفقه اللغة للثعالبى (٤٢٩ هـ)، ومخصص ابن سيده (٤٥٨ هـ) وكفاية المتحفظ لابن الأجدابى (قبل ٦٠٠ هـ).

وحين ندرس هذه الفصول المختلفة لا نجد بينهما خلافا فى أساس تقسيمها أو ترتيبها، وإنما وجه الخلاف بينها فى قلة المواد وكثرتها، وتنوع النواحى التى عالجتها وعلمه، والالتفاتات اللغوية. فأساس التقسيم عندها جميعا الحيوان وما يتصل به.

فباب لصغار الطير والهوام والنحل ، وآخر للجراد ، وثالث لليعاسيب . . . الخ ،
أو باب لأصواته ، وآخر لأسماء جحرته ، وثالث للدغه وسمه ، وما شابه ذلك .
وجميع هذه الأبواب لا ترتيب فيها .

وأقصر هذه الأبواب وأقلها مادة ما فى أدب الكاتب ، ومبادئ اللغة ،
وكفاية المتحفظ . ولكنها تعالج الحشرات المختلفة وأسماء أعضائها ، والألفاظ
مفسرة بكل إيجاز . ولا شواهد بها ولا التفات إلى مؤنث أو مذكر ، مفرد
أو جمع ، إلا نادرا فى مبادئ اللغة . ويشبه فقه اللغة هذه الأبواب فى القصر ،
إلا أن أبوابه كثيرة شملت عدة نواح .

وخصص أبو عبيد لها أبوابا تناول فيها الحشرات المختلفة ونعوتها وجماعاتها
وأسماءها فى مراحل حياتها المختلفة . والتفت فيها إلى المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ،
واللغات ، وذكر بعض الشواهد الشعرية الشعرية القليلة . ثم لا يختلف منهجه عما
شاهدناه من قبل . وكل هذه الأمور التى رأيناها فى الغريب المصنف نراها بعبارتها
فى كتاب النعم والبهائم والوحش . . . المنسوب لابن قتيبة ، ونشره الأب
موريس بوج P. Maurice Bouges . ولا خلاف بينهما ، إلا فى أن هذا حذف
شواهد أبى عبيد ، وأسماء اللغويين والأعراب الذين ذكرهم . وقد شك المحقق
فى نسبة الكتاب ، ورجح أنه ليس لابن قتيبة ، وأقام ترجيحه على أسباب وجيهة .

وأفرد ابن سيده ٣٤ صفحة من السفر الثامن من مخصصه للحشرات ،
واعتبرها كتابا كاملا مستقلا . فجعله قسمين : الأول للحشرات ، والثانى للهوام .
وبدأ كل قسم بتعريفه وما يندرج تحته من حيوان ثم تناول هذه الحيوانات التى
ذكرها بالتعريف ، فعنى بأنواعها وجحرتها وأصواتها وإن قصّر فى قسم الهوام
قليلا . وذكر المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والأوصاف والأفعال المأخوذة من
أسماء الحيوانات ، وأعمالها وأسماءها فى مراحل حياتها المختلفة ، وأسماء أعضائها ،
وبعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، واللغات ، واستشهد بالشعر والأمثال
والأخبار . والحق أن هذا الكتاب ، أكمل ما رأينا فى الحشرات .

٢ — كتب الخيل

عنى لغويو العرب بالتصنيف فى الخيل عناية فائقة ، لا نجد مثلها إلا فى التأليف فى الإبل ، والخيل أداة انتقال العرب فى الحرب ، والإبل أداتهم فى السلم . وقد تعرض أبو عبيدة ، من أوائل المؤلفين فى الخيل ، للعلاقة بين العربى وفرسه ، فى صدر كتابه فقال[١] : «لم تكن العرب فى الجاهلية تصون شيئا من أموالها ولا تكرمه ، صيانتها الخيل وإكرامها لها ، لما كان لهم من العز والجمال والمنعة والقوة على عدوهم ، حتى إن كان الرجل من العرب ليبيت طاويا ، ويشبع فرسه ويؤثره على نفسه وأهله وولده ، فيسقيه المحض ، ويشربون الماء القراح ، ويعير بعضهم بعضا بإذالة الخيل وهزالها وسوء صيانتها ، ويذكرون ذلك فى أشعارهم . . . » .

وأول من نعرف من مؤلفى الخيل أبو مالك عمرو بن كركرة من أساتذة الخليل . ثم ألف فيها تحت اسم الخيل أو خلق الفرس النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) وأبو المنذر هشام بن محمد الكلبى (٢٠٤ أو ٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) له ثلاثة كتب فى الخيل وأسمائها وحُضْرِها[٢] ، والأصمعى (٢١٣ هـ) له كتابان باسم الخيل وخلق الفرس ، وعلى بن عبيدة الريحانى (٢١٩ هـ) ، والمدائنى (٢٢٥ هـ) ، ومحمد بن عبد الله العتبى (٢٢٨ هـ) وابن الأعرابى (٢٣١ هـ) وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبى عمرو الشيبانى (٢٣١ هـ) والتوزى (٢٣٣ هـ) وهشام بن إبراهيم الكرنبائى تلميذ الأصمعى ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو محلم الشيبانى (٢٤٥ هـ) وأبو عكرمة عامر بن عمران الضبى (٢٥٠ هـ)

---

(١) ص ٢ .

(٢) الحضر : الجرى .

وأبو الفضل العباس بن الفرج الرياشى (٢٥٧ ﻫ) وأبو محمد ثابت بن أبى ثابت (وراق أبى عبيد) وابن قتيبة (٢٧٦ ﻫ) وأحمد بن أبى طاهر (٢٨٠ ﻫ) .

وألف فيها من المتوفين فى القرن الرابع : أبو محمد قاسم بن محمد الأنبارى (٣٠٤ ﻫ) وأبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج (٣١٠ ﻫ) ومعاصره الحسن بن عبد الله لكذة ، وأبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى (٣٤٠ ﻫ) وابن دريد (٣٢١ ﻫ) وأبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء (٣٢٥ ﻫ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى (٣٢٨ ﻫ) وأبو على القالى (٣٥٦ ﻫ) والحسين ابن على النمرى (٣٨٥ ﻫ) .

وألف من أهل القرن الخامس يوسف بن عبد الله الزجاجى (٤١٥ ﻫ) والحسن بن أحمد الأعرابى الغندجانى (كان يعيش ٤٢٨ ﻫ) ، ومن أهل القرن السابع محمد بن على اللخمى (٦١٦ ﻫ) ومحمد بن رضوان النمرى (٦٥٧ ﻫ) .

وكان للحروب المتصلة بين المشرق والمغرب ، وخاصة الحروب الصليبية والأندلسية أثرها فى محاولة المؤلفين إذكاء روح الحماسة بين الشعوب بالتأليف فى الخيل والسلاح وأدوات الحرب عامة . وكان من هذه التآليف ما اتسم بصبغة لغوية ، إلى جانب الصبغة الأدبية الحماسية الغالبة . ومثال هذه التآليف حلية الفرسان وشعار الشجعان لعلى بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسى ألفه للسلطان أبى عبد الله محمد من بنى الأحمر (تولى ٧٩٧ — ٨١٠ ﻫ) . وتعرضت المجاميع اللغوية للخيل أيضا ، فخصتها بكثير من أبوابها . وقد بقى لنا كثير من كتب الخيل ، ونحاول أن نلقى نظرة سريعة على مناهجها . أما ابن الكلبى وابن الأعرابى فعالجا أنساب الخيل وأسماءها وقبائلها وأخبارها ، أى اتجها اتجاها تاريخيا ، ولذلك نخرجهما عن بحثنا .

ولجأ جميع مؤلفى الخيل إلى تقسيم كتبهم تقسيما موضوعيا ، فباب لأعضاء الخيل ، وآخر لما يستحب فيها ، وثالث لما يكره . . . الخ . فكتب الخيل مثل

كتب الحشرات ، أى أن الفرق بين المؤلفين فى اتساع المادة وقلتها ، وفى طريقة علاجها لا ترتيبها . فالموضوعات التى كتب فيها أبو عبيدة نجدها أو ما يماثلها عند أكثر من بعده . والتفت أبو عبيدة إلى كثير من نواحي الخيل ، إذ وصف مكانتها عند العربى ، وأسماء أعضائها وأوصافها ، وأسماءها فى مراحل حياتها والأصوات التى تُدعَى بها ، وعيوبها ، وأوصاف عنقها وألوانها وشياتها ونشاطها . وكان فى تناوله لأسماء الأعضاء يتناول عضوا عضوا ويسمى ما فيه من أجزاء . وكان فى أكثر الأحيان يصدّر الفصل بمجموعة الأسماء التى يفسرها فيه ، ثم يأخذ فى تفسيرها واحدا واحدا . ويكثر من الأشعار جدا فى بعضها ، ويقلل فى بعضها الآخر . ولكن التقسيم عنده مضطرب فنجد أكثر من باب تتناول أمرا واحدا بدون داع .

وكتاب الأصمعى أقل مادة من كتاب أبى عبيدة ، ولكنه يعالج معظم النواحى التى عالجها . وهو أكثر منه انتظاما فى بعض الفصول وأقل فى بعضها الآخر . وكان كثير الالتفات إلى الألفاظ التى تطلق على كل حالة من الخيل ، وكذا الأفعال والصفات منها ، فهو أكثر لغة من كتاب أبى عبيدة . والشعر عنده متوازن موزع على جميع الفصول ، ولكنه أقل مما عند أبى عبيدة ، كما لم يراع أن يقدم مجموعة الأسماء التى يفسرها فى صدر فصوله مثله .

وخص أبو عبيد الخيل بكتاب من « الغريب المصنف » ضم ١١ بابا ، اعتمد فيها على الأصمعى إلى حد كبير . وتناول فيها النواحى التى تناولها سلفاه مع بعض أمور جديدة . وخطته أن يذكر اللفظ ثم يفسره بإجمال . والشعر عنده قليل . والكتاب قليل الأهمية بالنسبة للخيل ، بعكس ما نراه فى موضوعاته الأخرى . وتتضح فيه أيضا الظواهر التى نراها فى كل موضوع فى الغريب .

وجعل كراع النمل ما بين من المنتخب والمجرد لأسماء الطير وغيره من الحيوان

فى صفة الفرس وأسماء الدوائر فيه . وهما قليلا القيمة ، يعطيانا قوائم مع الشرح الموجز ، ولا شواهد أو مشتقات أو أسماء لغويين فيهما .

وجعل الخطيب الإسكافى كتابا للخيل فى كتابه مبادئ اللغة ، أخذ كل ما فيه من أبى عبيدة — إلا أبوابا قليلة قصيرة وزيادات أخرى — مع اختصاره وتهذيبه وحذف أكثر أشعاره .

ونستطيع أن نجمع عدة أبواب فى الخيل متناثرة فى فقه اللغة للثعالبى . وكلها قصير مأخوذ مما قبله من اللغويين ، مقتصر على المتن اللغوى مع الإيماء إلى الشرح كعادته فى جميع موضوعاته .

وتصل كتب الخيل إلى القمة فى كتاب الخيل من مخصص ابن سيده الذى يشغل منه ٧٠٠ صفحة من القطع الكبير . وتجد فيه كل الموضوعات التى عالجها من قبله حتى كتابى ابن الكلبى وابن الأعرابى التاريخيين . وكان لا يجمع بعض الأبواب المتشابهة فى الكتب المتنوعة فى باب واحد ، ولذلك يجد الباحث عنده موضوعا واحدا فى بابين أو أكثر مع اختلاف العنوان . وقد سمح لنفسه بالتصرف فى مقتبساته بحذف بعض الأخبار والأشعار وأسماء الرواة ، وتغيير ترتيب عبارتها . وحشا هذه الأبواب التى استعارها من غيره بزيادات كثيرة ، تتألف من مشتقات من اللفظ الذى يعالجه أو مرادفات له أو مسائل لغوية ونحوية وصرفية تتصل به ، أو شواهد من الحديث والأمثال ، أو مخالفة لغوى آخر لتفسيره ، أو زيادة عليه ، أو ما شابه ذلك .

أما ابن الأجدابىّ فجعل للخيل فى كفاية المتحفظ أربعة فصول فى ٥ صفحات من حجم كتب الجيب لا تستحق الذكر فى قصورها واختصارها .

وأخيرا نجد وجهة مختلفة عن الكتب السابقة فى حلية الفرسان ، إذ هو قسمان الأول فى الخيل ، والثانى فى السلاح ولا شأن لنا به . واتجه فى دراسة الخيل وجهة عملية تاريخية أدبية لغوية . فعالج تعليم ركوب الخيل ، وبدء خلقها وأول من اتخذها

وحب الأنبياء لها، والأشعار فيها ؛ ثم أعضاءها وما يستحب وما يكره فيها، وما إلى ذلك من موضوعات رأيناها في الكتب السابقة . وقد اعتمد المؤلف في تأليف كتابه على ابن الكلبي وابن الأعرابي وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم . وهو لا يسمو إلى درجة كتب الخيل اللغوية الخاصة ، ولكنه أحسن تقسيما منها .

ويخرج الباحث من هذا العرض السريع بأن كتب الخيل سارت في وجهات متعددة ، منها التاريخي والعلمي والأدبي واللغوي . وكان أسبقها في الظهور التأليف التاريخي عند ابن الكلبي ، فاللغوي والأدبي عند أبي عبيدة والنضر بن شميل والأصمعي ، فالعلمي في العصور المتأخرة . وقد اعتمد جميع المؤلفين على الكتب الأولى في المادة والمنهج ، فلم يحاول أحد منهم الابتكار أو التجديد . وإنما الأمر الذي دفعهم إلى التأليف هو جمع مواد أكثر مما في الكتب الأولى ، أو اختصارها عند المتأخرين. ولما كان الأمر كذلك ، كان أعظمها أكثرها مادة . ولا نزاع في أن المخصص أكثرها مادة وأعمها ، وربما كان أحسنها ترتيبا من الناحية التي اتجهوا إليها ، وإن ساده الاضطراب كثيرا . ولذلك كان المخصص القمة التي وصل إليها التأليف في الخيل ، وخاصة التأليف الذي اتجه اتجاها لغويا خالصا .

٣ — كتب خلق الإنسان

وضع اللغويون الإنسان أيضا تحت البحث ، فوجهوا إليه أنوارهم ، ودونوا أسماء كل ما ظهر تحتها حتى بعض ما في جوفه ، وتبينوا الأحوال والصفات المختلفة التي تعترى كل عضو من أعضائه . ووسعوا دائرة أبحاثهم إلى النواحي الأخلاقية والاجتماعية أيضا .

وأول كتاب عثرنا على اسمه في خلق الإنسان هو كتاب أبي مالك عمرو ابن كركرة ، ثم تناوله النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) في الجزء الأول من كتابه « الصفات » . ثم تعرض له قطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) والمفضل بن سلمة (٢٠٨ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣ هـ)

وابو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) وأبو زيد الكلابى (٢١٥ هـ) وأبو عثمان سعدان بن المبارك الضرير (٢٢٠ هـ) ، ونصر بن يوسف صاحب الكسائى ، وابن الأعرابى (٢٣١هـ) ، وأبو محلم الشيبانى (٢٤٥ هـ) ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو حاتم السجستانى (٢٥٥ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت وراق أبي عبيد ، وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) والحسن بن عبد الله لكذة .

وألف فيه من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد القاسم بن محمد الأنبارى (٣٠٤هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥هـ) وأبو إسحاق الزجاج (٣١٠هـ) وداود بن الهيثم التنوخى (٣١٦هـ) وأبو بكر محمد بن عثمان الجعد (نحو ٣٢٢ هـ) ومحمد بن أحمد الوشاء (٣٢٥هـ) ومحمد بن القاسم الأنبارى (٣٢٨هـ) وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨ هـ) ، وأبو على القالى (٣٥٦ هـ) وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) .

وفى القرن الخامس : يوسف بن عبدالله الزجاجى (٤١٥ هـ) وعبد الله بن سعيد الخوافى (٤٨٠ هـ) وأبو نصر محمد بن محمد الرامشى النيسابورى (٤٨٩ أو ٤٩٠ هـ) . وفى السابع الصغانى (٦٥٠هـ) وغير هؤلاء كثيرون ، إلى جانب أصحاب الموسوعات . وكان من المؤلفين من نظم خلق الإنسان كمحمد بن عيسى بن أصبغ (٦٢٠ هـ) والسيوطى (٩١١ هـ) .

ولم يبق من هذه الكتب إلا قليل والموسوعات . وأولها كتاب الأصمعى الذى ينقسم ثلاثة أقسام : مقدمة لبعض الأمور العامة مثل الحمل والولادة والسن ، وعالجها زمنيا ؛ ثم العرض وعالج فيه الوصف العام للإنسان ثم فصل وصفه جزءا جزءا مبتدئا من أعلاه إلى أسفله ومن خلفه إلى أمامه ، كأنما وضع رجلا عاريا أمامه ، والتفت إلى ما يعترى كل عضو من صفات وأحوال ، ولم يحد عن ذلك إلا قليلا ؛ ثم خاتمة فى بعض الأوصاف الخُلقية والخَلقية العامة . وأكثر فيه من الشعر والتعليق عليه ، ومن الأخبار والمحاورات ، والأمثال . والتفت إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع واختلاف اللفظ الذى يطلق على العضو الواحد باختلاف الحيوان . وأورد بعض مشتقات اللفظ من فعل وصفة ومصدر ، وما فيه من لغات .

واستهل أبو عبيد الغريب المصنف بكتاب خلق الإنسان، شغل منه ٥٨ صفحة. وعالج فيه أكثر مادة الأصمعى، ولكنه زاد موضوعات أخرى كثيرة تتعلق بأوصافه والناحية الاجتماعية فيه من أخلاقه وعائلته ووراثته. وليس لأبى عبيد منهج معين في ترتيب أبوابه، بل سار وفقا لتوارد خواطره فتشتت بعض الموضوعات عنده، كما لم يلتزم ترتيب الأصمعى الجميل فى وصف أعضاء الإنسان. ويظهر فى الكتاب ما يظهر فى أبوابه كلها من عزو الأقوال إلى أصحابها، والاستشهاد بالشعر مع قلة، والالتفات إلى المفرد والجمع والمذكر والمؤنث (ولكنه أقل من الأصمعى فيها). ويبدو من ترداد أسماء المؤلفين عنده أنه اعتمد على أبى عمرو الشيبانى والكسائى ثم الأصمعى أكثر من غيرهم.

واستهل ثابت بن أبى ثابت كتابه بذكر مراجعه، وهم أبو عبيد والأثرم وسلمه بن عاصم وأبو نصر وابن الأعرابى والأصمعى وأبو زيد الأنصارى. ثم تحدث عن الحمل وتطوره، والولادة، ثم الأسماء التى تطلق على المولود فى أعماره المختلفة. ثم وصف جسم الإنسان: ما يطلق على شخصه عامة، ثم ما يطلق على أجزاء جسمه واحدا بعد آخر، مبتدئا بالرأس ومنتهيا بالقدم، وما ينعت به كل جزء فى أحواله المتنوعة؛ أى أنه اقتفى خطا الأصمعى.

وأكثر من الشواهد الشعرية خاصة، وإن لم يخل الكتاب من الآيات والأحاديث والأمثال.

والحق أن النظرة السريعة فى هذا الكتاب تبين أنه أكبر كتاب بقى لدينا من هذا النوع، وتبين أن ابن سيده جعله عماده الأول فى حديثه عن خلق الإنسان فى المخصص.

وخصص ابن قتيبة فصلين من أدب الكتاب لبعض عيوب الإنسان وأمراضه، الفروق بين بعض الألفاظ التى يظنها الناس مترادفات من خلقه.. وهما قصيران ضئيلا القيمة.

أما الزجاج فأخذ كتاب الأصمعى وحذف ما فيه من تكرار أو استطراد أو شواهد إلا قليلا. وحذف بعض المواد، وبعض أجزاء التفسيرات التى لا يضير حذفها، والمقدمة والخاتمة. ثم زاد أشياء قليلة وفصلين للاست وفرج المرأة. ولم يفعل شيئا غير ذلك.

واتبع أحمد بن فارس خطة الأصمعى فى الترتيب، غير أنه آثر الإيجاز الشديد فاقتصر على أسماء أعضاء الإنسان، ولم يشر إلى ما تتصف به من صفات إلا قليلا. ولم يورد شواهد مطلقا.

وجعل كراع النمل بابا من المنتخب والمجرد للأسماء المفردة من خلق الإنسان وسائر الحيوان ومن الصفات، شغل أكثر من ثلاث صفحات، وأورد فيه الأسماء دون ترتيب، ولا شواهد عنده، ولا أسماء لغويين.

ونستطيع أن نجد للإنسان مكانا فى كل باب من فقه اللغة للثعالبى، ولكننا نجد أيضا التفاهة نفسها والقصور، فهو من المتون القصيرة.

واتبع ابن سيده أبا عبيد فى استهلال مخصصه بكتاب خلق الإنسان الذى شغل السفر الأول وأكثر من نصف الثانى منه. ونستطيع أن نرى فيه ثلاثة أقسام كبيرة، تتصدرها مقدمة فى نيف وصفحتين. أما المقدمة فتعالج لفظ إنسان لغويا وصرفيا. وأما الأقسام الثلاثة فتعالج ما عالجه الأصمعى فى أقسامه الثلاثة مع التوسع الشديد حتى يضيع وجه الشبه بين الاثنين، ومع إدخال أبواب كثيرة جديدة ليست عند الأصمعى، مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية. وإننا لنجد عناوين كثير من الأبواب بنصها فى الكتابين. وأجرى ابن سيده فى هذه الأبواب التى اقتبسها ما أجراه فى أمثالها من حذف وحشو وتغيير فى الترتيب، وملأها بالأمور الصرفية والنحوية التى يهواها. وختام القول فيه أنه سار على نظام الأصمعى، وهو أحسن نظام، وأنه أورد كل ما كان عنده وعند غيره، فهو أحسن الكتاب نظاما وأوسعها مادة.

وبدأ ابن الأجدابى كفاية المتحفظ بخلق الإنسان أيضا ، وخصص له ١٥ صفحة ضمت ١١ بابا عالجت أمورا لا أهمية لها من الإنسان أيضا ، ولا تستحق أن تأخذ منا هذين السطرين .

وصفوة القول فى هذا النوع من التصنيف أنه بدأ قبل عصر الخليل ، وسرعان ما وصل إلى نظامه الأمثل عند الأصمعىّ . فلم يستطع من بعده أن يتحرروا منه وإنما اقتصروا على تكميله . وكانت مادة الأصمعىّ أيضا خيرة لما بعده من كتب حتى المخصص . فالأصمعىّ هو المعلم الأول فيه ، ثم أبو عبيد ، ثم قمته ثابت بن أبى ثابت ، وابن سيده فى المادة واكتمال النظام . ولوّن الأصمعىّ بعض جزئيات المنهج بألوان بقيت عند غيره أيضا ، إذ استشهد ببعض الأحاديث والأشعار والأخبار ، فسار خلفه مؤلفو خلق الإنسان . وكانت هذه الشواهد من الكثرة عنده بحيث اضطر بعض المتأخرين إلى اختصارها أو حذفها كالزجاج وأبى عبيد . وكان هم الأصمعىّ وثابت الناحية العضوية من الإنسان مع نظرة شاملة إليه ، أما أبو عبيد فاتجه فيه اتجاها اجتماعيا ، وفاز ابن سيده بالحظين .

الباب الخامس

كتب النوادر

ظهر هذا الصنف من التأليف مبكرا ، فأول من ينسب إليه كتاب فيه هو أبو عمرو بن العلاء (١٥٧ هـ) شيخ نحاة البصرة ولغوييها . وقد يفهم من عبارة ابن النديم أن الكتاب من تدوين أحد تلاميذ أبي عمرو إذ قال : « كتاب النوادر عن أبي عمرو بن العلاء » ، ولا ندرى شيئا عن هذه الباكورة اللغوية .

ثم تتابع التأليف فى النوادر ، فظهرت فى القرن الثانى كتب للقاسم بن معن الكوفى (١٧٥ هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ومعاصره أبى مالك عمرو بن كركرة ، والكسائى فى ثلاث نسخ كبرى وصغرى ووسطى (١٩٨ هـ) وأبى شبل العقيلى (عاش فى عهد الرشيد ١٧٠ — ١٩٣ هـ) وأبى المضرحى .

وقد أخرج يونس بن حبيب نسختين من كتابه : صغرى وكبرى . روى إحداهما ابن سلام واختصرها تاج الدين بن مكتوم ، قال السيوطى[1] : « النوادر ليونس ، رواية محمد بن سلام الجمحى عنه . وهذا الكتاب لم أقف عليه إلا أنى وقفت على منتقى منه بخط الشيخ تاج الدين بن مكتوم النحوى ، وقال إنه كتاب كثير الفائدة قليل الوجود » . وأورد السيوطى فى المزهر فقرات قصيرة قليلة منه تدل على أنه كان كثير الرواية فيه عن أبى عمرو بن العلاء ، ويوازن بين لغتى الحجاز وتميم . ولم يورد السيوطى فى اقتباساته أية شواهد شعرية ، وربما كان ذلك اختصارا منه لا من المؤلف . ونقد هذا الكتاب أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (٣٦٨ هـ) ثم رد على هذا النقد أبو محمد الحسن بن محمد النسابة التميمى التاهرتى (٤٢٨ هـ) .

---

(١) المزهر ٢/١٠٠ .

وعثرت في المزهر [1] على اقتباس واحد من نوادر أبي مالك، قال فيه «الشبر: من طرف الخنصر إلى طرف الإبهام. والفتر: من طرف الإبهام إلى طرف السبابة. والرتب: بين السبابة والوسطى. والعتب: ما بين الوسطى والبنصر. والوصيم: ما بين الخنصر والبنصر، وهو البصم أيضا. ويقال: ما بين كل أصبعين فوت، وجمعه أفوات». ولعله كان يتناول بعض الأشياء المتصل بعضها ببعض، في موضع واحد.

وزخر القرن الثالث بكتب النوادر، حتى شهد أكثر من عشرين منها. فقد ألف فيها أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدى (٢٠٢ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) وأبو محمد عبد الله بن سعيد الأموى (أستاذ أبى عبيد) والفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعى (٢١٣ هـ) وأبو زيد (٢١٥ هـ) والأخفش سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) وعبد الرحمن بن بزرج (من طبقة الأصمعى) واللحيانى (تلميذ الكسائى) وأبو زياد بن عبد الله الكلابى (٢١٥ هـ) وأبو المنهال عيينة بن عبد الرحمن (تلميذ الخليل) وأبو مسحل الأعرابى (تلميذ الكسائى واللحيانى) وابن الأعرابى (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبى عمرو الشيبانى (٢٣١ هـ) وعلى ابن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) والتوزى (٢٣٣ هـ) وأبو الوازع محمد بن عبد الخالق «نوادر الأعاريب الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور»، ودلامز البهلول وعبد الله بن محمد بن هانئ النيسابورى (٢٣٦ هـ) وابن السكيت (٢٤٦ هـ) وهارون بن زكريا الهجرى وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأبو حنيفة الدينورى (٢٨٢ هـ) ومعاصره الحسن بن عبد الله المعروف بلكذة، والحسن بن عُلَيل العنزى (٢٩٠ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ)، ونصر بن مضر الأسدى رواه عنه محمد بن الحجاج ابن نصر الأنبارى، ورآه ابن النديم نحو مئة وخمسين ورقة وفيه إصلاح بخط أبى عمر الزاهد.

وأورد السيوطي في المزهر عدة اقتباسات من نوادر اليزيدى، تدل على أنه عنى

---

(١) ١/٢١٤ .

عناية شديدة باللغات وخاصة لغة الحجاز وتميم كأستاذه أبى عمرو بن العلاء، وروى عنه فى نوادره . وقد بدأها بموازنة بين لغتى الحجاز وتميم ، وكان يرجح بين هذه اللغات أحيانا ، وعنى أيضاً بالتعبيرات الخاصة وبالألفاظ المتشابهة التى يخطىء الناس فى استعمالها وبالمضاف وبالمصادر التى لا مثيل لها . ولم يورد السيوطى فى اقتباساته شواهد شعرية ولا غيرها[١] . وذكر ياقوت[٢] أن نوادر اليزيدى شبيهة بنوادر الأصمعى .

وألف أبو عمرو الشيبانى كتابين فى النوادر : الجيم ، وقد تناولناه فى اللغات ، والنوادر الكبير ، وأخرج منه ثلاث نسخ .. وتبين مقتبسات المزهر منه أنه عنى بالألفاظ التى يبدل بعض حروفها ، وشواذ التصغير ، وغريب الأعلام ، والجموع التى لا واحد لها ، والألفاظ الملتبسة التى قد يحدث فيها تصحيف ، وأنه كان يروى عن أعراب القبائل المختلفة ويستشهد بالشعر[٣] . وقد أخذ ثعلب وأبو إسحاق الحربى وغيرهما هذا الكتاب عن عمرو بن أبى عمرو الشيبانى .

وأفرد على بن حمزة البصرى بابا من كتابه « التنبيهات على أغاليط الرواة » لنقد نوادر أبى عمرو الشيبانى ، فأورد فيه بعض اقتباسات تؤكد بعض ما رأيناه آنفا . ولم يكن أبو عمرو يقدم الشعر ثم يفسره كما فعل أبو زياد الكلابى ، وإنما كان يقدم اللفظ ويفسره ثم يأتى بالشعر شاهداً عليه . ويبين منها أيضاً أنه كان يورد بعض الأخبار مثل ما يورد فى تعليل تسمية مدركة وطابخة ، ويستقصى بعض الموضوعات ، قال البصرى : « أتى أبو عمرو بأسماء البلح فى نوادره على الاستقصاء » .

وروى السيوطى بعض اقتباسات من أبى محمد الأموى ، ولكن لم ينص على أنها من النوادر ، فلا نستطيع أن نعتمد عليها . وكذا الحال مع الفراء ، وأبى عبيدة والأصمعى ، والأخفش ، إلا أن الأصمعى له كتابان : النوادر ، وآخر باسم نوادر الأعراب . وقيل إن الأصمعى ألف أحدهما لجعفر بن يحيى البرمكى . وقد تسرب إلى نسخة آل طاهر فى حياة الأصمعى زيادات أكثر من الثلث . قال الأزهرى فى

---

(١) المزهر ١/١١٠ ، ٢٥٠ ، ٢/٦٩ ، ١٠٦ ، ١٤٤ ، ١٥١ .
(٢) معجم الأدباء ٢٠/٣١ .
(٣) ١/٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢/٤١ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ١٠٥ ، ١٥١ .

مقدمة التهذيب : « كان (الأصمعى) أملى ببغداد كتابا فى النوادر ، فزيد عليه ما ليس من كلامه ، فأخبرنى أبو الفضل المنذرى . . . عن سلمة (بن عاصم) قال : جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبى السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعى فوضعه بين يديه . فجعل الأصمعى ينظر فيه فقال : ليس هذا كلامى كله ، وقد زيد علىّ فيه ، فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقى فعلت وإلا فلا تقرءوه . . فأعلم الأصمعى على ما أنكر من الكتاب ، وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له[1] » .

وقال الأزهرى أيضاً عن نوادر ابن بزرج : « فاستحسنته ووجدت فيه فوائد كثيرة[2] » .

أما نوادر أبى زيد الأنصارى ، فأقدم كتاب من هذا النوع باق عندنا ، وقد طبع فى المطبعة الكاثوليكية لليسوعين فى بيروت ١٨٩٤ م . وتجمع هذه النسخة روايتين من نوادر أبى زيد . أولاهما من طريق أبى الحسن على بن سليمان الأخفش ، عن أبى العباس محمد بن يزيد الأزدىّ المبرد ، عن التوزى وأبى حاتم السجستانى عن أبى زيد ؛ والثانية عن أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى عن الرياشى وأبى حاتم ، عن المؤلف . وينقسم الكتاب إلى ١٥ بابا ، ثلاثة منها خاصة بالشعر ، وسبعة بالرجز ، وخمسة بالنوادر . وليس لتقسيمه قيمة فعلية ، إذ لا يمتاز الباب الأول من الشعر مثلا عن الثانى ، أو الثالث بأمر من الأمور . وكذا الحال فى أبواب الرجز والنوادر ، حتى أنه يضع بابين للرجز أحدهما وراء الآخر دون سبب واضح لتجزئتهما . أما أبواب الشعر والنوادر فمتفرقة لا يتعاقب اثنان منها . وقد اختلفت الروايتان السابق ذكرهما بصدد هذه الأشعار والرجز والنوادر . فذهب أبو حاتم السجستانى إلى أن أبا زيد روى الشعر عن المفضل الضبى ، والرجز واللغات عن العرب مباشرة

(١) تهذيب اللغة ١ : ١٥ .

(٢) نفس المرجع ١٩ .

وذهب التوزى إلى أنه روى الرجز عن المفضل ، والشعر واللغات عن العرب . وقد نسب أبو زيد نفسه فى تضاعيف الكتاب الأشعار والأرجاز إلى من أخذها عنه . ويظهر منها أنه كان يروى كلا من الشعر والرجز عن الأعراب وعن المفضل أيضا .

واختلف منهج أبى زيد فى الأصناف الثلاثة . ولكنه كان فى الشعر والرجز متقاربا ، أما النوادر فمتباعدة عنهما . فكان فى الأبواب الشعرية يقدم بيتا أو مقطوعة من الشعر ، ويصرح فى الغالب باسم قائلها ، وقد يعزوه إلى قبيلته ، ويبين العصر الذى عاش فيه : أجاهلى هو أم أدرك الإسلام أم إسلامى . وكان يؤخر الشرح إلى ما بعد الأبيات جميعها ، أما الروايات فيسمح بوضعها فى الأبيات . وكان يلتفت فى شروحه إلى بعض المشتقات والتعبيرات الخاصة ، والدقائق اللغوية ، والنحو والصرف ، والعروض والأمثلة المتشابهة ، ويشرح المفردات ، ويفسر المعنى الإجمالى . وكان يستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر . ولذلك يغلب على البابين الأولين من أبواب الشعر الإطالة والاستطراد . أما الباب الأخير فيقل فيه الشرح والاستطراد ، حتى لتأتى فيه قطع بدون شرح .

وكان فى أبواب الرجز يقدم مقطوعة من الرجز ، وكثيرا ما لا يصرح باسم قائلها ، وقد يعزوها إلى أحد بنى فلان . وكان الشرح فيها المفردات ، والمعنى الإجمالى ، مختصرا عما هو عليه فى الشعر . وكان يلتفت أحيانا إلى ما فيها من نحو وصرف .

أما أبواب النوادر فتتناول ألفاظا وتعبيرات واستعمالات غريبة لا تجرى على القواعد المعروفة ، ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال ، والألفاظ المتشابهة المشكلة . والتفت إلى بعض المترادفات ، وإلى ما فى شواهده من عروض ونحو وغيره . والشعر فى هذه الأبواب قليل يأتى به للاستشهاد لا أساساً للباب كعادته فى الأبواب الخاصة بالشعر والرجز .

وكان هذا الكتاب موضع إعجاب اللغويين فى عصر أبى زيد وبعده ، حتى قال فيه الأزهرى[1] : « كتاب جامع للغرائب الكثيرة والألفاظ النادرة والأمثال السائرة والفوائد الجمة » .

---

(١) تهذيب اللغة ١ : ١٢ .

والكتاب ليس خالصا لأبى زيد ، بل زاد فيه رواته كثيرا عن الأصمعى وأبى عبيدة ، ولابن الأعرابى ، ووردت أسماؤهم فيه صراحة . وكثيرا ما روى فيه أبو حاتم السجستانى لا عن أبى زيد[١] .

وألحق بهذه الطبعة من الكتاب كتاب مسائية ، لأن بعض الناس يضيفه إلى كتاب النوادر وبعضهم يفرده منه ، وهو باب واحد من أبواب النوادر ، ولا يختلف عن الأبواب المسماة بهذا الاسم من الكتاب نفسه .

وروى السيوطى[٢] اقتباسا من نوادر اللحيانى يبين أنه عنى فيها بالمترادفات ، وربما بنوادر الأعراب وأخبارهم أيضا . وأورد السيوطى عدة اقتباسات أخرى من اللحيانى ، ولكن لم يصرح أنها من النوادر . وقرأ اللحيانى نوادره على الكسائى ، وكان ابن مقسم يغض منها ، وأبو على الفارسى يعتبرها كناسة[٣] .

أما نوادر أبى زيد الكلابى فقد بقيت منها اقتباسات كثيرة فى كتاب « التنبيهات على أغاليط الرواة » لأبى القاسم على بن حمزة البصرى ، الذى نقدها فيه . ووصفها أبو القاسم فى قوله الآتى الذى يعلل به تقديمه الرد عليها فى أول كتابه : « وإنما بدأنا بها لشرف قدرها ونباهة مصنفها » . ويظهر من هذه الاقتباسات أن الكلابى كان يأتى ببيت من الشعر ثم يفسر ما فيه من نوادر وغريب ، ويذكر معناه الإجمالى . وكان فى تفسيره اللفظ يتعرض لجمع المفرد منه ، ومفرد الجمع ، وعلاَم يطلَق . وكان فى بعض الأحيان لا يأتى ببيت واحد ، بل بقطعة كاملة ، وفى مواضع أخرى لا يذكر شعرا البتة . ولم يكن يلتزم أن ينسب كل ما يورد من شعر إلى صاحبه ، بل يهمل ذلك أحيانا .

وأفرد أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) بابين من الغريب المصنف للنوادر أولهما لنوادر الأسماء والثانى لنوادر الأفعال ، وإن خلط فيهما قليلا ، فذكر أسماء

---

(١) النوادر ١٢ .

(٢) المزهر ٢/٢٠٠ .

(٣) ياقوت : معجم الأدباء ١٤/ ٢٠٧ — ٢٠٨ .

فى باب الأفعال ، وأفعالا فى باب الأسماء . والتزم فيهما أن ينبه على أصحاب الأقوال التى يوردها . فظهر أنه أكثر الأخذ من الأصمعى والفراء وأبى عمرو الشيبانى والأحمر وأبى عبيدة وغيرهم من اللغويين ، وأبى الوليد وأبى الجراح وأبى العدبس وغيرهم من الأعراب . وكان تعدد مصادره هذا سببا فى تكرار بعض ألفاظه . وتقوم خطته على إيراد اللفظ مفردا أو فى عبارة ، وتفسيره ثم الاستشهاد عليه . وكان فى الأفعال يقتصر على ماضيها فى الغالب ، وأحيانا يورد ماضيها ومصدرها ، وفى مواضع أخرى الماضى والمضارع والمصدر . كما كان يشير فى الأسماء إلى المفرد والجمع فى مواضع . وكان ينبه فى كثير من التفسيرات على ما اتفق عليه اللغويون أو اختلفوا . أما الشواهد فمقصورة على القرآن والشعر ، ونسبها حينا إلى أصحابها وأهمل ذلك حينا آخر ، ونادرا ما علق عليها .

وألف ابن الأعرابى ثلاثة كتب فى النوادر ، باسم النوادر ، ونوادر الزبيريين ، ونوادر بنى فقعس . وليست لدينا معلومات إلا عن النوادر ، فقد قيل فى وصفه إنه كان كبيرا . وتدل مقتبسات السيوطى[1] على أنه التفت إلى الأضداد والأفعال اللازمة والمتعدية والتعبيرات الخاصة والإبدالات فى اللغات والأبنية القليلة والأعلام الغريبة والصفات التى لا تجمع وبعض الأخبار . ولم يذكر السيوطى فى اقتباساته شواهد شعرية ، ولكن المقتبسات فى خزانة الأدب[2] والمؤتلف والمختلف[3] وأمالى القالى[4] تدل على وفرة الشعر فى نوادر ابن الأعرابى . ولذلك لا يصح الاعتماد على المزهر فى القول بأن مقتبساته تدل دلالة واضحة على عدم وجود الشعر فى النوادر

(١) المزهر ١/١٩٠ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٣٧٤ ، ٢/٣٣ ، ٥٠ ، ٨٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٧٠ : وياقوت : معجم الأدباء ١٣/١٨٩ .

(٢) ٢/٥٩ ، ٣٦٤ .

(٣) ١٦٠ ، ١٩٥ .

(٤) ٢/٢٣٧ .

السابقة التى رأيناها . وقد رد عليه أيضا أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابى المعروف بالغندجانى الأسود فى « كتاب ضالة الأديب » .

وقال الأزهرى[1] عن أبى عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هانئ النيسابورى « ولابن هانئ هذا كتاب كبير يوفى على ألفى ورقة فى نوادر العرب وغرائب ألفاظها وفى المعانى والأمثال . وكان شمر سمع منه بعض هذا الكتاب ، وفرقه فى كتبه . . . وحمل إلينا منه أجزاء مجلدة » .

وتقتنى دار الكتب المصرية قطعة مخطوطة من كتاب «التعليقات والنوادر» لأبى على هارون بن زكريا الهجرى (تحت رقم ٣٥٤ لغة) فى ٢٤٣ ورقة من القطع المتوسط . ويقوم منهج الهجرى فى نوادره على تقديم قصيدة أو خبر فى أشعار ، ثم يشرح ألفاظه . وكان عادة ينسب قصائده وأخباره إلى أصحابها ، وهم فى الغالب من الأعراب ، وكان يميل كأبى زيد إلى نسبتهم إلى قبائلهم . وكثير من مقطوعاته الشعرية طويل وغير معروف فى الكتب الأخرى . أما الشرح فيقوم على تفسير الألفاظ تفسيرا مختصرا . ثم يلتفت إلى ما فى الشعر أو الخبر من مسائل لغوية ، أو معارف أخرى مثل الأنساب ، والأماكن وغيرها . وقد عنى المؤلف بإيراد قوائم ببطون بعض القبائل مثل بنى جعفر وبنى مالك بن سلمة الخير وبنى العوفية ، وقوائم بالدارات والجبال . وقد ذكر بعض القطع الشعرية دون أن يشرح شيئا منها . والحق أن ميزة هذه النوادر فى عنايتها بالأشعار لا باللغويات ، فهى أقرب إلى المختارات الشعرية .

أما ابن قتيبة (٢٧٦هـ) فعقد بابا للنوادر فى كتابه « أدب الكاتب » استغرق منه صفحتين ، وجلب الألفاظ النادرة والمشكلة التى يخطىء فيها مستعملوها والمترادفات التى بينها فروق دقيقة . واختط المؤلف فيه أن يذكر اللفظ ثم يفسره بكل إيجاز واستشهد عليها بالشعر فى مواضع قليلة . وروى عن يونس والأصمعى وأبى عبيدة .

---

(١) تهذيب اللغة ١ : ٢٤ .

وليست لدينا معلومات عن بقية كتب النوادر التي نسبت إلى المؤلفين المتقدم ذكرهم ، ولكن يخيل إلى أن بعضها ليس إلا روايات من كتب نوادر أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهما ، مع بعض زيادات مثل تلك التي رأيناها في الطبعة التي عندنا من نوادر أبي زيد الأنصاري .

أما أهل القرن الرابع الذين تنسب إليهم مؤلفات في النوادر فهم : إبراهيم بن السرى الزجاج (٣١٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥ هـ) وأبو على القالى (٣٥٦ هـ) والحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزى ابن خلاد (٣٦٠ هـ) وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) والقاسم بن محمد الديمرتى (كان في عهد عضد الدولة ٣٦٧ — ٣٧٢ هـ) وأبو هلال العسكرى (٣٩٥هـ) .

ولم يصل إلينا كتاب النوادر لابن دريد ، ولكنه حين انتهى من أبواب الحماسي في معجمه « الجمهرة » أحب أن يلحق به بعض الأبواب[1] التي تعالج الموضوعات الخاصة التي تتناولها الرسائل الصغيرة بالبحث ، فذكر منها بقريب من ١٥ بابا للنوادر ، نبه المؤلف على أن بعضها من كلام أبي عبيدة ، أو أبي زيد ، أو الأصمعي . وتدل بعض العبارات التي جاءت عرضا في غيرها من الأبواب على أنها من كلام هؤلاء الأعلام الثلاثة مع قليل غيرهم من أصحاب النوادر مثل أبي مالك عمرو بن كركرة والحرمازى ، وقد نقل أحيانا من كتاب أولهما[2] .

والأبواب مختلفة الطول ، ولا يقوم تقسيمها على أساس واحد ، إذ تقوم حينا على أساس الراوى ، وحينا آخر على غير أساس . ونسب إلى نفسه بعض أبواب ، قسمها على وفق موضوعاتها ، مثل أسماء المحلات والأيام والشهور في الجاهلية ، والقداح ، وقد استقى من اللغويين كثيرا من مادتها ، أما نسبتها إلى نفسه فربما كانت تدل على أنه لا يأخذها برمتها من واحد أو اثنين معينين .

---

(١) الجمهرة ٣/٤٤٩ وما بعدها .
(٢) ٣/٤٤٠ ، ٤٤٥ .

ويبدو أن ابن دريد كان يحافظ على الترتيب الأصلى للكتب التى يأخذ منها فيورد القطعة بأكملها على ترتيب أصلها ، وخاصة فى الأبواب المنسوبة صراحة إلى أصحابها . أما الأبواب الأخرى ، فكان يجمع بين روايات اللغويين المختلفة فيها[(١)] وكان فى بعض الأحيان يقحم رواية أحدهم فى رواية الآخر ، إذا كان فيها رد على الأول[(٢)] ؛ وفى أحيان أخرى يؤلف بين الروايتين[(٣)] . أما هو فلا يظهر اسمه إلا فى سند الروايات ، أو عند الاستفسار عن شىء ، أو الاعتراض ، أو إكمال الشرح أو تفسير بعض الشواهد الشعرية[(٤)] .

ومنهج ابن دريد فى هذه الأبواب لا يختلف كثيرا عن منهج بقية أصحاب النوادر ، فهى ألفاظ غريبة تأتى بدون نظام أو صلة ، وتفسر ، ثم يورد عليها شواهد من الشعر فى بعض الأحيان .

ونشرت دار الكتب المصرية نوادر القالى . ويتبين من دراسته أنه كتاب أدب وأخبار ومحاورات أكثر منه كتاب لغة ، فهو من النوادر الأدبية لا اللغوية ، يورد قصصا وقصائد طويلة تبلغ إحداها خمس صفحات بل أكثر . حقا يحتوى بعض هـــذه المحاورات على ألفاظ لغوية غريبة ونادرة ، ولكن أبا على لا يتعرض إلا للقليل منها . وكثيرا ما سميت أمالى القالى بالنوادر أيضاً ، لتشابه الموضوعات فى الكتابين ولأن مؤلفهما كان يمليهما . فالنوادر أمال أيضاً ، بدليل تسمية بعض موضوعاتها بالمجالس . ولذلك وصف ابن خير النوادر بقوله[(٥)] : « زاد فيه فبلغه ستة عشر جزءاً للعامة ، ثم زاد فيه فبلغه عشرين جزءا لأمير المؤمنين » . وشرحها أبو عبيد البكرى (٤٨٧ هـ) فى سمط اللآلئ ،

(١) ٣/٤٤٩ .
(٢) ٣/٤٥٥ .
(٣) ٣/٤٥١ ، ٤٦٢ .
(٤) ٣/٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ .
(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٢٥ .

واختصرها أحمد بن عبد المنعم الشريشى (٦١٩ هـ) ، ولا تختلف الأمالى كثيرا عن كتاب النوادر . وينسب للقالى أيضاً ذيل للنوادر فى أربعة أجزاء .

ويستطيع المرء أن يدخل فى عداد كتب النوادر « كتاب ليس فى كلام العرب » لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠ هـ) . وقد أورد فيه المؤلف الأبنية التى لم يرد منها إلا ألفاظ نادرة قلائل ، أو الألفاظ التى تنطوى تحت أحكام صرفية أو لغوية خاصة لا يندرج تحتها سائر الكلام العربى . وعدّد فى كل صيغة الألفاظ القليلة التى تتبعها ، وفسرها وعللها أحياناً . ولما كان الأمر على هذه الصورة كثر اعتماده فى الكتاب على النحاة والصرفيين من أمثال سيبويه والفراء وإن اعتمد على اللغويين أيضاً . ولا يختلف الكتاب فى بقية مظاهره عن سائر كتب النوادر الأخرى .

وأما على بن حمزة البصرى فلم يؤلف فى النوادر ، وإنما رد على نوادر أبى زياد الكلابى وأبى عمرو الشيبانى . وكان يقدم النص منهما ثم يعلق عليه ويأتى بالشواهد من الأشعار . وقد اعتمدنا على كتابه فى وصف الكتابين السابقين آنفا .

وختم محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافى من أهل القرن الخامس (٤٢١ هـ) كتابه مبادئ اللغة بباب فى نوادر مختلفة ، يشغل سبع صفحات ونصف صفحة . وهو لا نظام له ولا ترتيب ولا موضوع مثل كتب النوادر جميعا . وإنما ترد الألفاظ فيه وفقا لتوارد الخواطر ، ولذلك نرى بعض الألفاظ التى تتعلق بموضوع واحد مجتمعة أحياناً ، ثم مجموعة من الألفاظ لا يمت بعضها إلى بعض بصلة . فيستهل الباب ببعض ألفاظ فى الأصوات المختلفة ، ثم أخرى أسماء لبعض الألعاب ثم ينتثر العقد ويصبح لا موضوع لحباته . وخطته أن يورد اللفظ ثم يشرحه . وأكثر فى الباب من الشواهد الشعرية وخاصة الرجز الذى تزخر به كتب النوادر لميل الرجاز إلى الغريب من الألفاظ والنادر . ولم يذكر أحدا من اللغويين فى الباب عدا مرة

واحدة اقتبس فيها من كتاب النوادر لابن الأعرابى ، وإن كان هذا لا يمنع أنه يرجع إلى كتب الأقدمين .

أما ابن سيده فلم يتبع أبا عبيد ولا الإسكافى فى خطتهما هذه ، وأغفل النوادر تماما لأنها لا موضوع لها . وكان ابن سيده التزم فى مخصصه الموضوعات أو المسائل اللغوية ، وهذا النوع من الألفاظ لا يحتوى على شىء من ذلك ، وإنما هى ميدان المعجميين ، وأصحاب الرسائل الصغيرة . أما وضعها فى مثل المخصص فلا فائدة له . وحذا حذوه عيسى بن إبراهيم الربعى (٤٨٠ هـ) . والفكرة نفسها كانت عند أبى عبيد ، لأن البابين اللذين جعلهما للنوادر نظر فيهما إلى ناحية أخرى هى الاسمية والفعلية فيما يبدو ولم يعن بهما عناية كافية .

وألف فى النوادر بعد ذلك أبو البركات عبدالرحمن بن محمدالأنبارى (٥٧٧ هـ) والحسن بن محمد الصغانى (٦٥٠ هـ) . ولم يصل إلينا الا كتاب ثانيهما ، واسمه « الشوارد فى اللغات » وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم (٤١٨ لغة) باسم « ما تفرد به بعض أئمة اللغة » يظن أنها هى الشوارد بعينها .

وقد قسم الصغانى هذا الكتاب إلى أربعة أقسام : أولها فيما قرئ فى الشواذ من اللغات ، وثانيها فيما تفرد به يونس بن حبيب وهو أصغر من السابق ، وثالثها فيما انفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستانى فى كتاب تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب وهو أصغرها ، والرابع مجموع من سائر كتب اللغة وشروح شواهد الأشعار وهو أكبرها .

وعنايته فى الأقسام الأربعة متجهة إلى اللغات الشاذة النادرة التى لا تسير فى ركاب المعروف المشهور . ولكن طريقته اختلفت من قسم إلى قسم ، لاختلاف طبيعة الأقسام . فلم يحاول أن يفسر الألفاظ التى أوردها فى الأقسام الثلاثة الأولى ، واقتصر على الإشارة إلى لغتها المعروفة ؛ وعَنِى بالتفسير فى القسم الأخير . وكانت شواهده فى القسم الأول كثيرة جدا من الآيات القرآنية ، واقتصر على آية واحدة

فى القسم الثانى ، وخلا الثالث من الشواهد تماما ، على حين تنوعت الشواهد فى القسم الرابع بين أشعار وأمثال وأقوال . وكثرت أسماء القراء فى الأول لأنه عزا كل قراءة إلى من قرأ بها ، وفقدت فى الثانى والثالث تقريبا . وظهرت أسماء اللغويين والأعراب فى الرابع ، وإن لم يصرح فيه بأسماء الكتب التى أخذ منها . ولا تختلف بقية المظاهر عنده عنها فى كتب النوادر الأخرى .

وصفوة القول فى كتب النوادر أنها كتب تعالج بعض اللغات غير اللغة المعروفة ، فهى أقرب ما تكون من كتب اللغات بل ليس من الممكن التفرقة بينهما فى أكثر الأحوال . ولم تتطور هذه الكتب فى منهجها فبقيت متمسكة بالصورة التى ظهرت عليها للمرة الأولى ، وإنما كان تطورها فى موادها بالكثرة والتضخم . وتعطينا هذه الكتب الخطوة الأولى فى سبيل المعاجم ، حتى أن هذه تأثرت كثيرا بمنهجها فى داخل المواد فلم تحاول ترتيب الألفاظ فيها ، وأوردت المترادفات التى كانت تولع بها هذه الكتب ، وسارت فى علاج الأفعال والأسماء على نمطها ، بذكر الماضى والمضارع والمصدر والصفة منها مرة وإغفالها أخرى ، وذكر المفرد والجمع من الأسماء آونة وإغفالها كثيرا . ولكن أكثر المعاجم تأثرا بها الجمهرة التى أفردت لها جزءا كبيرا فى ملحقاتها الختامية ، التى ألصقتها بدون داع فيها .

الباب السادس

كتب البلدان والمواضع

عنى القدماء من لغويى العرب بتحديد البلدان والبقاع الكثيرة الواردة فى أشعار الجاهليين والإسلاميين وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وألفوا فيها منذ زمن بعيد معاصر للمعجم العربى الأول كتاب العين. وكان القائمون بهذه الحركة من الأدباء واللغويين. ولكن سرعان مادخل فى هذا الميدان علماء لايمتون إلى السابقين بصلة، وعنوا بالبلدان والبقاع واتخذوا تحديدها علما قائما بذاته، واطلعوا على مؤلفات أهل الحضارات الأجنبية القديمة التى تسمى ذلك البحث «الجغرافية» وأفادوا منها. وقد أشار ياقوت فى مقدمة معجم البلدان إلى وجود هذين الاتجاهين. ومن الطبيعى أننا لا يعنينا فى هذا البحث إلا مؤلفات اللغويين وما أشبهها.

وأقدم من أعرف من هذه الطائفة خلف الأحمر، المتوفى فى حدود سنة ١٨٠هـ. فقد قيل إنه ألف كتاباً بعنوان «جبال العرب وما قيل فيها من الشعر[١]». وينافسه فى القدم أبو الوزير عمر بن مطرف، المتوفى نحو سنة ١٨٦هـ[٢]. فقد نسب إليه كتاب «منازل العرب وحدودها، وأين كانت محلة كل قوم، وإلى أين انتقل منها[٣]». والكتابان مفقودان، ولم أعثر فيما رجعت إليه من كتب على نصوص يصرح أنها مقتبسة عنهما.

وينسب إلى أبى المنذر هشام بن محمد الكلبى، المتوفى فى سنة ٢٠٤، عدة كتب من هذا النوع. ذكر ابن النديم[٤] منها البلدان الكبير، والبلدان الصغير،

---

(١) ابن النديم: الفهرست ٥٠. القفطى: إنباه الرواة ١/٣٥٠. السيوطى: بغية الوعاة ٢٤٢

(٢) وقيل إنه مات فى عهد المهدى ١٥٨ — ١٦٩ هـ.

(٣) ابن النديم: الفهرست ١٢٧. ياقوت: معجم الأدباء ١٦/٧٢.

(٤) الفهرست ٩٧. وعنه ياقوت: معجم الأدباء ١٩/٢٩١.

وقسمة الأرضين ، والأنهار ، ومنازل اليمن ، وأسواق العرب ، والأقاليم ، والحيرة وتسمية البيع والديارات ونسب العباديين ، وتسمية ما فى شعر امرئ القيس من أسماء الرجال والنساء وأنسابهم وأسماء الأرضين والجبال والمياه .

وذكر ياقوت[١] فى قائمة المراجع التى اعتمد عليها فى تأليف معجم البلدان ، أنه وقف لابن الكلبى على كتاب يدعى « اشتقاق البلدان » . وقد أكثر ياقوت فى معجمه ، وفى كتابه المشترك وضعا والمفترق صقعا ، بل أبو عبيد البكرى فى معجم ما استعجم أيضا ، من النقل الصريح عن ابن الكلبى . وأعلن الرجلان فى بعض المواضع أسماء الكتب التى ينقلان عنها ، فلم يرد أى كتاب من الكتب السابقة من بينها . ولكن ورد اسم كتاب آخر لابن الكلبى ، يدعى « أنساب البلدان » فى مواضع قليلة[٢] . وأظن أن هذا الكتاب هو الاشتقاق ، كما رجح كراتشكوفسكى[٣] .

وتدل النصوص التى اقتطفها ياقوت من الأنساب أن ابن الكلبى حاول فيه أن يعلل أسماء الأماكن ويفسرها ، بإيراد بعض القصص الحقيقية والخرافية التى تروى فى صدد ذلك ، وأنه لم يقصر جهده على الأماكن العربية بل تعداها إلى الفارسية . وأمثال هذه النصوص التى تذهب هذا المذهب ، ورواها ياقوت عن ابن الكلبى — دون أن يبين عنوان الكتاب الذى استقاها منه — كثيرة ، وفى خلدى أنها جميعا مأخوذة من أنساب البلدان .

وألف أبو عبيدة ، المتوفى سنة ٢٠٨ هـ ، كتاب الحرات[٤] ، ولم يورد البكرى ولا ياقوت شيئاً منه فى حديثهما عن الحرات .

وألف أبو زيد الأنصارى ، المتوفى فى ٢١٥ هـ ، كتاب المياه[٥] . ولم أجد نصوصا يصرح أنها مقتبسة منه .

---

(١) معجم البلدان ١/ ٧ .

(٢) معجم البلدان ٢/ ٦٠ ، ٨٧٦ ، ٤/ ٤٤٢ وصرح باسم جنجخ الذى كان ينقل من نسخته للكتاب فى ٣/ ٩١٤ ، ٤/ ٥٧٣ .

(٣) ١٢٧ .

(٤) ابن النديم : الفهرست ٥٤ .

(٥) ابن النديم : الفهرست ٥٥

وألف الأصمعى ، المتوفى فى ٢١٦ ، كتب مياه العرب ، وجزيرة العرب ، والدارات[1] . ولم يصرح ياقوت باسم الأول منها فى مقتبساته ، غير أنه أكثر من النقل من الثانى . وتدل هذه المقتبسات على أن الأصمعى رتب الكتاب وفقاً للأقاليم والقبائل ، فكان يذكر بقاع إقليم إقليم ، أو قبيلة قبيلة ، مثل مياه نجد ، ونواحى الطائف ، ومنازل قيس بنجد ، وديار الحجاز ، وغيرها . وتدل أيضاً على أنه كان يحدد الأماكن بما جاورها ، أو بإقليمها ومن يسكنها ، وكان فى بعضها يصل إلى تحديد جد دقيق . وكان عماده فى أقواله على الشعر .

ويعد كتاب الدارات للأصمعى أقدم كتاب وصل إلينا من هذه المجموعة . وقد نشره الآباء اليسوعيون فى كتاب « البلغة فى أصول اللغة » . واستهل الأصمعى كتابه الصغير بإحصاء الدارات فى بلاد العرب ، فكانت عنده ١٦ دارة . ثم عرّف الدارة ، وأورد صيغ جموعها . ثم أخذ يسرد أسماءها دون ترتيب ويتحدث عن كل منها . ودأب فى حديثه هذا على أن يورد الاسم ثم بيتاً أو بيتين من الشعر شاهدين عليه . ولم يبذل أية محاولة لتحديد مواقعها . أما شواهده الشعرية فنسب بعضها إلى قائله ، وأهمل ذلك فى غالبها .

وألف محمد بن خالد البرقى — من أصحاب محمد بن على الجواد المتوفى فى ٢٢٠ هـ — كتاب البلدان[2] . ولم يشر إليه ياقوت ولا البكرى .

وألف أبو عثمان سعدان بن المبارك (المتوفى فى ٢٢٠ هـ) ، كتاب الأرضين والمياه والجبال والبحار[3] . ورأى ابن النديم قطعة منه بخط ابن الكوفى[4] . ولكن ياقوتاً والبكرى لم يذكراه .

وألف الحسن بن محبوب السراد (المتوفى فى ٢٢٤ هـ) كتابى الأرضين والبلدان[5] . ولم يذكرهما ياقوت والبكرى .

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٥ . (٢) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٧١ . ابن الأنبارى : نزهة الألباء ١٠٣ . السيوطى : البغية ٢٥٤ .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٧١ . (٥) ابن النديم : الفهرست ٢٢١ .

ونسب ابن النديم[١] إلى أبى الحسن على بن محمد المدائنى ، المؤرخ المشهور (المتوفى فى ٢٢٥ هـ) كتاباً عن حِمى المدينة وجبالها وأوديتها . ولكن كل ما نقله ياقوت عن المدائنى مواد تاريخية ، ما عدا ثلاثة نصوص ، تحدث فى أحدها عن حَد تهامه[٢] ، وفى ثانيها عن حدّ العراق[٣] ، وفى ثالثها عن وادى قناة[٤] . وربما أخذ هذه النصوص الثلاثة من بعض كتبه التاريخية الكثيرة ، وربما أخذ النص الثالث وحده من الكتاب المذكور .

وألف الجاحظ (المتوفى فى ٢٥٥ هـ) كتاباً اختلفت المراجع فى عنوانه . فسماه ابن حوقل[٥] وياقوت[٦] « البلدان » ، والثعالبي[٧] « خصائص البلدان » ، والمسعودى[٨] « الأمصار وعجائب البلدان » ، وحاجى خليفة والثعالبي فى موضع آخر من كتابه :[٩] « الأمصار » . وتحمل قطعة منه ، محفوظة بالمتحف البريطانى تحت رقم ١١٢٩ ، عنوان « الأوطان والبلدان[١٠] » .

وذكر المسعودى[١١] أن الجاحظ ادعى فى هذا الكتاب أن منبع نهرى مهران بالسند والنيل بمصر واحد ، واستدل على ذلك باتفاق زيادتها ، وكون التماسيح فيها ، وأن طرق الزراعة فى البلدين واحدة ؛ ثم رد عليه .

وتبين النصوص المنسوبة إلى الجاحظ — وإن لم يصرح باسم الكتاب المأخوذة منه — أنه كان يرصد الظواهر الطبيعية والبشرية ، ويعدها من فضائل البلدان التى تقع بها أو من عيوبها أى خصائصها . فقد نقل عنه ياقوت[١٢] ما يتعلق بالمد والجزر

---

(١) الفهرست ١٠٣ . (٢) ١/٩٠٢ . (٣) ٣/٦٣٠ .
(٤) ياقوت : معجم البلدان ١٨٢/٤ . السمهودى : وفاء الوفا ٢/٢١٥ .
(٥) صورة الأرض ٣٧٢ . (٦) معجم البلدان ٢/٥٩٣ .
(٧) ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ٤٣٨ .
(٨) التنبيه والاشراف ٥٥ . ومروج الذهب ١/٩٩ .
(٩) كشف الظنون ٢/١٣٩٨ . ثمار القلوب ٤١١ .
(١٠) Rieu, Supplément, No 1129.
(١١) التنبيه ٥٥ ، ومروج الذهب ١/٩٩ .
(١٢) معجم البلدان ١/٦٤٧ ، ٦٥١ ، ٤/٥٥٢ .

وتغير الطقس في البصرة ، وكراهية المطر في مصر ؛ والمقدسي[١] ما يتعلق بخصائص بغداد والكوفة والبصرة والفسطاط وغيرها . وتبين أيضاً أنه لم يقتصر على الأقاليم العربية ، بل تناول غيرها أيضاً مثل الري ونيسابور ومرو وبلخ وسمرقند وغيرها[٢] . وأثنى كثيرون على كتاب الجاحظ ، قال ابن حوقل[٣] : « كتاب نفيس » . واتهم المقدسي[٤] ابن الفقيه بسرقة كتاب الجاحظ ، على الرغم من سوء رأيه فيه إذ قال[٥] : « وأما الجاحظ وابن خرداذبه ، فإن كتابيهما مختصران جداً لا يحصل منهما كثير فائدة » . كذلك عابه البيروني ووسم صاحبه بالبساطة والسطحية .

وذكر ياقوت في معجم الأدباء أن شمر بن حمدويه الهروي (المتوفى ٢٥٥ هـ) ألف كتاب الجبال والأوديه[٦] ، ولكنه لم يذكره في مقدمة معجم البلدان . وبالرغم من ذلك عزا إليه ، هو وأبو عبيد البكري ، كثيراً من الأقوال . وكلها ـ على وجه التقريب ـ تفسيرات لغوية واشتقاقية . فلا أدري يقيناً : هل أخذاها من هذا الكتاب أو غيره ؟

ونسب ياقوت في معجم الأدباء إلى أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، نديم المتوكل ، المتوفى نحو ٢٥٥ هـ ، كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية[٧] . ولا ذكر له في معجم البلدان ولا معجم البكري .

وفي عهد المتوكل أيضا ، كان يعيش محمد بن إدريس بن أبي حفصة ، الذي وقف ياقوت[٨] على كتاب له سماه « مناهل العرب » ، كما تدل المقتبسات على أنه عاد إلى كتابه الآخر اليمامة . ولا يفرق ياقوت بين ما يقتبسه من كل من الكتابين ، ولكننا قد نطمئن إلى أن كل ما يتصل باليمامة من الكتاب الثاني ، وما عداه يحتمل أن يكون من الكتاب الأول . فإذا كان الأمر كذلك ، نستطيع أن نقول

---

(١) أحسن التقاسيم ٣٣ .
(٢) نفس الموضع .
(٣) صورة الأرض ٣٧٢ .
(٤) أحسن التقاسيم ٢٤١ .
(٥) أحسن التقاسيم ٤ .
(٦) ١١/٢٧٥ .
(٧) ٢/٢٠٤ .
(٨) معجم البلدان ١/٧.

إن المؤلف وصف فى كتابه الأول المواقع على الطريق بين البصرة ومكة[١] ، وحجر والبصرة[٢] ، وربما الطريق بين اليمامة ومكة[٣] ، ووصف كثيرا من الأماكن بالبحرين ، ونجد ، وهجر[٤] . وتحدث فى كتاب اليمامة عن القرى ، والمياه ، والجبال ، والوديان ، والرياض ، والأماكن . بل عدّه ياقوت أحسن من كتب عن اليمامة ، فجعله مصدره الرئيس فيها . ولعله نقل الكتاب برمته فى معجمه . وكان الحفصى يذكر إقليم المكان الذى يتحدث عنه أو يحدد أبعاده عما جاوره من بقاع مشهورة ، أو يصرح بالقبائل التى تسكنه ، أو أكثر من أمر من هذه الأمور . ولكنه فى كتاب اليمامة اقتصر فى كثير من البقاع على أنها من اليمامة ، ولم يحاول لها تحديدا .

ومن الطبيعى أن يضطر الزبير بن بكار المتوفى فى ٢٥٦ هـ ، فى كتبه التاريخية المتعددة إلى التعرض للأماكن الواردة فى تضاعيف أخباره . ولكن ابن الفقيه الهمدانى قال[٥] : « وفى العقيق وقصوره وأوديته وحراره أخبار كثيرة ، وللزبير بن بكار فيه كتاب مفرد » . وأكد ذلك ياقوت فى معجم البلدان[٦] والسمهودى فى وفاء الوفا[٧] .

وتدل النصوص التى نقلها ياقوت ، والبكرى ، والسمهودى ، من هذا الكتاب ، أن للمؤلف تناول فيه أودية العقيق ، وغدرانه ، وسيوله ، وما إليها ؛ وأكثر فيه من الأخبار والأشعار . وراعى فى الأماكن التى ذكرها تسلسلها الجغرافى .

ونسب ابن النديم[٨] إلى أحمد بن محمد البرقى ، المتوفى فى ٢٧٤ هـ ، كتاب البلدان ، وصرح أنه كان أكبر من كتاب أبيه السالف الذكر . وبالرغم أن ياقوتا

---

(١) ٢/٢٩٧ ، ٣٤٧ . (٢) ٨٥٦ . (٣) ٢/٣٥٠ .
(٤) ١/٩٤١ ، ٢/٣٥٤ ، ٣/٨٨٦ ، ٤/٨٩٤ . (٥) البلدان ٢٦ .
(٦) ٢/ ٨٥٠ ، ٣/٦ ، ٧٨٠ ، ٤/٤٩٢ . (٧) ٢/٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٩ .
(٨) ٢٢١ .

ترجم له فى معجمي الأدباء[١] والبلدان[٢] لم يذكر هذا الكتاب ، ولا رجع إليه هو أو البكرى .

وألف أبو سعيد الحسن بن الحسين السكرى ، المتوفى فى ٢٧٥ هـ ، كتاب المناهل والقرى[٣] ، الذى صرح ابن النديم أنه رآه بخطه[٤] . والنقول التى يعزوها ياقوت إلى السكرى كثيرة . ولكننا لا نستطيع أن ننسب شيئاً منها إلى هذا الكتاب ، على وجه اليقين . بل صرح ياقوت نفسه بأسماء كتب أخرى للسكرى نقل منها ، مثل روايته شعر جرير[٥] . أما كتاب المناهل والقرى فلم يذكره لا فى الكتاب ولا فى المقدمة . وأكثر ما نقله ياقوت أسماء أماكن أوردها فى صدد شرحه للشعر ، وأكثرها من بقاع شبه الجزيرة العربية ، ولكن قليلا منها فى مصر[٦] .

وألف عرّام بن الأصبغ السلمى المتوفى نحو ٢٧٥هـ كتاب « أسماء جبال تهامة ، وسكانها ، وما فيها من القرى ، وما ينبت عليها من الأشجار ، وما فيها من المياه[٧] » . ووصلت إلينا نسخة منه ، من رواية أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى ، عن أبى محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكرى ، عن ابن سعد الوراق ، عن أبى الأشعث عبد الرحمن بن محمد ، عن المؤلف . وقام بتحقيقها وطبعها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وعليها أعتمد فى الوصف . وكان بين يدى أبى عبيد البكرى نسخة أخرى ، من رواية أبى عبيد الله عمرو بن بشر السكونى ، عن أبى الأشعث ، عن عرام ، أتكلم عنها بعد .

ينقسم الكتاب إلى قسمين ، يشغل أولهما نحو ثلثيه ؛ والثانى الثلث الباقى . ويعالج المؤلف فى القسم الأول تهامة . ويبدؤها بتحديد ما رأى أنه الحد الشمالى

---

(١) ١٣٢/٤ . (٢) ٥٧٥/١ .
(٣) القفطى : انباه الرواة ٢٩٢/١ . السيوطى : البغية ٢١٩ . (٤) ٧٨ .
(٥) ٨٤٦/١ . وانظر ١١٧/١ ، ٢٦٧ ، ٥٨٨ . (٦) ٢٦٩/١ .
(٧) نوادر المخطوطات — الجزء ٨ — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥ م .

لها ، وهو جبل رضوى . وعندما ينتهى المؤلف من وصف منطقة رضوى ، يبدأ بالمدينة ثم يقوم بما يشبه الرحلة إلى مكة . فاذا ما بلغها قفز إلى منطقة الطائف .. وكان هدفه من هذه الرحلة وصف ما يقابله من جبال .. ويتضح من الكتاب وعنوانه أنه كان فى كل جبل يعنى بتحديد موقعه ، ووصف شكله ونباته ، وحيوانه ، ومياهه ، ووديانه ، وقراه ومدنه ، وإبانة سكانه . فكان يحدد الموقع بإبانة أبعاده عما حوله ، وموضعه من الطرق المارة به .

وكان يذكر قائمة بالنباتات التى تظهر فى البقعة التى يتحدث عنها ، ويخشى ألا تعرف بعضها ، فيحاول تعريفها بذكر مرادفها ، أو شبيهها من النباتات ، أو بوصف شكلها ، ومنفعتها ، وثمرتها ، وطعمها ، ورائحتها . وكان فى وصفه للمياه يبين قدرها ، ومنبعها ، وطعمها ؛ وفى الأودية يبين مَصابِّها . وكان فى حديثه عن القرى والمدن يبين قدرها ، وسكانها ، ومياهها . وفى حديثه عن السكان يذكر القبائل التى تحل بالموضع ، وحالتها المالية ، وما تقوم به من أعمال [١] .

وعالج المؤلف فى القسم الثانى الحجاز ، وأراد أن يسير فيه على النهج الذى سار عليه فى القسم السابق . ولكن المادة العلمية التى كانت لديه عنه قليلة ، ولذلك اضطر إلى الإجمال والإخلال فى حديثه ، فظهر البون واضحاً بين القسمين .

ثم ألف أبو حنيفة أحمد بن داود الدينورى ، المتوفى فى ٢٨٢ هـ ، كتاب البلدان ، الذى وصفه ابن النديم والقفطى بالكبر [٢] . وكل النقول التى عثرت عليها من كتابه الآخر ، كتاب النبات ، الذى يعد أعظم ما خلفه القدماء من الكتب التى تصف نباتاتهم .

وتقتنى مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة كتابا ، منسوباً إلى أبى على الحسن بن عبد الله المعروف بلغدة ، معاصر الدينورى ، عالج فيه الأماكن العربية . وتقتنى

---

(١) ٤١٤ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٧٨ . القفطى ١/٤١ . ابن الأنبارى : النزهة ١٦٠ .

عدة مكتبات عامة وخاصة فى بغداد نسخاً منه ، نقلت عن المخطوط المدنى ، غير أنها جميعا لا تذكر عنوان الكتاب . ولما كان من ترجم للغدة لا يذكر له كتابا من هذا النوع ، بقى عنوان الكتاب مجهولا منا ، و إن حاول بعضهم أن يضع له من عنده عنواناً اعتماداً على مادته ، فسماه « صفة جزيرة العرب » أو « قبائل العرب ومياهها وجبالها [1] » .

واتخذ المؤلف من القبائل أساساً لبحثه ، فكان يتناول المياه و الجبال التى تحل بها بطون قبيلة ما ، إلى أن يفرغ منها ، فينتقل إلى غيرها . فهذه مواضع بنى عقيل ، فمواضع بنى فهم وعدوان ، فبنى أسد ، فبنى غنى الخ .

وعند ما ينتهى المؤلف من هذا السرد يصف ثلاثة طرق تخرج من حجر اليمامة أولها إلى البصرة ، وثانيها إلى الكوفة ، وثالثها إلى مكة .

وفى أواخر الكتاب حديث عن المعادن المطمورة فى باطن شبه الجزيرة العربية نجدها وحجازها ، حيث ذكر الذهب والفضة والنحاس ، وغيرها .

واعتمد المؤلف فى مادة كتابه على سكان البقاع التى يتحدث عنها ، وخاصة العامرى الذى أخذ منه قسطاً كبيراً من كتابه . ولذلك جاء وصفه دقيقاً محكماً ، وخاصة لمنطقة اليمامة .

ونقل السمهودى كثيراً من نصوصه عن كتاب لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأسدى [2] ، من أهل القرن الثالث ، غير أنه لم يذكر اسمه . وتبين هذه النصوص أن الكتاب كان عن المدينة ومنطقتها ، اهتم بالمساجد التى صلى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم ، والطرق التى تتفرع من المدينة إلى مكة والكوفة والبصرة ، فسجل أبعادها بالأميال ، والبرد ، وعنى بالمياه والآبار والسكان .

---

(١) مكتبة الأوقاف ٦٢١٦ . وعليها أعتمد فى الوصف والاشارة ، ومكتبة المتحف العراقى ٢٢٧ ، ١١٠٠ ، وانظر المقال القيم الذى نشره الأستاذ محمد رضا الشبيبى بعنوان : أقدم مخطوط وصل الينا عن بلاد العرب ، ص ٣٩ — ٤٥ من مجلة المجمع العلمى العراقى — الجزء الأول من السنة الأولى — ايلول ١٩٥٠ .

(٢) ٢/١٦٤ .

ونسب ابن النديم[١] إلى أبي الأشعث عزيز بن الفضل الهذلي كتاب « صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة وما والاها » . وقد ذكر المرزباني في معجم الشعراء عزيزاً ، وقال عنه[٢] : « محدَث معتمدى » أي أنه من الشعراء الذين اتصلوا بالخليفة المعتمد (٢٥٦ — ٢٧٩) . ولكنني لم أعثر عند البكري أو ياقوت على نقول معزوة إليه .

ولما طبع كتاب عرام بن الأصبغ السالف الذكر ، أثار كثيراً من المشاكل . فقد نقل البكري منه كثيرا من النصوص ، رواية عن أبي عبيد السكوني ، عن أبي الأشعث عنه . ونقل ياقوت كثيرا منه عن أبي الأشعث . وتبين من مقارنة النقول والكتاب المطبوع أن أبا الأشعث عبد الرحمن بن محمد الكندي كان مجرد راوية أمين لكتاب عرام . أما أبو عبيد الله عمرو بن بشر السكوني فلم يكتف بالرواية . فكثير من النصوص التي نقلها البكري غير موجودة في كتاب عرام المطبوع ، بل تختلف عن منهجه أيضاً . إذ يقيم علاجه للأماكن على وصف رحلات يقوم بها الإنسان من مدينة معروفة إلى المنطقة التي يريدها ، ويصف كل ما يقابله في هذه الرحلة وكثيرا ما كان هذا الإنسان هو المصدِّق ، أي آخذ الصدقات والزكاة من القبائل . وقد ذكر البكري عدة رحلات من هذا النوع .

فاستنتج من ذلك الأستاذ عبد السلام هارون أن « كتاب السكوني في جبال تهامة هو رواية حرة لكتاب عرام اعتمدت على التعليقات الكثيرة والإضافات الاستطرادية[٣] » أو « أن السكوني جعل الكتاب أساسه في الرواية ، ولكنه زاد عليه كثيرا من التعليقات والإضافات ، شأن كثير من رواة الكتب الأقدمين[٤] » . ولكن الدكتور صالح أحمد على درس هذه النصوص ، فتبين له أن كثيراً منها موجود في وفاء الوفا للسمهودي ، مروية عن أبي على الهجري ، الذي لا يمكن

(١) ١١٤ .
(٢) ١٧٣ .
(٣) ٣٢٢ .
(٤) ٣٧٦ .

إلا أن يكون غير السكونى[١] . وصار الأمر مشكلة تحتاج إلى مواد جديدة ليتيسر الاهتداء إلى وجه الصواب فيها .

ونسب ياقوت فى مقدمة معجم البلدان[٢] كتابا لأبى عبيد السكونى لم يصرح باسمه ، ونقل عنه فى المعجم ٦٠ نصا ، درسها الدكتور صالح أحمد العلى[٣] ، ووجد أنها تتصل بطريق حاج واسط ، والكوفة ، والبصرة ، ومناطق من الشام وجبلى طيء . وتبين من هذا أن السكونى تناول فى كتابه جغرافية الجزيرة كلها ، وأنه اهتم بطرق المواصلات ، والأبعاد بين الأماكن ، وحددها بالأميال ، وبالأماكن القريبة من محاط الطرق الرئيسة ، والآبار وأعماقها ، والسكان وعشائرهم ، وأنه من أدق وأشمل من وصف جزيرة العرب عامة .

ولكننا يجب أن نفرق بين هذا السكونى ، وأبى عبيد الله عمرو بن بشر السكونى الذى نقل عنه أبو عبيد البكرى كتاب عرام . فإننى أعتقد أن هذا السكونى هو أبو عبد الله [أو أبو عبيد الله] أحمد بن الحسن السكونى ، الذى ترجم له ياقوت فى معجم البلدان[٤] ، وكان مختصاً بالمكتفى (٣٣٣ — ٣٣٤) والمقتدر (٣٣٤ — ٣٦٣) ، وألف كتاباً فى أسماء مياه العرب ، صرح ياقوت أنه رأى نسخة غير تامة منه ونقلها .

وعدّ ياقوت[٥] كتاب « صفة جزيرة العرب » لأبى محمد الحسن بن أحمد الهمدانى ، المتوفى فى ٣٣٤ هـ ، من هذا النوع من الكتب . وبالرغم أنى لا أوافقه كل الموافقة ، أدون وصفاً سريعاً ومختصراً للكتاب ، ليتضح منهجه ، وما بينه وبين الكتب التى أتحدث عنها من مشابه وفروق .

صدر الهمدانى كتابه بعدة فصول جغرافية خالصة أو تكاد . فتحدث عن الجزيرة العربية ، باعتبارها أفضل البلاد المعمورة ، فأبان حدودها ومسافاتها ؛ ثم

---

(١) ٣٢ ، ٣٦ . (٢) ١/٧ .
(٣) المؤلفات العربية عن المدينة والحجاز ٢٨ — ٤٢ .
(٤) ٣/٩ . (٥) ١/٧ .

تحدث عن تقسيم بطليموس الأرض إلى أقاليم ، ودوائر ، وخطوط الطول والعرض ، وما ذكره بطليموس عن طبائع أهل العمران . وختم بإبانة خطوط طول مدن العرب المشهورة وعرضها . ثم بدأ الكتاب الحق بالأمور التي يعنى بالحديث عنها ، وهي[1] « مساكن هذه الجزيرة ومسالكها ومياهها وجبالها ومراعيها وأوديتها ونسبة كل موضع منها إلى سكانه ومالكه على حد الاختصار ، وعلى كم تجزأ هذه الجزيرة من جزء بلدى ، وفرق عملى ، وصقع سلطانى ، وجانب فلوى . وحيز بدوى » .

ثم استهل حديثه بأولاد نزار ، وتفرقهم ، وسبب تسميتها بالجزيرة ، وأقسامها . وبدأ باليمن موطنه ، فأفاض فيه ، وعالج منه كل شيء ؛ وما بقى من الكتاب — وهو قليل — وزعه على بقية أنحاء الجزيرة . وكان يتحدث عن الأماكن حسب تسلسلها الجغرافى ، ويفيض فى الحديث عن النواحى البشرية ، وأكثر من الشعر فى آخر الكتاب خاصة . ويعد كتاب الهمدانى أكبر الكتب التى تناولت الجزيرة العربية ، وأهم الكتب عن اليمن .

ونسب ابن النديم[2] إلى أبى محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى المتوفى نحو ٣٦٠ هـ « كتاب المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان » . ويبدو أنه لم يقع لياقوت ولا البكرى .

وذكر ياقوت فى مقدمة معجم البلدان[3] عن أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى المتوفى ٣٦٨ هـ : « بلغنى أن له كتاباً فى جزيرة العرب » . ولكنه نسبه إليه دون تحرز فى المعجم ، ونقل نصاً عنه ، وما نسبه ياقوت إلى السيرافى من النصوص قليل جدا ، لا نستطيع أن نستخلص منه معالم لكتابه .

وألف الحسين بن محمد الرافقى الخالع ، المتوفى فى ٣٨٨ هـ ، كتاب « الأودية

---

(١) ٤٦ .

(٢) الفهرست ١٥٥ .

(٣) ٧/١ .

والجبال والرمال.[١] » . ونسب إليه ياقوت[٢] ثلاثة نصوص ، كلها تتحدث عن الرياض .

وألف أحمد بن فارس الرازى ، المتوفى فى ٣٩٥ هـ ، كتاب « دارات العرب[٣] » . وقد أشار إليه ياقوت فى مطلع حديثه عن الدارات ، قال[٤] : « وهى نيف على ستين دارة ، استخرجتها من كتب العلماء المتقنة ، وأشعار العرب المحكمة ، وأفواه المشايخ الثقات . واستدللت عليها بالأشعار حسب جهدى وطاقتى ، والله الموفق . ولم أر أحدا من الأئمة القدماء زاد على العشرين دارة إلا ما كان من
أبى الحسين بن فارس ، فإنه أفرد له (؟) كتاباً ، فذكر نحو الأربعين . فزدت ١٠٤
عليه بحول الله وقوته نحوها » . ونقل ياقوت عن ابن فارس فى بعض المواضع ، ولكن أرجح أنها كلها مأخوذة من أماليه[٥] .

ومن أهل القرن الخامس ، ألف أبو محمد الحسن بن أحمد الأسود الأعرابى الغندجانى ، الذى كان حياً فى ٤٢٨ هـ ، كتابى « أسماء الأماكن[٦] » و « مياه العرب » . وأشار ياقوت إلى ثانيهما بين الكتب التى رجع إليها عند تأليف معجم البلدان[٧] . والنقول التى يعزوها إليه كثيرة ومتنوعة ، غير أنه لم يصرح باسم الكتاب الذى ينقل عنه . فهو يتحدث عن المياه كثيراً[٨] ، ولكنه يتحدث عن غير المياه أيضا[٩] ، بل ينقل عنه أشعاراً فقط[١٠] ، كما ينقل عنه أخبارا وأساطير عربية[١١] .

---

(١) ١٥٥/١٠ . السيوطى : البغية ٢٣٥ . وانظر التنوخى : مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ١٥٨/١٥ .
(٢) معجم البلدان ٨٤٧/٢ ، ٨٥٦ ، ٤٧٥/٤ .
(٣) ابن الأنبارى : نزهة الألباء ٢٢٠ .
(٤) ٢ : ٥٢٦
(٥) ١ : ٤٠٥ .
(٦) السيوطى : البغية ٢١٧ .
(٧) ياقوت . معجم البلدان ٧/١ .
(٨) نفس المرجع ٣٦٤/١ ، ٧٩٥ ، ٣ : ٦٠٢ وغيرها .
(٩) ٦٠/١ ، ٣٩١/٣ ، ٤١٤ ، ٦٧١ وغيرها .
(١٠) ٨٠٠/١ ، ٩٣٣ ، ٢٦٠/٢ ، ٢٧٣/٣ ، ٧١٤ ، ٦٩١/٤ وغيرها .
(١١) ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، ٤٠٦ ، ٩٩/٢ ، ٣٠٢ ، ٤١٤/٣ ، ٦٠٩ ، ٨٦٤ وغيرها

وفى القرن الخامس أيضا ، ألف أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكرى الأندلسى ، المتوفى فى ٤٨٧ هـ ، كتاب « معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع » . وحدد المؤلف موضوعه فى صدر مقدمته ، حين قال[١] : « هذا كتاب ذكرت فيه — إن شاء الله — جملة ما ورد فى الحديث والأخبار ، والتواريخ والأشعار ، من المنازل والديار ، والقرى والأمصار ، والجبال والآثار ، والمياه والآبار ، والدارات والحرار » . فالبكرى إذن يعنى بكل ما ورد اسمه فى الحديث والأخبار والشعر من الأماكن .

ورمى بذلك إلى هدف لغوى ، جلاه فى قوله[٢] : « فإنى لما رأيت ذلك قد استعجم على الناس ، أردت أن أفصح عنه ، بأن أذكر كل موضع مبيَّن البناء ، معجم الحروف ، حتى لا يدرك فيه لبس ولا تحريف » .

ورتب المؤلف كتابه وفقا للحروف العربية ، ولكن على نظامها عند المغاربة ، وهو يتفق مع ترتيبنا المشرقى إلى الزاى ، ثم يختلف على النحو التالى : ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ى . واعتمد فى ترتيب المواضع على الحرفين الأولين ، وأهمل ما بعدهما من حروف . وإذا كان الحرف الثانى ألفا زائدة أهملها واعتبر الحرف الذى بعدها . وقد طبع الكتاب فى جوتنجن ، على يد المستشرق فستنفلد ، على هذا الترتيب . ثم أعاد طبعه الأستاذ مصطفى السقا فى القاهرة ، بعد أن غير ترتيبه وفقا للألفباء المشرقية ، التى أخضع لها حروف الكلمة كلها ، غير مقتصر على حرفين فقط .

ونهج المؤلف فى كتابته عن المواضع أن يضبط الحروف بالعبارة ، ثم يحددها ، مع نسبة كل قول إلى قائله من اللغويين والاخباريين المشهورين[٣] . وقد أوضح أستاذى مصطفى السقا هذا النهج فى قوله[٤] : « يعوّل المؤلف فى الضبط على

(١) ا .
(٢) ا .
(٣) ١ ، ٤ .
(٤) د .

الشعر العربى أولا ، فيأتى بالشعر الذى ورد فيه اسم المكان ، ويسنده إلى الراوى الذى نقله من العلماء ، ويوازن بين الروايات ، ويرجح رواية الثقات ، ويعتمد فى ذلك على النسخ المذة ، التى كتبها العلماء أنفسهم بأيديهم ، أو التى كتبها وراقوهم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرزون ، وقرءوها عليهم . . . وكان يعتمد فى الحديث على روايات الكتب الصحاح ، وخاصة الموطأ ، والبخارى ، وسنن أبى داود ، وينقل كثيرا من الأحاديث عن ابن وهب وابن القاسم من شيوخ المالكية . وينقل عن ابن إسحاق صاحب السيرة ، وعن أبى جعفر الطبرى . ويصحح ما وقع فى كتب أولئك وهؤلاء من تحريف فى أعلام البلدان » . وأضيف إلى ذلك ما نقله من المعاجم اللغوية ، وخاصة من جمهرة ابن دريد .

وصدّر البكرى كتابه بمقدمة طويلة ، فى ٩٠ صفحة ، عالج فيها أقسام بلاد العرب المختلفة ، وتفرق القبائل ورحلاتها فيها . وهى مقدمة عظيمة الأهمية من الناحية الجغرافية والتاريخية . ويؤخذ عليه أنه لم يحدد كثيرا من مواضعه ، أو أعطاه تحديدا غير دقيق ، وأنه أحال فى كثير منها إلى مواضع أخرى ، بل مواضع جاءت عرضا فى بعض الرسوم الأخرى . ولكنه مرجع لاغناء عنه لكل من يشتغل بالتاريخ العربى القديم والجغرافيا والشعر الجاهلى (١) .

وفى القرن السادس ، ألف أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ، المتوفى فى ٥٣٨ هـ ، كتاب « الجبال والأمكنة والمياه » . وحاول أن يرتب القسط الأكبر منه . فاعتمد فى ذلك على الحرف الأصلى الأول وحده ، وأهمل بقية الحروف . ولكنه اضطرب فى الأسماء المكونة من مضاف ومضاف إليه ، فاعتبر الصدر أحيانا ، كما فى أبى قبيس ، وأم خنور ، وأم خرمان ، وأم موسل ، وأم أوعال ، التى وضعها فى باب ما أوله همزة ؛ وبرقة شماء ، وبستان ابن عامر ، وبطن حر ، وبطن اللوى ، وبقيع الفرقد ، وبقاع الكلب ، وبئر بضاعة ، وبيت جبريل ،

---

(١) كراتشكوفسكى : تاريخ الأدب الجغرافى العربى ٢٢٨ .

وبرقة الروحان ، وبيت رأس ، وبئر أبي عنبة ، وبئر مصونة ، وبرك الغماد ، التى وضعها فى باب ما أوله باء . واعتبر العجز أحيانا ، كما فى معدن الأحسن ، وسوق حباشة ، وأبرق الحنان ، التى وضعها فى باب ما أوله حاء ؛ ورمل مخفق ، وجبل خليج ، التى وضعها فى باب ما أوله الخاء ؛ وجبل رنقاء ، ومرج راهط ، اللذين وضعهما فى باب ما أوله راء .

ثم ألحق به أربعة فصول تعالج الطريق بين ينبع ومكة . فجعل الفصل الأول منها لأسماء الجبال الكبيرة ، والثانى للجبال الصغيرة ، والثالث للأودية ، والرابع للمياه . ولم يراع الزمخشرى فى هذه الفصول الأخيرة ترتيباً ما ، فيما يبدو . ولم يتعدّ منهجه فيها إعطاء قوائم بأسمائها ، ولم يعن بتحديدها أو وصفها أو إيراد شواهد شعرية عليها إلا نادراً كل الندرة . أما الكتاب نفسه ، فقد ترك فيه كثيرا من البقاع دون تحديد ، ولجأ فى بعضها إلى تحديدها بما يجاورها ، أو بأسماء من يسكنها من قبائل ، أو بالإقليم الذى تقع فيه ، أو بأكثر من واحد من الأمور السابقة ، مع بيان المسافة بينها وبين بعض البقاع الأخرى المشهورة فى أحيان أخرى ، ووصفها فى أحايين بذكر نباتها ، أو ارتفاع جبالها وألوانها . وقد علل بعض الأسماء ، وأورد فى ذلك بعض الخرافات ، وكان ذلك قليلا جداً . واستشهد بأشعار نسب بعضها إلى قائليه ، وأهمل بعضها الآخر . وتظهر على الكتاب خصائص المختصرات .

وصرح ياقوت[١] أنه رأى كتابا لأبى الحسن على بن محمد العمرانى الخوارزمى ، المتوفى نحو ٥٦٠ ﻫ ، وأن مؤلفه وقف على كتاب شيخه الزمخشرى وزاد عليه . وعبارة ياقوت موهمة . فقد وسع العمرانى مجال دراسته ، فشمل العالم الإسلامى كله ، من خوارزم شرقا إلى المغرب غربا ، بل تعرض لبعض البلدان غير الإسلامية مثل القدونين ، وقرار ، وقنُوة ، ومجذونية ، من بلاد الروم ، وواضح أن أكثرها غير مشهور ، مما قد يدلّ على أنه حاول أن يتحدث عن بلاد الروم كلها . وواضح من نقول ياقوت عنه كثرة المواضع غير العربية التى تعرض لها .

(١) معجم البلدان ١/٧ .

ورتب العمرانى كتابه « المواضع والبلدان » على الألفباء ، ولكنه لم يقتصر على الحرف الأول كأستاذه . فقد ذكر ياقوت[١] : « قال أبو الحسن الخوارزمى : عيقة : موضع ذكره فى هذا الباب من العين مع الياء » . فدل على أنه راعى الحرفين الأولين على الأقل . وذكر ياقوت[٢] أن العمرانى وضع قلهات بالثاء بعد قلهات بالتاء ، مما قد نستنتج منه أنه راعى حروف الكلمة كلها . ولكن ذلك غير ضرورى ؛ لأنه — فيما يبدو — كان يضع المواضع المتشابهة فى الخط ، فيخاف عليها اللبس والتحريف ، فى موضع واحد ، مما يؤيد قول ابن خلكان أن عنوان الكتاب[٣] « ما اتفق لفظه وافترق معناه فى الأماكن والبلدان المشتبهة الخط » . ويبدو أنه فى داخل كل فصل لم يراع الترتيب فقد قدم قلهات بالتاء على الثائية مرة ، ولكنه قدم قراش بالشين على قراس ، فى فصلهما[٤] .

واختلف العمرانى مع أستاذه فى ضبط بعض الأماكن . فقد ضبط الزمخشرى حقال[٥] بكسر الحاء وتخفيف القاف ، وضبطه هو بفتح الحاء وتشديد القاف ؛ وقال ياقوت[٦] : « قال العمرانى : مَرْبَخ — بفتح الميم والباء : رمل من رمال زرود ، وعن جار الله بضم الميم وكسر الباء » .

وحاول العمرانى أن يحدد مواقع المواضع التى تحدث عنها ، فأفلح فى بعضها ، ولم يفلح فى بعضها الآخر ، وخاصة البعيدة عن موطنه وعن الجزيرة العربية ، فاكتفى فى كثير منها أو أكثرها بأنها مواضع ، أو مواضع بمصر ، أو المغرب ، أو بلاد الروم ، أو ما شاكل ذلك .

ويبدو أن ياقوتا كان سيئ الظن بالعمرانى ، فشك فى كثير من مواده[٧] ، وعدل عن ضبطه[٨] ، وحكم عليه بالتصحيف فى الضبط والحروف ،[٩] ولم يرض

---

(١) ٣/٧٥٣ . (٢) ٤/١٦٨ . (٣) ٣/٤٢١ .
(٤) ٤/٤٧ . (٥) ٢/٢٩٨ . (٦) ٤/٤٨٣ .
(٧) ٣/١٠٨ ، ٣٤٤ ، ٤٥٨ ، ٧٧٤ وغيرها .
(٨) ٢/٧٣٩ ، ٧٧١ ، ٩٢٠ وغيرها .
(٩) ٢/٤٦٩ ، ٩٥١ ، ٣/١٠٨ ، ١٥٦ ، ٢٤٥ ، ٦١٧ وغيرها .

عن تحديده لبعض المواقع[١] ، ورماها بالخطأ[٢] . ثم اتهم النصرانى بسوء الفهم ، حتى اعتقد أن مَهْرة أرض وهى قبيلة[٣] ، وأن حليمة المذكورة فى المثل « ما يوم حليمة بسر » موضع وهى امرأة[٤] ، وأن ريا التى ذكرها جرير موضع وهى امرأة[٥] .

وألف أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزارى الإسكندرى[٦] ، المتوفى فى ٥٦٠ هـ ، كتاب « أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه » الذى أعجب به ياقوت كثيرا واتخذ منه أحد العمد الرئيسة التى رفع عليها معجمه ، بحيث رأى محققه أن من العبث فهرسة المواضع التى ذكر فيها نصر .

ومن العسير — فى مثل هذه الحالة التى التحمت فيها مادة نصر بمادة ياقوت — أن نتبين خصائص منهجية لنصر . ولكن الواضح أن نصرا كان ميالا إلى الدقة فى تحديد المواضع التى يذكرها . وكان يحددها بذكر مايجاورها أو إقليمها أو قطرها ، أو ساكنيها من القبائل ، أو أكثر من واحد من الأمور السابقة . وحاول أن يصف ما يحتاج إلى وصف من الأماكن ، واعتمد على الشعر والحديث فى استخلاص مادته . ولا نعدو الحق حين نظن أنه كان مرتبا على الألفباء ، لأن الكتب التى اختصرته أو اعتمدت عليه كانت كذلك .

وألف محمد بن أبى القاسم بن بايحوك البقالى ، المتوفى فى ٥٦٢ هـ ، كتاب « منازل العرب ومياهها[٧] » ولكننى لم أعثر على مقتبسات منه تهدينى إلى حقيقته ، ومنهجه ، وقيمته .

ولم يكن ياقوت وحده المعجب بكتاب أبى الفتح الإسكندرى ، بل أعجب به أكثر من جاء بعده من المؤلفين . فاختصره أبو موسى محمد بن عمر المدينى

---

(١) ٢/٤٤١ . (٢) ٢/٥٧١ . (٣) ٤/٧٠٠ .
(٤) ٢/٣٢٥ ، وانظر ٣ : ١٢٥ . (٥) ٢/٨٨١ .
(٦) ياقوت : معجم البلدان ١/٨ . وانظر حديث كراتشكوفسكى عن المخطوطة المحفوظة بالمتحف البريطانى منه ، ٣٢٢ — ٣٢٣ .
(٧) السيوطى : البغية ٩٢ .

الأصفهانى ، المتوفى فى ٥٨١ هـ ، فى كتابه « ما اختلف وائتلف من أسماء البقاع[١] » . وقد وقف ياقوت على الكتاب ومدحه ، قال[٢] : « تأليف رجل ضابط ، قد أنفد فى تحصيله عمرا ، وأحسن فيه عينا وأثرا » . وقد تعرض فيه للأماكن العربية ، وغير العربية ، واتسم تحديده مواقعه بالدقة .

وذكر فى المواضع التى تحدث عنها من ينسب إليها من العلماء . ويبدو أن هذا من زياداته على أبى الفتح الإسكندرى ، لأن أكثرها منسوب إليه فى معجم ياقوت . فإن كان الأمر كذلك ، كانت تلك الظاهرة تتجلى فى هذا الكتاب للمرة الأولى ، وإن كانت غير فذة لأنها كانت منتشرة فى كتب الأنساب والأعلام ، لمعرفة الألقاب .

كذلك اتخذ أبو بكر محمد بن موسى الحازمى ، المتوفى ٥٨٤ هـ ، كتاب أبى الفتح الإسكندرى أساسا لكتابه المسمى « ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع التى ذكرت فى مغازى رسول الله » أو « المؤتلف والمختلف فى أسماء البلدان » ، حتى قال عنه ياقوت[٣] : « وجدت الحازمى — رحمه الله — قد اختلسه وادعاه واستجهل الرواة فرواه » . ويبدو أن ياقوتا كان حاقدا على الرجل ، قال : « ولقد كنت عند وقوفى على كتابه أرفع قدره عن علمه ، وأرى أن مرماه يقصد عن سهمه ، إلى أن كشف الله خبيئته ، وتمحّض المحض عن زبدته » . ولذلك لم يرجع إليه إلا مرات قلائل نتبين منها أن الرجل كان يرد على المدينى أحيانا[٤] ، وكان يذكر المنسوبين إلى المواضع التى يتحدث عنها[٥] .

ثم بلغ هذا الفرع اللغوى الجغرافى القمة ، حين ألف أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى (٥٧٤ — ٦٢٦) كتابه « معجم البلدان » ، الذى قام

---

(١) ياقوت : معجم البلدان ١/٨ .
(٢) ١/٨ .
(٣) ١/٨ .
(٤) ٢ : ٥٧٦ .
(٥) ١ : ٢٥٦ ، ٢ : ٤٩٤ .

بطبعه المستشرق فردنند فستنفلد فى ليبسك عام ١٨٦٦ م فى أربعة أجزاء كبار ، وآخرين للفهارس والتعليقات ، ثم طبع فى القاهرة فى ٨ أجزاء ، بدون فهارس ولا تعليقات فى سنة ١٩٠٦ م ، ثم فى بيروت حديثا .

وكان المؤلف يرمى فيه إلى ما رمى إليه البكرى قبله ، أعنى تخليص أسماء ، الأماكن من التصحيف ، لأهميتها عند أهل العلوم المختلفة .

أما مادة الكتاب ، فهى — تبعا لقول المؤلف فى مقدمته — : « أسماء البلدان والجبال والأودية والقيعان ، والقرى والمحالّ والأوطان ، والبحار والأنهار والغدران ، والأصنام والأبداد والأوثان » .

ولم يقصر بحثه على بلاد العرب أو الخلافة الاسلامية ، بل تعداها إلى العالم القديم الذى عرفه المسلمون . واستمد هذه المادة من كتب المؤلفين السابقين فى البقاع ، ومن كتب الأدب والحديث ، أو كما قال فى مقدمته بعد أن ذكر بعض كتب البقاع : « وهذه الكتب المدونة فى هذا الباب التى نقلت منها . ثم نقلت من دواوين العرب والمحدثين ، وتواريخ أهل الأدب والمحدّثين ، ومن أفواه الرواة وتفاريق الكتب . وما شاهدته فى أسفارى وحصّلته فى تطوافى أضعاف ذلك » .

ورتب الأسماء وفقا لحروفها كلها : أصلية ومزيدة ، للمرة الأولى فى هذا النوع . قال : « فأقسمه ثمانية وعشرين كتابا على عدد حروف المعجم . ثم أقسم كل كتاب إلى ثمانية وعشرين بابا للحرف التالى الأول . وألتزم ترتيب كل كلمة منه على أول الحرف وثانيه وثالثه ورابعه وإلى أى غاية بلغ . فأقدم ما يجب تقديمه بحكم ترتيب ا ب ت ث على صورته الموضوعة له ، من غير نظر إلى أصول الكلمة وزوائدها ، لأن جميع ما يرد إنما هى أعلام لمسميات مفردة ، وأكثرها عجمية ومرتجلة لا مساغ للاشتقاق فيها » .

ووصف ياقوت منهجه فى الحديث عن الأماكن التى تكلم عنها ، فقال : « فاستخرتُ الله تعالى وجمعت ما شتتوه ، وأضفت إليه ما أهملوه . . . وضعته

وضع أهل اللغة المحكم ، وأبنت عن كل حرف من الاسم : هل هو ساكن أو مفتوح أو مضموم أو مكسور ، وأزلت عنه عوارض الشُّبَه . . . ثم أذكر اشتقاقه إن كان عربيا ، ومعناه إن أحطت به علما إن كان عجميا ؟ وفى أى إقليم هو ، وأى شىء طالعه ، وما المستولى عليه من الكواكب ، ومن بناه ، وأى بلد من المشهورات يجاوره ، وكم المسافة بينه وبين ما يقاربه ، وبماذا اختص من الخصائص ، وما ذكر فيه من العجائب ، وبعض من دُفن فيه من الأعيان والصالحين والصحابة والتابعين [والمنسوبين إليه] ، ونبذا مما قيل فيه من الأشعار فى الحنين إلى الأوطان ، والشاهدة على صحة ضبطه والإتقان ، وفى أى زمان فتحه المسلمون وكيفية ذلك ، ومن كان أميره وهل فُتح صلحا أو عنوة ، لتعرف حكمه فى الفىء والجزية ، ومن ملكه فى أيامنا هذه . على أنه ليس هذا الاشتراط بمطاوعٍ لنا فى جميع ما نورده ، ولا ممكن فى قدرة أحد غيرنا ، وإنما يجىء على هذا البلدان المشهورة والأمهات المعمورة ، وربما ذكر بعض هذه الشروط دون بعض على حسب ما أدانا إليه الاجتهاد . . واستقصيت لك الفوائد جلها أو كلها . . . حتى لقد ذكرت أشياء كثيرة تأباها العقول . . . لبعدها عن العادات المألوفة ، وتنافرها عن المشاهدات المعروفة » .

وإذن فالكتاب يتأثر باللغويين فى ترتيب الأسماء ، وضبطها ، وإبانة اشتقاق العربى منها ، ومعنى الأعجمى ، وفى تحديد أبعاد الأماكن بما جاورها من البقاع المشهورة ، والاستشهاد بالشعر على الضبط والتحديد . ويتأثر بالجغرافيين فى إبانة أقاليم المواضع ، وخطوط طولها وعرضها ؛ وبالفلكيين فى الكشف عن طالع كل منها تبعا للكوكب المستولى عليه . ويأخذ من التاريخ تاريخ المدن ، والمنسوبين إليها ، وفتح المسلمين لها ، وأميرها فى عصر ياقوت . ويستمد من المأثورات الشعبية كثيرا من القصص والأخبار ، المتعلقة ببناء هذه المدن ، وخصائصها وعجائبها .

وصدر ياقوت كتابه بمقدمة جغرافية طويلة ، اشتملت على خمسة أبواب ، عالج فيها صورة الأرض ، وتقسيمها إلى أقاليم ، ومعانى المصطلحات الكثيرة

للدوران فى الكتاب وحكم البلاد التى فتحها الإسلام فى الفىء والخراج ، وجملا من أخبار بعض البلدان . وكلها أمور لا تدخل فى نطاق بحثنا هذا .

وقد وصف كراتشكوفسكى أهمية معجم ياقوت ، فقال[١] : « هو أوسع وأهم ، بل وأكاد أقول أفضل مصنف من نوعه لمؤلف عربى للعصور الوسطى . ولتكوين فكرة عن حجمه يكفى أن نذكر أن المتن المطبوع يضم ٣٨٩٤ صفحة . وهو جامع للجغرافيا فى صورها الفلكية والوصفية واللغوية وللرحلات أيضا ، كما تنعكس فيه الجغرافيا التاريخية إلى جانب الدين والحضارة والاثنولوجيا (علم الأجناس والفصائل البشرية) والأدب الشعبى وذلك فى القرون الستة الأولى للهجرة . ويقرب عدد الشواهد الشعرية وحدها فيه — وذلك بين صغيرها وكبيرها — من الخمسة الآلاف » .

واستخرج ياقوت من معجمه كتابا مختصرا باسم « المشترك وضعاً والمفترق صقعا » . حذف منه كثيرا من الإطالات الجغرافية والأخبارية ، فاقترب به من كتب اللغة ، وجعله فى مجلد واحد .

ووصل إلينا مصنف آخر يختصر معجم ياقوت تحت اسم « مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع » . واختُلف فى صاحبه ، فنسبه بعضهم إلى ياقوت ، ويبدو أنه خدعهم ما أعلنه ياقوت فى مقدمة المعجم عمن طلبوا إليه اختصاره . ونسبه بعضهم إلى صفى الدين عبد المؤمن بن عبدالحكم (المتوفى فى٧٣٩) وبعضهم الآخر إلى السيوطى (المتوفى فى ٩١١) .

ونختم بالإشارة إلى كتاب المتفق وضعا والمختلف صقعا لأبى طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى الشيرازى صاحب القاموس المحيط[٢] (٧٢٩-٨١٧) ، ولم يصل إلينا .

---

(١) ٣٣٥ .

(٢) السخاوى : الضوء اللامع ٨٢/١٠ . الشوكانى : البدر الطالع ٢٨٢/٢ . السيوطى : البغية ١١٨ .

وصفوة القول أن هذه الكتب جميعا كانت تهتم بالاسم أكثر من المسمى ، باعتبار الاسم من المادة اللغوية التي تعالجها في الشئون الأخرى ؛ واعتمدت على الشعر والأخبار العربية في استخلاص هذه الأماكن وتحديد مواقعها ، كما يعتمد عليه اللغويون في تفسير ما يريدون تفسيره من ألفاظ ؛ وأقامت تحديدها للمواقع على ذكر الأماكن المجاورة وأبعادها عنها بالمراحل والأيام ثم الأميال والبرد .

واختلفت بعد ذلك . فكان الأصمعي (في جزيرة العرب) والبكري والإسكندري وعرام والسكوني وياقوت أقرب من غيرهم إلى الدقة في تحديد المواضع التي يتحدثون عنها ، وكان أكثرهم دقة عرام والإسكندري وياقوت . وأتت الدقة إلى عرام والسكوني من وصفهم رحلات يقوم بها المسافر ، وما يمر به من مواضع على التوالي . أما الدقة فتعتمد عند ياقوت على معلوماته الجغرافية البحتة ، حتى كان يحدد الموقع بخطوط الطول والعرض .

وتوسع البكري وياقوت في الشواهد التي استخلصوا منها أماكنهم . فاعتمد البكري على الأحاديث النبوية والأخبار العربية إلى جانب الشعر . واعتمد ياقوت على ذلك كله وأضاف إليه كثيرا من الكتب التاريخية والجغرافية وغيرها .

وكانت الجزيرة العربية وماتاخمها من أقطار عربية هي موضع دراسة المؤلفين الأولين . ولم يشذ عنهم غير الجاحظ الذي تناول بلادا غير عربية . وبقي الأمر كذلك حتى القرن السادس ، فوسع المؤلفون مجالهم وتناولوا المدن الإسلامية الأخرى وغيرها في أنحاء العالم القديم .

واختلفوا في ترتيب الكتب . فسار الأولون كما كانوا يسيرون في الرسائل اللغوية الصغيرة ذات الموضوعات الواحدة ، مثل كتب الإبل ، والخيل ، وغيرها . فلم يرتب بعضهم كتابه ، مثل الأصمعي في داراته . ولكنه رتب جزيرة العرب وفقا للأقاليم والقبائل التي تحلها ، وقسم عرام كتابه قسمين : واحداً لتهامة ، والآخر للحجاز . واتبع في وصف ما يمر به المسافر بين المدينة ومكة من أماكن على التوالي . ثم ابتدأ الترتيب الألفبائي قاصرا على حرفين في المغرب عند أبي

عبيد البكرى ، وعلى حرف واحد فى المشرق عند الزمخشرى ، ثم على حرفين عند العمرانى ، إلى أن بلغ كماله عند ياقوت الذى راعى حروف الكلمة كلها : أصلية كانت أو مزيدة .

واتفق البكرى وياقوت على ضبط الأسماء بالعبارة ، وإبانة حقيقة حروفها والحركات عليها ، والإشارة إلى اشتقاقها ، خشية أن يلحقها التحريف ، الذى كان السبب الذى دفعهما إلى تأليف معجميهما .

ثم اتجه كل منهم اتجاها خاصا فى المواد التى عنى بها فى كتابه . فاهتم ابن الكلبى بتفسير أسماء البلاد وتعليلها ، وإيراد الخرافات المتصلة بذلك . وعنى أبو نصر الإسكندرى ، وأبو موسى الأصفهانى ، وأبو بكر الحازمى بذكر العلماء المنسوبين إلى المواضع التى يعالجونها . أما ياقوت فضم كل هذه الألوان ، إذ أدخل هذه الكتب فى معجمه ، وأضاف إليها الأخبار التاريخية الكثيرة .

كل هذا جعل من معجم البلدان لياقوت القمة التى وصل إليها هذا اللون من التأليف ، والكتاب الذى يجمع كل اتجاهاته ، ويمثل كل الألوان ، ويضيف إليها ما أدخله من اتجاهات تاريخية وجغرافية . فقد مزج صاحبه فيه جميع ألوان الثقافة الإسلامية المتصلة به .

وقد تنبه أصحاب المعاجم اللغوية إلى هذا النهر منذ المعجم الأول . فأخذ الخليل بن أحمد فى عينه منه بحظ يسير ، تعدى به شبه الجزيرة العربية إلى غيرها . ثم عَبَّ منه ابن دريد فى جمهرته . ووسّع الصغانى فى عبابه مجاله ثم حوّله الفيروزآبادى وضمه إلى الأنهار الأخرى التى صبها فى قاموسه المحيط ، ثم شارحه السيد مرتضى الزبيدى . وتقوم الدعوة الآن إلى نفى هذا النهر عن محيط المعاجم ، إذ تعتبره دخيلا على المجال اللغوى البحت .

وأفاد أصحاب هذه الكتب بدورهم من المعاجم . فاستقى أبو عبيد البكرى كثيرا من رسومه من جمهرة ابن دريد . وأكثر ياقوت من الرجوع إليه وإلى الأزهرى والجوهرى وغيرهم . فتبادل كل من الفريقين التأثر والتأثير .

الباب السابع

كتب الإفراد والتثنية والجمع

حظيت هذه الموضوعات النحوية بتأليفات لغوية بفضل تلازم بعض الأمور في عالم الواقع حتى تلازمت في الفكر ، فغلّب العرب اسم أحدها على بقيتها ، وبفضل الألفاظ التي وردت على أبنية الجموع ومعناها مفرد ، أو لا مفرد لها ، والمثنيات التي لا مفرد لها ، والمفردات التي لا جموع لها . فاتخذ اللغويون هذه الألفاظ مادة لبحوثهم اللغوية .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي رأس مدرسة الكوفة (١٨٧ هـ) ، واسم كتابه « الإفراد والجمع » . ولا ندرى يقينا أنحو هو أم لغة . ثم ألف الفراء (٢٠٧ هـ) كتاب الجمع والتثنية فى القرآن . ويدل العنوان على أنه لغوى لا نحوى . ثم ألف أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتاب الجمع والتثنية ، وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) كتابى الواحد ، والجمع والتثنية .

وتناول أبو عبيد (٢٢٤هـ) هذا النوع فى باب واحد من كتابه الغريب المصنف ، ويسمى « باب الاسمين يضم أحدهما إلى صاحبه فيسميان جميعا به » وهو فى قريب من صفحتين . ومعظم مادته منسوب إلى الأصمعى ، ويوزع الباقى بين الأحمر وابن الكلبى والفراء وأبى زيد والكسائى . والنهج فى هذا الباب أن تصدر الأشعار أو الأقوال التى فيها اللفظ المثنى ثم يشرح معناه ، أو أن تورد الألفاظ ثم تشرح .

وألف فى تلك الأثناء الجرمى (٢٢٥ هـ) كتاب التثنية والجمع ، ثم يعقوب ابن السكيت (٢٤٦هـ) « كتاب المثنى والمكنى والمبنى والمؤاخى والمشبه والمنخل » .

وقد حفظ السيوطىّ فى المزهر[1] بعض أبواب هذا الكتاب ، وعليها نعتمد فى الوصف . وعدة هذه الأبواب خمسة : ثلاثة منها تعالج المثنى ، واثنان الجمع .

صنف ابن السكيت كتابه تصنيفا حسنا ، ففصل المفردات المثناة فى الاستعمال عن المفردات المثناة للتغايب ، وهما عن المفردات المثناة لاتفاق طرفيها فى اللفظ ، وجعل كل واحد منها بابا . وفصل فى هذه الأبواب الألفاظ العامة عن الأعلام سواء أكانت أسماء أناس أم أماكن ، وجعل ذلك فصولا . فكان كل باب يحتوى على فصلين . ولما كان الباب الثالث من الأبواب المذكورة كله الاعلام ، فصل فيه الأسماء عن الألقاب ، فصار بذلك فصلين أيضا . واتبع ذلك فى أبواب الجموع ، فجعل أحدهما للجموع التى يراد بها واحد أو اثنان ، وآخر لجموع التغليب أو النسب ولكنه لم يجعل تحتها فصولا .

واختلف منهج المؤلف من باب إلى باب فكان أحيانا يورد اللفظ ثم يفسره بذكر مرادفاته ، وأحيانا يأتى به فى عبارة ثم يفسره ومفرداته ، واستشهد بالقرآن والشعر والأقوال ، وروى عن اللغويين قبله . وكان فى أحيان أخرى — وخاصة فى الأماكن — يكتفى بالتفسير الموجز أو الإشارة المجردة . ويبدو أن النهج الأخير كان أغلب على الكتاب ، إذا اطمئننا إلى أن السيوطىّ لم يجرأى تغيير فى مقتبساته .. ولكن مقتبسات ابن سيده تدل على خلاف ذلك ، فعلى حين أن الشواهد الشعرية عند السيوطى قليلة ، فإنها كثيرة عند ابن سيده ، ومعزوة إلى ابن السكيت . ولكن السيوطىّ لم يكن فى غالب الأمر يبيح لنفسه إلا الحق فى حذف الشعر .

وسار ابن قتيبة فى الأبواب الخمسة التى خصصها للجمع والتثنية فى كتابه أدب الكتاب على نظام يخالف نظام ابن السكيت فى أسسه . فقد جعل للمثنى ثلاثة أبواب ، منها بابان خاصان لأمور نحوية صرفية لا شأن لنا بها ، واثنان للجمع . وعالج فى الأبواب اللغوية المفردات المثناة فى الاستعمال ، وما يعرف جمعه ويشكل مفرده ، وما يعرف مفرده ويشكل جمعه .

(١) ٢/٩٣ وما بعدها .

وقد حددت هذه الأقسام خطته فى العلاج ، فاضطر إلى أن يذكر المفرد وينبه على جمعه المشكل ، أو الجمع وينبه على مفرده المشكل . أو ما قيل بصددهما . وكان يورد بعض ألفاظه مفردة أحيانا ومؤلفة أحيانا أخرى . واستعار من الكسائى مرة وأخرى من أبى زيد ، وإن كان يأخذ من أبى عبيد كثيرا بدون تصريح . والشواهد قليلة تكاد لا ترى والفصول نفسها قصيرة .

ونستطيع أن نضع فى هذا الصنف من التأليف بعض أبواب من الجمهرة ، مثل أبواب ما وصف مفرده وجمعه بصيغة واحدة(1) ، وأبواب الجموع التى ختمت بها الجمهرة . وأراد المؤلف بالبابين الأولين الوصف بالمصدر ، وخطته فيهما أن يأتى بالوصف فى تعبير مطلق على مفرد وجمع ثم يفسره باختصار ، وأحيانا بإطالة ، وقد يأتى بالشواهد الشعرية الكثيرة . والبابان لا قيمة لهما . أما الأبواب الأخيرة فتبلغ ٢١ بابا ، وقسمها على وفق أوزان المفرد منها ، فأفرد كل وزن منها بباب ، وجعل ثلاثة أوزان أو أربعة قصيرة أحيانا فى باب واحد . والطريقة التى اختطها فى هذه الأبواب أن يأتى بالقاعدة فى جمع الوزن المعقود له الباب ، ثم يورد مثالا أو أكثر عليها ، ويبين قلة الجمع أو كثرته ، وجمع كثرة هو أو قلة ، وخاصا بالصحيح أو المعتل أو عاما ، وما إلى ذلك . ولم يفسر أغلب الألفاظ لوضوحها ، فإذا ما فسر بعضها فعل ذلك باختصار . فغايته فيها صرفية موجهة إلى تبيين القاعدة .

وألف فى هذا القرن أيضا أبو الحسن على بن سليمان الأخفش الأصغر (٣١٥هـ) كتاب التثنية والجمع ، ولعله كتاب الواحد والجمع فى القرآن الذى نسبه السيوطى(2) إلى أحد الأخافش . وألف أبو هلال العسكرى (٣٩٥هـ) كتاب نوادر الواحد والجمع .

وفرق الثعالبى ١١ فصلا تعالج نواحى مختلفة من المثنى والجمع فى الأبواب المختلفة من فقه اللغة ، وكل هذه الأبواب قصيرة جدا ، إذ أطولها يشغل صفحة وسطرين من قطع كتب الجيب ، يليه آخر فى صفحة ثم يتراوح باقيها بين ثلاثة أسطر وسبعة .

---

(١) ٣/٤٢٥ وما بعدها .

(٢) المزهر ٢/٨١ .

وعالج المؤلف فى هذه الأبواب جموعا لا واحد لها من بناء جمعها ، وإقامة الواحد مقام الجمع ، والجمع يراد به الواحد ، وأمر الواحد بلفظ الاثنين ، وإجراء الاثنين مجرى الجمع ، وغيرها .

وتقوم خطة المؤلف فى هـــذه الأبواب جميعها على إيراد اللفظ مفردا أو فى آية قرآنية ، أو فى بعض الأقوال أو الأشعار أو الأخبار ، ثم التعليق عليه . وقد يستغنى عن التعليق تماما ، لأن عنوان الفصل يغنى عنه ، أو لأنه قدم فى صدر الفصل كلمة بسيطة موضحة . والآيات القرآنية كثيرة فى هذه الفصول ، ومهما يكن من شىء فهى جميعها ذات قيمة ضئيلة لاختصارها الشديد .

وأفرد ابن سيده كتابا من مخصصه المثنيات ، جعل فيه ٩ أبواب ، هى بالتحديد فصول ابن السكيت وأقسامها الصغرى ، وبابا الغريب المصنف جعلها ابن سيده أبوابا فى كتابه . ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد ، هو باب ما جاء مثنى من المصادر ، وكله قواعد صرفية ونحوية تخرج عن ميدان بحثنا .

وضم ابن سيده إلى مادة ابن السكيت وأبى عبيد فى أبوابه زيادات قليلة جدا . ونهج فى هذه الأبواب على الاقتطاف من أبوابهما ، لا السير على الترتيب الذى اتبعاه فيها . ومال إلى الاختصار فى هذه المقتبسات ، فحذف مما أخذه من الغريب المصنف أسماء اللغويين ، وبعض أسماء قائلى الشعر ، وإن لم يراع ذلك فى كتاب ابن السكيت .

وأورد ابن سيده فى كتاب المذكر والمؤنث من المخصص أيضا سبعة أبواب ، تعالج نواحى مختلفة من الجمع ، ولكنها كلها صرفية نحوية ، ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد تختلط فيه اللغويات بالصرفيات والنحويات .

ويتضح من هذه اللمحة السريعة أن هـذا الفن لم يجد قبولا من اللغويين . فقليل من عنوا به عنايتهم بالفنون الأخرى ، فهو شبيه بكتب الهمز من هذه الناحية . ولكنه اكتفى بأن تبوب كتبه بحسب أمور ملاحظة فى مفرداته . أما الترتيب على الحروف فلم نره فى أى كتاب منها . ويتضح أيضا أن ابن سيده لم يتفوق فيه على من قبله ، كما هو شأنه فى الفنون الأخرى ، وإنما اعتمد على ابن السكيت وأبى عبيد .

الباب الثامن

كتب الأبنية

اللغة العربية من اللغات الاشتقاقية التي تصوغ للمعاني المختلفة أبنية متنوعة من المادة الواحدة . وقد عنى النحويون والصرفيون واللغويون بهذه الأبنية ودلالاتها وتصرفاتها منذ أمد مبكر ، وألفوا فيها الرسائل الصغيرة والكتب الكبيرة التي تبلغ مبلغ المعاجم . وأفرد لها كثيرون أبوابا خاصة من مجموعاتهم النحوية والأدبية . وسارت هذه الكتب في مجريين : مجرى الأسماء ، ومجرى الأفعال ، إذ هما القسمان اللذان يتألف منهما الكلام المشتق . ونضيف إليهما المجرى الذي يجمع بينهما . ونحاول في هذا البحث أن نلقي نظرة سريعة على جهود اللغويين في هذا الصنف من التأليف . ونضم كتب المصادر إلى كتب الأفعال لارتباطهما حتى أن كتب الأفعال كانت تجعل المصادر عناوين أبوابها .

ويبدو أن الأفعال التي جذبت أنظار الباحثين أولا ، لكثرة تصرفاتها والتغييرات التي تعتريها ، ومشقة العلم بها ، فبدأ التأليف فيها . ويؤيد ذلك قول ابن القوطية في صدر كتابه في الأفعال : « اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام ، وبذلك سمتها العلماء الأبنية ، والأسماء غير الجامدة والأصول كلها مشتقات منها ، وهي أقدم منها بأزمان ، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب في قول الكوفيين » . وقد لا يتفق العلم الحديث مع القول بأسبقية الأفعال على الأسماء أو الأسماء على الأفعال ، ويرى أنه لم تكن توجد هذه الفروق في الكلام الأول ، ولكن يستنبط من هذا القول مدى أهمية الفعل عند لغويي العرب . ولعل ذلك أيضاً هو الذي حمل الأندلسيين خاصة على قصر جهودهم على العناية بالأفعال دون الأسماء تقريبا .

واتجهت كتب الأفعال ثلاثة اتجاهات: أولها يعالج الأفعال من وجهة عامة بجميع صيغها، وثانيها يعالج صيغة خاصة منها، وثالثها يوجه عنايته إلى المصادر وحدها.

١ — كتب المصادر

أول كتاب وصل إلينا اسمه كان يسير فى الاتجاه الثالث، وهو من تأليف اللغوى المعروف على بن حمزة الكسائى (١٨٩ تقريبا). ثم توالت كتب المصادر من اللغويين الذين ماتوا فى القرن الثالث، وأولهم النضر بن شميل (٢٠٤ هـ)، والفراء (٢٠٧ هـ) وخص كتابه بالمصادر فى القرآن وحده، وأبو عبيدة (٢١٠هـ) والأصمعى (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) ثم إبراهيم بن يحيى اليزيدى (٢٢٥ هـ) فى مصادر القرآن أيضاً، وأبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمى النحوى (٢٢٥ هـ).

ولم يعن أبو عبيد كثيرا بالمصادر. فلم يعقد لها فى الغريب المصنف إلا خمسة أبواب قصار تناول فيها بعض المظاهر الشاذة فيها، مثل المصادر المأخوذة من أسماء أعضاء الجسم، والمصادر التى لا أفعال لها، والمصادر المأخوذة من الأعداد، والمصادر التى على وزن فَعَل من الفعل فَعَل، والمصادر التى على وزن مفعول. وخطته فى الأبواب التى يتناول فيها مصادر لها أفعال أن يذكر الفعل الماضى فالمضارع فالمصدر أو أن يقتصر على الأولين ثم بعد فقرة كاملة ينبه على وزن المصدر من أفعالها كلها؛ وفى الأبواب الأخرى يذكر المصدر مع اللفظ الذى أخذ منه. والشواهد هنا قليلة تكاد تكون معدومة. ولا زال أبو عبيد ملتزماً نسبة كل قول إلى صاحبه. وكان أكثر اعتماده فيها على الكسائى وأبى زيد ثم غيرهما ممن نجدهم فى أكثر الأبواب.

وألف فى المصادر فى القرن الرابع أبو زيد البلخى (٣٢٢ هـ) ونفطويه (٣٢٣ هـ). ونسب ياقوت كتاب النوادر والمصادر لدلان بن الهلول، ولم يشر إلى تاريخه، ولعله من أهل هذا القرن أو سابقه. ولم تصل إلينا كتبهم جميعها.

وعقد ابن سيده من أهل القرن الخامس (٤٥٨ هـ) كتابا للمصادر والأفعال في المخصص، نصفه في الكلام عن الأفعال.

وألف في القرن السادس في المصادر أحمد بن محمد الميداني (٥١٨ هـ) ثم أبو جعفر أحمد بن علي البيهقي المعروف ببو جعفرك (٥٤٤ هـ)، وسمى كتابه « تاج المصادر ». وتقتني دار الكتب المصرية مخطوطا برقم ٣٣٢ لغة، يرجح أنه تاج المصادر، وعليه أعتمد في الوصف. ذهب البيهقي في كتابه مذهب الفارابي في ديوان الأدب، فأخذ منه تقسيماته بحذافيرها ثم أجرى في ترتيبها بعض التغيير. فقد جعل كتابه شطرين كبيرين: المصادر من الثلاثي، والمصادر من غير الثلاثي (يجمع الثلاثي المزيد والرباعي المجرد، والرباعي المزيد). والفرق بين هذين الشطرين أن المصادر من أولها سماعية ومن الثاني قياسية.

وجعل الشطر الأول ستة أبواب وفقا لصيغ الأفعال في ماضيها ومضارعها، وسار في ترتيبها على ترتيب الفارابي في ديوان الأدب.

وقسم كل باب من الأبواب الستة السابقة إلى الفصول التالية وفقا لما تحتويه من مصادر: السالم — فالمضاعف — فالمعتل — فالمهموز. ولا أقسام تحت السالم أو المضاعف. أما المعتل فجعله أقساما: المثال — فاللفيف المفروق — فالمثال المهموز — فالأجوف — فالناقص — فاللفيف المقرون — فالناقص المهموز. وراعى في كل هذه الأقسام أن يفصل الواوي عن اليائي، وأن يقدم الأول على الثاني منهما. وكذا الأمر في المهموز جعله ثلاثة أقسام: المهموز الفاء، فالعين، فاللام. وسار في كل قسم كما سار في الكتاب نفسه، فقدم المهموز الأول من السالم، فالمهموز الأول من المضاعف، فالمهموز الأول من المعتل، وفصل في المعتل الأجوف عن الناقص، والواوي عن اليائي. وسار في المهموز العين واللام كما سار هنا.

أما الشطر الثاني فجعله عدة أقسام لم يحد في ترتيبها عن الفارابي أيضاً بكل جزئياته.

وأخذ البيهقى من الفارابى طريقة حشوه الألفاظ فى هذه الأقسام وهى التى اتبعها الجوهرى أيضا .

أما الاختلاف الذى آثره البيهقى فنى التقسيم الأكبر نفسه . فقد آثر الفارابى أن يجعل كتابه فى خمسة كتب : السالم — فالضاعف — فالأجوف — فالناقص — فالمهموز ، ثم وضع فى كل كتاب الأقسام الصغرى التى أشرنا إليها (وفقا للصيغ) . أما البيهقى فآثر أن يقدم الأبواب الصغرى القائمة على الصيغ ويجعلها الأساس ، ثم يضع تحتها السالم فالمضاعف فالأجوف . . . الخ . فالتقسيم واحد إلا أن كل واحد منهما قدم ناحية غير التى قدمها الآخر .

والخلاف بين الاثنين فى علاج الألفاظ أيضا ، فالبيهقى يقتصر فى أغلب الأحيان على ذكر المصدر يليه معانيه بالمرادف ، أو الفعل فالمصدر أو المصادر فمعانيه مجردة أيضا . وفى بعض الأحيان القليلة يذكر الصفات ، واللغات التى فى اللفظ ، وبعض عبارات تحتوى عليه . وإذا كان معنى المصدر معروفا اقتصر على الرمز إليه بحرف «م» . ولكنه على الرغم من ميله إلى تجريد ألفاظه والإتيان بها مفردة ، كان يشير إلى ورودها فى الحديث أو يورد قطعة منه شاهدة عليها . وأكثر شواهده أو كلها من الأحاديث أما الشعر فلم أعثر له على أثر . وقد أدخل البيهقى جميع الألفاظ والمعانى التى ذكرها الفارابى فى ديوانه وزاد عليها كثيرا .

وقدم البيهقى بين يدى كتابه مقدمة طويلة تشبه بعض الشىء مقدمة ديوان الأدب للفارابى . وجعلها عشرة فصول تناول فيها تعريف الفعل والمصدر وأنواع المصادر من الثلاثى وغيره والمصادر الميمية وأسماء المرة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، وصيغ المبالغة ، والزمان والمكان والآلة والتفضيل ، وأقسام الأفعال من حيث الصحة والاعتلال ، والتصرف والجمود ، والتعدى واللزوم ، وأوزان الأفعال ومعانيها . وعنى بالشواذ من هذه الأبنية . وأشار فى أكثر من موضع إلى أنه يعنى بالسماعى فى الكتاب ، وإن لم يصل ذلك منه إلى درجة صراحة الفارابى .

واتجه الصغانى (٦٥٠ هـ) اتجاها خاصا فى دراسته المصادر ، فلم يعن بها كلها ، وإنما عنى بنوع خاص منها ، هو ما كان على صيغة « فَعَلان » فاستقصى هذا النوع وأورده فى كتابه المسمى « نقعة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان » . وهو كتاب صغير يضم ٢٣ ورقة (مخطوطة بدار الكتب المصرية ٤١١ لغة) رتب فيه المصادر ترتيب صحاح الجوهرى . وخطته أن يورد المصدر ويصرح بفعله الماضى فالمضارع فصادره الأخرى إن كان له ، فمعناه باختصار ، ويستشهد عليه كثيرا بالقرآن والشعر .

وألف فى المصادر أيضا يحيى بن أبى بكر التونسى (٧٢٤ هـ) ، ويحيى بن أحمد الفارابى الذى لا ندرى العصر الذى عاش فيه ، ولا ندرى شيئا آخر عن كتابه أو كتاب التونسى .

٣ — كتب الصيغ الخاصة من الأفعال

كان الاتجاه الثانى هو الثانى فى الوجود أيضا ، وكانت كتبه الأولى تعالج صيغتى « فَعَل وأفعل » ، وتتناول هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تتفقان فى المعنى ، أو تختلفان ، أو لا يرد للعرب إلا إحداهما . وأول من رُوِى أنه ألف فيه قطرب (٢٠٦ هـ) والفراء (٢٠٧ هـ) ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعى (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) — وورد فى أبواب من الغريب المصنف أيضا ، تناولها فى الكلام عن كتب الأفعال عامة — وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزى (٢٣٣ هـ) ويعقوب ابن السكيت (٢٤٦ هـ) — وأفرد بابين من إصلاح المنطق لخلط العامة بين هاتين الصيغتين — وأبو حاتم سهل بن محمد السجستانى (٢٥٥ هـ تقريبا) وأبو العباس الأحول تلميذ ابن الأعرابى ، وخصص له ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) أبوابا من كتاب الأبنية فى « أدب الكتاب » .

وألف فيه من أهل القرن الرابع الزجاج (٣١١ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ)

الذى عقد له أيضا بابين مما ألحقه فى ختام الجمهرة ، وابن درستويه (٣٤٧ هـ) وأبو على القالى (٣٥٦ هـ) وأبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية (٣٦٧ هـ) .

ثم ألف فيه أبو البركات بن الأنبـارى (٥٧٧ هـ) ثم القاسم بن القاسم الواسطى (٦٢٦ هـ) .

ولم يبق من هذه الكتب إلا كتاب السجستانى ، ومنه عدة نسخ مخطوطة فى دار الكتب المصرية ، وكتاب الزجاج ، الذى طبع فى مطبعة السعادة عام ١٣٢٥ هـ ، وكتاب ابن القوطية ، طبع بمطبعة مصر ، وبابا الجمهرة بطبيعة الحال .

واختلفت هذه الكتب فى موقفها من هاتين الصيغتين ، إذ يشعر عنوان كتاب السجستانى بأنه لا يعنى بهما إلا حين يتفق معناها . ولكنه خالف ذلك وأتى بهما حين يختلفان كثيرا . وتبعه ابن دريد فى العناية بهاتين الناحيتين ، فجعل الباب الأول للاتفاق ، والثانى للاختلاف . وعنى الزجاج بهما حين يتفقان ، أو يختلفان ، أولا تأتى من المادة إلا واحدة منهما ، وجعل لكل ناحية منها فصلا خاصا . ومثله فى ذلك ابنُ القوطية إلا أنه جعلهما حين يتفقان ويختلفان فى قسم واحد ، وفرّق بينهما فى داخله .

واختلفت هذه الكتب الثلاثة فى ترتيبها ، فالأول لا ترتيب به على الإطلاق ، ومثله ابن دريد . أما الثانى فمقسم إلى أبواب بحسب الألف باء مع تأخير الهمزة . ويضم كل باب الألفاظ المبدوءة بحرفه دون ترتيب لما بعده من حروف . ويضم كل باب أربعة فصول : الأول لما فيه الصيغتان مع اتفاق المعنى ، والثانى للمختلف المعنى ، والثالث لما فيه فَعَل وحدها ، والرابع لأفعل وحدها .

وجعل ابن القوطية كتابه ثلاثة أقسام : الأول لما فيه فعل وأفعل ، والثانى لما فيه أفعل وحدها ، والثالث لما فيه فعل وحدها . وجعل القسم الأول وحده فى شطرين ، أولها : الصيغتان بمعنى واحد ، والثانى لما اختلف معناها فيه .

وقسم كل قسم منهما وفقا للحروف العربية على الترتيب التالى : أ هـ ع غ خ ح ج ق ك س ش ص ض ل ر ن ط ظ ذ د ب ت ث ز ف م و ى . ووضع تحت كل حرف الألفاظ التى أولها ذلك الحرف .

وقسم كل حرف من القسم الأول إلى قسمين : أولهما لما وردت فيه الصيغتان مع اختلاف المعنى . ثم رتب كل قسم منهما على الصورة التالية : الأفعال المضاعفة ثم الأفعال الصحيحة ثم الأفعال المعتلة . والأفعال المضاعفة لا أقسام تحتها . أما الأفعال الصحيحة فجعلها أقساما بحسب صورة ماضيها ، فقسم خاص بفَعَل ، وآخر بفَعِل ، وثالث بفَعُل ، وأقسام أخرى لما ورد فى ماضيه أكثر من صورة مثل فعَل وفعِل ، وفعَل وفعُل ، وفعِل وفعُل وما شابه ذلك . وجعل المهموز قسما قائما برأسه قبل المعتل . وفصل فى المعتل بين الأجوف والناقص ، وبين المعتل الذى سلم حرف علته والمبدل حرف العلة ، وبين المعتل بالواو وبالياء ، وبين المعتل بحرف واحد والمعتل بأكثر من حرف أو المعتل المهموز ، وبين صيغ الأفعال المختلفة فى الماضى منه ، كما فعل فى الصحيح . وأورد الألفاظ تحت هذه الأقسام مع مراعاة الحرف الأول منها وحده . أما الثانى وما بعده فلا أهمية لها عنده . ولما كان الأول فى صيغة أفعل دائما همزة فقد اعتبر فيها الحرف الثانى وحده بطبيعة الحال ، لأنه الأول فى أصل الفعل .

وسار فى القسمين الآخرين على النمط نفسه إلا فى حالة واحدة هى التقسيم إلى ما ورد فيه الصيغتان بمعنى واحد ، وما وردت فيه الصيغتان بمعنى مختلف ، إذ ليس فى كل منهما إلا صيغة واحدة ، فلا اتفاق إذن ولا اختلاف . وتبعا لذلك لا تقسيم من هذا النوع . أما بقية التقسيمات فهى هى ، فى الأقسام الثلاثة الكبرى .

واتجه الصغانى (٦٥٠ هـ) فى الأفعال اتجاها خاصا شبيها باتجاهه فى المصادر ، فتناول بعض الصيغ بالبحث ، فأفرد كتابا لافتعل ، وآخر لانفعل ، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الأخير (تحت رقم ٤١٤ لغة) تقع فى ٣٥ ورقة . وكان الصغانى يرمى فى هذا النوع من التأليف إلى الاستقصاء والشمول ، كما يظهر

من مقدمته . وعبارته فى المقدمة صريحة أنه مبتكر هـذا النوع من التأليف . ومنهجه فيه متفق تماما مع منهجه فى كتاب « الفَعَلان » إلا أنه اعتمد هنا على الحديث النبوى فى شواهده الاعتماد الأكبر . ولم يذكر فيه الألفاظ المولدة ، ونبه على ذلك فى المقدمة .

ويتفق ابن دريد والسجستانى فى طريقة علاج الألفاظ ، إذ يذكران إحدى الصيغتين ويفسرانها ثم الأخرى ويفسرانها ، ويشيران إلى الاتفاق أو الاختلاف ، أو يجمعان الصيغتين ، ويفسرانهما مرة واحدة ، ويستشهدان كثيرا بالقرآن والحديث والشعر ، وقد يوردان مصادر أو صفات أو لغات ، ويعتمدان كل الاعتماد على أبى زيد وأبى عبيدة ، ويلتزمان التنبيه على موقف الأصمعى من أكثر الألفاظ . والحق أن السجستانى عرض كتابه على الأصمعى وسأله عما فيه كلمة كلمة ، كما صرح فى صدره . أما ابن دريد فاعتمد على كتاب أستاذه أبى حاتم السجستانى ، وإن لم يسر على ترتيب عبارته .

وينتظم إيراد الأفعال عند الزجاج ، فكثيرا ما يورد الماضى منها فالمضارع والمصدر أو الماضى مع أحدهما ، وأحيانا الماضى وحده . وكثيرا ما يلتفت إلى بعض الأبنية الأخرى التى كان لها معنى إحدى هاتين الصيغتين . واعتمد فى كتابه على الثلاثة الذين اعتمد عليهم السجستانى وغيرهم .

وأما ابن القوطية فالتزم أن يذكر الماضى والمصدر من كل ما أورده ، ومعانيهما الكثيرة ولا يقتصر على واحد منها . ولكن الشواهد قليلة عنده . ولم يذكر أسماء اللغويين الذين اعتمد عليهم . وبلغ من شهرة هذا الكتاب أن نسى الناس ما قبله واتخذه أساسا أكبرُ معجمين للأفعال ، وهما : كتابا السرقسطى وابن القطاع ، وقيل[1] : « هو الذى فتح هذا الباب » وهو قول قائم على المبالغة .

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ١ : ٦٤٩ .

٣ — الأفعال العامة

أول من وجدناه تعرض للأفعال عامة ، دون تخصيص بناء منها ، أصحاب المجاميع اللغوية ، وعلى رأسهم أبو عبيد فابن السكيت فابن قتيبة وآخرهم ابن سيده. وألف فيها ثلاثة لا ندرى شيئا عن كتبهم هم :عبد الملك بن طريف الأندلسى (توفى فى حدود ٤٠٠ هـ) ، وهو أحد تلاميذ ابن القوطية ، ومحمد بن على بن الجيان (كان حيا عام ٤١٦ هـ) وأحمد بن عبد الله بن أحمد (٤٣٢هـ) . ولعل أولهم سار فى كتابه على نهج أستاذه . ثم هذب اثنان كتاب ابن القوطية وأكملاه ، وهما أبو عثمان سعيد بن محمد المعافرى السرقسطى (٤٠٠ هـ) وعلى بن جعفر السعدى المعروف بابن القطاع (٥١٥ هـ) . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من الأول (تحت رقم ٣٤٣ صرف) وأما الثانى فمطبوع فى الهند .

وتأثرت كتب المجاميع بكتب فعل وأفعل تأثرا كبيرا . فقد خص أبو عبيد هاتين الصيغتين بالأبواب الأولى مما خصصه للأفعال . وعالجهما حين يتفق معناهما أو يختلف ، أو يختلفان فى التعدى واللزوم . وقد تأثر به ابن قتيبة فى ذلك إلا أنه أحسن تصنيفهما . وأشار إلى موقف بعض اللغات منهما ، فتوسع ابن السكيت فى ذلك ، وعنى بموقف العامة أيضا .

ثم عالج أبو عبيد صيغة أفعل وحدها . وعنى خاصة بأحد معانيها وهو مصادفة الشيء متصفا بالصفة المشتقة من مادتها ، كما عنى بالصفات الشاذة منها . فقلده ابن قتيبة فى الأمر الأول ، ومع التوسع فيه إذ أورد معانى أفعل كلها وخصص لكل منها بابا .

وعالج فعل وحدها من ناحية تعدد أبواب المضارع منها أحيانا ، وتعدى بعض أفعالها ولزومها فى وقت واحد ، واعتلالها وصحتها ، وما فيه حروف حلق من أمثلتها وما وردت فيه مع صيغة أخرى مثل فِعل مع اتفاق المعنى . وقلده ابن السكيت فى الأمور التى ترجع إلى اللغات مثل تعدد صور المضارع واختلاف الصيغ من فَعَل

و فَعِل و فَعُل مع اتفاق المعنى أو اختلافه . وعنى ابن قتيبة بها من ناحية الاعتلال والصحة والهمز ، وتعدد المضارع . واتفق أبو عبيد وابن قتيبة فى العناية بما يطرأ على بعض حروفها من إبدال .

وانفرد أبو عبيد بمعالجته صيغة المبالغة ، وبعض الأفعال المشتقة من الأوقات ؛ وابن السكيت بمعالجة المصدر الميمى واسم المفعول والآلة وما إليها ؛ وابن قتيبة بمعالجة معانى صيغ المزيد الثلاثى وتعديها ولزومها .

وكان ابن قتيبة أشدهم اختصارا ، وابن السكيت أكثرهم إطالة ، وتوسط أبو عبيدة ، فتأثر علاجهم بذلك . فقلت الشواهد عند الأول ، وتنوعت عند الثانى واقتصرت على الشعر عند الأخير . وانتظمت المادة عند الأول ، وكثر استطراد الثانى ، وأتى بكلماته فى عبارات ، وتكررت بعض ألفاظ الأخير ، وعزا كل قول إلى صاحبه كعادته .

ووجدت كل هذه الأمور فى الكتاب المخصص للأفعال والمصادر ، من مخصص ابن سيده وقد شغل ١٣٣ صفحة من السفر الخامس عشر . ولكنه توسع جدا ، فكانت المسألة التى تأخذ بابين قصيرين فى كتاب من هذه الكتب تأخذ عنده أربعة أبواب طوال ؛ ومالا يختص بباب ، يفرده هو بباب لايقل عن إخوته طولا . وأعانه على ذلك المراجع الأخرى التى اغترف منها إلى جانب هذه الكتب ، مثل كتاب أبى حاتم السجستانى . ولم يكن يلتزم النص الذى ينقله حرفيا ، بل يجرى فيه بعض التغيير من حذف وزيادة . يضاف إلى ذلك أنه أتى فى أول هذا الكتاب بكثير من الأبواب النحوية الصرفية عن الأفعال والمصادر ، أخذها برمتها من كلام سيبويه (وشرح أبى على الفارسى وأبى سعيد السيرافى والمبرد عليه) ، مع إضافات قليلة من اللغويين .

ولم يكن له ترتيب معين فى أبوابه ، إلا واحدا منها هو باب « أفعلت دون فعلت » ، فقد راعى فى ألفاظه ترتيب الحرف الثانى أعنى التالى على الهمزة مباشرة ،

فقدم ما ثانيه الباء ، فالتاء ، فالثاء . . . الخ . ولم يشذ عن ذلك إلا فى ألفاظ قليلة . ولم يعتد بما بعد الحرف الثانى فى الترتيب . وقد ظننت أنه اعتمد على ابن القوطية الذى رتب أبوابه هذا الترتيب ، ولكنى وجدت العلاجين مختلفين . ووجدت ما أتى به ابن سيده بحرا لا يضاهى به وشل ابن القوطية على الرغم من تخصصه فى صيغتى فعل وأفعل ومن كبر حجم كتابه . ولعل ابن سيده تأثر بكتاب آخر لا نعرفه ، لأنه لم يردد فى هذا الباب اسم أحد من اللغويين . ولا يختلف تناوله لألفاظه هنا ، عما فى كل مكان ، من استشهاد بالقرآن والحديث والشعر والأخبار ، وإيراد أقوال كثير من اللغويين . ولكنه كان أميل إلى أن يورد الأفعال بصورة مكتملة ، أريد بذلك ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو ماضيها ومصدرها على الأقل .

أما السرقسطى فعدل عن ترتيب المخارج الذى أخذ به ابن القوطية إلى ترتيب سيبويه ، وأخضع الكتاب له ، وهو : أ هـ ع ح خ غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ى . وجعل تحت كل حرف منها أبوابا بحسب الأبنية . فالأبواب الأولى خاصة بالثلاثى المجرد ، والأخيرة لما جاوزه (أى الثلاثى المزيد والرباعى والمزيد منه) .

أما النوع الأخير الخاص بالثلاثى المزيد «أفعل» وإخوته والرباعى ، فقد جعله أبوابا وفقا لصيغه المختلفة . والتزم ترتيب بعض هذه الصيغ ، واضطرب فى صيغ أخرى . فقد التزم أن يقدم أفعل ، ثم فَعْلل ، ثم تفعلل ، ثم فَعّل ، ثم تَفَعّل . ويلاحظ أنه كان يأتى بالصيغة ، ويعقبها بالمزيد بالتاء فى أوله منها . ثم أتى بصيغ أخرى كثيرة اضطربت مواضعها ، وهى على النحو التالى على وجه التقريب استفعل فنعل ، فوعل ، فيعل ، فعول ، فعيل ، افتعل ، افعنلل ، افعلّل ، افعول ، افعوعل ، افعنلى ، انفعل ، فاعَلَ ، تفاعل ، افعللّ . وما إليها . وقد راعى فى هذه الأنواع تقديم السالم منها فالمكرور (المضاعف) ، فالمهموز ، فالمعتل . ويلاحظ أن المهموز ظهر فى هذه الأبواب ، وكان مع الصحيح فى الأبواب السابقة .

ومن الواضح أن الأبواب الأولى من الكتاب الخاصة بصيغتى فعل وأفعل هى ما يقابل أبواب كتاب ابن القوطية . أما أبواب الرباعى المجرد والمزيد من الثلاثى والرباعى ، فليس لها مثيل فيه ، وإنما هى من تجديدات السرقسطى . وإذا درس الإنسان الأبواب الأولى المشتركة لاحظ عليها ما يلى : أدخل السرقسطى فى كتابه كل ما ذكره ابن القوطية ، مع المحافظة على عبارته وترتيبها وترتيب الفصول فى أغلب الأحيان . ولكنه مع ذلك أجرى على هذه الأبواب الأمور التالية ، غيّر ترتيب بعض نصولها ، وترتيب بعض عباراتها ليزيد فى وضوحها ؛ كرر الفعل مع كل معنى جديد ، وكان ابن القوطية يحذفه اختصارا ؛ زاد فى الشرح ، وأشار إلى بعض خواص الصيغ ؛ التزم أن يذكر المصدر من كل فعل فى أغلب الأحيان ، وأشار فى بعضها إلى ما يأتى منه من صفات أو جموع وما فيه من لغات وبعض ما يتعلق ببنائه من الأمور الصرفية ، زيادة على ما فى الكتاب أصلا ؛ أتى بالشواهد من القرآن والحديث والشعر والسجع وأكثر من الحديث ؛ أتى بأفعال لم يتعرض لها ابن القوطية وفسرها وإستشهد عليها ؛ وختم أكثر الفصول بأفعال استدركها على ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ، ونسب بعضها إلى قائليه . والتزم المؤلف فى كل هذه الزيادات أن يصرح باسمه قبلها إشارة إلى أنها من زياداته وكثيرا ما أتى فى ختامها بكلمة « رجع » إشارة إلى رجوعه إلى عبارة ابن القوطية . وتبين لنا هذه الزيادات مدى الفوارق بينه وبين كتاب سابقه . ولا تختلف طريقة تناوله فى الأبواب الأخيرة عنها فى الأولى ، إلا فى أن هذه الأبواب كلها من عنده ، ولم يعتمد فى شىء منها على ابن القوطية .

وصدر السرقسطى كتابه بمقدمة وصف فيها كتاب ابن القوطية وقرظه ، وأشار فيها إلى منهجه . ثم عالج فيها بعض النواحى الصرفية من الأفعال ، فقسمها إلى سالمة ومعتلة ، وذكر أبنية المجرد منها والمزيد ونوعى الزيادة فيها ، وأبنية الماضى الثلاثى المجرد ولزومها وتعديتها ، والماضى والمضارع من الثلاثى المضاعف ، واختلاف الخليل

والفراء وسيبويه فيه (ونقل كلام الفراء خاصة من ابن السكيت وابن قتيبة فى أدب الكتاب مع تصرف) ، وذكر مضارع كل صيغة من صيغ الثلاثى ، وأشار إلى كون مصادره سماعية وكثير من مصادره الميمية كذلك ، وكثرة شذوذ أسماء الفاعلين منه ، وعدّد ما يأتى من كل صيغة من أسماء فاعلين .

وصفوة القول فيه أنه وسع ميدانه حتى شمل جميع أنواع الأفعال ، ولم يقصر بحثه على نوع منها أو صيغ بعينها ، وتوسع فى علاجه وأفاض فأتى بالشواهد المختلفة مما لم نر مثله فى كتاب ابن القوطية .

ومن اليسير أن نجمل ما قام به ابن القطاع فى كتاب ابن القوطية بما يلى : وضع أمامه الكتاب ونظر فى أقسامه الثلاثة الكبرى ، وضرب على عناوينها ، ثم نظر إلى ما تحت كل قسم منها من عناوين تفرد المتفق المعنى عن المختلف فضرب عليها أيضا ثم نظر فى تقسيم الأفعال إلى مضاعفة فمهوزة فمعتلة فأقره ، ولكن قدّم الصحيحة على المعتلة ، ثم نظر إلى تقسيم بعض هذه الأنواع من الأفعال بحسب صيغ الماضى والمضارع منها فضرب عليه أيضا . وخرج من ذلك بأن وجد بعض الأفعال منثورة فى أقسام كثيرة وفقا لتقسيمات ضرب عليها فاضطر إلى جمعها فى موضع واحد هو موضع أول فعل منها . وأهمل ابن القوطية أبواب الفعل الثنائى المكرر (أى المضاعف الرباعى) والرباعى الصحيح والخماسى . فألحقها ابن القطاع فى آخر الأبواب السابقة ليشتمل كتابه على جميع أبنية الأفعال بدلا من بناءى فعل وأفعل اللذين قصر ابن القوطية كتابه عليهما . ورأى ابن القطاع أن ابن القوطية ترك كثيرا من صيغ الأفعال التى ذكر شيئا منها فاستدركها عليه فى مواضعها وعلم عليها بحرف « ع » ليعلم أنها له كما علم على كلام ابن القوطية بحرف « ق » . ولم يرض ابن القطاع عن ترتيب الكتاب وفقا لمخارج الحروف فغيره إلى الترتيب الألف بائى المعروف ، أما الأبواب فلم يغير منها إلا باب الثلاثى الصحيح كما رأينا إذ قدمه على المضاعف . وفيما عدا ذلك لم يجر ابن القطاع تغييرات أخرى فى الكتاب حتى أن الأفعال تأتى فى موضعها

التى كان ابن القوطية وضعها فيها ، مع اجتماع كل صيغها فى موضع واحد هو موضع الفعل الأول منها ورودا فى الكتاب . ولما كان ابن القوطية لم يرتب الأفعال داخل الأقسام إلا بحسب الحرف الأول منها وحده بقى الكتاب على هذا الترتيب ، وأغفل ترتيب الحروف التوالى منها ، فجاءته الفوضى من ثمة . وكان واجبا على ابن القطاع أن يتلافى هذا النقص مع ما تلافاه . وحافظ ابن القطاع أيضا على عبارة ابن القوطية فلم يغير فيها ، أما ما نراه بين النسختين المطبوعتين من خلاف ضئيل فلعل مرجعه اختلاف النسخ .

واتبع ابن القطاع نهج ابن القوطية فى علاج الأفعال التى زادها . فكان يأتى بالماضى فمصدره أو مصادره ويفسره باختصار ، ويورد فى المادة صيغ الأفعال جميعها ويهمل ما عداها إلا بعض الصفات القليلة فى قليل من الأحيان . ولم يذكر أسماء لغويين فى كتابه إلا فى النادر . وقلل الشواهد وإن جلب منها أكثر مما جلب ابن القوطية ، ونوّعها مثل سابقه فشملت القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال . وعلى الرغم من وقوعه فى بعض الأخطاء مثل إيراد بعض الأفعال الثلاثية فى أبواب المضاعف الثنائى (٥٣/١) والمعتلة فى أبواب الصحيح (٨٥/١) واعتبار بعض الحروف المزيدة عند الترتيب مثل التاء فى أوائل الأفعال (١٢٦/١) نجد كتابه وكتاب السرقسطى أكمل وأشمل كتابين وصلا إلينا فى الأفعال . وهما جديران بالشهرة التى يتمتعان بها بين معاجم العربية . ويفوق هذا كتاب السرقسطى فى السهولة وعدم تعقد الترتيب ، إذ أهمل صيغ الأفعال وترتيب الحروف على المخارج .

٤ — كتب أمثلة الأسماء

لم تحظ أمثلة الأسماء بمثل العناية التي حظيت بها الأفعال . فبدأ التأليف فيها متأخرا ، وبقى قليلا قاصرا عن بلوغ مرتبة الأفعال . ولم تأخذ نصيبها من العناية إلا فى كتب الموسوعات اللغوية .

وأول من نجد عنده آثار العناية بها أبو عبيد (٢٢٤هـ) فى الغريب المصنف ، إذا استهل بها كتابه فى الأمثلة ، الذى يشتمل عليها وعلى الأفعال ، وأفرد لها ٥٦ صفحة . وقد لجأ أبو عبيد إلى تبويب كلامه إلى أبواب ، يشتمل بعضها على مثال واحد ، وبعضها على أكثر من مثال . وراعى الفصل بين ما اختلفت فيه اللغات احيانا ، فعقد أبوابا لما ورد فيه مثالان أو أكثر ؛ وبين الصحيح والمعتل من المثال الواحد ، فجعل لكل منهما بابا ؛ وبين الأسماء والصفات من المثال الواحد ، فأفرد لكل بابا .ووزع مثالا واحدا هو « أفعولة » فى بابين بدون سبب . وكان من هذه الأبواب الطويل الذى يزيد على الصفحة ، والقصير الذى لا يحتوى إلا على لفظ واحد مثل باب فَعَلِّيل ، فيه شرحبيل وحدها . وتوسع فى مدلول الاسم فأورد تحته المصادر وأسماء الأفعال أحيانا ، مثل صيغة فعالِ اسم فعل أمر . وأخطأ فى بعض الأمثلة ،فأورد تحتها ألفاظا ليست منها ، مثل « فعنلل » أورد فيه فرزدق وشمردل وصمحمح وغيرها وكلها من باب فَعَلَّل .

وراعى أبو عبيد فى هذه الأبواب غاية الاختصار ، فاكتفى بإيراد الألفاظ متتابعة ، وشرحها بإيجاز ، وتركها من غير شرح أحيانا عند وضوحها ، وقلل الشواهد جدا . ولكنه التزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على اتفاق اللغويين على اللفظ تنبيهه على اختلافهم . والتفت أحيانا إلى إيراد جموع الواحد وما فى اللفظ من لغات .

وتعرض ابن السكيت (٢٤٦ هـ) لأمثلة الأسماء . فخصص لها القسط الأكبر من الجزء الأول من إصلاح المنطق ، وبعض أبواب الجزء الثانى أيضا . ولكن اختلف اتجاهه عن أبى عبيد ، فعنى بالألفاظ التى يرد فيها مثالان لا مثال واحد أى باللغات فى الألفاظ . فجميع أبوابه تحتوى على أكثر من مثال يرد فى اللفظ الواحد ، مثل فَعْل وفِعْل ، وفِعْل وفُعْل ، وفَعالة وفِعالة ، إلا باب أفعولة ، والمصادر الميمية ، وأسماء الآلة والزمان والمكان فى الجزء الأول ، وأبواب الجزء الثانى التى تتعلق بهذا الموضوع كلها .

واضطرب الترتيب عند ابن السكيت ، ولكنه راعى إلى درجة كبيرة تقديم الأمثلة المجردة على المزيدة ، والمجرد الثلاثى على المجرد الرباعى ، والمزيد بحرف علة على المزيد بميم فى أوله ، والصحيح على المعتل . وراعى فى الأبواب التى يرد فيها مثالان أن يجعل للألفاظ الواردة فيها المثالان المعينان بابين ، أحدهما حين يرد المثالان مع اختلاف المعنى ، والثانى حين يرد المثالان مع اتفاق المعنى ، وكان يقدم الاختلاف على الاتفاق فى أكثر الأحوال . وقد أفلت الزمام من يده كثيرا ، فقدم المزيد الرباعى على المزيد الثلاثى مثلا ، وقدم أمثلة تستحق التأخير ، وفرق بين بابين متصلين مثل بابى فُعل وفَعْل حين يختلف معناهما وحين يتفق ، وما شابه ذلك. وكان الاضطراب سائدا بصورة بارزة فى أبواب الجزء الثانى التى يظهر أكثرها كأنما هو استطرادات من أبواب أخرى . وعلى الرغم من ذلك فهو أميل إلى الانتظام من أبى عبيد الذى لم يراع أى ترتيب فى أمثلته .

واختلف ابن السكيت مع أبى عبيد فى علاج الألفاظ ، فلم يضيق على نفسه ، بل ترك لها بعض الحرية فأطال بعض الشىء . وظهر ذلك فى إيراده أكثر ألفاظه فى عبارات ، وفى إتيانه ببعض المشتقات من اللفظ الذى يعالجه ، وأورد له أكثر من معنى واحد . وأكثر من الشواهد ، وعلق على بعضها ، وذكر لقليل منها روايات أخرى . وتنوعت الشواهد ما بين قرآن وحديث وشعر وأمثال وأقوال . وعنى

باللغات وكان ينسب بعضها إلى القبائل التى تتكلمها . واختلف مع أبى عبيد أيضا فى أنه أباح لنفسه الرجوع إلى القدماء من اللغويين والإفادة منهم دون أن يصرح بذلك إلا فى القليل النادر . ولكنه أخطأ فى بعض الألفاظ فوضعها تحت غير أمثلتها ، لاعتباره بعض الحروف المزيدة فيها أصيلة . واضطر من بعده إلى إصلاح هذا الخطأ وزيادة أبواب خاصة لهذه الألفاظ .

وكان القسم الثانى من كتاب الأبنية فى أدب الكتاب لابن قتيبة (٢٧٦ هـ) لأبنية الأسماء . واتجه فيه من حيث الموضوع — لا المنهج — وجهة توافق ابن السكيت فقد عالج الألفاظ التى يرد فيها بناآن لا واحد ، ولكنه لم يعن بهما إلا فى حال اتفاق معناهما ، أما عند الاختلاف فأهملهما . وزاد ابن قتيبة — إلى ذلك — موضوعات جديدة فى الأسماء وضعها فى آخر الأبواب ، وهى معانى الأبنية وأبنية الصفات ، وشواذ البناء والتصريف ، وشواذ الجمع ، ونعوت المؤنث ، وأبنية المصادر من الثلاثى وما فوقه ، والنائب عن المصدر . فأكمل الثغرات فى مادة أبى عبيد وابن السكيت .

ونظم ابن قتيبة أبوابه فأحسن تنظيمها : بدأ بالمجرد الثلاثى ، فالمزيد بحرف علة ، فالمزيد بميم ، فالرباعى ، فأبواب الألفاظ الوارد فيها لغتان دون أن ترتب على الأبنية (وهى عند ابن السكيت أيضا) وكل الأبواب السابقة فيما فيه لغتان فحسب ، ثم ما فيه ثلاث لغات من الثلاثى فمن غيره ، ثم ما فيه أربع لغات من الثلاثى فمن غيره ، ثم ما فيه خمس لغات من حروف مختلفة الأبنية ثم ما فيه ست لغات ، ثم معانى أبنية الأسماء ، وبقية الموضوعات الجديدة على النظام الذى ذكرته فى الفقرة السابقة . وراعى ابن قتيبة فى داخل الأبواب أن يقدم الألفاظ الصحيحة ويؤخر المعتلة ويفصل بينهما ، ولكن اضطرب عليه هذا الأمر فى بعض الأحايين .

وخالف ابن قتيبة فى علاج ألفاظه زميليه كل المخالفة ، إذ ضيق على نفسه الخناق كل التضييق فالتزم الاختصار الشديد . وكانت النتيجة أن أورد أكثر الألفاظ بدون شرح بعضها وراء بعض ، وكان له العذر فى كثير منها لشهرتها ؛

وأن أوجز الشرح كل الإيجاز حين يشرح؛ وأن أهمل نسبة الأقوال التى يقتبسها إلى أصحابها مثله فى ذلك مثل ابن السكيت وربما أكثر؛ وأن قلت الشواهد عنده وفقدت من كثير من الأبواب. ولكن الشواهد الباقية القليلة دلت على التنوع، بين القرآن بقراآته والشعر والأمثال والأقوال. وما الأبواب الأخيرة خاصة إلا بعض القواعد اللغوية الصرفية وأمثلة قليلة بل مثل واحد فى كثير من الأحيان عليها.

وأفرد أبو الحسن على بن الحسن الهنائى المعروف بكراع (كان يعيش ٣٠٧ هـ) بابا من كتابه المنتخب والمجرد للغات استهله بأمثلة الأسماء التى تشغل قريبا من ٢٠ صفحة. وذهب كراع فى بابه مذهب ابن السكيت، بل أدخل فيه أبواب الأسماء من الإصلاح التى رأيناها آنفا. فقد وضع أمامه كتاب الإصلاح ثم ضرب على الأبواب التى يختلف فيها معنى المثلين. ووجد بعض الألفاظ التى أخطأ ابن السكيت فى وزنها فوضعها فى غير بابها فزاد وزنا فى العنوان، فأصبحت بعض العناوين تجمع أكثر من مثالين وهى فى الإصلاح مقصورة عليهما مثل باب فعلال وفعلول وفنعال وفنعول. وفرق بين الصحيح والمعتل من الأمثلة الواحدة فجعل لكل منهما بابا، كما فعل ابن السكيت فى غيرها من الأبواب. ووجد ألفاظا فيها ثلاثة أمثلة أوردها ابن السكيت تحت أبواب لمثالين فقط، فعقد لها أبوابا خاصة بها، وزاد أبوابا أخرى قليلة.

أما خطته بإزاء ما فى داخل الأبواب فنجملها فى أنه ترك ترتيب الألفاظ على ما هو عليه، وحذف أسماء اللغويين الواردة فى الإصلاح والشواهد، والاستطرادات والتعليقات، ثم زاد بعض الألفاظ والتفسيرات. ولم يفعل شيئا غير ذلك. والحق أن أبواب ابن السكيت كادت تكون كاملة، فاضطر كل من أتى بعده إلى الاعتماد عليها، كما سنرى عند ابن سيده فيما بعد. وكانت خطة اللغويين واحدة أو متشابهة إلى حد كبير فى موقفهما من الإصلاح.

وتأثر ابن دريد بكتب الأمثلة تأثرا شديدا ، غلب على بعض أبواب الجمهرة وعلى كثير من الأبواب الملحقة بها . فقد رتب الألفاظ فى الأبواب الأولى من الجمهرة بحسب ما تحتويه من حروف ، ولكنه حين انتهى من أبواب الرباعى ، ألحق بها عدة أبواب سار فيها على نظام الأمثلة . وفعل الأمر نفسه فى الأبواب الملحقة بالخماسى . ولم يقنعه ذلك فعقد كثيرا من الأبواب بعدها مباشرة تحت عنوان « أبواب اللفيف » الذى علله بقوله[1] : « وإنما سميناه لفيفا لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض » .

وذكر ابن دريد فى الملحق بالرباعى ٢٢ بابا ، والملحق بالخماسى ٣٣ بابا ، واللفيف ٧٣ بابا ، ولا وحدة للأبواب الأخيرة ، فمنها الثلاثى والرباعى والخماسى . ومن هذه الأبواب ما يعالج مثالا واحدا ، ومنها ما يعالج مثالين ، ومنها ما يعالج أكثر ، لا على أنها تأتى فى لفظ واحد كما فعل ابن السكيت وغيره ، ولكن على أن كلا منها يأتى فى مجموعة خاصة من الألفاظ . ووضع بعض الأمثلة فى أبواب متعددة بدون سبب واضح . وسبب ذلك اضطراب المؤلف فى وضع أساس موحد يقوم عليه تبويبه ، فمرة يفصل بين الصحيح والمعتل ، وأخرى يفصل بين المعتل الواوى واليائى ، وثالثة يفرق بين الأسماء والصفات ، ورابعة يفرق بين الأسماء والمصادر ، وخامسة بين ما يمال وما لا يمال ، وسادسة بين القليل والكثير ، ومرات أخرى ينظر إلى معانى الألفاظ فيفصل منها معانى خاصة مثل ما جاء فى الشدة والصلابة ، أو القصر ، أو السرعة ، أو المضاء ، أو الفهم ، أو السعة والسهولة ، وما إلى ذلك ؛ ومرات غيرها لا يفصل بين شىء . وكثيرا ما ترى أبوابا ملحقة بأخرى ، ولا فرق بين الأصلى والملحق . وكثيرا ما تراه يضع بعض الألفاظ تحت أمثلة لا تنطبق عليها خطأ منه فى اعتباره زيادة بعض الحروف وأصالتها حتى نبه الناشر إلى ذلك[2] . وأدى ذلك إلى كثرة الأبواب والأمثلة وإلى الاضطراب .

---

(١) الجمهرة ٣/٤٠٦ .

(٢) ٣/٣٩٧ .

ولا يختلف منهجه فى هذه الأبواب عن الكتب الخاصة بأمثلة الأسماء ، فاللفظ يرد منفردا لا التفات إلى أخواته التى تشترك معه فى المادة ، ولا ما شابه ذلك . ويكفيه أن يورد اللفظ ويفسره ، وقد يذكر جمعه ، وقد يستشهد على بيت من الشعر ، غير أن الشواهد عنده أكثر مما رأينا فى الكتب الأخرى إلى درجة ما . ولا يورد أسماء لغويين فى أبوابه إلا نادرا . فهو إذن من ناحية العلاج أقرب إلى ابن السكيت .

وأورد ابن سيده أبواب الأمثلة فى السفر ١٥ من المخصص ، وأفرد لها عشرين صفحة ، جعلها ٣٨ بابا . وحين ينظر المرء فى عناوين هذه الأبواب يتضح له أنها عناوين الأبواب التى يتفق فيها المعنى عند ابن السكيت . وتتأكد هذه النتيجة حين يطلع على مافى داخل الأبواب . فقد وضع ابن سيده أمامه أبواب الإصلاح ، وأجرى فيها ما يأتى : ضرب على الأبواب التى جاء فيها المثلان مع اختلاف المعنى فما يهمه هو عند الاتفاق وحده ، رفع أبواب المصادر الميمية وما إليها من الإصلاح وقدمها إلى كتاب المصادر من المخصص ، جمع بابى الصحيح والمعتل من المثال الواحد فى باب كان يؤخر فيه المواد المعتلة ، عثر على ألفاظ تحت أبواب لا تنتمى إليها وأدخلها ابن السكيت فيها خطأ فأخرجها وجعل لها أبوابا خاصة بها مثل باب فنعل وأفعل ، زاد بعض الأبواب القصيرة جدا حتى لايزيد الواحد منها على أربعة أسطر ، غيّر فى ترتيب الأبواب فقدّم بعضها وأخّر بعضها الآخر .

ثم انتقل إلى داخل الأبواب فأجرى عليها ما يلى : حذف بعض أسماء اللغويين القليلة الواردة فيها ، حذف بعض الشواهد وخاصة الطويل منها ، حذف بعض العبارات التى يمكن الاستغناء عنها دون تغيير فى المعنى ، حذف بعض المشتقات التى أوردها ابن السكيت فى معالجة ألفاظه ، اختصر بعض الشواهد بالاقتصار على شطر منها ، تصرف فى بعض العبارات بجمع بعض الأمور المتناثرة ، غيّر فى ترتيب الألفاظ أحيانا ، قلب بابا واحدا رأسا على عقب فقدم آخره

وأخّر أوله ، زاد ألفاظا قليلة جدا كثير منها عن أبى عبيد ، زاد عبارات قصيرة وقليلة جدا عن النحويين والصرفيين وأبى على الفارسى ، زاد تنبيها على خلاف فى لفظ أورده ابن السكيت ، زاد شاهدا فى إحدى المرات . وفيما عدا ذلك استوعب أبواب ابن السكيت التى اتفق فيها معنى المثالين المذكورين فى كل نفظ . وكانت هذه الأبواب من الأبواب التى بترها مبضع كتاب الإفصاح فى عصرنا الحديث ؛ لأنها لا تتناول موضوعا معينا ، وإنما تقوم على أساس لغوى صرفى .

وألف ابن القطاع (٤٣٣ — ٥١٥ هـ) كتابا فى أبنية الأسماء ، لم يصل إلينا ، قال ابن خلكان[١] : « جمع فيه فأوعى ، وفيه دلالة على كثرة اطلاعه » ويؤيد ما قاله مؤلفه فى مقدمته[٢] بعد أن ذكر اجتهاد العلماء فى حصر هذه الأمثلة : « وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكروا . والذى انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق فى تآليف الأئمة ألف مثال ومئتا مثال وعشرة أمثلة » . وربما فهمنا من هذه العبارة أن الكتاب ليس معجما للألفاظ الواردة على هذه الأمثلة ، وإنما حصر لها ، فيخرج بذلك عن ميدان بحثنا .

وعنى على بن عيسى الربعى (٤٢٠ هـ) بمثال واحد من أمثلة الأسماء ، فألف « كتاب ما جاء من المبنى على فَعَال » ثم ألف فيه الصغانى (٦٥٠ هـ) « تأليفا مستقلا ، أورد فيه مئة وثلاثين لفظة » . وأورد السيوطى هذا الكتاب برمته فى المزهر ، وربما مع بعض اختصار[٣] . ويدل ما نقله السيوطى على أن الصغانى لم يفسر ما ذكره من ألفاظ فيه ، وإنما اختط لنفسه أن يذكر قوائم من الألفاظ المجردة ، ثم يعلق على كل قائمة منها بعبارة توضحها . فختم القائمة الأولى مثلا بقوله « هذه كلها بمعنى الأمر » والثانية بعبارة « هذه كلها أسماء مواضع » ، وما ماثل

---

(١) ١/٣٣٩ .
(٢) المزهر ٢/٤ .
(٣) ٢/٧١ .

ذلك . وعلق أحيانا على بعض الألفاظ بما يوضحها وأنهى الكتاب بما شابه هذه الصيغة من الرباعى ، وهى سبعة ألفاظ ، مثل همهام وحمحام ومحماح وغيرها . ولا شعر ولا شواهد فى الفصل فى المزهر ، ولكن ربما كان ذلك من فعل السيوطى لا منهج الصغانى .

وجرى ذكر الأسماء التى على وزن « يَفْعُول » أمام الصغانى أيضا ، فأحب أن يفرد تأليفا لهذا الوزن يجمع ألفاظه المندرجة تحته ، يبين فيه فضله ، فألف رسالته الصغيرة التى نشرها حسن حسنى عبد الوهاب . وقسم المؤلف رسالته إلى فصول بحسب حروف المعجم على الترتيب المألوف . ولما كان الحرف الأول ياء على الدوام فقد كانت الفصول مقسمة تبعا للحرف الثانى . ورتب الألفاظ فى داخل الأقسام تبعا لبقية حروفها .

ويقوم نهجه فى العلاج على إيراد اللفظ فمعانيه باختصار ثم الشواهد عليه . وكان يقتصر على المعنى الواحد ويذكر أحيانا أكثر من معنى ، أما الشواهد فأكثرها من الشعر ، وأقلها من القرآن والحديث ، وعلق على شواهده فى أحايين متناثرة . والتفت فى مواضع إلى إبانة أصل اشتقاق اللفظ أو صيغة أخرى متصلة به ، أو لغة أخرى فيه ، أو كونه معربا ، وذكر بعض أسماء اللغويين الذين يروى عنهم .

٥ — كتب الأبنية

ابتدع إسحاق بن إبراهيم الفارابى (٣٥٠ هـ) نظاما فى هذا النوع من التأليف ، كان له أثره الخالد فى حركة المعاجم العربية . فقد جمع المرة الأولى بين كتب الأفعال والمصادر والأسماء فى كتاب واحد ، اتبع فيه نظاما مبتدعا أعجب به جميع من أتى بعده من أصحاب كتب الأبنية والمعاجم أيضا . وسمى الفارابى هذا الكتاب « ديوان الأدب » وتقتنى دار الكتب المصرية خمس نسخ مخطوطة منه .

ينقسم ديوان الأدب إلى ستة كتب ، هى بالترتيب : كتاب السالم ، كتاب المضاعف ، كتاب المثال ، كتاب ذوات الثلاثة أى الأجوف ، كتاب ذوات الأربعة أى الناقص ، كتاب الهمزة . وكل كتاب من هذه الستة ينقسم إلى قسمين : الأول منها خاص بالأسماء ، والثانى خاص بالأفعال . وكل قسم من هذين ينقسم إلى أبواب ، على أساس الأبنية : فباب لفَعْل ، وآخر لفُعل ، وثالث لفِعل ، وما شابه ذلك ، ولم يقدم الأبواب أو يؤخرها اعتباطا ، وإنما سار فى ذلك بحسب نظام صارم ، نوضحه قريبا . وأخيرا تنقسم الأبواب بحسب حروف المعجم على الألف باء . ولكنه أخرج من هذه الأبواب الهمزة لأنها لها باب خاص بها ، وأخرج حروف العلة لأنه جعل الألفاظ المعتلة فى أبواب المثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة . ووضع فى فصل الباء مثلا ما حرفه الأخير الباء ، أى أن الحرف الذى يراعيه هو الحرف الأخير من الكلمة . ثم ترتب الألفاظ التى أواخرها الباء فى فصولها بحسب الحرف الأول منها ، فالثانى وما بعده من حروف وسط الكلمة . وذلك النظام نفسه هو الذى اتبعه الجوهرى ابن أخت الفارابى فى صحاحه ، واشتهر بأنه مبتكره . وهى غلطة شائعة يجب تصحيحها ، واتبعه أيضا كثير من كتب الأبنية .

وكان السبب فى اللجوء إلى هذا النظام شيوع السجع فى القرن الرابع ، الذى ألف فيه الديوان وحاجة الأدباء إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير . ومن الأسباب أيضا اختفاء العرب من بين الشعراء وغلبة الأعاجم على الشعر ، وفقر محصولهم اللغوى ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التى تتفق مع قوانينهم . وكان العرب قديما قديرين على الإتيان بها دون بحث فى الكتب ، لأن اللغة لغتهم . والحق أن الشعراء المولَّدين والساجعين كانوا يشغلون بال اللغويين والنحويين فى ذلك العصر ، وكان بعض هؤلاء يتسامحون معهم فى أشياء كثيرة ويَعِدّون لهم أمورا لم تأت عن العرب ليستخدموها إذا ما اضطروا إليها[1] .

(١) الخصائص ١/١٣١ .

وشرح المؤلف منهجه فى تقديم الأمثلة بعضها على بعض فى مقدمة الكتاب ، فقال :

« [١] أولها الثلاثى المجرد ، [٢] ثم مالحقته الزيادة فى أوله ، وهى الهمزة والميم [مثل أفعل ، أفاعل . . . مفعل ، مفعلان] ، [٣] ثم المثقل الحشو ، وهو عين الفعل [مثل فَعّل ، فَعّال ، فَعّول] ، [٤] ثم مالحقته الزيادة بين الفاء منه والعين [مثل فاعَل ، فاعِل ، فيعال ...] ، [٥] ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام [مثل فَعَال ، فَعُول ، فعِيل . . .] ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام [مثل فَعْلَى ، فعلاء ، فعلان . . .] ، [٧] ثم الرباعى ، [٨] ثم الخماسى . . . هذا فى الأسماء . وأما الأفعال : [١] فأولها الثلاثى المجرد ، [٢] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله من غير ألف وصل ، وهى الهمزة [أى أفعَل] ، [٣] ثم المثقل الحشو [أى فعّلَ] ، [٤] ثم ما لحقته لزيادة بين الفاء منه والعين [أى فاعَلَ] ، [٥] ثم الأبواب الثلاثة التى أوائلها ألف وصل مما له فى الثلاثى أصل [أى افتعل وانفعل واستفعل] ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله وهى التاء مع تثقيل الحشو [أى تفعّل] ، [٧] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله وهى التاء مع زيادة بين الفاء منه والعين [أى تفاعَلَ] ، [٨] ثم بابا الألوان [أى افعَلّ وافعالّ] وما أشبه ذلك . [٩] ثم أبواب الرباعى وما ألحق به وزيد فيه » .

وكان له خطة صارمة فى ترتيب الأمثلة التى تندرج تحت كل طبقة من الطبقات السابق شرحها فى قوله : « [١] نبتدئ بالمفتوح الأول ، لأن الفتحة أخف الحركات لأنها تخرج من خرق الفم بلا كلفة [أى فَعَل مثلا فى الثلاثى المجرد] ، [٢] ثم نتبعه المضموم [فُعَل] ، [٣] ثم المكسور [فِعَل] . ونقدم ساكن الحشو على المتحرك ، لأن السكون أخف من الحركة [فَعْل على فَعَل] ، [٥] ونقدم ياء التأنيث على همزة التأنيث [أى فَعْلَى على فعلاء] لأن الياء ساكنة والهمزة متحركة . [٦] ونقدم الهمزة على النون [أى فَعْلاء على فعلان]

لأن الهمزة أخفى فى الوقف والنون ظاهرة ، فهى لخفائها أقرب إلى الخفة ، لأنك إذا قلت فعلاء خفيت الهمزة ، وإذا قلت فعلان ثبتت النون » .

وكان المؤلف يقسم كل باب من الأبواب السابقة إلى ثلاثة أقسام : الكلمات التى على الوزن المعقود له الباب « فَعَل » مثلا ، ثم الكلمات التى ألحقت بها هاء « فَعْلة » مثلا ، وأخيرا الكلمات التى ألحقت بها ياء النسبة « فَعْلِىّ » مثلا . فإذا كان من المنسوب كلمات ألحقت بها هاء أيضا بعد ياء النسب أفرد لها فصلا خاصا بها . وراعى المؤلف هذا التقسيم فى جميع أبواب الأسماء التى فى الكتب الستة فى المعجم . وراعى أن يرتب هذه الأقسام نفس ترتيب الأبواب ، فالملحق بالهاء أو المنسوب يرتب بحسب حرفه الأخير ، (ما قبل الهاء أو ياء النسبة) فالأول فالثانى ... الخ . أما الأفعال فراعى أن يجعل فيها أقساماً خاصة بما جاءت الصفة منه على أفعل فعلاء ، وأن يؤخر الملحق بالأبنية الأصيلة من الرباعى والخماسى فى خاتمة كل بناء ، وراعى فى ذلك ترتيب الكتاب أيضا .

وراعى فى كتب المعتل الثلاثة أن يسير على الترتيب الذى سار عليه فى ترتيب كتب الديوان ، فقدم فى كل منها أبواب السالم (وأعنى به هنا ما فيه حرف علة واحد أو همزة واحدة) ثم المضاعف ثم المثال ، ثم الأجوف ، ثم الناقص . فكتاب المثال نراه يبتدئ بأبواب المعتل الفاء من السالم ، فالمعتل الفاء من المضاعف ، فالمعتل الفاء والعين ، فالمعتل الفاء واللام ، أما المعتل الفاء المهموز ففى كتاب الهمز . وكذا الحال فى بقية الكتب . وفصل فى هذه الكتب المعتل الواوى عن المعتل اليائى ، وقدم الأول منهما .

أما كتاب المهموز فجعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، والمهموز العين ، والمهموز اللام ، ومن الواضح أنها تقابل المثال والأجوف والناقص من كتب المعتل . ثم رتب كل قسم ، ترتيب الكتاب كله من سالم ، فمضاعف ، فمثال ، فأجوف ، فناقص ، فمهموز (أى مهموز بحرفين) .

ومن الطبيعى أنه عدل فى ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار حرفها الأخير ، لأنه واحد فى جميعها ، واعتبر الحرف الذى قبله ، ثم الحرف الأول ثم الحشو كبقية الكتاب .

وكثيرا بل غالبا ما صدرّ المؤلف أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، بفصول أورد فيها بعض الأمور الصرفية والنحوية واللغوية المتعلقة بها .

ووضع المؤلف عدة شروط للفظ الذى يكون أهلا للدخول فى معجمه . فلم يدخل فيه كل ما يعرف من كلمات ، بل طلب فى كل منها شروطا معينة إن لم تتوافر فيها حذفها . وصرح بهذه الشروط فى مقدمته وكلها تدور حول القياسى منها ، فصرح بأنه لايذكره فى الكتاب لمعرفته وشهرته .

وقد ورد فى فصل آخر من المقدمة ، بعنوان « قول آخر فيما ذُكِر فى الكتاب وفيما لم يذكر ، مما لا غنى بنا عن الإبانة عنه » إجمال لمنهجه ، يزيده تفاصيل ووضوحا وتبيانا ، فننقله هنا : « [١] كل ما كان من أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك فذكرناه ، فسرنا عنه بأنه اسم موضع لأنه اسم عام يأتى على مالا يأتى عليه الخاص من الأسماء إلا أن يجىء أمر مشهور نضطر إلى التصريح به . [٢] وإذا كان فى الشىء لغتان فصاعدا ، ففسرناه فى باب جردنا ذكره فى غيره من الأبواب إيجازا . هذا هو الأغلب على مذهبنا فى الكتاب . [٣] وإذا ذكرنا مصدرا للتفسير عن معنى الفعل ، اخترنا ما ذكرنا أنه هو البناء [القياس] فى بابه ، إذا كان قد رُوِى وإن كان غيره هو الأشهر ، لأنا إذا ذكرنا سواه كنا كأنا ندل على أنه لا بناء له أصليا ، وأنه إنما استُعِير له اسم من أسمائه فجعل ينوب عنه وهذا منقصة فى الفعل . [٤] وإذا كان للفعل عدة أمثلة كلها ينوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحقنا ما بقى فى الأسماء إلا أن يجىء أمر لا يرد ، وهو نحو قولك وثب وثبا ووثوبا ووثبانا . فالوثوب هو الذى وقع عليه اختيارنا ، فجعلناه بناء لهذا الفعل ، وألحقنا الباقين بالأسماء .

[٥] وإذا جاءك فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر ، فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون على مذهبنا فى ترك ما هو أصل للباب ، أو يكون لم يوجد له مصدر فى المحكى عن العلماء ، فأقتصر على ذكر ماضيه أو مستقبله . [٦] وأشياء فى باب يفعُل ويفعِل ذكرت على التقليد من غير أن يثبت بها سماع . [٧] وأشياء كثيرة من هذين البابين [يفعُل ويفعِل] لم نودعها إياهما ، لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها . (٨) وما وجدنا من اسم أو فعل قد جرى فى لفظة مقيدة من شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيناها بعينها ، إرادة أن تكون الفائدة منهما جميعا . والله الموفق للسداد » .

ويظهر من هذه الشروط أنه كان يريد الإجمال والاختصار فى تفسيراته ، ويظهر من الشرط الأخير خاصة المراجع التى استمد منها مواده ، وهى الشعر والحكمة وغيرها ، وقد فصل قوله هذا فى عبارة أخرى له سابقة فى المقدمة قال فيها : « أودعته ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب فى كتبهم ، مما وافق الأمثلة التى مثلت ، والأبنية التى أوردت مما جرى فى قرآن أو أتى فى سنة أو حديث أو شعر أو رجز ، أو حكمة أو سجع أو نادرة أو مثل » .

ويبين فى ديوان الأدب إفراط المؤلف فى القواعد الصرفية واللغوية ، إذ يكثر منها فى المقدمة ، وصدر بعض أبواب الأسماء ، وختام أبواب الأفعال ، وينثرها فى تضاعيف الأبواب . وأكثر المؤلف أيضا من التنبيه على اللغات فى الألفاظ التى يوردها لأن غالبها تختلف فيه الحركة أو الحرف عن الحرف فساعده ترتيبه على تبيينها سريعا . وظهر على الديوان الميل الشديد إلى الاختصار ، حتى اكتفى بإيراد كثير من الألفاظ بدون شرح ، بقوله « وهو القصر . . . وهو النهر » كأنما يريد تسجيل الألفاظ التى أتت على ذلك الوزن دون عناية منه بمعناها . كذلك لم يطل فى التفسيرات ، ولم يتتبع المعانى الكثيرة للفظ الواحد ، ولا أقوال اللغويين المتنوعة فيه حتى اختفت من عنده أسماؤهم . ولجأ فى التنبيه على الأعلام والمواضع إلى الإشارة دون التحقيق

الدقيق . ولكنه إلى جانب ذلك عنى بالأمثال فأكثر منها ، وبأن يورد ألفاظه مؤلفة فى عبارات ، وبالتنبيه على الأضداد .

وتأثر جار الله محمود بن عمر الزمخشرى (٤٦٧ — ٥٣٨) خطا الفارابى فى ديوانه ، ووضع كتابا على مثاله ، وراعى فيه الاختصار ، كما فعل معاصره أبو جعفر البيهقى المعروف ببو جعفرك فى كتابه « تاج المصادر » . ولا نعرف على وجه اليقين عنوان كتاب الزمخشرى ، إذ لم يصل إلينا منه إلا قطعة يعالج معظمها الأفعال ، وتبدأ بها ، فظن من وجدها أنها كتاب من الأفعال ، وجاد عليها بهذا الاسم . ولكن الوصف التالى يبين خطأ هذا العنوان .

يبدو أن دار الكتب المصرية وجدت هذه القطعة التى وضعتها (تحت رقم لغة ٢٧٢) مبعثرة الأوراق فأرادت أن تلم ما تفرق منها ، فاضطرب عليها النظام لكبر حجمها (٢٢٠ ورقة) وتعقد أساس الترتيب . ولذلك نحن مضطرون فى بعض الأحيان إلى الاستناد إلى بعض الفروض لتكملة أوجه النظام الذى أقام الزمخشرى عليه كتابه .

ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام ، الثلاثة الأخيرة منها قصيرة . وكان القسم الأول خاصا بالأسماء — فيما يخيل لى — اعتمادا على ما عالجه فى القسم الرابع ، إذ أن هذا القسم مفقود كله . والذى دعانا إلى افتراض وجوده عنونة الأقسام الثلاثة الأخيرة بأنها الثالث والرابع والخامس على حين لا يوجد قبلها حاليا إلا قسم الأفعال .

وخص القسم الثانى بالأفعال ، وجعله أبوابا وفصولا بحسب الأبنية . واتبع فيه نهج الفارابى والبيهقى مع بعض خلاف ضئيل فى تقديم بعض الأبواب وتأخير أخرى ، وجعل المهموز مع الحروف الصحيحة لا المعتلة ، ولم يفرد أقساما خاصة لما جاءت الصفة منه على أفعل وفعلاء . وكان نظامه فى علاج الأفعال ميالا للاختصار ، وشبيها أكبر الشبه بنظام البيهقى .

وأفرد القسم الثالث للحروف ، فأتى فيه ببعض العبارات التى يحتوى كل منها على حرف توضح معناه ، ولم يحاول أن يعلق عليها . وخص القسم الرابع بقواعد تصريف الأسماء ، والخامس بتصريف الأفعال . وهما خارجان عن ميدان بحثنا .

وفى عام (٥٧٠ هـ) أتم نشوان بن سعيد الحميرى (المتوفى ٥٧٣ هـ) كتابه المسمى « شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم » وكان يرمى منه — كما يظهر من عنوانه ومما قاله فى مقدمته — إلى جمع علوم العرب وتخليص لغتها من التصحيف . ورأى أنه لا يمكن الاحتراز من أن يتسرب التصحيف إلى كتابه إلا باتباع نظام الأبنية ، فسار عليه . ولكنه اتجه اتجاها جديدا ، إذ جعل معجمه كتبا بحسب حروف الهجاء مرتبة على الألف باء ، ناظرا إلى الحرف الأول من الكلمات لا أواخرها كما فعل الفارابى . فالكتاب الأول للهمزة ، والثانى للباء ، والثالث للتاء . . . الخ . ثم جعل كل كتاب منها أبوابا بحسب الحرف الثانى من الكلمة ، مع تأخير الكلمات المهموزة الحرف الثانى إلى آخر الأبواب ، والابتداء بما كان ثانيه باء منها بخلاف ما فعله فى ترتيب الكتب إذ قدم المهموز ، ومع عدم تطبيق هذا النظام على المضاعف الثنائى ، إذ ابتدأ به دون أن يفرقه فى أبوابه المختلفة بحسب حروفه . فنجد كتاب الجيم مثلا يبتدئ بباب المضاعف تذكر فيه الكلمات المبدوءة بالجيم مرتبة على حرفها الثانى المضاعف ، ثم باب الجيم مع الباء وما كلهما ، ثم باب الجيم مع التاء . . . إلى أن ينتهى بالجيم مع الهمزة . ثم جعل كل باب من هذه الأبواب قسمين أولها للأسماء والثانى للأفعال . ثم قسم هذين القسمين على وفق صيغ الأسماء والأفعال ، واتبع فى ترتيب هذه الصيغ نظام الفارابى بدون تغيير ، حتى فى الأقسام الصغرى الخاصة بالأسماء التى لحقت بها هاء التأنيث أو ياء النسبة أو ما إلى ذلك . ورتب الألفاظ فى هذه الصيغ تبعا لحرفها الثالث ، ولكنه خالف ذلك فى الألفاظ الرباعية والخماسية إذ رتبها تبعا لحرفها الأخير بدلا من الثالث ، ثم رجع فرتب ما اتحدت أواخره منها بحسب حرفه الثالث فالرابع .

وخالف الحميرى الفارابى إذ أراد أن يجعل كتابه دائرة معارف ، على حين التزم ثانيهما الاختصار . ونبه المؤلف فى مقدمته على عنايته فى المعجم بأخبار ملوك العرب يقصد موطنه اليمن ، والمفردات الطبية من منافع الأشجار وطبائع الأحجار — وكان هذا الفن من الفنون الشائعة فى اليمن أيضا حتى دخل فى معاجم اليمنيين كلهم مثل الفيرزآبادى ومرتضى الزبيدى — وعلوم القرآن (والقراءات خاصة) والأنساب والحساب والفقه والنجوم . وتدل دراسة الكتاب على أنه عنى أيضا بالنحو والصرف والعروض وتأويل الرؤى ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية وغيرها . فكان يكثر من الاقتباسات من هذه العلوم ، ويطيل فى شرح بعض مصطلحاتها .

وقدم المؤلف كتابه بمقـــدمة طويلة ، استهلها بوصف منهجه ، ثم عرض لبعض الأمور الصرفية مثل الأمثلة ومخارج الحروف وحروف الذلاقة والمصادر واستطرادات أخرى . والفصول والأقسام فيها مضطربة متداخلة ، وهى بوجه عام أقل قيمة من مقدمة الفارابى . وليست قيمة كتابه فيما يحويه من لغة ، وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى ، حتى كاد يصبح دائرة معارف موجزة لها .

الباب التاسع

كتب الصفات

هذه الكتب رسائل لغوية موضوعية ، أى تتناول بالدرس موضوعات مثل الرسائل السابقة ، ولكنها لا تقصر بحثها على موضوع واحد ، بل تحاول أن تجمع ما أمكنها من موضوعات .. ومن هنا جاء اسمها فقد كان اسم كثير من الكتب السابقة « صفة الخيل » أو «صفة خلق الفرس » أو « صفة الإبل » فجاءت هذه الكتب وأرادت أن تجمع الصفات المختلفة من خيل وإبل وغيرها .

وتسمى أيضا الغريب المصنف ، وهو يحمل الدلالة نفسها ، فالرسائل السابقة تقتصر على الغريب الوارد فى النبات أو الحيوان أو الأنواء . أما هذه الكتب فجعلت الغريب أصنافا كل صنف يعنى بموضوع واحد ، ثم جمعت هذه الأصناف كلها .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع باسم الصفات أبو خيرة الأعرابى. ويدل هذا التأليف المبكر على وجود كتب سابقة عليه تختص بأحد الموضوعات ، لأن كتب الصفات تعتمد على الكتب الخاصة بصفة واحدة . ويدل ذلك كله على تبكير العرب فى التأليف فى الرسائل اللغوية على الموضوعات .

والمؤلف الثانى القاسم بن معن الكوفى المعاصر للخليل (توفى ١٧٥ هـ) باسم الغريب المصنف . ويؤكد هذا التأليف الثانى ما قلناه آنفا . ثم ألف النضر بن شميل كتاب الصفات « وهو كتاب كبير يحتوى على عدة كتب [فى خمسة أجزاء] الجزء الأول يحتوى على خلق الإنسان والجود والكرم وصفات النساء ، الجزء الثانى يحتوى على الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة ، الجزء الثالث للإبل فقط ، الجزء الرابع يحتوى على الغنم والطير والشمس والقمر والليل والنهار ، والألبان

والكمأة والآبار والحياض والأرشية والدلاء وصفة الخمر ، الجزء الخامس يحتوى على الزرع والكرم والعنب وأسماء البقول والأشجار والرياح والسحاب والأمطار[١] » .

وألف أبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، وقطرب (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، والأصمعى (٢١٣ هـ) الصفات ، قال عنه الأزهرى[٢] : « وله كتاب فى الصفات يشبه كلامه غير أن الثقات لم يرووه عنه » ، ورواه أبو حاتم وزاد عليه أشياء من أبى زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) ، الذى ألف كتابا باسم كتاب الصفات .

وألف فى هذا النوع أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) الغريب المصنف ، وهو أقدم كتاب من هذا النوع وصل إلينا ، إذ تقتنى دار الكتب المصرية منه نسختين ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة من مكتبة الفاتح بتركيا ، وعليها نعتمد فى الوصف . وتضم هذه النسخة ٦٧٠ صفحة تشتمل على أكثر من ثلاثين كتابا فى موضوعات مختلفة مثل خلق الإنسان ، النساء ، اللباس ، الطعام والشراب ، الدور والأرضين والرحل والخيل ، السلاح . . . الخ . قال المسعودى[٣] : « سمعت أبا عبيد يقول هذا الكتاب أحب إلى من عشرة آلاف دينار — يعنى الغريب المصنف — وعدد أبوابه على ما ذكر ألف باب ، ومن شواهد الشعر ألف ومئتا بيت » . وقال الزبيدى[٤] : « عددت ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، فألفيت فيه سبعة عشر ألف حرف وسبع مئة وسبعين حرفا » .

وأظن أننا بعد الجولات التى قمنا بها فى كثير من أبواب هذا الكتاب فى غنى عن الكلام عنه ، وإنما التذكير وحده . فقد اعتمد المؤلف فيه على الكتب المؤلفة قبله فى الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعى وأبى زيد وأبى عبيدة .

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٢ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٢١٤ .

(٢) التهذيب ١ : ١٥ .

(٣) ابن النديم : الفهرست ٧٢ .

(٤) السيوطى : البغية ٣٧ .

والكسائى وغيرهم ، وأدخلها برمتها فى كتبه وأبوابه ، واتبع ترتيبها فى بعض الأحيان ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على المواضع التى اتفق فيها اللغويون التزام التنبيه على مواضع الخلاف . أما شواهده فهى ما استقاه من غيره مع الاختصار أحيانا ، وتتألف من القرآن والشعر والأقوال ، وفى قليل من الأحيان من الحديث . وإذن ففضل أبى عبيد فى جمع الموضوعات الخاصة فى كتاب واحد ، وفى جمع الكتب المختلفة فى الموضوع الواحد فى كتاب واحد أو أبواب واحدة من كتابه . ولكن ليس من العدل أن نقول مع ابن النديم[1] إنه أخذ كتابه من النضر بن شميل ، أو مع أبى الطيب اللغوى[2] إنه اعتمد فيه على رجل من بنى هاشم . فالرجال الذين اعتمد عليهم صرح بأسمائهم ، ولم يحاول أن يخفى ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكرا للعلم[3] . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابها لنظام كتاب النضر . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب يبين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التى ضمها الغريب المصنف ولم تكن فى صفات النضر . وأخذت على المؤلف عدة تصحيفات ، ولكنها لا تغض من قيمة الكتاب الذى طبقت شهرته الآفاق .

ودارت حول الغريب المصنف لأبى عبيد عدة دراسات ، إذ نقده محمد بن هبيرة الأسدى المعروف بصعوداء الذى كان خاصا بعبد الله بن المعتز ، وأبو عمر الزاهد (٣٤٥ هـ) وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) فى تنبيهاته على أغاليط الرواة . وشرح أبياته أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافى (٣٨٥ هـ) . وشرح الكتاب نفسه أحمد بن محمد المرسى (٤٦٠ هـ) ، واختصره محمد بن رضوان النميرى الوادى آشى (٦٥٧ هـ) وغيرهم .

وألف عمرو بن أبى عمر الشيبانى (٢٣١ هـ) الغريب ، وأبو على الحسن

---

(١) الفهرست ٥٢ .
(٢) السيوطى : البغية ٢٧٦ .
(٣) السيوطى : المزهر ٢ : ١٦٥ .

ابن عبد الله الأصفهانى لـكذة الصفات، وهو صغير الحجم فيما يبدو، وأبو الحسن على بن الحسن الهنائى المعروف بكراع (توفى بعد٣٠٧هـ) كتاب المنضد، واختصره فى المجرد، وجعل ترتيبه على حروف الهجاء، ثم اختصره فى المنجد. وتمتلك دار الـكتب المصرية عدة نسخ من الـكتاب الأخير « المنجد ». وقد صدره المؤلف بعبارة صرح فيها أنه ألفه « فيما اجتمعت عليه الخاصة والعامة من الألفاظ التى عمّت مرائيها وخصت معانيها » ويريد بذلك الألفاظ التى تطلق على معان مشهورة متداولة ولها معان أخرى ليست فى شهرة معانيها الأولى التى وجه إليها همه. وجعل كراع كتابه ستة أبواب: الأول منها فى ذكر خلق الإنسان، والثانى فى ذكر صنوف الحيوان، والثالث فى ذكر الطير، والرابع فى ذكر السلاح وما قاربه، والخامس فى ذكر السماء وما يليها، والسادس فى ذكر الأرض وما عليها. ولم يراع الترتيب فى الأبواب الخمسة الأولى، وإنما أورد الألفاظ فيها هملا. أما الباب الأخير وهو أكبر الأبواب بل معظم الـكتاب، فقد جعله ٢٨ فصلا على عدد حروف الهجاء من الألف إلى الياء باعتبار الحرف الأول من الألفاظ سواء أكان حرفا أصليا أم زائدا. وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل الفصول حروفها الأخرى التى بعد الأول، ولـكنه لم يعتبر فى هذا الترتيب الحروف الزوائد أو بعبارة أخرى حروف العلة.

والأمر الغريب فى هذا الـكتاب أنه لا يعنى إلا بالمعانى الغريبة للألفاظ، وهى التى لم يعقد الأبواب عليها. فيورد فى الباب الأول المعقود لخلق الإنسان، لفظ اليد ويذكر معانيها المختلفة مع إهمال معناها فى جسد الإنسان، وهلم جرا فى بقية الأبواب. وتقوم خطة المؤلف على تفسير اللفظ باختصار وإيراد معانيه المختلفة، والتقليل من الشواهد حبا فى الاختصار ما عدا الباب الأخير. وتتألف شواهده من القرآن والحديث والشعر. ولم يلتزم أن ينسب الأقوال إلى رواتها فقلت الأسماء عنده، وممن ورد اسمه القاسم بن معن وابن الـكلبى وغيرهما. واضطرب الباب الأخير فسرد فيه بعض الأفعال التى لا تتصل بالأرض اتصالا واضحا. ويظهر من هذا الوصف المختصر أن الـكتاب أقرب إلى كتب المترادفات لولا هذه الأبواب التى قسم إليها.

وألف ابن السكيت (نحو ٢٤٤ هـ) كتاب «الألفاظ» الذى هذبه التبريزى. ويحتوى الكتاب على قريب من ١٥٠ بابا قصيرا. ولكن هذه الأبواب متباعدة، لا تلتف كل مجموعة منها حول محور واحد، كالإنسان أو الإبل أو الخيل أو ما شابهها. ولذلك ينفصل بعضها عن بعض، وتتوالى دون رابطة بينها.

ونستطيع أن نجد فيها ما يعنى بألفاظ تشتمل على حرف معين، مثل باب الألفاظ المهموزة؛ وبالعبارات التى لها نمط معين، مثل باب قولك ما فى الدار أحد. ولكنها أبواب قليلة يمكن إهمالها.

أما بقية الأبواب فتعالج أمورا أقرب إلى ما تدخله كتب الصفات تحت أبواب الإنسان، مثل الغنى والخصب، والفقر والجدب، والهزال والشجاعة، والجماعه. والتفرق: أو أبواب الحيوانات المختلفة والفروق، مثل باب الجماعة من الإبل؛ وأبواب أخرى متفرقة.

وأكثر عناية المؤلف موجهة إلى العبارات لا الألفاظ، ويفسرها تفسيرا واضحا، ثم يورد الشواهد عليها.

وألف القاسم بن محمد الديمرتى الذى كان متصلا بعضد الدولة البويهى (تولى من ٣٦٧ — ٣٧٢ هـ) كتاب الصفات، وكان من كبار كتبه، وخصيب الكلبى الموزورى مصنفا على نمط الغريب المصنف لأبى عبيد، وأحمد بن أبان بن السيد (٣٨٢ هـ) كتاب العالم فى اللغة، مئة مجلد مرتبة على الأصناف، بدأ فيه بالفلك وختم بالذرة، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافى (٤٢١ هـ) كتاب مبادئ اللغة. ويقع هذا الكتاب فى ٢٠٤ صفحات، وتنقسم إلى عدة كتب فى موضوعات مختلفة مثل السماء والكواكب والحر والبرد.

ووجه الخلاف بين هذا الكتاب والغريب المصنف فى صدد الأبواب، أن المؤلف نظر إلى أبوابه نظرة جزئية لا عامة، فجعل لكل موضوع بابا ولم يجعل للموضوع كتابا يجمع شتاته وينقسم إلى أبواب، وفقا للمناحى المختلفة فيه، ولذا

كان تناوله لموضوعاته غاية فى القصر والإيجاز ، فيما عدا الخيل التى جعل لها كتابا أطال فيه . وأفادته هذه النظرة الجزئية فى أمر واحد ، هو تنظيم أبوابه بحيث لم يستطرد فيها ولم يأت بأمور لا تنطوى تحت العنوان كما فعل أبو عبيد أحيانا .

وتتلخص خصائص هذا الكتاب فى الإيجاز الذى جعله أقرب إلى الانتظام ، وقلل من شواهده كثيرا ، وأرغمه على تفسير كثير من ألفاظه بمرادفها مجردا . وظهر أمر غريب فى هذا التفسير ، وهو تفسير اللفظ العربى بالمرادف الفارسى ، مما يشعرنا أنه كان يؤلف كتابه لجماعة تغلب عليها الفارسية إن لم يكونوا فرسا خالصين ، ولذلك راعى الإيجاز .

ورأى النصف الأول من القرن الخامس الكتاب الذى توج هذا النوع من الكتب ، وسما به إلى القمة ، إذ ألف على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (٤٥٨ هـ) موسوعته « المخصص » فى ١٧ سفرا كبيرا . وسار ابن سيده فى مخصصه على طراز الغريب المصنف ، فذكر فيه من الكتب مالو ضاهينا به كتب الغريب المصنف ، لرأيناها كلها داخلة فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها ، وإهمال ذلك فى بعضها الآخر ، وإضافة موضوعات كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد . ولو ضاهينا الفصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جليا لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التى استقى منها ، والغريب المصنف على رأسها . وكان ابن سيده يحفظ الغريب المصنف لأبى عبيد عن ظهر قلب ، « قال [أبو عمر] الطلمنكى : ودخلت مرسية ، فتشبث بى أهلها يستمعون علىّ غريب المصنف ، فقلت لهم : انظروا إلى من يقرأ لكم وأمسك أنا كتابى . فأتونى برجل أعمى يعرف بابن سيده ، فقرأه على من أوله إلى آخره ، فتعجبت من حفظه[1] » .

واتبع ابن سيده خطة أبى عبيد فى جمع مادته مع بعض خلاف . فأبو عبيد جمع كتب الموضوعات التى كانت فى عهده وأدخلها فى كتابه . وقد جاء كثيرون

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ١ : ٣٤٢ .

بعده وألفوا فى الموضوعات نفسها وزادوا مادتها كثيرا . فقام ابن سيده بعمل أبى عبيد إذ أتى بكتابه ، والكتب التى ظهرت معه أو بعده ولم يطلع عليها أبو عبيد ، وأدخلها جميعا فى المخصص . وسار فى بعض الأبواب على ترتيب الغريب المصنف مع حشوه بالزيادات كما فعل أبو عبيد فى كتب الأصمعى وأبى زيد خاصة ، ولم يلتزم الترتيب فى كثير من الأبواب كما فعل أبو عبيد أيضا . وكان كلاهما يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب فى موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده فى النبات يترك أبا عبيد والأصمعى وغيرهما ويتخذ منهم الحشو ، أما الكتاب الأصيل الذى اتخذه عماده فهو كتاب أبى حنيفة الدينورى . وكذا الأمر فى كل موضوعاته حتى تضخمت وصارت كتبه فيها أكبر الكتب . ولكن ابن سيده اختلف مع أبى عبيد فى صنف العلماء الذين رجع إليهم كل منهما ، وفى طريقة الأخذ عنهم . فقد قصر أبو عبيد مراجعه على اللغويين ، أما ابن سيده فأشرك معهم النحويين والصرفيين ولا سيما سيبويه وأبا على الفارسى والسيرافى وابن جنى ، فوجدت عنده أبواب نحوية صرفية خالصة لا نجدها فى كتب غيره ، وأبواب يغلب عليها التعليلات النحوية والصرفية . والتزم أبو عبيد فيمن أخذ عنهم أن ينبه على أسمائهم ، أما ابن سيده فاكتفى بالتنبيه على اسم المؤلف الذى ينقل عنه ، وحذف مما نقله أسماء اللغويين الواردة فيه فقلت الأسماء عنده تماما ، وحذف أيضا كثيرا من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم ، بل حذف بعض الأبيات أيضا . أما فيما عدا ذلك فهما متشابهان كل التشابه . وإذن فالمخصص يعطينا أكبر مادة وصل إليها لغويو العرب فى الموضوعات التى عقد لها كتبا وافية ، فهو أشمل كتب الموضوعات وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية الصرفية . وكان ينظر إلى كل كتاب فى مخصصه نظرته إلى كتاب كامل مستقل . فكان يبدؤه بتعريف الألفاظ العامة الشائعة والتى يتوقف عليها الموضوع كله . وحاول أن يبدأ فى موضوعاته بالأعم فالأخص ، وأن يقدم الكليات قبل الجزئيات والجواهر قبل الأعراض ، كما يقول فى مقدمته

وتضاءلت همم اللغويين بعد ذلك ، حتى أنهم أعجبوا كثيرا بكتاب كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ فى اللغة العربية لأبى إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المعروف بابن الأجدابى (قبل ٦٠٠ هـ) وهو كتاب مدرسى صغير مطبوع فى ٨٣ صفحة من حجم كتب الجيب ، وينقسم إلى أبواب غاية فى القصر لا تستحق الاهتمام كما رأينا آنفا ، مثلها فى ذلك مثل أبواب فقه اللغة . وعلى الرغم من ذلك اتخذه بعض اللغويين محورا لدراساتهم ، فنظمه القاضى شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخوبى (٦٩٣ هـ) وأبو الفداء إسماعيل بن محمد البعلى (٧٦٤ هـ) وابن جابر محمد بن أحمد الأعمى (فرغ منه سنة ٧٧٠ هـ) وشرحه ابن الطيب الفاسى .

ونختم بكتاب الإفصاح ، الذى اختصره مؤلفاه عبد الفتاح الصعيدى وحسين موسى من المخصص . فقد حافظا على أبواب المخصص ذات الموضوعات ، وحذفا الأبواب اللغوية التى تعنى بمشاكل لغوية معينة مثل الجموع والمقصور وما إلى ذلك . وجمعا فى الأبواب بعض الفصول المتشابهة ، وحذفا كثيرا من الألفاظ فى داخلها ، وكل الشواهد وأسماء اللغويين والاستطرادات النحوية والصرفية . ولكنهما حافظا على ترتيب الألفاظ التى أتيا بها ، وعلى عبارتها فى الغالب . وأضافا إلى الكتب بعض الصور ، إلى جانب الطبع الحديث المنظم الجميل .

الكِتابُ الثاني

المَعاجم

الباب الأول

المدرسة الأولى

الفصل الأول

كتاب العين

للخليل بن أحمد (١٠٠ — ١٧٥ هـ)

هدفه :

توجت الدراسات اللغوية العربية قريبا من عام ١٧٥ هـ باكتشاف الخليل ابن أحمد فكرة المعجم ومحاولته تحقيقها . كان هذا العالم ذا ذهن رياضى مبتكر أعمله فى جميع فروع العلم التى اشتغل بها فهداه إلى الكشوف العظيمة : حَصَر أشعار العرب عن طريق أوزانها فى العروض[1] ، وزَمّ أصناف النغم وحصر أنواع اللحون فى الموسيقى[2] ، وأراد أن يعمل نوعا من الحساب تمضى به الجارية إلى البياع فلا يمكنه أن يظلمها فعوجل عنه[3] . هذا الذهن لم يبعد عن ميدانه فى محاولته تأليف المعجم ، لأنه كان يرمى إلى ضبط اللغة وحصرها[4] .

منهجه :

لم يجد الخليل فيما بين يديه من رسائل لغوية صغيرة منهجا يبلغه غرضه فاضطر إلى استبعادها والتفكير الطويل فى منهج جديد صالح له . وأخيرا اهتدى إليه . فقد رأى أن اللغة العربية تتألف من ٢٩ حرفا ، لا يخرج عنها أية كلمة ولا أى حرف

---

(١) السيوطى : البغية ٢٤٣ . المزهر ١/٤١ .

(٢) السيوطى : المزهر ١/٤١ .

(٣) السيوطى : البغية ٢٤٥ . ابن خلكان : الوفيات ١/٢٠٧ . ويناسب ذلك ما روى فى البغية (٢٤٤) أنه أول من جمع حروف المعجم فى بيت واحد هو :

صف خلق خود كمثل الشمس إذ بزغت   يحظى الضجيع بها نجلاء معطار

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ٦/٢٢٢ . السيوطى : المزهر ١/٣٨ .

منها . وإذن ألا يمكن الاعتماد على هذا الأساس فى الحصر ؟ ألا يمكن حصر اللغة بترتيب هذه الحروف فى نظام ثابت ثم استقصاء الكلمات العربية التى يكون الحرف الأول من هذا الترتيب أولها مثلا ، والكلمات التى يكون هو نفسه ثانيها ، والتى يكون ثالثها . . الخ . وهنا يطرأ على ذاكرته أن الكلمات العربية محصورة بين الثنائى والخماسى فلا تقل عن ذلك أبدا ، ولا تزيد البتة ، إلا بحروف زوائد ، لا دخل لها فى المعنى الأصيل للكلمة المجردة . ألا يمكن باستخدام هذين الأساسين ، وهما انحصار الحروف فى ٢٩ حرفا وانحصار الكلمات العربية فيما بين الثنائى والخماسى ، أن يحصر اللغة ، لو تتبع دوران كل حرف فى كل بناء من هذه الأبنية ؟ لا شك أن ذلك ممكن [١] .

وإذن فلنرجع إلى نقطة البدء ونر الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

لعل الخطوة الأولى هى وجود نظام ثابت للحروف حتى لا تختلط فتضيع كل الجهود هباء . أما هذا النظام فموجود بين يديه وأمامه صورتان منه أيضا : الأبجدية القديمة والألف باء الحديثة . ولكن هل هما نظامان ثابتان ؟ ليختبر حروفهما واحدا واحدا . أما الأول فى النظامين فالهمزة ، ذلك الحرف الذى هزم أستاذه أبا عمرو بن العلاء وأتعب كل من تصدى له ، ولا صورة ثابتة له فى النطق أو الكتابة . إن الخليل [٢] ليكره أن يبدأ بحرف لا ثبات له فى أمر يحتاج إلى كل دقة وحذر ، فماذا عساه فاعلا ؟

ترتيب الحروف :

هنا يسعفه ذهنه مرة أخرى . فالخليل الذى يعيش فى جو الأصوات والأنغام : فى قراءة القرآن ، وفى تفعيلات العروض ، وفى ألحان الموسيقى وإيقاعاتها ، يبتكر نظاما جديدا قائما على الأصوات . فالألفاظ اللغوية أصوات شبيهة بأنغام الآلات الموسيقية ، وإذن فلتدرس كما تدرس هذه الأنغام . أما الآلة التى تصدر هذه الأصوات

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٤٢ . كتاب العين ١ .
(٢) العين ١ .

اللغوية فهى ما بين الحنجرة إلى الشفتين من جسم الإنسان . وأما الذى يفرق بين وقعها على الآذان فهو لاختلاف مواضع إخراجها (مخارجها) فى هذا الجزء الممتد وما يحدث فيه فى أثناء إخراج الصوت من كبت للنفس أو إطلاق له ، ومن تحريك للسان إلى أسفل أو أعلى ، ومن إطباق للشفتين أو فتح أو إدارة لهما ، كما يفرق فى الأصوات الموسيقية الخارجة من الناى مثلا بشدة إرسال الهواء أو ضعفه ، وبغلق بعض الثقوب الجانبية أو فتحها ، وغلق الفتحة الأمامية أو فتحها فتحا كاملا أو غير كامل . وقد أتى ابن جنى بهذا التشبيه ونسبه إلى « بعضهم »[1] وأظن أنه يقصد الخليل وخاصة أنه اللغوى الذى ألف فى الموسيقى ، وكثيرا ما أورد ابن جنى آراءه فى كتبه .

على هذا الأساس أقام الخليل دراساته حول الأصوات اللغوية أو الحروف . ولكن الحرف المفرد يتعذر النطق به ، ولذلك أتى بما يدعمه فصدره بألف مفتوحة يبدأ بها النطق ويوقف على الحرف المراد تبين مخرجه وكيفية إخراجه . وبعد أن تم له هذا رتب الحروف تبعا لمخارجها ، مبتدئا بالأبعد فى الحلق ومنتهيا بما يخرج من الشفتين . فاستقام له الترتيب التالى : ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت د ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ى ا ء .

واطمأن الخليل إلى هذا النظام واتخذه أساسا له فى ترتيب كتابه الجديد . وسمى كل حرف من هذه الحروف كتابا . فبدأ المعجم بكتاب العين ، فكتاب الحاء ، فكتاب الهاء . . . . الخ . واتسع عنوان الكتاب الأول منه « كتاب العين » فشمل المعجم كله بكتبه المختلفة ، واشتهر هذا المعجم باسم « كتاب العين » لاستهلاله به على عادة العرب فى كثير من أسمائهم ، كما يتضح جليا فى كثير من أسماء سور القرآن .

---

(١) سر الصناعة ١ : ٩ ، ١٠ .

ترتيب الأبنية :

الخطوة الثانية لديه استقصاء الأبنية فيما بين الثنائي والخماسي . ولم يجشمه ذلك مشقة إذ كان الصرفيون قد فرغوا منه . فالكلمات العربية إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا شيء غير ذلك[1] . وإذن فليراع في كل كتاب هذه الأبنية فيسهل عليه الحصر . ولقد فعل ، فجعل هذه الأبنية أساس تقسيم الكتب إلى أبواب .

ترتيب التقاليب :

الخطوة الثالثة استقصاء تنقل كل حرف من نظامه في كل بناء من هذه الأبنية . فرأى أن حرف العين مثلا يمكن أن يغير موضعه في البناء الثنائي مرتين بأن يكون أولا ، أو ثانيا ؛ وفي الثلاثي ثلاثا بأن يكون أولا ، أو ثانيا ، أو ثالثا ؛ وفي الرباعي أربعا بأن يكون أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا ؛ وفي الخماسي خمسا ... فإذا كان الحرف الثاني مع العين في البناء الثنائي باء لم يمكن أن يأتي منهما إلا صورتان : عب ، بع . فإذا كانت العين في بناء ثلاثي وكان معها حرفان : الباء والدال مثلا ، أمكن أن يأتي منهما ٦ صور : عبد بعد بدع عدب دعب دبع ، إذ تيسر لكل حرف من الثلاثة أن يتخذ في الموضع الواحد صورتين بأن يليه في المرة الأولى حرف غير الذي يليه في الثانية . وترتفع هذه الصور في البناء الرباعي إلى ٢٤ صورة ، وفي الخماسي إلى ١٢٠ صورة[2] . ولما كانت هذه الصور تأتي من تقليب حروف الكلمة الواحدة في المواضع المختلفة سميت تقاليب . وقد تتبع الخليل تقاليب كل بناء ووضعها في الحرف الأول مخرجا من حروفها ليتيسر بذلك الحصر ولا يكرر شيئا منها ، ولنسم كل مجموعة من هذه التقاليب فصلا ؛ فالفصل في باب الثنائي يشتمل على مادتين ، وفي الثلاثي على ستة وهكذا بعدد التقاليب

---

(١) العين ٢ .

(٢) العين ٩ و ١٠ .

ولما كانت هذه التقاليب أمرا نظريا خالصا إذ لم تستعمل اللغة منها ، وخاصة فى الأبنية الرباعية والخماسية إلا أقلها ، فإننا نجد الخليل يشير فى عنوان كل فصل من الأبنية الثنائية والثلاثية إلى المستعمل والمهمل منها . أما فيما عدا ذلك فاكتفى بإيراد المستعمل ولم ينص على المهمل لأنه شىء كثير .

الخليل والمعجمات الأجنبية :

كان هذا الغرض الذى رمى الخليل إلى تحقيقه والخطة التى اتبعها فى ذلك ، جديدين تمام الجدة على الذهن العربى . ومن هنا حاول كثير من العلماء تعليل طريقة إدراك الخليل لهما . فذهب كثيرون إلى أنهما من ابتكاره . وذهب آخرون إلى أنه تأثر فيهما بالمعجمات الأجنبية التى كانت فى العراق . ولنقف عند هذه المسألة ولنتتبع منهجه خطوة خطوة .

أما غرضه فحصر اللغة واستيعاب كلام العرب الواضح والغريب[١]. فهل كان ذلك غرض المعجمات الأجنبية أيضا ؟

أما أن الخليل كان يعرف اللغات غير العربية فأمر يميل الباحثون إلى إنكاره ولا يعبئون بما قيل — فى صدد البرهنة على ذكاء الخليل — إنه استطاع أن يصل إلى ترجمة رسالة قيصر الروم . ولكن ما وقفوا عنده هو قول ابن أبى أصيبعة[٢] عن سليمان بن حسان : « إن حنينا (بن إسحاق) نهض من بغداد إلى أرض فارس ، وكان الخليل بن أحمد النحوى بأرض فارس فلزمه حنين حتى برع فى لسان العرب ، وأدخل كتاب العين بغداد » . وتخيلوا أن الخليل ربما عرف من حنين اليونانية أو عرّفه حنين بما فيها من معاجم . ولكن سرعان ما ظهر بطلان هذا الخبر وما قام عليه من استنتاج ، إذ اتفق العلماء على أن الخليل توفى قبل عام ١٧٥هـ على حين أن حنينا ولد بعد عام ١٩٤ هـ . فهما لم يتعاصرا فضلا عن المقابلة .

---

(١) العين ١٠ .

(٢) عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ١ / ١٨٩ .

والحق أن منطقة الشرق الأدنى عرفت قبل معجم الخليل كثيرا من المعاجم فى لغات مختلفة . ولـكنها معاجم من نوع يخالف معجم الخليل . فقد اخترع الأشوريون البابليون معاجم تحفظ لغتهم خوف ضياعها . وذلك حين استبدلوا نظام الـكتابة الرمزية القديمة ideographs بنظام الإشارات المقطعية أو الألفبائية ذات القيم الصوتية . فغمض عليهم ذلك النظام واحتاجوا إلى من يشرحه . فجمعوا قوائم الإشارات المقطعية وعرّفوها بما ساروا عليه فى النظام القديم . ولم تـكن لغتهم السومرية القديمة قد اندثرت بعد لعناية الـكهنة بها فى شعائرهم الدينية فصنفوا ألفاظها فى قوائم رأسية حفروها على قوالب الطين، وأودعوها مكتبة أشور بانيبال الـكبيرة فى نينوى (٦٦٨ — ٦٢٦ ق . م) وقد عثر عليها المنقبون فى هذه المـكتبة وصارت مصدر معلوماتهم عن الأشوريين . فهذه المعاجم للإشارات والرموز والمقاطع كما هو الحال عند الصينيين واليابانيين إلى حد كبير .

هذا ما ابتـكره إقليم العراق من معاجم قبل الميلاد ، ولـكنه ابتـكر نوعا آخر من المعاجم بعد الميلاد إذ يقول مؤلفا كتاب « تاريخ الأدب السريانى من نشأته إلى الفتح الإسلامى »[1] :

« وظلت السريانية مزدهرة حتى فتح العرب بلاد السريان . ومنذ ذلك الحين أخذت اللغة السريانية تضمحل وتحل محلها اللغة العربية . واختلفت لغة العامة من السريان عن لغة الـكتابة وظهرت الحاجة إلى وضع علم النحو وابتداع طرائق لضبط الـكلمات وتأليف معاجم للسريانية والعربية » . وإذن فهذه المعاجم ليست سابقة على العربية بل ربما تأثرت بها .

ولـكن مناطق أخرى من الشرق الأدنى عرفت معاجم قديمة شبيهة بعض الشبه بمعجم الخليل تلك هى المعاجم اليونانية واللاتينية . فهذه المعاجم مرتبة على الحروف ولـكنها تختلف عن معجم الخليل فى ميدانها فهى معاجم خاصة لا عامة .

---

(١) ١٥ .

أعنى أن معجم الخليل معجم بمعنى الكلمة فهو شامل ، يقصد إلى ذكر الواضح والغريب من الكلمات التى تنتمى إلى كل فن ، وبعبارة أوجز يرمى إلى استيعاب كلام العرب . ولكن هذه المعاجم القديمة لم ترم إلى شىء من ذلك لأن الطبقة العليا الصغيرة كانت تسيطر على اللغة وكانت قد اصطلحت على استعمالاتها . ولم تكن هناك طبقة قارئة حازت قسطا من الثقافة وفاتها قسط ، فهى تعتمد على الكتب والمعاجم لتصحح أخطاءها مما يؤدى إلى إظهار المعاجم العامة .

فأقدم معجم يونانى خاص بألفاظ هومير من تأليف أبولونيوس السكندرى Apollonius of Alex. فى عهد أغسطس قبل الميلاد . وكانت أشعار هومير موضع الدراسة المشتركة عند الإغريق دواما ولذلك عنوا بألفاظها كثيرا . والمعاجم الأخرى خاصة أيضا : بالعبارات الغريبة أو الفاسدة أو الأجنبية أو المحلية التى استعملها شعراء المآسى والملاهى : أتيكية كانت أو لكدمونية أو كريتية أو رودية أو إيطالية أو غير ذلك ، ومعاجم خاصة بالطهى ، وكان موضوعا محببا عند الإغريق ، وبأوعية الشراب ، وبصياح الحيوان ، وبالمترادفات ، وأخرى خاصة بأفلاطون والخطباء الأتيكيين العشرة ، وأبقراط ، وغيرهم . ولم يبق من هذه المعاجم إلا القليل حتى أن أثينايوس Athenaeus من أهل القرن الثانى يذكر أسماء ٣٥ معجما لم تصل إلينا .

وأوسع هذه المعاجم مجالا معجم يوليوس بولكس Julius Pollux فى عهد كمودس ، وهو مرتب بحسب الموضوعات مثل المخصص لابن سيده فى ١٠ كتب وصلت إلينا ، ومعجم هلاديوس السكندرى Helladius of Alex (حوالى ٤٠٠ م) ومعجم أريون الطيبى Orion of Thebes (حوالى ٤٥٠ م) الاشتقاقى ، ومعجم اللهجات والمحليات لهزيشيوس السكندرى Hesychius (القرن ٤) ومعجم ما اتفق لفظه من الكلمات واختلف معناه لأمونيوس السكندرى Ammonius وغيرها من المعاجم الخاصة بموضوعات معينة مثل الأدوية المفردة وغيرها[1] .

(١) اعتمدت فى هذا الوصف على دائرة المعارف البريطانية ، مادة معجم Dictionary .

وعلى الرغم من هذه الكثرة من المعاجم لا يوجد دليل على معرفة الخليل بها وخاصة أنه مات فى أول عهد الترجمة الحقيق . يضاف إلى ذلك أن الفكرة فيها خاصة لا تتجاوز موضوعا معينا ، أما فكرة الخليل فعامة ترمى إلى حصر اللغة جميعها .

أما ترتيب الحروف على المخارج فليس من اليونانية ولا السريانية ولا اللغات التى عرفها الشرق الأدنى قبل الإسلام فى شىء . ولكن دائرة المعارف الإسلامية[1] اكتشفت له أصلا آخر فى اللغة السنسكريتية . فهذه اللغة الهندية القديمة كانت ترتب حروفها على هذا النظام : ابتداء من أقصى الحروف مخرجا إلى أدناها . وقد اتصل المسلمون بالهنود فى الفتوح ، بل اتصل بهم عرب الجاهلية منذ زمن بعيد ، كما جاء كثير منهم إلى العراق وعاش فيه . فقيل إن الخليل عرف منهم هذا النظام .

ثم الأبنية ، وهى من الأمور التى تكاد تمتاز بها اللغات السامية عن الآرية ، لا أثر لها فى معاجم اليونان . وكذا الأمر فى التقاليب . ولم نجد من ينص على أنها استعملت فى معجمات اليونان أو الهنود أو غيرهم . وإذن فهاتان الخطوتان لا نزاع أنهما للخليل . ولكن أحقا أنه تأثر فى غرضه وترتيب معجمه على الحروف باليونان ثم طرح نظامهم واتخذ نظام الهنود ؟

إنها مشكلة جدلية نظرية لا يمكن الوصول فيها إلى يقين . ولكننا نرى أن الهنود إذا كانوا وصلوا إلى نظام المخارج بفضل ترتيلهم للفيدا المقدسة كما يقولون ، فليس ما يمنع العرب أن يصلوا إليه بفضل ترتيلهم القرآن الكريم ؛ وأن اليونان إذا كانوا قد وصلوا إلى نظام المعجمات بفضل التطور الثقافى ، فليس ما يمنع أن يصل العرب إليه بعد الجهود التى بذلوها فى ترتيب اللغة على الموضوعات . وقدم اليونان

---

(١) مادة خليل .

أنفسهم بهاتين المرحلتين : تأليف الرسائل الخاصة بموضوعات معينة أولا ثم تأليف المعجمات . فهو تطور طبيعي .

وليست فكرة الترتيب غريبة على الذهن العربى . فقد عاناها حين حاول أن يجمع القرآن وينظمه ، ولجأ فى ذلك إلى أمرين : الترتيب الزمنى ، والكمّى . فقد وضع أغلب السور المدنية فى مفتتح المصحف ، وأغلب المكية فى ختامه . وجمع السور الطوال فى موضع واحد ، والقصار فى موضع واحد أيضا . بل ربما نستطيع أن نقول إنه رتب المصحف كله ترتيبا كميا ، إذ يفتتح المصحف — بعد الفاتحة — بأطول سورة ويتدرج فى ترتيب السور الأقصر فالأقصر حتى يختتم بأقصرهن .

ولعل هذا من أسباب اختلاف الصحابة فى ترتيب مصاحفهم ، كما نسمع عن مصحف على وعبد الله بن مسعود ، وأُبَىّ ، وغيرهم بالنسبة لمصحف عثمان لأن الأمر كان اجتهاديا ، ومن الطبيعى أن تختلف وجهة نظر كل منهم فى ذلك .

ولم تكن هذه النظم التى اتبعت فى ترتيب القرآن بصالحة لترتيب المعجم الذى يريده الخليل . فالترتيب الزمنى لم يكن مستطاعا ولا كان فى خلد العرب أن الألفاظ لها تاريخ مسلسل . ولم يصل الإنسان إلى هذه الفكرة إلا حديثا ، والترتيب الكمى صالح فى الأمور التى لها أبعاد . أما المفردات فليس لها ذلك . وربما جعلنا منه الترتيب وفقا للأبنية الثنائية فالثلاثية فالرباعية فالخماسية ولكن مع الفارق . والترتيب الموضوعى اتبعه مَن قبل الخليل فى رسائلهم الصغيرة ، أما هو فلم يرض عنه لأنه كان يريد استيعاب جميع أبنية العرب . فرأى التقاليب تبلغ ذلك بأيسر مما يبلغه أى ترتيب آخر .

وصف المقدمة :

يستهلّ كتاب العين بمقدمة طويلة ، يُصَرِّح بنسبة الكتاب إلى الخليل فى صدرها ويفسّر عمله وغرضه فيه ومنهجه وترتيبه للحروف .

ثم تصرح المقدمة بطريق الرواية : « قال أبو معاذ عبد الله بن عائذ : حدثنى الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل بجميع ما فى هذا الكتاب » . ولم يستطع الباحثون معرفة أبى معاذ هذا يقينا . ومال الأستاذ برو ناش[١] إلى أن الاسم محرف وصوابه : أبو معاذ عبد الجبار بن يزيد ، والذى ذكره السيوطى بين رواة كتاب العين[٢] . ويرجح هذا الرأى أن محمد بن خير صرح أنه روى كتاب العين من هذا الطريق أيضا[٣] .

ولكن الذى يكدر علينا هذا الميل أن أحمد بن فارس يقول[٤] : « حدثنا على ابن إبراهيم القطان عن المعدانى عن أبيه عن أبى معاذ عن الليث عن الخليل . . . » وحين نبحث عن أبى معاذ المذكور هنا نبحث عنه بطبيعة الحال فى شيوخ ابن فارس وقد صرح هذا بأسمائهم فى مقدمة كتابه حين قال[٥] : « وبناء الأمر فى سائر ما ذكرناه (فى كتابنا هذا) على كتب مشتهرة عالية . . . فأعلاها وأشرفها كتاب أبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى « كتاب العين » أخبرنا به على ابن إبراهيم القطان فيما قرأت عليه ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن إبرهيم المعدانى عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهانى ومعروف بن حسان عن الليث عن الخليل » فأبو معاذ الذى يذكره ابن فارس إذن هو بندار بن لزة الأصفهانى أو معروف بن حسان . ولكن بندارا يكنى أبا عمرو فلا يبقى أمامنا غير « معروف » . ولسوء الحظ أنه غير معروف لم تذكره كتب طبقات النحويين . وإذن تترجح هذه الكنية بين معروف هذا ، وعبد الجبار الذى ذكره ابن خير والسيوطى ، وبين عبد الله بن عائذ المذكور فى مقدمة العين ، وكلهم غير معروف .

---

(١) مجلة إسلاميات ، المجلد الثانى ٦٩ .

(٢) المزهر : ١/٤٦ .

(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٤٩ .

(٤) المقاييس ٣/١٩٨ .

(٥) المقاييس ١/٣ .

ثم تنشر فى المقدمة بعض الآراء اللغوية والنحوية التى يعتمد عليها الكتاب. ويمكن أن نرى فيها أربعة أصول نبسط القول عنها فيما يلى لاتصالها بما وجه إلى الكتاب من نقد.

(١) رأى الخليل أن كلام العرب مبنى على أربعة أصناف[1]: الثنائى والثلاثى والرباعى والخماسى، وفسر هذه الأصناف، ورد إليها ما شذ عنها فى ظاهره ووضح خفاياها. فالثنائى هى الحروف والأدوات ولا يكون فى الأسماء أو الأفعال. فالاسم أو الفعل لا يكون أقل من ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به وحرف تحشى به الكلمة وحرف يوقف عليه[2]. أما الأسماء الثنائية فى ظاهرها مثل (يد، وفم) فهى ثلاثية فى أصلها كما يظهر فى تثنيتها وجمعها وتصغيرها والفعل المشتق منها مثل فموان وأيدٍ وبُدَيّة، ودَمِيَ من دم. وعلة سقوط الحرف الثالث منها — فى رأى الخليل — أنه ساكن (لعله يريد: معتل) فلما دخل عليه التنوين ساكنا، اجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنه إعراب، وذهب الحرف الثالث الساكن.

وذهب فى لفظ فم إلى مذهب آخر صرح به فى المقدمة أيضا فقال[3]: « بل الفم أصله « فوه ».. والجميع أفواه والفعل فاه يفوه فَوْها: إذا فتح فمه للكلام ».

وكذلك رأى الخليل أنك إذا جئت باسم من حرف ثنائى ضعّفت الحرف الأخير ليصير على ثلاثة أحرف فتقول: « هذه (لَوٌّ) مكتوبة وهذه « قدٌّ » حسنة الكتبة » وقد روى سيبويه وابن منظور مثل هذا الرأى عن الخليل[4].

ولم يعتبر الخليل فى هذه الأبنية إلا الحروف الأصلية بطبيعة الحال ولذلك استبعد ألف الوصل من اعتباره. قال[5]: « والألف التى فى اسحنكك واقشعر واسحنفر واسبكر ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات فى الأفعال

---

(١) العين ١ : ٥٣.   (٢) العين ١ : ٥٥.

(٣) العين ١ : ٥٦.

(٤) العين ١ : ٥٥، الكتاب ٢/٣٢، ولسان العرب ١٤/٢٣٣.   (٥) العين ١ : ٥٤.

وأمثالها من الكلام لتكون الألف عمادا وسلما للسان إلى حرف البناء، لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل » .

أما الحرف المضعف مثل الراء فى اقشعر واسبكر فاعتبره حرفين وإذن فالكلمتان خماسيتان عنده . هذا ما يحكيه الليث،وفيه مناقضة صريحة للمشهور عن رأى الخليل بأن الحرف المضعف فى الثلاثى وما فوقه زائد الأول منهما[1]، لأنه فى « سلّم » مثلا وقع موقع حروف العلة الزائدة فى أوزان « فَوْعَل وفاعل وفَيْعل » . وخالفه آخرون فذهبوا إلى أن الزائد الحرف الثانى لأنه وقع موقع حرف العلة الزائد فى مثل « فَنْوَل » وجوز سيبويه الأمرين . وعلى رأى الخليل كما فى شرح الشافية تكون إحدى الرائين فى « اقشعر واسبكر » زائدة والألف زائدة فالفعلان مزيدان ومجردهما رباعى هو « قشعر وسبكر » . ويبدو أن الليث لم يحسن فهم الخليل فى هذه المسألة . فقد شرح الخليل له أن ألف الوصل مزيدة ليعتمد عليها اللسان فى النطق بالساكن ، والراء المضعفة راءان لا واحدة . فاعتقد أن الراءين أصليتان وحكم على الكلمتين بأنهما خماسيتان ، ولما كانت الكلمتان فعلين حكم الليث بوجود أفعال خماسية . وهذه الغلطة الكبرى . فسيبويه يقول[2] : « بنات الخمسة .. لا تكون فى الفعل البتة » . ولم يذهب أحد إلى هذا الرأى لا بصرى ولا كوفى . فالكوفيون يعدون ما زاد على ثلاثة أحرف زائدا لا أصليا . ولذلك يجب أن نتنبه إلى خطأ هذا الرأى فيما سيقابلنا من أقوال الليث . وقد روى الأزهرى قولا للخليل يدل على صحة رأينا هذا . قال فى أول أبواب الرباعى من كتاب العين فى تهذيبه : « قال الخليل بن أحمد : الرباعى يكون اسما ، ويكون فعلا ، وأما الخماسى فلا يكون إلا اسما ، وهو قول سيبويه ، ومن قال بقوله » . وذهب الخليل بعد ذلك إلى أنه ليس للعرب بناء أصلى فى الأسماء ولا فى الأفعال على أكثر من خمسة أحرف .

---

(١) شرح الرضى على الشافية ٢/٣٦٥ .
(٢) الكتاب ٢/٣١٠ .

ورأى الخليل هنا واضح وصريح ، فى أن أقل الحروف التى يتألف منها الاسم أو الفعل ثلاثة . فالأصل عند الخليل واللغويين والنحويين بعده ، فى المواد فى العربية هو الثلاثى . ولكن هذا الرأى لقى هجوما عنيفا فى عصرنا الحديث . فقد ظهر مذهب آخر يرى فى اللغة كائنا حيا يولد طفلا ، ويشب صبيا ، وييفع شابا ، ويهن شيخا ، وقد يموت إذا بلغ أرذل العمر ، فاللغة فى هذا المذهب ظاهرة اجتماعية تنطبق عليها القوانين التى تسود المجتمعات . ويرى المؤمنون بهذا المذهب أن المجتمع يمر بالمراحل التى يمر بها الفرد من البشرية منذ أن يولد إلى أن يموت . ولما كان الطفل لا يحسن التلفظ بالكلمات التى يسمعها ، وإنما يتفوه بها مبتورة مشوهة . فهو يسمع فى هذه الكلمات أصواتا ، يحاول أن يقلدها ، بطبيعة التقليد التى تسيطر عليه فى هذه المرحلة من عمره . ولكن عضلات فمه ولسانه لا تيسر له إخراج هذه الأصوات ، كما سمعها بالضبط ، فيلجأ إلى اختصارها وتقليد ما لفت نظره منها ، أو أبرز ما يميزها .

وهكذا إذا أراد أن ينطق بأب ، قال : با ، وبأم ، قال : ما ، وما ماثل ذلك . يضاف إلى ذلك أنه هو الذى يختار من الصوت مزاياه البارزة ، واختياره ذاتى محض ، ولذلك قد يختلف تفوهه لصوت اللفظ الذى سمعه عن تفوه طفل آخر فى عمره . وهذا ما حدث للرجل البدائى . . سمع صوتا طبيعيا كالزلازل والبراكين مثلا ، فأراد أن يقلده ، فقلد ما استرعى انتباهه من هذا الصوت ، لا جميع التفاصيل التى لامسته ، أو الوجوه التى تفرعت منه ، فكان تقليده مبتورا لعدم مرونة عضلات النطق عنده ، ومشوها لتحكم أذنه واختياره فيه . وكانت الكلمات الأولى التى اخترعها الإنسان الأول تقليدا للأصوات الطبيعية . وتتألف من مقطع واحد يبرز فيه حرف أو حرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن كما هو الحال عند الطفل . ولكن الزمن تقدم بهذا الإنسان البدائى ولم تكفه هذه الأصوات التى تتألف من مقطع واحد ، فى الدلالة على ما يريد من أشياء آخذة فى التكاثر باتساع معارفه . . . .

فاضطر أن يضيف إلى هذه المقاطع زيادات للتفرقة بين المتشابه منها ، ولتوسع أمامه مجال الاختلاف والابتكار ، فظهرت الألفاظ الثلاثية والرباعية المضاعفة . وكانت الزيادة التي طاوعته في هذه المرحلة المتقدمة تتألف من أمرين : تكرير المقطع الذى عنده ، أو إضافة حرف علة لأن هذا ليس إلا مدا فى النفس ، وإطالة فى الوقت الذى تُنطَق فيه الكلمة . فتكرير المقطع أوجد المضاعف الرباعى ، لأن هذا البناء ليس إلا تكرارا محضا ، فالناطق يقول زَلْ زَل ، بدلا من زل . وإضافة حرف العلة أوجدت الأجوف إذا أضيف حرف العلة بين الحرفين مثل زال ، والناقص إذا أضيف حرف العلة فى آخر الكلمة . وظهرت هذه الأبنية الثلاثة فى وقت متقارب ، فى غالب الظن . ثم ابتكر المضاعف الثلاثى بتضعيف الحرف الثانى من هذا المقطع . وابتكر من الثنائى : المهموز ، سواء أوضع الهمز أو لا ، أم بين الحرفين الأصليين ، أم بعدهما بتحريك حرف العلة . ثم ظهر المثال الواوى واليائى . وأخيرا ضم إلى الحرفين الأصليين حرفا يابسا ثالثا ، فظهر الثلاثى الصحيح . وضم إليهما حرفين يابسين فظهر الرباعى الصحيح ، وثلاثة حروف صحاح ، فظهر الخماسى أو فعل ذلك عن طريق النحت . واختلفت معانى الأبنية الجديدة وتنوعت ، حتى انفصلت عن المعنى الأصلى الذى كان للحرفين القديمين منها . ولكن بعض هذه الأبنية حافظ على المعنى القديم ، يقول ابن فارس[1] : « إن لله فى كل شىء سرا ولطيفة . وقد تأملت هذا الباب ، (يعنى باب الدال مع اللام) ، من أوله إلى آخره ، فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهى تدل على حركة ومجىء ، وذهاب وزوال من مكان إلى مكان » . وقال السيد مرتضى الزبيدى[2] : « نقل شيخنا عن الزمخشرى فى الكشاف أنه قال : لو استقرى أحد الألفاظ التى فاؤها نون ، وعينها فاء ، لوجدها دالة على معنى الذهاب والخروج » . ويتبين من هذا أن الرباعى والخماسى يتألفان من كلمة وزيادات ، أو من كلمتين ، وربما من ثلاث .

(١) المقاييس ٢ : ٢٩٨ .

(٢) تاج العروس مادة نفد .

وقد استشرف إلى مثل هذا الرأى بعض الأقدمين ، الذين قال عنهم ابن جنى[1] : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب الظبي ، ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندى وجه صالح ، ومذهب متقبل » . كما ذهب أحمد بن فارس إلى أن الرباعي والخماسي يتألفان بالنحت فى أغلب أحوالهما ، وأقام على هذا الأساس معجمه المسمى « المقاييس » .

وأهم من هذا كله أن الخليل نفسه ارتضى ما يشبه هذا المذهب فى بعض آرائه عن أصل الرباعي المضاعف . فقد فرق بينه وبين الرباعي المجرد، وذهب إلى أن الأخير منهما بناء مستقل ، مثله مثل الفعل الثلاثى . أما الرباعي المضاعف فذهب إلى أنه حكاية للأصوات الطبيعية ، وإلى أن كثيرا منه مأخوذ من الثنائى الخفيف ، قال[2] : « ألا ترى . . . أن الحاكى يحكى صلصلة اللجام ، فيقول : صلصل اللجام ، وإن شاء قال : صل ، مخففة مرة اكتفاء بها ، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول صل صل صل ، يتكلف من ذلك ما بدا له » . وقال أيضا[3] : « ولا تكون الحكاية مؤلفة حتى يكون حرف صدرها موافقا لحرف صدر ما ضم إليها ، وعجزها موافقا لحرف عجز ما ضم إليها ، كأنهم ضموا « دق » إلى « دق » فألفوا بينهما » أى فى دقدقة .

وذهب أيضا إلى أن[4] « العرب تشتق فى كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثنائى المثقل بحرفى التضعيف (يريد الثلاثى المشدد) ومن الثلاثى المعتل . ألا ترى أنهم يقولون : صلّ اللجام يصل ، فلو حكيت ذلك قلت صلّ تمد

---

(١) الخصائص ١/٤٦ . (٢) العين ١ : ٦٢ .
(٣) العين ٦ وانظر الطبعة الجديدة ١ : ٦١ .
(٤) تهذيب الأزهرى ١ : ٤٦ . والعين ١ : ٦٢

اللام وتثقلها ، وقد خففتها من الصلصلة ، وهما جميعا صوت اللجام ، فالتثقيل مد ، والتضعيف ترجيع ، لأن الترجيع يخف فلا يتمكن لأنه على حرفين ، فلا ينقاد للتصريف حتى يضاعف أو يثقل . فيجيء كثير منه متفقا على ما وصفت لك . ويجيء كثير منه مختلفا نحو قولك صرّ الجندب صريرا ، وصرصر الأخطب صرصرة . كأنهم توهموا فى صوت الجندب مدا وتوهموا فى صوت الأخطب ترجيعا » . ومن الواضح أنه حين ربط بين الثلاثى المضاعف والرباعى المضاعف ، ربط بينهما كذلك وبين الثنائى المخفف لأنه أصلهما معا .

إذن فالخليل حين يقول إن الأصوات ثلاثة ، إنما يتكلم عن المرحلة الأخيرة التى استقرت عندها اللغة ، ويغض النظر عن تطورها التاريخى الطويل . وله فى ذلك كل الحق ، لأنه يريد أن يعرفنا اللغة التى كان العرب فى عهده يتكلمونها ، لا العربية الموغلة فى القدم ، التى تختلط بغيرها من الساميات ، ولم يبق منها فى عهد الخليل إلا آثار قليلة غالبت التطور ، وبقيت شاهدة على الأطوار الأولى للغة . فالخليل مصيب فى قوله ، لأنه يعلّم قوما آخر مرحلة وصلت إليها العربية . وربما كان أصحاب المذهب الثنائى مصيبين فى قولهم ، لأنهم ينظرون إلى تاريخ قديم . ولكن إصابة الخليل فى كلامه عن اللغة الراهنة فى عهده ، لا تجعلنا نغفل عن بعض نظراته الخاطفة إلى التطور اللغوى حتى إنه ليعد من واضعى البذور الأولى لهذا المذهب فى اللغة العربية . ورعى هذه البذور بعده ابن فارس وابن جنى خاصة ولكنها سرعان ما جفت أرضها بعدهم ، حتى قيِّض لها بعض الأعلام فى عصرنا الحديث ، فأحيوها وزادوها نضرة وازدهارا . وأشهر هؤلاء الأعلام أحمد فارس الشدياق صاحب « سر الليال » وجورجى زيدان صاحب « الفلسفة اللغوية » ، والأب أنستاس مارى الكرملى صاحب « نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها » والأب مرمرجى الدومنكى صاحب « المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية » و « هل العربية منطقية — أبحاث ثنائية ألسنية » و « معجمات عربية

سامية » والمقالات الكثيرة فى الدفاع عن مذهبه ، وآخرها مقال « طلائع الثنائية فى القديم » فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، رجب ١٣٧١ ، نيسان ١٩٥٢[١]

وقد هوجم الكتاب بسبب هذه المسألة ، لأن الخليل خالف فيها آراء البصريين وقيل إنه وافق الكوفيين[٢] . واعتمد عليها بعض الباحثين فأنكر على الخليل تأليف الكتاب ، ونسبه إلى الليث ، الذى قرأ الصرف والنحو على القاسم بن معن المسعودى من علماء الكوفة . ولكن الأمور يجب ألا تؤخذ بظواهرها وحدها ، ويجب أن تبحث وتمحص ، قبل الحكم عليها . وهاك آراء المدرستين فى هذه المسألة :

قال سيبويه رأس البصريين[٣] : « وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه ، وأما سفرجل فمن بنات الخمسة ، وهو صنف من الكلام ، وهو الثالث . . . . فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة » .

أما الكوفيون[٤] فذهبوا : « إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة . فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد . واختلفوا فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف ، الحرف الذى قبل آخره . وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو سفرجل ففيه زيادة الحرفين الأخيرين » .

واحتج الكوفيون لآرائهم بالإجماع على وزن جعفر بفَعْلَل ، وسفرجل بفَعَلَّل ، فدل تكرار اللام على وجود حروف زائدة ، هى المكررة .

---

(١) رجعت إلى هذه الكتب والمقالات فى وصف مذهب الثنائية فى اللغة ، وعا كاتها للأصوات الطبيعية فى نشأتها الأولى .

(٢) السيوطى : المزهر ١/٤٣ .

(٣) الكتاب ٢/٣٠٤ .

(٤) ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، المسألة ١١٤ .

ورد عليهم البصريون بأن النحويين أجمعوا : « على أن الحرف الزائد ، إذا لم يكن تكريرا ، يوزن بلفظه » ، فيكون وزن جعفر فعفل على رأى الكسائى ، وفعلر على رأى الفراء ، ووزن سفرجل فعلجل وما أشبه . ولكن أحدا لا يقول بذلك ، فدل على بطلان الرأى الكوفى . وكان أقوى رد للبصريين قولهم إن الوزن هو تمثيل فقط ، وتكرار اللام فيه للخفة وللمماثلة ، وليس فيه أى دلالة على زيادة حروف أو تكرارها ، فيجب إذن عدم الخلط بين الميزان والموزون .

لم يفرق البصريون فى رأيهم السابق بين الرباعى المضاعف ، والرباعى غير المضاعف . ولكن الكوفيين[1] فرقوا بينهما ، فرأوا أن الرباعى المضاعف الذى يبقى بعد سقوط الحرف الثالث منه محتفظا بالمعنى الذى كان له قبل سقوطه ، أو مناسبا لمعناه مناسبة قريبة ، رأوا أن الحرف الثالث فيه زائد مثل زلزل مشتق من زلّ ، وصرصر من صرّ ، ودمدم من دمّ . أما ما لم يكن كذلك ، كالبلبال والخلخال ، فلا يرتكبون ذلك فيه .

واستدل البصريون على رأيهم ، بأن المضعف لا يحكم بزيادته إلا بعد كمال ثلاثة أصول ، مثل : قِنَّب ، وعلكدّ ، وقرشبّ ، ومهدد ، وسمحمح ، ومرمريس ، وبرهرهة ، لأنها يتبقى فيها ثلاثة أصول بعد حذف التضعيف منها .

واستدل الكوفيون بالاشتقاق ، فما دام الحرف يسقط فى بعض اشتقاقات الكلمة التى بمعناها ، فلابد أنه زائد .

ويتضح من هذا العرض أن الخليل وافق البصريين فى الرباعى المجرد ، وخالفهم فى الرباعى المضاعف ، ولكنه لم يتفق مع الكوفيين فيه تمام الموافقة ، وإنما فى الربط بينه وبين الثلاثى المضاعف . وخالفهم أيضا فى ذهابه إلى أن أصلهما معا هو الثنائى المخفف ، وفى ربطه هذا المضاعف الرباعى بالثلاثى المعتل أيضا . بل

---

(١) ابن الأنبارى : الإنصاف ، المسألة ١١٦ .

الأمر الوحيد الذى اتفق فيه مع الكوفيين خالفهم فى النقطة التى ارتكز عليها كل منهم فى رأيه ، فأقام الخليل رأيه على الناحية الصوتية الطبيعية ، وأقامه الكوفيون على الاشتقاق وحده .

ولكن موافقة الكوفيين للخليل فى أطراف من هذه المسألة ليست من الأمور التى تسلب عقولنا دهشا فلا نستطيع إلا التكذيب والطعن ، فهم يوافقونه فى غيرها من المسائل التى لا يعتمد عليها كتاب العين . وأقرب مثال لذلك اتفاق الخليل والكوفيين على وزن كلمة « خطايا »[1] ، ومخالفته البصريين فى الضمير « إياك وإياه وإياى[2] » .

والأمر أخطر من هذا الاتفاق العَرَضى ، فإنى أريد أن أصرح هنا بأن الانفصال والعداء بين مدرستى البصرة والكوفة لم يكونا معروفين فى عهد الخليل . فمدرسة الكوفة كانت بادئة ، وكانت تسترفد الدراسات التى أخذت فى النضج فى البصرة ، فأبو جعفر الرؤاسى رأس مدرسة الكوفة يأخذ عن أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر[3] ، والكسائى الكوفى يرحل إلى البصرة ويأخذ عن الخليل[4] ، والفراء يأخذ عن يونس بن حبيب البصرى[5] ، ويكثر من الرواية عنه ، ويعترف بذلك الكوفيون أنفسهم ، وسيبويه البصرى — يقولون — يأخذ من الكوفيين[6] ، وأبو زيد البصرى يروى بعض شعره ورجزه فى النوادر عن المفضل الكوفى . أما هذا العداء الشديد فقد برز واشتد عندما تدخل الطمع بينهما بعد ذلك العهد ، وأعنى بذلك التنافس على بغداد ، وخاصة فى عهد المبرد وثعلب ، فلا مانع أبدا من اتفاق الآراء فى عصر الخليل .

---

(١) ابن الأنبارى : الإنصاف ، المسألة ١١٦ .
(٢) نفس المرجع ، المسألتان ٩٨ ، ١٠٢ .
(٣) السيوطى : البغية ٣٤ .
(٤) نفس المرجع ٣٣٦ .
(٥) نفس المرجع ٤١١ .
(٦) نفس المرجع ٣٤ .

ومصداق هذا القول ذهاب محمد باقر الخونساري[١] إلى افتراق مدرستي البصرة والكوفة في عهد الأخفش الأوسط والمبرد واتحادهما قبل ذلك. وذهب السيوطي[٢] إلى مثل هذا الرأي، ولكنه رأى أن انفصال المدرستين تم بعد عهد الخليل مباشرة.

(٢) نقد الخليل الصيغ الرباعية والخماسية، وبيّن الأصيل منها والدخيل في اللغة. وأقام نقده على الناحية الصوتية فيها، كأنما اللغة تحولت عنده إلى أصوات وأنغام، فالمتناسق عنده عربي صحيح، والناشز مولّد دخيل. فالأبنية الرباعية والخماسية الصحيحة لا تعرى عن واحد أو أكثر من حروف الذلاقة الستة وهي ر، ل، ن، ف، ب، م. فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من هذه الحروف، فاعلم أنها محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ولو كانت على الأوزان العربية، وجاءت عن ثقة مثل الكشعثج والكثعضج وأشباههن[٣]. وقد أدخل بعض النحارير هذه الكلمات على الناس إرادة اللبس والتعنت.

ثم أشار إلى أنه يشذ عن هذه القاعدة بعض الصيغ، ولكنها يجب أن تقترن ببعض الشروط في هذا الشذوذ. فيلزم أن يرد في هذه الكلمات حرف العين، أو القاف، أو الاثنان معا. فإن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرسا، فإذا اجتمعتا أو أحدهما في بناء حسن لنصاعتهما مثل العسجد والقداحس. وقد سماهما لهذا السبب حرفي الطلاقة.

فإن كان هذا البناء المعرى من الحروف الذلق اسما، وورد فيه أحد حرفي الطلاقة لزمته أيضا السين أو الدال أو كلاهما. فهما يحسنان جرس الأبنية أيضا، لأن السين توسطت بين مخرجي الصاد والزاي، ولأن الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها، وارتفعت عن خفوت التاء.

---

(١) روضات الجنات ٢٧٤.
(٢) الاقتراح ٨٣.
(٣) العين ١ : ٨ — ٩

وهنالك استثناء عام ، وهو المضاعف الرباعي ، مثل دقدقة وصرصرة ، فذلك بناء يستحسنه العربي فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ومن الذلق والشفوية والمصتم ، بل يتسامح فيه في غير ذلك ، فالضاد والكاف لا تجتمعان في بناء عربي إلا إذا قدمت الضاد وفصل بينهما وبين الكاف ، مثل الضنك والضحك ، ولكنهما تأتيان في المضاعف دون فاصل مثل الضكضاكة . فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين ، من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك .

وقد روى الأزهري[1] أن غير الليث روى هذه الآراء عن الخليل . وتجدها بعينها عند من بعده من اللغويين .

(٣) انتقل الخليل بعد هذا إلى الكلام عن مخارج الحروف وترتيبها ، وقد أثار ما وصل إليه من نظم عواصف من النقاش والاختلاف ، ولذلك نحن في حاجة إلى تفصيل الكلام عنها . ونحب أن نقدم بين يديها صورة من النظم التي ارتضاها البصريون والكوفيون ، لنرى مركز الخليل منها ، لأنه اتهم بممالأة الكوفيين في نظامه[2] .

ومذهب سيبويه في ترتيب المخارج[3] هو أن الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا ، وهي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والشين ، والياء ، والضاد ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ، والدال ، والتاء ، والصاد ، والزاى ، والسين ، والظاء ، والذال والثاء ، والفاء ، والباء ، والميم ، والواو . وهو المذهب الرسمي لمدرسة البصرة .

وجعل للحروف العربية ستة عشر مخرجا[4] . فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف . ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء . وأدناها

---

(١) تهذيب اللغة ١ : ٥٠ . (٢) السيوطي : المزهر ١/٤٣ .

(٣) ابن جني : سر الصناعة ٥٠ . والرضي : شرح الشافية ٣/٢٥٠ ، ٢٥٤ . وشرح ابن يعيش للمفصل ١٤٥٩ وهي تختلف قليلا عما في كتاب سيبويه ٢/٤٠٥ .

(٤) الكتاب ٢/٤٠٥ .

مخرجا من الفم الغين والخاء . ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد . ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء . ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء . ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء . ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .

ثم قسم هذه الحروف أقساما بحسب صفاتها ، ولا يهمنا منها إلا حروف العلة ، التى قال عنها[1] : « ومنها (من الحروف) اللينة ، وهى الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما ، كقولك وأى والواو ، وإن شئت أجريت الصوت ومددت ، ومنها الهاوى ، وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، لأنك قد تضم شفتيك فى الواو وترفع فى الياء لسانك قبل الحنك ؛ وهى الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهن وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو » فهو — كما ترى — يذهب إلى أن حروف العلة لها مجال متسع تخرج منه ، ينفسح للهواء ، وإن اختلفت سعة المجال فى كل حرف منها . وهذا الوصف شبيه بوصف الخليل لحروف العلة الهوائية أو الهاوية — كما سماها — وإن كان سيبويه زاد عليه فى التفاصيل .

وقد خالف الأخفش[2] من البصريين سيبويه فى مخرجى الألف والهاء

(١) الكتاب ٢/٤٠٦ .

(٢) شرح الرضى على الشافية ٣/٢٥٢ .

وجعلهما معا ، فليست إحداهما بمتقدمة على الأخرى ولا متأخرة . ولكن بقية البصريين وافقوا سيبويه ، ثم ارتضى مذهبه المتأخرون من النحويين وساروا عليه .

ولا يذكر لنا النحويون مذهب الكوفيين ، ولكن الرضى يصرح لنا فى عبارة نفهم منها أنهم وافقوا سيبويه فى مذهبه ، ما عدا مواضع قليلة ، قال[١] : « وخالف الفراء سيبويه فى موضعين : أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحدا ، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين » .

والآن أين موضع الخليل بين هذه المذاهب ؟ أما الترتيب الذى صرح هو نفسه به فى المقدمة[٢] ، فهو على الصورة التالية « ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ث ذ ر ل ن ف ب م و ا ى ء » .

وبسط الخليل[٣] القول فى هذه الحروف ومخارجها ، فرأى أنها ٢٩ حرفا ، ٢٥ منها صحاح لها أحياز ومدارج ، و ٤ هوائية . أما الصحاح فترتب على النحو التالى : العين ثم الحاء ثم الهاء من حيز واحد ، وبعضها أرفع من بعض . الخاء والغين من حيز واحد ، والحروف الخمسة حلقية . القاف والكاف لهويتان ، والكاف أرفع . الجيم والشين والضادفى حيز واحد . الصاد والسين والزاى فى فى حيز واحد . الطاء والدال والتاء فى حيز واحد . الظاء والذال والثاء فى حيز واحد . الراء واللام والنون فى حيز واحد . الفاء والباء والميم فى حيز واحد .

أما الهوائية فهاوية فى الهواء ، وليس لها حيز تنسب إليه إلا الهواء . ولكنه يجعل الواو والألف والياء وحدها ، والهمزة وحدها .

وفى فقرة أخرى[٤] يعطى الخليل كل طائفة من هذه الحروف لقبها . فيسمى العين والحاء والخاء والغين حلقية ، لأن مبدأها من الحلق ، والقاف والكاف

---

(١) شرح الشافية ٣/ ٢٥٤ .

(٢) العين ١ : ٥٣ .

(٣) العين ١ : ٦٤ .

(٤) العين ١ : ٦٥ .

لهوية لأن مبدأها من اللهاة ، والجيم والشين والضاد شجرية ، لأن مبدأها من شجر الفم ، وهو مفرجه ، والصاد والسين والزاء أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهى مستدق طرفه ، والطاء والتاء والدال نطعية لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى ، والظاء والذال والثاء لثوية ، لأن مبدأها من اللثة ، والراء واللام والنون ذلقية ، لأن مبدأها من ذلق اللسان ، وهو تحديد طرفيه ، والفاء والباء والميم شفوية أو شفهية ، لأن مبدأها من الشفة ، والياء والواو والألف والهمزة هوائية ، لأنها هاوية لا يتعلق بها شيء . وقد اعتمد فى هذه الألقاب على مدرجة كل حرف وموضعه الذى يبدأ منه ، ولذلك وضع الأزهرى هذه الفقرة فى مقدمة التهذيب تحت عنوان « باب أحياز الحروف[1] » .

والأمر إلى الآن يسير واضحا مطردا ، إذا أغضينا النظر عن الاضطراب الذى اعترى الحروف النطعية وحروف العلة . ولكن ما العمل إذا لم يقتصر الاضطراب على بعض التوافه ؟ فحروف العلة التى رتبت أولا « و ا ى ء » ترتب هنا « ى و ا ء » وترتب ترتيبا آخر أشار إليه سلمة بن عبد الله بن دألان المعافرى فى قوله[2] :

يا سائلى عن حروف العين دونكها ... فى رتبة ضمها وزن وإحصاء

وقال فى آخر النظم :

واللام والنون ثم الفاء والباء ... والميم والواو والمهموز والياء

أما إن كان المعافرى وغيره من الناظمين يقصدون بالهمزة الألف اللينة ، فتكون المشكلة قد حلت ، ويكون التعبير قد خانهم . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، فالزبيدى فى مختصره لا يسير على أحد هذه الترتيبات ، بل يقدم الهمزة ، فالياء ، وأخيرا الواو . ولكنه إلى جانب ذلك يضع أيدينا على السر ، حين يقول[3] :

---

(١) تهذيب اللغة ١ : ٤٨ .
(٢) السيوطى : المزهر ١/٤٥ .
(٣) السيوطى : المزهر ٤٣ .

« ولو أن الكتاب للخليل . . . لوضع الثلاثى المعتل على أقسامه الثلاثة : ليستبين معتل الياء من معتل الهمزة والواو . . . ونحن على قَدْرنا قد هذبنا جميع ذلك فى كتابنا المختصر منه ، وجعلنا لكل شيء منه بابا يحصره وعددا يجمعه » . وإذن فالخليل اضطرب فى حروف العلة ، ولم يرتبها ، ولكن جمعها معا دون تمييز . وتخلص بهذه الطريقة من مشكلة عويصة واجهته فيها ، فهو شاعر بأن الهمزة مختلفة عن بقية حروف العلة ، ولكنه لا يستطيع أن يصوغ هذا الشعور صياغة واضحة ، ولذلك قال عنها فى فقرة[1] : « والياء والواو والألف والهمزة هوائية فى حيز واحد ، لأنها لا يتعلق بها شيء » وقال فى فقرة ثانية[2] : « ثم الألف والواو والياء فى حيز واحد ، والهمزة فى الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه » . وقال فى ثالثة[3] : « وأربعة هوائية ، وهى الواو والياء والألف اللينية والهمزة . فأما الهمزة فسميت حرفا هوائيا لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع فى مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدارج الحلق ، ولا من مدارج اللهاة ، إنما هى هاوية فى الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف . وكان يقول كثيرا : الألف اللينة والواو والياء هوائية ، أى أنها فى الهواء » .

وأخيرا يبدو أنه استقر على رأى شبيه برأى سيبويه ، حين يقول[4] : وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة ، فإذا رُفِّه عنها لانت إلى الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح » . ويروى السيوطى[5] هذا القول الأخير عن ابن كيسان عن الخليل ، مع بعض زيادات ، تقرِّبه من مذهب سيبويه كل القرب ، أو تجعل المذهبين واحدا . قال ابن كيسان : سمعت من يذكر

---

(١) العين ١ : ٦٥ .
(٢) العين ١ : ٦٥ .
(٣) العين ١ : ٦٤ .
(٤) العين ١ : ٥٨ .
(٥) المزهر ١/٤٥ .

عن الخليل أنه قال : « لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف لأنها لا تكون فى ابتداء كلمة ، ولا فى اسم ولا فى فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء لأنها مهموسة خَفِيَّة لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثانى ، وفيه العين والخاء ، فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن فى التأليف . وليس العلم بتقدم شىء على شىء ، لأنه كله يحتاج إلى معرفة ، فبأى بُدِئَ كان حسنا ، وأَوْلاها بالتقديم أكثرها تصرفا » .

وذكر غير الليث عن الخليل رأيا آخر له فى حروف العلة يربط بينها ، ويوضح لنا حيرة هذا العالم فيها، قال[1] : « والعويص فى الحروف المعتلة ، وهى أربعة أحرف : الهمزة والألف اللينة والياء والواو ، فأما الهمزة فلا هجاء لها ، إنما تكتب مرة ألفا ومرة واوا ومرة ياء ، فأما الألف اللينة فلا صرف لها ، إنما هى جرس مدة بعد فتحة ، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتمالها ، واستنامت إلى الهمزة أو الياء أو الواو ، كقولك عصابة وعصائب ، كاهل وكواهل ، سعلاة وثلاث سعليات فيمن يجمع بالتاء . فالهمزة التى فى العصائب هى الألف التى فى العصابة ، والواو التى فى الكواهل هى الألف التى فى الكاهل جاءت خلفا منها ، والياء التى فى السعليات خلف من الألف التى فى السعلاة ، ونحو ذلك كثير . فالألف اللينة هى أضعف الحروف المعتلة ، والهمزة أقواها متنا ، ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين . قال : والياء والواو والألف اللينة يُصَات بها ، ومدارج أصواتها مختلفة ، فمدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى ، ومدرجة الياء مختفضة نحو الأضراس ، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين ، وأصلهن من عند الهمزة ، ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن همزهن كقولك للمرأة افْعَلِىءْ ، وتسكت ، وللاثنين افعلأْ ، وتسكت ، وللقوم افعلؤْ ، وتسكت . فإنما يهمزن فى تلك اللغة لأنهن إذا وقف

(١) تهذيب اللغة ١ : ٥١ .

عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة . فهذه حال الواو الساكنة بعد الضمة ، والياء الساكنة بعد الكسرة ، والألف اللينة بعد الفتحة . وهؤلاء فى مجرى واحد . والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا ، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى . ومن تبيان ذلك أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن ، كقولك عبد الله ذُو الْعمامة ، كأنك قلت : ذُلْ ، وتقول : رأيت ذَا الْعمامة ، كأنك قلت : ذَلْ ، وتقول مررت بذِى الْعمامة ، كأنك قلت : ذِلْ ، ونحو ذلك كذلك فى الكلام أجمع . والياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنهما يتحركان ولا يسقطان أبدا ، كقولك : لوِ انطلقت يا فلان ، وكقولك للمرأة : اخشيِ الله ، وللقوم : اخشوُا الله ، وإذا وقفت قلت : اخشَوا ، واخشَىْ ، فإذا التقت الياء والواو فى موضع واحد وكانت الأولى منهما ساكنة ، فإن الواو تدغم فى الياء إن كانت قبلها أو بعدها فى الكلام كله نحو : الطىّ من طويت ، الواو قبل الياء ، ونحو الحىّ من الحيوان ، الياء قبل الواو . . » .

ولكن الاضطراب لا يقتصر على حروف العلة والهمزة ، والحروف النطعية ، بل هناك اضطراب آخر أبرز وأوضح . فالخليل — كما رأينا — يجعل الجيم والشين والضاد طبقة واحدة تخرج من شَجْر الفم[1] ، ولذلك يسميها شجرية ، وعلى هذا الترتيب جرى فى الكتاب . ولكنه قال فى المقدمة أيضا[2] : وأما مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عكدة اللسان وبين اللهاة فى أقصى الفم . فهو فى هذا القول يخرج الجيم من مجموعتها الأولى ويضعها فى مجموعة ثانية ، هى اللهوية . ويفسر الخليل نفسه فى مادة « عكد » من كتاب العين ، عكدة اللسان بأنها أصله وعقدته ، أى طرفه الداخل فى الفم .

(١) العين ١ : ٦٥ .
(٢) العين ١ : ٥٨ .

وإذن نستطيع أن نقول إن الخليل لم يبتكر فى كتاب العين ومقدمته نظاما صوتيا واحدا محكما لمخارج الحروف ، وإنما اضطرب بين عدة نظم يختلف بعضها عن بعض . وتعليل هذه النظم ، مع النظام الذى قال به سيبويه فى كتابه ، وربما كان متأثرا فيه بالخليل ، أن هذا العلامة لم يكن قد استقر رأيه على نظام واحد بعد ، وأنه كان دائم التفكير فى المخارج ، دائم التجربة لنظمه ، والتغيير فيها . فكان آونة يصل إلى شىء ، وأخرى يصل إلى غيره . وكان الليث من الأمانة والعدل بحيث دوّن لنا كل هذه المراحل التى مر بها الخليل ، على حين لم يدون سيبويه إلا نظاما واحدا . ونستمد الدليل على ذلك من بعض عبارات قصيرة قالها الليث عفوا ، مثل « وكان يقول كثيرا[١] » و « الفاء والباء والميم شفوية ، وقال مرة شفهية[٢] » « ولولا هتة فى الهاء . وقال مرة : لولا ههة لاشتبهت بالحاء[٣] » . . . وقد أخذ الكتاب وقتا فى تأليفه ، وتخللته فترات[٤] . وهذا الفرض يعلل لنا اختلافات الاصطلاحات فى الفقرات المختلفة ، فهو مرة يذكر المخارج ، وأخرى يذكر المدارج وثالثة الأحياز ، ورابعة المبادئ . يضاف إلى ذلك كله أن هذه النظم منسوبة صراحة إلى الخليل نفسه ، فليست من الزيادات التى ألحقت بالكتاب . ومن الواضح أن هذه النظم لا تسير فى ركاب سيبويه ، أو الأخفش ، أو الفراء . فلا اتفاق بينها وبين البصريين أو الكوفيين .

وكانت هذه النظم المتعددة عند الخليل سببا فى اضطراب الروايات التى تحكى نظامه . فالرضى يشرحه[٥] متسقا مع النظام العام المذكور فى مقدمة العين ، مع تقديم وتأخير فى بعض الحروف التى تخرج من حيز واحد ، إذ اختلف الترتيب عنده بين الخاء والغين فى الحروف الحلقية ، وبين السين والزاى فى الأسلية ، والتاء فى النطعية ، وبين الياء والواو فى الهوائية .

---

(١) العين ١ : ٦٤ .
(٢) العين ١ : ٦٥ .
(٣) العين ١ : ٦٤ .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٤٢ .
(٥) شرح الشافية ٣/٢٥٤ .

وظهرت إلى جانب هذه النظم فى ترتيب مخارج الحروف ، نظم أخرى ، ولكن لم يلق منها قبولا عاما غير نظام سيبويه والخليل . فسار عليهما من بعدهما من النحويين واللغويين ، حتى بُعِثت نهضتنا الحديثة . فرأينا المستشرقين ، وقد تأثروا بحضارتهم الآلية ، يطبقون آلاتهم على هذه النظم . فسجلوا مخارج الحروف ، وكيفية إخراجها وذبذبة الهواء فى عملية التكلم ، ووصلوا إلى نظام جديد يوافق الأقدمين فى أجزاء ويخالفهم فى أجزاء[1] .

التقاليب :

(٤) الأصل الأخير الذى يختم به الخليل مقدمة العين ، هو الأساس الذى أقام عليه ترتيب الكتاب : فيعرفنا بتقاليب كل بناء ، وعددها ، وكيفية الوصول إليها ، ويضرب لها الأمثلة . ويعترف بأن هذه التقاليب لم تستعمل كلها فى اللغة ، وخاصة فى الخماسى ، إذ « يستعمل أقله ، ويلغى أكثره » ، وقد فرق بين الصنفين بتسمية الموجود فى اللغة « مستعملا » وغير الموجود « مهملا » . ثم يعرفنا بالصحيح من المعتل من الأبنية ، وبعدد حروف العلة فيدخل فيها الهمزة . وأخيرا يصرح بالأسباب التى حدت به إلى تأليف الكتاب وترتيبه بصورته الحالية : « قال الخليل : بدأنا فى المؤلفات من العين ، وهو أقصى الحروف ، ونضم إليه ما بعده حتى يستوعب منه كلام العرب الواضح والغريب . وبدأنا من الأبنية بالمضاعف لأنه أخف على اللسان ، وأقرب مأخذا للمتفهم . . . وهو الثنائى الصحيح » .

وصف المعجم :

استهل الخليل كتابه بحرف العين ، وافتتحه بباب الثنائى الصحيح ، الذى يسميه أيضا المضاعف . والتسمية الثانية أدق ، لأنه يتناول فيه الثلاثى المضاعف مثل عقّ ، وعكّ ، وأمثالها . ولعل سبب تسميته بالثنائى صورته الظاهرة على

---

(١) جيردنر : أصوات العربية Gairdner : The Phonetics of Arabic
وبرجشتراسر : التطور النحوى للغة العربية ، وما بعدها .

حرفين ، أو كونه لا يأتى منه إلا صورتان اثنتان (تقليبان) . وقد التزم ابن دريد والقالى هذه التسمية أيضا .

وكان على الخليل أن يبدأ هذا الباب بفصل العين مع ما يليها فى المخرج ، وهو الحاء ، ثم فصل العين مع ما يلى الحاء فى المخرج ، وهو الهاء ، ثم فصل العين مع ما يلى الهاء فى المخرج وهو الخاء . . . الخ . ولكنه لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء ، ولا العين والهاء ، ولا العين والخاء . . . فدرس هذه الظاهرة ، واهتدى إلى أن قرب المخرجين فى أقصى الحلق بحيث يتعذر على الإنسان نطقهما هو السبب فسجل ذلك فى صدر الباب . وسجل معه أن الإنسان يستطيع أن ينطق هذين الحرفين فى الألفاظ المنحوتة من كلمتين أو أكثر ، مثل حَيْعَل ، من حَىَّ عَلَى . ووجد فى بعض الفصول صورة أو أكثر مستعملة ، وبقية الصور مهملة ، فالتزم التنبيه على ذلك فى صدورها فى أبواب الثنائى والثلاثى ، وأهمله فى أبواب الرباعى والخماسى .

وحين نصل إلى فصل العين مع القاف ، نجده يعالج مادة « عقّ » ثم خلفها مباشرة مقلوبها « قعّ » . وكذا الحال فى بقية فصول الثنائى ، بل بقية فصول الكتاب كله . ولكنه بطبيعة الحال لم يرجع إلى « قع » وما ماثلها من تقاليب ، فى باب القاف ، أو ما إليها اكتفاء بذكرها هنا . وكان من أثر ذلك ضخم الأبواب الأولى من كتاب العين لامتلائها بالصور المختلفة من المواد ، وضآلة الأبواب الأخيرة لأن موادها سبقت فى أبواب متقدمة عليها .

واستمر الخليل يعالج العين مع بقية الحروف حتى وصل إلى الميم ، وهى آخر الحروف الصحيحة ، فتوقف ولم يعالجها مع حروف العلة أو الهمزة . وكذا الحال فى بقية الأبواب والحروف . وجمع كل هذه الكلمات فى باب سماه اللفيف ، وضعه بعد أبواب الثلاثى ، ولم يكن أشار إليه فى منهجه ، ونَصِفه بعد .

ولم يقصر الخليل أبواب الثنائى المضاعف على هذا النوع من الألفاظ حين يُدغَم مثلاه ، بل وضع فيها الثنائى الخفيف من الحروف والأدوات مثل مَعَ (وضعها فى معّ) والثنائى المضاعف الذى لم يدغم حرفاه المتشابهان مثل كَمْك (وضعها فى كمّ)، والرباعى المضاعف مثل زَلْزَل (وضعها فى زلّ) . وكان فى أغلب المواد يؤخر هذه الأنواع إلى ختامها . وأشار أبو بكر الزبيدى[1] إلى أن الخليل وضع الثنائى الخفيف فى أبواب اللفيف وينقض ذلك الجزء المطبوع من العين ، إلا إذا كان الخليل كرر هذه الألفاظ فى أبواب الثنائى المضاعف واللفيف . كذلك وضع فى الثنائى المضاعف صيغا أخرى يصعب أن يتصور المرء وجودها فيه ، وإن كانت قد تتصل به ، مثل عكنكع وعكوك (فى عكّ) ، وأظن أن الأليق بها أبواب ما زاد على الثلاثى المجرد .

ولا يختلف نهج الخليل فى أبواب الثلاثى عنه فى أبواب الثنائى المضاعف ، إلا أن أبواب الثلاثى أكثر تنظيما وتحديدا . فلا يذكر المؤلف فى موادها إلا الصيغ الثلاثية المجردة والمزيدة ، مع استثناءين . الأول منهما ما يشبه «دهدع» من الصيغ ، إذ يدخلها فى أبواب الثلاثى ، والرباعى أحق بها . وربما كان السبب فى ذلك تكرار الدال فيها ، واشتراكها مع « دهع » فى المعنى . الثانى الأخطاء فى اعتبار أصالة بعض الحروف وزيادتها ، إذ توضع بعض الألفاظ الرباعية فى أبواب الثلاثى باعتبار أحد حروفها زائدا ، ويخالفه فى ذلك كثير من النحويين . ومثال ذلك وضعه « عنجد » فى « عجد » .

حين انتهى الخليل من الثلاثى ، — قال الزبيدى إنه — أورد بابا سماه « اللفيف » خصصه لما فيه حرف علة أو أكثر ، فذكر فيه ما قسمه الزبيدى فى مختصره إلى أبواب ثلاثة هى : باب الثنائى المضاعف المعتل ، وباب الثلاثى المعتل ، وباب الثلاثى اللفيف . وقد جمع مؤلف العين بين الألفاظ التابعة لهذه الأبواب الثلاثة دون تمييز بينها ، كما نفهم

(١) السيوطى : المزهر ٤٣/١ .

من عبارة الزبيدى ، فى أثناء إنكاره أن يكون الكتاب كله من تأليف الخليل[١] :
« ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائى المضاعف من المعتل ، والثلاثى المعتل بلغتين ، ولما جعل ذلك كله فى باب سماه اللفيف ، فأدخل بعضه فى بعض ، وخلط فيه خلطا لا ينفصل منه شىء عما هو بخلافه » . ولكننا أشرنا إلى ما فى عبارة « الثنائى الخفيف من الصحيح » من خلاف . ونشير أيضا إلى أن الخليل وضع الهمزة مع حروف العلة ، ولم يفرق بينها ؛ لما يعتريها من التغيرات ، فالمهموز عنده فى باب اللفيف أيضا . ويختلف وصف الزبيدى عن التقسيم الموجود فى نسخ العين الباقية . فنحن نتبين منها أن الكتاب عند ما يفرغ من أبواب الثلاثى الصحيح يورد أبواب الثلاثى المعتل ، ويضع فيها المعتل بحرف واحد ؛ ثم أبواب اللفيف ، ويضع فيها الثلاثى المعتل بحرفين ، والثنائى الذى فيه حرف علة . وكثيرا ما اضطربت الكلمات بين هذين النوعين من الأبواب .

وذكر الزبيدى أن الخليل خاط بن الرباعى والخماسى من أولها إلى آخرها[٢] ، وجعلهما أبوابا واحدة . ولكن ذلك لا ينطبق على النسخ الباقية أيضا ، لأنها تحاول أن تفصل بينهما ، وإن وقع خلط وخطأ فى كثير من الألفاظ .

تحليل المواد :

لنحاول أن نتتبع علاج الخليل لمادتين من الجزء المطبوع من كتابه ، لنرى طريقته فيهما . ولتكن هاتان المادتان « عقق » من الثنائى المضاعف ثم « هقع » من الثلاثى . وسنحاول جهدنا — إن شاء الله — أن نتتبع هاتين المادتين فى بقية المعجمات ، لنرى ما طرأ عليهما فيها ، مع العناية بغيرهما من المواد أيضا .

---

(١) السيوطى : المزهر ٢/٤٣ .
(٢) نفس المرجع .

أول ما يستهل به المادة الأولى قوله : « تقول العرب : عَقّ الرجل يعُق عقا : إذا ذبح عن ابنه شاة وحلق عَقِيقته » . فهو يبدأ إذن بالفعل الثلاثى اللازم ، ويقدم الماضى منه ، فالمضارع ، ثم المصدر . ولكن تفسيره فيه بعض الغموض والدوران ، ولا يؤدى المعنى تماما : فعق معناها : حلق عقيقته ، فما العقيقة ؟ لن نعرف ذلك إلا بعد بضعة أسطر أخرى . وما دخل ذبح الشاة ، هل لابد أن يجتمع مع الحلق ؟

ثم يورد اسما لذات من المادة : « وتسمى الشاة التى تُذبَح لذلك عَقِيقة » . ولكن هذه العقيقة ليست هى التى تحلق . ويضيف الليث إلى هذا التعريف ما يوضح ما يقترن بهذا التقليد أو العرف : « قال ليث : تُوَفَّر أعضاؤها ، فتطبخ بماء وملح ، وتطعم المساكين » . ولسنا ندرى أمن عند الليث هذا القول أم سمعه من الخليل ؟ .

ثم يورد حديثين ذُكِرت فيهما صيغ من المادة ، قال: « وفى الحديث : « كل امرئ مرتهَن بعقيقته » . وفى الحديث « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين ، فأعطى بزنة شعرهما ورقا » . والحديث الأول غير مشروح ، ولا مبين فيه صلته بالسياق . والحديث الثانى شاهد على الفعل اللازم ، على الرغم من الفواصل التى بينهما ، وهو غير مشروح أيضا ، ولا نفهم معناه ، أو معنى الفعل فيه ، وهو المراد ، إلا بعد ذلك .

ثم يورد اسما آخر مرادفا للعقيقة ، ويفسره بالمرادف ، ويذكر الجمع « والعِقّة : العقيقة ، وتجمع عِقَقا » . وهنا فقط يفسر العقيقة « والعقيقة : الشعر الذى يولد به : وتسمى الشاة التى تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التى تنقع على النقيعة ، وقال زهير فى العقيقة :

أذلك أم أقبُّ البطن جَأبٌ . عليه من عَقِيقته عِفَاء

وقال امرؤ القيس :

يا هنــدُ لا تنــكِحِى بُوهةً عليـــه عَقِيقتُــهُ أَحْسَبا »

ويتضح أن العقيقة بمعنى الشعر . . . هو الأصل ، ثم أُخِذت منه العقيقة بمعنى الشاة . . . ويضرب المؤلف المثال على ذلك ، ثم يأتى بالشواهد الشعرية التى وردت فيها الـكلمة ، وهما شاهدان جاهليان ولم يشرحهما .

ثم ينتقل إلى الفعل اللازم المزيد بحرف « أفعل » ، ويذكر صفتين مشتقتين منه ، وجمع أحدهما وشواهده الشعرية ، قال : « ويقال أعقّت الحامل : إذا نبتت العقيقة على ولدها فى بطنها ، فهى مُعِقّ وعَقُوق ، وجماعة العَقوق عُقُق . قال رؤبة :

قد عتَق الأَجْدعُ بعـد رِقّ بقــارحٍ أو زولةٍ مُعِقّ

وقال :

فوسوس يدعو مُخلِصا ربَّ الفَلَقْ سِرّا وقد أوّن تَأوينَ العُقُقْ

وقال أيضا :

كالهُورِيّ انجابَ عن لَيلِ البُرَقْ طَيَّرَ عنهـا النَّسْء حَوْلِيّ العُقُقْ

أى جماعة العِقّة . قال عدى بن زيد العبادى فى العقة ، أى العقيقة :

صخب التعشيرِ نوام الضحى ناسلٌ عِقَّتَه مثلُ المَسَدْ »

ويلاحظ هنا أنه ذكر اسم الفاعل من « أفعل » وهو قياسى ، فلم يكن هناك داع لإيراده ، وأن الشواهد غير مشروحة ، وهى لراجز من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية .

ثم يورد الصفة فى استعمال آخر ، متفرع عن استعمالها الأول ، ويصرح بأن هذا الاستعمال من كلام البصريين لا الأعراب ، مما يدل على أنه لم يقتصر على فصحاء الأعراب : « ونوى العقوق : نوى هش لين رخو الممضغة تُعلَفه الناقة

العقوق إلطافا لها فلذلك أضيف إليها، وتأكله العجوز. وهي من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب في بواديها ».

ثم يورد الاسم، ويورد معنى آخر، وجمعه في هذا المعنى، وشاهده: « وعقيقة البرق: ما يبقى في السحاب من شعاعه، وجمعه العقائق، قال عمرو بن كلثوم:

بِسُمْرٍ من قَنَا الخَطّيِّ لُدْنٍ ... وبِيضٍ كالعَقائقِ يَخْتَلينا »

ثم الفعل اللازم المزيد بحرفين، وشاهده: « وانعق البرق: أي تسرب في السحاب. وانعق الغبار: إذا سطع. قال رؤبة:

* إذا العجاج المُستطار انعقا * »

ثم مصدر الفعل الثلاثي المجرد المتعدي، ومعانيه الأصلية والثانوية، وفعله الماضي فالمضارع، وشاهدان من الشعر: « قال أبو عبد الله: أصل العق الشق، وإليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطعهما، لأن الشق والقطع واحد. يقال: عق ثوبه: إذا شقه، عق والديه يعقهما عقا وعقوقا، قال زهير:

فأصبحتما منها على خير مَوْطن ... بعيدَيْن فيها عن عقوق ومأثم

وقال آخر: إن البنين شرارُهم أمثالُه ... من عقّ والدَه وبرّ الأبعدا »

وتفريع المعاني من المعاني طريقة للخليل كما رأينا في العقيقة، ولكنه هنا منسوب إلى من يكنى « أبا عبد الله ». ولم نستطع أن نصل إلى يقين في معرفته، غير أن حيرتنا تزداد حين نرى ابن فارس ينسب هذا القول للخليل نفسه، قال[1]: « قال الخليل: أصل العق الشق. قال: وإليه يرجع العقوق ». وربما كانت الكنية محرفة عن « أبي عبد الرحمن »، وهي كنية الخليل نفسه، وخاصة أنها ليست كنية الليث، إذ أن كنيته أبو هشام[2].

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٣.
(٢) ياقوت: معجم الأدباء ١٧/٤٩.

ثم بعض الصيغ المأخوذة من عقوق الوالدين، مثل « فُعَل » المعدولة عن فاعل والمصدر الميمى والشواهد عليها من كلام العرب الجاهليين، وأشعارهم : « وقال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء يوم أحد، حين مر به وهو مقتول : ذق عُقَق، أى ذق جزاء ما فعلت يا عاق، لأنك قطعت رحمك وخالفت آباءك .. والمَعَقة والعقوق : واحد، قال النابغة :

أحلامُ عادٍ وأجسادٌ مُطَهَّرة من المعقةِ والآفاتِ والأَثَمِ »

ونرى أنه شرح النثر شرحا وافيا، أما الشعر فلم يشرحه .

ثم يورد بعض التفسيرات لبعض الأسماء، وأصلها ومفردها وجمعها وشواهدها « والعَقِيق : خرز أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص، الواحدة عقيقة . والعقيق : واد بالحجاز، كأنه عُق أى شق، غلبت عليه الصفة غلبة الاسم، ولزمته الألف واللام كأنه جُعِل الشيء بعينه . وقال جرير :

فهيهات هيهات العقيقُ وأهلُه وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصله

أى بعد العقيق » . ونراه هنا يتناول علمًا جغرافيا، ولكن تحديده له غير دقيق، كما نراه شرح الشاهد الشعرى، للمرة الأولى، ولكن الشرح جزئى .

وأخيرا يختم المادة بالمضاعف الرباعى منها قال : « والعَقْعَق : طائر طويل الذنب أبلق يعقعق بصوته، وجمعه عَقاعِق » . ووصفه للطائر مفصل دقيق، بخلاف تحديده الجغرافى .

ونحن إذا أحببنا أن نبرز خطا المؤلف فى ترتيبه مع بعض التجاوز : نراه تناول أول ما تناول الفعل اللازم : بدأه بالثلاثى، أورد ماضيه، فمضارعه، فمصدره، فبعض الأسماء منه مفردة ومجموعة . ثم المزيد بحرف (أفعل)، ماضيه، والصفات المشتقة منه مفردة ومجموعة، واستعمالاتها . وانتهى باللازم المزيد بحرفين (انفعل)، فأتى بماضيه فقط . ثم تناول المجرد الثلاثى المتعدى (فعل) ماضيه،

بمضارعه ، فمصدرين منه . ثم انتقل إلى مجموعة شتى من الصيغ والمصادر والأسماء ، ذات المعانى المختلفة . وأورد قرب نهاية المادة علما جغرافيا ، وختمها بالمضاعف الرباعى . وحين انتهى من هذه المادة عالج مقلوبها قعه .

أما الظواهر التى يمكن أن نستخلصها من علاجه لهذه المادة ، فهى عنايته فى الأسماء بإيراد مفردها وجمعها ، ومحاولته التدقيق فى تفسيراته ، وإدراكه إياه فى الألفاظ العادية والطيور خاصة ، وإخفاقه فى الأعلام الجغرافية ، وعنايته فى المعانى الثانوية أو المجازية بطريقة حدوثها ، وذكره للاستعمالات الحديثة المولدة ، مع تنبيهه عليها ، وسوقه الشواهد من الأحاديث النبوية ، والشعر الجاهلى والأموى ، وكلام العرب الجاهليين ، على المعانى التى يوردها ؛ وتعديده للشواهد فى المعنى الواحد ، وإذا عرض له معنى ولم يستشهد له ، كرره واستشهد ، وعدم عنايته بشرح هذه الشواهد فهو فى الأكثر الأعم لا يعلق عليها وأحيانا يفسرها بإيجاز ، ونادرا ما يشرحها شرحا مطولا . وعلى الرغم من وضوح عباراته ، قد يكون فى تفسيره بعض الدوران ، والتفسير غير المباشر ، فلا يعرّف المعنى الذى يريده إلا بعد مدة قد تطول وقد تقصر .

وإذا كانت المادة ينقصها الترتيب الداخلى فى الثنائى ، فهى على هذه الصورة فى الثلاثيات أيضا ، فهو يبدأ مادة « هقع » مثلا بالاسم « الهَقْعة : دائرة حيث تصيب رجل الفارس من جانب الفرس يُتشاءم بها » ويعقبه الفعل ماضيه ، فمضارعه ، فمصدره ، فالصفة منه ، فشاهده ، وشرح جزئى له ، مع العناية بروايإته وشىء من خبره « هُقِــع البرذون يهقع هقعا فهو مهقوع ، قال الشاعر :

إذا عَرِق المهقوع بالمرء أنعظتْ حَليلتُه وَازداد حَرًّا عِجانهـا

أنعظت أى علاها الشبق ، والنعظ هنا الشهوة . ويروى « وابتل منها إزارها » فأجابه المجيب :

فقد يركبُ المهقوعَ من لستَ مثلَه وقد يركب المهقوع زوجُ حَصَان »

ولكن خبر الشاهد مقتطف ، لا يُذكر شيء عن الظروف التي قيل فيها ، ولا سبب الرد عليه ، ولذلك يشوبه بعض الغموض ، بل الفعل نفسه لا يفسر اكتفاء بتفسير الاسم . وقد وضح صاحب التاج الخبر بعض الشيء في مادتي هقع ونعظ .

ثم يرجع إلى الاسم ، ويفسره بمعنى آخر « والهَقْعة : ثلاثة كواكب فوق منكبي الجوزاء مثل الأثافي ، وهي من منازل القمر ، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف » . وهذا التفسير من الوضوح والشمول بحيث نجده في تاج العروس مع زيادة طفيفة لا خطر لها ، ومع ذلك لا يشير إلى أنه أخذه عن العين .

ظواهر في المادة :

يرى الباحث حين يقرأ كثيرا من مواد العين بعض الظواهر التي تتكرر فيها ، ونستطيع أن نجعلها صنفين : ظواهر تتعلق بالمادة نفسها ، وظواهر تتعلق بمنهج المؤلف في معالجتها . والصلة قوية بين الصنف الأول من الظواهر والرسائل اللغوية الصغيرة التي سبقت كتاب العين في الوجود ، وليست بهذه القوة في الصنف الثاني . فالخليل استقى من هذه الرسائل في مواده ، ولذلك نرى فيها إلى جانب الناحية اللغوية الصِّرْفة كثيرا من الألفاظ المتصلة بالنبات والحيوان والأعلام واللغات ، وبعض المصطلحات . ونرى ما يجلبه المؤلف في تعريف النبات والحيوان دقيقا واضحاً مثل قوله : « التَّعْضُوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة موطنه هجَر وقراها » ، و « القفعاء : حشيشة خوارة خشناء الورق من نبات الربيع لها نَوْر أحمر مثل الشرار ، وأوراقها مستعليات من فوق وثمرتها متقفعة من تحت » . و « القعقع : طائر أبلق ببياض وسواد ، طويل المنقار والرجلين ، ضخم من طيور البر ، يظهر أيام الربيع ويذهب في الشتاء » . و « المِعكّ ـ مشدد الكاف ـ من الخيل : الذي يجرى قليلا فيحتاج إلى الضرب » . و « المَجْب من كل دابة :

ما انضم عليه الوركان من أصل الذنب المغروز فى مؤخر العجز ، تقول : لشد ما عَجُبَت الناقة إذا دق أعلى مؤخرها وأشرفت جاعرتاها . . » ، وأكثر المؤلف جدا من الأعلام بأنواعها المختلفة ، من أسماء أشخاص وقبائل وأماكن ، يقول مثلا : « المِمْقَى أيضا : موضع فى الحجاز يكثر فيه هذا الشجر . . والمُمَق كزفر : موضع بمكة » . و « يعقوب اسم اسرائيل ، سمى به لأنه ولد مع عيصو أبى الروم فى بطن واحد ، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه ، خرجا معا » . و « عكل : قبيلة فيهم غفلة وغباوة » .

اللغات :

وعنى الخليل باللغات عناية كبيرة ، حتى أنه أشار إليها فى نيف وخمسة وثلاثين موضعا من الجزء المطبوع قديما ، وسمى ثلاث لغات : عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وقطعة طيء . وأورد بعض اللغات التى نسبها إلى اللغات المعروفة ، دون تسمية معينة ، مثل لغات هذيل ، وتميم ، والخفاجيين من بنى عقيل ، واليمن ، بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له فى إقليمه العراق ، أو بلدته البصرة خاصة ، ولو كانت لا تعرف فى البادية ، مما يدل على تسامحه وتحرره من القواعد المتزمتة . وقد برهن على اتساع معارفه اتساعا لا نزال نجهل مداه ، حين أشار إلى شبه لغة الكنعانيين بالعربية[1] . ولم يكن الخليل يلقى القول على عواهنه ، ويعجل إلى الاستنتاج حالما يرى أو يسمع تغييرا فى الحركات أو الحروف ، بل كان يتوقف ويشك ، ولا يحكم إلا عند التحقق . قال ذات مرة : « الذعاق : بمنزلة الزعاق . قال الخليل : سمعناه فلا ندرى ألغة هى أم لثغة » . وكان ذا إحساس مرهف باللثغات ، يتنبه إليها سريعا ، وينبه على أنواعها وأنواع الأصوات العامة[2] .

---

(١) مادة كنع .
(٢) انظر عت ، قع ، ثع ، غ ، فع .

في المنهج :

تدل دراسة منهج الخليل فى معالجة ألفاظه أنه حين جلب جميع الألفاظ المشتقة من مادة واحدة معا تحرر من كثير من مظاهر مناهج الرسائل اللغوية التى همها الأول الوضوع لا الألفاظ المشتقة ، ولكنه مع ذلك بقى متأثرا بها بعض الشىء . ولعل أول ما نراه فى منهجه من ظواهر : تنظيم طريقة إيراده الأفعال والصفات فيكاد يكون من لوازم إيراد الفعل أن يعقبه بمصدره ، ويرتب هذه الصيغ فى أحيان كثيرة بتقديم الفعل الماضى فالمضارع فالمصدر أو المصادر ، يقول : « جدعته أجدعه جدعا » و « لعقته ألعقه لعقا » والكثير من أمثال هذه العبارات . وإذا كانت المصادر تختلف معانيها باختلاف صيغتها ، فرّق بينها ، يقول : « نعق الراعى بالغنم نعيقا : صاح بها زجرا . ونعق الغراب ينعق نعاقا ونعيقا » فصيغة نعيق للإنسان والغراب ، وصيغة نعاق مقصورة على الغراب ، ويقول : « قبع الخنزير بصوته قبعا وقباعا ، وقبع الإنسان قبوعا أى تخلف عن أصحابه » .

الصفات :

وساير الظاهرة السابقة ، ظاهرة أخرى تليها فى الموضع مباشرة هى إيراده للصفات بعد إيراد الأفعال والمصادر فى كثير من الأحيان ، يقول « كعر الصبى كعرا فهو كَعِر » ويقول « كلع البعير كلعا وكلاعا : انشق فرسنه والنعت كَلِع » ولا تهوله كثرة الصفات فى بعض المواد فيوردها جميعا ، ويقول « الرقيع : الأحمق يتمزق عليه رأيه وأمره . . ويقال رجل أرقع ومَرْقعان ، وامرأة رقعاء ومرقعانة » و « العَنَق : من سير الدواب ، والنعت مِعْناق ومُعْنِق وعَنِق وسير عنيق » و « لَكِع الرجل يلكع لكعا ولكاعة فهو ألكع ولُكَع ولكيع ولكاع وملكعان ولكوع » . ويلتفت من آن لآخر إلى المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع فى هذه الصفات ، كما مر فى « أرقع » وكما فى قوله « المجوع : نوم الليل دون

النهار . . . وقوم هجع وهجوع وهاجعون وامرأة هاجعة ونســوة (هجع) وهواجع وهواجعات ».

جموع القلة والكثرة :

يحاول الخليل أن يفصل بين جموع القلة والكثرة ، كقوله « العَقِب : مؤخر القدم . . . وتجمع على أعقاب وثلاثة أعقبة » و « العقاب : طائر . . . ويجمع على عِقبان ، وثلاثة أعقُب » و « العجان . . ثلاثة أعجِنة ، ويجمع على عُجُن » .

القياس :

الخليل من النحويين الذين أولعوا بالقياس ولعا شديدا ، وعمموه فى جميع أقوالهم فكان لا يسير فى النحو إلا على هدى من علله ومقاييسه التى استنبطها بفضل معرفته الواسعة باللغة . والقياس أهم ميزة لعلماء العراق فى ذلك الوقت فى كثير من فروع المعرفة التى كانت توجد عندهم . فمثل الخليل فى النحو مثل معاصره أبى حنيفة فى الفقه . وقد اصطحب الخليل أقيسته معه فى اللغة ، ذلك العلم الذى يقول عنه ابن الأنبارى فى كلامه عن قياسية[1] النحو « فوجب أن يوضع (النحو) وضعا قياسيا عقليا لا نقليا ، بخلاف اللغة فإنها وضعت وضعا نقليا لا عقليا . فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل » ، ولكن الخليل استعمل القياس فى اللغة ، وأحسن استعماله .

ويعتمد الخليل فى أقيسته كلها على أساس من الاشتقاق . ويورد هذه الأقيسة فى مواطن مختلفة . فيوردها حينا لتعليل بعض الصيغ . قال « امرأة عاقر . . وقد عَقَرت تَعقُر ، وعُقِرت تعقَر أحسن ، لأن ذلك شىء ينزل بها وليس من فعلها بنفسها » وقال « لحقه ألعقه لَعقًا ، لا تحرك مصدره ، لأنه فعل واقع (أى متعد)

(١) السيوطى : الاقتراح ٤٦ .

ومثل هذا لا يحرك مصدره . وأما عَجِلَ عَجَلا ونَدِمَ نَدَما ، فيحرك ، لأنك لا تقول : عَجِلت الشيء ، ولا ندمته ، لأن هذا فعل غير واقع (أى لازم) » .

وهذه الصيغ التى عللها موجودة ، ولكنه يورد أيضا أقيسة لتعليل غير الموجود . قال : « يقال : نقعوا النقيعة ، ولا يقال : أنقعوا لأنه لا يريد إنقاعها فى الماء » . وقال : « جدعته أجدعه جدعا . . . ولا يقال جَدِعَ ، بل جُدِعَ . ألا ترى أنك تقول رجل أقطع ، وبه قَطَع ، ولا يقال قَطَعَ ولكن قُطِعَ » .

ويقرب من ذلك أن يورد الأقيسة لافتراض الصيغ التى لم يسمعها ويمكن اشتقاقها من المادة ، قال « العَكَن : الأطواء فى بطن الجارية السمينة ، ويجوز جارية عكناء . . . ولكنهم يقولون مُعَكَّنة » وقال : « ولو قيل عكف فى المسجد لكان صوابا ولكن يقولون اعتكف ، قال الله عز وجل : ﴿وأنتم عاكفون فى المساجد﴾ » .

ويجد الخليل صيغا مسموعة تعارض بعض أقيسته ، فماذا يفعل بإزائها ؟ إنه لا يقف حائرا ، بل يقتلها فحصا ، حتى يصل فيها إلى قياس جديد ، يعدل قياسه القديم ، ولكنه لا ينقضه . قال : « الأقطع : المقطوع اليد والجمع قطعان . والقياس أن تقول قُطْع ، لأن جمع أفعل فُعْل إلا قليلا ، ولكنهم يقولون قُطِعَ الرجل ، لأنه فُعِلَ به » فرد هذا الجمع هنا إلى أنه صفة من فعل مبنى للمجهول . أو يفسرها على أنها لغة قال مرة : « فَعِيل فى موضع مفعول يستوى فيه الذكر والأنثى ، تقول رجل قتيل وامرأة قتيل . وربما خالف القياس من باب الشذوذ والندرة على لغة بعض العرب » . أو يفسرها بالشذوذ ، قال : « رجل أعجف وامرأة عجفاء وتجمع على عِجَاف ، ولا يجمع أفعل على فِعَال غير هذا ، رواية شاذة عن العرب ، حملوها على لفظ سِمَان » .

التفسير الاشتقاق :

ومن الأمور التي وجه الخليل إليها عنايته التفسير الاشتقاق للمواد التي يعالجها قال « الإخداع : إخفاء الشيء وبه سميت الخزانة مخدعا » وقال : « والعِلْج حمار الوحش لاستعلاج خلقه ، أي غلظة » . وكان يهتم بإبانة الاشتقاق فى الأعلام خاصة ، قال : « عكاظ : اسم سوق . . . وسمى به لأن العرب كانت تجتمع فيه كل سنة فيعكظ بعضها بعضا بالمفاخرة والتناشد أى يدعك ويعرك » . وكان يحاول أن يبين الأصلى من الصيغ والفرعى ، قال : « العقيقة : الشعر الذى يولد الولد به ، وتسمى الشاة التى تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام كما وقع اسم الجزور التى تنقع على النقيعة » . وقال : « والمُقلعة من السفن العظيمة تشبه بالقلع من الجبال . . . لعظمها وارتفاعها » . وإذا كان العلماء اختلفوا فى تفسير اشتقاق أحد الأسماء ، أتى بهذه الآراء المختلفة كلها ، قال : « قضاعة . هو اسم رجل سمى بذلك لانقضاعه عن أمه ، وقيل هو من القهر لأنه قهر قوما فسمى به . . . » وقد أفادته هذه الطريقة كل الفائدة فى استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ ، قال : « أمر عجيب وعُجَاب . قال الخليل : بينهما فرق ، أما العجيب فالعجب ، وأما العجاب فالذى يجاوز حد العجب ، مثل الطويل والطوال » .

الشواهد :

أقام الخليل شروحه للمواد اللغوية على دعائم قوية هى الشعر ، والحديث ، والأمثال ، والقرآن ، مرتبة بحسب ورودها فى كتاب العين .

والشعر هو الدعامة الأولى التى تقابلنا فى الكتاب ، بل فى السطر الثالث ، من المادة الأولى فيه ، وهو يعتمد عليه اعتمادا كبيرا ، ويكثر منه ، بل أحيانا يأتى بالبيتين أو الثلاثة ، شاهدة على أمر واحد ، وإذا بحثنا طريقته فى الاستشهاد ،

لم نجدها منسقة فى جميع الأحوال ، فقد يأتى بالكلمة المعنى بها أولا ثم يعقبها بشاهدها ، مثل « ملك أعزّ أى عزيز ، قال الفرزدق :

إن الذى سَمَك السماء بنى لنا بيتا دعائمُه أعــزُّ وأطولُ »

وقد يأتى بالشاهد فى وسط شروحه للكلمة لا بعدها مثل « العين لا تأتلف مع الحاء فى كلمة واحدة لقرب مخرجيهما ، إلا أن يشتق فعل من جمعٍ بين كلمتين مثل « حَىَّ على » كقول الشاعر :

ألا رُبَّ طيفٍ منك بات مُعانِقِى إلى أن دعا داعى الفلاح فَحَيْعَلا

يريد قال : حىّ على الفلاح . أو كما قال الآخر :

فبات خيــال طيفك لى عَنيقا إلى أن حَيْعَل الداعى الفلاحا

أو كما قال الثالث :

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حَيْعلةُ المنادى »

فهذه كلمة جمعت من « حى » ومن « على » ، وتقول منه حيعل يُحَيعل حيعلة ، وقد أكثر من الحيعلة أى من قول « حى على » . ذكر الكلمة واشتقاقها أولا ، ثم الشواهد ، ثم رجع إلى الاشتقاق ، ثم فسرها . وقد يأتى بالشاهد أولا ، ثم يستخلص منه الكلمة ، كما ترى فى الشاهد الثالث السابق الذى استخلص منه المصدر « حيعلة » دون أن يرد له ذكر سابق ، ومثل « القمقمة : حكاية صوت السلاح والتِّرَسة والحلى . . . قال :

يُسَهَّد من نوم العشاء سَليمُها لحَــلْىِ النساء فى يديه قَماقِعُ

القماقع جمع قمقمة » . فالشاهد ورد بعد صيغة المفرد ، ولكن الكلمة فيه بصيغة الجمع ، فأشار إلى ذلك بعد البيت . وهناك ملاحظة لها أهميتها فى الشواهد الثلاثة التى أتى بها على النحت فى « حيعل » ، فهو حين فسر داعى الصباح فى الشاهد الأول ، أتى بالثانى شاهدا للتفسير الجديد ، كما تصرح بذلك عبارته : يريد داعى

الفلاح ، أو كما قال الآخر . . . وربما دفعه إلى ذلك أن نفس الشاهد الثاني يحتوي على الكلمة الأولى التي يعالجها « حيعل » . وقد لا يحسن وضع الشاهد ، مثل قوله ، « والعقيقة الشعر الذي يولد الولد به . وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النقيعة . وقال زهير في العقيقة :

أذلك أم أقطب البطن جأب   عليه من عقيقته عفاء » .

فهذا البيت شاهد على المعنى الأول للعقيقة ، ولكنه موضوع بعد المعنى الثاني ، وهذا الخلل لا يحدث كثيرا .

ولا تطرد طريقة تناول الأبيات الشعرية على نظام واحد عند الخليل ، فهو في أكثر الأحيان يورد الشاهد دون أن يتعرض له أدنى تعرض ، قال : « والأخضع والخضعاء : الراضيان بالذل ، قال العجاج :

وصرتُ عبدا للبعوض أخضعا   يَمُصّني مص الصبي المُرْضِعا »

وقال : « والعرق : جبل صغير ، قال الشماخ :

ما إن يزال لها شأو يقدمها   مجرد مثل طود العرق مجدول » .

وأحيانا يشير إلى كلمات فيه بالشرح ، قال « والعقنقل من الرمال والتلال : ما ارتكم واتسع ، ومن الأودية : ما عرض واتسع بين حافتيه ، والجمع عقاقل وعقاقيل ، قال العجاج :

إذا تلقته الدهاسُ خَطْرَفا   وإن تلقته العقاقيلُ طَفَا

يصف الثور الوحشي وظفره » . وقال « والعكيس من اللبن : الحليب يصب عليه الإهالة ثم يشرب . ويقال بل هو مرق يصب عليه اللبن ، قال :

فلما سقيناها العكيس تملأت   مذاخرُها وازداد رشحا وَرِيدُها

ونادرا مايشرح البيت شرحا كاملا ، قال : « القعقعة حكاية صوت السلاح والترسة والحلى والجلود اليابسة والخطّاف والبكرة ، قال : .

يسهد من نوم العشاء سليمها لحلى النساء فى يديه قعاقع

القعقاع جمع قعقعة . . وذلك أن الملدوغ يوضع فى يديه شيء من الحلى حتى يحركه فيسلى عنه الهم ، ويقال يُمنَع النوم حتى لا يدب فيه السم » وهو لا يفعل ذلك تبعا لغموض البيت وصعوبة فهمه أو وضوحه وسهولة إدراك معانيه ، ولكن وفقا لما يمليه عليه مزاجه الخاص ، فمن الواضح أن بيت الشماخ الذى لم يشرحه غامض ، أو يحتوى على كلمات غريبة كثيرة . وقد يعنى فى شواهده بالروايات المذكورة فيها ، مثل[1] : « وقال ذو الرمة :

وقد لاح للسارى سهيلٌ كأنه قَرِيعُ هِجَانٍ عارضُ التَّوْل جافر

ويروى : وقد عارض الشعرى سهيل » .

ولجأ الخليل فى بعض الأحيان إلى انتزاع شاهده الشعرى مما يحيط به من ظروف فأورده مع إشارة موجزة إليها ، فغمض الشاهد وأشكل . ولعل السبب فى ذلك انتشار المعرفة بتلك الظروف فى عصره . نرى ذلك فى مادة هقع التى سبقت الإشارة إليها .

ونراه فى مادة « قعد » أيضاً ، قال : « ورجل قُعْدَد وقعدُدة : جبان لئيم قاعد عن الحرب ، قال الحطيئة للزبرقان :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

قال حسان لعمر : ما هجاه ، ولكن ذَرَق عليه » فنحن لولا معرفتنا بقصة الحطيئة والزبرقان مع عمر بن الخطاب ، ما أدركنا شأن حسان هنا ، ولا معنى قوله . ولعل المرء يلاحظ أيضاً فى هذا البيت أنه ليس بشاهد على الصيغة التى يفسرها

---

(١) العين ٧٨ وانظر ٣٥ ، ٧١ ، ٩٠ ، ١٠٩ وغيرها .

المؤلف ، وهى القعدد ، ولكنه شاهد على الفعل منها أو من كلمة أتت فى تفسيره ، أعنى بها قاعد عن الحروب والمكارم » .

وقد اتخذ اللغويون والنحويون الشعر العربى شاهدا على أقوالهم وآرائهم منذ عهد مبكر ، إذ « كان الشعر » فى رأى عمر بن الخطاب[1] « علم قوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه » أو كان ، فى رأى ابن فارس[2] « ديوان العرب ، وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة . وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين ، وقد يكون شاعر أشعر ، وشعر أحلى وأظرف ، فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد ما بينها فى الجودة فلا ، وبكل يُحتج ، وإلى كل يُحتاج . . . والشعراء أمراء الكلام يَقصرون الممدود ، ويمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، ويومئون ويشيرون ويختلسون ، ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن فى إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك » .

ومن الطبيعى أن يعنى اللغويون بدراسة هذه الشواهد ، وما يصح الاعتماد عليه منها ، وما لا يصح . وكانت نتيجة دراساتهم أن صنفوا الشعراء طبقات[3] : الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، الطبقة الثانية : المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، الثالثة : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا فى العصر الأموى كجرير والفرزدق ، والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون أيضا ، وهم من بعدهم .

فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعا . وأما الثالثة فعاصرت بعض اللغويين مثل أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، والمعاصرة حجاب ، فعدوهم مولدين ، وأخذوا عليهم بعض الهنات . وكان أبو عمرو يقول :

---

(١) السيوطى : الاقتراح ٢٢ .
(٢) السيوطى : المزهر ٢/٢٣٥ .
(٣) خزانة الأدب ١/٣ .

لقد حَسُن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره ، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق . وقال الأصمعى : جلست إليه (إلى أبى عمرو) عشر حِجَج ، فما سمعته يحتج ببيت إسلامى . وما أكثر المنازعات التى قامت بين ابن أبى إسحاق والفرزدق . ولكن هذه المنازعات والمجادلات لم تؤثر فى اللغويين المتأخرين ، واستشهدوا بأشعار هذه الطبقة أيضا . أما الطبقة الأخيرة فلم يحدُث فيها ما حدث فى سابقتها من جدال ، إذ ذهب أكثر اللغويين إلى منع الاستشهاد بها . . . ولكن فئة قليلة وعلى رأسها الزمخشرى ، رأت أن تستشهد بكلام من يوثق به منها ، وعلمائها باللغة ، مثل أبى تمام ، قال فيه الزمخشرى : « وهو ، وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره فى اللغة ، فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه » . واعتُرض عليه بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق ، أما اعتبار القول فمبنى على أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها ، ولو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع فى كلام علماء المحدثين كالحريرى وأضرابه .

وعلينا الآن أن نرى موضع الشعراء الذين احتج بهم الخليل من هذه الطبقات .

نجد عنده كثيرا من شعراء الطبقة الأولى من أمثال شعراء المعلقات ، وأوس ابن حجر وساعدة بن جؤية ، ودريد بن الصمة ، وأمية بن أبى الصلت ، وعدى ابن زيد العبادى ، وغيرهم ، وشعراء الطبقة الثالثة من أمثال الأحوص والأخطل والفرزدق وجرير وجميل وذى الرمة والراعى والرجاز المشهورين أبى النجم والعجاج ورؤبة ودُكين ثم نجد من شعراء الطبقة الأخيرة حفصا الأموى[1] وبشار بن برد .

فالخليل إذن يجرى على المنهج المعروف بين اللغويين فى الاستشهاد بالطبقتين الأوليين استشهادا مطلقا . بل هو يخالفهم فى تعميم الاستشهاد إلى جميع الأفراد

---

(١) ياقوت : معجم الأدباء ٤/١١٥ .

المنضوين تحت هاتين الطبقتين ، لأن بعض النحويين يخرج منهما شعراء لهم ظروف خاصة . فيستشهد بأبى دواد الإيادى[١] ، وعدى بن زيد العبادى[٢] ، وأمية ابن أبى الصلت[٣] . ولكن الأصمعى يقول[٤] : « عدى بن زيد وأبو دواد الإيادى لا تروى العرب أشعارهما ، لأن ألفاظهما ليست بنجدية » والمفضل يقول[٥] : « كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم ، فيدخلها فى شعره » ومحمد بن سلام الجمحى يقول[٦] : « كان عدى بن زيد يسكن الحيرة ويراكن الريف فلانَ لسانُهُ وسهل منطقه ، فَحُمِل عليه شيء كثير ، وتخليصه شديد » ويقول ابن قتيبة[٧] : « وأتى بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب . . . وعلماؤنا لا يرون شعره حجة على الكتاب » . ولكننا يجب أن نعترف بأن الخليل لم يكثر من الاستشهاد بهؤلاء الشعراء الثلاثة .

ونجد الظاهرة نفسها تتكرر فى الطبقة الثالثة ، إذ يوسع الخليل أفقه ، فيستشهد بالفرزدق والكميت والطرماح . وقد رأينا ما دار حول شعر الفرزدق من نزاع مشهور ، وكان الأصمعى يقول عن شعر الكميت[٨] : « ليس هذا بكلام فصيح » ويقول[٩] : « الكميت بن زيد ليس بحجة ، لأنه مولد ، وكذلك الطرماح » ويقول[١٠] : « الكميت تعلم النحو وليس بحجة ، وكذلك الطرماح ، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه » .

ثم نصل إلى طبقة المولدين فنجد الخليل يستشهد بحفص الأموى[١١] وبشار ابن برد[١٢] . والحق أن هذا الاستشهاد لا يرضى عنه أكثر اللغويين . حتى أن المعاجم

---

(١) المرجع نفسه .
(٢) العين ٢٢ ، ٩٤ .
(٣) العين ٧٩ .
(٤) المرزبانى : الموشح ٧٣ .
(٥ ، ٦) نفس المرجع .
(٧) الشعراء والشعراء ١٠٧ .
(٨) المرزبانى : الموشح ١٩٧ .
(٩) نفس المرجع ١٩١ ، ٢٠٨ .
(١٠) نفس المرجع ١٩٢ ، ٢٠٩ وانظر يوهان فك العربية ٣٣ — ٤٣ .
(١١) العين ٨١ ، ٩٠ .
(١٢) العين ١٤٠ .

الأخرى كالتاج مثلا أوردت التفاسير التي أوردها الخليل ، ولكنها حذفت الأبيات الشواهد عليها . وقد اشتهر أن بشار بن برد استشهد به سيبويه والأخفش ولكن خوفا من لسانه[1] . فالخليل نظر إلى من استشهد به من المولدين نظرته إلى العلماء بالعربية الموثوق بهم ، فقد اشتهر عن بشار خاصة فصاحته العربية ، حتى قال فيه الأصمعي المتزمت[2] : « لم يُتعلَّق على بشار بشيء ، وتعلق على الكميت » فهو إذن أوسع أفقا من غيره من اللغويين ، وأكثر تساهلا وتسامحا . ولعل السبب في ذلك تقدم عصره ، فكان في ميسوره الحكم الصحيح على المعنى العربي وغيره ، ولو عند غير العرب . ولم تكن قواعد الأخذ والاستشهاد قد حُدِّدت تماما ، واتخذت صرامتها ، التي تشكلت فيما بعد . ومع ذلك فقد سار المتقدمون والمتأخرون من اللغويين على نهج الخليل في الاستشهاد المطلق بجميع أفراد الطبقات الثلاث الأولى بدون استثناء كما يظهر في الرسائل اللغوية الصغيرة . واستشهد بعض المتأخرين بأفراد من المولدين ، مثل إسحاق بن إبراهيم الموصلي وأبي تمام الذين استشهد بهما الجوهري[3] ، والشريف الرضي استشهد به ابن منظور[4] .

وفي جانب هذه الأبيات المعروف شعراؤها ، يوجد كثير من الأشعار أوردها الخليل دون أن يصرح بأسماء قائليها . وهذه الأبيات تثير مشكلة أخرى ، لأن بعض العلماء رأوا أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، خوف أن يكون لمولد ، أو من لا يوثق بفصاحته[5] . وردوا لهذا السبب كثيرا من مسائل اللغة والنحو . ولكن بعض العلماء تعمقوا في المسألة ، وفصّلوا فيها القول . فهناك أشعار يعرف قائلوها ، ولا يحتاج المؤلفون إلى ذكرهم ، حين يستشهدون بهم في تآليفهم . ويبدو أن الخليل كان يميل إلى عدم ذكر الشعراء

---

(١) الخزانة ١/٤ . (٢) المرزباني : الموشح ١٩٤ .

(٣) الصحاح واللسان مادتا حلأ ومضر .

(٤) اللسان مادة ألا . وانظر فهرس الشعراء المذكورين في لسان العرب .

(٥) السيوطي : الاقتراح ٣٢ .

الذين يستشهد بهم ، واتبعه في بعض ذلك الليث ، واتبعه اتباعا تاما تلميذه الآخر سيبويه . قال صاحب خزانة الأدب[1] : « فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه . وأما الأبيات المنسوبة فى كتابه إلى قائليها ، فالنسبة حادثة بعده ، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمى . قال الجرمى : نظرت فى كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها . وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر ، وبعض الشعر يروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله ، لأنه قدم العهد به ، وفى كتابه شىء مما يروى لشاعرين » . فهذه الأشعار ربما لا نعرفها نحن ، ولكن الخليل عرفها ، وعرف قائليها ووثق بهم ، وهو ثقة يؤخذ بتعديله وتجريحه . ونجد هذه الظاهرة نفسها عند معاصرى الخليل والمتأخرين عليه فى المعاجم والرسائل اللغوية .

وقد ثارت ضجة حول شواهد العين ، ورماه أبو بكر الزبيدى بالاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين[2] . ولكن هذا الأمر غير صحيح ، لأننا رأينا الخليل فى الجزء المطبوع لم يستشهد بغير من وثق بهم من أمثال بشار وحفص ، فإذا كان الزبيدى رأى فى نسخته شيئا من ذلك فهو ولا شك من زيادات النساخ والقراء .

ولا تختلف طريقة الخليل فى الاستشهاد بالقرآن والحديث والأمثال والأقوال عنها فى الشعر كثيرا ولكننا نلاحظ عليه فيها بعض أمور نشير إليها فى هذه الكلمة . فقد كان أميل فى الشواهد القرآنية إلى التعليق عليها وشرحها ، وذكر ذات مرة القراآت فى الآية[3] . وأكثر من الاستشهاد بالحديث ، وكان هذا مثار نزاع كبير شغل النحويين حتى عصرنا الراهن ، بين مؤيد للاستشهاد به ومنكر . واستقر هذا النزاع الطويل إلى رأى متوسط ، شرحه وهذبه وأكمله الشيخ محمد

(١) خزانة الأدب ١٧٨/١ .
(٢) السيوطى : المزهر ٤٢/١ .
(٣) العين ١٢٣ .

حضر حسين عضو مجمع اللغة المصرى[1] ، إذ صنف الأحاديث فى ثلاثة أصناف :

(ا) الصنف الأول لا ينبغى الاختلاف فى الاحتجاج به فى اللغة لأن رواته اهتموا بألفاظه لغرض خاص ، أو لأن الأدلة قامت على أنه لم يغير ، وهى الأحاديث التى تتحلى بالشروط التالية :

١ — الأحاديث التى يستدل بها على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام والأمثال النبوية ، وما أطلق عليه عبارة جوامع الكلم ، مثل « حَمِى الوَطيس » و « مات حتف أنفه » وغيرها ، لأن رواتها اعتنوا بألفاظها لأنها المقصودة من روايتها ، ولأنها قصيرة يسهل حفظها .

٢ — الأحاديث التى كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التى كان يدعو بها فى أوقات خاصة .

٣ — الأحاديث التى كان يخاطب بها كل قوم بلغتهم ، إذا صح سندها ومتنها ، لأن الألفاظ هى المهمة فيها .

٣ — الأحاديث التى وردت بأسانيد مختلفة ، واتحدت ألفاظها ، مما يدل على أن رواتها لم يتصرفوا فيها . وليس من المهم أن تتعدد الأسانيد حتى يصل الحديث إلى الرسول أو إلى الصحابى ، لأن الصحابى ، العربى نفسه يستشهد بكلامه .

٥ — الأحاديث التى دونها المحدّثون قبل فساد اللغة ، مثل عبد الله بن عمرو وأبان بن عثمان ، أو المحدثون الناشئون فى بيئات عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة .

٦ — الأحاديث التى رواها محدثون لا يجيزون الرواية بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المدينى .

(ب) الصنف الثانى ، لا ينبغى الاختلاف فى عدم الاحتجاج به ، وهى :

الأحاديث التى تأخر تدوينها إلى ما بعد فساد اللغة ، ولم تتحل بأحد شروط

---

(١) مجلة المجمع اللغوى ، الجزء الثالث .

الفئة الأولى من الأحاديث ، سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا . وذلك لبعد تدوينها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها وخاصة إذا أضيف إلى ذلك كثرة الأعاجم فى رجال سندها .

(ج) الصنف الثالث ، تختلف الآراء فى الاحتجاج به ، وهو الحديث المدون فى وقت مبكر ، ولكن بعد فساد اللغة ، أى فى القرن الثالث تقريبا ، لقلة عدد الرواة الذين لا يحتج بهم فى سنده ، مثل أحاديث البخارى ومسلم . ويكون هذا الحديث على نوعين :

١ — حديث يرد لفظه على وجه واحد ، والظاهر صحة الاحتجاج به .

٢ — حديث اختلفت الرواية فى بعض ألفاظه ، فيجوز الاستشهاد بما جاء فى روايته المشهورة التى لم يعبها المحدثون ، أما الروايات الشاذة التى يعيبها المحدثون أنفسهم فلا يستشهد بها ، مثل كلمة « نلعوس » فى الحديث « إن كلماته بلغت ناعوس البحر » الذى يروى أيضا « بلغت قاموس البحر » والواضح أنها تصحيف قال محمد بن أبى بكر الأصفهانى: فلعل الراوى لم يجود كتب كلة قاموس . وكذلك لا يستشهد بالروايات الشاذة التى يشك فيها رواتها أنفسهم مثل كلمة : « خطيط » فى الحديث : « ثم نام حتى سمعت غطيطه أو خطيطه » فهى غير معروفة فى اللغة قال ابن بطال : لم أجد كلة « خطيط » بالخاء عند أهل اللغة .

ولكن دراسة الأحاديث التى استشهد بها الخليل فى الطبعة الأولى من الجزء الأول من العين تؤدى إلى القول بأنه لم يكن يتبع مذهبا معينا فى هذا النوع من الاستشهاد ، فعنده حديثان اتفق عليهما الستة[١] ، وحديث اتفق عليه الخمسة (لم يورده ابن ماجه) ، وغيرهم[٢] ، وحديث اتفق عليه الصحيحان[٣] ، وحديثان انفرد بهما البخارى (عن مسلم) وأورد أحدهما أيضا ابن حنبل وابن سعد وابن هشام[٤] ، والثانى أبو داود وابن حنبل والترمذى ، وقال عنه الأخير : هذا

---

(١) ٤١ ، ١٤١ . (٢) ٥٠ . (٣) ١٤٩ . (٤) ٢٤ .

حديث حسن صحيح[١] ، وحديث انفرد به مسلم (عن البخارى) وأورده النسائى أيضا[٢] ، وأحاديث لم ترد فى الصحيحين ، ووردت فى غيرهما من الستة[٣] ، وقال الترمذى عن أحدها : « هذا حديث حسن صحيح » . ولكن إلى جانب هذه أحاديث ليست فى الكتب الستة ، ولا مسند ابن حنبل أو مسند أبى داود الطيالسى وإنما وجدتُ أحدها فى طبقات ابن سعد[٤] وأكثرها فى النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير[٥] . وتوجد بعض أحاديث لم أجدها حتى فى النهاية[٦] .

ولم ترد هذه الأحاديث جميعها بالصورة التى ذكرها الخليل ، بل تختلف الروايات فيها ، وتختلف أحيانا فى اللفظ الذى يستشهد بها عليه[٧] . وكان الخليل يجمع بين الحديثين فى حديث واحد أحيانا ، مثل حديث العق عن الحسن والحسين . فالذى يرويه أبو داود ، والنسائى فى سننهما[٨] ، وأحمد بن حنبل فى مسنده[٩] ، وابن الأثير فى النهاية[١٠] : «أن رسول الله (ص) عق عن الحسن والحسين» وقد يزيد أحدها « كبشا كبشا» .أو بكبشين كبشين وأما التصدق بوزن شعرهما، فروى فى حديث آخر أورده أحمد بن حنبل[١١] ، قال عن أبى رافع « لما ولدت فاطمة حسنا قالت ألا أعق عن ابنى بدم ؟ قال : لا ، ولكن احلقى رأسه ، وتصدقى بوزن شعره من فضة على المساكين والأوفاض . وكان الأوفاض ناسا من أصحاب رسول الله (ص) محتاجين فى المسجد أو الصفة . وقال أبو النضر : من الورق على الأوفاض ، يعنى أهل الصفة ، أو على المساكين : ففعلت ذلك . قالت : فلما ولدت حسينا

---

(١) ٥٠ .
(٢) ١٢٤ .
(٣) ١١ ، ١٦ ، ٤٩ .
(٤) ٩٧ .
(٥) ٢٠ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .
(٦) ١٨ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٨ ، ١٠٠ .
(٧) ٢٤ ، ٥٠ ، ١٠٠ .
(٨) كتاب العقيقة فيهما .
(٩) ٣٥٥/٥ ، ٣٦١ .
(١٠) مادة عق .
(١١) المسند ٣٩٠/٦ ، ٣٩٢ .

فعلت مثل ذلك » . فالحديث الذى فى كتاب العين يجمع بين هذين الحديثين .
وربما لم يكن الخليل هو الذى فعل ذلك ، لأن الترمذى ذكر الحديث بما يشبه سياق كتاب العين ، قال[1] : « حدثنا محمد بن يحيى القطعى ، ثنا عبد الأعلى ، عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبى بكر ، عن محمد بن على بن الحسين ، عن على بن أبى طالب ، قال : عق رسول الله (ص) عن الحسن بشاة ، وقال يا فاطمة احلقى رأسه وتصدق بزنة شعره فضة ، فوزنته فكان وزنه درهما أو بعض درهم » . ولكنه عقب على الحديث بقوله : هذا حديث حسن غريب ، وإسناده ليس بمتصل ، أبو جعفر لم يدرك على بن أبى طالب فالحديث فيه غمز على أى حال .

وإذن فالأحاديث الشواهد عنده تختلف قوة وضعفا ، ولم يبلغ أحدها مبلغ التواتر (لأن الأحاديث التى أجمعت عليها الكتب الستة كانت تنتهى إلى ثلاثة من الصحابة فى أكثر تقدير ، ما عدا ٤١ ، ٤٩ على وجه الظن) . وتختلف الرواية فى ألفاظها اللغوية ، مما يجعل المرء لا يطمئن إليها . ولعل هذه الأمور هى التى جعلت أبا حاتم بن حيان يقول عن الخليل : « يروى المقاطيع[2] . ولكننا يجب ألا نظن أن الخليل وحده الذى فعل ذلك . فالحق أن بعض العلماء كانوا ينظرون إلى الأشياء نظرة غير عملية فيضعون القواعد والأحكام ، ولكن المارسين للعلوم كانوا لا يعيرون هذه القواعد النظرية أدنى التفات . فجميع اللغويين الذين ألفوا فى المعاجم بعد الخليل ساروا على طريقته فى الاستشهاد بالحديث ، والإكثار من ذلك . أما الذين تشددوا فى الحديث ، فهم النحويون ، لأن الراوى أو المحدّث أكثر تعرضا للخطأ النحوى منه للخطأ اللغوى .

ونشير فى ختام القول فى هذه المشكلة أن النزاع كان قائما بين النحويين على

---

(١) باب العقيقة من كتاب الأضاحى فيه ١٨٣/١ .
(٢) السمعانى : الأنساب ٤٢١ .

الاستشهاد بالحديث فى النحو . أما الاستشهاد به فى اللغة فقد كان أمرا مباحا ، قام به معاصرو الخليل ومن قبله ، ومن بعده ، فى رسائلهم اللغوية الصغيرة ، ولكن على قلة نسبية ، فالخليل ليس فذا ولا مبتدعا فى الاعتماد على الحديث فى معجمه .

الأقوال :

جميع الأقوال التى استشهد بها فى الجزء المطبوع لعرب فصحاء إسلاميين إلا الحسن البصرى فهو فارسى توفى عام ١١٠ هـ ، والحق أن الحسن بلغ من اللغة والفصاحة شأوا بعيد ، أعجب البصريين كل الإعجاب ، حتى قال عنه أستاذ الخليل أبو عمرو بن العلاء : « لم أر قرويين أفصح من الحسن والحجاج » . ولا شك أن الخليل تأثر بنظرة أستاذه إليه ، وتسويته بينه وبين الحجاج ، الذى كان يعتبر من أفصح خطباء العرب فى عهد بنى أمية . ومقابلة هذه الشواهد بشواهد الرسائل اللغوية الصغيرة التى كانت شائعة فى عهد الخليل تبين الاتفاق التام بين الشواهد فى النوعين ، وفى طريقة الاستشهاد نفسها . فالخليل لم يأت بشىء من عنده فى هذا الميدان ، إلا أنه وسع المجال ، فاستشهد بالفرس والمولدين الفصحاء العالمين ، ولم يكن يفعل ذلك معاصروه ، ولا من بعده .

مآخذ :

كتاب العين أول معجم عربى ، ومن الطبيعى ألا تخلو الأمور المبتكرة من مآخذ ونقص ، لا يحس بها أصحابها لانشغالهم بهذا الوليد الجديد وتصويره على غير مثال ، ولابد أن يكون قاصرا ضعيفا شأنه شأن كل وليد . وكذا كان شأن كتاب العين ، وخاصة أنه اجتمع إلى ذلك وفاة مؤلفه قبل أن يتمه ، فقام بذلك العمل أحد تلاميذه ، فكان ذلك السبب الأول لأكثر هذه المآخذ ، وقد أورث كتاب العين بعض هذه المآخذ المعجمات العربية كلها ، وبعضها الآخر مدرسته التى أخلصت لمنهجه . وأحاول فى هذا الفصل أن أصف ما أخذه العلماء عليه خاصة ، أما ما شاركته

فيه مدرسته فنؤخره إلى ختام الكلام عنها ، وكذلك ما شاع بين معاجم العربية نؤخره إلى أواخر هذه الرسالة[(١)] .

١ — أول هذه المآخذ التصحيف ، الذى اتهمه به أكثر الباحثين بل كلهم . وعلله الدكتور أحمد أمين[(٢)] بأن الكتابة فى ذلك العصر لم تكن تُنقَط ، وحروف اللغة العربية متقاربة فى الشكل ، فبين الفاء فى الوسط والغين تقارب ، والتاء والنون كذلك ... الخ . فأوقع هذا اللغة العربية ومؤلفاتها فى كثير من اللبس . وقد أورد السيوطى فى مزهره[(٣)] ما أخذ على كتاب العين من التصحيف ، وتعداده قريب من السبعين مأخذا ، وقال فى آخره : « هذا غالب ما ذكر أنه صَحَّف فيه صاحب العين » . وأظن أن هذا العدد لا يستحق كل هذه الضجة ، التى أحدثها الأزهرى فى مقدمة تهذيبه ، وكاد يقضى بها على صوت الخليل الوقور المتزن ، الذى لا يدعى زهوا ولا كبرياء ، لا فى معجمه ولا فى مقدمته . قال الأزهرى[(٤)] : فلنذكر . . . أقواما اتسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة ، وألفوا كتبا أودعوها الصحيح والسقيم ، وحشوها بالمزال المفسد ، والمصحَّف المغير ، الذى لا يتميز ما يصح منه إلا عند النقّاب المبرز ، والعالم الفطن ، لنحذر الأغمار اعتماد ما دونوا ، والاستنامة إلى ما ألفوا . فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذى نحل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين . . . » . والحق أن الإنسان يشعر عند قراءة مقدمة التهذيب والتهذيب نفسه ، أن الأزهرى كان متحاملا على الليث ، كما تحامل على معاصريه ، وكأنما أراد أن يغض من معاجم سابقيه ومعاصريه جميعا ليرفع من شأن معجمه هو ، الذى صعد به إلى عنان السماء ، ووضعه فى مرتبة سنية .

وهذا العدد من المآخذ ، ينازع فى بعضه ، أو كثير منه ، فالسيوطى

---

(١) وانظر وصف الكتب التى نقدته .
(٢) ضحى الاسلام ٢/٢٦٩ .
(٣) ٢/١٩٣ .
(٤) تهذيب اللغة ١ : ٢٨

بيقول[1] : « وذكر في (باب حنك) يقال للعود الذى يضم العراصيف حنكة وحناك . والرواية عن أبي زيد حبكة وحباك ، فيما أخبرني به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحف كتصحيف صاحب العين » . ويقول أيضا[2] : « وذكر فى (باب رغل) رغلها رغلا رضعها فى عجلة ، والصواب بالزاى ، عن أبي زيد ، وقد صحف أبو عبيد هذا الحرف أيضا » . فمن أدراهم بأن أبا زيد لم يصحف ، والخليل وأبا عبيد أصابا ؟

ويقول الأب أنستاس الكرملى[3] معلقا على أحد نقود الأزهرى للعين : « قال الخليل في مادة (خ ص ب) الخصب (ومضبوطة ضبط قلم بكسر الخاء المعجمة ، وإسكان الصاد المهملة ، وفى الآخر باء موحدة تحتية) حية بيضاء تكون فى الجبل . قال الأزهري : وهذا تصحيف ، وصوابه الحضب بالحاء والضاد . وقال : وهذه الحروف وما شاكلها ، أراها منقولة من صحف سقيمة إلى كتاب الليث ، وزيدت فيه ، ومن نقلها لم يعرف العربية فصحف وغير ، فأكثر .

« على أن الحضب بمعنى حية بيضاء جبلية واردة أيضا في قاموس الفيروز أبادى ، إلا أنه ضبطها بضم الأول في هذا المعنى . ونظن الصواب مع اللسان ، لأن الكلمة من قبيل احتباء التصحيف ، أى أن نقطة الكلمة تنتقل من حرف إلى حرف ، فقد قالوا مثلا العبرب ، والعنزب ، والعترب (أى السماق) ، وقالوا الحال والخال والجال ، بمعنى الراية . ومثل هذه التصحيفات كثيرة ، وسببها تشابه الحروف بعضها لبعض .

« وهناك سبب آخر ، هو أن الخصب للحية تجانس Aspis فإذا حذفنا من آخرها is وهى علامة الإعراب عندهم رأينا الكلمتين واحدة فى اللفظ والمعنى ، أى خصب أو حضب وبلسان العالم Coluber Haic وقال العلامة بوازاق

(١) المزهر ٢/١٩٣ . (٢) المزهر ٢/١٩٥ .
(٣) مجلة الثقافة ، السنة الأولى ، العدد ٢٠ ص ٤٢ .

E.Boisacq : إن أصل الكلمة اليونانية مجهول، وقد ظن لاوى Lewy أن الكلمة عبرية النجار من (صفا) أى الأصالة. ونحن نقول إنها من العربية كما ترى ».

وآخر الأمر فإننا نقول مع السيوطى[1]: « إن سُلِّم فيه ما ادعى من التصحيف، يقال فيه ما قالته الأئمة: ومن ذا الذى سلم من التصحيف » . زد على ذلك أن الليث ربما صحف بعض الألفاظ وهو يقرؤها من الصحف التى تركها الخليل.

٢ — أخذ عليه أبو بكر الزبيدى فى استدراكه وأحمد بن فارس انفراده بكثير من الألفاظ، مثل قوله[2]: « التاسوعاء اليوم التاسع من المحرم. وقال الزبيدى... لم أسمع بالتاسوعاء، وأهل العلم مختلفون فى عاشوراء؛ فمنهم من قال إنه اليوم العاشر من المحرم، ومنهم من قال إنه اليوم التاسع ».

ولكن الانفراد ببعض الأشياء أمر طبيعى، وقد انفرد كثير من اللغويين بأشياء، كما يظهر من النوع الخامس فى مزهر السيوطى، الذى يقول[3]: « وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبى زيد والخليل والأصمعى... وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه ».

٣ — أخطاء صرفية اشتقاقية كذكر حرف مزيد فى مادة أصلية، أو مادة ثلاثية فى مادة رباعية[4]، ونحو ذلك. ومثاله قوله: « التحفة مبدلة من الواو، وفلان يتوحف. قال الزبيدى[5]: ليست التاء فى التحفة مبدلة من الواو، لوجودها فى التصاريف. وقوله يتوحف، منكر عندى ». وربما أدخل الناقدون فى هذا الصنف إيراده الثنائى الخفيف والثلاثى المضاعف المفكوك المثلين (تحت مثلا) والرباعى المضاعف فى الثنائى المضاعف، وأمثال دهدع من

(١) المزهر ١/٤٤.
(٢) المرجع نفسه ١/٦٦.
(٣) نفس المرجع ٦٣.
(٤) نفس المرجع ٩/٤٣.
(٥) نفس المرجع ٥٥.

الرباعى فى الثلاثى ، وأبواب اللفيف ، وخلطه الرباعى بالخماسى ، والمعتل الواوى باليائى والمهموز . ومن هذا المصنف أيضا خطؤه فى بعض القواعد ، مثل قوله[١] : «ليس فى الكلام نون أصلية فى صدر كلمة . قال الزبيدى فى استدراكه : جاءت كثيرا فى صدر الكلمة نحو نهشل ونهسر ونعنع » .

٤ — اختلاف نسخه واضطراب رواياته وما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين ، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . وقد علل ثعلب هذا بأنه من زيادات الناس فيه ، وبأن الكتاب لم يؤخذ من العلماء الذين حشوه وإنما وُجِد بنقل الوراقين[٢] . وقد أُدخِل البصرة على يد أحدهم . ومن الطبيعى أن ذلك لا يعيب الخليل ، ولا كتابه الأصلى ، ولكن على مستعمله أن يخلصه من هذه الشوائب . وقد فعل ذلك العلماء الذين رجعوا إليه ، من أمثال الأزهرى والقالى وأحمد بن فارس ولذلك لا تجد عندهم فى مقتبساتهم من العين ، أغلب الأسماء المذكورة فى الجزء المطبوع ، ولا ما روى عنها .

ويتصل بهذا المأخذ إيراده الألفاظ المولدة ، قال[٣] : « بس بمعنى حسب . قال الزبيدى فى استدراكه : بس بمعنى حسب غير عربية » وقد رأينا الخليل ميالا إلى أمثال تلك الألفاظ مع معرفته بعدم التكلم بها فى البوادى .

٥ — إهماله أبنية مستعملة فى اللغة ، لم يذكرها لأنه لم يسمع فيها شيئا ، ووصفها بأنها مهملة . وقد استدرك عليه اللغويون كثيرا من هذه الأبنية ؟ وأشاروا إلى أنها مهملة عند الخليل . قال أحمد بن فارس[٤] : « وفى كتاب الخليل أن هذا البناء مهمل . وقد يشذ عن العالم الباب من الأبواب » والسبب فى هذا النقص عند الخليل معروف فهو أول من جمع فى اللغة كتابا كبير ، فالعلم لا يزال بادئا فى

(١) نفس المرجع ٢/٤١ .
(٢) نفس المرجع ١/٤٢ .
(٣) نفس المرجع ١٤٨ .
(٤) مقاييس اللغة ، مادة عكش

عهده . وقد أكمل من جاء بعده من اللغويين هذا النقص في معاجمهم العامة أو ردودهم على الخليل ، وتكملاتهم له .

٦ — يتصل بالنقص السابق ، نقص آخر داخل المواد نفسها التي ذكرها ووصفها بأنها مستعملة . فهذه المواد لم يستوف صيغها ، ولا معانيها المختلفة الكثيرة . وقد أحاط بهذا النقص نفس الظروف التي أحاطت بسابقه ، وناله ما ناله من علاج من المتأخرين . ويكفي أن تضاهي أى مادة من مواد العين بمثيلتها من أى معجم متأخر ، لترى الفرق واضحا بارزا .

وأختم المآخذ بالإشارة إلى أن طبعة الكتاب سيئة ، تكثر فيها العبارات الملتوية ، وخاصة في المقدمة ويختل الترقيم ، ووضع الأشطار الشعرية . ويبدو أن النسخة ، أو النسخ التى اعتمد عليها الناشر لم تكن جيدة ، ولم تكن المراجع متوفرة بين يديه . ولكننا على الرغم من ذلك نشكر له جهده ، وإخراجه لنا هذا الجزء من كتاب يعتبر من أقدم الكتب العربية .

وصفوة القول بعد شرح هذه المآخذ قول السيوطي[1] : « أما أنه يُخطَّأ في لفظة من حيث اللغة ، بأن يقال هذه اللفظة كذب ، أو لا تعرف ، فمعاذ الله ، لم يقع ذلك ، وحينئذ لا قدح في كتاب العين » .. ولكن السيوطي في قوله هذا مغال بعض الشيء ، فقد انفرد الخليل بألفاظ غريبة ، نُبِّه عليها في المعاجم ، ومر علينا بعضها .

ولكن أنَّى للمتأخرين أن يفهموا هذه الحقائق فقد كان يكفي أن يُذكر أمامهم كتاب العين حتى تنهال الشتائم والتهم جزافا . وأقرب مثال لذلك الأشموني الذى قال عن لفظ انفرد به الخليل[2] : « وندر قرعبلانة ، لأنه زيد فيه حرفان

---

(١) المزهر ١/٤٤ .
(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٤/٥٠٠ .

[أى فى الخماسى] وأحدهما نون . وقيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ، فلا يلتفت إليه» .

ومن الطبيعى أن يشاركه الصبان محشيه فى شتائمه ، قال : « قوله (إلا من كتاب العين) أى المحشو بالخطأ » . ومن الواضح أنه يقصد أخطاء لغوية ، والكتاب مبرأ من ذلك ، ولكنها الشهرة السيئة .

مؤلف العين :

أثار كتاب العين ضجة عظيمة حال وصوله إلى البصرة ، وتشعبت فيه الآراء بين الذم والمدح ، وافترقت أيضا بين تصديق نسبته إلى الخليل وردها . وبقى هذا الخلاف عهدا بعيدا ولكنه كاد أن يستقر اليوم . فقد ذهب الناس قديما فى مؤلف الكتاب إلى فرق ثلاثة : تؤيد أولاها أن الخليل هو مؤلف الكتاب ، وتنكر يه ثانيتها ذلك ، أما الثالثة فتقف موقفا وسطا . ونتبع آراءهم فى هذا الموضع لأنها لقى أضواء كثيرة على الكتاب نفسه ، وما فيه من خصائص .

أما الفريق المؤيد فتألف قديما من المبرد ، وابن درستويه ، والزجاجى ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن عبدالبر ، وابن خير ، وابن الأنبارى ، وابن خلدون ، وحديثا من جورجى زيدان ، ومحمد بن شنب ، ومحمد صديق حسن خان[1] . ولا داعى لذكر أقوالهم .

المنكرون :

أما من تنسب إليه أقوال تنكره فكثيرون أشهرهم النضر بن شميل ، ومؤرج السدوسى ، ونصر ابن على الجهضمى ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو حاتم

---

(١) ابن دريد : الجمهرة ٣/١ . ابن فارس : المقاييس ٣/١ ابن الأنبارى : نزهة الألبا ٥٥ . ابن خلدون المقدمة ٤٥٥ . للسيوطى : المزهر ٥/١ . جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ١٢٢/٢ ، دائرة المعارف الإسلامية ، مادة خليل .

السجستانى ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن جنى ، والقالى ، والأزهرى ، وغيرهم[١] . ولم تُرو لنا أقوالهم جميعا ، ولذلك أسوق هنا ما وصلت إليه من أقوال :

١ — سئل النضر بن شميل[٢] (٢٠٤ هـ) عنه فأنكره ، فقيل له : « لعله ألفه بعدك ؟ » فقال : « أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد ؟ » .

٢ — روى أبو على القالى[٣] : « لما ورد كتاب العين من بلد خراسان فى زمن أبى حاتم ، أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ، ودفعه بأبلغ الدفع » .

٣ — قال ابن النديم[٤] : « لم يُرْوَ هذا الكتاب عن الخليل بن أحمد ، ولا رُوى فى شىء من الأخبار أنه عمل هذا البتة » .

٤ — قال الأزهرى[٥] : « كان الليث رجلا صالحا عمل كتاب العين ، ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه » .

٥ — قال ابن فارس[٦] : « قال بعض الفقهاء كلام العرب لا يحيط به إلا نبى ، وهذا كلام حرى أن يكون صحيحا . وما بلغنا أن أحدا ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها . فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما فى خاتمته من قوله : « هذا آخر كلام العرب » ، فقد كان الخليل أورع وأتقى لله جل ثناؤه من أن يقول ذلك » .

٦ — قال ابن جنى فى الخصائص[٧] : « أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد مالا يجوز أن يُحمَل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه . ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره . . وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يَلِه بنفسه ولا قرره ولا حرره .

---

(١) السيوطى : المزهر ١/٣٨ — ٤٥ .
(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٦/٢٢٧ .
(٣) السيوطى : المزهر ١/٤٢ .
(٤) ابن النديم : الفهرست ٤٢ .
سيوطى : المزهر ١/٣٩ . التهذيب ١ : ٢٨ .
(٦) الصاحبي ١٨ .
(٧) ٣ : ٢٨٨ . السيوطى : المزهر ١/٤٠ .

ويدل على أنه قد كان نحا نحوه أنى أجد فيه معانى غامضة ونزوات للفكر لطيفة ، وصنعة فى بعض الأحوال مستحكمة . وذاكرت به يوما أبا على فرأيته منكرا له ، فقلت له : إن تصنيفه منساق متوجه ، وليس فيه التعسف الذى فى كتاب الجمهرة . فقال : الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا ، أيؤخذ به فى العربية . أو كلاما هذا نحوه » .

٧ — استدل أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى[1] على أنه ليس للخليل :

(ا) بما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين .

(ب) وبأن جميع ما وقع فيه من معانى النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين .

الرد عليهم :

١ — أما قول النضر بن شميل فيجب أن نقف أمامه حذرين . فهو ينكر على الخليل تأليف الكتاب وينكر أنه ابتعد عنه حتى وفاته . ولكن النضر نفسه قال[2] : « أقمت بالبادية أربعين سنة » . ولما أضرّ به المقام فى البصرة من ضيق المعيشة رحل إلى خراسان ، واتصل بالمأمون ، وأقام بها وبمرو[3] . فهل هذه الرحلات فى البوادى ، إن قلنا إن رحلته إلى خراسان كانت بعد وفاة الخليل ، لم تكن غيبة عن الخليل ؟ أظن أنها غيبة ، وغيبة طويلة ، كان فى وسع الخليل أن يؤلف فيها كتبا لا كتابا واحدا . ويتضح من تاريخ وفاة النضر (٢٠٤ هـ) أنه لم يقم بهذه الغيبة الطويلة ، ثم سفره إلى خراسان جميعا بعد وفاة الخليل ، ولذلك لا نوافق النضر على قوله . يضاف إلى ذلك أن الروايات مضطربة بصدد موقفه

(١) نفس المرجع ٤٢ ، ٤٣ .
(٢) ابن الأنبارى : نزهة الألبا ١٢٦ .
(٣) السيوطى : البغية ٤٠٤ .

وموقف تلاميذ الخليل الآخرين فهو معارض ، ومؤلف لكتاب يسمى « المدخل إلى كتاب العين » ومكمِّل للعين نفسه[1] .

٢ — وأما قول أبي علي القالي بإنكار أبي حاتم له ، فهو يدل على رأي أبي حاتم وأصحابه في الكتاب ، وما وقع فيه من اضطراب وزيادات ، جعلتهم يرفضونه ولا يرضون عنه . ولكن هذا لا يجعلنا ننكر على الخليل إسهامه فيه ، وخاصة أن القالي نفسه وثق به ، وأدخله في بارعه ، ونسب مواده إلى الخليل .

٣ — أما قول ابن النديم فيقوم على شقين : عدم رواية أحد الكتاب عن الخليل ، وعدم إخبار أحد بأنه من تأليفه . والشق الأول تبطله الروايات التالية : صرح ابن فارس[2] بأنه روى كتاب العين عن علي بن إبراهيم القطان ، عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم المَعْداني ، عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهاني ومعروف بن حسان ، عن الليث عن الخليل . وذكر أبو محمد بن درستويه[3] أنه سمع كتاب العين عن أبي الحسن علي بن مهدي الكسروي ، عن محمد بن منصور المعروف بالزاج المحدث ، عن الليث بن المظفر ، عن الخليل . وسمعه مع ابن درستويه من علي بن مهدي ابن العلاء السجستاني ، ثم أخذ دعلج نسخته : ورواه أيضا أبو علي[4] الغساني ، عن الحافظ أبي عمر بن عبد البر ، عن عبد الوارث بن سفيان ، عن القاضي منذر بن سعيد ، عن أبي العباس أحمد ابن ولاد النحوي ، عن أبيه ، عن أبي الحسن علي بن مهدي ، عن أبي معاذ عبد الجبار بن يزيد ، عن الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ، عن الخليل . ورواه عن هذا السند أيضا أبو بكر محمد بن خير[5] . ومنذر بن سعيد البلوطي هو صاحب النسخة المشهورة التي كتبها بالقيروان وعورضت بنسخة شيخه بمكة . ولكن الليث بن المظفر ، على الرغم من عدم معرفتنا تاريخ وفاته ، يرجح أنه توفي

(١) وفيات الأعيان ١/٢٥٢ .
(٢) المقاييس ١/٣ .
(٣) ابن النديم : الفهرست ٤٣ .
(٤) السيوطي : المزهر ١/٤٦ .
(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٤٩ .

عام ١٨٠) [١] . وتوفى راويته قتيبة بن سعيد عام ٢٤٠ ، عن حوالى تسعين سنة [٢] .
فيرجح إذن أن أبا معاذ عبد الجبار بن يزيد ، راويته الثانى ، توفى حوالى هذا التاريخ . ولما كان على بن مهدى توفى فيما بين عامى ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، فى أثناء ولاية بدر المعتضدى على أصبهان . فقد جعل هذا المستشرق برونلش [٣] يميل إلى أنه اطلع على كتاب العين فى النصف الثانى من القرن الثالث ، أى بعد وفاة أبى معاذ . واستنتج من ذلك أن رواية ابن النديم أصح ، أى أن على بن مهدى لم يأخذ عن أبى معاذ مباشرة ، وإنما أخذ عن حفيد الليث محمد بن منصور . ويميل بى إلى هذا الاستنتاج ، حياة على بن مهدى فى عهد حفيد الليث ، وانفصاله عنه بجيلين ، لا جيل واحد ، كما فى رواية أبى معاذ . وروى الكتاب أيضا شمر عن محارب من أهل مرو [٤] .

اجتماع هذه الروايات يجعلنا ننكر على ابن النديم قوله الذى وافق فيه ثعلب [٥] ونقبل قول السيوطى [٦] : « وقديما اعتنى به القدماء ، وقبله الجهابذة » ، ونرجح أنه يعنى أنه « وجد بنقل الوراقين » ، ولم يروه عن الخليل والعلماء المذكورين فيه علماء ثقات [٧] ، أو أنه عنى أن جميع رواياته تنتهى إلى الليث وحده ، ولم يروه أحد غيره من تلاميذ الخليل . وسبب ذلك ظروف تأليف الكتاب . والشق الثانى تنكره أقوال الطائفة الثانية من العلماء الذين ذكرناهم ، وأقوال الطائفة الثالثة .

٤ — أما عبارة الأزهرى التى رواها السيوطى ، فمبتورة من موضعها فى مقدمة تهذيب اللغة فلم يتضح مقصوده منها ، فقد قال [٨] : « فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذى نحل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة ، لينفقه باسمه ، ويرغب فيه من حوله » . فهو لا ينكر نسبة الكتاب إلى الخليل ، وإنما ينكر أن كل

(١) صديق الفارسى : المعرب فى الفصحى ، مجلة إسلاميات ٦٩ .
(٢) مجلة إسلاميات ٦٩ .
(٣) نفس المرجع ٧٠ .
(٤) تهذيب اللغة ١ : ٣٠ .
(٥) السيوطى : المزهر ١/٣٩ .
(٦) نفس المرجع ٤٥ .
(٧) نفس المرجع ١/٣٩ ، ٤٢ .
(٨) تهذيب اللغة ١ : ٢٨ .

ما فيه وجملته له . ومما يوضح رأيه هذا ، أنه يتبع قوله السابق الخبر التالى « وأثبت لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلى الفقيه أنه قال : « كان الليث بن المظفر رجلا صالحا ، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين ، فأحب الليث أن ينفق الكتاب كله ، فسمى لسانه الخليل . فإذا رأيت فى الكتاب : سألت الخليل بن أحمد ، أو أخبرنى الخليل بن أحمد ، فإنه يعنى الخليل نفسه . وإذا قال : قال الخليل ، فإنما يعنى لسانه نفسه » . فالخبر يبين لنا رأى الأزهرى فى الكتاب ، بغض النظر عن صحة هذا الخبر أو زيفه ، فهو يرى أن الخليل أسهم فيه بقسط ، ثم أكمله الليث . ويقول الأزهرى أيضا فى مقدمة التهذيب[١] : « لم أر خلافا بين اللغويين أن التأسيس المجمل فى أول كتاب العين لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن فيه » .

٥ — وأما قول ابن فارس فلا يدل على إنكاره على الخليل تأليف العين ، وخاصة إذا ضممنا إليه ما قاله فى صدر كتابه مقاييس اللغة . والأمر الوحيد الذى يدل عليه ، هو نفى صدور هذه العبارة عن الخليل ، لورعه وتقواه . يضاف إلى ذلك أن ابن فارس أساء فهم عبارة الخليل ، قال الأزهرى فى مقدمة تهذيبه[٢] : « وإنما أراد الخليل رحمه الله أن حروف ا ب ت ث عليها مدار جميع كلام العرب ، وأنه لا يخرج شىء منها عنها ، فأراد بما ألف منها معرفة جميع ما يتفرع منها إلى آخره ، ولم يرد أنه حصّل جميع ما لفظوا به من الألفاظ على اختلافها ، ولكنه أراد أن ما أسس ورسم بهذه الحروف ، وما بين من وجوه ثنائيها وثلاثيها ورباعيها وخماسيها فى سالمها ومعتلها ، على ما شرح من وجوهها أولا فأولا ، حتى انتهت الحروف إلى آخرها ، يعرف به جميع ما هو من ألفاظهم ، إذا تُتُبِّع ، لا أنه تتبعه كله فحصله ، أو استوفاه فاستوعبه ، من غير أن فاته من ألفاظهم لفظة ، ومن معانيهم للفظ الواحد معنى . ولا يجوز أن يخفى على الخليل مع ذكاء فطنته ، وثقوب فهمه ،

---

(١) ١ : ٤١ . (٢) نفس المرجع ١ : ٥٣ .

أن رجلا واحدا ليس بنبي يوحى إليه [لا] يحيط علمه بجميع لغات العرب وألفاظها على كثرتها حتى لا يفوته منها شيء . وكان الخليل أعقل من أن يظن هذا ، وإنما معنى جماع كلامه ما بينته ، فتفهمه » .

وقد أساء فهم العبارة كثيرون غير ابن فارس ، قال الأزهري أيضا[1] : « قد أشكل معنى هذا الكلام على كثير من الناس ، حتى توهم بعض المتحذلقين أن الخليل لم يف بما شرط لأنه أهمل من كلام العرب ما وجد في لغاتهم مستعملا . وقال أحمد البشتي الذي ألف كتاب التكملة : نقض الذي قاله الخليل ما أودعناه كتابنا هذا أصلا ، لأن كتابنا يشتمل على ضعفي كتاب الخليل ويزيد ، وسترى تحقيق ذلك إذا حزت جملته وبحثت عن كنهه » . قال الأزهري : « ولما قرأت هذا الفصل [أي هذا الكلام] من كتاب البشتي استدللت به على غفلته وقلة فطنته وضعف فهمه ، واستففت أنه لم يفهم عن الخليل ما أراده ، ولم يفطن للذي قصده » .

فالخليل قصد الأبنية ، أما ابن فارس فظن أنه قصد ألفاظ العربية ومعانيها جميعها ، ولذلك قال ما قال ، ولو فهمها على وجهها الصحيح ما أنكر منها شيئا .

٦ — أما عبارة ابن جني فتبين لنا أنه هو نفسه كان يميل إلى أن فكرة الكتاب ومنهجه من عمل الخليل ، وأن أبا علي الفارسي اعترض على ذلك ، وأتى بمثاله الذي لا ينطبق على هذه الحالة هنا ، ولذلك ندع قوله إلى غيره .

٧ — أما رأي أبي بكر محمد بن حسن الزبيدي فيستند في الحق على دليلين قويين . ولكن قبل مناقشتهما نحب أن نقول إنه هو نفسه يستخلص منهما[2] أن « أكثر الظن فيه أن الخليل سبب أصله ، وثقف كلام العرب ثم هلك قبل كماله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه » . ويستمد الدليل الأول أهميته من الأقوال المذكورة في الكتاب ، منسوبة إلى من عاش بعد وفاة الخليل ، أو بعبارة أبي بكر

---

(١) نفس المرجع ٥٣ .
(٢) السيوطي : المزهر ١/ ٤١ .

الزبيدى نفسه[1] « اختلاف نسخه ، واضطراب رواياته ، إلى ما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . فهذا كتاب منذر بن سعيد القاضى الذى كتبه بالقيروان وقابله بمصر بكتاب ابن ولاد ، وكتاب ابن ثابت المنتسخ بمكة ، قد طالعناهما فألفينا فى كثير من أبوابهما ، أخبرنا المسعرى عن أبى عبيد ، وفى بعضها ، قال ابن الأعرابى . وقال الأصمعى : هل يجوز أن يكون الخليل يروى عن الأصمعى وابن الأعرابى أو أبى عبيد فضلا عن المسعرى ؟ وكيف يروى الخليل عن أبى عبيد ، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومئة ، وفى بعض الروايات سنة خمس وسبعين ومئة ، وأبو عبيد يومئذ ابن ست عشرة سنة ، وعلى الرواية الأخرى ابن إحدى وعشرين سنة ، لأن مولد أبى عبيد سنة أربع وخمسين ومئة ، ووفاته سنة أربع وعشرين ومئتين ؟ ولا يجوز أن يُسمع عن المسعرى علم أبى عبيد إلا بعد موته . وكذلك كان سماع الخشنى منه سنة سبع وأربعين ومئتين فكيف يسمع الموتى فى حال موتهم أو ينقلون عمن ولد من بعدهم ؟ »

ونحن نسلم للزبيدى بكل ما أتى به ، ونوافقه أن جميع هذه الروايات ليست للخليل ، ولكن هذا لا يعنى إنكار تأليف الخليل للكتاب جملة ، وإنما يعنى أن هناك زيادات أدخلت فى الكتاب بعد تدوينه . وليس هذا بالأمر الغريب فى الكتب العربية . ولنضرب المثل بكتاب النوادر لأبى زيد المطبوع فى بيروت ، فهو ملىء بالمواد المنسوبة إلى غير أبى زيد من تلاميذه وغير تلاميذه ؛ أو بنوادر الأصمعى التى حدث لها فى خزائن آل طاهر ما حدث للعين فى خزائنهم ، ولكن الأصمعى بَيَّن ما زيد فى نوادره ، أما الخليل فتوفى قبل ذلك .

يضاف إلى ذلك أن الكتاب تسربت إليه أشياء ليست من الخليل فى أثناء تدوينه ونبسط الكلام عليها فى حينها .

(١) نفس المرجع ٤٢ .

والدليل الثانى يشرحه الزبيدى فيقول[1] : « ومن الدليل على صحة ماذكرناه أن جميع ما وقع فيه من معانى النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين . فمن ذلك ما بدئ الكتاب به وبنى عليه من ذكر مخارج الحروف فى تقديمها وتأخيرها ، وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل فى كتابه ، وسيبويه حامل علم الخليل وأوثق الناس فى الحكاية عنه ، ولم يكن ليختلف قوله ولا ليناقض مذهبه . ولسنا نريد تقديم حرف العين خاصة للوجه الذى اعتل به ولكن تقديم غير ذلك من الحروف وتأخيرها . وكذلك ما مضى عليه الكتاب كله من إدخال الرباعى المضاعف فى باب الثلاثى المضاعف وهو مذهب الكوفيين خاصة . وعلى ذلك استمر الكتاب من أوله إلى آخره ، إلى ما سنذكره من نحو هذا . ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائى الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائى المضاعف من المعتل ، والثلاثى المعتل بعلتين ، ولما جعل ذلك كله فى باب سماه اللفيف فأدخل بعضه فى بعض وخلط فيه خلطا لا ينفصل منه شىء عما هو بخلافه ، ولوضع الثلاثى المعتل على أقسامه الثلاثة ليستبين معتل الياء من معتل الواو والهمزة ، ولما خلط الرباعى والخماسى من أولها إلى آخرها » .

وتبين لنا سابقا من دراسة مذهب الخليل فى مخارج الحروف وأبنية الأفعال المختلفة بالتفصيل فى وصف مقدمة كتاب العين ، أن أبا بكر الزبيدى غير دقيق فى كلامه ، وأن ليس بصحيح أن مذهب الخليل موافق فيها لمذهب الكوفيين . ولكنه خالف البصريين فيها أحيانا . ووافقهم أحيانا أخرى . فنظر المتأخرون إلى ما خالف فيه البصريين على أنه كوفى ولو لم يوافق الكوفيين كما حدث فى نظام مخارج الحروف . ولو كان ما جاء فى الكتاب من نحو يوافق مذهب الكوفيين ما عابه هؤلاء . ولكننا نسمع عكس ذلك : المبرد البصرى يرفع من قدره ، وثعلب والمفضل ابن سلمة الكوفيان يعيبانه[1] .

(١) السيوطى : المزهر ١/٤٣ .   (٢) تهذيب اللغة ١ : ٢٩ .

الطائفة الثالثة :

ويؤدى بنا ذلك إلى الطائفة الثالثة ، وتألفت قديما من ثعلب وإسحاق بن راهويه والسيرافى والأزهرى وابن المعتز وأبى الطيب اللغوى وأبى بكر الزبيدى ، وغيرهم ، وأخيرا من السيوطى والأب أنستاس الكرملى وغيرهما . ونؤخر قول ثعلب لأنه يحتاج إلى وقفة طويلة . أما ابن المعتز فقال[1] : « كان الخليل منقطعا إلى الليث فلما صنف كتابه العين خصه به . فحظى عنده جدا ووقع منه موقعا عظيما ووهب له مئة ألف . وأقبل على حفظه وملازمته ، فحفظ منه النصف . واتفق أنه اشترى جارية نفيسة فغارت ابنة عمه ، وقالت : والله لأغيظنه ، وإن غظته فى المال لا يبالى ، ولكن أراه مكبا ليله ونهاره على هذا الكتاب ، والله لأفجعنه به ؛ فأحرقته . فلما علم اشتد أسفه . ولم يكن عند غيره منه نسخة ، وكان الخليل قد مات ، فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه ، وقال لهم : مَثِّلوا واجتهدوا . فعملوا هذا التصنيف الذى بأيدى الناس » . وهذه القصة « الرومنسية » لها دلالتها . . . دلالتها على حياة القصور والبلاط ، حيث تختلف الجوارى ويكيد بعضهن لبعض ، وحيث لا تكفى نكبة المال للإغاظة . . . نعم حياة القصور التى عاش فيها ابن المعتز لا الليث . ولها دلالتها أيضا على أن كثيرا من معلومات الكتاب ترجع إلى علماء أو رواة غير الخليل .

وقال محمد بن عبد الواحد الزاهد[2] : « حدثنى فتى قدم علينا من خراسان وكان يقرأ علىّ كتاب العين ، قال : أخبرنى أبى ، عن إسحاق بن راهويه ، قال : كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلا صالحا ، وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده ، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل فصنف باقى الكتاب وسمى نفسه الخليل . وقال لى مرة أخرى : فسمى لسانه الخليل من حبه

(١) السيوطى : المزهر ١ ٤٩ .
(٢) » » » .

للخليل بن أحمد ، فهو إذا قال فى الكتاب قال الخليل بن أحمد فهو الخليل ، وإذا قال ، وقال الخليل مطلقا ، فهو يحكى عن نفسه . فكل ما فى الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل » . وقد وافقه الأزهرى على هذا الخبر ، ولكننا لا نوافقه على هذا ولا نقبل ما يرويه هذا الفتى الخراسانى عن أبيه ، ولا نطمئن إلى الخليلين ، أو الأخلاء الثلاثة ، إن تحرينا الدقة فى التعبير ، كما تحراها فتام ، فمعظم ما فى مقدمة العين التى رأى الأزهرى أن جميع العلماء يتفقون على أنها للخليل بن أحمد منسوب إلى الخليل « فقط » لا الخليل بن أحمد . وفى الكتاب[1] حوار يدور بين الليث والخليل « فقط لا ابن أحمد » فهل نطبق على ذلك قاعدة الفتى الخراسانى ، أو نطبقها حيث نهوى ، ولا نطبقها حيث يقودنا مزاجنا إلى ذلك ؟

وقال السيرافى[2] : « عمل [الخليل] أول كتاب العين المعروف المشهور ، الذى به يتهيأ ضبط اللغة » وعلق السيوطى[3] على قوله بما يلى : « وهذه العبارة من السيرافى صريحة فى أن الخليل لم يكمل كتاب العين » .

وقال بعضهم[4] : « عمل الخليل من كتاب العين قطعة من أوله إلى حرف الغين ، وكمله الليث ولهذا لا يشبه أوله آخره » . وسار على هذا الرأى كثيرون . ولكنا لا نستطيع أن نسايرهم استنادا إلى الجزء المطبوع من من كتاب العين ؛ لأن فيه كثيرا من الآراء المنسوبة إلى غير الخليل . ولذلك نقول إن الجزء الأول نفسه ليس كله من عمل الخليل وحده أيضا .

ويشبه هذا القول بعض الشىء ما قاله ابن خلكان[5] : « وأكثر العلماء العارفين باللغة يقولون إن كتاب العين فى اللغة المنسوب إلى الخليل ليس تصنيفه ، وإنما كان قد شرع فيه ، ورتب أوائله وسماه العين فأكمله تلامذته النضر بن

---

(١) العين ٥ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ٣٠ .
(٣) المزهر ١/٣٨ .
(٤) نفس المرجع ٣٩
(٥) الوفيات ١/٢٠٣ .

شميل ، ومن طبقته كمؤرج السدوسي ونصر بن علي الجهضمي وغيرهما ، فما جاء علمهم مناسبا لما وضعه الخليل في الأول ، فأخرجوا الذي وضعه الخليل منه ، وعملوا أيضا الأول . فلهذا وقع فيه خلل كثير يبعد وقوع الخليل في مثله » .

وهذا القول لا يمكن تصديقه بسهولة ، لأن النضر وأمثاله من تلاميذ الخليل بلغوا في اللغة والعلم مرتبة سنية تربأ بهم عن الوقوع في مثل هذا الخطأ والتشويه لتأليف أستاذهم .

أما ثعلب ، فروى عنه أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي في كتاب مراتب النحويين ، والصولي في ذكر فضائل الخليل[1] ، أنه قال : « إنما وقع الغلط في كتاب العين لأن الخليل رسمه ولم يحشه . ولو كان حشاه ما بقي فيه شيئا لأن الخليل رجل لم يُرَ مثله . وقد حشا الكتاب قوم علماء إلا أنهم لم يؤخذ منهم رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين ، فاختل الكتاب » . وارتضى أبو الطيب اللغوي في كتاب مراتب النحويين هذا الرأي ، وفسره قائلا « أبدع الخليل بدائع لم يسبق إليها ، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى « بكتاب العين » فإنه هو الذي رتب أبوابه ، وتوفى من قبل أن يحشوه » .

والحق أن رأي ثعلب هذا أقرب الآراء إلى الصحة ، ونحن نطمئن إليه ، وإلى المفهوم العام من أقوال هذه الطائفة الثالثة بل الثانية أيضا ، وخاصة أنه هو الذي تؤيده أقوال الليث ، وتؤيده دراسة الكتاب . قال الليث[2] : « وكنت أسير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوما : لو أن إنسانا قصد وألف حروف ألف ، وباء ، وتاء ، وثاء على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب ... فقلت له : وكيف يكون ذلك ؟ ... فجعلت أستفهمه ويصف لي ولا أقف على ما يصف ، فاختلفت إليه في هذا المعنى أياما ، ثم اعتل وحججت ... فرجعت من الحج ،

---

(١) المراتب ٣٠ .

(٢) ابن النديم : الفهرست ٤٣ .

وسرت إليه فإذا هو قد ألف الحروف كلها على مافى صدر هذا الكتاب ، فكان يملى على ما يحفظ ، وما شك فيه يقول لى سل عنه فإذا صح فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب » . وإذن فالخليل ابتكر المنهج واستحضر المواد فى ذهنه ، وأخذ يملى على الليث . ولما رأى نفسه أنه لم يستطع تهذيب الكتاب وتمحيص المشكوك فيه ، وربما إتمامه ، حضه على سؤال العلماء ، إلى أن أنهى الليث لا الخليل الكتاب .

وتظهر هذه الظاهرة فى الكتاب أيضا ، فنرى حوارا بين الخليل والليث[1] : « قال الخليل : فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية . . . قال الليث : قلت له : فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشىء من هذه الحروف ؟ فقال : نحو الكشعثج والخضعثج وأشباههن . . . » . وقال الليث : « قلت للخليل : « ما السراج[2] . . . » وقال[3] : « قلت للخليل : من أين قلت عكش مهمل ، وقد تسمت العرب بعكاشة ؟ قال : ليس على الأسماء قياس . . . » .

وتصرح رواية الليث أيضا إلى جانب الإملاء والحوار ، بحض الخليل إياه على السؤال عما شك فيه وإثباته فى الكتاب . وكان لهذه النصيحة أثرها الخطير فى العين إذ يبدو أن الليث أخذ يسأل من قابله من الأعراب والعلماء ، ويبحث عن روايات غير الخليل من الأثبات ، ويدخلها دون تحرج . فنجد كثيرا من الروايات يصرح أنها ليست من الخليل . يقال[4] : « قال غير الخليل : العواهن : السعف الذى يقرب من لب النخلة . . . » أو « عن غير الخليل : لبن مكثع : أى قد ظهر زبده فوقه[5] » أو « وقال غيره : المذق : الكباسة[6] . . . » أو « وقال بعض الناس[7] . . . » أو « وقال بعضهم[8] . . . » أو « وقيل . . . » وهى كثيرة الدوران ولا يمكن تمييز ما صدر منها عن الخليل أو عن الليث ، أو عن غيرهما .

---

(١) العين ٥ .
(٢) العين ٩١ .
(٣) العين ١٠٣ .
(٤) العين ٤٣ ، ٦٢ .
(٥) العين ١٠٨ .
(٦) العين ٣٠ .
(٧) العين ١٢٥ .
(٨) العين ٥٩ ، ٨٦ ، ٢٢

وتظهر إلى جانب هذه الإضافات المهملة ، إضافات أخرى كثيرة منسوبة إلى لغويين ، منهم المعروف ومنهم غير المعروف ، ومنهم من روى الخليل عنه ، ومنهم من لم يرو عنه ولا الليث فى غالب الظن . وهاك ثبتا بأسمائهم ، ومواضع ورودهم فى الكتاب ، مع ترتيبهم على الألف باء[1] :

أبو أحمد ١٠٧

أبو أحمد حمزة بن زرعة ٣ ، ٥

ابن الأعرابى ٩٨

ثعلب ١١٥

حماس ١٠٨

أبو الدقيش ٣ ، ١٠٣

زائدة ١٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٩٣ ، ١٣٠

أبو سعيد ٣٧ ، ٤٤ ، ١٠٥

سيبويه ١١٠ ، ١٢٦

الضرير ٣٦ ، ٦٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩

أبو عبد الله ١٣

عرام ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦

عيسى ١٨

أبو ليلى ١١٩ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٣

مبتكر الأعرابى ٦٣ ، ٧١ ، ١٣٦

أما ابن الأعرابى وثعلب وسيبويه وأبو عبيد فلا يحتاجون إلى تعريف . وأما أبو الدقيش فأعرابى « كان أفصح الناس » روى عنه الخليل وكثير غيره[2]

(١) انظر مقالى « دراسة فى كتاب العين » فى العدد العاشر من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد .
(٢) السيوطى : المزهر ٢/٢٠٢ .

وأبو سعيد ظن الأستاذ برونلش أنه الأصمعى[1] ولكنى أرجح أنه أبو سعيد الضرير الذى تردد اسمه كثيرا فى الكتاب ، وهو أحمد بن أبى خالد لقى ابن الأعرابى وأبا عمرو الشيبانى وحفظ عن الأعراب ، واستقدمه طاهر بن عبد الله ابن طاهر حين قلده المأمون ولاية خراسان ٢١٧ هـ فأقام بنيسابور وصار بها إماما يختار المؤدبين لأولاد قواد ابن طاهر ، وأملى بها كتبا فى معانى الشعر والنوادر ، وكان شمر بن حمدويه الهروى وأبو الهيثم يوثقانه ويثنيان[2] عليه . وعرام بن الأصبغ السلمى الأعرابى من الذين أقدمهم ابن طاهر إلى نيسابور أيضا مع أعراب آخرين[3] . وأبو ليلى هو الخراسانى روى عن ابن عكاشة الهمدانى[4] . وأما أبو أحمد فهو فيما يرجح حمزة بن زرعة المذكور بعده ، وظن الأستاذ برونلش أن عيسى هو ابن عمر أستاذ الخليل ، ولكنه فى عبارته يرد على أبى أحمد الذى يرجح أن أقواله مما أضيف إلى الكتاب ولم تكن فيه أصلا ، فلا يجوز أن يكون عيسى إذن هو ابن عمر . وورد اسم مبتكر محرفا إلى منكر ، ولكن تاج العروس ذكره بالصيغة الأولى[5] . وكل هؤلاء وحماس وزائدة وأبو عبد الله لا أدرى عنهم شيئا ، ولعلهم من الأعراب الذين وردوا على خراسان فى عهد ابن طاهر . وواضح من الثبت السابق أن زائدة وأبا سعيد الضرير وعراما وأبا ليلى أكثرهم ورودا فى الجزء المطبوع .

وتنقسم هذه الإضافات إلى ثلاثة أنواع : اعتراضات ، وزيادات فى المعانى ، وزيادات فى الشواهد . ويشترك فى النوع الأول أبو أحمد وزائدة والضرير وعرام وعيسى ومبتكر الأعرابى . وكانت اعتراضات أولهم نحوية ، فلعله من النحاة إذن . واعترض زائدة ذات مرة على قول للضرير[6] ، كما اعترض عيسى على

---

(١) مجلة إسلاميات ٨٤ .
(٢) تهذيب اللغة ١ : ٢٤ .
(٣) ياقوت : معجم الأدباء ٣/١٧ .
(٤) تاج العروس ، مادة عكش .
(٥) مادة وقب .
(٦) مادة عهق .

أبي أحمد. ويشترك في النوع الثالث ابن الأعرابي وثعلب وأبو ليلى ، ويشترك أغلبهم في النوع الثاني .

ولم أجد شيئا من هذه الإضافات في المعاجم المتأخرة عن العين منسوبا إلى صاحبه إلا قولا واحدا من عرام[1] . ولكن ابن فارس روى أقوال أبي ليلى في العين ونسبه إلى « قوم » ، ورواه الأزهري أيضا مع نسبته إلى ابن السكيت[2] . وذكر ابن فارس أيضا أن في مادة عبك « كلمات عن أعراب مجهولين لا أصل لها » فلعله كان يقصد قول عرام في العين . ونسب الأزهري إلى الليث أقوالا في كتاب العين منسوبة إلى زائدة وابن ليلى ، كما فعل ابن فارس في قول الأخير منهما[3] . ويدل كل هذا على اختلاف نسخ العين التي وقعت إلى العلماء في معاملتها لهذه الإضافات .

وهناك نوع آخر من الإضافات أكبر خطرا ، إذ لا تفرقة بينه وبين النص الأصيل في شيء . نجد في العين مثلا[4] : « وهي (أي القتمة) الأرضة أيضا ، والطَّحَنة والعوانة والحطيطة والبطيطة واليسروعة والمرنصانة . وقاتله الله مثل كاتمه ، وقيل هو على البدل » . ونسب الأزهري العبارة بنصها مع إصلاح تحريفها إلى ابن الأعرابي وأبي عبيد ، قال : « أبو العباس عن ابن الأعرابي : هي السرفة والقتمة والمرنصانة والحطيطة والبطيطة والسروعة والعوانة والطحنة . أبو عبيد قاتعه إذا قاتله » ونجد في العين أيضا « ويقال ماله هلع [ولا هلعة] أي ماله جدي ولا عناق » ، ونسبها الأزهري في تهذيبه إلى أبي زيد . ويقال في العين « الناعجة من الأرض : السهلة المستوية مكرمة للنبات ، تنبت الرمث » وهي بنصها في التهذيب منسوبة إلى أبي خيرة الأعرابي . ونسب ابن دريد إحدى العبارات الموجودة في العين إلى أبي مالك عمرو بن كركرة ونص على أنه تفرد بها[5]

(١) مادة قدع .
(٢) مادة عرج .
(٣) مادتا جز وعفك .
(٤) مادة قتع .
(٥) مادة لم .

ونستطيع أن ننسب عبارة أخرى إلى أبي عمرو بن العلاء[1] . وربما كان الخليل أو الليث هو الذى أدخل عبارات أبى خيرة وأبى مالك وأبى عمرو دون أن ينسبها إليهم ؛ لأنهم جميعا ممن روى عنهم الخليل ، ويكون هذا نهج الخليل فى كتابه . ولكن — لاشك — أن عبارات ابن الأعرابى وأبى عبيد من الزيادات غير الأصيلة فى الكتاب ، إلا إذا كان هذان العالمان أخذاها منه واشتهرا بها حتى نسبها الأزهرى إليهما . ومهما يكن من شىء فإن وجود هذا النوع من الزيادات له خطره إذ قد يوقعنا فى أخطاء ، فننسب إلى كتاب العين الأصيل ما هو برىء منه .

ونخرج من هذا البحث بأن الخليل وضحت لديه فكرة المعجم ، ووضع المنهج الذى يحققها وأخذ فى تنفيذه . ولكن القدر لم يمهله حتى يتمه ، فعهد به إلى تلميذه الليث ونصحه بسؤال العلماء . فبذل هذا جهده فى السير على خطة أستاذه ، والإفادة مما كتبه من مادة ، وممن يلقاه من العلماء . ثم صار الكتاب إلى خزانة آل طاهر بخراسان ، فاطلع عليه القراء ، وقيدوا على هوامشه — وربما فى متنه أيضا — تعليقاتهم المكملة أو الموضحة أو المعترضة . فدخل فى الكتاب — فى أثناء ذلك كله — مواد غريبة وتصحيفات وأخطاء ، وزيادات من غير صاحبه الأول والثانى . وقد سبق أن رأينا الأمر نفسه يحدث لنوادر الأصمعى فى خزانة آل طاهر أنفسهم .

واختلفت نسخ العين فى التنبه إلى هذه الإضافات ، إذ نقلها وراقون لا عالمون محققون ؛ فمنها ما نبه على صاحبه ، ومنها ما أهمل ذلك فيه إهمالا تاما أو جزئيا ، ومنها ما عزل فى الهامش ، ومنها ما أقحم كله أو جزء منه فى المتن ، ومنها ما ألحق فى ختام المواد . ووقعت هذه النسخ المختلفة إلى اللغويين ففطنوا إلى بعض هذه الإضافات ، وأبهم عليهم بعضها الآخر . فاختلف موقفهم منها ، فأحدهم حذفها لأنه تنبه إلى اقحامها ، وآخر أخذها ونسبها إلى صاحبها أو إلى « قوم » وثالث اقتبسها ظانا أنها من العين نفسه ، فنسبها إلى مؤلفه .

---

(١) مادة عرق .

أما النسخة التى عثر عليها الأب أنستاس الكرملى فلا شك أنها من كتاب العين لكثرة الاتفاق بينها وبين ما اقتبسته المعاجم منه ، على الرغم من وجود بعض خلاف بين ما فيها من آراء ، وما عرف من آراء الخليل[١] . وهى مع ذلك زاخرة بالإضافات التى رأيناها ، والتى كان أهم من قام بها عرام وزائدة وأبو سعيد الضرير وأبو ليلى .

دراسات حول كتاب العين :

أثّر العين ، بصفته المعجم الأول عند العرب ، فى جميع المعاجم التى ظهرت بعده ، وإن اختلف هذا الأثر فى كل منها . فقد تأثرت جميعها بخطته فى اعتبار الحروف الأصول وحدها فى ترتيب الكلمات ، ولم يحد واحد منها عن هذه الخطة . وتأثرت به جميعها فى عدم ترتيب موادها من الداخل ، وفى علاج أمور مختلفة فيها تتصل بالحيوان والنبات والأعلام وغير هذه الموضوعات إلى جانب الموضوعات اللغوية من تفسيرات ولغات قبلية ومعرب ومولد ، حتى إننا لنجد كثيرا من عباراته بنصها فى أكثر المعاجم المتأخرة . وتبنت جميعها — أو معظمها — الغرض الذى أراد أن يحققه وهو جمع اللغة كلها ، بواضحها وغريبها . ولم يشذ عن ذلك إلا الجمهرة وربما الصحاح والأساس . ولكن الجمهرة ادعى صاحبها أنه يجمع جمهور الكلام لا غريبه ، ولم يحقق دعواه هذه ، بل ناقضها . وتمسك كثير منها بنظام الأبنية الذى سار عليه . بل كان له آثار أخرى ، نتيجة ما بثه فى تضاعيف كتابه من آراء ، أو نتيجة النظام الذى سار عليه ، ولا تقتصر على المعاجم . فقد أخذ منه أحمد بن فارس البذور الأولى لفكرتى الأصول فى الألفاظ الثلاثية المتصرفة ، والنحت فيما زاد عليها ، وعلى أساسه فى الغالب أقام ابن جنى نظريته فى الاشتقاق الأكبر . ولكننا لا يعنينا غير آثاره المباشرة فى المعجمات .

---

(١) العين ٦١ . وشرح ابن يعيش للمفصل ٧٧٢ ، طبع أوربا .

وقد التزمت بعض المعاجم منهجه بحذافيره ، مع بعض إصلاحات طفيفة فى التفاصيل والجزئيات . وهذه المعاجم التى سميناها مدرسة العين . وتضم بارع القالى ، وتهذيب الأزهرى ، ومحيط الصاحب بن عباد ، ومحكم ابن سيده . وهنالك معاجم وكتب أخرى اتخذت من كتاب العين موضوعا للدراسة ، منها ما رأى فيه نقصا فأراد أن يملأه ويكمله ، ومنها ما رأى عيبا فأراد إبرازه والدفاع عنه ، ومنها ما رأى إطالة فأراد الاختصار ، وما رأى الإجمال فأراد الإيضاح ، وقد عثرت على اسم حوالى ١٥ كتابا منها .

وأهم الكتب التى أرادت أن تكمل ما كشفت فيه من نقص :

١ — كتاب فائت العين للخليل بن أحمد نفسه ، نسبه إليه ابن النديم ، وتبعه معظم من ترجم للخليل من القدماء[١] . ولكن عدم إتمام الخليل كتاب العين فيه الدلالة الكافية على أنه لم يطل به العمر لاستدراك ما فاته . ويؤكد هذا أيضا ، عدم إيراد القفطى[٢] اسم هذا الكتاب فى ثبت الكتب التى تحقق أن الخليل صنفها .

٢ ، ٣ — ذكر ابن النديم فى فهرسته أن أبا فيد مؤرج السدوسى ونصر بن على الجهضمى استدركا على كتاب العين ولم يذكر لنا شيئا آخر عن استدراكيهما ، كما لم أجد أحدا يشير إليهما غيره . وربما كانت استدراكاتهما مجرد تعليقات مروية لا كتبا مدونة . وربما لم يستدركا شيئا ، فموقف تلاميذ الخليل من كتاب العين مضطرب غامض غير معروف على وجه الدقة ، فابن كثير مثلا يقول فى البداية والنهاية[٣] : إن الخليل ابتدأ كتاب العين « وأكمله النضر بن شميل ، وأضرابه من أصحاب الخليل كمؤرج السدوسى ونصر بن الجهضمى » . وابن النديم يذكر أنهم استدركوا عليه . وكثيرون يذكرون أنهم أنكروا كون الكتاب من تأليف الخليل .

(١) الفهرست ٤٣ ، ياقوت : معجم الأدباء ١١/٧٥ ، السيوطى : البغية ٢٤٥ .
(٢) إنباه الرواة ١/٣٤٦ . (٣) ١٠/١٦١ .

٤ — كتاب الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل لأبي تراب ، « خطّأ الخليل فى أماكن ، وزاد ما زعم أنه نقصه من اللغة فى أبوابه ، ونقض ما زعم أن الخليل زاده فى غير بابه ، وهذب ذلك تهذيبا زعم أنه الصواب » . ورد عليه جماعة من العلماء .

٥ — كتاب ما أغفله الخليل فى كتاب العين ، وما ذكر أنه مهمل وهو مستعمل وما هو مستعمل وقد أهمل ، لأبى عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى النحوى الوراق (٣٢٩ هـ) وقد سمى ياقوت والسيوطى هذا الكتاب « الجامع فى اللغة » . ولكن ابن النديم والقفطى جعلاهما كتابين منفصلين . واتبعت تسمية ابن النديم ؛ لأنه المرجع الأول الذى أخذ عنه ياقوت .

٦ — كتاب فائت العين لأبى عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز (٣٤٥ هـ) وكان من أئمة اللغة وأكابر أهلها وأحفظهم لها ، فيسرت له معارفه الواسعة الاستدراك على كتب اللغة التى وقعت إليه ، فألف فائت الفصيح ، وفائت المستحسن ، وفائت الجمهرة ، إلى جانب فائت العين ، وكتبه اللغوية الأخرى .

٧ — كتاب التكملة لأبى حامد أحمد بن محمد البشتى الخارزنجى (٣٤٨ هـ) ونستطيع أن نتبين له بعض الملامح مما أورد الأزهرى فى مقدمته[(١)] من مواد ونقده لها . فالبشتى جعل للكتاب مقدمة ، أثبت فيها المراجع التى اعتمد عليها فى نقده ، وغرضه من كتابه ، والطريقة التى انتهجها ، ودافع عنها . وصرح بأنه ليس له سماع عن اللغويين الكبار ، ولكنه يعتمد على ما عثر عليه من كتب ، وعلى قدرته على التمييز بين الغث والثمين .

وأما الكتاب نفسه فكان مرتبا على ترتيب الخليل وكان يلجأ فيه إلى النقد حين يجد الخليل مخطئا ، والتكملة حين يجده ناقصا . وفي نقده كان يقدم قول

---

(١) تهذيب اللغة ١ : ٣٢ وما بعدها .

الخليل ثم يليه النقد ، مثل « قال الخليل العُنّة : الحظيرة وجمعها العُنَن ، وأنشد
* ورطب يرفع فوق العنن * . قال البشتى : العنن ها هنا حبال تشد ويلقى عليها اللحم القديد » . وفى التكملة كان يورد التفسيرات التى تركها الخليل ، سواء كانت هذه التفسيرات من عنده كقوله فى باب العين والهاء والجيم : « العَوْهَج : الحية ، فى قول رؤبة :

* حَصْب الغواة العوهج المنسوسا * »

أو من لغوى آخر ، كقوله فى باب العين والباء « أبو عبيد : العَبِيبة : الرائب من الألبان » . ولم يذكر الخليل هذين التفسيرين . ويظهر لنا أن نقده كان موجها إلى التفسيرات ، فيبين خطأها أو نقصها ، وكان همه كله أن يوضح ما فى العين من نقص ، حتى اشتمل كتابه على ضعفى ما فى كتاب العين وأزيد .

ويتبين من المقتطفات التى أوردها الأزهرى أنه لم يكن يورد أقوال الخليل بنصها ، بل يتصرف فيها . ومثال ذلك قول الخليل الذى أورده فى شرح « العنة » المذكور آنفا ، فهو فى العين كما يلى : « العنة : الحظيرة من الخشب أو الشجر ، تُعمَل للإبل أو الغنم أو الخيل ، تكون على باب الرجل ، والجمع العنن . قال الأعشى :

ترى اللحم من ذابل قد ذوى   ورطب يُرفَّع فوق العنن »

فحذف الشطر الأول من الشاهد . وربما كان ذلك الاختصار من الأزهرى لا البشتى .

ويتضح من الأزهرى أن نقد البشتى للخليل لا يقوم على أسس ثابتة ، فهو كثيرا ما لا يحسن قراءة المراجع التى بين يديه ، فتتصحف عليه الألفاظ . وأحيانا يشكل عليه فهم اللفظ ، إذا كان له معنيان ، ويذهب إلى المعنى الذى لا يليق بالسياق . وهناك أمر آخر له أهميته ناتج عن عدم سماع البشتى اللغويين وعدم اتصاله بالحياة البدوية ، ذلك الأمر ، هو فهمه للألفاظ فهما عاما يشوبه الغموض .

ويتعذر فيه الوصول إلى الدقائق . فهو يفسر « التمنع » بقوله « إنه شيء له حب يزرع » فما هو هذا الشيء ؟ وما أوصافه ؟ أو ليس المعنى الذى نفهمه منها أنه نبات ؛ وأين النبات الذى ليس له حب يزرع ؟ وإذا كان نباتا ، فلماذا هذا الدوران فى العبارة ، ولم يقلها صريحة ؟ فتصوراته للألفاظ ومعانيها غامضة ، ينقصها الجلاء والوضوح كما يظهر فى تعريفه للعنة أيضا أجلى ظهور .

وقد تعقب الأزهرى البشتى وكتابه تعقبا عنيفا . كما سبق أن عرفنا أنه لم يحسن فهم الغرض الذى رمى إليه الخليل من كتابه « فى استيعاب كلام العرب » ورد الأزهرى عليه .

ولكننا برغم هذا النقد العنيف ، نحترس من تصديقه تماما ، والاعتماد عليه كل الاعتماد ، لأن غير الأزهرى من العلماء مدحوا هذا الكتاب وأعجبوا به ، فقال القفطى[1] : « إمام أهل الأدب بخراسان فى عصره بلا مدافعة ، ولما حج بعد الثلاثين والثلاث مئة شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدمة وكتابه المعروف « بالتكملة » البرهان فى تقدمه وفضله » . وقد وسم القفطى الأزهرى بالهوى فى نقد معاصريه كما سنرى فى الكلام عن الكتاب التالى .

٨ — كتاب الحصائل لأبى الأزهر البخارى ، من أهل القرن الرابع الهجرى ، ومن معاصرى الأزهرى . وكان هدفه نفس هدف البشتى ، ولذلك سمى كتابه بهذا الاسم ، أى أنه يريد تحصيل ما أغفله الخليل . ويؤسفنا أن الأزهرى لم يعطنا مقتطفات من هذا الكتاب ، حتى نحاول أن نستنبط منها أشياء عنه . ولكن القفطى[2] رأى الجزء الأول منه ، ووصفه بأنه كان يشتمل على ما فات الخليل فى حرف العين خاصة ، وكان المؤلف يذكر منه ما أخل به صاحب كتاب العين ، دون أن يعيد كلامه ، إلا حين الضرورة . وتعقبه الأزهرى تعقبا عنيفا مجملا .

---

(١) إنباه الرواة ١/١٠٣ .

(٢) بنسخة المكى من المخطوط بدار الكتب من إنباه الرواة .

قال[١] : وأما أبو الأزهر البخارى ، الذى سمى كتابه الحصائل ، فإنى نظرت فى كتابه الذى ألفه بخطه ، وتصفحته ، فرأيته أقل معرفة من البشتى ، وأكثر تصحيفا .. ولا معنى لذكر ما غير وأفسد لكثرته ، وإن الضعيف المعرفة عندنا من أهل هذه الصناعة ، إذا تأمل كتابه ، لم يخفَ عليه ما حايته به ، ونعوذ بالله من الخذلان ، وعليه التكلان » . ولم يقبل القفطى هذا النقد ، وقال عن الكتاب : « فنظرته كتابا جايلا . . وقد وقع الأزهرى فى هذا الرجل ، وفى تصديقه بغير حجة . وإنما حمله على ذلك معاصرته له ، ومشاركته فى القصد إلى مثل ما صنفه . وكذلك فعل مع البشتى المعروف بالخارزنجى فى كتابه الذى سماه التكلة وكان معاصرا له أيضا ، ومشاركا فى تصنيف ما قصد إلى مثله . ونسأل الله ترك الهوى والبعد من التمادى على الأغراض الفاسدة » .

٩ — كتاب المستدرك من الزيادة فى كتاب البارع لأبى على البغدادى على كتاب العين للخليل بن أحمد ، تأليف أبى بكر الزبيدى ، رواه عنه أبو بكر عبادة ابن ماء السماء[٢] .

١٠ — كتاب الاستدراك لما أغفله الخليل لأبى الفتح محمد بن جعفر الهمذانى المراغى (٣٧١ هـ) .

١١ — الموعَب ، لأبى غالب تمام بن غالب المعروف بابن التيانى (المتوفى عام ٤٣٦ هـ) وقد كثر الخلاف فى اسم هذا الكتاب ، بين تنقيح العين ، وتلقيح العين وغيرها . والسبب فى ذلك أن ابن حيان قال فى صدد الترجمة له فيما يخيل إلى : « وله كتاب جامع فى اللغة سماه [الموعب] بفتح العين » . وسقط من العبارة لفظ (الموعب) فصارت تقرأ : سماه بفتح العين ، ثم حرف إلى هذه الصور . وقد يجعلنا نطمئن إلى هذا الفرض قول المؤرخين[٣] بأنه « كتاب مشهور جمعه فى

(١) تهذيب اللغة ١ : ٤٠ . (٢) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٠ .
(٣) القفطى : إنباه الرواة ١ / ٢٠٠ .

اللغة » ولم يذكر أحد أن له كتابين فيما عدا الاختلال فى الاسم. ووصف الكتاب بأنه[1] « جم الإفادة . . . لم يؤلف مثله اختصارا أو إكثارا » .

وأعطانا أبو الحسن الشارى سبب تأليف ابن التيانى كتابه ووصفا مجملا لخطته قال[2] : « الزبيدى أخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه . ولما علم ذلك من مختصر العين الإمام أبو غالب تمام بن غالب المعروف بابن التيانى عمل كتابه العظيم الذى سماه [الموعب] بفتح العين .

« وأتى فيه بما فى العين من صحيح اللغة الذى لا اختلاف فيه على وجهه دون إخلال بشىء من شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب . وطرح فيه من الشواهد المختلفة ، والحروف المصفحة والأبنية المختلة ، ثم زاد فيه ما زاده ابن دريد فى الجمهرة ، فصار هذا الديوان محتويا على الكتابين جميعا . وكانت الفائدة فيه فصل كتاب العين من الجمهرة ، وسياقه بلفظه لينسب ما يحكى منه إلى الخليل .

« إلا أن هذا الديوان قليل الوجود لم يعرج الناس على نسخه . . . ولم يعرجوا أيضا على بارع أبى على البغدادى . . . وهما من أصلح ما ألف فى اللغة على حروف المعجم » .

وأشهر كتب النقد :

١ — كتاب الرد على الخليل وإصلاح ما فى كتاب العين من الغلط والمحال لأبى طالب المفضل بن سلمة الكوفى (٣٠٨ هـ) وسمى بعضهم الكتاب «البارع» ولكن الصغانى فرق بينهما ، حين سرد مراجعه فى التكملة فبين أنهما كتابان لا واحد . ويظهر عنوان الكتاب مافى نفس المفضل تجاه الخليل ، فقد كان يريد هدم كتابه كله ، حتى الأساس الذى أقام عليه الترتيب ، كما يظهر من قوله الذى نقلناه آنفا فى نقد نظام المخارج فى كتاب العين . ولعل ذلك الذى ساقه إلى نقد

---

(١) نفس المرجع ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٢) السيوطى : المزهر ١/٩٤ .

أشياء صحيحة من العين ، قال أبو الطيب اللغوى[1] : « رد شيئا كثيرا من كتاب العين أكثره غير مردود » يضاف إلى ذلك أنه كان يذهب مذاهب ضعيفة فى اللغة ، ويقال عنه[2] : « واختار اختيارات فى اللغة والنحو ومعانى القرآن غيرها المختار » . وكان هذا الكتاب كبيرا ، ومات أبو طالب قبل إتمامه ، فلم يخرج منه غير الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء . ويتضح من هذا الترتيب أن المؤلف لم يسر فيه على ترتيب الخليل للحروف ، وإنما ترتيب سيبويه . وأثار هذا الكتاب ضجة كبيرة فى أوساط البصريين والبغداديين فألفوا الكتب فى الرد عليه والدفاع عن الخليل .

٢ — كتاب الرد على الليث لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠ هـ) ولم يذكر هذا الكتاب غير ياقوت . . ونحن نستطيع أن نستشرف إلى النقد الذى ضمنه الأزهرى كتابه ، مما قاله فى مقدمة تهذيبه عن العين ونقلته آنفا .

٣ — كتاب استدراك الغلط الواقع فى كتاب العين ، لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى الأندلسى (٣٧٩ هـ) . وهو مجلد لطيف ، ألفه فى بيان أغلاط كتاب العين ، ردا على بعض من نقدوه وعابوا عليه اعتراضه على الخليل فى مختصره . ويظهر أنه كان مُصدَّرا بتقدمة ، نقل إلينا السيوطى فى مزهره[3] قدرا كبيرا منها . ويشرح الزبيدى فى هذا النص سبب تأليفه الكتاب ، وتقديره العظيم للخليل ، ويعدد ابتكاراته فى النحو والموسيقى والعروض . ثم ينفى كون كتاب العين له ، ويذكر الآراء المختلفة فى ذلك ويرتضى أن فكرته من ابتكاره ، ثم حشاه أناس ضعاف ، ويدون أدلته على رأيه . ولم يبق لنا من كتاب الاستدراك هذا غير ما اقتطفه السيوطى منه ، وهو لحسن الحظ يعطينا آثارا تكفينا لتكوين صورة عامة عنه .

يتبين لنا من الفصل الذى عنونه السيوطى فى مزهره (ذكر بعض ما أخذ على كتاب العين من التصحيف[4]) وذكر فيه كثيرا من مآخذ الزبيدى ، أن هذا المؤلف سار فى ترتيب كتابه على ترتيب الخليل بدون أى اختلاف .

---

(١) مراتب النحويين ٩٧ (٢) نفس المرجع .
(٣) ١/٤٠ . (٤) ١٩٣/٢ .

وكان المؤلف فى أغلب الأحيان يقدم نص العين مختصرا ويعقب عليه بالنقد[1] «قال أبو بكر الزبيدى فى استدراكه : ذكر فى (باب همع) الهميع : الموت ، فصحفه ، والصواب الهميغ ، بالغين المعجمة . وذكر فى باب (قفع) القفاعِيّ من الرجال : الأحمر ، وهو غلط ، والصواب قُفاعى ، يقال هو أحمر قفاعى للذى يخالط حمرته بياض » ، ونص نسختنا المطبوعة من العين « الهميع : الموت الوَحِيّ » و « القفاعى : الرجل الأحمر الذى يتقشر أنفه من شدة حمرته » . وكان فى أحيان أخرى — فيما يبدو — ينقد مباشرة دون تقديم النص قال[2] : « النَّارَجِيل : جوز الهند ، أعجمى على غير أبنية العرب ، وأحسبه من كلمتين . . . المِتْرَس : خشبة توضع خلف الباب تسمى الشُّجَار ، وهى أعجمية » .

وكان فى كثير من نقده ، يصرح بتصحيف العين أو غلطه ، ويذكر الصواب ، دون إشارة إلى مرجعه الذى يروى عنه ، كما تبين المقتبسات السابقة . ولكنه كان فى أحيان أخرى ينص على مرجعه ، قال[3] : « وذكر فى (باب وعق) الوعيق : صوت قتب الدابة . وإنما هو الوغيق ، بالغين معجمة ، رويناه عن إسماعيل [القالى] مسندا إلى اللحيانى ... وذكر فى (باب خزل) الاحتزال : الاحتزام بالثوب . وهو باللام غلط ، إنما هو الاحتزاك ، عن أبى عمرو الشيبانى ... »

وفى أحيان نادرة كان يذكر لغويين وافقوا الخليل فى تصحيفه ، قال[4] : « وذكر فى (باب حنك) يقال للعود الذى يضم العراصيف : حنكة وحناك . والرواية عن أبى زيد حبكة وحباك ، فيما أخبرنى به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحف كتصحيف صاحب العين . . . »

وأقام الزبيدى نقده لمواد العين على عدة أسس منها الصرف مثل الأوزان غير الموجودة كاخونصال . وكثيرا ما كان يضع القواعد العامة المتصلة بهذا الجانب ،

---

(١) ١٩٢/٢ .
(٢) ١٣٤/١ .
(٣) ١٩٣/٢ .
(٤) ١٩٣/٢ .

قال[1] : « ليس فى الكلام فيعل ولا فعولن ولا تفعيل بكسر التاء ، اسما ولا صفة . فأما تَفعيل ، فقد جاء اسما نحو تمتين وتتبيب ، وهو فى المصادر كثير . قال : ولا أعلم فى الكلام شيئا على مثال فعللوة ، ولا على مثال افونعل من الأفعال . ولا أعلم فى الكلام فعلا على وزن افعأل ، ولا شيئا على مثال فعلول ولا فيعلة . ولا أعلم اسما مُظهرا على حرف واحد موصولا بهاء التأنيث ، ولا فعلا على مثال أفعيل ، ولا نعلم فى الرباعى ما على مثال افعلل خفيفا . ولا نعلم فى الكلام أفمعل ، ولا منفعيلا ولا شيئا من الرباعى على مثال فيعلل ولا فعلل ، ولا شيئا على مثال فعلة ، ولا فعلنان ، ولا فعلوت ، ولا افعل نعتا ، ولا فعيل ولا فعنل » ومن الصرفيات أن يكون بناء الكلمة أعجميا لا عربيا ، كما رأينا فى النارجيل . ومن الأسس التى أقام عليها الزبيدى نقده ، الانفراد والخطأ فى الاشتقاق والقواعد ، وذكر المولد من الألفاظ ، والتصحيف (وهو الجزء الأكبر من الكتاب) . وقد نقلنا أكثر أمثلة المآخذ على الخليل من هذا الكتاب ، ونكتفى بها .

ولم أجد ذكرا لهذا الكتاب فى غير هذه المواضع من كتاب المزهر . أما تراجم الزبيدى فليست فيها أية إشارة إليه ، حتى فى بغية الوعاة للسيوطى . وقد ذكر الزبيدى بعض هذا النقد فى مختصره للعين ولم يتعرض لبعضه الآخر اكتفاء بنقله الألفاظ المصحفة — فى رأيه — إلى موضعها الصحيح .

٤ — كتاب غلط العين لأبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافى (٤٢٠ هـ) وكان أحد أصحاب الصاحب بن عباد ، وله تصانيف حسنة طبع منها « مبادئ اللغة » .

والكتب التى تدافع عن العين أو تحاول إنصافه هى :

١ — كتاب التوسط لابن دريد . وخبر هذا الكتاب أن ابن مقلة وأبا

(١) ٢ ٢٦ ، واظر ٣٤ ، ٤١ ، ٥٩ .

حفص قرآ استدراك المفضل بن سلمة ، على ابن دريد ، فكان هذا يؤيد بعض النقد ، ويرد بعضه . فجمع أبو حفص هذا الكلام فى نحو مئة ورقة ، وسماها بالتوسط[١] .

٢ — كتاب الرد على المفضل فى نقضه على الخليل لإبراهيم بن محمد نفطويه (٣٢٣ هـ) .

٣ — كتاب الرد على المفضل فى الرد على الخليل لعبد الله بن جعفر بن درستويه (٣٤٧ هـ) . ونسب إليه أيضا كتاب اسمه الرد على من نفى كتاب العين عن الخليل . وأظن أنه الكتاب الذى وصفه ابن كثير[٢] بأن المؤلف « وصف فيه ما وقع [للنضر بن شميل ومؤرج السدوسى ونصر الجهضمى حين أرادوا إتمام العين] من الخلل ، فأفاد » . وقال القفطى[٣] إنه استوفى فيه الخلاف فى تأليف الخليل للعين . وجعل كثير من الذين ترجموا لابن درستويه هذا الكتاب وسابقه كتابا واحدا ، وربما كان الصواب معهم . وأورد غيرهم الكتابين بأسماء متغايرة ، مثل الرد على المفضل الضبى ، والرد على المفضل ، والرد على الخليل فى طبقات ابن قاضى شهبة ، ونقض كتاب العين عن الخليل فى فهرست ابن النديم[٤] . وكل هذا يدل على الاضطراب فى شأن هذا الكتاب ، وعلى أنه ضاع منذ عهد بعيد ، فلم يقع إلى أيدى هؤلاء الكتاب .

٤ — رسالة الانتصار للخليل فيما رد عليه فى العين لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى (٣٧٩ هـ) نسبها إليه القفطى[٥] ، ولم أعثر على وصف لها ، أو إشارة إليها عند غيره من المؤلفين .

وأضيف إلى ذلك الكتب التى قيل إن جماعة من العلماء ردوا بها على أبى تراب فى نقده للخليل ، والكتاب الذى قيل إن النضر بن شميل تلميذ الخليل

---

(١) ابن النديم : الفهرست ٦٢ .
(٢) البداية والنهاية ١٠/١٦١ .
(٣) إنباه الرواة ١/٣٤٣ .
(٤) ٦٣ .
(٥) إنباه الرواة ١/٣٤٦ .

المتوفى عام ٢٠٣ أو ٢٠٤هـ ألفه ويسمى « المدخل إلى كتاب العين » ولم أستطع أن أصل إلى أى وصف له .. فإذا كان النضر ألف حقا هذا الكتاب فلابد أن ذلك بعد رحلته إلى خراسان لأن الكتاب لم يصل إلى البصرة إلا بعد وفاة النضر بزمن طويل . وربما كان هذا الكتب فى حقيقة الأمر مجموعة من اعتراضات النضر على ما فى كتاب العين من أمور لم يقرها ابن شميل ، وجمعها أحد تلاميذه أو بعض الرواة . فقد عرفنا أنه كان ينكر على الخليل تأليف العين ، وينزهه عن نسبته إليه . ولكن عنوان الكتاب لا يؤيد هذا الاستنتاج كثيرا ، والحق أنى أميل إلى الشك فيه ، ميلى إلى الشك فى معظم الكتب التى أضيفت إلى تلاميذ الخليل حول العين ، ولم توصف ، بل لم يصل إلينا أسماؤها ، مثل مانسب إلى أبى فيد مؤرج السدوسى ونصر بن على الجهضمى .

وأخير اختصر الكتاب اثنان نقدم منهما أبا الحسن على بن القاسم السنجانى ، ذكره الباخرزى ومدح مختصره ، فقال : « هو صاحب كتاب مختصر العين ، ومحله من الأدب محل العين من الإنسان ، ومحل الإنسان من العين . وقد سهل طريق اللغة على طالبيها ، وأدنى قطوفها من متناوليها باختصاره كتاب العين . ولا تكاد ترى حجور المتأدبين منه خالية » .

أما الثانى فأشهرهما ، وهو أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى (٣٧٩ هـ) وتمتلك دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من هذا الكتاب تحت رقم ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٥٩٧ لغة ، وتقتنى مكتبة المجمع اللغوى مصورة للكتاب مأخوذة عن فيلم لمخطوط فى مكتبة فيض الله بالآستانة تحت رقم ٢٠٩٨ ، وتلك هى النسخة التى اعتمدت عليها فى بحثى .

بيّن المؤلف فى مقدمته الداعى له إلى اختصار العين وأسباب ذلك ومنهجه فى الاختصار قال : « هذا كتاب أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله ، وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين ، المنسوب إلى الخليل

ابن أحمد الفراهيدى بأن تؤخذ عيونه ، ويُلخَّص لفظه ويحذف حشوه ، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه ، لتقرب بذلك فائدته ، ويسهل حفظه » . فالخطة التى رسمها المؤلف للاختصار غاية فى الوضوح : تختار العيون وتلخص التفسيرات ويحذف الفضول والتكرار .

ولكن المؤلف لم يقصد إلى الاختصار وحده ، يقول : « ومذهبنا أن نصاحح ما ألفيناه مختلا فى الكتاب ، وأن نوقع كل شىء منه مواقعه ، ونضعه فى بابه إن شاء الله تعالى » وإذن فقد أباح المختصر لنفسه أن ينقل المواد من أبوابها إلى أبواب أخرى أليق بها ، والألفاظ التى قيل إنها مصحفة إلى موادها وما شابه ذلك :

وقد عرض لأشياء من منهجه فى الخاتمة القصيرة التى عقدها للكتاب ، وتكلم فيها عن عدد الأبنية المستعملة والمهملة ، وإهماله بعض الصيغ القياسية وعدم استقصائه ما أهمله المؤلف من كلمات ، وضمه كل شىء إلى نوعه .

ويبدو أن أبا بكر أخرج نسختين من المختصر إحداهما للخليفة وثانيتهما لعامة الناس . ولا تختلفان فى المعجم ، بل فى المقدمة حسب . قال صاحب الوشاح[1] « وجمعنى الله أيضا على نسخة من مختصر العين للإمام القاضى أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى ، قال كاتبها بعد ذكر خطبة المؤلف : وقعت هذه الخطبة بخط القاضى الزبيدى رحمه الله فى آخر النسخة الكبرى من مختصر العين التى اختصرها للمستنصر بالله ، وذكر فيها عدد المستعمل والمهمل فى كلام العرب ، وحذف ذلك من النسخة التى بأيدى العامة . قلت : وأول هذه النسخة العامة بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى : الحمد لله حمدا يبلغ رضاه . . . » ويورد المقدمة بأكملها . ويبين لنا من ذلك أن النسخة التى وصلت إلينا هى النسخة العامة لا الخاصة ، ولكن زيد فى آخرها عدد المستعمل والمهمل .

(١) هامش الصحاح ١/١٥ .

وصفوة القول إن أبا بكر الزبيدى أجرى فى كتاب العين ثلاثة **أمور** ليخرج مختصره : أولها لتنظيمه ، وثانيها لتصحيحه ، وثالثها لاختصاره .

١ — فأقام التنظيم على الأسس التالية :

سار المختصر على ترتيب العين للحروف بكل دقة ، وارتضى تقسيمه للمعجم إلى كتب بحسب هذه الحروف ، فجعل الأبواب ٧ هى بالترتيب : المضاعف الثنائى من الصحيح ، والثلاثى الصحيح ، والمضاعف الثنائى المعتل ، والثلاثى المعتل ، واللفيف ، والرباعى ، والخماسى . وكانت الأبواب فى كتاب العين تبعا لوصفه لها أربعة هى بالترتيب : الثنائى المضاعف من الصحيح ، والثلاثى الصحيح ، واللفيف ، وما زاد على ثلاثة أصول .

واتبع صاحب المختصر الخليل فى إيراد أنواع مختلفة من الألفاظ فى أبواب الثنائى المضاعف صحيحا كان أو معتلا ولكنه أفرد أنواعا منها بأقسام خاصة بها . فقد أدخل الرباعى المضاعف فى الثنائى المضاعف ولم يدخل عليه أى تغيير ، ولكنه أفرد ما ضوعف فاؤه ولامه ، وما ضوعف فاؤه وعينه ، والثنائى الخفيف عنهما . وكان الخليل يورد كل هذه الأنواع معا بدون تمييز فيما عدا تأخيرها إلى آخر المادة .

ورضى صاحب المختصر عن الخليل فى اعتباره الهمزة من حروف العلة ولكنه نظم هذه الحروف تنظيما رائعا ، وجعل لكل منها قسما خاصا به ، لا يختلط فيه بأخيه وقدم الهمزة منها ، فالياء ، فالواو . وكان الخليل يخلطها جميعا فى الموضع الواحد .

ولم يضع صاحب المختصر أى لفظ فى بابه إلا بعد تمحيصه ودراسته ، فوقع كل واحد منها فى الباب اللائق به ، وخاصة أن كثرة الأبواب عنده ووضوحها يسّر عليه هذه المهمة .

٢ — وأقام التصحيح على الأسس التالية :(وأَعْتَمِدُ على ما وصمه بالتصحيف أو الضعف فى استدراكه لئلا يكون غير متنبه له) :

حذف المواد المصحفة أو المشكوك فيها من المعجم كله، مثل « العرق العانك بمعنى الأصفر » التى قيل إن صوابها بالتاء لا النون ، و « رَغَلها أى رضعها فى عجلة » التى قيل إن صوابها بالزاى لا الراء ، و « بس بمعنى حسب» التى قيل إنها غير غريبة .

وضع المادة فى موضعها الصحيح مثل « الهميغ بمعنى الموت » ، أوردها المختصر فى حرف الغين المعجمة وكانت عند الخليل بالعين المهملة تصحيفا ؛ و « الفقاعى وهو الأحمر يخالطه بياض » ، أوردها المختصر على هذه الصورة وكانت فى العين بتقديم القاف على الفاء تصحيفا ؛ و « الاحتزاك أى الاحتزام بالثوب » أوردها المختصر بالكاف وكانت فى العين باللام تصحيفا . وقد اعترف المختصر بهذا التغيير فى كتابه .

ترك المادة فى موضعها ونبه عليها مثل قوله فى مادة « حثل » : « المُحْثَئِلّ : الذى غضب وتنفش للقتال ، قال محمد : هو المجثئل بالجيم عن الأصمعى ، والمحثئل رباعى لأنه ليس فيما جلب سيبويه من الأفعال فعل على مثال افعألّ ، ولو أن قائلا قال إنها بنية من أبنية الأفعال لكثرة ما أتى من هذا الضرب نحو المجزئل والمكيئل والمقطئل والمسمئل وغيرها لذهب مذهبا ؟ » .

ولم يستطع أن يحكم على بعض ما اختلف فيه صاحب العين عن غيره من اللغويين فأورد القولين معا كما ترى فى قوله فى مادة « عهب » : « العَيْهَب من الرجال : الضعيف عن طلب وتره . وقد حكى بالغين المعجمة » . ونرى ذلك فى كثير من المواضع .

وضع المادة فى موضعها الصحيح ونبه على غلط كتاب العين فيها مثل قوله فى مادة « تحف » : « التُحْفة : مبدلة من الواو وفلان يتوحف . قال محمد قوله : « التحفة مبدلة من الواو » محال عندى لأن التاء متصرفة فى أتحفت وتاحفت ولو

كانت واوا لعادت فى التصريف إلى أصلها كما عادت واو تراث وتجاه إلى أصلها فى واجهت وورثت . وقوله : « يتوحف » منكر عندى » .

وآخر الأمر لم ينتبه إلى تصحيف بعض المواد فأوردها فى مواضعها من كتاب العين دون تنبيه مثل : « الوعيق : صوت قتب الدابة » إنما هى بالغين المعجمة . و « الخنكة والحناك : العود الذى يضم العراصيف » إنما هو بالباء . وتاسوعاء أنكرها فى استدراكه . وقال : « لم أسمع بالتاسوعاء . . . » .

٣ — وأقام الاختصار على الأسس التالية :

(ا) الحذف : حذف المصادر والأفعال المضارعة والأبنية القياسية كما نبه فى خاتمته ، والتنبيهات على المستعمل والمهمل من المواد التى كان يقدمها الخليل فى صدر مواده ، والشواهد ، وبعض الألفاظ والقواعد والأحكام اللغوية والأقوال التى أضيفت إلى الكتاب عن غير الخليل من اللغويين . ونبه صاحب المختصر على كل هذا فى مقدمته .

استثنى صاحب المختصر بعض الشواهد القرآنية القليلة وما فيها من قراءات فلم يحذفها كما نرى فى قوله : « وقوله عز وجل : فعززنا بثالث ، أى شددنا ، وقد قرئت بالتخفيف » . و « وما أعبأ بهذا الأمر أى ما أصنع به ، ومنه يعبأ بكم ربى » . واستثنى أيضا بعض الأحكام اللغوية .

(ب) الإيجاز : اختصر عبارات التفسير الطويلة فى الأصل ، وغيّر ترتيب المواد ليتمكن من اختصارها ، وجمع الألفاظ ذات المعنى الواحد لتفسيرها مرة واحدة ، ولكنه كان فى بعض الأحيان يكرر اللفظ حين تتكرر معانيه . وبرغم حذفه واختصاره زاد بعض الألفاظ والمواد المهملة فى العين التى كانت تحت متناول يده دون أن يتكلف فى ذلك مشقة بحث أوكد .

* * *

أعجب كثير من الناس بمختصر العين لهذه المزايا التي تحلى بها ، وقدح بعضهم الآخر فيه بسببها . وهاك ما يقوله السيوطي في هذا الصدد[1] : « قال أبو الحسن الشاري في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر : يقول المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزبيدي ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للمفضل بن سلمة .

قال الشاري : وقد لهج الناس كثيرا بمختصر العين للزبيدي فاستعملوه وفضلوه على كتاب العين ، لكونه حذف ما أورده مؤلف كتاب العين من الشواهد المختلفة والحروف المصحفة والأبنية المختلة ، وفضلوه أيضا على سائر ما أُلِّف على حروف المعجم من كتب اللغة مثل جمهرة ابن دريد وكتب كراع ، لأجل صغر حجمه ، وألحق به بعضهم ما زاده أبو على البغدادي في البارع على كتاب العين فكثرت الفائدة .

قال : ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف أن الزبيدي أخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه » .

ومهما كان الخلاف فيه فالكتاب يجب أن يوضع في مرتبة عالية بين معاجم اللغة بفضل ذلك الترتيب الرائع الذي سار عليه ، والخطة الواضحة التي اتبعها في التنظيم والتصحيح والاختصار .

(١) المزهر ١/٤٤ .

الفصل الثانى

كتاب البارع

للقالى (٢٨٨ — ٣٥٦)

فى القرن الرابع ظهر فى الأندلس معجمها الأول « البارع فى اللغة » لإسماعيل ابن القاسم القالى البغدادى. وكان ابتداء عمله فيه عام ٣٣٩ هـ ، وعاونه فيه وراق يسمى محمد بن الحسين الفهرى من أهل قرطبة منذ عام ٣٥٠ هـ واستمر يجمع مواده ويدونها حتى توفى عام ٣٥٦ قبل أن يتمه ويهذبه ، فتولى تهذيبه ورآقه مع محمد ابن معمر الجيانى. فاستخرجاه من الصكوك والرقاع ، وهذباه من أصوله التى بخط القالى ، وخطيهما مما كتبا بين يديه. ولما كمل رُفع إلى الحكم المستنصر بالله[1]

وبرغم اشتهار هذا المعجم لم يمل الناس إليه منذ زمن قديم. يقول السيوطى[2] عن أبى الحسن الشارى فى فهرسته « ولم يعرجوا أيضا على بارع أبى على البغدادى » ولعل ذلك هو السبب فى أننا لم تصل إلينا نسخة كاملة من المعجم ، وإنما قطعتان إحداهما فى المكتبة الأهلية بباريس بخط أندلسى يرجع إلى عهد يتأخر عن زمن تأليف الكتاب بقرن تقريبا ، فيما يرجح الأستاذ فلتن Fulton ، وقطعة أكبر فى المتحف البريطانى تحت رقم ٩٨١١ شرقيات. وهى مكتوبة بخط أندلسى أيضا يرجع إلى نفس عصر القطعة الفرنسية ، مع اختلاف الناسخين. وتشتمل قطعة المتحف البريطانى على قريب من ثلاثة أمثال قطعة باريس ونصفها. ولا تشتركان إلا فى قدر صغير

---

(١) ابن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ . ابن الأبار : التكملة ١٠٦ . القفطى : إنباه الرواة ١ : ٢٠٩ .

(٢) المزهر ١ : ٤٥ .

يبلغ ٨ صفحات من مصورة فلتن . وقطعة لندن نفسها غير متصلة الحلقات . فقد وجدت أوراقا مختلفة كل الاختلاف . ولما رتبت تبين أن بها كثيرا من الأسقاط ، وأنها تحتوى على قطع متفرقة من بعض الأبواب .

هدفه :

ليس فى هاتين القطعتين مقدمة الكتاب ، مما يفوت علينا كثيرا من الأفكار والآراء التى كنا نستطيع أن نستخلصها منها ، وتهدينا فى دراسة هذا المعجم . فليس لدينا أقوال عن غرضه ، وهدفه ، وخطته ، ونظرته إلى ما سبقه من معاجم ، إلى آخر تلك الأمور التى تتعرض لها المقدمات عادة . ولكننا قد نظن أنه كان يرمى فى معجمه إلى تلافى النقائص التى رآها فى كتاب العين ومعجم أستاذه ابن دريد أى يرمى إلى الترتيب والصحة . وقد نظن أيضا أنه أراد أن يتيح الفرصة للأندلس للإسهام فى حركة المعاجم التى ظهرت فى الشرق ، وأخذ تيارها فى التدفق والتلاطم ، حتى رأى القرن الذى عاش فيه القالى « القرن الرابع » هذا العدد العظيم منها . فهذا الوافد الشرقى على الأندلس كان يريد أن ينقل معارف المشارقة إلى تلاميذه ومحبيه من المغاربة : فألف لهم ما ألف ، وما حاز الشهرة التى طبقت الآفاق كبارعه هذا وأماليه . وكلها يقوم على ثقافات الشرق العربى وحدها . فأماليه صورة لأمالى المشارقة ، وبارعه صورة لمعاجمهم .

منهجه : ترتيب الحروف :

غض القالى نظره عن التقدم الذى أدخله ابن دريد فى منهج المعاجم ، ورجع إلى ترتيب الحروف بحسب المخارج ، كما فعل الخليل . ولكنه لم يتبعه تماما ، بل أدخل عليه كثيرا من التغييرات . فلم يقم كتابه على ترتيب الخليل لمخارج الحروف بل ترتيب سيبويه ، مع بعض خلاف طفيف . فقد رتب القالى الحروف على النحو التالى ، كما يستنتج من المواد : هـ ع غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س

ظ ذ ث ف ب م و ا ى ء . وتقديمى للهاء ، ووضع العين بعدها لا أريد به أنهما متعاقبان ، بل أريد أن الهاء مقدمة على العين فقط . وليس هناك ما يدل على أنهما متصلان فى الترتيب أو منفصلان بحرف أو أكثر . ووضعت الهمزة مع حروف العلة لأنه جعل المهموز مع المعتل[1] ، ولأننا نجد عنده العنوان التالى[2] : « الهاء واللام والواو والألف والياء فى الثلاثى المعتل » وأرجح أنه يريد بالألف الهمزة لا حرف العلة لأنه يذكر المهموز تحت العنوان . ولا أدرى كيف أخطأ الأستاذ فلتن فقال عن الهمزة[3] : « كذلك ليس لدينا أى شاهد مخطوط عن موضع الهمزة ، ذلك الصائت الذى سبب كثيرا من المتاعب للقدماء من النحويين واللغويين فى تحديده ولا بد أن القالى تناوله فى بداية الألفباء أو فى فصل خاص فى النهاية . فهو لا يضع الألفاظ التى تحتوى على هذا الساكن بين الأصول المعتلة من الكتاب كما فعلت معاجم الخليل والأزهرى وابن سيده » ويبقى لدينا حرفان هما الحاء والخاء لم يردا فى أية لفظة فى القطع الباقية من الكتاب (ما عدا الخاء التى ورد لها باب فى الثلاثى المعتل فى نسخة باريس) ، ولذلك لم نستطع الحكم على موضعهما فى ترتيب القالى . وقد افترض الأستاذ فلتن أن الحاء بين الهاء والعين ، والخاء بين العين والقاف . وقال بصدد ذلك[4] : « ولا تبين لنا نسخة المتحف البريطانى ولا نسخة باريس من كتاب القالى الوضع الصحيح للحرفين الساكنين ح ، خ . والوضع الذى نسبناه لهما هذا افتراضى ، ومن المحتمل صحته » ولم يبين لنا علام استند فى افتراضه هذا الموضع لهما ، ولكن أرجح أنه استند إلى ترتيب الخليل وسيبويه ، لوجود بعض الشبه بين الأوضاع الثلاثة .

ومن مظاهر الخلاف بين سيبويه والقالى فى ترتيب الحروف تأخير القالى حروف العلة مع جمعها وتفريق سيبويه لها ونثره إياها بين الحروف . والخلاف

(١) البارع ١ ، ٤ ، ٨ ، ٢٦ ، ٨٦ وغيرها . (٢) ٦ .
(٣) المقدمة الإنجليزية للبارع ٨ . (٤) نفس الموضع .

التالى وضع القالى الهمزة مع حروف العلة ، وتقديم سيبويه لها فى أول الحروف . وآخر خلاف بينهما تقديم القالى للضاد وجعله إياها بين الكاف والجيم ، على حين أخرها سيبويه وجعلها بين الياء واللام . والحق أن مخرج الضاد ليس مركزا فى حيز واحد ، بل ممتد فى الفم ، حتى سميت طويلة ، لأن مخرجها من أقصى حافة اللسان إلى أدناها ، أى يستغرق أكثر الحافة . فالقالى نظر إلى أقصى مخرج لها ، ونظر سيبويه إلى أدناه ، وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة يتفق سيبويه والقالى . ومن الطريف أن الخلافين الأولين كان القالى فيهما يوافق الخليل . أما الضاد فالخليل يوافق فيها سيبويه . ولكننا رأينا أن الخلاف فيها ظاهرى . وجعل القالى كل حرف من هذه الحروف كتابا ، مع ترتيب هذه الكتب على ترتيبه السابق للحروف .

ترتيب الأبواب :

حاول المؤلف إصلاح بعض الاضطراب فى أبواب الخليل . ففرق بين بعض الأبنية المختلفة التى جعلها الخليل فى باب واحد . وخصص لكل منها بابا فأصبحت الأبواب عنده ستة ، هى بالترتيب : أبواب الثنائى المضاعف — يسميه الثنائى فى الخط والثلاثى فى الحقيقة — أبواب الثلاثى الصحيح ، أبواب الثلاثى المعتل ، أبواب الحواشى أو الأوشاب ، أبواب الرباعى ، أبواب الخماسى ؛ أى زاد أبواب الثلاثى المعتل والخماسى .

وحسب الأستاذ فلتن أن المؤلف وضع الرباعى والخماسى فى باب واحد ، لأنه لم يعثر فى القطع التى أمامه على أبواب خاصة بالخماسى . ولكن هذا الظن فى حاجة إلى ما يدعمه ، بل أرجح أنه خاطىء ، لأن المؤلف صريح فى تسمية أبواب الرباعى « بالرباعى[1] » فقط ، ولأنه لا يذكر فى هذه الأبواب ألفاظا خماسية ، وأخيرا لأن أواخر الأبواب الرباعية الثلاثة التى عثرنا عليها فى القطع الموجودة من الكتاب ساقطة ، فلا ندرى أى باب كان بعدها .

---

(١) البارع ٢٨ ، ٧٢ ، ٩٥ .

ويشبه باب الحواشي عند القالى باب اللفيف عند الخليل بعض الشبه فيما يحويان من صيغ ، ولكن القالى حاول أن ينظم الصيغ المختلفة فى داخل هذا الباب. فقسمه فى بعض الحروف إلى الفصول الآتية : الثنائى المخفف ، الثلاثى الصحيح ، المضاعف الفاء واللام ، الثلاثى المعتل اللفيف ، المضاعف الرباعى . ومن الواضح أنها تقابل ترتيب أبواب الكتاب كله . ولكنه أهمل هذه الأقسام فى بعض أبواب الحواشى ، وأتى بالصيغ المختلفة منها بدون تمييز .

التقالب :

ملأ القالى هذه الأبواب بالتقاليب ، على نمط الخليل دون أدنى تغيير ، وميز كل تقليب بتصديره بكلمة « مقلوبه » .

وصفه :

كان الكتاب أصلا ذا حجم كبير . قيل إنه كان يتألف من ٤٤٤٦ أو ٥٠٠٠ ورقة ، تنقسم إلى ١٦٤ جزءا[1] . ولعل مهذبيه الفهرى والجيانى هما اللذان قاما بهذا التقسيم تيسيرا على نفسيهما ، ولكى ينشراه تباعا على الناس . وتقسيم الكتب الكبيرة إلى أجزاء صغيرة من الظواهر الملحوظة فى التأليف العربى عامة ، وعند اللغويين والمحدّثين خاصة . ولم يصل إلينا وصف لمقدمة البارع التى لم نعثر عليها فندعها إلى وصف القطع الباقية منه فيما نشره الأستاذ فلتن . وتحتوى هذه النسخة على قطع من حروف الهاء والغين والقاف والجيم والطاء والدال والتاء ، تتخللها خُرُوم كثيرة .

أما المعجم فيستهل « بباب الثنائى فى الخط والثلاثى فى الحقيقة لتشدد أحد حرفيه » . ووصل إلينا منه بعض أبواب الجيم مع ما ثناها . ويكرر المؤلف العنوان

(١) ابن خير : فهرسة ٣٥٤ ؛ القفطى : إنباه الرواة ١ : ٢٠٦ .

بنصه السابق كله مع كل حرف ، مثل الجيم والراء ، والجيم والسين . . . اهـ
ولا خلاف بينه وبين الخليل فيما وضعه كل منهما فى هذه الأبواب ، فقد وضعا الصيغ الآتية : الثنائى المضاعف ، الثنائى المضاعف الفاء واللام مثل كعك ، الثنائى الخفيف مثل هَجْ ، الرباعى المضاعف . وكان يميل — كالخليل — إلى تأخير المضاعف الرباعى ، ولكنه يهمل ذلك كثيرا . وكذا حاله مع بقية الصيغ .
ولا خلاف بينه وبين الخليل فى أبواب الثلاثى أيضا إلا أنه لم يشر إلى المهمل والمستعمل فى هذين النوعين كما فعل الخليل .

أما أبواب الثلاثى المعتل فجديدة ليست عند الخليل ، إذ كان جعلها مع اللفيف . وذكر فيها القالى الثلاثى المعتل بحرف واحد ، حتى انتهى منه ، فذكر الثلاثى المعتل بحرفين بحسب ترتيب الحروف عنده . وخلط فيها المهموز بالمعتل ، والمعتل الواوى باليائى ، ونبه فى بعض الأحيان على كل نوع منها . واضطرب فى بعض الألفاظ الثنائية الخفيفة المعتلة ، مثل الضميرين هو وهى ، فذكرها فى هذه الأبواب .

وشرح القالى(١) أبواب الحواشى أو الأوشاب بقوله : « هذه أبواب تتصل بالثلاثى المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل ، أو ثلاثة منها حرفان معتلان » . وشرحه بأوضح من هذا فى قوله(٢) : « إنما سميناه أوشابا لأنا جمعنا فيه الحكايات والزجر والأصوات والمنقوصات ، وما اعتل عينه ولامه أو فاؤه ولامه أو فاؤه وعينه ، أو كان فاؤه ولامه ، أو فاؤه وعينه ، أو لامه وعينه ، بلفظ واحد » . فأتى فيه بالثنائى المخفف الصحيح أو المعتل بحرف ، واللفيف والمضاعف بحرفين غير مدغمين . وقد رأيناه يضع كثيرا من هذه الأصناف فى الأبواب السابقة ، مثل الثنائى المخفف الصحيح والمضاعف بحرفين غير مدغمين إذ وضعهما فى الثنائى المضاعف ، والثنائى المخفف المعتل واللفيف إذ وضعهما فى باب الثلاثى المعتل . وقد أدى هذا إلى أمرين : تكرير بعض الصيغ فى أكثر من باب ، ووضع الألفاظ من

---

(١) البارع ٢٦ .

(٢) البارع ٧٦ .

النوع الواحد فى أبواب متفرقة . ولعل سبب هذا الاضطراب تأثره بباب اللفيف عند الخليل الذى تضمن هذه الأنواع جميعا ، ونسيانه بعض التجديدات التى أدخلها على منهجه . وقد أشرنا قبل إلى أنه قسم بعض الأوشاب بحسب الأبنية كما فى حرف الغين والقاف ، وأهمل ذلك فى حروف أخرى كالهاء . وقد أتى بأقسام فى داخل أبواب الأوشاب المضطربة من الهاء ، ولكن بدون أساس للتقسيم .

وراعى فى ترتيب أبواب الرباعى الحرفين الأقصين مخرجا من الكلمات وحدها ، ولا خلاف فيها بينه وبين الخليل . ولكنه ذكر بعض الألفاظ الرباعية المضاعفة فى هذه الأبواب ، وجعل فى بعضها أقساما لا تقوم على أساس . وكان ذلك من دواعى الاضطراب فى الكتاب ، وتفريق الصيغ ، إذ عالج الرباعى المضاعف فى الثنائى المضاعف أيضا ، كما مر ذكره . وليس فى القطعة المنشورة شىء من أبواب الخماسى نعتمد عليه فى وصفه .

ويخرج المرء من هذا الوصف بأن القالى أراد إصلاح بعض وجوه النقص فى كتاب العين ، فغيَّر فى منهجه بعض الأمور ، ولكنه حين أراد تطبيقها عمليا اضطرب وأخفق فى كثير منها .

تحليل المواد :

ولنحاول الآن أن نتتبع علاج القالى لبعض مواده ، والأمر الذى يؤسف عليه أن القطعتين المطبوعتين من العين والبارع لا تشتركان إلا فى مادة واحدة هى « عهب » أخذها القالى برمتها من الخليل ، ولم يزد عليها . فنحن مضطرون إلى اختيار مواد غير التى اخترناها من كتاب العين .

قال القالى فى مادة « هيغ » : « قال أبو على : قال يعقوب : يقال لمن أخصب وأثرى : وقع فى الأهْيَغَين بالغين المعجمة ، أى الطعام والشراب . وقال الخليل : الأهيغ : أرغد العيش وأخصبه ، قال رؤبة :

عنكم وأيديكم طوال المبلغ   يغمسن من غمسنه فى الأهيغ »

والمادة قصيرة ، ولكنها تعطينا بعض الأضواء التى نستطيع أن نتبين على هداها خصائص ذلك الكتاب . وأول هذه الأضواء أن المادة كلها ليست للقالى بل لابن السكيت والخليل ، والمؤلف له فضل الجمع حسب ، وثانيها أن المؤلف أمين فى اقتباساته ، يرد كلا منها إلى صاحبه صراحة ، وثالثها أنه ضبط الحرف الذى خاف تصحيفه بالعبارة .

وقال فى مادة « سجج » : « قال أبو على : قال يعقوب : يقال سَجّ بسلحه : إذا خزف به . وقال أبو زيد : تقول لا أفعل ذلك سَجِيس الليالى ، ويقال سَجِس عطفه : إذا ظهرت رائحته ، قال الراجز :

يا ليته بالخَوْد قد تمرسا   وشمّ عطفيه إذا ما سجسا

يعنى ابنه ، يقول ليته قد صار رجلا . وقال يعقوب : يقال ماء سَجْس بفتح السين وسكون الجيم ، وسجس بكسر الجيم ، وسجيس على مثال فَعِيل : إذا كان كدرا متغيرا . وقال أبو زيد : يقال سقانا سجاجة له ، بفتح السين وجماعها السجاج ، بفتح السين على مثال قَتام : وهو الذى ثلثاه ماء وثلثه لبن ، ويكون ذلك من جميع اللبن حقينه وحليبه ، من جميع الماشية إبلها وغنمها . وقال الأصمعى : إذا جعل اللبن أرق ما يكون بالماء فهو السجاج ، وأنشد :

ويشربه مَذْقا ويسقى عياله   سَجاجا كأضراب الثعالب أورقا

وقال الخليل : فى الحديث : « الجنة سجسج ، لا فيها حر مؤذ ولا برد مؤذ » . ويقال فى مثل « لا آتيك سَجِيس عُجَيس » ومعناه الدهر » .

ويظهر من هذه المادة مما ظهر فى سابقتها اعتماده على غيره ، وأمانته فى نسبة الاقتباس . ويظهر فيها أمر جديد لم نره عند غيره من قبل ، ذلك هو الضبط بالعبارة فينص على شكل الحرف أو وزن الكلمة ، وقد سبق له فى المادة الأولى النص

على الحرف نفسه أمعجم هو أم مهمل . وتلك خطوة لازمة فى سبيل الوثوق من عدم التصحيف ، وصحة نطق الـكلمات ، وخاصة فى الخط العربى ؛ والقالى له فضلها .

ويظهر لنا من المادة أيضا أنه أتبع الخليل فيما وضعه تحتها ، فهو لا يقتصر على الثنائى المضاعف الذى كان يشير دواما إلى تشدد أحد حرفيه بل كان يضع معه الثلاثى المضاعف الفاء واللام مثل سجس ، والرباعى المضاعف ، مثل سجسج ، وهو نفس ما فعله الخليل . ويبدو أنه كان يؤخر المضاعف الرباعى إلى نهاية المادة . ونرى فى هذه المادة أيضا أنه كان يحاول أن يجمع أكبر عدد من أقوال اللغويين ، من أمثال يعقوب بن السكيت ، وثابت بن أبى ثابت وراق أبى عبيد ، وأبى زيد الأنصارى ، والأصمعى ، والخليل . وقد أثر هذا فيه أثرا ليس فى مصلحته ، من تكرار بعض الصيغ مثل سجيس عجيس ، لتكرار المراجع التى يأخذ عنها ؛ واضطراب الشرح كما فعل فى صيغة سجيس عجيس إذ تركها فى المرة الأولى دون تفسير ؛ واستتار شخصيته وراء شخوص هؤلاء الذين ينقل عنهم ، حتى إننا لا نستطيع أن نثبت له ما يظهر فى الكتاب على أنه من خصائصه التى امتاز بها شخصيا . ونحن ربما لا نغالى إذا قلنا إن القالى كان يرمى فى كتابه إلى الجمع ، لا جمع الألفاظ ، كما كان غرض الخليل وابن دريد إلى حد ما ، بل جمع أقوال السابقين عليه من المؤلفين فيما يثبته من ألفاظ . ونرى فى المادة بعض الاضطراب فى الترتيب ، إذ يبدؤها المؤلف بالصيغ المشتقة من سج ، ثم ينتقل إلى سجس ، ثم يعود إلى سج ، ويختمها بسجسج . وكان حقه أن يفرد كل صيغة بالكلام ، فإذا انتهى منها تماما انتقل إلى غيرها .

ونأخذ من أبواب الثلاثى الصحيح مادة « الغين والطاء والميم فى الثلاثى الصحيح » . قال : « الأصمعى : يقال غمط ذلك يغمطه غمطا : إذا استصغره ولم يرضه . وقال أبو العباس : قال ابن الأعرابى : غمط الحق . وقال الخليل : تقول : غمط

النعمة والعافية : إذا لم يشكرها . والغمط بفتح الغين وسكون الميم كالغمج ، ه الفعل يغامط ، وقال الراجز :

* غمط غماليط غملطات *

والإغماط والإغباط : الملازمة والمداومة ، تقول أغبطتْ عليه الحمى وأغمطت: إذا دامت . وغمط الناس : احتقارهم واستصغارهم . وفي الحديث « أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما يسرني أن أحدا يفضلنى بشِبْرا كِبْن ، أذلك من البغي ؟ قال : ذلك من سفه الحق وغمط الناس أى احتقارهم ، ويجوز أن يكون قلة شكرهم . ويقال غمص الناس بمعنى غمط » .

ويختفى من هذه المادة يعقوب ليفسح مكانا للأصمعي وابن الأعرابى ، ولكن الخليل باق لا يريم . وتتضح عناية المؤلف بالروايات ، فالإغماط مع الإغباط ، والغمط مع الغمص . ونراه فى الفعل الأول أتى بماضيه فمضارعه فمصدره ، وضبط المصدر بالعبارة واستشهد بالحديث ، كما فعل فى مادة سابقة ، فذكره كاملا ولم يقتصر على العبارة التى فيها الشاهد ، كما كان يفعل الخليل أحيانا .

ظواهر : جمع التفسيرات :

أول ظاهرة تفجأ القارئ فى البارع الكثرة الهائلة من أسماء اللغويين الذين يرد ذكرهم فى المواد . وهذا إحصاء بمن وردت أسماؤهم فى الصفحات العشر الأولى : أبو زيد الأنصارى ، الخليل بن أحمد ، يعقوب بن السكيت ، أبو السمح ، الأصمعى ، ، أبو عبيدة ، الكسائى ، الرزاحى ، أبو حاتم السجستانى ، أبو عمرو ، الأحمر ، أبو العباس ، الأموى ، الفراء ، ابن الأعرابى ، الأحرزى . وهذا الإحصاء لا يبين لنا تماما كثرة ورود أسمائهم لأنه لا يظهر مرات وجودهم ، وهى كثيرة . فلم يرد منهم فى صفحة واحدة من هذه الصفحات العشر غير أبى السمح والرزاحى والأحمر وأبى العباس والأحرزى والأموى . وظهر اسم ابن الأعرابى فى صفحتين ، والكسائى وأبو عمرو والفراء فى ثلاث ، وأبو حاتم فى أربع ، وأبو عبيدة فى

ست ، ويعقوب فى سبعة ، والأصمعى فى ثمانية ، والخليل وأبو زيد فى جميع الصفحات . ولم يكن الاسم يظهر فى الصفحة مرة واحدة ، بل أكثر من مرة . ومنهم من كان يظهر فى جميع المواد كالخليل ، ويقاربه فى ذلك أبو زيد . ويليهما الأصمعى ويعقوب . وكان فى بعض الأحيان يأتى بالمادة كلها من قول الخليل ، وأبى زيد(١) . ومن الطبيعى أنه لم يكن المذكورون آنفا جميع من رجع إليهم . فهناك غيرهم ظهروا بعد الصفحات العشر الأولى ، من أمثال الباهلى ، والنضر بن شميل ، واللحيانى ، وسلمة بن عاصم ، والرؤاسى ، وقطرب ، ولزاز ، وابن كيسان ، وابن قتيبة ، وثابت ، وابن دريد وغيرهم من اللغويين ، وأبى الجراح ، وأبى المطاف الغنوى ، وأبى خيرة ، وأم الحارس الكلبية ، وأبى زياد الكلابى ، وأبى جميل الكلابى ، وأبى صاعد ، ورداد الكلابى ، وأبى الغادية النميرى ، وأبى مسمع ، وغنية ، من الأعراب والرواة . فالقارئ يحس أمام أية مادة من مواده أنه بإزاء رجل يجمع له الأقوال المختلفة التى أدلى بها اللغويون فى هذا اللفظ ، ويتقصى فى الجمع . وهذه إحدى خصائص البارع التى لم نرها فيما قبله من معاجم . وكان القالى أمينا فيما ينقله لا يتصرف فيه ، وينسبه إلى أصحابه ، حتى مدحه القفطى بذلك(٢) .

الصحة :

الظاهرة الثانية الخوف من اللحن والتحريف أن يطرآ على الألفاظ ، ومحاولة إحاطتها بالضمانات التى تقيها ذلك . فالتزم للمرة الأولى فى المعاجم ضبط الألفاظ التى يخاف عليها اللبس بالعبارة . وسار فى ضبطه فى طريقين أولهما بيان الشكل مثل قوله : « قال الأصمعى : يقال كنا على جدّة النهر بكسر الجيم وتشديد الدال وبالهاء وأصله أعجمى نبطى كِدّا فأعرب . وقال الأصمعى وغيره : يقال رجل له جد بفتح الجيم أى له حظ فى الأشياء » . والطريق الثانى بيان الوزن مثل قوله : « يقال : زخ

(١) ٢٣ ، ١ ، ٥١ ، ٥٢٠ ، ٥٣ وغيرها .
(٢) إنباه الرواة ١/ ٢٠٦ .

وزججة ورجاج ، على مثال فُعْل وفِعَلة بكسر الفاء وفتح العين ، وفعال بكسر الفاء » وكان فى ذلك ضبط للحروف أنفسها أيضا وضمان لها من التصحيف . وإنه لجدير بأن يقول عنه الحميدى[1] « كانت كتبه على غاية التقييد والضبط والإتقان » .

ومن مظاهر حبه للصحيح والتزامه إياه ، اختياره المراجع التى اعتمد عليها من المشهور بالصحة . فقد اعتمد أول ما اعتمد على الخليل ، وهو الرائد الأول الذى لا ينكر قوله وإن قيل فى كتابه ما قيل ، وما ينصب على اضطرابه وردّ بعض غريبه خاصة . ثم اعتمد على أبى زيد والأصمعى ويعقوب ، وهم أعلام اللغة الثلاثة . أما أستاذه ابن دريد فقد لقى معارضة كثيرة من اللغويين وخاصة فيما نسبه إلى اليمن من لغات . ويبدو أن مؤلفنا آثر السلامة ، فلم يستق منه كثيرا ، على الرغم أنه أستاذه ، حتى إنه لا يظهر اسمه إلا فى الصفحة الرابعة والثلاثين ثم فى فترات متباعدة . وقد وقع الأستاذ كرنكو Krenkow فى خطأ فاحش حين قال فى مقاله فى مجلة « إسلاميات Islamica »[2] : « أما كتاب البارع فالحق أنه خاب أملنا فيه ، لأنى لم أعثر فيه على جديد . لقد استقى القالى معلوماته من مرجعين أساسيين هما : أبو بكر بن دريد ، وأبو بكر بن الأنبارى . وكل من يتجشم مشقة دراسة أسانيد كتابه الهام « الأمالى » دراسة دقيقة يجد أن ما ينيف على نصفه مأخوذ من كتب ابن دريد .. » . فقد خلط الأستاذ بين البارع والأمالى ، فمادام الكتاب الثانى معتمدا على ابن دريد ، فلابد أن الأول كذلك .. ولكن خاب فأل الكاتب للمرة الثانية ، كما خاب أولا — فى رأيه — باعترافه . فالمؤلف لم يعتمد أساسا على ابن دريد ، ولم يسو بينه وبين غيره من اللغويين الذين اعتمد عليهم ، بل أخّره عنهم فى المرتبة . ويؤيدنا فى ذلك قول السيوطى[3] : « وقد آخذه [آخذ ابنَ دريد] أبو على الفارسى النحوى وأبو على البغدادى القالى » ، ولم يعتمد المؤلف

(١) ياقوت : معجم الأدباء ٨/٣١ . (٢) المجلد السابع ١٠١٦ .
(٣) المزهر ١/٤٥ .

يضاعلى ابن الأنبارى اعتمادا أساسيا . واعترف الدارسون لكتاب البارع بهذه الصحة ، فقال السيوطى فيه[1] : « وأصح كتاب وضع فى اللغة على الحروف بارع أبى على البغدادى وموعب لابن التيانى » .

ظواهر أدبية :

وإذ ذكّرنا الأستاذ كرنكو بكتاب الأمالى ، فإننا نذكر هنا بعض الظواهر فى البارع التى تتصل بالأمالى بسبب . فالقالى علّامة ذو معارف أدبية ولغوية متسعة شاملة ، كما يظهر فى أماليه ، ولذلك تناثرت هذه المعارف فى بارعه ، وتأثر منهجه بمنهج الكتب الخاصة بها من أمثال الأمالى . فمن هذه المظاهر التى تتصل بهذه الظاهرة الأدبية ، كثرة الشعر الذى يستشهد به وطول مقطوعاته . وهذه إحدى مواده شاهدة على ذلك . قال أبو على : « قال الأصمعى : الأَقْه والقاه : الطاعة ، وأنشد غيره قول الأزرق بن أبى نخيلة السعدى :

أمّا رأيت الأيدى السّماطا والقاهَ والأسنة السّلاطا

قال : ومنه يقال قد أَيقَه الرجل : أى أطاع ، قال المخبّل السعدى :

فَرُدُّوا صدور الخيل حتى تَنَهْنَهت إلى ذى النُّهَى واستَيْقَهوا للمحلِّم

أى أطاعوا المحلم ، وهو الذى يأمرهم بالحلم ، وقال أبو زيد : مالك علينا قاه : أى سلطان ، قال الراجز :

والله لولا النارُ أنْ أصلاها أو يدعَو الناس علينا اللاها
لما سمعنا لأميرٍ قاها ما خطرت صُعْد على مَناها »

وهذا أحد شواهده الطويلة ، قال : « وجُهوة الرجل : استه ، قال بعض الأعراب :

---

(١) نفس المرجع .

بئس القرين للكبير زوجته . إذا رأته قد تولت جدّته
وانتقصت من بعد شزر مِرّته وهى عَفَرْناةُ الشبابِ جَلْهته
إذا عدا منها فلا تُبيته تدعو له الله بداء يكفِته
فقد مللناه وطالت صحبته وتنتحى لحلقه فتسأته
وتدفع الشيخ فتبدو جهوته .

تنتحى : تعتمد ، وتسأته : تخنقه » .

والقالى من هذا الجانب قريب الشبه بأبى عمرو الشيبانى فى جيمه . ومن أسباب كثرة الشواهد فى البارع رجوع مؤلفه إلى كثير من اللغويين، وأخذه شواهدهم كلها . وكان من أثر ذلك تكرار بعض الشواهد فى المادة الواحدة ، كما فى « عوه » و « وهل » . واضطر فى كثير من الأحيان إلى الإشارة إلى أن الشاهد قد مضى[1] .

ومن ذلك أيضا ذكره النوادر والأخبار التى تقوم عليها كتب الأمالى والنوادر مثل قوله[2] : « قال ابن الأعرابى وغيره : نزل المخبل السعدى ، وهو فى بعض أسفاره على ابنة الزبرقان بن بدر ، وقد كان يهاجى أباها . فعرفته ، ولم يعرفها . فأتته بغسول ، فغسل رأسه ، وأحسنت قِرَاه ، وزودته عند الرحلة فقال لها : من أنت ؟ فقالت : وما تريد إلى اسمى ؟ قال : أريد أن أمدحك، فما رأيت امرأة من العرب أكرم منك . قالت : اسمى رَهْو . قال : تالله ما رأيت امرأة شريفة سُمّيت بهذا الاسم غيرك . قالت : أنت سميتنى به . قال : وكيف ذلك ؟ قالت : أنا خُلَيدة بنت الزبرقان . وقد كان هجاها فى شعره فسماها رهوا ، وذلك قوله :

فأنكحتهم رهوا كأن عجانها مَشَقٌّ إهابٍ أوسعَ السلخَ ناجلُهْ

فجعل على نفسه ألا يهجوها ولا يهجو أباها أبدا ، وأنشأ يقول :

لقد زل رأيى فى خليدة زلة سأعتب قومى بعدها فأتوب

(١) ١٠ ، ١١ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٤٥ ، وغيرها . (٢) ١٠ .

وأشهد والمستغفر الله أنني كذبت عليها والهجاء كذوب »

وقد يستغرقه منهج كتب الأمالي ، فيسير عليه في معجمه ، فيقدم نصا من النصوص اللغوية ويعقبه بتفسير غريبه ، قال[1] : « قال عيسى بن عمر ، قالت أم تأبط شرا وهي تبكي عليه : وابناه وابن الليل ! ليس بزُمّيل ، شَرُوب للقيل ، ضروب بالذيل ، كمُقْرِب الخير ، وابناه ! ليس بعلفوف ، تلفه هُوف ، حشى من صوف . قولها : وابن الليل أي أنه صاحب غارات . بزميل أي بضعيف . شروب للقيل : تقول ليس هو بمهياف يحتاج إلى شربة نصف النهار . وقولها يضرب بالذيل إذا عدا صفر برجليه في إزاره من شدة عدوه . وقولها حشى من صوف : تقول ليس هو بخوار أجوف . والهوف : من الهيف ، وهي الريح الحارة . فتقول ليس هو بعلفوف ، والعلفوف : الجافي المسن تضمه الرياح ، فلا يغزو ولا يركب ، قال الشاعر :

* في القوم غير كُبُنّة علفوف * »

وربما يتصل بتلك المظاهر الأدبية عنايته بالتعبيرات الخاصة وإيراده ما يفسره من ألفاظ في عبارات ، حتى يحيطه بجوه الخاص . ولكننا لا نعطى ذلك أهمية خاصة ، لأننا شاهدناه عند كثير غيره من اللغويين ، منذ بداية التأليف في المعاجم .

اللغات :

عني القالي باللغات عناية فائقة ، فأكثر منها وبالغ . وإننا نرى عنده من اللغات المنسوبة لغات الكلابيين والنميريين والطائيين والقيسيين والأسديين والتميميين وبني غنى ، وأهل مصر والمدينة والحجاز والجزيرة والعراق . والكلابيون خاصة لهم خطرهم في كتابه ، إذ يرد اسمهم في ٥ صفحات من الصفحات العشر الأولى ، ويكثر بصورة واضحة في جميع أنحاء القطعة الباقية . وليس هذا وحده ،

---

(١) ٢٤ .

ل تكثر أسماء الأعراب والرواة الكلابيين عنده أيضا ، مثل أم الحارس وأبي زياد وأبي جميل وردّاد . ومن أسباب هذه الظاهرة إكثار المؤلف الاقتباس من أبي زيد الأنصاري ، الذي يروي عنهم كثيرا ، يقول « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الهيق ، الهاء مفتوحة والياء ساكنة ، وهو المفرط طولا ، ولم يعرفوه في الأنثى » ، ويقول : « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الأهوك ، على مثال أحمق ، وهو الذي فيه حمق ، وفيه بقية » .

ورجح في بعض الأحيان بين اللغات المختلفة التي يذكرها ، مثل قوله « يقال : وهجت توهج بكسر الهاء في الماضي وفتحها في المستقبل ، وهي وهجة ، والعالي من كلامهم توهجت » . وقوله : « قال الخليل : التيه والتوه لغتان ، يقال : تاه يتيه توها وتيها ، والتيه أعمها » . والحق أن ترجيحاته قليلة ، ومعظمها لم يكن من كيسه ، وإنما مما اقتبسه من اللغويين ، فليس له غير فضل الاختيار . ولا شك أن الاختيار فيه دلالة على العناية والاهتمام .

ويتصل بذلك دقته في التفرقة بين الصيغ المتقاربة من المادة الواحدة ، كما نرى في قوله : « وكل شيء هاج فمصدره الهيج ، غير الفحل ، فإنه يقال يهيج هيجانا . . . ويقال : هاج الفحل هياجا ، واهتاج اهتياجا إذا ثار وهدر . وكل شيء يثور للمشقة والضرر فهو كذلك ، تقول : هاج الدم ، وهاج الشر بين القوم » .

النقــــد :

عند القالي شيء من النقد قليل ، نراه في قوله « قال الخليل : تقول العجهوم طائر من طير الماء ، كأن منقاره جلم الخياط . قال أبو علي ولا أدري صحته » وقوله : « قال الخليل : والعلهز بكسر العين والهاء وسكون اللام : أن يعالج الوبر بدماء الحلم كأن يدق الصوف مع القردان فيؤكل ، كانت الجاهلية تفعل ذلك في الجدب . . . وقال غيره : المعلهز والمعزهل : الحسن الغذاء ، قال أبو علي : وهذا تفسير سوء » ويلتفت إلى بعض العبارات العامية وينقدها ، مثل قوله : « والعامة يقولون : هاتم شهودكم ،

وهذه أفحش الخطأ » وقوله : « وقال الأصمعي وأبو زيد : تقول العرب قعدت على فوهة النهر بالفاء مضمومة والواو مشددة مفتوحة ولا يقال فوهة بضم الفاء وسكون الواو ، كما تقول العوام » .

ومهما يكن من قول ، فإن هذا الجهد الخاص هزيل ، بالنسبة لكتاب فى حجم البارع وشهرته ، ولذلك لا نستطيع أن ندعى للمؤلف شخصية بارزة فيه ، وإنما تبرز شخصيته فى جمعه واختياره بكل وضوح .

ولا يختلف القالى عن الخليل فيما عالجه فى مواده من ألفاظ تتصل بالحيوان أو النبات أو البقاع أو ما إلى ذلك من موضوعات . ومثلهما فى ذلك مثل بقية أصحاب المعاجم العربية . كذلك لا خلاف بينهما فى طريقة العلاج والاستشهاد وما إلى ذلك ما عدا ما أشرت إليه آنفا .

مآخذ :

لم يخل البارع من أمور أخذها عليه الأقدمون ، ومعظمها يشترك معه فيها أفراد مدرسته فنؤخرها إلى حينها . ولكن كان من أثر الخطة التى اتبعها المؤلف من جمع أكبر عدد من أقوال اللغويين فى اللفظ المفسر خللان أولهما التكرار ، الذى ظهر فى التفسيرات وفى الشواهد . وقد ألمعنا إلى ذلك آنفا ، ووضحنا أنه تخلص أحيانا من تكرار الشواهد بتصريحه أن قد مضى إيرادها . وثانيهما إيراد التفسيرات المختلفة أو المتعارضة دون أن يبذل أى جهد ليوفق بينهما أو يرجح قال : « قال الأصمعى ... فرس أشوه وفرس شوهاء : إذا كان يُرفَع إليهما الطرف من حسنهما . . . قال الخليل : الشوه بفتح الشين والواو مصدر الأشوه ، والشوهاء والأشوه هما القبيحا الوجه والخلقة . . وفرس شوهاء : وهى التى فى رأسها طول وفى منخرها وفى فمها سعة . . وقال أبو عمرو : فرس شوهاء : حديدة النفس . وقال الأصمعى : الشوه : امتداد العنق وارتفاعها ، الذكر أشوه والأنثى شوهاء . غيره :

امرأة شوهاء : حسنة ، ومنه الحديث المرفوع أنه (ص) قال : بينا أنا نائم رأيتنى فى الجنة ، فإذا امرأة شوهاء إلى جنب قصر ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب » . وقال : « قال يعقوب : المُسْلَهِم : الذى قد ذبل ويبس ، إما من مرض وإما من هَمّ ، لا ينام على الفراش يجىء ويذهب ، وفى جوفه مُرض قد يبّسه وغيّر لونه . . وقال الأصمعى : المسلهم : الضامر ، وزاد ثابت : من غير مرض . وقال الخليل : اسلهم المريض : إذا عُرِف أثر مرضه فى جسده » .

ونجد فى البارع اختلالا بالتكرار ، ولكنه لا يرجع إلى خطته ، وإنما هو اختلال غير معروف السبب اللهم إلا السهو والنسيان . فتراه يكرر بعض المواد نفسها ، مثل « غذم » ، فقد ذكرها منفردة بعد « غسم » وتقاليبها[1] ، وهو موضعها الطبيعى من الكتاب . ولكنه عقد لها مادة ثانية بعد « ثقب » وتقاليبها[2] . والسياق مختلف فى المادتين اختلافا كبيرا ، فلا يشتركان إلا فى قول واحد عن الخليل . وخلط بين هيغ وهوغ ، فظهر كأنه كرر مادة « هوغ » . ولم يصل إلينا مآخذ أخرى ، ولعل السبب فى ذلك عدم إقبال الناس عليه وعلى دراسته .

وصفوة القول فى كتاب البارع أنه خطا بحركة التأليف فى المعاجم إلى الأمام خطوات فى المادة ، قال عنها ابن خير[3] : « زاد على كتاب الخليل نيفا وأربع مئة ورقة مما وقع فى العين مهملا فأملاه مستعملا ، ومما قلل فيه الخليل فأملى فيه زيادة كثيرة ، ومما جاء دون شاهد فأملّ الشواهد فيه » . وقال ابن الأبار[4] : « فلما كمل الكتاب وارتفع إلى الحكم المستنصر بالله ، أراد أن يقف على ما فيه من الزيادة على النسخة المجتَمَع عليها من كتاب العين ، فبلغ ذلك إلى خمسة آلاف وست مئة وثلاث وثمانين كلمة » . وفى المنهج ترك نظام ابن دريد المختل ، ورجع إلى نظام

---

(١) ٥٦ .
(٢) ٥٧ .
(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ .
(٤) التكملة ١ : ١٠٦ .

الخليل بعد أن أدخل عليه بعض تحسينات ، وعنى بالصحيح من المراجع ، وضبط ألفاظه لوقايتها من التصحيف ، وعزا كل قول اقتبسه إلى قائله ، وربط بين المعجمات وكتب الأدب .

ولم أجد أحدا اتخذ البارع موضوعا لدراسته ، غير تلميذه أبى بكر الزبيدى الذى ألف كتاب المستدرك من الزيادة فى كتاب البارع على كتاب العين . وقد أشرت إليه فيه . والسبب هو ما ذكرناه فى المآخذ من قلة الإقبال عليه .

الفصل الثالث

كتاب التهذيب

للأزهرى (٢٨٢ — ٣٧٠)

فى القرن الرابع ظهرت الموسوعة اللغوية الأولى التى بقيت عندنا ولم تندثر فيما اندثر من تراثنا ، تلك هى معجم « تهذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ — ٣٧٠ هـ) . وتجتمع فى هذا المعجم جميع التيارات التى غلبت على حركة التأليف اللغوية فى هذا القرن .

غرضه :

كان المؤلف يرمى فى كتابه إلى تنقية اللغة من الشوائب التى تسربت إليها على يد سابقيه ومعاصريه ، ومن ثم سماه كما يقول فى مقدمته[1] : « وقد سميت كتابى هذا تهذيب اللغة لأنى قصدت بما جمعت فيه نفى ما أُدخِل فى لغات العرب من الألفاظ التى أزالتها الأغبياء عن صيغتها وغيَّرها الغُتْم عن سَنَنها فهذبتُ ما جمعت فى كتابى من التصحيف والخطأ بقدر علمى ، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذى لم أعرف أصله ، والغريب الذى لم يسنده الثقات إلى العرب» .

وقد دعاه إلى هذا التأليف أمور ثلاثة وجدها فى نفسه وفى المعاجم ووضحها فى المقدمة ، قال[2] : « وقد دعانى إلى ما جمعت فى هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها ، واستقصيت فى تتبع ما حصلت منها والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها التى احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها ، خلال ثلاث :

---

(١) ص ٥٤ .

(٢) ١ : ٦ .

منها تقييد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانيهم سنيات ، إذ كان ما أثبته كثير من أئمة اللغة فى الكتب التى ألفوها والنوادر التى جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدربة والعادة . ومنها النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين فى إفادتهم ما لعلهم يحتاجون إليه . وقد روينا عن النبى (ص) أنه قال « ألا إن الدين النصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم » . والخلة الثالثة التى لها أكثر القصد أنى قرأت كتبا تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها مثل كتاب العين المنسوب إلى الخليل ثم كتب من احتذى حذوه فى عصرنا هذا ، وقد أخل بها ما أنا ذاكره من دَخَلها وعَوارها . . . وألفيت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحَّفة المدخولة ما عرفته ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته . وكان من النصيحة التى التزمتها توخيا للمثوبة من الله عليها أن أنضح عن لغة العرب ولسانها العربى . . . وأن أهذبها بجهدى غاية التهذيب ، وأدل على التصحيف الواقع فى كتب المتحاذقين ، والمعور من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يغتر به من يجهله ولا يعتمده من لا يعرفه » .

فغرضه إثبات ما سمعه بنفسه من الأعراب ، وتصحيح ما دخل كتب اللغة من أخطاء وتصحيفات . وكان لهذا أثره فى المنهج الذى التزمه ، قال فى أواخر المقدمة[1] : « ولم أودع كتابى هذا من كلام العرب إلا ما صح لى سماعا منهم أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة ، اقترنت إليها معرفتى ، اللهم إلا حروفا وجدتها لابن دريد وابن المظفر فى كتابيهما فبينت شكى فيها وارتيابى بها . وستراها فى مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها » فالأسس التى اعتمد عليها فى الصحة ثلاثة : السماع من العرب ، والرواية عن الثقات ، والنقل عن خطوط العلماء بشرط موافقتها لمعرفته . وكان معظم لغويى القرن الرابع يبحثون عن صحة

(١) ٤٠ .

الألفاظ التى يدونونها ويلتزمونها فقد هالتهم كثرة ما وجدوه أمامهم ، وشعروا بأن كثيرا منه لم يكن يعرفه العرب . وأقام المؤلف أحكامه على السماع بسبب وقوعه فى أسر القرامطة . وكان آسروه من الأعراب الخلص الذين لم تفسد لغتهم فأفاد منهم كثيرا ، قال فى المقدمة[١] : « وكنت امتُحنت بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاجّ بالهبير ، وكان القوم الذين وَقعت فى سهمهم عربا عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير ، نشئوا فى البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع ، ويرجعون إلى أعداد المياه ، ويرعون النعم ، ويعيشون بألبانها ، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التى اعتادوها ، ولا يكاد يقع فى منطقهم لحن ولا خطأ فاحش ، فبقيت فى إسارهم دهرا طويلا . وكنا نتشتى الدهناء ، ونتربع الصّمان ، ونتقيظ الستارين . واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضا ألفاظا جمة ، ونوادر كثيرة أوقعتُ أكثرها فى مواقعها من الكتاب ، وستراها فى موضعها إذا أتت قراءتك عليها إن شاء الله » .

وكان هذا الجهد يرمى إلى هدف دينى خالص ، قال[٢] : «لغات العرب التى بها نزل القرآن ، ووردت سنة المصطفى النبى المرتضى عليه السلام . . . أنزله الله جلّ ذكره بلسانهم وصيغة كلامهم الذى نشئوا عليه ، وجبلوا على النطق به . . . لا يحتاجون إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه ، حاجة المولدين . . . وبَيّن النبى صلى الله عليه وسلم المخاطبين من أصحابه رضى الله عنهم ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لمجمل الكتاب وغامضه ومتشابهه وجميع وجوهه التى لا غنى بهم وبالأمة عنه . فاستغنوا بذلك عما نحن إليه محتاجون من معرفة لغات العرب واختلافها ، والتبحر فيها ، والاجتهاد فى تعلم العربية الصحيحة التى بها نزل الكتاب وورد البيان ، فعلينا أن نجتهد فى معرفة ضروب خطاب الكتاب ، ثم السنن المبينة لجمل التنزيل الموضحة للتأويل ، لتنتفى عنا الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ

(١) ٧ .

(٢) ٣ .

والإلحاد ، ثم على رءوس ذوى الأهواء والبدع ، الذين تأولوا بآرائهم المدخولة فأخطئوا ، وتكلموا فى كتاب الله عز وجل بلكنتهم العجمية دون معرفة ثاقبة فضلّوا وأضلوا » .

منهجه :

كان لهذه الأهداف والأغراض آثارها فى علاج الأزهرى لمواده ، ولكنه فى تقسيم الكتاب اتبع المنهج الذى وضعه الخليل فى مقدمة العين بحذافيره . فالتزم ترتيب المخارج الذى ابتكره الخليل فى العين ، وقسّم وفقه المعجم إلى كتب ، وجعل كل كتاب فى ٦ أبواب : الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، والثلاثى المعتل ، واللفيف ، والرباعى ، والخماسى . وراعى فيها التقاليب ، ونبه على المستعمل والمهمل منها . وحشا هذه الأبواب بما حشاها به الخليل أيضا ، فوضع فى باب الثنائى الأبنية الثنائية ، والرباعى المضاعف وما ضوعف من فائه ولامه ، والخفيف ، وخلط بين المعتل الواوى واليائى والمهموز ، وإن حاول فى الأخير أن يميزه أحيانا . ووضع البناء الثنائى الخفيف « عَنْ » مثلا فى الثلاثى المعتل أيضا ، وربما فعل ذلك الخليل ، كما يظهر من وصف الزبيدى له . وإذن فوصف كتب العين وأبوابه وتقاليبه وما يحتوى عليه كل منها يغنى تماما عن وصف أقسام التهذيب . أما الاختلاف ففى المواد أنفسها التى تضخمت كثيرا عند الأزهرى . وسيظهر هذا فى تحليلنا لمادتى عقق وهقع ، وفيما عالجه كل منهما فى مقدمته وفى خاتمته .

وصف المقدمة :

يفتتح الأزهرى التهذيب بمقدمة طويلة تليق بموسوعة مثله ، وتعالج موضوعات متنوعة . فيستهلها بحمد الله على ما أسبغه عليه من علم وفضل ، ويربط بين العربية والقرآن والسنن ، ويشير إلى فهم العرب قديما لها ، وحاجة المولدين فى عصره إلى من يشرح لهم ، وسعة اللغة العربية وينقل فى ذلك كلام الإمام الشافعى ، واضطرار الكاتبين فيها إلى الاختصار بسبب هذه السعة ، وللدواعى التى جعلته يؤلف

كتابه ، واللغويين الذين اعتمد عليهم مرتبين طبقات ، وسند روايته عنهم ، وهم على وجه التقريب أغلب اللغويين المتقدمين عليه ، فيتكلم عن كل واحد منهم ويوثقه أو يضعفه ، ويفصل الثقات عن الضعفاء ، وينقد الأخيرين في قسوة ، ويضع فيهم الليث وابن دريد وابن قتيبة وغيرهم ، ثم يقتبس معظم مقدمة العين . ولا نستطيع أن نتتبعه فى هذه الموضوعات لطولها ، ولأنها تخرجنا عن ميدان بحثنا زمنا طويلا . ويظهر الأزهرى فى هذه المقدمة معتدا بنفسه ، معجبا بما حصل عليه من معرفة ، إلى درجة كبيرة .

وننتقل إلى وصف آخر كتاب فى التهذيب وخاتمته ، إذ أن وصف الأبواب الأولى شبيه بوصف كتاب العين كما قلنا .

ينتهى التهذيب بكتاب « الحروف الجوف » وهو خاص بالألفاظ الثلاثية التى جميع حروفها معتلة ، ويذكر فيه أيضا ما يتعلق بالياء والواو ؛ فالياء تأتى للتأنيث ، والتثنية والجمع والإشباع ، والواو للجمع والعطف والقسم والاستنكار والإشباع وغيرها . يتناول المؤلف كل هذا ، وما يتصل به من أحكام لغوية ونحوية . ويعتبر هذا الكتاب الأخير من المعجم الأصلى . ولكن لا زال أمامنا أبواب ثلاثة تتناول أحكاما لغوية ونحوية خاصة .

فالباب الأول المسمى « باب تصريف أفعال حروف اللين » يبين أحكام الصيغ المختلفة المشتقة من الأجوف الواوى واليائى ، وما يشتق من حرفى الواو والياء نفسيهما ، ولا يقتصر على الأفعال وحدها ، كما قد يفهم القارئ من العنوان . وهاك نبذة من مفتتح الباب « قال الكسائى : كل ما كان من الحروف على ثلاثة أحرف أو وسطه ألف ، فى فعله لغتان الواو والياء ، كقولك دوّلت دالا ، وقوّفت قافا ، أى كتبتها ، إلا الواو فإنها بالياء لا غير لكثرة الواوات ، تقول فيها وَيَّيت واوا حسنة . وغير الكسائى يقول : أوّيت ووَوَّيت . قال الكسائى : تقول العرب كلمة مُؤَوّاة مثل معواة أى مبنية من بنات الواو . وقال غيره : كلمة مُؤَيّاة من بنات الواو وكلمة مُيَوّاة من بنات الياء . قال : وإذا صغرت الياء قلت :

أُيَيَة ، وإذا صغرت الواو قلت أُوَيّة . . . » وما فى هذا الباب شبيه بما يضعه المؤلف فى أبواب اللفيف . فنستطيع أن نطلق على هذا الباب « باب اللفيف من المعتل » ، فهو لا يمتاز عن هذه الأبواب إلا بكثرة الأحكام فيه .

والباب الثانى المسمى « باب فى تفسير الحروف المقطعة فى القرآن » يتناول أمورا مشهورة كثر الكلام عنها بين المفسرين ، وأفرد لها السيوطى فى إتقانه بابا خاصا ، تلك هى تفسير الحروف التى افتتح بها بعض السور ولم يهتد الباحثون إلى معنى مجمع عليه فيها إلى يومنا هذا . ويجمع المؤلف فيه أقوال من سبقه من المفسرين.

أما الباب الأخير فخاص بالهمزة تحقيقها وتخفيفها وحذفها وأنواعها واستعمالاتها المختلفة . وأشاد فى آخره بفضل كتابه على كتاب العين فى الهمز فقال : « قلت : ميزت فى معتلات كل كتاب ما يهمز ومالا يهمز تمييزا لا يتعذر عليك معرفته ، وحققت ما وجب تحققه فى مواقعه من أبواب المعتلات ، وفصلت ما يهمز مما لا يهمز تفصيلا يقف بك على الصواب إذا تأملتها . وأما الليث بن المظفر فإنه خلط فى كتابه الهمز بغيره حتى يعسر على الناظر فيه تمييز ما يهمز مما لا يهمز لاختلاط بعضه ببعض . ولله الحمد على حسن توفيقه وتسديده ، لا شريك له » . ويشعر المرء شعورا قويا بإزاء هذه العبارة أن المؤلف كان يضع نصب عينيه كتاب العين ويريد أن يتفوق عليه بأى ثمن . ومن أهم الأسباب فى ذلك أن هذا الكتاب كان الدعامة الأولى التى أقام عليها الأزهرى تهذيبه : أخذ منهجه وترتيبه ، واغترف من مواده وعب ، فلا بد إذن من اللجوء إلى النقد ومن محاولة الاستعلاء . وكان هذان من الأزهري .

ويصل المرء بعد عبوره هذه الأبواب الثلاثة إلى الخاتمة . وهى خاتمة قصيرة يتناول المؤلف فيها أمورا سبق له علاجها فى المقدمة : نظرته إلى الصحيح من الألفاظ ونقده مراجعه ورميه إلى تهذيب العربية وعدم استكثاره . ويختم بأنه لا يدعى جمع لغات العرب كلها ، وأن كتابه إذا كان فيه تقصير فلعجز الإنسان عن الكمال ، ويستثيب الله الأجر ، ويصلى على النبي وآله .

تحليل المواد :

حان الوقت لنحلل مادة عقق من « باب العين والقـــاف » ويُصرح المؤلف بأن وجهيه مستعملان فيقول : « عقّ وقعّ مستعملان » ثم يتناول أولاهما بالبحث. وتبدأ المادة بحديثين غير اللذين ذكرهما الخليل « روت أم كُرْز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى العقيقة : (عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة) . وروى عنه سليمان بن عامر أنه قال صلى الله عايه وسلم : (مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى) . قال أبو عبيد فيما أخبرنى به عبد الله بن محمد بن هاجك عن أحمد بن عبد الله بن جبلة عنه أنه قال : قال الأصمعى وغيره : العقيقة أصلها الشعر الذى يكون على رأس الصبى حين يولد ، وإنما سميت الشاة التى تذبح عنه فى تلك الحال عقيقة لأنه يُحلَق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، ولهذا قال : فى الحديث (أميطوا عنه الأذى) يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى يحلق عنه . قال : وهذا مما قلت لك إنهم ربما سموا الشىء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر » . وواضح هنا أن المؤلف أهمل الخليل وأخذ أحاديثه وشرحها من أبى عبيد المتخصص فى غريب الحديث ، وإن لم يخرج الـكلام الطويل الذى أتى به عما قاله الخليل موجزا فى مادته . ويتضح أمر آخر هو عناية الأزهرى بذكر راوى الحديث ، وكان الخليل يهمل ذلك . والسبب معروف وهو أن منهج الأزهرى يعتمد فى أحكامه على الرواة وتوثيقهم .

ثم يقول : « قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عَقيقة وعِقّة ، وأنشد لزهير :

أذلك أم أقبّ البطن جأبٌ عليـــه من عقيقته عفـــاء

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة . وقال الآخر يصف العير :

تحسرتْ عِقّة عنـــه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

يقول : لما تربع ورعى الربيع وبقوله : أنسل الشعر المولودَ معــه وأنبت آخر فاجتابه أى لبسه فاكتساه . قلت : ويقال لهذا الشعر عَقِيق بغير هاء ، ومنه قول الشماخ :

أطار عَقِيقَه عنــه نُســالا وأُدمِـجَ دَمْجَ ذى شَطَنٍ بَديع

أراد شعره الذى وُلِد وهو عليه أنه أنساه عنه أى أسقطه ». ويشترك الأزهرى مع الخليل فى البيت الأول ، وإن لم يقل الخليل بأن العقيقة شعر كل مولود من البهائم ، وينفرد الأزهرى بالبيتين التاليين كما انفرد الخليل ببيت لامرئ القيس الكندى . ويعلق الأزهرى على كل شاهد شارحا اللفظ المراد أو عدة ألفاظ منه ، ويزيد على الخليل صيغة عقيق أيضا : ولما كانت المادة مختصرة مبتورة عند ابن دريد فلا وجه لمقارنتها بما عند الأزهرى من إفاضة .

ثم يقول: « قلت : وأصل العق الشق والقطع ، وسميت الشعرة التى يخرج المولود من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الإنسى حلقت عنه فقطعت ، وإن كانت على بهيمة فإنها تنسلها . وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح ويشق حلقومها ومَرِيّها وودجاها قطعا كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق » . ومن المعروف أن القائل بأن أصل العق الشق هو الخليل لا الأزهرى ، أما تعليله تسمية الشعر والشاة بالعقيقة فلا بأس به ، وإن سبقه أبو عبيد إلى تعليل تسمية الشعر بعلة لطيفة نقلها المؤلف آنفا .

ثم يصل إلى الفعل فيقول: « وأخبرنى أبو الفضل المنذرى عن الحرانى عن ابن السكيت أنه قال : يقال عق فلان عن ولده : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه » ، وهى عبارة الخليل بالتقريب فلم هــذا العدول عنه ؟ لعل ذلك لأن عبارة ابن السكيت أكمل إذ بينت أن هذا التقليد يحدث فى اليوم السابع من مولد الصبى .

وينتقل إلى معنى آخر للمادة قال : « وعق فلان أباه يعقه عقا ، وأعق الرجل أى جاء بالعقوق ، وقال الأعشى :

فإنى وما كلفتمونى وربِّكم ليعلم من أمسى أعق وأحْرَبا

أى جاء بالحرب » . والفعل الأول عند الخليل وابن دريد، ولكن الثانى والشاهد ليسا عندهما . وبين المؤلف فى الفعل الأول منهما مضارعه ومصدره ، وأهمل ذلك فى الثانى لأنهما قياسيان ، ولكنه أهملهما أيضا فى « عق عن » مع أنهما ليسا بقياسيين فيه . فهو إذن لا يسير على وتيرة واحدة فى ذلك .

ويرجع إلى صيغ من المعنى الأول فيقول : « قال : ويقال أعقت الفرس فهى عقوق ولا يقال مُعِق وهى فرس عقوق : إذا انفتق بطنها واتسع للولد » . ويخالف فى هذه العبارة الخليل مرتين : أولاهما فى عدم وجود معق ، والثانية فى تفسير عقوق . وربما كان تفسيراهما يئولان إلى معنى واحد هو قرب الوضع .

ويرجع إلى معنى الشق أيضا فيأتى ببعض صيغه، ويقول « قال : وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فهو عقّ ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقة » وكان حقه أن يضع الصيغ التى ترجع إلى معني واحد فى موضع واحد ، ولكنه كرر واضطرب . وسبب هذا واضح ، وهو نقله من عدة أشخاص فكان ينقل قول الأول كله ، ولو احتوى على صيغتين مختلفتين ثم ينقل قول الثانى وقد يكون محتويا على صيغة تشترك مع الصيغة الأولى فى القول السابق ، فتأتى الصيغتان وبينهما صيغ غريبة عنهما . وكل الأقوال السابقة منذ أشار المؤلف أنه يقتبس من ابن السكيت ، من هذا العلّامة بدليل تصدير كل صيغة منها بلفظ (قال) وتصدير الصيغة الآتية بعبارة (وقال غيره) والمؤلم أنه سيرجع إلى صيغة سابقة .

«وقال غيره: عق فلان والديه يعقهما عقوقا : إذا قطعهما ولم يصل رحمه منهما» . وربما كانت هذه العبارة من قول الخليل مع بعض زيادات بدليل العبارة التالية وهى من الخليل : « وقال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء يوم أحد حين مر به وهو مقتول (ذق عقق) معناه ذق القتل يا عاق كما قتلت ، يعنى من قتلت يوم بدر » ، والعبارة مختصرة عما هى عليه فى العين وإن كانت فى الجمهرة أكثر اختصارا

ويذكر جمع عاق وهو مهمل عند الخليل وابن دريد « وجمع العاق القاطع لرحمه عَقَقة » .

ثم ينتقل إلى معنى آخر فيقول : « ويقال أيضا هذا رجل عَقّ وقال الزفيان الراجز :

أنا أبو المِرقال عقا فظا   لمن أُعادى محكا مِلَظّا

وقيل : أراد بالعق المر من الماء المُقَاق وهو القُعاع . وأخبرني المنذرى عن محمد بن يزيد الثمالى أنه قال في قول الجعدى :

بحرُك عذب الماء ما أعقه   سيبك والمحروم من لم يُسْقه

قال : أراد ما أقعه ، يقال ماء قعاع وعقاق : إذا كان مرا غليظا ، وقد أقعه الله وأعقه » وتوجد صيغة عق وعقاق وأقع والشاهد الثانى فى الجمهرة، ولكن لا يوجد فى العين إلا ما يتصل بقعّ . وتفسير المادة بالماء المر الغليظ مأخوذ من الخليل لا ابن دريد . ويتبين من الشواهد السابقة كلها أن الأزهرى كان يلتزم تقريبا التعايق عليها بخلاف الحال عند سابقيه .

ثم يذكر صيغا عن ابن الأعرابى وأبى زيد ، ليست فى العين ولا الجمهرة « وقال ابن الأعرابى فيما روى عنه أحمد بن يحيى البغدادى : العَقَق : الأعداء . قال : والعقق أيضا قاطعو الأرحام . وقال أبو زيد فى نوادره : يقال عاققت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته » ويظهر فى عبارته حرصه على ذكر المراجع ، وأسماء الكتب أحيانا .

ثم صيغة موجودة فى الجمهرة « قال : والعَق : الحفرة فى الأرض ، وجمعها عقات » وزاد المؤلف الجمع كما زاد ابن دريد أنه يقال فيها العقة والعقق أيضا .

ويرجع إلى انعقاق السحاب ويذكر تشبيه السيوف به الذى ذكره ابن دريد « وقال أبو عبيد قال الأصمعى فى باب السحاب : الانعقاق : تشقق البرق ، ومنه قيل للسيف كالعقيقة شُبه بعقيقة البرق . قال : ومنه التبوج ، وهو تكشف البرق » .

ويستطرد إلى الفعل الثلاثى مرة أخرى فيقول « وقال غيره يقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرّته كأنها تشقه شقا ، وقال الهذلى يصف غيثا :

حار وعقت مُزْنَه الريحُ وانـ   ـقارَ به العرضُ ولم يُشْمَلِ

حار : أى تحير وتردد ، يعنى السحاب .. واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتقشعه . وقوله وانقار به العرض : أى كأن عرض السحاب انقار أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرْت جيب القيمص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . ويقال : سحابة معقوقة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء ، وسحابة عقاقة إذا دفقت ماءها ، وقد عقت . وقال عبد بنى الحسحاس يصف غيثا :

فَمَرّ على الأَنهاء فانثجّ مزنُه فَعَقّ طويلا يسكبُ الماء ساجيا

ويقال اعتقت السحابة بمعنى عقت ، وقال أبو وجزة :

* واعتق منبعجٌ بالوبل مَبْقور *

ويقال للمعتذر إذا أفرط فى اعتذاره : قد اعتق اعتقاقا . وروى شمر عن بعض أصحابه أن مُعقِّر بن حمار البارقى كُفّ بصره فسمع يوما صوت راعدة ومعه بنت له تقوده فقال لها ماذا ترين ؟ فقالت : أرى سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقة .. فقال لها : وائلى بى إلى جانب قفلة ، فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل ، والقفلة نبتة معروفة » . وكل هذا زائد على العين والجمهرة ، ما عدا صيغة عقاقة وخبر معقر بن حمار ، فإنهما باختصار فى الجمهرة . ويتضح فيه تفصيله أحيانا فى ذكر الشاهد وشرحه وإتيانه بالفعل الماضى فالمضارع فالمصدر فى تفسير الأفعال . ويتضح أيضا اضطرابه إذ فصل بين صيغة سحابة عقاقة وشاهدها فى خبر معقر بن حمار بصيغة اعتقت السحابة واعتق المعتذر . وقد نغفر له الفصل بالصيغة الأولى لأنها بنفس المعنى ولكن كيف نغفر له ذلك فى الصيغة الثانية ، وهى ذات معنى مختلف تماما . والذى جعله يضعها هنا أنها تتفق فى الصيغة مع اعتق السحاب فكأنه يريد أن يضع الصيغ المتفقة فى الوزن معا ، ولو اختلفت معانيها . وإنه لترتيب حسن لو التزمه ، ولكنه لم يفعل .

ويتناول العقيق ، العلم الجغرافى الذى ذكره الخليل وابن دريد ولكنه يفصّل فيه الكلام كثيرا فيفوقهما بشأو بعيد « قلت : والعرب تقول لكل مسيل ماء

شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسعه عقيق . وفى بلاد العرب أربعة أعقة ، وهى أودية عادية شقتها السيول . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض ، وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل . ومنها عقيق آخر يدفق سيله فى غورى تهامة ، وهو الذى ذكره الشافعى فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ومنها عقيق القنان . تجرى إليه مياه قال نجد وجباله . وذكر الباهلى عن الأصمعى أنه قال : الأعقة : الأودية » . وواضح اتساع معارف الأزهرى وحسن تعريفه للأعلام الجغرافية ، وجودة تعليله لاسم العقيق ، وإن كان ابن دريد أشار إلى هذا التعليل إشارة موجزة مبهمة .

وينتقل المؤلف إلى الفعل الثلاثى كرة أخرى ، فيقول : « ويقال للصبى إذا نشأ فى حى من أحياء العرب حتى شب وقوى فيهم : عُقَّت تميمة فلان فى بنى فلان . والأصل فى ذلك أن الصبى مادام طفلا تعلق عليه أمه التمائم ، وهى الخرز ، تعوذه بها من العين ، فإذا كبر قطعت عنه ، ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عق الشباب تميمتى وأول أرض مس جلدى ترابها »

ولا يوجد هذا التفسير فى العين والجمهرة .

يلى هذا عدة معان للعقيقة لم يرد لها ذكر فى المعجمين « وروى أبو عمر عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى أنه قال : العقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : خرزة حمراء . والعقيقة : نواة رخوة من نوى العجوة تؤكل . قال : والعقيقة : سهم الاعتذار . قال أبو العباس : قلت لابن الأعرابى : وما سهم الاعتذار ؟ فقال : قالت الأعراب : إن أصل هذا أن يُقتَل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فيجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألونهم العفو عن الدم . قالت الأعراب : فإن كان وليه أبيا حميا أبى أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته ، فيقولون

للطالبين : إن بيننا وبين خالقنا علامة للأمر والنهى . قال فيقول الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمى به نحو السماء : فإن رجع إلينا ماطخا بالدم فقد نُهينا عن أخذ الدية ، وإن رجع إلينا كما صعد فقد أُمِرنا بأخذ الدية . قال ابن الأعرابى قال أبو المكارم وغيره : فما رجع هذا السهم قط إلا نقيا ، ولكن لهم بهذا عذر عند جهالهم . قال : وقال الأسعر الجعفى من أهل القتيل وكان غائبا عن هذا الصلح :

عَقّوا بسهم ثم قالوا سالموا ... يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحى

قال : وعلامة الصلح مسح اللحى . قلت : وأنشدنى عبد الملك البغوى عن الربيع عن الشافعى :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ... ثم استفاءوا وقالوا حبذا الوَضَح

أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضح : اللبن ههنا » . ويتضح فى هذه المادة سعة إحاطة ابن الأعرابى بما يجرى بين البدو فى تقاليدهم المختلفة ، وتوفيق المؤلف فى ذكر هذا التقايد بتفاصيله وإلا لغمض علينا التفسير ، ولم نفهم المقصود من الأشعار السابقة .

ويرجع إلى الفعل الثلاثى فى معنى جديد غير موجود فى المعجمين « ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى : قد عَقّت عقا ، ومن العرب من يقول عَقّت تعقية ، وأصلها عققت ، فلما توالى ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء ، كما قالوا تظنيت ، من الظن . وأنشد ابن الأعرابى فيما أخبرنى المنذرى عن ثعلب عنه :

* عقت كما عقت دَلوفُ العقبان *

شبه الدلو إذا نزعت من البئر وهى تعق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب إذا انقضت على الصيد مسرعة » وعنى فى هذا الفعل بذكر مصدره ، وإيراد حكمه اللغوى الصرفى . ويكر إلى العقيقة بمعنى الشعر ، فى معنى خاص آخر « وروى الحرانى عن ابن السكيت أنه قال : العقيقة : صوف الجذع ، والجنيبة صوف : الثنى » وكان حقه

أن يضع هذا التفسير مع أخواته التى سبقت . ويستطرد إلى بعض المعانى المتصلة بهذا التفسير ، ومنها المهمل فى المعجمين ، ومنها المذكور « وقال أبو عبيد : العِقَاق : الحوامل من كل ذات حافر ، والواحدة عقوق . وقال ابن المظفر : يقال أعقت الفرس والأتان فهى مُعِق وعقوق ، وذلك إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته ، وأنشد لرؤبة :

قد عتق الأجدع بعـد رق بقارح أو زولة معـق

وأنشد له أيضا فى لغة من يقول : أعقت فهى عقوق وجمعها عُقُق

* سرا وقد أون تأوين العقق *

والعِقَاق والعَقَق : الحمل ، قال عدى :

وتركت العـير يدمى نحره ونحوصا سَمْحَجا فيهـا عقق

وقال أبو خراش :

أبَنَّ عقاقا ثم يَرْمَحْنَ ظَلْمَـه إباء وفيه صَـوْلَةٌ وذَمِيلُ

وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها . قلت : وهكذا قال الشافعى العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب الصرف . وأما الأصمعى فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق . وروى عن أبى عمرو أنه كان يقول : عقت فهى عقوق ، وأعقت فهى معق . قلت واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق ، قاله ابن السكيت وغيره . وقال أبو حاتم فى كتاب الأضداد : زعم بعض شيوخنا أنه يقال للفرس الحامل : عقوق . قال ويقال للحائل أيضا : عقوق . قال أبو حاتم : وأظن هذا على التفاؤل . قلت : وهذا يروى عن أبى زيد » ويظهر الليث هنا للمرة الأولى فى هذه المادة ، وينسب إليه ما يرد فيها لا للخليل .

ثم يرجع كرة أخرى إلى العقيقة والعقوق « وقال أبو عبيدة : عقيقة الصبى : غُرْلته إذا ختن . وقال الليث : نوى العقوق نوى هش رخو لين المضغة تأكله العجوز وتلوكه وتعلفه العقوق إلطافا لها ، ولذلك أضيف إليها ، وهو من كلام أهل

البصرة ولا تعرفه الأعراب فى باديتها . وقال ابن الأعرابى : العقيقة : نواة رخوة لينة كالعجوة تؤكل » . أما الصيغة الأولى فليست فى المعجمين ، وأما الثانية فنسبها إلى الليث ، وقد تصرف فيها أيضا ، وأما الثالثة فقد سبق له أن ذكرها قبل ، فلم يكن هناك من داع لإيرادها ثانية لولا الصلة التى بينها وبين ما قاله الليث ، وكان حقه تقديم قول الليث هناك .

ثم قول لشمر زائد على المعجمين « وقال شمر : عِقّان الكروم والنخيل : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : إذا أخرجت عقانها . . . » والجيل فى هذه المادة أن يذكر الاسم والفعل ، اللذين بمعنى واحد معا ، حتى يكمل أحدهما الآخر .

ويصل إلى الرباعى المضاعف ، فيذكر المادة التى ذكرها الخليل قبله دون أن يشير إلى ذلك « العَقْعق : طائر معروف ، وصوته العقعقة » والتفسير هنا مجمل قاصر بالنسبة لتفسير الخليل ، مع أنه أخذه منه بدليل تصريحه بذلك فى مقلوب المادة .

ثم مَثل لم يذكره الخليل ولا ابن دريد « ومن أمثال العرب السائرة فى الرجل يسأل مالا يكون ومالا يقدر عليه (كلفتنى الأبلق العقوق) ومثله (كلفتنى بيض الأنوق) والأبلق ذكر . والعقوق : الحامل ، ولا يحمل الذكر ، وأنشد اللحيانى :

طلب الأبلق العقوق فلما لم يجده أراد بيض الأنوق »

ثم الفعل المزيد بحرفين فى أخوات ترادفه بمعنى جديد ، وليس فى العين ولا الجمهرة « وفى نوادر الأعراب : اهتلَب السيفَ من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله » .

ويرجع إلى البرق « وأما قول الفرزدق :

قفى ودعينا يا هنيدُ فإننى أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن » .

ثم يأتى بعلم جغرافى ليس فى المعجمين « والعقوق : موضع . وأنشد ابن السكيت :

ولو طلبونى بالعقوق أتيتهم   بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

يريد ألف بعير » .

ثم معان جديدة للعقائق « وأنشد لكثير يصف امرأة :

إذا خرجتْ من بيتها راق عينَها   مُعوِّذُه وأعجبتْها العقـائق

يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حوالى بيتها . والمعوذ من النبت : ما ينبت فى أصل شجر أو حجر يستره . وقيل : العقائق : الغدران ، وقيل : هى الرمال الحمر » .

وأخيرا علم ليس فى المعجمين أيضاً : « وعقَّة : بطن من النمر بن قاسط ، قال الأخطل :

ومُوقَّع أثرُ السِّفار بخطمه   من سُود عقَّةَ أو بنى الجوّال

وبنو الجوال فى بنى تغلب » .

وتختم المادة بقوله: « وقال الليث : انعقّ البرق : إذا انسرب فى السحاب » .

يخرج المرء من هذه المادة بأن هناك بونا شاسعا بين الأزهرى والخليل وابن دريد ، فالمادة عند الأزهرى طويلة عريضة تستغرق ثمانى صفحات ، وقصيرة عند الآخرين ، لا تزيد على الثلاث . والأزهرى مكثر جدا من اقتباس آراء اللغويين ، يستقصى الأقوال فى المسألة الواحدة . وقد ظهر عنده هنا أسماء أبى عمرو ، والأصمعى ، وأبى عبيد ، وابن السكيت ، والمبرد ، وابن الأعرابى ، وأبى زيد ، وشمر ورواتهم . ولكن ذلك جعل الصيغ مختلطة مضطربة متكررة ، لا نظام بينها ، فلا يجمع ما اتحد معناه بعضه إلى بعض ولا ما اتحدت صيغه ، وتميزه كثرة الصيغ التى عنده ، وليست عند السابقين ، وكثرة الشواهد الجديدة التى لم يذكرها سابقاه ، وخاصة أنه كان يتعمد ذلك فيما يخيل إلىّ . وكان بخلاف سابقيه يلتزم التعليق على الشواهد التى يأتى بها . ولا جدوى من التساؤل عن ترتيب المادة عنده ، أيقدم الأفعال أم الأسماء ، والمجرد أم المزيد ، وغير ذلك ، فإن هذا

لا حساب عنده ، وربما كان الأقرب أن نبحث عن ترتيب اللغويين الذين يقتبس من أقوالهم ، لأن ذلك هو ما يعنى به ، ولكنه لا يراعى فيهم ترتيبا خاصا . ويبين لنا من اقتباساته من كتاب العين أنه كان يتصرف فيها ، بحيث لا يخرج عن المعنى ، ومن الطبيعى أنه كان يفعل ذلك فى أقوال غير الخليل من اللغويين . ولم يذكر المؤلف ابن دريد ، وإن كانا اشتركا فى بعض الصيغ وربما رجع إليه واقتبس منه ، دون أن يصرح باسمه ، كما فعل مع الخليل أحيانا .

وإذا ما تركنا هذه المواد الثنائية إلى الأبواب الثلاثية ، وأخذنا مادة « هقع » التى حللناها فى العين ، وضح الفرق بارزا بين المعجمين فى قدر المواد التى يذكرها كل منهما .

يفتتح الأزهرى المادة بالنعت (فُعَلة) وما فيه من خلاف ، ثم يدلى برأيه معززا بالدعائم فيقول : « أبو عبيد عن الأموى : رجل هُقَعة : يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وقال شمر : لا أعرف هقعة بهذا المعنى . قلت: هو صحيح وإن أنكره شمر . أخبرنى المنذرى عن الحرانى عن ابن السكيت عن الفراء قال : يقال للأحمق إذا جلس لم يكد يبرح إنه لهكعة. وقال بعض العرب: اهتكَم فلانا عرق سوء واهتقَعه واهتنَعه واختضعه وارتكسه ، إذا تعقله وأقعده عن بلوغ الشرف والخير. وروى أبو عبيد عن الفراء أنه قال : الهكعة : الناقة التى استرخت من الضبعة . وقد هكعت هكعا . وقال أبو عبيدة : هقعت الناقة هقعا فهى هَقِعة ، وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة . قلت : فقد استبان لك أن القاف والكاف لغتان فى الهقعة والهكعة . ويقال : قشط فلان عن فرسه الجل وكشطه ، إذا كشفه ، وهو القشط والكشط للعود . وقد تعاقبت القاف والكاف فى حروف كثيرة ليس هذا موضع استقصاء لذكرها ، فما قاله الأموى فى الهقعة صحيح لا يضره إنكار شمر إياه »

فالمؤلف فى سبيل إثبات صيغة هقعة بمعناها الذى ذكره الأموى ، أورد الفعل اهتقع وهقع ، والمصدر هقعا ، والصفة هقعة وفسرها . ولا توجد كل هذه الصيغ

عند الخليل ولا ابن دريد ، ما عدا الصفة الأخيرة التى وردت فى أحد أبواب النوادر من الجمهرة . وقد يدل هذا على أن الأزهرى أخذها من بعض كتب النوادر .

ويعود المؤلف إلى الفعل الثلاثى المزيد بحرفين فيأتى له بتفسيرين جديدين يقول : « وقد روى شمر عن ابن شميل أنه قال : يقال سانّ الفحل الناقة حتى اهتقعها يتقوعها ثم يعيسها . قات : معنى اهتقها أى نوخها ثم علاها وتسداها . وروى أبو عبيد عن الفراء وغيره : اهتقع لونه وامتقع لونه : إذا تغير لونه » . ولا يوجد التفسير الأول فى العين ، أما التفسير الثانى فيأتى عرضا فى أبواب أخرى فيهما .

ثم يتناول صيغة أخرى من الفعل المزيد « وقال غيره : تهقع فلان علينا وتترع وتطيخ بمعنى واحد ، أى تكبر وعدا طوره . وقال رؤبة * إذا امرؤ ذو سورة تهقعا * » ويظهر فى هذه المادة إيراده المترادفات بعضها وراء بعض ، كما يظهر فى اهتكعه عرق سوء ، ومرادفاتها . وهذا التفسير مهمل فى المعجمين .

ولكنه يعود إلى الصيغة السابقة من المزيد فى معنى جديد « والاهتقاع فى الحمى : أن تدع المحموم يوما ثم تهتقعه ، أى تعاوده فتثخنه ، وكل شىء عاودك فقد اهتقعك » وواضح أن الفصل بين هذا المعنى وما سبقه من معانى « افتعل » لا داعى له ، والأفضل جعل المعانى كلها مجتمعة ، فما هو إلا نتيجة الاضطراب ، أو عدم وجود خطة معينة لترتيب الصيغ داخل المادة . وهذا المعنى أيضا مهمل فى المعجمين .

وهنا نصل إلى الصيغة التى بدأ بها الخليل وابن دريد مادتهما يقول : « والهَقْعة : منزل من منازل القمر ، وهى ثلاثة كواكب تكون فوق منكبى الجوزاء ، كأنها أثافٍ ، وبها شبهت الدائرة التى تكون بجنب بعض الدواب فى مَعَدِّه ومَرْكله ، وهى دائرة يتشاءم بها يقال : هُقِع الفرس فهو مهقوع ، وأنشد أبو عبيدة :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليلته وازداد حرا عجانها »

وكان المؤلف فى هذه الصيغ أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد ، وإن لم ينبه على أنه يأخذها من الأول .

ثم صيغة توجد عند ابن دريد وحده « والهَيْقَمة : حكاية أصوات السيوف فى معركة القتال إذا ضرب بها . وقد ذكره الهذلى فى شعره فقال :

الطعنُ شَغْشغة والضرب هيقمة ضرب المُعوِّل تحت الدّيمة العَضَدا

شبه أصوات المضاربة بالسيوف بضرب العَضّاد للشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر » . واشترك المؤلف وابن دريد فى الصيغة والشاهد ، ولكنهما اختلفا فى التفسير إذ عمم الثانى فجعل الهيقمة « موقع الشىء اليابس على مثله نحو الحديد وما أشبهه » وخصص الأول فجعلها أصوات السيوف فى المعارك .

والغريب أن المؤلف يختم هذه المادة الثلاثية بصيغة رباعية تماثلت فاؤها ولامها الأولى ، وهى « قهقع » يقول: « روى ابن شميل عن أبى خيرة قال : يقال قهقع الدب قهقاعا ، وهو حكاية صوت الدب فى ضحكه ، وهو حكاية مؤلفة » . ويبدو فى هذه الصيغة تأثر المؤلف بآراء الخليل فى أصل المضاعف الرباعى وفى وضعه فى المعجم . ولكن هذه الصيغة ليست مضاعفا رباعيا صحيحا ، أى تماثل صدره بعجزه ، لاختلاف الهاء عن العين . ولكن ربما رأى المؤلف أن الهاء مبدلة من عين ، وأن أصل الكلمة « قعقع » أو أن العين مبدلة من هاء ، وأصلها « قهقه » . وهو رأى قريب من الصواب لأن معنى الكلمة القهقهة أو الضحك .

واقتبس الأزهرى فى هذه المادة جميع الصيغ والمعانى التى ذكرها الخليل ولكنه أهمل بعض ما أورده ابن دريد ، مثل قوله : « الهقاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . . . تهقعت الضأن حرمة ، أى كلها ، إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوا أى وردوا كلهم » .

ونستنبط من هذه المادة أن المؤلف لم يقتصر على الصيغ التى أوردها الخليل وابن دريد بل زاد عليهما كثيرا ، وكثيرا جدا ، وأنه كان يستقى من كتب

النوادر ويكثر من ذلك فظهرت أسماء الذين ألفوا فيها كثيرا عنده ، وظهرت بعض الفقرات التي تكثر من إيراد المترادفات ، كما تفعل كتب النوادر . وكان المؤلف أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد في الصيغ التي يشترك فيها الثلاثة . أما ماعدا الصيغ التي زادها ابن دريد على الخليل ، فكان المؤلف يوردها من طريق آخر غير صاحب الجمهرة ، ويخالفه بعض الشيء . كما كان متأثرا بأحكام الخليل اللغوية والنحوية . ولم يكن الأزهري ينبه على كل ما يستعيره ممن قبله ، وخاصة الخليل . وليست لديه خطة معينة في ترتيب الصيغ في داخل المادة ، فمثله مثل جميع أصحاب المعاجم قبله ، وبعده .

ظواهر : الإكثار من الأقوال :

أول ما يلفت نظر القارئ في مادة من مواد التهذيب اتساعها الفسيح فقد وضع المؤلف أمامه من المعاجم السابقة عليه كتابي العين والجمهرة ، ومن الرسائل اللغوية الكثير الذي أشار إلى بعضه في مقدمته ، وأشار إلى بعضه الآخر في تضاعيف المعجم ، وأخذ يستقي منها ويعب حتى يرتوي . وقد رأيناه في مادة « عق » يذكر حوالي ثمانية من اللغويين مع إهمال تلاميذهم الذين يروون عنهم ، ويستقي هو عن طريقهم ، ويضع كلام كل منهم بحسب وروده على خاطره . ولذلك تجد بعض الأقوال المتشابهة أو المشتركة تتكرر عنده ، لأنها صدرت من لغويين كثيرين ، بل تتكرر وتتناثر في مواضع متفرقة . وقد اغترف الأزهري من العين جميع ما ورد فيه أو معظمه ، فأدخله في كتابه . ما صح عنده منه أدخله دون تحرج ، مع نسبته إلى الليث ، أو مع إهمال ذلك . وما لم يصح أورده ، ونقده ، قال مثلا[1] : «وقد جاء هذا الحرف في باب التاء والعين من كتاب الليث ، وهو خطأ ، وصوابه بالثاء» . وقال[2] « قال ابن المظفر : العِدّ : موضع يتخذه الناس يجتمع فيه ماء كثير ، والجميع الأعداد . . . قلت : غلط الليث في تفسير العد ، والصواب في تفسير العد ما رواه

(١) ١ : ٩٩ .
(٢) ١ : ٨٧ .

أبو عبيد عن الأصمعى أنه قال : الماء العد : الدائم الذى لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر » . فلا تـكاد تخلو مادة من التهذيب من اسم الليث ، الذى ينسب إليه مواد العين حين يصرح بأخذه منه . وقد ورد ذكره فى العشرين الصفحة الأولى من الـكتاب أكثر من خمس عشرة مرة .

والحق أن الباحث يستطيع أن يقول بدون مبالغة إن كتاب العين كان الدعامة الأولى التى أقام الأزهرى عليها تهذيبه[1] ، ثم أضاف إليه زيادات من الـكتب والرسائل اللغوية الأخرى . ولم يعن الأزهرى باستقصاء أكثر ما فى الجمهرة كما فعل فى العين ، ولعله كان يشك فيما أهمله منها . وكان يبيح لنفسه حق التصرف فى مقتبساته ، وخاصة بالاختصار .

وتوجد بعض فروق بين مقتبساته وما فى العين . كأن ينسب إلى الليث أقوالا ليست فى النسخة المطبوعة ، أو أن ينسب إلى غير الليث أقوالا موجودة فيها . ولـكن التعليل سقناه فى الـكلام عن العين وهو اختلاف نسخ هذا الـكتاب .

ومن نتائج توسعه فى الأخذ عن اللغويين الـكثيرين إتيانه بكثير من المواد والصيغ التى أهملها الخليل وابن دريد قبله ، وكان يشير إلى ذلك فى المواد . ومن النتائج أيضا الفوضى الضاربة أطنابها فى داخل المواد ، فمن العبث أن يحاول امرؤ أن يتبين الخطة التى سار عليها المؤلف فى ترتيب الصيغ فى داخل المواد . فلا خطة هناك ولا منهج ، وإنما سرد لأقوال أكبر عدد من اللغويين سردا يتحكم فيه تداعى المعانى حسب . فـكلما ورد على خاطره القول ، أو برز أمام عينه فى كتاب ، سجله داخل مادته . ومن الواضح أيضا أن أكثر الظواهر التى فى الـكتاب ، وأتـكلم عنها الآن ، ليست من ابتداع الأزهرى ، وإنما جاءته عن طريق هذه الاقتباسات ؛ فهو تابع فيها لغيره ، أو مشارك له فيها . ولـكنى أتناولها ، لأنها ظواهر فى كتاب التهذيب سواء أكانت من المؤلف أم من مراجعه .

---

(١) أشار إلى ذلك أيضا لين فى مقدمة معجمه XIV .

الشواهد القرآنية والحديثية :

ومن الظواهر الهامة فى الكتاب أيضا عناية المؤلف بالشواهد القرآنية والحديثية عناية كبيرة فاق فيها غيره من اللغويين الذين رأينا آثارهم . والسبب فى ذلك قريب واضح ، يدل عليه عناية المؤلف نفسه بربط القرآن والدين باللغة . فهذا الارتباط هو الذى وَلَّدَ عنده هذه العناية الفائقة .

وكان يستشهد بالقراءات المختلفة أيضا ، مثال قوله[1] : « قال الله عز وجل « وعَزَّنى فى الخطاب » . معناه غلبنى . وقرأ بعضهم « وعَازَّنى فى الخطاب » أى غالبنى . . . وأما قول الله عز وجل « فعَزَّزنا بثالث » فمعناه قويناه وشددناه . وقال الفراء ويجوز عَزَزنا مخففا بهذا المعنى كقولك شددنا » وقال فى « كذب » : « قال الفراء فى قول الله عز وجل «فإنهم لا يُكَذِّبونك» وقرئ « لا يُكْذِبونك» قال معنى التخفيف — والله أعلم — لا يجعلونك كذابا ، وإن ما جئت به باطل ، لأنهم لم يجربوا عليه كذبا فيكذبوه ، إنما أكذبوه أى قالوا إنَّ ماجئت به كذب لا يعرفونه من النبوة . . . وقوله تعالى : « حتى إذا استيأس الرسل ، وظنوا أنهم قد كذبوا » قراءة أهل المدينة ، وهى قراءة عائشة ، بالتشديد وضم الكاف ... وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر . وقرأ عاصم وحمزة والكسائى كذِبوا بالتخفيف . . . وقرأ بعضهم « وظنوا أنهم قد كَذَبوا » . . . وقال الله تعالى « ما كذَب الفؤاد ما رأى » . . . وقرئ « ما كَذَّب الفؤاد ما رأى » ... وقول الله عز وجل « وكَذَّبوا بآياتنا كِذَّابا » ، وقال « لا يسمعون فيها لغوا ولا كِذَّابا » قال الفراء خففهما على بن أبى طالب جميعا كِذَابا كِذَابا . قال : وثقلهما عاصم وأهل المدينة ، وهى لغة يمانية فصيحة ، يقولون كَذَّبت كِذَّابا ، وخَرَّقت القميص خِرَّاقا ، وكل فعَّلت فمصدره فِعَّال ، فى لغتهم مشددة . . . وقال الفراء : كان الكسائى يخفف « لا يسمعون فيها لغوا ولا كِذَابا » لأنها ليست

(١) ١ : ٨٢ .

مقيدة بفعل يصيرها مصدرا ، ويشدد « وكَذَّبوا بآياتنا كِذَّابا » لأن كذبوا يقيد الكذاب ، والذى قال حسن » .

وقد أحس بهذه الناحية أحمد فارس الشدياق فقال[1] : « كُلف الأزهرى فى التهذيب بتفسير الآيات القرآنية » . وليس بغريب أن يعنى الأزهرى بهذه الناحية وهو الذى ألف فى غريب ألفاظ الفقهاء ، وما أشد الصلة بين كتب الفقه والحديث والتفسير .

بروز شخصيته :

ولعل الظاهرة الثانية فى الوضوح هى بروز شخصية المؤلف بروزا كبيرا فى جميع المواد . وهذا على خلاف ما يتوقعه الباحث من رجل يعنى أول ما يعنى بالجمع . ولكنه كان يتدخل فى كل مادة ، وفى كل نقاش وخلاف ، فيدلى بدلوه بين الدلاء مفندا ومرجحا وواضعا القواعد . ويصدر نشاطه الخاص بعبارة « قلت » التى تظهر فى كثير من المواد . وكانت أقواله الخاصة هذه تتألف من مجرد تعليقات مثل قوله « التَّعْضُوض : تمر أسود ... قلت : وقد أكلت التعضوض بالبحرين ، فما أعلمنى أكلت تمرا أحمت حلاوة منه ، ومنبته هجر وقراها » وقوله : «قال الليث : الدعاعة حبة سوداء يأكلها فقراء البادية إذا أجدبوا ، قال : ويقال لنملة سوداء تشا كل هذه الحبة دعاعة ، والجميع دعاع . . . قلت: هما خبتان بريتان إذا جاع البدوى فى القحط دقهما وعجنهما واختبزهما فأكلهما » . وتوضح هذه التعليقات التفسير ، وتزيد الوصف قربا إلى الأفهام . وتألفت أقواله أيضا من أحكام لغوية ونحوية ، مثل قوله فى مادة « ضع » « وأصل الباب من الوضع » يريد معانى الصيغ جميعها ترجع إلى هذا الأصل ، وقوله « قال الليث : الدعذعة : التفريق . قلت : وأصله من باب ذاع يذيع وأذعته أنا ، فنُقِل إلى المكرر المضاعف ، كما يقال نخنخ بعيره فتنخنخ من

---

(١) الجاسوس ٤٨ .

الإناخة » وواضح أنه يطبق مبادئ الخليل على مواده ، ويستنبط منها الأحكام ، حتى أن المثال الذى ذكره أتى به من كتاب العين . وإلى جانب هذا يتضح مجهوده الشخصى فى النقد ، وهو كثير جدا عنده ، أجمله فى مقدمته ، وفصّله فى المواد . وكان ينقد بالتصحيف ، مثل قوله « وقال بعضهم : رجل مذعذع : إذا كان دعيا . قلت : ولم يصح لى هذا الحرف من جهة من يوثق به ، والمعروف بهذا المعنى رجل مدغدغ » . وبالخطأ مثل قوله « قال : والعاس : اسم يقع على الواحد والجمع . قلت : العاس واحد وجمعه العَسَس كما يقال خادم وخدم ، وحارس وحرس » ومثل قوله السابق الذى نقلته فى العد . وينقد بعدم سماعه هذا التفسير مثل قوله « وقد روى فى باب الخماسى [من العين والخاء] حرفان ذكرتهما فى أول الرباعى من العين ، ولا أدرى ما صحتهما لأنى لم أحفظهما للثقات » وقوله « قال بعض الأعراب : يقال لأم حبين : دعد . قال الأزهرى : لا أعرفه » وقد استند إلى ذلك لروايته عن الأثبات من اللغويين ، وسماعه من الفصحاء من الأعراب . ويظهر هذا من روايته عن العرب مباشرة كما فى قوله « وسمعت أعرابيا من بنى تميم يقول : هجعنا هجعة خفيفة وقت السحر » . وكان فى بعض نقده يعتمد على أقوال غيره مثل قوله « أبو عبيد عن الفراء : العَجَاجة : الإبل الكثيرة . وقال شمر : لا أعرف العجاجة بهذا المعنى » وقوله « وقرأت بخط أبى الهيثم :

وعـذاريكم مقلّصـة   فى ذعاع النخل تجترمُهْ

قال أبو الهيثم : الرواية فى ذعاع النخل ، قال : ودعاع تصحيف » .

والأمر الذى يسّر له هذا الجهد الشخصى ، والبروز الجلى فى معجمه ، معيشته مدة طويلة بين الأعراب الفصحاء فى البادية ، وهو أسير فى أيدى القرامطة .

النوادر :

ومن الظواهر الهامة فى التهذيب عنايته بالنوادر ، وإفراده إياها بالذكر والتنبيه . قال : « وفى النوادر : عجَّ القوم وأعجوا ، وهجّوا وأهجوا ، وخجّوا وأخجوا : إذا أكثروا فى فنون الركوب ، اللحيانى : رجل عُجعاج بجباج : إذا كان صياحا » وقال : « وفى النوادر : هذا بلد به عِضٌ وأعضاض وعضَاض ، أى شجر ذو شوك » . ومن مظاهر هذه العناية كثرة ظهور أسماء المؤلفين فى النوادر فى الكتاب ، مثل ابن الأعرابى واللحيانى وشمر وأبى زيد وغيرهم . ومنها أيضا كثرة إيراد المترادفات فى الموضع الواحد وتفسيرها معا ، مما يشيع فى هذا النوع من الرسائل اللغوية . يظهر ذلك من العبارات السابقة ومما يلى ، قال : « قال ابن الأعرابى فيما حكى عنه أحمد بن يحيى : القعقعة والعقعقة ، والخشخشة والشخشخة ، والخفخفة والفخفخة ، والنشنشة والشنشنة ، كله حركة القرطاس والثوب الجديد » ، وقال : « ابن الأعرابى : أنشع الذئب فى الغنم وأنشل فيها ، وأنشن ، وأغار فيها ، واستغار بمعنى واحد » . وأمثال ذلك كثيرة لا يحصيها العد ، ولا تقتصر هذه المرادفات على ما اقتبسه ، بل تعدته إلى ما دونه نفسه ، قال : « سمعت العرب تقول : كنا فى عُنة من الكلأ وقُنة وثُنة وعانكة من الكلأ بمعنى واحد أى كنا فى كلأ كثير وخصب » .

ما سبق من الظواهر هو الهام فى المعجم ، ولكن التهذيب بطبيعة الحال ، لا يخلو من ظواهر أخرى صغيرة ، يشاركه فيها معظم المعجمات الأخرى مثل الانتباه إلى اللغات والأمثال والأساليب الخاصة وألفاظ الإتباع والأضداد وما إليها .

مآخذ :

يبدو أن كبر حجم التهذيب جعل الناس تهابه ولا تقدم عليه بالدراسة والتمحيص ، فلم يصل إلينا من القدماء نقد عليه . وأهم ما يؤخذ عليه هو ما يؤخذ على مدرسة العين كلها بسبب الترتيب الذى اتبعته و نتناوله فى حينه . أما ما عدا ذلك فمأخذان : التكرار والتعصب . أما التكرار فنتيجة جمعه الأقوال الكثيرة فى تفسير اللفظ الواحد لصدورها من لغويين مختلفين ، فورد أكثر من قول للمعنى الواحد ، بدون زيادة فى كل منها ، وربما انفصل بعضها عن بعض بمعان وصيغ أخرى . وأما الهوى فرماه به القفطى كما رأينا فى الكلام عن كتابى التكملة والحصائل فيما دار حول العين من دراسات . ورماه به من المحدثين الأب أنستاس الكرملى وأيده بالأدلة ، قال الخليل[1] : « المسجد الجامع نعت به لأنه يجمع أهله ، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام ، لأن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه » وقال الأب : « جاء فى لسان العرب فى مادة « جمع » ما حرفه : روى الأزهرى عن الليث قال : « ولا يقال مسجد الجامع » ، ثم قال الأزهرى : النحويون أجازوا جميعا ما أنكره الليث . والعرب تضيف الشىء إلى نفسه وإلى نعته إذا اختلف اللفظان كما قال تعالى : « ذلك دين القَيِّمة » ، ومعنى الدين الملة ، كأنه قال : وذلك دين الملة القيمة . وكما قال تعالى : « وعد الصدق ، ووعد الحق » : وما علمت أحدا من النحويين أبى إجازته غير الليث . قال : وإنما هو الوعد الصدق والمسجد الجامع والصلاة الأولى . قلنا : الذى منعه الليث منعه أيضا ثقات النحويين واللغويين ، والذى منعوه هو إضافة الاسم إلى نفسه ، وإضافته إلى نعته بدون تقدير محذوف أو تأويل معنى خفى كما يتحصل من قرينة كلامهم ، والحال فى « وذلك دين القيمة » كلمة مقدرة هى الملة ومعناها دين الملة القيمة ، كما رأيت . وكذلك يقال فى سائر أمثال هذا التعبير . فالذى منعه الليث

---

(١) العين ١٤٤ .

إذن هو أن تعتبر الجامع نعتا ، والمسجد منعوتا ، وتضيف الاسم إلى نعته ، وإلا فإن أوّلته بالبدل أو جعلت الجامع اسما جاز القول ، فمعنى المسجد الجامع غير معنى مسجد الجامع، تدبر قليلا تر الحق مع الليث . . . ولعل الأزهرى جاء بكلام الليث مبتورا لغرض فى النفس وإلا فصريح كلام الليث أن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه ، بإضافة زيد إلى الفقيه . فهل جاء مثل هذا الكلام فى لغة العرب ؟ » .

***

وخلاصة القول فى تهذيب اللغة أنه لم يقدم شيئا إلى التأليف فى المعاجم من ناحية المنهج ، إذ سار على نظام الخليل بحذافيره ، ولم يحد عنه البتة ، غير أنه سار على النظام المشروح فى مقدمة العين لا المطبق فيه ، ففصل المعتل بحرف عن اللفيف ، والرباعى عن الخماسى ، بخلاف الحال فى كتاب العين . وأضاف إلى ذلك محاولته تمييز المهموز أحيانا .

أما الجديد الذى أتى به ففى المواد ، إذ زاد على مادة العين والجمهرة كثيرا من المواد والمعانى بل الأقوال التى تفسر لفظا واحدا ذا معان متقاربة وربما واحدة ، وصدرت من لغويين مختلفين . وفحص ألفاظه فحصا شديدا ، ونقد ألفاظ سابقيه ، فصحح كثيرا من مفردات اللغة . ويتصل بذلك الشواهد القرآنية والحديثية الكثيرة التى أدخلها فى معجمه ، فأصبحت من التراث المعجمى .

ولم أجد كتابا اتخذ من التهذيب أساسا للدراسة غير مختصره لعبد الكريم ابن عطاء الله الإسكندرى (٦١٢ هـ) ، ولكن كثيرا من اللغويين أدخلوا التهذيب فى معاجمهم مثل الصغانى فى العباب ، أو أفادوا منه مثل الرازى فى مختار الصحاح ، أو جمعوا بينه وبين معجمات أخرى مثل ابن منظور فى لسان العرب ، وتاج الدين محمود أبى المعالى الحوارى (كان يعيش ٨٥٠ هـ) فى ضالة الأديب فى الجمع بين الصحاح والتهذيب ، وتهذيب التهذيب لأبى الثناء محمود بن أبى بكر بن

حامد التنوخى الأموى (٧٢٣ هـ) . ويظهر من الأخبار التى نقلها ياقوت[١] من ضالة الأديب أن مؤلفه عالج فى مقدمته ظروف تأليف صحاح الجوهرى وعدم إكماله ومدح أستاذه الميدانى ، وأخذ فيه على الجوهرى بعض مآخذ فى عدة مواضع . ووصف السيد مرتضى الزبيدى تهذيب التهذيب فقال[٢] : « خمس مجلدات . . التزم فيه الصحاح والتهذيب والمحكم ، مع غاية التحرير والضبط المحكم » . وكان يصدر كل مادة بأقوال ابن سيده ، فيما يقول لين[٣] .

---

(١) معجم الأدباء ٤٧/٥ ، ١٦١/٦ ، ١٣٥/١٩ .
(٢) تاج العروس ٤ .
(٣) مقدمة معجمه XVI .

الفصل الرابع

كتاب المحيط

للصاحب بن عباد (٣٢٤ — ٣٨٥)

شاهد القرن الرابع معجما آخر يسير على آثار كتابى العين والتهذيب ، ذلك هو المحيط للصاحب أبى القاسم إسماعيل بن عباد الوزير الأديب المشهور . وتقتنى دار الكتب المصرية مجلدا منه (تحت رقم ٤٢ لغة) ، يقال إنه الجزء الثالث . ولا ندرى إلام كان يرمى الصاحب من معجمه هذا إذ فقدت مقدمته التى ربما صرح فيها بغرضه وميدان بحثه ، ومنهجه ، وما إلى ذلك . ولم نجد فيمن ترجم له من أشار إلى ذلك لعنايتهم بموهبته الأدبية التى كانت عماد شهرته الأولى .

منهجـــه :

يبدو أن صاحب المجلد المحفوظ فى دار الكتب ، أو الدار نفسها ، جمعه من أوراق مدشوتة ولم يحاول ترتيبها أو فعل ذلك وأخفق . فالحروف مرتبة فيه على النحو التالى ف ر ز ط د ت ظ ذ ك ج ش ض ص س . وهو ترتيب جديد لم نر مثله عند الخليل أو القالى أو الأزهرى أو غيرهم . ويؤدى بحث المواد نفسها والحروف التى تتألف منها وترتيبها إلى أن هذا الترتيب لا أصل له ، وإلى أن الترتيب الصحيح هو ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م . وهو ترتيب الخليل والأزهرى لها . أما ما قبلها فليس فى المجلد الباقى ما يشير إليه . ولكن اتفاق ابن عباد مع الخليل فى هذا القدر الكبير من الحروف يسمح لنا بالاطمئنان أو ترجيح أنه اتفق معه فيها أيضا . والدليل على ذلك ترتيب المواد أنفسها ومقدارها فى كل حرف . فعلى حين يتناول حرف الكاف اللهوى قدرا كبيرا جدا لا يتناول حرف

الفاء الشفوى غير القليل جدا ، على الرغم من ابتداء المجلد بالحرف الثانى ، ووضعه الأول قريبا من النهاية . والسبب فى ذلك سير المؤلف على نظام التقاليب فدخلت معظم مواد حرف الفاء فيما سبقه من حروف . أما حرف الكاف فلهوى لا يسبقه إلا عدد ضئيل من الحروف الحلقية فبقيت مواده وافرة بل إنه هو نفسه يجور على ما بعده من حروف ويأخذ موادها . ونتحقق بذلك من أن ابن عباد سار فى معجمه على ترتيب الخليل ومنهجه . وأوضح من ذلك فى الدلالة وجود حرف الزاى فى المجلد على حين ينبه الناسخ فى آخره على أن هذا الحرف يبدأ به الجزء الرابع . فمجلد دار الكتب المصرية إذن لا يحتوى على الجزء الثالث وحده ، بل على جزء من الرابع ايضا . ويؤكد ذلك أن هذا المجلد يحتوى على ٩ حروف كاملة و ٥ حرف بها خروم فليس من المعقول أن يكون هذا كله جزءا واحدا والكتاب يوصف بأنه سبعة أجزاء[(١)] .

ترتيب الأبواب والتقاليب :

اتبع الصاحب ترتيب الخليل والأزهرى للحروف ، واتبع الأزهرىّ وحده فى تقسيم الأبواب على النحو التالى : الثنائى المضاعف ، الثلاثى الصحيح ، الثلاثى المعتل ، اللفيف ، الرباعى ، الخماسى . ووافقهما فى نظام التقاليب أيضا . وإذا كان الأمر كذلك فنحن فى غنى عن وصف هذه الأبواب هنا اكتفاء بوصفها فى التهذيب . ونتتبع علاج الصاحب لمادتين من مواده لنرى طريقته فيهما . ولن نستطيع أن نرى ذلك فى مادتى « عقق » و « هقع » لأنهما فى الأجزاء الضائعة من الكتاب .

تحليل المواد :

أول مادة اخترتها من باب المضاعف هى « بَضّ » . ويستهلها المؤلف ببعض الصفات المشتركة المعنى ، والفعل منها قال : « امرأة بضة : تارّة مكتنزة اللحم فى نصاعة

---

(١) القفطى : إنباه الرواة ٢٠٢/١ .

لون ، وبضِيضة مثله، وأبيض بضٌّ : شديد البياض . وامرأة باضّة وغاضّة . وبَضِضت وغضضت يا امرأة » . وفى هذا المعنى قال الأزهرى فى تهذيبه : « يقال للمرأة إذا كانت لينة الجلد ظاهرة الدم : إنها لبضة ، وقد بضت تبض بضاضة ... قال الليث : امرأة بضة تارة مكتنزة اللحم فى نصاعة لون ، وبشرة بضة بضيضة . وامرأة بضة وبضاض . . . قال [ابن الأعرابى] : والبضة : المرأة الناعمة سمراء كانت أو بيضاء . والبضة : التى تؤذيها الكلمة أو الشىء اليسير . أبو عبيد عن الأصمعى : البضة من النساء : الرقيقة الجلد كانت بيضاء أو أدماء . وقال أبو عمرو : هى اللحيمة البيضاء . وقال الأصمعى : البض من الرجال الرخص الجسد وليس من البياض خاصة ولكنه من الرخوصة والرخاصة . وقال غيره : هو الجيد البَضْعة السمين . وقد بَضِضت يا رجل تبض بضاضة » . والفرق بين الرجلين غاية فى الوضوح . فالأزهرى يجمع من الأقوال المفسرة للفظ ما يستطيع وابن عباد يكتفى بقول واحد ، والأزهرى ينسب كل قول إلى صاحبه ، وابن عباد يستعير قول الخليل دون تنبيه ، والأزهرى ينفرد بصيغة بضاض وابن عباد ينفرد بصيغة باضة . ويذكر ابن عباد بض ومرادفها غض كما كان يفعل الأزهرى أحيانا كثيرة .

ثم يذكر أفعالا بمعنى آخر « وبض الحجر : إذا خرج منه ماء شبه العرق ، ويقولون للبخيل : ما يَبِض حَجَره : أى ما يندى بخير . وبض له من المعروف بشىء . وابتضضت نفسى : أى استزدتها له » وهذه الأفعال معظمها مجازى ولا يعنى المؤلف فيها بإبانة مضارعها من ماضيها ولا مصدرها ولا الصفة منها وكلها ليست عند الأزهرى ما عدا قوله « أبو عبيد عن أبى زيد : بضضت له أبض بضا : إذا أعطاه شيئا يسيرا وأنشد شمر :

ولم تَبضضِ النكد للجاشرين وأنفدتِ النمــلُ ما تنقل

قال هكذا أنشدنيه ابن أنس بضم التاء وهما لغتان بَضّ يَبض وأَبضّ يُبضّ ، ورواه القاسم : ولم تَبضُض » . فالأزهرى عنى باللغات فى اللفظ وبالاستشهاد عليه ،

أما ابن عباد فلم يفعل شيئا من ذلك وأورد صيغا لم يوردها غيره ، ولذلك نسب صاحب التاج إحداها إليه قال : « ابتضضت نفسى له ابتضاضا : استزدتها له ، كأنتضضتها له . نقله الصاغانى عن ابن عباد . . . »

ثم يذكر بعض الأسماء والصفات التى معظمها بمعنى واحد أيضا « والبضة من الألبان : الحامضة الحارة . وما فى البئر باضوض : أى ما فيها بللة . والبَضَض : الماء القليل . والبضيضة : المطر القليل . وما عنده حضض ولا بَضَض : أى يسير . وبئر بضوض يخرج ماؤها قليلا قليلا » . ولم يذكر الأزهرى من كل هذه الصيغ إلا الأولى والأخيرة إذ قال « قال ابن شميل : البضة : اللبنة الحارة الحامضة وهى الصقرة . وقال ابن الأعرابى : سقانى بضاوبضة : أى لبنا حامضا .. وبئر بضوض : يجىء ماؤها قليلا قليلا » والفرق بين المؤلفين هو ما لاحظناه آنفا عليهما : يعنى الأزهرى باللغات والأقوال المتعددة ، ويركز ابن عباد عنايته فى قول واحد ويعتمده ، وينسب الأزهرى كل قول إلى صاحبه ، ولا يفعل ذلك ابن عباد فيأخذ قول ابن شميل دون تنبيه . ويخيل إلى أن الصيغة الثانية من كتاب العين إذ يوردها الأزهرى بعد أقوال من الليث . وينفرد ابن عباد بأكثر الصيغ ولذلك ينسبها إليه صاحب التاج فيقول « وما فى البئر باضوض : أى بللة عن ابن عباد .... والبضيضة : المطر القليل ، نقله الصاغانى . . . والبضض : محركة الماء القليل ، نقله الجوهرى » وما نقله الصاغانى هو فى حقيقة الأمر من ابن عباد .

ثم يذكر فعلين بمعنى واحد « وابتضهم أى استأصلهم . وتبضضته : أخذت كل شىء له » والفعلان غير موجودين فى التهذيب ، ونقلهما مرتضى الزبيدى عن الصاغانى عن ابن عباد قال : « وابتضضت القوم استأصلتهم ، نقله الصاغانى عن ابن عباد . وتبضضته : أخذت كل شىء له ، عن ابن عباد » .

ويختم المادة ببعض العبارات المجازية « وما فى السقاء بُضاضة من الماء أى شىء يسير ، وكذلك بَضِيضة وجمعها بضائض ، وأخرجت له بضيضتى أى ملك يدى .

وما علمك أهلك إلا مِضًا وبِضًا وبِيِضا ومِيضا وهو أن يُسأل الحاجة فيتمطق بشفتيه فيقول القائل إن فى مض لطمعا » ولا يذكر الأزهرى من هذا كله إلا « قال أبو سعيد فى السقاء بُضاضة من ماء أى شىء يسـير » وذكر صاحب التاج بعضها حين قال : « قال أبو سعيد : ما فى السقاء بضاضة من ماء بالضم أى شىء يسير ، وقال غيره (هو ابن عباد) ما فى السقاء بضيضة كسفينة أى يسير ماء ... والبضيضة أيضا : ملك اليد ، يقال : أخرجت له بضيضتى ، أى ملك يدى ... ويقال : ما علمك أهلك إلا مضا وبضا وميضا وبيضا بكسرهن ، وهو أن يسأل عن الحاجة فيتمطق بشفتيه ، نقله الصاغانى عن الفراء » وتنتهى المادة فى المحيط بذلك ولكنها لا تنتهى فى التهذيب إذ ينفرد هو الآخر ببعض الصيغ .

يتضح من هذه المادة أن ابن عباد استمد من الخليل وابن شميل وأبى سعيد والفراء دون أن يشير إلى ذلك ، وأنه ينفرد بكثير من الصيغ دون الأزهرى صاحب أكبر معجم فى القرن الرابع ، ويعنى عناية كبيرة بالعبارات المجازية ، ويذكر أحيانا المترادفات ولا يورد شواهد. وفى مقابل ذلك يعنى الأزهرى بالأقوال الكثيرة التى أدلى بها اللغويون فى كل صيغة من صيغه ، وبنسبة كل قول إلى صاحبه ، وباللغات ، وينفرد ببعض الصيغ دون ابن عباد ولكنها أقل مما ينفرد به هذا .

المادة الثانية « مجد » من الثلاثى الصحيح ، ويستهلها المؤلف بالمصدر فصيغتين من الفعل المجرد الثلاثى فالمزيد بحرف ومعنى آخر لهذا الرباعى فالصفة فمثل ، يقول « المجد : نيل الشرف ، مَجَد الرجل ومَجُد وأمجد : كرم فعاله . وأمجد فلان لولده فى الأمهات ، والله المَجيد . وفى المثل لكل شجرة نار واستمجد المرخ والعفار » . والجزء الأول من تفسيره مأخوذ من كتاب العين ، يقول الأزهرى فى التهذيب « قال الليث : المجد : نيل الشرف ، وقد مجد الرجل ومجد لغتان ، والمجد كرم فعاله » . وإنما زاد المؤلف « أمجد » بمعنى مجد ، وليست عند غيره من اللغويين ، ولم يفسر المؤلف «أمجد» الثانية ولم أجدها عند معاصريه ، وفسرها أساس البلاغة

قال « وأمجد فلان ولده ولولده : إذا تخير لهم الأمهات ، وهؤلاء قوم أمجدهم أبوهم » ، وعبارة « الله المجيد » التى أهمل المؤلف تفسيرها لقيت عند الأزهرى كثيرا من العناية والاهتمام فقال فى صددها « والله تبارك وتعالى هو المجيد تمجّد بفعاله ومجّده خلقه لعظمته ، وقال جل وعز : « ذو العرش المجيدُ » . قال الفراء : خفضه يحيى وأصحابه كما قال : « بل هو قرآنٌ مجيدٌ » فوصف القرآن بالمجادة ، وقال غيره يقرأ « بل هو قرآنُ مجيدٍ » والقراءة « قرآنٌ مجيدٌ » ومن قرأ « قرآنُ مجيدٍ » فالمعنى بل هو قرآن رب مجيد . ثعلب عن ابن الأعرابى : قرآنٌ مجيدٌ . المجيد : الرفيع ، وقال أبو إسحاق : معنى المجيد الكريم فمن خفض المجيد فمن صفة العرش ، ومن رفع فمن صفة ذو » والفرق بين المؤلفَيْن ظاهر يؤكد ما رأيناه فى المادة السابقة من اختصار عند ابن عباد وعناية من الأزهرى بالأقوال المختلفة فى اللفظ الواحد ، وبرغم هذا التطويل من الأزهرى لم يذكر ما أورده ابن دريد حين قال « المجد لله تبارك وتعالى : الثناء الجميل ، يقال سبح الله ومجّده أى ذكر آلاءه » ، ولم يفسر ابن عباد المثل أيضا مع أن ابن فارس فسّره فى المجمل الذى كان يعنى فيه بالاختصار عناية كبيرة فقال : « إنهما قد تناهيا فى ذلك حتى يقبس منهما » وهـذا التفسير أكثر وضوحا فى مقاييس ابن فارس حين قال « أى استكثرا من النار وأخذا منها ما هو حسبهما فهما قد تناهيا فى ذلك حتى إنه يقبس منهما » والذى فرق بين المؤلفين برغم ميلهما إلى الإيجاز عناية ابن عباد بإيراد صيغ وألفاظ ومعان لم يذكرها غيره على حين لا يعنى بذلك ابن فارس . وأورد الأزهرى المثل أيضا وفسره بما يقرب من تفسير ابن فارس قال : « أى استكثرا من النار فصلحا للاقتداح بهما » .

ثم الفعل فى معنى آخر والصفات منه والاختلافات فى معناه قال : « ومَجَدت الإبل والغنم مجودا : إذا نالت من الكلأ قريبا من الشبع ، وأمجد القوم إبلهم وذلك فى أول الربيع . وراحت الإبل والماشية مُجّدا ومواجد ، وقيل هو أن تأكل حتى تمتلئ بطونها . وأهل العالية يقولون : مَجَدت الدابة : إذا علفتها ملء

بطنها . وأهل نجد يقولون مجّدتها بالتشديد : إذا علفتها نصف بطنها ، وأمجدتها : إذا أجدت علفها » وكل هذه الصيغ ليست من كيس ابن عباد بل استمدها من لغويين صرح بأسمائهم الأزهرى فى قوله : « أبو عبيد عن أبى عبيدة قال : أهل العالية يقولون : مجدت الدابة : إذا علفتها ملء بطنها مخففة . وأهل نجد يقولون : مجّدتها : إذا علفتها نصف بطنها . شمر عن ابن الأعرابى : مجدت : الإبل إذا وقعت فى مرعى كثير واسع ، وأمجدها المرعى وأمجدتها أنا . قال وقال ابن شميل إذا شبعت الغنم مجدت الإبل تمجدا مجدا . والمجد نحو من نصف الشبع . . . وقال الأصمعى : أمجدت الدابة علفا : أكثرت لها ذلك . وقال الليث : مجدت الإبل مجودا : إذا نالت من الكلأ قريبا من الشبع وعُرف ذلك فى أجسامها ، وأمجد القوم إبلهم وذلك فى أول الربيع » . وإذا تتبعنا هذه المادة فى بعض المعاجم الأخرى تبين لنا الفرق بين مناهجها ، فابن دريد يعنى بإبانة المعنى الأصلى والفرعى فيقول « المجد : الشرف ... وأصل المجد أن تأكل الماشية حتى تمتلىء بطونها يقال راحت الإبل مجدا ومواجد . . . » وابن فارس فى المقاييس يعنى بالترجيح بين المعانى المختلفة بالاعتماد على مقاييسه وأصوله فيقول « الميم والجيم والدال أصل صحيح يدل على بلوغ النهاية ولا يكون إلا فى محمود . منه المجد بلوغ النهاية فى الكرم ، والله الماجد والمجيد لا كرم فوق كرمه . . . وأما قولهم مجدت الإبل مجودا فقالوا معناه أنها نالت قريبا من شبعها من الرطب وغيره . وقال قوم : أمجدت الدابة : علفتها ما كفاها ، وهذا أشبه بقياس الباب » .

فابن عباد لا يعنى بالأقوال المختلفة للغويين إلا فى النادر ولا بالشواهد الشعرية أو الأعلام الكثيرة التى ذكرها ابن دريد والأزهرى ، ويورد أقوال الخليل (أو الليث) مختصرة ، ويهمل الإشارة إلى أسماء من يقتبس منهم ، ويهمل شرح بعض العبارات والألفاظ أحيانا .

ظواهر : الاختصار وعدم الاستقصاء :

يختلف منهج محيط ابن عباد كثيرا عن الموسوعات اللغوية التي ظهرت فى القرن الرابع . فهو يعتمد على تفسير واحد للفظ لا يتعداه ولا يحاول أن يأتى فى كل لفظ بالأقوال الكثيرة المتفقة والمختلفة التي أدلى بها اللغويون بشأنه . فالاستقصاء فى التفسيرات التي تتعلق باللفظ الواحد معدوم عنده ، وأكسبه هذا مظهر المختصرات برغم كبر حجمه .

ومن آثار عدم استقصائه اختفاء أسماء اللغويين من ثنايا مواده اختفاء يكاد يكون تاما . وليس السبب فى ذلك اعتماده على نفسه . فقد تبين لنا بموازنته بغيره من المعاجم وتهذيب الأزهرى خاصة أنه استمد من الخليل وابن دريد وغيرهما دون أن ينبه على ذلك . فميله إلى الاختصار هو الذى دفعه إلى عدم ذكر أسماء اللغويين الذين يرجع إليهم .

ولا نستثنى من ذلك غير الخارزنجى فهو الوحيد الذى يتردد اسمه فى تضاعيف المعجم يستمد منه وينقده أحيانا وينبه على المهمل عنده أحيانا أخرى . ولم أستطع الوصول إلى رأى يقينى فى سبب اهتمامه هذا بالخارزنجى . ولعل السبب أن ما أورده كان مما انفرد به ولم يأت عند كثيرين من أصحاب المعاجم .

وبخلاف ذلك لا نجد صلة واضحة بين ابن عباد وأستاذه أحمد بن فارس الذى كان يعجب به المؤلف . فالصلة معدومة أو غير ظاهرة بين مقاييس ابن فارس ومجمله من جهة والمحيط من جهة أخرى . وكذلك لا تتضح الصلة بين المحيط وتهذيب الأزهرى برغم أن أبا أسامة جنادة بن محمد الأزدى من تلاميذ الأزهرى ورواة تهذيبه كان من أصحاب ابن عباد .

ويظهر ميل ابن عباد إلى الاختصار فى تقليله الشواهد إلى درجة بعيدة .

فالقارئ لا يكاد يرى فيه شعرا إلا فى أحيان نادرة جدا . فإذا أورد شاهدا شعريا أورده شطرا أو جزءا من بيت .

يقول مثلا « والأرنة فى قول ابن أحمر فى صفة الحرباء :

* وتَقَنَّعَ الحرباء أرنته *

هى ما لف على رأسه . ولم يسمع بهذه الكلمة إلا فى شعره » . فتراه يأتى بالشطر من الشعر مضطرا لأن اللفظ لم يرد إلا فيه . ويقول « وقول أبى ذؤيب « أربت لإربته » أى كانت له أربة فى الغزو » . والأحاديث النبوية قليلة فيه أيضا ، وأكثر منها أحاديث الصحابة ، يقول « الفروة : الخمار . ومنه حديث عمر أن الأمة ألقت فروة رأسها وراء الجدار » . « وفى وصية أبى بكر لعمر رحمهما الله : عليك بالراتب من الأمور ، وإياك والراتب منها . قال : الراتب الأول : الأمر الحق الذى لا شبهة فيه كالراتب من الألبان . والثانى هو الأمر الذى فيه شبهة فيريبك » . وكان يورد الآيات القرآنية شاهدة فى أحيان قليلة ، وقد يذكر القراآت المختلفة فيها أيضا ، يقول « وقول الله عز وجل « إذا الشمس كُوِّرَتْ » أى ذهب ضوءها ، وقيل سقطت . وقوله « يكور الليل على النهار » أى يغشى الليل النهار . » ولكن الأمثال تشذ عن قاعدته ، وتكثر كثرة لافتة للنظر بالنسبة لأخواتها من الشواهد .

الانفراد بالألفاظ :

أما الذى جعل الكتاب يتضخم ويكبر حجمه فتلك الألفاظ والصيغ والمعانى التى ينفرد بها صاحبه دون غيره من مؤلفى معاجم القرن الرابع وما قبله ، حتى أنه امتاز بكثير منها على التهذيب وهو أكبر معجم ظهر فى هذا القرن . ويبدو أن معظم هذه الزيادات كانت من عند ابن عباد نفسه ، الذى تبالغ الأخبار فى قدر الكتب اللغوية التى كانت عنده ، ولذلك كانت المعاجم — فيما بعد — تنسبها إليه ، كما رأينا

فى تاج العروس . وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار القدماء فقال قائلهم[1] « صنف [ابن عباد] كتابا فى اللغة العربية كَثَّر فيه الألفاظ ، وقلل الشواهد ، فاشتمل من اللغة على جزء متوفر » فهو أشبه أن يكون استدراكا على العين والتهذيب .

المجاز :

ومن الظواهر الهامة فى الكتاب أيضا عنايته الكبيرة بالعبارات المجازية ، وقد رأينا آثار هذه العناية فيما وصفنا من مواد ، وهذه بعض آثارها فى مواد أخرى . يقول « ناقة ذات أنيار : أى كثيفة اللحم متظاهرة . وحرب ذات نيرين : أى شديدة . وبين القوم مُنايرة ونائرة ونيرة : أى شر ومنافرة . وأنار فلان بفلان : بمعنى صات به . . . وفلان رَنُوّ فلانة : إذا كان يديم النظر إليها ، ورنو الأمانى أى صاحب أمنية يتوقعها ... وأرنانى حسنُ ما رأيت : أعجبنى ... وتَرَنَّى الرجل : إذا أدام نظره إلى من يحبه ، ومنه كأس رَنَوْناة : أى دائمة الدور على الشَّرْب » وكان يذكر كل ذلك دون أن يشير إلى أنه من المجاز .

فالظواهر الهامة إذن فى المحيط هى الاختصار ، والانفراد بكثير من الألفاظ والمعانى والعناية بالمجاز . ولكن هناك بعض الظواهر الأخرى القليلة الأهمية مثل ذكره الألفاظ المترادفة أحيانا كما كان يفعل الأزهرى ، ولكن هذا يفوقه كثيرا فيها ؛ ومثل الالتفات إلى اللغات ، يقول « المبزم : السن بلغة اليمن . . . والزَّوْر : عسيب النخل ، بلغة اليمن . . . الزير : حب الماء بلغة الشام . . . الكلوة لغة فى الكلية » ؛ ومثل عدم توجيه عنايته إلى الأعلام فلم يكثر منها إكثار زملائه من أصحاب المعاجم ، ولم يحاول التدقيق فى تحديد الأعلام الجغرافية ، يقول « أراب : من مياه العرب . . . ورمل أبرين ويبرين : موضع معروف . . . شمنصير : موضع » .

(١) القفطى : الإنباه ١/٢٠١ .

وفى المحيط بعض عبارات تدل على اتساع معارف مؤلفه ، مثل قوله « وللعرب نيران كثيرة نحو نار المُهَوِّل توقد عند التحالف ، ونار المسافر توقد خاف من لا يُحَبّ رجوعه ، ونار الحرتين كانت ببلاد بنى عبس ، ونار السعالى وهى الجن ، ونار الحباحب ، ونار اليراعة ، ونار الحرب ، ونار السليم والمجروح ، ونار المشركين يعنى الرأى ههنا » .

مآخذ :

يبدو أن القدماء لم يخضعوا المحيط لدراساتهم ، ولذلك لم تصل إلينا منهم أقوال فى وصفه وصفا دقيقا أو نقده ، أو كتب حوله وما إلى ذلك . ولكن خطته جلبت عليه بعض أمور يأخذها عليه اللغويون ونجملها فيما يلى ، مرجئين المآخذ المتصلة بالمدرسة كلها :

يختلف بعض الناس مع ابن عباد فى خطته التى اتبعها فى الشواهد ، فيرون أن تقليلها على هـذه الصورة يعيب المعجم . وقد يزداد هذا العيب حدة حين ننظر إلى أن المؤلف لم يدون فى كتابه ما اتفق عليه اللغويون من ألفاظ ، بل انفرد بكثير منها .

ويختلفون معه فى إهماله التصريح بذكر المراجع عامة فى كتابه ، ومراجع ما انفرد به من ألفاظ ومعان خاصة . ويرى الباحث أن المأخذين الأخيرين ينصبان على انفراده بما انفرد به دون استشهاد عليه أو ذكر لمراجعه . وقد تكلم الناس فى أفراد الخليل وابن دريد من القدماء ؛ فما بالك بابن عباد الذى عاش فى أواخر القرن الرابع ؟

واضطربت عليه بعض المواد فعَدَّها من الرباعى والخماسى ووضعها فى كلا النوعين . نرى ذلك فى شمنصير ، والفتكرين ، وابلندك ، وأمثالها . واضطرب فى بعض الألفاظ المعتلة فوضع « زيرنساء » فى « زير » بالياء ، ووضعه فى « زور » أيضا ، وهو بالواو فقط .

وقد رأيت صاحب التاج يتهمه فى بعض المواضع بالتصحيف ، قال « ضيأت المرأة بتشديد الياء التحتية : كثر ولدها . قاله ابن عباد فى المحيط ، وهو تصحيف ، والمعروف ضنأت ، بالنون والتخفيف . وقد نبه عليه الصاغانى وابن منظور وغيرهما » وقال أيضا « الثنتل ، بالكسر : القذر العاجز من الرجال ، وقيل هو الضخم الذى يرى أن فيه خيرا ، وليس فيه خير . نقله ابن عباد . قلت : والصواب فيه التنبل » وقال « الزخلوط بالضم أهمله الجماعة ، وقال ابن عباد هو : الرجل الخسيس من السفلة . هكذا ذكره فى الخاء المعجمة ، أو الصواب بالحاء كما تقدم عن ابن دريد ، ونبه عليه الصاغانى » . وقال « قال ابن عباد : وقد جرط بالطعام كفرح : إذا غص به . ... قلت : وهذا تصحيف من ابن عباد ، والصواب فيه خرط بالخاء معجمة » .

* * *

وصفوة القول: أن ابن عباد لم يجدد فى حركة المعاجم من ناحية التنظيم شيئا ، وكل ما أضافه إلى هذه الحركة كان في جانب المادة : إذ أتى بكثير من الألفاظ والمعانى التي لم يذكرها من قبله . فهو كالاستدراك على المعاجم التى سبقته . ولم أعثر على أسماء كتب أقامت دراستها حوله ، غير أن الصاغانى أفاد منه فى العباب كثيرا .

الفصل الخامس

كتاب المحكم

لابن سيده (٣٩٨ — ٤٥٨ هـ)

آخر معجم ندرسه من هذه المدرسة المحكم لأبي الحسن على بن إسماعيل بن سيده الأندلسي. وقد ألفه فى إمارة أبى الجيش مجاهد بن عبد الله العامرى على دانية ، وأهداه إليه ، أى بين عامى ٤٠٨ و ٤٣٢ هـ .

هدفه :

قصد ابن سيده فى محكمه إلى هدف يختلف عن هدف الخليل والأزهرى ، إذ رمى إلى جمع المشتت من المواد اللغوية فى الكتب والرسائل فى كتاب واحد يغنى عنها جميعها ، إلى دقة التعبير عن معانيها ، وتصحيح ما فيها من آراء نحوية خاطئة ولكنه اتفق مع الأزهرى فى ربطه اللغة بالقرآن والحديث .

قال فى مقدمته : « فتأمل (الأمير أبو الجيش) لذلك كتب رواتها وحفاظها فلم يجد منها كتابا مستقلا بنفسه ، مستغنيا عن مثله ، مما ألف فى جنسه ، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه ، وشال لا تعاند عليه وراده ، وكلأ لا تحاقد فى مثله رواده ، لا تشبع فيه ناب ولا فطيمة . . . ثم إنه لحظ مناظر تعبيرهم ومسافر تحبيرهم ، فما اطبى شىء من ذلك له ناظرا ، ولا سلك منه جنانا ولا خاطرا . . . وكان أكثر ما نقمه — سدده الله — عليهم عدولهم عن الصواب فى جميع ما يحتاج إليه من الإعراب . وما أحوجهم من ذلك إلى ما منعوه . . . » .

منهجه :

أخذ ابن سيده منهج الخليل بعد ما أدخله أبو بكر الزبيدى عليه من إصلاح فى مختصره ، وسار عليه دون أدنى تغيير ، ومن ثم نجد كتابه ينقسم إلى حروف مرتبة على ترتيب الخليل للمخارج ، وكل حرف منها ينقسم إلى الأبواب التالية : الثنائى المضاعف الصحيح ، الثلاثى الصحيح ، الثنائى المضاعف المعتل ، الثلاثى المعتل ، الثلاثى اللفيف ، الرباعى ، الخماسى ، ولكنه زاد على الزبيدى بناء آخر هو السداسى ، ذكره فى حرف الهاء والخاء والجيم . وأتى فى الأول بكلمة (شاهسفرم) وفى الثانية بكلمة (حبطقطق) وفى الثالثة بكلمة (جلنباق) وجعل الأخيرتين من الملحق بالسداسى . والكلمة الأولى فارسية على غير أبنية العرب ، ومؤلفة من كلمتين (شاه) و (اسبرغم) بمعنى الريحان السلطانى[1] . أما الكلمتان الأخريان فليستا لفظين متصرفين لهما معناهما الذاتى ، وإنما هما تصوير صوتى ، أو حكاية صوتية لما تحدثه قوائم الخيل وصفق الباب ، فليس من الصواب جعلهما فى الكلام البيّن المعانى المتصرف ، وتخصيصهما — مع اللفظ الأجنبى — ببناء لم يعرفه العرب ، ومخالفة قواعد النحو التى افتخر بمراعاتها . وعلى الرغم من ذلك فهذا التقسيم أحسن ما وصلت إليه مدرسة العين وأحكمه ، والفضل فى ذلك لأبى بكر الزبيدى .

وملأ هذه الأبواب بالتقاليب وحدها إلا أبواب الثنائى المضاعف الصحيح والمعتل فقد اتبع فيها نهج الزبيدى . وجعل فى المادة منها أقساما خاصة للثنائى الخفيف مثل مِنْ وصَهْ ، والمضاعف الفاء واللام مثل كعك وهيه ، والمضاعف الفاء والعين مثل هَوْهاء ، وألف أن يؤخر هذه الأقسام إلى آخر مادتها إلا حين يفلت منه الزمام فيضعها فى غير موضعها اللائق بها ، كأن يضعها بعد المقلوب أو ماشابه ذلك . وأدخل فى أبواب الثنائى المضاعف الرباعى كزلزل ولكنه كان يضعه حينا فى المواد نفسها ، وحينا آخر فيما ضوعف من فائه ولامه . والتزم المؤلف أن يفصل بين الأنواع المختلفة من المعتل ، فقدم المهموز ثم اليائى ثم الواوى ثم المعتل بألف أصلية غير مقلوبة مثل ها التنبيه . وقد أخذ هذا النظام من الزبيدى .

(١) أدى شير : الألفاظ الفارسية ١٠٤ .

خطته فى داخل المواد :

رسم ابن سيده لنفسه فى المقدمة خطة محكمة ليسير عليها فى انتقاء الألفاظ التى يدخلها تحت مواده وترتيبها ، فحذف أمورا ، ونبه على أخرى ، وميز بين المتشابهات ، ورتب الألفاظ .

أما ما حذفه فالمشتقات القياسية لاضطرادها مثل « الجمع المسلّم إلا أن يكون تشبيها بالمكسر فى كونه سماعيا نحو أرَضين وإحَرِّين وغير ذلك مما جمع بالواو والنون ، وقد كان حكمه ألا يسلم إلا بالألف والتاء » ، وجمع التكسير من الثلاثى والمزيد والرباعى ، وجمع اسم الفاعل من الأجوف على فَعَلة ، أو الناقص على فُعَلة ، أو المؤنث على فواعل ، والمصدر الميمى واسمى المكان والزمان ، وأفعال التعجب ، والصيغ الأصيلة التى يورد المقصور منها لدلالته على وجودها . ولا يذكر من كل ذلك إلا الشاذ .

وأما ما نبه عليه فالشاذ ، مثل اسم المفعول الذى لا فعل له أو المبنى من الفعل اللازم ، والأفعال التى لا مصادر أو لا ماضى لها ، أو لها مصدر من غير لفظها ، والصيغ التى يغلب عليها معان خاصة أو تلزمها ، والجموع التى لم تكسر على واحدها ، والنسب الشاذ ، والمؤنث بغير علامة أو ما تدخله الهاء شذوذا ، والمثنى على غير واحده والألفاظ التى يشعر ظاهرها أنها للمفرد والجمع ، وما لا يصغر ، وما لا يستعمل إلا ظرفا والأعلام المأخوذة من الصفات ، أو بعبارة مجملة من قوله : « شاذ النسب والجمع والتصغير والمصادر والأفعال والإمالة والأبنية والتصاريف والإدغام » .

وميز أسماء الجموع من الجموع وجموع الجموع ، واسم الفاعل الجارى على فعله بعطفه عليه بالفاء من اسم الفاعل غير الجارى عليه بعطفه بالواو ، والقلب من الإبدال واللغات ، والمهموز أصلا من المهموز شذوذا ، والتخفيف البدلى للهمزة من التخفيف القياسى ، والمعتل الواوى من اليائى ، وتخليص الثلاثى من الرباعى والخماسى . ولكن بعض ما تكثّر به هنا من فصل بين المعتل الواوى واليائى ، وتخليص للأبنية المختلفة ليس

من ابتـكاره ، وإنما قلد فيه أبا بكر الزبيدى . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل المواد تقديم المفرد على الجمع ، وجمع القلة على الـكسرة ، والمجرد على المزيد .

تلك هى الخطة التى رسمها لنفسه ، ولم نر مثلها أو ما يقاربها عند من قبله من أصحاب المعاجم . وواضح فيها تأثير النحو والصرف ، إذ يعتمد عليهما فى الأمور الأربعة التى صورها فى خطته . واعترف المؤلف بذلك فى قوله « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هـذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب » . ويتفق ذلك كله مع ميله إلى تصحيح الآراء النحوية الخاطئة فى كتب اللغة ، ومع غلبة علم النحو عليه كما يقول هو : « إنى أجد علم اللغة أقل بضائعى وأيسر صنائعى ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو » أو كما يقول السيوطى[1] : « لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو » .

مراجعه :

رجع ابن سيده إلى أصناف مختلفة من المعرفة ليؤلف كتابه : اللغة والنحو والتفسير والحديث . وهاك بعض ما ذكره منها فى مقدمته : « وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة فمصنف أبى عبيد والإصلاح والألفاظ والجمهرة وتفاسير القرآن وشروح الحديث والـكتاب الموسوم بالعين ماصح لدينا منه وأخذناه بالوثيقة عنه ... وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعللة العجيبة ، الماخصة الغريبة ... وهو حَلْى كتابى هذا وزينه ، وجماله وعينه ... وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين ، المتضمنة لتعليل اللغة ، فـكتب أبى على الفارسى : الحلبيات والبغداديات والأهوازيات ... وكتب أبى الحسن بن الرّمّانى كالجامع والأغراض ، وكتب أبى الفتح عثمان بن جنى . . . » .

وصفه — المقدمة :

قدم ابن سيده بين يدى معجمه مقدمة طويلة شرح فيها المنهج الذى يريد أن يسير عليه شرحا وافيا واضحا مفصلا ، كما رأينا . وعالج فيها مدح الأمير أبى الجيش

---

(١) البغية ٣٢٧ .

ومزايا كتابه ، وعيوب كتب اللغويين الأقدمين ، وخاصة أبا عبيد وابن الأعرابى وابن السكيت . وغلا فى الفخر بنفسه وكتابه فخرا يطاول ما فى مقدمة الأزهرى .

المعجم :

لا تختلف الصورة العامة لأبواب المحكم عن مختصر العين إلا من حيث الحجم . والمنهج فى الكتابين دقيق بحيث يغنى عن وصف الأبواب ولكن أسجل بعض ملاحظات . فأبواب الثنائى عند المؤلفين تحتوى على أقسام كثيرة صغيرة ، ويقتضى المنهج منهما أن يلحقا هذه الأقسام بمادتها ، ولكن الأمر كثيرا ما اضطرب فرأينا ابن سيده يلحقها بمقلوب آخر للكلمة ، أو يذكرها بعد التقاليب جميعا . كذلك لا نرى نظاما معينا لإيرادها ، فهو فى أكثر الأحيان يأتى بالخفيف ثم المضاعف الفاء واللام ثم المضاعف الفاء والعين ، ويغير هذا النظام فى أحيان أخرى . واضطرب فى بعض الأبنية فأدخلها تحت أكثر من قسم ، مثل المضاعف الرباعى ، فهو يرد فى المادة أو فيما ضوعف من فائه وعينه .

ونهج فى أبواب الثنائى المضاعف المعتل أن يذكر الثلاثى الذى يتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين (مع اعتبار الهمزة من حروف العلة) وذكر فى الثلاثى المعتل ما فيه حرفان صحيحان وحرف علة ، وفى اللفيف ما فيه حرف صحيح وحرفا علة مختلفان كالهمزة والواو أو الواو والياء . والتزم فى هذه الأبواب جميعها ترتيبه لحروف العلة ، فقدم المهموز منها فاليائى فالواوى . فنجده فى باب الثلاثى المعتل من حرف العين مثلا يقدم العين والهمزة مع الحاء ، ثم العين والهمزة مع الهاء ، ثم مع القاف ... الخ ، مع حذف ما لم يرد منها فى كلمات مستعملة ثم ينتقل إلى العين والياء مع الحاء ، فالعين والياء مع الهاء ... الخ . ولكننا لا نجد مثل هذه الأقسام فى البابين الآخرين لتأليف كلماتهما من حرفى علة وحرف صحيح واحد ، بدلا من حرف علة وحرفين صحيحين كما هو الحال فى هذا الباب .

والتزم المؤلف ترتيب حروف الكلمة الأصول كلها في أبواب الثلاثى الصحيح والرباعى والخماسى . وكلن يسمى الفصول بالحرفين الأولين مخرجا . ولم يستثن من ذلك إلا الخماسى أحيانا ، إذ لم يجد منه إلا ألفاظا قليلة ، فأوردها كلها فى مكان واحد دون أن يقسمها فصولا ، ولكن مع مراعاة ترتيبها .

تحليل المواد :

آن الوقت لنتتبع علاجه لمادتى عقق وهقع .

بدأ المؤلف المادة الأولى بالفعل الثلاثى المجرد ، واستقصاه فذكر ماضيه فمضارعه فمصدره فصفتين منه ، وتلاه بعلمين جغرافيين ، هما فى الحقيقة من صفات الفعل ، قال : « عقه يعقه عقا ، فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالمدينة كأنه عُقّ أى شق . غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشىء بعينه على ما ذهب إليه الخليل فى الأسماء والأعلام التى أصلها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان فى بلاد بنى عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان ، وإذا رأيتها مفردة فقد يكون أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين ، قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا فى أفانين ودقه　　　كبير أناس فى بجاد مزمل

وإن كانت التثنية فى مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع لتساويهما فى النبات والخصب والقحط ، وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر . ولهذا ثبت فيه التعريف فى حال تثنيته ، ولم يجعل كزيدين فقالوا هذان أبانان بينين . ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام فى العقيقين فعلى حد ثباتهما فى العقيق » ذكر المصنف المصدر واسم المفعول وهما قياسيان ، فكان واجبا عليه حذفهما وفقا لمنهجه . وقد نتجاوز عن ذكره اسم

المفعول لأنه ربما خاف إن ذكر عقيق وحدها ، أن يظن أنه لم يسمع فيه اسم المفعول استغناء بهذه الصفة عنه . وأخذ المؤلف تفسير الفعل والعقيق من الجمهرة والعين وصاغه صياغة جديدة مختصرة . ونستنبط من هذا أنه يقتبس الألفاظ ومعانيها من غيره دون تصريح ، أما القواعد فيصرح بأصحابها . وبدأ المؤلف مادته كبداية ابن دريد لا الخليل . ولم يذكر عمن روى تحديد العقيقين وهما غير موجودين عند الخليل .ولا الأزهرى الذى أورد أعقة أربعة فى مادته ، ولكنهما يدخلان تحت قوله : « والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسعه عقيق » .

ونخرج من الأعلام إلى المصادر والأسماء وما يشتق منها من أفعال قال : « والعَقّ : حفر فى الأرض مستطيل سمى بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة فى الأرض . وانعق الوادى : عمق . والعقائق : النِّهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة ، حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير :

إذا خرجت من بيتها راق عينها　　معوذه وأعجبتهـا العقائق »

أخذ ابن سيده الصيغة الأولى من إحدى نسخ الجمهرة التي سماها المحققون هـ ، أما الثانية فليست فى العين ولا فى الجمهرة ولا فى التهذيب ، ولكن معناها شائع فى المادة كلها ، وقريب من بعض ما ساقه ابن دريد والأزهرى ، وكذا الفعل المشتق منها غير موجود . ولم يرو أحد من الثلاثة أيضا قول أبى حنيفة الدينورى الذى حكاه المؤلف .

ثم ذكر الصفة وخبر معقر بن حمار الذى أورده ابن دريد والأزهرى ، قال المؤلف : « وسحابة عقاقة : منشقة بالماء ومنه قول المعقر بن حمار لبنته وهى تقوده وقد كُفَّ وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وائلى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . شبهت السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء ،

وهو الذى يخرج منه الولد . والقفلة : الشجرة اليابسة ، كذلك حكاه ابن الأعرابى بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » . وأورد ابن دريد هذا الخبر مختصرا مبتورا ورواه الأزهرى عن شمر لا عن ابن الأعرابى وهو مختصر عما هنا أيضا ولم يشرح الأزهرى الحولاء ولا روى الخلاف فى القفلة .

ثم انتقل المؤلف إلى معنى العقوق وأورد ما فيه فقال : « عق والده يعقه عقا وعقوقا : شق عصا طاعته ، وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر ورجل عُقَق وعُقُق وعَقّ : عاق أنشد ابن الأعرابى :

أنا أبو المقدام عقا فظا   لمن أعادى ملطسا ملظا

أكظّه حتى يموت كظا   ثمتَ أعلى رأسه الملوَظّا

صاعقة من لهب تلظى

الملوظّ : سوط أو عصا يلزمها رأسه . كذا حكاه ابن الأعرابى . والصحيح الملوظُ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق ، قال النابغة :

أحلام عادٍ وأجسام مُطهرة   من المَعَقّة والآفات والأثم .

وفى المثل : أعق من ضب . قال ابن الأعرابى : إنما يريد به الأنثى ، وعقوقها أنها تأكل أولادها ، عن غير ابن الأعرابى » . وروى الخليل أكثر الصيغ الواردة هنا ، وروى ابن دريد والأزهرى أشياء منها وزاد ثانيهما « الجمع العقة » كما روى رجز ابن المقدام دون شرح وانفرد ابن سيده بالمثل .

ورجع المؤلف إلى معنى العق الحسى مرة أخرى فقال : « وعق البرق وانعق : انشق ، وعقيقته : شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة . وقيل العقيقة والمُعَق : البرق إذا رأيته فى وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وانعق الغبار : انشق وسطع ، قال : « إذا العجاج المستطار انعقا » . وانعق الثوب : انشق عن ثعلب » ، وهذه الصيغ موجودة فى المعاجم السابقة مع اختلاف فى العبارة .

ثم انتقل إلى الشعر وما اتصل به وهو الذى بدأ به الخليل مادته قال :

« والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

والعقة كالعقيقة ، وقيل العقة فى الناس والحمر خاصة ، وجمعها عقق قال رؤبة :

* طير عنها النسءُ حولىَّ العِقَق *

وأعقت الحامل : نبتت عقيقة ولدها فى بطنها ، وعق عن ابنه يَعُق ويَعِق : حلق عقيقته أو ذبح عنه شاة ، واسم تلك الشاة العقيقة . وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من الشعر قال كثير عزة :

فآ كُمُ النَّعْفِ وحَشٌ لا أنيس بها إلا القَطَا فتلاع النبعة العقق

والعقوق من البهائم : الحامل ، وقيل : هى من الحافر خاصة والجمع عقق وعقاق ، وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس وقيل « الإعقاق بعد الإقصاص » فالإقصاص فى الخيل والحمر : أول الحمل ثم الإعقاق بعد ذلك . ونوى العقوق : نوى رخو الممضغة تأكله العجوز أو تلوكه ، وتعلفه الناقة العقوق إلطافا لها. فلذلك أضيف إليها . وإذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : « طلب الأبلق العقوق » فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا لأنه لا يكون الأبلق عقوقا . ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال : أمرها إليها وقد أبت أن تتزوج ، قال : فولنى مكان كذا . فقال معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض فى قنن الجبال فبيضه فى حرز إلا أنه يُطمَع فيه ، فمعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطمع فى الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد ، وقوله — أنشده ابن الأعرابى :

فلو قبلونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلونى ، وقال ثعلب : لو قبلونى بالأبلق العقوق لأتيتهم بألف » . أما الخليل فحكى معظم هذه الصيغ وشواهدها فى مواضع متفرقة من مادته عدا التلاع العقق والأمثال وأقوال ابن الأعرابى وثعلب وخبر معاوية ، وكذا فعل الأزهرى ، وروى هذان شواهد من الحديث ليست عند ابن سيده .

ثم انتقل إلى معنى المرارة ، فقال « وماء عُقّ وعُقاق : شديد المرارة ، الواحد والجميع فيه سواء ، وأعقّت الأرض الماء : أمرّته ، وقوله :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه : ما أمرّه . وأما ابن الأعرابى فقال : أراد ما أقعه ، من الماء القُعّ ، وهو المر أو الملح ، فقلَب . وأراه لم يعرف ماء عقا لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه ولم يحتج إلى القلب » ولم يرو الخليل هذا المعنى ، وإشارة ابن دريد إليه قاصرة ، أما الأزهرى ففصل القول فيه .

وتختم المادة بمعنيين آخرين وعلم ، فالمضاعف الرباعى ، قال « والعقيق : خرز أحمر تتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . والعُقّة : التى يلعب بها الصبيان . وعَقّة : قبيلة من النمر بن قاسط قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بنى الجوال

وعَقْعق الطائر بصوته : جاء وذهب . والعقعق : طائر معروف من ذلك » . وفى هذه الأقوال بعض اختلال إذ توضع الصيغة الثنائية « عقة » للقبيلة بين الصيغتين الرباعيتين ، ويقدم الجمع « العقق » على المفرد « ألعقيقة » ومنهجه يقتضى تقديم المفرد على الجمع ، ولكن السبب فى خروجه على منهجه اتباعه قول الخليل فى تفسيره . وتعريف هذا للطائر أجمل وأوضح من تعريف ابن سيده ، غير أنه لم يتعرض لاسم القبيلة .

ويتضح من هذه المادة أن ابن سيده أورد جميع ما ذكره الخليل وابن دريد من الصيغ والمعانى وزاد عليهما فيها غير أنه حذف بعض شواهد الخليل الشعرية

وكل شواهده من الحديث ، وأنه لم يورد جميع ما أورده الأزهري من صيغ أو معان أو شواهد فإن هذا يفوقه بشكل جد ظاهر ، ولكن ابن سيده انفرد دونه ببعض ذلك أيضا ، ويظهر فيها إكثاره من الاتجاهات النحوية مثل أقواله فى العقيق والعقيقين والناقة المفوق وميله إلى توضيح شواهده وشرحها ويظهر فيها أيضا إخلاله بمنهجه فالصيغ المجردة والمزيدة تتناثر فى جميع الأنحاء ولا يضبطها ضابط كما ادعى من تقديم المجرد وتأخير المزيد ، وصيغ المفرد والجمع لا يراعى فيها تقديم على الجمع ، وفقا لوعده . يضاف إلى ذلك نثره للأعلام فى أول المادة ووسطها وآخرها . فنحن لا نستطيع أن نصدق أنه ذو منهج معين فى ترتيب داخل المادة كما تقول مقدمته المفتخرة .

وبدأ مادة « هقع » بالاسم الذى بدأت به فى كتاب العين واقتبس منه وسار على طريقه ، قال : « الهقعة : دائرة فى وسط زور الفرس وهى دائرة الحزام تُستحَب ، وقيل هى دائرة تكون بجنب بعض الدواب يتشاءم بها ، وقد هقع هقعا ، قال :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليلته وازداد حرا عجانها

فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

الهقعة : ثلاثة كواكب فى منكب الجوزاء كأنها أثافىّ وهى من منازل القمر » وكل هذا من العين بدون تصريح مع بعض إيجاز قليل ، ومع إضافة المعنى الأول للهقعة الذى قيل فيه إنها مستحبة ، وهو قول لم نره فى غير المحكم من المعاجم .

ثم صيغة اشترك فيها هو والأزهرى قال : « والهُقَعة : الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم » وقد رواه الأزهرى عن أبى عبيد عن الأموى ، والفرق شاسع بين المؤلفين فى علاجهما . فابن سيده اعتمد هذا القول وأنفذه ، أما الأزهرى فأورد فيه خلافا كبيرا استقصى فيه أقوال شمر والفراء والأدلة ترجح أحد الأقوال .

ثم انتقل إلى معنى آخر ذكر فيه الأمثال والمصادر والصفات وكان سبب تأخيره أن فعله مزيد قال: « والاهتقاع: مُسانة الفحل الناقة التى لم تضبع ، واهتقع الفحل الناقة: أبركها . وتهقعت هى بركت ، وناقة هَقِعة ، إذا رمت بنفسها بين يدى الفحل من الضبعة كهَكِمة » ولا توجد هذه الأقوال عند الخليل ولا ابن دريد ولكنها عند الأزهرى مع نسبة كل منها إلى قائله .

ثم أورد لصيغة « تفعّل » معنيين آخرين فقال: « وتهقعت الضأن: استحرمت كلها ، وتهقعوا وردا: جاءوا كلهم » وهما فى الأبواب الأخيرة من الجمهرة وليسا عند الخليل ولا الأزهرى .

ثم انتقل فقال: « والهيقعة: ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهى أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع ، وقيل صوت السيوف ، قال عبد مناف بن ربع الهذلى:

فالطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العَضَدا

الشغشغة: حكاية صوت الطعن . والمعول: الذى يبنى العالة ، وهى شجر يقطعه الراعى على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والعَضَد: ما عُضِد من الشجر أى قطِع » والمعنى والشاهد وتفسيره موجودة فى الجمهرة والتهذيب .

ورجع المؤلف فى آخر المادة إلى صيغة الفعل المزيد « اهتقع » ثم ذكر اسما جديدا قال « واهتُقِع لونه: تغير من خوف أو فزع ، لا يجىء إلا على صيغة فعل ما لم يسم فاعله . والتُقَاع: غفلة تصيب البدن من هم أو مرض » وتوجد الصيغة الأولى منهما مع بعض مرادفات لها غير مشروحة فى الجمهرة ، ونقلها فى التهذيب عن الفراء وغيره ، وشرحها شرحا مجملا . أما الثانية فمأخوذة عن الجمهرة وحدها .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن سيده أتى على ما فى العين والجمهرة ولم يترك منهما شيئا بخلاف غيره من اللغويين حتى الأزهرى المحب للتجميع والاستقصاء .

وزاد عليهما كثيرا بل زاد على التهذيب أيضا . ولكنه لم يذكر كل ما فيه من صيغ ومعان . وزيادات الأزهرى أكثر من زيادات ابن سيده . ولم يكن المؤلف حريصا فى مادته على نسبة كل قول إلى صاحبه كما لم يكن حريصاً على استقصاء المعانى المختلفة لكل صيغة يوردها فأحيانا كان يستقصى وأحيانا كان يقتصر على بعضها أو واحد منها ، نخالف بذلك الأزهرى المستقصى للمعانى والخلافات اللغويين فيها . وأسوأ ما فى الأمر أننا لا نجد فيها ما كنا نتوقع من انتظام سما به صاحبه إلى عنان السماء فالصيغة الواحدة « افتعل » ذكر بعض معانيها فى أوائل المادة ومعانيها الأخرى فى أواخرها ، والمجرد والمزيد لا يُراعَيان تماما كما يوحى المنهج المرسوم فى المقدمة ، ويكفى أن الهقاع ترد فى آخر المادة بعد جميع الصيغ المجردة والمزيدة بحرف وحرفين وربما أكثر .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة انفرد بها المحكم من غيره من المعاجم اللغوية ، ميل مواده إلى الانتظام فى داخلها ، وفقا للمنهج الذى وضعه لنفسه . فالأفعال يبين ماضيها ومضارعها ومصدرها والصفة منها ، ولا يهمل من كل ذلك إلا القياسى ، والأسماء يذكر مفردها وجموعها : القلة منها والكثرة الشاذة . وكلا النوعين يقدم منهما — جهد الطاقة — المجرد ، ويؤخر المزيد . وقد شرح خطوات هذا المنهج فى المقدمة شرحا وافيا ، وإن خالفه فى كثير من الأحيان .

الجمع :

والظاهرة الثانية الهامة فى المحكم ، جمعه الأقوال فى تفسير اللفظ الواحد ، فهو شبيه من هذه الناحية بالأزهرى إلى حد ما . قال فى مادة « حقل » : « الحقل : قَراح طيب يزرع فيه . . . والحقل : الزرع إذا استجمع خروج نباته ، وقيل : هو إذا ظهر ورقه واخضر ، وقيل هو إذا كثر ورقه ، وقيل : هو الزرع ما دام أخضر ،

وقيل : الحقل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن تغلظ سوقه . وهذه المعانى متقاربة ، ويقال منها كلها : أحقل الزرع ، وأحقلت الأرض . والمحاقل : المزارع ، والمحاقلة : بيع الزرع قبل بدوء صلاحه ، وقيل : بيع الزرع فى سنبله بالحنطة ، وقيل : المزارعة بالثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر ، وقيل المحاقلة : اكتراء الأرض بالحنطة » . والفرق بين ابن سيده والأزهرى أن الأخير منهما يميل إلى نسبة كل قول إلى صاحبه ، بينما يهمل الأول ذلك ، ويميل الأزهرى إلى إيراد المعانى المختلفة التى يدلى بها اللغويون بينما لا يقبل ابن سيده ذلك ، والمادة أكثر صيغا ومعانى عند الأزهرى .

ومن مظاهر الجمع والاستقصاء عند ابن سيده اقتباسه جميع ما فى العين والجمهرة إلا النادر القليل جدا ، وكان المعجميون قبله ، وعلى رأسهم ابن دريد نفسه ، ينتقون من المعاجم التى قبلهم ، ولا يأخذونها برمتها . والأمر الذى حذفه من العين والجمهرة هو الشواهد الشعرية ، التى كان يحذفها أحيانا ، وكان يستعيض عنها فى أحيان أخرى . والأمر الثانى اختصاره بعض التطويلات والحشو الذى لا لزوم له فى هذين الكتابين . وكان فى تفسير النباتات يعدل عن قول الخليل أو ابن دريد ، فى بعض الأحيان ، إلى قول أبى حنيفة الدينورى صاحب كتاب النبات ، لأنه المتخصص فى ذلك . ولم يكن يصرح باسم العين أو الجمهرة فيما اقتبسه منهما فى كثير من المواضع كعادته التى رأيناها منه . وكان من نتائج هذا الاقتباس الواسع النطاق احتضانه بعض الصيغ والمعانى التى أخذها اللغويون على هذين العالمين ، وإن كان المؤلف تنبه إلى كثير مما جاء فى العين منها ، بفضل مختصره لأبى بكر الزبيدى فلم يقع فيها كما وقع الخليل . وقد ظهر هذا فى القثاعى والعاتك اللتين وضعهما فى موضعهما الصحيح ، ولم يضعهما فى القفاعى والعانك ، وهو الموضع الخاطىء على رأى النقاد . وظهر أيضا فى تنبيهه على خلافات اللغويين فى بعض المواضع الأخرى مثل الموت الهميع ورغل ، والدعيق ، وعسا الليل بالعين أو الغين .

كذلك أتى ابن سيده بأكثر ما فى بارع القالى من صيغ ومعان . ولكنه حذف من مقتبساته : الشواهد ، والصيغ ، والمعانى المتكررة ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها والمترادفات ، فالبارع أقرب إلى التهذيب من المحكم .

الاختصار :

لا يتعارض هذا الاستقصاء مع تحريه الاختصار ، من إيجاز لعبارة التفسير وتجنب للتكرار وحذف للصيغ القياسية كما رأينا فيما التزمه فى منهجه ، وكما يشير فى قوله : « تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والاتساع والإيجاز والاختصار مع السلامة من التكرار والمحافظة على جمع المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة » وقد دفعه ذلك إلى استخدام خطوة تلقفها منه الفيروزآبادى بعد فيما تلقف وقال : « ومن بديع تلخيصه ، وغريب تخليصه أنى أذكر صيغة المذكر ، ثم أقول ، والأنثى بالهاء ، فلا أعيد الصيغة . وإن خالفت الصيغة أعلمت بخلافها ، إن لم يكن قياسيا نحو بنت وأخت » وقد ابتدع الأزهرى ثم ابن سيده هذا القول بالتزامهما الاختصار ، لا لأنهما فعلا ذلك حقا (باستثناء ما راعاه ابن سيده) وإنما لأن أهل القرن الرابع عامة هالتهم كثرة الكتب والرسائل اللغوية ، وأثرت فيهم النظرة الدينية إلى العربية ، وملأهم هيبة قول الإمام الشافعى عن سعة اللغة وعدم إحاطة أحد بها إلا نبيا يوحى إليه ، فاتقوا بهذا القول ما قد يوجه إليهم من نقد .

النحويات والصرفيات وغيرها :

الظاهرة العامة الأخرى كثرة الأحكام النحوية والصرفية جدا ، وفاء من المؤلف بوعده فى مقدمته ، وقياما بحق غرضه من كتابه ، وأكثر ما تكون هذه الأحكام فى أقسام الخفيف من الأبواب الثنائية . وقد جذب ذلك أنظار قرائه حتى قال فيه أحمد فارس الشدياق[1] : « وهذه المناقشات النحوية التى نجدها فى كتب النحو قد كلف بها وارتاح لها ابن سيده فى المحكم كثيرا ، فما سنحت له

(١) الجاسوس ٤٧ .

فرصة للخوض فيها إلا انتهزها » . ومن أجل ذلك كان كثير من مراجعه كتبا فى النحو كما رأينا .

وعنى المؤلف — إلى جانب هذا العلم — ببعض علوم أخرى بدرجة أقل ، وأشار إلى ذلك فى قوله : « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب ، وتقدم فى علم العروض والقوافى . . أنى أجد علم اللغة أقل بضائعى وأيسر صنائعى ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو ، وحوشى العروض ، وخفى القافية ، وتصوير الأشكال المنطقية ، والنظر فى سائر العلوم الجدلية » وقد أثرت تلك العلوم فى طريقة التفسير للألفاظ ، فكان يستخدم اصطلاحاتها مثل تسمية المفرد المجرد البسيط ، والجمع والمزيد المركبات فى بعض الأحيان ، وغير ذلك .

أما الظواهر الأخرى فى المحكم ، فقد وجدنا فيه التفاتا إلى اللغات ، والأعلام والروايات والمزاوجة والإتباع ، والتعبيرات المجازية ، ولكن ذلك كله ضئيل قليل لا يرتفع إلى درجة الظواهر المميزة ، بل الأعلام التى ينقلها عن غيره من المعاجم يقتضبها ويقتصر فيها على أنها اسم ، أو ما إلى ذلك ، فهو يقول مثلا « عك : قبيلة » بينا يقول الخليل « عك بن عدنان أو معدّ ، وهو اليوم فى اليمن » ويقول « قعقاع : اسم » و « صعصعة : اسم رجل » و « دعد : اسم امرأة » أما الشواهد فمثله مثل غيره من اللغويين ، وقد حاول فى كثير من المواضع أن يجدد فيها ، فلا يأتى بما جاء به الخليل أو ابن دريد ، ولكن النقد اللغوى عنده ضعيف ، لا يرتفع إلى الدرجة التى رأيناها عند ابن فارس والأزهرى والجوهرى ولغويى القرن الرابع عامة من المشارقة .

مآخذ :

أهم مأخذ يصدم القارىء فى المحكم ، هو إخلاله بالمنهج الذى ملأ به الجو افتخارا شمخ بأنفه إلى السماء بفضله ، فالباحث يخرج من المقدمة معتقدا أنه سيرى تغييرا لا عن المعاجم القديمة ، وثورة على المناهج البالية ، انتظاما ودقة وحسابا لكا

خطوة . ولـكن كل ذلك لم يكن إلا بقدر معلوم . فهو أكثر من غيره انتظاما ولـكنه لا يصل إلى الدرجة التى ادعاها فى مقدمته ، بله الدرجة التى يجب أن يكون عليها المعجم الذى ييسر لـكل قارئ الوصول إلى بغيته .

فنحن لانجد فيه الاضطرابات بين الأبواب الثنائية والثلاثية والرباعية وغيرها ، وموضع كل لفظ منها ، ولـكن هذا كله من النظام الخارجى للمواد ، وكان موجودا إلى درجة بعيدة عند من قبله . أما الانتظام الداخلى فـكثيرا ما أفلت منه . وَعَدنا فى المنهج بتقديم المفرد على الجمع ، ولـكنه كثيرا مافعل العكس . قال (عض) : « قال أبو زيد فى كتاب الـكلأ والشجر : العضاه ... واحدتها عضاهة » ، ونعتذر له بأنه ينقل عن غيره . وكذلك وعد بتقديم المجرد على المزيد ، ولـكنه كثيرا ما أخل بهذا الوعد . وكان أحيانا يعنى بتطبيق خطته على الأسماء وحدها ، والأفعال وحدها ، فيأتى كل فرع منها مرتبا ، ولـكنهما متداخلان فى المادة . فتظهر كأنها مختلة إذ ينتقل من مجرد فى الأفعال ، إلى مزيد فى الأسماء ، ثم يرجع إلى الأفعال المجردة لأنها لم تـكن انتهت . وفى أحيان أخرى كان الاختلال هو سبب عدم وفائه بوعده .

وعثرت فى هوامش الجزء الأول من المخطوط برقم ٥١ بدار الـكتب المصرية على كثير من التعليقات ، وفى الجزء الثانى على ثلاث تعليقات ، بعضها من قلم المجد الفيروزآبادى ، تنقد بعض مافى المحـكم . والأمور التى تعرضت لها هى :

١ — التفسيرات الخاصة ، فقد قال المؤلف : « هُسَع وهَيْسُوع : اسمان ، وهى لغة قديمة لايعرف اشتقاقها » فعلق على ذلك صاحب القاموس : « قال الفيروزآبادى : لقد أبعد أبو الحسن فى المرام ، وأبعط فى السّوم ، وإن هذين الاسمين عربيان حِميريان واشتقاقهما من هسع : إذا أسرع ، وهاسع وهُسَيْع كَصُرَد مصغرا ، ومهسع بكسر الميم أبناء الهَمَيْسع بن حمير من سبأ ، فَلْيَعلَم من أين تؤكل الـكتف ، لِيَتَنَصَّل عن ارتـكاب الـكُلَف » وقد أخـذ ابن سيده قوله عن الجمهرة ، والفيروزآبادى أخذه من تـكملة الصغانى[1] .

---

(١) تاج العروس ، مادة هسع .

٢ — تصحيف الألفاظ ، قال المؤلف : « وتَقَعْوش الشيخ : كبر ، وتقعوش البيت : تهدم » ، وقيل فى التعليقة : « قال ابن الأعرابى : تقعوش : كبر ، وتقعوس البيت : انهدم ، بالسين غير معجمة . وقال : إن عجمها تصحيف ، ومثله قال ثعلب . وذكرها صاحب التهذيب بالمعجمة عن ثعلب عن ابن الأعرابى » وجعلهما صاحب التاج لغتين .

وقال المؤلف فى مادة (عجر) : « والعَجِير : العِنِّين من الرجال والخيل » وقالت الحاشية « هذا غلط ليس العجير بالراء العنين ، وهو تصحيف ، وإنما هو بالزاى ، وبالسين أيضا . قال الجوهرى : بالراء والزاى . وهذا التصريح بالغلط فيه تساهل فقد روى أبو عبيد أيضا الكلمة بالراء ، وقال الأزهرى : هذا هو الصحيح »[1] .

٣ — تصحيف فى ضبط الألفاظ ، قال المؤلف : « وعَيْهُم : اسم موضع بالغور ، قالت امرأة من العرب ضربها أهلها فى هوى لها :

ألا ليت يحيى يوم عَيْهُم زارنا وإن نهلت منا السياط وَعَلَّتِ

وقيل فى الحاشية : « ضبطه فى التهذيب : عَيْهَم ، كما ضبطه فى البيت فدل على سهو فى ضبطه عَيْهُم بالضم » ، وأورده الفيروزآبادى وياقوت بالفتح ، ولم يذكرا الضم . وأورد ياقوت موضعا عن العمرانى يسمى عيهوم ، فربما اختلط هذا الموضع وتصحف على ابن سيده .

وقال المؤلف : « القِنع : والقناع : الطبق يوضع فيه الطعام » . فقيل فى التعليق « ضبطه فى التهذيب القُنُع والقِناع : الطبق يؤكل عليه . وقال فى الصحاح : القناع الطبق من عسيب النخيل ، وكذلك القنع » واللفظ غير مضبوط فى الصحاح ولكن جاء فى التاج : « القناع : الطبق من عسب النخل يوضع فيه الطعام والفاكهة ، جمعه قُنُع بضمتين ككتاب وكتب ... وقال ابن الأثير : وقيل إن القناع جمع قنع »

(١) نفس المرجع : عجر :

٤ — تصحيف فى الشواهد :

(ا) القرآن : قال المؤلف « بخع نفسه يبخعها بخعا وبخوعا : قتلها غيظا أو غما . فى التنزيل « لعلك باخع نفسك على آثارهم » ، ويقال فى التعليقة « التلاوة فلعلك » الحق مع المعلق ، فليس للمؤلف حرية التصرف فى الشواهد القرآنية .

(ب) الحديث : قال المؤلف « القلّاع : النباش . والقلاع : الساعى إلى السلطان بالباطل عن أبى زيد ، والقلّاع : القواد . والقلاع : الشرطىّ . والقلاع : الكذاب . وقوله فى الحديث : لا يدخل الجنة قلاع ولا ديوث ، يحتمل تفسيره جميع هذه الوجوه » . وقيل فى التعليق : « ذكر فى التهذيب : ديبوب ، وفسره بالقتات النّمام » وارتضى صاحب التاج رواية الأزهرى .

(ج) الشعر : قال المؤلف فى (عنق) « أنشد ابن الأعرابى :

لا أذبح البازى الشبوب ولا أسلخ يوم القيامة العنقا »

وقيل فى التعليق : « إنما هو النازى بالنون وله قصة فى الأمثال ، وقائل هذا اسمه العباد بن عبد الله الضبى ، وذكر فى الأمثال أنه التبس وهو مناسب للعنوق » .

٥ — اختلال الشاهد الشعرى ، قال المؤلف « الإمهاد : الإقامة ، قال :

لما رأتنى راضيا بالإمهاد كالكرز المربوط بين الأوتاد

وقيل فى التعليق « قال الفيروزآبادى : الرجز لرؤبة ، وبين المشطورين مشطور ساقط وهو :

* لا أنتحى قاعدا فى القُعّاد *

ويروى ناضبا ، بدل راضيا . وقبله :

بل عجبت من ذاك أم هنداد لما رأتنى . . . »

وقد ورد فى ديوان رؤبة [1] كما قال الفيروز آبادى فعلا .

٦ — الخطأ فى وضع اللفظ ، قال المؤلف : « دهاع ودهداع : من زجر الغنم ، ودهع الراعى بالعنوق ودهدع : زجرها بذلك » ، فقيل فى التعليق : « هذا غلط وليس دهداع ولا دهدع من الثلاثى ، وإنما هو من باب الرباعى على مذهبي البصريين والكوفيين

(١) مجموع أشعار العرب ٣٨/٣ .

وليست كالجعجعة والقعقعة » . وقد رأينا هذا الوضع الخاطىء فى كتاب العين ومختصره أيضا ، فهما اللذان جرا ابن سيده إلى هذا الغلط .

٧ — الخطأ فى الأحكام : قال المؤلف : « العَيْهَل . . الذكر من الإبل ، والأنثى عيهلة » . فقيل فى الرد عليه : « قال الأزهرى والجوهرى : لا يقال جمل عيهل » ، ولكن الفيروزآبادى ذكره فى قاموسه . ويتصل بهذا الخطأ ، ما تعلق بالأبنية الخاطئة ، مثل رضى المؤلف عن « اعثوجج » على الرغم من عدم وجود « افعولل » فعلا البتة و « ترعيد » بكسر التاء والصواب بفتحها .

٨ — نضيف إلى هذا إيراده الألفاظ والمعانى التى لقيت نقدا مرا من كتابى العين والجمهرة ، مثل طخطخ ، وعكنكع ، وجعم ، وقعز ، وغيرها من الألفاظ التى قال عنها ابن فارس : « أرى كتاب الخليل تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » وسماها أيضا هنوات ابن دريد وأعاجيبه وما إلى ذلك . بل كان هذان الكتابان من أسباب وقوعه فى كثير من الأخطاء السابق تعدادها ، لأنه كان يقلدهما ويستعير منهما .

***

وصفوة القول أن المحكم خطا بمنهج المعاجم العربية خطوة إلى الأمام ، وهى محاولة تنظيم داخل المواد . ولكنه فيما عدا ذلك كان متأخرا عن المعاجم المشرقية . فقد سار فى ترتيبه على نهج الخليل والزبيدى ، وكان المشارقة قد وصلوا إلى ترتيب آخر أسهل هو ترتيب الجوهرى ، واعتمد فى مواده على الخليل وابن دريد والقالى وبعض أصحاب الرسائل الأخرى ، وكان المشارقة وصلوا منذ القرن الرابع إلى الموسوعات الكبيرة مثل التهذيب والمحيط ، بل نقد بعضهم مواد الخليل وابن دريد نقدا مرا مثل الأزهرى وابن فارس . وإذن فما قدمه ابن سيده لحركة المعاجم هو محاولة تنظيم داخل المواد وحده ، وتهذيب ترتيب الخليل باتباع مختصر كتابه للزبيدى ، واعتماده على بارع القالى الذى فُقِد ولم يره كثير من المشارقة ، واعتماده على علمى الصرف والنحو فى كثير من أحكامه .

دراسات حوله :

أعجب أكثر أصحاب المعاجم المتأخرين بالمحكم وأكثروا من الرجوع إليه ، بل اكتفى بعضهم بالجمع بينه وبين بعض الموسوعات اللغوية الأخرى فى تأليف معجماتهم . وأشهر من فعل ذلك ابن منظور (٧١١ هـ) فى لسان العرب ، وتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (٧٤٩ هـ) فى الجمع بين العباب والمحكم ، ومجد الدين الفيروزآبادى ، فى اللامع المعلم العجاب الجامع بين المحكم والعباب ، الذى أضرب عنه بعد أن أخرج خمسة مجلدات منه ليضع قاموسه المحيط ، وهو قائم على المحكم والعباب أيضا .

وألف أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن المعروف بابن برجان (٦٢٧هـ) ردا على ابن سيده بيّن فيه أغلاطه فى المحكم[1] .

---

(١) ابن الأبار : التكملة ٥٨٥ ، ٦٤٦ وقيل أيضا إن اسم ابن برجان عبد الرحمن ابن عبد السلام .

الفصل السادس

خصائص المدرسة وعيوبها

يؤلف العين والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم وما دار حولها من كتب مدرسة واحدة فى تاريخ المعجمات العربية . والرابطة المشتركة التى تجمعها ترتيبها حروف الهجاء بحسب مخارجها وجعل هذا الترتيب أساس تقسيمها إلى كتب ، ثم تقسيم هذه الكتب إلى أبواب تبعا للأبنية ، ثم ملء هذه الأبواب بالتقاليب . والتزمت جميعها ترتيب كتاب العين للمخارج إلا البارع الذى سار على ترتيب مخالف أخذ أغلبه من ترتيب سيبويه مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب العين . ولعل كتاب الجيم لشمر بن حمدويه الهروى من هذه المدرسة ، فقد أسسه على الحروف المعجمة وابتدأ بحرف الجيم فيما يقال . ولسنا ندرى سبب هذا البدء ولا بقية الترتيب ، إذ ضن به صاحبه ولم يقع إلى أحد من اللغويين إلا قطع منه[1] .

ومن الطبيعى أن لم تتحد هذه الكتب جميعا فى كل شىء ، بل اختلفت فى كثير من الوجوه ، وتطورت الأمور التى اشتركت فيها بين الكتاب الأول والأخير ، وحاول المتأخر منها أن يتخلص مما وقع فيه سابقه من عيوب .

فقد كان هدف الخليل حصر اللغة واستقصاء الواضح والغريب منها ، وهدف الأزهرى تهذيبها وتخليصها من الغلط والتصحيف (مما وقع فيه الخليل وابن دريد وغيرهما) ، وهدف ابن سيده جمع المشتت من اللغة فى الكتب المتفرقة وتصحيح ما فيها من أخطاء فى التفسيرات النحوية . ويبدو أن هدف القالى يشبه هدف الأزهرى ، وأن هدف الصاحب بن عباد استدراك ما فات سابقيه من غريب .

---

(١) تهذيب اللغة ١ : ٢٥ .

المنهج :

وتطورت أسس التقسيم المشترك بينها ، فكان كتاب العين يحتوى على أربعة أبواب فى كل حرف : الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، واللفيف ، والرباعى والخماسى معا . وكانت الأبواب الأول والثالث والرابع تحتوى على صيغ مختلفة ، فحاول من بعده أن يخلصوها من هذا العيب . وأن يقصروا كلا منها على بناء واحد ما أمكنهم ففصل القالى ومن بعده الرباعى عن الخماسى ، وأفردوا لكل منهما بابا ، وأفردوا من باب اللفيف الألفاظ الثلاثية المعتلة بحرف واحد وجعلوها في باب خاص باسم الثلاثى المعتل . ولكن بقى باب اللفيف والثنائى المضاعف يحتويان على أخلاط وأوشاب ، حتى أظهر أبو بكر الزبيدى مختصر العين ، ففصل من الباب الأول الألفاظ الثنائية المضاعفة المعتلة وأفرد لها بابا ، وقسم كل مادة فى الباب الثانى إلى : المضاعف الثنائى ، فالخفيف ، فالمضاعف من فائه ولامه ، فالمضاعف من فائه وعينه ، ثم اتبعه فى ذلك كله ابن سيده .

وكانت حروف العلة من أسباب الاختلاف ، وتطور علاجها تطورا بارزا فقد جميع الخليل مافيه حرف علة ، أو حرفان مع المهموز ، وخلطها كلها بعضها ببعض فى باب اللفيف ، ففصل القالى ما فيه حرف علة واحد (باعتبار الهمزة من حروف العلة) عما فيه حرفان ، ولكنه لم يفصل المهموز عن اليائى أو الواوى . وحاول الأزهرى فصل المهموز ، وافتخر بذلك ، ولكنه لم ينجح نجاحا تاما . وفصل الصاحب بينهما فى باب اللفيف فقدم المبدوء بالحرف الصحيح ، ثم ما أوله همزة ، ثم ما أوله واو ، ثم ما أوله ياء فى أكثر المواضع . ولكنه لم يفعل ذلك في باب الثلاثى المعتل ، وخلط الأنواع كلها . وأخيرا نجح فى فصلها تماما أبو بكر الزبيدى ، وابن سيده تبعا له .

المآخذ :

وكان من أثر المنهج الذى سارت عليه هذه المدرسة أن وقعت فى بعض الأخطاء والمآخذ ، التى ظهرت بشكل بارز فى الكتب الأولى ، وحاولت الكتب الأخيرة أن تلطف منها كثيرا .

واول هذه المآخذ صعوبة البحث فيها ، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد ، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث ، بسبب الترتيب على المخارج والأبنية والتقاليب . وكثيرا ما وقع المؤلفون أنفسهم فى أخطاء فى تلك الخطوات ، بوضع كلمة فى غير بنائها أو اعتبار حرف مزيد أصليا ، أو العكس ، أو ما إلى ذلك مما يستحيل معه على القارئ الوصول إلى طَلِبته .

ولعل تلك الصعوبة هى السبب الأول فى قيام المدرسة الثانية من المعجمات ، إذ أحس القدماء بها ، فحاولوا تيسيرها والتخلص منها ، قال ابن دريد — رأس المدرسة الثانية — فى مقدمة الجمهرة[1] : « قد ألف الخليل بن أحمد كتاب العين ، فأتعب من تصدى لغايته ، وعَنَّى من سما إلى نهايته . . ولكنه رحمه الله ألف كتابه مشا كلا لثقوب فهمه ، وذكاء فطنته ، وحدة أذهان أهل دهره ، وأملينا هذا الكتاب والنقص فى الناس فاش ، فسهلناه وعره ، ووطأنا شأوه » وقال ابن منظور من المدرسة الثالثة[2] : « لم أجد فى كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، ولا أكمل من المحكم لأبى الحسن على بن إسماعيل بن سيده . . غير أن كلا منهما مطلب عسر المهلك ومنهل وعر المسلك ، وكأن واضعه شرح للناس موردا عذبا وحلأهم عنه ، وارتاد لهم مرعى مريعا ومنعهم منه ، وفرق الذهن بين الثنائى والمضاعف والمقلوب ، وبدد الفكر باللفيف والمعتل والرباعى والخماسى فضاع المطلوب . فأهمل الناس أمرهما وانصرفوا عنهما » .

وأبرز أحمد بن ولاد من أهل القرن الثالث مواطن الشكوى فى قوله[3] « كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه ، إلا أن يكون قد نظر فى التصريف ، وعرف الزائد والأصلى والمعتل والصحيح والثلاثى والرباعى والخماسى ، ومراتب الحروف من الحلق واللسان

---

(١) ٣ . (٢) لسان العرب ١ : ٢ .
(٣) السيوطى : المزهر ١ : ٤٦ .

والشفة ، وتصريف الكلمة على ما يمكن من وجوه تصريفها فى اللفظ على وجوه الحركات وإلحاقها ما تحتمل من الزوائد ، ومواضع الزوائد بعد تصريفها بلا زيادة ، ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التى وصل الخليل منها إلى حصر كلام العرب ، فإذا عرف هذه الأشياء ، عرف موضع ما يطلب من كتاب العين » .

ومن هذه المآخذ الاضطراب فى حروف العلة والهمزة ، وبابى اللفيف والثنائى المضاعف . فقد لقيت هذه المدرسة من حروف العلة والهمزة عنتا شديدا ، بسبب جمعها كلها فى موضع واحد ، وحارت فيها بين خلط واضطراب ، وبين فصل وتمييز ، ولم تحسن الكتب الأولى تصور بابى اللفيف والثنائى المضاعف فأدخلت فيهما كثيرا من الصيغ التى لا تندرج تحتهما أو من اليسير وضعها فى أبواب خاصة . واضطرت الكتب المتأخرة إلى فعل ذلك أو إلى تكثير الأقسام تحت الأبواب مما سبب كثيرا من الاضطراب والخلط ، مما نراه بوضوح فى المحكم .

وسبب الرباعى المضاعف والأدوات والأصوات كثيرا من المتاعب لهذه الكتب فهى تارة تضع الأول فى الثنائى المضاعف ، وأخرى تضعه فى الرباعى ، وثالثة تضعه فى قسم خاص من الثنائى المضاعف . وتحار فى هذا القسم الخاص ، فتضعه فى المضاعف من فائه ولامه ، أو المضاعف من فائه وعينه . والأدوات والأصوات توضع فى الثنائى المضاعف تارة وفى الثلاثى المعتل أخرى ، حتى عندما تكون ثنائية خفيفة ، وفى اللفيف ثالثة . فكان ذلك كله من دواعى التشتيت أو التكرير .

ولعلنا نحب أن نختم هذا الفصل بما اختص به كل كتاب من هذه المدرسة فلا نرى فى العين شيئا خاصا عنى به أكثر من غيره بسبب أوليته ، أما البارع فيمتاز بالضبط والصحة ، ويمتاز التهذيب بالجمع والمعارف الدينية ، والمحيط بالغريب والاختصار ، والمحكم بالتنظيم والمسائل النحوية والصرفية ، وهو أحسنها ترتيبا لأبوابه ومواده وألفاظه فى داخلها وأجملها منهجا نظريا .

محتويات الكتاب

الجزء الأول

صفحة

المراجع

لا يحوى هذا الثبت إلا المراجع التى أكثرت من الرجوع إليها ولا يحتوى أيضا على مصادر بحثي ، أى الرسائل والكتب والمعجمات التى درستها ووصفتها فى الرسالة .

مراجع عامة

ابن النديم : الفهرست تحقيق فلوجل .

ياقوت : معجم الأدباء طبع مصر .

القفطى : إنباه الرواة طبع دار الكتب المصرية .

ابن خلكان : وفيات الأعيان طبع بولاق فى مجلدين .

ابن الأنبارى : نزهة الألبا فى طبقات الأدبا .

زترستين : مقدمة تهذيب الأزهرى ، مجلة العالم الشرقى ١٩٢٠ م .
Le Monde Oriental, 1920. vol. XIV.

محمد بن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه طبع أوربة .

السيوطى : بغية الوعاة .
المزهر طبع بولاق ١٢٨٢ هـ .

حاجى خليفة : كشف الظنون ، طبع أوربة .

محمد صديق حسن : البلغة فى أصول اللغة ، القسطنطينية ١٢٩٦ هـ .

لين : مقدمة مد القاموس

بروكلمن : تاريخ الأدب العربى
Brockelmann : Geschihte der Arabischen Litteratur.

كرنكو : بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهرى ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد الملحق المئوى لمجلة الجمعية الأسيوية الملكية ١٩٢٤ م
Krenkow : The Beginnings of Arabic Lexicography till the time of al- Jauhari, with special reference to the work of Ibn Duraid. Centenary Sup. J. R. A. S

المقـــدمة

ابن عبد ربه : العقد الفريد المطبعة الأزهرية ١٩٢١ .
الجاحظ : البيان والتبيين .
أحمد أمين : ضحى الإسلام الطبعة الأولى .
الطبرى : تاريخ الأمم والملوك طبع أوربة .
ولهوزن : المملكة العربية وسقوطها (الترجمة الإنجليزية) .
Welhausen : Arabic Kingdom and its fall.
يوهان فك : العربية (ترجمة الدكتور النجار) .

الباب الأول

طه الراوى : مفردات القرآن ، مجلة المجمع العلمى بدمشق الجزء ٣ و ٤ المجلد ١٦ سنة ١٩٤١ م .
طه الراوى : غريب الحديث ، مجلة المجمع العلمى بدمشق الجزء ٧و٨ المجلد ١٦ سنة ١٩٤١ م .
ابن الأثير : النهاية فى غريب الحديث (المقدمة) طبعة بولاق .
ياقوت : معجم البلدان (المقدمة) تحقيق وستنفلد .

الباب الثانى

برونلش : الخليل وكتاب العين (مجلة إسلاميات) ، المجلد الثانى :
Bräunlich : Al-Halil und das Kitab Al-'Ain, Islamica, Volumen Secundum .
يوسف العش : أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروى عن الخيل بن أحمد (مجلة المجمع العلمى العربى الأجزاء ٩ – ١٢ من المجلد ١٦ عام ١٩٤١ م) .
فلتن : مقدمة مصورة البارع A. S. Fulton : A. Facsimile of the Manuscript of Al-Kitab Al-bari Fi'L-Lughah, 1933.
عبد السلام هارون : مقدمة المقاييس .
أحمد فارس الشدياق : سر الليال فى القلب والإبدال (١٢٨٤ هـ) .

المُعْجَمُ العَرَبِيّ
نَشْأَتُهُ وَتَطَوُّرُه

تأليف

دكتور حسين نصّار
أستاذ الأدب العربى ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

الجزء الثانى

يطلب من :
مكتبة مصر
٣ شارع كامل صدقى "الفجالة"
سعيد جوده السحار وشركاه

المعجم العربي
نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصار

أستاذ مساعد بكلية الآداب — جامعة القاهرة

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٩٦٨

الباب الثانى
المدرسة الثانية

الفصل الأول

كتاب الجمهرة

لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ — ٣٢١ هـ)

تضم هذه المدرسة ثلاثة معجمات ، هى جمهرة ابن دريد من القرن الثالث ، ومقاييس ابن فارس ومجمله من القرن الرابع . وكان أول غرض لها تجنب النظام الذى سارت عليه المدرسة السابقة ، وفيه عسر ومشقة على القراء . فأهملت ترتيب الحروف على المخارج ، وتمسكت بالترتيب الألف بائى ، الذى قال عنه ابن دريد[1] : « إذ كانت [الحروف المرتبة على الألف باء] بالقلوب أعبق[2] ، وفى الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيدا من الحيرة ، مشفيا على المراد » بخلاف نظام المخارج الذى رأينا آنفا نظرته إليه .

هـــدفه :

يبين عنوان الكتاب المجال الذى بحث ابن دريد عن ألفاظه فيه ، وقد شرحه المؤلف فى المقدمة إذ قال[3] : « هذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جُمَل منها تؤدى الناظر فيها إلى معظمها ... قال أبو بكر : وإنما أعرناه هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشى المستنكر » فالجمهور الشائع هو المقصود من الكتاب ، أما الغريب فعرَض ، أو من الأنفال ، ولذلك فصله عن الكتاب ، وألحقه بآخره . ولم يفعل ذلك مع كل الغريب ، فهناك نوع منه حذفه جملة ، قال[4] : « على أنا ألغينا المستنكر » . ويلاحظ الباحث على هذا الكلام

---

(١) الجمهرة ١ / ٣ . (٢) أعبق : ألزم . (٣) الجمهرة ١ / ٤ .

(٤) الجمهرة ١ / ٤ . والسيوطى : المزهر ١ / ٢٨ .

أنه يختلف بعض الشيء عما قصده الخليل فى عينه ، فقد كان يرمى إلى أن يستوعب فيه كلام العرب الواضح والغريب . فالاثنان سواء فى الأهمية عند الخليل ، على حين قلت أهمية الغريب عند ابن دريد ، وقد كان الغريب قبلهما ذا الأهمية الأولى . وبسبب هذا الاختلاف فى الغرض اختلف منهجاهما قِبَل الغريب : فأدخله الخليل فى صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح ، وأفرده ابن دريد ببعض الفصول الملحقة بالكتاب .

منهجه :

استطاع ابن دريد أن يتخلص من بعض مظاهر منهج الخليل ، ولكنه لم يستطع ذلك فى بعضها الآخر ، إذ كان شغله الشاغل ترتيب الحروف وحدها . وقد أفلح فى ذلك كما رأينا ، باتخاذه النظام الألف بائى . ولم يتخذ هذا النظام الأساس الأول لتقسيم المعجم كما فعل الخليل ، بأن يجعل كتابا للهمزة ، وآخر للباء ، وثالثا للتاء ورابعا للثاء ..... الخ . ولكنه جعل أساسه الأول الأبنية .

وتصنيفه الأبنية هو تصنيف الخليل ، مع بعض زيادات . فهى عنده ثلاثية ورباعية وخماسية كالخليل ، وملحقات بكل صنف منها . ويريد من الثلاثى الثنائى المضاعف والثلاثى معا . أما الملحقات فاضطرب كثيرا فيها ، ولا يتفق لفظ الإلحاق عنده مع معناه الاصطلاحى عند الصرفيين فى كثير من الأحيان . وكان يأتى بها بعد ما تلحق به مباشرة .

وإذن فالكتاب مقسم عنده إلى الثنائى المضاعف وما يلحق به ، فالثلاثى وما يلحق به ، فالرباعى وما يلحق به ، فالخماسى وما يلحق به . وقد ألحق بهذه الأبواب أبوابا للفيف ، فأبوابا للنوادر ، واللفيف عنده له تعريف يختلف عما اصطلح عليه الصرفيون ، ولا يريد منه إلا مجرد الأبواب القصيرة .

وقد شرح هذا المنهج فى المقدمة ، فقال[1] : « فمن نظر فى كتابنا هذا ، فأثر التماس

(١) ١/٣ .

حرف [أى لفظ] ثنائى ، فابيدأ بالهمزة والباء ، إن كان الثانى باء ثقيلة [أى مشددة] أو الهمزة والتاء ... إلى آخر الحروف . وأما الثلاثى فإنا بدأنا بالسالم منه ، فمن أحب أن يعرف حرفا من أبنيته ... فابيغ ذلك فى جمهور أبواب الثلاثى السالم ، ومن أراد بناء يلحق بالثلاثى بحرف من حروف الزوائد ، فإنا قد أفردنا له بابا فى آخر الثلاثى ، تقف عليه مع المعتل إن شاء الله . فأما الرباعى ، فإن أبوابه مجمهرة على حدتها ... ثم جمعنا للملحق بالرباعى بحرف من حروف الزوائد أبوابا ، مثل فوعل نحو كوثر ، وفعوْل نحو جهور ، وفيعل نحو خيعل وبيطر ، وفعيل نحو حذيم . . فهذا سبيل الرباعى فى الأسماء والصفات . وأما الخماسى فنبوب له أبوابا لم نحوج فيه إلى طلب لقرب تناولها . وكذلك الملحق بالخماسى[1] بحرف من الزوائد . فإن عسر مطلب حرف من هذا ، فايطلب فى اللفيف ، فإنه يوجد إن شاء الله تعالى . وجمعنا النوادر فى باب ، فسميناه « النوادر » ، لقلة ما جاء على وزن ألفاظها نحو قهوباة وطوبالة وقرعبلانة وما أشبه ذلك » .

وهذا المنهج يوافق الخليل جملة ، ويخالفه فى الاهتمام ببعض الفروع مثل الملحقات والنوادر . ويظهر منه أن ابن دريد لم يخلص لنظام الأبنية كل الإخلاص ، إذ أفرد بعض الأبواب على أساس آخر ، هو الندرة . ولم يفعل ذلك الخليل .

وقسم المؤلف هذه الأبنية إلى أبواب وفقا للألف باء ، باعتبار الحروف الأصول وحدها ، والتدرج من أول الكلمات إلى آخرها .

وراعى أن يبدأ كل باب بالكلمة التى تبدأ بالحرف المعقود له الباب ، يليه الحرف الذى يليه فى الترتيب الألفبائى . فأبواب الباء يصدرها بالباء مع التاء ، وأبواب التاء يصدرها بالتاء مع الثاء ، وأبواب الدال يصدرها بالدال مع الذال . ويستمر فيما بعدها من حروف ، فالدال مع الذال مثلا ثم مع الراء ، ثم مع السين ، ثم مع الشين ... إلى آخر الحروف . أما الدال مع الحروف التى قبلها ، مثل الخاء

(١) فى الأصل : بالسداسى . تحريف .

والحاء والجيم ، فقد وردت فى الأبواب السابقة لسيره على طريقة التقاليب التى ابتكرها الخليل ، ولذلك لا يوردها هنا ثانية .

فابن دريد وافق الخليل فى مراعاة نظام الأبنية ، وإيراده التقاليب جميعها فى موضع واحد مما أرغمهما على تناول كثير من الألفاظ فى غير موضعها ، وتناول كل حرف مع مابعده . وخالفه فى تقسيم المعجم أولا على الأبنية لا على الحروف ، وفى تخصيصه كل بناء بباب وتفرقته بين الأبنية الأصيلة والملحقة حتى كثرت الأبواب عنده ، وفى ترتيبه الحروف على الألف باء لا على المخارج . ولكن ابن دريد لم يخلص لمنهجه تماما ، فتحرر من ترتيب المواد فى بعض الأبواب والأخيرة منها خاصة ، ومن إيراد التقاليب جميعا فى موضع واحد فى أبواب الهمز خاصة .

الوصف : المقدمة :

من الممكن تقسيم مقدمة الجمهرة إلى قسمين واضحين فصل بينهما المؤلف بالبسملة ، وتسهيلا للأمور نسمى القسم الأول « تصديرا » والثانى « مقدمة » . أما التصدير فقصير يفتتح بالبسملة ، فرواة النسخة المطبوعة يقال « بسم الله الرحمن الرحيم . أخبرنا الشيخ أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خُرَّذاذ النَّجيرمى قال : قرأت هذا الكتاب على أبى عمران موسى بن رباح بن عيسى ، من نسخته بخط أبى على القالى فى شهور سنة خمس وسبعين وثلاثمئة بمصر فى القرافة ، قال : قرأته على أبى بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدى » وقد قرأ الجمهرة على أبى يعقوب وسمعها منه كثيرون فى شوال سنة ٤١٨ هـ مثل الشيخ أبى الحسين عبد الوهاب بن على بن أحمد السيرافى ، وأبى محمد حمزة بن على الزبيرى ، وأبى نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم الوائلى السجستانى ، وأبى محمد عبد الله بن على بن سعيد النجيرمى ، وأبى القاسم عبد السلام بن إسماعيل الهلالى ، وابنه محمد ، وأبى أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قصة ، وعلى بن بقاء الوراق كما يستفاد من عبارة مكتوبة على ظهر إحدى النسخ العراقية(١) .

(١) مقدمة المصحح الأول للجمهرة ص ١٨ .

ولم ترو الجمهرة عن هذا الطريق وحده ، بل هناك عدة طرق ، قال بعضهم(١) : « أملى ابن دريد الجمهرة فى فارس ، ثم أملاها بالبصرة وبغداد من حفظه ، ولم يستعن عليها بالنظر فى شىء من الكتب إلا فى الهمزة واللفيف ، فلذلك تختلف النسبة . والنسخة المعول عليها هى الأخيرة ، وآخر ما صح نسخة عبيدالله بن أحمد جُخْجُخ ؛ لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه » . والأمر الذى يؤسف له أن الناشرين لم يعثروا على هذه النسخة ، ولكن وفقوا إلى نسخة مكتوبة سنة ١٠٧٨ هـ ، عن نسخة مقروءة على ابن خالويه (تلميذ ابن دريد) وأبى العلاء المعرى ، وعليها حواش لهما ، وهى أصح النسخ التى وصلت إليهم ، فاتخذوها أصلا لهم . ووفقوا إلى نسخة ناقصة من رواية أبى سعيد الحسن بن عبدالله السيرافى (٣٦٨ هـ) ، وهى صحيحة أيضا وقرئت على عدة علماء ، قيل فى ظهر إحدى النسخ العراقية(٢) « أبو عبيد صخر بن محمد : قرأت هذا الكتاب ، من أوله إلى آخره على أبى عبد الله محمد بن إسحاق المؤدب قال : أخبرنا أبو سعيد السيرافى قال : أخبرنا محمد بن الحسن بن دريد الأزدى ، وكتب صخر ابن محمد أبو عبيد بخطه ، فى غرة شعبان سنة ٣٧٧ هـ ، وسمع قراءتى أبو منصور الحاتمى ، وأبو نصر الطلابى » . ووفقوا أيضا إلى قطعة من آخر الكتاب ، اطلع عليها أبو عمر الزاهد (وهو من تلاميذ ابن دريد ورواة الجمهرة أيضا) ، وعليها تصحيحات له .

وربما وجدت روايات أخرى للجمهرة ، إذ يقول السيوطى(٣) : « ويوجد منه [من الجمهرة] النسخ الصحيحة المروية عن أكابر العلماء » .

يلى هذا تحميد طويل مزدوج مسجوع تصبغه ألوان فلسفية من علم الكلام . يقول : « الحمد لله الحكيم بلا روية ، الخبير بلا استفادة ، الأول القديم بلا ابتداء ، الباقى الدائم بلا انتهاء ، منشىء خلقه على إرادته ، ومجريهم على مشيئته ، بلا استعانة

(١) السيوطى : المزهر ١/٤٨ .
(٢) مقدمة المصحح الأول للجمهرة ص ١٩ .
(٣) المزهر ١/٤٥ .

إلى مؤزر ، ولا عوز إلى مؤيد . . . » ونجد مثل هذه الألوان فى تحميده لكتاب الملاحن أيضا ، حين يقول : « الحمد لله الأول فى ديمومته ، الآخر فى أزليته ، الواحد فى دنوه ، القريب فى علوه ... » ثم الإهداء مزدوج مسجوع أيضا ، إلى أبى العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال ، ووصم أهل عصره بالغباء والجهل وإيثار الشهوات والصدوف عن سبل الخير . وينتهى التصدير بمعالجة غرضه من تأليف الكتاب ، واعترافه بأنه يقلد القدماء ولا يريد أن يعيبهم ، ومخالفته ترتيب الخليل وسببها ومنهجه فى تقسيم الأبواب .

ويفتتح القسم الثانى ، أو ما سميناه المقدمة — بعد البسملة — بشرح عنوان الكتاب ، ويعدد ما يحتاج إليه القارئ فى الكتاب ثم يشرحه . وعالج فى هذه الأمور الحروف العربية ، والموجود منها فى اللغات المختلفة وغير الموجود فيها ، والحروف الأعجمية والعربية التى يغيرها العربى أو بعض العرب عند النطق بها ، وصفات الحروف العربية وأجناسها ومخارجها وائتلافها وما يحسن وما يقبح فى الأبنية المختلفة ، والإدغام والإبدال ، ومدى دوران الأبنية على ألسنة العرب ، والحروف الأصلية والزائدة ، وأمثلة الأسماء .

ويتبين الإنسان من النظرة الأولى لهذه المقدمة أنها لم تخرج عن الموضوعات التى عالجتها مقدمة كتاب العين ، إلا فى التفاصيل والجزئيات وبعض الأمثلة ، أما المعالم الكبرى ، فيتحدان فيها إلى حد كبير . فهما يبينان منهجيهما ، والأبنية اللغوية ومخارج الحروف وصفاتها ، وائتلافها . والذى زاده ابن دريد الإهداء وزيادة الحروف ، وإبدالاتها . ويتبين الإنسان أيضا أن ابن دريد لم يأت بقواعد تزيد على ما أتى به الخليل فيما اشتركا فيه تقريبا ، بل يتبين تأثره الشديد به فى صوغ هذه القواعد أيضا . ولكنهما — برغم ذلك — يختلفان أولا فى الشكل ، فابن دريد يقسم مقدمته إلى قسمين وكل قسم إلى أبواب ، أما الخليل فلا يفعل ذلك . ويختلفان فى الاختلال والأخطاء (أو الغموض على الأقل) التى تتسرب إلى عبارات ابن دريد حين يتعرض

للقواعد النحوية والصرفية ، على حين برأ الخليل من هذا . ولقد نبه ابن جنى إلى هذا الضعف فى المؤلف حين قال[1] : « أعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر » وشرح ذلك السيوطى بقوله : « يعنى أن ابن دريد قصير الباع فى التصريف » وهو يعترف لنا أحيانا بأنه ينقل من النحويين[2] . ولكن هذا النقل نفسه مضطرب مختل . وقد وجد نوع من الاضطراب فى مقدمة العين ، ولكنه كان اضطرابا فى الترتيب لا فى الأفكار ، كأن يوزع موضوعا واحدا على أمكنة منفصلة بعضها عن بعض ، أما ابن دريد فالاضطراب عنده فى الآراء والقواعد .

المعجم :

لا يعطى المنهج الذى وضعه المؤلف صورة صحيحة لما فى الجمهرة من أبواب بسبب ما عراه من اضطراب فى أثناء تطبيقه ، وهى تنقسم إلى الأبواب التالية : الثنائى المضاعف ، وألحق به بابين : الرباعى المكرر ، ويريد به الرباعى المضاعف ؛ والثنائى المعتل ، وهو اللفيف عند الصرفيين ؛ ثم الثلاثى الصحيح ، وألحق به ثلاثة أبواب هى للمضاعف دون إدغام (كعك) ، والمعتل العين ، والمعتل اللام ؛ ثم النوادر فى الهمز ؛ ثم الرباعى الصحيح ، ويلحق به عدة أبواب ؛ ثم الخماسى الصحيح ، وتلحق به عدة أبواب ، وختم الجمهرة بأبواب لغوية كثيرة ضمها إلى المعجم بدون ترتيب وتعالج أمورا مثل التى عالجتها الرسائل اللغوية الصغيرة ، وأسميها تيسيرا « الضمائم » .

وينقسم كل نوع من هذه الأنواع إلى أبواب وفقا للحروف ، فأولها باب الهمزة إلا أنه بدأ بعض الأنواع مثل الثلاثى الصحيح بباب الباء ، وأخّر باب الهمزة إلى أبواب النوادر فى الهمز .

وافتتح كل باب منها بحرفه مع الحرف الذى يليه فى الترتيب ، فما بعده ، كما ذكرنا

(١) السيوطى : المزهر ١/٤٧ .
(٢) ١ : ٨ .

وأتى فى كل كلمة بتقاليبها إلا فى أبواب قليلة مثل أبواب الثنائى المضاعف ، والرباعى المضاعف ، إذ أهمل فيهما مقلوب أبواب المهمز ، وأخّره إلى « النوادر من المهمز » .

وتسير الأنواع والأبواب جميعها على هـذا المنوال فلا حاجة إلى شرح كل منها على حدة . ولـكننا نلقى نظرة سريعة على بعض الأبواب المضطربة ، أو التى تظهر فيها بعض الأمور الشاذة . وأولها باب الثنائى المعتل ، وتناول فيه الألفاظ الثلاثية التى فيها حرف واحد صحيح وحرفان معتلان (باعتبار الهمزة من حروف العلة أيضا) ورتبه المؤلف وفقا لحرفه الصحيح ، ولم يفصل فيه بين المعتل الواوى أو اليائى والمهموز بل خلطها جميعها . ولم يجر فيه على عادته فى تأخير مقلوب الـكلمات المهموزة فأورده معها .

وخاط المؤلف فى « أبواب الثلاثى الصحيح » فلم يقتصر فيها على الصحيح وحده ، بل خلطه بالمعتل . وتشغل هذه الأبواب حوالى ثلثى المعجم ، إذ تبتدئ من الصفحة ١٩٣ من الجزء الأول وتشمل الجزء الثانى كله ، وتنتهى فى الصفحة ١٨٤ من الجزء الثالث . وهذا أمر غير مستغرب ، لأن معظم الألفاظ العربية ثلاثية الأصول .

وأول باب فى الملحق بالثلاثى ما سماه « هذا باب من الثلاثى يجتمع فيه حرفان مثلان فى موضع العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام ، من الأسماء والمصادر وما تشعب منه » . ويضع فيه أمثال بلل ، وددن ، وكمك . وواضح أن الأليق بها أن توضع فى أبواب الثنائى المضاعف السابقة ، ولـكن المؤلف اكتشف فرقا بين ما أورده هنا وهناك . فهنلك يدغم المثلان ، أما هنا فغير مدغمين . وفاته أنهما إذا كانا لا يدغمان فى إحدى الصيغ ، فقد يدغمان فى المشتقات الأخرى فيزول بذلك الفرق الظاهرى الذى اكتشفه . وكان عليه أن يتبين ذلك من هذه العبارة التى وردت على لسانه عفوا ، حين قال فى آخر هذا الباب[1] : « أهملت النون والواو والهاء والياء مع الحروف ، إلا فى الموة ، وقد مر ذكرها فى الثنائى »

(١) الجمهرة ٣ / ١٩٨ .

فيقدم ما أورده هنا ويضعه فى الثنائى المضاعف ويقتصر على ذلك بدلا من هذه الفوضى والتكرار والاضطراب . ولاحظ ناشر الجمهرة هذا الاضطراب فعلق عليه قائلا[1] : « اعلم أن هذا الباب والذى بعده — أعنى باب المعتل — مكرر غالبه . وكان الأليق بالمؤلف أن يذكر المعتل آخر كل حرف فى موضعه ، وكذا المكرر هذا كان حقه الثنائى المتقدم » .

الباب الثانى من الملحق بالثلاثى سماه « باب ما كان عين الفعل منه أحد حروف اللين » وتناول فيه الثلاثى الأجوف وحده أمثال باب ، وتوت ، وسوس . وأورده بعد الباب السابق لصلته الوثيقة به ؛ لأنه لم يذكر فيه كل أجوف بل الأجوف الذى تماثلت فاؤه ولامه كما رأينا . ومن الطبيعى أن ترتيب هذا الباب سهل واضح ، وفقا للحرف الأول منه ، ولكنه تكررت أكثر مواده فيه وفى باب الثلاثى الصحيح . ولذلك وصمه الناشر بالكلمة التى نقلتها فى الباب السابق ولم يصرح ابن دريد بأن الباب من الملحق بالثلاثى ولكن وروده بين بابين ملحقين دليل على ذلك .

الباب الثالث صدره بقوله « أبواب ما لحق بالثلاثى الصحيح بحرف من حروف اللين » كأنما الباب قبله ليس به حرف لين ، أو ليس ملحقا بالثلاثى . وذكر فى هذا الباب الثلاثى المعتل بحرف واحد والمعتل بحرفين أيضا ، وإن كان قارئ العنوان قد يستنبط منه أنه يتضمن ما فيه حرف علة واحدة . وقد حذف باب الهمزة فى المعتل وأخره إلى الأبواب الآتية كما فعل بإخوة له من قبل . وينتهى الثلاثى بانتهاء هذا الباب، وقد شعر المؤلف بأن النظام اختل منه ، فيقول معتذرا[2] «هذا آخر الثلاثى سالمه ومعتله ، وذى الزوائد منه ، وإنما أملنا هذا الكتاب ارتجالا ، لا عن نسخة ، ولا تخليد فى كتاب قبله ، فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير إن شاء الله » . والحق أن الباب كله مضطرب أشد

(١) نفس المصدر ١٨٤ . (٢) ٣/٢٦٨ .

الاضطراب والمواد مكررة ، حتى أنه كثيرا مايذكر المادة ويقول « مضى ما فيها »، أو « مضى ذكرها »[1] .

ومر بنا فى الكلام عن رسائل الهمز وصف أبواب الهمز عند ابن دريد ، وما تبين لنا من أنه استمدها من كتاب الهمز لأبي زيد الأنصارى ، وأن ذلك ما دعاه إلى جمعها كلها هنا فسبب لكثير من الأبواب الاضطراب والفوضى . ولا حاجة بنا إلى تكرير الكلام عنها .

وإذا ما انتقلنا إلى أبواب الرباعى ، زالت هذه الفوضى ، فهذه هى الصيغ التى يعالجها فى الباب الأول « باب الباء والتاء مع ما بعدهما » بحسب ترتيبه لها « جعتب ، جبتل ، بحتر (حبتر ، حترب) سحبت ، حبتق ، حبتك ، حتاب ، بختر (خترب) خبتع ، خبتل (بالحاء والخاء) ، خنتب ، تبرد ، دعتب ، تدرب ، زبتر ، سبرت ، ترعب (عرتب ، تبرع) قبتر ، تبرك ، كبريت ، تربل ، هبتر ، ربتل ، سبتل ، سنبت ، صعتب ، تنضب ، عبتل ، كلتب ، كنتب ، مبلت ، نبتل ، هنبت » فهو يقدم ما ارتبط بالجيم ، فالحاء ، فالخاء ، فالدال ، فالراء ، فالسين ، فالصاد ، فالضاد ، فالعين ، فالكاف ، فاللام ، فالنون . وفيما ارتبط بالجيم يقدم ما كان رابعه العين ثم اللام ، وفيما ارتبط بالحاء يقدم ما كان رابعه الراء ، فالسين ، فالقاف ، فالكاف ، فاللام ، وفى الخاء يقدم مارابعه الراء فالعين فالنون ... ويستمر على هذا المنوال ولا يفلت منه الزمام إلا مرتين فيما ارتبط بالدال ، إذ يقدمه مع الراء (تبرد) ثم مع العين (دعتب) ثم يرجع إليه مع الراء ثانية (تدرب) ؛ وفيما ارتبط بالراء إذ يذكره مع اللام (تربل) ثم مع الهاء (هبتر) ثم يرجع إليه مع اللام ثانية (ربتل) . ولكن هذا الخطأ لا يتكرر كثيرا عنده ، فأبواب الرباعى منتظمة مرتبة إلا فى النادر . والأمر الوحيد الذى يجب أن نلاحظه ، هو أنه يعتبر تاء التأنيث هاء أصلية فى الكلمة ، فلفظ التبرة يعالج على أنه رباعى مؤلف من الباء والتاء مع

(١) ٣/٢٥٨ — ٣٦٨ .

الراء والهاء[١] ؛ والبثة ، عنده رباعى مؤلف من الباء والثاء مع النون والهاء[٢] وبجدة ، فى رأيه ، رباعى مؤلف من الباء والجيم مع الدال والهاء[٣] وهلم جرا . وقد أشار إلى هذا الأستاذ كرنكو ولعتذر له فقال[٤] : « والخاصة الغريبة للكتاب أنه يذكر دائما تحت حرف الهاء كلمات ليس من أصولها هذا الحرف ، وإنما هو فيها علامه تأنيث . وأصر معاونى السورتى على ضرورة التنبيه على هذه الغلطة الشنيعة من المؤلف فى التعليقات . أما رأيى فهو أنه وضع هذه الكلمات فى موضعها الخاطىء عن عمد ، بسبب جهل من ألف لم الكتاب ، إذ أنها مدونة أيضا فى موضعها الصحيح » . ولكن هذا الاعتذار لا يقوم على سند قوى ، فالمؤلف لا يراعى الزوائد فى هذه الأبواب الرباعية والخماسية فى أحايين كثيرة .

ولكن الترتيب لا يراعى فى إيراد التقاليب الستة ، فهو مثلا فى أبواب الباء يراعى أحيانا أن يقدم الألفاظ التى حرفها الأول هذا اللفظ مثل بهرج ، وبزعر ، وبرزغ ، وبرزق . ولكنه لا يراعى ذلك أحيانا أخرى فيقدم فى أول المادة صيغة أولها باء ، ويأتى قرب الآخر بصيغة أخرى أولها الباء أيضا مثل « بجلة وبلجة » فقد صدر المادة الأولى منهما ، وأخر الثانية إلى قرب ختام المادة ، ووضع بينهما الصيغ « جلبة ، وبلجة ، وجلبة » ونرى فى هذه المادة اضطرابا آخر هو ذكر الصيغة الواحدة فى موضعين منفصلين بصيغة أو صيغ أخرى ، إذا كان لها معان كثيرة . فمادة (بجلة) ترتب على النحو التالى « بجلة — جلبة — لبجة — جلبة (ثانية) بلجة — جبلة » ، ومادة (بهرج) على الصورة الآتية « بهرج — هبرج — بجرة — هرجب — رجبة — جربة » فلا مراعاة فيهما للحرف الأول أو الثانى ، أو أى حرف ، وإنما ترتب التقاليب ترتيبا هوائيا ، بحسب ورودها على خاطره . وحسبت أنه ربما رتبها بحسب اشتهار كل منها ، ولكننا نرى (جلبة) أشهر من بجلة

---

(١) ٣/٢٩٦ . (٢) ٣/٢٩٧ . (٣) ٣/٢٩٨ .

(٤) للملحق المتوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية (١٩٢٤) ص ٢٦٤ .

وهى مؤخرة عنها ، وجبلة أشهر من جميع الصيغ التى تقدمتها عدا « جلبة » فلا مراعاة للشهرة إذن .

ولا يختلف علاجه لصيغ الرباعى عن علاجه المواد الأخرى فى الأبواب السابقة ، إلا أن الصيغ صغيرة ، فلا يظهر فيها ما ظهر فى سابقتها من اختلال .

وأول باب من الملحق بالرباعى يعقده للرباعى فيه حرفان مثلان مثل دردق وكركم ، وقرقف ، وشربب ، ورمدد ، وقرقر ، وجدجد ، ومن الواضح أن المثالين الأخيرين مكرران ، لأنه سبق أن وضعهما مع أمثالها فى « باب الرباعى المضاعف » بعد « باب الثنائى » . ولم يكلف نفسه فى هذا الباب مئونة الترتيب . ولعل سبب ذلك صغر حجمه . وأظن أن هذا الباب ملحق بالرباعى عنده اعتمادا على موضعه وإن لم يصرح المؤلف بذلك .

الباب الثانى من الأبواب الملحقة بالرباعى سماه باب ما جاء من الرباعى على فِعَلّ وفِعِلّ وفُعُلّ ، وشرح ذلك بقوله[1] « إن كان لفظه ثلاثيا فهو رباعى يلحق ببناء فَعْلَل » وقد أورد فيه الألفاظ الرباعية المضعفة الحرف الثالث والمدغمته . ثم فرّع من الباب عنوانا هو « ومما يلحق بالرباعى » ، أورد فيه كلمات على الأوزان السابقة أيضا ، ولكنها غير مضعفة ، مثل سبطر وربحل وسبحل، وأمثالها .

ثم أورد أربعة أبواب صغيرة[2] ، الأول منها لما جاء على فِيْعَل وفِوْعَل والثانى لما جاء على فُعَّلى ، والثالث لفَعَّل ، والأخير لما على فُعَلِل . وهى أوزان مختلفة مما يلحق بالرباعى بحرف من حروف العلة أو التضعيف أو الحذف . وكان يستطيع أن يجعلها بابا واحدا مقسما إلى هذه الأوزان ، أو ثلاثة أبواب يختص أحدها بالملحق بالتضعيف والثانى بالملحق بحرف علة والرابع بالملحق بحذف أحد حروفه ولكن كل ذلك لم يكن ، وإنما كانت نظرات جزئية منه ، تعتبر الوزن بابا

(١) ٤٩/٣ .

(٢) ٢٥١/٣ — ٢٥٣ .

وتعقده عليه فلا يتجاوز نصف عمود من صفحة ، وأحيانا الوزنين بابا . فلا هى أفردت كل وزن بباب ، ولا هى جمعت الأبواب المتشابهة فى باب ، ولكنه تقسيم تحكمى لا يستند إلى دعامة قوية .

وبعد كل هذا ترى العنوان التالى[1] « باب ما يلحق بالرباعى بحرف من حروف الزوائد » كأنه لا يعتبر ما مضى ملحقا بالرباعى أو كأنه ملحق به شىء آخر غير حروف الزيادة . وسار فى هذا الباب وفقا لنظراته الجزئية أيضا ، فقسمه إلى ثمانية أبواب ، تتناول تسعة أوزان مختلفة ، هى فِعْيَل ، فَيْعَل ، فِوْعَل ، فَعْوَل ، فَعْلَي ، فُعْلَى ، فَعْلَي ، فُعْلَي ، فِعْلَي .

حين انتهى من هذا انتقل إلى ما سماه[2] « باب ماجاء من الرباعى على فَعْلَل مما لم نخلطه بالرباعى ، فرأينا أن نجعله أبوابا ليؤخذ من قرب » . أما سبب عدم خلطه بالرباعى فلا يصرح به ، ولعله كان يرى أنه بالملحق أشد اتصالا ، وقسم هذا الباب على أساس جديد لم يسر عليه فى أى باب مما سبق ، إذ قسمه تقسيما موضوعيا ، فأول أقسامه ما جاء فى صفات الطويل ، ثم ما جاء فى الشدة والصلابة ، ثم ماجاء فى القصر ثم ماجاء فى السرعة ، ثم ماجاء فى المضاء ، ثم ماجاء فى النهم . ولم يراع فى الألفاظ — داخل هذه الأقسام — أى ترتيب لا للأوزان ، ولا للحرف ، ولا لغير ذلك .

ثم انتقل من هذه الأبواب التى لم يخلطها بالرباعى إلى وزن آخر هو « فُعْلُل » ثم باب ثالث لوزن فِعْلِل ، ثم رابع لوزن فِعْلَل ، وفرّع من هذا الوزن ملحقا به ، هو ما كان على وزنه وفيه حرف زيادة . ولصغر هذه الأبواب لم يقسمها لا بحسب ما تحويه ألفاظها من حروف ، ولا بحسب معانى هذه الألفاظ ، وفى ختامها صرح قائلا[3] : « انقضت أبواب الرباعى السالمة منها والمعتلة ، والأبنية ، والحمد لله أولا وآخرا » ، ولعله أراد من لفظ « الأبنية » الملحقة بالرباعى .

---

(١) ٣/٣٥٣ . (٢) ٣/٣٦٧ . (٣) ٣/٣٦٩ .

ولا تختلف الأبواب الملحقة بالرباعى عن أبواب الرباعى ، غير أن الصيغ فيها تقتصر على معنى واحد قصير « فهجَفّ : جاف فَدْم غليظ ويكون نعتا للظليم وللرجل أيضا[1] » ، « وجل حُوَّل : قلب شديد الحيلة والتقلب ، وقالوا دهر حول قلب كثير التحول والتقلب[2] » و « حِمْيَر : اسم ، ذكر ابن الكلبى أنه كان يلبس حلة حمراء والياء زائدة لأنه من الحمرة[3] » ، فالمادة صيغة واحدة ، لا يكثر الاشتقاق منها ، فلا يظن فيها اضطراب أو انتظام . ولكن هل الأبواب مرتبة ، أما « باب ما جاء على فيعل وفوعل » فيشتمل على الصيغ التالية مرتبة بحسب ورودها فيه : حيفس ، صيم ، جور ، زيفن ، زور . أى مبدوء بالحاء ، فالصاد ، فالجيم ، فالزاى . فلا يراعى فيه ترتيب . والباب الذى بعده « باب ما جاء على فُعَّل » يشتمل على ما يلى بترتيبه أيضا : « غُرّب (غُبّر) ، زمح ، كُرّج ، صُفّر ، حلب ، خلب ، صلب ، حول ، قلب ، زمل ، دخل ، تمر ، حمر ، دخل ، زرق ، خرق ، قبر ، قنب ، جمل ، سخل ، عزل ، سلج ، دمل ، قمل » . فلا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب ، فما أوله حاء يأتى بعد أربع صيغ ، ثم بعد صيغتين أخريين ، ثم بعد أربع ، بل ترد « دخل » فى موضعين منفصلين ، لأنها ذات معنى مختلف فى كل من الموضعين ، وكذا الحال فى بقية الأبواب .

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من هذه الأبواب الملحقة موضع لبس وإشكال ، فوضعها فى الثلاثى كان أولى بها ، مثل : « باب ما جاء من الرباعى على فِعّل وفِعِلّ وفُعلّ » ، « وباب ما جاء على فُعّل » ، « وباب فَعّل » . فهى ليست ملحقة ، لأن الملحق لا يدغم .

أما الخماسى فلا نستطيع أن ندعى لابن دريد طريقة فى تناوله ، فقد عالجه كما حلا له ، لا كما أملى عليه منهج خاص كان يتبعه . وأحسن ما يمكن أن يقال فيه إنه

---

(١) ٣/٣٤٩ .
(٢) ٣/٣٥١ .
(٣) ٣/٣٥٣ .

كان يتبع فيه الأوزان . فكلما خطر له وزن معين عقد له بابا خاصا ، دون تمييز بين الأصلى منه والملحق ، أو بين الخماسى الأصول والخماسى بحسب الظاهر فقط . ويظهر الاضطراب منذ البداية ، فلا نجد عنوانا لأبواب الخماسى ، وإنما نجد بدله عنوان « من الزوائد[1] » . وتناول تحته الوزن الأول من الخماسى الأصول « فَمَلّل » ثم انتقل منه إلى وزنين يلحقان به ، هما ما فيه حرفان مثلان كَمَدَبّس ، وما فيه نون ثالثة متوسطة كشرَنبَث . والأمر الذى يؤسف له أن الباب الثانى لم يقتصر على هذا الوزن ، بل تسرب إليه كثير من ألفاظ الوزن الأول ، وألفاظ أخرى . وليته استمر على طريقة الإتيان بالوزن الأصلى ، ثم ما ألحق به . فقد انتقل بعد هذا إلى أبواب كثيرة تبلغ حوالى ٢٣ بابا ، أكثرها يختص بوزن واحد ، وفيها ما يختص بوزنين كفعلال وفنعال ، وأفعولة وإفعيلة . وخص بعضها بأنها ملحقة بالخماسى بالزوائد مثل فُعالَى وفَعُّول وفعَـلّى ، كأنها تختلف عن بقية الأوزان ، ومعظمها فى الحقيقة ملحق بالزوائد مثل : تفعال وفاعول وفيعال وأفعيل وغيرها .

ويسود الاضطراب مواد أبواب الخماسى جميعها ، فهذا باب ما جاء على فَعَيْلَل مثلا[2] يشتمل على المواد التالية ، مرتبة بحسب ورودها فيه : «هميسع — سميفع — سميدع — شميذر — خفيدر — سبيطر — قايذم — خايجم — هبينق — عبيثر — هبينغ — عميثل — كميتر — غميذر — » ولا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب . وكذا الحال فى جميع أبواب الخماسى والملحق به . وبلغ به الاختلال أن اختلط عليه بعض الألفاظ والصيغ ، فوضعه فى أكثر من باب فَدَبّس مثلا فى الخماسى ، وفى الملحق به[3] ، وعانكد وعرندل فى الخماسى[4] وشرنبث وسلنطح وجاندح وأخواتها فى الملحق[5] به ، وهمّلع وحقلّد وأخوات لها فى باب[6] وهطلّع وعشنط وغملّج

---

(١) ٣/٣٦٩ .
(٢) ٣/٣٧٢ .
(٣) ٣/٣٦٩ سطر ٦ ، ٢٤ .
(٤) ٣/٣٦٩ .
(٥) ٣/٣٦٩ ، ٣٧٠ .
(٦) ٣/٣٦٩ .

وأخوات أخرى فى باب آخر[1] . وهناك أبواب جامعة لا وحدة لها مثل هذا الذى يحوى الأوزان شرنبث وعَشَرْم وسمهدر وشنعنع وزبعبق وغيرها[2] .

ولا يرد من المادة فى الأبواب الخماسية إلا صيغة واحدة ذات معنى واحد ، فلا تأخذ من المعجم غير سطر أو اثنين ، وترتفع إلى ثلاثة وأربعة إذا أتى لها بشاهد. وعنى ابن دريد بإبانة اشتقاق بعض الصيغ وعروبتها أو عجمتها قال[3] : « وعلندس وعرندس : الصلب الشديد . وشعر علنكس ومعانكس : وهو الأسود الكثير النبات وكذلك العرنكس ، واشتقاقه من اعرنكس الليل واعلنكس قال الراجز :

وأعرف الليل إذا الليل غسا   واعرنكست أهواله واعرنكسا

أى تراكب بعضها على بعض ، ويروى باللام » فمنهجه هنا شبيه إلى حد كبير بمنهج أصحاب النوادر واللغات والأضداد ، أى الرسائل الصغيرة ، فهم يوردون الألفاظ بعضها وراء بعض ، لا سبب لتقديم المتقدم منها ، ولا لتأخير المتأخر ؛ ويكتفون بشرحها بأقصر عبارة دون عناية بإيراد الفعل منها أو المصدر أو الصفة ، أو أية صيغة أخرى ، وإنما همهم التفسير وحده . ويظهر فى علاجه ما يظهر فى علاج هذه الرسائل أيضا من عناية باللهجات واللغات والصور المختلفة للفظ . كما تتضح فيها عنايته بإبانة مواضع هذه اللغات كما نبه مرتين على شامية بعض الألفاظ ، أو بإبانة أنها أعجمية .

وصرح المؤلف فى ختام الأبواب السابقة[4] : « هذا آخر أبنية الخماسى ، والحمد لله كثيرا » .

ثم ذكر العنوان التالى « هذه أبواب ألحقت بالخماسى بالزوائد التى فيها ، وإن كان الأصل على غير ذلك » . وأورد تحته تسعة أبواب هى ما جاء على مُفْعنلِل ومُفْعَلِّل ، وما جاء على فَعْلَاِيل وفَنْعَاليل ، ومُفْعَلِلّ ، وفَيْعَلُول ، وفِعْلَال ، وفِعْلَال ،

---

(1) ٣٧٠/٣ .
(2) ٣٧١/٣ .
(3) ٣٦٩/٣ — ٣٧٠ .
(4) ٣٩٩/٣ .

وفُعَالِية وفَعَالية، وفُعُلّة، وفِعَلْنة . ومن الواضح أن هذه الأبواب تكملة للأبواب السابقة، فلا معنى لإفرادها، وإعطائها عنوانا خاصا، مما يشعر بأن لها حالة متميزة .

وتعالج هذه الأبواب أسماء الفاعلين من الأفعال الخماسية، وأوزانا خماسية من الصفات والأسماء والمصادر . ولا تختلف فى طريقة تناولها عن الأبواب الخماسية الأصيلة، إذ يقول(١) مثلا : «المُسْحَنْكَك: الأسود، وكذلك المحلنكك. والمسحنفر فى كلامه : المكثر فيه الماضى . وكذلك اسحنفر المطر، فهو مسحنفر : إذا جرى . ورجل مُبرنشِق : إذا ابتهج، قال الراجز :

عزّ على عمِّك أن تُوَوَّقى   أو أن تُرَى كأباء لم تَبْرَنْشِقِى

ويقال أرض مُبْرَنْشِقة : إذا اخضرت » ويقول(٢) : « ناقة عَيْسَجور : سريعة نشيطة . وعَيْجَهور : اسم امرأة واشتقاقه من العجهرة، وهو الجفاء وغلظ الجسم » . فالصيغ يتلو بعضها بعضا فى سرعة، ولا تتمهل قليلا إلا إذا كانت تحمل شاهدا عليها . وأخيرا يقول(٣) : « انقضت أبواب الخماسى، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم » وفيها من الاختلال والاضطراب ما يفوق ما كان فى أبواب الرباعى ويجعل الإنسان غير قادر على الوصول إلى اللفظ الذى يريده .

يلى هذا ما سميناه بالضمائم، وهى أكثر من مئتى باب يعالج فيها النوادر من الأبنية والأسماء، والمعرب من الألفاظ، والاستعارات وأخطاء الشعراء، والإتباع والمزاوجة والجموع، وما إلى ذلك من الموضوعات التى عنيت بها الرسائل اللغوية الصغيرة التى اطلعنا على شىء منها فى صدر هذه الرسالة . وقد وصفنا ما لابن دريد من جهود فى الموضوعات التى تناولناها هناك، وظهر لنا أن منهجه فيها لا يختلف عن مناهج أصحاب هذه الرسائل، وأنه اعتمد فى أكثر هذه الموضوعات على رسائل قديمة أوردها برمتها وتصرف فيها أحيانا .

ولا تقوم هذه الأبواب فى تقسيمها أو ترتيبها على أساس معين، بل تقسم مرة

---

(١) ٣/٣٩٩ .   (٢) ٣/٤٠٣ .   (٣) ٣/٤٠٥ .

على الأبنية وأخرى على الموضوعات وثالثة على بعض الظواهر اللغوية فيما تحويه من ألفاظ ، فهى غاية فى الاختلاط والاضطراب . وليس لها من خصائص المعجمات شىء وإنّ وصفها ليطول ولاطائل تحته ، إذ لا تتغير الصورة كثيرا من واحد إلى آخر ، ولذلك أكتفى بالوصف العام السابق ، مع ما قلناه فى الرسائل الموضوعية .

تحليل المواد :

وقد آن الأوان لنحلل مادتى (عقق) و (هقع) من الجمهرة لنرى طريقة علاج ابن دريد لمواده .

كانت « عقق » المادة الأولى فى كتاب العين بسبب ترتيبه ، ولكنها تقع فى الصفحة ١١٢ من المجلد الأول من الجمهرة . وقد بدأها ابن دريد بقوله : « عق الأرض يعقها عقا : إذا شقها . ومنه العقيق الوادى المعروف بالمدينة . وكل شىء شققته فى الأرض فهو عقيق ومعقوق » قدم الفعل المتعدى ذا المعنى الحسى ، وأعقبه بالعلم الجغرافى وربط بين الصيغ . وخالف فى ذلك كله الخليل الذى ابتدأ بالفعل اللازم وجعل العلم الجغرافى فى أواخر المادة ، وأتى ببعض أمور نحوية أهمل ابن دريد شيئا منها ، وأتى بشىء فى صياغة جديدة . ورتب الفعل الذى ذكره فقدم ماضيه فمضارعه فمصدره فالصفة المشهورة منه .

ثم قال : « وعق الرجل والديه عقا وعقوقا : وهو خلاف البر » أى الفعل المتعدى فى معنى آخر ، لكنه معنى معنوى لا حسى ، وأورد الماضى منه فمصدرين له . ويتفق هذا مع وضع التفسيرين عند الخليل إلا أن هذا ربط بين المعنى الأصلى الحسى والمعنى المعنوى ، كما لم يقتصر على الفعل الماضى ومصدريه بل أتى بالمضارع وزاد على ذلك بأن أورد شاهدين شعريين على هذه الصيغ .

ثم أورد ابن دريد أسماء بالمعنى الحسى السابق فقال : « والعِقّ والعُقّ والعقّة الحفرة فى الأرض » ولم يورد الخليل هذه الأسماء كلها .

ثم عالج أسماء بمعنى آخر فقال : « والعقيقة : البرقة تستطيل فى عرض السحاب ،

وهى العَقّة أيضا ، وبذلك شبهت السيوف . وقالت ابنة معقر بن حمار البارقى لأبيها ، وقد سألها عن السحاب : أراها حمّاء عقاقة كأنها حولاء ناقة ، تريد أن البرق ينشق عقائق » . ويستشهد هنا بكلام العرب المنثور ، واللفظة التى فى الشاهد صفة لم ترد فى كلامه ، ولم يتعرض لها وإنما يستنبط منها اسما آخر . أما الخليل فلم يذكر إلا اسما واحدا منها وجمعه ، واستشهد عليه بشعر جاهلى ، واختلف مع ابن دريد فى التفسير .

فابن دريد زاد فى الأسماء ، وفى الشاهد النثرى ، وفى تشبيه السيوف بالعقائق . ولكن هذا التشبيه مختلف فيه ، فهو غير موجود فى العين ولكن صاحب التاج قال[1] : « قال الليث : وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق » . ولم يورد ذلك الزبيدى فى مختصر العين . وورد التشبيه أيضا فى مقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور دون أن ينسباه إلى أحد ، فلعله وجد فى إحدى نسخ العين أو لعل مرتضى الزبيدى أخطأ فى قوله .

ثم أتى ابن دريد ببعض الصفات « وماء معق وعقاق : إذا اشتدت مرارته ، قال الراجز :

بحرك عذب الماء ما أعقه   ربك والمحروم من لم يسقه »

فأتى بشاهد من الرجز دون أن ينسبه ، وليس فيه الصفات ، وإنما فيه الفعل . ولم يورد الخليل هاتين الصفتين .

ثم رجع إلى الاسم وفسره تفسيرا آخر فقال : « والعقيقة : شعر المولود الذى يولد معه ، ولذلك قيل عق الرجل عن المولود : إذا ذبح عنه عند حلق العقيقة » . وهذا التفسير هو الذى ابتدأ به الخليل مادته ، فصدّر الفعل بماضيه فمضارعه فمصدره ثم أتى بالاسم بمعنى الشعر المخلوق ، وبمعنى الذبيحة وبَيّن الصلة بينهما ، واستشهد

---

(١) مادة عق .

على ذلك بحديثين شريفين . فالمادة والتفسير أكمل عند الخليل ، وأتى فيها بشواهد أكثر .

وختم ابن دريد المادة بقوله : « وفى حديث المغازى أن أبا سفيان مر بحمزة رضى الله عنه ، وهو مقتول ، فطعن بالرمح فى شدقه وقال : ذق عُقَق ، وقالوا : عُقَق أى عاق » وقد أتى الخليل بهذا الخبر أيضا ، ولكنه أتى بعد تفسيره لعقوق الوالدين ، لاتصال التفسيرين بعضهما ببعض ، وشرحه شرحا وافيا ، وأبان أن ذلك كان يوم أحد ، ولم يشر إلى طعنه بالرمح . فموضع الخبر عند الخليل أليق ، والشرح أوضح .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن دريد كان يقدم الفعل فى معناه الأصلى أولا ، ثم يذكر المعانى الفرعية دون أن يبين الصلة . أما الخليل فكان يقدم — غالبا — الفعل اللازم ثم المتعدى ويربط بين المعانى الأصلية والفرعية ، وإن لم يراع الترتيب فيها . ونخرج بأن ابن دريد يزيد بعض الصيغ على الخليل ولكنه لا يذكر فى مادته كل ما أورده كتاب العين . فنحن لا نجد فيه الصيغ التالية « ويقال أعقت الحامل إذا نبتت العقيقة على ولدها فى بطنها ، فهى مُعِق وعقوق . وجماعة العقوق عقق قال رؤبة . . . وقال أيضا . . . وجماعة العقة العقق . قال عدى بن زيد العبادى فى العقة أى العقيقة . . . ونوى العقوق نوى هش لين رخو الممضغة تعلفه الناقة إلطافا لها ، فلذلك أضيف إليها ، وتأكله العجوز وهى من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب فى بواديها . . . وانعق البرق إذا تسرب فى السحاب . وانعق الغبار إذا سطع ، قال رؤبة . . . والمعقة والعقوق واحد ، قال النابغة . . . والعقيق جزع أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة ... والعقعق طائر أبلق طويل الذنب يعرف صوته بالعقعقة وجمعه عقاعق » . كل هذا ليس فى مادة ابن دريد وهو لم يورده لا لأنه شك فيه ، فقد أتت منه ألفاظ عرضا فى الكتاب . فالصيغة الأولى « أعق » توجد فى باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة من الأبواب اللغوية

الأخيرة قال[1] : « وقالوا برذونة عقوق ولا يقولون إلا أعقّت وكان القياس معق — هكذا قال أبو حاتم — أعقت : إذا أقربت أى عظم ولدها فى بطنها ، والشعر يسمى العقيقة » ولا يهمنا اختلاف التفسير ، لأن النتيجة واحدة فيهما ، فعندما ينبت الشعر على ولد الحامل تكون قد قاربت الوضع ، وإن كان الخليل عمم اللفظ فجعله لكل حامل ، وأبو حاتم قد نشعر بأنه يخصصه للبرذون أو الحيوان عامة . كذلك لا يهمنا كثيرا الاختلاف فى وجود « معق » ، فهى مختلف فيها والخليل ذكر ما سمعه ، وأبو حاتم لم يسمعه . وقد تعرض لهذه الصيغة أيضا عرضا فى مادة (لقح) من أبواب الثلاثى . أما العقوق والعقق ونوى العقوق فلم يتعرض لها . وأما انعق فتعرض لها فى مادة « عقه » من أبواب الثلاثى التى قال فيها : « العقيق : الوادى المعروف ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب » ومن الواضح أن انعقاق البرق ليس مأخوذا من انعقاق العقيق كما يقول ابن دريد ، وإنما من الانعقاق بمعنى الشق مباشرة ، وأما انعقاق الغبار فلم يرد لا أصلا ولا عرضا وكذلك العقيق بمعنى الجزع الأحمر . وأخيرا العقعق يورده فى أبواب الرباعى المضاعف الملحقة بالثنائى فى مادة « عقعق » فيقول : « العقعق طائر معروف » ويورد نفس هذه العبارة عرضا فى أبواب الثنائى لا فى مادة « عق » ولكن فى معكوسها « قع » وإذن فصيغ الخليل تزيد أحيانا ، وصيغ ابن دريد تزيد أحيانا أخرى ، ولا يورد كل الصيغ التى يوردها الخليل . كذلك يتفوق الخليل على ابن دريد فى الأبيات الشواهد فهو يكثر منها جدا . وهناك أمر آخر ، هو أن المادة الواحدة عند الخليل تتوزع على عدة أبواب عند ابن دريد ؛ فمادة « عق »من أبواب الثنائى تحتوى على عَق وعِق وعقاق ، وعَقّاقة ، وعُقُق ، وعَقُوق ، وعقيق ، وعقيقة ؛ ومادة « عقعق » من أبواب الرباعى المضاعف الملحق بالثنائى تحتوى على عقعق ؛ ومادة « عقه » من أبواب الثلاثى تحتوى على انعق وعَقّة وعقيق ؛ ومادة عقق

---

(١) ٣/٤٣٢ .

من أبواب الثلاثى المضاعف غير المدغم تحتوى على عقق وعُقّة ، وعقيق ؛ وفى الأواخر باب الاستعارات يحتوى على عقيقة ؛ وباب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة يحتوى على أعق وعقوق وعقيقة ؛ و « باب من المصادر » يحتوى على عُقاق . ولحسن الحظ أنها تقتصر على هذه الأبواب وحدها ، فقد كان فى ميسوره أن يذكرها فى عدة أبواب من الأواخر . فالصيغة يجب ألا نيأس منها إذا لم نجدها فى المادة التى تنتمى إليها ، فلعله نظر إليها من جهة أخرى فوضعها فى باب آخر إذ هو ينظر حينا إلى البناء ، وحينا إلى المعنى ، وحينا إلى قياسيتها وعدمها ، وحينا إلى اتفاق اللغويين بشأنها أو عدمه ، وحينا إلى أمور لغوية فيها .

ولا يقتصر الأمر على هذا فقد يتناقض بين باب وباب ، فقد رأيت نظرته إلى اشتقاق الصيغ فى مادة « عق » ويوافقها ما أتى به فى مادة « عقه » : « العقة : الحفرة العميقة فى الأرض التى يلعب فيها بالمداحى ، ومنه قولهم انعق الوادى إذا عمق ، ومنه اشتقاق العقيق الوادى المعروف ، ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب ، والبرقة عقيقة ، وبها شبهت السيوف » وإن كان اشتقاق انعقاق البرق من الوادى المعروف ، لا نقره عليه ، كما سبق القول . وانظر ما يقوله فى مادة « عقق » : « العقق : انشقاق البرق ، والعقيق من ذا سمى ، والعقة : التى يلعب بها الصبيان» : فقد انقلب الحال هنا ، وأصبح الوادى مشتقا من انعقاق البرق. والحق أن جميع الصيغ من العق بمعنى القطع والشق ، ولذلك لم يستطع أن يفرق بينها المؤلف ، وأن يميز بين الأصلى والفرعى .

وأورد ابن دريد مادة « هقع » فى معكوسات « ع ق هـ » ويبدؤها بقوله : « والهقع منه اشتقاق الهقعة وهى من نجوم الجوزاء » أما ما هو الهقع فلم يفسره لنا المؤلف ، والهقعة نفسها التى فسرها ، كان تفسيره لها عاما ، لا يخص واحدا بعينه من نجوم الجوزاء . وعلى خلاف ذلك حددها الخليلى تحديدا واضحا فى ختام مادته ، وإن لم يفسر الهقع أيضا . وزاد هذا على ابن دريد بإتيانه بالفعل الماضى

فالمضارع وبترتيبهما . أما الصفة فقد أفردها ابن دريد بالذكر وشرحها فقال: « وفرس مهقوع : به لمعة من بياض فى جنبه الأيسر يتشاءم به » وكان الخليل بدأ مادته بهذا الشرح .

وينتقل ابن دريد إلى تفسيرات أخرى لم يوردها الخليل « والهُقَاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . والهقع أصل بناء الهيقعة ، وهو ضربك الشيء اليابس على الشيء اليابس حتى يسمع صوته قال الشاعر :

الطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المُعَوِّل تحت الديمة العضدا »

ويتبين لنا من هذه المادة أن تفسيرات الخليل كثيرا ما تكون أشمل وأوضح من تفسيرات ابن دريد ، وترتيبه الجزئيات مثل علاج الأفعال والأسماء أجمل ، فهو فى الأفعال يذكر الماضى فالمضارع فالمصدر فالصفة فى كثير من الأحيان وفى الأسماء يعني بمجموعها أيضا ، على حين لا يتضح هذا عند ابن دريد ، والشواهد عنده أيضا أكثر ، ولا يشتركان فيها . ولكن هذه المادة فيها من التفسيرات مالم يوجد عند الخليل . وقد تكرر منه تناول بعض الصيغ لهذه المادة فى باب « فيعل » من الملحق بالرباعى فقال : « والهيقعة : موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وأشبهه . قال الشاعر :

الطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا

المعول : الذى يتخذ العالة ، وهو أن يعمد إلى شجرتين متقاربتين ، فيقطع أغصانا من شجر آخر فيطرحها عليهما فيُكِنّ غنمه تحتها » فالصيغة والتفسير مكرران، ولكن يزاد شرح الشاهد . وفى باب آخر من النوادر قال[1] :« وناقة هَكِعة وهَقِمة وهدمة إذا اشتدت ضبعتها وألقت نفسها بين يدى الفحل » وهذا التفسير جديد. وقال فى الباب نفسه[2] :« تهقعت الضأن حرمة : أى كلها إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوا وردا ،

(١) ٣/٤٦٣ .
(٢) ٣/٤٦٦ .

أى وردوا كلهم » وهما تفسير مكّرر وآخر جديد ، وقال فى باب من اللغات عن أبى زيد[1] : « ويقال : انتقع لونه وامتقع واهتقع والتمع والتهم وانتسف » وهو معنى جديد أيضا . وكرر أحد التفسيرات عرضا فى مادة شفشغ فى شرح الشاهد السابق ذكره . فالمادة كما ترى توزع وتكرر فى أبواب مختلفة ، ترغم القارئ على تشتيت جهوده ، ولولا الفهرس الذى ألحقه الناشر بالكتاب ما استطاع أحد أن يلم بمواضع المادة التى يفسرها المؤلف .

وصفوة القول إن الخليل وابن دريد يتفقان فى بعض الصيغ ، ولكنها قليلة فأحيانا تزيد صيغ الخليل وأحيانا تزيد صيغ ابن دريد . كذلك ينفرد كل منهما بشواهده ، ولا يتفقان إلا قليلا وربما فاقت شواهد الخليل شواهد ابن دريد فى العدد ولكن طريقة معالجة الاثنين لها واحدة تقريبا . ثم يختلفان فيما عدا ذلك ؛ فالخليل يجمع كل الصيغ التى تشتق من مادة واحدة تحت مادتها ، ويميل إلى نوع من الانتظام فى معالجة هذه الصيغ فإذا كانت اسما ذكر مفرده وجمعه ، وإن كانت فعلا قدم ماضيه فمضارعه فمصدره ، ثم الصفة منه فى كثير من الأحيان ، وقدم الثلاثى اللازم منه ثم المتعدى ثم الصيغ غير الثلاثية على قدر الإمكان ، ويميل إلى الربط بين الصيغ الأصلية والفرعية ، وإبانة الطريقة التى تفرعت بها الصيغ الأخيرة ، وتفسيراته واضحة دقيقة ولا يقتصر منها على لغات البدو ، بل يتسع أفقه ويورد ما جاء عن المعاصرين له من البصريين ، وتتناثر عنده بعض الأحكام اللغوية والنحوية .

أما ابن دريد فيوزع صيغ المادة الواحدة على أبواب متباعدة ، ويحاول أحيانا أن يربط بين الصيغ الفرعية والأصلية فيخلط بينها ، ولا نجد عنده الانتظام الداخلى فى المواد أو الميل إلى الانتظام الذى عند الخليل ، ولا يصل فى تفسيراته إلى الدقة التى وصل إليها سابقه . والحق أن الباحث يتملكه العجب كيف يسبق كتاب العين الجمهرة فى الزمن ويحتوى على هذه المزايا الهامة دونها .

---

(1) ٤٧٣/٣ .

ظواهر المادة :

يشترك ابن دريد والخليل فى كثير من الظواهر التى سادت كتابيهما لتواليهما. أما فى المادة اللغوية فيتفقان فى بعض الصيغ الأساسية ، وينفرد كل منهما ببعض الصيغ . كذلك يشتركان فى بعض الشواهد وينفردان فى أكثرها . ولم يستشهد ابن دريد بأحد من المولدين إلا أنه ذكر بشار بن برد مرة واعتبره غير حجة [(١)] . ولكنه اتفق مع الخليل فى إنشاد الشواهد الشعرية دون نسبة إلى قائلها . وحاول الأستاذ كرنكو أن يتلافى هذا النقص ، قال [(٢)] : « وكثيرا ما ذكر ابن دريد أبياتا من الشعر ، ولم يسم قائلها ، فراجعت هذه الكتب حتى وقفت على اسم الشاعر ، وقد رقمته بعد خط فاصل ليعلم الناظر فى هذا الكتاب أنه ليس من أصل كتاب ابن دريد » . وكثيرا ما كان عمله هذا سببا فى الارتباك ، لعدم وضوح إشارته . واتفق مع الخليل أيضا فى إهمال شرح الشواهد أحيانا ، والتعليق عليها حينا آخر ، والإطالة فى شرحها فى مرة ثالثة .

وسببُ اختلاف الاثنين فى الصيغ والشواهد رجوع ابن دريد إلى مراجع أخرى غير العين ، ولدينا فهرس لهذه المراجع فى آخر المجلد الرابع ، يظهر منه أنه اطلع على كتب فى اللغة ، والأدب ، والتفسير ، والتاريخ . ويتضح من المواد أنفسها أنه استمد كثيرا من شواهده القرآنية وتفسيرها ، بل أكثرها من أبى عبيدة ، وإن تحرز من بعضها وشك فيه .

وكل هذا يجعلنا ننكر على نفطويه طعنه فى الجمهرة ، وادعاءه أنها مسروقة من كتاب العين ، إذ قال [(٣)] :

ابنُ دريدٍ بَقَرَهْ وفيه عِيٌّ وشَرَهْ
ويدّعى من حُمْقه وضعَ كتاب الجمهره
وهو كتاب العين إلْ لا أنه قد غَيّره

---

(١) ١/١٢٢ . (٢) مقدمة الجمهرة ١٩ .
(٣) السيوطى : المزهر ١ / ٤٧ .

ونصدق قول السيوطى : « ولا يُقبل فيه طعن نفطويه لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ، بحيث أن ابن دريد هجاه بقوله :

لو أُنزِل الوحىُ على نفطويهِ   لكان ذاك الوحىُ سُخْطا عليهِ
وشاعرٍ يُدْعَي بنصفِ اسمِه   مستأهلٌ للصَّفْعِ فى أخْدعيه
أحرقه الله بنصف اسمه   وصيّر الباقى صراخا عليه

وقد تقرر فى علم الحديث أن كلام الأقران فى بعضهم لا يقدح » ولعل أقطع دليل على تعصب نفطويه ، أن زيادات الجمهرة على العين كانت من الكثرة بحيث اعتمد عليها ابن التيانى فى كتابه الموعب كما مر .

اللغات :

اتفق ابن دريد والخليل فى العناية باللغات ، ولكنه تفوق عليه فيها كثيرا ، ونظرة واحدة إلى الفهرس الملحق بالجمهرة للغات ترينا مدى هذا التفوق . فهو يذكر لغات من الأزد والأنصار وتميم وثقيف وحمير وبنى حنيفة وخزاعة وطيء وعبدالقيس وقيس وغيرها من القبائل ، ومن البحرين والجوف والحجاز والسراة والشام والشّحر والعراق والمدينة ومكة ونجد واليمامة واليمن من الأقاليم . وركز عنايته باللغة اليمنية خاصة ، فذكرها فى قريب من ٢٢٠ موضعا . ولعل سبب ذلك أنها لغته الأصلية ، وأنه كان متعصبا لأهله من اليمن . وكانت هذه الكلمات اليمنية من أهم أسباب مادار حول الجمهرة من شك ونقد ، لعدم اتساقها مع المعروف من لغة الشمال .

وعنى ابن دريد بالمعرب والدخيل أيضا ، من الحبشية أو الرومية أو السريانية ، أو العبرانية ، أو النبطية أو الفارسية . وعقد له فصلا خاصا فى الأبواب الملحقة بالمعجم ، إلى جانب ما نثره فيه . وكانت هذه العناية من البروز بحيث نبه عليها ابن منظور قال(١) : « كلة دخيل أُدخِلت فى كلام العرب وليست منه ، استعملها ابن دريد كثيرا فى الجمهرة » .

(١) لسان العرب ، مادة دخل .

الاضطراب :

أبرز وجوه الخلاف بين الخليل وابن دريد فى التنظيم ؛ فالأول أحسن تصورا للمعجم ، فكان أحسن تقسيما وتنظيما ، إذ سار الخليل على نظام الأبواب القائمة على أساس واحد هو الأبنية فى جميع كتابه . أما ابن دريد فراعى هذا الأساس فى القسط الأكبر من الكتاب ، ثم رأى بعض الرسائل اللغوية التى أعجب بها فألحقها به دون أى ترتيب . ولم يراع أساس الأبنية فى الكتاب مراعاة صارمة إذ كثيرا ما خرج عليه وسار على أسس أخرى فتشتتت الأبنية والألفاظ .

وكان الخليل ميالا بعض الشىء إلى تنظيم علاجه للألفاظ ، إذ يذكر الأفعال مكتملة التصرف من ماض ومضارع ومصادر وصفات أحيانا ، أما ابن دريد فأقل منه اهتماما بذلك ، وكان الخليل أميل من ابن دريد إلى ترتيب الصيغ فى مواده ، فكثيرا ما بدأ بالفعل اللازم ثم المتعدى ، والمجرد ثم المزيد ، ونجد الأمر الثانى عند ابن دريد ولكننا لا نجد للأول أثرا .

والحق أن الجمهرة من الاختلاط بحيث يصعب على الإنسان أن يستخلص لها ظواهر معينة تميزها فى عالم المعجمات ، غير هذه الفوضى وكثرة التقسيمات .

مآخذ :

واجهت الجمهرة من النقد العنيف ما يفوق نقد كتاب العين ، وخاصة من الأزهرى وأحمد بن فارس ، وقد قرن أولهما العين والجمهرة معا ، ووضعهما فى الكتب غير الموثوقة . وهاك ما أخذ عليها إجمالا ، مع ما سنراه فى مقاييس ابن فارس ومجمله ، وفى مآخذ المدرسة كلها :

١ — الكذب وصنع الألفاظ : قال الأزهرى[1] : « وممن ألف فى عصرنا

---

(١) تهذيب اللغة ١ : ٣١ .

الكتب ، فوسمه بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التى ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب فى كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدى صاحب كتاب الجمهرة . . وحضرته فى داره ببغداد غير مرة ، فرأيته يروى عن أبى حاتم والرياشى ، وعبد الرحمن بن أخى الأصمعى . فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ، ولم يوثقه فى روايته . . وأوقع فى تضاعيف الكتاب حروفا كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها فأثبتها من كتابى فى مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيرى ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت » . ورماه بمثل هذه التهمة أحمد بن فارس ، وقلل من الرجوع إليه كما قلله جدا تلميذه القالى فى بارعه .

وأراد السيوطى أن يدافع عنه فقال[1] : « معاذ الله هو برىء مما رمى به ، ومن طالع الجمهرة رأى تحريه فى روايته . . » . وقال[2] : « أثنى عليه كثير من العلماء . . وقال بعضهم : إنه من أحسن الكتب المؤلفة على الحروف ، وأصحها لغة » . رحم الله السيوطى فقد كان يريد الدفاع عن الأقدمين ، فالجمهرة من أصح المعاجم ، وكذا البارع والموعب . . والعين لا خطأ به . . الخ . ولكننا مضطرون إلى عدم قبول دفاعه ، وإلى التخفيف من حدة الأزهرى أيضا . فقد كان هذا متأثرا بنفطويه المتحيز — كما رأينا — وبرؤيته ابن دريد يشرب الخمر إلى جانب تحيزه الشخصى . وبرغم ذلك يجب أن يقال إن ابن دريد انفرد بكثير من مروياته ، وتساهل فروى ألفاظا مريبة ، وأخرى يمنية لا تتفق مع عربية الشمال — كما سنرى — فكان ذلك سبب هذه التهمة . ومما يسر له ذلك اتساع حفظه وسرعته[3] .

٢ — الانفراد : قال المسعودى : « أورد أشياء فى اللغة لم توجد فى كتب المتقدمين » . وأفاد من هذا النوع السيوطى فى مزهره[4] ، فاغترف من الجمهرة

---

(١) المزهر ١/٤٧ .

(٢) المزهر ١/٤٥ .

(٣) مقدمة الجمهرة ص ٦ .

(٤) ١ : ٦٣ ، ١٢٠ .

اغترافا ، إذ وجدها كنزا لا ينفد من هذه الناحية ، وربما لا نعيب الجمهرة لهذا السبب ، ولكننا نعيبها حين تعنى به ، وهى تصرح بأنها لا تعنى إلا بالجمهور المعروف من الألفاظ ، فهى حينئذ تخالف منهجها ، وتوقعنا فى الخطأ إذ نتصور هذه الألفاظ من الجمهور الشائع .

٣ — إكثاره من الألفاظ المريبة والمولدة : فقد عقد السيوطى فى المزهر أنواعا وفصولا لما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، والمصنوع ، والضعيف والمنكر والمتروك من اللغات ، والردىء منها ، والمولد . ولم يجد من المعجمات ذخرا فيها كالجمهرة فعبّ منها عبا[1] .

ولكن ابن دريد — على الرغم من إيراده لهذه الألفاظ — كان عارفا بما فيها من ضعف أو بما حولها من شك ، فكان ينبه على ذلك فى كل مرة . فجميع ما أورده السيوطى من الأمثلة ونبه عليه ، كان التنبيه من قلم ابن دريد نفسه ، فلا يقال فيه إلا ما قيل فى المأخذ السابق من مخالفته منهجه .

٤ — التصحيف . قال الأزهرى فى مقدمته[2] : « وتصفحت كتاب الجمهرة له فلم أره دالا على معرفة ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها » وأشار الناشر إلى مواضع مصحفة من الجمهرة فقد قال ابن دريد[3] « قال امرؤ القيس :

لمن زُحْلوفة زَلٌّ   بها العينان تَنهلُّ
ينادى الآخر الأُلّ   ألا حُلّوا ألا حلّوا

فقال الناشر : « قال الصاغانى : قوله حلوا بخط الأرزنى فى الجمهرة بالحاء المهملة المضمومة ، وبخط الأزهرى فى التهذيب « ألا خلوا ألا خلوا » بفتح الخاء المعجمة .

---

(١) ١/٥٣ ، ٨٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٤٥ .
(٢) تهذيب اللغة ١ : ٣١ .
(٣) ١/١٩ .

وقال ابن الأعرابى عن المفضل بالخاء ، ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحف » .

وورد فى مادة « زفزف » : « والزفزف : نبت أخضر مسترخ ناعم . . . » فقال الناشر : « كذا الأصول بالزاى ، وهو تصحيف وصوابه بالراء الرفرف . وكأنه وقع بهامش بعض النسخ ، فأدخله الكاتب فى هذا الباب وحقه التقديم » .

نضيف إلى ما سبق المأخذين التاليين :

٥ — اضطرابه فى هدفه . فهو يفتتح كتابه قائلا إنه أرجأ الغريب والمستنكر وقصد للجمهور الشائع ، ويختتمه بقوله « إنما كان غرضنا فى هذا الكتاب قصد جمهور اللغة وإلغاء الوحشى المستنكر » وكثيرا ما صرح فى تضاعيفه بعنايته بالغريب والنادر ، ووضع ذلك فى عناوين الأبواب . فلا موقف واضح له .

٦ — تفسيره كثيرا من الألفاظ بكلمة معروف ، فأضاع علينا تصور دلالاتها تصورا واضحا ، وخاصة ما يطلق على الحيوان والنبات والآلات وما شابه ذلك من ألفاظ . ونختم بالإشارة إلى أن النسخة المطبوعة لا زال بها بعض الثغرات[1] ، أو مواضع البياض ، التى لم يستطع الناشرون ملأها لسقوطها من أصولهم .

وصفوة القول فى جمهرة ابن دريد أن مؤلفها قام بخطوات فى سبيل ترقية المعجم . فقد غير الخطة التى أقام الخليل عليها تقسيم كتابه إلى أبواب ؛ فطرح الترتيب المخرجى الذى ارتضاه صاحب العين ، ولجأ إلى الترتيب السهل الشائع للألفباء ، وإن اجتمع مع هذا الترتيب بعض الأمور التى قللت من أهميته ، مثل تناوله التقاليب كلها فى موضع واحد ، مما جعله مضطرا إلى تناول الحرف مع ما بعده فى الترتيب على الدوام . وطرح تبويب الخليل وابتكر تبويبا جديدا ، يقوم على أساس الخليل نفسه ، وهو أبنية الكلمة . ولولا ما صادف بعض أبواب ابن دريد من خلل واضطراب لفضل تقسيمه تقسيم الخليل .

---

(١) ٢/٣٤ ، ٩٦ ، ٣٥٩ ، ٣/٢٢ ، ٤٥ ، ٢٣٢ وغيرها .

وجدد ابن دريد فى المواد نفسها ، فزاد الأبواب اللغوية الأخيرة ، وكثيرا من الصيغ والمواد التى أهملها الخليل . وأورد كثيرا من الألفاظ من لغات اليمن خاصة ففاق بها الخليل .

ولـكن مهما قيل عن الجمهرة ، فقد بقيت لا تدانى العين فى الترتيب . فانتظرت اللغة العربية العالِم الذى يهذب مواد العين والجمهرة ويصححها ، ويجمع لها تجديدات ابن دريد وزياداته إلى الترتيب الصارم الذى أخذ به الخليل ، أو ما شابهه من ترتيبات تيسر على القراء الوصول إلى ما يريدون من ألفاظ .

دراسات حول الجمهرة :

وقع إلىّ من الدراسات التى قامت حول الجمهرة أسماء الـكتب التالية :

١ — فائت الجمهرة ، لأبى عمر الزاهد ٣٤٥ هـ (انظر فائت العين) .

٢ — جوهرة الجمهرة للصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥ هـ . وهو مختصر للجمهرة ، افتخر به مؤلفه فقال عند إتمامه :

لما فرغنا من نظام الجوهرَهْ   اعورّت العين ومات الجمهره

وقف التصنيف عند القنطره

٣ — الموعب لابن التيانى ٤٣٦ (انظره فى الدراسات التى حول العين) .

٤ — نثر شواهد الجمهرة لأبى العلاء المعرى المتوفى ٤٤٩ هـ . وهو شرح للشواهد فى ثلاثة أجزاء .

٥ — نظم الجمهرة ليحيى بن معط بن عبد النور زين الدين المغربى الزواوى (٥٦١ — ٦٢٨) .

٦ — مختصر الجمهرة لشرف الدين محمد بن نصر الله بن عنين الأنصارى الشاعر (٥٤٩ — ٦٣٠) . وكل هذه الـكتب مفقود .

الفصل الثاني

كتاب المقاييس

أحمد بن فارس (٠٠٠ — ٣٩٥)

هدفه :

وجد اللغويون فى أواخر القرن الرابع المادة اللغوية مجموعة معدة تحت أيديهم ؛ فكان عليهم أن يوجدوا أسسا جديدة يقيمون معجماتهم عليها ، غير محاولة الجمع التى كان يقتصر عليها من قبلهم فى غالب الأمر . وقد فعلوا ووصلوا إلى أسس مبتكرة ، نتيجة دراساتهم المتعمقة للمواد ، التى جمعها لهم الأقدمون . ومن أول هذه المعاجم مصنفات أحمد بن فارس : المجمل والمقاييس . فقد رمى هذا اللغوى فى كتابه الثانى إلى كشف الستار عن المعنى الأصلى المشترك فى جميع صيغ المادة ، وسمى هذه المعانى الأصول والمقاييس . قال فى مقدمته[1] : « إن للغة العرب مقاييس صحيحة ، وأصولا تتفرع منها فروع . وقد ألف الناس فى جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا فى شىء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ، ولا أصل من الأصول » .

وكانت فكرة المقاييس هى المسيطرة عليه ، فسمى بها الكتاب . ولكنها لم تكن تنطبق تمام الانطباق إلا على الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية . أما ما زاد على ذلك فله فيه مذهب آخر ، لم يعن بتوضيحه فى المقدمة كسابقه ، وإنما يتضح فى علاج أبواب ما زاد على الثلاثى ، وفى قوله فى أثناء الكتاب[2] : « اعلم أن للرباعى والخماسى مذهبا فى القياس ، يستنبطه النظر الدقيق . وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت . ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ » .

---

(١) ٣ . وانظر الصاحبي له ٣٣ .   (٢) ١ : ٣٢٨ . وانظر الصاحبي ٢٢٧ .

رمى ابن فارس من كتابه أو معجمه هذا إلى توضيح هاتين الفكرتين ، والدفاع عنهما ، والبرهنة على صحتهما . وكان الذى مهد له الطريق إلى استكشافهما الخليل ، إذ نثر فى بعض مواده عبارات تشير إلى الأصول ، وصدر كتابه بكلمة عن النحت . واعترف المؤلف بذلك الفضل فقال عن الأصول[1] : « والخليل عندنا فى هذا المعنى إمام » ، وعن النحت[2] : « والأصل فى ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حيعل الرجل ، إذا قال حى على . . . . » وابن فارس له فضل توضيح الفكرتين وجعلهما نظريتين ثابتتين تؤيدهما الأدلة .

منهجه :

اتخذ ابن فارس أسسا تقرب من أسس ابن دريد فى تقسيم كتابه وترتيبه مع بعض خلاف . فقد وافقه فى الترتيب وفقا للألف باء . ولكنه خالفه فى اتخاذه هذا الترتيب الأساس الأول للتقسيم ، موافقا بذلك الخليل . فجعل القسم الأول من كتابه لحرف الهمزة وسماه كتاب الهمزة ، يليه كتاب الباء ، فكتاب التاء . . . الخ . وكان التقسيم الأول عند ابن دريد للأبنية . ونظر إلى الحرف الأول من كل كلمة ، فى هذه الكتب .

ثم قسم كل كتاب منها إلى ثلاثة أبواب بحسب الأبنية : أولها باب الثنائى المضاعف ، فباب الثلاثى ، وأخيرا ما زاد على الثلاثى من المجرد . فطرح بذلك الأبواب الكثيرة التى عند ابن دريد ، بل أبواب الخليل واكتفى بهذا التقسيم الصغير كيلا يفلت النظام منه ، فيقع فيما وقعا فيه .

ورتب الكلمات فى بابى الثنائى والثلاثى بحسب الحرف الثانى منها لاتفاق الحرف الأول فيها دواما لأنه الحرف المعقود له الكتاب كما سبق . فالثنائى من كتاب الهمزة مثلا يستهل بالهمزة مع الباء ، فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الثاء ...الخ . وراعى فى الثلاثى ترتيب حرفه الثالث أيضا فيستهل كتاب الهمز مثلا بأبت ، فأبج ... حتى

(١) المقاييس ١/٤٤٠ .

(٢) المقاييس ١/٣٢٩ .

تنتهى الحروف جميعا . واتبع ابن فارس الخليل وابن دريد فى ألا يستهل الباب أو الفصل إلا بالحرف المعقود له مع ما يليه . فيستهل باب الباء مثلا بهما مع التاء لا الهمزة أو الباء ، وباب التاء بها مع الثاء لا الهمزة أو الباء أو التاء . . . وباب العين بها مع الغين لا الحروف التى قبلها .

وكان هذا الترتيب ضروريا للخليل وابن دريد لأنهما يجمعان التقاليب فى موضع واحد ، فتأتى تآليف كل حرف مع ما يسبقه من حروف فيما سبقه من أبواب . أما ابن فارس فطرح نظام التقاليب هذا ووضع كل كلمة فى موضعها اللائق بها . فلما سار على نظام إيراد الحرف مع ما يليه تأثرا منه بالخليل وابن دريد وجد نفسه بعد أن وصل إلى حرف الياء من كل مادة لا يزال أمامه الكلمات المؤلفة من الحرف والحروف السابقة عليه ، فوضعها فى آخر الباب بعد حرف الياء ، ورتبها الترتيب المألوف أى مبتدئا بالألف فالباء فالتاء حتى ينتهى عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباب أو حرف الباب نفسه .

وربما كنا نستسيغ هذا الترتيب الغريب لو روعى فى باب المضاعف وحده أما أن يستخدم فى هذا الباب ، وفى أبواب الثلاثى ، ويراعى فى حرفيه الثانى والثالث أيضا ، فأمر شاق ولا شك . فهو فى الثلاثى من كتاب الهمزة يبدأ بالهمزة مع الباء والتاء ، ويستمر إلى الياء ، وهو الترتيب الطبيعى . ولكنه فى « باب الهمزة والتاء وما يثلثهما » يبدأ بالهمزة مع التاء وما يليها من حروف حتى يصل إلى « أتى » فيرجع إلى ما قبلها من حروف ويأتى بكلمة « أتْب » ، وفى أبواب الثلاثى من العين واللام مثلا يبدأ بالعين واللام مع الميم فالنون فالهاء لحروف العلة ، ثم العين واللام مع الباء فالتاء . . . إلى الكاف .

وأهمل الترتيب فى أبواب ما زاد على ثلاثة أصول ، مكتفيا بأن تبدأ الكلمات بالحرف المعقود له كل باب ولا اهتمام عنده بما بعد الحرف الأول . ولكنه قد يجمع بعض الألفاظ المتصلة برابطة اشتقاقية معينة ويفصلها عن مجموعات أخرى ، مثل الألفاظ المنحوتة من لفظين ، أو الثلاثية المزيد عليها حرف أو حرفان أو الموضوعة

أصلا على أكثر من ثلاثة حروف أصلية . فيجمع كل نوع من هذه الثلاثة على حدة مع عدم ترتيب الألفاظ فى داخل كل منها . وخلط فى هذه الأبواب جميعها الرباعى والخماسى ولم يفرق بينهما أبدا .

ولما كان غرضه الأول فى الكتاب الكشف عن المقاييس ، فقد أدار عليها علاج المواد . وقدم الأصل أو الأصول التى أخذت منها معانى المشتقات ، ثم شرح هذه الأصول بما فسره من صيغ . ونبه على ذلك فى المقدمة ، قال : « وقد صدرنا كل فصل [يريد مادة] بأصله الذى يتفرع منه مسائله حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون المجيب عما يُسأل عنه مجيبا عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه » وأخّر المعانى المجازية والشاذة فى آخر مادتها ، كما حذف كثيرا من النوع الأخير خاصة لعدم اتساقه مع أصوله .

الوصف : المقدمة :

صدر المؤلف كتابه بمقدمة قصيرة ، أخذت ثلاث صفحات من المطبوع ، وأشار فيها إلى هدفه ، ومنهجه فى علاج المواد ، ومراجعه وعمن أخذها . ويتبين أنه رجع إلى خمسة كتب هى : العين للخليل ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والجمهرة لابن دريد ، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبى عبيد ، قال : « فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها ، حتى إذا وقع الشىء النادر نصصناه إلى قائله إن شاء الله » . وذكر كثيرا غيرها من الكتب فى المعجم ، مثل فصيح ثعلب ، والإبل للأصمعى ، والأجناس له ، والهمز لأبى زيد ، وغيرها[1] « فأعلاها وأشرفها كتاب أبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى كتاب العين » كما ينبه فى مقدمته .

---

(١) ١/ ٢٢٠ ، ٣٠٧ ، ٤٨٦ ، وغيرها .

المعجم :

منهج ابن فارس محكم مجمل لا تفاصيل له ولا أجزاء ، بحيث لم يختل من أبوابه شيء ، ووصفه وصف للكتاب حقيقة . ولكن يجمل بنا الإشارة إلى أنه تأثر بالخليل فى أبواب الثنائى المضاعف فأدخل فيها الرباعى المضاعف ، وسماه المطابق[1] وغلب عليه تأخيره إلى ختام المادة كالخليل ، وأحيانا فصل بينه وبينها بعنوان صغير، مثل « ومن المطابق . . . » ولكنه تخلص من الأبنية الأخرى مثل كمك وعكنكع وذكرها فى الثلاثى وما زاد عليه .

ولا يختلف ابن فارس عن ابن دريد خاصة فى أبوابه ما عدا قلة الأبواب وانتظامها . ولكنهما يختلفان كثيرا فى طريقة علاج المواد . وسبب ذلك أن ابن دريد يعالج مواده من وجهة معجمية خالصة أى لا يراعى فيها غير الجمع ، أما ابن فارس فله فكرة معينة يريد شرحها والدفاع عنها والتدليل عليها ، فهو يراعى كل ذلك فى مواده . والحق أنه لم يكن لديه فكرة واحدة بل فكرتان : فكرة الأصول والمقاييس فى المواد الثنائية والثلاثية ، وفكرة النحت فى المواد غير الثلاثية الأصول .

وراعى ابن فارس فى مواده أن يفصل مجموعة الألفاظ التى تتبع أحد الأصول عن المجموعة الأخرى التى تتبع أصلا آخر من المادة الواحدة ، إذا كان لها أكثر من أصل ، ولم يخلط بينها إلا قليلا حين تضطرب عليه . وراعى فى أبواب ما زاد على الثلاثى أن يقسم كثيرا من الأبواب إلى ثلاثة أقسام : أولها للألفاظ المنحوتة ، وثانيها للألفاظ التى زيد فيها حرف أو حرفان ، وثالثها للموضوع أصلا على الرباعى أو الخماسى . ولكنه خلط فيها كثيرا .

تحليل المواد :

وقبل أن نتتبع عرضه لفكرتيه نحلل مادتى « عمق » و« هقع » .

---

(١) انظر العناوين ، ومادة « طبق » .

يبدأ المادة الأولى كعادته بالأصل ، ويرجع هذا الأصل إلى الخليل ، فيقول : « العين والقاف أصل واحد يدل على الشق ، وإليه يرجع فروع الباب بلطف نظر . قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق . قال : وكذلك الشعر ينشق عنه الجلد . وهذا الذى أصّله الخليل رحمه الله صحيح » . ولا توجد عبارة الشعر ينشق عنه الجلد فى نسخة العين التى بين أيدينا ، وإنما فيها « الشعر الذى يولد به » ويتضح من هذا أن النسخة التى كانت عند ابن فارس تختلف عن نسختنا بعض الاختلاف .

ثم يشرح فروع هذا الأصل معتمدا على الخليل أيضا يقول : « وبسط [أى الخليل] الباب بشرحه هو ما ذكره فقال : يقال عق الرجل عن ابنه يعق عنه ، إذا حلق عقيقته ، وذبح عنه شاة ، قال : وتلك الشاة عقيقة . وفى الحديث « كل امرئ مرتهن بعقيقته » والعقيقة الشعر الذى يولد به ، وكذلك الوبر فإذا سقط عنه مرة ذهب عنه ذلك الاسم » . ويتضح عند مقابلة هذا النص بما فى العين أن ابن فارس كان يتصرف فيما ينقل ، مع المحافظة على المعنى ، فهو يحذف ويختصر : حذف ما نسب إلى الليث ، وألفاظا مما نسب إلى الخليل ، الحديث الثانى . وزاد أشياء من عنده ، وهو القول الأخير .

ثم يذكر شواهد الخليل ويعلق على بعضها على حين أهملها هذا « قال امرؤ القيس :

يا هنـــد لا تنكحى بوهة علـيـــه عقيقته أحسـبـا

يصفه باللؤم والشح . يقول : كأنه لم يحلق عنه عقيقته فى صغره حتى شاخ . وقال : زهير يصف الحمار :

أذلك أم أقب البطن جأب علـيـــه من عقيقته عفاء »

خالف ترتيب الخليل فى إيراد الشواهد .

ويترك الخليل إلى ابن الأعرابى ، فيورد قولا له ، يليه شواهد موجودة عند

الخليل مع خلاف فى الروايات « قال ابن الأعرابى : الشعور والأصواف والأوبار كلها عقائق وعقق ، واحدتها عقة ، قال عدى :

صخب التعشير نوام الضحى   ناسل عقته مثل المسد

وقال رؤبة :

* طير عنها اللس حولى العقق * »

ويستمر فى الزيادات على الخليل ، دون أن يبين مصدرها ، وكلها تتصل بالشعر والوبر « ويقال : أعقت الناقة إذا كثر صوفها ، والاسم العقيقة . وعققت الشاة جزرت عقيقتها وكذلك الإبل . والعق : الجز الأول . ويقال عقوا بَهْمَكم فقد أعق أى جُزُّوه فقد آن له أن يجز . وعلى هذا القياس يسمى نبت الأرض الأول عقيقة ... » وتراه هنا يأتى بالفعل الماضى دون عناية بمضارعه أو مصدره ، بل يعطينا صيغا مبهمة مثل « والاسم العقيقة » فنحن لا ندرى اسم الناقة يعنى أم الصوف أم غير ذلك .

ثم ينتقل إلى معنى آخر « والعقوق : قطيعة الوالدين وكل ذى رحم محرم . يقال عق أباه فهو يعقه عقا وعقوقا ، قال زهير :

فأصبحتما منها على خير موطن   بعيدين فيها من عقوق ومأثم

وفى المثل : « ذق عقق » . وفى الحديث أن أبا سفيان قال لحمزة رضى الله عنه وهو مقتول : « ذق عقق » يريد ياعاق . وجمع عاق عققة » . وكل هذا مأخوذ من الخليل مع الاختصار وقليل من الزيادة بدون تنبيه .

ثم مثلان من زيادته : « ويقولون العقوق ثكل من لم يَثْكَل » ، أى إن من عقه ولده فكأنه ثكلهم ، وإن كانوا أحياء . و « هو أعق من ضب » لأن الضب تقتل ولدها » .

ثم استعارة من الخليل « والمعقة : العقوق ، قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة   من المعقة والآفات والأثم

ومن الباب انعق البرق » .

وزيادة « وعقت الريح المزنة : إذا استدرتها ، كأنها تشقها شقا ، ...

حار وعقت مزنه الريح وانـــقاربه الـ... ـرض ولم يُشْمَل »

فاستعارة من الخليل وابن دريد « وعقيقة البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، قال عمرو بن كلثوم :

بسمر من قنا الخطى لدن وبيض كالعقائق يختلينـــا

فزيادات واستقصاء لخبر أجمل الإشارة إليه ابن دريد « والعقّاقة : السحابة تنعقّ بالبرق أى تنشق ، وكان معقر بن حمار كف بصره ، فسمع صوت رعد فقال لابنته : أى شيء ترين؟ قالت : أرى سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان ، وسير وان . فقال : يا بنتاه وائلى بى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . والعقوق مكان ينعق عن أعلاه النبت » .

فزيادة فاستعارة عن الخليل وشواهده « ويقال : انعق الغبار إذا سطع وارتفع ، قال العجاج :

* إذا العجَاج المستطار انعقا *

ويقال لفرند السيف عقيقة . فأما الأعقة فيقال إنها أودية فى الرمال . والعقيق واد بالحجاز قال جرير :

فهيْهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله

وقال فى الأعقة :

دَعا قومه لما استُحِلّ حرامه ومن دونهم عرض الأعقة فالرملُ

وقد قلنا إن الباب كله يرجع إلى أصل واحد » .

ويرجع إلى معنى الشعرَ ، فيستعير من الخليل ، ويزيد عليه : « ومن الكلام الباقى فى العقيقة والحمل قولهم أعقت الحامل تعق إعقاقا وهى عقوق ، وذلك إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد والجمع عقق . قال :

* سرا وقد أوّن تأوين العقق *

ويقال العقاق الحمل نفسه ، قال الهذلى :

أبَنّ عقاقا ثم يرمحن ظَلْمَه إباء وفيه صولة وذميل

يريد أظهرن حملا . وقال آخر :

جوانح يتزعن مزع الظبا ء لم يَتَّرِكن لبطن عقاقا

قال ابن الأعرابى : العقق : الحمل أيضا . قال عدى :

وتركت العير يدمى نحره ونحوصا سمحجا فيها عقق »

فهو يوافق الخليل ويقتبس من كلامه ، ولكنه يحذف منه ما يشك فيه . مثل « المُعِق » صفة للحامل ويكتفى بالعقوق التى لا ينازع فيها .

ثم مَثَل وزيادات : « فأما قولهم : « الأبلق العقوق » فهو مثل يقولونه لما لايقدر عليه ، قال يونس : الأبلق ذكر ، والعقوق الحامل ، والذكر لا يكون حاملا ، فلذلك يقال : « كلفتنى الأبلق العقوق » ويقولون أيضا : « وهو أشهر من الأبلق العقوق » يعنون به الصبح ، لأن فيه بياضا وسوادا . والعقوق الشَّنَق[1] وأنشد :

فلو قبلونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلونى . فأما العواق من النخل فالروادف واحدها عاق ، وتلك فسلان تنبت فى العشب الخضر ، فإذا كانت فى الجذع لا تمس الأرض فهى الراكبة . والعقيقة : الماء القليل فى بطن الوادى . قال كثير :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذُهُ وأعجبتها العقائق

وقياس ذلك صحيح ؛ لأن الغدير والماء إذا لاحا فكأن الأرض انشقت . يقول إذا خرجت رأت حول بيتها من معوذ النبات والغدران ما يروقها » ويظهر فى زياداته أنه يورد الجمع تارة ثم يشرحه وأخرى يورد المفرد ويشرحه ، ويعنى حينا بالمفرد وجمعه وحينا آخر لا يعنى بذلك . ونراه فى الشاهد الأخير فصل بينه وبين

(١) أى الدية يزاد فيها .

شرحه بأقوال بعيدة عنه ، هى تعليل لتسمية الماء القايل فى بطن الوادى وكان حقها التقديم قبل البيت أو التأخير بعد شرحه .

ثم يرجع إلى الخليل : « قال الخليل العقعق : طائر معروف أبلق بسواد وبياض ، أذنب يعقعق بصوته ، كأنه يشتق به حلقه . ويقولون : « هو أحمق من عقعق » وذلك أنه يضيع ولده . ومن الكلام الأول « نوع العقوق » نوى هش رخو لين الممضغة تأكله العجوز أو تلوكه وتعلفه الإبل ، قال الخليل : وهو من كلام أهل البصرة لا تعرفه البادية » . ويؤكد لنا هذا النص ما رأيناه سابقا من أن ابن فارس حين يورد أقوال الخليل يوردها بمعناها لا حرفيا ، ولكن مع المحافظة الدقيقة على ما أورده منها الخليل .

وأخيرا يأتى بأقوال من ابن دريد والأصمعى « قال ابن دريد : العقة : الحفرة فى الأرض إذا كانت عميقة وهو من العق وهو الشق . ومنه اشتق العقيق : الوادى المعروف . فأما قول الفرزدق :

نصبتم غداة الجفر بيضا كأنها عقائق إذ شمس النهار استقلت

فقال الأصمعى : العقائق : ما تلوحه الشمس على الحائط فتراه يلمع مثل بريق المرآة وهذا كله تشبيه . ويجوز أن يكون أراد عقائق البرق . وهو كقول عمرو « وبيض كالعقائق يختلينا » .

ويختم بما يشذ عن أصوله « وأما قول ابن الأعرابى : أعق الماء يعقه إعقاقا ، فليس من الباب ؛ لأن هذا مقلوب من أقعه أى أمره قال :

بحرك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم يلقه »

ويتضح من هذه المادة الطريقة التى اتبعها ابن فارس فى معالجته لكتابه ، فهو يقدم الأصل أو الأصول ثم يبنى الفروع عليها ، ويختم المادة بالشواذ . ولكن هذه الطريقة اضطربت عليه . فمادة «عق» أصلها « الشق » ، ولكنها تطورت إلى ثلاثة فروع واضحة . أولها ما زال محتفظا بمعنى الشق صراحة ، وثانيها مايدور حول الشعر

الذى يولد به المرء ، والثالث ما يدور حول عقوق الوالدين . ومن الطبيعى أن يتناول الإنسان صيغ كل فرع منها على حدة ، ولكن ذلك لم يحدث فى المقاييس . حقا حاول المؤلف ذلك ، ولكن المحاولة لم تنجح فى كل الأحوال فنجده يفصل بين العقائق (السيوف) والعقيقة (فرند السيف) وهما شىء واحد ، وبين الأعقة (الأودية) والعقيقة (الماء القايل فى بطن الوادى) والعقة (الحفرة فى الأرض) وكلها بمعنى واحد أو متقارب . وقد أدت به طريقته هذه إلى نوع آخر من الاضطراب ، هو أننا لا نستطيع أن نتبين ترتيب الصيغ عنده ، فهل هو من الذين يقدمون الثلاثى على الرباعى ، أو المجردات على المزيدات ، أو المصادر على الأفعال ، أو غير ذلك . كل هذا لا يتضح عنده . وليس هذا الاضطراب لأنه يتبع ترتيب المؤلفين الذين يستفيد منهم فقد ترك ترتيب الخليل لهذه المادة ، واختار صيغه منه اختيارا : من البداية أو الوسط أو النهاية حتى العقعق الذى يؤخره الخليل لأنه من المضاعف الرباعى — لا الثنائى مباشرة — أدخله ابن فارس فى أواسط مادته قريبا من الآخر . ونلاحظ أيضا أن المؤلف كان يحاول أن يأتى بأقوال اللغويين المختلفين فى مادته ، وكان ذلك من أسباب تكرار بعضها . فنحن نراه يذكر العقيق المعروف مرتين . ومن الأمور التى راعاها أن يذكر الأمثلة فى الصيغ المتصلة بها ، ولذلك تناثرت فى المادة ولم تتجمع فى آخرها كما راعى أحيانا أن يذكر المعانى المجازية بجوار معانيها الأصلية ويظهر من المادة أيضا أنه أدخل فيها جميع ما دونه الخليل ما عدا بعض تفاصيل الشرح ؛ وأدخل جميع ما دونه ابن دريد ، ولكنه كان إلى العين أقرب .

أما اللفظ الثلاثى وهو « هقع » فيأخذه ابن فارس من الخليل ولا يعرج فيه على ابن دريد ولا يصدره بالأصل لأن معانيه مختلفة فى ظنى ، ويبدأ بالمعنى عند الخليل مجملا « الهاء والقاف والعين ثلاث كلمات : الهقعة : نجم من منازل القمر » ولست أدرى تعليل قول المؤلف بأن هذه المادة لا تشتمل إلا على ثلاث كلمات ،

على حين أورد فيها صاحب الجمهرة كثيرا مما لم يورده المؤلف ، مثل المقاع والميقعة وتهقع ، ولعله أراد ثلاث أصول متباينة . ثم يأتى المؤلف بالكلمة الثانية وهى مأخوذة عن الخليل أيضا : « والكلمة الأخرى : المقعة : دائرة تكون بزور الفرس قال :

وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان »

وقد خالف فى جعله المقعة بزور الفرس الخليل الذى جعلها فى جنبه ، ولعله يريد أسفل الزور حيث يتصل بالجنب أو لعله تساهل فى عبارته . وأخيرا الكلمة الثالثة « والكلمة الأخرى اهتقع لونه مثل امتقع » وهذه الكلمة ليست فى العين ، ولكن ابن فارس أخذها من ابن دريد الذى رواها عن أبى زيد أو أخذها من أبى زيد مباشرة .

ونستنتج من هذه المادة آراء رأيناها فى المواد السابقة مثل التزامه الخليل أكثر من ابن دريد ، ونخرج منها بأمر جديد ، هو عدم استقصائه جميع الصيغ التى يوردها هذان العالمان ، وعدم محافظته على الترتيب وامتناعه من إيجاد أصل المادة إذا كانت صيغها مختلفة المعانى ، لا تظهر الروابط بينها بوضوح .

ظواهر :

من الطبيعى أن يمتاز معجم كالمقاييس له فكرته الخاصة عن بقية المعجمات بخصائص لا نجدها فيها ، وأن يشترك معها فى بعض الظواهر الأخرى . ونحاول فى هذا الفصل أن نتتبع هذه الظواهر مبتدئين بما اتصل منها بمنهجه .

فكرة الأصول :

يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد[1] أو أصلين أحيانا[2] أو ثلاثة[3]

(١) ١/٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ وغيرها .
(٢) ١/٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ وغيرها .
(٣) ١/١٨ ، ٣٩ ، ٥٣ وغيرها .

وقد يرتفع إلى أربعة[1] أو خمسة[2] . وربما لا يجد لبعض المواد أصولا البتة ، فيحكم عليها بالتباين مثل قوله : « اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة ، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة القياس فكل واحدة أصل فى نفسها وربك يفعل ما يشاء » أو يحكم عليها بالتباعد مثل « الجيم والحاء والشين متباعدة جدا » أو بالانفراد مثل « الجيم والدال والفاء كلمات كلها منفردة لا يقاس بعضها ببعض ، وقد يجىء هذا فى كلامهم كثيرا » ، أو بعدم الانقياس مثل « الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضا » . ويرد هذه الظواهر إلى ارتجال العرب فى هذه المواد وعدم اشتقاقهم بعضها من بعض « التاء والباء والنون كلمات متفاوتة فى المعنى جدا . وذلك دليل أن من كلام العرب موضوعا وضعا من غير قياس ولا اشتقاق » وإلى أن اللغة كلها ليست قياسا لكن جلها ومعظمها[3] .

ويصرح بأن الأصول قد تتشعب إلى فروع متقاربة ، مثل « الهمزة والخاء والذال أصل واحد تتفرع منه فروع متقاربة فى المعنى » ، ولكن هذه الفروع جميعا يجب أن تشترك فى أصلها وإلا عدها شاذة « الهمزة والخاء والراء أصل واحد إليه ترجع فروعه » و « الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه ، والأصل كلمة واحدة » وقد تختلف كلمتان أو أكثر فى الظاهر ولكنها جميعا من أصل واحد « الهمزة والدال واللام أصل واحد ، يتفرع منه كلمتان متقاربتان فى المعنى متباعدتان فى الظاهر » أو يختلف الأصلان فى المادة الواحدة ظاهريا وهما مترابطان « الهمزة والذال والنون أصلان متقاربان فى المعنى متباعدان فى اللفظ » .

ولا يستنبط أصوله إلا من المواد العربية الصحيحة ، الكثيرة الصيغ ، المشتقة . ولذلك لا يَعُدّ من الأصول الأصناف التالية من المواد :

---

(١) ١/٨٩ ، ١٤١ وغيرها .
(٢) ٣/١٣٧ ، ١٨٧ ، ٤٣٥ وغيرها .
(٣) ٤/٢٥٩ .

١ — المشكوك فيها مثل « الباء واللام والزاء ليس بأصل وفيه كليمات فالبِلِز : المرأة القصيرة ويقولون البلأز . . . والبلأزة . . . وفي جميع ذلك نظر » و « الباء والواو والقاف ليس بأصل معول عليه ، ولا فيه عندي كلمة صحيحة » .

٢ — المواد المعربة مثل « الهمزة والجيم والصاد ليست أصلا ؛ لأنه لم يجئ عليها إلا الإجاص ، ويقال إنه ليس عربيا » و « الهمزة والراء والسين ليست عربية » . وقد يتساهل فيجعل المعرب أصلا ، ويعنى به مثل « الباء والذال والجيم أصل واحد ليس من كلام العرب بل هى كلمة معربة » . وهو لا يعترف بالمعرب ، ولو تكلم به العرب ، لأن همه الأول كلام أهل البادية الصريح . قال فى رد لغة شامية « فأما (الإجّار) فلغة شامية ، وربما تكلم بها الحجازيون . فيروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من بَاتَ على إجار ليس عليه ما يرد قدميه ، فقد برئت منه الذمة » . وإنما لم نذكرها فى قياس الباب لما قلناه أنها ليست من كلام البادية . وناس يقولون : (إنجارٌ) ، وذلك مما يُضعف أمرها . فإن قال قائل : فكيف هذا وقد تكلم بها رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قيل له : ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قوموا فقد صنع جابر لكم سُورا » وسور فارسية ، وهو العرس » فسور المعربة التى تكلم بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو العربى الذى اشتهرت فصاحته ، لا يعتد بها المؤلف ، لأن أصلها فارسى فليست على مقاييس العرب .

٣ — المواد المبدلة مثل « وأما الهمزة والذال فليس بأصل ، وذلك أن الهمزة فيه محولة من هاء » و « الهمزة والثاء والنون ليس بأصل ، وإنما جاءت فيه من الإبدال يقولون : الأثن لغة فى الوثن ... وقد شرطنا فى أول كتابنا هذا ألا نقيس إلا الكلام الصحيح » وربما لا يردها كلها ، ويكتفى برد صيغ منها يعتبرها مبدلة مثل « الأَتَنان تقارب الخطو فى غضب . . . وهذا ليس من الباب [باب أتن] ، لأن النون مبدلة من اللام ، والأصل الأتلان » و « ذكر الخليل كلمة إن صحت فهى من الإبدال ، أقيمت الهمزة فيها مقام الهاء ، قال الخليل : الأريط : العاقر

من الرجال » وما أكثر الألفاظ التى يخرجها من الأبواب ، بسبب كونها مبدلة من باب آخر . وقد يسمى المواد التى حصل فيها الإبدال فروعا ، فى مقابل الأصول ، مثل : « الهمزة والجيم والحاء فرع ليس بأصل ، وذلك أن الهمزة فيه مبدلة من ولو » و « الثاء والميم والهمزة كلمة واحدة ليست أصلا ، بل هى فرع لما قبلها [وهو ثمغ] . . . والهمزة كأنها مبدلة من غين » . وقد يتنازع المادة الأصالة والفرعية ، مثل : « الهمزة والراء والشين يمكن أن يكون أصلا ، وقد جعلها بعض أهل العلم فرعا ، وزعم أن الأصل الهرش ، وأن الهمزة عوض من الهاء » .

والإبدال عند المؤلف ليست له حدود ، ويختلف عن سميه عند الصرفيين . فهؤلاء حددوا القواعد التى يستطيع المرء بواسطتها معرفة الإبدال ، وحددوا الحروف التى يحدث فيها[1] . فالإبدال يعرف بالاشتقاق ، أو بقلة استعمال اللفظ الذى فيه البدل ، أو بكون بنائه مجهولا إذا لم يحكم بإبداله ، أو ببعض القواعد الأخرى التى ترجع فى غالبها إلى الاشتقاق . والحروف التى تطيع الإبدال ، لها قواعد معروفة . فكل منها يبدل إلى حروف خاصة به ، ترتبط به بصفة أو أكثر ، ولا يتعداها إلى غيرها . ولكن ابن فارس لا يعير كل ذلك التفاتا ، ويحكم بالإبدال حين تشذ اللفظة عن الأصل الذى وضعه للمادة كلها ، أو تتكون المادة من كلمة واحدة ، ويراها تتفق فى المعنى مع لفظ آخر يخالفها فى أحد حروفها مهما كان هذا الحرف قريبا أو بعيدا عما حكم عليه بالإبدال . قال مثلا : « الحاء والزاء والكاف كلمة واحدة أراها من باب الإبدال ، وأنها ليست أصلا . وهو الاحتزاك وذلك الاحتزام بالثوب . فإما أن يكون الكاف بدل ميم ، وإما أن يكون الزاء بدلا من باء وأنه الاحتباك » ولم نسمع عند النحاة والصرفيين عن قلب الميم كافا والباء زاء . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، بسبب الخطة التى التزمها .

٤ — المواد المقلوبة ، يقول: « فأما قولهم بخبخوا عنكم من الظهيرة ، أى أبردوا ،

---

(١) الرضى : شرح الشافية ٣/٢٠٧ .

فهو ليس أصلا لأنه مقلوب خبّ » و « الجيم والباء والذال ليس أصلا ، لأنه كلمة واحدة مقلوبة ، يقال جبذت الشيء بمعنى جذبته » . والمبدأ الذى يقيم عليه قوله بالقلب أن تتألف المادة من كلمة واحدة فى صورتها المقلوبة وأن يطرد الاشتقاق منها فى صورتها الأصلية كما يقول : « الباء والطاء والخاء كلمة واحدة ، وهو البطيخ ، وما أراها أصلا لأنها مقلوبة من الطبيخ . وهذا أقيس وأحسن اطرادا » .

وقد خدمه الإبدال والقلب خدمة كبيرة فى التهرب من الكلمات التى تشذ على الأصول التى أقامها لمواده . وتتمثل هذه الخدمة بشكل مبالغ فيه فى المغالطة التى جرت فى مادتى عق وقع ، إذ جعل كلا منهما مقلوبة من الأخرى فى معنى المرارة . وأحال فى مواضع أخرى إلى مواد يشك فيها قال : « الزاء والميم والقاف ليس بشيء ، وإن كانوا يقولون زمق شعره ، إذا نتفه ، فإن صح فالأصل زبق » ثم قال فى هذه : « الزاء والباء والقاف ليس من الأصول التى يعول على صحتها وما أدرى ألما قيل فيه حقيقة أم لا ، لكنهم يقولون زبق شعره ، إذا نتفه » .

٥ — المواد التى تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدها من الإبدال أو القلب ، مثل « أما الهمزة والراء والواو فليس إلا الأروى ، وليس هو أصلا يشتق منه ولا يقاس عليه » و « الحاء والجيم والفاء كلمة واحدة لا قياس » . وهو لا يريد بالكلمة الواحدة أن تكون جامدة على الدوام ، بل تكون جامدة ومشتقة يأتى منها المصدر والفعل مثل « الهمزة والحاء والنون كلمة واحدة قال الخليل : الإحنة : الحقد فى الصدر ... ويقال أحن عليه يأحن إحنة ، قال أبو زيد : آحنته مؤاحنة » . « الثاء والراء والميم كلمة واحدة يشتق منها .. » فهذه المشتقات كلها بمنزلة الكلمة الواحدة.

وتساهل فى بعض هذه الكلمات فسماها أحيانا أصولا ، مثل « الهمزة والميم والتاء أصل واحد لا يقاس عليه » . وأطلق عليها أحيانا لقب « أُصَيل[1] » فى مقابل تسمية بعض المواد الطويلة « أصلا كبيرا[2] » .

(١) ٢٣٠/٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ وغيرها .
(٢) ٤٥٤/٢ ، ٤٩٠ ، ١٢٥/٤ وغيرها .

٦ — حكاية الأصوات ، مثل « وأما الهمزة والهاء فليس بأصل واحد لأن حكايات الأصوات ليست أصولا يقاس عليها » و « الجيم والواو والتاء ليس أصلا ، لأنه حكاية صوت ، والأصوات لا تقاس ولا يقاس عليها » .

٧ — أسماء النباتات والأماكن والأعلام والألقاب يقول : « لا نعد النبات ولا الأماكن فيما ينقاس من كلام العرب[١] » و « الأماكن أكثرها موضوعة الأسماء غير مقيسة[٢] » و « الدال والعين والدال ليس بشيء وربما سموا المرأة دعد » و « فأما قولهم للخيبة عَنَاقِ ، فليس بأصل . . . ووجه ذلك عندنا أن العرب ربما لقبت بعض الأشياء بلقب يكنون به عن الشيء كما يلقبون الغدر كيسان ، وما أشبه هذا » وقد يتساهل أحيانا فيعدّ الأعلام مما لعله يكون مشتقا[٣] .

٨ — الإتباع ، يقول: « الباء والياء والصاد ليس بأصل ، لأن بيص إتباع الحيص » ودفعه ذلك إلى إهمال كثير من ألفاظ الإتباع ، وما أورده منها فى داخل الأبواب اكتفى بالإشارة إلى أنه من الإتباع .

١ — المواد المنحوتة يقول: « وأما الأَزل الذى هو القِدَم فالأصل ليس بقياس ولكنه كلام موجز مبدل ، إنما كان « لم يَزَل » فأرادوا النسبة إليه فلم يستقم ، فنسبوا إلى «يزل » ثم قلبوا الياء همزة فقالوا : أَزَلِىّ ، كما قالوا فى ذى يزن حين نسبوا الرمح إليه : أزنى « و » الهمزة والميم والعين ليس بأصل والذى جاء فيه رجل إمَّعَة وهو الضعيف الرأى القائل لكل أحد أنا معك . . . والأصل مَعَ والألف زائدة » . وكان ذلك من الأسباب التى جعلته لا يبحث فيما زاد على ثلاثة أصول من الألفاظ عن أصولها إذ أن كثيرا منها أو أكثرها منحوت أو مزيد ، إلى جانب أن اشتقاقها يكون أحيانا خفيا جدا[٤] .

---

(١) ٤/ ٣٢ .
(٢) ١/ ٦٥ .
(٣) ٤/ ٧٤ ، ٩٥ ، ١١٢ .
(٤) ٢/ ٣٧١ .

١٠ — المبهمات يقول : «الحاء والياء والثاء ليست أصلا ، لأنها كلمة موضوعة لكل مكان ، وهى مبهمة ، تقول : اقعد حيث شئت» .

وصرح المؤلف بكراهيته التمحل قال[1] : «غير أنا نكره القياس المتمحّل المستكره» وحاول تجنبه . فعلى الرغم من أن منهجه كان يدفعه إلى بعض الالتواآت والمد والمط فى بعض الاشتقاقات حتى تتلاءم مع أصوله فإن هذا الضعف كان قليلا عنده[2] . وأسباب ذلك عدة منها تقسيمه المادة الواحدة بين أكثر من أصل . أما المادة التى جعل لها أصلا واحدا ، فكان أصلا عاما واسعا تتدرج تحته عدة أشياء مثل قوله «العين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو» و «العين والنون والتاء أصل صحيح يدل على مشقة وما أشبه ذلك ولا يدل على صحة ولا سهولة» ومنها فتح الباب لألفاظ تعدّ شاذة أو قريبة من الشذوذ يؤخرها إلى ختام المواد ويضم إليها ما لا يلائم أصوله أو يلائمها باستكراه وتمحل . ولذلك كانت المادة تنقسم عنده إلى الأصول المطردة ثم ما ليس ببعيد أن يكون من القياس أو مما يشبهه[3] أو ما إلى ذلك من عبارات التحفظ . ومن الأسباب إخراج المواد والألفاظ التى أخرجها من الأصول ، فكل ما لا ينسجم معه شاذ أو معرب أو مشكوك فيه ، أو يهمله بدون أدنى إشارة . نضيف إلى ذلك كله ذكاء المؤلف وقدرته على ربط الصيغ واستخلاص العلاقة بينها حتى أنه وصل إلى ربط بعض المواد نفسها ببعض حين تشتمل على حرفين متماثلين ويتشابه المعنى فيها ، قال مثلا : «الزاء واللام أصل مطرد منقاس فى المضاعف وكذلك فى كل زاء بعدها لام فى الثلاثى» و «إن لله تعالى فى كل شىء سرا ولطيفة وقد تأملت فى هذا الباب من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهى تدل على حركة ومجىء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان[4]» .

---

(١) ٣/٢٧٥ .

(٢) ٣/٣٩٩ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ وغيرها .

(٣) ٣/٤٥٢ .

(٤) ٢/٢٩٨ .

وأفادته هذه المقاييس فائدة كبيرة إذ أقام عليها نقده وترجيحاته بين الآراء المتعارضة قال : « الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدل على الشخوص من مكان إلى مكان ... والظعينة ... فقال قوم : هى المرأة ، وقال آخرون : الظعائن : الهوادج كان فيها نساء أو لم يكن . وهذا أصح القولين لأنه من أدوات الرحيل » و « فأما الذئب الأطلس فيقولون الأغبر والقياس يدل على أنه الذى قد تمعط شعره ».

فكرة النحت :

ابن فارس له مذهب واضح « فى أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف ، فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : ضِبْطر ، من ضبط وضبر ... وقد ذكرنا ذلك بوجوهه فى كتاب مقاييس اللغة[1] » . وأدخل فى المنحوت ما كان أصله ثلاثيا زيد فيه حرف أو أكثر لمعنى من المعانى[2] وإن كان دائم الإفراد له والتنبيه عليه . أما القليل الباقى من هذه الألفاظ فموضوع على هذه الصورة قال[3] « فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعى [والخماسى] فنقول : إن ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذى ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له فى طرق القياس » .

وصنف المؤلف المنحوت أصنافا أولها المنحوت من كلمتين فقط وهو أكثر الكلمات مثل « بُحْتُر ، وهو القصير المجتمع الخلق . فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء ، وهو من بترته فبُتِر كأنه حُرِم الطول فبتر خلقه ، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حترت وأحترت وذلك ألا تُفضِل على أحد . يقال أحتر على نفسه وعياله ، أى ضيق عليهم ، فقد صار هذا المعنى فى القصير لأنه لم يُعْطَ ما أعطيه الطويل[4] » . وثانيها المنحوت من ثلاث كلمات مثل « القَلْفَع :

---

(١) الصاحبي ٢٢٧ .
(٢) المقاييس ١/٣٣٢ .
(٣) ١/٣٢٩ .
(٤) ١/٣٢٩ .

وهو ما يبس من الطين على الأرض فيتقلّف . وهذه منحوتة من ثلاث كلمات من قفع وقلع وقلف ، وقد فسّر[1] » . وثالثها المنحوت من كلمتين ودخلته زيادة حرف ، مثل « الحَنْزَقْرَة » ، وهو القصير . وهذا من الحزق والحقر ، مع زيادة النون . فالحقر من الحقارة والصغر ، والحزق كأن خلقه حُزِق بعضه إلى بعض[2] » . وآخر الأصناف الكلمات المتأرجحة بين النحت والزيادة مثل « جندل فممكن أن يكون نونه زائدة ويكون من الجدل وهو صلابة فى الشىء وطى وتداخل يقولون خلق مجدول ، ويجوز أن يكون منحوتا من هذا ومن الجند وهى أرض صلبة[3] » .

والمزاد أصناف أيضا : أولها المزاد بحرف واحد ، وهو الأكثر مثل « البَحْظَلة قالوا أن يقفز الرجل قفزان اليربوع . فالباء زائدة قال الخليل : الحاظل : الذى يمشى فى شِقّه يقال مر بنا يَحظِل ظالعا[4] » . وينقسم هذا الصنف إلى أقسام : (١) المزاد الحرف الأول مثل السابق (٢) المزاد الحرف الثانى مثل « البرغثة فالراء فيه زائدة وإنما الأصل الباء والغين والثاء . والأبغث من طير الماء كلون الرماد فالبرغثة لون شبيه بالطُّحْلة[5] » (٣) المزاد الحرف الثالث مثل « الثعلب : مخرج الماء من الجرين فهذا مأخوذ من ثعب ، اللام فيه زائدة[6] » (٤) المزاد الحرف الأخير مثل « البرزخ الحائل بين الشيئين كأن بينهما بَرازا أى متسعا من الأرض ثم صار كل حائل برزخا فالخاء زائدة[7] » .

وثانى الأصناف المزاد بحرفين وهو قليل مثل : « احرنجمت الإبل : إذا ارتد بعضها على بعض ، واحرنجم القوم : إذا اجتمعوا . وهذه فيها نون وميم ، وإنما الأصل

---

(١) ٥/١١٧ وانظر ٣/١٥٨ ، ٤/٣٥٩ ، ٣٧٠ ، ٥/١٩٤ ، ٤٨٣ .
(٢) ٢/١٤٥ وانظر ٥/١١٦ .
(٣) ١/٥١٢ .
(٤) ١/٣٣٢ .
(٥) ١/٣٣٢ .
(٦) ١/٤٠٣ .
(٧) ١/٣٣٣ .

الخرج ، وهو الشجر المجتمع الملتف[١] » . ونستطيع أن نقسم هذا الصنف إلى قسمين أيضا : ما اجتمع فيه الزائدان وما انفصلا فيه . أما القسم الأول فمنه ما زاد حرفه الأول والثانى مثل « عَنجَرد : المرأة الجريئة السليطة . وهذا مما نه إنها تتجرد للشر ، العين والنون زائدة[٢] » . ومنه زاد حرفاه الثانى والثالث مثل « اسلنطح الشيء إذا انبسط وعَرُض ، وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة[٣] »ومنه مازاد حرفاه الثالث والرابع مثل «المُخْرَنبق : الساكت ، والنون والباء زائدتان وإنما هو من الخَرَق وهو خَرَق الغزال ولزوقه بالأرض خوفا . فكأن الساكت خرق خائف[٤] » ومنه ما زاد حرفاه لأخيران مثل « الخُشارم وهى الأصوات ، والميم والراء زائدتان ، وإنما هو من خش ، وكذلك الخَشْرَم الجماعة من النحل ، إنما سمى بذلك لحكاية أصواته[٥] » . أما القسم الثانى فلم يأت منه إلا ما زاد ثالثه وخامسه ، مثل « عرندس : شديد . كل ما زاد فيه على العين والراء والدال فهو زائد وأصله عرد ، وهو الشديد[٦] » .

وثالث الأصناف الزائد بثلاثة حروف وهو كلمات قلائل « عَلْطَميس : جارية تارّة حسنة القوام . وناقة علطميس : شديدة ضخمة ، والأصل فى هذا عيطموس واللام بدل من الياء ، والياء بدل من الواو . وكل ما زاد على العين والياء والطاء فى هذا فهو زائد ، وأصله العيطاء الطويلة ، والطويلة العنق[٧] » . ويبدو أنه لا بد أن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة الزائدة حرف علة ، كما فى الكلمة السابقة وفى « الفتكرين وهى الشدائد . وهذا من الفتك وسائره زائد[٨] » .

ورابعها المترجح بين الزيادة والوضع مثل « الدغفل : ولد الفيل . والدغفلى : الزمان الخصب ... ومحتمل أن تكون هذه من الذى زيد فيه الدال كأنه من غفل ،

---

(١) ٢/١٤٤ .
(٢) ٤/٣٧٣ ، كذا ولعلهما زائدتان .
(٣) ٣/١٠٩ وانظر ٤٥٧ ، ٥/١١٦ .
(٤) ٢/٢٥٣ .
(٥) ٢/٢٤٨ .
(٦) ٤/٣٧٣ وانظر ٢/١٤٤ ، ٢٥٤ ، ٤/٤٣٢ .
(٧) ٤/٣٧٢ .
(٨) ٤/٥١٤ .

وهم يصفون الزمان الطيب الناعم بالغفلة »[1] و« أما الزمهرير فالبرد ممكن أن يكون وضع وضعا ، وممكن أن يكون مما مضى ذكره ، من قولهم ازمهرت الكواكب ، وذلك أنه إذا اشتد البرد زَهَرت إذن وأضاءت »[2] و « مما وُضِع وضعا ولا يكاد يكون له قياس ... الطرمساء : الظلمة ، ويجوز أن تكون هذه الكلمة مما زيدت فيه الراء كأنها من طمس »[3] .

وآخرها المترجح بين الزيادة والنحت ، وسبق ذكره فى النحت .

وقد أعطانا المؤلف أسباب زيادة الحروف حين قال[4] : « ومما اشتق اشتقاقا قولهم للثقيل الوخم القبيح الفَحَج : خَفَنْجل . وهذا إنما هو من الخفج ، وقد مضى لأنهم إذا أرادوا تشنيعا وتقبيحا زادوا فى الاسم » وقال[5] : « اسلنطح الشىء إذا انبسط وعرض وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة » وكرر هذا الكلام[6] .

أما الموضوع فيحترس المؤلف بإزائه ويصرح بأنه ربما كان مشتقا ولم يصل هو إلى معرفته ، يقول[7] : « أما الذى هو عندنا موضوع وضعا فقد يجوز أن يكون له قياس خفى علينا موضعه . والله أعلم بذلك » ويكرر ما يشبه هذا القول[8] . والسبب فى هذا أن اشتقاقه خفى جدا[9] أو ليس ظاهرا[10] . والحق أنه يشك فى هذا الصنف من الألفاظ يقول[11] : « والأصل فى هذه الأبواب [الموضوعة] أن كل مالم يصح وجهه من الاشتقاق الذى نذكره فمنظور فيه إلا ما رواه الأكابر الثقات . والله أعلم » بل ما رواه الأكابر الثقات لم يسلم من تجريحه .

---

(١) ٣٤١/٢ .
(٢) ٥٥/٣ .
(٣) ٤٠٨/٣ ، ٤٥٩ .
(٤) ٢٥٤/٢ .
(٥) ١٠٩/٤ .
(٦) انظر ٤٥٧/٣ ، ٣٧٢/٤ ، ٣٧٣ .
(٧) ١٤٦/٢ .
(٨) ٥١٢/١ ، ٢٥٣/٢ ، ٣٤١ .
(٩) ٣٧١/٢ .
(١٠) ١٦٠/٣ .
(١١) ٢ : ١٤٤ .

الاختصار :

برز فى منهج المؤلف ميله إلى الاختصار ، فجلب عليه ذلك بعض الآثار التى ظهرت فى تناوله للمواد . وقد صرح المؤلف بميله هذا كثيرا[1].

وأول هذه الآثار تركه بعض الصيغ حتى ظهرت المواد عنده صغيرة قصيرة .

وثانيها عدم شرح بعض الصيغ التى يذكرها مثل الآدر والدسيس والزغبد والتفاح والضيزى وطساً وغيرها .

وثالثها أنه كان يشرح الكلمة دون أن يذكرها مثل « الدال والثاء كلمة واحدة وهو المطر الضعيف » يريد الدث ، ومثل « الجيم واللام والخاء ليس أصلا ولا فيه عربية صحيحة فإن كان شيء فالخاء مبدلة من حاء » ولا يتعرض لهذا الشيء المبدل .

والرابع اختصاره ما يقتبس من نصوص اللغويين قبله كما يتبين لنا بوضوح عند مقابلة نصوص العين والجمهرة عنده بما فى أصليهما .

وأخيرا عدم ذكره أسماء بعض اللغويين الذين يقتبس منهم وخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبى عبيد ، اكتفاء بما قاله فى مقدمة الكتاب . والحق أن الاختصار كان أمرا طبيعيا فى كتابه للغرض الذى كان يرمى إليه والمنهج الذى اتبعه ، فهو لم يكن يريد أن يدون معجما يجمع المفردات اللغوية وإنما معجما يفلسف المشتقات اللغوية ويربط بعضها ببعض بواسطة أصول عامة . فالهدف الأول عنده استنباط هذه الأصول العامة أو المقاييس التى سمى الكتاب باسمها ، وإبانة كيف تفرعت الصيغ عنها .

وقد شذ عن هذا الاختصار فى بعض الأحيان النادرة فى مثل كلامه عن بعض الأيام التى تعرض لها وخاصة فى الجزء الأول من الكتاب[2]، وفى تكريره بعض

---

(١) ٢٦٨/١ ، ٣٠٥ ، ١٢٣/٤ ، ٢٣٤ وغيرها .

(٢) ١١٧/١ ، ١٥٥ ، ٢٥٨ .

الصيغ فى المادة الواحدة وكان هذا الشذوذ الثانى نتيجة لازمة لإحدى خصائص منهجه ، تلك هى إيراده أقوال اللغويين المختلفين وعدم اكتفائه بواحد أو اثنين منهم أو صب أقوالهم جميعها فى مجرى واحد .

ومن الظواهر التى نراها عنده وتمت بسبب إلى الاختصار عدم تعرضه للحروف والأدوات فى مواده إلا نادرا . ولكن سبب ذلك عدم تصرفها فلا مناسبة بينها وبين ما يريده فى كتابه .

النقد :

ابن فارس يتحرى الألفاظ الصحيحة ويجتنب المشوبة ولذلك كان ينص على كل أصل من أصوله التى يرتضيها بالصحة ، وما لا يرتضيه بالضعف أو الشذوذ أو غيرهما . وجعله ذلك يعنى بإبانة المعرب والمبدل الحروف وغيرهما ، ويرد اللغات الضعيفة ولا يرضى إلا بكلام أهل البادية . وبلغ من تشدده فى ذلك أن رد بعض ما قد يخالفه الباحثون[1] فيه ، وأن عنى بنقد اللغويين عناية كبيرة .

ونثر المؤلف آراءه فى نقد الألفاظ واللغويين فى صراحة وفى أدب فى أغلب الأحيان. فهو كثيرا مايرمى خصمه دون أن يصرح باسمه ، مثل « الباء والياء والظاء كلمة ما أعرفها فى صحيح كلام العرب ولو [لا] أنهم ذكروها ما كان لإثباتها وجه . قالوا البيظ : ماء الفحل » « والخاء والضاد والفاء ليس أصلا ولا شغل به . ويقولون خَضِف إذا خضم ، والخضف البطيخ فيما يقولون ». فتراه عبر بما أعرفها فى صحيح ، أو ليس أصلا ، أو يزعمون ، وكان يقول أيضا : ما أحسبها صحيحة[2] ، أو لامعول عليها ، أو غيرها أصح ، أو ليست بشىء ، أو إن صحت ، أو لم أرَها رواية صحيحة ، أو كل هذا قريب من البطلان بعضه من بعض أو ما شابه ذلك .

---

(١) ٣/٢١٣ ، ٤/١٧٤ .
(٢) ١/٤٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، ٤٧٠ ، ٢/٢٥١ ، ٥/١٩٥ .

وكان يصرح أحيانا بأسماء من ينقدهم . وأولهم مرجعه الأول الخليل وكثيرا ما كان يوجه النقد إلى العين لا الخليل مباشرة ، « وفى كتاب الخليل : الترفة : الهنة فى الشفة العليا . وهذا غلط إنما هى التفرة » . أو « وفى الكتاب المنسوب إلى الخليل التَّلَم . . . وما فى ذلك شىء يعول عليه » . وقد يقول « وقد ذكر عن الخليل طخطخ السحاب انضم بعضه إلى بعض . . . وهذا إنما يحتاج فى تصحيحه إلى حجة » . وعلل الشك فى العين باحتوائه على ألفاظ غريبة قال[1] : « وقد ذكر عن الخليل . . أن العكنكع الذكر الخبيث من السعالى . . . وأرى كتاب الخليل إنما تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » .

ومهما يكن الحال فابن فارس يقول : « وحكى بعضهم عن الخليل أنه قال هو خنأب مكسورة الخاء شديدة النون مهموزة ، وهذا إن صح عن الخليل فالخليل ثقة[2] » ويقول عن كلمة ضعيفة مروية عن الخليل[3] : « وما أحسب هذا من كلام الخليل » مما يدل على تعظيمه له .

ولكن أقسى ما وجه من نقد كان لابن دريد ، رماه بالتوليد « والذى قاله ابن دريد فى الجفب : أنه ذو الشغب لجنس من الإبدال يولده ابن دريد ويستعمله » والتدليس[4] « وأعجب منه اللغة اليمانية التى يدلسها أبو بكر محمد بن الحسن الدريدى » والغلط « قال ابن دريد : وكان الأصمعى يدفع قول العامة هذا مجانس لهذا ، ويقول ليس بعربى صحيح . وأنا أقول : إن هذا غلط على الأصمعى لأنه الذى وضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب فى اللغة » ، وقال « وليس لما ذكره ابن دريد أن الشُّغْنَة الكارة أصل ولا معنى » . وقال « الجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلاما إلا كالذى يأتى به ابن دريد من أن الجفز السرعة . وما أدرى ما أقول » . وتهكم به « فأما أبو بكر فإنه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحا وأراه قد أملاه كما ذكره حفظا فقال جعم يجعم جعما إذا لم يشته الطعام . قال : وأحسبه

(1) ٤/١٢ .
(2) ٢/٢٢١ .
(3) ١/٣٤٦ .
(4) ٤/٣٠٧ .

من الأضداد لأنهم ربما سموا الرجل النهم جمعا . قال ب ويقال جم فهو مجموم إذا لم يشته ايضا . هذا قول أبى بكر ، واللغات لا تجىء بأحسب وأظن » وسمى ألفاظه التى شك فيها طرائف وأعاجيب وهنوات « القاف والعين والزاء ليس فيه إلا طريفة ابن دريد قال : قعزت الإناء ملأته » و« قال ابن دريد : الخزف الخطر باليد عند المشى وهذا من أعاجيب أبى بكر » ورماه بالتوليد فى أبواب معينة قال : « الدال والحاء والزاى ليس بشىء وقال ابن دريد الدحز : الجماع . وقد يولع هذا الرجل بباب الجماع والدفع وباب القمش والجمع » .

ولكن هذا كله لا يمنعه من الاعتراف بصوابه حين يعتقد أنه على صواب قال « فأما قولهم لصاحب الصوت إنه لحسن الجِرْم فقال قوم : الصوت يقال له جرم . وأصح من ذلك قول أبى بكر بن دريد إن معناه حسن خروج الصوت من الجرم » . بل يرجح رأيه على الخليل أيضا قال : « فأما قولهم برذونة رغوث فقد اختُلِف فيه . فكان الخليل يقول : الرغوث : كل مرضعة وذكر قول طرفة :

ليت لنا مكانَ المَلْك عمرو رَغُوثا حول قُبّتنا تخُور

وكان ابن دريد يقول : فعيل فى معنى مفعولة لأنها مرغوثة ، يريد أنه يرتضع لبنها ، ولعل هذا أصح القولين » .

ونقد الكسائى أيضا ، قال « قال الكسائى : ثمنة الجبل : أعلاه ، بالثاء . قال الفراء : والذى سمعت أنا ثمنة » « ومثله [فى عدم الصحة] ما حكى عن الكسائى : ترّ الرجل عن بلاده : تباعد ، وأترّه القضاء : أبعده » .

ونقد ابن الأعرابى والمفضل وأبا عبيدة والفراء وأبا عبيد وأبا إسحاق الزجاج والشيبانى وأبا زيد والأصمعى . واتبع فى النقد طرقا ثلاثة : إصدار الحكم بالضعف كما رأينا فى أكثر ما سبق ذكره ، والمقارنة المجردة مثل « ويقال منه امرأة سيفانة . . . قال الخليل بن أحمد : لا يوصف به الرجل . وحدثنى على بن إبراهيم عن على بن

عبد العزيز ، عن أبي عبيد عن الكسائي : رجل سيفان وامرأة سيفانة » والمقارنة مع الترجيح سواء اعتمد على لغوى آخر مثل « وقول ابن محكان :

فنشنش الجلدَ عنها وهي باركةٌ كما تنشنشُ كفّا قاتلٍ سَلَبا

ففيه روايتان : رواه ابن الأعرابي قاتل بالقاف ، ورواه الأصمعي بالفاء ، وكان يقول : السلب : لحاء الشجر ، وبالمدينة سوق السلابين . فذهب إلى أن الفاتل هو الذي يفتل السلب . فسمعت علي بن إبراهيم القطان يقول : سمعت أبا العباس أحمد ابن يحيى ثعلب يقول : أخطأ ابن الأعرابي ، والصحيح ما قاله الأصمعي » أو اعتمد على نفسه مثل « عن أبي عبيد عن الأصمعي قال : ربما سموا عود الطيب رندا ، ١ يعني الذي يُتبخّر به قال : وأنكر أن يكون الرند الآس . وقال الخليل : الرند : ضرب من الشجر يقال هو الآس ... فأما قول الجعدي :

أرِجَاتٍ يَقْضمن من قضب الرّنـ ـدِ بثغرٍ عـــذبٍ كشوكِ السَّيَال

فإنه يدل على أن الرند ليس بالآس » .

المجاز :

ومن الظواهر البارزة في المقاييس عناية المؤلف بالعبارات المجازية وهو ينبه عليها ويصرح بأنها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول ، وقد يضعها في آخر المادة . قال في آخرِ مادة دعو : « ويحمل على الباب مجازا أن يقال : دعا فلانا مكانُ كذا إذا قصد ذلك المكان ، كأن المكان دعاه . وهذا من فصيح كلامهم قال : ذو الرمة :

دعت مَيَّةَ الأعدادُ واستبدلت بها خناطيل آجالٍ من العين خُذّل »

وقال في أول مادة « ذوق » : « الذال والواو والقاف أصل واحد ، وهو اختبار الشيء من جهة تطعم ثم يشتق مجازا فيقال ذقت المأكول أذوقه ذوقا وذقت ما عند فلان اختبرته » .

أما عن المستعار فقال فى آخر مادة « رجل » قبل الشاذ فيها : « فأما قولهم ترجّل النهار : إذا ارتفع ، فهو من الباب الأول كأنه استعارة أى أنه قام على رجله . وكذلك رَجّلت الشعر هو من هذا كأنه قوّى . والمرجل مشتق من هذا أيضا لأنه إذا نُصِب فكأنه أقيم على رجل » وقال فى آخر مادة « رجم » : « والذى يستعار من هذا قولهم رجمت فلانا بالكلام اذا شتمته » وابن فارس يضع المستعار فى آخر مواده فى أغلب الأحوال .

والمشبه قال عنه : « فأما قولهم لما ابيض ظهره من الدواب أرْحَل فهو من هذا أيضا لأنه يشبَّه بالدابة التى على ظهرها رحالة والرحالة السرج » وقال : « والأرحاء الأضراس وهذا على التشبيه أى كأنها تطحن الطعام ، ويقال على التشبيه أيضا للقطعة من الأرض الناشزة على ما حولها مثل النجفة رحى » والمؤلف يضع هذه التشبيهات قبل الاستعارات .

وأخيرا المحمول « الزاء والهمزة والميم أصل يدل على صوت وكلام ، فالزأمة : الصوت الشديد . . . ومما يحمل عليه الزأم الذعر ، ويقال أزأمته على كذا أى أكرهته »وقال : « الحَلَم صغار : القردان . والحلمة : دويبة . والمحمول على هذا حلمتا الثدى » .

كل هذه الأنواع المجازية يميل إلى تأخيرها فى المواد فلا يضع بعدها إلا الشاذ عن أصوله . وربما لا يصرح المؤلف بأن الصيغة التى يتناولها مجازية ، ولكنه يشير إلى ذلك بعبارة نفهم منها ما يريد ، يقول : « خزمت البعير : إذا جعلت فى وترة أنفه خزامة من شعر ، وعلى هذا القياس يسمى شجرة من الشجر خزمة وذلك أن لها لحاء يفتل منه الحبال ، والحبال خزامات » فعبارة : وعلى هذا القياس ، تفهمنا معنى التشبيه وخاصة أنه شرحه بعد ذلك .

ويتصل بهذه العبارات المجازية الأساليب الخاصة مثل « ما بالدار دُعْوِىّ » و « هو لك منى على حبل الذراع . . . ذرّع لى فلان شيئا من خبر » وما يضاف إلى أم وابن وأمثال ذلك . فقد عنى به المؤلف كما عنى به ابن دريد من قبل .

الظواهر فى المواد : تعدد الأقوال :

أول الظواهر التى نراها فى مواد المقاييس اشتمالها على أقوال متعددة لكثير من اللغويين كأنما يريد المؤلف أن يأتى لأصوله التى استنبطها بالأدلة المتنوعة من مراجع مختلفة ، حتى لا يتهمه أحد بأنه يسير فى ركاب واحد أو اثنين من العلماء . فكثرت الأقوال التى نجدها عنده ولا نجدها عند الخليل وابن دريد على الرغم من ميله إلى الاختصار . بل انفرد ببعض ألفاظ دون بقية المعاجم[١]، لأن المراجع التى أخذها منها من الرسائل الصغيرة لم يصل إلينا كثير منها .

وقد أورد فى كثير من الأحيان أقوال اللغويين دون نسبة صريحة اكتفاء بعبارة مبهمة مثل قالوا ، ويقال ، وقيل . ومهما يكن من أمر فإنه أكثر من الخليل وابن دريد احتفالا بأقوال غيره من اللغويين وأكثر تصريحا بأسمائهم . فهو قريب الشبه بعض الشىء بالقالى .

وعنى بإيراد أقوال الخليل وابن دريد خاصة إلى جانب غيرهما من اللغويين . وسمى العين والجمهرة « الكتابين » فبناء أسك موجود « فى الكتابين » ، وثب « كلمة ليست فى الكتابين » و « ثغم ... لم أجده فى الكتابين » . ولكن عنايته بالخليل أكثر وثقته به أكبر كما يتضح من المقدمة ومن المواد ، إذ يلتزمه ويأخذ معظم ما فى مواده أحيانا منه دون أن يشير[٢] إلى ذلك ، ومع التصريح كثيرا ، كما يظهر من فهرس الأعلام الذى ألحقه محقق الكتاب به . وكان يحافظ على النص أحيانا ؛ ويتصرف فيه بما لا يغير معناه فى أحيان أخرى ، إذ كان أميل إلى الاختصار[٣]، وكان يميل إلى أن يزيد فيه ما يوضح مقياسه . وأدى ذلك إلى وجود

---

(١) ١٠٦/١ ، ١٧٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٤٩٦ وغيرها .
(٢) انظر قعف وكعس وعش وغيرها فى العين والمقاييس .
(٣) انظر عنف ، عفب ، عقل فى كتابيهما .

بعض عبارات منسوبة إلى الخليل غير موجودة فى نسخة العين المطبوعة[1] ، إلى جانب اضطراب نسخ هذا الكتاب . وكذا كان حال المؤلف مع ابن دريد حتى فى إيراد بعض أشياء ليست فى النسخة المطبوعة من الجمهرة . ولم يفد المؤلف من مواد الخليل وابن دريد وحدهما بل من شواهدهما أيضا فأكثر من الاستعارة منها وإن جدد فى بعضها ، وحذف بعضها الآخر اختصارا .

وعنى المؤلف بعض الشىء بالدخيل من الألفاظ حتى يبين أنه خارج عن أصوله التى لا ينقاس لها إلا اللفظ العربى الصميم . وكان يحكم بالتعريب وينبه أحيانا على اللغة التى عرب اللفظ منها ، ويأخذ ذلك من الخليل أو ابن دريد أو غيرهما دون أن يبين إلى من رجع فى حكمه . وبخلاف ذلك كانت عنايته بلغات القبائل العربية ضئيلة ، وترك أكثر ما ذكره الخليل وابن دريد منها[2] . وسبب ذلك أنها لا تتصل بالهدف الذى يرمى إليه ، وشكه فى كثير منها ، وخاصة ما نسب إلى اليمن لعدم اتساقه مع أصوله[3] . وكان من أثر ذلك أن نقد اللغات اليمنية التى أتى بها ابن دريد نقدا مرا ، وحذف كثيرا مما ذكره الخليل منها ، ولم يبق إلا ما سار على أصول العربية الشمالية[4] . وينطبق القول نفسه على أعلام الأشخاص والقبائل والأماكن فهى قليلة عنده .

مآخذ :

أهم ما يؤخذ على مقاييس ابن فارس صعوبة ترتيبه وما أدى إليه من اضطراب ، ونعالج ذلك فى مآخذ الدرسة كلها . أما هنا فأشير إلى مآخذ لا تتصل به مثل اضطرابه فى تقسيم المواد بحسب أصولها فكثيرا ما أتى بأشياء تتصل بالأصل الثانى فى القسم الأول ، والثالث فى الثانى وما إلى ذلك . ولعله لو جعل لكل قسم منها رقما يساير

---

(١) انظر عقم ، عقل ، جعن ، فى الكتابين .
(٢) ٢/٢٥٢ ، ٢٧٧ ، ٣٣٤ . ٣/١١٥ .
(٣) ٢/٢٨٥ ، ٣/٢٤١ ، ٢٨٥ .
(٤) ٢/٤٠١ ، ٢٣٥ ، ٣/٣١٣ .

موضع أصله ما اضطرب . وعلى هذا النهج تسير المعجمات الغربية الحديثة ، والمعجم الكبير الذى يخرجه المجمع اللغوى .

وأوقعه ميله إلى الاختصار فى عدة أمور تؤخذ عليه ، مثل عدم شرح بعض الألفاظ وعدم نسبة ما يقتبسه إلى صاحبه ، وتصرفه فيه لاختصاره ، وإن حافظ على المعنى . وسبب كل ذلك غرضه الذى كان يرمى إليه ومنهجه . ولكننا نعد من حسناته أنه نسب الألفاظ النادرة أو التى انفرد بها بعض الرواة إلى قائليها .

وكان من آثار ميله إلى إيراد أقوال كثير من اللغويين فى اللفظ الواحد أن كرر المعنى الواحد لبعضها مع نسبة كل واحد منها إلى لغوى مختلف فى كل مرة ، بدون أية زيادة[1] . وكرر ذات مرة إحدى مواده مرتين بدون سبب ظاهر[2] .

* * *

ومجمل القول فى المقاييس أنه ليس معجما عاما للغة ، وإنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها ، فتشكل منهجه وفقا لها . ولكنه برغم ذلك أفاد المعاجم العربية فى المادة والمنهج . أما المادة فقد أتى فيها بأشياء كثيرة ليست عند الخليل وابن دريد اللذين سبقاه فى التأليف ، وإن كان معاصروه يفوقونه كثيرا فى هذه الناحية كالقالى والأزهرى . وأما المنهج فقد طرح فكرة التقاليب للمرة الأولى ، ونظم الأبواب تنظيما يكاد يكون محكما ، وقدم للمعجمات فكرتى الأصول والنحت اللتين أفاد منهما خاصة الصغانى فى العباب والسيد مرتضى الزبيدى فى التاج ، كما قدم لهم أيضا نقده لألفاظ السابقين من أصحاب المعاجم .

---

(١) ١/١٧ ، ٤/٣٧٣ وغيرهما .

(٢) ١/٤٩٨ ، ٤٩٩ .

الفصل الثالث

كتاب المجمل

لأحمد بن فارس

دل كتاب المقاييس على نضج الدراسات اللغوية وبلوغها مرتبة التصنيف على أسس فلسفية لغوية ، ولكنه لم يحز من الشهرة ما حازه رفيقه « مجمل اللغة » للمؤلف نفسه . ويشترك الكتابان فى المادة التى يحتويان عليها ، على وجه الإجمال فى المجمل ، ونوع من البسط فى المقاييس ، ولكنهما يختلفان فى طريقة عرض هذه المادة . وذلك هو الخلاف الأكبر بينهما تدور حوله خلافات واتفاقات أخرى كلها نابعة من الهدف الذى رمى إليه المؤلف فى كل منهما .

فالمقاييس كما رأينا لم يكن معجما لغويا أو بعبارة أدق لم يكن يرمى إلى مجرد جمع اللغة وتصنيفها فى مواد مرتبة ليسهل على من لا يعرف معنى لفظ من الألفاظ البحث عنه ، ومعرفة ما يجهل ، وإنما كان يرمى إلى استجلاء أصول المواد .

هدفه :

أما المجمل فلا ينظر فيه إلى شىء من ذلك ، وهمه الأوحد هم المعاجم الخالصة : الجمع والترتيب ، ومُنَاه تيسير الوصول إلى ما يريد الباحث . ولكن أمنية التيسير والتقريب دفعته إلى طريق خالف فيه من قبله من أصحاب المعاجم . فالتيسير الذى دفع ابن دريد قبلا إلى اطراح ترتيب الخليل ، دفع ابن فارس إلى مخالفة الاثنين لا فى الترتيب بل فى الميدان الآخر للمعاجم أعنى به ميدان الجمع . فلم يجمع المواد والصيغ والشواهد ويستكثر منها جهده بل أراد فيها الإجمال ، لأن الإكثار رمى بسابقيه فى أحضان الاضطراب والتشعب .

وقد صرح المؤلف بكل ذلك فى مقدمة كتابه حين قال[1] « فإنك

---

(١) انظر أيضاً ١/٤٧ ، ١٣٠ .

لما أعلمتنى رغبتك فى الأدب ومحبتك لعرفان كلام العرب ، وأنك شامت الأصول الكبار ، فراعك ما أبصرته من بعد تناولها وكثرة أبوابها وتشعب سبلها ، وخشيت أن يلفتك ذلك عن مرادك ، وسألتنى جمع كتاب فيه ، يذلل لك صعبه ويسهل عليك وعره ، أنشأت كتابى هذا بمختصر من الكلام قريب ، يقل لفظه وتكثر فوائده ، ويبلغ بك طرفا مما أنت ملتمسه » ولذلك سماه المجمل .

كذلك رمى ابن فارس فى مجمله إلى تدوين الواضح والمشهور والصحيح من الألفاظ حسب . أما الغريب وغير الصحيح ، فلا عناية له به . وذكر ذلك صراحة فى أول كتاب الجيم قال: « وقد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح منه دون الوحشى المستنكر ، ولم نأل فى اجتباء المشهور الدال على غريب آية أو تفسير حديث أو شعر . والمتوخى فى كتابنا هذا من أوله إلى آخره . . . ذكر ما صح من ذلك سماعا ، أو من كتاب لايشك فى صحة نسبه ، لأن من علم أن الله تعالى عند مقال كل قائل فهو حرى بالتحرج من تطويل المؤلفات وتكثيرها بمستنكر الأقاويل وشنع الحكايات وبُنَيّات الطريق . فقد كان يقال : من تتبع غرائب الحديث كذب . ونحن نعوذ بالله تعالى من ذلك وإياه نسأل التوفيق للصدق ، وإليه نرغب فى الصلاة على محمد وآله» . وقال فى آخر المجمل : «اقتصرت على ما صح عندى سماعا ومن كتاب صحيح النسب مشهوره ولولا توخىّ ما لم أشكك فيه من كلام العرب لوجدت مقالا ». ويظهر من العبارتين السابقتين أن توخيه الصحة كان من الأمور التى دفعته إلى الاختصار والإجمال ، ولولا ذلك لوجد متسعا للقول والاستكثار بالمستنكر والشنيع .

مراجعه :

ذكر المؤلف فى صدر باب الهمزة أسماء اللغويين الذين رجع إليهم وهم كثيرون وأشهرهم الخليل والأصمعى وأبو عبيدة وأبو زيد وأبو عمرو الشيبانى وأبو عبيد وابن دريد الأزدى ، وقال عنهم: «دخل كلام بعضهم فى كلام بعض ، ولم يَعدُ ما ألفناه فى كتابنا هذا مقال جماعتهم وإن كان أحدهم قد زاد فى التصاريف والشواهد على الآخر».

ويتضح من ذلك أنه لا يدعى لنفسه جمعا أو قياما بمحاولات للتعرف على ما لم يعرفه العلماء قبله من ألفاظ ، وإنما يعتمد اعتمادا واضحا عليهم مكتفيا بجهودهم فى ذلك الميدان .

منهجه :

اتبع المؤلف فى هذا الكتاب الترتيب الذى اتبعه فى المقاييس بدون أدنى تغيير فلا حاجة بنا إلى وصفه ثانية ولا إلى وصف الكتاب نفسه ، ما عدا نظرة سريعة على المقدمة ثم نحلل مادتى « عقق وهقع » :

وصف المقدمة :

يستهل الكتاب بمقدمة فى صفحة واحدة بين فيها هدفه فى الكتاب وسبب تسميته بالمجمل والخصائص التى يمتاز بها ومنهجه فقال : « فمن مَرَافق هذا الكتاب قرب ما بين طرفيه وصغر حجمه ومنها حسن ترتيبه ، وفى ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللغة ، ومنها أَمَنة قارئه المتدبر له من التصحيف ؛ وذلك أنى خرجته على حروف المعجم فجملت كل كلمة أولها همزة فى كتاب الهمزة ، وكل كلمة أولها باء فى كتاب الباء حتى أتيت على الحروف كلها . فإذا احتجت إلى الكلمة نظرت إلى أول حروفها فالتمستها فى الكتاب الموسوم بذلك الحرف فإنك تجدها مصورة فى الحاشية ومفسرة من بعد» .

ومن الطبيعى أن الكتاب الأول فى المعجم « كتاب الهمزة » وقد صدره المؤلف بذكر المراجع التى روى عنها . ولا يريد بذلك أنها مراجعه فى كتاب الهمزة وحده بل فى الكتب كلها التى يتألف منها المجمل . وكما صدر المؤلف حرف الهمزة بالمراجع صدر بعض الحروف الأخرى بقواعد تتصل بها .

تحليل المواد :

يفتتح ابن فارس المادة الأولى بما افتتحها به الخليل مرتبا ومختصرا « عق

الرجل عن ابنه يعق عنه : إذا حلق عنه عقيقته ، وذبح للمساكين شاة . والشاة المذبوحة والشعر كلاهما عقيقة ، ولا تكون العقيقة إلا الشعر الذى يولد به ، وهى العقة أيضا » : ويرى الباحث أن ابن فارس حذف الشواهد الحديثية والشعرية اختصارا .

ويقول : « وعقيقة البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه ، وتسمى السيوف عقائق تشبيها بها » والعبارة الأولى من العين ، والثانية من « الجمهرة » ، وحذف الشاهد الشعرى أيضا .

ويقول « انعق البرق : إذا تسرب فى السحاب ، وهذى سحابة عقاقة » وأولاها عن الخليل أيضا بالنص وثانيتهما عن ابن دريد .

«والعقيق : خرز ، وواد بالحجاز» والمعنيان من الخليل بتصرف وجمع وإيجاز ، ولا تذكر الجمهرة والمقاييس غير المعنى الثانى مع شاهد مأخوذ من الخليل أيضا .

« وانعق الغبار : سطع » عن الخليل وهو فى المقاييس أيضا مع شاهد مأخوذ من رجز العجاج فيهما . ولم يورد ابن دريد هذا التفسير أيضا .

ويترك هذا الفعل المزيد بحرفين إلى المزيد بحرف واحد « وأعقت الحامل : إذا نبتت العقيقة فى بطنها على ولدها ، وهى معق وعقوق ، وجمع العقوق هذه عقق » . وهذا التفسير هنا وفى المقاييس مأخوذ بالنص تقريبا عن الخليل . أما ابن دريد فخالف الخليل فى ظاهر عبارة التفسير ، وإن وافقه فى حقيقة مدلولها .

وقد يبحث عن أصل المادة ، كما هى طريقته فى المقاييس « قال بعضهم : وأصل العق الشق ، يقال شق ثوبه وعقه ومنه العقوق » ويظهر من المقاييس أن بعضهم المشار إليه هنا هو الخليل وإن كان هناك بعض الشك فى صحة هذه النسبة . وعلى أية حال فالأصل متفق عليه عند الجميع .

ثم زيادة عما فى العين والجمهرة والمقاييس « وعق الرجل بسهمه فى الهواء ويقال

إنما هى عَق تعقية » ويلاحظ أنه لم يفسر هذه الصيغة الزائدة وذكر القول الثانى فيها ليعلل عدم وجودها فى المعاجم السابقة .

ويرجع إلى الخليل « وعُقَق فى قوله ذق عقق[1] هو العاق وجمعه عققة » والعبارة كلها مختصرة من العين وهى تفسير لقول أبى سفيان لحمزة الشهيد فى موقعة أحد كما أبان الخليل .

ثم زيادة أخرى « والعقوق : مكان ينعق عن أعلاه النبت والجمع أعقة » وهذا التفسير موجود فى المقاييس أيضا ، ولكنه لم يذكر الجمع هناك .

ومَثَل لا يوجد إلا فى المقاييس أيضا « وكلفتنى الأبلق العقوق مثل لما لا يكون لأن الأبلق ذكر والعقوق الحامل . ويقال : إن العقّاق الحمل نفسه ، ويكسر أوله . وقيل : إن الأبلق العقوق هو الصبح ، لأنه ينشق » والتفسير مجمل هنا ، أما المقاييس فيفصله ، ويبين أن التفسيرين يختلفان بحسب مثلين مختلفين هما ما ذكر هنا ، وثانيهما أشهر من الأبلق العقوق ، وهو الذى يستقيم من تفسيره بالصبح .

وتفسير آخر للعقوق ينفرد به المجمل « وكان بعضهم يقول إن العقوق الحائل أيضا ، وذهب إلى أنه من الأضداد » .

ثم صيغتان يشترك فيهما مع المقاييس « وعواق النخل : روادفه ، وهى فسلان تنبت معه ، ويقال : إن العقيقة الماء القليل فى بطن الوادى » ولكن تفسير أولاها فى المقاييس أطول وأوضح ، ويستشهد على ثانيتهما ببيت من شعر كُثيِّر ، ويبين طريقة اشتقاقها .

وصيغة من ابن دريد « والعقة : الحفرة فى الأرض ، قاله الدريدى » .

وتختم المادة بصيغة تشابه مقلوبها « ويقال أعق الماء ، كما يقال أقع ، إذا ملح » . ويوجد ما يشبه هذا فى الجمهرة والمقاييس .

وتبين لنا هذه المادة أن المجمل والمقاييس يتفقان فى أكثر الصيغ التى يذكرانها

---

(١) فى الأصل : ذو عقق . تحريف .

ثم ينفرد كل منهما بأشياء ولـكن ما انفرد به المقاييس هنا أكثر مما ينفرد به المجمل . ويعتمد الاثنان على العين والجمهرة اعتمادا كبيرا ، وخاصة العين . ولـكنهما يأتيان أحيانا بصيغ لم يوردها الخليل ولا ابن دريد ، وقد ينفرد المجمل وحده بصيغة لم تأت فيها جميعا . ويتصرف المجمل فى اقتباساته من العين والجمهرة ، فيجمع الأقوال المختلفة ويختصر ويحذف الشواهد ، وقد يغير فى العبارة ، والمقاييس أكثر عناية بالأمثال . وأخيرا يتفق المجمل مع المقاييس فى ذكر الصيغ التى تتفق مع مقلوبها فى المعنى فى آخر المادة ، مثل أقع وأعق .

أما المـادة الثلاثية « هقع » فيختصرها ابن فارس من الخليل وابن دريد ويستهلها بقوله : « الهقعة : نجم من منازل القمر » وهى بالنص فى المقاييس ، وقد اختصراها من العين .

« والهقعة : دائرة » وهذا التفسير مخل ، فالهقعة كما يقول فى المقاييس « دائرة تـكون بزور الفرس » وهى أوضح من ذلك فى العين .

وتختم المادة بتفسير موجود عند ابن دريد « يقال : اهتقع لونه مثل امتقع » والعبارة نفسها فى المقاييس والجمهرة .

ولم يذكر المؤلف فى المجمل الشاهد الموجود فى المقاييس والعين ، كما لم يذكر كثيرا من الصيغ التى انفرد بها ابن دريد دون الخليل واكتفى بما اتفقا عليه ، ما عدا ماذكره أبو زيد . ويظهر لنا فى هذه المادة أن الاختصار قد يبلغ بابن فارس إلى مرتبة الإخلال بالتفسير .

ظواهر : الاختصار :

حين نحاول أن نتبين الظواهر التى تبرز فى المجمل ، وقد تميزه عن المعاجم الأخرى نرى أولها وأهمها الإجمال والاختصار . ويتضح هذا بصورة ملموسة فى حجم

الجزء المطبوع ، فهو ٣١٩ صفحة من القطع الصغير ، تصل إلى باب الدال واللام . فى حين أن هذا القدر من المواد يشمل من المقاييس الجزء الأول (وقدره ٥١٣ صفحة من القطع المتوسط) و ٢٩٨ صفحة من الجزء الثانى ، أى حوالى ٨٣٢ صفحة . وفى سبيل هذا الإجمال لجأ المؤلف إلى حذف الشواهد والاقتصار على المشهور منها إن أورده ، واختصار التفسيرات ، وعدم تتبع الاختلافات ، أو جمعها فى قول متحد ، والإقلال من الصيغ ، وذكر المعروف منها حسب . وكل ذلك يعترف به المؤلف فى مقدمة الكتاب ، وفى تضاعيفه أيضا . وقد أخل بهذا القصد فى الصيغ التى تتعدد معانيها إذ كرر الصيغة مع كل معنى جديد . وكان الأولى به ألا يكررها ما دام يريد الاختصار ، ويكتفى بذكرها مرة واحدة ، ويعقبها بالمعانى المختلفة مثال ذلك يقول فى مادة « عوهج » ، « العَوْهَج : ظبية حسنة اللون . والعوهج : النعامة . والعوهج : الناقة الفتية . والعوهج : الحية » ، ويقول فى مادة « عهق » « العَوْهَق : الغراب الأسود الجسيم . والعوهق : البعير الأسود . والعوهق : اللازوردى . والعوهق : نحل كان فى الزمن الأول . والعوهق : الثور الذى لونه إلى السواد . والعوهق : الخطاف الجبلى الأسود ... والعوهق : خيار النبع . والعوهق من الظباء : الطويلة المديدة ، وهو بدل من الجيم فى العوهج ، قاله ابن الأعرابى » . ويتضح الفرق بارزا حين نقرن هذه العبارة بما يقوله مؤلف آخر كان يريد الاختصار أيضا ، ذلك هو الفيروزآبادى فى قاموسه يقول: « والعوهج : الطويل العنق من الظلمان والنوق والظباء ، والناقة الفتية ، والطويلة الرجلين من النعام ، والظبية فى حقويها خطتان سوداوان ، ونحل إبل كان لمَهْرَة » .

ومما يتنافر مع الإيجاز الذى ينشده ذلك السند الطويل الذى كان يصدر به بعض الألفاظ ، وكان من حقه أن يكتفى بسرده للمراجع فى مقدمة الكتاب ، ولا يحمل المعجم نفسه عنعنات طويلة[1] .

---

(١) انظر ١٧٧ ، ٢١٦ وغيرها .

الصحيح :

الظاهرة الثانية فى الأهمية عناية المؤلف بالصحيح من الألفاظ وحده كما فى أقواله السابقة ، واشتهر المؤلف بذلك فقال عنه السيوطى[1] : « وكان فى عصر صاحب الصحاح ابن فارس فالتزم أن يذكر فى معجمه الصحيح » . وجملته هذه النظرة يقتصر على الواضح المعروف من الصيغ والألفاظ ، ولا يتكثر ويغرب ، أى أن التزامه الصحة كان من العوامل التى دفعته إلى الاختصار وعدم ذكر الغريب من الألفاظ . ودفعه هذا أيضاً إلى نقد ما شك فيه يقول : « ذكر بعضهم أن التُّشحَة القليل من اللبن . يقال ما بقى فى الإناء تشحة ، ولم أسمعها وفيها نظر » ويقول : « وقال بعضهم : التحسيب : دفن الميت تحت الحجارة قال* غداة ثوى فى الرمل غير مُحسَّب* وهذا فيما أحسب غلط لأن المحسب الموسد » ويقول « يقال : جاء فلان وفى رأسه خُطَّة ، والعامة تقول خُطْيَة ، وهو خطأ » وقد يصرح بأسماء اللغويين الذين يتقدم فيقول[2] :« قال ابن دريد : القزب : الصلابة والشدة . قَزُب الشىء : صلب ، لغة يمانية قال : ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد » ويذكرنا قوله هذا بما كان يقوله عنه فى المقاييس . ويقول « المِثْقَب : الطريق المظلم ، قاله أبو عمرو ، والصحيح المَنْقَب » ويقابل بين أقوال اللغويين المختلفة مثل « أخبرنا القطان عن على بن عبد العزيز عن أبى عبيد عن الفراء عن الكسائى : ثَمَغة الجبل : أعلاه بالثاء . قال الفراء : والذى سمعت أنا نَمَغة بالنون » . ولكن النقد فى المجمل قليل هزيل بالنسبة لما فى المقاييس ، بل يذكر المؤلف فى المجمل أشياء كثيرة مما نقده فى المقاييس .

ومهما يكن من أمر فقد أخل المؤلف بالتزامه الصحة أيضا ، فأورد أنواعا تتنافى معها . أورد المولد مثل قوله فى المجمل : « الحذلقة : إظهار الحذق وادعاء أكثر

---

(١) المزهر ١/٥٠ .

(٢) المزهر ١/٥٦ .

مما عندك » ويقول عنها فى المقاييس : أظنها ليست عربية أصلية وإنما هى مولدة » وأورد الإسلامى مثل «قال ابن الأعرابى : لم يسمع قط فى كلام الجاهلية ولا فى شعرهم فاسق » . وهذا عجيب ، وهو كلام عربى ولم يأت فى شعر جاهلى » وقد نتسامح فى كل هذا ، ولكننا لا نتسامح فى روايته المريب فى رأيه يقول : « يقال الأترور : الغلام الصغير فى قوله * من عامل الشرطة والأترور * » ويقول عنها فى المقاييس : « وكذلك قولهم إن الأترور الغلام الصغير . ولولا وجداننا ذلك فى كتبهم لكان الإعراض عنه أصوب . وكيف يصح شىء يكون شاهده مثل هذا الشعر :

أعـــوذ بالله وبالأمير من عامل الشرطة والأترور »

ويقول : « التلام : التلاميذ أسقطت الذال ، والتلام : غلمان الصاغة ، ولا واحد لهم » ويقول عنها فى المقاييس : « التاء واللام والميم ليس بأصل ولا فيه كلام صحيح ولا فصيح . قال ابن دريد فى التلام : إنه التلاميذ ، ومافى ذلك شىء يعول عليه ». ويقول « تاخت الإصبع مثل ثاخت »ويقول فى المقاييس « ذكر فى كتاب الخليل حرف أراه تصحيفا قال : تاخت الإصبع فى الشىء الرخو . وإنما هذا بالثاء ثاخت » . وأمثال ذلك كثيرة ، مما يدل على نضج النقد فى المقاييس .

اللغات والمعرب :

ولم ينس ابن فارس أن يعنى — كغيره من اللغويين — باللغات الواردة فيما يتناوله من ألفاظ ، وبالمعرب والدخيل منها والتنبيه عليه . فنراه يقول : « وأهل اليمن يقولون جَحّ الشىء : إذا بسطه أو سحبه . قال ويسمون القثاء الجَحّ ، كذا قال ابن دريد » فيأخذ لغات اليمن عن الذى أكثر منها (ابن دريد) ويقول : « الحجمة العين بلغة اليمن » . ويقول : « قال ابن دريد : الَجفز : السرعة فى لغة اليمانين ... قال ابن دريد الجِنْس : لغة فى الجبس وهو الضعيف » . ويقول : « الأرَارِيس الزراعون ، وهى لغة شامية ، والواحد أريس » .

أما المعرب فهذه بعض أمثلة منه قال: « الآجرّ: الذى يُبنَى به فارسى معرب وقد جاء فى الشعر * شاده بالآجر * » وهو ينظر إلى المعرب الذى ورد فى الشعر القديم نظرة عالية. وقال: « وتأريخ الكتاب كلمة معربة معروفة » وقال: « أشْل دخيل وهو جنس من القَزّع » وقال: « أُشْنة دخيل وهو ضرب من الطيب شىء مثل الحنوط ».

المجمل والمقاييس :

بالرغم من اتفاق المجمل والمقاييس فى أكثر موادهما وصيغهما، يختلفان فى أكثر الظواهر البارزة فيهما، لاختلاف الفكرة التى يقوم عليها كل منهما واختلاف منهجيهما تبعا لذلك. فالمقاييس أكثر اهتماما بالأقوال المختلفة التى أدلى بها اللغويون فى كل لفظة، وأميل إلى ترتيب المادة بحسب الأصول التى تنقسم إليها معانيها، وأكثر إيرادا للشواهد والأمثال واستقصاء الأخيرة منها، وأعظم عناية بالعبارات المجازية والتعبيرات الخاصة والمعانى الفرعية، وأشد اهتماما بنقد الألفاظ وإبانة زيفها وصحيحها، وأنضج حكما فى كل ذلك. والأمر الوحيد الذى يتفوق المجمل على المقاييس فيه هو العناية بالأعلام فى كل مادة. والسبب فى ذلك أن ابن فارس كان لا يدخل الأعلام فى أصوله إذ أن الصلة بينها وبين المواد التى يرجح أنها مشتقة منها غير ظاهرة ولا واضحة.

ولهذا النضج الظاهر فى الفكرة والمنهج والإخراج أوافق الأستاذ المحقق عبد السلام محمد هارون فى أن ابن فارس ألف المقاييس بعد المجمل بزمن، إذ قال مدللا على ذلك[1]: « لا يساورنى الريب أن المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس فإن هذا النضج اللغوى الذى يتجلى فيه من دلائل ذلك، كما أن خمول ذكرْ هذا الكتاب بين العلماء والمؤلفين من أدلة ذلك. ولو أنه أتيح له أن يحيا طويلا فى زمان مؤلفه لاستولى على بعض الشهرة التى نالها صنوه المجمل. وأستطيع أن

(١) المقاييس: المقدمة ١/٤١.

أذهب أيضا إلى أنه ألف المقاييس بعد تأليفه المجمل فإن الناظر فى الكتابين يلمس القوة فى الأول ويجد أن ابن فارس فى المجمل إذا حاول الكلام فى الاشتقاق فإنما يحاوله فى ضعف والتواء . . . وهو فى المجمل يترك بعض مسائل اللغة على علاتها ، على حين ينقدها فى المقاييس نقدا شديدا » . وأضيف إلى ذلك أنه ألفه قبل الصاحبى ، إذ ذكره فيه غير مرة .

وبالرغم من هذه الفروق الشاسعة بين المقاييس والمجمل مال الناس إلى ثانيهما وعنوا به كل عناية ، ولم يلتفت كثير منهم إلى وجود الأول ، ولم يحاول أحد أن يسير على الخطة الرائعة التى ابتكرها أو يكمل الفكرة التى بنى عليها .

مآخـــذ :

يرجع أكثر ما أخذ على المجمل إلى الأسس التى يشترك فيها هو ومدرسته فيها ، ولكنه ينفرد ببعضها أيضا ، وهى التى نعنى بإجمالها هنا .

أهم هذه المآخذ إخلاله بمنهجه ، فهو يرمى إلى الاختصار واختيار الصحيح من الكلام ، ولكنه يفعل ما ينافيهما أحيانا . إذ يكرر اللفظ الواحد عدة مرات لتعدد معانيه وكان الأولى به ألا يكرره ، ويصدر بعض الألفاظ بسند طويل لرواتها ولا تحتمل المختصرات ذلك . ويختار من الألفاظ ما يشك هو نفسه فيه وينقده نقدا عنيفا فى المقاييس . وربما كان سبب ذلك عدم تنبهه لهذا فى أثناء تأليفه المجمل ، إذ هو سابق على المقاييس فى غالب الظن .

وهناك مأخذ آخر اضطره إليه منهجه أو بالدقة التزامه الاختصار . فقد أخل بتفسير كثير من الألفاظ ، إذ قصر التفسير على كلمة أو كلمتين لا توضحان المعنى تماما ، وترك التفسير تماما فى بعض الأحيـــان ، كما فى أدر وحوك وحيض وما شابههما .

وخلط بين المعتل والمهموز فوضع بوس فى بؤس ، وجسأ فى جسو ، وجنأ وتجانأ والجنأ فى جنى ، وكثير غيرها . وقد تنبه إلى ذلك فى بعض الأحيان ، فنبه على أن اللفظة مهموزة ، أو أنه وضعها هنا لصورتها الظاهرة وحدها ، ولكنه لم يفعل ذلك فى كل مرة .

وصفوة القول فى الجمل أنه اختار ما فى العين والجمهرة وبعض المراجع الأخرى وسرده سردا مختصرا خفيف الحمل ، ووضعه فى ترتيبه الجديد فهو من الكتب التى لا شك أنها أفادت المبتدئين فى دراسة اللغة فى عهده فائدة كبيرة ، فهو شبيه بالمعاجم الصغيرة التى يستعملها طلبة المدارس عندنا فى هذه الأيام .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

لم تضم هذه المدرسة إلا المعجمات الثلاثة السابق ذكرها ، ولا تتضح بينها الرابطة المشتركة وضوحها فى معجمات المدرسة السابقة عليها بسبب التطور السريع الذى قام به أحمد بن فارس فى معجمه ، فالرابطة الوحيدة التى تصل بين أفرادها هى الترتيب على الألف باء والأبنية معا ، مع التدرج من أول الكلمة إلى آخرها .

هدفها ومنهجها :

ولكنها تختلف بعد ذلك اختلافا كبيرا فالجمهرة تقسم بحسب الأبنية أولا ، ثم يقسم كل بناء إلى الحروف . أما المقاييس والمجمل فيقسمان وفقا للحروف أولا ، ثم يقسم كل حرف إلى أبنية . والأبنية فى الجمهرة كثيرة مختلطة ، وعند ابن فارس قليلة محكمة . والجمرة تراعى التقاليب ، وابن فارس يطرح ذلك فى معجميه . وابن دريد لا هدف له فى معجمه إلا الجمع كبقية أصحاب المعاجم ، أما ابن فارس فله هدف خاص فى معجميه .

وقد كان التطور الطبيعى لهذه المدرسة أن يظهر الترتيب الألف بائى الموجود فى المعجمات الحديثة وفى أساس البلاغة للزمخشرى وإهمال الأبنية وجمعها معا . ولكن ظهور ديوان الأدب للفارابى الذى اكتشف نظاما يعين المحتاجين إلى الأسجاع والقوافى عاق هذا التطور ، وأبرز مدرسة الصحاح . ولعل أساس البلاغة له ما يصله بهذه المدرسة ، إذ هو الغاية لها ، ولكنى أحب أن أضمه مع المدرسة الحديثة لشدة الصلة بينه وبينها ، على الرغم من تأثرها هى بالمعجمات الأوربية ، وعدم تأثره بها .

عيوبها :

أبرز عيوب هذه المدرسة صعوبة الترتيب الذى سارت عليه بالرغم من اتباعها للألف باء . وكان لهذه الصعوبة عدة أسباب كلها من آثار المدرسة الأولى التى لم تستطع هذه المدرسة التخلص منها . وأهمها تقسيمها المعجم بحسب الأبنية ، ثم تمسك ابن دريد بنظام التقاليب ، والتزام ابن فارس بدء كل حرف به حين يتألف مع ما بعده . ويقال فى كل هذا ما قيل فى المدرسة الأولى ، وخاصة أنه كان من أسباب إشاعة بعض الاضطراب فيها ، ووقوع أصحابها فى أخطاء صرفية .

فابن دريد خلط فى الأبنية التى خلطت فيها المدرسة الأولى ، والرباعى المضاعف خاصة ، وخلط فى البناءين الرباعى والخماسى وما يلحق بهما ، وفى غيرهما ، وخاصة أنه لم يكن موفقا فى معرفة الحروف الأصول والزوائد حتى أنه وضع هاء التأنيث مع الحروف الأصلية باستمرار . وأقام باب الثلاثى المضاعف العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام على أساس خاطئ ، إذ فصل بينه وبين باب الثنائى المضاعف للإدغام وعدمه فقط . ونسى أن تلك تفرقة عرضية تختلف باختلاف الصيغ . وكان نتيجة ذلك توزيع الألفاظ وتكريرها . وقد جعل كل ذلك ابن جنى يقول(١) : « وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ، ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر [يريد التصريف] ولما كتبتُه وقعت فى متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته . ثم إنه لما طال على أومأت إلى بعضه وضربت البتة عن بعضه » .

واختلطت الأبنية على ابن فارس أيضا ، فقد وضع فى بعض الأحيان الثلاثى الأجوف واللفيف المؤلف من حرفى علة مختلفين (باعتبار الهمزة من حروف العلة) فى أبواب الثنائى المضاعف ، مثل ضوضاة وضعها فى ضوّ وضوض ، وكوى وضعها

---

(١) السيوطى : المزهر ١/٤٧ .

فى كوّ ، وحاء فى حأ ، وخاء فى خأ ، والنوء فى فأ ، في المقاييس ، ومثل : آء وضعها بعد أى ، وحاء بعد حن ، وخاء بعد خن ، وداء بعد دو ، فى الجمل .

ووضع الرباعى فى أبواب الثلاثى ، مثل برأل وبلأز وجرجم فى الجمل ، والمضاعف الثنائى فى الثلاثى مثل جو وضعها بعد جون فى الجمل ، ووضع صيغا كثيرة فى الثلاثي وما زاد عليه مثل العكركر والعركرك والعرمرم وما شابهها فى المقاييس .

كل هـذا إلى جانب ما يُضمَّن فى أبواب الثنائى المضاعف من صيغ متعددة اتباعا للمدرسة السابقة .

وثانى الأمور التى تؤخذ على هذه المدرسة الاضطراب والخلط فى حروف العلة ، وكان من هذا الخلط عند ابن دريد خاصة المطرد والقليل . فمن الصنف الأول خلط الألفاظ المعتلة بالصحيحة فى أبواب الصحيح من الثنائى والثلاثى . بل لا مانع عنده أن يقول : « باب الطاء والواو فى الثلاثى الصحيح[1] » أو « حرف الواو فى الثلاثى الصحيح[2] » أو أن يورد مادة « ع هـ ى » ويعقبها بقوله[3] : « انقضى حرف العين فى الثلاثى الصحيح » .

ولـكنه — والحق يقال — وقف فى أبواب الثلاثى عند حرف النون ، واعتقد أن ما بعدها حروف علة ، فأخرها إلى أبواب المعتل . ونسى أولا أن الهاء التى جعلها فى ترتيبه بين الواو والياء ليست من حروف العلة ، وثانيا أنه سبق له أن أورد كثيرا من هذه المعتلات فى الأبواب السابقة . وقد تنبه فى مواضع قليلة إلى هذا الخطأ ، فترك الألفاظ المعتلة وأشار إلى أنه سيأتى بها فى المعتل[4] ، ولـكنه تنبه إلى ذلك أحيانا متأخرا ، بعد أن يكون قد أورد نصف المواد أو ما يقاربه ، فيتركها أيضا ويشير إلى أنه سيكملها فى أبواب المعتل[5] .

---

(١) ٣/١١٩ . (٢) ٣/١٨٣ . (٣) ٣/١٤٧ .

(٤) ١/٢٨٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ وغيرها .

(٥) ١/٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠١ وغيرها .

ومن الأخطاء الكثيرة عدّه الواو المدغمة فى الياء ياء ، فكلمة حى يأتى بها في « ح ى ى » وكذا رى وغى ، وكلها واوية الأصل ، وقد نبه إلى ذلك فى بعضها ، وأهمله فى بعضها الآخر .

وأقام باب الثنائى المعتل على غلطة من هذا النوع ، إذ تناول فيه الألفاظ التى تتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين أو مختلفين . ولكن هذا الباب لايستحق لفظ الثنائى إلا عند تماثل حرفى العلة ، أما عند الاختلاف فيجدر به لفظ الثلاثى إذ تصبح الكلمة فيه مؤلفة من ثلاثة حروف مختلفة . ولكنه نظر إلى حروف العلة جميعها (ومنها الألف) كأنما هى حرف واحد .

يضاف إلى ذلك أخطاء متناثرة مثل علاج « شول » فى « شلل » أو وضع الصيغ الرباعية أو الملحقة بالرباعى التى عقد لها أبوابا خاصة بها فى أبواب الثلاثى مثل هيدب وهيدبى وهيدابة وهدبد التى وضعها فى هدب ، وعدّ « رذاذ » مثلا من معكوسات « ذرذر » وهى معكوس « ذر » وما ماثل ذلك .

وحاول ابن فارس التمييز بين كل حرف منها ، ولكنه كثيرا ما خلطها معا ، يقول مثلا : الحاء والفاء وما بعدهما معتل ، أو الباء والعين والواو والياء ، أو الباء والكاف والواو والهمزة ، أو الخاء والباء والحرف المعتل والهمزة ، وما شابه ذلك فى أكثر المواد . ثم اضطرب فى ترتيبها حين فصل بينها ، فقدم الياء على الواو حينا[1] ، والهمزة على الياء حينا آخر ، وحقها فى ذلك الموضع التأخير تبعا لترتيبه[2] ، وخلط بين الهمزة والألف فى مواضع أخرى[3] . وقد رأينا أمثلة أخرى للخلط فى هذه الحروف فى المأخذ السابق .

وآخر الأمر يؤخذ على ابن فارس اضطرابه فى وضع بعض مواده لصعوبة ترتيبه ،

---

(١) المقاييس جـ ١ / ٣٠٢ .
(٢) ١/٤٥٥ .
(٣) ٢/٣٢١ .

وأكثر ما اختل عنده الحرف الثالث ، فما أكثر ما قدّم الحرف المتأخر منه ، وأخّر المتقدم . فلو أخذنا الجزء الثانى من المطبوع مثلا ، نراه رتب « باب الحاء والتاء وما يثلثهما » كما يلى : حتر ، حتأ ، حتم ، حتد ، حتن ، حتف ، حتل ، حتك ، حتو . وصوابه : حتد ، حتر ، حتف ، حتك ، حتل ، حتم ، حتن ، حتو ، حتأ . فالباب كله مضطرب ، وقدم « دعو » على « دعق ، ودعك ، ودعم » . وحقها التأخير عنها ، وقدم « دغص » على « دغش » خطأ . وقدم « دكع » على « دكأ ودكس » ويجب تأخيرها ، إلى مثل هذا الاضطراب الكثير فى جميع الأجزاء .
ومما يدل على صعوبة ترتيبه ، أنه رتب « باب الذال والهمزة وما يثلثهما » كالتالى : « ذأر ، ذأب ، ذأم ، ذأل ، ذأى » ، ولاحظ المحقق أن ترتيب « ذأب » مختل ، فعلق عليها : « كذا ورد ترتيب هذه المادة فى نسخة الأصل . وصواب وضعها فى آخر الباب بعد مادة (ذأى) كما ورد فى المجمل . . » ولكن الحق أن وضعها فى المجمل مختل أيضا ، والصواب تقديمها فى أول الباب قبل ذأر ، لأن المؤلف يبدأ الباب بتأليف الحرف مع تاليه فى الألفباء . ومن الظاهر الذى لا لبس فيه أن الباء هى الحرف الذى يلى الهمزة مباشرة .

كذلك اضطرب عنده — فى بعض الأحيان — الحرف الثانى ، فى الأبواب الثنائية . فكان يقدم الحرف مع تاليه فى الترتيب ، وينتهى بتأليف الحرف مع نفسه[1] ، ولكنه خالف هذه القاعدة أحيانا فجعل الباء مع الباء بين الباء مع الهاء والباء مع الواو[2] .

---

(١) ٢٦٦/٢ (٢) ١٩٣/١ .

الباب الثالث

المدرسة الثالثة

الفصل الأول

كتاب الصحاح

للجوهري (··· — حدود ٤٠٠)

هـــــدفه :

كان الغرض الأول من تأليف المعاجم فى القرن الرابع تحقيق أمرين أساسيين هما : التزام الصحيح من الألفاظ ، وتيسير البحث عن المواد . وذهب كل منها مذهبا خاصا ليحقق هذين الغرضين ، وفى أواخر هذا القرن ظهر أشهر معجم عربى حققهما إلى درجة بعيدة . ذلك هو « تاج اللغة وصحاح العربية » لأبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الذى اشتهر بالصحاح .

وقدشرح أبو زكريا الخطيب التبريزىهذا الاسم شرحا جميلا قال[1] : « يقال كتاب الصِّحَاح بالكسر وهو المشهور ، وهو جمع صحيح كظَرِيف وظراف . ويقال : الصَّحاح بالفتح ، وهو مفرد نعت كصحيح . وقد جاء فعَال بفتح الفاء لغة فى فَعِيل ، كصَحيح وصَحاح وشحيح وشحاح وبَرِىء وبَرَاء » . وواضح من عنوان الكتاب أن المؤلف كان يرمى — قبل كل شىء — إلى تدوين الصحيح من الألفاظ وعلى ذلك نبه فى بداية مقدمة كتابه : « أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها » ولهذا الإلحاح على التزام الصحة الذى ظهرت آثاره فى العنوان والمقدمة وصغر المعجم بالنسبة لغيره اشتهر بأنه أول معجم عنى بهذه الناحية ، قال السيوطى[2] : « وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح بل جمعوا فيها ما صح وغيره وينبهون على ما لم يثبت غالبا . وأول من التزم

---

(١) السيوطى : المزهر ١/٤٩ .

(٢) نفس المرجع .

الصحيح مقتصرا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ولهذا سمى كتابه الصحاح » .

ولكن الأبحاث الماضية دلتنا على أن الجوهرى ليس أول من التزم الصحيح بل التزمه قبله القالى والأزهرى كما التزمه معاصره ابن فارس . وشعر بذلك السيوطى نفسه[1] ، ولكن هناك فرقا بين الصحاح وغيره ، يبين من عبارة السيوطى فهو يرى أنه التزم الصحيح واقتصر عليه فلم يذكر سواه ، أما هذه المعاجم فلم تقتصر عليه ، بل ذكرت غير الصحيح ونقدته . وقد رأينا ذلك فيها . فالتزامها الصحيح يعني نقدها غيره وتزييفه ، وكانت الدعائم التى أقام عليها الجوهرى نقده للألفاظ السماع والفهم ، وأراد بالسماع روايته عن العلماء فلا اعتماد عنده على الكتب أو الوجادة ، وكذلك مشافهة العرب فى البادية وخاصة فى الحجاز وبلاد ربيعة ومُضَر[2] . ولم يفسر الجوهرى فى مقدمته القصيرة الكلام على هذه الدعائم ، ولكن من الواضح أنها قريبة الشبه بدعائم الأزهرى . وأراد أن يحقق لكتابه الصحة بعد تدوينه فلا يتسرب إليه التصحيف والخطأ . فلجأ إلى ما لجأ إليه القالى قبله وهو الضبط بالعبارة . واتبع فى ذلك نهجا خاصا شرحه الشيخ نصر أبو الرضا الهورينى فى فوائده التى صدر بها الكتاب فقال[3] : « ومن قواعده فى ضبط الأسماء أنه إذا ذكر اسما وقال عقبه بالكسر مثلا فالضبط لأول الكلمة كقوله : وإنه لحسن الجيبة بالكسر ، يعنى كسر الجيم ، والحُباب بالضم . نعم ، التسكين لا يكون بالضرورة إلا للثانى كقوله : والحُلْبَة بالتسكين . ثم إن ما بعد الأول تارة يكون معلوم الحركة أو السكون فيسكت عنه ، وتارة يصرح بضبطه كقوله : والرطب بالضم ساكنة الطاء : الكلأ . وإذا قال عقبه : محركا أو بالتحريك ، فيكون بفتحتين كما يعبر المصباح بذلك . وإذا أعاد الكلمة وأتبعها بقوله : أيضا ، فتكون بالضبط السابق . وقد يكون فى الكلمة لغتان أو أكثر فيكررها

---

(١) نفس المرجع ٤٥ .

(٢) السيوطى : البغية ١٩٥ .

(٣) الصحاح ١/٧ .

بحسب لفتها ولو أربع مرات كما فى النطع . ومحل كون الضبط الأول فى غير « المفعلة » كالمقبرة والميسرة ، أما هى فالضبط فيها للعين . وقد يصرح بضبط أولها إذا كان بالكسر .

« وأما فى الأفعال ، إذا ذكر فعلا وقال عقبه : بالضم أو غيره ، فيكون الضبط لعين الفعل مثاله : أدُب الرجل بالضم ، أى للدال . وأما حصبت الرجل أحصِبه بالكسر فالضبط لعين الفعل الذى قبله ، وهو المضارع ، والماضى معلوم الفتح » ولكنه فى الحقيقة لم يصر على ذلك الضبط إصرار القالى .

وفى سبيل الوصول إلى الغرض الثانى طرح الجوهرى نظم كل من سبقه من أصحاب المعاجم واتخذ نظاما جديدا بهر العيون إعجابا ، وبقى من بعده محافظين عليه العصور الطوال . أهمل الجوهرى ترتيب الحروف على المخارج و نظام التقاليب و تقسيم الكتاب إلى أبواب بحسب أبنية الألفاظ التى يحتويها وأتى بنظام جديد أخذ بذرته الأولى أو نواته من خاله الفارابى صاحب ديوان الأدب ، هذه النواة هى عدّ أواخر الألفاظ فى ترتيبها على الألف باء بدلا من أوائلها ، فالمعجم ينقسم إلى ٢٨ بابا كل منها يتناول الألفاظ المتحدة الحرف الأخير . فباب لما آخره الهمزة ، بعده باب لما آخره الباء ، فباب لما آخره التاء ، فما آخره الثاء ، فالجيم ، فالحاء . . . إلى آخر الحروف بترتيبها الذى نعرفه اليوم ، غير أنه جمع ما بين آخره الواو والياء فى باب واحد ، وأخّر الألف اللينة غير المهموزة ولا المنقلبة عن واو أو ياء فى باب بعد باب الواو والياء . وقد عرفنا قبل أن سبب اهتمامهم بأواخر الألفاظ غلبة السجع على كتاب هذه العصور وكثرة الشعراء الذين من أصل عربى .

ثم قسم كل باب من هذه الأبواب إلى فصول تبعا للحرف الأول من اللفظ مرتبا على الألفباء أيضا . فباب الهمزة مثلا يحتوى على فصل الهمزة ، ففصل الباء ، فالتاء ، فالثاء . . . الخ . وخالف فى الفصول ما اتبعه فى الأبواب بإزاء الواو فلم يجمع بينها وبين الياء . ولكنه أراد أن يفصل بينهما فصلا واضحا ، ولذلك قدم الواو على الهاء وأعقبها بالهاء ، فالياء . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل الفصول الحرف الثانى

أيضا وجعله على ترتيب الألفباء مع تقديم الواو على الهاء هنا للمرة الثانية للفصل بين الواوى واليائى .

وذكر فى هذه الفصول جميع الألفاظ ، ثنائية البنية كانت أو ثلاثية أو رباعية فلا مراعاة لذلك عنده فالأهمية كلها تقوم على ترتيب الحروف ، وكان يعتمد على الحروف الأصلية وحدها ويهمل الزائدة . فإذا كان اللفظ رباعيا أو خماسيا لم يكتف بترتيب آخره فأوله فثانية بل وثالثه . ورابعه أيضا أى ترتيب وسطه كله أيضا . وكان هذا الترتيب بدعا فى عصره ، وتخلص به المؤلف من الاضطراب والفوضى التى عاناها المتقدمون عليه بإزاء الألفاظ التى تحتمل صورتها وضعها فى الثنائى المضاعف أو الرباعى المضاعف أو الثلاثى أو اللفيف أو غيرها من الأبواب . وشعر المؤلف بفضل ترتيبه هذا ففخر به فى مقدمته قال : « أودعت هذا الكتاب ماصح عندى من هذه اللغة . . . على ترتيب لم أُسبَق إليه وتهذيب لم أغلب عليه فى ثمانية وعشرين بابا وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا على عدد حروف المعجم وترتيبها إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول » واشتهر ابتكاره هذا بين اللغويين والعلماء ، ونسى أن النواة الأولى مأخوذة من ديوان الأدب للفارابى . ولكن بناء الجوهرى الرائع قيد الأنظار عن الالتفات إلى غيره .

وصف المقدمة :

يفتتح الكتاب بمقدمة لا تتعدى ستة أسطر تومئ إلى منهجه فى التزام الصحة وارتباط اللغة بعلوم الدين والدنيا كما رأينا عند الأزهرى ، وابتكاره ترتيبا صحيحا ، والدعائم التى يقوم عليها نقده ويختمها بالدعاء . وقد ذكرت جملا من هذه المقدمة ، ولكنى أوردها هنا كاملة لقصرها ، ولتتضح صورتها فى الأذهان . قال : « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى رحمه الله : الحمد لله شكرا على نواله ، والصلاة على محمد وآله ؛ أما بعد ، فإنى قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها وجعل علم الدين والدنيا

منوطا بتعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، فى ثمانية وعشرين بابا ، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا ، على عدد حروف المعجم وترتيبها ، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول ، بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية ، ومشافهتى بها العرب العاربة فى ديارهم بالبادية . ولم آلُ فى ذلك نصحا ولا ادخرت وسعا . نفعنا الله وإياكم به » .

ويظهر فى المقدمة السجع الذى عم هذا العصر ، ونظرة أهله العالية إلى اللغة العربية وشرفها لارتباطها بالدين . وقد وجدنا مثل ذلك فى مقدمة التهذيب للأزهرى .

وصف المعجم :

لا خلاف بين المنهج الذى أشار إليه الجوهرى فى مقدمته وما طبقه فى المعجم نفسه . فالمعجم يبتدئ بباب الهمزة ، ويستهل هذا الباب بفصل الهمزة ، ويفتتح هذا الفصل بمادة « أجأ » ثم « أوء » وليس فى الفصل غيرهما . ثم يبتدئ فصل الباء من باب الهمزة ، ويفتتح بمادة « بأبأ » ويستمر فيه كسابقه ، فالباب للحرف الأخير . والفصل للحرف الأول . ثم ترتب المواد فيها وفقا لحروف وسطها ، فالجيم قبل الواو ، ولذلك تقدم أجأ على أوء . ويذكر فى الفصل المواد الثلاثية كأجأ والرباعية كبأبأ وغير ذلك فلا أهمية للأبنية عنده ، وكلها ترِد فى الأبواب متجاورة . ولم يخرج عن هذا الترتيب إلا فى الباب الأخير إذ جمع فيه الألفاظ المنتهية بالواو والياء معا ولم يفرق بينهما . وختم المؤلف المعجم بباب الألفاظ المنتهية بالألف اللينة ويستحق وقفة خاصة .

يتبين من العنوان أن الباب خاص بالألفاظ التى أواخرها ألف . ووضح المؤلف أنه يقصد الألف الأصلية التى ليست بمنقلبة عن همزة أو حرف علة ، فقال فى صدر هذا الباب : « لأن الألف على ضربين : لينة ومتحركة . فاللينة تسمى ألفا ، والمتحركة تسمى همزة . وقد ذكرنا الهمزة وذكرنا أيضا ما كانت الألف فيه منقلبة من الواو والياء . وهذا الباب مبنى على ألفات غير منقلبات من شىء ، فلهذا أفردناه »

وكان لهذا الاختصاص أثره ، إذ قصر الباب على الحروف والأدوات لأنها الألفاظ التي تنتهي بألفات لينة أصلية . ولما كانت هذه الحروف والأدوات — وخاصة المنتهية بألف لينة — قليلة العدد ، لم يقسم المؤلف الباب إلى فصول تبعا للحرف الأول ، وإن راعاه في ترتيب الأدوات .

والأداة الأولى في هذا الباب « آ » ويقول عنها : « آ : حرف هجاء مقصورة موقوفة ، فإن جعلتها اسما مددتها ، وهي تؤنث ما لم تسم حرفا . وإذا صغرت آية ، قلت : أُيَيَّة ، وذلك إذا كانت صغيرة في الخط . وكذلك القول فيما أشبهها من الحروف .

والألف : من حروف المد واللين والزيادات . وحروف الزيادات عشرة ، يجمعها قولك « اليوم تنساه » وقد تكون الألف في الأفعال ضمير الاثنين ، نحو فَعَلَا ويفعلان . وتكون في الأسماء علامة للاثنين ودليلا على الرفع نحو رجلان .

فإذا تحركت فهي همزة . وقد تزاد في الكلام للاستفهام ، تقول : أزيد عندك أم عمرو . فإن اجتمعت همزتان فصلت بينهما بألف ، قال ذو الرمة :

أيا ظبيةَ الوَعْسَاءِ بين جُلاجِلٍ   وبين النقا آ أنتِ أم أم سالِمِ

وقد يُنادَى بها ، تقول : أزيد أَقْبِلْ : إلا أنها للقريب دون البعيد لأنها مقصورة .

وهي على ضربين ألف وصل وألف قطع . وكل ما ثبت في الوصل ، فهو ألف القطع ، وما لم يثبت فهو ألف الوصل ، ولا تكون إلا زائدة . وألف القطع قد تكون زائدة مثل ألف الاستفهام ، وقد تكون أصلية مثل ألف أخذ وأمر » .

فالمؤلف يتناول همزة القطع والوصل في هذه المادة . فيبين طريقة مجيء الاسم منها ، ويوافق في ذلك مذهب الخليل ، ويبين متى تؤنث ، ومتى تذكر ، وكيف تصغر ، مع التعليل . ويذكر ألف الوصل واستعمالاتها المختلفة وألف القطع (وهي الهمزة) واستعمالاتها . ويختم بالفرق بين ألفي القطع والوصل . وهو لا يعالج كل حروف الهجاء في هذا الباب ، بل يختار منها مايشترك مع الأدوات ، مثل الهمزة

كما رأينا ، والباء لاشتراكها مع حرف الجر ، والتاء لاشتراكها مع اسم الإشارة « تا » والحاء لاشتراكها مع الزجر « حا » والخاء والذال وغيرها . أما الثاء والجيم والدال مثلا فلا يشير إليها هنا .

وأهم ما يعنى به فى هذه الأدوات هو استعمالاتها اللغوية ، ومعانيها ، حتى أنه لا يتعرض لإعرابها إلا باختصار ، برغم أنه كان أنحى اللغويين كما قالوا .

وفى سبيل توضيح استعمالها يذكر الأداة التى يقرب استعمالها من استعمالها ، ويوضح الصلة بينهما والفروق . وقد أنقذ هذا الباب الصحاح من الاضطراب الذى وقعت فيه المعاجم السابقة عليه والتى تسير بحسب الأبنية . فإنها لم تستطع أن تستقر على حال بصددها ، فوضعت الحرف منها فى المعتل مرة ، واللفيف أخرى ، والثلاثى الصحيح ثالثة ، وكررت الحرف الواحد فى أكثر من باب . أما هذا الترتيب الذى سار عليه الجوهرى فأنقذه من كل ذلك ، وإن وقع فى مشكلة أخرى فى الأدوات الثنائية التى لا تنتهى بألف . فحرف « إذ » مثلا أين يضعه ؟ من الطبيعى أنه فى باب الذال ، فصل الهمزة . ولكن هل يضعه فى أول الباب ، باعتباره أنه لا حرف وسط له ، أو يضعه بعد ما وسطه الدال ، وكأنما هو مخفف من « إذذ » المضاعف ؟ آثر المؤلف الموضع الثانى ، ولكنى كنت أحب له أن يؤثر الموضع الأول . وأسباب ذلك أن الأداة لا حرف وسط لها أولا ، وليست مخففة من المضاعف ولا مشتقة منه ، وإنما وضعت على حرفين منذ أول أمرها . ومذهب القدماء أنفسهم واضح فى الحروف ، إذ يقولون إنها مرتجلة ارتجالا وليست مشتقة .

تحليل المواد :

نترك هذا كله إلى مادة « عق » التى حللناها فيما سبق من معاجم ، ونجدها فى باب القاف ، فصل العين ، وتبدأ بقوله[1] :

---

(١) ٢ : ١٠٦ .

« العقيقة : صوف الجذع ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم الذى يولد عليه : عقيقة وعقيق وعِقّة أيضا بالكسر . قال ابن الرقاع يصف حمارا :

تحسرت عِقّةٌ عنـــه فأنسلها   واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

ومنه سميت الشاة التى تذبح عن المولود يوم أسبوعه : عقيقة . وقال أبو عبيد : العِقّة فى الناس والحمر ، ولم نسمعه فى غيرهما » .

يجمع المؤلف الألفاظ التى بمعنى واحد « عقيق ، وعقة » ويذكر الأقوال التى تفسرها دون أن يلتزم إسناد كل قول إلى صاحبه ، وإنما يفعل ذلك أحيانا . ويأتى بكل ذلك مختصرا مجتمعا ، ليس فيه المط والانفساح اللذان نشعر بهما فى التهذيب . ويهمل الأحاديث التى ذكرها الخليل والأزهرى .

ثم يقول : « وعقيقة البرق : ما انعق منه ، أى تَضرّب فى السحاب ، وبه شبه السيف ، قال عنترة :

وسيفى كالعقيقة فهو كِمْعِى   سلاحى لا أفل ولا فطارا »

وقد وجد هذا المعنى عند غيره من اللغويين ، ولكن شاهده جديد .

ويقول : « وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عق . ويقال : انعقت السحابة : إذا تبعجت بالماء . والعقيق : ضرب من الفصوص ، والعقيق واد بظاهر المدينة . وكل مسيل شقه ماء السيل فوسعه فهو عقيق ، والجمع أعِقة » وكل هذه الصيغ موجودة عند السابقين ، غير أن بعضها قد ينقص عند بعضهم. ويلاحظ عليه اختصاره بالنسبة للتهذيب الذى فصل فى الأعقة تفصيلا كبيرا .

ويقول : « وعق بالسهم : إذا رمى به نحو السماء ، وينشد للهذلى :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا   ياليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحى

وذلك السهم يسمى : عقيقة ، وهو سهم الاعتذار . وكانوا يفعلونه فى الجاهلية فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقود . وإن رجع نقيا مسحوا لحاهم ، وصالحوا على الدية . وكان مسح اللحى علامة للصلح . قال ابن الإعرابى : لم يرجع

ذلك السهم إلا نقيا . ويروى : عَقَّوا بسهم ، بفتح القاف ، وهو من باب المعتل وينشد :

عَقَّوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفاءوا وقالوا : حبذا الوضح »

والخبر كله عن ابن الأعرابى ، لا القول الأخير وحده ، وقد ذكره الأزهرى فى التهذيب بأوضح مما هنا .

ويقول : « وعق عن ولده يعق : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه ، وكذلك إذا حلق عقيقته » ، وواضح أن وضع هذه الصيغة هنا غير لائق ، وكان الأجمل به تقديمها فى أوائل المادة عند ذكره العقيقة بمعنى الشعر .

ويقول : « وعق والده يعق عقوقا ومعقة فهو عاق وعقق ، مثل عامر وعمر ، والجمع عَقَقة مثل كفرة . وفى الحديث (ذق عقق) أى ذق جزاء فعلك يا عاق . قاله بعضهم لحمزة رضى الله عنه ، وهو مقتول . تقول منه : أعق فلان : إذا جاء بالعقوق » فترى المؤلف يذكر فى علاجه للفعل ماضيه فمضارعه فمصادره فالصفة منه ، وتراه لا يصرح باسم أبى سفيان قائل الحديث ، وينسبه إلى بعضهم .

ويقول : « وأعقت الفرس : أى حملت ، فهى عقوق ، ولا يقال : معق ، إلا فى لغة رديئة ، وهو من النوادر . والجمع عقق ، مثل رسول ورسل » . وهذه الصيغ كلها موضعها اللائق بها ليس هنا ، بل فى مقدمة المادة مع نظائرها التى بمعناها . وشرحه العقوق فيه بعض المخالفة لغيره من اللغويين ، الذين جعلوه الحامل التى قاربت الوضع .

ويقول : « ونوى العقوق : نوى رخو تعلفه الإبل العقق ، وربما سموا تلك النواة عقيقة » . وغريب أن يذكر هذا المعنى ، الذى صرح صاحب العين بأنه من لغة أهل البصرة ، ولا تعرفه الأعراب فى بواديها ، ولعله عدّه من الصحيح ، لاشتقاقه من العقاق بمعنى الحمل . فاللفظ الإسلامى لا يتنافى عنده مع الصحة .

ويقول : « والعقاق : الحوامل من كل حافر ، وهو جمع عقق مثل قلص

وقلاص ، وسلب وسلاب . والعقاق ، بالفتح : الحمل يقال أظهرت الأتان عقاقا ، وكذلك العقق ، قال عدى بن زيد :

وتركت العــير يدمى نحره ونحوصا سمحجا فيها عقق

وقولهم « طلب الأبلق العقوق » مثل لما لا يكون . وذلك أن الأبلق ذكر ، ولا يكون الذكر حاملا . وأما قول الشاعر ، أنشده ابن السكيت :

ولو طلبونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

فيقال : الأبلق . ويقال : موضع . والعقعق : طائر معروف ، وصوته العقعقة . وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، ومنه قول الأخطل :

وموقع أثر السفــار بخطمه من سود عقة أو بنى الجوال

وماء عق : مثل قع ، وأعقه الله : أى أمره مثل أقعه . وعقان النخيل والكروم : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول ، وقد أعقت النخلة والكرمة » . وتنتهى المادة بذلك .

ويستنبط الباحث من هذه المادة أن المؤلف يستقى من العين والجمهرة وغيرهما ، ولكنه يزيد عليهما كثيرا ، فى حين تقل صيغه عما فى التهذيب كثيرا أيضا . وجميع ما فيه موجود فى التهذيب ، إلا بعض الشواهد التى يأتى بها من عنده . ولا يعنى المؤلف بنسبة ما يأتى به من أقوال إلى أصحابه ، فهو يريد جمعها واختصارها ، فلا داعى عنده لرد كل منها إلى قائله . ولكنه مضطرب فى داخل المواد لا يجمع الصيغ ذات المعنى الواحد فى موضع واحد ، بل يفرقها فى المواضع المختلفة ويفصل بينها بالصيغ ذات المعانى الغريبة عنها . والضبط عنده يقوم على التصريح أو التمثيل بالميزان الصرفى أو كلمة أخرى أشهر ، وضبطه قليل بعض الشىء ، يهمل بعض الألفاظ التى يعسر علينا ضبطها . ويميل المؤلف — فيما يبدو — إلى الانتظام فى علاج الأفعال والأسماء ، فيعنى فى الأولى بإبانة ماضيها فمضارعها فمصدرها فالصفة منها ماعدا

القياسى ، ويعنى فى الثانية بإبانة مفردها وجمعها . ويذكر الأعلام : أسماء للأشخاص كانت أو الأماكن .

ويضع المؤلف مادة « هقع » الثلاثية فى باب العين فصل الهاء بين مادتى هع وهكع ، ويستهلها بالمعنى الذى ابتدأ به الخليل وابن دريد ، فيقول : « الهقعة : الدائرة التى تكون فى عرض زور الفرس ، وتكره . ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا ». زاد الجوهرى عن بقية المعاجم قوله : إن المهقوع لا يسبق أبدا .

ويقول : « والهقعة : ثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض ، وهى رأس الجوزاء ، ينزلها القمر » . وقد ذكر هذا الخليل وابن دريد والأزهرى أيضا . وكان هؤلاء الثلاثة متفقين فى تفسيرهم على وجه التقريب ، أما الجوهرى فأتى بنص التفسير من عنده .

ويقول : « ويقال رجل هقعة ، مثال هُمَزة : للذى يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم » . وقد أطال الأزهرى الكلام عن هذه الصيغة كثيرا ، وأورد فيها أقوالا متخالفة ، وهى مهملة عند الخليل وابن دريد .

ويقول : « والهيقعة : حكاية وقع السيف . وقال أبو عبيدة : هى أن يضرب بالحد من فوق ، وأنشد للهذلى :

الطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا »

ويوجد هذا المعنى وشاهده عند ابن دريد والأزهرى ، غير أن أحدا منهما لم يذكر قول أبى عبيدة الذى أورده الجوهرى .

ويختم الجوهرى مادته بقوله : « والهُمَّقِع ، بتشديد الميم مثال الزُّمَّلِق : ثمر التنضب وهو فى كتاب سيبويه » . ولا توجد هذه الصيغة فى هذه المادة من المعاجم الثلاثة السابقة ، والتفسير واضح ، وهو أنها غير ثلاثية ، فموضعها فى أبواب الرباعى والخماسى فى هذه المعاجم . والحق أن موضعها ليس هنا حتى فى ترتيب الجوهرى ، فالميم

ليست زائدة . ويتضح منها أن المؤلف كان يذكر أحيانا المرجع الذى استقى منه اللفظ ليدعم كلامه ويؤكده .

ولا يختلف الأمر فى هذه المادة عما كان عليه فى سابقتها فالمؤلف يذكر هنا كل ما فى العين ، وبعض ما فى الجمهرة والتهذيب ، وكل ما فيه فى المعجمين الآخرين ما عدا قولا واحدا ، ذكره عن أبى عبيدة ، وصيغة هُمَقع .

ظواهر : الانتظام :

الحق أن الصحاح يمثل المعاجم بالمعنى الدقيق أكثر من أى معجم آخر ظهر قبله ما عدا البارع الذى يشابهه فى ذلك . فهو كغيره من معاجم القرن الرابع ، يحاول جمع المواد الكثيرة والصيغ ، والتزام الصحة ، ولكنه يفوقها فى النظام . فالأفعال ينبه على ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو يكتفى بالتنبيه على المضارع وحده أو المصدر وحده إذا كان أحدهما يغنى عن الآخر ، ويذكر الصفة منها بل الصفات ويبين كثيرا المتعدى واللازم منها ؛ والأسماء يبين مفردها وجمعها بل جموعها . والصيغ المختلفة تميل إلى النظام. فهو فى كل هذا شبيه بالخليل . ولعله يفوقه أيضا . يقول مثلا : «تقول : برئت منك ومن الديون والعيوب براءة ، وبرئت من المرض بُرءا ، بالضم ، وأهل الحجاز يقولون : برأت من المرض برءا بالفتح . . . وبرأ الله الخلق برأ ، وأيضا هو البارئ . والبرية : الخلق ، وقد تركت العرب همزه . . . وأبرأتُه مما لى عليه ، وبرأته تبرئة . والبرءة ، بالضم قترة الصائد ، والجمع بُرَأ مثل صبرة وصبر ... وتبرأت من كذا ، وأنا براء منه ، وخلاء منه ، لا يُثنَّى ولا يجمع لأنه مصدر فى الأصل مثل سمع سماعا ، فإذا قلت : أنا برىء منه ، وخَلِيّ منه ، ثنيت وجمعت وأنثت ، وقلت فى الجمع : نحن منه بُرَآء مثل فقيه وفقهاء ، وبراء مثل كريم وكرام ، وأبراء مثل شريف وأشراف ، وأبرياء مثل نصيب وأنصباء ، وبريئون ، وامرأة بريئة ، وهما بريئتان ، وهن بريئات وبرايا ، ورجل برىء وبُراء مثل عجيب وعجاب » .

فإذا أضفنا إلى هذا انتظام الأبوب بفضل الترتيب الذى اتبعه ، وصلنا إلى الغاية فى الدقة والترتيب . فهذا النظام الذى لا يقوم على الأبنية خلصنا من أبواب اللفيف التى كثر فيها الخلط والاضطراب ، ومن أبواب الرباعى المضاعف التى وضعها بعض اللغويين فى الثنائى ، وبعضهم فى باب خاص ، ومن إشكال الحروف والأدوات التى حار فيها أصحاب المعاجم ، ومن الاضطراب بين أبواب الرباعى والخماسى أيجمعان أم يفرد كل منهما بباب ، ومن كثير غير ذلك من دواعى الفوضى .

ويتوج هذا النظام بترتيب الحروف الذى سار عليه ، الترتيب الألفبائى المعروف الذى ييسر لكل إنسان العثور على ما يبحث عنه من ألفاظ ، وباطراحه نظام ابن دريد وابن فارس المعقد على الرغم من سيرهما على الألفباء ، وبرفضه نظام التقاليب . وقد أشار الخطيب التبريزى إلى ذلك حين قال[1] : « وكتاب الصحاح هذا كتاب حسن الترتيب ، سهل المطلب لما يراد منه » .

الاختصار :

وساعده على هذا الاختصارُ فى إيراد الأقوال التى تفسر بها المواد ، على الرغم من زياداته على الخليل وابن دريد . فالجوهرى يجمع الأقوال المختلفة فى نسق واحد ، ولا يكثر من ذكر الآراء المختلفة ، كما يفعل الأزهرى . ولذلك لا تنفسح عليه المادة ، وتتباعد أجزاؤها .

ومن مظاهر الاختصار إغفاله نسبة كل قول يدونه إلى صاحبه فى كثير من الأحيان . وقد يعد هذا من الأمور التى تؤخذ على المؤلف ، ولكن منهجه اقتضى منه ذلك . فإذا نظرنا إليه من وجهة المنهج اعتبرناه من الحسنات ، وإذا نظرنا إليه من جهة الأمانة العلمية اعتبرناه من المآخذ . ولم يصر المؤلف على إغفال ذكر من يأخذ عنهم من اللغويين دواما ، بل ذكرهم فى مواضع كثيرة ، وأكثر من بعض

---

(١) السيوطى : المزهر ١ : ٤٩ .

الأسماء مثل الأصمعي وأبى زيد ، يقول مثلا : « وافتأت برأيه أى انفرد واستبد به . وهذا الحرف سمع مهموزا ، ذكره أبو عمرو وأبو زيد وابن السكيت وغيرهم » ويقول أيضا : « ابن الأعرابى : غلت وغالط بمعنى واحد والأصمعى مثله . وقال أبو عمرو : الغلت فى الحساب ، والغلط فى القول ، وهو أن يريد أن يتكلم بكلمة فيغلط فيتكلم بغيرها . أبو زيد : اغلنتى القوم على فلان اغلنتاء : علوه بالشتم والضرب والقهر ، مثل الاغرنداء » .

النقد :

ومن الأمور التى دفعت المؤلف إلى الاختصار التزامه الصحيح من الألفاظ وقد كان من مظاهر هذه الصحة فى المعاجم الأخرى ، كثرة النقد من مؤلفيها اللغويين . ولكن الجوهرى لا نجد عنده نقدا كثيرا ، بخلاف معاصريه . وسبب ذلك هو ما قاله السيوطى من أن الجوهرى طرح الألفاظ غير الصحيحة ، ولم يدخلها فى معجمه . فلم يكن بحاجة إذن إلى نقدها . وبرغم ذلك نتتبع بعض آرائه النقدية ، لنتعرف عليها . ومعظم النقود التى عثرت عليها تتعلق بلغات وألفاظ ، لا بتجريح اللغويين كما رأينا عند غيره وعلى رأسهم الأزهرى . فهو يفاضل بين اللغات مثلا ، يقول : «تقول : صار الشىء ضربة لازب ، وهو أفصح من لازم» و « بَهِت الرجل بالكسر : إذا دهش وتحير ، وبَهُت ، بالضم ، مثله وأفصح منهما بُهِت ، كما قال جل ثناؤه « فَبُهِتَ الذى كَفَر » ؛ لأنه يقال : رجل مبهوت ، ولا يقال : باهت ولا بَهِيت . قاله الكسائى » و « قال الخليل : أفلطنى ، لغة تميمية قبيحة فى أفلتنى » . وواضح أنه يستمد بعض نقده من غيره . ويحكم على بعض الألفاظ بأنها مجهولة ، مثل « وأما الذى فى الحديث « فأجفئوا قدورهم بما فيها » فهى لغة مجهولة » أو بأنها غير محفوظة أو غير مسموعة مثل : « قال عمر رضى الله عنه : إن عشت فسأجعل الناس بَيانا واحدا . يريد التسوية بينهم فى القسم . . . وهذا الحرف هكذا سمع منهم ، وناس يجعلونه من هيان بن بيان ، وما أراه محفوظا عن

(٣٢)

العرب » . و « قال أبو عبيدة : سمى ابن مقبل خِلفى الناقة توأبانيين ، ولم يأت به عربى » أو بأنها متروكة مثل « غلقت الباب غاقا ، وهى لغة رديئة متروكة » . وقد يحكم على بعض الألفاظ بشذوذها مثل « تقول : جئت مجيئا حسنا . وهو شاذ لأن المصدر من فعل يفعَل مَفْعَل بفتح العين . وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعِل كالمجىء والمحيض والمكيل والمصير » و « الشناءة مثال الشناعة : البغض . وقد شنئته شَنْأ وشِنأ وشُنأ ومَشْنَأ وشَنَآنا — بالتحريك — وشَنْآنا بالتسكين . وقد قرئ بهما قوله تعالى « شنآن قوم » وهما شاذان . فالتحريك شاذ فى المعنى لأن فَعَلان إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضَّرَبان والخفقان ، والتسكين شاذ فى اللفظ لأنه لم يجئ شىء من المصادر عليه » .

ويتصل بنقده بعدم السماع ، نقده بالوجادة كقوله : « وأحقد القوم : إذا طلبوا من المعدن شيئا فلم يجدوا . وهذا الحرف نقلته من كتاب ، ولم أسمعه » و « حكى السجستانى : ماء زَمِد : إذا كان آجنا . نقلته من كتاب » .

اللغات والمعرب والمولد :

ونتهز فرصة تعرضنا لمفاضلته بين اللغات ، ونقده إياها ، لنقول إنه كان يعنى بإيرادها كثيرا ، كما كان يعنى بإيراد الصيغ المختلفة للفظ الواحد من أمثال المصادر والصفات والأفعال . يقول مثلا : « الرقاد : النوم . وقد رقد يرقد رقدا ورقودا ورقادا » و « الرشاد : خلاف الغى . وقد رَشَد يرشُد رشدا ، ورَشِد بالكسر ، يرشَد رَشَدا لغة فيه » و « الدَّدُ : اللهو واللعب ... وفيه ثلاث لغات . تقول هذا دَدٌ ودَدًا مثل قفا ، ودَدَنٌ » .

ولم يمنعه التزامه الصحيح من العناية بالمعرب من الألفاظ ، مثل « الدُّهَانج : الجمل الفالج ذو السنامين ، فارسى معرب » و « الصاروج : النورة وأخلاطها ، فارسى معرب ، وكذلك كل كلمة فيها صاد وجيم لأنهما لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب » .

والأمر الغريب ، وإنْ تلاءم مع كونه تركيا ، شرحه بعض الألفاظ العربية بأخرى فارسية يبدو أنها شائعة على ألسنة الناس فى ذلك الزمن ، مثل قوله « الزُّمَّج مثال الخرَّد : اسم طائر يقال له بالفارسية (ده برادران) » « والشُّفَارج مثال العُلابِطِ : فارسى معرب ، وهو الذى تسمية الناس (بِشْبَارج) عن يعقوب » .

ولم تمنعه الصحة أيضا من إيراد الألفاظ الإسلامية والمولدة ، مع التنبيه عليها . يقول : « قال ابن دريد : الصَّفَران : شهران من السنة سمى أحدهما فى الإسلام المحرر » و «الطنز : السخرية ، وطنز يطنز فهو طناز وأظنه مولدا أو معربا » و « البُرْجاس : غرض فى الهواء يرمى به ، وأظنه مولدا » .

الصرفيات والنحويات :

ومن الظواهر الهامة فى الصحاح كثرة الأحكام والقواعد النحوية والصرفية التى يذكرها المؤلف ، يقول مثلا : « الثندؤة للرجل بمنزلة الثدى للمرأة . . . إذا ضممت أولها همزت فتكون فُعْلُلة ، وإذا فتحته لم تهمز فيكون فَعْلُوة مثل قرنوة وعرقوة » . و « جأجأت بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جِئْ جِئْ ، والاسم الجيْء مثل الجيع وأصله جئْء قلبت الهمزة الأولى ياء » و « خَطِىء يخطأ خطأ وخطأة على فَعْلة ، والاسم الخَطيئة على فَعِيلة . ولك أن تشدد الياء لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمدّ لا للإلحاق ولا هما من نفس الكلمة ، فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم فتقول فى مقروء مَقْرُوّ ، وفى خبيء : خَبِيّ بتشديد الواو والياء » وقد عب السيوطى فى مزهره من هذه القواعد(١) . وكان هذا الجانب من الصحاح من الوضوح والبروز ، بحيث قال الخطيب التبريزى(٢) : « وقد أتى [الجوهرى] بأشياء حسنة ، وتفاسير مشكلات

---

(١) ٢ : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ — ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ — ٦٠ ، ٦٣ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ .

(٢) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

من اللغة » يريد بذلك — فيما إخال — هذه القواعد التى يسرت له حل الغامض من الألفاظ والأبنية ، وإدراك المعقد من المشكلات . وألف بعضهم مختصرات للصحاح طرح فيها هذه الأحكام ، معتقدا أنها دخيلة على المعاجم وبفضل هذا الجانب وُصِف المؤلف بأنه أنحى اللغويين .

وفى قراءة الصحاح يتضح للمرء ظواهر أخرى ، لكنها ليست فى قوة الظواهر السابقة ، ولا يختص بها الجوهرى فى صورة بارزة . وأهم هذه الظواهر عنايته بالأعلام أسماء قبائل كانت أو أشخاص أو أماكن ، ومعظم هذه الأعلام عربى خالص ، ما عدا القليل النادر . وكانت عنايته بأعلام القبائل أكثر من عنايته بأسماء الأشخاص. ومنها أيضا إيراده للأمثال ، والتعبيرات المجازية الخاصة ، والألفاظ التى يحدث فيها إبدال أو قلب فى اللغات المختلفة ، وما إلى ذلك مما نجده عند غيره من اللغويين .

* * *

وقد أعجب الدارسون بهذا المعجم إعجابا كبيرا ، فانتشر بينهم واشتهر ، حتى قال عنه أبو الحسن الشارى فى فهرسته[1] : « مالوا [الناس] إلى جمهرة ابن دريد ، ومحكم ابن سيده وجامع ابن القزاز ، وصحاح الجوهرى » ووصفه الفيروز أبادى فى مقدمة القاموس المحيط بالتداول والاشتهار واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

مآخذ :

أهم نقد وجه إلى الصحاح ، قام على ما فيه من تصحيف كثير . وقد ألف كثير من اللغويين النقود والاستدراكات عليه ، وكان من أشدهم عليه المجد الفيروز أبادى صاحب القاموس . وعقد السيوطى لبعض هذا النقد فصلا فى مزهره ، سماه ذكر ما أخذ على صاحب الصحاح من التصحيف[2] . وهذا مثال منه ، قال : « أنشد على الدبدبة ، بموحدتين :

---

(١) نفس المرجع ١ : ٤٥ .

(٢) المزهر ٢ : ١٩٦ .

عاثور شر أيما عاثور دبدبة الخيل على الجسور

قال التبريزى : الصواب « دندنة » بنونين ، وهو أن تسمع من الرجل نغمة ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك » .

وكثير من هذه التصحيفات فى أبواب المهموز والمعتل ، إذ يضع المهموز فى المعتل أو المعتل فى المهموز ، كما يتبين من تلك الأبواب فى القاموس . وتعليل هذا غاية فى السهولة إذا اعترفنا بأن أصل المهموز والمعتل واحد ، وهو الحرفان الثنائيان الباقيان . أما الهمزة وحرف العلة فجلبا أخيرا لتكبير جسم اللفظ ، ليستريح اللسان والفم فى نطقه ، ولذلك يتشابه معنى كثير من الألفاظ المهموزة والمعتلة ويخلط بينها اللغويين :

وليس هذا التصحيف من النساخ، وإنما هو من المؤلف نفسه ، قال التبريزى[1] : « فيه تصحيف لا يشك فى أنه من المصنف لا من الناسخ ، لأن الكتاب مبنى على الحروف . . . » .

وكانت هذه التصحيفات سببا فى انتشار شائعة عنه ، تقول[2] : إن الجوهرى « لما صنفه سُمِع غايه إلى باب الضاد المعجمة ، وعرض له وسوسة ، فألقى نفسه من سطح فمات . وبقى سائر الكتاب مسودة غير منقح ولا مبيض ، فبيضه تلميذه إبراهيم ابن صالح [أو سهل] الوراق فغلط فيه فى مواضع » وصاحب هذه الشائعة على ابن فضال المجاشعى ، ومحمود بن أبى المعالى الحوارى . وقد قيل ذلك عن الخليل والقالى ، فكلهم مات قبل أن يتم معجمه ، فظهر فيه غلط وتصحيف . ويبدو أن هذا من الاتفاقات الغريبة ، وأن الاقرب احتمالا أن المعجبين بهؤلاء العلماء أرادوا الدفاع عنهم وتبرئتهم مما فى كتبهم ، فاخترعوا هذه القصص ، أو أغلبها . ولا داعى لإعادة القول عن الخليل أو القالى . ولكننا نذكر بصدد الصحاح، ماقيل من إنه وجدت فيه

(١) نفس المرجع ١ : ٤٩ .
(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٦ : ١٥٦ ، ١٦١ .

أخطاء قبل باب الضاد أيضا ، وأن تلميذه أبا محمد إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابورى نقل نسخة كاملة من خط المؤلف ، وقرأها عليه . ثم نقله أبو سهل الهروى عن هذا التلميذ ، ومنه أخذ ياقوت الموصلى . وروى الكتاب أيضا أبو زكريا الخطيب التبريزى وكثيرون وكان لهم التهميشات عليه ، فأدخلها أصحاب الحواشى فى أقوالهم . ويبدو لنا من دراسة هذه الأخبار المتناقضة أن العلماء وصلت إليهم نسختان عن تلميذين للجوهرى : ابن عبدوس والبيشكى . أما نسخة الأول فتامة لا نقص فيها ورآها ياقوت[1] ، وطبع عليها الكتاب فى عصرنا الحديث ، وأما الثانية فناقصة لم يسمع صاحبها من المؤلف إلا إلى باب الضاد . وكانت هى السبب الذى أوقع بعض الباحثين فى هذه الغلطة الشائعة . والحق مع التبريزى ، حين يكمل عبارته السابقة فيقول : « ولا تخلو هذه الكتب الكبار من سهو يقع فيها أو غلط . وقد رُدَّ على أبى عبيد فى الغريب المصنف مواضع كثيرة منه . غير أن القايل من الغلط الذى يقع فى الكتب إلى جنب الكثير الذى اجتهدوا فيه وأتعبوا نفوسهم فى تصحيحه وتنقيحه معفو عنه » .

والنقد الثانى يقوم على بعض الصيغ والمواد التى أهملها الجوهرى ، ولم يذكرها فى صحاحه . وعنى بهذا النقد أيضا الفيروز أبادى ، قال فى مقدمته : « فاته ثلثا اللغة أو أكثر ، إما بإهمال المادة ، أو بترك المعانى الغريبة النادّة » وكان الفيروز أبادى يكتب فى قاموسه المواد التى أهملها الجوهرى بالمداد الأحمر ، لتتضح للقراء . ولكنه تحامل عليه فكتب كثيرا من المواد بهذا المداد ، برغم أن الصحاح لم يكن قد أهملها ، يقول صاحب التاج (مادة صتأ) : « صَتَأَه كجَمَعَه متعديا بنفسه قاله ابن سيده ، وصتأله ، متعديا باللام قاله الجوهرى : أى صمد له عن ابن دريد . قال شيخنا : وهذه النسخة مكتوبة بالحمرة فى أصول القاموس بناء على أنها ساقطة فى الصحاح وما رأينا نسخة من نسخه إلا وهى ثابتة فيها ، وكأنها سقطت من نسخة

---

(١) كشف الظنون ٤ : ٩١ — ٩٧ .

المؤلف » وأمثال ذلك كثيرة فى التاج . ومهما يكن من أمر ، فالجوهرى ليس ملزما أن يدون كل ما فى اللغة من مفردات ؛ لأنه بين بكل وضوح أنه يلتزم الصحيح وحده . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أحد أحاط باللغة ، باعتراف كبار اللغويين أنفسهم .

وأخذت على الجوهرى أمور أخرى من خطأ فى وضع بعض المواد ، وخلط بين المعتل والمهموز ، وخطأ فى التفسير أو التعليل النحوى أو الصرفى ، وخلل فى الشواهد وما إلى ذلك مما سيظهر بكل وضوح فيما دار حوله من دراسات .

ومهما قال القائلون فى الصحاح ، فإنه خطا بحركة المعاجم أوسع خطوة بعد خطوة الخليل . فهو رائد عصر من الزمن ، كما كان الخليل رائد زمنه ، أو هو العلم الثانى الذى يبرز فى حركة التأليف فى المعاجم ، ويكاد يصل إلى مستوى صاحب العين . وأهم ما قدمه إلى هذه الحركة ترتيبه الجميل ، وانتظام معالجة مواده ، ومحاولة التزام الصحيح من الألفاظ . وقد سار أكثر أصحاب المعاجم بعده على ترتيبه ، فكانوا من مدرسته .

دراسات حوله :

اشتهر الصحاح شهرة كبيرة بين اللغويين ، فتناوله كثير منهم بالدراسة بالإضافة إلى من تأثر بمنهجه . وأثمرت هذه الدراسة كتبا كثيرة تعادل ما دار حول كتاب العين كثرة ، وربما تفوقها . ونستطيع أن نصنف هذه الكتب إلى الأصناف التالية : كتب اختصار ، وتكملة ، وحواش ، ونقد ، ونَظْم ، وكتب تعنى بشواهده. وأرجح أن كثيرا من الكتب التى دارت حوله لم تصل أسماؤها إلينا إلى الآن ، فضلا عن وصولها ، ولكنى أثبت هنا قائمة بما استطعت العثور عليه :

الكتب التى اختصرته

١ — كتاب مختار الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجانى (٥٧٣ — ٦٥٦ هـ) .
ويصف المؤلف فى مقدمته ظروف تأليف كتابه ، وهدفه ، ومنهجه ، فيقول :

« لما فرغت من كتاب ترويح الأرواح فى تهذيب الصحاح . . . وقع حجمه موقع الخمس من كتابه ، من غير إهمال شىء من لغته . وكان قد حدانى إلى تهذيبه ، أعنى تجريد لغته من النحو والتصريف الخارجين عن فنه ، وحذف ما فيه من حشو وتكرير ، وإسقاط ما لا حاجة إليه من الأمثال والشواهد الكثيرة رومُ التخفيف والإيجاز ، ليسهل حفظه ويقرب ضبطه . ثم نظرت نظرا ثانيا ، فرأيت هِمم بنى الزمان ساقطة ، ورغباتهم نائمة ، وحرصهم قليلا ، وحفظهم كليلا ، فأوجزت إيجازا ثانيا حتى وقع حجمه موقع العشر . . . » .

وحين نضاهى مواد الزنجانى بالجوهرى نراه حذف منه الأمور التالية : الشواهد ، بعض المعانى ، بعض المواد ، أكثر الأساليب ، التعليل الصرفى والنحوى ، بعض المشتقات مثل المضارع من الأفعال والمصادر وإن كانت غير قياسية ، بعض تكرار اللفظ مع معانيه المختلفة ، الاستطرادات وما إليها . وأبقى من الشواهد القرآنى ، وحافظ على أسماء الأماكن فى مواده وعلى أكثر عبارة الصحاح .

وهذا ما قاله الزنجانى فى مادة « بدأ » نموذجا لاختصاره : « بدأتُ بالشىء : ابتدأت به ، والبدء : السيد الأول فى السيادة ، والبدء والبدىء بوزن البديع : البئر التى حفرت فى الإسلام . وبُدِىءَ الرجل فهو مبدوء : إذا أخذه الجدرى أو الحصبة » .

وقد طبع هذا المختصر تحت اسم « تهذيب الصحاح » ولكن محققيه هما اللذان وضعا هذا الاسم ، أما اسمه الحقيقى فمختلف فيه ، فهو فى مخطوط دار الكتب « مختار الصحاح » وفى مخطوط كان ببرلين وذكره بروكلمن « تنقيح الصحاح » ولعل المؤلف لم يغير الاسم بعد اختصاره ثانية ، فتركه كما هو ترويح الأرواح فى تهذيب الصحاح ، إذ يبدو أنه أضرب عن النسخة الكبيرة .

٢ — كتاب مختصر الصحاح لشمس الدين محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن الصائغ الدمشقى (٧٢٥) قيل إن مؤلفه جرده عن الشواهد .

٣ — كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى ، ووافق

الفراغ منه — كما يقال فى آخره — عشية يوم الجمعة سنة ستين وسبع مئة — وظاهر من اسمه أنه اختصار للصحاح واختيارات من مواده . وقد صرح بذلك مؤلفه فى أول مقدمته بعد الحمد والصلاة ، قال : « هذا مختصر فى علم اللغة جمعته من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى — رحمه الله تعالى — لما رأيته أحسن أصول اللغة ترتيبا ، وأوفرها تهذيبا ، وأسهلها تناولا ، وأكثرها تداولا ، وسميته مختار الصحاح » .

وفصل المؤلف فى المقدمة الخطة التى التزمها فى مختاره ، فبين لنا الصفات التى تتمتع بها المواد والألفاظ التى اختارها من الصحاح فى قوله : « واقتصرت فيه على مالا بد لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه ، لكثرة استعماله وجريانه على الألسن ، مما هو الأهم فالأهم ، خصوصا ألفاظ القرآن العزيز ، والأحاديث النبوية ، واجتنبت فيه عويص اللغة وغريبها طلبا للاختصار ، وتسهيلا للحفظ » وإذن فالهدف الأول عنده اختيار الألفاظ الشائعة الاستعمال ، لتكون فى متناول المحتاج إليها من العلماء والأدباء ، أما الغريب فلا حاجة له فيه . وكان هذا سببا فى شهرته وتداوله ، كما وصفه حاجى خليفة ، وتقرير وزارة المعارف المصرية إهداءه لطلابها لاستعماله بعد تغيير ترتيبه .

ولكن الناس يستعملون ألفاظا ليست فى صحاح الجوهرى ، فماذا فعل الرازى بإزائها ، لقد أدخلها فى مختاره وأعلمها . ونبه على ذلك فى المقدمة إذ قال : « وضممت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهرى وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ، ومما فتح الله تعالى به على ، فكل موضع مكتوب فيه « قلت » فإنه من الفوائد التى زدتها على الأصل » .

ولم يزد الرازى ما سبق وحده ، بل زاد أيضا بعض المصادر والأفعال التى أهملها الجوهرى ، وقال عنها فى مقدمته : « وكل ما أهمله الجوهرى من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرها ، فإنى

ذكرته ، إما بالنص على حركاته ، أو برده إلى واحد من الموازين العشرين التى أذكرها الآن إن شاء الله تعالى ، إلا ما لم أجده من هذين النوعين فى أصول اللغة الموثوق بها والمعتمد عليها ، فإنى قفوت أثره رحمه الله تعالى فى ذكره مهملا لئلا أكون زائدا على الأصل شيئا بطريق القياس ، بل كل ما زدته فيه نقلته من أصول اللغة الموثوق بها » .

وإذن فخطته فى ذكر المصادر والأفعال التصريح أو ذكر الميزان . وما دام الأمر كذلك فهو فى حاجة إلى بيان هذه الموازين . وقد فعل ذلك بتفصيل فى مقدمته ، وزاد إليه ما اتبعه فى ضبط الأسماء .

وصفوة القول أن الرازى — فى سبيل الاختصار — حذف كثيرا من صيغ الصحاح ، وخاصة ما يتصل منها بالأعلام أو أقوال اللغويين أو الأخبار المختلفة حول الألفاظ ، وكثيرا من الشواهد الحديثية ، وأكثر الشواهد الشعرية ، وبعض الشواهد القرآنية .

ولم يتعد هدف الرازى الاختصار ، فلم يحاول النقد بل أورد الألفاظ التى نقدت من الصحاح واتهمت بالتصحيف أو بالخطأ كما أوردها ، أو حذفها اختصارا وفقا لمنهجه . ولكنه زاد عليه بعض المواد والصيغ ، وبعض خطوات منهجه مثل التزام الإشارة إلى الماضى والمضارع من الأفعال والمصادر ، وخاصة غير القياسى ، والمتعدى واللازم ، والضبط بالعبارة .

وإذا ضاهينا مختار الرازى بمختار الزنجانى ، وجدنا كلا منهما يزيد على الآخر أشياء وينقص عنه أخرى ، فالرازى يعنى بالمعانى المتصلة بالحديث والفقه ويلتزم الخطوات التى أشار إليها فى منهجه ، على حين يعنى الزنجانى بالمعانى اللغوية الخالصة ، وليس عنده شىء من خطوات منهج الرازى . وهما فى حجم واحد على وجه التقريب وربما كان مختصر الزنجانى أكبر قليلا .

وفى العصر الحديث كلفت وزارة المعارف المصرية الأستاذ محمود خاطر تهذيب

الكتاب وترتيبه ، والشيخ حمزة فتح الله مراجعته وضبطه وتصحيحه ، ورأت الوزارة أن يكون طبعه على اعتبار الحرف الأول والثانى (وما بعدهما) كما هو ترتيب المصباح للإمام الفيومى ، وأن ترد إلى كل مادة مشتقاتها التى يصعب على الطالب ردها إليها مع حذف مالا ينبغى أن يطرق مسامع النشء ، ويشترط المحافظة على أصل الكتاب . ووافق تمام طبعه على هذا الوجه أواخر سنتى ١٣٢٥ هـ و١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه عدة مرات .

واشتهر مختار الرازى فاختصره بدوره داود بن محمد القارصى الحنفى باسم « مختار مختار الصحاح » ، وعبد الرحمن بن عيسى الهمذانى باسم « صفو الراح من مختار الصحاح » ومن الواضح أن مؤلف هذا الكتاب ليس عبد الرحمن بن عيسى الهمذانى صاحب الألفاظ الكتابية المتوفى عام ٣٢٠ هـ . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الكتاب فى ٣١ ورقة من الحجم الصغير ، ويتبين من ذلك صغر حجمه وضآلته .

وكان هدف مؤلفه اختصار المختار ، والتقاط الألفاظ الشائعة الاستعمال وهو غرض صاحب المختار نفسه . ولكن القدر الشائع من الألفاظ اختلف باختلاف عصرى المؤلفين ، فقل وضؤل فى العصر الأخير بحيث صار من الضرورى أيضا اختصار المختار . وصرح الهمذانى بهذا الهدف فى مقدمته ، حين قال : « وبعد ، فلما أن تموجت بحار اللغة العربية ، وطما عبابها ، وزخر قاموس تلك الأوضاع اللسانية ، وطفح عجابها ، وكان من أشهر أوضاعها بين الناس وأكثرها إفادة لكل متناول بلا إلباس ، صحاح الجوهرى ، تصدى لاختصاره العلامة أبو بكر الرازى ، تغمدهما الله برحمته ورضوانه ، وأفرغ عليهما شآبيب غفرانه ، مع ذكر ما أهمله الأصل من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرها وأحوالها . فأحببت أن أتتبع من ذلك المختصر ما كثر تناوله ، واشتهر تداوله وهو مع ذلك مستور المعنى عن كثير ، استتار الزهر فى كمامه ، والبدر فى غمامه ، لاضطرار الحال إليه ، وشدة الحاجة عند التعويل.

عليه . ولم أتتبع الأصل روما لسرعة التحصيل ، فإن تتبع الأصل يحتاج إلى صرف زمان طويل مع كثرة الأشغال وتشتت البال ، على أن المختصر رحمه الله قد انتقى ما انتقى حسب نظره الصائب ، وفهمه الثاقب ، وأنى لى بتمثل ما سلك مع فهمى القاصر ، وذهنى الفاتر ، فلذلك عولت عليه ، ووجهت وجه الاعتماد إليه » .

وسار المؤلف على ترتيب الصحاح ، والمنهاج الذى ارتضاه شرحه بقوله : ... « عولت عليه [أى على المختار] ، ووجهت وجه الاعتماد إليه . وربما أسقطت الباب برمته وتركته فى بعض المواضع بجماته ، وربما حذفت الغالب من الباب اختصارا ، واعتمادا على مراجعة الأصل أو أصله روما للإيجاز واختيارا » .

وقدم الهمذانى بين يدى كتابه مقدمة ذكر فيها هدفه وخطته ، وختمها بما ذكره أبو بكر الرازى عن موازين الأفعال والمصادر ، وقواعده الثلاثة وأتى به بنصه ، وقد حقق ما وعد به فى المنهج ، فكان يذكر المادة بأكملها حينا ويحذفها حينا ويحذف معنى واحدا منها أحيانا ويختصر سياقها فى أحيان أخرى . ولكنه كان يحافظ على عبارة صاحب المختار فى المعانى التى يذكرها محافظة كبيرة .

واتخذ السيد محمد بن حسين بن على (٨٦٦ هـ) مختار الصحاح أساسا أيضا لكتابيه الجامع والراموز . فقد استطال ما فى الصحاح من أمثال وشواهد وأنساب وإطناب ، واستقل مافى مختار الرازى وخاصة أنه ترك بعض الأمور اللغوية اللازمة ، فأراد أن يأتى بالمختار ويضيف إليه ما أهمله . وفعل ذلك فى الجامع الذى أتمه عام ٨٥٤ هـ . ثم سمع عما فى الصحاح من تصحيف وأوهام ، فأحب أن يبين ذلك فبحث حتى عثر على القاموس المحيط فسار على هذا الهدى فى الراموز ، ووضح كل ذلك فى مقدمة الراموز ، وإن لم يصرح باسم مختار الرازى . ولكن بعض العبارات الواردة فى بعض مواده أكدت أنه يعنيه[1] .

وصرح المؤلف بما زاده من أمور أخرى عن القاموس المحيط ، فقال :

---

(١) انظر مادتى نطق ويدى فى الكتابين .

« وألحقت به أيضا ما اطلعت فيه من اللغات التى فاتته عمن نقلت عنهم ، إما مادة ، أو معانى غريبة نادة ، مما لابد منه فى استنباط معانى الحديث والأخبار ، واستخراج ماوقع فى غريب الآثار والأشعار . ونقلت عنه أسماء المحدثين ونسبهم الواقعة فى الأسانيد بتصحيح ألفاظها من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين » ..

وذكر أسماء المراجع الأخرى التى استفاد منها فى قوله : « ثم ألحقت به غرائب ألفيتها فى المغرب للمطرزى ، وعثرت عليها فى الفائق للزمخشرى ، والنهاية لابن الأثير أبى السعادات الجزرى » ، ويبدو من هذه المراجع شدة عنايته بما يتعلق بالحديث ، كما ظهر ذلك أيضا فى كلامه عن القاموس ، ويظهر فى قوله التالى : « وبسطت الكلام بعض البسط فى بيان معانى الأحاديث وتفسيرها ، فيما لاينحى نحو بدائعه بمجرد معرفة متن اللغة وتقريرها ، فأشرت إلى ما يحتاج إليه من تأويل ، وما لابد من حذف وإضمار دليل ، بحيث إذا وقف الناظر [عليها] يقف على نظائرها بأدنى تفكر ، وتيسر له الوصول إلى مرموزاتها بيسير التدبير » .

وأشار إلى الخطة التى سار عليها فى قوله : « وسلكت ما أمكن طريق الاختصار ... وشذبت الكلام بتقليل الألفاظ وتكثير المعانى ، وهذبته بالإشارات الموضحة للمرام ، لتشييد المبانى . فأشرت إلى قول الله (تع) بحرف (ق) وإلى الحديث بحرف (ح) وإلى الأثر بحرف (ر) وإلى الجمع بحرف (ج) وإلى الموضع بحرف (ع) وإلى الجبل بحرف (ل) وإلى تأنيث الصفات التى تجرى على مذكرها بهاء بحرف (ثه) معناها المؤنث بهاء ، وإلى اسم رجل بحرفى (سم) وأشرت بحرفى (عز) لى يتعدى ويلزم . واكتفيت بذكر صيغة الفعل ثلاثيا أو غيره عن إيراد ما اطرد من المصادر والصفات ، إلا فى مواضع الالتباس أو فى مجال يحيد عن سنن القياس . وآثرت فى الأفعال طريق الماضى [الغائب] على المتكلم لقصرها لفظا وكتابة إلا فى المعتل ، بيانا لأصل الكلم . فجاء بحمد الله كتابا جامعا للفوائد ، خاليا عن الزوائد ، مسمى بالراموز ، لكونه مجمع أنهار الرموز فقد وافق اسمه معناه ، وطابق مسماه » ..

وواضح من هذا أنه كان يتحرى الاختصار ما أمكنه . فاستعمل الرموز ، وحذف القياسى من المصادر والصفات ، ولم يكرر اللفظ المفسر مع كل معنى له وذكر الأفعال بصيغة الماضى المسند إلى ضمير المفرد الغائب ، إلا حين يريد توضيح أمر من الأمور . واختط لنفسه أيضا أن يذكر الباب الذى يتصرف فيه مضارع الفعل ومصدره ، كما فعل أبو بكر الرازى فى مختار الصحاح ، ونبه على ذلك فى المقدمة وأورد فقرة تكاد تكون من المختار بالنص .

وأوضح ما يقوم عليه الكتاب أمران: الزيادة ، والاختصار . أما النقد فضعيف بالنسبة إليهما . وتتمثل الزيادة فى عدة ظواهر : زيادة مواد وصيغ وألفاظ ومعان فى المواد التى ذكرها الجوهرى ، وهو أبرز أنواع الزيادة فى الكتاب لا تكاد تخلو منه مادة ؛ والأحاديث والأعلام، وخاصة أعلام الفقهاء والمحدثين وكان يزيدها فى آخر المواد . ويتمثل الاختصار فى : حذف الشواهد الشعرية التى ذكرها الجوهرى ، وأسماء اللغويين مع احتفاظه بأقوالهم ، وإن تجاوز أحيانا عما جاء منها فى زياداته ، والأوزان والأحكام والتعليلات اللغوية والنحوية والصرفية التى كان هم مختصرى الصحاح حذفها فى الغالب ، وتغيير عبارة النص وترتيب ألفاظ المادة بحيث تعطى ما فى الصحاح بأقصر سياق .

وجملة القول فى الراموز أنه أكثر انتظاما من الصحاح فى إيراد ألفاظه ومعانيه ، وأكثر مواد وصيغا ومعانى ، وأكثر صبغة فقهية حديثية ، ولكنه أخلّ بالشعر إخلالا كبيرا ، وضعف النقد عنده واعتمد فيه على المجد والرازى .

واتخذ بير محمد بن يوسف القرمانى الأركلى المختار أساسا له أيضا ، فألف « ملتقط صحاح الجوهرى والملحق بمختار الصحاح » .

٤ — كتاب المولى محمد المعروف بالقيسى (١٠١٦ هـ) قيل إنه كان أنفع وأفيد من مختار الصحاح . لكنه غير مشهور .

٥ — كتاب الجوابى فى مجلدين صغيرين ، لم يحذف فيه شواهد الجوهرى .

٦ — كتاب نجد الفلاح ، يشبه المختار ، وحذف مؤلفه شواهد الصحاح .

٧ — ٩ — ذكر بروكلمن أن أبا الكرم عبد الرحيم المدنى (أو المعدانى) ، ومحمد بن أحمد بن أحمد بن نجم الدين بن جمال الدين الحنفى ، وعلى العَلِى بادى اختصروه أيضا .

كتب التكملة :

١ — المنتهى لمحمد بن تميم البرمكى ، قال المؤرخون[1] : إنه صنفه فى سنة ٣٩٧ هـ ، ونقل من فيه الصحاح ، وزاد فيه أشياء قليلة ، وأغرب فى ترتيبه . وذهب بعض المحدثين إلى أنه سار على الترتيب الألف بائى من أول الكلمة إلى آخرها ، مثل المعاجم الحديثة ، فهو إذن سابق على الزمخشرى فى أساسه .

ولكن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يقتنى أوراقا منه ، يبدو أنها مختلة الترتيب . فإذا ما أمعنّا دراستها استطعنا أن نتبين أنه اتبع ترتيبا غريبا فعلا ، كما قال القدماء . فقد التزم الترتيب الألفبائى . غير أنه طبّقه أول ما طبّق على الحرف الأخير من الكلمات ، كما فعل الجوهرى . ثم خالف الجوهرى فلم ينظر فى خطوته الثانية إلى الحرف الأول من الكلمة بل إلى الحرف السابق على الأخير . ثم نظر إلى الحرف السابق عليه إلى أن تنتهى حروف الكلمة . أى أنه سار سيرا مطردا من آخر الكلمة إلى أولها ، معتبرا الأصول وحدها بطبيعة الحال .

يتمثل لنا منهجه هذا ، إذا نظرنا إلى ترتيبه التالى للجزء الباقى من فصل الثاء :

بلث — ثلث — هاث / نمث / عنث / جهث — بهث — دلهث — وهث / ييث. فقد قدّم ما حرفه السابق على الأخير اللام ، فالميم ، فالنون ، فالهاء ، فالياء . فإذا اتحد هذا الحرف فى بعض الكلمات كما حدث فى اللام : قدّم ما حرفه السابق

---

(١) السيوطى : البغية ٢٨ .

عليها الباء ، فالثاء ، فالهاء ؛ وفى الهاء : قدم ما حرفه السابق الجيم ، فالباء ، فالدال ، فاللام ، فالواو . وأعتقد أن خطأ ما وقع فى الجيم فقدمت على الباء .

وبالمثل رتب فصل الجيم على النحو التالى :

ببج — فربج — هلبج / أثج / وجج / ثحج / رخج / بردج — هردج — سدج / سذج — عذج — كذج — لذج / حبرج — سرج — عرج . . الخ .

٢ — المعرب عما فى الصحاح والمغرب لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجانى الخزرجى أتمه فى ٦٢٧ هـ ، وفصل فيه نص الصحاح عن المغرب ، وأشار إلى المغرب بميم ، وإلى الصحاح بصاد .

٣ — الجمع بين الصحاح والغريب المصنف ، لأبى إسحاق إبراهيم بن قاسم البطليوسى (٦٤٢ أو ٦٤٦ هـ) .

٤ — ضالة الأديب فى الجمع بين الصحاح والتهذيب للحوارى (انظر الدراسات حول التهذيب) .

٥ — تاج الأسماء فى اللغة : جمع الأسماء للزمخشرى ، والسامى للميدانى ، وصحاح الجوهرى ، والتزم ترتيب الأخير . وذكره محمد صديق ولم يصرح باسم مؤلفه .

٦ — كتاب التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصاغانى أو الصغانى المتوفى عام ٦٥٠ هـ . وتوجد منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية ، أخذ منها المجمع اللغوى مصورا ، وهو الأصل الذى أقمت عليه دراستى ، وتتألف النسخة من ستة أجزاء ينيف كل منها على المئتين والعشرين ورقة .

وكاتب هذه النسخة هو محمد بن عبد المعز الدمانجير المعروف بابن أفضل الكرجى ، فرغ من الجزء الأول منها فى « سلخ شهر الله المبارك جمادى الأولى

سنة إحدى وأربعين وست مئة » ، ومن الأخير فى « صبيحة يوم الأحد السادس من ربيع الآخر من شهور سنة اثنتين وأربعين وست مئة » فى بغداد ، أى أنه كتبها كلها فى حياة مؤلفها . ويزيد المرء اطمئنانا لها قراءة عالم كأبى الفيض محمد مرتضى الحسينى الزبيدى صاحب التاج لها ، كما كتب فى أوائل أجزائها وأواخرها ، واستفادته منها لتاجه .

ويستهل الكتاب بمقدمة قصيرة يشرح فيها المؤلف غرضه ، يقول : « هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى رحمه الله فى كتابه ، وذيلت عليه وسميته كتاب التكملة والذيل والصلة ، غير مدّع استيفاء ما أهمله واستيماء ما أغفله . ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وفوق كل ذى علم عليم ، وكم ترك الأول للآخر :

ومَنْ ظنّ ممن يلاقى الحروب بألا يُصابَ فقد ظن عجزا

والله تعالى الموفق لما صمدت له ، والميسِّر ما صعب منه ، والعاصم من الزلل والخلل ، والخطأ والخطل ، وهو حسبى ونعم الوكيل » .

ويسير الصغانى على نفس ترتيب الجوهرى ، وتقسيماته .

ويقوم الكتاب كله على عدة أمور فى الصحاح ، نستطيع أن نضعها فى صنفين : تكملة ونقد . أما الصنف الأول فيشتمل على ما يلى من أمور :

١ — إيراد المواد التى أهملها الجوهرى . ويشير إلى ذلك صراحة ، يقول مثلا

« شِنّحم أهمله الجوهرى . وقال سيبويه : الشنحم ، مثال جردحل : السمين » .

« شِنّغم أهمله الجوهرى . وقال سيبويه : الشنغم ، مثال جردحل : الطويل » .

« شِنّغم أهمله الجوهرى . وقال ثعلب : على رَغْمِه وسِنُّغْمِه ... رَغْما سِنّغما ، بالسين المهملة . وقال الأزهرى : أنا واقف فى هذا الحرف . والصواب عندى بالسين غير معجمة » .

وكل هذه المواد المذكورة التى أهملها صاحب الصحاح إهمالا تاما، متعاقبة، ويظهر فيها مدى استفادة الصغانى من كتاب سيبويه.

٢ — إيراد الصيغ والألفاظ والمعانى التى أهملها الجوهرى، فيما ذكره من مواد، كما نرى فى عق: «ابن الأعرابى: العقيقة: المزادة. والعقيقة: النهر. والعقيقة: العصابة ساعة تشق من الثوب. والعقيقة: غرلة الصبى... وعاققته: خالفته. واعتقت السحاب: بمعنى عقت، قال أبو وجزة السعدى:

حتى إذ أنجدتْ أوراقُهُ انهزمتْ   واعتق منبعجٌ بالوَبل مَبْقُور

واعتق السيف من غمده: إذا استله، ورجل عَقّ بالفتح أى عاق، قال الزفيان واسمه عطاء بن أسيد:

أنا أبو المرقال عقـا فَظّـا   لمن أعادى مِدْسَرًا دَلَنْظَى

وقيل: أراد بالعق المر من الماء المعاق. والعقوق: الحائل أيضا، عن أبى حاتم، وهى من الأضداد... وعواق النخل: روادفه، وهى فسلان تنبت معه. وقال ابن دريد العقة: البرقة المستطيلة فى السماء».

٣ — تكملة معانى الألفاظ التى ذكر لهـا الجوهرى معنى واحدا أو معنى مختصرا، مثل قوله فى مادة «عق» أيضا: «وفى بلاد العرب أربعة أعقة، ذكر الجوهرى منها عقيق المدينة، وأما الثلاثة الأخرى فمنها عقيق عارض اليمامة، وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء، ومنها عقيق آخر يدفق ماءه فى غورى تهامة، وهو الذى ذكره الشافعى رحمه الله فقال: «ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى» ومنها عقيق القنان يجرى إليه مياه قلل نجد وجباله... وقيل فى قولهم (طلب الأبلق العقوق) إنه الصبح لأنه ينشق...» وقد أخذ تحديده للأعقة من تهذيب الأزهرى.

٤ — تكملة الشواهد الشعرية، كما فى مادة (سحم) «قال الجوهرى: والأسحم

في قول زهير : * بأسحم مِذْوَد * القرن ، وفى قول النابغة * بأسحم وانٍ * [هو السحاب] وفى قول الأعشى :

بأسحم داجٍ عوضُ لا نَتفرق

يقال الدم تُغْمَس فيه اليد عند التحالف ، ويقال : بالرحم ، ويقال : بسواد حلمة الثدى ، ويقال : بزق الخمر . أما الرواية فى البيت الأول والثالث فكما ذكر ، وصدر البيت الأول :

نَجاهُ مُجِدٌّ ليس فيه وتيرة وَتَذْبِيُبها عنهـــا ...

وأما صدر البيت الثالث فقوله :

رضِيعَىْ لِبانٍ ثَدْىَ أمٍّ تحالفا

ويروى : تقَاسما ... وأما الرواية فى البيت الثانى فالصواب فيها : وأسحمُ وانٍ ، بالواو ورفع الميم ، وإنشاد البيت كاملا :

عفا آيه ريحُ الجنوبِ مع الصَّبا وأسحمُ وانٍ مزنُهُ متصوِّبُ »

وتشتمل نقود الصاغانى على الأمور التالية :

١ — اختلال الشعر فى الصحاح ، مثل قوله فى مادة (سلم) « قال الجوهرى قال الشاعر :

ذاك خليـلى وذو يعـاتبنى يرمى ورائى بامسَهْمِ وامسَلِمَهْ

يريد بالسهم والسَّلِمَة ، وهى لغة حمير . والبيت مداخل ، والبلاء من الأوائل . وهو لبجير بن عَنَمة الطائى ، والإنشاد الصحيح :

وإنَّ مولاى ذو يُعَيِّرنى لا إحْنَةٌ عنده ولا جَرِمَهْ

ينصرنى منك غيرَ معتذر يرمى ورائى بامسهم وامسلمه

يهجو سالم بن دارة، قاله أبو محمد الأعرابى » . وهذا الصنف من النقد كثيرٌ عنده جدا مما يدل على اتساع معرفة الصاغانى بالشعر .

٢ — نقد التصحيف فى الشعر قال فى مادة (ريم) : « قال الجوهرى : وأنشد ابن السكيت :

وكنتم كعظم الريم لم يدر جازر ... على أىّ بَدْءَىْ مقسم اللحم يوضعُ

والرواية : وأنتم كعظم الريم لم يدر جازر ... على أىّ بدءَىْ مقسم اللحم يُجْعَلُ

والقصيدة لامية ، وهى تروى للطرماح الأجئى ، ولأبى شمر بن حجر بن مرة ابن حجر بن وائل » .

٣ — تصويب اسم قائل الشاهد الشعرى . قال فى مادة (شبرم) : « قال الجوهرى وأنشد لِهِمْيَان السعدى : * ما منهم إلا لئيمٌ شُبْرُم * وليس له ، ولاله على الميم المضمومة رجز » : وقال فى مادة (طرم) : « قال الجوهرى : الطِّرْيَم : السحاب الكثيف ، قال رؤبة :

فى مكفهر الطِّرْيَم الشَّرَنْبَثِ

ولرؤبة أرجوزة ثائية أولها :

أتعرِفُ الدارَ بذات المَنْكَثِ ... دارًا لذاك الشادنِ المُرَعَّث

وليس الذى ذكره الجوهرى فيها » .

٤ — اختلال الاستشهاد نفسه كما نرى فى مادة (أذن) إذ يقول : « قال الجوهرى : أذن له أذَنا : استمع ، قال قَعْنَب بن أم صاحب :

إن يَسْمَعُوا ريبةً طاروا بها فرحا ... منّى ، وما أذنوا من صالح دفنوا

وليس فى هذا البيت شاهد ، وإنما الشاهد فى البيت الذى بعده ببيت ، والرواية « وما سمعوا من صالح » ويروى « وما علموا » ، وبعده :

إنْ يَحلِفُوا لك تسمعْ قولَهم وترى ... أجسادَ قوم ، وأنّى بعده أَفنوا

صُمٌ إذا سمعوا خيراً ذُكِرتُ به ... وإن ذُكرتُ بسوء عندهم أَذِنوا »

ويبدو أن النسخة المطبوعة من الصحاح نالها شىء من التصحيح ، إذ ورد فيها البيت الأول والثالث ، ورواية « سمعوا من صالح » لا البيت الأول وحده ، ولا الرواية التى ذكرها الصغانى .

٥ — نقد الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة ، كما فى قوله من مادة «ضن» « قال الجوهرى : وفلان ضِنّى من بين إخوانى ، وهو شبه الاختصاص ، وفى الحديث : إن لله ضِنّا من خلقه يحييهم فى عافية ويميتهم فى عافية . والرواية : ضَنَائن ، مثال قبائل . وهو من الأحاديث التى لا طرق لها» [أى لا لها] . وأُصْلِح الحديث فى النسخة المطبوعة إذ الرواية فيها : ضنائن .

٦ — نقد الألفاظ المصحفة . قال فى مادة (سحم) : « قال الجوهرى أيضا : وسحام : اسم كلب . قال لبيد :

فَتَقَصَّدت منها كساب فضُرِّجتْ ... بدمٍ وغُودِرَ فى المَكَرِّ سحامُها

وذكره الفارابى بالخاء المعجمة ، فإنه قال فى باب فُعال بالضم : السخام : سواد القدر والشعر . السخام : اللين الحسن ، قال :

كأنه بالصَحْصَحانِ الأَنْجَلِ ... قُطْنٌ سُخَامٌ بأيادِى غُزَّلِ

ويقال للخُمُر : سخام ، إذا كانت لينة سلسة . وسحام : من أسماء الكلاب فلو كان بالخاء لذكره قبل ذكره السين والخاء المعجمة كما يقتضى ترتيب كتابه . وسكت عن ذكره الأزهرى والخليل وابن دريد » . والنقد بالتصحيف كثير عند الصغانى .

٧ — نقد بعض التفسيرات الخاطئة ، كما نرى فى قوله فى مادة (رطم) « قال الجوهرى : الرُّطُوم : المرأة الواسعة الفرج ، وإنما نقله من كتاب الليث ، ورد عليه الأزهرى وقال : هذا غلط ، إنما الرطوم الضيقة ، وروى عن عمرو عن أبيه ، الرطوم : الضيقة الحياء من النوق ، وهى من النساء الرتقاء » .

٨ — نقد الأحكام الخاطئة ، مثل التى نجدها فى قوله فى مادة (أجن) « قال الجوهرى : الإجّانة : واحدة الأجاجين ، ولا تقل إنجانه . وقال الفراء : يقال : إجّانة وإنجانه وإجانة بمعنى واحد ، وأفصحها إجّانة » .

٩ — نقد موضع اللفظ . قال فى مادة (رأم) : « قال الجوهرى : الرومة : الغراء

الذى يلصق به الشىء . وصوابه أن يذكرها فى تركيب روم فإن الأصمعى قال : الرومة ، بلا همز : الغراء الذى يلصق به ريش السهم ، وقد ذكرتها فى موضعها » .
وقال فى مادة (رهم) : « قال الجوهرى : المرهم : الذى يوضع على الجراحات ، معرب وحقه أن يذكر فى الميم لقولهم : مرهمت الجرح ، وخصوصا إذا كان الاسم معربا لأصالة حروفه » . ولم يحكم الصغانى على بعض المواضع بالخطأ ، واكتفى بأن ذكر أن لها مواضع أخرى ، قال فى مادة « رم » : « رمان بالفتح : موضع ، فإن كان وزنه فعلان فهذا موضع ذكره كما ذكره ابن فارس ؛ وإن كان فعالا فموضع ذكره حرف النون ، كما ذكره الجوهرى » .

وختم المؤلف كتابه بخاتمة فى صفحتين تقريبا ذكر فيها أنه ألفه بعد أن كبر ، وذكر مراجعه ، وهى كثيرة جدا ، أهمها العين والجمهرة والتهذيب والمحيط والمجمل والمقاييس من المعجمات ، وكثير من الرسائل اللغوية .

وصفوة القول فى التكملة إنها جديرة بالشهرة المستفيضة التى حصلت عليها فى عالم المعاجم العربية ، لإكمالها الفراغ الهائل الذى تركه صاحب الصحاح ، ولاختلاف هدفها عن هدف التنبيه لابن برى . فبينما تعنى التكملة بإيراد المواد والألفاظ والمعانى التى أهملها الجوهرى ، لا يلتفت ابن برى إلى ذلك أدنى التفات . وعلى حين يتناول ابن برى أحكام الجوهرى وأقواله النحوية والصرفية بالنقد ويقيم شروحه على أسس نحوية لا نجد ذلك كثيرا عند الصاغانى . أما الأمر الوحيد الذى اشتركا فيه وهو العناية بشواهد الصحاح الشعرية ، فقد وجه الصاغانى معظم عنايته فيها إلى إبانة ما فيها من اختلال ، أما ابن برى فوجه أعظم عنايته إلى نسبة الأشعار وتكملتها وشرحها . زد على ذلك أنهما لم يشتركا إلا فى قليل من مواضع النقد .

٧ — كتاب ما أهمل الجوهرى من لغة للصاغانى أيضا . ألفه بعد التكملة ، وأراد به إيراد ما غفل عنه أو أهمله فيها ، وليس فى الصحاح . ولذلك ألحقت مواده بهوامش التكملة المخطوطة وأواخر موادها مع الإشارة إلى موضعها فى كل حالة ، وتمييزها بالحرف (ح) يوضع فى أولها دواما .

ويختلف هذا الكتاب عن التكملة فى أنه لا يرمى إلا إلى ذكر بعض المواد والألفاظ التى أهملها الجوهرى ولم ترد فى التكملة ويقتصر على ذلك ، فلا يتعداه إلى النقد . وليس لهذه الحواشى مقدمة ولا خاتمة ، وإنما تبدأ بالمواد مباشرة ، وهى حين تجمّع وترتب على صورة كتاب يتألف منها كتيب صغير ، فهى لا توازن بالتكملة فى الحجم ولا فى الأهمية .

وهذه بعض الأمثلة منها . قال أمام مادة « خرطم » : « ح : الخرطومان : الطويل . والخراطم من النساء : التى دخلت فى السن . وخرطوم الحبارى : شاعر واسمه عبد الله بن زهير بن عائشة الشيبانى . وذو الخرطوم : سيف عبد الله بن أنيس » .

٨ — مجمع البحرين للصاغانى ، ألفه بعد تأليفه التكملة ، وما أهمله الجوهرى ، لجمع فيه أقوال الصحاح وأقواله هو فى حواشيه عليه ، وأعلم على كل منها برمز يفصله ، ومن ثم سماه (مجمع البحرين) يريد الصحاح والتكملة ، قال فى مقدمته : « هذا كتاب جمعت فيه بين تاج اللغة وصحاح العربية . . . وبين كتاب التكملة والذيل والصلة من تأليفى ، وسردت ما ذكره الجوهرى أولا على ما سرده وعلامته « ص » وأردفته ما ذكرته فى التكملة وعلامته « ت » ثم أردفتهما حاشية التكملة وعلامتها « ح » وسميته « كتاب مجمع البحرين » والله ولى التوفيق » .

ويتضح من العبارة السابقة الخطة التى اتبعها المؤلف فى كتابه . ولم يغير فى داخل الكلام شيئا بل كان أمينا حتى فى المقدمة ، فأورد مقدمة الصحاح أولا ، ثم مقدمة التكملة . وحافظ على عبارة الصحاح غير أنه حاول الاختصار فى أحيان قليلة ، لحذف من الشواهد الشعرية مالا شاهد فيه إذا كان الجوهرى أورد بيتين أو أكثر مثل البيت الأول من البيتين التاليين فى مادة « آء » :

إن تلق عَمْرا فقد لاقيت مُدّرعا   ليس من همه إبل ولا شاء
فى جحفل لجب صم صواهله   بالليل يسمع فى حافاته آء

وحذف المكرر أو العبارات التى لا داعى لها . ولم يغير من التكملة غير

المواضع التى تردّ فيها على الجوهرى . فلم يوردها بأكملها لأنه بطبيعة الحال ذكرها فى أقوال الجوهرى المذكورة فوق وإنما أوردها ماخصة أو حذفها وأورد النقد وحده .

وختم الصغانى مجمع البحرين بالخاتمة التى جعلها للتكملة ، وأورد فيها مراجعه ومن الطبيعى أن يحتوى المجمع على جميع الظواهر التى فى الصحاح والتكملة ، ولا داعى إلى تكرير القول فيها هنا ، إلا أننا نشير إلى أن الخطة التى انتهجها من فصل كل كتاب على حدة جملته يكرر الأقوال ، ويضع النقد فى موضعه غير اللائق به بعد المنقود . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من مجمع البحرين مأخوذة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة كوبرلى بالآستانة .

كتب الحواشى :

١ — حاشية أبى القاسم الفضل بن محمد القصبانى البصرى (٤٤٤ ﻫ) .

٢ — التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح[1] ، المشهور باسم حواشى ابن برى . وقد اشترك فى تأليف هذا الكتاب ثلاثة من العلماء . ابتدأه ابن القطاع وتوفى عام ٥١٥ ﻫ . فأخذ تلميذه عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى المصرى ما كتبه وبنى عليه وأكمله حتى بلغ مادة « وقش » وتوفى عام ٥٧٢ أو ٥٨٢ ﻫ ورام أصحابه تكميله بعده فتعسر عليهم ذلك وتعذر ، إلى أن أكمله عبد الله بن محمد الأنصارى البسطى فى شهور سنة ٦٢٢ ﻫ[2] .

ولا نعرف الموضع الذى وصل إليه ابن القطاع فى حاشيته ولا تدل مقابلة التعليقات التى فى المواد الأولى بما يرجح أنه لابن برى على كبير خلاف ، بل على

(١) عنوانه فى مخطوط دار الكتب (٨ لغة تيمور) « التنبيه والإفصاح عما وقع فى كتاب الصحاح » وفى كتاب كشف الظنون (٤ : ٩٣) « التنبيه والإيضاح عما وقع من الوهم فى كتاب الصحاح » .

(٢) انظر آخر النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية ، وكشف الظنون .

اتفاق يكاد يكون تاما . ويبدو أن ابن برى صاغ حواشى أستاذه صياغة جديدة ولذلك نجدها تنسب إليه صراحة فى أى موضع كانت . كذلك ليس لدينا من حواشى البسطى ما نستطيع أن نحكم به عليه ، إذ أن المخطوطات المحفوظة فى دار الكتب المصرية وخزانة المجمع اللغوى تنتهى بانتهاء حواشى ابن برى . ويظهر أن ابن برى نفسه ترك حواشيه غير مجموعة ، فجمعها البسطى وجعلها كتابا بعد تكملتها ، إذ يقول القفطى[1] : « وحاشيته على كتاب الصحاح ، فإنها نُقلت عن أصله ، وأفردت فجاءت ستة مجلدات ، وسماها من أفردها التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح » .

والتنبيه يسير على ترتيب الصحاح . أما الأهداف التى يرمى إليها ، فأولها نسبة الشواهد الشعرية فى الصحاح إلى أصحابها ، وتكملتها وشرحها . وهذا الهدف بَيّن فى كل مادة يأتى المؤلف بها ، على وجه التقريب ، فتكفى نظرة واحدة إلى الكتاب لتقنع المرء به . قال فى المادة التى افتتح بها الجزء الثانى (فرصد) : « وأنشد الجوهرى فى هذا الفصل عجز بيت شاهدا على الفرصاد للتوت ، وهو :

* قَنَأَت أناملُه من الفرصاد *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأسود بن يعفر ، وصدره :

* يسعى بها ذو تُومَتَيْن مُشَمِّر *

والهاء فى قوله (بها) تعود على سلافة ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

ولقد لهوت وللشباب بشاشةٌ   بُسلافةٍ مزجت بماء غوادِ

التومة : الحبة من الدر . والسلافة : أول الخمر . والغوادى : جمع غادية ، وهى السحابة التى تأتى غدوة » . ويبدو أن بعض القراء زاد فى نسخ الصحاح كثيرا من هذه الشطور الشعرية ، وأسماء الشعراء ، التى كان الجوهرى قد أهملها ، ولذلك نجد كثيرا منها مذكورا فى النسخة المطبوعة .

---

(١) إنباه الرواة ٢ : ١١١ .

وقد يطيل المؤلف فى ذكر الأخبار المتصلة بالشاهد لأنه يريد توضيحه كل الإيضاح. قال فى مادة (نـكد) : « وأنشد فى هذا الفصل بيتا شاهدا على الأنكدين، وهما مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ويربوع بن حنظلة ، وهو :

الأنـكدان مازنٌ ويربوعْ   ها إن ذا اليوم لَشَرٌّ مجموعْ

قال الشيخ رحمه الله : البيت لبجير بن عبد الله بن سلمة القُشَيرى . وكان بجير هذا قد التقى هو وقعنب بن الحارث اليربوعى . فقال بجير : يا قعنب ، مافعلت البيضاء فرسك ؟ قال : هى عندى . قال : وكيف شكرك لها ؟ قال : وما عسيت أن أشكرها ؟ قال : وكيف لا تشكرها ، وقد نجتك منى ؟ قال قعنب : ومتى كان ذلك ؟ قال : حيث أقول :

تمطّت به البيضاء بعد اختلاسةٍ   على دَهَشٍ وخِلْتُنى لم أُكَذَّبِ

فأنكر قعنب ذلك ، وتلاعنا وتداعيا أن يقتل الصادق منهما الـكاذب . ثم إن بجيرا أغار على بنى العبد فغنم ومضى ، وأتبعته قبائل من تميم ، ولحق به بنو مازن وبنو يربوع . فلما نظر إليهم قال هذا الرجز . ثم إنهم احتربوا قليلا . فحمل قعنبُ ابن عِصمة بن عاصم اليربوعى على بجير فطعنه فأذراه عن فرسه ، فوثب عليه كِدام ابن نُخَيلة المازنى فأسره ، فجاءه قعنب اليربوعى ليقتله ، فمنع منه كدام . فقال له قعنب : ماز رأسَك والسيف . فخلى عنه كدام ، فضربه قعنب ، فأطار رأسه . وماز ترخيم مازن ، ولم يكن اسمه مازنا ، وإنما كان اسمه كداما ، وإنما سماه مازنا لأنه من بنى مازن ، وقد تفعل العرب مثل هذا فى بعض المواضع » .

والهدف الثانى تصويب الرواية الشعرية فى الشاهد ، وهو يفعل ذلك كثيرا أيضا . قال فى مادة (قمد) : « وأنشد أيضا عجز بيت فى هذا المعنى ، وهو :

* أمِرون لايرثون سهم القُمْعُد *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأعشى ، وصوابه إنشاده :

أمرونَ وَلّادُون كلَّ مباركٍ ... طَرِفون لايَرِثون سهمَ القعددِ

أمِرون : كثيرون . والطرِف : نقيض القعدد » .

وكان المؤلف يرمى أيضا إلى تصويب أسماء قائلى الشواهد الشعرية . قال فى مادة (وجد) : « وأنشد فى هذا الفصل بيتا زعم أنه للبيد شاهدا على قولهم وجد يجد ، بضم الجيم فى المضارع وهو :

لو شئتِ قد نقع الفؤادُ بشربةٍ ... تَدَع الصوادى لا يَجُدن غليلا

قال الشيخ رحمه الله : البيت لجرير وليس للبيد ، كما زعم ، وبعده :

بالعَذبِ فى رَصَف القِلات مَقيلهُ ... قَضُّ الأباطحِ لا يزال ظليلا

قوله : نقع الفؤاد : أى روى ، يقال : نقع الفؤاد : روى ، ونقع الماء العطشَ : أذهبه ، نقعا ونقوعا فيها ، والماء الناقع : العذب المُرْوِى . والصادى : العطشان . والغليل : حرّ العطش . والرصف : الحجارة المرصوفة . والقلات : جمع قلت ، وهى نقرة فى الجبل يستنقع فيهما ماء السماء ، وقوله : قض الأباطح : يريد أنها أرض خصبة ، وذلك أعذب للماء وأصفى » .

وكان ابن برى ينقد الجوهرى أحيانا بسوء وضع الشاهد ، قال الجوهرى فى مادة (قرب) : « قراب السيف : جفنه ، وهو وعاء يكون فيه السيف بغمده وحمالته ... وفى المثل : إن الفرار بقراب أكيس » . وعلق على ذلك ابن برى[1] : « هذا المثل ذكره الجوهرى بعد قراب السيف ، على ما تراه . وكان صواب الكلام أن يقول قبل المثل : والقراب : القرب ، ويستشهد بالمثل عليه » .

ومن أهدافه أيضا نقد مواضع بعض المواد فى الصحاح ، قال بصدد وضع الجوهرى « الجىء » فى المادة « جأجأ » : « صوابه أن يذكر فى جيأ » ، وقال بصدد وضع الجوهرى « مهوأن » فى مادة « هوأ » : « جعل الجوهرى مهوأن فى فصل

(١) تاج العروس ، مادة قرب .

حوأ ، وهم منه ، لأن وزنه مفوعل . وكذا ذكره ابن جنى ، والواو زائدة لأن الواو لا تكون أصلا فى بنات الأربعة » .

ويتعلق بهذا نقد بعض الأحكام النحوية التى ذكرها الجوهرى ، قال فى مادة (قدد) : « وذكر [أى الجوهرى] . . أنك لو سميت بقَدْ رجلا لقلت : هو قَدّ بالتشديد ، وهو غلط منه ، إنما يكون التضعيف فى المعتل ، كقولك فى « هُوَ » اسم رجل : هذا هُوّ ، وفى « لو » هذا لوّ ، وفى « فِي » هذا فِيّ . وأما الصحيح فلا يضعف فتقول فى « قد » هذا قدٌ ، ورأيت قدًا ، ومررت بقدٍ ، كما تقول : هذه يدٌ ، ورأيت يدًا ، ومررت بيدٍ . وعلة هذا مذكورة فى باب التصريف » .

وقال فى مادة « وحد » : « وذكر فى هذا الفصل أن وحدَه فى قولك : رأيته وحده ، منصوب عند أهل الكوفة على الظرف ، وعند أهل البصرة على المصدر . قال الشيخ رحمه الله : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضا ، أى راكضا ، ومن البصريين من ينصبه على الظرف ، وهو مذهب يونس . وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم الجوهرى . وهذا الفصل له باب فى كتب النحويين مستوفى فيه بيان ذلك » .

ونقد أيضا بعض أحكامه اللغوية ، فقال فى مادة (نجد) : « قوله بعد البيت : إن أنْجِدَة جميع نُجود ، وهو جمع الجمع ، وَهَم منه ، وصوابه أن يقول : جمع نِجاد ، لأن فِعالا يجمع على أفْعِلة نحو حمار وأحمِرة ، ولا يجمع فُعول على أفْعِلة » . وقال فى مادة (عنس) : « وحكى — أعنى الجوهرى — عن الأصمعى أنه لا يقال : عَنَست بفتح العين ، وإنما يقال : عُنِست على ما لم يسم فاعله ، وعَنّسها أهلها . . قال الشيخ رحمه الله : الذى ذكره الأصمعى فى خلق الإنسان : أنه يقال عَنّست المرأة ، بالفتح مع التشديد ، وعَنَست بالتخفيف ، بخلاف ما حكاه الجوهرى » .

وابن برى من اللغويين النحاة ، كان عالما بكتاب سيبويه وعلله ، وغيره

من الكتب النحوية ، فيما باللغة وشواهدها[1] ، فلا عجب أن تكثر فى كتابة النقود والأحكام والتفسيرات النحوية واللغوية . قال مادة (قصد) : « وأنشد فى هذا الفصل بيتا شاهدا على القصد بمعنى العدل ، وهو :

على الحَكَمِ المَأْتِيِّ يوما إذا قضى   قضيتَــه ألا يَجُورَ ويَقْصِــدُ

قال الشيخ رحمه الله : البيت لأبي اللحام الثعلبي ، ويروى لعبد الرحمن بن الحكم . والأول هو الصحيح . أى على الحكم المرضى بحكمه المأتى إليه ليحكم ألا يجور فى حكمه ، بل يقصد أي يعدل . ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفا على قوله : « أن لا يجور » لفساد المعنى ، لأنه يصير التقدير عليه ألا يجور وعليه ألا يقصد . وليس المعنى على ذلك بل المعنى وينبغى له أن يقصد ، وهو خبر بمعنى الأمر ، أى وَلْيَقْصِد ، وكذلك قوله سبحانه : « والوالداتُ يُرضِعن أولادهن » ، أى لِيُرضعن » .

ومن الأمور التى نقدها المؤلف سوء التفسير ، قال معلقا على قول الجوهرى : « آء : شجر ، الصحيح عند أهل اللغة أنه ثمر السرح ، ولا يعكر عليه قول شرذمة منهم أنه اسم للشجر ، لأنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « فأنبتنا فيها حبا وعنبا » . وقال معلقا على تفسيره الإردب بأنه مكيال : « ليس بصحيح لأن الإردب لا يكال به ، وإنما يكال بالويبة » .

وربما لم يتهمه بسوء التفسير ، ولكن كمله له . قال فى مادة(حذذ) : « وأنشد فى هذا الفصل بيتا للفرزدق شاهدا على قولهم : رجل أحَذّ ، أى خفيف اليد وهو :

أَوَلَّيْتَ العِـراقَ ورافديْهِ   فزاريّا أحَـذَّ يد القميص

قال الشيخ رحمه الله : الفزارى المهجو فى البيت هو عمر بن هبيرة . والأحذ قد يل فيه غير ما ذكره الجوهرى ، وهو أن الأحذ المقطوع ، يريد أنه قصير اليد عن نيل المعالى فجعله كالأحذ الذى لا شعر لذنبه ، فلا يجب لمن هذه صفته أن يولى العراق ..

---

(١) القفطى : إنباه الرواة ٢ : ١١١ .

وصفوة القول فى التنبيه أنه يقوم على أمرين : تكملة الشواهد الشعرية ، وتصحيح روايتها ، ونسبتها إلى قائليها ، وشرحها ؛ وتصويب الأحكام النحوية واللغوية التى ذكرها الجوهرى ، مع إقامة شروحه على المبادىء النحوية أيضا . أما ما عدا ذلك فظواهر قليلة ، لا تكثر كالأمرين الأولين . وأعجب المتأخرون بهذه الحواشى إعجابا شديدا حتى أدخلها ابن منظور فى لسانه .

٣ — حاشية محمد بن على الشاطبى (٦٨٤ هـ) .

٤ — غوامض الصحاح لخليل بن أيبك الصفدى (٧٦٤ هـ) .

كتب النقد :

١ — قيد الأوابد من الفوائد لأبى الفضل أحمد بن محمد الميدانى النيسابورى (٥١٨ هـ) ذهب بروكلمن إلى أنه نقد فيه الجوهرى .

٢ — إصلاح الخلل الواقع فى الصحاح لعلى بن يوسف القفطى (٦٤٦ هـ) .

٣ — نقود أبى العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الأشبيلى (٦٤٧ أو ٦٥١ هـ) وجعلها محمد صديق حواشى[1] ، والفرق ضئيل ، إذ ترمى أكثر كتب الحواشى إلى النقد أيضا .

٤ — كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهرى من الوهم لخليل بن أيبك الصفدى (٧٦٤ هـ) ، ألفه بعد كتابه « حلى النواهد » ليجمع ما فيه من تصحيف ووهم لأن السابقين عليه الذين ألفوا فى ذلك ، منهم من اختصر فأخل كأبى سهل الهروى وعلى بن حمزة البصرى ، ومنهم من أطنب جدا وأهمل بعض الأوهام برغم ذلك كابن برى . ولكنه — برغم نظرته هذه إلى ابن برى — وعد فى المقدمة بإدخال ما فى كتابه مختصرا منتخلا فى كتابه ، واستدراك ما أهمله .

ونلخص ما عنى بالرد فيه على الجوهرى فى الأوهام الصرفية ، والاشتقاقية ، والتصحيف ، وسوء التعبير ، والخطأ فى التفسير . وكلها انتبه إليه ابن برى ، الذى

(١) البلغة ١٢٨ .

أقام الصفدى كتابه على حواشيه . ولكن الصفدى زاد بعض أشياء ليست فى حواشى ابن برى ، كما زاد أشياء فى الأمور التى اشتركا فيه ، وإن كان راعى الاختصار أكثر منه . ولم يحذف من ابن برى إلا الأماكن التى كان يتناول فيها شواهد الجوهرى بتكميلها ونسبتها إلى أصحابها . ولعله حذفها لأنه عالجها فى كتابه « الحلى النواهد » . أما المواضع التى نقده فيها ابن برى بتصحيف الشعر فأبقاها . ونهج الصفدى — كابن برى قبله — على إيراد عبارة الصحاح بنصها ، أو بجمع بعض عبارات متفرقة ، ثم يرد عليها . وفى اقتباسه لأقوال ابن برى ، يوردها بنصها أحيانا ، ويختصرها أخرى . وتنبه إلى ذلك القدماء فقيل عنه : « قلد فيه ابن برى ، فلا يكاد تذكر مسألة من عنده إلا بعض أدبيات والاستدلال ببعض أبيات » .

وهاك بعض الأمثلة : قال (نجج) : « قال الجوهرى : تنجنج لحمه : أى كثر واسترخى . قلت : قال الهروى : تنجنج تصحيف ، والصواب تبجبج ، بباءين » . (بح) « قال الجوهرى : والبح : جمع أبح ، وربما وصفوا به القداح التى يستقسم بها قلت : الصواب أن يقول : التى يتقامرون بها ، والبيت الذى أنشده الجوهرى يشهد بذلك . . . (جزح) قال الجوهرى : جزحت له من المال جزحة ، إذا قطعت له منه قطعة ، قال الشاعر :

* وإنى له من تالد المال جارح *

قال ابن برى رحمه الله تعالى : صوابه :

* لمختبط من تالد المال جازح *

لأن أوله :

* وإنى إذا ضَنّ الرَّفُودُ برفده *

(دحح) . . وقال الجوهرى : واندَحّ بطنه اندحاحا : اتسع . قلت : هذا سهو منه رحمه الله تعالى ، وكان من حقه أن يذكر فى ندح ، فصل النون من هذا الباب ، والمندح : المكان المتسع ، والندح : الأرض الواسعة ، ومنه قولهم : لى فى هذا الأمر

مندوحة . فلو كانت النون زائدة لما زيدت الميم أيضا . وقد استدرك هذا الغلط وذكره فى فصل ندح . فانْدَحَ وزنه افعلّ مثل احمر . . . » .

والموجود منه الجزء الأول الذى ينتهى بانتهاء مادة همق ، وقد نقل من مسودة المؤلف التى تمت كتابتها فى « يوم الأحدْ الحادى والعشرين من شهور رمضان المعظم سنة سبع وخمسين وسبعمئة » . وهى فى ١١٢ لوحة ، أى ٢٢٤ صفحة .

٥ — مجمع السؤالات من صحاح الجوهرى للمجد الفيروزآبادى (٨١٧ هـ) . وقد عنى هذا المؤلف بنقد الجوهرى عناية كبيرة فى قاموسه المحيط .

كتب الدفاع :

عنيت هذه الكتب جميعها — عدا واحدا نذكره فيما يلى — بالدفاع عن الصحاح ، والرد على القاموس المحيط ، إذ حمل صاحبه على الجوهرى حملة شعواء فيه . وإذ كان الأمر كذلك جاز أن نضعها هنا ، وأن نضعها فى الدراسات حول القاموس ، وقد أحببت تأخيرها إلى هناك . وأذكر هنا :

١ — اللفظ الجوهرى فى رد خباط الجُوجَرى للسيوطى . رأى دى غُويَه أنه ألفه بمكة فى الدفاع عن الصحاح[1] .

كتب النظم :

١ — نظم صحاح الجوهرى ، لأبى الحسين يحيى بن معط الزواوى المغربى (٦٢٨ هـ) . لم يكمله .

كتب تدرس شواهد الصحاح :

١ — حلى النواهد على مافى الصحاح من الشواهد للصفدى (٧٦٤ هـ) ألفه قبل عام ٧٥٧ هـ ، الذى ألف فيه نفوذ السهم . ويبدو أنه اعتمد فيه بعض الشىء

---

(١) الحضارة الإسلامية ، ترجمة الدكتور أبو ريدة ١/٣٨٩ .

على ما فى أحواشى ابن برى من دراسة للشواهد ، حتى انه اضطر إلى حذفها من « النفوذ » . ويبدو كذلك أنه لم يتعرض فيه إلا إلى إكمال الشواهد ، وشرحها ونسبتها إلى أصحابها ، وخللها ، أما ما فيها من تصحيف فتركه للنفوذ .

٢ — فلق الإصباح فى تخريج أحاديث الصحاح للسيوطى (٩١١ ﻫ) وهو صغير الحجم فيما قالوا .

كتب أخرى :

نختم هذه الجولة بأن شهرة الصحاح جذبت إليه أنظار الدارسين من العرب وغيرهم ، فنقله كثيرون إلى اللغة الفارسية والتركية ، وأن كثيرين أيضا كأبى سهل الهروى ، علقوا عليه .

الفصل الثانى

كتاب العباب

للصغانى (٥٧٧ — ٦٥٠)

توج الصغانى فى القرن السابع حياته العلمية بمعجم كبير دعاه « العباب » . وكان قد عنى بصحاح الجوهرى كل العناية ، أوسعه درسا وبحثا ، وتصحيحا وتحشية ونقدا « بالهند والسند واليمن والعراق[1] » . وكانت ثمرة دراساته هذه « التكملة والذيل والصلة » ثم « مجمع البحرين » . وشعر فى أواخر حياته أنه يجب أن يتحرر من هذا الاعتماد على الجوهرى ، وأن يستقل بمعجم خاص به ، ففجر « عبابه » . وكان ذلك فى عهد الوزير محمد بن أحمد العلقمى ، الذى تولى الوزارة للمستعصم آخر خلفاء العباسيين فى بغداد قريبا من أربع عشرة سنة ، أى ألفه فيما بين سنتى ٦٤٣ (التى تولى فيها ابن العلقمى) و ٦٥٠ (التى توفى فيها المؤلف) ولم يتم الكتاب ، إذ توفى مؤلفه بعد أن قطع الشوط الأكبر من رحلته اللغوية ، حتى وصل إلى مادة « بكم » . وقيلت فى تلك المصادفة الأشعار .

هدفـــه :

كان المؤلف يرمى فى كتابه إلى الجمع والتصحيح ، كما كان هدف معجمي القرن الرابع . ويظهر هذا الهدف واضحا فى قوله فى المقدمة : « أؤلف كتابا فى لغة العرب ، يكون إن شاء الله تعالى ... جامعا شتاتها وشواردها ، حاويا مشاهير لغاتها وأوابدها ، يشتمل على أدانى التراكيب وأقاصيها ، ولا يغادر منها — سوى المهملة — صغيرة ولا كبيرة إلا وهو يحصيها » وفى قوله فى المقدمة أيضا : « وموجب ما ذكرت أنى

---

(١) مقدمة العباب .

رأيته فيما جمع من قبلى : أطلقوا فى أغلب ما أوردوا .. وربما أطلقوا لفظ الحديث على المثل ، ولفظ المثل على الحديث ، وربما قالوا : وقولهم ، وهو من صحاح الأحاديث» وتبين هذه العبارة أن همه الأعظم فى التصحيح ، كان موجها إلى الشواهد لا الألفاظ ، وكذا كانت خطته — كما رأينا — فى التكملة . ويمتاز العباب من هذه الناحية على بقية المعجمات العربية .

منهجه : مراجعه :

شرح الصغانى فى مقدمة العباب بعض معالم منهجه . فقال عن مراجعه : « هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق فى كتب اللغة المشهورة ، والتصانيف المعتبرة المذكورة ، وما بلغنى مما جمعه علماء هذا الشأن ، والقدماء الذين شافهوا العرب العرباء ، وساكنوها فى داراتها ، وسايروها فى نقالها من مورد إلى مورد ، ومن منهل إلى منهل ، ومن منتجع إلى منتجع ، ومن بعدهم ممن أدرك زمانهم ، ولحق أوانهم . آتيا على عامة ما نطقت به العرب خلا ما ذهب منها بذهاب أهلها من المستعمل الحاضر ، والشارد النادر » . ونشعر أمام عبارة « العرب العرباء » بنفحة من ريح صحاح الجوهرى تغلب على العباب ، كما نشعر فى العبارة التى بعدها مباشرة بنفحة أخرى من تهذيب الأزهرى ، وعقد المؤلف فى مقدمته فصلا ذكر فيه مراجعه ، وهى المراجع التى ذكرها فى التكملة ومجمع البحرين بعينها على وجه التقريب .

ميدان البحث :

لم يطل المؤلف فى شرح الخطوات الأخرى من منهجه فى مقدمته سوى الشواهد . فقال عما ذكره فى كتابه : « ذاكرا أسامى خيل العرب ، وسيوفها ، وبقاعها ، وأصقاعها ، وبُرَقها ، وداراتها ، وفرسانها ، وشعرائها » . ولم يكن المؤلفون قبل الصغانى يهملون هذه الأشياء ، ولكنهم لم يضعوها فى منهجهم ويحاولوا استقصاءها كما يَعِد الصغانى .

الشواهد :

أما الشواهد فعنى بها المؤلف فى مقدمته عناية كبيرة وقال عنها : « مستشهدا على صحة ذلك بآى من الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وبغرائب أحاديث من هو بمعزل من خَطَل القول وخُلْفه ، فكلامه هو الحجة القاطعة والبينة الساطعة ، وبغرائب أحاديث صحابته الأخيار وتابعيهم الأحبار ، وبكلام من له ذكر فى حديث أو قصة فى خبر وهو عويص ، وبالفصيح من الأشعار ، والسائر من الأمثال . . .

« آتيا بالأشعار على الصحة ، غير مختلة ، ولا مغيرة ، ولا مداخلة ، معزوا ما عزوت منها إلى قائله ، غير مقلد أحدا من أرباب التصانيف ، وأصحاب التآليف ، لكن مراجعا دواوينهم ، معتاما أصح الروايات ، مختارا أقوال المتقنين الثقات . . . وقد سردت الأحاديث الغريبة المعانى المشكلة الألفاظ تامة مستوفاة . فإن كان فى حديث عدة ألفاظ مشكلة أتيت به تاما ، وفسرت كل لفظة منها فى بابها وتركيبها وذكرت أن تمام الحديث مذكور فى تركيب كذا ، ليعلم سياق الحديث ، ويؤمن التكرار والإعادة » . ومر بك من قبل نقده المعاجم القديمة فى الخلط بين الشواهد . ويتبين لنا من ذلك فرط عنايته بها ، وإحساسه بأهميتها . ولم نر مثل ذلك عند غيره من المعجميين . ولعل السبب فى ذلك اتساع معارفه الأدبية والحديثية وغنى مكتبته بهذا النوع من الكتب ، حتى كثرت أسماؤها فى مراجعه . ولا عجب أن يعنى بشواهده من الحديث فقد كان « صدوقا فى الحديث ، إماما فى اللغة والفقه والحديث[1] » .

وقبل أن نترك المنهج نشير إلى أنه اتبع فى ترتيبه مواده ، وتقسيمه أبوابه وفصوله صحاح الجوهرى ، والتزمه بكل دقة ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك فى مقدمته .

---

(١) ابن شاكر : فوات الوفيات ١ : ١٧٠

وصفه :

قال السيوطى فى وصفه العباب[1] : « وأعظم كتاب ألف فى اللغة بعد عصر الصحاح ، كتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبى الحسن على بن سيده الأندلسى الضرير ، ثم كتاب العباب للرضى الصغانى » وقال محمد صديق[2] : « العباب الزاخر واللباب الفاخر فى اللغة فى عشرين مجلدا » ، ولا تمتلك دار الكتب المصرية غير مجلد واحد من أول الكتاب تحت رقم ١٤١ لغة وينتهى فى أثناء مادة « عجرد » من باب الدال . ويدل هذا على أنه يسير على تقسيم غير الذى وصفه محمد صديق . ويحتوى هذا المجلد على ٢٤٨ ورقة .

المقـــدمة :

أما المقدمة فقد تناول فيها وصف العباب وجمعه للغة ، وشواهده ، وما يذكره فيه . ثم أفرد منها فصلين : أولهما « فى معرفة أسامى جماعة من أهل اللغة لا غنى لممارس هذا الكتاب وسائر كتب اللغة عن معرفتها ، فإن أهل اللغة ذكروا بعضهم بكناهم ، وبعضهم بنسبهم ، وبعضهم بِحِرَفهم » ، وأوردهم مرتبين وفقا لحروف أسمائهم غير مراعٍ ترتيب مواليدهم أو وفياتهم . فانقسم الفصل إلى حروف كل حرف منها يشتمل على جماعة من اللغويين تبدأ أسماؤهم به . وراعى فى الأسماء داخل الحروف ، ترتيب حروف الاسم أيضا . ووضع المؤلف همه فى ذكر اسم اللغوى وأبيه وجده أحيانا ، وكنيته ، ونسبته ، ولم يتعرض لميلاده أو لوفاته . والفصل الثانى : « فى أسماء المراجع التى أفاد منها » . وانتقل من هذين الفصلين إلى اسم الكتاب ، وإهدائه إلى الوزير ابن العلقمى ، وختمها بنقد بعض من قبله من اللغويين ردا على من قد يعيبه مستقبلا .

(١) المزهر ١ : ٥٠ .
(٢) البلغة ١٣٦ .

المعجم :

حين نقلب الطرف فى صفحات المعجم ، ترى من الأبواب والفصول والترتيب ما رأيناه فى صحاح الجوهرى ، ولكننا نرى تغيرا كبيرا فيما تحويه المواد فقد تضخمت وحملت من الثمار الشيء الكثير ، فوق ما يحمل الصحاح . فالأجمل بنا أن نقرنها — من هذا الجانب — بما فى مجمع البحرين للمؤلف نفسه . وحين نفعل ذلك نرى التشابه الكبير فى أكثر الملامح ، فهما أخوان من أب واحد ، غير أن العباب يحمل فى صورته ما ينبئ أنه ثمرة الأب إبان نضجه وأوجه . هذا الاختلاف فى المادة والمنهج . فالمادة زادها أشياء ، والمنهج أضاف إليه أشياء أخرى . وهذه إحدى مواد العباب ، لنرى مدى الاتفاق بينها وبين الصحاح والتكملة ومجمع البحرين .

تحليل المواد :-

قال فى مادة « درأ » : « دَرَأت النار : إذا أضاءت . ودرأت له وسادة : أى بسطتها . ودرأت وضين البعير : إذا بسطته على الأرض ثم أبركت عليه ، قال المثقب العبدى ، واسمه عائذ بن محصن ، يصف ناقته :

تقول إذا درأت لها وضينى أهذا دينه أبدا ودينى ؟ »

وكل هذا من التكملة بالنص ، غير أنه زاد عبارة « يصف ناقته » . واستمر فى العباب يقول : « وفى حديث عمر رضى الله عنه : أنه صلى المغرب فلما انصرف درأ جمعة من حصى المسجد ، وألقى عليها رداءه واستلقى ، أى بسطها وسواها ، والجمعة : المجموعة ، يقال : أعطنى جمعة من تمر ، كالقبضة » ، وليس هذا الحديث فى الصحاح ولا فى التكملة ، ولا فى مجمع البحرين ، فهو إذن من زيادات العباب . ثم قال فى العباب : « والدَّرْء : الدفع ومنه حديث النبى صلى الله عليه وسلم : « ادرءوا الحدود بالشبهات » . ودرأ علينا فلان يدرأ دروءا : أى طلع مفاجأة . ومنه كوكب دِرِّيءٌ ، على فِعّيل مثال سكيت : لشدة توقده وتلألئه . وقد درأ الكوكب دروءا . قال أبو عمرو بن العلاء : سألت رجلا من سعد بن بكر من أهل ذات عرق ، فقلت : هذا الكوكب الضخم ما تسمونه ؟ قال : الدرىء . وكان من أفصح الناس . قال أبو عبيد :

إن ضممت الدال قلت : دُرِّى ، ويكون منسوبا إلى الدر على فعليّ ، ولم تهمزه لأنه ليس فى كلام العرب فُعِّيل ، ومن همزه من القراء فإنما أراد أن وزنه فُعُّول مثل سُبوح فاستثقل فرد بعضه إلى الكسر. وحكى الأخفش عن قتادة وأبى عمرو: دَرِّىء بفتح الدال من درأته ، وهمزها وجعلها على فَعِّيل ، قال : وذلك من تلألئه . وقال الفراء : العرب تسمى الكواكب العظام التى لا تعرف أسماءها الدَّرَارِىّ . والدرء : العوج ، يقال : أقمت درء فلان ، بالفتح : أى اعوجاجه وشغبه ، قال المتلمس :

وكنا إذا الجبار صعر خده أقمنا له من درئه فتقوما

والرواية الصحيحة : من ميله . ومنه قولهم : بئر ذات درء ، وهو الحيد . وطريق ذو دروء ، على فُعُول : أى ذو كسور وجرفة . ودرأ البعير دروءا : أى أغدّ ، وكان مع الغدة ورم فى ظهره ، فهو دارئ . وناقة دارئ أيضا : إذا أخذتها الغدة فى مَرَاقها واستبان حجمها . قال : يسمى الحجم درءا بالفتح . وفى الأحاديث التى لا طرق لها : السلطان ذو عدوان وذو بدوان ، وذو تُدْرَأ : أى ذو قدرة وقوة وعدة على دفع أعدائه عن نفسه ، وقيل : يدفع نفسه على الخطط ويتهور . وذو تدرأة ، بالهاء كذلك . والتاء زائدة زيادتها فى ترتب وتنضب وتتفل . وقال ابن دريد : دَرَأ : اسم رجل ، مهموز مقصور . والدريئة البعير — أو غيره — يستتر به الصائد ، فإذا أمكنه الرمى رمى . قال أبو زيد : هى مهموزة لأنها تدرأ نحو الصيد ، أى تدفع . والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، قال عمرو بن معدى كرب :

ظللت كأنى للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرت

قال الأصمعى : هى مهموزة . أبو زيد : أدرأت الناقة بضرعها فهى مُدرئ : إذا أنزلت اللبن وأرخت ضرعها عند النتاج . وتقول تدرأ علينا فلان : أى تطاول ، قال عوف بن الأحوص :

فلولا أننى رَحُبت ذراعى بإعطاء المغارم والحقاق
وإبسالى بَنِىَّ بغير جُرمٍ بَعَوْناه ولا بدمٍ مُرَاق
لقيتم من تَدَرُّئكم علينا وقتل سَرَاتنا ذات العراقى

واندرأ : أي طلع مفاجأة . وتدارأتم : أي اختلفتم وتدافعتم . وكذلك ادارأتم ، أصله تدارأتم فأدغمت التاء في الدال، واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها . والمدارأة : المخالفة والمدافعة ، يقال فلان لا يدارئ ولا يماري . وأما قول أبي يزيد السائب ابن يزيد الكندي رضي الله عنه : كان النبي صلى الله عليه وسلم شريكي فكان خير شريك : لا يشاري ولا يماري ولا يداري ، ففيه وجهان : أحدهما أنه خفف الهمزة للقرينتين : أي لا يدافع ذا الحق عن حقه ، والثاني أنه على أصله في الاعتلال من دراه : إذا ختله . وقال الأحمر : المداراة في حسن الخلق والمعاشرة تهمز ولا تهمز ، يقال دارأته وداريته ، إذا اتقيته ولاينته . أبو عبيدة : ادرأت الصيد ، على افتعلت : إذا اتخذت له دريئة ، والتركيب يدل على دفع الشيء » .

وأكثر الصيغ السابقة من الصحاح ، غير « تدرأة » فإنها من التكملة . وزاد المؤلف هنا قول ابن دريد ، فليس في الصحاح ولا في التكملة . وزاد أشياء أخرى فيما تتمثل في الشواهد : فقد ضم إلى بيت عوف بن الأحوص الذي رواه الجوهري بيتين آخرين هما الأول والثاني وذكر اسم الشاعر على حين أهمله الجوهري ، وزاد رواية أخرى في بيت المتلمس عدّها الصحيحة وزاد في حديث السلطان ذو عدوان . . . التفسير الثاني ، وزاد دلالة المادة كلها في عبارته الأخيرة . وكان الصغاني يحافظ ما استطاع على نص عبارة الجوهري ، إلا أنه أجرى فيها بعض التغيير . يتمثل ذلك في شرحه المجمل ، وتكميله المختصر ، وعدوله عن الخطأ . فقد جعل الجوهري الأخفش يروي صيغة « دريء » عن « بعضهم » ، وذكرهم الصغاني صراحة ، فكانوا قتادة وأبا عمرو . وروى الجوهري حديث السلطان مختصرا ، فأتى به الصغاني كاملا. وكان الجوهري يظنه قولا لاحديثا ، فصحح ذلك الصغاني ، وعدّه من الأحاديث التي لايعرف سندها . وخالف العباب الصحاح المطبوع في بعض الأسماء والنصوص ، ولعل ذلك نتيجة تحريف في المطبوع . فقد نسبت صيغة افتعلت في الصحاح إلى أبي عبيد ، وتنسب في العباب إلى أبي عبيدة . ومن الواضح سهولة تحريفها. ووردت عبارة أبي عبيدة في «دريء» محرفة في الصحاح ،

ونبّه على ذلك الطابع فى هامشه، وهى صحيحة فى العباب. كذلك حذف الصغانى بعض أشياء من الصحاح مثل « تقول : جاء السيل درأ بالضم : أى من بلد بعيد » ونسبة عبارة « ناقة دارئ ... » إلى ابن السكيت، وقول الجوهرى فى « تدرأ » اسم موضوع للدفع.

ما أجراه فى المنهج :

عدل الصغانى فى العباب عن ترتيب الصحاح ومجمع البحرين. فقد رأينا المجمع يورد عبارة الصحاح بأكملها، ثم عبارة التكملة جميعها، ثم عبارة حاشية التكملة، أما العباب فعدل عن ذلك واختار الصيغ من الصحاح والتكملة والحاشية، وخلطها بعضها ببعض، كما رأينا فى « تدرأة » ولم يكن يعنى أن يبتدئ بما فى حاشية التكملة كما ظهر فى هذه المادة، فقد بدأ أحيانا بما فى الصحاح، وبدأ فى مواضع أخرى بما فى حاشيه التكملة. وسنحاول أن نتتبع ترتيب الصيغ فى العباب والصحاح لنرى مدى الاتفاق والافتراق.

تنظيم المادة :

أورد العباب صيغ هذه المادة على الصورة التالية : فَعَلَ (وما جاء منها من مصدر وصفات، وهى فَعْل مصدر) — فِعِّيل — فَعْلِيّ — فُعُول — فَعِّيل — فَعْل — فُعُول (جمع فَعْل) — فَعَل — فاعِل — فِعْل — تَفعَل — تُفْعَلَة (ربطهما الصغانى بالمجرد الثلاثى) فَعِيلة — أَفْعَلَ (الصفة منه : مُفْعِل) تفعَّل — انفعل — تفاعَل — فاعَلَ — افتعل ».

وأوردها الصحاح كما يلى : فَعَلَ (ومصدرها : فَعْل) انفعل — فِعِّيل — فُعْلِيّ — فُعُول — فَعِّيل — تَفَعَّل — (تُفْعَل : ربط بينها وبين المزيد بتاء فى أوله من الأفعال) — تفاعَل — فاعَلَ — فَعَلَ — (المصدر منه : فَعْل، وجمعه : فُعُول، والصفة : فَعِيلة) — افتعل — فَعِيلة (مرة أخرى) — فَعَا الصفة منه : فاعِل) أفعَل. ويتضح من هذا أن العباب جمع الفعل الثلاثى المجرد

ومشتقاته المختلفة فى موضع واحد ، وجعل لها صدر المادة . ثم أتى بالأفعال المزيدة وربط بين كل فعل منه ومشتقاته كما فعل فى أفعل ومُفْعِل . ولم يضطرب منه النظام إلا فى بعض صيغ المجرد الثلاثى ، مثال المصدر فَعْل الذى كرره أكثر من مرة فى أكثر من موضع واحد ، ولكن هذه المواضع التى ذكره فيها جميعها فى أول المادة بين الصيغ المجردة ولا تتعداها .

أما الصحاح فلم يحاول شيئا من ذلك فقد أورد المجرد الثلاثى أولا ، ثم المزيد انفعل ثم صيغا من المجرد الثلاثى ، ثم المزيد ، ثم المجرد ، ثم المزيد ، ثم المجرد ، ثم المزيد ، بل فرق بين صيغة واحدة ، هى فعيلة بكلمة واحدة ، هى « افتعل » ، فلا حس عنده بضرورة ترتيب الصيغ . وهكذا نرى للمرة الأولى فى تاريخ المعاجم العربية معجما يحاول ترتيب الصيغ إذا استثنينا معاجم الأبنية كديوان الأدب وشمس العلوم ، على الرغم من الدعاوى التى تشدق بها ابن سيده فى محكمه ولم يستطع أن يحققها . وهذه المحاولة للترتيب هى التى جعلت المؤلف يعدل عن الاحتفاظ بترتيب مجمع البحرين . وهى الخطوة الأولى التى زادها فى منهجه ، على ما كان فى مجمع البحرين .

أصول المادة :

أما الخطوة الثانية التى زادها فى المنهج ، فمحاولته فى أكثر المواد أن يبين الدلالة الأصلية لها . ويريد بالدلالة الأصلية المعنى الأول الذى تدور حوله معانى صيغها ، أو ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس . ولم أذكر ابن فارس عبثا ، بل عمدا لأن الصغانى أخذ دلالاته هذه ، أو أصوله من مقاييسه . فقد قال الصغانى فى « بدأ » : « التركيب يدل على افتتاح الشىء » . وفى « بذأ » « التركيب يدل على خروج الشىء عن طريقه الإحماد » . وفى « برأ » « التركيب يدل على الخَلْق ، وعلى التباعد عن الشىء ومزايلته » . وفى « بسأ » « التركيب يدل على الأنس بالشىء » . وفى « بكا » « التركيب يدل على نقصان الشىء وقلته » . وفى « بوأ » « التركيب يدل على الرجوع إلى الشىء وعلى تساوى الشيئين » . وكل ذلك بالنص فى المقاييس . قال ابن فارس : « الباء والدال والهمزة من افتتاح الشىء » . وعن « بذأ » « أصل واحد ، وهو خروج الشىء

عن طريقه الإحماد » . وعن «بوأ » « أصلان : أحدهما الخلق ، والأصل الآخر التباعد من الشيء ومزايلته » . وعن « بسأ » « أصل واحد ، وهو الأنس بالشيء » . وعن « بكا » « أصلان : أحدهما البكاء ، والآخر نقصان الشيء وقلته » . وعن « بوأ » « أصلان : أحدهما الرجوع إلى الشيء ، والآخر تساوي الشيئين » . فالاتفاق يتجاوز العبارة إلى عدد الأصول . وكان المؤلف يضع أصل المواد التي يسميها التراكيب في آخرها على الدوام ، بخلاف ابن فارس الذي كان يضعها أولها في الغالب .

النحت :

وزاد خطوة ثالثة في المنهج أيضا ، ولكنها لم تبلغ مبلغ الخطوتين السابقتين في الأهمية والبروز . ظهرت هذه الخطوة في بعض الألفاظ الرباعية ، إذ ذهب فيها إلى أنها منحوتة ، وبيّن أصل نحتها ، مستعيرا كل ذلك من مقاييس ابن فارس . قال في آخر مادة « صملخ » : « قال ابن فارس : هذا منحوت من صلخ وصمل . أما صمل فاشتد . وأما صلخ فمن الصمم ، فكان اللبن إذا خثر لم يكن له عنه صبه صوت » .

ما أجراه في المادة :

وكما تمثلت المادة للتي حللناها الخطوتين اللتين أجراهما المؤلف في المنهج ، تمثل أيضا خطوات التغيير التي أجراها في المواد . وقد شرحنا هذه التغيرات فيها ، ونفصل الكلام عنها في الكتاب كله هنا .

زياداته :

ونبدأ بما زاده المؤلف على مجمع البحرين : أي على الصحاح والتكملة وحاشيتها لأن المجمع يتألف منها . وأول هذه الزيادات : زيادة مواد كاملة ، مثل « ذمأ » : التي قال فيها : « ذمأ عليه ذمأ : شق عليه » . وتدلنا هذه المادة على أن زياداته من هذا النوع كانت مواد قصيرة في الغالب ، مثل طلخ ، وفردخ ، وخلد ، وخرمد ، ولكن كان بعضها طويلا مثل فرضخ . وأكثر هذه المواد المزادة التي رأيتها من محيط ابن عباد . وثاني الزيادات : زيادة صيغ من المواد المذكورة في المجمع وهي كثيرة

الظهور ، ولكنها تقتصر على صيغة واحدة قصيرة ، أو معنى واحد . وقد ظهر أثرها في مادة « درأ » وفي جميع المواد على وجه التقريب . وثالث الزيادات في الشواهد الحديثية والشعرية . أما الأحاديث فكان يزيدها كثيرا مثل ما في بكأ ، وثفأ ، وحطأ ، وحمأ ، وخبأ ، وفتخ . وهاك أحد الأحاديث التي رواها في « حمأ » : قال : « وأما الحديث المتفق على صحته الذي رواه عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمو ؟ فقال : « الحمو الموت » : فمعناه أن حماها الغاية في الشر والفساد ، فشبهه بالموت لأنه قصارى كل بلاء وشدة ، وذلك أنه شر من الغريب من حيث أنه آمن مُدِلّ ، والأجنبي متخوف مترقب . ويحتمل أن يكون دعاء عليها ، أي كان الموت منها بمنزلة الحم الداخل عليها إن رضِيتْ بذلك » .

وكذلك كانت زيادات الشواهد الشعرية ، مثل قوله في « جشأ » : « جشأت نفسي جشوءا : إذا نهضت إليك وجاشت من حزن أو فزع ، قال عمرو بن الأطنابة :

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي »

وقوله في « حشأ » : « المحشأ : كساء غليظ ، عن أبي زيد ، والجمع المحاشئ ، قال عمارة بن طارق : وقال الزيادي عمارة بن أرطاة :

يَنفُضْنَ بالمَشافِرِ الهَدالقِ نَفْضَك بالمَحاشِيء المحالقِ »

وكان أحيانا يضيف إلى الشواهد المذكورة في المجمع ، فيضم إليها ما يكملها ، كما رأينا في درأ . فالحديث المشار إليه إجمالا في المجمع يُفصَّل في العباب ، كما فعل في جبأ ، وجفأ ، ودفأ ، وذرأ ، قال في « جفأ » : « ويروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ، ونادى مناديه بذلك ، فأجفئوا القدور ، ويروى : فجفئوا ، ويروى : فأمر بالقدور فكفئت ، ويروى : فأُكفئت » والذي في الصحاح : « وأما الذي في حديث : فأجفئوا قدورهم بما فيها فهي لغة مجهولة » .

وفعل الأمر نفسه في الشواهد الشعرية ، ضم إلى البيت البيتين والثلاثة ،

كما نرى فى جزأ ، وجنأ ، وجبأ . روى الجوهرى فى « دفأ » للشماخ البيت :

وكيف يضيع صاحب مدفآت   على أثباجهن من الصقيع

فضم إليه الصاغانى قبله :

أعائشُ ما لأهلكِ لا أراهم   يُضيعون الهجان مع المضيع

ومن الواضح أن هذه الزيادات تيسر على القارئ فهم الشاهد ، بدلا من بتره من موضعه . وكان المؤلف نفسه يشرح بعض الشواهد غير المشروحة فى المجمع . فقد روى الجوهرى فى « خطأ » الشطر الأول من البيت المروى فى العباب فى قوله :

وأنشد لامرئ القيس :

يا لهف هند إذ خَطِئن كاهلا   القاتلين الملك الحُلاحِلا

هند : هى بنت ربيعة بن وهب ، كانت تحت حجر أبى امرئ القيس تخلف عليها امرؤ القيس ، أى أخطأت الخيل بنى كاهل وأوقعن ببنى كنانة » ، والشطر الثانى والشرح من الصغانى .

أضف إلى ذلك نسبته الشواهد التى أهملها فى المجمع ، إلى أصحابها . وقد ظهر ذلك فى أكثر المواد برغم تحريه نسبة الشعر إلى أصحابه فى التكلة وتبعا لها فى المجمع. كما نسب كثيرا من الصيغ التى أوردها غير منسوبة إلى أحد من اللغويين فى التكلة[1] . والعجيب أن كثيرا منها كان لابن عباد . وكان يزيد أحيانا عبارات لضبط ألفاظه مثل قوله : « بشاءة ، بالفتح والمد : موضع . . . » و « الطنخ ، بالتحريك : البشم . . . » و « ابن عباد : الِحمردة ، بالكسر : الغرين فى أسفل الحوض » و « ابن عباد : أُلخربد ، مثال علبط ، من الألبان : الرائب الحامض الخاثر » فكل هذه الألفاظ غير مضبوطة بالعبارة فى الصحاح والتكلة .

وحقيقة الأمر أنه يظهر لنا من جميع الظواهر السابقة أن الصغانى كان فى العباب يشرح المجمل فى الصحاح والتكلة ، ويبين الغامض والمهمل منهما ، فالشواهد غير المنسوبة

---

(١) انظر صملخ ، وصنخ ، وصوخ ، ووضخ ، وضمخ ، وطخ ، وغيرها .

تنسب ، وغير المشروحة تشرح ، والمجزوءة تكمل ، والمختصرة تفصل ، والصيغ المحذوفة تُذكر ، والمواد المهملة تدون . وظهر ذلك فى التفسير أيضا . فقد قال فى التكملة مثلا : « قال شمر : طلخها : أى سودها » . أما فى العباب فقال : « قال شمر : أحسب قوله « طلخها » أى لطخها بالطين حتى يطمسها ويفسدها ، كأنه مقلوب ، وقد يكون طلخها أى سودها » . ففى التكملة لم يذكر إلا آخر عبارته . وقال الجوهرى فى الصحاح : « الخد : فى الوجه ، وهما خدّان » . أما الصغانى فقال فى العباب : « الخدّ فى الوجه : من لدن المحجر إلى اللحى ، وهما خدّان » ، ولم ينقل عنه شيئا فى التكملة ؛ لأن من خطته فيها ألا يتعرض لشىء ذكره الجوهرى إلا إذا كان خاطئا . وظهر ذلك فى الأعلام أيضا ، قال الجوهرى : « يحمد : بطن من الأزد » ، وقال الصغانى فى العباب « يحمد : بطن من الأزد ، قال ابن الكلبى فى جمهرة النسب ، فى ذكر نسب نصر بن الأزد : وولدَ حُمَىُّ بن عثمان اليحمدَ : بطن ، وأمه رهم بنت وبرة أخت كلب فولد اليحمد الشُّرَيَّ ، وماجدا — وهو مجد — وعمرا ، وكعبا ، وسعدا ، وخالدا ، وحميا ، وحميدا ، ومالكا ، وربيعة » وانظر ما قاله فى الحطيئة فى مادة (حطأ) .

وفى المواضع أيضا ، قال الجوهرى : « آمد : بلد فى الثغور » ، وقال الصغانى فى العباب : « آمد : بلدة من ديار بكر حصينة ، فتحت فى سنة عشرين من الهجرة على يدى عياض بن غنم بن زهير الفهرى القرشى رضى الله عنه » . وقال فى التكملة : « فتاخ ، بالكسر : اسم موضع » ثم قال فى العباب : « فتاخ بالكسر موضع وهو أرض بالدهناء ذات رمال كأنها للينها سميت بذلك » وعنى الصغانى فى التكملة وفى العباب خاصة بالمواضع المصرية ، فظهرت عنده للمرة الأولى فى المعاجم العربية[1] فالصغانى من الذين لم يتقيدوا بذكر المواضع العربية وحدها ، بل دوّن المصرى والعراقى وغيره . والغريب أن نراه يحذف بعض المواد والصيغ من المجمل مثل ثمأ ،

(١) انظر طلخ وطوخ وحد وغيرها .

وهى قصيرة جدا فيه . وحذف بعض الصيغ من الصحاح كما نرى فى ثمأ ودرأ وحكأ ، ومن التكملة كما يظهر فى جبأ وحكأ وطلخ ، وحذف بعض الشواهد الشعرية فى مواضع قليلة جدا ، كما فى جيأ وفتخ . ولكن هذا الحذف نادر جدا وفى صيغ ومواضع معدودة .

وخلاصة القول فى العباب انه حوى فى مواده معظم ما أتت به المعاجم التى قبله ، وخاصة الصحاح والتهذيب والمقاييس والمحيط ، ويغنى ذلك العين والجمرة ، بل كل ما فيها عدا النادر التافه ، فلا فرق بينه وبين التهذيب أكبر المعاجم التى قبله إلا فى إكثار هذا من أقوال اللغويين المختلفين فى اللفظ الواحد ومعانيه ، على حين يقتصر العباب على الضرورى منها ، ولهذا السبب يشترك العباب مع الصحاح والتكملة فيما يسودهما من ظواهر ولا يختلف عنهما كثيرا . أما فى المنهج فسار على ترتيب الجوهري ، وخطة ابن فارس فى الأصول ، وابن سيده فى تقديم المجرد على المزيد . وإذن فقد جمع العباب خير ما فى المعاجم التى قبله مادة ومنهجا . وذلك ما قدمه لحركة المعاجم العربية : جمع المواد المختلفة من المعاجم ، وسهولة الترتيب ، والانتظام فى تناول المادة بتقديم المجرد وتأخير المزيد .

مآخذ :

ولكنه ترك لمن بعده ، أن يأتى بالقليل الذى تركه من مواد المعاجم السابقة عليه وبما فى غيرها ولم يطلع عليه ، وأن يتلافى الاضطراب فى ترتيب المجرد والمزيد الذى تسرب إلى بعض مواده وخاصة فى صيغ الأسماء ، إذ كان من اليسير عليه وعلى اللغويين عامة ترتيب الأفعال ، ولكن تعسرت عليهم الأسماء والصفات . ولم أعثر من الدراسات حول كتاب العباب إلا على كتابين اثنين : كتاب تاج الدين ابن مكتوم السابق ذكره فى دراسات المحكم ، وكتاب القاموس المحيط ، والاثنان جمعا بينه وبين المحكم .

الفصل الثالث

لسان العرب

لابن منظور (٦٣٠ — ٧١١)

استقبل آخر القرن السابع والعقد الأول من القرن الثامن معجما لغويا ينتظم أكبر المعاجم السابقة ويحوى موادها الزاخرة ، ذلك المعجم هو « لسان العرب » للعلامة أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقى المصرى الأنصارى الخزرجى .

هدفه :

كان هذا العلامة يرمى إلى أمرين جوهريين فى المعجم اللغوى : الاستقصاء والترتيب . فقد ذهب فى مقدمته إلى أن المعاجم السابقة عليه لا تعنى إلا بواحد منهما ، فالتهذيب والمحكم وجهتهما استقصاء اللغة ، والصحاح صرف همته إلى ترتيب المفردات . فأراد ابن منظور أن يحوز الحسنيين بأخذ مادة الأولين وترتيب الأخير(١) .

وكان مما دفعه إلى ذلك أمور ثلاثة : ارتباط اللغة بالقرآن والحديث حتى إنه أدخل فى معجمه أكبر معجم فى غريب الحديث : النهاية لابن الأثير ، وانتشار الجهل بين الناس بالعربية ، وافتخارهم بمعرفة اللغات الأجنبية(٢) .

مادته :

صرح ابن منظور فى مقدمة كتابه أنه جمع مادته من خمسة كتب : تهذيب الأزهرى ، ومحكم ابن سيده ، وصحاح الجوهرى ، وحواشى ابن برى ، ونهاية ابن الأثير .

---

(١) المقدمة ٢ .   (٢) المقدمة ٤ .

وذكر ابن حجر والسيد محمد مرتضى الزبيدى تبعا له ، جمهرة ابن دريد من مراجعه باعتبار الصحاح وحواشيه كتابا واحدا[١] . وهذا القول خاطىء لأن الجمهرة ليست من مراجعه الخمسة ، كما سيبين .

منهجه :

ذكر المؤلف منهجه بإزاء هذه المراجع ، فأجمله فى أخذ مافيها بنصه دون خروج عليه[٢] . واعتبر ذلك جهده الوحيد فيه . فما فى الكتاب من خطأ فهو من الأصول لا من ابن منظور . ولكنه تصرف قليلا فى النهاية ، إذ رتب المواد التى كان ابن الأثير رتبها بحسب حروفها الأصول والزوائد معا ، باعتبار أصولها وحدها[٣] .

وصفه — المقدمة :

طبع لسان العرب بالمطبعة الأميرية ببولاق في عشرين مجلدا كبيرا ينيف كل منها على ٣٠٠ صفحة . وهو مصدّر بمقدمة غير قصيرة بلغت صفحتين ونصفا من المطبوعة ، افتتحها المؤلف بتحميد وصلاة بلغا ستة أسطر ونصفا . ثم ذكر شرف اللغة العربية وارتباطها بالقرآن . ثم نقد التهذيب والمحكم والصحاح ، ثم وصف منهجه والدافع إلى تأليف معجمه ، وختمها بالدعاء له ولنفسه .

ووضع ابن منظور بين المقدمة والمعجم بابين : أولها فى تفسير الحروف المقطعة فى أوائل بعض سور القرآن ، وثانيهما فى ألقاب حروف المعجم وطبائعها وخواصها ونستطيع أن نطلق عليهما (التمهيد) تيسيرا . وكان لوضعه هذا التمهيد هنا سببان[٤] أولها : التبرك بتفسير كلام الله تعالى الخاص به الذى لم يشاركه فيه إلا من تبرك بالنطق به فى تلاوته ، ولا يعلم معناه إلا هو . والثانى : أنه إذا كان في أول الكتاب كان أقرب إلى كل مطالع من آخره لأن العادة أن يطالع أول الكتاب ليكتشف منه ترتيبه

(١) الدرر الكامنة ٤/٢٦٣ ، وتاج العروس ٤ .
(٢) المقدمة ٣ . (٣) المقدمة ٣ . (٤) المقدمة ٤ .

وغرض مصنفه ، وقد لا يتهيأ للمطالع أن يكشف آخره لأنه إذا اطلع من خطبته أنه على ترتيب الصحاح أيس أن يكون فى آخره شىء من ذلك . فلهذا قدمه فى أول الكتاب . أما سبب إفراد هذه الحروف عن المعجم فهو « أنها ينطق بها مفرقة غير مؤلفة ولا منتظمة فترد كل كلمة فى بابها فجعل لها بابا بمفردها[(1)] » .

ولم يأت ابن منظور بهذين البابين من عنده إذ صرح أنه أخذ الباب الأول من تهذيب الأزهرى . وكان هذا قد وضعه فى آخر معجمه . ولم يضف إليه ابن منظور إلا السطور الثلاثة عشر الأخيرة . وعالج هذا الباب معانى هذه الحروف ودلالاتها وإعرابها وتذكيرها وتأنيثها وجمعها . وأورد فى كل مسألة أقوال العلماء المختلفين فيها وحافظ فيه على عبارة الأزهرى وترتيبه ما عدا بعض خلافات بسيطة تتمثل فى حذف صاحب اللسان الأسانيد التى ذكرها الأزهرى . ووجدت فى اللسان عبارتين غير موجودتين فى التهذيب وعبارتين أخريين فى التهذيب ليستا فى اللسان ، ولكن من المرجح أنها ساقطة منهما وربما كان ذلك من النساخ .

وأخذ ابن منظور الباب الثانى من أبى الحسن على بن أحمد الحرالى المتوفى عام ٦٣٧ هـ كما قال فى صدره . وعالج فيه ألقاب حروف الهجاء عند ابن كيسان والخليل وترتيبها المخرجى عند الخليل وسيبويه ، والعلاقات بين الحروف المتقاربة المخارج والمتباعدة من تناسق وتنافر ، والحروف الغالبة على الألفاظ والقليلة فيها ، وماشابه ذلك من الأمور ، وكان عماده فيها الخليل وسيبويه وابن كيسان والأزهرى . ثم انتقل إلى ما لهذه الحروف من خواص طبية وسحرية واتفاقات بينها وبين الكون والفلك خاصة . وعماده هنا الحرالى وأبو العباس أحمد البونى والبعلبكى ومحيى الدين بن العربى .

المعجم :

لا تختلف صورة الأبواب والفصول فى اللسان عن الصحاح إلا فى ضخامتها حتى أبواب الألف اللينة باقية على حالها فى المعجمين . ولكن ابن منظور صدّر بعض أبوابه

---

(١) اللسان ٤ .

بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، ذكر فيها مخرجه وأنواعه وخلاف النحويين فيه وما إلى ذلك . وأخذ هذه الكلمات فى أغلب الأحيان من أحد مراجعه الخمسة وفى أحيان أخرى من بعض كتب النحو والصرف . وإذ كان الأمر كذلك ، ننتقل إلى تحليل المواد :

تحليل المواد :

تستهل مادة « عقق » بالفعل الثلاثى مأخوذا علاجه عن المحكم قال : « عقه يعقه عقا فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالحجاز كأنه عق أى شق غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشىء بعينه على ماذهب إليه الخليل فى الأسماء الأعلام التى أصلها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان فى بلاد بنى عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان . وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بهـا أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا فى أفانين ودقه كبير أناس فى بجاد مزمل

قال ابن سيده : وإن كانت التثنية فى مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع ، لتساويهما فى النبات والخصب والقحط وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر ، ولهذا ثبت فيه التعريف فى حال تثنيته ولم يجعل كزيدين فقالوا : هذان أبانان بَيِّنَين ، ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام فى العقيقين فعلى حد ثباتهما فى العقيق » . وكل هذا مأخوذ بالنص من صدر مادة « عق » فى المحكم فيما عدا لفظين الأول : تفسير العقيق بأنه واد بالحجاز وفى نسخة المحكم « بالمدينة » والثانى قوله : « وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق » وفى نسخة المحكم « فقد يكون أن يعنى بها العقيق » . وفى غالب الظن

أن الخلاف يرجع لنسخ المحكم نفسه بدليل اتفاق اللسان والمحكم على وضع العقيق فى الحجاز لا المدينة فى العبارة الثانية « يجوز أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز » أما اللفظة الثانية فمحرفة فى المحكم . وكان هذا بدوره أخذ مضمون عبارته من العين والجمهرة .

وهناك أعقة أخرى لم يذكرها ابن سيده وذكرها غيره ، فأخذها منه ابن منظور قال: « وفى بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق ، قال أبو منصور : ويقال لكل ما شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسّعه عقيق والجمع أعقة وعقائق . وفى بلاد العرب أربعة أعقة وهى أودية شقتها السيول عادية . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل وفى الحديث أيكم يحب أن يغدو إلى بطحان العقيق . قال ابن الأثير : هو واد من أودية المدينة مسيل للماء ، وهو الذى ورد ذكره فى الحديث « إنه واد مبارك » ومنها عقيق آخر يدفق ماؤه فى غورى تهامة وهو الذى ذكره الشافعى فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلىّ » ، وفى الحديث أن رسول الله (ص) وَقَّت لأهل العراق بطن العقيق . قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين ، وهو الذى ذكره الشافعى فى المناسك . ومنها عقيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله . وأما قول الفرزدق :

قِفِى وَدِّعينا يا هنيدُ فإننى أرى الحىّ قدشاموا العقيق اليمانيا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن » .

أما العبارة الأولى فتربط بين ما فى المحكم وقول أبى منصور الذى أورده المؤلف ، وقد أخذها ابن منظور بنصها من النهاية لابن الأثير . وأبو منصور هو الأزهرى ، ونقل المؤلف نصه كاملا بكل أمانة ، فجعله هذا يكرر ذكر عقيق المدينة مرة عن المحكم وأخرى عن التهذيب . وورد هذا العقيق فى بعض الأحاديث فانتقل المؤلف إلى النهاية لابن الأثير وأخذه منها وحدد موضع

العقيق ثالثة عن النهاية . وحين انتهى من الأحاديث استمر فى سرد نص التهذيب .
ثم وجد بعد كلام الشافعى حديثا عن العقيق الذى يتكلم عنه ، فأورده من النهاية بالطبع وحدده ثانية عنها . ولكنه هنا فنسب هذا التحديد إلى أبى منصور قال :
« قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين »
ولا توجد هذه العبارة فى التهذيب وإنما فى النهاية . وأخيرا بيت الفرزدق وشرحه أخذه من التهذيب أيضا ، ولكن من آخر المادة لا أوائلها كما هو الحال فى الأعقة السابقة . ويظهر فى هذه الفقرة أن ابن منظور كان يحافظ على نص من يقتبس منهم ولكن كان يدخل فى أقوالهم أقوال غيرهم متى تناولت الأقوال شيئا واحدا .
وأباح لنفسه ذلك لأنه لم يتحر ذكر اسم كل واحد منهم أمام مايقتبسه منه . ويظهر أيضا أنه اضطر إلى تكرير تفسير بعض الصيغ .

ورجع ابن منظور إلى النقطة التى فارق فيها صاحب المحكم ، وأخذ ما كان تركه فقال « والعق : حفر فى الأرض مستطيل سمى بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة فى الأرض وجمعها عقات . وانعق الوادى : عمق . والعقائق : النهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة حكاه أبو حنيفة ، وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذُهُ وأعجبتها العقائق

يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حول بيتها ، والمعوذ من النبت ما ينبت فى أصل شجر أو حجر يستره وقيل العقائق هى الرمال الحمر »
والعبارة مأخوذة من المحكم سوى ما تحته خط ، وشرح الشاهد فقد أخذه من مواضع متفرقة من التهذيب . ولكنى لم أجد « ابن عبد الرحمن الخزاعى » فى التهذيب أيضا فربما كانت زيادة من المؤلف ، وربما كانت من إحدى نسخ التهذيب .
وآثر المؤلف تفسير ابن سيده للعقة على تفسير الأزهرى الذى وافق فيه ابن دريد .
أما تفسير العق فكان ابن سيده أخذه من الجمهرة بنصه . والعبارة الأخيرة فى تفسير العقائق من التهذيب أيضا .

ثم ترك المؤلف المحكم وقفز فى التهذيب قفزة كبيرة إلى مقدمة المادة بعد ما كان فى أواخرها واقتبس ما يلى « ويقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلى يصف غيثا :

حَارَ وعقَّت مزنَهُ الريح وانـ　　　قَـاربه العرض ولم يُشْمَل

حار : تحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتقشعه ، وانقار به العرض أى كأن عرض السحاب انقار به أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرت جيب القميص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . وسحابة معقوقة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء . وسحابة عقاقة : إذا دفعت ماءها وقد عقت قال عبد بنى الحسحاس يصف غيثا :

فمَرَّ على الأنهاءِ فانثَجَّ مزنُه　　　فعَقَّ طويلا يسكب الماء ساجيا

واعتقت السحابة : بمعنى [عُقَّت] قال أبو وَجْزة « واعتقَّ منبعجٌ بالوَبل مَبْقُورُ » ويقال للمعتذر إذا أفرط فى اعتذاره قد اعتق اعتقاقا » اختصر المؤلف هنا عبارة الأزهرى بعض الشىء فحذف كلمة « وقوله » من « وقوله انقار به العرض . . . . » وكلمة « ويقال » من « ويقال سحابة معقوقة . . . » وتصرف فى عبارة أخرى نصها « حار تحير ، أى تردد يعنى السحاب » فجعلها « حار تحير وتردد » .

ورجع المؤلف كرة أخرى إلى الموقف الذى كان ترك فيه ابن سيده فاقتبس منه قوله « ويقال سحابة عقاقة : منشقة بالماء وروى شمر أن المعقر بن حمار البارقى قال لبنته وهى تقوده وقد كف بصره وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وائلى إلى قفلة فإنها لاتنبت إلا بمنجاة من السيل، شبه السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء وهو الذى يخرج منه الولد ، والقفلة الشجرة اليابسة كذلك حكاه ابن الأعرابى بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » وآثر المؤلف فى هذا الخبر نص

المحكم على نص التهذيب لتفصيله وكماله مع إضافة ما تحته خط إليه عن التهذيب وواضح أنه كرر تفسير عقاقة .

ثم انتقل ابن منظور إلى أواخر المادة فى التهذيب ونقل قوله « وفى نوادر الأعراب : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله . قال الجرجانى الأصل اخترطه وكأن اللام مبدل منه . وفيه نظر » ولم يرد فى التهذيب ولا فى المحكم الصحاح والجمهرة قول الجرجانى ولعله أبو الفتوح ثابت بن محمد المتوفى ٤٣١ هـ .

ثم أخذ المؤلف عن المحكم من الموضع الذى وقف عنده قوله « وعق والده يعقه عقا وعقوقا ومعقة : شق عصا طاعته . وعق والديه : قطعهما ولم يصل رحمه منهما وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر . ورجل عُقَق وعُقُق وعَق : عاق ، أنشد ابن الأعرابى للزفيان :

أنا أبو المقدام عقا فظا | بمن أعادى مِلْطَسا مِلَظّا
أكظه حتى يموت كظا | ثمت أعلى رأسه المِلْوَظا
صاعقة من لهب تلظّى

والجمع عققة مثل كفرة وقيل : أراد بالعق المر من الماء العقاق وهو القعاع الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه كذا حكاه ابن الأعرابى والصحيح المِلْوَظُ ، وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة | من المعقة والآفات والأثم

وأعق فلان : إذا جاء بالعقوق وفى المثل « أعق من ضب » قال ابن الأعرابى إنما يريد به الأنثى وعقوقها أنها تأكل أولادها عن غير ابن الأعرابى » وكل ما تحته خط ليس فى المحكم . أما الكلمة الأولى فمأخوذة فى هذا الموضع من الصحاح ووردت فى المحكم بعد ذلك كما يظهر من النص . والعبارة الثانية مأخوذة من التهذيب والثالثة مأخوذ شطرها الأول من الصحاح وشطرها الثانى من التهذيب . والخامسة

من الصحاح وهى فى التهذيب أيضا مع خلاف بسيط إذ قال فيها « وأعق الرجل أى جاء بالعقوق » بدلا من « أعق فلان » كما فى الصحاح واللسان .

ثم أتى بشاهد على « أعق » من التهذيب فقال : « وقال ابن السكيت فى قول الأعشى :

فإنى وما كلفتمونى بجهلكم ويعلم ربى من أعق وأحوبا

قال : أعق : جاء بالعقوق ، وأحوب : جاء بالحوب » . كرر الصيغة ثانية واستشهد عليها .

ثم أتى بشاهد على « عقق » جمع فى شرحه بين ما أورده التهذيب والصحاح والنهاية قال : « وفى الحديث قال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء رضى الله عنه يوم أحد حين مر به وهو مقتول : ذق عقق ، أى ذق جزاء فعلك يا عاق وذق القتل كما قتلت من قتلت يوم بدر من قومك يعنى كفار قريش . وعُقَق : معدول من عاق للمبالغة كغُدَر من غادر وفسق من فاسق » فالعبارة الأولى بما فيها الحديث من التهذيب ، والشطر الأول من تفسير « أى ذق جزاء فعلك يا عاق » من الصحاح وبقيتها من النهاية . ويلاحظ أن هذا الحديث شاهد على صيغة « عقق » وقد مرت منذ زمن طويل ، فهناك فاصل غير قصير بينهما .

ثم أورد المؤلف بعض المعانى من التهذيب قال : « والعقق : البعداء من الأعداء والعقق أيضا : قاطعو الأرحام ، ويقال عاققت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته » وخالف المؤلف هنا الأزهرى بعض الشىء فقد فسر هذا العقق بالأعداء ولم يخص البعداء منهم ، ولم أجد هذا المعنى فى غيره من الكتب . ونسب الأزهرى صيغة عاق إلى نوادر أبى زيد فحذف صاحب اللسان هذه النسبة .

وهنا ظهر ابن برى للمرة الأولى قال ابن منظور: « قال ابن برى : عق والده يعق عقوقا ومعقة ، قال هنا : وعَقاقِ مبنية على الكسر مثل حذامِ ورقاش قالت عمرة بنت دريد ترثيه :

لعمركَ ما خشيتُ على دريد ببطن سُمَيْرةَ جيشَ العَناقِ
جَزَى عنا الإلهُ بنى سليم وعَقّتهم بما فعلوا عقَاقِ »

يليه أحاديث من النهاية قيل : « وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن عقوق الأمهات وهو ضد البر وأصله من العق للشق والقطع ، وإنما خص الأمهات وإن كان عقوق الآباء وغيرهم من ذوى الحقوق عظيما لأن لعقوق الأمهات مزية فى القبح . وفى حديث الكبائر : وَعَدّ منها عقوق الوالدين ، وفى الحديث : مثلكم ومثل عائشة مثل العين فى الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ؛ هو مستعار من عقوق الوالدين » أورد المؤلف ما فى النهاية بنصه غير أنه حذف أشياء سبق ذكرها من غير ابن الأثير ، وحذف سند الحديث الأخير إذ قيل إنه عن أبى إدريس .

بعد هذه الجولة الواسعة رجع المؤلف إلى الموضع الذى قام منه بها فى المحكم وأكمل نقله عنه قال : « وعق البرق وانعق : انشق . والانعقاق : تشقق البرق والتبوج تكشف البرق ، وعقيقته شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة ، وقيل العقيقة والعقق : البرق إذا رأيته فى وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وعقيقة البرق : ما انعق منه أى تسرب فى السحاب يقال منه انعق البرق وبه سمى السيف قال عنترة :

وسيفى كالعقيقة فهو كمعى سلاحى لا أفل ولا فطار

وانعق الغبار : انشق وسطع قال رؤبة « إذا العجاج المستطار انعقا » وانعق الثوب : انشق عن ثعلب . والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

وكذلك الوبر لذى الوبر ، والعقة كالعقيقة وقيل العقة فى الناس والحمر خاصة ولم تسمع فى غيرهما كما قال أبو عبيدة قال رؤبة « طير عنها النسرُ حولىَّ العِقَق » ويقال للشعر الذى يخرج على رأس المولود فى بطن أمه عقيقة لأنها تُحلق وجعل الزمخشرى الشعر أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه وفى الحديث إن انفرقت عقيقته فرّق أى

شعره سمى عقيقة تشبيها بشعر المولود » أدخل المؤلف فى عبارة المحكم نصه
خط أما العبارة الأولى فمختصرة من التهذيب بحذف أسماء الرواة وبعض أشياء مرت
والثانية عن الصحاح عن العين وقد ذكر الصحاح المطبوع « تضرب » بدلا من
« تسرب » و « شبه السيف » بدلا من « سمى السيف » وأظنها محرفة منها . وزاد
صاحب اللسان عبارة « يقال منه انعق البرق » من عبارات متفرقة من الصحاح
والتهذيب ، ولم أجد نسبة الشطر إلى رؤبة فى التهذيب أو الصحاح أو المحكم
أو الجمهرة ولكنه منسوب إليه فى العين . وكذلك الحال فى العبارة الرابعة ولكنها
تستفاد مما قاله الأزهرى والجوهرى عن أبى عبيد » وكذلك كل مولود من البهائم
فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عقيقة . . . » . والعبارة الخامسة عن الصحاح
وتنسب فيه إلى أبى عبيد لا أبى عبيدة . والعبارة السادسة بما فيها من أحاديث
عن النهاية .

واستمر المؤلف فى نقله عن ابن سيده واعتباره تكأة للانتقال إلى ما عند غيره.
قال: « وأعقت الحامل : نبتت عقيقة ولدها فى بطنها وأعقت الفرس والأتان فهى معق
وعقوق وذلك إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته وأنشد لرؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق ... بقارح أو زولة معق

وأنشد أيضا فى لغة من يقول : أعقت فهى عقوق وجمعها عُقُق * سرا وقد
أوَّنَّ تأوين العقق * أون : شربْن حتى انتفخت بطونهن فصار كل حمار منهن
كالأتان العقوق وهى التى تكامل حملها وقرب ولادها ، ويروى أوَّنَّ على وزن فَعَّلْن
يريد بذلك الجماعة من الحمير ، ويروى أوَّنَ على وزن فَعَّل يريد الواحد منها ،
والعقاق بالفتح : الحمل وكذلك العَقَق قال عدى بن زيد :

وتركت العَير يدمى نحرُه ... وَنحوصا سمحجا فيها عقق

وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها ، ويقال للجنين
عقاق ، وقال :

جوانح يمزعن مزع الظباء ... لم يَترُكن لبطن عقاقا

أى جنينا هكذا قال الشافعى : العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب الصرف ، وأما الأصمعى فإنه يقول العقاق مصدر العقوق ، وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى عقوق وأعقت فهى معق ، واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق » .

لم يأخذ من ابن سيده غير العبارة الأولى أما الباقى جميعه فمن التهذيب ما عدا ما يلى ذكره .

١ — شرح الشطر : « سرا وقد أون . . . » ورواياته إذ لم أجده فيما بين يدى من مراجع ، وربما كان من ابن برى .

٢ — عبارة : « والعقاق بالفتح الحمل » من الصحاح لأنها أقرب إلى نصه من نص التهذيب ، وهى موجودة فيهما معا .

٣ — تفسير العقاق بالجنين والشاهد عليه لم أجدهما فى المراجع ، ويغلب على ظنى أنه ساقط من التهذيب بدليل اتفاقه مع اللسان فى سرد قول الشافعى الذى جعله اللسان منصبا على معنى الجنين وجعله التهذيب منصبا على الحمل .

ثم رجع المؤلف إلى نقطة ارتكازه من المحكم فاستأنف منها رحلة المعاجم قال : « وعق عن ابنه يعق ويعق : حلق عقيقته أو ذبح عنه شاة وفى التهذيب يوم أسبوعه فقيده بالسابع واسم تلك الشاة العقيقة ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فى العقيقة عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة ، وفيه إنه عق عن الحسن والحسين رضوان الله عليهما ، وروى عنه أنه قال: مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى ، وفى الحديث : الغلام مرتهن بعقيقته ، قيل معناه إن أباه يحرم شفاعة ولده إذا لم يعق عنه ، وأصل العقيقة الشعر الذى يكون على رأس الصبى حين يولد ، وإنما سميت تلك الشاة التى تذبح فى تلك الحال عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، ولهذا قال فى الحديث أميطوا عنه الأذى ، يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى يحلق عنه . وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر . وفى الحديث : أنه سئل عن العقيقة فقال : لا أحب

المقوق ، ليس فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة ، جريا على عادته فى تغيير الاسم القبيح .
والعقيقة : صوف الجذع ، والجنيبة : صوف الثنى ، قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عقيقة وعقيق وعِقة بالكسر وانشد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها   واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا
مُوَلَّع بسواد فى أسافله   منه احْتَذَى وبلونٍ مثلِهِ اكتحلا

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة يقول : لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر فاجتابه أى اكتساه . قال أبو منصور : ويقال لذلك الشعر عقيق بغير هاء ومنه قول الشماخ :

أطار عقيقَهُ عنه نُسالا   وأُدْمِجَ دَمْجَ ذى شَطَنٍ بديع

أراد شعره الذى يولد عليه أنه أنسله عنه . قال : والعق فى الأصل الشق والقطع وسميت الشعرة التى يخرج الولد من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الأنسى حلقت فقطعت وإن كانت على البهيمة فإنها تنسلها ، وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعا ، كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق ويقال للصبى إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم عُقّت تميمته فى بنى فلان والأصل فى ذلك أن الصبى ما دام طفلا تعلق أمه عليه التمائم وهى الخرز تعوذه من العين فإذا كبر قطعت عنه ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عق الشباب تميمتى   وأول أرض مس جلدى ترابها

قال أبو عبيدة عقيقة الصبى : غُرْلته إذا ختن » .

لم يأخذ المؤلف من المحكم إلا العبارة الأولى . أما عبارة « وفى التهذيب يوم سبوعه فقيده بالسابع » فقد صرح أنها من التهذيب وهى في الصحاح أيضا ، وعبارة « قيده بالسابع » من عند المؤلف تعقيبا على عبارة التهذيب . أما الأحاديث فأخذها

عن التهذيب والنهاية ، فالحديث الأول والثالث والشرح من أول « وأصل العقيقة . . . لعقيقة الشعر » من مفتتح المادة فى التهذيب مع بعض تصرف ، فقد حذف اسم الراوى من الحديثين كليهما وتصرف قليلا مضطرا فى عبارة الشرح ، وهما غير موجودين فى النهاية . أما الحديث الثانى والرابع مع شرحه والخامس وشرحه فمن النهاية . ومن الواضح أنه اضطر إلى تكرير شرح العقيقة بمعنى الشعر كثيرا وسبب تسمية الشاة عقيقة ، وروى أقوالا مختلفة فى المسألة الثانية دون أن يأبه للتوفيق بينها أو الترجيح وأخذ تفسير العقيقة بصوف الجذع وما بعده من التهذيب مع زيادة كلمة « عقيق » من الصحاح وحذف بيتا لزهير من التهذيب واكتفى ببيت عدى الذى ذكره التهذيب والصحاح ، وزاد فيه عليهما البيت الأول ، ونسبه الصحاح وحده لصاحبه . وأخذ بقية الفقرة بما فيها شرح البيت مع تصرف قليل فيه من أماكن مختلفة من التهذيب .

وبدأ المؤلف الفقرة الثالثة بالنقطة التى وقف عندها من المحكم غير أنه فى هذه المرة ترك إحدى الصيغ وهى قوله : « وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من الشعر » والشاهد عليها من شعر كثير ولم يذكرها فيما بعد ، فاستأنف كلامه من بعدها وقال : « والعقوق من البهائم : الحامل وقيل هى من الحافر خاصة والجمع عقق وعقاق وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس ، ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، وهو من النوادر ، وفرس عقوق : إذا انعق بطنها واتسع للولد ، وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عق ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقه وقال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث أتاه رجل معه فرس عقوق . أى حائل قال : وأظن هذا على التفاؤل كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله ، وفى الحديث من أطرق مسلما فعقت له فرسه كان كأجر كذا ، عقت أى حملت » أخذ المؤلف العبارة الأولى إلى قوله : « على غير القياس » من المحكم والتعليق بعدها من الصحاح وخالف بذلك ما ذهب إليه التهذيب

فى قوله : « ولا يقال معق » وأخذ عبارة « وفرس عقوق . . . فهو عق » من الصحاح أيضا وهى فى التهذيب مع اختلاف بسيط . وبقية الفقرة مأخوذة من موضعين منفصلين من التهذيب مع إدخال الحديثين وبعض شرحهما من النهاية فى النص .

والغريب أن عبارة « وأظن هذا على التفاؤل . . . » غير كاملة فى المرجعين اللذين ذكراها ، وهما التهذيب والنهاية ، وهى كاملة فى أضداد أبى حاتم . فلعل هذا يدل على رجوع ابن منظور إلى المراجع الأصلية التى أخذت منها مراجعه الرئيسية فى بعض الأحيان لتكملة نصوصها وتصحيحها .

وكعادته استأنف الفقرة التالية بما وقف عنده من المحكم ثم تركه إلى ما فى المعاجم الأخرى قال : « والإعقاق بعد الإقصاص ، فالإقصاص فى الخيل والحمر أول ثم الإعقاق بعد ذلك . والعقيقة : المزادة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب ، والعقيقة : نواة رخوة كالعجوة تؤكل . ونوى العقوق : نوى هش لين رخو الممضغة تأكله العجوز أو تلوكه تعلفه الناقة العقوق إلطافا لها فلذلك أضيف إليها وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب فى باديتها . وفى المثل أعز من الأبلق العقوق ، يضرب لما لا يكون وذلك أن الأبلق من صفات الذكور والعقوق الحامل والذكر لا يكون حاملا ، وإذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : طلب الأبلق العقوق فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا ، ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه هندا فقال : أمرها إليها وقد قعدت عن الولد وأبت أن تتزوج . فقال : فولّنى مكان كذا . فقال : معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما   لم ينله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض فى قنن الجبال فبيضه فى حرز إلا أنه مما لا يطمع فيه ، فمعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطمع الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد . ومن أمثال العرب السائرة فى الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه « كلفتنى

الأبلق العقوق » ومثله « كلفتنى بيض الأنوق » وقوله أنشده ابن الأعرابى :

فلو قبلونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلونى ، وقال ثعلب : لو قبلونى بالأبلق العقوق لأتيتهم بألف . وقيل العقوق : موضع وأنشد ابن السكيت هذا البيت الذى أنشده ابن الأعرابى وقال : يريد ألف بعير » العبارة الأولى من المحكم ، والثانية التى تعالج معانى العقيقة والعقوق من مواضع متفرقة من التهذيب وحذف منها نسبة المعنى الأخير إلى الليث ، وتصرف قليلا فى بعض ألفاظه بما يؤائم رواية ابن سيده ، وخلط فى المثل الأول بين أقوال ابن الأثير والجوهرى : استمد من أولها صيغة المثل وبعض شرحه ، ومن الثانى بعض شرحه للمثل « طلب الأبلق العقوق » ، وأخذ المثل الثانى ومقدمته وخاتمته من المحكم غير أنه حرف عبارة « إلا أنه مما لا يطمع فيه » وصوابها كما فى المحكم « إلا أنه يطمع فيها » أو « إلا أنه مما يطمع فيه » بدليل الخبر نفسه . ولا زال المؤلف محافظا على ترتيب المحكم . أما المثل الثالث فأخذه من التهذيب وأتى الدور على المحكم فأخذ منه شرح البيت الذى أنشده ابن الأعرابى عدا قول ابن السكيت فيه فقد أخذه من التهذيب كما أخذ منه تفسير العقوق بموضع .

وأخذ الفقرة التالية من الأزهرى وكان هذا رواها عن ابن الأعرابى وحذف هذه النسبة صاحب اللسان قال : «والعقيقة : سهم الاعتذار . قالت الأعراب : إن أصل هذا أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه . فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم. فإن كان وليه قويا حميا أبى أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطالبين : إن بيننا وبين خالقنا علامة الأمر والنهى . فيقول لهم الآخرون : ماعلامتكم ؟ فيقولون : نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمى به نحو السماء ، فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية ولم يرضوا إلا بالقود ، وإن رجع نقيا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية . وصالحوا . قال : فما رجع هذا السهم قط إلا نقيا ولكن لهم بهذا عذر عند جهالهم . وقال شاعر من أهل القتيل

—وقيل من هذيل— وقال ابن برى : هو للأشعر الجعفى ، وكان غائبا عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحى

قال : وعلامة الصلح مسح اللحى ، قال أبو منصور : وأنشد الشافعى للمتنخل الهذلى :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استفاءوا وقالوا حبّذا الوضح

أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم . والوضح ههنا اللبن ويروى « عَقَوا بسهم » بفتح القاف وهو من باب المعتل . وعق بالسهم : رمى به نحو السماء » وليس بين هذا النص وبين ما فى التهذيب من خلاف إلا ما يكون بين النسختين المخطوطتين من الأصل الواحد مع حذف أسماء الرواة ، وزيادة ما تحته خط عن الصحاح ، وتنبيه ابن برى غير أنه تصرف كثيرا فى العبارة التى نسبها صراحة لأبى منصور « وأنشد الشافعى للمتنخل الهذلى » فهى فى نسخة التهذيب التى لدينا « وأنشدنى عبد الملك البغوى عن الربيع عن الشافعى » ولعل الذى نسب البيت إلى المتنخل هو ابن برى .

واستأنف المؤلف كلامه عن نقطة ارتكازة فى المحكم قال : « وماء عق مثل قع وعقاق : شديد المرارة الواحد والجمع فيه سواء . وأعقت الأرض الماء : أمرته وقول الجعدى :

بحرك بحر الجـود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه ما أمره . وأما ابن الأعرابى فقال : أراد ما أقعه من الماء القع وهو المز أو الملح فقلب ، وأراه لم يعرف ماء عقا لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه ولم يحتج إلى القلب . ويقال ماء قعاع وعقاق : إذا كان مرا غليظا ، وقد أقعه الله وأعقه . والعقيق : خرز أحمر يتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . ورأيت فى حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربى عن الحديث : لا تختّموا بالعقيق ، فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تخيّموا بالعقيق أى لا تقيموا به ، لأنه كان خرابا . والعقة : التى يلعب بها الصبيان . وعقعق الطائر بصوته : جاء وذهب . والعقعق : طائر معروف

من ذلك ، وصوته العقعقة . قال ابن برى : وروى ثعلب عن إسحاق الموصلى أن العقعق يقال له : الشَّجَجَى . وفى حديث النخعى : يقتل المحرم المَقْعَق . قال ابن الأثير : هو طائر معروف ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قال : وإنما أجاز قتله لأنه نوع من الغربان . وعقة : بطن من النمر بن قاسط . قال الأخطل :

وموقَّع أثر السفار بخطمه   من سود عَقَّة أو بنى الجوال

الموقع : الذى أثّر القتب فى ظهره . وبنو الجوال فى بنى تغلب » .

العبارة الأولى مؤلفة من ابن سيده والجوهرى ، ثم استمر ينقل عن ابن سيده وحده إلا أنه أخذ اسم صاحب البيت الأول من التهذيب ، وأخذ عبارة « ويقال ماء قعاع ، عقاق . . . الله وأعقه » من التهذيب ، وشطرها الأخير فى الصحاح أيضا مع اختلاف قليل فى العبارة ، ثم أخذ تفسير العقيق من المحكم ،وهو فى التهذيب والصحاح أيضا مع اختلاف فى العبارة ، والعبارة التى بعده من هامش إحدى نسخ التهذيب ، والعبارات التالية عدا ما سننص عليه من المحكم ، غير أن المؤلف خالف ترتيبه فقدم تفسير العقعق بالطائر عن موضعه فيه على خلاف ما ألفناه حتى الآن . ثم ذكر المؤلف عبارة عن ابن برى ، وأخرى عن ابن الأثير مع حذف جزء من الأصل . والعبارة الأخيرة مع الشاهد من المحكم أيضا ، وهى فى التهديب والصحاح . أما شرح الشاهد فأخذ المؤلف شطره الثانى من التهذيب ، والأول من ابن برى فى ظنى ، إذ لم أجده فى المراجع الأربعة الكبيرة .

وختمت المادة ببعض الصيغ والمعانى المأخوذة عن التهذيب والصحاح . أما المحكم فقد انتهى مافيه بالفقرة السابقة ، قال ابن منظور : « ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى : قد عَقت عقا ، ومن العرب من يقول : عَقّت تعقية ، وأصلها عققت فلما اجتمع ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن ، وأنشد ابن الأعرابى :

* عقت كما عقت دلوف العقبان *

شبه الدلو ، وهى تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف فى طيرانها نحو الصيد . وعقان النخيل والكروم : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : أخرجت عقانها . وفى ترجمة « قمع » القَمْقَمَة والعقعقة : حركة القرطاس والثوب الجديد » أخذ العبارة الأولى من التهذيب وحذف ما فيها من أسماء لغويين ، والثانية من التهذيب والصحاح معا ، أما الأخيرة فمن مادة « قمع » من التهذيب لا « عقق » كما هو فى اللسان

يستنبط المرء من هذه المادة أن ابن منظور ذكر جميع الصيغ والمعانى المذكورة فى مراجعه الأصول ، عدا المحكم الذى حذف منه لفظين « عقق جمع عقة » و « تلاع عقق » وتفسيرها وشاهدها ، ويخيل إلىّ أن ذلك سهو منه لا تعمد أما المراجع الأصول فى هذه المادة فهى التهذيب والصحاح وحاشية ابن برى والمحكم والنهاية فقط ، ولا يستقى شيئا من الجمهرة مباشرة . فمثلها فى هذه المادة مثل كتاب العين الذى أورد كل ما فيه من صيغ ومعان عن طريق مراجعه الأربعة السابقة ، ولم يكن المؤلف ينبه على كل فقرة اقتبسها من أحدهم وينسبها إلى صاحبه . والسبب فى ذلك أنه لم يفصل كل قول منها على حدة ولكنه كان يخلط ما يأخذه منها أحيانا ويفصله أحيانا أخرى . ولكنه على أية حال لم ينبه على اسم المرجع حتى فى الأحيان التى فصل فيها كل قول عن أخيه فليست هناك قاعدة لظهور أسماء مراجعه .

واختلفت معاملته للمراجع فأخذ المحكم أساسا لترتيب مادته أعنى ليعطيه الهيكل العام للترتيب ثم يحشوه بما فيه وفى غيره من المعاجم . وكان مهما جوّل فى المعاجم يراعى ترتيب ابن سيده ولم يخرج عليه إلا مرة واحدة . وقد عرفنا سابقا أن ابن سيده أراد أن يقيم معجمه على نظام ثابت يقدم فيه المجردات على المزيدات والمفرد على الجمع وما شاكل ذلك لولا أن كثيرا من الاضطراب غلب عليه . وكذا الحال فى اللسان فهو ينتظم إلى حد ما حين ينتظم المحكم ويضطرب حين يضطرب . ومن الطبيعى

أن المؤلف لم يراع ترتيب أى معجم آخر فى اختيار صيغه لأن هذه المعاجم لم تسر على نظام معين ولا تتلاءم مع ترتيب ابن سيده فلا بد من الالتقاط والاختيار منها .

أما الصحاح فلم يحذف من صيغه أو معانيه أو شواهده شيئا . وإنما حذف منه بعض الأمثلة التى ضربها لأقواله مثل قوله «فهو عاق وعقق مثل عامر وعمر» و «الجمع عقق مثل رسول ورسل » و « العقاق . . . جمع عقق مثل قاص وقلاص وسلب وسلاب » حذف من العبارات السابقة ما تحته خط .

ولم يحذف من أحاديث النهاية وشروحها شيئا إلا ما تكرر مع أحد المعاجم الأخرى ، وعبارة استطرادية فى تعريف العقق قال فيها « ويقال : القعقع أيضا » وربما كان السبب فى حذفها إيرادها فى مادة « قعع » وحذف من النهاية أيضا أسماء الرواة الذين وصلت الأحاديث عن طريقهم . وكان ذلك للاختصار أو عدم أهميتهم اللغوية .

ولم يحذف من التهذيب شيئا من صيغه ومعانيه ولكنه حذف بيتين من شواهده أحدهما لزهير والآخر لأبى خراش ، وحذف أسماء الرواة واللغويين الذين كان الأزهرى يكثر من ذكرهم ، وارتضى قول الصحاح : ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، بدلا من قول الأزهرى : ولا يقال معق ، على الإطلاق . وقد أجرى فى التهذيب من التصرف أكثر مما أجراه فى أى معجم آخر من مراجعه : حذفا واختصارا ، ولكنه لم يكن يغير معناه أبدا .

وقد نستشعر من النص الذى رواه مبتورا الأزهرى وابن الأثير من أضداد أبى حاتم ورواه ابن منظور كاملا أنه كان يرجع أحيانا إلى المراجع الأصلية التى أخذت منها هذه الأمهات .

وآثر فى التفسيرات التى يشترك فيها أكثر من معجم واحد نص الصحاح على التهذيب ثلاث مرات ، وآثر نص المحكم على التهذيب مرتين ، بل آثر نص المحكم على الصحاح والتهذيب معا . ولم يؤثر التهذيب على الصحاح إلا مرة واحدة كان الجوهرى أوردها مختصرة جدا . وإذن يمكن ترتيب هذه المراجع بحسب تقديره لها فى هذه

المادة على النحو التالى : المحكم أعلاها ثم الصحاح ثم التهذيب ، أما النهاية فلا تدخل فى هذه المفاضلة لأنها ذات ميدان مختلف بحكم اقتصارها على الحديث .

وقد اشتملت مادة اللسان على جميع صيغ ومعانى كتابى العين والجمهرة وإن لم يأخذ عنهما مباشرة ، ولكنها لم تشتمل على جميع الشواهد بل أخلت بمعظم شواهد العين خاصة إذ تركت سبعة أبيات من الشعر من شواهد الليث .

ووجدت بعض زيادات لم أعثر عليها فى التهذيب أو الصحاح أو المحكم أو النهاية ، وتتمثل هذه الزيادات فى اعتراض الجرجانى على الأزهرى ، ونسبة أحد الشواهد إلى صاحبه ، وزيادة أحد الشواهد الشعرية بيتا أخاله ، وشرح شاهد آخر وذكر ما فيه من روايات أخرى ، وتكملة تفسير العقق بالأباعد من الأعداء . ولا نستطيع الحكم اليقينى بأن هذه الزيادات من جهد ابن منظور الخاص فى بعض المراجع الأخرى غير الأمهات التى ذكرها أو من ابن برى الذى ورد اسمه فى المادة وليس كتابه تحت يدنا كاملا بل ربما كان بعضها ساقطا من نسخ الأمهات التى لدينا كما نرجح فى بعض الفقرات المأخوذة من التهذيب .

وفى المادة بعض ظواهر تعيب اللسان مثل تكرار بعض الصيغ وتفسيرها أكثر من مرتين وثلاث ، وسبب ذلك إيرادها عن مراجعه المختلفة حين تختلف العبارة اختلافا صغيرا لا يغير معناها ، وهذا التكرار كثير ظاهر ، كذلك فرق أحيانا بين اللفظ والشاهد عليه كما فى صيغة « عقق » والحديث الشاهد عليها واضطربت عليه النصوص مرة فنسب ما أخذه من النهاية إلى الأزهرى .

* * *

افتتح ابن منظور مادة « هقع » بمفتتحها فى المحكم قال : « الهقعة : دائرة فى وسط زور الفرس — أو عرض زوره — وهى دائرة الحزام تستحب ، وقيل : هى دائرة تكون بجنب بعض الدواب يتشاءم بها وتكره ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا ، وقد هقع هقعا فهو مهقوع ، قال :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت   حليلته وازداد حرا عجانها

فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله   وقد يركب المهقوع زوج حصان

والهقعة : ثلاثة كواكب نيرة قريب بعضها من بعض فوق منكب الجوزاء وقيل هى رأس الجوزاء كأنها أثافى وهى منزل من منازل القمر ، وبها شبهت الدائرة التى تكون بجنب بعض الدواب فى معده ومركله . وفى حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات » . ابتدأ المؤلف عبارته بمفتتح مادة المحكم ، وطعمها بشىء من الصحاح (ما تحته خط) ما عدا « فهومهقوع » فهى من التهذيب . والمعنى الثانى أيضا مؤلف من المعاجم الثلاثة : فالعبارة من الصحاح سوى كلمة « كواكب » فهى من المحكم والتهذيب عن العين ، أما الصحاح فجعلها « أنجما » ، وأخذ « فوق منكب الجوزاء » من التهذيب والمحكم مع خلاف صغير فيهما ، فالعبارة فى التهذيب « فوق منكبى الجوزاء » وهى موافقة ما فى العين ، وفى المحكم « فى منكب الجوزاء » وأخذ « هى رأس الجوزاء » من الصحاح ، و « كأنها أثافى وهى منزل من منازل القمر » من التهذيب ، وهى فى المحكم أيضا مع خلاف صغير . وكذلك أخذ من التهذيب العبارة الأخيرة . أما الحديث وشرحه فمن النهاية مع حذف ما سبق شرحه من المعاجم الأخرى .

ثم تناول المؤلف الهقعة وهى اللفظ الذى كان وقف عنده من المحكم فقال « والهقعة مثال الهمزة : الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وحكى ذلك الأموى فيمن حكاه ، وأنكره شمر ، وصححه أبو منصور . وروى عن الفراء أنه قال : يقال للأحمق الذى إذا جلس لم يكد يبرح : إنه لهكعة نكعة . وحكى عن بعض الأعراب أنه يقال : اهتكعه عرق سوء واهتقعه واهتنعه واختضعه وارتكسه : إذا تعقله وأقعده عن بلوغ الشرف والخير . وروى عن الفراء أنه قال : الهكعة : الناقة التى استرخت من الضبعة ويقال هكعت هكعا . وقال أبو عبيد : هقعت الناقة هقعا فهى هقعة : وهى التى إذا أرادت

الفحل وقعت من شدة الضبعة . قال أبو منصور : فقد استبان لك أن القاف والكاف لغتان فى الهقعة والهكعة وأن ما قاله الأموى صحيح وإن أنكره شمر ، ويقال قشط فلان عن فرسه الجُلّ وكشطه ، وهو القسط والكسط لهذا العود ، وقد تعاقب القاف والكاف فى حروف كثيرة ليس هذا موضع ذكرها » والفقرة السابقة كلها عن التهذيب مع تصرف فى العبارة بالاختصار ، وحذف بعض أسماء الرواة ، وزيادة قول أبى عبيد ، ويخيل إلى أنه ساقط من نسخة التهذيب التى بين أيدينا لأن صاحب اللسان ينسبه إليه . ورواية العبارة الأولى وحدها عن الصحاح والمحكم بدلا من التهذيب .

ثم استأنف الكلام من الموضع الذى غادر فيه المحكم فقال: « والاهتقاع : مسانة الفحل الناقة التى لم تضبع ، يقال سانّ الفحل الناقة حتى اهتقعها يتقوعها ثم يعيسها واهتقع الفحل الناقة : أبركها وقيل أبركها ثم تَسَدّ لها[1] وعَلاَها ، وتهقعت هى بركت وناقة هقعة : إذا رمت بنفسها بين يدى الفحل من الضبعة كهكعة . وتهقعت الضأن استحرمت كلها. وتهقعوا وردا : جاءوا كلهم . وتهقع فلان علينا وترع وتطيخ بمعنى واحد أى تكبر . وقال رؤبة « إذا امرؤ ذو سوءة تهقعا » والاهتقاع فى الحمى: أن تدع المحموم يوما ثم تهتقعه أى تعاوده وتثخنه ، وكل شىء عاودك فقد اهتقعك » أخذ العبارة الأولى من المحكم ، والثانية « سان الفحل » من التهذيب مع حذف اسم راويها ، والثالثة « اهتقع الفحل . . . » من المحكم ، والرابعة « أبركها . . . » من التهذيب مع تصرف فيها ، وما بعد ذلك حتى « جاءوا كلهم » من المحكم ، والبقية من التهذيب مع اختصار فى إحدى العبارات .

وتختم المادة بقوله : « والهيقعة : ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهى أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع وقيل صوت السيوف فى معركة القتال وقيل هو أن تضرب بالحد من فوق ، قال عبد مناف بن ربع الهذلى :

فالطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا

---

(١) كذا فى الأصل ، وصوابها : تسداها .

شبه صوت الضراب بالسيوف بضرب العضّاد الشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر. والشغشغة : حكاية صوت الطعن. والمعول: الذى يبنى العالة وهو شجر يقطعه الراعى فيجعله على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والعضد ما عضد من الشجر أى قطع. واهتقع لونه : تغير من خوف أو فزع، لايجىء إلا على صيغة مالم يسم فاعله . والهقاع غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض » أخذ المعانى الثلاثة الأولى من المحكم وأكمل الثالث منها من التهذيب ، وأخذ الرابع من الصحاح. والبيت فى المعاجم الثلاثة، والشطر الأول من شرحه من التهذيب مع بعض تصرف ، والشطر الثانى من المحكم ، والصيغتان الأخيرتان من المحكم أيضا . وآثر فى أولاهما نصه على ما جاء فى التهذيب لكماله .

ولا نستنبط من هذه المادة جديدا عما رأيناه فى سابقتها ، ولكن تتأكد لنا بعض نتائجنا وتصحح الأخرى . فالمؤلف لايترك شيئا من مراجعه الأمهات إلا ما لا يدخل فى مادته كقهقع فى التهذيب ، وهمقع فى الصحاح ، وهى أربعة لا تدخل فيها الجمهرة أعنى لايستقى منها مباشرة اكتفاء بما أخذته منها مراجعه ، ويفصل اقتباساته كلا منها على حدة حينا ويلفق بينها حينا آخر ، ويميل إلى التصرف فى نص التهذيب دون رفاقه بالاختصار ، فيحذف أسماء الرواة خاصة ، ويختصر بعض العبارات ، ويؤثر نص المحكم والصحاح عليه ، ويتبع ترتيب المحكم للمادة على حين يختار من مواضع متفرقه من الصحاح والتهذيب . ووجدنا فى المادة زيادة رجحنا سقوطها من التهذيب كما كان ابن منظور أحيانا يأخذ مفهوم عبارة التهذيب ويصوغه من عنده للاختصار . ومن الجميل أن تبرأ هذه المادة من التكرار الكثير الذى وجدناه فى سابقتها .

ظواهر : موقفه من مراجعه :

وضع ابن منظور أمامه مراجع خمسة فى أثناء تأليفه « لسان العرب » هى التهذيب والصحاح والمحكم والنهاية وحواشى ابن برى . واختلفت معاملته لكل واحد من هذه المراجع ، ولكننا نستطيع أن نعمم القول بأنه أورد جميع مافيها من صيغ ومعان وشواهد مع بعض استثناءات نادرة . فقد حذف أشياء منها ومن التهذيب خاصة . والحق أنه كان

ميالا إلى اختصار نصوص التهذيب والتصرف فيها أكثر من غيرها بل آثر نصوص الصحاح والمحكم عليها حين تشترك فى التفسير . ولعل السبب فى ذلك أن الجوهرى وابن سيده كانا أكثر أمانة من الأزهرى فى نقل النصوص فلم يبيحا لنفسيهما حق التصرف فيها . وتتمثل الأشياء التى حذفها من التهذيب فى بعض المعانى وروايات الأشعار والأشياء الاستطرادية مثل بعض المترادفات وللمواد التى ليست فى موضعها وأكثرأسماء الرواة واللغويين التى كان الأزهرى يحب إيرادها والإكثار منها ، وكان إلى جانب ذلك يتصرف فى عباراته بالاختصار . وينبغى ألا يتوهم المرء أن هذه الأنواع التى حذفها قد حذف الكثير منها فإنما حذف منها أشياء متناثرة قليلة . وهذا فى غير أسماء اللغويين والرواة فقد حذفها كلها أو جلها .

ولم يحذف ابن منظور من الصحاح والمحكم شيئا البتة عدا الأمور الاستطرادية فيهما مثل الأمثلة الكبيرة عند الجوهرى والمواد التى ليست فى موضعها . وكذلك الأمر مع النهاية لم يحذف منها إلا ما حذفه من الصحاح والمحكم من استطرادات ، ولكنه زاد فيها أمرا آخر هو حذفه أسماء المحدثين أو أكثرها .

وحذف من حواشى ابن برى أسماء الرواة وما تكرر مع أصل من أصوله الأخرى واختصر عباراته أحيانا وتصرف فى ترتيبها واقتبس منها كثيرا وخاصة إذا كان كلامها يتعلق بنسبة بعض الشواهد أو زيادتها أو شرحها . أما فى المواضع الأخرى فكان يأتى بها بنصها فإذا ما اتهم ابن برى الجوهرى بالتصحيف أو الخطأ أورد كلام الجوهرى على حاله ثم ذكر نقد ابن برى عليه ولم يحاول أن يصلحه من عنده فهذه الحواشى لم تكن مرجعا له فى المادة اللغوية كبقية المراجع وإنما فى الشواهد وإصلاح الصحاح .

أما الجمهرة فلا أستطيع أن أعدها من مصادره المباشرة . حقا ذكر مواد كثيرة بأكلها مثل خب وسج ولسد ولغد ولغز وعزر وبض وغيرها عنها ، ولكنه حذف كثيرا أيضا من الصيغ والمعانى كما فى خشن وعز وسجح وغيرها، وكثيرا من الشواهد

من سجح ولغب وتب وجب وحب وغيرها ، وشروح الشواهد (جب) وأصحابها (ضد) والتعليق عليها (دب ، ذب) والأعلام (عزف) واستطراداتها وغير ذلك . ولكن أهم من كل ذلك أنه لم يكن يذكر أو يحذف بحسب هواه بل كان مضطرا ، لأن ما ذكره أخذه من مراجعه المذكورة آنفا ، وما حذفه كانت حذفته هى ، وما تصرف فيه كانت هى فى الحقيقة المتصرفة . وإذن فالجمهرة ليست من مراجع اللسان المباشرة ، وابن حجر مخطئ فى عدها كذلك . أما المراجع الخمسة التى أشار إليها المؤلف فهى التهذيب والصحاح والمحكم والتنبيه والنهاية . فابن منظور عد الصحاح كتابا بمفرده وحواشى ابن برى كتابا آخر ، أما ابن حجر فعدهما مرجعا واحدا ولذلك أضاف إلى المراجع الجمهرة حتى تصير خمسة ، وما ادعى ابن منظور شيئا .

وقد ازداد اطمئنانى إلى هذه النتيجة حين وجدت أحمد تيمور يعترف بها فى إحدى تعليقاته فى ذيل « كتاب تصحيح لسان العرب » ، والأستاذ كرنكو فى مقاله بالملحق المئوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية وإن لم يؤيدا كلامهما بشىء .

ومن الطبيعى أن اللسان تسوده الظواهر التى سادت مراجعه الأمهات إذ ذكر جميع ما فيها على وجه التقريب . فنحن إذن حين نبحث عن هذه الظواهر نبحث عنها على هدى ما تقدمه لنا مراجعه الأصول .

ويمكن إجمال ظواهر التهذيب فى اتساع مواده وكثرة مراجعه وظهور شخصية مؤلفه والإكثار من المترادفات والنوادر والشواهد من القرآن والحديث . وكل هذه الظواهر بارزة كل البروز فى اللسان بل منها ما ازداد بروزا مثل اتساع المواد والشواهد من الحديث . والسبب فى ذلك أن مراجعه اتسعت أكثر من مراجع التهذيب وأنه أخذ الأحاديث عن النهاية المختصة بها . ولكن برغم اتساع مواد اللسان قلّت أسماء اللغويين والرواة والمحدثين عنده عنها فى التهذيب والنهاية لأنه لم يكن يعنى بها وكان أميل إلى حذفها . أما بقية الظواهر فهى كما هى لأنه أخذها عن التهذيب ، وربما تكون قلت أهميتها لاتساع المواد لا لأنه أهملها .

أما الصحاح فأهم ظواهره الانتظام ، انتظام علاج المواد وترتيب الأبواب وسهولة ترتيب الكتاب كله ، والاختصار حتى إنه حذف أسماء اللغويين ، والتزام الصحيح والألفاظ والضبط بالعبارة وكثرة الأحكام والقواعد الصرفية والنحوية . ونجد من هذه الظواهر عند ابن منظور انتظام الترتيب لأنه اتبع ترتيب الصحاح بحذافيره . أما الظواهر الأخرى فنجدها فى اللسان بشكل أقل بروزا عما كانت عليه فى الصحاح ، فهو يضبط بالعبارة ولكن لا يبلغ فيها مبلغ الجوهرى بالنسبه لكثرة صيغه . وأما التزامه الصحيح فقد طرحه تماما لأن غرضه كان جمع اللغة لا نقدها . ولكنه امتاز على الصحاح بتجنبه ما فيه من تصحيفات بفضل ابن برى والأزهرى والمراجع الأخرى ، والعناية بالشواهد بفضل توجيهات ابن برى . ونستثنى من كل هذا الأحكام النحوية والصرفية فقد زادت بفضل انضمام أحكام ابن سيده إليها .

وتتمثل ظواهر المحكم فى انتظام الترتيب الداخلى للمواد إلى حد ما واستقصاء الصيغ والمعانى ، وجمع الأقوال الكثيرة فى قول واحد ، وكثرة التوجيهات النحوية والصرفية . وقد احتوى اللسان على هذه الظواهر ، فقد سار على نظام ابن سيده فى الترتيب الداخلى للمواد وإن كان حشوها بالزيادات من المراجع الأخرى أخفى هذا الاهتمام . ولم يكن يتقيد المؤلف بأن يبدأ بما بدأ ابن سيده وأن يختم بما ختم به ، بل كان يقدم غيره عليه أو يختم بما عند غيره إذا كان أولى من كلام ابن سيده بالبداية والختام ، ومن الطبيعى أن الاستقصاء زاد بروزا عند ابن منظور بفضل مراجعه الكبيرة وكذلك الأحكام كما سبق القول .

وآخر الأمر لم يعط ابن برى « لسان العرب » شيئا ذا خطر فى التنظيم أو العلاج وإنما صحح له صيغ الصحاح وتفسيراته وشواهده ، وأمده بفيض من هذه الشواهد ، وتلك هى أهميته الوحيدة ، والحق أنه كان قليل الظهور فى اللسان أيضا .

ولا يختلف حال النهاية عن حال تنبيه ابن برى ، فهى لم تعط ابن منظور إلا الأحاديث التى أدخلها فى مواده بشرحها ، أما غير ذلك فلا .

وصفوة القول أن أهم الظواهر التى تسود اللسان هى استقصاء الصيغ والمعانى واتساع المواد وسهولة ترتيب الأبواب والفصول والانتظام الداخلى للمواد إلى حد ما والإكثار من الشواهد من القرآن والحديث والشعر والإطالة فى الشواهد الشعرية. يلى ذلك كثرة الأحكام والتفسيرات النحوية والصرفية والعناية بالمترادفات والنوادر.

مآخذ :

تؤخذ على اللسان عيوب لها خطرها أيضا . وأهمها الفوضى الضاربة أطنابها فى داخل مواده فهو لم يستفد من منهج ابن سيده الذى شرحه فى مقدمته كما لم يستفد ابن سيده نفسه . فسار سيرته واضطرب اضطرابه بل ازداد اضطرابا لازدياد مواده ومراجعه . ومن أسباب هذا الاضطراب أيضا عدم صبه تفسيرات مراجعه للصيغة الواحدة فى بوتقة لصياغة تفسير واحد موحّد لها ، ينقذنا من هذا التكرار الممل لتفسير واحد لا تتغير معانيه . وقد أدى به ذلك إلى تكرير بعض الشواهد فى موضعين متقاربين جدا كما رأينا .

والمأخذ الثانى تركه بعض الصيغ والمعانى التى أوردها أحد مراجعه وخاصة التهذيب ورأينا ذلك مع المحكم . وربما كان السبب فى الأخير السهو ولكن هذا لا يبرئه .

وآخر ما يؤخذ عليه أمر عظيم الخطر ، وهو اقتصاره فى المراجع على التهذيب والمحكم والصحاح والتنبيه والنهاية ، وإهمال غيرها من المراجع الكبيرة الهامة من أمثال الجمهرة لابن دريد والبارع للقالى والمقاييس لابن فارس والمحيط لابن عباد والعباب للصغانى وغيرها ، إن لم نذكر العين لأنه من المحتمل أنه كان يصعب عليه الحصول عليه . فقد فاته كثير من الصيغ والمعانى والشواهد والنقود ، التى ذكرتها هذه المعاجم . فقد ضاع منه نقد ابن فارس فى مقاييسه للخليل وابن دريد وغيرهما على الرغم من أنه ذكر الألفاظ التى نقدها ابن فارس نقدا مرا وخاصة الألفاظ اليمنية . وفاته

من المقاييس تلك الأصول التى استنبطها من استقراء الصيغ وأقام عليها المواد كما فاته مذهبه فى نحت الرباعى والخماسى الذى طبقه على كثير من هذه الألفاظ .

وفاته من العين والجمهرة كثير من الصيغ والمعانى التى أهملها الأزهرى ، وقد رأيناه أهمل فى مادة واحدة سبعة شواهد من العين وحده ، ولو كان رجع إلى البارع لأنقذ كثيرا مما فاته ولكنه لم يفعل .

والبارع الذى يعدّ من أصح المعاجم العربية وأقدمها رجع إليه ابن سيده ، ولكنه لم يأخذ كل مافيه . فضاع على اللسان كل ماتركه صاحب المحكم . وينطبق هذا القول على المحيط لابن عباد وأساس البلاغة للزمخشرى . فقد قابلت بعض مواد اللسان بمواد هذه المراجع فتبين لى أنه ترك كثيرا منها . وبالرغم من كل هذا يعتقد كثير من الباحثين المحدثين أنه المعجم الكامل للغة العربية — مع زميله التاج — وهذا خطأ صراح .

ومهما يكن القول فى اللسان فإنه لا يفقده مكانه ، فهو ثانى اثنين فى دنيا المعاجم العربية ، وهو من أشمل المعاجم للألفاظ ومعانيها . وكانت الخطوة التى قام بها فى حركة المعاجم ، هى جمع هذا الشتات المفرق فى خمسة من المراجع الكبار . أما عدا ذلك فلم يقدم شيئا ، وما كان عصر ابن منظور بعصر ابتكار .

دراسات حوله :

لم تكثر الدراسات حول اللسان ، ولعل السبب فى ذلك طوله . ولكن المحدثين رفعوا من مكانه واتخذوه أساسا لهم ولدراساتهم فكانت ثمراتها الكتب التالية .

١ — تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ، وقد عنى بطبعه ونشره محمد عبد الجواد الأصمعى فى قسمين . وجمع فيه مؤلفه تصويب بعض الأغلاط التى وقع فيها طابعو لسان العرب . وصدره بوهمين أحدهما لأحمد فارس الشدياق فى تاريخ مولد ابن منظور ووفاته ، وثانيهما فى عدّ الجمهرة من مراجع اللسان . وختمه

بستة أوهام من قلم ابن منظور نفسه لا الطابعين ، وهى بالطبع من مراجعه الأولى. لأنه مجرد ناقل باعترافه . ويحتوى الكتاب أيضا على بعض ردود جماعة من اللغويين على تيمور إذ كان نشر تصويباته فى الصحف أولا ، وموافقته أو رَدّه عليها .

ونهج فى الكتاب كله على أن يذكر المادة التى فيها الخطأ والجزء والصفحة والسطر ثم ينقل النص ويبين تصويبه ويختم بالأدلة . ومن الطبيعى أنه اتبع فيه ترتيب اللسان ونمثل لهذا المنهج بالتصويب الآتى :

قال : « وفى مادة — ث ر ب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) ونصل يثربى وأثربى منسوب إلى يثرب وقوله « وما هو إلا اليثربى المقطع » زعم بعض الرواة أن المراد باليثربى السهم لا النصل وأن يثرب لا يعمل فيها النصال . وروى (يترب) بالمثناة الفوقية ، والصواب بالمثلثة لأن الكلام فى طيبة مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام. وأما يترب بالمثناة وفتح الراء فهو موضع قرب اليمامة وأين هو مما هنا » .

٢ — أراد السيد عبد الله إسماعيل الصاوى أن يهذب لسان العرب ليلائم حاجيات العصر الحديث ، وفعلا طبع من هذا التهذيب خمسة أجزاء صغار فى عام ١٣٥٥ هـ وما بعدها ثم توقف عن إكماله . ورمى الصاوى فى تهذيبه إلى أمرين : ترتيب اللسان وتصحيحه : أما الترتيب فقد عدل عن الترتيب الأصلى إلى الترتيب الألف بائى المعتاد من أول الكلمة إلى آخرها ، ووضع كل مادة فى موضعها ، واقتصر على ترتيب المواد ولم يحاول أن يرتب الألفاظ فى داخلها .

وأما التصحيح فاعتمد فيه على مقابلة طبعة بولاق بنسخة اللسان المخطوطة وأصوله التى استمد منها ابن منظور ، والجمهرة ونقود العلماء وخاصة تصحيح أحمد تيمور السابق الإشارة إليه . وخرج من [illegible] خلافات ، فنبه عليها فى المتن أو الهامش .

فزاد عبارات التفسير كثيرا والابيات الشواهد ، وشرح المبهم ، ونسب الشواهد والأقوال إلى أصحابها ، ووضع كل ذلك فى المتن بين قوسين معقوفين .

ونبه فى الهامش على المصدر الذى استقاها منه ، وزاد فى المتن بدون أقواس الأقوال الساقطة من المطبوعة وترك موضعها فارغا ، ونبه فى الهامش على مصدرها أيضا . كذلك زاد فى الهامش بعض فوائد وجدها فى هوامش المخطوطات التى رجع إليها .

أما الخلافات التى نبه عليها فتتمثل فى روايات الأشعار ، ومواضع الخلاف بين اللسان وأصوله ، ووضعها فى الهامش ، وبعض الأخطاء فى اللسان صوّبها فى المتن أو فى الهامش مع التنبيه عليها وعلى مصدرها فى الحالتين .

٣ — قام المرحوم الأستاذ محمد النجارى بتهذيب اللسان أيضا مع العناية بترتيبه خاصة فلم يكتف بترتيب المواد على حروف ألف باء كما فعل الصاوى بل ترك نظام المواد تماما ورتب الألفاظ نفسها على حروف ألف باء بالنظر إلى حروفها جميعا أصلية كانت أو مزيدة ثم أضاف إلى ما جاء فى اللسان أشياء من القاموس والتاج . وعزم المجمع اللغوى على طبعه ولكن لم يقدر له ذلك لعقبات مالية فى أغلب الظن[١] .

---

(١) مجلة المجمع ٥/٨٦ ، ٨٨ .

الفصل الرابع

القاموس المحيط

للفيروزآبادى (٧٢٩ — ٨١٦ أو ٨١٧)

هبط زبيد فى رمضان سنة ٧٩٦ الإمام أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادى الشيرازى اللغوى ، فى عهد الملك الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولى المتوفى فى ربيع الأول سنة ٨٠٣ . وفى هذه الحقبة بين عامى ٧٩٦ و ٨٠٣ ألف هذا الإمام كتابه الشهير « القاموس المحيط » وأهداه إلى الأشرف[1] .

هدفه :

كان هدفه فى معجمه الجمع والاستقصاء قال فى مقدمته : « وكنت برهة من الدهر ألتمس كتابا جامعا بسيطا ، ومصنفا على الفصح والشوارد محيطا . ولما أعيانى الطِّلاب شرعت فى كتابى الموسوم باللامع المعلم العجاب» وإذن فغرضه جمع الفصيح والغريب والبسيط . ولكن هذا كان فى « اللامع » ، وما « القاموس » إلا مختصر منه . فيجب علينا إذن أن نرفع « بسيطا » من أغراضه ونضع بدله « مختصرا » .

وينسجم هذا الهدف مع اسم الكتاب الذى قال عنه فى المقدمة ، وأسميته « القاموس المحيط لأنه البحر الأعظم » ، وأطلق بعض النسخ الاسم فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط ، فيما ذهب من لغة العرب شماطيط » وتوسط بعضها الآخر فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط » .

وقام المجد بمحاولتين ليصل إلى غرضه وصفهما فى المقدمة قال : « ولما أعيانى

---

(١) يظهر من ذلك خطأ محمد صديق إذ قال فى البلغة (١٤٥) إنه ك[illegible] عام ٨١٣ هـ .

الطلاب شرعت فى كتابى الموسوم باللامع المعلم العجاب ، الجامع بين المحكم والعباب ، فهما غرتا الكتب المصنفة فى هذا الباب ، ونَيِّرا براقع الفضل والآداب . وضممت إليهما زيادات امتلأ بها الوطاب ، واعتلى منها الخطاب . ففاق كل مؤلَّف فى هذا الفن هذا الكتاب » .

« غير أنى خمنته فى ستين سفرا يَعْجِزْ تحصيله الطلاب ، وسُئِلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام ، وعمل مفرغ فى قالب الإيجاز والإحكام مع التزام إتمام المعانى وإبرام المبانى ، فصرفت صوب هذا القصد عنانى ، وألفت هذا الكتاب . . » يريد القاموس المحيط .

منهجه :

شرح المؤلف المنهج الذى سار عليه فى المعجم فقال عن المواد : « وألفتُ هذا الكتاب محذوف الشواهد ، مطروح الزوائد ، معربا عن الفصح والشوارد ، وجعلت بتوفيق الله زُفَرا فى زِفْر ، ولخصت كل ثلاثين سفرا فى سفر ، وضمنته خلاصة ما فى العباب والمحكَم ، وأضفت إليه زيادات مَنّ الله تعالى بها وأنعم ، ورزقنيها عند غوصى عليها من بطون الكتب الفاخرة الدأماء الغطمطم » .

وقال عن طريقة علاجها : « إذا تأملت صنيعى هذا وجدته مشتملا على فرائد أثيرة وفوائد كثيرة :

١ — من حسن الاختصار وتقريب العبارة وتهذيب الكلام وإيراد المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة .

٢ — ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء . وذلك قسم يسم المصنفين بالعى والإعياء .

٣ — ومنها أنى لا أذكر ما جاء من جمع « فاعل » المعتل العين على « فَعَلة » إلا أن يصح موضع العين منه كجَوَلة وَخَوَلة . وأما ما جاء منه معتلا كباعة وسادة فلا أذكره لاطراده » ولم يبتكر المؤلف شيئا من هذه الخطوات الثلاث ، فقد ذهب

إليها قبله ابن سيده فى المحكم ، وذهب إلى الثانية منها الأزهرى قبلهما ، وإلى الثالثة الفارابى ونشوان الحميرى وغيرهما .

وبين المؤلف بعض القواعد التى سلكها للاختصار فقال : «ومن بديع اختصاره وحسن ترصيع تقصاره :

١ — أنى إذا ذكرت صيغة المذكر أتبعتها المؤنث بقولى وهى بهاء ولا أعيد الصيغة .

٢ — وإذا ذكرت المصدر مطلقا أو الماضى بدون الآتى — ولا مانع — فالفعل على مثال كَتَب . وإذا ذكرت آتيه بلا تقييد فهو على مثال ضَرَب . على أنى أذهب إلى ما قال أبو زيد : إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التى يأتى ماضيها على فَعَل فأنت فى المستقبل بالخيار ، إن شئت قلت : يفعُل بضم العين ، وإن شئت قلت يفعِل بكسرها .

٣ — وكل كلمة عريتها عن الضبط فإنها بالفتح إلا ما اشتهر بخلافه اشتهارا رافعا للنزاع من البَيْن . وما سوى ذلك فأُقيِّده بصريح الكلام ، غير مقتنع بتوشيح القِلاَم .

٤ — مكتفيا بكتابة ع د ة ج م عن قولى : موضع وبلد وقرية والجمع ومعروف فتلخص وكل غث إن شاء الله عنه مصروف » ورَمَزَ لجمع الجمع بحرفى (جج) ولجمع جمع الجمع بحروف (ججج) . وقيل : إنه كان يرمز فى إحدى نسخ القاموس للجبل (ل) وللحديث (ث) وغيرهما[1] ، وفى نسخة أخرى : خ م رمزا للبخارى ومسلم[2] .

٥ — ونضيف إلى ما مضى أن المجد لم يحذف جميع الصيغ القياسية المطردة كما فعل الفارابى مثلا ، بل كان يعنى بها ويقدمها على غيرها ، قال نصر الهورينى فى أول النسخة : « إذا ذكر الموازين فى كلمة سواء كانت فعلا أو اسما فإنه فى الغالب يقدم

(١) محمد سعد الله : القول المأنوس ٥٩ .
(٢) المصدر السابق ٦٠ .

المشهور الفصيح أولا ثم يتبعه ثانيا باللغات الزائدة إن كان فى الكلمة لغتان أو أكثر.
[و] عند إيراده المصادر يقدم المصدر المقيس أولا ثم يذكر غيره فى الغالب . .
[و] عند تصديه لذكر الجموع يقدم المقيس منها ثم يذكر غيره فى الغالب ، وقد يهمل المقيس أحيانا اعتمادا على الشهرة ، وقد يترك غيره تقصيرا أو غفلة ... ويقدم أيضا الصفات المقيسة أولا ثم يتبعها بغيرها من المبالغة أو غيرها ، ويعقبها بذكر مؤنثها بتلك الأوزان أو غيرها » . . ولو كان المجد أراد إهمال المقيس المطرد لأهمل الإشارة إلى المؤنث الذى يلحق به الهاء زيادة على مذكره فهذا هو الأصل فى التأنيث .

ووقف المجد من صحاح الجوهرى موقفا خاصا أثَّر فى منهجه تأثيرا كبيرا يجب التنبيه عليه . قال فى المقدمة : « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهرى — وهو جدير بذلك غير أنه فاته نصف اللغة أو أكثر : إما بإهمال المادة أو بترك المعانى الغريبة النادّة — أردت أن يظهر للناظر بادئ بدء فضل كتابى عليه ، فكتبت بالحمرة المادة المهملة لديه ، وفى سائر التراكيب تتضح المزية بالتوجه إليه » . ولما كان التمييز بالحمرة متعسرا فى الطبع فى العصر الماضى فقد ميزت هذه الألفاظ التى أهملها الجوهرى بخط ممتد من فوقها .

وكان الموقف السابق بصدد المواد المهملة ، ولكنه له موقف آخر بإزاء بعض المواد المذكورة قال عنه : « ثم إنى نبهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهرى رحمه الله خلاف الصواب ، غير طاعن فيه . ولا قاصد بذلك تنديدا له وإزراء عليه وغضا منه بل استيضاحا للصواب ، واسترباحا للثواب ، وتحرزا وحذارا من أن يُنمَى إلى التصحيف ، أو يعزى إلى الغلط والتحريف » .

وكما اعتذر عن خطوته الثانية ، اعتذر عن خطوته الأولى أيضا بقوله : « ولم أذكر ذلك إشاعة للمفاخر بل إذاعة لقول الشاعر * كم ترك الأول للآخر * »

وذكر سبب إيثاره الصحاح بالنقد فى قوله : « واختصصت كتاب الجوهرى

من بين الكتب اللغوية مع ما فى غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه » .

ويبدو أن المؤلف شغل بنقد الصحاح ، والتنبيه على ما أهمله وأخطأ فيه ، فنسى أن يشير إلى أنه أخذ منه ترتيب كتابه : أبوابه وفصوله ومواده ، بحسب الحرف الأخير فالأول فالحشو .

وصفه : المقدمة :

افتتح المجد مقدمته بتحميد طويل ، أعقبه بكلمة عن أهمية علم اللغة ، ربط فيها بين اللغة والشريعة . وعاد إلى ذلك فى فقرة متأخرة ، بيّن أن القرآن والدول الإسلامية هما اللذان حفظا العربية . ثم أشار إلى عناية القدماء بها . وخلص من ذلك إلى إفراد نفسه بالذكر . وخرج من هذا إلى المعجم الذى التمسه ومقصده فى كتابه ومحاولتيه وصفات القاموس وتسميته ومواقفه من الصحاح ، ومزايا قاموسه ومنهجه فيه وتنبيهه على أخطاء الصحاح وسببه وسبب إيثاره الصحاح بالنقد . وظهرت منه فى أثناء ذلك نغمات من الفخر تضعه فى سلك الأزهرى وابن سيده . ثم ذكر ازدهار اللغة قديما واندثارها فى عهده ولولا القرآن والدولة العربية لضاعت . والعربية لغة النبى فلها فضلها وشرفها ولا يكرهها إلا شقى .

ومهد لإهدائه الكتاب إلى الملك بذكر ما ناله أهل اللغة من درجات سامية قديما ، وحرمانهم حديثا حتى جاء ملكه فأحيا السنن القديمة ، وأخذ يمدحه ويعدد آباءه الملوك ثم أهدى إليه الكتاب .

وختمت المقدمة بالفخر والدعاء قال : « وكتابى هذا — بحمد الله — صريح أَلْفَىْ مصنَّف من الكتب الفاخرة ، وسنيح أَلْفَى قَلَمَّس من العيالم الزاخرة . والله أسأل أن يثيبنى به جميل الذكر فى الدنيا وجزيل الأجر فى الآخرة ، ضارعا إلى من ينظر من عالِم فى عملى ، أن يسترعثارى وزللى ، ويسد بسدَاد فضله خللى ، ويصلح ماطغى به القلم وزاغ عنه البصر وقصر عنه الفهم وغفل عنه الخاطر ، فالإنسان محل النسيان ، وإن

أول ناس أول الناس ، وعلى الله التكلان » وتدعى هذه العبارة أن القاموس يحوى خلاصة ألفى كتاب لغوى كبير فاخر ، ولا تبين أتدخل هذه الكتب فيما أخذه عن العباب والمحكم أم تخرج عنها . ولكن دراسة الكتاب تدل على أن هذه العبارة لا تعنى الألفين بالضبط وإنما مجرد الكثرة ، وتعنى — إلى جانب هذا — المراجع التى استفرغها العباب والمحكم . وقد ذكر الصغانى فى مراجعه عددا كبيرا من الرسائل اللغوية الصغيرة والكبيرة .

تحليل المواد :

نحلل من المواد ما حللناه فى المعاجم السابقة . أما المادة الأولى « عق » من الثنائى المضاعف ، فصدرها الفيروز آبادى بقوله : « العقيق كأمير : خرز أحمر يكون باليمن ، وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض خفية ، من تختَّم به سكنت روعته عند الخصام ، وانقطع عنه الدم ، من أى موضع كان ، ونحاتة جميع أصنافه تذهب حفر الأسنان ، ومحروقة يثبت متحركها ، الواحدة بهاء ج عقائق ، والوادى ج أعِقة ، وكل مسيل شقه ماء السيل وع بالمدينة وباليمامة وبالطائف وبتهامة وبنجد ، وستة مواضع أُخَر ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم كالعِقة بالكسر وكسفينة أو العِقة فى الحمر والناس خاصة ج كعِنَب ، والعقيقة أيضا : صوف الجذع ، والشاة التى تذبح عند حلق شعر المولود ، ومن البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه كالعُقَق كصُرد وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، والمزادة ، والنهر ، والعصابة ساعة تشق من الثوب ، وغرلة الصبى » أخذ الشطر الأول من المعنى الأول من المحكم والتهذيب ، أما بقيته فزيادة طبية من اليمن : موطن الكتاب ، والمعنى الثانى مستوحى من التهذيب ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع من الصحاح والمحكم ، والمواضع الباقية من التهذيب مع زيادة كونه يطلق على ستة مواضع أخرى . أما العقيق والعقة والعقيقة بمعنى الشعر فمن الصحاح والتهذيب عن أبى عبيد ، والعبارة التالية من الصحاح عن أبى عبيد ، والجمع

عن المحكم الذى أخذه بدوره من العين ، والعبارة بعده فى تفسير العقيقة من التهذيب والصحاح ، وكذا الشاة والبرق (وهما فى المحكم أيضا) . أما المزادة والنهر والعصابة والغرلة فمن التهذيب . ويظهر انتظام المادة إذ يجمع معانى كل صيغة على حدة ولا ينثر كلا منها فى موضع كما تفعل المعاجم الأخرى ، ويظهر الإيجاز أيضا .

ثم قال : « وعق : شق ، وعن المولود : ذبح عنه ، وبالسهم : رمى به نحو السماء وذلك السهم عقيقة ، ووالده عقوقا ومعقة ضد بره فهو عاق وعَق وعَقَقٌ محركة وبضمتين ، جمع الأولى عَقَقة محركة ، وعَقَاقٍ كقطام : اسم العقوق . وماء عق وعقاق بضمهما : مر ، وفرس عَقوق كصبورٍ : حامل أو حائل ضد ، أو هو على التفاؤل ج عُقُق بضمتين جج ككتاب . وقد عقت تعق عقاقا وعققا محركة وأعقت . والعقاق كسراب وكتاب : الحمل بعينه » أخذ المعنيين الأولين من المعاجم السابقة كلها ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع عدا عقق من التهذيب والصحاح ، وعقاق من الصاغانى وابن برى ، والماء العق والعقاق من المحكم والتهذيب ، وأولاهما فى الصحاح ، والصيغ التالية من الكتب الثلاثة كلها مع وجود بعضها فى معجم واحد منها أو اثنين فقط . ويظهر فى هذه الفقرة أنه كان يجمع الصيغ ذات المعنى الواحد معا أحيانا مما يجعل النظام يختل بعض الشىء وأنه كان يزيد بعض الصيغ من مراجعه مثل عقق ، ويظهر فيها الإيجاز أيضا .

وختم المادة بقوله : « والعقق محركة : الانشقاق . وطاب الأبلق العقوق فى ب ل ق ونوى العقوق : نوى هش لين الممضغة . وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، والبرقة المستطيلة فى السماء ، وحفرة عميقة فى الأرض كالعق بالكسر . والعقة بالضم : التى يلعب بها الصبيان . وعقّان النخيل والكرم بالكسر : مايخرج من أصولهما وقد أعَقَّتا . وعواقد النخل : روادفه وهى فسلان تنبت معه . والعقعق : طائر أبلق بسواد وبياض يشبه صوته العين والقاف . وأعقه : أمره ، والفرس : حملت وهى عقوق لا معق وهذا نادر أو يقال فى لُغَيَّة رديئة . واعتق السيف : استله ، والسحاب : انشق . وانعق

الغبار : سطع ، والعقدة : انشدت ، والسحابة : تبعجت بالماء ، وكل انشقاق انعقاق»
أما العقق بمعنى الانشقاق فلم أجده فيما بين يدى من مراجعه وخطأه مرتضى الزبيدى .
وأخذ نوى العقوق من التهذيب والمحكم والصحاح مع خلاف بسيط بينها واختصار فيه ، وكلها أخذته من العين ، والمعنى الأول لعقة موجود فى التهذيب والصحاح والمحكم ، والثانى من الجمهرة مع خلاف بسيط ، والثالث من المحكم وهى بخلاف بسيط فى الجمهرة والعقة موجودة فى المحكم ، والعقان وفعلها فى التهذيب والصحاح ، والعواق فى التكملة للصغانى ، والعقعق فى الصحاح والمحكم ، ولكن النص فى القاموس أكمل منهما ، وكلهم أخذ التفسير من العين . والمعنى الأول والثانى لأعق فى التهذيب والصحاح والمحكم مع زيادة الجزء الأخير عن معق من الصحاح . والمعنى الأول والثانى لاعتق فى التهذيب ؛ أما انعق فمعناها الأول فى الصحاح والمحكم ، والثانى فى المحكم ، وهما عن العين ، والمعنى الثالث لم أجد مصدره . والرابع عن التهذيب والصحاح . والتعليق الأخير فى الصحاح والتهذيب أيضا . وتنتهى المادة فى القاموس تاركة بعض صيغ التهذيب مثل معقوقة وعقاقة والعقق والأخيرتان فى المحكم مع العقق والإعقاق المحذوفتين أيضا . وقد نتساهل فى معقوقة وعقاقة لأن أولاهما اسم مفعول والثانيــة صيغة مبالغة فهما مطردتان ولكن ما العمل فى باقيها . وترك أيضا بعض معانى العق وانعق الواردة فى المحكم .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن الفيروزآبادى كان يرجع إلى التهذيب والعباب والصحاح والمحكم والجمهرة والعين . ولكن هل رجع إلى هذه المعاجم كلها مباشرة أو استقى منها عن طريق المعاجم الأخرى . أما العين فالأرجح أنه استقى منه عن طريق غير مباشر . وهذا الطريق هو العباب والتهذيب والمحكم وخاصة أن أكثر الصيغ والمعانى الواردة عن العين لا ترد عنده وحده بل لابد أن توجد فى احد هذه الكتب أيضا . ويغلب على الظن أنه أخذ الجمهرة أيضا عن طريق المحكم . وقد عرفنا منذ زمن بعيد أن هذا المعجم أفرغ العين والجمهرة فيه على وجه التقريب .

أما التهذيب والصحاح فكان من اليسير عليه الرجوع إليهما ولكن يبدو أنه كان يأخذها عن طريق العباب والتكملة . فهو فى « هقع » يخالف نص الصحاح المطبوع ويوافق نص العباب الناقل هو عنه ، مما يدل على أنه استقى منه عن هذا الطريق. والحق أن العباب والتكملة أفادا صاحب القاموس إذ أعطياه مواد الصحاح كلها وأكثر مواد التهذيب وكتب ابن فارس والمحيط لابن عباد . أما المحكم فأفاده فى مواد العين والجمهرة . وكأنما أغناه هذان المرجعان عن بقية المراجع .

ونرى فى المادة انتظاما فتفْرد معانى كل صيغة على حدة ولا تنثر بين أرجاء المادة كلها ولا تتكرر . ويحاول ذكر جمع كل صيغة فى أثرها بل ذكر بعض الصيغ التى بمعناها أيضا وإن سبب هذا بعض الاضطراب . ونرى من آثار الانتظام ضبطه ألفاظه بالعبارة فينص على حركتها أو يذكر وزنها بكلمة أشهر منها فأمن كتابه من كثير من التحريف والتصحّيف .

ويتمثل فى المادة الإيجاز أيضا فهو يحذف فضول التفسيرات بل يحذف بعضها وقد يكون من الضرورى الهام ، ويحذف أسماء اللغويين والرواة والاستطرادات فى المترادفات والروايات وما إليها ، ويحذف الشواهد جميعا فيخفف كتابه منها ومن شروحها والتعليق عليها وذِكْر شيء من رواياتها .

ولكن يعيبه حذفه بعض الصيغ والمعانى المذكورة فى مراجعه الأصول وبعض الاضطراب الذى سببه ذكر الصيغ التى بمعنى الصيغة التى يعالجها معها إذا كانت من نفس المادة فهو بذلك لن يأتى بها فى موضعها الذى تستحقه وبذلك لا ييسر على الباحث الوصول إليها .

* * *

نجد الثلاثى « هقع » مصدرا بالاسم قال : « الهقعة : دائرة تكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشاءم بها أو لمعة بياض فى جنبه الأيسر ، وثلاث كواكب فوق منكبي الجوزاء كالأثافى إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف »

العبارة الأولى فى تفسير الهقعة بالمعنى الأول مأخوذة من الصحاح مع الاختصار القليل ، والثانية من العين ، والثالثة من الجمهرة ، والمعنى الثانى مأخوذ بالاختصار من العين ، وبعضه موجود فى التهذيب والمحكم اللذين حذفا اشتداد الحر حين طلوعها مع الفجر . ويتبين من هذه الفقرة أن المؤلف كان يميل إلى إيراد أقوال اللغويين فى تفسير اللفظ الواحد كما كان الأزهرى يفعل فى تهذيبه ولا يقتصر على قول واحد ، وكان يضع هذه الأقوال بعضها وراء بعض ولا يعنى بنسبتها إلى أصحابها ، ولا يتحرج من التصرف فيها بحذف بعضها واختصار بعضها الآخر ، ويحذف الشواهد ، ويضبط العبارة .

ثم قال : « وهَقَعه كمنعه : كواه . وكغراب : الغفْلة من هم أو مرض . وكهمزة : المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . والهيقعة كهينمة : حكاية وقع السيف أو ضربك الشىء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق . وككتف : الحريص » . المعنى الأول من التكملة عن الفراء ، والصيغة الثانية موجودة فى الجمهرة والمحكم ، والثالثة فى الصحاح والمحكم مع تغير فى لفظ « المكثر » إذ جعلاها « الكثير » وهى فى التهذيب بخلاف آخر . والعبارة الأولى فى تفسير الهيقعة مأخوذة من الصحاح وهى فى التهذيب مع إطالة ، والثانية من الجمهرة والمحكم ، والثالثة من العباب وهى فى الصحاح مع اختلاف بسيط فى كلمة « الحديد » إذ جعلها « الحد » . أما الصيغة الأخيرة فمأخوذة من المحيط لابن عباد كما يقول صاحب التاج . ويظهر فى هذه الفقرة جميع ما ظهر فى سابقتها .

وختمت المادة بقوله : « وهقعت الناقة كفرح فهى هقعة : وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة كتهقعت . واهتقعه عرق سوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، وفلانا : صده ومنعه ، والفحل الناقة : أبركها وتسداها ، والحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنته ، وكل ما عاودك فقد اهتقعك . واهتقع لونه مجهولا : تغير . وتهقع : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم وتهقع مجهولا : نكس .

وانهقع : جاع وخمص» أخذ الفعل هقع عن التهذيب الذى رواه عن أبى عبيد ، وتهقع من المحكم والمعنى الأول لاهتقع من التهذيب مختصرا ، والثانى من المحيط ، والثالث من المحكم والتهذيب معا ، والرابع من التهذيب مع تصرف وكذا التعليق بعده ، ومعنى المبنى للمجهول من الجمهرة والتهذيب والمحكم ، والمعنى الأول لتهقع من التهذيب ، والثانى من التكملة . وتهقع القوم فى الجمهرة والمحكم ، وما بعده من محيط ابن عباد . وكل ما فى هذه الفقرة موجود فى التكملة عدا تهقع المبنى للمجهول .

يستنبط المرء من هذا التحليل أن الفيروزآبادى استمد هذه المادة من العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم والعباب واستمد صيغة من مصدر لا نعرفه . ولم يكن يتبع نظاما معينا فى الرجوع إلى هذه المراجع أى لم يكن يقدم أحدها على الآخر أو يتبع ترتيب أحدها ويحشوه بما فى الكتب الأخرى كاللسان . وإنما كان يورد الصيغة من الصيغ ويذكر جميع تفسيراتها التى أدلت بها هذه المعاجم ، وكان الفيروزآبادى أميل إلى نصوص الصحاح والمحكم ، مثله فى ذلك مثل ابن منظور . ولكنه خالفه فيما عدا ذلك فكان يتصرف فى جميع النصوص التى ينقلها أو أغلبها بالاختصار والحذف من أى معجم كانت ، أما ابن منظور فلم يتصرف على نطاق واسع بعض الشىء إلا فى التهذيب .

ويبدو الانتظام فى المادة للمرة الأولى فى المعاجم فهو يذكر الصيغة يليها معانيها كلها ولا يرجع إليها مرة أخرى كما كان يفعل أكثر المعجميين أصحاب الموسوعات . ولم يكن هذا الانتظام نتيجة قلة الصيغ عنده بل هو نتيجة الإيجاز وحده . فالصيغ كثيرة جدا لا تقل عنها فى غيره من الموسوعات . وتضبط ألفاظه بتمثيلها بكلمة أخرى أشهر منها أو بالنص عليها بالعبارة مما لا يجعل القارئ يحار بين صنوف الضبط المختلفة التى يمكن خلعها على الألفاظ ، فينجو الكتاب بذلك من التصحيف . وقد رأينا أشباه هذا فى بارع القالى . ولكن الأمر هنا أشد انتظاما واطرادا .

ويظهر فى المادة من مظاهر الإيجاز اطراد المعانى بعضها وراء بعض مع حذف

كل ما يمكن حذفه منها على الرغم من أنها مقتبسة من معاجم أخرى ، وحذف الشواهد وأسماء اللغويين والرواة الذين وردت عنهم هذه الألفاظ والمعانى وما إلى ذلك . ولكننا نأخذ عليه أنه فى سبيل الإيجاز حذف بعض عبارات التفسير اللازمة كما فعل فى الهقعة واهتقع اللون وغيرهما ، وبعض خصوصياته التى تفسره مثل قول الجوهرى « المهقوع لا يسبق أبدا » الذى يوضح تشاؤم العرب به . وحذف أيضا فى سبيل الإيجاز بعض الصيغ مثل الاهتقاع وتهقعت الضأن المذكورة فى المحكم والتهذيب والجمهرة ، والخلافات فى التفسير الكثيرة فى التهذيب والمترادفات المذكورة فى التهذيب خاصة والاستطرادات . وكل هذه الأشياء نجدها فى لسان العرب . وإذن فالفيروزآبادى لم يتبع طريقة ابن منظور فى الإتيان بجميع ما ذكرته مراجعه الأمهات فى أغلب الأحيان بل كان يحذف منها .

* * *

كانت المادتان السابقتان فى الأجزاء المفقودة من العباب ، ولذلك فنحن فى حاجة إلى تحليل غيرهما من الموجود فى المجلد الباقى من هذا المعجم الذى هو أحد مرجعين أساسيين للقاموس . ولنختر مادة « ثعد » لنرى مقدار الصلة بين القاموس والمحكم فيها . قال القاموس : « الثعد : الرطب أو بُسْر غلبه الإرطاب والغض من البقل . وثرى ثعد : لين . وما له ثعد ولا معد : أى قليل ولا كثير . والمثعئد كالمطمئن : الغلام الناعم » . أخذ المعانى الثلاث الأولى من مفتتح المادة فى المحكم الذى قال فيها : « الثعد : الرطب وقيل : البسر الذى غلبه الإرطاب قال :

لَشَتَّان ما بينى وبين رُعاتِها إذا صرْصَرَ العصفُور فى الرُّطَبِ الثَّعْدِ

الواحدة ثعدة . ورطبة ثعدة معدة : طرية عن ابن الأعرابى . وبقل ثعد معد : غض رطب . المعد إتباع وقيل هو كالثعد من غير إتباع . . وماله ثعد ولا معد : أى قليل ولا كثير » وواضح أن المؤلف حافظ على عبارة المحكم فى المعنيين الأولين مع استبدال « وقيل » بالحرف « أو » ولكنه عدل عن هذه المحافظة

فى المعنى الثالث وتصرف فيه . وحذف من عبارة المحكم الشاهد الشعرى والنص على واحدة الثعدة وقول ابن الأعرابى . أما الشاهد فمنهجه يقتضى حذفه ، وأما واحدة الثعد فحذفها لأنها قياسية مطردة فى غالب ظنى ، وأما قول ابن الأعرابى فلأنه مستفاد من المعنيين قبله ، والمؤلف لايحب التكرار ، وآثر الفيروز آبادى نص المحكم فى هذه المعانى على نص العباب الذى قال فيها « قال أبو عبيد : الثعدة : مالان من البسر الواحدة ثعدة . وقال الدينورى : النبات الناعم الغض ثعد وثأد ومأد ، وكلام للعرب مأثور : كلأ ثعد معد تشبع منه الناب وهى تَمْد ، يريدون تعدو . قال : وقال بعض الأعراب : إذا نعتّ غضوضته قلت : ثعد وثأد ومعد ... والمعد إتباع لا يفرد وبعضهم يفرده ... » ويتضح أن الصغانى كان ميالا فى هذه المادة إلى إيراد نصوص اللغويين فى تفسيرها لا التعبير من عنده كما فعل ابن سيده ، وفضل الفيروز آبادى تعبير ابن سيده على نقول الصغانى . وحذف صاحب القاموس مترادفات العباب وما أورده من أقوال الأعراب . أما المترادفات فلاعتباره إياها استطرادا ، وقد حذف ما أورده المحكم من مترادفات أيضا ، وأما أقوال الأعراب فلأنها من الشواهد التى نبه على أنه يحذفها . ولما حذف المترادفات ، صار من الضرورى حذف التنبيه على الإتباع فلم يذكره فعلا .

ولم أجد تفسير الثرى الثعد فى العباب ولا المحكم فهو إذن من زيادات المؤلف ولم أجده فى لسان العرب . أما عبارة « ماله ثعد ولا معد » فأخذها من ختام المادة فى المحكم . وأخذ المثعئد بنصها من آخر المادة فى العباب . وانتهت المادة فى القاموس ، ولكنها لم تشتمل على جميع ما فى المحكم أو العباب . فالأول فيه « وحكى بعضهم : اثمعدّ الشىء : لان وامتد . فإما أن يكون من باب قمارص فيكون هذا بابه ، ولا تهجمنّ على هذا من غير سماع ، وإما أن تكون الميم أصلية فتثبت فى الرباعى » . وفى العباب : « رجل ثعد أى لحيم ناعم ... وقال ابن عباد : هو يثعد : أى ينعم .. » ولم يأت كل هذا فى مادة الفيروزآبادى ، وإذن فهو يختار من مرجعيه الأصليين ولا يأتى على جميع ما فيهما كما كان يفعل اللسان فى أغلب مواضعه . وليس من سبب واضح لحذف هذه الصيغ .

وحين نضع هذه المادة فى القاموس إلى جوار نظيرتها من اللسان نرى القاموس زاد على ما فى اللسان عبارة الثرى الثعد وعبارة المثعئد ، ونرى اللسان زاد على القاموس ما تركه هذا من أقوال المحكم وقولا الأصمعى فى تحديد البسر الثعد وتفسير الثعد بالزبد إلى جانب الأحاديث والأشعار التى اتخذ منها شواهد لمعانيه .

ويظهر المؤلف فى المادة السابقة غير محافظ على ترتيب أحد مرجعيه ، فهو يرتب وفقا لمزاجه الخاص ومؤثرا لعبارة المحكم على العباب ومهملا لبعض المعانى والصيغ التى أوردها مرجعاه ، ومهملا للاستطرادات والشواهد والتكرار فى التفسير والإطالة فيه والمترادفات .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة يراها الإنسان فى القاموس لأول وهلة : الانتظام فى الترتيب الداخلى للمواد والانتظام فى علاجها . أما الترتيب الداخلى فيقوم على الصيغ ، تقدم الصيغة وتقفى بمعانيها كلها مرة واحدة ولا يعاد إليها مرة ثانية فى المادة كلها بل ينتقل إلى غيرها فحين تنتهى: غيرها ... وهلم جرا . وتخاصت المواد بهذا الانتظام من التشتت الذى كان يرغم الباحث على قراءة المادة كلها كى يحصل على معانى الصيغة التى يريدها كلها فكان يكلفه جهدا شاقا ، والتكرار الذى كان يقع فيه المؤلف سهوا منه بعد أن طال به المدى فى صيغ مختلفة فيعيد بعض ما مر ذكره فى أوائل المادة .

ولحسن حظ القاموس أن مرجعيه هما المحكم والعباب ، فأولهما جعل مؤلفه من منهجه السير على ترتيب خاص لصيغه · فقدّم الصيغ المجردة وأخّر المزيدة ، والمرجع الثانى التزم الخطة أكثر من التزام نظيره لها ، وإن لم ينبه عليها فى مقدمته فصار ترتيب الصيغ وفقا لتجردها من الزيادات والتحاقها بها ميسورا على المؤلف فما عليه إلا أن يتبع ما رتبه مرجعاه ، وأن ينظم ما اضطرب عليهما . وقد فعل كثيرا وكانت خطوة أخرى من خطوات الانتظام عند الفيروز آبادى .

ومن مظاهر الانتظام فى القاموس أيضا ميله فى كثير من مواضعه إلى تأخير الأعلام ، أشخاصا كانوا أو قبائل أو مواضع إلى آخر مواده . فالأعلام من الممكن الاستغناء عنها فى المعاجم اللغوية دون شعور بنقصها ولكن إن كان لابد من ذكرها فالأجمل تأخيرها ولا شك . لخطرها قليل فى كشف القناع عن معنى المادة وصيغها .

وإذن فالانتظام الداخلى للمواد فى القاموس يقوم على فصل معانى كل صيغة عن زميلتها فى الاشتقاق مع تقديم الصيغ المجردة على المزيدة وتأخير الأعلام . وساعد المؤلف على هذه الخطوة الإيجاز الذى تحراه فى مواده .

أما انتظام علاج الصيغ فيقوم على ميل المؤلف إلى استكمال زوايا الصيغ التى يذكرها . فإذا كانت الصيغة فعلا ذكر ماضيها ومضارعها ومصدرها إلا ما دخل تحت قاعدته العامة التى قدمها فى المقدمة . وإذا كانت الصيغة اسما ذكر جمعها بل جموعها وجموع جموعها أحيانا وذكر مفردها ومذكرها ومؤنثها أيضا . فكان فى هذا انتظام يضاف إلى انتظام الترتيب . وهذان النوعان من الانتظام هما اللذان يميزان القاموس المحيط عن بقية المعاجم العربية . ولم يخل بهذا الانتظام إلا ميل المؤلف إلى إيراد الصيغ المترادفة من المادة الواحدة فى الموضع الواحد . فقد كان حين يورد الصيغة يورد مترادفاتها التى تشترك معها فى الاشتقاق من نفس المادة ، وإن كان تخلص من المترادفات الغريبة عن المادة . وأخل به أيضا ذكره فى بعض المواضع الصيغة الواحدة أكثر من مرة ونثره لها فى الأرجاء المختلفة من المادة كما كان يفعل غيره من أصحاب المعاجم . يضاف إلى ذلك أنه لم يراع المجرد والمزيد فى كثير من المواد أيضا تبعا لصاحب المحكم والعباب .

الإيجاز :

يضارع الانتظام فى الأهمية الإيجاز . وللإيجاز عدة مظاهر فى القاموس فأبرزها للناظر حذف الشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن وحديث وشعر وأقوال . وقد يأخذ بعض الناس على صاحب القاموس هذا الحذف وهو على حق . ولكن أصحاب المعاجم الذين أكثروا من هذه الشواهد وخاصة الشعرية لم يفيدوا منها الفائدة التى

كنا ننتظرها . فهل نظم هؤلاء الأعلام هذه الأشعار وصنفوها أى تصنيف ؟ فمنها أشعار جاهلية ومخضرمة وإسلامية كلها جمعت معا كأنما الألفاظ لم يطرأ عليها أى تغيير فى المعنى أو المدلول أو الاستعمال فى هذه الأزمنة الطويلة . ومنها أشعار لشعراء من قريش وآخرين من هذيل وغيرهم من تميم وغيرهم من أسد وغيرهم من شيبان . . إلى آخر القبائل . وكل قبيلة كان لها لهجتها الخاصة ، فهل استفاد هؤلاء اللغويون من هذه الأشعار فى تبين هذه اللهجات الخاصة ؟ هل أفاد اللغويون حقا من الشواهد الشعرية بصورتها التى كانت فى عهدهم ؟ لا شك أن لا ، فنحن لا ندرى هل غيرت الأشعار وأدخلت عليها الروايات حتى تتفق مع اللهجات المعروفة أو كانت هناك لهجة شعرية موحدة مع اللهجات الخاصة وإلا فما بال هذا الاتفاق فى القصائد وألفاظها واستعمالاتها ؟ وكان لغويونا القدماء قادرين على الإجابة عن هذه الأسئلة . وإذن فالذين ذكروا الشواهد لم يستفيدوا منها كل الاستفادة فلا ضير على الفيروزآبادى أن يحذفها فهو يريد معجما صغير الحجم شاملا لمواد اللغة ، لمتن اللغة ، والمعاجم التى من هذا الصنف لها نفس الأهمية التى للمعاجم الموسوعية فلا تغنى هذه عن تلك ولا تلك عن هذه .

ومثله حذف أسماء اللغويين والرواة الذين تروى عنهم الصيغ والمعانى فمواد القاموس خالية منهم تماما لا يقف نظرك على أحد منهم فيها . ومن الطبيعى أن «المتون» لا تعنى بنسبة كل ما فيها إلى أصحابه لأن اهتمامها منصب على المواد نفسها لا على قائليها وخاصة أن هذه الأقوال صارت من التراث العربى المعروف بعد ذلك الزمن الطويل الذى عاشته موسومة بأسماء رواتها وآن لها أن تتحرر من هذه السمة وتندمج فى التراث العام تماما . يضاف إلى ذلك أمر هام هو أن هذه النسبة فقدت أهميتها بالنسبة للفيروزآبادى لأنه لم يأخذ هذه الأقوال عن رواتها أو حتى تلاميذهم وإنما أخذها من مرجعين اثنين هما المحكم والعباب . فإذا وجب عليه أن يذكر مرجعه وجب ذكر أحد هذين الكتابين لا الرواة الأصليين وإلا عد كاذبا . ومهما اختلفت الآراء فى ذلك العمل فقد ارتكبه قبله أصحاب المعاجم المطولة لا الموجزة .

واختصر بعض التفسيرات الطويلة التى رواها مرجعاه ، فحذف بعضها وكان من هذا الذى حذفه ما يحدد المعنى ويقيده أو يسمه بصفات معينة . وأبرز ما يظهر ذلك فى أسماء الأماكن . قال الفيروزآبادى : مثلا «طوْد . . ذ بالصعيد » وهى فى العباب « بليدة بالصعيد الأعلى فوق قوص ودون أسوان» . وقال الفيروز آبادى أيضا « برقعيد كزنجبيل : قرب الموصل » وهى فى العباب « برقعيد : قرية من أعمال الموصل على أربع مراحل منها من قرى البقعاء يضرب بأهلها المثل فى اللصوصية» ويبيّن أنه حذف أمورا هامة فى التحديد . وقد أكمل شارحه السيد مرتضى هذا النقص فى التاج . ولم يكن هذا النقص فى كل الأماكن أو التفسيرات وإنما فى بعض الطويل منها فقط ومن الطبيعى أن هذا الحذف يعتبر من مساوئ الاختصار فى القاموس .

وحذف من العباب أكثر الأقوال التى أخذها من مقاييس أحمد بن فارس وتتعلق بدلالة التراكيب أو أصولها فى المواد الثلاثية والنحت فى المواد غير الثلاثية وحذف من العباب والمحكم بعض الصيغ والمعانى وخاصة كثيرا مما أورده أولهما من محيط ابن عباد ، فهو لم يفرغهما تماما فى مواده بل ترك بعض ما فيهما[1] . ولا شك أن هذه الأمور التى حذفها مع ما حذفه من التفسيرات الطويلة خسارة لغوية لأنها أمور لازمة ضرورية لتوضيح المواد ، فكان من المحتم عليه ذكرها فمنهجه لا يرغمه على حذفها . فإذا كنا نتسامح معه فى حذف الاستطرادات والمترادفات والتفسيرات المتكررة (التى تئول إلى معنى واحد وإن اختلف رواتها كما بينت المواد التى حللناها) فإننا لا نستطيع أن نعذره فى هذه الأمور .

وجملة القول فى إيجازه أنه يتمثل فى حذف الشواهد وأسماء اللغويين وبعض التفسيرات الطويلة وبعض الصيغ والمعانى الواردة فى العباب والمحكم والاستطرادات والمترادفات والتفسيرات التى تئول إلى مفهوم واحد ورواها لغويون مختلفون وأقوال ابن فارس عن دلالة التراكيب والأصول التى نحتت منها المواد غير الثلاثية وتفسير بعض الألفاظ الغامضة الوارده فى تفسير الصيغ والمواد وما شابه ذلك .

---

(١) محمد سعد الله : القول المأنوس ٢٦ ، ٢٩ .

الاستقصاء :

الظاهرة الثالثة الهامة الاستقصاء . ولم يأت هذا عن جهد كبير بذله المؤلف فى البحث والجمع وإنما عن الجهد الذى بذله ابن سيده والصغانى صاحبا المرجعين اللذين كانا أصلا للقاموس ، فالمحكم يشتمل على أكثر ما فى العين والجمهرة والبارع مع كثير من الزيادات ، والعباب يشتمل على الصحاح والتكملة والذيل والصلة والحواشى والمقاييس مع زيادات . فإذا أفردنا الصحاح على حدة وجدنا التكملة والحواشى تشتمل على أكثر مافى التهذيب والمحيط لابن عباد . فكأنما العباب يحتوى على أكثر ما فى الصحاح والتهذيب والمحيط والمقاييس وهى أكبر المعاجم وأصحها . فانتقل الاتساع والانفساح من هذين المرجعين إلى القاموس ، ويزيد هذه الظاهرة أهمية عدم اعتماد ابن منظور على العباب ، مما حرمه كثيرا من الفوائد وأحدث خلافا كبيرا بين ما فيه وما فى القاموس ، فكلاهما يكمل الآخر ولا يغنى أحدهما عن نظيره .

العناية بالأعلام :

رابع الظواهر عنايته بالمحدّثين والفقهاء فكان ينتهز أية فرصة لإيراد أسمائهم فى مواده ، فاحتلت أسماؤهم الشطر الأكبر من زياداته على المحكم والعباب ، فقد بحثتُ عن كثير من هذه الأسماء التى أوردها فى مرجعيه هذين فلم أعثر عليها ، وليس ذلك بغريب فقد ألف الفيروزآبادى نفسه كتابين فى الرجال هما : « المرقاة الوفية فى طبقات الحنفية » و « المرقاة الأرفعية فى طبقات الشافعية » . فلا عجب أن يستقى منهما ومن غيرهما من كتب الطبقات فى قاموسه . وهاك مثالا لذلك من مادة « خرق » قال : « الخرقة بالكسر من الجراد والثوب : القطعة ج كعنب وأبو القاسم شيخ الحنابلة ، وأبو الحسين بن عبد الله بن أحمد والد صاحب المختصر ، وعبد العزيز ابن جعفر ، وعبدالرحمن بن على ، وإبراهيم بن عمرو مسند أصبهان ، وعبدالله بن أحمد ابن أبى الفتح وبلدياه عمر بن محمد الدلال وأحمد بن محمد بن أحمد الخرَقيُّون أئمة

محدثون ، وذو الخِرَق النعمان بن راشد لإعلامه نفسه بخرق حمر وصفر فى الحرب ، وخليفة بن حمل لقوله :

لما رأتْ إبلى جاءتْ حمولتُها غَرْثَى عجافا عليها الريش والخِرَقُ

وقُرط أو ابن قرط الطُّهَوى الشاعر القديم ، وابن شُرَيْح بن سيف شاعر آخر جاهلى يربوعى ، وفرس عباد بن الحارث . وخِرْقة بالكسر : فرس الأسود ابن قردة ، وفرس مُعَتِّب الغنوى ، واسم ابن شعاث الشاعر ، وشُعاث أمه ، وأبوه نُباتة . . . خَرِق كفرح فهو خَرِق وهى خَرِقة وبلا لام : ة بمرو . . . منها محمد ابن أحمد بن أبى بشر المتكلم ، ومحمد بن موسى ، وابن عبيد الله المحدثون . . . والزبير ابن خُرَيْق كزبير تابعى . . . وخرقاء : امرأة سوداء كانت تَقُمّ مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنها ، وامرأة من بنى البكاء شبب بها ذو الرمة . . . وعذار بن خرقاء محدث ، ومالك بن أبى الخرقاء عقيلى . . . وعبد الكريم بن أبى المخارق محدث لين » . ولا يتفق المؤلف مع مراجعه إلا فى أسماء الشعراء أو كبراء العرب من أعلامه .

الطبيات :

وخامس الظواهر عنايته بالمادة الطبية فى موارده فقد كان يذكر النبات ثم يقفى على ذلك بمنافعه الطبية . وهذه الظاهرة عامة فى المصنفين اليمنيين . واشتهر بالتأليف فيها أسرة بنى رسول ملوك اليمن الذين أُلِّف لهم القاموس ، وكان الأشرف إسماعيل من ملوكهم صهرا له . فهى إذن من تأثير اليمن فيه . وقد احتلت هذه المعارف الطبية قسطا كبيرا من زيادات المؤلف . قال أحمد فارس الشدياق[1] : « أول ما يقع عليه نظر الناظر إلى الصحاح الأبيات التى استشهد بها ، فيحكم بأن المؤلف لغوى أديب ، فإذا وقع نظره على المواد المكتوبة فى القاموس بالحمرة حكم بأن المؤلف طبيب ، وذلك نحو قوله الأَشَّج والبرنج والبسفايج والبابونج والبهرامج والجسميزج والجوزاهنج

(١) الجاسوس ١٠٨ .

والإسفيداج والشافافج والشهدانج ونحو ذلك » . وقال أيضا عن الظاهرتين الأخيرتين[1] « ومع بسط عبارة هذه الكتب [يريد المعاجم القديمة] التى تيسر لى مطالعتها لم أجد فيها ماوجدت فى القاموس من وصف الأدوية والعقاقير وأسماء المحدّثين والفقهاء وغير ذلك مما لم تكن العرب تعرف له عينا ولا أثرا حتى إن المصنف من شدة تهافته على ذكر الأعلام أهمل ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف ففى مادة « رحم » أهمل الرحمن والرحيم واجتزأ عنها بذكر محمد بن رحمويه كعمرويه ورحيم — كزبير — بن مالك الخزرجى وابن حسان الدهقان ومرحوم العطار محدثون » .

وعنى الفيروزآبادى إلى جانب أسماء المحدثين والفقهاء بعامة الأعلام على اختلاف أنواعها وإن كان بدرجة أقل بل وصلت عنايته إلى بعض الأعلام الأعجمية مثل أهل الكهف وقتيل الخضر وكثير ممن جاء فى الأخبار الدينية والتاريخ [illegible] الأفشين والخفتار والبطريق ومن إليهم . وقد أخذ عليه بعض الباحثين هذا [illegible] الشدياق بقوله[2] : « فما الفائدة فى ذكر هذه الأسماء . فهل كان يخطر ببال المصنف أن يجمع فى قاموسه جميع الأسماء العربية والعجمية ؟ فهل بعد ذلك محال ؟ »

ولكن أغرب من ذلك كله عنايته بأسماء الحيوان والشيطان . وقد جمع الشدياق أقواله عنها فى قوله[3] : « القلاط بالضم وكسمك وسنور من أولاد الجن والشياطين . شنقناق كسرطراط رئيس للجن . الغول ساحرة الجن وشيطان يأكل الناس . بولس سجن بجهنم . ومما ذكره من أسماء الماعز الجريش والصعدة وهيلة ، ومن أسماء الكلاب واشق وهبلع كدرهم وهزهاز والأكدر ، وقال فى « كسب » : كسبة من أسماء إناث الكلاب ولم أعثر على غيرها . . . زغبة بالضم حمار جرير الشاعر ... » .

واتسعت أسماء المدن والبقاع والأماكن عنده اتساعا كبيرا فشملت العالم

---

(١) نفس المرجع ، ٨٠ .
(٢) الجاسوس ص ٣٠٧ .
(٣) الجاسوس ص ٣٠٨ .

المعروف فى عهده كله . ويرجع أكثر الفضل فى هذا الاتساع إلى مرجعيه الأصليين المحكم والعباب والآخير منهما خاصة . ولكنه زاد عليهما كثيرا من هذه الأعلام أيضا . والحق أن هذه الأعلام كاملة شاملة عنده بل جميع الأنواع من الأعلام قريبة من الكمال فلا يفوقه وشرحه التاج معجم آخر فى ذلك .

المصطلحات :

ومن الظواهر البارزة أيضا عنايته بالألفاظ الاصطلاحية فى العلوم المختلفة والفقه والعروض خاصة . فتراه يذكر الاسم المتمكن والنصب والنحو والجزم والترادف والإتباع والتضمين والمقطعات الشعرية وبعض البحور وغير ذلك . ومن أغرب مافيه قوله : « ومما عثرت عليه من الألفاظ التى اصطلح عليها أصحاب الرمل : الثقف وشكله ٥/٥ والعقلة وشكلها ٥//٥ . وقال فى « ركز » : الركيزة فى اصطلاح الرمليين العتبة الداخلة . وقد أوغر عليه صدر المحشى غير مرة — لهذا السبب — حتى قال بعد قوله : « وفاء المولى من امرأته : كفر عن يمينه ورجع إليها » وقوله : وفاء المولى من امرأته ..الخ . ليس هذا من اللغة فى شىء بل هو من الاصطلاحات الفقهية ككثير من الألفاظ المستعملة فى الفنون فيوردها على أنها من لغة العرب ويأتى له نظائر . ولا يقال: إن الفيومى ذكره فى المصباح لأنه موضوع لفقه لغة الشرح الكبير فى فقه الشافعية فهو فى محله » . ولا يعاب المؤلف باهتمامه بالمعانى الاصطلاحية للألفاظ التى يدخلها فى كتابه فقد اكتسبت هذه الألفاظ معانيها وصارت حقا لها وتعرف بها فهى من التراث العربى . فلا يضيرها ألا يتكلم بها العربى الجاهلى أو فى صدر الإسلام ما دامت مبنية على القواعد العربية . ومن الواجب أن تعنى المعاجم باللغة العربية فى كمالها وشمولها لا فى جاهليتها الضيقة حسب . فالعيب أن نهمل التطورات التى اعترت كثيرا من الألفاظ بفضل الإسلام والآراء الجديدة التى أدخلها على الحياة العربية فغيرت من مُثُلها وأصولها وغيرت من معانى ألفاظها . فواجب أن نورد هذه المعانى أنها إسلامية أو أموية أو مولدة . وقد جاء غيره بكثير من هذه الألفاظ .

المولد والأعجمى والغريب :

وقريب من هذه الظاهرة عناية المؤلف بإيراد المولد من الألفاظ والأعجمى والغريب وإكثاره منها حتى أخذ عليه ذلك الناقدون . ونستطيع أن نستخرج أمثلة هذا النوع من قول الشدياق[1] : « وقوله فى اللام : أعطنى شحتلة من كذا بالحاء المهملة والمثناة : أى نتفة . مع أن الصغانى نبه على أن هذه الكلمة ليست من كلام العرب ، ونص عبارته فى العباب : أهل بغداد يقولون : أعطنى شحتلة . . . وليس هو من كلام العرب . . . ومن ذلك قوله : الكشمخة : بقلة طيبة رخيصة . قال الأزهرى : أقمت فى رمال بنى سعد فما رأيت كشمخة ولا سمعت بها وما أراها عربية . وكذلك الكشماخ ذكرها المصنف بمعنى الكشمخة . وقال الأزهرى : إنها نبطية » . ومن الأمثلة أيضا ما جاء فى قول الشدياق[2] : « جحلنجع فى قول أبى الهميسع :

* من طحمة صبيرها جَحَلَنْجَع *

ذكروه ولم يفسروه وقالوا : كان أبو الهميسع من أعراب مدين وما كنا نكاد نفهم كلامه . يهيا : من كلام الرعاء . شنطف كجندب كلمة عامية ذكرها ابن دريد ولم يفسرها . الكشعثج والكشعطج : مولدان . قال المحشى : لم يتعرض لتفسيرهما فكان عدم ذكرهما أولى من تحبير الورق [إشارة إلى إهمال الجوهرى لها . وقد ورد هذان اللفظان فى كتاب العين تمثيلا للكلام غير العربى ولم يرد أنهما لفظان حقيقيان وإنما مجرد حروف مركبة لا تدخل فيها حروف الذلاقة] الشينقور كخيزبون هكذا جاء فى شعر أمية بن أبى الصلت ، ولم يفسر » .

• وقال : « ومما ذكره من الألفاظ العجمية : الكندر : ضرب من حساب الروم فى النجوم قلت : الإفرنج يقولون للتقويم المسمى بالفارسية سالنامه كَالِنْدَر فلعله

---

(١) الجاسوس ١٣٢ .　　(٢) الجاسوس ٣٠٩ .

هو المراد هنا . العرصف : نبت يونانيته كافيطوس . الجيش بالكسر : نبات طويل له سنفة طوال مملوء حبا فارسيته شلمز » .

ومختصر القول فى هذه الظاهرة أن المصنف له الحق فى إيراد بعضها ولا حق له فى بعضها الآخر . فلا تثريب عليه فى ذكر الألفاظ الغريبة والمولدة إذا فسرها ونبه على توليدها أو تعريبها . ولكن لا حق له فى ذكر المرادف الأعجمى للألفاظ العربية .

الضبط :

ومن أبرز الظواهر فى القاموس ضبطه ومنهجيته . فالمؤلف سار على نظام قريب من الاطراد فى ضبط ألفاظه . فالمشهور والمفتوح يتركهما وما عداهما يضبطه بالعبارة لا بالقلم . وكان فى ضبطه يلجأ إلى إحدى طريقتين التصريح أو التمثيل بلفظ مشهور . وحين التصريح كان يصرح بضبط حرف واحد فى الألفاظ الثلاثية فى الغالب وهو الأول فى أكثر الأحيان .

وهاك ماقاله محمد سعد الله فى القول المأنوس بصدد خطة المؤلف فى الضبط[1] :
« إذا قال : بالفتح والكسر والضم . يريد به هذه الحركات على الحرف الأول مع سكون الثانى إلا إذا كان بعد الثانى ألف نحو الذهاب ، فإن الثانى مفتوح البتة . أو كان اسم فاعل أو مفعول من غير الثلاثى المجرد أو صيغة ظرف أو آلة أو مصدر ميمى فإن المراد من الحركات فيها على ما قبل الآخر فقط كمحسن ومكرم ومسجد ومرجع بالكسر أو الفتح . وهذا عادة الجوهرى وغيره أيضا . أو كان فعلا ماضيا فإذن المراد من الحركات المذكورة على الحرف الثانى كقوله وطئه بالكسر . وإذا قال : ويُفتح أو يُكسر أو يُضم بالمجهول أراد به أنه قليل [إلا فى أحوال أخذوها عليه] . وإذا قال : وقد يفتح أو قد يكسر أو قد يضم أراد أنه أقل . وإذا قال : محركة أو بالتحريك أو يحرك يريد بها بفتحتين أى بفتح الأول والثانى كقوله

(١) ١٠٤ .

البَطر محركة : النشأة ، والبقرة ، بالتحريك : للمذكر والمؤنث ، والبعر ، ويحرك : رجيع ذات الخف والظاف . وإذا قالت : مثلثة ، يريد بها الحركات الثلاث على الأول مع سكون الثاني إن لم يكن الألف بعده كقوله كان بحضرته مثلثة . . وقد يقول يثلث بالمعنى المذكور كقوله : دل عليه دلالة ويثلث » .

وكثيرا ما اعتمد على الأوزان فى الضبط قال صاحب التمول المأنوس [1] : « الأفعال من غير الثلاثى المجرد يعبر بوزنه الخاص بعد إدخال الكاف نحو كأ كرم وتكلف ومن الثلاثى المجرد : ما كان من باب نصر يقول كنصر أو كتب أو طلب ، وما كان من باب ضرب يقول كضرب وقد يقول كعقد ، كما قال فسد كنصر وعقد وكرم ، وما كان من باب كرم وحَسِب يقول : ككرم وحسب أو ورث ، وما كان من باب علم يقول كفرح أو سمع كقوله تعب كفرح : ضد استراح ، وما كان من باب فتح يقول كمنع سواء كان لازما كقوله صمأ عليهم كمنع : طلع ، أو متعديا كقوله : سلأ السمن كمنع : طبخه ، وإذا قال : كمنعه يريد به المتعدى فقط كقوله : زكأه كمنعه : ضربه . وقد يقول كجعل كقوله : سبأ الخمر كجعل : شراها . وقد يقول كجمع كقوله : ضرأ كجمع : خفى » .

« وقد يقول كيمنع ويضرب ويريد بهما مجرد الوزن دون الباب كقوله فى (ى أ س) « يئس ييئس كيمنع وكيضرب شاذ » لا يريد بهما أنه من باب فتح وضرب فإنه من باب علم وحسب كما لا يخفى على الواقف .

« وقد يقول . كعُنِي يريد به المجهول من الثلاثى المجرد سواء لم يستعمل إلا مجهولا أو كان المجهول كثير الاستعمال أولا ، ولا يريد به أنه لا يستعمل إلا مجهولا كما وهم ، بدليل قوله وعنى بالضم عناية وكرضى قليل ، وبقرينة قوله : قد مُلِئَ كعنى مع أنه قال : مَلِيء كسمع وملأ كمنع . . . وقد يعبر عنه بلفظ المبنى للمفعول أو بالمجهول أو بالضم كقولة واستُجِن مبنيا للمفعول . . . وكقوله : انُتقِع لونه مجهولا : تغير .

(١) ١٠٧ .

« ومن الأسماء يعبر عن اسم الفاعل من الأفعال بمحسن وعن اسم مفعوله بمكرم وعن اسم الفاعل من التفعيل بمحدّث وعن اسم مفعوله بمعظم.. وقد يقول كالمَنْع تعبيرا عن المصدر المفتوح الساكن العين من باب فتح كقوله المسح كالمنع إمرار اليد على الشيء ، وقد لايريد إلا الوزن كقوله : المعق كالمنع : الشراب الشديد .

« وقد يريد فى الأسماء وزنا صوريا لاصرفيا كما قال فى (ز م ك) وكسُكَّر وزبرد وعِبِدَة وزهير إذ علم منه أن زِمَّلا كعِدَة مع أن الوزن الصرفى لزِمَّل فِعَّل وزمدة عِلَف فينبعى أن يحمل على الوزن الصورى الذى لا يلزم فيه مقابلة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد بل يعتبر فيه مقابلة الحركات بالحركات بخصوصها والسكنات بالسكنات وكما قال فى باب الميم الدرخمين كشرحبيل : الداهية ، مع أن الوزن الصرفى له فُعَّلين ووزن الشرحبيل فُعَلِّيل ... »

وقد تطور الضبط عنده فكان يزن فى نسخته الأولى بكَتّان ولما خاف أن تختلط بكتاب التى يضبط بها أيضا ، وزن نسخته الأخيرة بشَدّاد[1].

ولم يكن الفيروزآبادى يعنى بضبط الشكل وحده بل بالإعجام أيضا فينبه على الحروف المعجمة والمهملة والمعجمة بواحدة والمثناة والمثلثة والفوقية والتحتية . وقد رأينا أمثلة متفرقة من هذا الضبط بنوعيه عند المتقدمين من أصحاب المعاجم والقالى خاصة . ولكنه كان من الندرة بمكان بعيد فيها ما عدا بارع القالى . والبارع نفسه على عنايته الشديدة بالضبط لايصل إلى درجة القاموس ولكنه فى الحقيقة غير بعيد عنه فى المرتبة من حيث الضبط والإعجام .

مآخذ :

كان من آثار موقف الفيروزآبادى من الجوهرى أن تصدى له كثير من اللغويين يعارضونه وينقدونه ، وعلى رأسهم أحمد فارس الشدياق فى الجاسوس وسر الليال ومحمد سعدالله فى القول المأنوس . ونحن مضطرون إلى التعرض إلى مارموه به

(١) نفس المرجع ٥٧ .

من تهم حين نصف كتبهم كما سنذكر المآخذ المتصلة بمدرسته فى حين الكلام عن المدرسة جميعها فلا نكرر القول عنها هنا ، وإنما نذكر أطرافا من النقد الذى يختص به دون غيره . ونستطيع أن نجعل هذه المآخذ أصنافا أولها ما استلزمه منهجه الخاص ، وثانيها إخلاله بما وعد به فى منهجه وإكثاره من الأمور غير اللغوية .

أما الصنف الأول فيتمثل فى إبهام عبارته وغموضها وعدم إشارته إلى الضعيف من اللغات التى يذكرها والردىء والمذموم وما إلى ذلك والتعريف الدورى وتذكير الفعل الواجب التأنيث وتأنيث الفعل الواجب التذكير . وسبب كل هذه المآخذ الاختصار الذى التزمه فأرغمه على حذف جميع ما لا يتصل بالتفسير وإن كانت له أهميته ، وإلى التعريف بالمترادفات ، وإلى عطف المعانى كلها دون تمييز فجاء الفعل المذكر ملحقا بفاعل مؤنث لوجود فاعل مذكر آخر وما ماثل ذلك .

ويتمثل الصنف الثانى من المآخذ فى إخلاله بالأمور التالية التى وعد بها فى منهجه : تمييز الواوى من اليائى ، وعدم ذكر المطرد من أسماء الفاعلين ، واستخدام الرموز التى نص عليها فى المقدمة ، وإخلاله ببعض ما تمسك به فى ضبط الألفاظ . وكل هذه المآخذ عنى به الناقدون وأتوا بالأمثلة الكثيرة عليه .

وعيب عليه كذلك إكثاره من الأمور التى لا تتصل باللغة اتصالا مباشرا من أعلام ، وخاصة الأجنبية ، ومعلومات طبية ومصطلحات وغيرها .

ومن الأخطاء الغريبة المتكررة وزنه كثيرا من الألفاظ التى على مثال انفعل مع إدغام نونها فى فائها بافتعل ، وقد أشار الشدياق إلى ذلك فى قوله[1] : « ووزن امّتر وامّصر وامّس وامّرط وامّعط وامّحق على افتعل » .

دراسات حوله :

الدراسات التى دارت حول القاموس المحيط كثيرة ومتنوعة جدا ، حتى لقد اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ، فجعلوا الحاشية شرحا ، والشرح نقدا أو استدراكا

(١) الجاسوس ٧٦ .

وخلطوا فى عناوين كثير منها بسبب ماراعته من سجع قرّب بينها جميعا . ولما كان كثير من هذه الرسائل مفقودا إلى اليوم فإنى مضطر إلى مسايرة الأقدمين على الرغم من هذا الخلط . ونستطيع أن نجعل هذه الدراسات فى الأصناف التالية : شرح مصطلحات القاموس ، شرح مقدمته ، تهذيبه ، الاستدارك عليه ، نقده ، حواش ، شروح ، مختصرات ، ويضاف إليها كثير من الكتب التى ترجمته إلى الفارسية أو التركية ، وبعض التقييدات التى دخلت فيما سبق من كتب مثل التى تنسب إلى عبدالباسط سبط سراج الدين البلقيني، وسعدى مفتى الديار الرومية (أى بلادالترك).

(ا) ويتمثل النوع الأول فى الكتب التالية :

١ — إضاءة الأدموس ورياضة الشموس من اصطلاح صاحب القاموس لأحمد بن عبد العزيز السجلماسى الفيلالى (١٠٧٠ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش و ٨٦٩ لغة . وينقسم إلى ثلاثة أركان ، عالج فيها ترتيب القاموس وطريقة ضبطه وبعض قواعد صرفية متصلة به .

وقد نظمه الكردودى قاضى طنجة (١٢٦٨ هـ) فى كتابه المسمى « حلية العروس ، نظم إضاءة الأدموس » .

٢ — القول المأنوس فى صفات القاموس لمحمد سعد الله طبعه بالهند ١٢٨٧ هـ ، وقسمه إلى ٣٥ فصلا ، سمى كلا منها صفة . وعالج فيه نواحى مختلفة من القاموس مثل بعض المعلومات عنه، وشرح غوامضه و نقده و الدفاع عنه وماوقع فيه مترجموه وطابعوه من أخطاء ، وهو ذو قيمة كبيرة .

(ب) وأما خطبة القاموس فالنسخ فيها مختلفة جدا فى كثير من تقديم وتأخير . . . وعليها شروح كثيرة[1] . وعثرت منها على أسماء الكتب التالية :

١ — كتاب محب الدين أبى الوليد عبد الباسط بن محمد الشهير بابن الشحنة الحلبى الحنفى (٩٠٣ هـ) ذكره صاحب التاج فى صدر مقدمته .

(١) محمد صديق حسن خان : البلغة فى أصول اللغة ١٤٧ .

٢ — القول المأنوس بشرح مغلق القاموس لمحمد بن يحيي المعروف ببدر الدين القرافى المصرى ، ألفه بعد أن شرح القاموس نفسه عام ٩٧٠ هـ ، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ١١ م لغة .

٣ — شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرءوف المناوى (١٠٣١ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦ م لغة .

٤ — فتح القدوس فى شرح خطبة القاموس للسجلماسى مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش لغة وعالج فيها أمورا تشبه ما عالجه أستاذه ابن الطيب ، وتلميذ آخر لهذا الأستاذ هو السيد مرتضى الزبيدى .

٥ — كتاب أبى الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتى ، ذكره صاحب التاج وهو متوسط الحجم .

٦ — كتاب ميرزا على الشيرازى ، ذكره صاحب التاج .

٧ — كتاب أحمد بن مسعود الحسينى الهركامى الهندى ، متوسط الحجم .

٨ — كتاب زين العابدين بن محسن الحديدى الأنصارى ، المعاصر لمحمد سعد الله من أهل القرن الثالث عشر ، وهو لطيف الحجم .

٩ — نضيف إلى هذه الكتب كتابا آخر فى شرح عبارة واحدة من المقدمة وهو كتاب الزهر اليانع على قول صاحب القاموس ولا مانع لمحمد بن يوسف الدمياطى الحنفى من أهل القرن الحادى عشر ، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٤١٧ لغة .

(جـ) ولم أعثر من كتب التهذيب إلا على واحد قال محمد صديق[١] : « ومن جملة عنايتهم به أن بعضهم رتبه على نمط المصباح باعتبار الأول والثانى والثالث وسماه منتهى الأرب ولم يتعد ما أورده المجد » .

(د) وعثرت على أسماء كتب الاستدراك التالية :

---

(١) البلغة ١١١ .

١ — كتاب المناوى ، مجلد لطيف ذكره صاحب التاج .

٢ — كتاب عبد الله بن المهدى الحوالى الحميرى الملقب بالبحر (١٠٦١ هـ) استدرك عليه وعلى الجوهرى فى مجلد وأتهم صيته وأنجد[١] .

٣ — الناموس لملا على بن سلطان القاري الهروى ورد عليه ابن الطيب[٢] . ويفهم من كلام صاحب التاج أنه استدراك ، ومن كلام صاحب البلغة أنه مختصر أو شرح .

٤ — رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجى ، ذكره صاحب التاج .

٥ — كتاب على بن محمد معصوم الحسينى الفارسى ، ذكره صاحب التاج .

٦ — التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبى الفيض مرتضى الحسينى الزبيدى .

٧ — عزم السيوطى على تأليف رسالة فى الاستدراك عليه ولا ندرى أتمها أم لا ، قال[٣] : « ومع كثرة ما فى القاموس من الجمع للنوادّ والشوارد فقد فاته أشياء ظفرت بها فى أثناء مطالعتى لكتب اللغة حتى هممت أن أجمعها فى جزء مذيلا عليه » .

٨ — تقتنى دار الكتب المصرية تحت رقمى ١٢٢ و ٣٠٥ لغة نسختين مخطوطتين من كتاب يسمى « ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس » ولا ندرى من مؤلفه على وجه اليقين . فقد ذكر فى صفحة العنوان أنه للعالم العلامة والحبر الفهامة الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى رحمه الله ولكن مالكه أنكر ذلك . قال : « قال مالكه السيد عبد الحميد البكرى : أحسب هذا الكتاب لغير مؤلف القاموس كما يعرفه المطالع فى أثناء هذا الكتاب لأننى وجدت

---

(١) التاج ٣ .

(٢) ١٤٨ ، ١٧٥ .

(٣) المزهر ١ : ٥١ .

سيلقه ومذهب مؤلف هذا كثير التفاوت من أوجه شتى وهو بخلاف مذهب صاحب القاموس والله سبحانه وتعالى أعلم » .

ويؤيد هذا الرأى ما قيل فى المقدمة شرحاً لسبب تأليف الكتاب : « وبعد فإنى لما رأيت كثيرا ممن لا توغل له فى علم اللغة يعتقد أن القاموس قد أحاط باللغة ولم يبق ولم يذر ، أردت التنبيه على بطلان هذا الزعم بذكر شىء مما فاته مع عدم الاستيعاب » ويبعد صدور مثل هذا القول من الفيروزآبادى الفخور الذى وصف كتابه « بالمحيط » .

ولا يوجد من الكتاب غير مجلد واحد ينتهى بمادة « هوث » أى بانتهاء باب الثاء .

والقسط الأكبر مما زاده المؤلف فى الصيغ . قال مثلا « الألاء كالعلاء : موضع على خمس مراحل من تبوك » و « الأشائن : موضع ذكره ابن الأعرابى » و « البأبأة بالمد ، ترقيص المرأة ولدها وزجر السنور ويقال هو ابن بجدتها وبؤبؤها ، وفلان فى بؤبؤ المجد أى فى مصاصه والبؤبيبة السيدة وهو فى ضنضئ المجد وبؤبؤ الكرم وبحبوحة كل شىء بؤبؤه ، وبأبأ : أسرع وبأبأ الفحل : رجّع البآء فى هديره . . . وتبأبئوا عليه » .

ولكنه زاد إلى جانبها مواد كاملة أغلبها غاية فى القصر مثل قوله : « بثاء موضع » و « تطأ الرجل تظلم » ، و « أطأ ثبت ، وقد أطأ الله الإسلام أى ثبته وأرساه أصله وطا » .

وفى تاج السيد مرتضى الزبيدى أشياء من هذه الزيادات وأهمل أشياء أخرى من الصيغ والمعانى التى يشتركان فيها جميع ما جاء فى بكأ وبعض ما ورد فى بأبأ .

وظاهر من الزيادات السابقة أنها مختلفة الأنواع فمنها اللغوى الخالص ومنها أسماء البلدان . وكان منها الأعلام والمحدثون خاصة أيضا مثل قوله فى حشب « حوشب بن عقيل بن دحية البصرى وحوشب بن مسلم الثقفى وحوشب غير

منسوب محدثون » . وسبب إيراده هذه الأسماء وزيادتها على صاحب القاموس عنايته الشديدة بها فى كتابه كما تبين سابقا .

وقد ذكر بعض أشياء أوردها الفيروزآبادى ولكنه ذكرها ليزيدها وضوحا فيما يبدو . مثال ذلك قوله « النطأة : العنكبوت » وكان صاحب القاموس قال « النطأة دويبة » ، وقوله « أثارب : قلعة حصينة بين حلب وأنطاكية » ، وفى القاموس « أثارب : ة بحلب » .

وقد عارضه أحيانا نادرة كقوله « الحانوت دكان البائع مطلقا وإن لم يكن بائع خمر » وفى القاموس « الحانوت : دكان الخمار » .

وذكر أشياء ليس فيها زيادة هامة أو توضيح عما فى القاموس مثل قوله « الأجاءة موضع فيه ديار بدر بن عقال فيه بيوت من متن الجبل ومنازل فى أعلاه » و« المحسبة بالكسر : الوسادة » و« درست بن نصر شيخ لابن مخلد » و« دشت : محلة بأصبهان » و « البهث : البشر وحسن اللقاء » و « جهث كمنع : استخفه الطرب » وأمثال ذلك كثيرة وكله فى القاموس بالنص أو بالمعنى . وليس من سبب لهذه الظاهرة إلا اختلاف نسخته عن نسختنا أو ميله إلى تكبير حجم تصنيفه على حساب القاموس .

والحق أن أهمية هذا الكتاب تقوم على القسط اللغوى الذى زاده على القاموس أما أعلام البلدان والأشخاص فلا نعطيها من الأهمية كثيرا حين نتناول المعاجم اللغوية . وتزداد أهميته حين نعرف أن بعض ما زاده لم يذكر فى تاج العروس وإن كان قليلا . ومهما يكن من شىء فإنه من أحسن الكتب الصغيرة التى تدور حول القاموس وتتناول ناحية واحدة منه .

(ﻫ) ويندرج تحت النقد كتب كثيرة منها ما يبين مآخذه ومنها ما يمدحه ومنها ما يقف بينه وبين الجوهرى موقفا خاصا . وقد تعدى هذا النقد الكتب الخاصة به إلى الشروح والحواشى . ولكن هذين الصنفين لهما موضعهما الخاص . وهذه أسماء كتب النقد التى وجدتها :

١ — الإفصاح فى زوائد القاموس على الصحاح للسيوطي (٩١١ هـ) ويتضح من أقوال المناوى فى شرحه أنه لم يتم ، وأن مؤلفه بين فيه ما زاده المجد من صيغ ومعان لا مواد حسب .

٢ — بهجة النفوس فى المحاكمة بين الصحاح والقاموس للقرافى (١٠٠٨ هـ) ذكره فى شرحه للمقدمة .

٣ — الدر اللقيط فى أغلاط القاموس المحيط لمحمد بن مصطفى الداودى المعروف بداود زاده (١٠١٧ هـ) وهو مختصر جمع فيه الغلطات التى عزاها المجد للجوهرى ورد عليها .

٤ — مرج البحرين للقاضى أويس بن محمد المعروف بويسى (١٠٣٧ هـ) أجاب فيه عن اعتراضات المجد على الجوهرى .

٥ — كتاب الوشاح وتثقيف الرماح فى رد توهيم المجد الصحاح لأبى زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلى . ويبين عنوان الكتاب هدف مؤلفه وهو الرد على نقد المجد الفيروزآبادى للصحاح ، وصرح المؤلف بذلك فى مقدمته أيضا . وزاد المؤلف على بعض مآخذ ذكرها السيوطى ولم ترد عند الفيروزآبادى . واتبع فى ترتيب كتابه ترتيب الجوهرى والفيروزآبادى . واعتذر عن عدم توسعه فى القول بقلة المراجع بين يديه . ويظهر من تتبع الكتاب أن من مراجعه المجمل ومختصر العين والمغرب للمطرزى والمصباح المنير والمجرد للهنائى وحواشى ابن برى والمشارق لعياض وأدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها من كتب اللغة والنحو والصرف والعروض والتاريخ والأدب .

وأشار فى المقدمة أيضا إلى آداب القدماء فى النقد ليعيب المجد ويسير هو عليها قال : « قاعدة المتقدمين تسليم كل قول لقائله خصوصا إذا كان من أهل التحقيق إلا أنهم يقولون : هذه اللفظة مثلا أثبتها فلان وأنكرها فلان أو لم يعرفها فلان أو خلافا لفلان

وما أشبه ذلك . ويتحاشون عن الألفاظ الشنيعة من قولهم : أخطأ فلان أو وهم ونحو ذلك . وكانوا أيضا يلاحظون صحة المعانى دون ثبوت الألفاظ . . . » .

ويلى المقدمة ما أخذه السيوطى على الجوهرى من التصحيف ولم يذكره المجد وهو منتقى من الفصل المعقود لتصحيف الصحاح فى النوع الثالث والأربعين من المزهر . ولم يسر فيه المؤلف على ترتيب الجوهرى ولا السيوطى ، إذ أورد الألفاظ على النحو التالى : دبدبة — ذنابى — شرداخ — أحتق — العانك — نقت . وهى فى المزهر بالترتيب الآتى : دبدبة — ذنابى — أحتق — العانك — نقت — شرداخ . ومن الواضح أن الترتيبين يخالفان ما ألفه الجوهرى .

وهاك ماقاله الوشاح فى اللفظية الأولى: «أنشد [أى الجوهرى] على الدبدبة بموحدتين:

عاثور شر أيما عاثور دبدبة الخيل على الجسور

قال التبريزى : الصواب دندنة بنونين ، وهو أن تسمع نغمة من الرجل ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » . وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك . اه . قلت : قد وافق الجوهرى المجد والزبيدى . فقال الأول : الدبدبة كل صوت كوقع الحافر على الأرض الصلبة وقال الثانى : الدبدبة تقارب المشى فى سرعة ا ه . والمستشهد بالبيت على ما قال الجوهرى أبو مهدية ، وهو من ثقات الأعراب وعلمائهم ، أخذ عنه أبو زيد الأنصارى وأبو عبيدة والأصمعى ، وهؤلاء الثلاثة هم أئمة الناس فى اللغة وعلوم العرب . وأما الدندنة بنونين فقد فسرها الجوهرى بعين ما فسر به التبريزى حرفا بحرف واستشهد بالحديث أيضا والعلم عند الله » .

ويظهر من هذا أنه كان يقدم قول السيوطى ولا يتصرف فيه إلا قليلا جدا . فقد أخر « من الرجل » عن موضعها عند السيوطى « تسمع من الرجل نغمة » ، وكان أحيانا يختصر العبارة قال : « قال ابن برى : هكذا فى الأصل بخط الجوهرى، والصحيح

الذنانى » والعبارة عند السيوطى هكذا « قال بن برى : هكذا فى الأصل بخط الجوهرى وهو تصحيف والصواب الذنانى بالنون » وكذا الحال فى بقية الألفاظ . ويظهر من المادة أنه يؤيد رده بأقوال اللغويين كما أشار فى منهجه ، ويصدر هذا الرد بلفظ قلت . وعلى هذا النمط سار فى رده على المجد الفيروزآبادى .

وتتلخص التهم التى وجه المؤلف همه إلى الرد عليها فيما يلى :

(١) التصحيف ، وتتمثل فى ظاهرتين : تصحيف فى ضبط الألفاظ وتصحيف فى حروفها . وهذه التهمة يدور عليها كثير من كلام المؤلف فهى أظهر التهم عند المجد الفيروزآبادى . وهاك مثالا لكل منهما قال : « قوله [أى المجد] المغص ويحرك ووهم الجوهرى : وجع فى البطن . اهـ . عبارة الجوهرى : قال ابن السكيت : المغص بالتسكين : تقطيع فى المعى ووجع ، والعامه تقول مغص بالتحريك وقد مُغِص الرجل فهو ممغوص . فالعهدة على ابن السكيت . وقال فى النهاية : إن فلانا وجد مغصا هو بالتسكين وجع فى المعى والعامة تحركه وقد مغص فهو ممغوص . وقال فى أدب الكاتب (ما جاء ساكنا والعامة تحركه) يقال أجد فى بطنى مغسا ومغصا وأصله الطعن . وقال ابن فارس المغص تقطيع فى المعى ووجع ، وهو بالسكون شكلا . وقال الزبيدى : المغس إرساب الشىء فى الماء نحوه . مقلوبه المغس لغة المغص . وقال فى المصباح : والمغص وجع فى الأمعاء والتواء وهو بالسكون ولا يقال بالتحريك ، وحكى ابن القوطية مغص مغصا من باب تعب ومغص بالبناء للمجهول مغسا بالسكون وبالصاد لغة فيهما . فهذه اللغة الشاذة التى اعتمدها المجد هى التى نفاها الجمهور ، والعلم عند الله » .

وقال : « قوله اللجز كـكتف قلب اللزج . واستشهاد الجوهرى ببيت ابن مقبل تصحيف فاضح ، والصواب فى البيت اللجن والقصيدة بالنون ! . قلت : المجد تبع ابن برى ، قال فى الحواشى : وإنما هو اللجن بالنون وقبله :

من أُنسوة شمس لا مكره عنف ولا فواحش فى سر وإعلان

قال : والمكره يوصف به المفرد والجمع . وعبارة الجوهرى : اللجز مقلوب اللزج قاله ابن السكيت فى كتاب القلب والإبدال ، وأنشد لابن مقبل :

يعلون بالمردقوش الورد ضاحية على سعابيب ماء الضالة اللجز

قلت : اللجز واللجن واللزج معناها واحد وهو التمطط والتمدد ، لزج كفرح : تمطط وتمدد وبه غرى وتلزج النبات : تلجن . والمردقوش معرب قيل هو الزعفران ، وقيل بقلة طيبة الريح ، وقيل هو الورد ، فإضافته حينئذ بيانية . قال الجوهرى : ومن خفض الورد جعله من نعته . والسعابيب : شبه الخيوط تمتد من العسل والخطمى ونحوهما وسال فمه سعابيب : امتد لعابه كالخيوط . والبيت الذى استشهد به ابن برى من قصيدة أخرى نونية اتفقتا فى البحر واختلفتا فى الروى ، بحرهما من البسيط من العروض الأولى بيت الجوهرى من ضربها الأول مخبون مثلها ، وبيت ابن برى من ضربها الثانى مقطوع ، فهما قصيدتان ، والعلم عند الله » .

(٢) سوء وضع الألفاظ نتيجة الخطأ فى الحكم على بنائها قال : « قوله : والقنزعة بضم القاف والزاى وكسرهما وكجندبة وقنفذ ، وهذا موضع ذكره لا قزع كما فعل الجوهرى : الشعر حوالى الرأس ، قلت : القنزعة كسنبلة ونونها زائدة . ولو سلمنا أصالتها لكان هذا موضعها كما تقدم فى قنبر وقنسر مع ابن فارس والزبيدى والمطرزى وابن الأثير ذكروها كلهم فى قزع . وقال صاحب الضياء فى الملحق بالرباعى : فنعلة بالضم : القنزعة الخصلة من الشعر على رأس الصبى ، وفى الحديث نهى عن القنازع : وهو أن يؤخذ بعض الشعر ويترك بعضه فى أماكن متفرقة والعلم عند الله » .

(٣) سوء التفسير ، قال : « قوله وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه من الحجارة التى توضع على حدود الحرم أو الأنصاب التى تذبح عليها الذبائح ، ووهم الجوهرى . عبارة الجوهرى : وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه

من حجارة الجمار . وقال الزبيدى وصاحب الضياء : والجثوة تراب مجموع . ولم أقف للجوهرى ولا للمجد على متابعة ، والعلم عند الله » .

(٤) الخلط بين المهموز والمعتل قال : « قوله : ورأه كودعه : دفعه ، ومن الطعام امتنع ، ووراء مثلثة الآخر مبنية ، والوراء مهموز لا معتل ووهم الجوهرى . قلت : الوراء ممدود اتفاقا ويكون خلفا ويكون قداما . قال الله تعالى : « وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كلَّ سفينة غصبا » . ويؤنث ، تصغيره وُرَيئة بالهمز على مذهب سيبويه . وقد ذكره فى المعتل ابن فارس فى الجمل والفيومى فى المصباح وابن الأثير فى النهاية . وقال الرضى : وفى وراء قولان : أحدهما أن لامه همزة لقولهم : كان صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا وَرّأ بغيره ، ويقال وارأت بكذا أى ساترت ، وقال بعضهم : بل واو » . وقال المطرزى فى المغرب : وراء فَعَال ، لامه همزة عند سيبويه وأبى على الفارسى ، وياء عند العامة . وقال ابن برى فى الحواشى : الوراء مذهب سيبويه الهمز والكوفيون خلافه ، والعلم عند الله » .

(٥) الخلط بين الواوى واليائى من الألفاظ المعتلة قال : « قوله : ناء نوءا وتنواء نهض بجهد ومشقة ، وبالحمل : نهض مثقلا ، وبه الحمل : أثقله وأماله كأناءه . وناء : بعد ، واللحم نيئا فهو نىء بين النيوء والنيوءة : لم ينضج يائية وذكرها ههنا وهم للجوهري ، واستناءه طلب نوءه أى عطاءه ، وناوأه مناوأة ونواء : فاخره وعاداه . قلت : لا وهم عند الجوهوى حيث ميز بين المادتين فذكرهما على الترتيب من تقديم الواو على الياء ، واستطرد نأى كرأى فى ناء كجاء لاتفاقهما فى المعنى وقرئ بهما معا قوله تعالى : « أعرض ونأى بجانبه » ، قال القاضى البيضاوى : أعرض عن ذكر الله ، ونأى بجانبه لوى عطفه وبعد بنفسه عنه كأنه مستغن مستبد بأمره ، ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار لأنه من عادة المستكبرين ، وقرأ ابن عامر أى من رواية ابن ذكوان « وناء » بالقلب أو على أنه بمعنى نهض . وعبارة الجوهرى : ناء ينوء نوءا : نهض بجهد ومشقة . . . اهـ ما ذكره فى مادة نوأ ،

ثم قال بأثره فى مادة نيأ : وإناء اللحم . . هذا ما ذكره هنا فى مادة الياء . ثم قال فى باب المعتل : نأيته ونأيت عنه . . والنؤى . . . والجمع . . آناء ، ثم يقدمون الهمزة فيقولون آناء على القلب مثل أبآر وآبار تقول منه نأيت نؤيا . . وترتيب الجمل فى نأى كترتيب الجوهرى والعبارة واحدة مع اختلاف قليل . والحاصل أن ناء إن كان بمعنى النضج والإحكام فهو يائى ، وإن كان بمعنى النهوض والبعد فهو يائى واوى ، والمصادر تبين ذلك والعلم عند الله » . وقد كان الخلط فى المعتلات والمهموزات من أسباب اتهامه بسوء وضع الألفاظ إلى جانب انحرافه عن الصواب فى أوزان الكلمات الصحاح .

(٦) الخطأ فى القواعد الصرفية والنحوية واللغوية قال : « قوله : الطاءة كالطاعة الإبعاد فى المرعى ومنه طيءٌ أبو قبيلة والنسبة إليه طائى والقياس كطَيِّعى حذفوا الياء الثانية فبقى طَيْئى فقلبوا الياء الساكنة ألفا ، ووهم الجوهرى . عبارة الجوهرى : الطاءة مثل الطاعة الإبعاد فى المرعى ، قالوا : ومنه أخذ طيءٌ . . والنسبة إليهم طائى على غير قياس وأصله طيءٌ مثال طيعى فقلبوا الياء الأولى ألفا وحذفوا الثانية . قلت : العرب نطقت به طائى من أول مرة وتقدير الحذف والإبدال على التدريج اعتبار من النحاة وسواء تقدير الحذف مقدما على الإبدال أو العكس ، إذ لا محظور فى ذلك خصوصا وقد جاء على خلاف القياس ، وعبارة الجوهرى لا تقتضى تقديم الإبدال على الحذف ولا تأخيره ، بل مجرد إخبار عن حال التغيير فقط ، والعلم عند الله » .

(٧) الخطأ فى الآثار واعتبارها أحاديث قال : « رقأ الدمع كجعل رقأ ورقوءا : جف وسكن . وأرقأه الله تعالى . والرقوء كصبور : ما يوضع على الدم ليرقئه وقال أكثم : لا تسبوا الإبل فإن فيها رقوء الدم أى أنها تُعطَى فى الديات فتحقن الدماء ووهم الجوهرى فقال : فى الحديث . قلت ظاهر النهاية أنه حديث حيث قال : وفيه لا تسبوا الإبل . . . الخ . وأيضا الحديث يطلق على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع أيضا والعلم عند الله » .

وأقام المؤلف ـ كما رأينا ـ ردوده على المجد ، على أقوال اللغويين وموافقتهم للجوهرى ، ولكنه أقام بعض ردوده على أمور أخرى لاحظها عند المجد مثل :

(١) التجنى والهوى كما يتبين لنا من المثال التالى قال : «قوله الأبيض ضد الأسود وابن بيض وقد يفتح أو هو وهم للجوهرى : تاجر مكثر من عاد . عبارة الجوهرى : وقولهم سد ابن بيض الطريق قال الأصمعى : كان فى الزمان الأول رجل يقال له ابن بيض عقر ناقته على ثنية فسدّ بها الطريق ومنع الناس من سلوكها قال الشاعر :

سددنا كما سد ابن بيض طريقه   فلم يجدوا عند الثنية مطلعا

ولم يذكر كسرا ولا فتحا » . ولقد كان المجد متجنيا فعلا حتى عَلَّمَ على كثير من المواد التى لم يهملها الجوهرى بالحمرة إشارة إلى إهماله إياها . ونبه على ذلك شارحه السيد مرتضى الزبيدى .

(٢) سوء الفهم قال : « قوله : دَهَن : نافقَ ، ومنه حديث طهفة النهدى : نَشِفَ المُدْهُن وقول الجوهرى : حديث الزُّهرى تصحيف قبيح . قلت : ليس بتصحيف وإنما هو من دقائق فهم الجوهرى رحمه الله حيث نسبه إلى أبيه إذ هو طهفة بن زهير النهدى فهو نهدى زُهَرى مشهور غاية الشهرة ، وفد على النبى صلى الله عليه وسلم وكتب له النبى صلى الله عليه وسلم كتابا ذكره كلٌ من ألف فى مكاتبة النبى صلى الله عليه وسلم للوفود والقبائل والرؤساء وغيرهم ، وذكروه أيضا فى رجال الحديث فى طبقات الصحابة رضى الله عنهم . فلا يخفى على الجوهرى أنه نهدى . ونهد قبيلة من اليمن . والعلم عند الله » ولو سلمنا لصاحب الوشاح لقلنا إنه كان الأولى بالجوهرى تجنب هذه النسبة خوفا من الخلط بينها وبين الزهرى المحدث المؤرخ المشهور .

(٣) تحريف النسخة التى عثر عليها من الصحاح قال : « قوله : سَلْع : جبل بالمدينة وقول الجوهرى : السلع ، خطأ لأنه عَلَم . قلت : المجد رحمه الله ظفر بنسخة محرفة فنسج على منوالها ، ولعلها من نسخ العجم أيضا فإن من عادتهم أن يدخلوا الألف واللام على الأعلام فيقولون : البغداد ، المكة وما أشبه ذلك ، وقد سمعنا ذلك من علمائهم

فى محاورتهم . وعبارة الجوهرى : سَلَمْت رأسه أسلمه سلما أى شققته . وسَلْع أيضا جبل بالمدينة . . . » .

وفى بعض المواضع لم يردّ المؤلف على المجد بل وافقه قال : « قوله : ضغث الحديث : خاطه . والسنام : عركه والضاغب للمختبئ إنما هو بالباء الموحدة ، وغلط الجوهرى . عبارة الجوهرى : الضغث قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس . والضاغث الذى يختبئ فى الخَمَر يفزع الصبيان بصوت يردده فى حلقه . قلت : لم أقف للجوهرى على متابعة ، وقد ذكره ابن فارس بالباء الموحدة ، والعلم عند الله » .

وفى بعضها الآخر كان رده ضعيفا متهافتا قال : « قوله : اذلعبّ : انطلق فى جد وإسراع . والمذلعب : المضطجع ، وإيراد الجوهرى إياه فى ذعلب وهم . قلت إنما ذكر اذلعب فى ذعلب للمجانسة لفظا ومعنى كأنه مقلوبه ، إنما لم يذكر لذلعب مادة مستقلة بسبب ذكره مع ذعلب » .

ونختم القول فى الوشاح برأيه فى الجوهرى وكتابه إذ قال : « وبما قررناه يظهر لك فضل الجوهريّ على غيره كما قال الإمام أبو عبد الله بن برى : الجوهرى أنحى اللغويين ، وقال الإمام أبو منصور الثعالبيّ ويقال الثعلبى أيضا فى كتابه يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر : كان الجوهرى من أعاجيب الزمان وهو إمام فى اللغة وقال الحافظ السيوطى فى المزهر : وأعظم كتاب ألف فى اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم لأبى الحسن على بن سيده الأندلسىّ الضرير ثم كتاب العباب للرضىّ الصغانى . . ثم كتاب القاموس للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزى آبادى شيخ شيوخنا ، ولم يصل واحد من هذه الثلاثة فى كثرة التداول إلى ما وصل إليه الصحاح ولا نقصت رتبته ولا شهرته بوجود هذه ، وذلك لالتزامه ماصح عنده ، فهو فى كتب اللغة نظير صحيح البخارى فى كتب الحديث ، وليس الاعتماد فى ذلك على كثرة الجمع بل على شرط الصحة » .

٦ — فلك القاموس ، لعبدالقادر بن أحمد اليمنى من تلاميذ ابن الطيّب الفاسى .

علل فى مقدمته إعجاب الناس بالقاموس وظروف تأليفه وتأليف الصحاح وفَضْل الصحاح عليه ، وتتبع فيه ما ادعى المجد وغيره أن الجوهرىّ وهّم فيه ورد عليه مستندا فى ذلك على شيخه[١] .

٧ — ضوء القاموس فى زوائد الصحاح على القاموس ، ذكره محمد صديق حسن خان ولم يصرح باسم مؤلفه[٢] .

٨ — طراز اللغة للسيد على خان ، ذكر أحمد فارس الشدياق نموذجا من حروف الراء والزاى والسين منه[٣] .

ويتضح منه أنه نقد الفيروز آبادى بإهمال ضبط ما يجب ضبطه ، وسوء وضع بعض الألفاظ ، والغلط فى التفسير وفى توهيم الجوهرى وسوء التعبير والتصحيف والتجنى وما إلى ذلك . قال[٤] : « (بلغار) بالضم وقد تحذف الألف فيقال بلغر ، وليست الأولى عامية كما زعم الفيروزآبادى بل هى الأصل .

(ج س ر) وجيسور كطيفور : اسم الغلام الذى قتله الخضر عليه السلام هكذا ضبطه ابن ماكولا ، وصوابه بالحاء المهملة كما هو فى البخارى ، وقول الفيروزآبادى الذى قتله موسى عليه السلام غلط قبيح وأى غلام قتله موسى وإنما قتل رجلا اسمه فاتون ولكن هذا الرجل يخبط خبط عشواء والله المستعان .

(ج و ر) والجوار كسحاب للسفن فى ج ر ى وذكْر الفيروزآبادى له هنا غلط لأن أصله الجوارى فحذفت الياء وجعل الإعراب فى الراء كما حذفت من ثمانى وجعل الإعراب فى النون .

(حبقر) وقول الفيروزآبادى حبقر ذكروه فى الأبنية ولم يفسروه . ثم أخذه

(١) محمد صديق : البلغة ١٥٠ — ١٥٢ .
(٢) البلغة ١٣٥ .
(٣) الجاسوس ٤٩٨ .
(٤) الجاسوس ٥٠٠ ، ٥٠١ .

فى تفسيره تَزَيُّد لا أصل له فهو مفسر فى الصحاح فى عبقر وفى شمس ، وفى مجمع الأمثال للميدانى وفى كتاب المقتضب للمبرد فى أثناء أبنية الأسماء وفى المستقصى للزمخشرى » .

٩ — الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق (١٣٠٥هـ=١٨٨٧م) .

ألف هذا الكتاب وطبع فى مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ وكان المؤلف يرمى إلى نقد القاموس المحيط ، متخذا منه مثالا لعيوب المعاجم العربية عامة ، التى كانت بصورتها الراهنة من أسباب رمى اللغة بالانحطاط والتأخر وعدم ملاءمة العصر الحديث وتفضيل اللغات الأجنبية عليها . وكان القاموس أشهر معجم بين يدى أهل العصر ، فهاجمه المؤلف بعنف ليبين أن العيب منه وأمثاله لا من اللغة . واتخذ من هذا الهجوم وسيلة للإنابة عن حاجتنا إلى معجم حديث ، يسهل البحث فيه ، ويسير على نمط جديد من العلاج .

وذكر أحمد فارس أن منهجه قائم على القصد فى النقد ، وترتيب أقواله على نقود مختلفة عدتها أربعة وعشرون وخاتمة ، يفرد كلا منها بنوع خاص فلا يكرر نقدا منها فى نوعين أو أكثر إلا اضطرارا حين يسوقه السياق ؛ وعلى عدم الاستقصاء فى كل نقد والاكتفاء باختيار نماذج فحسب ؛ واعتماده فى نقوده على نقول وثق منها بعد أن رآها فى غير واحد من كتب اللغة .

وللجاسوس مقدمة طويلة فى ٩٠ صفحة تقريبا ، نستطيع أن نجعل الصفحات الست الأولى منها تصديرا ، ويفصل بينه وبين المقدمة الحقيقية فهرس النقود الأربعة والعشرين التى يحتوى عليها الكتاب ، واستغرق صفحتين . وتناول المؤلف فى التصدير تأليفه كتابه ، وغرضه منه ، ومنهجه فيه ، وخصص صفحتين منه لما تسرب من تصحيف إلى العلماء . ثم ذكر بعد الفهرست إهداءه الكتاب إلى محمد صديق حسن خان بهادُر ملك بهوَ بال الذى عنى بالكتاب وطبعه على نفقته ومدحه كثيرا .

أما بقية المقدمة فخليط مضطرب من نقد المعاجم عامة والقاموس خاصة ، وتاريخ المعاجم ، وبعض المآخذ عليها والخلاف بين اللغويين وترجمة الجوهرى وابن سيده .

والصغانى وابن منظور . ولا يفصل كل أمر من هذه الأمور عن الآخر ، بل يخلط بينها أحيانا ، ويكررها كثيرا ويخرج من أحدها إلى الآخر . ولذلك حكمنا على هذه المقدمة بالاضطراب . يضاف إلى ذلك أنه تناول فيها كثيرا من النقود المخصص لها فصول فيما بعد .

ثم أخذ فى ذكر النقود الأربعة والعشرين ، وكل منها خاص بنوع معين . ونستطيع أن نجمل هذه الأنواع فى إخلاله : بمنهجه ، وله النقد ٩ ، وآثار اختصاره فى ٣ — ٤ و ١٥ ، وعدم دقته فى التعبير ومخالفته اللغويين وإيهامه فى ٤ — ٧ ، ١٣ ، ٢٤ وسوء علاج ألفاظه ومواده فى ٨ و ٩ و ١٤ ، وتقصيره وغفلته فى ١١ و ١٢ و ١٧ و ٢٠ ، والتكرار والخطأ فى وضع الألفاظ فى ٢٠ و ٢١ ، والتصحيف فى ٢٢ و ٢٣ وغير ذلك . وخصص النقد الأول بشرح المقدمة ، والخاتمة بصيغة افتعل فى حالتى التعدى واللزوم .

وكان المؤلف فى أغلب الأحيان يورد قول القاموس ثم يورد من المعجمات والكتب اللغوية الأخرى ما يدعم رأيه ، ويوضح ما وقع فيه الفيروزآبادى من خطأ . والحق أن الكتاب ذخيرة غنية بالمعلومات عن القاموس المحيط وكثير غيره من المعجمات وأصحابها وخصائصها وعيوبها . ولا يعيبه غير الاضطراب الذى عرا بعض فصوله ، وتكريره الكلام فى الأمر الواحد فى أكثر من فصل .

وهذه بعض أمثلة نقده ، قال[1] : « (فى أول مادة شرف) الشرف محركة : العلو والمكان العالى والمجد ، ثم قال بعد نحو خمسة وثلاثين سطرا : وشرف ككرم شرفا محركة : علا فى دين أو دنيا . . . ذكر فى المهموز كشت عن الأمر وكثوت ، قال الشارح : وكان الأولى بالمصنف أن يميز ما بين المادتين الواوية واليائية ، فيذكر أولا كوأ ثم كيأ كما فعله صاحب اللسان ، ولم ينبه عليه شيخنا أصلا . . . ومن

---

(١) ٢٧٨ و ٢٨٧ و ٣٠٢ و ٤٣٨ .

ذلك [يريد تعريفه الدورى] قوله : التشبيب : النسيب بالنساء . وقال فى نسب : نسب بالمرأة : شبب بها فى الشعر . . المجاز : ضد الحقيقة . والحقيقة : ضد المجاز . . . (فى محج) محج كمنع : تكبر . قوله كمنع مخالف لما فى اللسان من أنه بمعنيه كفرح ، وكتب هذه المادة بالحمرة كأنها ساقطة من الصحاح ، وليس كذلك ، بل ذكرها . . . » ولا يسير الشدياق فى جميع نقده على هذا النمط من الإيجاز ، فكثيراً ما أطال جدا .

ولم يُعْنَ الشدياق بنقد القاموس فى جاسوسه وحده ، بل خصه بالنقد أيضا فى مقدمة سر الليال ، وصنف نقوده عليه ، ومثّل لكل منها مع الاختصار .

١٠ — تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ، وطبع هذا الكتاب عام ١٣٤٣ هـ بالمطبعة السلفية ، وكان مؤلفه يرمى إلى تصحيح بعض الأخطاء المطبعية التى وقعت فى مطبوعة بولاق سنة ١٣٠٣ هـ من القاموس . وكان دوّن هذه التصويبات على هامش نسخته ، فجمعها فى هذا الكتاب ، وضم إليها ثلاث تعليقات منشورة فى مجلتى الضياء ولغة العرب ، وردا على موضع أخذه محمد سعد الله فى القول المأنوس على القاموس .

وذكر المؤلف فى المقدمة أنه اهتم بالأخطاء الكبيرة والتافهة ، لأن الناس يثقون بالمعاجم وبالقاموس ثقة كبيرة . قال : « قد يقف المطالع فيما ذكرناه على بعض أغلاط ربما يراها غير جديرة بالذكر لوضوحها كإعجام مهمل أو إهمال معجم أو نقصان حرف أو زيادته . وعذرنا فى التنبيه عليها أن غالب الناظرين فى كتب اللغة يتلقون ما فيها بالقبول اعتمادا على أنها موضع العناية عند المصححين . بل كثيرا ما رأينا من بعض الطلبة تسليمهم بصحة ما رسم فى القاموس ، وتنزيله منزلة النص فى الاعتماد عليه والاحتجاج به وهو ما دعانا إلى عدم إغفال شىء مما وقفنا عليه » .

واعتمد فى تصويباته على ثمانى نسخ من القاموس — غير نسخته المدمجة فى تاج العروس — أربع منها مخطوطة تقع تواريخ نسخها بين عامى ٩٤٣ و ١٠٧٧

وأربع مطبوعة أولاها فى كلكتة عام ١٢٣٢ هـ ، وثانيتها فى كلكتة سنة ١٢٧٠ هـ والثالثة فى بولاق سنة ١٢٧٢ والأخيرة فى المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٩ هـ ووصف المؤلف كل واحدة من هذه النسخ وصفا موجزا فى مقدمته .

وذكر فى المقدمة أيضا أنه سار على « ترتيب الكتاب [أى القاموس] تسهيلا للرجوع إلى مواضعه فيه » إلا أنه فى آخر الطبع عثر على غلطتين فاستدرك لهما فى آخر الكتاب .

وسار فى علاج تصويباته على النظام الذى سار عليه فى تصحيح لسان العرب فهما توءمان فى نهجهما ، فتقدم المادة ، فالجزء ، فالصفحة ، فالسطر ، بين قوسين كبيرين لتمييزها عن الكلام . ثم يذكر عبارة القاموس ويبين ما فيها من خطأ ويحتم بالصواب ومصادره أو شواهده فى بعض الأحيان . وهاك المثال الأول فى الكتاب ، قال : (فمن ذلك فى مادة — ك ى أ — ج ١ ص ٢٧ س ١٠) « وقد كئت كيأ وكيأة ، وكؤت وكأوا على القلب : هبته وجبنت » وضبط (هبته) بكسر الهاء وفتح الموحدة المشددة ، ولا معنى له هنا . والصواب (هبته) بكسر أوله وسكون الموحدة المخففة ، وهو هاب الماضى أسند إلى ضمير المتكلم » .

وعزم اثنان من اللغويين على تأليف كتابين يتصلان بكتب النقد ، ولا ندرى أتم لهما ذلك أم لا ، وهاك ما قيل بصددهما :

١١ — قال القرافى فى القول المأنوس بشرح مغلق القاموس : « وإن شاء الله وأنسأ فى الأجل أكتب . . . مازاده المص على الصحاح فى المادة التى بالأسود ليعلم أن للجوهرى فيها حقا شهد ، لكون المص لم يجعل فى هذه المادة على خصوص ما زاده عليه علامة تعهد ، وأوضح ما عدل فيه عن عبارته وأيهما بالمعنى أقعد ، وبكلام القوم أسعد ، وأنبه على ما سكت عنه من فرائد الصحاح ، وما فيه من مزايا النجاح ، حتى ينادى بلسان الإنصاف : حى على الفلاح » .

١٢ — قال المُناوى فى شرح خطبة القاموس : « وأنت إذا تأملت وحررت

وأنصفت وجدت ما زاده على المحكم والعباب شيئا قليلا جدا ، وربما لا يبلغ عُشر الكتاب ، بل لا يزيد عليهما بأكثر من كراسة واحدة ، كما ستراه موضحا فى هذا التعليق ، وإن فسح الله الأجل أفردته بمجموع » .

(و) وعثرت من الحواشى على الأسماء الآتية :

١ — القول المأنوس لعبد الباسط بن خليل الحنفى (٩٢٠ هـ) .

٢ — حاشية سعد الله بن عيسى المعروف بسعدى جلبى ، وهى تقييدات كتبها فى هوامش نسخته من القاموس ، ثم جمعها ودونها فى كتاب عبد الرحمن ابن على الأماسى المتوفى سنة ٩٨٣ هـ .

٣ — كسر الناموس لعبد الله بن شرف الحسنى ملك اليمن (٩٧٣ هـ) ذكره صاحب التاج .

٤ — حاشية نور الدين على بن غانم المقدسى (١٠٠٤ هـ) دونها ولده من طرة القاموس ، وهى متوسطة الحجم .

٥ — القول المأنوس بتحرير ما فى القاموس ، للعلامة محمد بن يحيى الملقب ببدر الدين القرافىّ المصرىّ سنة ١٠٠٨ هـ (فرغ من جمعها فى الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٩٧٠) . وقد ألف هذه الحاشية استجابة لأحد الولاة جمع فيها بين تقييدات عبد الباسط البلقينى وسعدى .

وأشار فى المقدمة إلى مدى استفادته من هذه التقييدات وغيرها ، ومنهجه بإزائها فقال : « وقيدت ما فيهما باللفظ على وفق أحكامه ، ذاكرا ما لمولانا سعدى بالعزو إليه . وما عداه فهو للبسط ، لكون المعظم له والمعول فى أصل الوضع عليه . ثم أضفت بعد ذلك إليه مواضع يسيرة ، جعلت الكاف علامة عليها ، وأرجو أن أضم إلى ذلك أيضا من الفوائد ما يتوجه الخواطر والنواظر إليها » . وإذن فأغلب الكلام من البلقينى ، وقليل منه من سعدى ، وشىء يسير من زيادة القرافى .

وتقتنى دار الكتب المصرية ثلاث نسخ مخطوطة من هذه الحاشية تحت أرقام

١٢ م و ١١ م و٤٣ لغة . وأولاها بخط المؤلف وهى فى ٨٧ ورقة من القطع الكبير تحتوى كل ورقة منها على قريب من ٣٣ سطرا ، وكل واحد منها يشتمل على حوالى ١٢ كلمة ، عدا التعليقات الكثيرة التى يدونها فى الهامش . وتفتتح النسخة بمقدمة فى صفحة واحدة ، ثم تناول أشياء متفرقة من خطبة القاموس ، فعلق عليها بالشرح فى أغلب الأحيان . فكان يورد قول المؤلف أولا معلما عليه بالحروف « المص » إشارة إلى المصنف ثم يعلق عليه .

ودأب صاحب الحاشية على التقاط مواضع معينة من القاموس والتعليق عليها ، لا تناول كل عبارة فيه ، وتنقسم التعليقات إلى نوعين كبيرين :

(ا) تعليقات توضح وتزيد معلومات أخرى على ما فى القاموس .

(ب) وتعليقات ناقدة .

ونستطيع أن نجد أقساما تحت كل واحد من النوعين السابقين .

فالزيادات نجد منها ما يزيد صيغا مثل قوله : « المص : وتدبر الأمر : قدره يقدره . انتهى وقدر على عياله قتر قدر عليه رزقه قتر » وقوله : « المص : والأكبران أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، انتهى . الكبرى تأنيث الأكبر والجمع الكبر وجمع الأكبر الأكابر والأكبرون ولا يقال كُبْر لأن هذه البنية خاصة بالصفة مثل أحمر وأسود ، وأنت لا تصف بأكبر كما تصف بأحمر ، فلا تقول رجل أكبر حتى تصله بمن » .

وزاد معانى فى بعض المواضع مثل قوله: « المص : وتداكئوا : ازدحموا وتدافعوا . انتهى . ومنه تداكأت عليه الديون أى تراكمت ».وقوله : « المص : العصر مثلثة : الدهر ، وأعصرت المرأة : بلغت شبابها وأدركت أو دخلت فى الحيض وراهقت العشرين أو ولدت أو حبست فى البيت ساعة طمثت كعصرت فى الكل وهى معصر انتهى . الجوهرى : ويقال هى التى قاربت الحيض لأن الإعصار فى الجارية كالمراهقة فى الغلام . سمعته من أبى الغوث الأعرابى » وهذا الصنف من الزيادة قليل .

وزاد تفسيرات وتوجيهات نحوية ولغوية وصرفية ، مثل قوله: « المص : سبأ كجبل . انتهى الزمخشرى . فمَن منع جعله اسما للقبيلة ومَن صرف جعله اسما للحى أو للأب الأكبر . وقرئ بسكون الباء كمَذْل ، وسَبَا بالألف . ومنه ذهبوا أيدىَ سَبَا » وقوله : « المص : المعاز ككتاب والمعزى ويمد : خلاف الضأن من الغنم [انتهى] سيبويه . وهو منون مصروف لأن ألفه للإلحاق بدرهم لا للتأنيث ، لأن الألف الملحقة تجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة لتصغيره على معيز كما قالوا أريطٍ فى أرْطَى ، فكسروا ما بعد ياء التصغير كما فى دريهم ، ولو كانت للتأنيث لم تقلب الألف ياء كما لم تقلب فى حُبيلى تصغير حبلى . الفراء : المعزى مؤنثة وبعضهم يُذكّرها . أبو عبيد : الذفرى بعضهم ينونها وبعضهم لا ينون ، والمعزى كلهم ينونها فى النكرة » . وهذا النوع من الزيادة كثير جدا بل أكثر الأنواع .

وزاد بعض الشواهد : قرآنا وحديثا وشعرا مثل قوله : « المص : وعبر السبيل شقها انتهى ومنه . « إلا عابرى سبيل » أى مارين » وقوله : « المص : والعبقرىّ : ضرب من البسط . انتهى . ومنه الحديث كان يسجد على عباقرىّ ، أى بسط منقوشة ذات ألوان أو طنافس ثخان ، وقرأ بعضهم « وعبقارىّ حسان » وقوله « المص : وقصيرة : محبوسة لا تترك أن تخرج انتهى . قال كثير :

وأنتِ التى حَبَّبتِ كل قصيرة إلىّ ولم تشعر بذاك القصائر
عَنَيتُ قصيرات الحجال ولم أُرِد قصار النسا شَرُّ النساء البحاتر »

وهذه الزيادات كثيرة أيضا وخاصة القرآنى منها والحديثى .

وزاد فى التفسيرات ما يوضحها مثل قوله: « المص : والفلتان : طائر يصيد القردة . انتهى أبو حاتم . وهو الزمج ويقال له العجز ، وهو يضرب إلى الصفرة وربما أخذ السخلة والصغيرة » وقوله: « المص : القنطرة : الجسر وما ارتفع من البنيان وقنطرة إربل . انتهى . قوله : وقنطرة إربل ، الزمخشرى : بين حصن منصور وكيسوم من بلاد مضر نهر عظيم لا يخاض لأن قراره رمل سيال عليه قنطرة هى طاق واحد من جانبيها مئتا خطوة من حجر طول كل واحد عشرة أذرع فى ارتفاع خمسة » .

وزاد قصصا وخرافات تتعلق بالمادة مثل قوله : « المص : الحدأة كعنبة : طائر [انتهى] حكى أنها أتت بفرخ فجحده زوجها وأنكر الوطء ، وكانت بعد ذلك تصيح عند الوطء ليشهد عليها به مخافة الإنكار » . وقوله : « المص : والخرنوب وقد يفتح شجرة برية انتهى . روى أن سليمان لما بنى بيت المقدس كان ينبت فى محرابه كل يوم شجرة فيسألها عن اسمها ومنافعها ، فسأل ذات يوم عنها فقالت : أنا الخرنوب فعلم دنو أجله وخراب بيت المقدس » .

ومن زياداته ضبط بعض الألفاظ المشكلة التى أهملها المؤلف مثل قوله: « المص : سوقران بالضم رجل . [انتهى] أى مع شد الراء كرمان كما هو بالقلم فى الصحاح » وهذا النوع نادر جدا .

ومن الممكن أن نضع فى زياداته إشارته إلى المواد التى زادها صاحب القاموس على الصحاح دون أن ينبه على ذلك بكتابتها بالحمرة . كما فعل فى قهقرات وقرانق . قال فى الأولى : « مولانا سعدى : المص : القهقرات : العظام الكرام » هذه المادة من الزيادات وحقها أن تذكر فى (ق ه ر) لأن القاف تكررت » .

أما النقد فيقوم القسط الأكبر منه على تحيز صاحب القاموس على الجوهرى وأمثلته كثيرة منها قوله : « مولانا سعدى : قال المص : الحفيسأ كسميدع : القصير اللئيم الخلقة ووهم أبو نصر فى إيراده فى ح ف س ، انتهى . ذكر المؤلف الحفيسأ فى ح ف س تابعا له غير منبه عليه وفسر بالغليظ والضخم » وقوله : « المص : وحده : مصدر لا يثنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين وأخطأ الجوهرى . انتهى . قوله : أخطأ الجوهرى ، بل أصاب ، وعليه الزمخشرى وغيره من علماء التفسير ، وبه صرح الرضى وأحاله على أبى على ، صرح به الزمخشرى فى قوله تعالى : « وإذا ذكرت ربك فى القرآن وحده » من سورة بنى إسرائيل » .

ونقده بإحالته إلى مواد وصيغ لم يذكرها مثل قوله : « قال المص : حفأه كمنعه : جفأه ورمى به الأرض . انتهى . الحفيتأ بالمثناة الفوقية أحال المؤلف فى التاء على ذكره

هنا وكأنه نسى » ، وقوله : « المص : الخفيتأ فى الهمز . انتهى . لم يذكره المؤلف ثم وكأنه نسيه . الجوهرى : الأصمعى : الخفيتأ مهموز غير ممدود » .

ونقده بأمور أخرى كثيرة لكنها لا تصل فى الكثرة إلى درجة المآخذين السابقين ، وأهمها التصحيف مثل قوله : « قال المص : ويُد مكنية من العمل انتهى . كذا هو بخطه ، مكنية بالتحتية وإنما هو مكنبة بالنون والموحدة أى صلبة من العمل » والخطأ مثل قوله: « قال المص : جفأ الباب : أغاقه كأجفاه . انتهى . الجوهرى : ولا تقل أجفأتها ، وأما الذى فى الحديث « فأجفئو قدورهم فلغة مجهولة » والخلط بين المصدر واسم المرة مثل قوله : « قال المص : جاء مجيئا وجيئة : أتى، وأجأته : جئت به وإليه . انتهى . الجوهرى : وهو من بناء المرة الواحدة لأنه وضع موضع المصدر مثل الرجفة والرحمة والاسم الجِيئة بكسر الجيم . . . » والغلط فى عبارة التفسير مثل قوله : « قال المص : المحشأ كمنبر ومحراب : كساء غليظ أو أبيض صغير يتزر به انتهى . كذا هو فى الأصل : يتزر بالتشديد ، وصوابه كما يأتى فى الراء يؤتزر لأن فاءه همزة وهى لا تدغم فى تاء الافتعال » . والتناقض مثل قوله : « المص : والعزى : صنم أو سمرة عبدتها غطفان ، أول من اتخذها ظالم بن أسعد فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة أميال ، بنى عليها بيتا وسماه بسال ، وكانوا يسمعون فيها الصوت فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق السمرة . انتهى . تبع المؤلف فى ذلك الجوهرى هنا وخالف ذلك فى ب س س » .

ويحس المرء أن البلقينى — وهو عماد القرافى — كان يعتمد على الصحاح اعتماد كبيرا ، وتعليقاته لها قيمتها فى إبانة حقيقة موقف الفيروزآبادى من الجوهرى خاصة ثم فى بعض الزيادات والإيضاحات التى أتى بها ، وعلى هاتين المسألتين تقوم أهمية كتاب القرافى أيضا . أما كتاب سعدى فيبدو من المقتبسات أنه لم يكن كبير الخطر ، ويخيل إلى أن القرافى دوّن كتابه فى أوقات متباعدة ، وأنه كلما عثر على شىء قيده دون كبير مراعاة لموضع التعليق ، ومن هنا اضطرب كثيرا بالرغم من تقسيم كتابه إلى أبواب وفصول تقليدا للقاموس .

٦ — القول المأنوس المُناوى (١٠٣١ هـ) وصل فيها إلى حرف السين[١] وقيل الذال[٢].

٧ — حاشية أبى العباس أحمد بن عبد العزيز الهِلالى ، قال صاحب التاج:[٣] «شرحه شرحا حسنا ، رقى به بين المحققين المقام الأسنى ، وقد حدثنا عنه بعض شيوخنا».

٨ — إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على اضاءة القاموس لأبى عبد الله محمد بن الطيب بن محمد الفاسى المتوفى عام ١١٧٠ هـ . وكان هذا الإمام يرمى فى كتابه إلى هدفين : أولهما الرد على نقود صاحب القاموس للصحاح ، والثانى شرح غوامضه واصطلاحاته . وكان الناس فى أشد الحاجة فى عهده إلى من يقوم لهم بتحقيق هذين الهدفين ، وقد التمسوا منه مرارا ذلك التأليف . قال فى مقدمته موضحا الظروف التى ألف فيها : «وفى أثناء القراءة والإقراء ، والاستقصاء المصنفات والاستقراء ، رأيت المجد الشيرازى يكثر فى قاموسه من الاعتراضات على الصحاح ، ويجعل أهم أغراضه وأتم أعراضه الإلحاف فى ذلك والإلحاح ، ويتابع فى الرد ويأتى بالتنديد الذى لا يحمله سد ورأيت بعض المدعين يقلدونه فى كلامه ويعتقدون لقصورهم تصويب اعتراضه عليه وملامه . مع أن كتاب الصحاح أجمع أئمة اللغة أنه بمنزلة صحيح البخارى بالنسبة إلى باقى الصحاح دون غيره لجمعه اللغات الصحاح . فلما رأيته أكثر التنديد عليه وبالغ فى عزو الأوهام إليه انتصرت لأبى نصر ، وعارضت اعتراضاته بالفتح والنصر ، وجعلت أرد ما يورده مشروحا فى شرحى لمصنفات اللغة وأتعقبه فى الدرس أكمل التعقيب وأبلغه . وملأت من أوهامه الزائدة شرحى كفاية المتحفظ ونظم الفصيح وأبديت فى غيرهما ما تقر به عين اللغوى الفصيح .

« فلما وقع على ذلك أشياخنا الأساتذة وأصحابنا الجهابذة تاقت نفوسهم إلى جمع ذلك فى تعاليق مستقل بإيضاح ما هنالك فأخذوا يلحون على ويتوسلون فى ذلك إلىّ وأنا أعتذر من الخوض فى البحر وأقول ما لبحر البحر أو البحر . حتى غبت مرة عن

(١) التاج ٣ . (٢) خلاصة الأثر ٢ : ٤١٦ . (٣) ٣ .

الأوطان لقضاء بعض الأوطار، وأبقيت قلوب الأحباب منها إلا ما كاد يطير أو طار. فورد على فى جملة كتب منهم كتاب من صاحبنا الأديب البارع المحصل الصوفى السيد الشريف أبى محمد عبد المجيد بن على الصوفى . . يتضمن السؤال عن مسائل كثيرة .. من جملتها استنجاز وعد شرح غوامض القاموس والكشف عما تضمنه اصطلاحه من الناموس .. قال : « فإذا حقق لنا سيدنا بارك الله فيه تلك المسائل . . فلينجز لنا وعده الصادق دون إهمال . . . بأن يؤلف لنا الكتاب الذى كنا سألناه منه نحن وجميع من شملته هذه الحضرة الفاسية من أعيان الأفاضل المرات ذوات العدد فى اصطلاحات القاموس التى لم يصرح بها فى خطبته ويبين لنا سيدنا ما استقرأ من عاداته وينبهنا على المواضع المنتقدة فيه وهل اعتراضاته على الجوهرى صحيحة أم لا وعلام يتكل هو والجوهرى فى ضبط وسط الكلمة . والحاصل أنا وجميع أهل العلم فى غاية الحاجة إلى هذا التأليف ... »

فاستخرت الله تعالى وجددت النظر فيما فيه بحث المجد ونظر . ووقفت أثناء مطالعته على أغلاط له واضحة وأوهام ارتكبها مخالفا للجماء الغفير فاضحة ، وتقصيرات أوجبها ادعاء الإحاطة بالأسماء . فجمعت ذلك أبدع جمع، وأودعته من التحقيقات ما تقر بتقريره العين ويصغى إلى صوغه السمع » .

ولم تتعرض المقدمة للمنهج الذى سار عليه الكتاب،واكتفت بالإشارة إلى أنه اتبع ترتيب القاموس ، وتناول أكثر مواده بخلاف كتاب القرافى الذى كان يلتقط منها ، ولذلك تضخم حجمه ، فهو يقع فى نسخة دار الكتب فى ثلاثة مجلدات ضخام ، أولها ٣٢٩ ورقة من الحجم الكبير الذى تحتوى الصفحة منه على قريب من ٢٨ سطرا ، والسطر على حوالى ١٤ كلمة ؛ وثانيها ٥٣١ ورقة من الحجم الصغير الذى تشمل الصفحة منه زهاء ٢٥ سطرا والسطر منها ١١ كلمة تقريبا ؛ وثالثها ٤٤٥ من حجم المجلد الثانى على وجه التقريب ، ورقم هذه النسخة فى الدار ٥٠٠ لغة .

وصدر ابن الطيب كتابه بمقدمة طويلة استهلت بتصدير مفتتح بحمد الله وصلاة

طويلين ، ترد فيهما أسماء كثير من المعاجم اللغوية تلاعبا منه بألفاظها كما فعل من بعده تلميذه صاحب التاج . ثم ذكر أن علم اللغة مفتاح العلوم كلها وأنه نبغ فيه — كالفيروزآبادى — وفصل الكلام عن ظروف تأليف كتابه التى نقلناها آنفا وختمها بأنه يدونه فى أثناء أسفاره فليست المراجع بين يديه وإنما يعتمد على حفظه ، وأنه ألفه فى زمن اندثر فيه العلم وضاع الفضل ، مثل قول الفيروزآبادى الذى رأيناه وأخيرا يختم بالدعاء .

وقفى التصدير بمقدمات خمس شبيهة بمقاصد التاج . وأولاها فى حد اللغة ، أورد فيها أقوال اللغويين والأصوليين وبين أن مآل الأقوال جميعها واحد . والمقـدمة الثانية فى تصاريف اللغة ، وتناول فيها وزن كلمة « لغة » وأمثالها وما حدث فيها من إعلال أو إبدال ، وما إلى ذلك . وخصص المقدمة الثالثة للاختلافات الكثيرة فى توقيفية اللغة واصطلاحيتها ، وأطال فيها بما لا يخرج عما فى مزهر السيوطى ، واختصره السيد مرتضى الزبيدى . وكانت الرابعة لأول من تكلم بالعربية وعرب الشمال وعرب الجنوب مع اختصار شديد أكثر مما نراه فى التاج . وذكر فى المقدمة الخامسة ترجمة مؤلف القاموس تناول فيها نسبه وتعليمه ورحلاته وصلاته بالملوك ومصنفاته وحبه الغريب ونادرته فى غريب الإمام علىّ بن أبى طالب ، وقد أخذ هذه المقدمة كلها مع الاختصار صاحب تاج العروس .

ثم شرح مقدمة القاموس ونهج فى هذا الشرح على تفسير المفردات تفسيرا لغويا ونحويا ، وإبانة المعانى والصيغ التى تركها المؤلف من موادها المتصلة بهذه المفردات وذكر بعض الأمور الدينية وغيرها المتصلة بها ، وخلافات الشراح السابقين عليه فى هذه الألفاظ ورواياتها . وأقام شرحه على كتابى المحب بن الشحنة والبدر القرافى . فكان يتتبع أقوالهما فى المواضع المختلفة ويأتى بها وقد يعلق عليها وخاصة أقوال البدر . ورجع إلى غيرهما مثل الشيخ أبى صدى عيسى بن عبد الرحمن وابن عبد الرحيم . ولكنهم لا يظهرون فى المقدمة ظهور السابقين اللذين يتردد ذكرهما كثيرا جدا .

وحين انتهى من شرح المقدمة أورد ملخصا لها . ثم أشار إلى أن فيها مباحث وفوائد وأخذ يعددها وكان أولها تعليقا على تكرير المصنف مدحه لكتابه ونفسه المدح البالغ تصريحا وتعريضا وكراهية ذلك . وذكر فى المبحث الثانى المواطن التى لا يكره فيها مدح المرء نفسه والاعتناء بها . ويعلق المبحث الثالث على قول المصنف أنه اختصر كتابه من عدة كتب فيرى ابن الطيب أن القاموس يشتمل على أهم الأغراض التى تؤلف الكتب لها ، وهذه الأغراض ثمانية وهى الابتكار وجمع المتفرق وإكمال النقص وتفصيل المجمل وتهذيب المسهب وترتيب المختلط وتعيين المبهم وإبانة الخطأ . ويعلق الرابع على سؤاله الله الثواب ، والخامس على التواضع الظاهرى فى دعائه ، والسادس على طلبه من القراء إصلاح الخطأ . فبين طرق ذلك واستحسن عدم التعرض لعبارة المؤلف الأصلى وإصلاح الخطأ بكتابة الحواشى المفردة . واستشنع فى المبحث السابع تمثله بنسيان آدم عليه السلام . واستحسن فى المبحث الثامن عبارته المرسلة الأخيرة . وذكر فى التاسع تأليفه الكتاب فى أثناء سفره فلم يمكنه الاستقصاء والاستيعاب . وقسّم فى العاشر العلوم إلى نقلية محضة وعقلية محضة ومركبة منهما وشروط كل واحدة منها . ووضع اللغة فى العلوم النقلية التى تعتمد على الرواية ، وانتقل من ذلك إلى باب طرق رواية القاموس .

أما الكتاب نفسه فيقوم على أمرين : الإضافة والنقد ، وأعنى بالإضافة ما يضيفه الكاتب لشرح عبارة القاموس أو زيادة على ما فيه من صيغ ومواد وأحكام وغيرها . وتتمثل هذه الإضافة فى عدة أمور نجملها فى التصنيف التالى :

١ — إضافات تبين المراجع التى استقى منها القاموس أقواله ، أو بالأدق التى استقى منها مرجعا القاموس المحكم والعباب . قال ابن الطيب قوله : « أتاة كحمزة ، يعنى بالفوقية ، أورده ابن برى فى الحواشى وقال : جاء منه أتاة اسم امرأة من بكر بن وائل وهى أم قيس بن ضرار قاتل المقدام » . والذى فى القاموس « أتاة كحمزة : امرأة من بكر بن وائل أم قيس بن ضرار وجبل » فنلاحظ أن ابن الطيب أورد فى أول

كلامه كلمتين من عبارة صاحب القاموس ليعلق على العبارة كلها . وكذا دأب في كتابه كله ثم آبان إعجام الكلمة ومرجعها وهو حواشي ابن برى وذكر عبارة هذا المرجع .

٢ — إضافات تذكر الروايات الأخرى في التفسير أو الخلافات التي أتى بها اللغويون أو ما شابه ذلك . قال ابن الطيب : « قوله : الأشاء . . الخ ما ذكره من أنه بالفتح كسحاب هو الذي صدر به القاضي عياض في المشارق وأبو علي القالي في الممدود والجوهري والصغاني وغيرهم من أئمة اللغة والغريب . وهو ظاهر كلام ابن سيده وابن الأثير والهروي وغيرهم . ووقع في شرح الشفا أنه بالكسر ، وجرى على ذلك شيخ شيوخنا العلامة الخفاجي تبعا لابن التلمساني وغيره . وما إخاله إلا وهما فإن الرواية المضبوطة في حديث الأشاءتين أنه تثنية أشاءة بفتح الهمزة فلا يعتمد بغير الفتح ، وإن اغتر بما في شرح الشفا كثير من القاصرين . قوله : صغار النخل ، به فسره أكثر أئمة اللغة والغريب . وقيل : الأشاء : النخل عامة كما نقله ابن سيده في المحكم » . وهذا النوع من الإضافات كثير بل هو من أكثر الأنواع ظهورا في الحاشية .

٣ — إضافات توضح التفسيرات والأقوال الواردة في القاموس . قال ابن الطيب : « قوله سادنا أي خادما كما سيأتي . والصنم هو سواع المذكور في القرآن كما قاله أبو نعيم وغيره . قوله : إذ أقبل ثعلبان أي بالفتح تثنية ثعلب على ما أورده المصنف وغيره . ومر أن الذي صوبه الحفاظ الأثبات كالشرف الدمياطي وابن ناصر وغير واحد هو الضم ، وأنه مفرد ، وهو الذي اختاره الزمخشري وجمهور اللغويين أو كلهم فلا اعتداد بغيره : قوله : « تسنماه » ، أي علواه وارتفعا فوقه ، مأخوذ من سنام البعير وهو ذروته ، وسنام كل شيء : أعلاه ، كما سيأتي . قوله : ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، أي عام الفتح كما في الدلائل وغيره ، قوله : راشد بن عبد ربه هو الذي في طبقات ابن سعد وإياه تبع المص ، وقال ابن أبي حاتم : سماه راشد بن عبد الله ، وفيه أقوال أخر مرت الإشارة إلى بعضها » . وعبارة القاموس : « كان

غاوي بن عبد العزى سادنا لصنم لبنى سليم فبينا هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسنماه فبالا عليه فقال البيت ثم قال : يامعشر سليم لا والله لايضر ولا ينفع ولا يعطى ولا يمنع ، فكسره ولحق بالنبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما اسمك ، فقال : غاوى بن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه » ، فالكاتب شرح سادنا وتسنماه ووضح موعد لحاقه بالنبى (ص)،وأتى بالروايات الأخرى فى « ثعلبان » وتسمية النبى له . وهذه الأنواع الثلاثة السابقة من أكثر أنواع الإضافة وأبرزها .

٤ — إضافة الشواهد . قال ابن الطيب : « قوله وهى بهاء ، أى أنثاه ثلبة بهاء والتأنيث بناء على أنه يستعمل مشتركا بين الذكور الأناث . وهو الذى جزم به المص تبعا للجوهرى ، فقد قال فى الصحاح . . . . والاشتراك صريح أيض فى كلام ابن فارس فى المجمل وغيره . وبعضهم خص الثلب بالذكور دون الإناث ، وقال إنه لا يطلق عليهن ، وبه جزم شراح الشفا وغيرهم قالوا ولذلك قابله النبى صلى الله عليه وسلم بالناب فى كتابه الذى كتبه لأقيال حضرموت . وهو ظاهر كلام الزمخشرى فى الفائق وابن الأثير فى النهاية والهروى فى غريبيه وغير واحد . . . قوله : وككتف المنثلم من الرماح . أنشد عليها الجوهرى قول أبى العيال الهذلى * ومُطَّرد من الخطى لا عار ولا ثلبْ . . . * قوله : ثلبوت الخ هو الصواب كما فى مصنفات أسماء المواضع ودواوين اللغة وشرح المعلقات، فلا اعتداد بضبط الها كهى له فى ش المعلقات له ، بسكون اللام . فإن الرواة قاطبة إنما رووا بيت لبيد :

بأحِزَّة الثَّلَبوتِ يربأ فوقَها قَفْرَ المراقبِ خَوْفَها آرامُها

قلت : الأحزة جمع حزيز وهو الغليظ من الأرض . والآرام : العلامات . . »

وكثيرا ما كان يشرح الأبيات التى يستشهد بها . ومن الواضح أن « المص » يريد بها « المصنف » و « أيض » يريد بها « أيضا » و « ش » يريد بها شرح . أما الأمثال فكان يوردها غالبا فيما يستدركه على المادة فى ختامها .

ويتصل بهذه الشواهد استعارته كثيرا من سجعات الأساس وإيرادها فى كتابه.

قال مثلا فى «أشأ»: «وفى الأساس تقول: العرب ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء» وقال فى «ألأ»: «ومن سجعات الأساس المشهورة: طعم الآلاء أحلى من المن، وهو أمرّ من الألاء عند المن، أراد بالآلاء الأول جمع إلى كرضى وهى النعمة وفيه لغات تأتى، وبالثانى شجر مر واحدته ألاءة قال الشاعر:

* نخر على الألاءة لم يوسد * أى وقع على هذه الشجرة حين طعن»

٥ — إضافات لبيان اختلاف نسخ القاموس. قال مثلا فى «ثعلب»: «قوله: وابن عباد ... (إلى قوله) صحابى. كله ثابت فى النسخة الطبلاوية وساقط فى غيرها من الأصول إلا أنه عندنا فى أصولنا المغربية ثابت كله ورأيته فى كثير من الأصول المشرقية والله أعلم». وقال: «الشهدانج ... وجوده هنا هو الذى فى غالب النسخ والكلمتان بعده فى بعض النسخ بعد الشطرنج ...».

٦ — إضافات لزيادة التعريف بمن يذكرهم من الأعلام. قال فى «ضمضم» «قوله: وأبى الحارث وابن اقتادة الخ قلت إنما هما ضمضم بغير ألف (ولام) ففيه ما اعترض به المض على الجوهرى فى سلع ثم لم يذكرها الحافظ أبو عمر بن عبد البر والخلاف فيهما مشهور ذكره السهيلى وغيره. وبقى أبو ضمضم الذى ذكره ابن عبد البر فى الصحابة». وفى «طعم»: «وقوله: وطعمة بن أبيرق[1] الخ. قلت: له ذكر فى قوله تعالى: (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراكَ الله ولا تكن للخائنين خصيما ..)».

٧ — إضافات لإيضاح الضبط والإعجام، وقد مر بنا فى الأمثلة السابقة أمثلتها وهاك مثالا آخر قال فيه: «والحداد: معالجه .. الخ. قلت هو بالفتح وشد الدال لأنه من الأوصاف الدالة على الصنائع والحرف، والمعالج الصانع الذى يعالج ما يصطنعه من الحرف».

أما النقد فأخطر من الإضافة وأكثر عند ابن الطيب، ويتمثل فى الأنواع التالية:

---

(١) فى المطبوعة: أشرف.

خروج المؤلف على نهجه مثل قوله فى ثعلب : « وقوله : وهى ثعلبة . الخ . هو مما استدركوه عليه فى الاصطلاح وكان مقتضاه أن يقول وهى بهاء على قاعدته إلا أن يقال ذكره بلفظه لطول الكلام بينه وبين مذكره أو لحكاية الخلاف » .

وندخل فى إخلاله بمنهجه غموض ضبطه وقصوره ، ومثاله قول ابن الطيب فى « أبأ » : « قوله : الأباءة كعباءة : القصبة . . الخ . أقول : عبارة المصنف على ما فيها من الإيجاز الجائز عن حد الإلغاز ، فيها أمور : منها وزنه « بالعباءة » وهو إلى الآن لم يتقرر ضبطه ولا هو مشهور شهرة تقطع النزاع . ثم إنه لما ذكره فى ترجمته ، أهمله بغير ضبط وكأنه اعتمد على ما قرره فى اصطلاحه من أن الألفاظ العارية عن الضبط تكون مفتوحة . وهذا الاصطلاح شرطه بالشهرة الرافعة للنزاع وقد يدعى فى هذا أنه ليس منها مع أنه ضبط ماهو أشهر منه وأكثر دورا على الألسنة، ولو ضبط بقوله : كسحابة كما فعل فى الأشاء لكان أولى أو ضبطه كالجوهرى بالفتح لكان أنص على المراد وأبعد عن الإيراد» ، وقوله : « والشرجة : بلد بساحل اليمن . . الخ . إطلاقه يقتضى الفتح وضبطها العارفون بالتحريك ، منها زين الدين أحمد بن أحمد ابن عبد اللطيف الشرجى من شيوخ الحافظ عبد الرحمن الربيع اليمنى أخذ عنه جميع مؤلفاته ؛ ذكره جار الله بن عبد العزيز بن فهد فى معجم شيوخه » .

ونقد كتابته المواد غير المذكورة فى الصحاح بالحبر الأحمر بقوله عن « أيئة » « المعروف عند علماء الصرف أن هذه الهمزة الأولى أبدلت من الهاء لأنه كثير فى كلامهم كالمرده والمدره ونحو ذلك ، فلا تكون أصلا ولا تستدرك لو كان الجوهرى قصد الجمع ، وقد مر أنه غير قاصد لذلك ولا متوجه إليه ؟ وإنما توجه لجمع ما صح عنده وليس هذا منه ، وقل من ذكر هذه اللفظة من أئمة اللغة استقلالا (أى منفردة).ومن ذكرها نبه على أنها من الإبدال . وبعضهم قال : إنها لثغة لا أصل » . وهذا النقد يوجه للتحمير أصلا لا تحمير مادة بعينها مذكورة فى الصحاح ، فالتحمير لا فائدة منه ما دام قصد المؤلفين مختلفا غير متحد . وإنه لنقد يهدم الغرض الذى حمر له الفيروزآبادى زياداته ويجعل التحمير أمرا تافها وتكثرا باطلا .

وبخلاف ما سبق نقد ابن الطيب صاحب القاموس فى ادعائه الإحاطة أى فى ميدانه وبين أنه أغفل كثيرا من الصيغ والمعانى والأقوال . وسار على الطريقة التى أخذها منه تلميذه مرتضى الزبيدى بعد ، و ـ إلحاق كل مادة بما يستدرك عليها مما أهمله المصنف . قال ابن الطيب فى آخر مادة « حلب » مثلا : « تتمة : بقى على المصنف فى هذه المادة من ضروريات الألفاظ اللغوية التى يحتاج إليها وربما يتوقف الناظر فى العربية عليها ألفاظ مذكورة فى مصنفات اللغة . منها الحالبان ، وهما عرقان مكتنفان السرة ، ذكره الجوهرى فى الصحاح ، وابن سيده فى المحكم ، والفارابى فى ديوان الأدب وغيرهم ، وأعرض المص عن ذكره قصورا . ومنها المحلب وحب المحلب ، ذكره الجوهرى وابن فارس وغيرهما . ووقع فيه كلام كثير فى الفصيح وشروحه وأغفله مع شدة تتبعه للصحاح ودعواه الإحاطة بألفى مجموع من مصنفات اللغة ، مع دعواه جمع ما فى الصحاح المشاهير والزيادة عليه . وفى الصحاح قال الجوهرى : حب المحلب بالفتح دواء من الأفاويه ، وقال ابن خالويه : هو ضرب من الطيب ، وقال ابن الدهان : هو حب الخروع على ما قيل ، وقال الأستاذ أبو بكر بن [illegible]ة : حب المحلب هو شجر له حب كحب الريحان ، وقال أبو عبيد البكرى : هو الأراك وهو المحلب ، وقيل : المحلب ثمر شجر اليسر الذى تقول له العرب الأسمر با[illegible] لا باليا[illegible] . وقال ابن درستويه : المحلب أصله مصدر من قولك : حلب يحلب محلبا ، كما يقال : ذهب يذهب مذهبا ، فأضيف الحب الذى يفعل به هذا الفعل إلى مصدره فقيل : حب المحلب وشجرة المحلب أى شجرة الحلب وحب الحلب ، ففتحت الميم فى المصدر وإنما تكسر الميمات فى المصدر إذا كانت أوائل الأدوات المنقولة المستعملة كالمنجل والمرجل والمثقب ، ولذلك لم يجز الكسر فى المحلب من قوله حب المحلب وقال ابن دريد فى الجمهرة : المحلب : الحب الذى يطيب به . فجعل الحب هو المحلب فيكون على قوله من باب حبل الوريد ، قال يعقوب فى إصلاحه : ولا تقل المِحلب بكسر الميم إنما المحلب الإناء الذى يحلب فيه . وقال ابن درستويه : المحلبية بفتح الميم : ضرب من الطيب

يتخذ من حب المحلب ، وفى المصباح : المحلب بفتح الميم شىء يجعل حبه فى العطر وفى مختصر العين : المحلب شجر . وقد ذكره ابن السكتى فيما لا يسع الطبيب جهله والشيخ داود الأنطاكى فى تذكرته وغيرهما وأطالوا فى منافعه ، وما فى أجزائه كلها يعد ذكره هنا من الفضول وإن أوسعت الكلام فيها فى شرح نظم الفصيح والله أعلم ، ومنها جملة من الأمثال تتعلق بهذه المادة منها المثل المشهور المذكور فى الصحاح ومجمع الأمثال وغيرها .. » ولم يكن ابن الطيب يضع ما أغفله المصنف فى المستدرك أخيرا حسب بل كان يبثه بين الصيغ فى أنحاء المادة أيضا .

وقد عد ابن الطيب هنا الأمور الطبية من فضول القول ، وكثيرا ما كان يذكرها فى استدراكاته فى آخر المواد خاصة[1] .

ونقده إلى جانب إهماله بعض الصيغ والمعانى بالقصور فى التفسير والخطأ فيه والغموض أيضا ، قال مثلا : « قوله : والكأباء : الحزن . فظاهره أن الكأباء مصدر دال على الحدث كالعلياء . والذى فى الصحاح وغيره هو أن الكأباء صفة للأنثى ، يقال امرأة كأبة ومكتئبة وكأباء : أى شديدة الحزن وهو الظاهر والله أعلم » ، وقال « قوله : وسهم صغير . . الخ ، ظاهره أن المكتب يطلق بمعنى السهم الصغير لأنه فى تعداد معانيه . والمعروف أن السهم إنما هو الكتاب كرمان .. » وقال : «قوله : وأبو طحمة [عدى بن حارثة] الخ . قلت : اسمه جارية وله ابن اسمه هريم كان شجاعا بينا ، حضر مع المهلب فى قتل الأزارقة ، ومع عدى بن أرطاة فى قتال يزيد ابن المهلب ، وأخباره واسعة فى معارف ابن قتيبة » .

ونقد الزيادات التى أتى بها بأنها مشكوك فيها ، قال الفيروز آبادى إن أجأ لطيئ ولمزينة . فقال ابن الطيب : « زاد مزينة على طيئ وهذا أيضا من الغرائب المحتاجة إلى نقل ، فإن الذى عليه أئمة اللسان أن أجأ جبل لطيئ فقط ، بل قال علامة الأنساب ابن الكلبى ووافقه الزبيرى وغيره أن أجأ خاص ببنى نبهان من

---

(١) انظر مادة نقب أيضا .

طيء وأن سلمى لسائر طيء » ، ونقله فى التكملة عن ابن الكلبي وحده ، ونقله غيره عن الزبيرى وابن قتيبة » . وقال ابن الطيب أيضا تعليقا على قوله : « الأثر : فرند السيف ويكسر » : « قوله ويكسر صريح فى أنه يقال إثر السيف بالكسر ولا قائل به من أئمة اللغة وأهل العربية فهو سهو ظاهر » .

ونقده فى مواضع متعددة بخلطه الحقيقة بالمجاز والاصطلاحات ، قال معلقا على شرحه التثويب بالاستصراخ : « الظاهر أن هذه المعانى كلها مجازات ليست من اللغة فى شىء وإنما هى حقائق شرعية كالصلاة ونحوها . فذكرها فى الدواوين لابد له من ضرب من المجاز كما أشار إليه ابن الأثير وغيره ، والمصنف من عادته تخليط الحقائق بالمجازات مطلقا سواء كانت لغوية أو شرعية أو عرفية فى أى عرف كانت من أعراف أهل الاصطلاحات حتى الطبية الخارجة عن قانون الإصطلاحات العربية وهذا من أعظم ماعيب به قاموسه .. وأكثر العاملى من التعرض له والإشارة إليه » .

وأخذ عليه الكاتب الخطأ فى بعض المواد للخلاف فى أصالة الحروف وزيادتها وفى الهمز والاعتلال . ونرى أمثلة ذلك فى معظم باب الهمزة ، وفى كثير من مواد باب الميم الرباعية .

وأخذ عليه أيضا التناقض فى المواضع المختلفة فهو يحكم على المادة فى باب حروف العلة بأنها معتلة ، ويوردها فى باب الهمزة تبعا للجوهرى بدون تنبيه . ومعظم أمثلة هذا التناقض بين بابى الهمزة والمعتل .

وكان فى كل هذه المآخذ يتعرض لموقفه من الجوهرى إذ تهجم عليه ورد عليه وأورد أقوال غيره من اللغويين التى تؤيد الجوهرى . ولكنه مع ذلك كان عادلا يؤيد قول الجوهرى حين يتبين صوابه أو وضوحه كما فى مادة جد ويوافق الفيروزآبادى عند إحقاقه كما نرى فى مادة « بأبأ » مثلا .

وقد أخذ عليه أمورا صغيرة أخرى مثل التصحيف والخطأ فى القول مثل إطلاق الجمع على اسم الجمع وبعض إخلاله بمنهجه وحذفه الفوائد النحوية والصرفية التى أوردها

الجوهرى . ولكن كل ذلك قليل لا أهمية له ما عدا النقد الأخير الذى تطلّبه منهجه الذى يقتضى الاختصار والتخفف . وقد أطال المؤلف فى القسط الأول من كتابه فاستنفد جهده فأسرع فى القسط الأخير فبدا الكتاب غير متناسق . فالحروف الأولى حتى الذال تقع فى جزءين ولا تقع الراء وما بعدها من حروف إلا فى جزء واحد . وعلى هذه الحاشية اعتمد السيد مرتضى الزبيدى فى تأليف تاج العروس .

٩ — حاشية ابن الأمير ذكرها محمد سعد الله .

(ز) ويبدو أنه لم يشرح القاموس غير السيد مرتضى الزبيدى إذا أغضينا النظر عما قيل عن كتاب مُلا على القارى الهروى المختلف فيه ، وقد عقدت لتاج العروس فصلا خاصا لأهميته .

(و) أما الكتب التى اختصرته فهى :

١ — كتاب البرهان إبراهيم بن محمد الحلبى (٩٠٠ هـ) .

٢ — الناموس لملا على بن سلطان الهروى القارى (١٠١٤هـ) قال : المحبى[1] : « لخص من القاموس مواد » وقد يفهم من كلام مرتضى الزبيدى فى صدر مقدمته أنه أحد كتب الاستدراك على القاموس ، ومن كلام صاحب البلغة أنه اختصار أو شرح .

٣ — مختصر القاموس لعلى بن أحمد الهِيتِىّ (١٠٢٠ هـ) وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٦١٤ لغة . قال المؤلف فى مقدمته القصيرة عن سبب تأليفه : « وبعد فإن أولى ما دعت إليه النفوس ، وتهذبت بواسطة جواهره الدروس ، وأذعنت له أعالى الرقاب والرءوس ، الكتاب المسمى بالقاموس . . . لكن الهمم إلى حفظه قاصرة وعن مطالعته من طول عبارته نافرة . ولما رأيت أبناء هذا الزمان من طبعهم هذا الشأن أحببت أن أختصره اختصارا يبين المراد ، واضحا عن المخالفة والعناد ، مبينا بترك الدليل والاستشهاد ، مقتصرا على حل لفظ الحروف بالمراد ، قاصدا به وجه رب العباد » .

---

(١) خلاصة الأثر ٣ : ١٨٥ .

ويتضح من العبارة السابقة أن المؤلف ذهب فى مختصره إلى حل الرموز التى كان يشير بها الفيروز آبادى إلى القرية والجمع وما إليها ، وإلى عدم نقد شىء من القاموس وإلى حذف الشواهد والأدلة . ونضيف إلى ذلك حذفه توهيمات القاموس للصحاح وكثيرا من صيغه ومعانيه ومواده وبعض عبارته فى الشرح والضبط وما إلى ذلك . والحق أن كتابه قليل القيمة لا يقرن بمختار الصحاح مثلا .

٣ — إحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل فرحات اللبنانى المارونى (١٦٧٠ — ١٧٣٢ م / ١٠٨١ — ١١٤٥ هـ) ورمى مؤلفه إلى اختصار القاموس وتوضيح بعض إشاراته وإضافة بعض المعانى المسيحية إليه . قال فى المقدمة[1] « فحدتنى عندها الهمة القاصرة . . . بأن أختصر ما أسهب . . . وأفصح ما أعجم . . . وقد أضفت إليه بعض زيادات عثرت عليها فى العهدين » يريد التوراة والإنجيل .

وسار المؤلف على نظام الفيروزآبادى فى الترتيب والضبط والعلاج إلا أنه أجرى بعض التغييرات الطفيفة فى طريقة الضبط . فاستعاض بالرموز عن العبارة فى الإشارة إلى باب الأفعال ، فالنون لباب نصر ينصر ، والضاد لضرب يضرب ، واللام لعلم يعلم ، والعين لمنع يمنع ، والسين لحسب يحسب ، والراء لكرم يكرم . فإذا تعددت الأفعال فى مادة واحدة ، وكلها على وزن واحد اكتفى بالإشارة إلى أولها وحده ، وإذا تعددت أوزان الفعل الواحد عدد الرموز .

وتوفى المؤلف دون أن ينشر كتابه فقام بهذه المهمة سنة ١٨٤٩م رشيد الدحداح الذى أجرى تغييرات كثيرة فيه أشار إليها فى قوله من مقدمته[2] : « فوجدت أنه . . . تعمد ترك كل ما لم يره كثير النقل والتداول . . . واكتفى ببعض معانى الفعل وتعدياته وببعض الجموع والمصادر والأسماء عن بعض . . . وكأنه اعتمد على نسخة من القاموس محرفة ذات أغلاط . . . وسألخص ما أسلفت وكيف تصرفت . . . »

---

(١) ٣ .

(٢) ٣ ، ٤ .

« اعلم — وفقت — أنى عند ما عزمت على طبع هذا الكتاب جمعت أولا عدة من كتب اللغة يعتمد عليها . . . وخمس نسخ من باب الإعراب وقابلت إحداهن بالأربع بتكرار وتدقيق ، وأزلت منها تحريف النساخ بغاية الإمكان حتى ترجح عندى أنها صارت طبق ما حررها المؤلف . واخترت نسخة من القاموس محكمة الضبط وهى المطبوعة فى الهند . وأخذت أراجع كلمة فكلمة ، وألاحظ كيفية تصرف المختصر رحمه الله ، وألتقط ما تركه ، وأصلح ما أتخيل أنه أبهم عليه . . . ثم أعود إلى باقى الكتب واحدا واحدا وأجتنى منها ما أجده مهملا فى القاموس وأحل كل شىء محله . . . غير أننى جعلته ممتازا عنه بكونه بين نصفى دائرة . . . وزدت جج علامة الجمع الجمع . . . لأنه قد كان أدرجه بجملة الجمع مرة وتركه أخرى . وصرفت وقتا طويلا فى المطالعات حتى جمعت المواد التى كانت متروكة منه بتمامها ، وأكملت لكل فعل مصادره وأنواع معانيه وتعدياته وأسماءه ، ولكل اسم فعله وأنواع جموعه قياسية كانت أو غير قياسية لاسيما جمع التكسير الذى أكثره سماعى ولا سبيل إلى معرفته إلا من كتاب اللغة ، ونبهت على المتضاد وعلى الشواذ من الجموع وغيرها ، وعلى المذكر والمؤنث ، وعلى ما يحتمل الوجهين ، وعلى الكلمات الأجنبيات أنها معربة ، وذكرت جملة من أمثال العرب الذائعة بين العلماء ومن أسماء مشاهيرهم المعروفين بمدح أو ذم ، وأشكلت بالحركات كل كلمة يمكن إبهامها أو التباسها . . . ولم أتعرض لتغيير شىء من الأصل إلا ما لاح لى أنه غير صحيح وذلك ببعض [يريد فى بعض] عبارات وكلمات وأحرف وحركات » .

وكان مما غيره المصحفُ وخَلَطَه بين بعض الألفاظ المطلقة والمقيدة وخطؤه فى الضبط، وتسويته بين الضعيف والفصيح من اللغات ، وتعريفاته الدائرية ، وخطؤه فى وضع بعض الألفاظ وأوزانها . وشرح الدحداح جميع هذه الأنواع فى مقدمته . وحذف بعض الإضافات المسيحية التى أتى بها المؤلف ، ومثل لها بقوله[1]

---

(١) ٩ ، ١١ .

« (ذهب) قلت : فم الذهب ومجرى الذهب ولسان الذهب حسبما وضعها لأنها ألقاب معروفة عند أكثر النصارى ، وحذفت قوله بعدهم : والذهب أيضا : الحكمة والمسيح والصبر وخلوص المحبة ، وذلك لئلا يلام على تفسيره الكلمات العربية بخلاف ما وضعت عليه من أهل اللغة ، إذ ليس له ذلك » . وكان المؤلف يحمّل بعض العبارات معانى مسيحية مثل تفسيره عبارة « رهبوت خير من رحموت » بأن الرهبنة خير من الرحمة ، وما ماثلها (١) .

فالكتاب المطبوع يمثل جهد جبرائيل بن فرحات ورشيد الدحداح معا .

وحين يقابل الإنسان ما فى الإحكام بما فى القاموس المحيط لا يجد زيادة ويجد مؤلفه قد حذف كثيرا من مواد القاموس ، ويكفى مثالا على ذلك المواد من « أتأ » « أوأ » فى أول الكتابين ، وحذف كثيرا من الألفاظ والمعانى فى المواد التى ذكرها ، وحذف أجزاء من التفسير لها أهميتها مثل حذفه كلمة « الشاب » من تفسير « البدء » بالشاب العاقل وربما كان الشباب قيدا له ، وحذف أغلب أسماء الأشخاص والبقاع أو كلها ، وغير بعض الألفاظ مثل التنبيه على الحركة فى الضبط بدلا من الاعتماد على إبانة الوزن وما شاكل ذلك ، وزاد بعض الألفاظ التى ضبط بها مواده . وكذلك نجد الدحداح كثيرا ما أخل بالأمور التى ذكرها منهجا له مثل التنبيه على جمع الجمع وما شابهه . ولم يكن المؤلف والناشر (أعنى الدحداح) يتبعان نهجا خاصا فى الحذف ، فقد كان فى ميسورهما حذف الألفاظ والمعانى الغريبة القليلة الاستعمال ، ويعدّ هذا من حسناتهما ولكنهما كانا يحذفان اعتباطا . وعلى الرغم من ذلك أظن أن هذا الكتاب أثر فى المدرسة الحديثة التى أرادت أن تؤلف معجمات تلائم هذا العصر وخاصة مدرسة اليسوعيين فاتبعوه فى كثير من خطوات منهجه .

---

(١) ١٠ .

الفصل الخامس

تاج العروس

للزبيدى (١١٤٥ — ١٢٠٥)

توجت الدراسات اللغوية بالمعجم الأكبر فى أواخر القرن الثانى عشر ، وبالدقة فى الأعوام الأولى من القرن الثالث عشر ، إذ أبرز الإمام اللغوى محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسينى الواسطىّ الزبيدى اليمنى ثم المصرى المتوفى عام ١٢٠٥ هـ كتابه المسمى « تاج العروس من جواهر القاموس » شرحا للقاموس المحيط للفيروزآبادى .

هدفه :

كان سبب تأليف التاج إيجاز القاموس وغموضه مع شموله وكثرة استعماله حتى كثرت حوله الدراسات التى تنظر إلى اتجاهات معينة منه ، فأراد السيد مرتضى أن يوضحه ويجمع هذه الدراسات فى كتاب واحد ، قال فى مقدمة كتابه : « فتدبرت فنون العلم التى أنا كائن بصدد تكميلها ، وقائم بإزاء خدمتها وتحصيلها فصادفت أصلها الأعظم الذى هو اللغة العربية خايقة بالميل فى صغو الاعتناء بها والكدح فى تقويم عنادها ... وكان فيها كتاب القاموس المحيط للإمام مجد الدين الشيرازى أجلّ ما ألف فى الفن لاشتماله على كل مستحسن من قصارى فصاحة العرب العرباء وبَيضة منطقها وزُبدة حوارها . . . حيث أوجَز لفظه وأشبع معناه وقصر عبارته وأطال مغزاه ... واشتهر فى المدارس اشتهار أبى دُلَف بين محتضره وباديه ، وخف على المدرسين أمره إذ تناولوه ، وقرب عليهم مأخذه فتداولوه وتناقلوه ،

ولما كان إبرازه فى غاية الإيجاز وإيجازه عن حد الإعجاز ، تصدى لكشف غوامضه ودقائقه رجال من أهل العلم شكر الله سعيهم وأدام نفعهم ؛ فمنهم من اقتصر على شرح خطبته التى ضربت بها الأمثال ... ومنهم من تقيد بسائر الكتاب وغرد على أفنانه طائره المستطاب ، كالنور على بن غانم المقدسى ... ومنهم كالمستدرك لما فات والمعترض عليه بالتعرض لما لم يأت ، كالسيد العلامة على ابن محمد معصوم الحسينى الفارسى ...

فلما آنست من تناهى فاقة الأفاضل إلى استكشاف غوامضه والغوص على مشكلاته ولا سيما من انتدب منهم لتدريس علم غريب الحديث وإقراء الكتب الكبار من قوانين العربية فى القديم والحديث ، فناط به الرغبة كل طالب وعشا ضوء ناره كل مقتبس ووجه إليه النجعة كل رائد ... قرعت ظنبوب اجتهادى واستسعيت يعبوب اعتنائى فى وضع شرح عليه ممزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح فى بعض ، وفى البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاو لذكر نكته ونوادره والكشف عن معانيه والإنباه عن مضاربه ومآخذه بصريح النقول ، والتقاط أبيات الشواهد له مستمداً ذلك من الكتب التى يسر الله تعالى بفضله وقوفى عليها وحصل الاستمداد عليه منها » ويتضح من هذه الفقرة أنه كان يرمى إلى إيراد جميع ما فيه وتحقيقه تحقيقا علميا وشرحه والتنبيه على مراجعه والاستشهاد عليه . فهو هدف ذو خمس شعب .

مراجعه :

رجع المؤلف إلى عدد كبير من المراجع ليأخذ منها مواد شرحه .. وقد ذكر من هذه المراجع فى مقدمته ١٢٠ كتابا نستطيع أن نصنفها فيما يلى :

(١) المعاجم اللغوية مثل الصحاح لأبى نصر الجوهرى (على هامشه تقييدات لابن برى والتبريزى) ، والتهذيب للأزهرى والمحكم لابن سيده ولسان العرب

لجمال الدين بن مكرم والعباب والتكملة للرضى الصغانى ومختار الصحاح للرازى والأساس للزمخشرى والجمهرة لابن دريد والمجمل لابن فارس وغيرها .

(٢) الرسائل اللغوية والكتب مثل تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطّاع وكتاب الغريبين لأبى عُبيد الهروىّ والنهاية فى غريب الحديث لابن الأثير وفصيح ثعلب وبعض شروحه وفقه اللغة والمضاف والمنسوب للثعالبى .

(٣) كتب الأمثال مثل المستقصى للزمخشرى ومجمع الأقوال لأبى البقاء العكبرىّ.

(٤) كتب نحو وصرف مثل الخصائص وسر الصناعة لابن جنى .

(٥) كتب تاريخ وطبقات وأنساب مثل كتاب أنساب الخيل ، وأنساب العرب لأبى عبيدة والروض الأُنُف للسهيلى والبلغة فى أئمة اللغة للفيروزآبادى وطبقات أئمة النحو واللغة للسيوطى ولباب الأنساب للسمعانى ومعجم ياقوت والتجريد فى الصحابة وديوان الضعفاء للحافظ الذهبى ومعجم الصحابة لابن فهد .

(٦) كتب أدب مثل زوائد الأمالى للقالى وشرح ديوان الهذليين للسكرى وشرح المقامات الحريرية للشريشى وشرح المعلقات السبعة لابن الأنبارى .

(٧) علوم قرآن وقراءات مثل الحجة فى قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه وبصائر ذوى التمييز فى لطائف كتاب الله العزيز للفيروزآبادى والإتقان فى علوم القرآن للسيوطى والإحسان فى علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن عقيلة .

(٨) كتب جغرافية وبلدان مثل معجم ما استعجم للبكرى ومجم البلدان لياقوت والخطط للمقريزىّ .

(٩) كتب حيوان مثل حياة الحيوان للدميرىّ وذيله للسيوطى .

(١٠) كتب نبات وطب مثل التذكرة فى الطب لداود الأنطاكى والنبات لأبى حنيفة الدينورى وتحفة الأحباب للملك الغسانى .

(١١) كتب سياسة ونظم مثل قوانين الدواوين للأسعد بن ممّاتى ومختصر قوانين الدواوين لابن الجيعان ، وغير هذه الكتب .

وإذن فقد اتسعت رقعة المراجع عنده وتعددت أبوابها وصارت أقرب إلى دوائر المعارف منها إلى مراجع معجم لغوى .

وكان السيد مرتضى ينقل من هذه المراجع مباشرة لا عن طريق من استفاد منها قال في مقدمته : « ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، ولكن على نقصان فى بعضها نقصا متفاوتا بالنسبة إلى القلة والكثرة . . فأول هذه المصنفات وأعلاها عند ذوى البراعة وأغلاها كتاب الصحاح للإمام الحجة أبى نصر الجوهرى وهو عندى فى ثمان مجلدات بخط ياقوت الرومى ، وعلى هوامشه التقييدات النافعة لأبى محمد بن بَرّىّ وأبى زكريا التبريزى . ظفرت به فى خزانة الأمير أزبك ، والتهذيب للإمام أبى منصور الأزهرى فى ستة عشر مجلدا ، والمحكم لابن سيده فى ثمان مجلدات ، وتهذيب الأبنية والأفعال لأبى القاسم بن القطاع فى مجلدين . . وغير ذلك من الكتب والأجزاء فى الفنون المختلفة مما يطول على الناظر استقصاؤها ويصعب على العادّ إحصاؤها » .

منهجه :

شرح المؤلف فى مقدمته بعض خطوات الطريقة التى سار عليها فى كتابه أثناء ذكره لمزاياه فقال: «ولم آل جهدا فى تحرى الاختصار وسلوك سبيل التنقية والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات التى يستغنى عنها فى حط اللثام عن وجه المعنى عند ذوى الأفكار . . . وجَمع من الشواهد والأدلة ما لم يجمع مثلَه لأن كل واحد من العلماء انفرد بقول رواه أو سماع أداه فصارت الفوائد فى كتبهم مفرقة وسارت أنجم الفضائل فى أفلاكها هذه مغربة وهذه مشرقة . فجمعت منها فى هذا الشرح ما تفرق وقرنت بين ما غرب منها وبين ما شرق . فانتظم شمل تلك الأصول والمواد كلها فى هذا المجموع وصار هذا بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع . . . وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أو غلط القائل فى الخطاب . . وليس لى فى هذا الشرح فضيلة أَمُتُّ بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أننى جمعت فيه ما تفرق فى تلك الكتب من منطوق ومفهوم

وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهوم . فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحة أو خلل فعهدته على المصنف الأول وحمده وذمه لأصله الذى عليه المعول ، لأنى عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئا فيقال (فإنما إثمه على الذين يبدلونه) بل أديت الأمانة فى شرح العبارة بالفص وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص وراعيت مناسبات ماضمنه من لطف الإشارة فَلْيُمِدٍّ من ينقل عن شرحى هذا عن تلك الأصول والفروع وليستَغْنِ بالاستضواء بدرى بيانه الملموع . . . »

ولم تبين الفقرة كثيرا من وجوه منهج السيد مرتضى بل اكتفت بالإشارة إلى إيثاره الإيجاز والجمع لشتات أقوال اللغويين المختلفين . أما ما عدا ذلك فلم تبينه بل لا يرى المؤلف له فضيلة غير هذا الجمع . ثم ذكر أن منهجه فى النقل من المراجع المحافظة على النص تماما ونقل فى ذلك عبارة ابن منظور التى أوردها فى أواخر مقدمته بنصها وإن لم يشر إلى ذلك مما يبين مقدار الاتفاق بينهما فى هذا الوجه . ولكن هذه المحافظة على النص كانت فى النقول التى زادها على صاحب القاموس . أما نصوص القاموس نفسه فقد حافظ عليها أيضا باعتبارها نصا أصيلا ولم يغير فيها حتى توافق الأصول التى أُخِذت منها فالفيروز آبادى أباح لنفسه التصرف ولكن الزبيدى لم يبح لنفسه ذلك حتى فى نصوص القاموس التى عرف أصولها الأولى ولذلك قال « وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص » .

ولما كانت إشاراته إلى منهجه قاصرة وجب علينا التنبيه إلى أنه اتبع أكثر خطوات القاموس التى لا تتصل بالإيجاز والاختصار ، من ترتيب للأبواب والفصول والمواد ، وسير على الأوزان فى داخل المواد ، ورموز أيضا . وكان يضيف فى آخر كل مادة ما تركه الفيروز آبادى ويصدره بأنه مستدرك عليه .

وصف المقدمة :

قدم السيد مرتضى بين يدى كتابه مقدمة كبيرة تضارع مقدمة التهذيب وتفوقها طولا ، شغلت قريبا من ٤٢ صفحة من القطع الضخم الذى طبع به الكتاب وتنقسم

هذه المقدمة إلى ثلاثة أجزاء : تصدير وجزء أساسي وخاتمة ؛ أما التصدير فهو الذى نقلنا منه ما سبق من كلام عن هدفه وسبب تأليفه شرحه ومنهجه ويستهل بحمد وتشهد وصلاة فى فقرة طويلة تحتوى على كثير من أسماء المعاجم السابقة ، لعبا منه بالألفاظ ، يشبه ما فعله شيخه ابن الطيب فى مقدمته .

ثم ذكر خصائص القاموس المحيط وما قام حوله من دراسات وسبب تأليفه التاج ومراجعه ومنهجه وخصائصه واسمه . وأخذ أغلب ختام هذا التصدير من آخر مقدمة لسان العرب ، إذ ذكر ارتباط اللغة بالكتاب والسنة والدعاء ، لكنه انفرد فى هذا الختام بأن العلماء سيرضون بالكتاب ، ولن تعيبه حداثة عهده ؛ أما الجهلاء فيسارعون بالعيب ، وينتهى هذا التصدير بالاستغفار والصلاة .

أما الجزء الأوسط من المقدمة ، فهو المقدمة بالمعنى الدقيق . وينقسم إلى عشر مقالات سماها « مقاصد » أخذ ثمانية منها من مزهر السيوطى برمتها ، ويعالج المقصد الأول « بيان أن اللغة : هل هى توقيفية أو اصطلاحية » ؟ فذكر فيه آراء المعتزلة وأبى إسحاق الإسفرائينى والقاضى أبى بكر وغيرهم . ثم ينتقل إلى تقسيم العرب إلى عاربة ومتعربة ومستغربة ، وأنساب كل قسم ، والخلاف فى كل ذلك . وهذا المقصد مأخوذ من مواضع متفرقة من النوع الأول من مزهر السيوطى المسمى « معرفة الصحيح ، ويقال له الثابت والمحفوظ» ومن فصلى « ذكر الآثار الواردة فى أن الله تعالى علم آدم عليه السلام اللغات » و « ذكر إيحاء اللغة إلى نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام » وكان السيد مرتضى يختار فقراته ، مع المحافظة على ترتيبها عند السيوطى ونصها أيضا إلا أنه كان يحذف منها بعض العبارات اختصارا ، وكذا كان يفعل فى كل المقاصد التى أخذها من المزهر .

ويتناول المقصد الثانى « سعة لغة العرب » ويذكر فيه أقوال ابن فارس والشافعى وهو مأخوذ من المسألة الرابعة عشرة من النوع الأول من المزهر .

ويختص المقصد الثالث « بعدة أبنية الكلام » المستعمل والمهمل والصحيح

والمعتل ، ونقله من المسألة الخامسة عشرة من النوع الأول من المزهر ، وكان السيوطى أخذها من مختصر العين لأبى بكر محمد بن الحسن الزُّبيدىّ ، ولم يختصر السيد مرتضى هذه الفقرة التى نقلها من المزهر ، ولكنه إكتفى بها ولم يذكر غيرها مما أورده السيوطى عن مراجع أخرى لجمهرة ابن دريد مثلا .

ويُعنون المقصد الرابع « المتواتر من اللغة والآحاد » ولكنه يتناول غيرها : المنقطع والضعيف والفصيح وأكثر الحروف استعمالا عند العرب وأقلها ، ورتب الفصاحة فى الألفاظ والأبنية ، وهذا المقصد يجمع مختارات من أبواب متفرقة من المزهر ، مثل « النوع الثالث : معرفة المتواتر والآحاد » ، و « النوع الرابع : معرفة المرسل والمنقطع » ، و « النوع الخامس : معرفة الأفراد » و « النوع العاشر : معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات » و « النوع التاسع : معرفة الفصيح » .

ويعالج المقصد الخامس أفصح الناس ، فيخصص أوله للأقوال عن فصاحة الرسول وأوسطه لفصاحة قريش وأواخره للغات القبائل المكروهة ، واختار هذا المقصد من « الفصل الثانى فى معرفة الفصيح من العرب » من النوع التاسع و « النوع الحادى عشر : معرفة الردىء المذموم من اللغات » من المزهر .

ويتناول المقصد السادس المطرد والشاذّ ، والحقيقة والمجاز والمشترك والأضداد والترادف والمعرب والمولد من الألفاظ ، وهو اختيارات فى تعريف هذه الأنواع من الأبواب التالية من المزهر بالترتيب :

١ — النوع الثانى عشر : معرفة المطرد والشاذّ .
٢ — النوع الرابع والعشرون : معرفة الحقيقة والمجاز .
٣ — النوع السادس والعشرون : معرفة الأضداد .
٤ — النوع السابع والعشرون : معرفة الترادف .
٥ — النوع التاسع عشر : معرفة المعرب .
٦ — النوع الحادى والعشرون : معرفة المولد .

ويختص المقصد السابع بآداب اللغوىّ وهى كثيرة مختلطة فى المزهر ، فتتبعها السيد مرتضى ، واختار مجموعة منها من فصول مختلفة «من النوع الحادى والأربعين : معرفة آداب اللغوىّ » وذكر فى آخر المقصد طرق أخذ اللغة والصيغ التى يعبر بها المرء عن كل طريقة ، وقد أخذ هذه الفقرة من مواضع متفرقة من « النوع السابع : معرفة طرق الأخذ والتحمُّل » من المزهر .

أما المقصد الثامن فجعله أنواعا ، والأنواع فروعا ، فالنوع الأول فى بيان مراتب اللغويين وفيه نوعان : أولهما فى بيان أئمة اللغة من البصريين ، وبيان أسانيدهم ووفياتهم وكُناهم ، والثانى فى بيان أئمة اللغة من الكوفيين ، وبيان أسانيدهم وألقابهم ووفياتهم ؛ وقد رتب الأئمة فى الفرعين ترتيبا زمنيا ، ولفق السيد مرتضى هذين الفرعين من عدة أنواع من المزهر ، مثل « النوع الرابع والأربعين : معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء » ؛ و« النوع الخامس والأربعين : معرفة الأسماء والكُنَى والألقاب والأنساب» ؛ و«النوع الثامن والأربعين : معرفة المواليد والوفيات» .

والنوع الثانى من هذا المقصد فى بيان المصنفين فى اللغة ، ذكر فيه كتاب العين وطرفا من الخلاف فيه ونقوده ؛ والبارع للقالى ، والموعب لأبى غالب وغيرهما . . . حتى القاموس المحيط للفيروزآبادى . وأخذ هذا النوع — ما عدا كلامه عن لسان العرب والقاموس المحيط — من المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من المزهر .

ونستطيع أن نقول : إن السيد مرتضى لم يأت من عنده فى هذه المقاصد الثمانية بشىء زائد على ما اختاره من المزهر ، إلا عبارة أو عبارتين ، وكلامه عن اللسان والقاموس . وكان يتصرف فى بعض ما ينقله فى أحيان نادرة ، ولكنه فى أغلب المواضع لم يتصرف فى نص العبارة ، وإنما اكتفى بحذف بعضها اختصارا .

وكان المقصد التاسع فى ترجمة مؤلف القاموس المحيط ذكر فيها نسبه ومولده وتعليمه ورحلاته وروايته وتصانيفه ووفاته ومن ترجم له وخبرا عن سرعة بديهته ومعرفته الغريب . وأخذ السيد مرتضى هذه الترجمة من الكتب التى ذكر أنها

ترجمت له ، وهى إنباء الغمر لابن حجر ، والضوء اللامع للسخاوى ، والبغية للسيوطى ، وطبقات ابن قاضى شهبة ، وتاريخ الصفدى ، وأزهار الرياض للمقرى .

وعالج آخر المقاصد أسانيد الشارح المتصلة إلى المؤلف ، أى الطرق التى يروى عنها السيد مرتضى كتاب القاموس . وذكر المؤلف الطرق التى روى عنها هو ، والطرق التى روى عنها أساتيذه أيضا ، وهى عدة طرق . وختم المقصد بأن « هناك أسانيد أخرى غير هذه [التى ذكرها] عالية ونازلة ، أعرضنا عنها خوف الإطالة ، وفى هذا القدر الكفاية » .

أما خاتمة المقدمة فكانت شرحا لمقدمة المؤلف ، وكان السيد مرتضى يذكر عبارة الفيروزآبادى ثم يعلق عليها ، وحين ينتهى يورد عبارة أخرى منه أو لفظة واحدة ثم يعلق عليها وهلم جرا . وذكر جميع المقدمة بنصها دون أن يتصرف فى شىء منها . وقد وضعت عبارة الفيروزآبادى فى التاج المطبوع بين أقواس ، لتميزها عن عبارة الشارح ، وكان يدخل فى شرحه كل ما عن له من معنى إجمالى ، ومسائل نحوية وصرفية ولغوية ودينية ، والخلاف بين النسخ .

ويتضح من شرح السيد مرتضى للمقدمة ، أنه اعتمد كثيرا على حاشية أستاذه ابن الطيب ، فاختصرها فيه ، فأفاد مما رجع إليه ابن الطيب ، وأفاد أيضا من معظم الشروح السابقة للمقدمة .

المعجم :

أما المعجم نفسه فيسير على نظام القاموس ، فيبدأ بباب الهمزة ، وفصل الهمزة ويستمر مع الحروف جميعا كأصله . ولكن مؤلف التاج نهج على أن يصدر كل باب بكلمة قصيرة عن الحرف المعقود له هذا الباب ، فيبين مخرجه وصفته وإبدالاته وما إلى ذلك ، ويعتمد فى ذلك على شيخه ابن الطيب وكتب النحو المختلفة ، كما شرح كلمة الباب والفصل فى الباب الأول من الكتاب ، واختصر هذا الشرح من شيخه أيضا .

وبعد هذه الكلمة تبتدئ المواد ، ونهج المؤلف فى إيرادها على المحافظة على عبارة الفيروزآبادى كل المحافظة فذكرها بين قوسين ، ثم أورد شروحه وأقواله فى خارج الأقواس محاولا الملاءمة بين ما يقوله وكلام القاموس حتى لا ينفصل السياق .

تحليل المواد :

هاك ما قال صاحب التاج فى مادة « عقق » : (العقيق كأمير : خرز أحمر) تتخذ منه الفصوص (يكون باليمن) بالقرب من الشِّحْر ، يتكون ليكون مرجانا فيمنعه اليبس والبرد . قال التيفاشى يؤتى به من اليمن من معادن له بصنعاء ثم يؤتى به إلى عَدَن ومنها يجلب إلى سائر البلاد . قلت : وقد تقدم للمصنف فى « ق رأ » أن معدن العقيق فى موضع قرب صنعاء يقال له مقرأ (وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر ، كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض خفية) قلت وهو المعروف بالرطبى ؛ قاله التيفاشى . وأجود أنواعه الأحمر فالأصفر فالأبيض ، وغيرها ردىء . وقيل المشطب منه أجود وهى أصيلة لا منقلبة عن طبخ كما ظُنَّ ، حَقَّقه داود فى التذكرة . ومن خواص الأحمر منه (من تختم به سكنت روعته عند الخصام) وزال عنه الهم والخفقان (وانقطع عنه الدم من أى موضع كان) لاسيما النساء اللواتى يدوم طمثهن ، وشربه يذهب الطحال ويفتح السُّدَد (ونحاتة جميع أصنافه تذهب حَفَر الأسنان ، ومحروقه يثبت متحركها) ويشد اللثة . وقد ورد فى بعض الأخبار « تختموا بالعقيق فإنه بركة » وقال صاحب اللسان : ورأيت فى حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها : قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربىّ عن الحديث لا تختموا بالعقيق . فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تُخَيِّموا بالعقيق ، أى تقيموا ، لأنه كان خرابا . (الواحدة بهاء . ج : عقائق) اغترف الشارح من كتب الطب المشهورة ، واقتبس الحديث وما ورد فيه من لسان العرب بالنص .

وقال : « (و) العقيق (الوادى ج : أعقة) وعقائق . (و) العقيق (كل مسيل شقه ماء السيل) فأنهره ووسعه والجمع كالجمع (و) العقيق (ع بالمدينة) على ساكنها

أفضل الصلاة والسلام ، وفيه عيون ونخيل وهو الذى ورد ذكره فى الحديث أنه واد مبارك كأنه عُق أى شق ، غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ماذهب إليه الخليل فى أسماء الأعلام التى أصلها الصفة كالحارث والعباس (و) أيضا موضع (باليمامة) وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . (و) أيضا موضع (بتهامة) ومنه الحديث: وقّت لأهل العراق بطن العقيق . وقال الأزهرى : أرادالعقيق الذى بالقرب من ذات عرق ، قبلها بمرحلة أو مرحلتين وهو الذى ذكره الشافعى رحمه الله فى المناسك وهو قوله : ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلىّ . (و) أيضاً موضع (بنجد) يقال له : عقيق القنان تجرى إليه مياه قُلل نجد وجباله (و) العقيق (ستة مواضع أُخَر) وهى أودية شقها السيل عادية ، منها العقيقان بلدان فى بلاد بنى عامر من ناحية اليمن فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين »

زاد صيغة الجمع الثانية عن ابن سيده والتفسيرات والأحاديث من اللسان عن النهاية ، ومن التهذيب ، وتحديد المواضع ووصفها من التهذيب واللسان . وأورد ما قاله الخليل عن الأسماء المتخذة من الصفات من المحكم واللسان ، مع الاختصار والحذف ، وكل ما أورده من زيادات موجودة فى اللسان . وفى بعض نسخ القاموس يذكر أن العقيق موضع بالطائف أيضا ولم يتعرض له الزبيدى .

* وقال : « (و) العقيق (شعر كل مولود) يخرج على رأسه فى بطن أمه (من الناس) قال أبو عبيد : وكذلك من البهائم (كالعِقة بالكسر و) العقيقة (كسفينة) ، وأنشد الأزهرى للشماخ :

أطار عقيقةَ عنـــه نُسالاً   وأُدمِجَ دَمْجَ ذى شَطَن بديع

أراد شَعره الذى يولد عليه أنه أنسله عنه ، وأنشد أبو عبيد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقـــة عنه فأنسلها   واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

يقول لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنبت الآخر ، فاجتابه أى

اكتساه. وفى الحديث: كل مولود مرتهن بعقيقته أى العقيقة لازمة له لابد له منها. قال الليث: وإذا سقط عنه الشعر مرة ذهب ذلك الاسم منه قال امرؤ القيس:

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

وقد مر تمام الأبيات فى «ر س ع» يصفه باللؤم والشح أى لم يحلق فى صغره حتى شاخ. وقال زهير:

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء

وفى الحديث إن انفرقت عقيقته فرق، أى شعره سمى عقيقة تشبيها بشعر المولود (أو العقة) بالكسر (فى الحُمُر والناس خاصة) ولم تُقل فى غيرهما قاله أبو عبيد قال: عدىّ بن زيد العبادىّ يصف حمارا:

صَيّت التعشير رَزّام الضحى ناسل عقته مثل المسد

(ج) عقق (كعنب) قال رؤبة:

كالهروىّ انجاب عن ليل البرق طير عنها النَّسر حولىّ العقق

النسر: السمن (والعقيقة أيضا صوف الجَذَع) كما ان الجنيبة صوف الثنىّ (و) سميت (الشاة التى تذبح عند حلق الشعر للمولود) عقيقه لأنه يحلق عنه ذلك عند الذبح، ولذا جاء فى الحديث فأهر يقوا عنه دما، وأميطوا عنه الأذى يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى يحلق عنه وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها. وفى الحديث أنه سئل عن العقيقة فقال: لا أحب العقوق ليس فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها، وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة، جريا على عادته فى تغيير الاسم القبيح وجعل الزمخشرى الشعر أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه». أكمل الزبيدى فى هذه الفقرة تفسير المؤلف ونسب بعضها إلى أصحابه وأتى بالشواهد الشعرية والحديثية وشرح بعضها. وكل ذلك موجود فى اللسان متناثر فى المعاجم الأخرى. ونسب قولا لليث لم أره فى كتاب العين ولا فى أى معجم آخر فلعله أخذه من العباب وهو غير موجود فى التكملة.

ومن هنا يبين أن من أسباب مخالفة اقتباساته لما فى العين أنه لا يأخذ عنه مباشرة .

وقال : « (و) العقيقة (من البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه) قاله الليث. وقال غيره عقيقة البرق : ما انعق منه أى تسرب من السحاب (كالعُقق كصُرد) وقيل : العقيقة والعق البرق إذا رأيته وسط السحاب كأنه سيف مسلول ، قال الليث (وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق) قال عنترة :

وسيفى كالعقيقة فهو كمى   سلاحا لا أفلّ ولا فطارا

وأنشد الليث لعمرو بن كلثوم :

بسُمر من قنا الخطى لدن   وبيض كالعقائق يختلينا

وفى الأساس : ما أدرى شِمتُ عقيقة أم شمت عقيقة ، أى سللت سيفا أو نظرت إلى برق ، وهى البرقة التى تستطيل فى عرض السحاب ، وقد أكثروا استعارتها للسيف حتى جعلوها من أسمائه فقالوا سلوا عقائق كالعقائق (و) قال ابن الأعرابى العقيقة (المزادة و) العقيقة (النهر ، و) العقيقة (العصابة ساعة تشق من الثوب و) قال : أبو عبيدة وابن الأعرابى أيضا العقيقة (غُرْلة الصبى) إذا ختن (و) الأصل فى كل ذلك (عقّ) يعق عقا : إذا (شُق) و قُطع فهو معقوق وعقيق ومنه تسمية شعر المولود عقيقة لأنه إن كان على رأس الإنسى حلق وقطع وإن كان على البهيمة فإنها تنسله . والذبيحة تسمى عقيقة لأنها تذبح ، فيُشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعا كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق. (و) عق (عن المولود) يعق ويعق حلق عقيقته أو (ذبح عنه) شاة ، وفى التهذيب والصحاح : « يوم أسبوعه » فقيده بالسابع قال الليث تفصل أعضاؤها وتطبخ بماء وملح فيطعمها المساكين وفى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين رضى الله عنهما ، (و) عق (بالسهم) إذا (رمى به نحو السماء وذلك السهم) يسمى (عقيقة) وهو سهم الاعتذار وكانوا يفعلونه فى الجاهلية فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقود ، وإن رجع نقيا مسحوا الحام وصالحوا

على الدية وكان مسح اللحى علامة الصلح كما فى العباب ، وفى اللسان : أصله أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم فإن كان وليه قويا حميا أبى أخذ الدية وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطالبين: إن بيننا وبين خالقنا علامة للأمر والنهى فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمى به نحو السماء فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية — ولم يرضوا بالقود — وإن رجع نقيا كما صعد فقد أمرنا بأخذ الدية — وصالحوا . فما رجع هذا السهم قط إلا نقيا ولكن بهذا عذر عند جهالهم . وقال شاعر من أهل القتيل وقيل : من هذيل، وقال : ابن برى هو الأشعر الجعفى وكان غائبا عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا صالحوا يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحى

قال الأزهرىّ وأنشد الشافعىّ للمتنخل الهذلى :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استقاموا وقالوا حبذا الوضح

أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضح ههنا اللبن ؛ ويروى عَقَّوا بفتح القاف وهو من باب المعتل » . أكمل فى هذه الفقرة التفسيرات واتسع فيها وعزا بعضها إلى أصحابه ، وأتى بالشواهد من الشعر . والعبارة الأولى من الفقرة منسوبة لليث وهى له حقيقة وتنسب الثانية إلى « غيره » مع أنها له أيضا ، ولكنه لم يتنبه إلى ذلك ، لأنه لم يرجع إلى كتاب العين مباشرة وإنما عن طريق الوسائط ، ونسب تشبيه السيف بالعقيقة إلى الليث ولم نجده فى العين وبقية الأقوال كلها فى اللسان .

وقال : « (و) عق (والده) يعق عقا و (عقوقا) بالضم و(معقة) شق عصا طاعته وهو (ضد بره) وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم وفى الحديث : أكبر الكبائر الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغَموس ، وأنشد لسلمة المخزومى:

إن البنين شرارهم أمثاله من عق والده وبر الأبعدا

وقال زهير :

فأصْبَحْتُمَا فيها على خير موطن بعيدين فيها من عُقوق ومأثم

وقال آخر وهو النابغة :

أحلام عادٍ وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأَثَم

(فهو عاق وعق) ومنه قول الزفَيَان واسمه عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عقا فظا لمن أعادى مدسرا دَلَنْظَى

هكذا أنشده الصاغانى ورواية ابن الأعرابى هكذا :

أنا أبو المقدام عقا فظا بمن أعادى ملطسا ملظا

أكظه حتى يموت كظا ثمت أُعْلى رأسه الملْوَظَّا

صاعقة من لهب تلظى

قيل أراد بالعق هنا العاق وقيل المر من الماء العقاق كما سيأتى (وعقق محركة) هكذا فى سائر النسخ والصواب عُقَق كعامر وعمر معدول من عاق للمبالغة كغُدَر من غادر وفُسَق من فاسق ، ومنه قول أبى سفيان يوم أحد لحمزة رضى الله عنه حين رآه مقتولا « ذق عُقَق » أى جزاء فعلك ياعاق كما فى الصحاح (و) يروى أيضا رجل عقق (بضمتين) أى عاق كما فى اللسان (جمع الأولى عققة محركة) ككافر وكفرة كما فى الصحاح . زاد الصاغانى وعُقَّق مثال سكر وأنشد لرؤبة :

* من العِدَا والأقربين العُقَّقَا *

(وعَقاقِ كقَطام اسم) من (العقوق) كما فى العباب ، ونقله ابن برى أيضا وأنشد لعمرة بنت دريد ترثيه :

لعمرك ما خشيت على دريد ببطن سميرة جيش العناق

جزى عنا الإلهُ بنى سليم وعَقتهم بما فعلوا عَقاقِ

زاد صيغا من المضارع والمصدر وعقَّق ، ووضح التفسيرات ، وزاد فيها ، وأتى

بشواهد من الحديث والشعر ، وشرح بعضها ، وأمثلة للضبط ، واعترض على ضبط عَقَق ، ونسب بعض الأقوال إلى أصحابها .

وقال : « وماء عُق وعُقاق بضمهما) أى (مر) شديد المرارة أو مر غليظ ، الواحد والجمع سواء مثل قُع وقُعاع (وفرس عقوق كصبور : حائل أو حامل) وذلك إذا انفتق واتسع للولد (ضد) قال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ، ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث أتاه رجل معه فرس عقوق : أى حائل ، (أو هو على التفاؤل) كما ظنه أبو حاتم ، وقال كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله تعالى ، قال الأزهرى : وهذا يروى عن أبى زيد (ج عُقُق بضمتين) كقلوص وقلص كما فى العباب ونَظّره الجوهرى برسول ورسل ، قال رؤبة يصف صائدا :

وسوس يدعو مخلصا رب الفلق سرا وقد أوّن تأوين العُقُق

يروى أُوّنَ على وزن فَعّل يريد الواحد من الحمير ، والأون العدل ، أى شرب حتى صار كأنه فرس ، ويروى : أُوّنَّ على وزن فَعّلْنَ يريد بذلك الجماعة منهم : أى شربن حتى كأن كل واحدة منهن عقوق أى حامل ، فشبه بطونها بالأعدال (جج) أى جمع الجمع عقاق (ككتاب) مثل : قلص وقلاص (وقد عقت تعق) من حد ضرب ، ومنه الحديث : « من طرق مسلما فعقت له فرسه ، كان كأجر كذا » أى حملت (عقاقا) كسحاب (وعققا محركة وأعقت) وسيأتى قريبا فى كلام المصنف (أو العقاق كسحاب وكتاب الحمل بعينه) قال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين إذا تبين حملها ، ويقال للجنين عقاق قال :

جوانح يمزعن مزع الظباء لم يتركن لبطن عقاقا

أى جنينا ، هكذا قال الشافعى العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب المرف ، وأما الأصمعى فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق ، قوله : (والعقق محركة الانشقاق) .

هكذا فى سائر النسخ ، والصواب كالعقق محركة أى بمعنى الحمل ، كما فى اللسان والصحاح والعباب ، يقال : أظهرت الأتان عققا أى حملا ، وأنشدوا لعدى ابن زيد العبادى :

وتركت العـير يدمى نحره ونحوصا سمحجا فيهـا عقق

وأما العقق محركة بمعنى الانشقاق فخطأ ، ينبغى التنبه لذلك والله أعلم » .

أكمل التفسيرات وزاد أمثلة الضبط ونسب الأقوال وأتى بالشواهد وشرحها وعارض النسخ واعترض على أحد الأقوال وصححه .

وقال : «(و) فى المثل أعز من (الأبلق العقوق) فلما لم ينله أراد بيض الأنوق . ومن أمثالهم أيضا فى الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه : كلفتنى الأبلق العقوق ، ومثله كلفنى بيض الأنوق ، وقيل الأبلق العقوق الصبح لأنه ينشق وقد مر ما يتعلق به (فى ب ل ق) و أ ن ق فراجعه (و) يقال أهش من (نوى العقوق) وهو (نوى هش) أى رخو (لين الممضغة) تأكله العجوز أو تلوكه ، تعلفه الناقة العقوق إلطافا لها ، فلذلك أضيف إليها . قال الليث : وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب فى باديتها (وعقة : بطن من النمر بن قاسط) بن هنب بن أفصى ابن دُعْمِىّ بن جديلة قال الأخطل :

وموقَّع أثر السـفار بخطمِه من سوء عِقّة أو بنى الجوال

الموقع الذى أثر القتب فى ظهره . وبنو الجوال فى بنى تغلب وقال ابن الكلبىّ فى الجمهرة فمن بنى هلال عقة بن البشر بن هلال بن البشر بن قيس بن زهير بن عقة ابن جشم بن هلال بن ربيعة بن زيد مناة ، الذى كان على بنى النمر يوم عين التمر ، لقيهم خالد بن الوليد ، فقتله خالد بن الوليد رضى الله عنه وصلبه . قلت : والذى فى أنساب أبى عبيد القاسم بن سلام ما نصه : وكانت أوس مناة من النمر بن قاسط أُبيدوا يوم لقيهم خالد بن الوليد فى زمن أبى بكر رضى الله عنهما ، ورئيسهم يومئذ لبيد بن عتبة

يقال هو رئيس أوس خاصة ، ثم قال : ومن بنى تيم الله من النمر الضحيان واسمه عامر بن سعد بن الخزرج بن تيم الله وأخوه عوف بن سعد من ولده عقة بن قيس ابن بشر كان على بنى النمر يوم لقيهم خالد بن الوليد بعين التمو ، فقتله وصلبه » .

أورد الزبيدى الصيغ المختلفة للمثل الأول ، وعزا تفسير النوى العقوق إلى صاحبه مع إكماله بحيث يقترب من النص الأصلى ، واستطرد فى القلم فاغترف مما كتبته كتب الأنساب ، وحذف من نص القاموس كلمة هى (طلب) من (طلب الأبلق العقوق) ولم نر مثل ذلك من قبل .

وقال : « (و) قال ابن دريد العقة (البرقة المستطيلة في السماء) وفى الأساس فى عرض السحاب . زاد غيره كأنه سيف مسلول (و) العقة (حفرة عميقة فى الأرض) والجمع عقات (كالعق بالكسر) هكذا فى النسخ والصواب بالفتح ، وهو حفر فى الأرض مستطيل ، سمى بالمصدر كما فى اللسان (والعقة بالضم التى يلعب بها الصبيان) كما فى اللسان (و) فى الصحاح (عقان النخيل والكروم) بالكسر (ما يخرج من أصولها) وفى الصحاح والعباب : من أصولها وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول (وقد أعقتا) إعقاقا أخرجتا عقانهما (وعواق النخل روادفه وهى فسلان تنبت معه) كما فى العباب (والعقعق) كجعفر (طائر) معروف فى حجم الحمام (أبلق بسواد وبياض) أذنب وهو نوع من الغربان والعرب تتشاءم به كما فى المصباح يعقعق بصوته عقعقة (يشبه صوته العين والقاف) إذا صات وبه سمى . وقد عقعق الطائر بصوته إذا جاء وذهب قال رؤبة :

ومَن بغى فى الدين أو تعمقا وفرّ مخذولا فكأن عقعقا

قال ابن برى وروى ثعلب عن إسحاق الموصلى أن العقعق يقال له الشَّجَجَى وفى حديث النخعى : يقتل المحرم العقعق . قال ابن الأثير : وإنما جاز قتله لأنه نوع من الغربان . (و) هذا ماء (أعقه) الله أى (أمَرّه) وكذلك أقعه الله وأعقت الأرض الماء : أمرته . وقال الجعدى :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

أى ما أمره (و) أعقت (الفرس) والأتان إذا (حملت) وانفتق بطنها ، والإعقاق في الخيل والحمر بعد الإقصاص ، وقيل عقت إذا حملت وأعقت إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذى حملته (وهى عقوق) على غير القياس و (لا) يقال (معق وهذا نادر أو يقال) ذلك (فى لغية رديئة) ومنه قول رؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق

وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى عقوق وأعقت فهى معق واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق (و) فى نوادر الأعراب (اعتقّ السيفَ) من غمده واهتلبه وامترقه واختلطه إذا استله ؛ قال الجرجانى الأصل اخترطه وكأن اللام مبدلة منه ، وفيه نظر ، (و) اعتق (السحاب انشق) واندفع ماؤه قال أبو وجزة :

حتى إذا أنجدت أرواقُه انهزمت واعتق منبعج بالوبل مبقور

(وانعق الغبار) انشق و (سطع) عن ابن فارس ، قال رؤبة * إذا العجاج المستطار انعقا * (و) انعقت (العقدة انشدت) واستحكمت (و) انعقت (السحابة تبعجت بالماء) وانشقت (وكل انشقاق) فهو (انعقاق) يقال انعق الثوب أى انشق عن ثعلب وانعق البرق تشقق . والتركيب يدل على الشق ، وإليه ترجع فروع الباب بلطف نظر ». نسب الزبيدى الأقوال إلى أصحابها ومراجعها ، وأكمل التفسيرات ، واستشهد عليها من الشعر والحديث ونقد ضبط العق .

وأخيرا : « ومما يستدرك عليه العقيق كأمير البرق ، وبه فسر بعضهم قول الفرزدق :

قفى ودعينا يا هنيد فإننى أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

أى شاموا البرق من ناحية اليمن وعق البرق انشق ويقال الانعقاق تشققه والتبوج تكشفه وعقيقته شعاعه وانعق الوادى عمق والعقائق النهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها   معــوذه وأعجبتهـا العقائق

أراد معوذ النبت حول بيتها وقيل العقائق الرمال الحمر وعقت الريح المزن تعقه عقا إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلى يصف غيثا :

حار وعقت مزنه الريحُ وانْــ   قار به العرض ولم يشمل

حار تحير وتردد، واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتقشعه . وانقار به العرض أى عرض السحاب وقعت منه قطعة ، وسحابة معقوقة إذا عقت فانعقت وسحابة عقاقة إذا دفعت ماءها ، وقد عقت ، قال عبد بنى الحسحاس يصف غيثا :

فمرّ على الأنهاء فانثج مزنه   فعق طويلا يسكب الماء ساجيا

ومنه قول ابنة المعقر البارقية : أرى سحابة سحاء عقاقة ، كأنها حِوَلاء ناقة ، ذات هيدب دان ، وسيروان ، رواه شمر . وما أعقه لوالده وأعق فلان إذا جاء بالعقوق كما يقال أحوب إذا جاء بالحوب ؛ ومنه قول الأعشى أنشده ابن السكيت :

فإنى وما كلفتمونى بجهلكم   ويعلم ربى من أعق وأحوبا

وفى المثل : أعق من ضب قال ابن الأعرابى : إنما يريد به الأنثى ، وعقوقها أنها تأكل أولادها والعُقُق بضمتين البعداء من الأعداء وأيضا قاطعو الأرحام ويقال عاققت فلانا أعاقه عقاقا إذا خالفته وفى الحديث مثلكم : ومثل عائشة مثل العين فى الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ، هو مستعار من عقوق الوالدين ويقال للصبى إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم عقت تميمته فى بنى فلان ومنه قول الشاعر :

بلاد بها جبّ الشباب تميمتى   وأول أرض مس جلدى ترابها

والأصل فى ذلك أن الصبى ما دام طفلا تعلق أمه عليه التمائم تعوذه من العين ، فإذا كبر قطعت عنه . قلت : ووقع فى خطبة المطول للسعد : بلاد بها نيطت على تمائمى ، وما ذكرنا هو الأصح . وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عق ،

والعقوق كصبور موضع وبه فسر قول الشاعر أنشده ابن السكيت :

ولو طلبونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

ويقال المراد به الأباق والوجهان ذكرهما الجوهرى ، ويقال للمعتذر إذا أفرط فى اعتذاره قد اعتق اعتقاقا ، ويقال للدلو إذ طامت من البئر ملأى قد عقت عقا ، ومن العرب من يقول عقّت تعقية وأصلها : عققت فلما اجتمعت ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن وأنشد ابن الأعرابى : * عقت كما عقت دلوف العقبان * شبه الدلو وهى تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف فى طيرانها نحو الصيد . والعقعقة حركة القرطاس والثوب الجديد كالقعقعة . والعقيقيون جماعة من الأشراف منهم أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العدوى صاحب كتاب النسب ، روى عن جده يحيى بن الحسن ، وأبو القاسم أحمد بن الحسين بن أحمد بن على بن محمد بن جعفر العقيقى من كبار الدمشقيين فى أثناء المئة الرابعة ، وهو صاحب الدار التى صارت المدرسة الظاهرية بدمشق مات سنة ٣٧٨ . ومنية عقيق قرية بمصر والأعقة رمل وبه فسر السكرى قول أبى خراش : * ومن دونهم أرض الأعقة والرمّل * »

وكل هذا المستدرك فى اللسان ما عدا الفقرة الأخيرة التى تحتوى على أسماء العقيقيين ومنية عقيق والأعقة أما منية عقيق فمن قرى مصر والزبيدى من المقيمين فيها وأما العقيقيون فلعله أخذهم من بعض كتب الرجال والطبقات . والمستدرك الذى فى اللسان معظمه مروى عن التهذيب فيما عدا ما ننبه عليه . فقد أخذ من المحكم عق البرق وعقيقة وانعق الوادى والعقائق وأعق من ضب وقول ابنة معقر ابن حمار البارقية مع خلطه بما فى التهذيب ، وأخذ من الصحاح والتهذيب أعق فلان ، ونبه عليه بنفسه ، ومن النهاية حديث عائشة . ولم يعز الزبيدى من هذه الأقوال إلى صاحبه إلا القايل كما هو ظاهر .

ويتبين من هذه المادة أن مرتضى الزبيدى رجع إلى الكتب التالية : أدوية التيفاشى وتذكرة داود فى الطب وجمهرة ابن الكلبى وأنساب أبى عبيد القاسم

ابن سلام فى الأعلام وجمهرة ابن دريد وتهذيب الأزهرىّ وصحاح الجوهرى وعباب الصاغانى وأساس الزمخشرى ولسان ابن المكرم ومصباح الفيومى من المعاجم . وظهرت فى مادته أسماء بعض الكتب الأخرى التى استقى منها عن طريق مراجعه السابقة مثل العين للخليل وحواشى ابن برى والنهاية لابن الأثير .

وحين نقابل هذه المادة بما فى المعاجم الأخرى من الأصول نرى مرتضى الزبيدى أتى على جميع ما فى العين والجمهرة والصحاح والمحكم ، ووزع صيغها بين الأصل والمستدرك ، ولم يحذف إلا بيت جرير وجمع عقعق من العين ، وبيت امرئ القيس والاستطراد النحوى من المحكم . أما التكملة فلم يحذف منها شيئا . وأخيرا التهذيب أخّر كثيرا منه إلى المستدرك وحذف الحديث الذى ابتدأت مادته به ، وبعض تعليقاته على الشواهد ، وأسماء اللغويين والرواة ؛ ويتضح من هذا ما حذفه من اللسان وكان أخذه من هذه الأصول . ويبدو أن الزبيدى اعتمد على اللسان فيما نقله عن المعاجم القديمة ، لأنه اتفق معه عندما اختلف نصهُ عما فيها ، مثل العقق بمعنى الأباعد من الأعداء ، وعندما حذف بعض الصيغ مثل تلال عقق . وفى التاج زيادات لم أجدها فى مراجعه مثل بيت رؤبة وقول عمرو بن كلثوم وشرح الليث لما يفعله العرب بالشاة العقيقة ، فالأخيران فى العين ولكن الأمهات لم تذكرها .

وهذه مادة « هقع » قال : « (الهقعة دائرة تكون بعرض زور الفَرس) وتكره ، قاله الجوهرى ، أو فى وسطه وهى دائرة الحزام تستحب ، (أو) هى دائرة تكون (بحيث تصيب رجل الفارس) فى مركله . قال الليث (يتشاءم بها) وتبكره (أو لمعة بياض فى جنبه الأيسر) نقله ابن دريد » . أكمل الشارح عبارة المؤلف الأولى بكلمة « وتكره » وردها إلى الجوهرى ولم يغير رواية القاموس مع مخالفتها ما فى الصحاح . ثم أورد تفسير ابن سيده وجعله بين عبارات المؤلف ، وحافظ على نص الشطر الثانى منه « وهىَ دائرة الحزام تستحب » وتصرف فى الأول كى لا يقع فى التكرار وحدث فى العبارة الثانية ما حدث فى الأولى : أكملها وأورد فى وسطها اسم

الليث مما يشعر بردها إليه وهى فى الحقيقة عنه ، وأخذها من التهذيب ، بدليل وجود بعض الخلاف . وتتكرر الظاهرة مع العبارة الأخيرة : يكملها ويعزوها إلى ابن دريد .

وقال صاحب التاج : « والهقعة (ثلاثة كواكب) نيرة قريب بعضها من بعض (فوق منكبي الجوزاء) كأنها (الأثافيّ) وهى من منازل القمر (إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف) ، قال ساجع العرب : إذا طلعت الهقعة ، تقوض الناس للقلعة ورجعوا إلى النجعة وأورست الفقعة وأردفتها الهَنْعة ، وهى رأس الجوزاء شبهت بهقعة الفَرس ، وفى حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات . والهقعة غزيرة النوء » اكتفى الزبيدى فى هذه الفقرة بالإكمال ولفقه من الأزهريّ عن الليث والجوهرى وابن منظور عن ابن الأثير . وزاد التنبيه على أن الهقعة كثيرة النوء .

وقال أيضا : « (و) قال الفراء : (هقعه) بين أذنيه هقعا (كواه . و) قال ابن دريد : الهقاع (كغراب : الغفلة) تصيب الإنسان (منهم أومرض و) قال غيره : الهقعة (كهمزة المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم) وحكى ذلك الأموى فيمن حكاه ، ونقله الجوهرى ، وأنكره شمر ، وصححه الأزهريّ واستدل له من كلام العرب بما جاء بالقاف والكاف بما هو مذكور فى التهذيب » . نسب الزبيدى العبارة الأولى إلى قائلها مع تكميلها والثانية إلى ابن دريد مع تكملة تفسيرها وأورد موقف المراجع من العبارة الثالثة مختصرا وكان مفصلا فى اللسان .

وقال : « (والهيقعة كهينمة حكاية وقع السيف) نقله الجوهرى . زاد غيره فى معركة القتال وقيل هو حكاية لصوت الضرب والوقع مطلقا (أو) هو (ضربك الشيء اليابس على اليابس) نحو الحديد (لتسمع صوته) قاله ابن دريد (أو أن تضرب بالحديد) هكذا هو فى العباب والذى الصحاح عن أبى عبيدة أن تضرب بالحد (من فوق) ومثله فى اللسان وأنشد الجوهرى للهذلى وهو عبد مناف بن ربع :

فالطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا »

نسب العبارة الأولى للجوهرى وزاد عليها من الأزهرى وأورد التفسير الثانى من المحكم ونسب الثالث إلى ابن دريد وبين الخلاف فى الرابع بين العباب والصحاح واللسان مع نسبته إلى أبى عبيدة والاستشهاد ببيت من الشعر .

وقال أيضا : « (و) الهَقِع (ككتف الحريص) عن ابن عباد (و) قال أبو عبيد (هقعت الناقة كفرح) هقعا (فهى هقعة وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة) وكذلك هكعت فهى هكمة (كتهقعت) إذا بركت للفحل (و) حكى الأزهرى عن بعض الأعراب أنه قال : يقال (اهتقعه عرق سوء) واهتكمه واهتنعه ,واختضعه وارتكسه إذا تعقله و (أقعده عن بلوغ الشرف والخير . و) قال ابن عباد اهتقع (فلانا) إذا (صده ومنعه . و) قال غيره اهتقع (الفحل الناقة) إذا (أبركها وتسداها) هكذا فى النسخ ومثله فى العباب وفى اللسان أبركها ثم تسدّلها وعلاها . والاهتقاع مسانة الفحل الناقة التى لم تضبع يقال سانّ الفحل الناقة حتى اهتقمها يتقوعها ثم يعيسها ، وتهقعت هى بركت (و) اهتقع (الحى فلانا : تركته يوما فعاودته وأنحنته . وكل ما عاودك فقد اهتقمك واهتُقع لونه مجهولا) أى (تغير) من خوف أو فزع ، لا يجيء إلا بصيغة ما لم يسم فاعله (وتَهقّع) الرجل (تسفه و) يقال تهقع فلان علينا وتترع وتطيخ بمعنى واحد أى (تكبر) قال رؤبة :

إذا امرؤٌ ذو سَوْءة تهقعا أو قال أقوالا تقود الخنّما

(و) قيل تهقع (جاء بأمر قبيح و) يقال تهقع (القوم وردا) إذا (وردوا كلهم و) قال ابن عباد (تُهُقِّع مجهولا نكس) قال (وانهقع) أى (جاع وخمص) » . أكمل التفسيرات وتعرض لاختلافات بعض النسخ وجلب بعض الشواهد ، واستعار من التهذيب بعض مترادفاته ، كل هذا زاده على القاموس .

وألحق بالمادة بعض زياداته أيضا تحت عنوان المستدرك قال : « ومما يستدرك

عليه : هُقِع الفرس كعنى فهو مهقوع . قال الجوهرى : ويقال إن المهقوع لا يسبق أبدا وأنشد الليث :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليلته وازداد حـــرا عجانها

وأنشد فى تركيب « نعظ » : وابتل فيها عجانها . فلما سمعوا هـذا البيت ولم يروا قائله كرهوا ركوب المهقوع ، فأجابه مجيب :

وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حَصان

وتهقعت الضأن استحرمت كلها وفرس هقع ككتف مهقوع نقله الزمخشرى وهقعت الناقة مثل تهقعت كما فى التكملة » . وكل هذه المستدركات من المعاجم المعروفة ونسبها الزبيدى إلى أصحابها .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن مرتضى الزبيدى رجع إلى التهذيب والمحكم وأساس البلاغة ولسان العرب والصحاح والعباب والتكملة والجمهرة ، وأفاد من الليث وابن عباد . الأول عن طريق المعاجم السابقة جميعها والثانى عن طريق العباب والتكملة إذ لم يذكرهما فى مراجعه . وقد أشار فى شرحه مقدمة الفيروزآبادى إلى أنه بحث كثيرا عن العباب فلم يظفر به ، ولـكنه بعد هذا القول حصل عليه فضمه إلى ما ذكره من مراجع . وظهر أثر ذلك فى مادتنا هذه وفى ذكره بعض أصول المواد التى اقتبسها العباب من مقاييس ابن فارس وليست فى التكملة . وبرغم ذلك فالتكملة أكثر ظهورا عنده من العباب لأنه حصل عليها منذ زمن مبكر فيما يبدو . ويتمثل الجهد الذى بذله فيها فى تكملة التفسيرات وزيادة بعضها الآخر وبعض الصيغ ، وليست الزيادة كلها فى المستدرك فى آخر المادة بل فى جميع أنحائها ؛ وفى جلب الشواهد والالتفات إلى الخلافات بين أقوال المعاجم التى يأخذ بعضها عن بعض مثل العباب والصحاح ولم يترك الزبيدى شيئا من القاموس أو الصحاح ، ولـكنه ترك من المحكم تفسيرا للهقعة لا يختلف عن التفسيرات الأخرى إلا فى العبارة ، وترك شرحه لبيتى

عبد مناف وكان اللسان ذكرها ، وترك من التهذيب أسماء اللغويين والرواة ، واستطراده الطويل فى إبدال الكاف والقاف ردا على شمر وشرحه لأحد الشواهد الشعرية ، وكان اللسان أتى به . ونستطيع أن نقول إن الزبيدى لم يترك أمرا لغويا هاما فى هذه المراجع ولكنه كان يحافظ على عبارة القاموس الذى كان يتصرف فيما يقتبسه ولذلك لا تتفق عباراته مع عبارات أصوله فى اللفظ وإنما فى المعنى وحده .

وكل هذه الظواهر رأيناها فى المـــادة السابقة ونراها فى جميع المواد على وجه التقريب .

من الجلى أن مرتضى الزبيدى ترسم خطا أستاذه ابن الطيب فى جميع مراحل منهجه عدا أمرا واحدا هو حملته الشديدة على الفيروز آبادى فقد خفف من حدتها ولطفها كثيرا ، ولذلك حين نحاول التعرف على ما أجراه على القاموس نراه يتفق إلى حد كبير مع ما أجراه شيخه ، فجميع أعماله تجرى فى نهرين كبيرين نهر الإضافات ونهر النقد .

أما النهر الأول فيتألف من الروافد التى يتألف منها عند ابن الطيب تقريبا فالرافد الأول نهر متلاطم الأمواج بالزيادات من المواد والصيغ والمعانى . وكان هذا النهر يجرى فى مجريين أولهما فى أرجاء المادة كلها والثانى فى آخرها تحت عنوان « المستدرك » . أما المواد المستدركة فقليلة صغيرة بطبيعة المحال وتأتى فى (المستدرك) دواما . وأمثالها ما جاء بعد (أدب) فى قوله : « ومما يستدرك عليه أذرب قال ابن الأثير فى حديث أبى بكر رضى الله عنه : لتألمن النوم على الصوف الأذربى كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان . الأذربى منسوب إلى أذربيجان على غير قياس قال : هكذا يقوله العرب ، والقياس أن يقول أذرِىّ بغير باء كما يقال فى النسب إلى رَامهُرْمُزَ رَامِىّ . قال : وهو مطرد فى النسب إلى الأسماء المركبة وذكره الصغانى » . وبعد أشب : « ومما يستدرك عليه أيضا اصطب ، فى النهاية لابن الأثير رأيت أبا هريرة وعليه إزار فيه علق وقد خيطه بالأصطبة قال : هى مُشَاقة الكتّان . والعلق : الخرق »

وهاتان المادتان موجودتان عند المؤلف فى (ذرب) و (صطب). وقال بعد (بردز به) « ومما يستدرك برشوب قرية من قرى مصر من إقليم المنوفية . برنوب قرية من قراها من إقليم الغربية ذكرها ابن الجيعان فى كتاب القوانين ، وفى التبصير : أبو نصر أحمد بن داود بن على بن سود بن بيرُوبَه الماجرمى بالكسر وضم الراء وفتح الموحدة الثانية بعد الواو ذكره المستغفرى وقال نزل بخارى وروى عن القطيعى » . وبعد جردب : « ومما يستدرك عليه الجرسب الطويل عن الأصمعى ، كذا فى لسان العرب وقد أهمله الجوهرى والصاغانى . قلت : وهو مقلوب الجسرب » وأما الصيغ والمعانى التى زادها فكان يزيدها فى المجريين بين كلام المؤلف وفى المستدرك فى ختام المواد ولا يحتاج هذا النوع إلى أمثلة لظهوره فى أغلب المواد

ويكفى للدلالة على كثرة مستدركاته أن نقول إنه أدخل فى شرحه القسط الأعظم مما فى لسان العرب وفى بعض المراجع التى لم يلتفت إليها صاحبه ولا صاحب القاموس مثل أساس البلاغة للزمخشرى ومفردات القرآن للراغب الأصبهانى فهو جدير بأن يطلق عليه « معجم العربية الأكبر » .

والرافد الثانى يعنى بإبانة المراجع التى استقى منها المؤلف مواده ، قال مثلا فى « أتأ » التى اخترناها حين الكلام عن حاشية ابن الطيب : « (أُتْـأَة) بالمثناة الفوقية (كحمزة) أورده ابن برى فى الحواشى اسم (امرأة من) بنى (بكر بن وائل) ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن عبد القيس وهى (أم قيس بن ضرار) قاتل المقدام . وحكاه أبو على فى التذكرة عن محمد بن حبيب » فأتى بما أورده شيخه وزاد فى إبانة نسبها ، كما زاد مرجعا آخر للتفسير . وقال فى « شفرج » أيضا : « (الشُّفارج كعلابط) نقله الجوهرى عن يعقوب وهو (الطبق) يجعل (فيه الفيجات والسكرجات) تقدم بيانها فارسى (معرب) وهو الذى يسميه الناس (بيشيارج) بكسر الموحدة وسكون التحتية والشين وفتح الموحدة وبعدها ألف ، وكسر الراء وفتحها . وقد ذكره ابن الجواليقى فى كتاب المعرب وقال : هى ألوان اللحم فى الطبائخ . وفى هامش

الصحاح : ووجدته فى كتاب المحيط : الشفاريج جمع الشفارج من الأطعمة » ، فأتى بما قاله شيخه وزاد ما في المعرب وهامش الصحاح .

والرافد الثالث يأتى بالروايات الآخرى فى التفسيرات أو خلافات اللغويين بصدده وما إلى ذلك ، قال الزبيدى فى « أشأ » : « (الأشاء كسحاب) كذا صدر به القاضى فى المشارق ، وأبو على فى الممدود ، والجوهرى والصاغانى وغيرهم ، وضبطه ابن التلمسانى بالكسر وتبعه الخفاجىّ وهو مخالف للرواية (صغار النخل) كذا قاله القزاز فى جامع اللغة ، وقيل النخل عامة نقله ابن سيده فى المحكم » فاختصر ما ذكره شيخه . ومن أمثلته قوله فى « كبس » : « (و) من المجاز كبس (داره : هجم عليه واحتاط به) واقتصر ابن القطاع على الهجوم ، وزاد الزمخشرى : وكبس تكبيسا مثله أى اقتحم عليه » .

والرابع يعنى بالتوضيح والتكملة مثل قوله فى ثعلب: « كان غاوى بن عبد العُزّى) وقيل غاوى بن ظالم ، وقيل وقع ذلك للعباس بن مرداس ، وقيل لأبى ذر الغفارى وقد تقدم (سادنا) أى خادما (لصنم) هو سُواع قاله أبو نعيم وكانت (لبنى سُليم) ابن منصور بالضم القبيلة المعروفة . وهذا يؤكد أن القصة وقعت لأحد السلمين (فبينا هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان) أى يعدوان (حتى تسنماه) عَلَياه (فبالا عليه فقال) حينئذ (البيت) المذكور آنفا . استدل المؤلف بهذه القصة على تخطئة الكسائى والجوهرى ، والحديث ذكره البغوى فى معجمه وابن شاهين وغيرهما ، وهو مشروح فى دلائل النبوة لأبى نعيم الأصبهانى ونقله الدميرى فى حياة الحيوان . وقال الحافظ ابن ناصر : أخطأ الهروى فى تفسيره وصحف فى روايته ، وإنما الحديث فجاء ثعلبان — بالضم — وهو ذكر الثعالب اسم له ، مفرد لا مثنى ، وأهل اللغة يستشهدون بالبيت للفرق بين الذكر والأنثى كما قالوا الأفعوان ذكر الأفاعى ، والعُقربان ذكر العقارب ، وحكى الزمخشرى عن الجاحظ أن الرواية فى البيت إنما هى بالضم على أنه ذكر الثعالب وصوبه الحافظ شرف الدين الدمياطى وغيره من الحفاظ وردوا خلاف ذلك . قال

شيخنا وبه تعلم أن قول المصنف الصواب غير الصواب ... (ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم) عام الفتح (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (ما اسمك، فقال: غاوى ابن عبد العزى، فقال: بل أنت راشد بن عبد ربه) وعقد له على قومه. كذا فى التكملة وفى طبقات ابن سعد، وقال ابن أبى حاتم سماه راشد بن عبد الله» فأدخل ما جاء به أستاذه وزاد عليه كثيرا.

ويجرى الرافد الخامس بالشواهد على اختلاف أنواعها، قال مثلا فى «ألأ»: «(الألاء كالعلاء) يمد (ويقصر) وقد سمع بهما (شجر) ورقه وحمله دباغ وهو حسن المنظر (مر) الطعم لا يزال أخضر شتاء وصيفا، واحدته ألاءة بوزن ألاعة. قال ابن عنمة يرثى بسطام بن قيس:

نخر على الألاءة لم يوسد كأن جبينه سيف صقيل»

فعدل عن الشواهد التى ذكرها شيخه وعن نقده، وقال فى (ثلب): «الثلب (كتف المتثلم من الرماح) قال أبو العيال الهذلى:

وقد ظهر السوابغ فيـ ـهم والبيض واليلب

ومطرد من الخطى لا عار ولا ثلب»

أكمل الشاهد وحذف شرحه.

وأتى بكثير من الأحاديث وخاصة التى كان يذكرها اللسان عن النهاية. قال فى (غرب): «(و) فى الحديث أن الله يبغض (الشيخ) الغربيب هو الشديد السواد وجمعه غرابيب أراد الذى لا يشيب». وفى (طرز): «ومنه ماروى عن صفية أنها قالت لزوجات النبى صلى الله عليه وسلم: من فيكن مثلى؟ أبى نبى، وعمى نبى، وزوجى نبى. وكان صلى الله عليه وسلم علمها لتقول ذلك، فقالت لها عائشة: ليس هذا من طرازك: أى من نفسك وقريحتك».

واغترف من سجعات الأساس كأستاذه قال فى «ألأ»: «ومن سجعات الأساس طعم الألاء أحلى من المن، وهو أمر من الألاء عند المن» فحذف الشرح

الموجود عند شيخه وقال فى « أشأ » : « من سجمات الأساس ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء » وهو عند شيخه أيضا . ولـكنه زاد على شيخه كثيرا منها .

وتتلاطم مياه الرافد الخامس باختلافات نسخ القاموس واختلافات أصوله من المعاجم مثل قوله « أكأ » : « (أكأ كمنع استوثق) غريته (بالشهود) نبتت هذه المادة فى أكثر النسخ المصححة وسقطت فى بعض » وكذا ذكر شيخه . وفى « ثعلب » : « ثم إن قوله وأما أبو ثعلبة .. إلى قوله صحابى ، ثابت فى نسختنا ، قال شيخنا وكذا فى النسخة الطبلاوية والنسخ المغربية وكذا فى غالب الأصول المشرقية وقد سقط فى بعض الأصول » وقال فى « عقص » : « (و) العقص (ككتف رمل منعقد) وفى بعض النسخ الصحاح متعقد ... (والعقنقصة) بالفتح (كعكنكعة وخبعثنة) أى بالضم واختلفت نسخ الجمهرة ففى بعضها بالقاف فى موضعين وفى بعضها الأولى قاف والثانية فاء ومثله فى التكملة مجودا وفى بعضها الأولى فاء والثانية قاف ، ومثله فى اللسان » وأمثال ذلك كثيرة .

وأخيرا جدول تسيل فيه زيادات لضبط الألفاظ التى يفسرها مثل قوله فى « أبز » « أبز الظبى يأبز) من حد ضرب (أبزا) بالفتح (وأبوزا) بالضم . . . (وظبىوظبية آبز وأباز وأبوز) كناصر وشداد وصبور . . . (و) يقال (نجيبة أبوز) كصبور » وفى نـكظ : « (النكظ محركة الجهد) كما فى العباب (والعجلة) كما فى الصحاح (كالنـكظ) بالفتح » .

وأقام نقده على عدة مآخذ رآها فى القاموس منها مايتعلق بمنهجه ومنها ما يتعلق بالمواد وتفسيرها . أما ما يتعلق بمنهجه فقد ذهب إلى أنه أخل بكثير من خطوات هذا المنهج الذى حدده فى مقدمته . وأهم هذه الخطوات إخلاله بالطريقة التى رسمها لنفسه فى ذكر المؤنث وتمييز المعتل الواوى من اليائى . ومن أمثلة هذا الإخلال قوله فى تجب : «(التجاب كـكتاب) ... (ما أذيب مرة من حجارة الفضة وقد بقى فيه منها) أى الفضة (والقطعة) منه (تجابة] هذا نص ابن سيده فى المحكم ، وقد خالف

قاعدته هنا فى ذكره الواحد بهاء » وفى عم : « (وهى عمة) قد خالف هنا اصطلاحه فى ذكر الأنثى » وفى بنى : « لم يشر على هذا الحرف بياء أو بواو [طبقا لمقتضى منهجه] وهى يائية وكأنه سها عنه أو لاختلاف فيه كما سيأتى بيانه » وفى جمى « (الجاه و) الجاهة (بهاء) . . ولم يشر له المصنف بواو أو ياء . وقال ابن سيده هو من ذوات الياء لأن انقلاب الألف عن الياء طرفا أكثر من انقلابها عن الواو فإما سقطت إشارة الياء بالأحمر من النساخ أو هو قصور من المصنف » وعلق على تعليم المصنف لمادة « رنا » بالياء بقوله : « كذا فى النسخ والصواب أن الحرف واوى » وإشارات مرتضى الزبيدى إلى خلل المعتل أكثر من إشاراته إلى المؤنث .

ونضع فيما أخذه الزبيدى على المؤلف ونعده إخلالا بمنهجه ، خطأه فى وضع بعض المواد والألفاظ . ومثل ذلك قوله فى أكأ : «(أبو زيد أكأ إكاءة) إلى آخرها هكذا وجد فى بعض النسخ والصواب أن محله فصل الكاف من هذا الباب لأن وزن أكأ إكاءة (كإجابة وإكاء) كإقام ، فعرف أن الهمزة الأولى زائدة للتعدية والنقل كهمزة أقام وأجاب ، وقد ذكره المصنف هناك على الأصل وهو الصحيح » .

وفى روش : « (وجَمَل راش كثير) الزَّبَب وهو كثرة (الشعر فى الأذن) ... ثم إن قوله وجمل إلى آخره حقه أن يذكر فى ريش لأن ألفه منقلبة عن ياء كما ذكره غير واحد من الأئمة هناك كالجوهرى وصاحب اللسان » وقد رأينا خلطه بين المعتل الواوى واليائى وقد خلط أيضا فى المهموز الآخر والمعتله .

ونعد من إخلاله بمنهجه إشكال ضبطه وخطأه فيه وإهماله ، وقد نبه الزبيدى إلى أشياء من ذلك مثل ما جاء فى لمأ : « (والتُمِيء لونه تغير) كالتمع أى مبنيا للمفعول فكان ينبغى للمصنف ضبطه على عادته . وحكى بعضهم التمأ كالتمع » . وربما كانت الرواية الأخيرة سبب عدم ضبطه . وقال فى محز : « (محز الجارية كمنع محزا ومحازا) ظاهره أنها بالفتح والصواب فى الثانى الكسر : نكحها » .

ونبه الزبيدى أيضا على المواضع التى خالف فيها الفيروزآبادى الجوهرى بدون

إشارة منه إلى ذلك وفقا لما يقتضيه منهجه مثال ذلك قوله فى شنأ : (والشنؤة) بممدود ومقصور (المتقزز) بالقاف والزايين على صيغة اسم الفاعل وفى بعض النسخ المتعزز بالعين وهو تصحيف (والتقزز) من الشيء هو التناطس والتباعد عن الأدناس وإدامة التطهر ورجل فيه شنؤة وشنوءة أى تقزز فهو مرة صفة ومرة اسم وغفل المؤلف هنا عن توهيمه للجوهرى حيث اقصر على معنى الصفة » . وفى تألب : « (وهذا موضع ذكره) لا فى حرف الهمزة كما فعله الجوهرى تبعا للصاغانى وغيره مع أنه لم ينبه فى حرف الهمزة وتبعه ساكتا عليه وهو عجيب » . وأمثال هذا التنبيه كثيرة .

ويتصل بالنوع السابق تنبيهه على المواضع التى وَهَّم الفيروزآبادى الجوهرى فيها دون وجه حق أو مع اتباعه له فيها مثل قوله فى زأزأ : « (قدر زؤازئة كعلابطة) زؤزئة مثل (علبطة) بالهمز فيهما .. هذا محل ذكره لأنه مهموز .. (وذكره فى المعتل وَهَم للجوهرى) وهذا الذى ذكر وهما هو المنقول عن الأصمعى وشيوخه والمؤلف تبع ابن سيده فى المحكم حيث ذكره فى المهموز » وفى فرع : « الفرع (المال الطائل المعد . ووهم الجوهرى فحركه) قلت لم يضبطه الجوهرى بالتحريك وإنما ذكره بعد قوله وفى الحديث لا فرع ، ثم قال والفرع أيضا ففهم أنه محرك ... ثم إن المصنف قلد الصاغانى فى توهيمه الجوهرى فى ذكره محركا والصواب ما ذهب إليه الجوهرى تبعا لغيره من الأئمة » وفى صيأ : « (الصاءة) اسم (للقذى يخرج عقب الولادة) من رحم الشاة أفردها المصنف بالترجمة وكتبها بالحمرة كأنها من زيادته على الجوهري وهو غير صحيح » وكثيرا ما نبه الزبيدي على كتابة الفيروزآبادى المواد بالحمرة على الرغم من وجودها فى الصحاح وعلى توهيمه الجوهرى فى شيء ومتابعته له وخاصة فى الألفاظ المهموزة الآخر والمعتلة ذلك الحرف .

ونقده فى بعض مواده بالتصحيف مثل قوله فى تب : « (التبوب كالتنور . . . ما انطوت عليه الأضلاع) كالصدر والقلب نقله الصاغانى قلت والصحيح فى المعنى الأخير أنه البتوت بالتاءين آخره وقد تصحف عليه وقلده المصنف » وفى رهش « (الرهيش) كأمير كذا فى سائر النسخ والصواب كما فى العين الرهش محركة »

وفى صغى : « (صغِيَ كرضى ... صغيا) هكذا فى النسخ والصواب صغا كما هو نص الصحاح والمحكم » .

وكان فى التفسير أيضا بعض تصحيفات نبه عليها . مثالها ما جاء فى أرب : « (الإرب بالكسر) والسكون هو (الدهاء . . . والنكر) هكذا فى النسخ بالنون مضمومة والذى فى لسان العرب وغيره من الأمهات اللغوية المكر بالميم » وفى دوس : « الدوس (ابن عدنان بن عبد الله) هكذا فى سائر الأصول وصوابه عُدْثان بالضم والثاء المثلثة » وهذا النوع من النقد كثير عند الزبيدى ولكن الأول منه — أى تصحيف المواد — أكثر من الثانى (تصحيف التفسير) .

ونقد الشارح تفسيرات القاموس من عدة أوجه ، بالإضافة إلى التصحيف وأخطر هذه الأوجه الخطأ والتناقض وعدم معرفته ومخالفته الجمهور ، وهاك الأمثلة . قال فى روش : « (الرّوش) أهمله الجوهري وقال ابن الأعرابى هو (الأكل الكثير) والروش أيضا (الأكل القليل ضد) قلت هذا خطأ عظيم وقع فيه المصنف فإن الذي نقله ثعلب عن ابن الأعرابى أن الروش الأكل الكثير والورش الأكل القليل فهو ذكر الروش ومقلوبه فليتنبه لذلك » .

وفى دمقس : « (الدِمقس كهزبر الإبريسم أو القز) وقد سبق فى « قزز » أن القز هو الإبريسم وهنا غاير بينهما » . وذكر الفيروزآبادى « أول » فى « وأل » ثم في « وول » فعلق عليه الزبيدى قائلا : « (الأول) أهمله الجوهرى والجماعة هنا وذكره فى وأل و (هنا موضعه و) قد (ذكر فى وأل) وحيث إنه وافقهم فلا معنى للاستدراك وكأنه أشار به إلى ما ذهب إليه بعضهم من أن أصله وول » .

وقال فى فتأ : « قالوا تالله (تفتأ تذكر يوسف . . . أى ما تفتأ) كذا فى سائر النسخ والصواب لا تفتأ كما قدره جميع النحاة والمفسرين ولا اعتبار بما قدره المصنف وإن تبع فيه كثيرا من اللغويين لأنه غفلة قاله شيخنا » وفى جبى : « (جبى الخراج) والمال والحوض (كرمى) وفى بعض النسخ كرضى وهو مخالف لأصول اللغة » ونبه

الزبيدى على بعض أخطاء المؤلف فى انفعل وأراد تعليلها قال فى نمس : « (وانَّمس) الرجل (كافتعل) أى (استتر) قال الجوهرى وهو انفعل ، وإنما وزنه المصنف بافتعل ليرينا تشديد النون لا أنه من باب الافتعال ، فتأمل » .

والأوجه الأخرى التى نقدها الزبيدى فى تفسيرات المؤلف هى سوء التفسير وسوء التعبير والعرض والاضطراب والتكرار . وأمثلة ذلك نراها فى « أبى » « (أبى الشىء . . . كرهه) قال شيخنا فسر الإباء هنا بالكره وفسر الكره فيما مضى بالإباء على عادته وكثير يفرقون بينهما فيقولون الإباء هو الامتناع عن الشىء والكراهية له بغضه وعدم ملاءمته » وفى ملأ : « (ملأه) أى الشىء (كمنع) يملؤه (ملأ وملأة وملأة) أى (بالفتح والكسر وملَّأه تملئة فامتلأ وتملأ) فى العبارة لف ونشر وذلك أن امتلأ مطاوع ملأه وملئه بالفتح والكسر وتملأ مطاوع مَلَّأه كعلَّمه فتعلم » وفى « سخا » : « وبما ذكرنا ظهر لك أن سياق المصنف مشوش غير محيط والمتمد منه لا يخلو عن تخبيط » وفى عرض : « العرض (خلاف الطول) ... وقد فرق المصنف هذا الحرف فى ثلاثة مواضع فذكر الفعل مع مصدريه آنفا وذكر الاسم هنا وذكر العراض فيما بعد . . . » وفى فرط : « وبما سردنا يظهر لك ما فى عبارة المصنف من القصور فتأمله ... (و) قال الأعرابى أفراط إذا أرسل رسولا) مجردا (خاصا فى حوائجه) قلت وهو معنى واحد فرقه المصنف فى ثلاثة مواضع فرط وفرّط وأفرط ، ولو قال كفرّط وأفرط كان فيه غناء عن هذا التطويل مع أن الأول فيه نظر » وفى « عرض » : العروض (الغيم) هكذا فى الأصول بالياء التحتية (و) هو مع قوله (السحاب) عطف مرادف أو هو تكرار ... (وعرض) الرجل (أتى العروض) أى مكة والمدينة واليمن وما حولهن وهذا بعينه قد تقدم للمصنف قريبا فهو تكرار . . . (و) العِرْض (الجيش) الضخم (وتفتح) وهذا قد تقدم بعينه فى كلام فهو تكرار » .

وهناك نقود أخرى لتفسيراته كانت البذور التى نماها أحمد فارس الشدياق وألف

كتابه من عصارتها ، وبرغم ذلك كله كان الزبيدى لطيفا مع الفيروزآبادى وكثيرا ما نقد شيخه ابن الطيب بسببه وحمل عليه ليخفف من حدة هجماته عليه . وأمثلة ذلك كثيرة منثورة فى الكتاب كله ومنها ماجاء فى ترب « قيل التِّرب (من وُلِدمعك) وأكثر مايكون ذلك فى المؤنث (و) يقال (هى تربى) وتربها وهما تربان والجمع أتراب وغلط شيخنا فضبطه تربى بالقصر وقال على خلاف القياس . . . وقال أيضا فيما بعد على أن هذا اللفظ من أفراده لا يعلم لأحد من اللغويين ولا فى كلام أحد من العرب نقل انتهى . وهذا الكلام عجيب من شيخنا وغفلة وقصور » .

وفى جبى « (جبى) ... مثل (سعى) يجبيه ويجباه قال شيخنا هذه لا تعرف ولا موجب للفتح لانتفاء حرف الحلق فى العين واللام قلت هذه اللغة حكاها سيبويه وهى عنده ضعيفة وقال ابن الأعرابى جبى يجبى مما جاء نادرا كأبى يأبى وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ وهدأ يهدأ واقتصر الجوهرى على الأولى» .

ومن الطبيعى أنه كان يوافق نقد شيخه فى المواضع التى يرى الحق معه فيها وهى كثيرة أيضا قال فى وبأ مثلا « (الوبأ محركة) بالقصر والمد والهمزة يهمز ولا يهمز . . (ج) أى المقصور والمهموز (أو باء) كسبب وأسباب (ويمد) مع الهمز وحينئذ (ج أو بية) كهواء وأهوية ونقل شيخنا عن بعضهم أن المقصور بلا همز يجمع على أو بية والمهموز على أو باء قال هذه التفرقة غير مسموعة سماعا ولاجارية على القياس قلت هو كما قال» وقد يتابع شيخه ولكن ينكر عبارته الشديدة مثل ماجاء فى تيأب « (والتوأبانيان) . . سيأتى (فى وأب) بناء على أن التاء زائدة . . . (ووهم الجوهرى) فذكره هنا بناء على أنه بوزن صيقل أو جوهر هكذا قاله الصغانى ، والعجب من المؤلف أحاله فى وأب ولم يتعرض له هناك إما قصورا أو غفلة وقد أقام عليه النكير شيخنا وجلب عليه رجل الكلام وخيله من هنا وهنا » .

ظواهر :

من الطبيعى — حين نحاول التعرف على الظواهر البارزة فى تاج العروس —

أن نجد فيه ما كان فى أصله القاموس المحيط أو أكثره ، وحقا نجد فيه الانتظام والاستقصاء والعناية بالأعلام وخاصة المحدثين والفقهاء منهم ، والتوسع فى إيراد أسماء الأماكن والإكثار من إيراد الفوائد الطبية والمصطلحات العلمية والدقة فى الضبط والالتفات إلى الغريب والمولد والأعجمى من الألفاظ ولكننا بطبيعة الحال لانجد فيه جميع الظواهر التى تمت إلى الاختصار الذى التزمه صاحب القاموس وأظن أننا أغنياء عن التمثيل لهذه الظواهر اكتفاء بما مر منها فى أثناء الكلام عن القاموس .

الأعلام والأماكن :

ولكن هذه الظواهر لم تبق على حالها فى الكتابين ولم تستأثر بالتاج كما استأثرت بالقاموس فقد زاحمتها ظواهر جديدة ونالها هى نفسها بعض التغيرات . وترجع هذه التغيرات إلى الزيادات التى أضافها الشارح وتتضح بأجلى صورة فى الأعلام وأسماء الأماكن فقد زاد فيهما الزبيدى زيادة كبيرة ، قال مثلا فى مادة (عنز) : « وفاته عنزة بن عمرو بن أفصى بن حارثة الخزاعى ذكره الصاغانى . . .

ومما يستدرك عليه . . العنز قبيلة من هوازن وفيهم يقول :

وقاتلت العنز نصف النها ر ثم تولت مع الصادر

والعنز أكمة بعينها وبه فسر قول الشاعر :

* وكانت بيوم العنز صادت فؤاده *

كانوا نزلوا عليها فكان لهم بها حديث . . . وعنز اسم رجل ، وكذلك عِناز بالكسر وعنيزة قبيلة وأعناز بلد بين حمص والساحل والعنز فرس أبى عمرو بن سنان بن محارب من عبد القيس وفيه يقول :

دلفتُ له بصدر العنز لما تحامته الفوارس والرجال

وعنازة بالضم اسم ماء قال الأخطل :

رعى عنازة حتى صَرَّ جندبها وذعذع المال يوم تالعٌ يقر

وعناز بن مدلل الضرير عن أبى بكر الطرثيثى مات سنه ٥٣٨ » ومن أهم

الخصائص التي تفرد هذه الظاهرة عن مثيلاتها فى المعاجم الأخرى العناية بأسماء الأماكن المصرية فقد اجتمع فى التاج ثلاثة علماء عنوا بالمدن والقرى المصرية هم الصاغانى والفيروزآبادى والزبيدى . والأخيران أقاما فى مصر مدة من حياتهما . وكان من ثمرة هذه الجهود أن ظهرت أسماء معظم القرى المصرية لا المدن المشهورة وحدها فى التاج . وهاك مثالا لذلك من مادة طمو « (طموية) كعموية (قريتان بمصر) إحداهما بالمرتاحية . . . (و) طمية (ع على نيل مصر) وهى قرية من أعمال الفيوم الآن . . . وطِمَا بالكسر قرية من أعمال أسيوط وقد وردتها . . . وطَموة قرية بجيزة مصر » . ونرى من هذه العبارة أن الزبيدى رأى بعض هذه المواضع وزارها :

المجاز :

أما الظواهر الجديدة التي أتت على يد مرتضى الزبيدى فيبرز منها ثلاث : أولاها المعانى المجازية فقد عنى بإبرازها والتنبيه عليها عناية شديدة لم نر مثلها فى معجم عام آخر . وكان من آثار هذه العناية نهله من أساس البلاغة نهلا . ولعلا السبب فى ذلك نقد شيخه ابن الطيب الفيروزآبادى لعدم تمييزه المعانى الحقيقية من المجازية كما رأينا . وهاك ما جاء فى مادة واحدة مثالا لهذه الظاهرة قال فى مادة (رفع) : « (و) من المجاز . . قال الأصمعى : رفع (القوم) فهم رافعون إذا (صعدوا فى البلاد) . . . (و) من المجاز رفعوا (الزرع) أى (حملوه بعد الحصاد إلى البيدر) كما فى الصحاح . . (و) قوله تعالى : و (فرش مرفوعة أى بعضها فوق بعض . . أو مقربة لهم ومنه رفعته إلى السلطان رفعانا بالضم) نقله الجوهرى أيضا ، وهو مجاز . . . وفى الأساس رفعت الناقة لبنها وناقة رافع لم تَدِرّ وهو مجاز . . . (و) قال الليث : (برق رافع) أى (ساطع) ونقله الجوهرى أيضا وهو مجاز . . . (و) من المجاز الرُّفاعة (شدة الصوت) . . . وارتفع (قدره فهو رفيع) والأنثى رفيعة وهو مجاز . . . (و) من المجاز (رافعه إلى الحاكم) مرافعة قدمه إليه ليحاكمه و (شكاه) . . . (و) من

المجاز (رافعنى) فلان (وخافضنى) فلم أفصل أى (داورنى كل مداورة). . . ومما يستدرك عليه . . . الرفيعة القصة يبلغها الرجل . . . وهو مجاز . . . ورفع القرآن على السلطان أى تأوله ورأى به الخروج عليه ، وهو مجاز ومرفوع الدابة خلاف موضوعها . . . وهو عَدْوٌ دون الحُضْر نقله الجوهرى والصغانى والزمخشرى وهو مجاز . . . ورفع السراب الشخص يرفعه رفعا زهاه وهو مجاز . . . ويقال للداخل ارتفع أى تقدم وهو مجاز وليس من الارتفاع الذى هو بمعنى العلو . . . ويقال : هو لا يرفع العصا عن عاتقه هو كناية عن كثرة الأسفار أو عبارة عن التأديب والضرب . . . ورفعت الرجل نميته ونسبته ومنه رفع الحديث إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهو رفاع كشداد من ذلك وهو مجاز ورفعه فى خزانته وصندوقه خبأه . وثوب رفيع ومرتفع السعر وانحط وترفع الضحى ، وترفع عن كذا . . . وكلام مرفوع أى جهير . . . ورفعت له غاية فسما لها ، ودخلت إليه فلم يرفع لى رأسا ، ورفعوا إلى عيونهم ، وكل ذلك من المجاز » ومن الطبيعى أن ليس المجاز بهذه الكثرة فى المواد الأخرى .

العامية :

وثانيهما اللهجة العامية فقد التفت إليها من آن لآخر وأعطانا آثارا منها تصور نواحىَ من اللهجة المصرية فى غالب المواضع والعاميات الأخرى فى بعضها . وهاك بعض الأمثلة قال فى (زبط) : « ومما يستدرك عليه . . . أبو زَبَط محركة من كناهم وقد زرت بالصعيد رجلا يسمى محمدا ويكنى أبا زبط وله كرامات ودفن بالكلح » . وفى زلط : « ومما يستدرك عليه الزلط محركة الحصى الصغار مثل حصى الجَمَرات ويشبه بها الفول إذا لم يدش وهى عامية وكذا قولهم : زلط اللقمة زلطا إذا ابتلعها من غير مضغ والمزلطة المزلقة أو موضع الحصى الصغار . . . وفى (صنط) : « (الصنط) أهمله الجوهرى وصاحب اللسان وهو (القَرَظ) هكذا تنطق به أهل مصر وهى (لغة فى السنط) بالسين » . وفى نط : « وقول العامة نَطّيت أصله نططت إذا قفز

فى هوة من الأرض » ووهبت له هذه الظاهرة مع اجتماع المعرفة بالأماكن والبلدان المصرية وألفته لها ، صبغة مصرية ظاهرة .

الأصول :

الظاهرة الثالثة جديدة قديمة ، جديدة لأنها لم تكن فى القاموس ، وقديمة لأنها كانت فى الأصل الأول العُباب ، وكان هذا أخذها من المقاييس ، تلك الظاهرة الالتفات إلى دلالة التراكيب أو بعبارة ابن فارس أصول المواد ومقاييسها . وقد ضاعت هذه الظاهرة من القاموس لاختصاره الذى حدا به إلى حذف هذه الدلالات فلما رجع الزبيدى إلى العباب فى شرحه أرجعها ثانية إلى مكانتها فحلّت كتابه بهذه الظاهرة . وهذا بعض أمثلتها ، قال فى « بسأ » : « وفى العباب التركيب يدل على الأنس بالشىء » . وفى « بكأ » : « وفى العباب التركيب يدل على نقصان الشىء وقلته » . وفى « بهأ » : « والتركيب يدل على الأنس » .

مآخذ :

المآخذ التى تؤخذ على تاج العروس ، ترجع فى معظمها إلى المنهج الذى التزمه وهو محافظته كل المحافظة على عبارة القاموس مهما كان ما فيها ، فقد نقدت هذه العبارة نقدا شديدا رأيناه فى حينه ، وانتقلت هذه المآخذ من الأصل إلى الشرح أو بعضها ، أما المآخذ التى ترجع إلى إخلاله بالمنهج والاختصار والقصور فقد برئ منها التاج بطبيعة الحال . ولكنه وصم بالمآخذ مثل التصحيف والخطأ والتكرار والاضطراب ، والخطأ فى وضع بعض المواد والألفاظ وعدم الدقة فى التعبير والتصرف فى الاقتباسات تبعا للمؤلف مع نسبتها إلى أصحابها . حقا نبه الزبيدى على كثير من هذه المآخذ ولكنه اضطر إلى ارتكابها أولا ليورد عبارة المؤلف ثم نبه عليها ، ولو لم يلتزم خطة المؤلف وعبارته لتخلص منها جملة .

واشترك التاج مع القاموس فى الإكثار من الفوائد الطبية والأعلام والمصطلحات التى أخذها بعض الناس على القاموس وعدوها تطفلا من المعاجم على علوم أخرى ؛ والحق أن التاج قريب من دوائر المعارف .

وكان من آثار وضع شرحه بين كلام المؤلف أن السياق ظهر غريبا غير مترابط فى بعض المواضع ، ومن آثار تفريقه مستدركاته بين موضعين : في المستدرك فى ختام المواد وفيما بين كلام المؤلف أن تشتتت المشتقات والمعانى المشتركة ، وأن زاد الاضطراب الداخلى للمواد .

ولكننا — برغم هذا النقد وغيره — نعد تاج العروس تاجا للمعاجم فهو أصح وأكبر وأشمل معجم ؛ أصح معجم لأنه اطلع على أكثر المعاجم القديمة الأمهات ونظر فى نقود أصحابها كل منهم لأخيه فأفاد منها كل الفائدة . وأكبر معجم إذ طبع فى عشرة أجزاء يبلغ الواحد منها حوالى ٥٥٠ صفحة من القطع الضخم. وأشمل معجم لأنه احتوى على ما جاء فى أكبر المعاجم العربية المحكم والعباب واللسان . أما الأول فمده بما فى العين والجمهرة ، ومده الثانى بما فى الصحاح والعين والتهذيب والمجمل والمقاييس والمحيط ، ومده الأخير بما فى المحكم والتهذيب والصحاح وحواشي ابن برى والنهاية . وقد رجع إلى هذه الأصول نفسها ما أمكنه ذلك . واحتوى على ما لم يأت به أكبر المعاجم العربية من فوائد مختلفة استقاها من مراجعه المتعددة المناحي التى ذكرها فى مقدمته . وبرغم ذلك نحترس ونقول إنه لم يحتو على جميع ما فى اللغة فهناك بعض المعاجم التى لم يطلع عليها وأهمها البارع للقالى ، وهناك ألفاظ وجدت فى أشعار العرب ولم توجد فيه ، ومثالها ما جاء فى الفهرس الملحق بالمفضليات التى حققها ونشرها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وهناك ألفاظ فى اللسان قليلة أهملها الزبيدى . ولكنه — برغم هذا النقص — يفوق اللسان كثيرا ، وهو المعجم الذى يليه مباشرة فى الشمول والكثرة . والسبب فى ذلك أن ابن منظور ضيق على نفسه

فالتزم أصوله الخمسة ولم يتعدها إلى غيرها أما الزبيدى فأطلق لنفسه العنان وأرخاه إلى مداه فصال وجال بين المعاجم والكتب اللغوية وغير اللغوية .

ونظرة سريعة نرددها بين التاج واللسان تبين لنا الصفات التى تميز كلا منهما ، فالتاج يمتاز بكثرة المواد والأعلام والفوائد الطبية والمصطلحات والعناية بالمجاز والضبط والالتفات إلى اللهجات العامية ودلالات التراكيب والروح المصرى . ولا يظهر كل ذلك عند ابن منظور حتى الروح المصرى ، وهو مصرى ، وسبب ذلك تقيده بأصوله الخمسة وهم غير مصريين ما عدا ابن برى .

الفصل السادس

كتاب المعيار

لميرزا محمد على الشيرازى

فى عصر يوم الثلاثاء لاثنتين بقيتا من شهر ذى القعدة الحرام من شهور سنة ثلاث وسبعين ومئتين بعد الألف من الهجرة ، أنجز ميرزا محمد على محمد صادق الشيرازى معجمه المسمى « معيار اللغة » الذى طبع فيما بين عامى ١٣١١ ـ ١٣١٤هـ فى مجلدين كبيرين .

وكان ما دفعه إلى تأليفه استدراك بعض الأخطاء التى وقع فيها من قبله من أصحاب المعاجم قال فى مقدمته : « أمرنى [الحاج محمد كريم خان] أن أكتب كتابا فى هذا الفن الشريف ناهجا منهج التوضيح وحسن التأليف وسبب ذلك أمور منها — وهو أعظمها — أن القوم قد سلكوا مسلك الإهمال فى مقام البيان واقتصروا فى جل ما كتبوا فى هذا الفن على الإعراب والاشكال دون ذكر الأوزان ووقعت كتبهم بأيدى المستنسخين الغير المطلعين من العرب والعجم فحصل فيها الزيادة والنقصان .. ولكننى لم أقتصر على ذكر الأوزان فضلا عن الاقتصار على الإعراب بل عقدت فصلا فى المقدمة وأوردت فيه كل ما وزنت به من أول الكتاب إلى آخره وبينت حروفها وإعرابها كيما إن وقع فى أثناء الكتاب زيادة ونقصان أو تصحيف رجعوا إليها وصححوها » وليس هذا الضبط بجديد فقد قام به من قبله القالى والفيروز آبادى وغيرهما ، وجعل لمعجمه مثل هذه المقدمة أكثر أصحاب كتب الأبنية ولا سيما الفارابى ولكنه التزمه أكثر من غيره .

وقال : « ومنها تفسير اللفظ المعروف بالخفى وغير المعروف كقول بعضهم سبح

فى الماء أي عام . . . وأمثال ذلك والصواب أن يقال سبح فى الماء معروف ، وعام فى الماء : أى سبح » ويبدو أن المؤلف نسى أن المعرفة والخفاء أمران نسبيان فالمعروف فى إقليم قد يكون خفيا فى آخر ، فعام التى عابها أشهر عندنا فى مصر من سبح ، وربما تأثر مجد الدين الفيروز آبادى بمصر فى هـذا اللفظ فإنى أظن أنه المقصود بهذا المثال .

قال : « ومنهما تعبير [أى تفسير] لفظ بلفظ على سبيل الدور كقوله العوذة : الرُّقية ، والرقية العوذة ، وكلتاهما مجهولتان عند الأكثرين وأمثال ذلك .

ومنها تعبير لفظة غير معروفة بلفظة غير معروفة أخرى لا على سـبيل الدور كقوله الحثربة الحثرمة وهى الدائرة وسط الشفة العايا .

ومنها الإتيان بألفاظ غير معروفة الأوزان والحروف جدا والوزن بها فى كتبهم مثلا رجل وعضد معروفان عند الأكثر وزنا وحروفها معلومة وقد تركوهما وقالوا فى مقام الإتيان بالوزن كندس .

ومنها تعبير لفظ غير معلوم بلفظ غير معلوم آخر ، ومع ذلك لم يذكروه فى محله أصلا وأمثال ذلك فى كتبهم كثير لا سيا فى القاموس .

ومنها تعبير اللفظ على سبيل اللغز والمعمى كقول صاحب القاموس فى تفسير باظ بوظا بالموحدة والظاء المعجمة من باب قال قذف أرون أبى عمير فى المهبل وقذف بالقاف والذال المعجمة والفاء من باب ضرب أى رمى والأرون بالهمزة والراء المهملة والنون كصبور ماء الفحل والمنى وأبو عمير بالمهملتين والميم بينهما كزبير كنية الذكر ، والمهبل بالهاء والموحدة واللام كمجلس الرحم أو فمها أو مسلك الذكر منها .. وما أدرى كيف يستقيم أمثال ذلك فى كتاب اللغة الذي يريد الطالب مطلوبه منه فى غاية التعجيل ويروم مقصوده منه فى نهاية التوضيح والترتيل .

ومنها اختصار البيان فى تفسير الألفاظ والكلام بحيث يصير مخلاً لفهم المعنى المراد ويستغلق على أكثر الأفهام لا سيا صاحب القاموس فى هذا الفن فإنه بصنيعه هذا

قد أغلق على الأفهام أبواب المقال وضيق على الأحلام العرصة والمجال زعما منه أنه خلص كتب القوم ولخصها كما أشار إليه فى آخر كتابه .

ومنها إيرادهم كثيرا من اللغات فى موضعها وكان يعسر على الطالب وجدانها فأوردتها فى مواضعها وأشرت فى المواضع التى أوردوها ليست بمواضعها » .

وذكر المؤلف فى مقدمته المراجع التى اعتمد عليها فى كتابه وهى المصباح المنير والصحاح والنهاية لابن الأثير ومجمع البحرين لفخر الدين الطريحى النجفى والقاموس المحيط وأوقيانوس فى ترجمة شرح القاموس لمحمد مرتضى الحسينى الزبيدى بالتركية وترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيع القزوينى فى ترجمة القاموس بالفارسية وصراح اللغة لأبى الفضل محمد بن عمر بن خالد ومغنى اللبيب لابن هشام والتبصرة فى كليات علم الصرف لأحد شيوخه وتدل المراجع الفارسية والتركية — فيما تدل — على عجمة هذا المؤلف الذى يؤلف معجما فى العربية .

وارتضى فى الترتيب أكثر خطوات منهج الفيروزآبادى قال : « بينت حروفه وربما وزنه أيضا كيلا يتصحف فى طى الكتاب باستنساخ الكتاب وجعلت علامة الجمع والجنس ج وجمع الجمع جج وجمع جمع الجمع ججج والمعروف م والمعنى الشرعى ش . . . وميزت بين الواو والياء من المعتلات اللام وعقدت لكل واحدة منهما بابا على حدة وبينتها بلا إغلاق ولا إبهام وهو من مشكلات هذا الفن جدا ومن معضلات هذا العلم عدّا » .

أما بقية خطوات المنهج فقال عنها : « اعلم أنه كلما أمكننى أن أعبر عن اللغات بأوضح مما عبروا وأبيّنه وأبين مما قرروا عبرت وبينت وكل ما لم يمكنى أوردته كما عبروه بلفظه ... ومن بدائع ما ألفت أنه قد أوردت الحروف المفردة من العوامل وغيرها مما كان محتاجا إليه فى أوائل الأبواب وذكرت وبينت جميع شقوقها (يريد مشتقاتها) ومعانيها كالشمس منكشفة عن الجلباب . . . ونأيت بجانبى عن ذكر الغلطات وإيراد التوهمات لأن السهو والنسيان مقسومان بين البريات سوى المعصومين

عليهم صلوات المصلين إلا قليلا جزتنى إليه ضرورة التبيين وجعلت اللغات فى أوائل السطور استغناء عن كتبها فى هامش الكتاب » ويبدو أن المؤلف كان يقصد بهذا الكلام كله الفيروزآبادى .

وفى حقيقة الأمر أننا إذا عارضنا المعيار بالقاموس وجدنا الأول نسخة منقحة مزيدة من الثانى . أما التنقيح فلا أعنى به التهذيب والتحسين وإنما مجرد التغيير فقد التزم مؤلف المعيار إيراد ما أتى به الفيروزآبادى فى مواده بعبارته فى الغالب مع التغييرات الآتية : قلب المادة رأسا على عقب بتقديم آخرها حينا أو وسطها حينا آخر وتغيير مواضع الألفاظ فيها بدون سبب معلوم سوى مخالفة صاحب القاموس، عدل عن بعض رموز القاموس فعبر عنها بدلالاتها مثل ة جعلها قرية ، ع جعلها موضعا عدل عن بعض الألفاظ الغامضة فى التفسير وأتى بأخرى أوضح منها وغير ترتيب بعض التفسير ليكون أكثر وضوحا وعدل عن بعض الألفاظ التى أتى بها الفيروزآبادى لضبط ألفاظه وأتى بأخرى من عنده وحين أتى الفيروزآبادى بلفظ أشهر نص هو على نوع الحروف أو أتى بلفظ آخر وما شابه ذلك .

أما زياداته فتتمثل أكثرها فى العبارات التى أتى بها للضبط ، فقد كان حريصا على ضبط كل لفظ بالعبارة وإن كان ضبطه غير ذى موضوع أحيانا ، وزاد ألفاظا قليلة معظمها من الجوهرى وكان الفيروزآبادى أهمها . وزاد أيضا مواد قصيرة جدا نستطيع أن نسميها ألفاظا لعدم وجود مشتقات منها ، وهى قليلة جدا أيضا .

وقد حذف أشياء من القاموس منها ما اطرد حذفه ومنها غير المطرد . أما المطرد فالأعلام والاستطرادات الطبية والأمور غير اللغوية فقد تخفف منها الشيرازى كثيرا ولم يبق إلا قليلا . وأما غير المطرد فبعض العبارات التى ضبط بها الفيروزآبادى بعض الألفاظ وبعض الشواهد القليلة التى أتى بها صاحب القاموس وبعض الأمور التى ذكرها عن المواضع التى أوردها كوصف نخيلها وما إلى ذلك وفيما عدا هذه الأمو

لا نجد فرقا كبيرا بين القاموس والمعيار حتى إنه لم ينتفع كثيرا بما فى تاج العروس فى شرح القاموس .

قدم الشيرازى بين يدى معجمه مقدمة طويلة تناولت عدة أمور تتصل بمنهجه وبالمعجمات ، استهلها بتصدير ذكر فيه إهداءه الكتاب ، ومنهجه الذى أشرنا إليه . ثم أتى بعدة فصول أعطاها عنوان « مقدمة » ولم يكن أعطى التصدير السابق عنوانا ما ، وعالج فى فصول المقدمة الأوزان التى ضبط بها الألفاظ ورتبها فى فصلها وفقا لحرفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ ، ومعانى الحروف المقطعة فى مفتتح سور القرآن والصيغ العربية فى الأفعال والأسماء ومعانيها واسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة والتفضيل والتعجب واسم المفعول والآلة والزمان والمكان وأنواع الاشتقاق والمذكر والمؤنث والتصغير والنسب وأوزان تصريف الأفعال (أخذها من مقدمة المصباح المنير) وتأنيث الأعضاء وتذكيرها والعدد والأسماء التى لا تدخل عليها (ال) أداة التعريف والمشتقات التى تتعاقب فى آخرها الواو والياء ورتب هذين الفصلين كترتيب الفصل الأول وأخيرا الإتباع والمزاوجة ورتب ألفاظه ترتيب المعجم نفسه أى كالصحاح . وتبين لنا هذه القائمة غنى مقدمة المعيار بالأمور اللغوية التى يجب فعلا أن تعنى بها المعجمات فى مقدمتها . ولم يأت بكل هذه الأمور من عنده بطبيعة الحال بل اعتمد فيها على كتب نحوية وصرفية كثيرا ما أشار إليها فى صدور الفصول وتضاعيفها .

وهاك ما أورده صاحب المعيار فى مادة (هقع) ليبين مدى الاتفاق بينه وبين الفيروزآبادى وما أجراه فيه من تغيير قال : « هقعه بالقاف هقعا كنفع كواه والناقة هقعا كفرح فرحا فهى هقعة كـكلمة وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الشهوة كتهقعت على تفعل واهتقع فلانا عرق سوء على افتعل أقعده عن بلوغ الشرف والخير وعمرا صده ومنعه والفحل الناقة أبركها وعلاها والحمى زيدا تركته يوما فعاودته وأثخنته وكل ماعاودك فقد اهتقعك واهتقع لونه مجهولا من باب المذكور تغير وتهقع تكبر وزنا ومعنى وجاء بأمر قبيح وفلان تسفه والقوم وردا وردوا كلهم وتهقع مجهولا من باب المذكور نكس وانهقع على انفعل جاع وخمص أى خلا بطنه

والهقعة كضربة دائرة تكون فى جانب زور الفرس ـ بالزاي والراء المهملة كقول. أو بحيث تصيب رجل الفارس وتكره أو لمعة بياض فى جنبه الأيسر وثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض كالأثافيّ وهى رأس الجوزاء — ينزلها القمر . ورجل هقعة كلمزة الذي يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم والهيقعة كضيغم بهاء حكاية وقع السيف أو ضرب الشيء اليابس على اليابس حتي تسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق وككتف الحريص وكغراب الغفلة من هم أو مرض » .

غير ترتيب القاموس الذي سار على النحو التالى : الهقعة هَقَع : كوي ، هقاع هُقَعة ، هيقعة ، هَقِع ، هقعت الناقة اهتقع ، تهقع انهقع . وغير بعض الألفاظ لإيضاحها مثل الشهوة بدلا من الضبعة وعلاها بدلا من تسداها ، وغير بعض الألفاظ بدون سبب معروف مثل عمرو وزيد بدلا من فلان ولمزه بدلا من همزه وضيغم بهاء بدلا من هيقعة ، وزاد كثيرا من العبارات للوزن ولكنه لم يزد شيئا فى الألفاظ أو المعانى وإن زاد عبارة لتوضيح كلمة وهى تفسير خمص بخلا بطنه . ثم حذف بعض ضبط الفيروز آبادي وتنبيهه على اشتداد حر الصيف إذا طلعت الهقعة مع الفجر . فهذه المادة — لحسن الحظ — تمثل منهجه تمثيلا كاملا . وإذن نستطيع أن نبيح لأنفسنا القول بأن صاحب المعيار لم يتقدم بحركة المعاجم أية خطوة سواء من ناحية المنهج أو المادة سوي أنه التزم ضبط الألفاظ بالعبارة والنص على المشتقات ومال إلى تيسير التفسير .

وصفوة القول فى المعيار أنه ضبط أكثر الألفاظ بالعبارة والوزن ، ونبه على مشتقاتها وجموعها ، وحاول أن يفسر بعبارة سهلة ، وصدر الكتاب بمقدمة لغوية ذات نفع كبير للمعجمات ، وهذب القاموس من الزوائد غير اللغوية التى امتلأ بها . وكانت تلك الخطوات هى ما قدمه لعالم التأليف فى المعجمات العربية .

ولم تقم دراسات حول المعيار لتبين محاسنه ومعايبه ولعل سبب ذلك قرب عهده وكونه نسخة منقحة مزيدة من القاموس . ومن الطبيعى أن أكثر ما أخذ على هذا يؤخذ على ذلك مع مراعاة ما حذفه المعيار من أمور ، ومراعاة أن مؤلفه أعجمى غير خالص العروبة لا يؤمَن فيما غيّره من تفسيرات .

الفصل السابع

خصائص المدرسة وعيوبها

ضمت هذه المدرسة معجمات كبيرة هى الصحاح والعباب واللسان والقاموس والتاج ولقيت من الشهرة مالم تلقه مدرسة أخرى فى تاريخ المعاجم العربية .

وتشترك معجماتها كلها فى أساس التقسيم الذى لم يتغير ولم يتطور منذ أولها إلى آخرها . واعتمد هذا الأساس على تقسيم المعجم كله إلى أبواب وفقا للحرف الأخير من الكلمات وتقسيم كل باب إلى فصول وفقا للحرف الأول وترتيب المواد فى هذه الفصول وفقا لحروفها الوسطى باعتبار الحروف الأصول وحدها فى جميع هذه المراحل .

وتشترك جميعا فى إفراد باب واحد للكلمات التى آخرها الواو والياء ثم تقديم الواو على الهاء فى الفصول حتى يمكن فصل اللفيف الذى وسطه الواو عن اللفيف اليائى الوسط .

وتفترق فيما عدا ذلك إذ يلتزم الصحاح الألفاظ الصحيحة وحدها وتغلب عليه الصبغة النحوية الصرفية ، وتغلب على العباب الصبغة الأدبية والعناية بالشواهد الشعرية ، ويلتزم القاموس الاختصار والاستقصاء وتغلب عليه الصبغة الطبية ويكثر من الأعلام وخاصة أعلام المحدثين والأماكن والمصطلحات ، ويغلب على اللسان والتاج الإسهاب والإطناب مع اقتصار الأول على المواد اللغوية تقريبا وانفساح رقعة الثانى إلى ما ضمه أصله القاموس وما زاده هو ، فالتاج خليط من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية .

ويؤخذ على هذه المدرسة أمور ترتبط بالمنهج الذى سارت عليه فى التقسيم وترتيب المواد. حقا إن أساس التقسيم عندها أيسر مما كان عند المدرستين السابقتين ولكنه لايزال يحتفظ بشىء من الصعوبة التى جعلتهم أو أفرادا منهم يضطربون فى ترتيب بعض المواد .

فالنظر إلى آخر الكلمة ثم أولها ثم وسطها فيه تشتيت للذهن إذ ينظر من عدة

وجوه ، وأيسر منه الترتيب من وجه واحد الأول متدرجا إلى الأخير أو الأخير متدرجا إلى الأول ، والترتيب الأول منهما أيسر لألفة النفس إياه .

ويسهل هذا الترتيب فى الثلاثى ولكنه يعسر قليلا فى الرباعى والخماسى حتى اختلف فيهما أفراد هذه المدرسة . فقد ذهب الجوهرى — فيما يبدو إلى تقديم الثلاثى على الرباعى فوضع فربج وفرتج بعد فرج وجاخد بعد جلد وصرخد بعد صرد وهدبد بعد هدد وقربس بعد قرس ، لأنه نظر إلى آخرها فأولها فثانيها فانتهت حروف الألفاظ الثلاثية عند ذلك فأثبتها وبقى حرف من الرباعيات فأخرها . ولكننا حين ننظر إلى هذا الحرف نجده يسبق ما يقابله من الرباعى فنحس بنوع من الاضطراب أو الغرابة على الأقل . وقد حاول الفيروز آبادى أن يتلافى ذلك ورتبها بحسب حروفها كلها فقدم هذا النوع من الرباعى على الثلاثى . لكنهما وغيرهما لم يستطيعوا التحرز من الخطأ فى هذا النوع فخلطوا فيه كثيرا وقدموا ما حقه التأخير وأخروا ما حقه التقديم .

واعترض الأستاذ فيشر على هذا الترتيب بثلاث نقاط لها وجاهتها وهى[1] :

أولاً : أنه إذا كان الحرف الأخير حرف علة فكثيرا ما يقع التباس (وكان ذلك السبب فى جمع الواوى واليائى معا) . وثانيا : لأن الحرف الأخير كثيرا مالا يكون أصليا كما فى مادة « أبو » من (أب) وفى مادة « أخو » من (أخ) وفى مادة « بنى » من (ابن) وفى مادة « سته » من (است) وفى مادة « موه » من (ماء) وغيرها وثالثا : لأنه بهذه الطريقة يصعب ترتيب الكلمات الأحادية والكلمات الثنائية كما نجدها من بين الحروف الدالة على معنى فى غيرها ومن بين الضمائر .

ولم تستطع هذه المدرسة التخلص من مشكلة الترتيب على الحروف الأصلية وحدها فخطأ بعض أفرادها بعضا بسبب اختلاف وجهات النظر فى أصالة كثير من الحروف وزيادتها . فكان من ثمرات هذا الاختلاف هذا التوهيم والتجنى أحيانا ووضع الكلمة الواحدة فى أكثر من موضع أو احتمال وضعها فى أكثر من موضع واحد ، ويجعل الباحث غير عارف بموضعها ووضعها فى موضع يصعب الوصول إليها فيه أحيانا .

(١) مقدمة معجمه ٣١ .

الباب الرابع

المدرسة الرابعة

الفصل الأول

أساس البلاغة

للزمخشرى (٤٦٧ — ٥٣٨)

رأى القرن الخامس اتجاها جديدا فى تأليف المعاجم العربية ، بظهور أساس البلاغة للزمخشرى . فقد ألف محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشرى أبو القاسم جار الله فخر خوارزم معجمه على أسس تختلف كل الاختلاف عما شاهدناه إلى ذلك الوقت فى المعاجم الأخرى . ويظهر هذا الاتجاه أول ما يظهر فى عنوان الكتاب نفسه فهو ليس بمحيط ، ولا صحيح ، ولا تهذيب ، ولا بارع فى اللغة ، وإنما (أساس البلاغة) . وإذن فالميدان تحول من (اللغة) إلى (البلاغة) وسبب هذا التحول واضح هو (القرآن) كتاب العربية الأعظم ، الذى أنزله الله (مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التى تقطعت عليها أعناق العتاق السبق ، وونت عنها خطا الجياد القرح) كما يقول المؤلف فى مقدمته . فالميزة الأولى التى اختص بها القرآن معجزة الرسول — عليه الصلاة والسلام — البلاغة والإعجاز ..

الهدف :

رمى المؤلف فى معجمه هذا أن يوضح وجوه هذا الإعجاز البلاغى (لأن الموفق من العلماء الأعلام ، أنصار ملة الإسلام ، الذابين عن بيضة الحنيفية البيضاء ، المبرهنين على ما كان من العرب العرباء حين تحدُّوا به — من الإعراض عن المعارضة بأسلات ألسنتهم ، والفزع إلى المقارعة بأسنة أسلهم : من كانت مطامح نظره ، ومطارح فكره ، الجهاتِ التى توصل إلى تبين مراسم البلغاء ، والعثور على مناظم الفصحاء ، والمخايرة بين متداولات ألفاظهم ، ومتعاورات أقوالهم ، والمغايرة بين ما انتقوا منها

وانتخلوا ، وما انتفوا عنه فلم يتقبلوا ، وما استركُّوا واستنزلوا ، وما استفصحوا واستجزلوا ، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإعجاز أوقف ، وبأسراره ولطائفه أعرف » . فهو يرمى إذن إلى تبين مراسم البلاغة فى أقوال العرب ، ليسمو منها إلى مراسمها فى القرآن ، الذى نزل بلغتهم وعلى سننهم فى التعبير . والهدف البعيد لـكل ذلك دينى كما هو واضح ، لأن الإنسان بعد أن يعرف هذه الأسس البلاغية « يكون صدر يقينه أثلج ، وسهم احتجاجه أفلج » . يضاف إلى ذلك هدف علمى ، لأنه سيقال فيه أيضا « هو من علم البيان حَظِىّ ، وفهمه فيه جاحظىّ » . اجتمع الهدفان : الدينى ، والعلمى ، لجعلاه يخصص كتابه لتتبع طرائق البلاغة العربية . ويؤدى هذا إلى هدف ثالث للمؤلف ، وهو هدف علمى تطبيقى ، أفصح عنه حين قال : « فمن حصل هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب الذى هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها ، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها ، وأصاب ذَرْوا من علم المعانى ، وحظى برش من علم البيان . وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة ، وسليقة سليمة ، فحل نثره ، وجزل شعره ، ولم يطل عليه أن يناهز المقدمين ، ويخاطر المقرمين » . أى أن الهدف الثالث هو تخريج الأدباء الفحول .

ميدان البحث :

هذا الخلاف فى الهدف جعله يختلف عن بقية المعاجم فى ميدان البحث ، فالشغل الشاغل للمعجم اللغوىّ : اللفظة المفردة ، أيا كان معناها ، وأيا كان قائلها ، وأية كانت منزلتها الأدبية ، أما المعجم البلاغى فيعنى بالعبارة المركبة ، وليس كل عبارة مركبة ، وإنما العبارة التى لها مركز ممتاز فى عالم اللغة والأدب . فيورد الألفاظ فى استعمالاتها العربية البليغة ، ولا يأتى بها مفردة عارية عن التركيب غالبا . وكان الزمخشرى شاعرا بهذا الفرق ، فصرح به فى مقدمة كتابه ، حين قال : « ومن خصائص هذا الـكتاب تخير ما وقع فى عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلقين ، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها ، من التراكيب التى تملح وتحسن ،

ولا تنقبض عنها الألسن كجريها رسلات على الأَسَلات ، ومرورها عَذَبات على العَذَبات . ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف ، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بدذا ومتناظمة لا طرائق قددا ، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية إلى مراشد حر المنطق ، الدالة على ضالة المنطيق المفلق .

المصادر :

اختلاف الميدان والأهداف عن المعاجم اللغوية ، أدى إلى اختلاف المصادر ، فمن البديهى أن المعاجم اللغوية اللفظية لا تخرج الأدباء ، ولا تمدهم بالعبارة الأدبية ، ولا تعرفهم أسس البلاغة . أما الذى يفعل ذلك فهو الأدب نفسه . وإذن فهو المصدر الطبيعى لكتاب يعنى بالبلاغة . وقد كان . قال المؤلف فى مقدمته : « فليت له العربية ، وما فصح من لغاتها ، وملح من بلاغاتها ، وما سمع من الأعراب فى بواديها ، ومن خطباء الحلل فى نواديها ، ومن قراضبة نجد فى أكلائها ومراتعها ، ومن سماسرة تهامة فى أسواقها ومجامعها ، وما تراجزت به السقاة على أفواه قُلُبها ، وتساجعت به الرعاة على شفاه علبها ، وما تقارضته شعراء قيس وتميم فى ساعات المماتنة ، وما تزاملت به سفراء ثقيف وهذيل فى أيام المفاتنة ، وما طولع فى بطون الكتب ومتون الدفاتر من روائع ألفاظ مفتنة ، وجوامع كلم فى أحشائها مجتنة » .

المنهج :

لم يفصل الزمخشرى — فى مقدمته — الكلام على منهجه ، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى نقطتين : أولاهما ترتيب الألفاظ ، قال : « وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداولا ، وأسهله متناولا ؛ يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثمام وحبل الذراع ، من غير أن يحتاج فى التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع وإلى النظر فيما لا يوصل إلا بأعمال الفكر إليه ، وفيما دقق النظر فيه الخليل وسيبويه » . وأراد بذلك الترتيب الألف بائى المعهود ، ورتب وفقا له الألفاظ من أولها إلى آخرها

بحسب حروفها الأصول وحدها ، وكان ذلك للمرة الأولى فى تاريخ المعاجم العربية العامة ، وإن سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعاجم الخاصة كما رأينا . أما النقطة الثانية ، فهى أنه كان يقسم مواده إلى قسمين : الأول للمعانى الحقيقية ، والثانى المجازية ، ويفصل بينهما . قال بصدد ذلك : « ومنها [أى من خصائص كتابه] تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح » .

ولم يبين المؤلف شيئا آخر ، عدا هاتين النقطتين ، ولكننا نستطيع أن نتبين من المواد ، أن القسم الأول من أى مادة وهو المخصص للمعانى الحقيقية ، مجموعة من الصيغ المشتقة من هذه المادة ، لا يقصد منها استقصاء فى الجمع ، أو فكرة أخرى سوى إعطاء بعض المعانى الحقيقية للدلالة على المعانى المجازية .

وصف المقدمة :

صدر المؤلف معجمه بمقدمة قصيرة شملت من الطبعة صفحتين . واستهلت هذه المقدمة بتحميد طويل يظهر فيه الفصاحة ، وحب الابتكار ، والنظرة الفلسفية الاعتزالية التى كان المؤلف يدين بها ، وصلاة على النبى العربى الفصيح المبين ، وآله وأصحابه البلغاء . ومن الواضح فى تحميده أنه وصف النبى وآله وأصحابه بالفصاحة والبلاغة ليهيئ الجو لكتابه فى البلاغة . وعالج المؤلف فى هذه المقدمة الأمور التى بيناها فى المنهج : من أهدافه فى كتابه ، ومصادره ، وخصائصه ، وبعض خطوات منهجه . وختمها بالدعاء ، ثم بدأ المعجم .

المعجم :

ينقسم المعجم إلى أبواب وفقا لحروف ألف باء المعروفة ؛ فالأول باب الهمزة ثم باب الباء ، فباب التاء ، فباب الثاء ، فباب الجيم . . . إلى باب الياء ، مع تقديم باب

الزار ، على باب الهاء ، والباب يحتوى على الألفاظ التى أولها الحرف المعقود له ، فباب الهمزة مثلا للألفاظ المبدوءة بالهمزة ، وباب الباء للمبدوءة بالباء ، وباب التاء للمبدوءة بتاء . . . وهلم جرًّا .

والأبواب تنقسم إلى فصول بحسب الحرف الثانى من حروف اللفظ الأصلية . فيشتمل باب الهمزة مثلا على الفصول التالية ، بترتيبها فى المعجم : الهمزة مع الباء، فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الجيم . . إلى آخر الحروف ، مع تقديم الواو أيضا على الهاء . ولم يسم المؤلف هذه الفصول (فصولا) وإنما اكتفى بذكر العنوان وحده ، مثل الهمزة مع الباء ، أو الهمزة مع التاء ، أو ما شاكل ذلك . وأعطيتها عنوان الفصول ليتيسر تصورها ، ولئلا تختلط الأقسام . وينقسم كل فصل إلى مواد مرتبة بحسب الحرف الثالث منها إن كانت ثلاثية ، أو الثالث فالرابع إن كانت رباعية ، أو الثالث فالرابع فالخامس إن كانت خماسية . وهو لا يفرق بين الأبنية المختلفة ، فيجعل لكل منها بابا خاصا ، ولكنه يوردها مجتمعة ، كل منها فى الموضع الذى تؤهله له حروفه فنرى فى فصل « الهمزة مع الباء » مثلا المواد التالية : أ ب ب ، أ ب د ، أ ب ر ، أ ب س ، أ ب ش ، أ ب ض ، أ ب ط ، أ ب ق ، أ ب هـ ، أ ب و ، أ ب ى . فيقدم الهاء على الواو فى ترتيب المواد ، بخلاف عادته فى ترتيب الأبواب والفصول . وسبب ذلك إرادته التمييز بين الواوى واليائى ، واحترازه من اختلاطهما إذا تجاورا ، فلما زال ذلك الالتباس فى ترتيب المواد عدل عن عادته إلى الترتيب المألوف . وكانت هذه خطة المدرسة السابقة فى معاجمها . ويرى الناظر فى المواد المذكورة نقصا فى الحروف فأب ، يليها أبد مباشرة ، وهذه بعدها أبر ، وهكذا . فالمواد الساقطة بين هذه المواد أغفلها المؤلف عمدا لأنها لا تدخل فى مواده ، ولا تنسجم مع الفكرة العامة التى بنى عليها معجمه ، أو لأن بعضها مهمل لم يرد فى العربية . وعلى هذه الصورة تطرد جميع الأبواب ، والفصول ، والمواد .

تحليل المواد :

ولنتتبعه فى بعض المواد لنرى طريقة علاجه إياها . قال فى مادة (أبد) : « لا أفعله أبد الآباد ، وأبد الأبيد ، وأبد الآبدين . وتقول رزقك الله عمرا طويل الآباد ، بعيد الآماد . وأبدت الدواب وتأبدت : توحشت ، وهى أوابد ومتأبدات . وفرس قيد الأوابد : وهى نُفَّر الوحوش . وقد تأبد المنزل : سكنته الأوابد . وتأبد فلان : توحش . وطيور أوابد : خلاف القواطع .

« ومن المجاز : فلان مولع بأوابد الكلام : وهى غرائبه ، وبأوابد الشعر : وهى التى لا تشاكل جودة ، قال الفرزدق :

لن تدركوا كرمى بلؤم أبيكم ... وأوابدى بتنحل الأشعار

وقال النابغة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ... يهدى إلىّ أوابد الأشعار

وجئتنا بآبدة ما نعرفها » .

أورد المؤلف ثلاثة تعبيرات خاصة فى مفتتح المادة ، فعبارة مسجوعة ، قفاها بصيغتين للفعل والصفة من كل منهما . ثم أورد إحدى الصفتين فى عبارة مجازية ، هى « قيد الأوابد » كناية عن الفرس السريع الذى يفوق الأوابد فى الجرى ، ولكن الزمخشرى لم يضعها فى القسم المجازى . وختمت المعانى الحقيقية بمعنيين آخرين لإحدى صيغتى الفعل الماضيتين ، فمعنى ثان للصفة . وانتقل المؤلف إلى القسم المجازى فأتى بالصفة فى إحدى الكنايات ، واستشهد عليها ببيتين من الشعر ، وختمه بكناية أخرى للصفة فى حالة الإفراد لا الجمع . ويتضح من هذه المادة أن المؤلف يحب أن يذكر ألفاظه فى عبارات ، أو فى سجع ؛ وأنه لا يحافظ على ذكر العبارات المجازية فى قسم المجاز وحده ؛ وأنه لا يفرق بين الأنواع المجازية المختلفة إذ يذكر الكناية تحت المجاز بدون تنبيه .

وحين نترك هذه المادة إلى مادة (عقق) التي رأيناها في أكثر المعاجم السابقة، نراه يقول فيها: « ما أعقه لأبيه. وتقول: فلان هين المبرة شديد المعقة، قال:

أحلام عادٍ وأجساد مطهرة ... من المعقة والآفات والأثم

وذق عُقَقِ. مَثَلُك في وادي العقوق. أعز من الأبلق العقوق، وهي الحامل التي نبتت العقيقة، وهي الشعر على ولدها، وقد أعقت، فهي معق وعقوق. ويقال: أهش من نوى العقوق، وهو نوى هش لين المضغة تعلفه العقوق إلطافا بها. وتقول: ما أدري شمت عقيقه، أم شمت عقيقه، أي سللت سيفا أم نظرت إلى برق، وهي البرقة التي تستطيل في عرض السحاب. ولقد أكثروا استعارتها للسيف حتى جعلوها من أسمائه فقالوا: سلوا عقائق كالعقائق، ونحوه قول بشر بن أبي خازم:

رأى درة بيضاء يحفل لونها ... سخام كغربان البرير المقصب

وهي عناقيده. وانعقّ البرق: تسرب في السحاب. وفي كلام أعرابية: سحماء عقاقة كأنها حوِلاء ناقة ». لم يجعل المؤلف للمجاز قسما خاصا، ومع ذلك تعرض له في العقيقة والعقائق. وذكر كثيرا من صيغ كتاب العين، مثل عقق، والمعقة، وأعق، وعقيقة، ومعق، ونوى العقوق، وانعق، وكان في تفسيرها قريبا كل القرب من نص الخليل، أو بعبارة أدق مطابقا له، وخالف في بعضها بعض الشيء عبارة ابن دُريد. واتفق مع ابن دريد في عقيقة البرق، وعقيقة السيف، وكلام الأعرابية التي هي ابنة معقر بن حمار البارقي، وطابق نص تفسيره اللفظ الأول. أما الشواهد والأمثلة فكثير منها في المعاجم الأخرى أيضا، كالبيت الأول الذي نسبه صاحب العين للنابغة. ولم ينفرد الزمخشري إلا بصيغة التعجب، وهي قياسية لا داعي لها، والعبارة المزدوجة بعدها، والمثل المتخذ من وادي العُقوق، والمثل الثاني من النوى الهش، أي انفرد بالأمثلة والعبارة المزدوجة، وهي الأمور التي صرح بعنايته بها لدخولها في الميدان البلاغي البحت. ومع هذا فالمادة قاصرة في المعاني والصيغ والشواهد، حتى عما في كتاب العين، وجمع المؤلف بعض هذه العبارات بدون تفسير

فجعلها متراكمة بعضها وراء بعض ، كأنه لا يرمى منها إلا إلى تدوينها للتذكير بها كما ترى فى العبارة من : « ذق عقق » إلى : « الأبلق العقوق » .

أما « هقع » فلم يجعل فيها قسما خاصا بالمجاز أيضا ، وقال فيها : « ثلاثة كهقعة الجوزاء ، وهى ثلاثة كواكب فوق منكبها . وطلق رجل امرأته ألفا ، فقيل له : يكفيك منها هقعة الجوزاء . ولا تيم الهقعة ، وهى دائرة فى جنب الفرس حيث رجل الراكب ، وقد يتشاءم بها . وفرس مهقوع ، وهُقَع . وسمعت للسيوف هيقعة : وهى صوت وقعها » .

المادة كلها من العين والجمهرة مع حذف شواهدها ، وتغيير تفسيرها بعبارة من عند الزمخشرى ، وزيادة العبارتين الأوليين المحتويتين على التشبيه والاستعارة . ويتضح منها ميل المؤلف إلى الاختصار وإيراد العبارات الجميلة الفصيحة ، وعدم رغبته فى فى استقصاء الصيغ أو المعانى ، فالمادة قاصرة كل القصور بالنسبة لتهذيب الأزهرى مثلا .

يخرج الباحث من دراسة « أساس البلاغة » بمجموعة من الظواهر تخالف ما ألفناه فى المعجمات الأخرى كثيرا . وأهم الظواهر فى الأساس عنايته الشديدة بالمجاز ، حتى أفرد له قسما خاصا فى أكثر المواد ، فصله عن القسم الذى يتناول المعانى الحقيقية . بل نرا كثيرا من العبارات المجازية أيضا فى هذا القسم الحقيقى . والأساس المعجم الوحيد فى العربية الذى يعنى بهذا الجانب ، حتى تأثر به أصحاب المعاجم المتأخرة . وكان يصدر القسم المجازى بعنوان يفصله عن الحقيقى . وتغيرت عبارة هذا العنوان كثيرا . فكانت فى أكثر المواد « ومن المجاز » أى الاسم العلم . وكانت فى بعضها « ومن الكناية »[1] . وفى أحيان أخرى وخاصة فى الجزء الثانى ، « ومن المستعار »[2] . ولم يكن فى كل عنوان من هذه العناوين يريد فصل المجاز عن الكناية ، ولا فصل هذين عن الاستعارة ، بل كانت العناوين الثلاثة مترادفة بمعنى المجاز . إذا يدخل تحت المجاز الاستعارة مثل قوله

---

(١) انظر مواد : أخر ، وجع ، وزبل ، وسوء ، وصدف وغيرها .
(٢) انظر مواد : عجز ، وعد ، وعذر ، وعذم ، وعرف وغيرها .

فى « بنى » : « ومن المجاز : بنى على أهله دخل عليها ، وأصله أن المعرس كان يبنى على أهله خباء . . . وبنى مكرمة وابتناها . . . ومامون من هدم بنيان الله : أى ما ركّبه وسواه . وبُنِى فلان على الحزم ... وجمل مبنى : سمين . وبنى له المرعى سناما تامكا . وبنى كلاما وشعرا وهذا كلام حسن المبانى . وبنى على كلامه : احتذاه ... » . ويدخل تحته الكناية مثل قوله فى نفس المادة : «وطلع ابن ذكاء : وهو الصبح . وصادوا بنات الماء : وهى الغرانيق . وكأن الثريا ابن ماء محلق . وهو ابن جلا : للرجل المشهور . وأنا ابن ليلها وابن لياتها لصاحب الأمر الكبير . وإنه لابن أقوال : للكلامى . وهو ابن أحذار : للحذر . . . » وأمثال هذه المادة كثيرة . ولذلك كان لا مانع عنده من أن يجمع بين عنوانين فيقول : « ومن المجاز والكناية» . وفصل أحيانا بينهما فقسم المادة الواحدة إلى ثلاثة أقسام : حقيق ، ومجازى ، وكنائى . ويتضح من الأقسام السابقة أن المؤلف عنى فى أقسامه المجازية بالاستعارة والكناية وكان همه الأكبر موجها للاستعارة ، فهى أكثر الأنواع المجازية ظهورا عنده . وهذا ظاهر فيما مر من أمثلة وفى كل مادة . وهذا مجاز مادة التقطتها عفوا ، وهى (محو) قال : « ومن المجاز : محت الريح السحاب والمطر والجدب ، والصبح الليل ، والإحسان يمحو الإساءة . وهبت محوة ، وهى الشمال لأنها تمحو السحاب قال :

قد بكرت محـوة بالعجاج فدمرت بقيـــة الرجاج

وأصابت الأرض محوة : مطرة تمحو الجدب . وتركت الأرض محوة واحدة : إذا طبقها الغيث . ويقال : تمح منهم يا فلان : تحلل ، أى إطلب منهم أن يمحوا عنك ماجنيت عليهم، وتحلل فلان وتمحى» . فكل ماذكره من الاستعارة . وأمثال هذا كثيرة . ولم يجئ بنوع واحد من الاستعارة ، بل بجميع الأنواع . وأولها وأكثرها بروزا الاستعارة التصريحية من أمثال التى رأيناها فى محا . ثم الاستعارة المكنية مثل قوله فى (ضوأ) : «لفلان رأى مضىء فى دُجى المشكلات . واستضأت برأيه» وفى«يدى» : « وقال ذو الرمة : * وأيدى الثريا جنح فى المغارب * وقال لبيد :

وغداة ريح قد وزعت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

ولـــه :

أضـــل صـــواره وتضيفته نَطوف أمرها بيـد الشمال »

ونثر الكنايات بين المواد المختلفة ، ولكنه لم يجعل لها مادة بأكملها كما حدث في الاستعارة . وكان معظم عنايته فيها موجها للكناية عن صفة ، مثل قوله في « زيل » : « ومن الكناية : هو متزيل عن فلان : محتشم لأنه إذا احتشم منه باينه بشخصه وانقبض عنه » وفي « قر » : « تقول للعاجز عن جواب سؤالك : قد تكسرت قواريرك » وعُنِى بالكناية عن موصوف ، مثل قوله في « أدب » : « جاش أدب البحر : إذا كثر ماؤه » وفي « أكل » : « جرحه بآكلة اللحم : وهي السكين » وفي « جبر » : « قابي إلى جابر بن حبة : وهو الخبز ، قال :

فلا تلوميني ولومي جابرا فجابر كلفني الهواجرا »

وأخيرا الكناية عن نسبة ، مثل قوله في « أزر » : « فلان عفيف المئزر والإزار قالت خرنق : والطيبون معاقد الأزر وتقول : هو عفيف الإزار ، خفيف من الأوزار » . وفي « بوأ » : « فلان طيب الباءة : للعفيف الفرج ، جعل طيب الباءة : وهي المباءة والمنزل ، مجازا عن ذلك » .

النوع الثالث من المجاز الذى اهتم به الزمخشري : المجاز اللغوىّ المألوف . وهو أنواع كثيرة ، رأيت منها في الأساس ما يلي :

١ — إطلاق اسم الشيء على مكانه مثل قوله في (سمو) : « أصابتهم سماء غزيرة : مطر » ، وفي « رعن » : « قال الفرزدق :

لولا ابن عتبة عمرو والرجاء له ما كانت البصرة الرعناء لي وطنا

أراد رعن أهلها » ، ونستطيع أن نضع فيها « طريق خائف » و « طريق وارد صادر » صفة لسالكيه ويجوز أن يكون هذا أيضا من المجاز العقلي في الإسناد .

٢ — إطلاق وصف الشيء على زمنه ، مثل قوله في « أرز » « ومن المجاز : بتنا

بليلة آرزة : يأرز من فيها لشدة بردها » . وفى « بله » : « ومن المجاز : هو فى شباب أبله وعيش أبله ، يراد غفلة صاحبهما عن الطوارق . قال رؤبة : بعد غدانى الشباب الأبله » .

٣ — إطلاق اسم الفاعل على المفعول واسم المفعول على الفاعل ، مثل قوله فى « أمن » : « ناقة أمون قوية مأمون فتورها ، جعل الأمن لها وهو لصاحبها ، كقولهم ضبوب وحلوب » وفى « بيع » : « جارية بائع : ناقة كأنها تبيع نفسها ، كما يقال ، ناقة تاجرة ، وأنشد :

وإنك لولا ذروة في ثنية　　وناب لمقلاق الوشاحين بائع

يقول : لولا أنه ذرأ نابى — أى سقط من السن — لرغبت فيك » وفى « خوف » « ومن المجاز : طريق خائف قال عبيد :

فـرب ماء وردت أجنٍ　　سبيله خائف جـديب »

وفى « صدر » : « طريق وارد وصادر : يرد فيه الناس ويصدرون » . ونستطيع أن نجعل هذا النوع فى مجاز الحذف ، فالناقة الأمون : أى صاحبها ، والجارية البائع : أى سيدها ، والطريق الخائف : سالكه ، والوارد والصادر : السائرون فيه ، كما يمكن أن يوضع كثير منه فى النوعين الأولين .

٤ — إطلاق اسم بعض الشىء عليه كله ، مثل قوله فى « وجه » : « وهو يبتغى بذلك وجه الله . وسمعت فى المسجد الحرام سائلا يقول : من يدلنى على وجه عربى كريم يحملنى على نعيله . . . ومن يرد وجه السيل » .

٥ — إطلاق اسم الشىء على سببه ، مثل قوله فى « سمع » : « ومن المجاز : سمع الله لمن حمده : أجاب وقبل » فالسمع سبب الإجابة والقبول ، وفى « غيث » : « وقعنا على غيث يقيد الماشية ، أى كلأ » والغيث سبب ظهور الكلأ .

٦ — مجاز الحذف ، مثل قوله فى « حوط » : « وقعوا فى تحيط : أى فى سنة تحيط بالناس : تهلكهم ، وفى تحوط : من حاط به بمعنى أحاط . . » حذفوا بعدها

كلمة « بالناس » وفى « شم » : « عرضت عليـه كذا فإذا هو مشم لا يريده ، ومعناه مشم أنفه : رافعه شامخ به » .

٧ — التعـكيس (والتهـكم) مثل قوله فى « جدى » : « ويقال : جدا عليه شؤمه إذا جر عليه . وهو من باب التعـكيس ، كقوله : « فبشره بعذاب أليم » قال ابن شعواء الفزارى :

رعى طرفها الواشون حتى تبينوا هواها وقد يجدو على النفس شؤمها »

والتهكم آت من أن الجدا الفضل والعطية . وفى « حوط » : « وإذا نزل بك خطب فلم يحطك أخوك ، وتركـ معونتك قيل : حاطك القصا ، وهو تهكم أى حاطك فى الجانب القصا وهو البعيد ، يقال : نسب قصا ، وبلد قصا ، ومعناه لم يحطك لأن من يحوط أخاه يدنو منه ويسانده ، لا أن يحل منه فى نجوة . ومثله : فأعتبوا بالصيلم ، ووصله بطول الهجران » .

ووضع الزمخشرى فى المجاز نوعين آخرين : هما التعبيرات الخاصة التى فقدت معناها الحرفى من ألفاظها المؤلفة منها وصار لها معان أخرى جديدة لا تمت للقديمة ، والأمثال . أما هذه التعبيرات الخاصة فتظهر فى مثل قوله فى «أبى» : « ومن المجاز : لا أبا لك ، ولا أبا لغيرك ، ولا أبا لشانئك ، يقولونه فى الحث حتى أمر بعضهم لجفائه بقوله : أمطر علينا الغيث لا أبا لك ، ويقال : لعمر أبيك ، ولعمر أبى سواك ، قال الكميت :

إنى لعمر أبى سوا ك من الصنائع والذخائر »

وفى « ذوب » : « ذاب لى عليه حق : ثبت ووجب » ووضع بعض الأمثال فى القسم الحقيقى ، وبعضها الآخر فى المجازى دون أن يبين الفرق بينها ، ودون أن يكون هناك فى الحقيقة فرق . قال فى القسم المجازى من « بيض » : « وفى مثل : كانت بيضة العقر ، للمرة الأخيرة . . . وفى مثل : سد ابن بيض الطريق » . ومن « حسو » : « وفى مثل : لمثلها كنت أحسيك الحسى ، أى كنت أحسن إليك لمثل هذه الحال » ووضع فى القسم الحقيقى من (ابل) : « آبل من حُنيف الحناتم » ، ومن (أكل) : « رب أكلة منعت أكلات »

ظن أنى لست فى حاجة إلى الإشارة إلى أن المؤلف عنى بالعبارات المجازية فى القرآن والحديث، مادام الكتاب يرمى إلى الكشف عن إعجاز القرآن و بلاغة الرسول الفصيح ولكنى أومئ إلى بعض الأمثلة. قال فى القسم المجازى من« بطر » : « وبطر فلان نعمة الله: استخفها فكفرها، ولم يسترجحها فيشكرها، ومنه بطرت معيشتها». ومن «زهق» : « ومن المجاز : وزهق الباطل فإذا هو زاهق.. وفى الحديث إن حابيا خير من زاهق : وهو الذى يحبو حتى يصيب، أى الضعيف الذى يصيب الحق خير من القوى الذى يخطئه» . ومن «فكه» : «وقوله تعالى: (فظلتم تفكهون) وارد على سبيل التهكم أى تجعلون فاكهتكم وما تتلذذون به قولكم : إنا لمغرمون » ومن « كرش » : « وفى الحديث : الأنصار كرشى وعيبتى، أى هم سرى وأمانتى كما أن الكرش موضع علف المعتلف » . ولم يكن المؤلف يفصل كل نوع من الاستعارة أو المجاز على حدة، ولا سمى أى نوع منها وإنما ذكرها بعضها وراء بعض دون تمييز بينها . واعتاد المؤلف فى هذه الأنواع المجازية أن يذكر العبارة المجازية ثم يفسر المعنى المراد منها ، كما رأينا فيما سبق من أمثلة . ولكنه كان فى بعض المواد يذكر الأصل الحقيقى للعبارة المجازية، إلى جانب معناها المجازى المستعملة فيه . قال فى « بل » مثلا : « وطويته على بُلَّته : إذا احتملته على فساده ، وأصله السقاء يطوى وهو مبتل فيعفن ، قال :

ولقد طويتكم على بُلُلاتكم وعلمت ما فيكم من الأذراب

وقال فى «بنن» : «ومن المجاز : أَبَنُّوا بالمكان : أقاموا به ، وأصله مايحدث فيه من بَنَّة [رائحة] نعمهم ، ثم كثر حتى قيل لكل إقامة : إبنان » وفى «جبى» « ومن المجاز : فلان يجتبى جِبى المجد أى يقوم بالمجد ويجمعه لنفسه ، قال ذو الرمة :

وما زلت تسمو بالمعالى وتجتبى جبى المجد مذ شدت عليك المآزر »

واجتباه : اختاره ، مستعار منه لأن من جمع شيئا لنفسه فقد اختصه واصطفاه » وفى «خول» : « ومن المجاز جاءوا الأول فالأول ، ثم تفرقوا أخولَ أخول . وكان أصله فى الرعاة يتفرقون فى الكلأ ، فيأخذ هذا فى شق وهذا فى شق ، وكلهم يقول : أنا أخول من الآخرين ، أى أحسن رعية وتعهدا للمال ، قال البعيث :

ودافعت عن ذود الِخصاف بن ضمضم   وقد قسمت فى الجيش أخولَ أخولا »

وكان الزمخشرى فى بعض المواد الأخرىَ يذكر هذا الأصل فى صدد بيانه للتشبيه المجازى . فقد قال مثلا فى « بقع » : « وهو باقعة من البواقع : للكيس الداهى من الرجال ، شبه بالطائر الذى يرد البقع — وهى المستنقعات — دون المشارع خوف القناص » . وقال فى « جبر » : « جبرت الفقير : أغنيته ، شبه فقره بانكسار عظمه . وفى الدعاء : اللهم اجبرنا » وفى أحيان أخرى ذكر المعنى الأصلى تحت لفظ الاستعارة لا التشبيه كقوله فى « حور » : « ومن المجاز : قلقت محاوره : إذا اضطربت أحواله ، استعير من حال محور البكرة إذا املاس واتسع الخرق فقلق واضطرب . وقال :

يا هىءَ مالى قلقت محاورى   وصار أمثال الفغا ضرائرى

مقدمات أيدىَ المواخر   فصرت فيما بينها كالساحر »

وفى « رف » : « وإن ثغرها ليرف رفيف الأقاحى ، وهى فى بياضها كبيض الأداحى ، قال :

وأنف كحرف السيف زين وجهها   وأشنب رفاف الثنايا له ظَلْمْ

وقال المسيّب بن علس :

ومها يرف كأنه برد   نزل السحابةَ ماؤه يدق

استعار لها المها — وهو البلور — ثم شبهه بالبرد ، وفيه تحقيق أنه مهاً على الحقيقة ، وجعل مافى السحابة نزلا لها » . ولكننا نحترس هنا بأن الفصل بين القسمين المجازى والحقيقى غير دقيق . فقد وجدت عبارات مجازية فى القسم الحقيقىّ من المواد . قال فى الأقسام الحقيقية فى مادة « أخذ » : « وفلان أخيذ فى يد العدو . وهو أسير فتنة ، وأخيذ محنة » . وفى مادة « بطن » : « ألقت الدجاجة ذا بطنها ، ونثرت المرأة للزوج بطنها : إذا أكثرت الولد » ومن « زعنف » : « اجتمع الصميم والزعانف : وهم الأدعياء ، وهى فى الأصل أطراف الأديم وأجنحة السمك » فالتقسيم

غير دقيق ولم يلتزمه المؤلف فى كل مادة ، بل تركه فى كثير منها . كذلك وجدت عبارات فى الأقسام المجازية لا يمكن اعتبارها منها . مثال ذلك قوله فى مادة «أكل» : « ومن المجاز فلان أكّل غنمى وشرّبها ، وأكل مالى وشربه : أى أطعمه الناس » وفى مجاز مادة « حدر » : « العين تحدر الدمع ، والدمع يحدر الكحل » ومادة « زيد » : «ومن المجاز : فلان يستزيد فلانا : يستقصره ويشكوه ، وهو مستزيد . وكتب إليه كتاب استزادة . وهم زيد على مِئة ، وزيادة ، قال ذو الأصبع العدوانى :

وأنتم معشر زيد على مئة فأجمعوا أمركم طرا فكيدونى

أى زائدون » وكل هذا وما شاكله ليس من المجاز فى شيء[1] . بل بلغ به الأمر إلى أن وضع الاستعمال الواحد للفظ الواحد فى المادة الواحدة ، مرة فى قسمها الحقيقى ، وأخرى فى قسمها المجازى . قال فى « بوأ » : « وهم أكفاء سواء ، ودماؤهم بواء . . . ومن المجاز : الناس فى هذا الأمر بواء : أى سواء » . ووضع النوع الواحد فى القسمين كالأمثال .

وسر اهتمام الزمخشرى بالمجاز انتشار الكلام عنه فى عصره ، وفى القرن السابق عليه انتشارا كبيرا ، إذ كان موضوعا جديدا عليهم جاذبا لأفكارهم ، يقول ابن تيمية : « تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر فى المائة الرابعة ، وظهرت أوائله فى المائة الثالثة ، وما علمته موجودا فى المائة الثانية ، إلا أن يكون فى أواخرها» . فنحن إذا تحرجنا من هذا التحديد الزمنى اعتمدنا عليه فى كون الكلام عن المجاز كان منتشرا مشتهرا حوالى القرن الرابع ، ومن بعده القرن الخامس وقد عاصر الزمخشرىّ أواخر أولها وأوائل ثانيهما . ولم يكن الزمخشرى يتجاوز الاصطلاح العلمى فى أسرار البلاغة وحده ، بل فعل ذلك فى بعض كتبه الأخرى ، وأهمها الكشاف . يقول الدكتور مصطفى ناصف فى رسالته « البلاغة عند الزمخشرى » : « يبدو الزمخشرى غير آخذ بتقسيمات كثيرة ، ولا ممعن فى تحايل نظرى المسائل ، وإنما يلم بما يعرض إلماما سريعا . فالتشبيه مجاز . . والخلط فى المصطلح باد ، فالمجاز

---

(١) قد يسمى هذا مجاز الاشتقاق ، لاختلاف مدلول الصيغة المستعملة عن الصيغة الأصلية

اللغوى تمثيل . . . والاستعارة التمثيلية تمثيل . . . والكناية تختلط بالمجاز الحكمى . . [و] الظواهر البلاغية مضطربة التحديد ، فالتخييل ليس من الحقيقة والمجاز ، ومع ذلك فآيات مثل قوله سبحانه : « إنا عرضنا الأمانة » : تمثيل وتخييل معا . . والعلاقة بين بعض المجازات مبهمة يعبر عنها تعبيرا إجماليا ، ليس فى تاريخ البلاغة ما يشفع فى تحديده » ، ويقول : « والزمخشرى يسمى الاستعارة مثلا » و يسميها آنا تمثلا ، ويعبر عنها بالتخييل ، ورابعا بالمجاز » . ويقول : «هذا حديث الكناية عند الزمخشرى . خلاصته أن الزمخشرى يخلط أحيانا بين الكناية وصور أخرى من المجاز الذى تعتبر الكناية أختا له » . ويختم أقواله بما يلى : «وخلاصة ما يقال فى ذلك : أن البلاغيين وضعوا قواعد لبلاغة الصور البيانية بدا الزمخشرى مهملا لها» .

الكلمات فى العبارات :

ومن الظواهر المهمة فى الكتاب إيراد ألفاظه فى عبارات ، كما افتخر المؤلف فى مقدمته ، أى أن الأساس ليس معجما للألفاظ المفردة ، بل للعبارات المؤلفة ، مرتبة بحسب اللفظ البارز فيها لا الأول . ولا يعنى ذلك أنه لم يورد ألفاظا مفردة وفسرها بل فعل ذلك كثيرا وخاصة فى القسم الحقيقى من مواده . ولكنه وجه إلى العبارات المؤلفة عنايته الأولى . وتمثلت هذه العبارات المؤلفة عند المؤلف فى عدة أنواع ، هى الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، والأسجاع ، وأقوال الفصحاء والأعراب ، والتعبيرات الخاصة .

أما الآيات فكان المؤلف ، فى أكثر الأحيان يوردها فى تضاعيف الكلام دون أن يشير إلى أنها من القرآن إلا قليلا ، وهذه بعض أمثلتها : قال فى « أجر » : «ومنه قوله تعالى : « على أن تأجرنى ثمانى حجج » أى تجعلها أجرى على التزويج ، يريد المهر من قوله تعالى : « وآتوهن أجورهن » ، كأنه قال على أن تمهرنى عمل هذه المدة» . وقال فى « حبر » : « حبره الله : سره ، (فهم فى روضة يحبرون) ، وهو

محبور : مسرور » . وفى «بشق» : « أخذ شقه : نصفه ، (لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس) بمشقتها ومجهودها . . و (بعدت عليهم الشقة) : الطريق » وما شابه ذلك . أما الأحاديث فنبه المؤلف على كثير منها ، وأهمل كثيرا أيضا ، ولكن لم يبلغ ما أهمله مبلغ ما جاء من الآيات مجردا . قال فى « أشب » : « الأشب : شدة التفاف الشجر حتى لا مجاز فيه ، ومنه الحديث « بينى وبينك أشب » وفى « بعل » : « وهو يباعل أهله : أى يلاعبها . . (وهذه الأيام أكل وشرب و بعال) » . وفى « خوف » : « هذا أمر مخوف ، و (أخوف ما أخاف عليكم ضعف الإيمان) » . وفى « سلم » : « و (على كل سلامى من أحدكم صدقة) : وهى عظام الأصابع اللينة » . وفى « عجم » : « الفحل الأعجم حرى أن يكون مئناثا : وهو الأخرس الذى يهدر فى شقشقة لا ثقب لها فلا يخرج الصوت منها . و (جرح العجماء جبار) و (صلاة النهار عجماء) .

وأمثال العرب كثيرة فى الأساس : بعضها منبه عليه ، والآخر غير منبه عليه ، مثلها مثل الأحاديث . قال فى « بطر » : « بيطر الدابة بيطرة ، و (أشهر من راية البيطار) » وفى « حجز » : « وفى مثل : (ما يحجز فلان فى العكم) أى لا يقدر على إخفاء أمره » . وفى « رغث » : « وفى مثل (آكل من برذونة رغوث) » وغيرها . ولم يكن المؤلف ينبه على كثير من هذه الآيات والأحاديث والأمثال لأنه لا يريد التعريف بحقيقتها ، و إنما يريد كونها من العبارات الفصيحة فحسب ، بغض النظر عن القائل . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فلم يفسر كثيرا منها ، ومن الألفاظ ، ومن المجازات . والسبب — فى ظنى — أنه لم يكن يرمى بكتابه إلى التفسير قدر ما رمى إلى جمع العبارات البليغة : المشهورة الواضحة المعنى لكل إنسان وغير الواضحة . فالتفسير غرض يأتى عنده بعد الجمع والتدوين . وقد وفى التفسير فى كتب أخرى خصصها لكل نوع على حدة ، فالكشاف لتفسير القرآن ، والفائق لتفسير الأحاديث ، والمستقصى لتفسير الأمثال .

وكذلك العبارات المسجوعة كثيرة فى الأساس بل تبلغ من الكثرة بحيث لا تكاد تخلو صفحة منها ، وخاصة فى الجزء الأول من الأساس . ولا يعرفنا صاحب الأساس شخصية قائلى هذه الأسجاع ، ولا يعنى بذلك ، فالذى يعنيه هو عبارتها حسب . ولا شك أن هذه الكثرة لها دلالتها الواضحة ، على نظرة أهل هذا العصر الذى عاش فيه الزمخشرى إلى السجع ، ومدى تقديرهم إياه ، وعده من الأسس الهامة للبلاغة . وكان من آثار ذلك شيوعه فى كتاباتهم ، أو بعبارة أدق سيطرته عليها . وهذه بعض الأمثلة التى نلتقطها عفوا من الكتاب : قال فى « ذرأ » : « اللهم لك الذرء والبَرْء » ومنك السقم والبُرْء » . وفى « ذر » : « تقول : أنتم ولاة الدولة بكم ذر قرناها ، وصرت أذناها ، وقرت عيناها» . وفى « ذرع » : «واقصد بذرعك ، واربع على ظلعك : ارفق بنفسك» . وفى « ذعن » : « تقول : هو فى الإساءة إليك ممعن ، وأنت منقاد له مذعن » . وفى « ذفر » : « قالت أعرابية فى شيخ : أدبر ذفره ، وأقبل بخره » . واشتهرت هذه العبارات من الأساس وعبّ منها اللغويون مثل ابن الطيب وتلميذه السيد مرتضى صاحب تاج العروس .

ولا تقل أقوال الفصحاء من العرب والأعراب عن الأحاديث والأسجاع كثيرا ، فهى من العبارات التى يقوم عليها الكتاب ، فهو يقول فى « أون » : « وعن بعض العرب : أونوا فى سيركم شيئا » أى ارفقوا . وفى « أوى » : « قال ابن عباس للأنصار رضى الله عنهم : بالإيواء والنصر ألّا جلستم » . وفى « حوق » : «سمع غلام من العرب يقول لآخر : قد أحوق كرانيف النخلة : سحقت النخلة حتى تركتها حوقة : أى محوقة ، كأنه حاقها حين لم يبق لها كرنافة » . وفى « زلم » : « قال رجل من بنى سعد لرجل من محارب : اذهب فأنت والله العبد زُلْمَة : يعنى لا شك فى عبوديتك ولم يخطئك شكل العبيد » وفى « قور » : «حكى الجاحظ فى كلام بعض الشطار لا يكون الفتى مقورا ، وهو

الذى يقور الجرادق فيأكل أوساطها ويدع حروفها » . وأمثال ذلك كثيرة فى الكتاب كله .

أما أقل أنواع العبارات ، فالتعبيرات الخاصة التى فقدت معنى ألفاظها الحرفى واكتسبت معنى كليا جديدا . ولا ترجع قلتها إلى عجز المؤلف ولكن إلى أنها قليلة فى اللغة نفسها ، بل فى جميع اللغات . ووضع المؤلف أكثرها فى الأقسام المجازية لأنها اللائقة بها . وكما ألف الزمخشرى فى جميع الأنواع السابقة من عبارات : الكشاف فى القرآن ، والفائق فى غريب الحديث ، والمستقصى فى الأمثال ، أفرد هذه العبارات البليغة بكتاب أيضا سماه « الكلم النوابغ » . وإذن فهذا الفيض من العبارات الجميلة التى طرب لها الزمخشرى ، فأدخلها فى معجمه للبلاغة ، كان يستمدها من هذه الكتب ، أو من المنابع التى استمدت منها هذه التصانيف . ويستنبط المرء من هذا أن الزمخشرى يتمثل البلاغة فى العبارات الحقيقية من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال الفصحاء ، وفى السجع والاستعارة ، والكناية ، والمجاز اللغوى . وإذن فأساس البلاغة هو العبارة الجميلة ، والعبارة المسجوعة ، والأنواع الثلاثة الأخيرة من المجاز ، والتعبيرات الخاصة . ويضاف إلى ذلك قليل من العبارات المحتوية على الجناس التى تظهر بين آونة وأخرى على بعد فى الكتاب . وهذا الأساس هو أساس الكتاب . ويرى من ذلك أن الزمخشرى لا يتناول « البلاغة » بالمعنى الاصطلاحى ، وهى العلم المعروف بذلك الاسم . فقد كان هذا العلم فى عصر الزمخشرى نفسه يضم فروعا كثيرة من القول لم يتعرض لها المؤلف فى « أساسه » ولم يُعْن بذلك بل لم يعن بكتب علم البلاغة التى كانت موجودة فى عهده ، ومن أهمها كتب ابن المعتز والآمدى والجرجانى والعسكرى . ومن ثم لم تظهر عنده المصطلحات البلاغية ولم يتناول المجاز والاستعارة ، والكناية ، بمعناها العلمى المحدد فخلط كثيرا بينها .

مآخذ :

نترك كل هذا إلى ما نأخذه على الكتاب ، وهى أمور قليلة ولكنها لها خطرها ونجعلها فيما يلى :

١ — اضطراب الترتيب . وظهر هذا ذات مرة حين وضع المضاعف الثنائى من الهمزة مع الياء (أى) فى مقدمة الفصل وحقه أن يؤخره بحسب منهجه الذى سار عليه فى الكتاب كله .

٢ — الاضطراب بين المعتل الواوى واليائى . وظهر هذا فى مادة « أبى » التى وضع فيها بعض الصيغ المشتقة من « أبو » الواوية ، التى قدمها المؤلف نفسه على المادة اليائية ، وهذان المأخذان قليلان تافهان ولكن المأخذين الآتيين كثيران متكرران .

٣ — إدخال المواد الرباعية فى الثلاثية ، فقد أدخل حدبر فى « حدب » ، و « حدرج » فى « حدر » ، و « حشرج » فى « حشر » ، و « سمحق » فى « سمح » و « سمدع » فى « سمد » ، و « عجرف » فى « عجر » ، و « كرفس » فى « كرف » وغيرها .

٤ — الاضطراب فى تحديد المجاز فتبعه الاضطراب فى تقسيم الحقيقة والمجاز ، فالاضطراب فى وضع كثير من العبارات . وقد وجدنا — سابقا — كثيرا من العبارات الحقيقية فى الأقسام المجازية ، والأمثال بعضها يوضع فى الحقيقى وبعضها الآخر فى المجازى دون فرق جوهرى فى النوعين . وهذا الأمر أهم ما نأخذه على الأساس ، لأنه الدعامة التى أقام عليها المؤلف كتابه .

٥ — إغفاله ذكر أصحاب العبارات والأسجاع وما إليها ، فإن ذلك كان يفيدنا فائدة لا تقدر فى ترتيب هذه العبارات ترتيبا تاريخيا — إذا أردنا ، ونتبين منه التطور التاريخى للمعنيين الحقيقى والمجازى لها .

ومجمل القول أنه يجمل بالمرء النظر إلى أساس البلاغة على أنه معجم خاص بالتعبير العربى ، وبالعبارة المؤلفة البليغة ، لا أنه معجم للألفاظ . فيوضع الكتاب موضعه اللائق به ، ويقدر حق قدره . وينسب إلى مؤلفه فضل توجيه حركة المعاجم إلى العبارات الأدبية البليغة ، بدلا من الاقتصار على الألفاظ المفردة ، وفضل العناية بالعبارات المجازية المختلفة الأنواع وتوجيه الاهتمام إليها فى ذاتها لا كما كان يفعل من قبله . وينسب إلى الزمخشرى[1] فضل آخر فى المنهج ، وهو سيره على الترتيب الألف بائى للمرة الأولى فى تاريخ المعاجم العربية باعتبار أوائل الكلمات فثوانيها فثوالثها ، أى من بداياتها لا من نهاياتها كما فعل الجوهرى وأتباعه . .

ولم يقض هذا على نظام الجوهرى فى الترتيب ، بل بقى محبوبا إلى وقت قريب حتى إن محمد بن عبد الرءوف المناوى (١٠٣١ هـ) اختصر الأساس نفسه ، ورتبه على نظام الجوهرى ، وسماه « إحكام الأساس » .

ولم أجد من الدراسات حول الأساس غير كتاب الإحكام السابق ، وكتاب « غراس الأساس » لابن حجر العسقلانى . الذى أعجب بكتاب الزمخشرى ، ورأى أن يلخصه بأن يقتصر على ما فيه من مجاز ، أى الأقسام المجازية من المواد . ثم لم يجر شيئا آخر فى المواد ولا ترتيبها ، غير بعض الاختصار فى العبارة . وتمتلك مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد نسخة منه تحت رقم ٦٥٧٦ . أورد منها ما جاء فى مادة (أبد) التى أوردتها فى الكلام على الأساس . قال : « أوابد الكلام : أى غرائبه . وأوابد الشعر : وهى التى لا تشاكل جودة . وأنشد الفرزدق :

لن تدركوا كرمى بلؤم أبيكم   وأوابدى بتنحل الأشعار »

---

(١) المحبى : خلاصة الأثر ٢ : ٤١٦ .

الفصل الثانى

معاجم اليسوعيين

أول معجم أنتجه اليسوعيون ، هو محيط المحيط لبطرس البستانى . وكان ذلك فى مفتتح النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ فرغ من طبع الجزء الأول فى ٢١ تموز ١٨٦٦ م / ١٢٨٣ هـ ، ومن تبييض الجزء الثانى فى ١٢ تموز ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ . ولم يشر المؤلف إلى ما دفعه إلى إخراج معجمه ، ولـكنه اختصر هذا المعجم فى آخر سماه « قطر المحيط » ، قال فى مقدمته عن هذا الدافع « أما بعد ، فلما كان إحياء اللغة العربية التى هشمتها أيادى الزمان ، وحالت دون نور محياها الساطع ودون أهلها براقع الهجر والجهل والنسيان ، فرْضا على كل من نطق بالضاد ، وكان أمر تحصيلها وتسهيل أسبابه من مرغوبات من اتصف بالحماسة الوطنية والحمية العربية ، رأينا أن نضع فيها هذا المؤلف على وجه هين المراس ، سهل المأخذ ، ليكون للطلبة مصباحا يكشف لهم عما أشكل عليهم من مفردات اللغة » . وإذن فهدفه إحياء العربية من رقدتها ، عن طريق تيسير الحصول عليها ، بتأليف معجم يسهل الرجوع إليه . وكان يضع نصب عينيه أنه يؤلف معجمه (المختصر) للطلبة ، ويرمى إلى تسهيل الرجوع إليه عليهم ، بأن يكون فى مستواهم فى المنهج ، ويسُدّ حاجتهم من المفردات . ونرجح أن هذا كان غرضه أيضا فى « المحيط » حين ندرسه فلا نجد فرقا كبيرا بينهما ، فى كثرة المواد وقلتها .

مادته :

ووصف المؤلف مادة معجمه الكبير بقوله فى فاتحته : « هذا المؤلف يحتوى على ما فى محيط الفيروزآبادى الذى هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة ،

على زيادات كثيرة عثرنا عليها فى كتب القوم ، وعلى ما لا بد منه لكل مطالع من اصطلاحات الفنون » . وقال فى آخر حرف الراء : « وقد أضفت . . . كثيرا من المسائل والفوائد والقواعد والشوارد وغير ذلك مما لا يتعلق بمتن اللغة » . وقال فى خاتمة « قطر المحيط » عن « المحيط » : « أدرجنا فيه كل ما قدرنا أن نقف عليه من مفردات اللغة وأصولها وفروعها واصطلاحات العلوم والفنون وكثيرا من كلام المولدين واللغة الدارجة ورصعناه بالشواهد من القرآن والحديث والشعر وأمثال العرب إلى غير ذلك من الفوائد والنوادر والشوارد مما لا غنى عنه للمطالع » وكان كل ذلك سبب تسميته محيط المحيط .

منهجه :

حين يقابل الإنسان هذه الأقوال بما فى المعجم نفسه يجد الظواهر التالية :

حافظ المؤلف على عبارة الفيروزآبادى فى تفسير كثير من الألفاظ ، ثم زاد أشياء ، وحذف أخرى ، وتصرف فى أمور . أما الأمور التى زادها فنجملها فى جمع بعض الألفاظ المفردة ، وبعضه قياسى لا فائدة من التنبيه عليه ، وبعض المعانى وخاصة المولدة والعامية والمسيحية ، والصيغ والاستعمالات ، وخاصة العلمية والفلسفية والاصطلاحية ، وقليل من الشواهد النثرية والشعرية والأدبية ، وكثير منها لأدباء لا يحتج بهم كالحريرى ، وأسماء الكتب والاستعمالات النحوية والصرفية ، وكلمات فى التفسير قد يمكن الاستغناء عن بعضها . وأكثر زياداته مأخوذ من التاج ، وخاصة من المستدرك ولكنه ترك كثيرا مما فيه أيضا . وقد نبه على مصدر بعض زياداته الأخرى .

وأما ما حذفه فتمثيل المؤلف للألفاظ لضبطها ، وتوهيماته الجوهرى ، والبقاع ، وأسماء الأشخاص والقبائل وأبقى بعض الألقاب وأسماء الفرق وبعض اللغات التى أوردها فى المواد ، وبعض المشتقات القياسية وبعض ألفاظ فى التفسير لا يصح حذف بعضها . وتصرف فى ترتيب الألفاظ فى داخل المادة ، فقدم وأخر بدون ضابط فى أكثر الأحيان ، ولجمع المعانى المتقاربة فى بعضها ، وغير بعض التفسيرات لعدم

صلاحيتها فى عهدنا الحاضر واستعاض عن التمثيل بالوزن أو الألفاظ المشهورة فى الضبط بالتصريح بالحركات ، وأشياء أخرى قليلة .

وقال فى ختام حرف الراء عن منهجه : « ولأجل التسهيل على الطالب ميزت بعض الأفعال والأسماء ، وبينت المجرد والمزيد من الفريقين ، كل نوع على حدته مندرجا مع نظيره من الأبنية » . ووصف فى خاتمته بعض أمور أخرى نتعرض لها فيما يلى من وصف .

وقد رتب الألفاظ على وفق حروفها الأصول وحدها كالقدماء ، قال فى خاتمة الكتاب : « إذا شئت كشف كلمة فإن كانت مجردة فاطلبها فى باب الحرف الأول منها ، وإن كانت فيها زيادة فجردها أولا من الزوائد ثم اطلبها فى باب الحرف الأول مما بقى ، وإن كان فيها حرف مقلوب عن آخر فاطلبها فى مكان الحرف الأصلى المقلوب عنه » . واعتبر فى الترتيب أوائل الألفاظ فثوانيها : . . إلى آخرها ، أى على ترتيب أساس البلاغة للزمخشرى .

وصدر كل باب بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها موقعه فى الألف باء ، واسمه فى العبرية والسريانية وتعليله ، وما تجريه العامة فى نطقه من تغييرات ، وأنواعه ، واستعمالاته ، وقدره فى حساب الجمل .

ونبه على باب كل فعل ليعرف تصريف الماضى والمضارع منه ، وضبط كل اسم حتى لا يشكل النطق به واختار فى ذلك التصريح بالحركات على الطريقة التى راعاها الفيروزآبادى مع إهمال طريقة التمثيل ، وأشار إلى جمعه مع الرمز إليه بحرف (ج) الذى استخدمه صاحب القاموس .

وقسم المؤلف كل صفحة من كتابه إلى نهرين ، وكتب فى أعلاها كلمتين ، إحداهما فى يمين الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة فى النهر الأيمن ، والثانية فى يسار الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة فى النهر الأيسر . وكان الأجمل أن يجعل الكلمة اليمنى تشير إلى الكلمة الأولى فى النهر الأيمن ، فتضم الكلمتان بذلك

جميع الـكلمات التي تحتوى عليها الصفحة (النهران) فيما بينهما . وقد تلافى ذلك الخطأ فى قطر المحيط لأن الصفحة منه نهر واحد .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه .
وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من شدة الضبعة .

تهقع الرجل تسفه وتـكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا وردوا كلهم والناقة وقعت من شدة الضبعة .
وتُهقع على المجهول نـكس . وانهقع الرجل جاع وخمص .

واهتقع فلانا عرق سوء أقعده عن بلوغ الشرف والخير . وفلان فلانا صده ومنعه . والفحل الناقة أبركها وتسداها . والحمى فلانا تركته يوما فعاودته وأثخنته والشىء فلانا عاوده . واهتقع لونه على المجهول تغير.
الهقاع الغفلة من هم أو مرض .
الهقِـع الحريص .
الهقعة المرة ودائرة تـكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشاءم بها أو لمعة بياض فى جنبه الأيسر و ثلاث كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافى ، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر .
والهقعة الحريصة والناقة التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة والهقعـــة المـكثر من الاتـكاء والاضطجاع بين القوم .
الهيقعة حكاية وقع السـيف أو ضربك الشىء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق .

المهقوع اسم مفعول ومن الخيل الذى تـكون به الهقعة . ويقال إن المهقوع لا يسبق أبدا . وفى المنتقى : المهقوع الذى إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت .
(ج) : مهاقيع .

* * *

أما « قطر المحيط » فسماه كذلك « لأن نسبته إلى كتابنا المطول فى هذه الصناعة

المسمى « بمحيط المحيط » توشك أن تكون كنسبة قطر دائرة إلى محيطها» . وفرغ من تأليفه سنة ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ أى مع الجزء الثانى من المحيط . ولم يختلف منهجه فيه عما اتبعه فى المحيط البتة ، وإنما وجه الخلاف الوحيد فى المادة نفسها ، إذ حذف جزءا كبيرا منها ، وزاد فى بعضها ، وتصرف فى بعضها . فحذف بعض ما صدره فى الأبواب عن الحروف ، وبعض المعانى والصيغ والصفات والمواد والمصطلحات والألقاب وأسماء الفرق والعامى والشواهد من القرآن والشعر والنثر ، وبعض الإشارات إلى اللغات والمعرب وأصله ، وبعض تعايلات الأسماء وتكرير الفعل مع معانيه المختلفة ، وإحالات الألفاظ إلى مواضعها الصحيحة ، وأجزاء من التفسيرات قد تكون ضرورية فى بعض الأحيان . وكان كثير مما حذفه من زياداته التى أضافها فى المحيط على القاموس . أما ما زاده فقليل جدا لا يكاد يتعدى بعض المشتقات القريبة كمضارع الفعل الماضى أو مصدره أو ما قارب ذلك . وأما ما تصرف فيه فيكاد يعادل زياداته فى القلة ، ونجمله فى تغيير ترتيب بعض الألفاظ فى المادة ، أو تغيير كلمة بأخرى .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه . وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من شدة الضبعة . تهقع الرجل تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم والناقة وقعت من شدة الضبعة . وتهقع على المجهول نكس . وانهقع الرجل جاع وخمص . واهتقع فلانا عرق سوء أقعده عن بلوغ الشرف والخير . وفلان فلانا صده ومنعه . والفحل الناقة أبركها وتسداها . والحمى فلانا تركته يوما فعاودته وأثخنته . والشىء فلانا عاوده واهتقع لونه على المجهول تغير .

الهقاع الغفلة من هم أو مرض .

المهقع الحريص .

المقعة ثلاث كواكب . والمقعة الحريصة والناقة إذا أرادت الفحل وقمت من شدة الضبعة . والمقعة المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .

المقعة حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته ، أو أن تضرب بالحديد من فوق .

المهقوع من الخيل الذى تكون به الهقعة ج مهاقيع .

* * *

وألف المعجم الثالث « أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد » لسعيد الخوري الشرتونى عام ١٨٨٩ م — ١٣٠٧ هـ للطلبة أيضا . قال مؤلفه فى المقدمة[1] : « غير خاف أن روض اللغة قد نشت لهذا العهد أنهاره ، وذوت بعد النضارة أزهاره . وما ذلك إلا للإعراض عن إقراء متونها ، وعيف الضرب فى سهولها وحزونها .. ولما رأى مرسلو اليسوعية التمادى على هذا الحال يدفع أهل اللسان العربى إلى فاقة اللفظ فى المفاوهات والمكاتبات . . . جذبهم حب هذه اللغة الشريفة وعرفان مرتبتها المنيفة ، مع أجنبيتهم عنها ، إلى أن يفرضوا تعليمها فى مدارسهم . وذلك ليأتى الطالب على اللغة ، ولو مرة فى مدة الطلب ، فتتعرف المعانى فى ذهنه إلى مايليق بها من الألفاظ ويتمرس بأساليب اللغويين ، وتتراءى له بلاغة كلامهم ... فتفقدوا المعروف من كتب اللغة ، فلم يجدوا منها كتابا يواجه مقصودهم ، ويشايع مرادهم ، وذلك لالتزام المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها ، سدا للحاجة ووفاء بحق اللغة . ومثل تلك الألفاظ مما حظر المرسلون المشار إليهم إدخاله فى كتب المتعلمين . فتفندوا هذا القاصر على تأليف معجم محذوف ألفاظ السوءات ، وما يضاف إليها من الألفاظ المبذوءة رعاية لحرمة الأدب . هذا هو جل الغرض من وضع هذا الكتاب » . وإنه لغرض عجيب فى تأليف المعاجم . ولكن وزارة المعارف المصرية راعته أيضا ، حين

---

(١) ٨ .

نشرت المصباح المنير ومختار الصحاح ، لتوزعهما على تلاميذ المدارس ، فحذفت أمثال هذه الألفاظ منهما .

وهناك عبارة أخرى فى المقدمة ، يفهم منها أنه كان له غرض آخر من هذا الكتاب ، هو التيسير وتوفير وقت الباحثين وتدقيق النظر فى المواد ، قال يصف معاجم القدماء[1] : « على أن خطتهم فى جمع اللغة تُحَلِّئ الظماء عن مواردهم وإن عذبت وتمنو ممارسى كتبهم بضيق الصدر وإن رحبت . فقد جاءوا بمعانى الكلمة الواحدة شتات شتات ، كأنها أزماع نبات . فايم الله ليوشكن جلد الناشد أن ينفد قبل الظفر بضالته ووقت الطالب أن يتجرم دون إمساك ناذته . وهم فوق ذلك لم يكتبوا النظر فروع المواد ، بل أتوا بها كالمتوارى فى خَمَر الواد » وكان التيسير غرضا هاما لدى المؤلف ، فأقام عنوان المعجم عليه . ولأول مرة نرى صاحب معجم يشعر بقيمة الوقت ويريد أن يوفره للباحثين .

مراجعه :

صرح المؤلف فى المقدمة برجوعه إلى ابن منظور ، والزمخشرى ، والجوهرى ، والفيومى ، والراغب الأصفهانى ، والمطرزى ، والزبيدى ، والفيروزآبادى ، وابن فارس فى المجمل ، والرازى . والحق أن هذا المعجم أكبر معجم أنتجه اليسوعيون ، ومن أجمع المعاجم للمفردات العربية فقد اتخذ من القاموس المحيط عمادا له ، ثم أجرى عليه بعض التغييرات . فقد غير ترتيب الألفاظ فى داخل المواد ، وتصرف فى بعض العبارات بحيث وصحها واستبدل بعض الألفاظ بأخرى ، وكان هذا التصرف خاصة فى التفسيرات الدورية ، وحذف البقاع والأعلام والأدوية وتوهيمات الجوهرى ، ومعظم العبارات التى كان الفيروزآبادى يضبط بها الألفاظ ، والمشتقات القياسية ، وبعض المواد والصيغ والمعانى والصفات والمصطلحات وتعليل الأسماء والتنبيه على اللحن ، وبعض التفسيرات . واقتصر على تفسير واحد أو اثنين من التفسيرات الكثيرة المتقاربة .

(١) ٦ .

ذات الدلالة الواحدة للفظ الواحد وما إلى ذلك . ولكنه استدرك كثيرا من هذه الألفاظ اللغوية فى الذيل الذى ألحقه بالمعجم . وزاد بعض الصيغ والمعانى والشواهد النثرية والشعرية والأسجاع من أساس البلاغة ، والأقوال ، وبعض المرادفات وبعض الكلمات فى التفسير لتوضيحه . وكان أكثر هذه الزيادات مأخوذا من تاج العروس وبعضها من المعاجم الأخرى كاللسان والصحاح وما أشار إليه فى المقدمة ، وأخذ بعضها الآخر من معجمى جوليوس Golius وفريتاج Freitag ومحيط المحيط وقطر المحيط للبستانى . وكان جوليوس وفريتاج قد اعتمدا فى معجميهما على بعض كتب الأدب المتأخرة التى لا يستشهد بلغاتها ، ولا تعنى بالتزام الفصحى . فأدخلا فى معجميهما كثيرا من الألفاظ المولدة والعامية ، فتسربت إلى معاجم بطرس البستانى والشرتونى فنقدت هذه المعاجم نقدا مرا ، وخاصة من الأب أنستاس مارى الكرملى ، الذى كان يقف لها بالمرصاد .

منهجه :

وصف المؤلف المنهج الذى أراد أن يتبعه فى فقرات متناثرة من مقدمة الكتاب نستطيع أن نستخلص منها الصورة التالية : قال عن تقسيم الكتاب(١) : « وقد قسمته إلى قسمين : الأول فى مفردات اللغة الصرفة . ... والثانى فى المصطلحات العلمية والكلم المولد والأعلام . . . وقد ضممت إلى هذا المؤلف ذيلا يتضمن ثلاثة أمور الأول ذكر ما كنت قد تركته عمدا فى أوائل الكتاب أو فاتنى سهوا فى سائر الأبواب ، والثانى ذكر ما استدركته على اللسان والتاج مما أخذته من كتب الثقات أو من نفس الكتابين واردا فى غير مظانه . . . والثالث ذكر ما وقع فى كتابى من الخطأ » . وقال عن القسم الأول(٢) : « ذكرت فى هذا القسم شيئا من مصطلح العروض ونزرا لا يحفل به من الألفاظ المولدة والأعلام ، ذهابا مع عادة السلف من مؤلفى اللغة رحمهم الله » . وقد أخرج المؤلف القسم الأول ، والذيل .

---

(١) ٦ . (٢) ٦ فى الهامش .

أما القسم الثانى فلم يخرجه ، ولعل الزمن لم يمهله ليؤلفه . وأما الذيل فقد وسع دائرة الأمور الثلاثة التى يضمها ، فجعلها كما قال فى مقدمة الذيل[1] : « الأول : ما كنت قد أهملته وذهلته من الكلم الوارد فى كتاب اللسان ، والثانى كل ما ندّ عن التدوين مما افتاتته أقلام العلماء من أصحاب هذا الشان ، وهو الضوال التى منّ الله علىّ باستدراكها على المتقدمين فى العلم والزمان والثالث إصلاح ما أدى إليه الاطمئنان إلى القاموس وغيره من الأغلاط اللغوية » .

واتبع فى الترتيب[2] « إيراد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها ، وهى نفس الطريقة التى سلكها مترجمو العربية باللاتينية وغيرها كفوليوس وفريتغ ، وتابعهم عليها من كان نموذج الجد والإقدام العالم الفاضل المرحوم المعلم بطرس البستانى فى محيط محيطه وقطر محيطه » .

وتبع المؤلف بطرس البستانى فى بدء أبوابه بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها أقسامه وقدره فى حساب الجمل ، ومعانيه واستعمالاته ، وموقعه من الألف باء ، وتغيير العامة لنطقه ، ولكنه لم يتعرض لاسمه فى اللغات السامية الأخرى . وكثير من هذه المادة مشترك بينه وبين البستانى ، ولكنه كان يراعى أن يخالفه فى التعبير ، أو فى البسط والإيجاز .

ونجعل الأمور التى راعاها فى علاج مواده فى الأقوال التالية المأخوذة من مقدمته :

إيراد التفسير بعبارة القدماء فى الغالب ، قال[3] : « تحريت المحافظة على عبارات الأقدمين ، والوقوف عند كلام الفحول المقرمين ، ائتماما بمن تقدمنى من علية المؤلفين وثقات المصنفين فهم أرحب منا فهما لمعانى كلام العرب لمكان مشافهتهم ، وأعلى يدا فى تفسيره لموضع مخالطتهم ومعاشرتهم » .

ضبط الألفاظ بالنص على حركاتها ، بالطريقة التى اتبعها صاحب القاموس فى هذا النوع . والتزم الإشارة إلى باب كل فعل يذكره بالرمز ، ليبين تصرف ماضيه

---

(١) ٤ . (٢) ٨ . (٣) ٧ .

ومضارعه . واستخدم الرموز التى استخدمها جبرائيل فرحات صاحب باب الإعراب من قبل . ولكنه خالفه فى وضع الرمز ، إذ كان الأول يضعه قبل الفعل والثانى يضعه بعده . وأخذ من صاحب القاموس رمزين للإشارة إلى الجمع ، وجمع الجمع ، هما ج وجج .

وراعى المؤلف فى موادّه ترتيبا يكاد يكون صارما . فقد التزم أن يقدم فيها الأفعال ، ويؤخر الأسماء والصفات ، إلا إذا كانت المادة لا فعل منها ، وأن يصدر الأفعال بالماضى المجرد من الثلاثى أو الرباعى ، ثم الصيغ المزيدة مثل فعل ففاعل فأفعل فتفعل فتفاعل فافتعل فانفعل فاستفعل وغيرها .

ويبدو أنه رتب الأسماء والصفات أيضا ، وإن لم يتضح ذلك لكثرة صيغها . والتزم أن يذكر مصدر كل فعل يورده ، أو مصادره .

وقسم كل صفحة من معجمه إلى ثلاثة أنهر ، ووضع فوق كل نهر كلمة . أما الكلمة التى على النهر الأيمن فهى التى يبدأ بها ذلك النهر ، وأما اللتان على الأوسط والأيسر فهما ما ينتهى بهما هذان النهران ولذلك يستطيع أى إنسان فى لمحة خاطفة أن يعرف الكلمات التى تضمها الصفحة من النظر إلى الكلمة اليمنى واليسرى لأن جميع هذه الكلمات تقع بينهما فى ترتيب الألف باء .

وراعى أن يقدم صورة مادته التى يعالجها أولا ، ويضعها بين نجمين صغيرين ، أما الألفاظ التى تحتها فيضعها بين قوسين ، وكثيرا ما كان يقدمها فى أول السطر إن لم تكن متصلة بالعبارة التى قبلها ، ليستطع الباحث أن يصل إلى مراده فى سرعة وسهولة .

كذلك اقتفى أثر صاحب القاموس فى كراهية تكرير اللفظ مع معانيه الكثيرة فتجنب ذلك ووضع فى مكانه خطا أفقيا ليدل عليه .

وتحرر من بعض هذه الالتزامات فى الذيل ، ولكنه التزم الإشارة إلى المصدر الذى أخذ منه الألفاظ . أما ما أهمل الإشارة إلى مصدره ، فهو من القاموس المحيط .

وحين يقابل الإنسان أقرب الموارد بالمحيط للبستانى مقابلة سريعة يجدهما يشتركان

فى المحافظة على عبارة القاموس فى أكثر المواضع ، وفى حذف البقاع والأعلام وتوهيمات الجوهرى والضبط بالوزن والمصطلحات ويختلفان فى حذف الشرتونى كثيرا من الألفاظ العامية والمسيحية وأسماء الكتب ، وفى الرموز التى استخدمها للإشارة إلى أبواب الأفعال ، والخط الأفقى فى محل الصيغ المكررة ، والنجوم والأقواس لإظهار ألفاظه ، وفى تقديم الأفعال على الأسماء ، وفى الطبع ، كل هذا إلى جانب اتساع المادة . فمعجم الشرتونى أكثر انتظاما من محيط البستانى ، وتيسيرا للبحث .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس هقعا كواه .
(تهقع) الرجل علينا تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح
و ـ القوم وِردا: وردوا كلهم .
(تهقع) مجهولا : نكس
(انهقع) الرجل جاع وخمص .
(اهتقع) فلانا عرق سوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير . و ـ فلان فلانا: صده ومنعه . و ـ الحمى فلانا: تركته يوما فعاودته وأثخنته و ـ الشيء فلانا عاوده .

(اهتقع) لونه مجهولا تغير من خوف أو فزع ، لا يجىء إلا على صيغة المجهول .
(الهُقاع) كغراب غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض .
(الهقِع) ككتف الحريص ، وهى بهاء .
(الهقعة) بالفتح المرة و ـ ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافى إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر وفى حديث ابن

مسعود « طلق ألفا يكفيك منها هقعة الجوزاء » أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات .
(الهقعة) أيضا دائرة فى وسط زور الفرس أو عرض زوره وهى دائرة الحزام تستحب وقيل هى دائرة تكون بجنب الدواب يتشاءم بها وتكره .
(الهقعة) كهمزة المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .
(الهيقعه) حكاية وقع

السيف ، تقول « سمعت للسيوف هيقعة » وهى صوت وقعها و ـ ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد وقيل هو أن تضرب بالحد من فوق (اللسان) .
(المهقوع) اسم مفعول و ـ من الخيل : الذى تكون به الهقعة ويقال « إن المهقوع لا يسبق أبدا » وفى المنتقى المهقوع الذى إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت ج : مهاقيع .

وقال فى ذيله :

هقع * هقعت الناقة ل هقعا : أرادت الفحل فوقعت من شدة الضبعة (التاج) .
(فرس هقع) كـكتف : أى مهقوع (الأساس) .
(هقع) الفرس وزان عنى فهو مهقوع (اللسان) .
(تهقعت) الناقة بركت للفحل و ـ الضأن استحرمت كلها (التاج)
(اهتقع) الفحل الناقة أبركها ثم تسداها وعلاها (اللسان) .
(الهقعة) كفرحة الناقة التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة (التاج)

* * *

ثم أخرج جرجس همام الشويرى « معجم الطالب فى المأنوس من متن اللغه العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية » بعام ١٩٠٧ م / ١٣٢٥ هـ . ويدل عنوانه على أنه رمى إلى جمع الشائع من الألفاظ والحديث من المصطلحات العلمية ، فيفسرها للطلبة . والذى دفعه إلى ذلك كراهية هؤلاء الطلبة للغة العربية وحبهم اللغات الأجنبية ، لسهولة معاجمها وصعوبة معاجمنا . قال فى المقدمة[1] : « وأدركت ما فى بعض كتب التدريس من التخلف عن حاجات المدارس ومقتضيات العصر ، وما فى البعض الآخر من التعقيد الذى تضرب به أسباب الاكتساب ، وتخمد عنده عزائم الطلاب . . . وكان ولا يفتأ مدعاة إلى الإعراض عن العربية والانصراف إلى

(١) أ .

اللغات الأجنبية . ولا غرو فإن تلك اللغات التى يتلقاها فتياننا فى المدارس قد قام بخدمتها أفاضل الرجال ، فتمهدت سبلها وقرب المنال . وكان أهم ما قاموا به وضعهم المعاجم الموجزة مترجمة إلى العربية . . . »

وإذن فالطلبة يحتاجون إلى « معجم يجمع بين غزارة المادة ، ونزاهة الألفاظ ، وتحرير العبارة ورخص الثمن[1] » خالصا من عيوب المعاجم القديمة التى وصفها فى قوله[2] : « لا تزال موادها مختوما عليها فى بطون المجلدات الضخمة التى لا تتسع طبقة التلميذ على مجلد واحد منها . وهى على تباين ضروبها وتفاوت حجومها ليس منها ما يناسب طالب العلم أصلا لغلاء أثمانها ومشقة الطلب فيها ، الناشئة عن إهمال الترتيب فى سرد مشتقات المواد ، وخلوها من الاصطلاحات العلمية والعصرية . وفوق ذلك فإن فيها كثيرا من الألفاظ البذيئة التى ينقبض منها المتأدب حياء[3] » .

مادته :

اختصر المؤلف مادته من محيط المحيط ، وربما نفهم ذلك من عبارته فى المقدمة إذ يقول[4] : « جعلت محيط المحيط أمامى لحسن تنسيقه والصحاح والتاج مرجعا لى لمزيد التوثق » . ويؤيد ذلك مقابلة المواد . ولم يسر على نظام معين فى الاختصار ، فكان يحذف بعض الصيغ وبعض المعانى وبعض التعبيرات ، وأغلب الشواهد الشعرية . ولكنه أتى ببعض الصيغ غير الموجودة فى القاموس والتاج ، وإنما أخذها البستانى من فريتاج .

منهجه :

سار فى منهجه على النظام الذى سار عليه البستانى بحذافيره ، إلا أنه ابتكر خطا أفقيا كان يضع تحته أو فوقه حركة تشير إلى حركة المضارع من الأفعال التى يوردها ، والتزم وضع الألفاظ فى داخل المادة بين قوسين ، وقدمها فى أول السطور لتتضح أمام القارئ .

---

(١) ب . (٢) ب . (٣) ب . (٤) ج .

واتبع هذا النظام أيضا بكل تفاصيله جرجى شاهين عطية فى معجمه « المعتمد فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة العربية » المطبوع عام ١٩٢٧ م — ١٣٤٦ هـ ، إلا أنه أضاف إليه بعض الصور لتوضيح التفسيرات وجعل أقواس المادة نفسها من النوع المألوف بالحبر المشبع ، وأقواس فروعها من النوع المعقوف متأثرا بصاحب المنجد فى الأمرين ، ومن الطبيعى أن صاحب المعتمد حذف من المحيط أشياء لم يحذفها صاحب معجم الطالب حتى تختلف المادة عندهما بعض الاختلاف .

قال صاحب معجم الطالب فى مادة هقع :

(هقع — هقعا) الناقة وقعت من شدة الضبعة .

(تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا تكبر .

(اهتقع) الرجل فلانا صده ومنعه ومنه اهتقعه : عرق سَوء أقعده عن بلوغ الشرف .

(الهقعة) بالفتح المرة . ودائرة تكون فى جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .

وقال صاحب المعتمد :

(هقع — هقعا) الفرس كواه .

(تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر قبيح ، وفلان علينا تكبر .

(انهقع) الرجل جاع .

(اهتقع) الرجل فلانا صده ومنعه ، والشى فلانا عاوده .

(الهقعة) المرة ، ودائرة تكون فى جنب الفرس بحيث تصيبها رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .

(الهقع) الحريص .

(الهقاع) الغفلة من هم أو مرض .

وفى عام ١٩٠٨ / ١٣٢٦ هـ أخرج الأب لويس المعلوف معجمه « المنجد » اختصر فيه « محيط المحيط » أيضا (مع الرجوع إلى التاج كثيرا) وسار على نظامه ، إلا أنه أضاف إليه بعض جزئيات استقاها من المعجمات الأجنبية . فقد نبه على بعض الأمور بالرموز التالية (فا) لاسم الفاعل ، (مفع) لاسم المفعول ، (مص)

للمصدر ، (م) للمؤنث ، (ه) للمفعول به ، واستخدم أيضا الخطوط الأفقية التى كان يستخدمها من قبله صاحب أقرب الموارد بدلا من تكرير اللفظ المشروح ، ووضع أول كل مادة فى صدر السطر بين هلالين ، وعن يمينها نقطة مربعة الشكل بحبر مشبع . أما فروع المادة فوضعها بين قوسين معقفين ، وقدمها في أول السطور فى الغالب أيضا . فإذا كانت الكلمة من الدخيل جعل النقطة التى على يمينها مستديرة وحذف المشتقات القياسية ، مع شرحها شرحا جميلا فى مقدمته . ولم يلتزم أن يقدم كلمة فى صدر كل باب عن حرفه كما فعل زملاؤه جميعا ، ففعل ذلك فى بعضها وأهمله فى بعضها الآخر . ويفوق هذا المعجم أخويه : معجم الطالب والمعتمد ، فى غزارة المواد التى يحويها . وأكثر من الصور الموضحة . وقد جعلت هذه الأمور « المنجد » من أحسن المعاجم الحديثة تنظيما وتوضيحا للألفاظ ، فأقبل عليه طلاب المدارس فى كل البلاد .

قال فى مادة هقع :

(هقع — هقعا) الفرسَ كواه .
[تهقع] الرجل علينا : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح .
[تهقع] نكس
[انهقع] : الرجل جاع وخمص .
[اهتقعه] صده ومنعه ، يقال « اهتقع فلانا عرق سوء » : أى أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، اهتقعت الحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنته ، اهتقع الشيء فلانا : عاوده .
[اهتقع] لونه : تغير من خوف أو فزع .
(الهُقاع) غفلة تصيب الإنسان من داء أو مرض .
[الهقع] : الحريص . م هقعة
[الهقعة] المرة من هقع ؛ ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافيّ ، الهقعة أيضا دائرة فى وسط زور الفرَس .
[الهقعة] : المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .
[الهيقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هيقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق .
[المهقوع] : مفع ، من الخيل : الذى تكون به الهقعة .

٧ — وأرادت « المطبعة الأمريكانية » فى بيروت أن تشارك اليسوعيين فى مجدهم اللغوىّ ، فتبادر إلى ذهن المشرفين عليها مخاطبة أصحاب محيط المحيط لبطرس البستانى لإعادة طبعه بعد حذف وتنسيق ، تسهيلا للوصول إلى المرام من أقرب طريق . ثم عدلوا عن ذلك وكلفوا عبد الله البستانى تأليف معجم ، فقام بذلك منذ عام ١٩١٧ حتى فرغ منه عام ١٩٢٧ م ، وطبع عام ١٩٣٠ فى مجلدين كبيرين باسم البستان ولعلنا نشعر من هذه الظروف أن « المطبعة الأمريكانية » رمت إلى إخراج معجم على نمط محيط المحيط مع تسهيله ، وفى عبارة أخرى من المقدمة أيضا « معجما عربيا مطولا خاليا من الألفاظ البذيئة والكلام الحوشىّ المهجور » .

مادته :

مادة البستان هى مادة محيط المحيط بعينها مع زيادة بعض المعانى والكلمات والأسجاع والتمليلات والعبارات عن التاج ، وحذف بعض العبارات والكلمات والمعانى واختصار بعض الآراء المختلفة ، وتغيير بعض التفسيرات والألفاظ ، اعتمادا على ما فى التاج بدلا مما فى القاموس أو من عنده ، وتغيير ترتيب العبارة أحيانا . والحق أن ما زاده أكثر مما حذفه ، إلا أنه حذف الكلمات التى كان يصدر بها صاحب المحيط أبوابه عن الحروف المعقود لها تلك الأبواب .

منهجه :

خالف البستان المحيط فى منهجه ، فالتزم أن يقدم مادته وكل لفظ منها مع كتابته بالحبر المشبع فى أول السطر وأن يضع نجما صغيرا قبل المادة ، وأن يضع العبارات منها بين قوسين لتتضح أمام القارئ . والتزم أن يضع خطا أفقيا بدلا من تكرير اللفظ الذى يفسره ، كما فعل من قبله . فالبستانى أفاد من مادة المحيط ومما أدخله غيره من التحسينات على مناهجهم ، ولكنه لم يأت بشىء من عنده ، إلا الإكثار بعض الشىء من تفسير اللفظ بعبارته هو ، أو عبارة التاج بدلا من القاموس .

قال فى مادة هقع

هقع الفرسَ يهقعه هقعا كواه .

هقع الرجل علينا : تسفه وتكبر و — ارتكب أمرا قبيحا و — القوم وِردا وردوا كلهم .

هقع جهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخمص .

اهتقع فلانا عرق سَوْء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير و — فلان فلانا صده ومنعه و — الشىء فلانا عاوده و — الحمى فلانا تركته يوما فعاودته وأثخنته .

اهتقع لونه مجهولا : تغير مَن خوف أو فزع لا يجىء إلا على صيغة المجهول .

الهُقاع بالضم : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض .

الهقع : بفتح فكسر الحريص . الأنثى هقعة .

الهقعة : بالفتح المرة وثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء يقرب بعضها من بعض كالأثافىّ إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزل بها القمر و — دائرة فى زور الفرس أو عرض زوره وهى دائرة الحزم ، تستحب .

الهقعة : كهمزة : المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .

الهيقعة : حكاية وقع السيف تقول :

« سمعت للسيوف هيقعة »

و — ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد .

المهقوع : اسم مفعول و — الذى إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت . ج : مهاقيع .

٨ — ثم وجد القائمون على المطبعة الأمريكية أن معجمهم البستان فيه طول وضخامة فأرادوا اختصاره بحيث يتيسر للجميع اقتناؤه فاضطلع بذلك عبد الله البستانى وأخرج فى عام ١٩٣٠ مجلدا واحدا فيه « ما يفى بحاجة الطلبة » وسماه « فاكهة البستان » .

ولا يختلف هذا المختصر عن أصله فى شىء إلا ما حذفه من معان وصيغ وتعبيرات ، بل حافظ على ترتيب الأصل للألفاظ فى داخل المواد بعد ما حذف منها . ولم يحذف أمورا بعينها فى الكتاب كله بل اختيارات من كل مادة ، حتى إنه لم يتخاص فى المختصر من كثير من الأشعار والتعبيرات التى أوردها فى البستان .

تهقع مجهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخمص .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو فزع ، لا يجىء إلا على صيغة المجهول .

الهقعة بالفتح المرة و ـ ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء يقرب بعضها من بعض كالأثافى ، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف ينزل بها القمر و ـ دائرة فى وسط زور الفرس أو جنبه وهى دائرة الحزم تستحب .

الهيقعة : حكاية وقع السيف ، تقول : « سمعت للسيوف هيقعة » و ـ ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد .

وحين ينعم المرء النظر فى هذه الكتب جميعها ، وهى تنتمى إلى مدرسة واحدة ، يجد كثيرا من الظواهر المشتركة بينها ، لا يكاد يخلو منها واحد . فهى قبل كل شىء مؤلفة للتلاميذ والطلبة . وهذا تحول خطير فى حركة المعاجم العربية ؛ فقد كانت تؤلف قبلا للعلماء ، وهم لهم من السن ورحابة الصدر والتبحر فى العلم ، والحاجة إلى مايبحثون عنه ، ما يجعلهم يصبرون على البحث الطويل ، يعاونهم فى ذلك أن وقتهم كان ملكا لهم ، فيه طول وسعة ، وهدوء واتزان . أما اليوم — أو العصر — فالعلم غير مقصور على فئة معينة ، وإنما هو مباح للجميع ما داموا قادرين على السعى فى سبيله ولذلك سعى إليه كثير بل ألوف تلو ألوف ، وكلهم فى حاجة إلى الكشف عما يعزب عنهم ، وكلهم صغار وشباب يريدون السرعة ، فهم غير متفرغين للغة ولا متخصصين . فينبغى عدم إضاعة وقتهم فى مجاهل معجمات

العربية القديمة . وإذن فلابد من معاجم تتيح لهم ما يريدون فى أسرع وقت ، وأوضح لفظ وتفسير ، لا يرتفع عن مستواهم .

وكان من أثر ذلك أن ظهرت على هذه الكتب خصائص الانتظام والاختصار والتوضيح . وهداهم إلى أكثر هذه الخصائص اتصال مدرستهم بالثقافة الغربية ، الاتصال الشديد . قال صاحب المنجد[1] فى وصف معجمه : « قريبَ المأخذ ، ممتازا بما عرفت به المعجمات المدرسية فى اللغات الأجنبية من إحكام الوضع ووضوح الدلالة » . وقد ضرتهم هذه الصلة حين أخذوا من بعض الغربيين الذين ألفوا معاجم فى العربية ، كفريتاج وجوليوس ، ألفاظا ومعانى غير صحيحة ، أو غير فصيحة أو لا ندرى مصادرها .

أما الانتظام فواضح فى ترتيبها جميعها من أول الكلمة إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها وتقديم الأفعال فى المادة على غيرها ، وتقديم المجرد من الأفعال على المزيد ، والميل إلى ترتيب المزيد نفسه بحسب صيغه المختلفة ، والنص فى كل فعل على بابه ليعرف ماضيه ومضارعه إما بالتصريح أو بالرمز أو بالإشارة ، والتصريح بمصدره أو مصادره . وعن الأمور التى تتصل بالانتظام والتيسير على الباحث الكلمات التى وضعت على رأس الصفحات لتبين الكلمات التى تضمها الصفحة فى لمحة خاطفة .

وأما الاختصار فجلىّ فى حذف غير اللغويات من المعجم مثل الأعلام والبقاع وتقليل الشواهد فى المعاجم الكبيرة وحذف أنواع منها تماما من الصغيرة ، وتقليل التفاسير الكثيرة التى تساق للفظ الواحد دون أن يختلف مدلولها ، واقتصار كثير منها على الشائع من الألفاظ ، وحذف كثير من الصيغ والمعانى وما إليها ، واستخدام الرموز فى الإشارة إلى أبواب الأفعال وإلى المعرب وماهية بعض

---

(١) ٣ .

المشتقات كما فعل صاحب المنجد . ومن الطبيعى أن اختلف موقف المؤلفين من الاختصار ، نخففه بعضهم كصاحب أقرب الموارد والمحيط ، وأغرق فيه آخرون كصاحب معجم الطالب والمعتمد . وربما جعلنا من مظاهر الاختصار — مع الجمع — اعتماد أوائلهم على القاموس المحيط ، ثم اعتماد متأخريهم على متقدميهم ، فصار القاموس المحيط عمادهم جميعا .

ويظهر التوضيح فيما راعوه من الضبط بالتصريح بحركات الألفاظ وأبواب الأفعال ، وفى استخدام الرموز للتمييز بين المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها ، واستخدام الصور فى التفسير ، فهى « تمثل للعين بعض الأوصاف ، وتقوم مقام الشروح الطويلة ، وتخفف عن الفكرة بعض العناء فى تفهم الأشياء وتثبتها[1] » . ولكن الأمر الذى وقعوا فيه جميعا هو محافظتهم على عبارة الأقدمين ، حتى نخروا بذلك فى مقدماتهم ، مثل الشرتونى والمعلوف . ولم يفطنوا إلى أن بعض هذه العبارات أو أكثرها غير صالح لتلاميذ هذا العصر .

وامتازت هذه المعاجم بظاهرة أخرى ترجع إلى تأليفها للطلبة ، تلك هى عنايتها بالمصطلحات العلمية ، والعامى والمولد ، لتقريبها إليهم . وكان أكثر من فعل ذلك البستانى الذى عُنِي بالعامىّ والمولد كثيرا فى محيطه ، والشُّوَيرى الذى عُنِي بالمصطلحات العلمية فى معجم الطالب ، ونوه على ذلك فى عنوانه . ويرجع إلى هذا السبب ظاهرة عامه أخرى هى حذف ما يتصل بالعورات والسوءات والأمور الجنسية والبذىء من الألفاظ فيها .

وآخر الظواهر فيها عنايتها بالألفاظ والمعانى المسيحية ، أو التى لها دلالات خاصة عند المسيحيين . وكان ذلك أمرا طبيعيا لهم ، لأنهم جميعا مسيحيون ، نشئوا على تربية مسيحية دينية ، وألفوا معاجمهم لمدارس مسيحية دينية هى مدارس اليسوعيين . وقد

---

(١) المنجد ٤ .

اختلف موقفهم منها ، فأكثر بعضهم كالبستانى والشويرى ، وخفف بعضهم كالشرتونى والمعلوف . ولكنهم — على رغم ذلك — لم يبلغوا فيها مبلغ صاحب باب الإعراب الذى اغترف من هذه المسيحيات ومن العاميات اغترافا شديدا .

والحق أن هذه المعاجم لا يؤخذ عليها من ناحية التنظيم شىء ، أو لا يؤخذ عليها إلا أمور قليلة وصلنا إليها عن طريق التطور ، ولكن يؤخذ عليها فى المادة والتفسير أمور كثيرة . ومعظم هذه المآخذ سنوضحها فيما يلى من فصول . ونكتفى هنا بالإشارة إلى كتاب تنبيهات اليازجى على محيط البستانى ، الذى يخرج الباحث من دراسته بأن البستانى وقع فى الأخطاء التالية : التصحيف ، وتفسير الألفاظ بأخرى غير موجودة فى موادها ، والخطأ فى التفسير ، وعدمه تماما ، وسوء عبارته ، والخطأ فى ضبط الألفاظ والإتيان بمعان لم ينص أحد من القدماء عليها . وقد استمد كثيرا من هذه المعانى من جوليوس وفريتاج ، ومن الآثار المسيحية ، وأتاه كثير من هذا الخطأ من سوء فهمه لبعض عبارات الفيروزآبادى ، وبعض اصطلاحاته وعاداته فى قاموسه . وكل هذه الأخطاء على وجه التقريب نجده عند أفراد مدرسة اليسوعيين جميعا ، لتأثرهم الشديد بالبستانى ، مع تفاوت عندهم .

ونختم كلامنا بكلمة حق نهديها الى أقرب الموارد والمنجد ، فالأول أكثر هذه المعاجم جمعا للألفاظ ، والثانى أحسنها منهجا و نظاما .

الفصل الثالث

مشروعات المجمع اللغوى

فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٤ من شوال سنة ١٣٥٢ هـ / ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٤ م . افتتح مجمع اللغة العربية الملكى بمصر ، للأغراض التالية ، كما وردت فى مرسوم إنشائه[١] :

(ا) أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ملائمة على العموم لحاجات الحياة فى العصر الحاضر وذلك بأن يحدد فى معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغى استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتركيب .

(ب) أن يقوم بوضع معجم تاريخى للغة العربية وأن ينشر أبحاثا دقيقة فى تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها .

(ج) أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

(د) أن يبحث كل ما له شأن فى تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه ، بقرار من وزير المعارف المصرية .

وجعلت لائحته من أغراضه : أن[٢] « يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجيا ، ومعجم واسع يجمع شوارد اللغة وغريبها ويبين أطوار كلماتها ، كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها » .

---

(١) مجلة المجمع ١ : ٢ .
(٢) مجلة المجمع ١ : ٢٢ .

فمن أغراضه إذن — مما يهمنا — وضع معجم تاريخى للغة ومعجمات صغيرة للمصطلحات ومعجم واسع للشوارد والغرائب يبين أطوار الكلمات وربما وضع معجم للهجات . ولن نطيل البحث فى المعجم الاصطلاحى ولا معجم اللهجات فقد نجح فعلا فى إخراج مجموعة كبيرة من المصطلحات فى الفنون والعلوم بترجمتها من اللغات الأجنبية . أما دراسة اللهجات فأمر على حظ كبير من الصعوبة يحتاج إلى جهود كبيرة وإلى دراسات كثيرة متنوعة وإلى آلات صوتية جديدة وكل ذلك ليس له أثر عندنا . فليس من الممكن عمل معجم من هذا النوع فى أيامنا هذه ولا فى الأيام المقبلة إلا بعد أن تقوم هذه الدراسات ، ولم يقم المجمع فعلا بأية خطوة فى هذا الصدد . ونترك هذين المعجمين لنتتبع غيرهما من أغراض المجمع .

المعجم التاريخى :

لم يكن المعجم التاريخى أكثر يسرا على رجال المجمع من سابقه ، فقد كان وضعه من أغراض المجمع التى نص عليها مرسوم إنشائه ولائحته الأولى ولائحته الداخلية التى وضعها فى الدورة السابعة وقراراته الإدارية والتنظيمية فى الدورة الثانية عشرة . واقترح الدكتور أحمد أمين فى الجلسة الختامية من الدورة التاسعة أن تقوم لجنة المعجم بتحضير مادة وأن تندب المختصين فى اللغة السامية لمعاونتها ثم تعرض هذه المادة على المجمع . ولكن تبين أنه لا يمكن تأليف مثل هذا المعجم إلا بعد جمع آثار الأدباء والعلماء جميعا وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وطبعها على أسس علمية لا تجارية واستقر الرأى على عدم الابتداء فيه إلا بعد أن يتم ذلك كله .

ولكن المجمع قرر فى نفس الوقت أن يشرف على طبع معجم الأستاذ المستشرق « فيشر » التاريخى وإن أوقفت الحرب العالمية الثانية ذلك العمل ويوصف هذا المعجم بأن مؤلفه « جمع فيه جزازات جمهرة الموثوق بصحته من متداول الكلمات فى القرن الأخير للجاهلية والقرون الثلاثة فى الإسلام » . ومن الجلى أنه ينظر إلى اللغة النظرة الناقدة التى قام بها أصحاب المعجمات القديمة وأنه يتوقف عند الزمن الذى توقفوا عنده ولا يفعل ذلك المعجم التاريخى الحق الذى نصور منهجه فى الفصل التالى .

وقد وضح الأستاذ «فيشر» منهج معجمه هذا فى مقدمته التى طبعها مع نموذج منه . فحد الزمن الذى يدور فيه البحث بقوله[1] : « فالمعجم يتناول بقدر الإمكان بحث تاريخ كل الكلمات التى جاءت فى الآداب العربية مبتدئا بالكتابة المنقوشة المعروفة بكتابة النمارة من القرن الرابع الميلادى ومنتهيا بالعهد السابق ذكره [نهاية القرن الثالث الهجرى أى حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة العربية الفصحى من كمال] » .

وحدد ميدان بحثه فى قوله : « يتناول الكلمات الموجودة فى القرآن والحديث والشعر والأمثال والمؤلفات التاريخية والجغرافية وكتب الأدب والكتابات المنقوشة والمخطوطات على أوراق البردى وعلى النقود ... وقد استثنيت من ذلك فى الغالب الكتب الفنية إلا أنى توسعت فى أخذ المصطلحات منها .

« وقد بنى القاموس على المتون الموجودة التى لها دخل بهذا ، وبذلك وحده كان من الممكن تحديد عمر الكلمة وتاريخها . وكذلك يتبين من المتون وحدها معنى الكلمة وتركيبها .

ولكن ورد فى القواميس العربية الكبيرة التى صنفها العرب كلمات وتعابير ومعان لم أعثر على شواهد لها فى الكتب التى بحثتها ، وسبب ذلك أن مؤلفى هذه القواميس كان لديهم مادة لغوية من لغة الكتابة ولغة الكلام انتهت إليهم وليس فى مقدورنا اليوم الحصول عليها . ورأيت من الواجب على أن أورد هذه الكلمات والتعابير ذاكرا القاموس الذى نقلتها عنه إذا ماتراءى لى أن هذه التعابير لا تنتمى إلى العصر المتأخر[2] . وفى رأيى أنه قد وردت فى القاموس وتاج العروس تعابير مولدة . وهكذا تعرضت بطبيعة الحال لخطر احتمال ترديد أخطاء وقعت فيها هذه القواميس العربية .

« ولم ترد أسماء الأشخاص والقبائل والبلاد بانتظام فى معجمى ، ولكنها وردت أحيانا حيث يحتمل أن تبين معنى اسم جنس .

---

(١) ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) يريد المتقدم .

« ولم أورد فى معجمى المشتقات القياسية الخاصة بالتصاريف اللغوية مثل صيغ الأفعال وصيغ أسماء الفاعل والمفعول وصيغ المصادر للأفعال المزيد فيها ما دامت ليس لها معان خاصة وذلك خلافا لعبارات مثل حاكم وشاهد وعامل وقاض . . . ونحوها من العبارات التى لها جميعاً معان خاصة .

« وعولجت الحروف الدالة على معنى فى غيرها(١) بتوسع على عكس الغالب فى القواميس وحروف المعنى فى الأصل من خصائص القواعد النحوية إلا أنه من الواجب شرحها بتوسع فى المعجم أيضاً كى يتسنى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربية » .

وقال عن مصادره ومراجعه(٢) : « واستعملت أحسن الطبعات دائما ولكن مما يؤسف له أن عددا كبيرا من دواوين الشعر القديم ومن كتب الأدب للمتقدمين ليس لها إلا طبعات شرقية طبع أكثرها فى مصر وحيدر آباد وهى فى حاجة إلى العناية الصادقة . . . وبعض هذه الطبعات الشرقية لا تصلح بحال لأن ينتفع بها فى وضع قاموس » .

وقال عن الشواهد(٣) : « وقد أوردت الشواهد من الشعر مع أسماء الشعراء الذين نسبت إليهم عادة فى دواوينهم أو فى غيرها من كتب الأدب العربى . وبديهى أننى عالم بأن قسما كبيرا من هذه الأشعار منحول أو مصنوع ولكن ليس لى بطبيعة الحال أن أسترسل هنا فى بحث نقدى واف فى ذلك . . . وهذه الأبيات والأشعار وإن كانت منحولة فهى فى الغالب عربية قديمة ، ولذا تكون صالحة لمعجمى . وكان س . د . مرجوليوث أول من رأى أن كل الشعر الجاهلى مصنوع ، وهذا الرأى ولا شك خاطئ » .

وقال عن منهجه وترتيبه(٤) : « وقد رتبت الكلمات على حسب المواد الترتيب

---

(١) يريد الحروف والأدوات .
(٢) ٢٨ .
(٣) ٣٠ .
(٤) ٣١ .

المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحرف الأول والثانى والثالث أساسا » .

ويبدأ المادة بإيراد الفعل المجرد ثم المزيد بحرف وحرفين وثلاثة أحرف . ويكون ترتيب أبنية الأفعال كما يلى — فعل ، فعّل ، فاعل ، أفعل ، تفعل ، تفاعل ، انفعل ، افتعل ، افعلّ ، استفعل ، افعالّ ، وهكذا . وتذكر الأسماء كلها بعد الأفعال سواء أكانت مشتقة أم جامدة وترتب على نظام ترتيب الأفعال فيذكر المجرد منها أولا ويتبعه المزيد فيكون ترتيب أبنية الأسماء كما يلى : فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فاعل ، فاعل وهكذا .

« الكلمات الأعجمية المعربة الزائدة على ثلاثة أحرف تتبع الكلمات العربية فى ترتيب المعجم إن تصرف فيها العرب بالاشتقاق مثل إبريق ، دُكان ، ديباج ، أسوار ، سراويل وهلم جرا (تجدها فى مادة « برق » « دَكن » « دبج » سور وهلم جرا) أما ما لم يتصرف فيه العرب بالاشتقاق فتعتبر حروفه كلها أصلية مثل إبريسم ، إستبرق بنفسج غير أنى أوردت أيضا إبريق ، دكان . . . على حدة مشيرا إلى مادة « برق » « دكن » كيما يتيسر العثور على جميع الكلمات الأعجمية المعربة دون عناء .

« تضبط كلمات المعجم وكل الشواهد على وجه دقيق .

« يتبع الشرح العربى للكلمات شرحها مختصرا بالإنجليزية وآخر بالفرنسية وقد جريت على هذا المنوال نزولا على قرار للمجمع . وسيرحب الكثيرون بذلك إذ أن إيراد الكلمة الإنجليزية والفرنسية المقابلة غالبا مايوضح المعنى ويحدده أكثر مما لو كان الشرح قاصرا على العربية . وسيجد المستشرقوق الذين لم يتمكنوا من العربية تمكناً أصيلا فى الشرح الإنجليزى والفرنسى عونا لهم كبيرا » .

وأحاول أن أزيد هذا المنهج وضوحا بوصف النموذج المطبوع وإن كنت سأجعل الوصف عاما ولن أنتقد شيئا منه لأن الطبع غاية فى السوء والاضطراب ويشتمل هذا النموذج على أول حرف الهمزة حتى مادة (بد) . ويتبين منه أن المؤلف يصدر كل باب بكلمة مفصلة عن حرفه المعقود له . وقد تناول فى حرف

الهمزة ترتيبه فى حروف ألف باء فى اللغات السامية واليونانية ومقداره فى حساب الجمل واسمه فى العربية والساميات وغيرها وأصله وأنواعه فى اللغة وفى الاصطلاح ورسمه فى الخط ومخرجه وخلاف اللغويين والصرفيين فيه . ثم فصل الكلام على أنواعه المختلفة من ألف الاستفهام والقسم والنداء . وعالج فى كل منها مقابله فى الساميات وموقعه فى العبارة وخصائصه اللغوية والنحوية وشواهده وطرق رسمه فى الكتابة ونطقه ودلالاته المختلفة فى استعمالاته المتنوعة . وأشار إلى مصدر كل قول بالتصريح والرمز .

وسار فى علاجه الألفاظ على الإكثار من شواهدها والربط بين معانيها وما فى اللغات السامية ، والإشارة إلى مصادر هذه الأقوال والمعانى والشواهد ولكن النموذج المطبوع لا يوضح منهجه تماما فى ذلك .

المعجم الكبير :

لقى المعجم الكبير عناية أكبر مما لقى ما سبق من معجمات إذ ألف المجمع منذ أيامه الأولى إحدى عشرة لجنة لوجوه نشاطه المختلفة كان منها لجنة المعجم[(١)] ثم تغير أعضاؤها فى الدورة السابعة[(٢)] ثم ضم إليها آخرون فى الدورة التاسعة[(٣)] . وقررت اللجنة فى أول الأمر تأليف ثلاث لجان فرعية منها هى لجنة المصطلحات العلمية ولجنة الاقتصاد والقانون ولجنة العمارة والفنون ثم زيدت اللجان فى دورات مختلفة حتى أصبحت فى الدورة الحادية عشرة ستا[(٤)] .

ومهمة هذه اللجنة إعداد مواد المعجم الكبير[(٥)] وتختص بالفحص عن جميع ألفاظ العلوم والفنون والآداب على أن تستعين فى عملها بمن تشاء من العلماء المتخصصين أفرادا وجماعات[(٦)] .

---

(١) مجلة المجمع ١ : ٣١ . (٢) مجلة المجمع ٥ : ١٩١ .
(٣) نفس المرجع ٦ : ١٦ و ١٧ .
(٤) نفس المرجع ٥ : ١٩١ و ٦ : ١٦ و ١٧٧ .
(٥) نفس المرجع ٦ : ١٧ . (٦) نفس المرجع ٥ : ١٦١ .

وأصدرت هذه اللجنة كراستين تحتوى كل منهما على مئة صفحة أنموذجا للمنهج الذى ترى السير عليه فى مثل هذا المعجم لتستطلع فيه آراء العلماء والمتخصصين فى اللغة وتعتمد فى الوصف على هذا الأنموذج مع العناية بالتخطيط النظرى للمنهج .

نحي فى هذا المعجم منحى المعاجم الغربية فى استخلاص المعانى العامة المشتركة التى تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة ، والتى تشبه إلى حد كبير ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس وقدمها فى صدر كل مادة مع ترقيمها . وقسمت المادة نفسها إلى أقسام بحسب معانيها التى استنبطت منها وأعطى كل قسم الرقم الذى وضعه تحته معناه فى صدر المادة . ولم يقتصر البحث على هذه المعانى اللغوية وحدها بل تعداها إلى المسميات وأسماء الأماكن والأعلام المشتقة من كل مادة . فجعلت لها الأقسام على ترتيبها المذكور ووضعت فى صدر المادة وفى المادة تحت أرقام متماثلة شأنها شأن المعانى أيضا .

وذهب هذا الأنموذج مذهبا جديدا لم تعرفه العربية من قبل إذ قدم فى صدر كل قسم من المادة الواحدة الألفاظ التى تقابلها فى اللغات السامية شقيقات اللغة العربية مع كتابتها بالعربية والحروف اللاتينية ليسهل النطق بها ووضعها بين قوسين معقوفين . فإذا كان اللفظ غير سامى الأصول ، بل أخذ من لغة أجنبية ، ذكر هذا الأصل الأجنبي بصورته الأصلية .

ورتبت الألفاظ فى الأقسام بأن تبدأ بالمجرد وتختم بالمزيد . وروعى فى بعض الأقسام تقديم الأفعال على الأسماء وفى بعضها الآخر تقديم الأسماء على الأفعال ، ولعل القائمين على المعجم يستقرون على تقديم أحدها على الدوام ثم ترتب المجردات منه أولا فالمزيدات وكذا المجردات فى النوع الثانى فالمزيدات ، ويطبق ترتيب صارم على جميع الصيغ المجردة والمزيدة يتبع فى المعجم بأكمله .

ومن الطبيعى أن المعجم كله يسير على نظام أساس البلاغة فى ترتيب المواد باعتبار حرفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ من الأصول غير أنه رتب الألفاظ المعربة من غير الساميات ومعظم أسماء الأماكن والأعلام بحسب حروفها جميعها .

وعلاج الألفاظ بنظم إذ تذكر الأفعال بماضيها ومضارعها ومصادرها أو ماضيها ومصادرها إذا كان مضارعها قياسيا والأسماء بمفردها وجموعها وكثر الاستشهاد ، وتنوع شرح كثير من الشواهد بحروف صغيرة حتى لا تأخذ حيزا كبيرا من الكتاب .

والحق أن المنهج جميل فيه كثير من الأمور التي نحتاج إليها أشد الاحتياج وتيسر البحث كل التيسير . ولكننا نختلف مع القائمين عليه فى بعض أمور إلى جانب تنبيهنا على أن تبذل عناية كبيرة فى الإشراف على طبعه حتى لا يتسرب الخطأ إليه بسبب كثرة الأقسام فيه ويختلط بعض الألفاظ فيرد فى القسم غير اللائق به .

فنحن نختلف معهم فى أسماء الأماكن والأعلام ونحب ألا تدخل فى المعجم اللغوى إلا إذا ارتبطت بالتراث الثقافى العربى بأن أخذت منها صفات أو مشتقات أو ضربت بها الأمثال وما ماثل ذلك . وأما ماعدا ذلك فتفرد له معاجم خاصة به ولعل مما يؤيد هذه الدعوة الحيرة فى ترتيبها فقد أراد أصحاب هذا المعجم أن يرتبوه وفقا لحروفها كلها كما تفعل كتب الرجال والطبقات إلا إن ظهر اشتقاقها واضحا فإذ طبق المبدأ الأول رأينا كثيرا من الأعلام تأتى فى غير أماكنها ويصعب علينا — وقد ألفنا معاجمنا الاشتقاقية — أن نوفق إلى موضعها . وإذا طبقنا المبدأين حرنا بين المشتق والمرتجل منها والأعلام والأماكن لاصلة قوية بينها وبين المعانى اللغوية التى تتصل بها فى حالة اشتقاقها ولا تأثير لها فى مادتها ولا تطور لها كالألفاظ اللغوية المتصرفة . ولذلك نحب أن نبعدها عن المعاجم اللغوية . فإذا ما أصر المجمع على إدخال الأعلام والأماكن فليضع قاعدة محكمة لاختيارها لأنه بطبيعة الحال لن يدخل الأعلام جميعها وليحترس فى هذه القاعدة من القاموس والتاج والعباب وأمثالها التى كان همها الأول أعلام المحدثين والفقهاء . ولعله يحذف من أسماء الأماكن مالا تحديد له أو لعل الأوفق أن يكتفى بأن يعرفها بأنها موضع ، فإذا أراد الباحث الدقة فى التحديد رجع إلى معاجم البلدان .

ونختلف مع القائمين على هذا المعجم فى المفردات السامية المقدمة فى صدر كل قسم فقد اقتصروا على إيرادها كنظائر للألفاظ العربية وكنا نحب أن يبذل بعض المحاولات للربط بينهما ومعرفة اللفظ العربى أمأخوذ منها أم أصيل فى العربية مثلها وما شابه ذلك ولكنهم اقتصروا على منهجهم محتجين بأنهم لا يريدون أن يفرضوا آراءهم على القراء والباحثين . وتلك حسنة لهم ولكنها لا تغنينا — بعد أن تقوم الأبحاث التى تدرس العلاقات بين العربية والساميات — عن معجم يدون لنا هذه الدراسات .

ونختلف معهم فى الشواهد الشعرية ، فنحب ألا يستشهد إلا بما عرف قائله منها وخاصة أن الانتحال مشهور فى عالم الأدب والنحو العربيين .

وفى ختام القول نقترح أن يشار إلى المتعدى واللازم من الأفعال وإلى المراجع التى أخذت منها المفردات التى لم يروها أحد آخر ، ومراجع الشواهد من الحديث والشعر والأقوال حتى يمكن الحكم عليها . »

المعجم الوسيط :

اقترح الأستاذ محمد على علوبة وزير المعارف على المجمع فى دورته الثالثة[1] أن يسعف المجمع العالم العربى بمعجم على أحدث نمط عصرى لينتفع به طلاب العلم إذ يجدون أمامهم معجما مصورا سهل التناول ييسر عليهم تحصيل اللغة فأصدر المجمع القرار الآتى « نظرا إلى حاجة طلاب التعليم الثانوى ومن فى مرتبتهم وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية إلى معجم لغوى وسيط سهل التناول ميسر الترتيب مصور بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس يقرر المجمع الشروع فى اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل وأن يعهد إلى لجنة بالشروع فى تحقيقه » .

---

(١) المجلة ٥ : ٢٠٢ .

وأراد المجمع ألا يقصر المعجم الوسيط على طلاب التعليم الثانوى ومن فى مرتبتهم من المثقفين فرأى أن يسمو به حتى يجعله « مرجعا وافيا للكاتب والدارس المثقف[(١)] »

وظهر هذا الارتفاع فى مجال بحث المعجم إذ أن لجنته ستقوم بما يلى من أعمال[(٢)] « ستستعين اللجنة بالمختصين فى تحقيق ما اعترضها من كلمات معربة وبيان الصلة بين الكلمات العربية وأخواتها السامية لترد الكلمات إلى أصولها ما أمكن ، أما أسماء الحيوان والنبات فسنشرحها شرحا علميا وموضحا بعضها بالرسوم وكذلك الأعلام الجغرافية وما إليها » .

وتتناول من المصطلحات العلمية ما يكثر دورانه على ألسنة المتعلمين وما يناسب المعجم الوسيط مما يضعه المجمع من مصطلحات .

وبعد عدة لجان نجحت الأخيرة منها فى إتمام معجم على قسط كبير من التنظيم والتيسير يفوق فيهما مدرسة اليسوعيين التى تأثر بمنهجها ، وقد قسم كل مادة إلى قسمين ـ الأول للأفعال والآخر للأسماء والصفات وما إليهما . ورتب الصيغ فى داخل كل قسم فقدم المجرد منها ثم رتب المزيد وفق حروفه كلها . وفصل فى الأفعال المتعدى من اللازم والتزم أن يورد الماضى منها والمصادر جميعها والصفات وأن يشير إلى المضارع . وأتى بالتركيبات التى تتألف من كل صيغة بعدها مباشرة بدون ترتيب وكان حقها أن ترتب أو تؤخر فى آخر المادة مع ترتيبها أيضا ونص على جمع الأسماء ولم يكرر اللفظ مع معانيه المتعددة واستعاض عنه بخط أفقى كما فعل بعض أفراد مدرسة اليسوعيين وأهمل الشواهد تماما وأتى ببعض الصور وحاول ألا يتقيد بعبارة القدماء فى التفسير .

والحق أن هذا المعجم أقرب معاجمنا إلى الكمال فى الجمع والترتيب والتيسير لولا بعض الاضطراب الخفيف الذى ذكرناه وإهماله التمييز بالرموز إلى أنواع الكلام

---

(١) المجلة ٣ : ٣٣ .

(٢) المجلة ٥ : ١٠ ، ١١ .

المختلفة وخروجه على هدفه الأول المؤلف له إذ هو معجم كبير قد يفوق القاموس المحيط للفيروزآبادى وهو من أشمل معاجمنا فليس هو إذن للطلبة أو من فى مستواهم .

معاجم أخرى :

واتخذ المجمع قرارا بطبع معجمين آخرين لم ينفذ شيئا منهما بعد . أولهما معجم جغرافى[1] وثانيهما معجم ألفاظ القرآن ، على القواعد الآتية :

(١) يفسر المعنى اللغوى كما جاء فى النصوص العربية وفى كتب اللغة القديمة ويرجع إلى ما يمكن أن يكون من أصل فى اللغات السامية أو غيرها .

(٢) تبين المواضع التى وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم ومعانى الكلمة فى هذه المواضع على اختلافها كما فهمها القدماء من المفسرين وعلماء اللغة ويبين ما يكون بين هؤلاء المفسرين واللغويين من اختلاف فى المعانى ، ويدل على المصادر من كتب التفسير أو من كتب اللغة .

(٣) تبين المعانى التى يمكن أن يكون قد استكشفها المتأخرون من المفسرين واللغويين والعلماء وينص على مواضعها فى كتبهم وفى آثارهم العلمية المختلفة .

(٤) الكلمات اللغوية تشمل الأسماء الجغرافية والتاريخية والمصطلحات على اختلافها .

(٥) يلجأ إلى تفسير الآيات إذا دعت إلى ذلك الضرورة اللغوية .

(٦) تكون عبارة المعجم على دقتها العلمية بحيث يفهمها أوساط المثقفين ، وهو منهج دقيق لو نفذ .

---

(١) المجلة ٥ : ٨ .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعيوبها

تضم هذه المدرسة أنواعا مختلفة من المعجمات ، من اليسير أن يجعل كل منها مدرسة خاصة . ولكن هذه الأنواع جميعها تسير فى تقسيمها وترتيبها على حروف ألف باء باعتبار الحرف الأول فالثانى فالثالث . . . الخ من الأصول . وأحب — حين أتكلم عن خصائص هذه المدرسة وعيوبها — أن أبعد جانبا أساس البلاغة إذ له من الأهداف والمناهج والظواهر وغيرها ما يميزه عن بقية المعجمات كل التمييز . كذلك أرانى مضطرا إلى استبعاد مشروعات المجمع اللغوى حين الحديث عن العيوب لأنها لا زالت مشروعات تحت الطبع وعرضة للتغيير والتبديل فأحكامى عليها قد يكون فيها بعض الجور أو ربما لا تنطبق عليها بعد الطبع .

وهناك خلاف واضح بين معجمات اليسوعيين ومعجمات المجمع اللغوى، الأولون رموا إلى تأليف كتبهم للطلبة والتلاميذ وربما طلبة مدارس اليسوعيين خاصة ، أما المجمع فيرمى إلى أنواع مختلفة من المعاجم منها الكبير الجامع ومنها الوسيط للأدباء والكتاب ومنها التاريخى وما إلى ذلك .

وأدى هذا الخلاف فى الهدف إلى خلاف كبير فى ميدان البحث والمنهج فمعاجم اليسوعيين كلها تميل إلى الاختصار مع الجمع وحذف ما يؤذى أسماع الطلبة من الألفاظ البذيئة وأسماء العورات ، والعناية بالألفاظ المسيحية والعامية ، وكل معجم من معاجم المجمع له ميدان بحثه الخاص بحسب ما يرمى إليه .

وبدأ تنظيم المادة قاصرا فى محيط المحيط وقطره للبستانى ولكنه أخذ فى الكمال حتى بلغ الغاية بحسب نظام الحروف الأصول فى المنجد . ولما كان المجمع حديث

النشأة فقد تلقف منهج اليسوعيين فى التنظيم كاملا ولم تظهر على أعماله نواحى الضعف فى أعمال المتقدمين من اليسوعيين .

واشترك القائمون على المعجم الوسيط مع اليسوعيين فى ترتيب المادة بتقديم الفعل منها وتأخير الاسم وحذف الأعلام .

وخالف القائمون على أعمال المجمع اليسوعيين بالحرص على العربية الفصحى على حين تسامح هؤلاء كثيرا وأدخلوا العامى وما أشبهه . وكذلك لم يقعوا فى الخطأ الذى وقع فيه اليسوعيون حين اعتمدوا على فريتاج وجوليوس فأتوا بألفاظ وكلمات وتفسيرات لم تعرفها العربية .

وابتكر المجمع بعض الأمور الجديدة التى لا نجدها عند اليسوعيين وأهمها فى المعجم محاولة التفسير بعبارة جديدة قريبة من مستوى المحدثين بدلا من التزام عبارات الأقدمين الذى نحو به كثير من اليسوعيين ، وفى المعجم الكبير العناية بالنظائر السامية للكلمات وتصدير المادة بمعانيها وتقسيمها بحسبها .

وهذه المدرسة الحديثة أحسن المدارس ترتيبا وتنظيما ، ولكنها تؤخذ عليها أمور فى هدفها ومجال بحثها ونخصص بالذكر منها اليسوعيين فلعل معاجمهم أكثر المعاجم العربية بعدا عن تحقيق هدفها فهى جميعا مؤلفة للطلبة وكلها تحاول الاعتماد على أكبر معجم فى العربية القاموس المحيط ، وإن خف ذلك كثيرا عند المتأخرين منهم . وليس بصحيح أن الطلبة محتاجون إلى مفردات القاموس .

ولست أريد الإطالة فيما آخذه عليهم إذ بينت ذلك فى حينه ويزداد وضوحه فى الكلام عن عيوب معاجمنا القديمة .

الكتاب الثالث

المعاجم التي نحتاج إليها

الفصل الأول

عيوب المعاجم القديمة

انتشر التعليم فى العصر الحديث انتشارا فسيحا لم يعرف له مثيل فى العصور القديمة . واحتاج إلى استخدام معاجم اللغة طلبة العلم أو طلبة المدارس ولكنهم عسر عليهم أن يجدوا ما يبحثون عنه فى المعاجم القديمة فكثرت الشكاوى وتلاحقت حتى طالب بعضها بالقضاء على العربية الفصحى وخاصة بعد اطلاع الباحثين على معاجم اللغات الغربية التى تمتاز باليسر وتوفير الوقت فتحاول أول ما تحاول أن تشرح لك طلبتك وتمهد لك سبيل العثور عليها فى أسرع مدة . فما الأمور التى تبعث على الشكوى فى هذه المعاجم ؟ لعل أحسن من صور هذه الأمور أحمد فارس الشدياق في الجاسوس على القاموس فهو — وإن كان همه نقد القاموس المحيط — وصف مواطن الشكوى فى المعاجم عامة إلى جانب أن ما يشكوه من القاموس لا ينفرد به بل يعم غيره من معاجم . وسأعتمد — مع الجاسوس — على أوصاف بطرس البستانى فى مقدمة البستان وأقوال أستاذى المشرف الأستاذ « مصطفى السقا » فى بعض مقالاته بصحيفة المعلمين[1] .

لعل أول ما يؤخذ على معاجمنا جميعها التصحيف . فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التى ترسمها وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه . ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضافة فى موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه فتسبب الخطأ . ولم يأبه أصحاب المعاجم الأولى لدفع هذا الخطر عن كتبهم حتى جاء أبو على القالى فضبط

---

(١) فبراير ١٩٢٣ ص ١٢٦ ، ويونية ١٩٢٣ ص ٢٧٢ .

ألفاظه فى البارع بالعبارة . ولكن العلماء بعده أهملوا سنته حتى أحياها المجد الفيروزآبادى فى القاموس المحيط . وكانت هذه الخطوة ذات خطر فى حماية الألفاظ من تصحيف الحركات ولكنها أرغمت المؤلف أن يذيل كل كلمة بأخرى أو بكلمات قد تصل إلى خمس ليبين ضبطها فشغل هذا فراغا كبيرا من المعاجم ، ويضيع علينا اليوم وقتا طويلا نضن به أن يذهب هباء . ولا حل لهذه المشكلة فى المعاجم إلا حين تحل المشكلة برمتها فى اللغة كلها . وقد حاول كثير من الباحثين المحدثين ذلك بتقديم المقترحات المختلفة . . . من كتابة بالحروف اللاتينية وتغيير صورة الحرف الواحد مع الحركات المختلفة وضبط بعض الحروف بالحركات وإهمال بعضها الآخر مما يسهل معرفته ، ولكننا إلى اليوم لم نستقر على رأى بعينه فى هذه المشكلة .

ويعترى التصحيف الحروف أيضا لأنها تنقسم إلى مجموعات تتشابه فى الصورة ولا تختلف إلا بنقطة أو اثنتين أو ثلاث من فوقها أو تحتها ، وما يجرى للحركات يجرى للنقط ، وما أصاب الحركات من إهمال وعناية القالى والفيروزآبادى أصاب النقط ولكن المشكلة لا زالت باقية تنتظر الحل بطرفيها .

ويكفى دليلا على خطر التصحيف أن لم يسلم منه لغوى وأن قال فيه الأئمة[(١)] : ومن ذا الذى سلم من التصحيف ؟ وقال العسكرى[(٢)] : وفى الجملة فما أحد سلم من التصحيف والتحريف حتى الأئمة الأعلام ، منهم من أئمة البصرة أعيان كالخليل بن أحمد وأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وأبى عبيدة معمر بن المثنى وأبى الحسن الأخفش وأبى عثمان الجاحظ وأبى زيد الأنصارى وأبى عمر الجرمى وأبى حاتم السجستانى وأبى العباس المبرد ؛ ومن أئمة الكوفة أكابر كالكسائى والفراء والمفضل الضبى وحماد الراوية وخالد بن كلثوم وابن الأعرابى ومحمد بن حبيب وابن السكيت وأبى عبيد القاسم بن سلام وعلى اللحيانى وأبى الحسن الطوسى وأبى العباس ثعلب .

وقد وقع فى التصحيف المتأخرون من أصحاب المعاجم أيضا فهذا أحمد فارس

(١) المزهر ١ : ٤٤ .　　(٢) الجاسوس ٥ .

الشدياق يعقد النقد الثالث والعشرين لتصحيف الفيروزآبادى ، وهذا الأب أنستاس الكرملي يخصص أكثر ما فى كتابه (أغاليط اللغويين) لتصحيف اليسوعيين من المعجميّين .

ومن آثار هذا التصحيف الواسع النطاق وجود عدد كبير من الكلمات لا نعرف حركاته ولا حروفه على وجه اليقين . وكثرت الألفاظ التى ادعى فيها إبدال الحروف ونسب ذلك إلى قبائل العرب ، وابتكرت ألفاظ ربما لم تعرفها العربية أبدا . ولعل الأمر الوحيد الذى يخلصنا من هذه البلبلة الفكرية والشك فى هذه الألفاظ جمع أكبر عدد من الرسائل اللغوية والمعاجم القديمة والاطلاع على ما قالته بصددها . وما تبقى منها ولم نستطع الحكم عليه من هذا السبيل حاكمناه على ضوء الاشتقاق فإذا وجدنا له مادة تشترك معه فى معانيه حكمنا بصحته فإن لم نجد رجحنا تصحيفه . فإن كان الأدباء ومستعملو العربية أعرضوا عنه ولم يستخدموه نفيناه من اللغة فإن كانوا استخدموه أبقيناه إذ صار أحد أفراد هذه الأسرة العربية وتجنس بجنسيتها .

ولعلنا نضيف إلى المصحف : المصنوع فقد وضع بعض العلماء ألفاظا لا أصل لها حبا فى الشهرة والتكثر . واشتهر ذلك عن أبى عمر الزاهد وصاعد اللغوى وروى عن المبرد أيضا ووجد ذلك منذ عصر قديم حتى قال الخليل[1] (إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت) واتهم الأزهرى الليث وابن دريد وابن قتيبة والجاحظ بشىء من ذلك كما اتهم ابن فارس ابن دريد بذلك صراحة . ولكن المصنوع فى الحقيقة كان قليلا ولا خطر له حتى لم يشتهر النقد به ولم يوصم به من المعاجم غير العين والجمهرة وكانت الوصمة بدون دليل وإنما هى ادعاء غير دقيق ولا محدد . فالألفاظ التى قيل عنها ذلك عند الليث وابن دريد لم ينفها أصحاب المعاجم وأقروها كثيرا . وما قيل عن المصحف علاجا له يقال عن هذا الصنف من الكلام أيضا .

الموطن الثانى من مواطن الشكوى بل كان أعظمها خطرا عدم تمثل المؤلفين

(١) المزهر ١ : ٨٥ .

للغرض من المعاجم فهم جميعا سواء من أطال ومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة بواضحها وغريبها ونادرها ولغاتها وأن يجمعوا معها معارف العرب أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل يحوى من كل صنف وتختلط فيه الأصناف اختلاطا عجيبا . فهذا ابن دريد يريد أن يجمع جمهور الكلام فيأتى بما لم يعرفه عرب الشمال إلا من أبعد منهم فى الجنوب قاصدا بتجارته اليمن وأتى بما لا يدور على ألسنة عرب الشمال إلا قليلا أو على ألسنة قبائل متفرقة منهم فكان من النوادر . وهذا ابن فارس يؤلف المجمل فيحشوه بما يزخر به كتابه الأكبر المقاييس ويملؤه بما أتى به الخليل الذى قصد إلى (الواضح والغريب) فى معجمه وبما أتى به ابن دريد وقد مضى ذكر ما أولع به من لغات يمنية وغيرها . وهؤلاء أتباع المدرسة اليسوعية يؤلفون للتلاميذ فيرجعون إلى أحد معاجم العربية الكبرى القاموس ويحاولون أن يزيدوا عليه ولا يختصرون منه إلا القليل أو يحذفون منه دون خطة معينة .

أما من أطالوا فحشوا كتبهم بالأعلام العربية والأعجمية وأسماء الأماكن والقصص والخرافات والمفردات الطبية والاصطلاحات الغريبة حتى مصطلحات ضرب الرمل والأمور الأجنبية من الإسرائيليات والروميات والهنديات والمشتقات القياسية وما يمكن الاستغناء عنه . ودفع حب الغريب بعضهم إلى تأويل الواضح والإبعاد فى معناه . وليتهم ساروا فى هذه الأمور على وتيرة واحدة وعمدوا فيها إلى الاستقصاء ولكنهم كانوا يعنون بالأعلام فيأتون ببعضهم ويهملون آخرين لعلهم أشهر ممن ذكروهم ، ويعنون ببعض المصطلحات فيذكرونها ويهملون أخرى لعلها أكثر منها شهرة ودورانا على الألسنة . وليتهم عُنوا بالدقة والتحديد فيما ذكروه حتى يعطوا صورة واضحة منه فلو فعلوا ذلك لاعتبرنا معاجمهم دوائر معارف وحاسبناها بصفتها هذه وفى هذه الحالة نعيب عليها الصبغة اللغوية فى المواد التى لا معارف فيها . والرأى عندى أن تبتر جميع هذه الفنون من المعاجم ولا نبقى منها إلا الألقاب التى لها دلالة خاصة ، والمصطلحات التى كثر دورانها على الألسنة حتى أصبحت من الكلام المألوف

أما غيرها فلا يدخل فى المعجم اللغوى وإنما كل منها له معجمه الخاص به فالأعلام لمعاجم الرجال والأماكن لمعاجم البلدان وما إلى ذلك . ويجب أن نتمثل الغرض من المعجم تمثلا واضحا دقيقا فالمعجم المختصر غير الوسيط غير الكبير ، وسنوفى هذه الناحية حقها بعد .

والموطن الثالث الذى نشكو منه القصور ، فهذه المعاجم جميعها على الرغم من رغبة مؤلفيها فى جمع اللغة قاصرة وليس فيها إلى اليوم ما هو جامع بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . أما المعاجم الأولى فعذرها واضح ، وهو قلة المراجع بين أيديها وحداثة عهدها بهذا النوع من التأليف . وأما الحديثة فاقتصر كل منها على عدد معين من المراجع لم يتجاوزه ، فاللسان له مراجعه الخمسة ، والقاموس له مرجعاه . وكان أمامهم مراجع أخرى كثيرة يجب ألا تُبْعَد على هذا النحو . ومن أسباب هذا القصور أيضا عدم استقصائهم الألفاظ الواردة فى الرسائل اللغوية الصغيرة وفى دواوين الشعر حتى إننا كثيرا ما نجد فيها ألفاظا لا نعرف لها معنى أو صيغا لم يشر إليها أصحاب المعاجم . وأقرب مثال لذلك فى ذلك العهد الفهرست الذى ألحقه محققا (المفضليات) المصريان للألفاظ التى لم ترد بالمعاجم ،والمفضليات هى ماهى فى عالم الشعر العربى وكل شعرائها حجة فى اللغة .

ومن أول الأسباب لهذا القصور نظرة أصحاب المعاجم إلى اللغة نظرة ناقدة لا جامعة . فلم يحاول أحد منهم أن يجمع اللغة العربية بجميع لهجاتها أو لهجة معينة منها فى معجمه ، وإنما حاول كل منهم أن يقتصر على الفصيح الصحيح ، وقسموا القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يعتد بلغتها ، وأخرى غير فصيحة لا يعتد بها ، وأقاموا أحكامهم على هدى القرآن واللهجة الشعرية الفنية . قال أبو نصر الفارابى فى أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف [1] : « كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما فى النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى

---

(١) المزهر ١ : ١٠٤ .

من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرئون بالعبرانية ، ولا من تغلب فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزدعمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم » . وقد اختلف العلماء فى أسماء القبائل التى يحتج بها بعض الاختلاف ، ولكنهم أجمعوا على أنهم تركوا لغات كثيرة من القبائل ؛ فالعربية التى دونها أصحاب المعاجم عربية خاصة لم يتكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الفسيحة الأرجاء وهى التى سميت « العربية الفصحى » . أما العربية العامة فقد فقدت منا إلى الأبد فيما يبدو .

ومن الأسباب أيضا إهمال المولد وعدم اعتباره من اللغة حتى ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعانى التى ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التى عاشوا فيها ، وجعلوا اللغة لا تساير ركب الحياة فاتهمت بالتحجر . وكان من علماء اليوم من نادى بهجرها إلى العامية لغة الحياة . وقد تلافت كتب لحن العامة والخاصة بعض نواحى هذا النقص ، ولكنها تركت أكثره لأنها لم تكن معاجم تريد الاستقصاء . وقد حاول أحمد تيمور باشا أن يطلعنا على بعض الألفاظ العباسية التى أهملتها المعاجم فى مقالاته التى نشرها فى مجلة المجمع العلمى بدمشق . وإن هذه اللغة العامية لذات خطر كبير لأنها تعطينا شواهد نستطيع أن نقيم عليها أخطر

النتائج فى بحث الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى تلك العصور بل الحياة اللغوية نفسها ، وتفيدنا كل الفائدة فى دراسة العربية الفصحى .

ولعل علاج هذا القصور فى أمرين . أما ما أهمله أصحاب المعاجم من ألفاظ الأدباء والعرب الذين يستشهد بكلامهم فى عرفهم ، فإننا نستطيع أن نجمع قدرا كبيرا منه حين نحقق دواوين الشعر ومجاميع الأدب ونبرزها فى صورة علمية معتمدة وربما استطعنا أن نصل إلى معانى كثير منها من السياق الذى وردت فيه أيضا . أما ما لم يرد منه فى أقوال الأدباء فلا موضع للأسى عليه ، فما وصل إلينا أكثر من حاجتنا .

وأما المولد فهو الأمر الذى اختلفت فيه آراء الباحثين اختلافا كبيرا ربما يمثله هذا النقاش الطويل الذى دار بين الدكتور أحمد أمين والشيخين محمد الخضر حسين ، وإبراهيم حمروش فى المجمع اللغوى ، إذ ذهب الأول إلى أن[1] « اللغة العربية لغتنا فيجب أن تخضع لحياتنا ، تنمو بنمونا وتسير مع زمننا وزمن من يأتى بعدنا ، لا أن تخضع حياتنا لها ، ويجب أن تسايرنا فى تقدمنا وتكون أداة طيعة لتطورنا ، لا أن تقسرنا على أن نرجع إلى الوراء ونعيش عيشة القرون الوسطى . . . ونظرة واحدة إلى تاريخ اللغة العربية تبين لنا مدى الخطر الذى يحيط بنا ، وهو يتلخص فى أن جماعة من العلماء فى صدر الدولة العباسية ساحوا بين قبائل العرب يأخذون منهم مفردات اللغة ، وكان برنامجهم ألا يأخذوا عن حضرى ولا عمن خالط الحضريين من أهل التخوم ، وكلما أمعنت القبيلة فى البداوة كانت أولى بالنقل عنها . . . وهم من غير شك يشكرون . . ولكن موضع الخطأ فيهم أنهم قرروا أن اللغة العربية ليست إلا هذا الذى جمعوه » . ورد عليه الشيخان .

ولعل مما يزيد الأمر غرابة أن المجمع على الرغم من اختلاف أعضائه هذا ، قرر أن يضع معجما تاريخيا لألفاظ اللغة العربية فهل يريد بذلك أن يؤرخ للألفاظ فى العصر الجاهلى والأموى وحدهما أو فيما بعدهما من عصور ؟ أما إن كان يريد العصرين

---

(١) مجلة المجمع ٦ : ٨٧ .

الأولين فلا داعى لبذل الجهود فيهما لأننا لا نعرف من أولها إلا مدة قصيرة لا تزيد على ١٥٠ سنة أو ٢٠٠ سنة وكثير من نصوصها مشكوك فيه ، أما العصر الثانى فلا يزيد على ١٣٠ سنة فكأنه بذلك قصر حياة العربية على ٣٠٠ سنة ، وهى مدة من القصر بحيث لا يتضح فيها التغيرات التى تعترى الألفاظ ، ولعلهم يريدون بالتطور التاريخى إبانة أصول بعض الألفاظ المعربة والدخيلة . فإن كان الأمر كذلك فكتب المعرب موضعها وهى صنف آخر غير المعاجم التاريخية . أما إذا كانوا يريدون التطور الكامل للألفاظ فى جميع العصور حتى اليوم ، فهل يريدونها دراسة علمية نظرية أو دراسة عملية ؟ لقد كان الهدف من دراسة الأقدمين للعربية عمليا محضا فأضاع علينا كثيرا من مفردات اللغة وأثار منا الشكوى ، فإذا ما أصبح هدف المجمع من هذا المعجم التاريخى نظريا محضا أضاع ما أضاع وأثار ما أثار من السخط وكأننا لم نفعل شيئا .

ولعلنا نستطيع أن نتخلص من أشكال الألفاظ المولدة والمحدثة هذه بتأليف أصناف من المعاجم منها ما يختص بالألفاظ الفصيحة وحدها ونسميه معاجم العربية الفصحى ، ومنها ما يختص بالألفاظ جميعا ونسميه معاجم العربية العامة وتشبه هذه المعاجم المعاجم التاريخية ومعاجم اللهجات كثيرا . ولكننا نحترس من هذا بأننا نفرق بين العربية العامة والعربية العامية أو الدارجة ، فالعربية العامة تشتمل على جميع الألفاظ المدونة فى الآداب والفنون والعلوم ، والعربية العامية هى لغة الكلام وهما تشتركان فى قدر كبير من الألفاظ ولكنهما تختلفان فى قدر كثير أيضا .

ومن أهم أسباب الشكوى من معاجمنا النظم التى اتبعتها فى تقسيمها وترتيب أبوابها وفصولها وقد تبين لنا مصاعبها آنفا . ويزيد تلك الشكوى حدة ألا يوجد معجم واحد كبير يسير على حروف ألف باء من أول الكلمة إلى آخرها كما فعلت المدرسة الحديثة وهو النظام الأمثل عندنا .

ويتصل بذلك الاضطراب الشديد الذى اعتراهم فى وضع كثير من المفردات بسبب مراعاتهم لبعض الأحكام الصرفية وخاصة الاشتقاق وأصالة الحروف وزيادتها

فقد أرغمهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ التى اختلف الصرفيون فى أصلها الذى اشتقت منه، وادعى كل منهم لها أصلا وغلّط بعضهم بعضا، وعلى إيراد بعض الألفاظ فى مواضع لاتخطر على بال الباحث ومن أجله ألفت المعاجم، وعلى أن يختلف موضع كثير من الألفاظ عند أحدهم عنه عند الآخر . وأهم مثال لذلك الرباعى المضاعف الذى اعتبره الكوفيون مشتقا من الثلاثى وتبعهم فى ذلك بعض أصحاب المعاجم واعتبره البصريون مادة أصيلة فأورده بعض أهل المعاجم بمواضع خاصة به؛ والمعرب من الألفاظ التى أوردها كثير من أصحاب المعاجم فى مواضع بعيدة عن الأذهان فالإستبرق فى برق والاسفيداج فى سفدج والأرجوان فى رجو والأندلس فى دلس أو كرروها فى موضعين أو أكثر . والحق أن اعتبار زيادة الحروف فى الألفاظ الأعجمية أمر غريب لأن شأن المزيد أن يستغنى عنه بالأصل الذى زيد عليه وهنا ليس كذلك إذ لا شىء من الهمزة والألف والنون فى أرجوان مثلا زائد وقد كان أصحاب كتب المعرب على حق حين اعتبروا فى ترتيبه الحروف كلها .

ومما اختلفوا فيه بهذا السبب ذو الهمزة وذو النون والمعتل الواوى واليائى فكان بعضهم يرى الهمزة أو النون أصلية وبعضهم يراها مزيدة أو يرى الهمزة منقلبة عن حرف علة ويخطىء بعضهم بعضا فالأباءة والأشاءة والألاءة والحنطأو والفرقىء وغيرها كثير يوضع فى المهموز وفى المعتل . ولعل سبب ذلك أن أصل المهموز والمعتل واحد . ومزلقة النون أطم وأعم فإنها تلتبس فى أوائل الألفاظ وأواسطها وأواخرها مثال الأول النرجس والثانى الحنزاب والثالث حومانة وغيرها أأصلى هو أم مزيد؟ وكان المعتل مع المهموز من أعظم الأمور إثارة لحيرتهم واضطرابهم حتى تخلص كثير منهم بجمع المعتل الواوى واليائى والمهموز معا ومن حاول الفصل بينها أخذ يفتخر بذلك على الرغم مما وقع فيه من أخطاء . وإلى جانب ذلك أوردوا ألفاظا أخرى بحسب أصولها عندهم فالتورلة مثلا فى ورى، والدولج فى ولج، وتخمة فى وخم، وترات فى ورث وما شابه ذلك .

والحق أن هذه مشكلة أخرى ربما تفوق غيرها فى الصعوبة إذ تمسك الأقدمون والمحدثون بأن العربية لغة اشتقاقية فلابد من وضع الألفاظ فى مواد تقوم على الحروف الأصول وحدها واستبعدوا الحروف الزوائد من اعتبارهم وحصروا هذه الحروف الأخيرة فى عبارة (سألتمونيها) . ولكن البحث المقارن بين اللغات السامية جميعا يهزأ من هذا الحصر ويرى أن من الممكن زيادة غيرها من الحروف وقد حدث ذلك فعلا فى العربية وأخواتها .

وأترك هذا البحث المقارن إذ لا أستطيع أن أقوم به لعدم معرفتى بالساميات لأقوم ببحث آخر يقوم على أقوال بعض علماء العربية نفسها ويهدم نظرية حصر حروف الزيادة فى العبارة المذكورة . فهذا هو أحمد بن فارس من القدماء ذهب إلى أن الألفاظ العربية الرباعية والخماسية ألفت بطرق ثلاث : النحت وزيادة بعض الحروف والوضع ؛ ويهمنا الطريق الثانى فنحن إذا اتبعنا دراساته تتبعا واعيا خرجنا بأن الحروف التالية كانت من حروف الزيادة عند العرب . . . ب ج ح خ د ذ ر ز ش ص ط ع ف ق ك مع غض النظر عن حروف سألتمونيها التى لا نزاع فى زيادتها فلا يتبقى إذن من حروف العربية غير ث ص ظ ع . ولعل البحث الدقيق يؤدى إلى أنها تزاد بدورها فى بعض الأحيان . ولم ينفرد ابن فارس وحده بهذه الآراء فقد وجدت جذورها عند من قبله حتى نادى الخليل نفسه وهو أعظم علماء النحت واللغة العربية بزيادة العين فى بعض الألفاظ[1] . وإذن فذلك الحصر منهار .

ولعل بعض الناس يقول إن زيادة حروف سألتمونيها مطردة وزيادة هذه الحروف ليست بمطردة . فإذا كان الأمر كذلك أصبحت المهمة يسيرة فالزيادات المطردة يجب أن ينبه عليها فى مقدمة المعاجم وخاصة الصغيرة والوسيطة ، ولا تذكر البتة فى المفردات ، أما غيرها فيؤتى بها فيها فى موضعها اللائق بها باعتبار جميع حروفها . فلا داعى لشغل فراغ كبير بأسماء الفاعلين والمفعولين والتفضيل والمرة والمكان والزمان وما أشبهها إذا اطردت فى صيغتها وفى معانيها . أما إذا كانت شاذة فى

صيغتها أو تحملت فى تطورها معنى جديدا غير الأصل فى مادتها ، فلابد من ذكرها فى موضعها الذى تؤهله لها حروفها كلها . وفى هذه الحالة لا يكون لوضعها مع المادة الأصلية داع لأنها شاذة إما فى الصيغة وإما فى المعنى .

ولا أقصر الشاذ الصيغة على ما خالف أخواته فى الإعلال والإبدال مثلا كاستحوذ الذى كان يجب أن يكون استحاذ كنظائره كما تنص قواعدهم ، بل أدخل فيه أمثال اصطبر وازدجر ، فالصاد والزاى جعلت من المحال على اللسان العربى أن يخرج بعدهما تاء فى سرعة ، وجعلت من المحال على الأذن العربية أن تسمع جرس التاء بعدهما دون أن تنكرها ، ولذلك تفوه العربى أول ما تفوه بهما على هذه الصورة ولم يقلهما بالتاء أبدا باعتراف القدماء . وإذن فلا داعى لجعلهما من صيغة افتعل ، ولنجعلهما إذا أصررنا على الموازين الصرفية من صيغة افطعل وافدعل ، وننص على مواطن مجىء هاتين الصيغتين فى الصرف . أما فى المعاجم فيوضعان حيث تؤهلهما حروفهما كلها لشذوذهما فى الصورة ، وكذا الحال مع بقية ما يماثلها .

ويخلصنا الترتيب الألفبائى بالتدرج من أول الكلمات من كثير من مشاكل المعتلات والمهموزات . ثم يجب دراسة هذا الصنف من الكلام دراسة جديدة واعية ؛ لأن الرأى الحديث يعتبرها ذات أصل واحد ، وإنما هى تطورات طارئة على هذا الأصل . وحين ينتهى البحث فى هذه الألفاظ توضع فى موضعها ، مع التمييز التام بينها إن أمكن ذلك .

وإذا كانت المعاجم قد اضطربت فى أبوابها وفصولها وموادها ، فإن اضطرابها فى داخل المواد أشد وأعظم ، فلا رعاية لأى شىء ، وإنما تخلط المعانى المجازية بالحقيقية ، والمتقدمة فى الزمن بالمتأخرة ، والمشتقات بعضها ببعض ، وقد تذكر الصيغة فى أكثر من موضع ، وقد يورد فى تفسيرها أكثر من قول ، وكلها ذات دلالة واحدة ، وقد تبدأ المادة بالفعل أو الاسم أو الصفة أو ما إليها

بدون سبب ، فعلى الباحث أن يقرأها كلها مهما طالت حتى يستطيع أن يشعر بالاطمئنان إلى معرفة جميع معانى اللفظ الذى يبحث عنه . وقد شعر بهذا الاضطراب ابن سيده ووضع فى مقدمته منهجا لا بأس به لكتابه ، ولكنه لم يسر عليه . وحاول الصغانى نوعا من الترتيب فى العباب ولكنه قاصر . واتبعت مدرسة اليسوعيين والمجمع اللغوىّ نوعا من النظام هو أحسن ما وجد فى معاجمنا ولكن تنقصه بعض التفاصيل . فيجب أن نسير على نظام الصيغ فى داخل كل مادة بحسب حروب هذه الصِيغ ، أو نفصل الأفعال عن الأسماء كما فعلت مدرسة اليسوعيين والمجمع ولكن مع ترتيب كل منها بحسب صيغه أيضا ، ولا نسمح باختلاف هذا للنهج من مادة إلى أخرى ، وإنما يطبق على جميع المواد تطبيقا صارما حتى تتبين لنا الصيغ التى لم ترد فى المعاجم من كل مادة . فإذا كانت صيغا قياسية ، جاز لنا اشتقاقها وإن كانت من الصيغ التى أجاز المجمع اللغوى قياسها أذنّا لأنفسنا بذلك . ومهما كان الخلاف فإن القواعد التى وضعناها فى مقدمة المعجم لإبانة الصيغ القياسية مستغنية عن الإعادة .

ويعيب المواد أيضا إلى جانب عدم الترتيب قصور العَرض وإبهامه وسوء التفسير . فأكثر أصحاب المعاجم القديمة خاصة لا يلتزمون أن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره والمتعدى منه واللازم وبم يتعدى اللازم ، والمفرد من الأسماء والصفات وجموعها ، والمعرَّب وأصله ، وكيف دخل إلى العربية ومتى كان ذلك ، وما عراه من تغييرات ، وهل يأتى اللفظ فى أسلوب معين أو هو طليق ، بل قد يفهم من كثير منها تقييد بعض الألفاظ المطلقة ، وأخاص هو بقبيلة معينة أم عام بين العرب ، ولا يميزون بين الأفعال والصفات والأسماء ، وكثير منها يختلط على القارئ .

ويتمثل سوء التفسير فى التقليد ، فما من مؤلف وضع معجما إلا نقل تفسير من قبله ، حتى إننا نجد تفسيرات الخليل والأصمعى وأبى زيد للألفاظ باقية كما هى بدون تغيير ، وافتخر آخرهم بذلك ؛ ويتمثل فى التفسير بلفظ مجهول أو أقل دورانا

من اللفظ المفسر ، وفى التفسيرات الدورية التى قد تنفع فى معاجم المترادفات ولا تنفع فى المعاجم العامة التى لا بد فيها من التفسير بالشرح لا بالمرادف ؛ وفى عدم التفسير البتة ، اتكالا على الشهرة أو الاكتفاء بأنه معروف حتى ضاعت علينا أمور كثيرة كان يعرفها القدماء ولا نعرفها نحن ، وفى التفسير بألفاظ غير مشروحة فى مواضعها أو غير موجودة . ومن الطبيعى أن من الواجب أن نعدل معاجمنا الحديثة عن كل هذه الأمور ، وأن نعتمد إلى جانبها على الصور التى تفيد ما لا يفيده الكثير من الألفاظ .

وقد أحست المدرسة الحديثة بكثير من هذه النقائص ، وحاولت أن تبتعد عنها .

الفصل الثاني

خصائص المعاجم التي نحتاج إليها

تخطيط بطرس البستاني :

حاول الأستاذ الخوري بطرس البستاني أن يرسم الخطوط الكبرى للمعجم الذى نحتاج إليه فى هذا العصر ، فى مقدمته لبستان الشيخ عبد الله البستانى ، فوضع التخطيط الذى نلقى عليه نظرة سريعة هنا ، فى طريقنا إلى تخطيطنا نحن .

عاب الأستاذ المعاجم القديمة بأمور تعرضنا لها فى فصل سابق ، ثم نصح مؤلفى المعاجم بحذف الأمور التالية :

١ — المهمل : قال(١) : « على أن ما خلفوه لنا [أى العرب] من تلك الثروة الواسعة ، منه ما لم يعد يصلح للاستعمال ، لأن الأمة التى كانت تتداوله فى الجاهلية الجهلاء لم يكن يقع نظرها إلا عليه ، فكانت تستخدمه فى مآربها وأطوارها . . . أما اليوم فإن الناطقين بالضاد قد أصبحوا وأسلافهم العرب على طرفى نقيض . . . ولذلك بات جانب كبير من مواد هذه اللغة فى حكم المهملات ، وصار من الحكمة أن يبقى مخزونا فى أمات المعاجم الكبرى ، ويسقط من المعاجم العصرية ، ولا سيما التى تتداولها أيدى الأحداث ، فلكل عصر لغته ، ولكل زمان بيانه وذوقه » .

٢ — المترادف : قال(٢) : « والعلماء فى هذا العصر متضاربة آراؤهم فى الترادف ، فنهم من يجارى القدماء فى اعتباره مفخرة من مفاخر اللغة العربية . . . ومنهم من يحسبه بثورا فى محياها الوسيم . أما نحن وكل من ينظر إلى هذه المسألة بعين مجردة ، فإننا نميل إلى الرأى الثانى ، فيما لو تجاوز الترادف الحد المعقول . . . ومن الغريب أن

---

(١) ١٥ .

(٢) ١٦ .

ا سر هده الأسماء مهجور أو ثقيل على اللسان ، ولا نعلم أية فائدة من الاحتفاظ به ، وادخاره فى متون اللغة ، كأنه من الفرائد اليتيمة » .

٣ — المشترك : قال(١) : « المشترك كثير فى جميع اللغات ، ولا سيما اللغات القديمة منها ، وكثيرا مايؤدى إلى الالتباس ، خصوصا عندما تكثر مدلولاته كالخال والعين . . . وتأمل فى الزمن الذى يضيعه المطالع فى التفتيش عن المعنى الموافق للموضوع الذى يطالعه ... ولذلك نسوق النصح إلى هُداة اللغة ، أن يقلعوا جُهْدَهم عن الألفاظ المشتركة فى كتاباتهم ، ولا سيما إذا كانت القرينة خفية المراد ... » .

٤ — الأضداد : قال(٢) « أى نفع من وجود هذا الباب فى اللغات أية كانت فإن الوقت لأثمن من أن يضاع فى البحث عن مثل هذه الأمور التافهة . واللغات إنما وُجِدَت للتفاهم من أيسر سبيل ، لا للتعنيت وإرهاق الأذهان فيما لا جدوى من ورائه ، ولعل المجامع العربية اللغوية تعنى فى المستقبل بهذه المسألة ، مُسقطة من المعاجم كلَّ ما يولد الإيهام أو يعدّ من الأحاجى والألغاز » .

٥ — الفروق : قال(٣) : « مامن شىء أدل على اتساع لغة العرب وغناها من الفروق غير أن ذلك وإن دل على دقة تصور البدوى وفسحة خاطره فإنه يحمل رواد هذه اللغة على أن ينقلبوا عن موردها نافرين ولا سيما فى هذا العصر الذى ازدحمت فيه الحاجات وضاقت وجوه الارتزاق وأصبح الناس أميل إلى تعلم إحدى اللغات الحية فى أسرع ما يمكن من الوقت » .

وقد اتخذ هذا المؤلف فى إصلاحه مِبْضع الجراح ، فكلما رأى الناس يشكون شيئا من اللغة رأى بتره ، أما فحص هذه الشكوى وتتبع موطن الألم ومحاولة علاجه أولا فلم يرها أمورا ضرورية إذ البتر أحسم فى العلاج ، ونسى أنه قد يميت .

(١) ١٧ . (٢) ١٨ . (٣) ١٩ .

تخطيط عبد الله العلايلي :

وكان الأستاذ عبد الله العلايلي أكثر توفيقا فيما اقترحه فى كتابه « مقدمة لدرس لغة العرب » إذ رأى أننا فى حاجة إلى الأنواع التالية من المعجمات :

(١) المعجم المادّى ، ويبحث على سنة المعاجم القديمة .

(٢) المعجم العِلْمِىّ ، ويبحث فى الاصطلاحات موزعة على حسب الاختصاص ، بحيث يكون للقانون جزء يختص به ، وللاجتماع كذلك ، وهكذا .

(٣) المعجم الاصطلاحى ، وهذا يكون على نَسَق الكليات لأبى البقاء والتعريفات للجرجانى .

(٤) المعجم التاريخى أو النُّشوئى ، ويبحث فى نشوء المادة وتطوراتها الاستعمالية ، وتراوحها بين الحقيقة والمجاز مقيدة بالعصور ، ويكون على أسلوب مادى .

(٥) المعجم التَّمَلّى وهو يضم جميعها باختصار .

وشرح المؤلف منهج كل معجم منها فرأى أن المعجم العلمى يوضع لأهل العلم المختصين فى شرح المصطلحات ، وأن المعجم الاصطلاحى يتجاوز هذا الشرح إلى بيان مآخذ الاصطلاح واشتقاقه وما يدور حوله من مسائل لغوية ، وأن المعجم العلمى دائرة معارف صغرى مثل معلمة أكسفورد ، ووبستر ، ولاروس .

أما المعجمان المادى والتاريخى وهما الأكثر أهمية لدينا فرأى أن يرتب أولهما وفقا للألفباء بالنظر إلى الكلمة من أولها إلى آخرها ، وباعتبار حروفها جميعا أصلية ومزيدة ، ثم تحال الصيغ التى تأتى منفصلة إلى مادتها الأصلية وتعالج فيها . واستثنى من ذلك الصيغ القياسية كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما ، مما يسهل على القارئ معرفة مادته ، فتوضع فى المادة ولا تذكر فى ترتيبها الألفبائى . ولا يهم تضخم الكتاب لهذا السبب من أجل تيسيره على الباحثين . واقترح أن يفرق فى المواد بين الحقيقة والمجاز ، واختلاف المعنى باختلاف الوصفية والاسمية وغيرهما ، وأن يحلى بالصور من أجل التوضيح .

ويدرس المعجم التاريخى نشأة المواد ، وعروبتها أو تعريبها ، واختلاف اللغات واللهجات فيها وما يتصل بذلك ، ويرتب ترتيبا تاريخيا بحسب ظهور الصيغ ، أى يقدم البناء المعتل ثم الثنائى المضعف ثم المهموز ثم المضاف الرباعى ثم الثلاثى ثم الرباعى ، وهو الترتيب الذى تنادى به النظرية الثنائية للغات .

ووضع نموذجا فى كتابه لطريقة علاج المواد فى المعجم المادى اتضح منه أنه سيتخذ رموزا معينة للإشارة إلى أبواب الأفعال. والمعنى المشترك بين صيغ المادة جميعها والمعنى الخاص فى كل صيغة منها والمصدر والفعل المتعدى والاشتقاق والجموع والمذكر والمؤنث والاسم والصفة ، وأنه سيقدم فى أول المواد معناها المشترك وتصريف أفعالها ثم صيغ الأسماء والصفات ، ويضع كلا منها فى أول السطر ، قال مثلا فى مادة « أبج » : « (حد) الأبدية فى الأشياء (تعى) من (مص) أبج (شق) الأبج (وحد) الأبد (بج) (صف) الشىء يحتفظ على الأبد بصناعة تدخله تقول — هيكل رمسيس أبج وهيا كل المصريين القدماء على وجه العموم آباج (سم) الأبج والأبجة المومياء (آباج) و (صف) صورة المتأبد (سم) مجموعة صور الموميات تقول أباج نفيس (أباجة) (سم) علم الأخنولوجيا أى علم آثار الأقدام فى طبقات الأرض وأباجى (صف) أى بحث يتعلق بأثر من هذا النوع كقدم النبى المزعومة على الأحجار . تقول رأيت بحثا طريفا حول آثار قدم النبى من الناحية الأباجية (أبجن) (سم) الشخص المسيطرة عليه فكرة الخلود على هذا الشكل تقول كان قدماء المصريين أباجن والفكرة نفسها (أبجنة) تقول بحث حول أبجنة المصرية القدماء (أبجن) (صف) خلاصة تجعله متأبدا (سم) الأديبوشيرا وهى مادة بيضاء تعلو تلافيف الحيوان إذا دفن فى منطقة باردة أو فى الثلوج تحفظه من الفناء » .

وتعليقنا على العلايلى هو وصفنا لتصورنا للمعجم الذى نحتاج إليه ، غير أننا نشير إلى أنه وفق فى كثير من الخطوات التى دعا إليها وإلى أن الأجمل به أن يدعو إلى حذف الصيغ القياسية ؛ وأنه أقام معجمه التاريخى على ظنون وافتراضات لاحقائق ؛

وأنه نظر فيه إلى الأطوار القديمة للغة ، لا الأطوار الحديثة التي يوجد لدينا منها أدلة وشواهد كثيرة ، تجعلنا نقيم أقوالنا على أساس علمي ثابت .

ونحن على أتم الاتفاق مع الأستاذ العلايلي في أننا محتاجون إلى عدة أنواع من المعجمات ، وقد قام المجمع اللغوي بوضع « المرادف » العربي لكثير من مصطلحات الفنون والعلوم ، ونشرها تباعا في مجلته . ولعل هذا العمل هو الذي نجح فيه أكثر النجاح باعتراف كثير من أعضائه . ووضع المعاجم الاصطلاحية يسير ، لاخلاف فيه ولا تعقيد في المنهج ، فالترتيب المرضي لها موضوعي ، أي ترتيب الألفاظ بحسب العلم أو الفن الذي تتصل به ، ثم ترتيب ألفاظ كل فن تحته على الألف باء باعتبار حروفها كلها ، بدون نظر إلى أصالة حرف أو زيادته .

المعجم التاريخي :

نحن في حاجة إلى معجم تاريخي للغة العربية كما يقول العلايلي ولكننا نختلف عنه في تصوره . فنحن لا نريد الابتعاد في مجاهل الظنون والفروض ، وإنما نريد الأسس العلمية الثابتة ، فهذا المعجم يعالج نشأة الألفاظ ، ونقسمها إلى أنواع ثلاثة ، بحسب طبيعة اللغة العربية : الألفاظ العربية في اللغات السامية ، والألفاظ المعربة من الفارسية أو اليونانية أو اللاتينية وغيرها ، والألفاظ العربية التي ابتكرها العرب لا نجد لها نظيرا في الساميات . أما النوع الأول فتندرج تحته أصناف أيضا : ألفاظ سامية قديمة تشترك فيها اللغات السامية جميعها أو أكثرها ، وهي موجودة في العربية من السامية الأم مباشرة في أغلب الأحيان ، وألفاظ سامية غير مشتركة في جميع الساميات ، وإنما وجدت في السريانية أو العبرية ثم انتقلت إلى العربية . فالمعجم التاريخي يتتبع نظائر اللفظ من الصنف الأول في جميع اللغات السامية ومعانيه فيها ، ويتتبع في الصنف الثاني اللغة الأصلية للفظ ، ثم الطريق الذي انتقل فيه إلى العربية ، سواء كان هذا الطريق مباشرا بين اللغتين أو عن طريق لغة أخرى سامية أو آرية ، كما حدث في كثير من الألفاظ السريانية التي انتقلت إلى العربية عن طريق

الفارسية . ويستحسن في هذا الصنف أيضا تتبع نظائره التي أخذتها لغة غير العربية من لغته الأم لنرى الفروق بين ما اعتراه في العربية وفي غيرها حين انتقل إليها . ويحاول هذا المعجم أن يصل إلى التاريخ الذي انتقل فيه هذا اللفظ إلى العربية ، والصور التي تشكل بها ، ثم يعالجه كبقية الأنواع الآتية .

أما المعرب فيعالجه كالصنف الثاني من الساميات ، أعني أصله وطريقة انتقاله إلى العربية وزمنه وصوره فيها ونظائره التي أخذتها لغات أخرى من لغته الأم . ويقتصر الأمر في الألفاظ العربية الخالصة على محاولة معرفة زمن ظهورها ، وعند أية قبيلة والصور التي ظهرت بها للمرة الأولى .

ثم تعالج هذه الأنواع المختلفة علاجا واحد ، لأنها أصبحت عربية ، فيتتبع المعجم تطورها في المعنى والصورة في العصور المختلفة ، وربما في الأقاليم المتنوعة حتى يومنا هذا . فهدف مثل هذا المعجم كما يقول معجم أكسفورد التاريخي الكبير[1] : الوصف الدقيق لمعنى الكلمة وأصلها وتاريخها ، ومحاولة أمور ثلاثة :

(١) أن يبين كل كلمة : متى صارت عربية وكيف وفي أية صورة وبأية مدلول ؟ وأي تطور في الصورة والمعنى طرأ عليها منذ ذلك الحين ؟ وأي استعمالاتها هُجِر على مر الزمن ؟ وأيها لا يزال باقيا ، وفي أية استعمالات جديدة وبأية كيفية ومتى ؟

(٢) أن يصور هذه الحقائق بمجموعات من الشواهد يمتد زمنها منذ أول مرة معروفة ظهرت فيها الكلمة إلى آخر مرة أو إلى اليوم ، فترد الكلمة مصورة تاريخها ومعانيها .

(٣) أن يعالج أصل كل كلمة على أساس الحقيقة التاريخية وحدها ، ووفقا لمناهج فقه اللغة الحديث ونتائجه .

---

(1) A new English Dictionary on Historicol Principles, edited by James A. H. Murrav.

ولا يجمع هذا المعجم كل ماهب ودب من ألفاظ بل له ميدان معين لا يتخطاه، فحدوده تشمل جميع الألفاظ التى وجدت فى اللغة الأدبية أو الكلام وما أشبههما ولا يحذف من ذلك شيئا لا مشتركا ولا مترادفا وما إلى ذلك .

كذلك لا يحذف من المصطلحات إلا الخاصّ جدًا الذى لا يفهمه إلا المتخصصون وما لم يعرب . أما الأعلام (أسماء أشخاص أو قبائل أو أمم أو بقاع) فلا يتضمن منها إلا ما استعمل منها فى دلالات أخرى غير العَلمية أو اشتقت منها صيغ استعملت فى اللغة ولا يمكن تفسيرها إلا بالتعرض للأعلام . ولا يتضمن من الألفاظ والمعانى الواردة فى لهجة إقليم من الأقاليم إلا ما كان استمرارا للفظ أو المعنى الفصيح أو ذاع يوما فى لغة الأدب أو الحديث . فالاختلاف البعيد المدى فى نطق الكلمة بين لهجة إقليم وآخر ، وعدم وجود نظام صوتى كامل لإبانة هذه الفروق ، يجعل من المحال إدخال هذه الكلمات فى هذا المعجم ، وخاصة إذا أضيف إلى ذلك أن هذه اللهجات لم تدرس دراسة كاملة بعد .

وأذكر هنا النهج الذى سار عليه معجم أكسفورد فى علاج مواده لعله يوافقنا . قسم المادة إلى أربعة أقسام كبيرة : أولها لتمحيصها ، والثانى لتاريخ صورها ، والثالث لدلالتها ، والرابع للشواهد . وعالج فى القسم الأول هجاءها وصورها الشائعة ، وميز المهمل من صورها ومعانيها ، والدخيل الباقى على صورته الأجنبية ولم يغير أو غيّر وإعرابها واستعمالها الخاص (فى العلوم والفنون) وحالاتها المختلفة من إهمال وشيوع أو كونها لهجة أو لغة حديث لا أدب ، والصور الأولى الرئيسية منها مرتبة ترتيبا تاريخيا ، وجموعها ومشتقاتها الرئيسية .

ووضع القسم الثانى بين معقوفين وعالج فيه اشتقاقها وأصلها وتاريخها وعصرها وندرتها ومنافستها وموتها وحياتها وتغير نطقها وخلطها بكلمات أخرى . وفى الثالث دلالاتها المختلفة مرتبة بحسب ترتيبها التاريخى . وفى الرابع الشواهد مع إعطائها أرقاما هى أرقام الدلالات نفسها .

ورُوعى كل هذا فى معجم أكسفورد التاريخى القصير أيضاً[1] مع بعض اختلاف طفيف فى المنهج إذ عولجت المادة على النحو التالى :

(١) كتبت المادة بالحبر الثقيل مسبوقة بعلامة تبين أمهملة هى (+) أم دخيلة (‖)

(٢) طريقة نطقها إذا لم يمكن ذلك بتقسيمها إلى مقاطع ، فإن كانت الكلمة مهملة حذفت هذه الخطوة .

(٣) إعرابها .

(٤) الإشارة إلى استعمالها الحديث : أأدبية هى أم لغة حديث أم عامية أم أثرية أم تاريخية أم لا تستعمل إلا فى لهجة معينة ؟

(٥) طرق نطقها المختلفة أو مشتقاتها .

(٦) معانيها الخاصة فى العلوم والفنون .

(٧) معانيها اللغوية المختلفة وتاريخها منذ ظهورها الأول إلى ظهورها الأخير أو إلى اليوم مع ترقيم كل منها وإعلام المهمل .

(٨) الشواهد مرقماً كل منها برقم المعنى اللائق بها مع ذكر قائلها وتاريخ قولها .

(٧) الأساليب منها (أى العبارات المؤلفة ذات المعنى الخاص) .

وليس هذا بعمل يقوم به فرد أو جماعة من العلماء بل هو عمل جماهيرى من الناس ولعل فى قصة معجم أكسفورد الكبير ما يؤكد ذلك إذ استمر العمل فيه منذ عام ١٨٥٧م ثم ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٨٨ والأخير (وهو العشرون) فى عام ١٩٢٨ م . وقيل فى مقدمته إنهم حين صمموا على تأليفه عزموا بادئ ذى بدء

(1) William Little : The Shorter Oxford English Dictionary on Historical Principles.

أن يقتبسوا الشواهد النموذجية من جميع الكتاب العظام فى كل العصور ، ومن جميع الذين كتبوا فى موضوعات خاصة ، وقد تصور آثارهم تاريخ الكلمات المستعملة فى معان خاصة ، ومن جميع الكتاب السابقين على القرن السادس عشر مهما كانت طبقتهم ومن أكبر عدد ممكن من أبرز كتاب العصور المتأخرة . فأشركوا مئات كثيرة من القراء فى اختيار مثل هذه الشواهد ونسخها . وتعهد كثير من الدارسين البارزين بتنظيم هذه المادة التى جمعت بهذه الطريقة . وذكر المعجم أسماء عشرين منهم واستمروا فى الجمع حتى أصبح لديهم ما ينيف على مليونى شاهد .

وعندما جمعت هذه الشواهد فى مكان واحد ، ورتبت على الألف باء ، وفحصت فحصا دقيقا تبين أنها غير كافية . فنشروا دعوة جديدة للقراء ليتطوعوا بجمع مقتبسات أخرى من كتب خاصة كانوا يخرجون بها قوائم من حين لآخر لتوجيه القراء . فاستجاب لهم أكثر من ٨٠٠ قارئ أغلبهم من بريطانيا ، وعدد كبير منهم من الولايات المتحدة ، وغير قليل من المستعمرات البريطانية والأقطار الأجنبية . فوصل إليهم فى ثلاثة أعوام مليون شاهد آخر ، وارتفع المجموع العام إلى قريب من ٥ر٣ مليون اختارها ١٣٠٠ قارئ من كتب أكثر من ٥٠٠ مؤلف من جميع العصور ، وساعد فى ترتيبها أكثر من ٣٠ دارسا ، منهم جماعة لم تكف عن العمل ، وقد كان لهم خدماتهم أيضا فى إعداد التفسيرات ووضع المعجم

معاجم كبار الأدباء :

ولا زلنا نحتاج إلى معجم آخر يخدمنا خدمة جُلّى فى وضع المعاجم التاريخية ذلك هو المعجم الخاص بكبار أدبائنا فالأديب الكبير يتلذذ بالألفاظ ويحس حيالها بانفعالات لا يجدها الرجل العادى وإن طال وقوفه عندها ، ويستجيب لبعض ظلال معانيها استجابات خاصة ، ويستعملها فى فقرات وجدانية معينة ، وقد يؤلف منها أسلوبا جديدا أو يسبغ معنى آخر فوق معناها القديم بالتضمين

ونحوه ، أو يأتى بها فى عبارة مجازية قد يصادفها القبول فتشيع حتى تصبح حقيقة لغوية . فالأدباء لهم نصيب كبير فى إحياء الألفاظ وإماتتها وتوجيهها وجهات مختلفة متنوعة . ومن أجل ذلك كانت آثارهم الأدبية هى الحقول التجريبية التى يعتمد عليها فى تاريخ الكلمات .

ولما كان الأمر كذلك عُنِى لغويو الغرب بهذا النوع من المعاجم وأشهرها ما ألف حول شكسبير مثل كتاب بارتلت John Bartlett : Arnew and complete concordance, or verbal index to words, phrases & passages in the Dramatic works of Shakespeare, with a supplementary concordance to the poems. ويشبه هذا المعجم « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقى . ولكننا نريد بالإضافة إلى ذلك تفسير الكلمات .

فالمعجم الذى نريده ، يشمل جميع الأسماء والأفعال والحروف عند الأديب الذى نختاره . ثم نرتب هذه الكلمات ألف بائيا بدون نظر إلى أصالة حروف أو زيادتها ثم نرتب آثار هذا الأديب بحسب تاريخ ظهورها ما أمكن . ثم نتتبع دوران كل لفظ فيها وندون العبارة بأكملها فى كل استعمال تحته ، ونشير بعد ذلك مباشرة إلى الكتاب الذى وردت فيه والمجلد والفصل والصفحة والسطر . وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة لزم التنبيه على المستعملة منها ، ونفسر اللفظ فى كل استعمال إن اختلف معناه .

وعلى هذه الصورة يقدم لنا هذا المعجم كثيرا من الشواهد على معانى اللفظ واستعمالاته المختلفة وتطوره مما لا يسهل الحصول عليه فى مكان آخر . وكثير من أدبائنا أهل لهذا المعجم ، مثل : امرئ القيس ، وزهير ، والأعشى ، وحسان ، وجرير ، والفرزدق ، والأخطل ، وبشار ، وأبى نواس ، وأبى تمام ، والبحترى ، والمتنبى ، والمعرى من الشعراء ؛ ورؤبة ، والعجاج من الرجاز ؛ والجاحظ ، وأبى حيان التوحيدى ؛ والصاحب بن عباد ، والحريرى من الكتاب ؛ كل هؤلاء فضلا

عن أدباء العصر الحديث . ولهذا المعجم فائدة أدبية لا تقدر . ولعلنا ننتقل من هذه المعجمات الخاصة بالشعراء إلى معجمات خاصة بعصور معينة فى حياة اللغة والأدب .

المعاجم اللغوية :

والمعجم اللغوى الخالص لا نتصوره تصور القدماء ولا المحدثين من الشرقيين ، فالأولون خلطوا بين المعجمات ودوائر المعارف العامة خلطا عجيبا ولم يميزوا بينهما ، والفرق واضح جدا نستطيع أن نجمله فى عبارة موجزة : « المعجمات لتفسير الألفاظ ودوائر المعارف لوصف الأشياء ، لا يصف المعجم من الأشياء إلا ما لابد منه إبرازا لدلالة اللفظ واستعمالاته ، ولا يعنى بهذا الوصف إلا بالقدر اللازم لهدفه هذا » . كذلك لا تشترك مفردات النوعين ، فالمعجمات تحتوى على أصناف الكلام جميعها من أسماء وأفعال وحروف ، ولا تعنى من الكلام إلا بما ينتمى إلى اللغة التى تؤلف فيها ، فالمعجم العربىّ يعنى باللفظ العربى أو ما يتكلم به العرب ، والمعجم الفرنسى كذلك وهلم جرا . أما دوائر المعارف فتعنى بالأسماء الخاصة وحدها ، أى أسماء الأشياء والأعمال دون أن تتقيد بلغة معينة . ولكن قدماءنا خلطوا بين النوعين ، وحملوا معاجمهم كثيرا من الأمور البعيدة عن ميدانها .

والمحدثون يريدون التخفف ويقصدون منه حذف أجزاء من اللغة دون دراسة ، أو فحص ، ونحن لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب ، وإنما نرى أن كل خطوة فى عمل المعجم لابد لها من دراسة دقيقة بل إحصاء شامل ، ونضع أمامنا فكرة الاستعمال فنحن فى حاجة إلى معاجم نستعملها لا نزين بها رفوف مكتباتنا حَسْب ، وإذ نراعى هذه الفكرة نراعى تبعا لها مَنِ الذين يستعملون هذا المعجم الذى نضعه ؟ وحين نفكر هذا التفكير نرى أنفسنا فى حاجة إلى أنواع مختلفة من المعجمات ، فالمستعملون طبقات مختلفة تمتد من التلميذ الصغير فى المدرسة الثانوية ، إلى جمهور المثقفين ، إلى الأدباء والعلماء ذوى الثقافة العالية ، إلى اللغويين المتخصصين . والمستعملون اليوم لا يقرءون فى منازلهم أو المكتبات وحدها ، بل يقومون بالرحلات البعيدة فى

الخلاء أو المصايف فى أعالى الجبال أو الخارج ، حيث لا تعرف العربية ولا يوجد من كتبها إلا قدر ضئيل . فيجب إذن تخفيف المعاجم وتصغير حجومها ، بل جعل بعضها فى حجم كتب الجيب حتى يمكن أن تحمل وتحمل معها كتب أخرى للقراءة . والمستعملون اليوم غاية فى العجلة ، لا يريدون إضاعة وقت فى البحث عن شىء ، وإنما يريدون اقتطاف ما دنا ، أما البعيد فلا شأن لهم به ، فيجب إذن أن يكون المعجم الحديث دانى القطوف ، يستطيع أن يعطيهم ما يريدون فى أسرع وقت .

ونبتدئ بمعاجم الجيب ، وهى ترمى إلى سد حاجة الكتبة وذوى الأعمال وإلى أن تستعمل فى خارج المنازل ، ويجب أن تتحلى بالسهولة والإيجاز والثقة ، ولذلك يجب ألا تحتوى إلا على الكلمات والمعانى التى تكثر حاجة الناس إليها فى هذه الأيام ، وأن يُحْذف ماعدا ذلك . ومن الممكن أن تحذف منها المشتقات القياسية أو تذكر بدون شرح إذا كانت لم تستعمل فى معنى مختلف عن مادتها .

وفى هذه الحالة إذا أمكن الاستغناء عن الجزء الأصلى من الكلمة فى بعض المشتقات بخط أفقى وجب أن نقوم بذلك مثل : ٠انـ — (أى انفعل) واستـ — أى استفعل وغيرها . ولا تكرر الكلمات بتكرار معانيها اكتفاء بوضع فصلة بينها (ولا يستخدم الخط الأفقى فى هذه الحالة لأنه يشغل فراغا) .

ويجب أن تختصر التفسيرات ، وأن يكتفى بالمرادف ما أمكن ، ولا تورد عدة مرادفات للمعنى الواحد ، بل يكتفى بالأشهر منها والأكثر استعمالا . وقد يجمل أن تستخدم فيه رموز خاصة للإشارة إلى الألفاظ الدخيلة . ويراعى فى الطبع أن يكون بحروف صغيرة ، ما عدا عنوان المادة نفسها .

وتتنوع المعاجم الوسيطة تنوعا كبيرا وتختلف فى أحجامها اختلافا غير محدود ، ولكننا لا نتعرض إلا للمعالم العامة فيها جميعا ، وأمثل لها بالمعاجم الإنجليزية التالية التى يعدّ منهجها أحسن المناهج تطورا Gassell's new english dictionary universal pronouncing and defining dicionary by Webster, and

Thorndike Barnhart handy pocket dictionary . وهــذه المعاجم مؤلفة للــكاتب الذى يبحث عما يذكّره بالهجاء الصحيح للــكلمة فى سرعة ، والمتــكلم الذى يرغب فى التحقق من صحة النطق ، والمبتدئ فى استعمال المعاجم الذى يحتاج إلى ما يقدم له مساعدة صغيرة معتمدة ويهديه إلى أكثر التعبيرات تأثيرا من أجل تحسين كتابته .

والمفردات التى تضمن فى هذه المعاجم تدرس دراسة فاحصة عميقة فهى لا تقبل إلا المستعمل فى العصر الحديث وتنفى المهمل إلا إذا ورد فى آثار فحول الشعراء والــكتاب أمثال شعراء المعلقات وآثار عبد الحميد الــكاتب والجاحظ ، الذين لا تزال تدرس آثارهم فى المدارس ولا تقبل من مصطلحات العلوم والفنون إلا الشائع على الألسنة وفى الأدب .

ولا تترك الحــكم بالشيوع للهوى والعَبَث وإنما تقيمه على دراسة شاملة فتجمع الــكتب والمجلات والصحف الحديثة وتبحث مفرداتها ثم تختار الألفاظ التى تثبت لهذا البحث بفضل كثرة ورودها .

كذلك لا تذكر جميع معانى الألفاظ التى تحتوى عليها بل المعانى الشائعة وحدها أو التى وردت فى آثار كبار الأدباء . وتلقى هذه المعانى من الفحص والاختبار ما لقيته الــكلمات أنفسها ، وترتب هذه المعانى على أسس تجعل الباحث يصل فى سرعة خاطفة إلى ما يريد . وقد وضع معجم ثورنديك الخطوات التالية للترتيب :

(١) يذكر جميع الألفاظ بما فيها الأصيلة والدخيلة فى الترتيب الألفبائى وفقا لحروفها فلا يكون لها إلا موضع واحد يبحث عنها القارئ فيه . وقد خالفه فى ذلك بعض المعاجم الأخرى فأفرد الدخيل بضميمة خاصة فى آخرها .

(٢) تقدم المعانى العامة الشائعة لأنها التى تــكثر الحاجة إلى معرفتها وتؤخر المعانى الأقل شيوعا .

وراعى فى تفسيراته الشروط التالية :

(١) شرح جميع الألفاظ — على قدر الإمكان — بألفاظ أسهل من اللفظ المفسر ، إذ يجب أن يكون القصد من التفسير الإجابة عن أسئلة القارئ لا إرغامه على التنقل من موضع إلى آخر بحثا عن التفسير .

(٢) تجنب العبارات المعقدة باستخدام الألفاظ السهلة وتأليفها بطريقة مألوفة حتى تؤدى دلالة معروفة .

(٣) استخدام الأساليب والعبارات المصوِّرة أى التى تعطى المعنى صورة بارزة واضحة .

(٤) ترتيب الأفكار فى التفسير الواحد بحسب أهميتها مثل تعريف المَصْرِف (البنك) بأنه مؤسسة للادخار والتسليف وتبادل الأموال وإرسالها إلى الخارج ؛ إذ أن أكثر الناس يستخدمون (البنك) فى الادخار أولا ويلى ذلك التسليف فالتبادل المالى ، وأقلهم يرسلون نقودا إلى خارج أقطارهم عن طريقه .

(٥) الدقة والتحديد فى التفسيرات بذكر جميع المعلومات اللازمة ليفهم القارئ معنى اللفظ .

وفسر كثيرا من هذه الخطوات فى وصفه لمنهجه العام بإزاء كل مادة ، فصرح بأنه يوردها على النمط التالى : (١) هجاءها بالحروف الثقيلة (٢) طريقة نطقها (٣) الرمز إلى إعرابها (٤) الصور المتصرفة الشاذة (الجموع ، الأفعال الماضية . . الخ) (٥) معانيها المختلفة مع ترقيم كل معنى (٦) المترادفات ، مع إعطاء كل مجموعة منها رقم المعنى الذى يقابله .

وتيسيرا لعثور الباحث على اللفظ راعى أمورا فى الطبع يراعيها أكثر أصحاب المعجمات منها :

(١) إذا كان للمادة معنيان أو أكثر يختلفان تماما قسمت إلى شطرين

أو أكثر ، وكرر ذكرها بحسب هذه المعانى مع ترقيم كل منها ، ليتضح منذ البداية أن لها معانى أخرى . ويريد من هذه المعانى ما سماه ابن فارس الأصول .

(٢) كتب عنوان المادة بحروف مشبعة .

(٣) أورد المشتقات بحروف مشبعة وراء الكلمات التى بمعناها ، فإذا كانت استعملت فى معان جديدة أوردها كمواد رئيسية فى ترتيبها الخاص .

(٤) أورد الأساليب المؤلفة تحت أبرز كلمة منها .

(٥) وضع فى أعلى الصفحة كلمتين اليسرى للدلالة على الكلمة الأولى فيها ، واليمنى للدلالة على الأخيرة ، ليتبين للمرء سريعا الكلمات التى تحتوى عليها كل صفحة لأنها لابد أن تكون بين هاتين الكلمتين . ومن الطبيعى أننا مضطرون إلى تغيير الوضع فى العربية بأن نجعل الكلمة اليمنى للأولى واليسرى للأخيرة .

وشرح الطريقة التى يصل بها الباحث إلى المعنى فى الخطوات التالية :

(١) ترتيب التفاسير — رتبت المعانى وفقا لشيوع استعمالها . فتقدم الأكثر استعمالا وتؤخر الأقل مثل المصطلحات .

(٢) طرق إيراد المعانى — أورد المعانى بإحدى الطرق الثلاث الآتية أو بأكثر من واحد : الأقوال المصورة والمترادفات والشواهد . ومن الممكن تفسير الألفاظ الصعبة أو المصطلحات ذات المعنى الواحد أو المعنيين باستخدام الطريقين الأولين ، أما الألفاظ ذات المعانى الكثيرة أو المعانى المترابطة ترابطا كبيرا فتحتاج إلى الشواهد لتوضيحها .

(٣) مهمة الشواهد — لا يمكن فهم كثير من أدوات العطف وغيرها بسهولة بالتفسير المجرد ، وهى كثيرة الشيوع وذات معان متشابكة معقدة ، فلابد من الشواهد لتوضيحها .

وقد علل عنايته بالمترادفات بأن بعض الكتاب أو المتكلمين مضطرون إلى الإكثار من استعمال لفظ معين فيصبح مملولا ويجمل أن يُستبدلَ به غيرُه ؛ أما

وبستر فعلل هذه العناية بأنه يريد أن يبين الفروق بين المترادفات فى الاستعمال ، حتى يحسن الكاتب وضع كلماته واستعمالها .

ويضيف كثير من المعاجم الوسيطة إلى هذه الأمور التى راعاها هذان المعجمان : رمزها إلى الألفاظ الدخيله والمهملة ، والمعانى المهملة أيضا . ونشير فى ختام هذا الوصف إلى نوع من المعاجم الوسيطة قد نسميه « الأصولى » وهو ما يسمى فى الإنجليزية Etymological Dictionary ويعنى خاصة بأصول الكلمات سواء أكانت دخيلة أم أصلية وصورها ومعانيها الأولى ومرادفاتها فى اللغة التى أخذت منها أو شقيقاتها إذا كانت دخيلة أو مرادفاتها فى العائلة اللغوية التى تكون لغتها أحد أفرادها إذا كانت أصيلة وقد تعنى بتاريخها بعد ذلك ولكنها لا تعنى بتتبعه فى جميع العصور حتى اليوم إلا إذا كان لها الوجهتان الأصولية والتاريخية .

ولما كان مقياس هذه المعجمات الألفاظ هو الاستعمال فقد يتوسع فيه بعض المعجمات فيتضخم كثيرا حتى يصل إلى درجة معجم وبستر الدولى الجديد Webster's New International Dictionary الذى ينيف على ٢٥٠٠ صفحة من الحجم الكبير .

وربما لا يقل التنوع فى المعاجم الكبيرة عنه فى الوسيطة وخاصة فى إحدى الظواهر الهامة ، وهى الاقتراب من خصائص دوائر المعارف أو عدمه والاقتصار على الناحية اللغوية . وهاك وصف منهج أحد المعجمات التى تغترف من الناحيتين إلى حدما ، وهو المعجم الدولى ودائرة المعارف لهنترومورس International dictionary and Cyclopaedia by R. Hunter and Prof. ch. Morris ويشبهه فى ذلك وربما يزيد عليه معجم لاروس الفرنسى المشهور .

وضع هذا المعجم الشروط التالية التى يجب أن يراعيها المعجم الكبير :

(١) يجب أن يضم كل كلمة فى اللغة ، ووردت فى الأدب منذ أن أصبحت صورة واضحة من صور الكلام إلى آخر تاريخ لها أو إلى اليوم .

(٢) يجب أن تذكر هذه الكلمات فى رسومها المختلفة التى اتخذتها فى تاريخها مع إبانة ما أهمل وما يزال مستعملا منها .

(٣) يجب أن يمثل بنظام واضح شامل نطق كل كلمة والتغيرات التى طرأت عليه ما أمكن .

(٤) يجب أن يذكر أكمل التفسيرات الممكنة لأصل الكلمة ومعانيها فى الأطوار التاريخية وفى الاستعمال المألوف وفى الموضوعات المختلفة بإيراد كثير من الشواهد لكل معنى ، إذ لا يمكن التعبير عن دلالة الكلمة وتأثيرها بالتفسير وحده .

(٥) يجب أن يحتوى على جميع الأساليب والتراكيب الخاصة التى اتخذت دلالة معينة لا تتضح من المعنى المألوف للكلمات التى تتألف منها .

(٦) يجب أن يتتبع التاريخ الأصولى **Etymological** لكل كلمة (ما عدا المشتقات) منذ أقدم أصل معروف لها ، أو تتبع نظائرها فى اللغات الأجنبية إن لم يمكن الوصول إلى أصلها الحقيقى .

ووصف منهجه فى (ا) المفردات :

(١) يحتوى الكتاب على تفسير الكلمات ووصف الأشياء مخالفا بذلك أكثر المعاجم .

(٢) يحتوى الكتاب على المصطلحات فى العلوم والفنون وغيرها .

(ب) الترتيب والأسلوب :

(١) قسم الأفعال إلى متعدية ولازمة ، ثم قسم كلا منها إلى المعانى المستعملة فى اللغة المألوفة فالاستعمالات الاصطلاحية ، ثم قسم كلا منها إلى معان حقيقية ومجازية ثم ذكر الأساليب والتعبيرات المركبة . وكذا فعل فى الأسماء والصفات والظروف وذكر لكل نوع من هذه معانىَ كثيرة .

وإذا كان للمادة نفسها معنيان متباعدان أو أكثر ، فصل كلا منها عن الآخر كأنما هو مادة قائمة برأسها وروعيت تحته الأقسام السابقة .

(٢) اعتمد فى الأصول على آخر الأبحاث المعتمدة ، وفرق بين نظائر الكلمة فى اللغات الأجنبية والأصل الأجنبى الذى أخذت منه فعلا ، حتى لا يختلط الاثنان ووضع كل ذلك بين قوسين بعد المادة مباشرة .

(٣) فسر المصطلحات تفسيرا كاملا شاملا كما توجد فى المراجع الفنية الخاصة ، حتى إنه ليغنى عن المعجمات الاصطلاحية .

(٤) أكثر من الشواهد مع الإشارة إلى أصحابها والكتاب الذى أُخذت منه والفصل والصفحة والسطر ، وأخذ كثيرا منها من الصحف والمجلات السيارة إذ أنها أحسن الأمور تصويرا للكلمات الحديثة ومعانيها فى اللغة المستعملة فى هذا العصر .

(٥) أكثر من الصور التى تساعد على توضيح المعنى ولم يقصد منها الزينة أبدا.

(٦) ميز الألفاظ المهملة أو النادرة والألفاظ التى ابتكرها أحد الكتاب بالإشارات .

(٧) أدخل التعبيرات المركبة إذا كان لها معان غير مفهومة من الكلمات التى تتألف منها ، وبعض التعبيرات المركبة الواضحة المعنى ، مع تفسير الأخيرة بإيجاز.

(٨) لم يذكر الأعلام (أسماء أشخاص أو أماكن) إلا حين تطلق على أشياء أخرى فى الطبيعة بالإضافة إلى إطلاقها الأصيل مثل الثريا للكوكب ، وحين تكون الكلمة الرئيسية فى تعبير مركب مثل Aaron's rod وحين تكون اسم أحد أسفار الإنجيل ، وحين تؤخذ منها مشتقات لا يمكن فهمها إلا بتعريف هؤلاء الأعلام .

(٩) مجمل خصائصه كدائرة معارف هو معالجته عددا كبيرا من الموضوعات التى لا تدخل فى المعاجم المعتادة وإطالته فيها .

ووضع الأستاذ فيشر مشروعا للمعجم العربى الكبير أجاد فيه كل الإجادة، بل بلغ فيه الغاية فى الإحسان. وهاك ملخص ماقاله عنه: «يجب أن يشتمل المعجم على كل كلمة وجدت فى اللغة بلا استثناء، وأن تعرض حسب وجهات النظر السبع التالية التاريخية، والاشتقاقية، والتصريفية، والتعبيرية، والنحوية، والبيانية، والأسلوبية.

١ — فالوجهة التاريخية للكلمة تجاوز كل وجهات النظر هذه فى الأهمية، ذلك لأنه إذا أخذنا اللغة على أنها دائمة التطور، فلا شك أن لكل كلمة تطورها التاريخى الخاص ويجب أن يوضح هذا التطور التاريخى بمقتضى مالدينا من وسائل..

٢ — تتناول ناحية الاشتقاق بما فى ذلك توليد الكلمات، أى مسألة بحث أصل الكلمة ونسبها. ويرتبط بهذه المسألة ارتباطا كليا علم ضبط الهجاء كما قد يربط بها علم العروض للكلمة أما المعربات فترد إلى أصولها على قدر الإمكان. ولتحقيق هذه الغاية لابد لمؤلف المعجم أن يكون متمكنا من اللغات السامية الأخرى واللغات الفارسية والتركية واليونانية واللاتينية وغيرها.

٣ — تتناول الناحية التصريفية تحديد تغيير الصيغ للفظة فى الكلام أى تصريف الأفعال وتصريف الأسماء وغيرهما، ولا داعى لإيراد شواهد على صيغ الألفاظ المتداولة وكاملة التصريف. وفى مثل هذه الألفاظ يكتفى بإيراد الشواهد فى الحالات التى يحتمل فيها الشك. ولا يجب تعزيز كل الصيغ النادرة التى تختلف عن الصيغ المعروفة ببعض الشواهد فقط، بل بكل الشواهد الموجودة كيما يتسنى تقدير صحة هذه الصيغ تقديرا تاما. ويحسن الإشارة هنا إلى نقطتين هامتين أولاهما وجود صيغتين أو أكثر فى تصريف الفعل أو الاسم وفى تمييز جنس الكلمة من ناحية التذكير والتأنيث. وليس من النادر أن تختلف باختلافها معانى الكلمة. ومثل هذه الصيغ كثيرا ما يختلف استعمالها باختلاف [illegible]. وثانيهما عدم وجود بعض الصيغ التى كان يمكن استعمالها وفق القياس

٤ — تتناول الناحية التعبيرية تحقيق معنى الكلمة أو معانيها وفى حالة وجود عدة معان ترتب هذه المعانى على حسب علاقتها التاريخية والعقلية . ويجب مراعاة القواعد الآتية :

(ا) يعتبر دائما المعنى الأول لكلمة لها معان مختلفة ذلك الذى يؤخذ من اشتقاق الكلمة .

(ب) يجب فى ترتيب المعانى تقديم المعنى العام على المعنى الخاص ، والمعنى الحسىّ على المعنى العقلى ، والمعنى الحقيقى على المعنى المجازى ، وذلك وفق سير تطور الفكر البشرى ، وكذلك يجب هنا مراعاة علم المجاز ، كما يجب مراعاة استعمال الكلمة كاصطلاح ، ويراعى أيضا علم الترادف إذ هو عون تعبيرى هام فإنه يقارن بين الكلمات المتقاربة فى المعنى من ناحية حصر المعانى وفحوى هذه المعانى، ولكن لا يصح التجاوز عن اعتبار أن الفارق بين الكلمات المتقاربة فى المعنى يرجع كثيرا إلى أسباب تاريخية أو جغرافية صرفة . . . وأخيرا يعتبر من اللازم إيراد نقائض للكلمات إذا ما وجدت ، ويعرف على قدر الإمكان كل نبات وحيوان وجماد تعريفا كاملا وتذكر فصيلته ويوصف باسمه العلمى .

٥ — تتناول الناحية النحوية جميع الصلات الهامة التى يمكن أن تربط كلمة بأخرى ، ومنها أيضا ترتيب كلمات لها مواضع معينة فى سياق الكلام مثل : فقط ، وإنما ، وأيضا ، وغيرها . وكذلك مراعاة المضمر أو المحذوف والأمر يتعلق بالمسائل الآتية : هل استعمال الكلمة استعمالا مطلقا جائز ؟ هل الفعل متعد أو لازم ؟ متى وأين ظهر هذا أو ذاك التركيب لأول مرة وآخرها ؟

٦ — تتناول الناحية البيانية تلك العلاقات للكلمة التى أستشعر منها أنها لازمة لها دائما ، أى التراكيب والتعابير التى قضت روح اللغة القومية بوضعها غالبا فى موضع خاص دون أن يطرأ عليها أى تغير ، وذلك على الأخص لعامل من عوامل البلاغة أو حسن الذوق . ومن هذه العلاقات :

(ا) صيغة الإتباع والمزاوجة .

(ب) صيغة المشاكلة كما فى عبارات كالآتية : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » .

(ج) صيغة المبالغة فى المعنى كما توجد فى العبارة الآتية : « موت مائت ، وشعر شاعر » .

(د) صيغة ازدواج عبارتين متضادتين للتعبير عن معنى واحد مبالغ فيه ، كما توجد فى عبارات كالآتية : « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » ، ومن هذه العلاقات أيضا تركيب متداول لعبارتين تعمل إحداهما في الأخرى مثل « بذل جهده » وغيرها .

٧ — تحدد الناحية الأسلوبية المحيط اللغوى الذى تستعمل فيه الكلمة أو التعبير أو التركيب استعمالا عاما وقد يكون هذا المحيط شاملا جامعا كلغة القرآن ولغة الحديث وأسلوب الشعر والنثر والأسلوب التاريخى وأسلوب الفنون وغيرها أو خاصا كالأسلوب الشخصى المحض حيث إنه قد يميل مؤلف ما إلى استعمال كلمة أو تركيب بالذات لا يجىء إلا لماما أو لا يجىء بتاتا عند غيره أو حيث إن المؤلف الواحد قد يكون له أسلوب فى كتاباته أثناء شبابه يختلف عن أسلوبه فيما بعد . ولا يحتاج شىء من هذا الوصف إلى نقد أو تكملة أو تعليق .

ومن المعاجم الكبيرة أيضا معاجم اللهجات ، وهى تشبه إلى حد كبير معاجم الأصول Etymology والمعاجم التاريخية . ويجب أن تتبع فى العربية نظاما صوتيا خاصا مثل الذى يتبع فى جميع المعاجم الغربية والإنجليزية خاصة للهجات كانت أو اللغة العامية لأن حروف الهجاء العربية لا تستطيع أن تمثل نطق هذه اللهجات تمثيلا واضحا . كما تعتمد هذه المعاجم فى العربية خاصة على لغة الحديث أكثر من لغة التدوين لأن هذه تتبع الفصحى فى أغلب الأحيان . ومن الطبيعى أن يوجد من معاجم اللهجات نوع وسيط مختصر .

ويخرج الإنسان من هذه الجولة : بأن المعجمات الغربية تقدمت تقدما كبيرا ، وأن المعاجم العربية لا تزال ينقصها الكثير حتى اليوم . وأول شيء يجب أن يعمل هو أن تقوم كل خطوة فى المعجم على دراسة دقيقة ، فيعرف لمن يؤلَّف ، وما الهدف منه ثم تدرس الألفاظ التى يجب إدخالها على ضوء الأمرين السابقين . ويجب الاعتماد فى المفردات على الاستعمال الحديث عند كبار أدبائنا وكتابنا ، وألا تحشى بالمفردات من جميع الأنواع وبكل ما أمكن من علوم ومصطلحات وأعلام ، وأن يطبق عليها النظام الألف بائى بصورة عامة ما أمكن ؛ وأن تحل مشكلة الحروف المزيدة التى جعلت بعض الكلمات من الممكن وضعها فى موضعين أو ثلاثة أو أكثر ، وتدرس المعانى أيضا فتفضل المستعملة أو التى تكثر الحاجة إلى معرفتها ، وترتب بحسب الهدف من المعجم أى الشائع فالأقل شيوعا أو ترتيبا تاريخيا أو ما إلى ذلك ؛ وأن تفسر بعبارات واضحة مصورة لا تحتوى على ألفاظ يحتاج المرء إلى الكشف عنها لمعرفة معناها ؛ وأن يقلل التفسير بالمرادفات ما أمكن ، فإذا فسرنا به اخترنا المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا . ويجب أن يفرق بين المعانى المختلفة من المادة الواحدة والصيغ المختلفة من الأفعال والأسماء والأفعال المتعدية واللازمة ، ويجعل لكل ذلك قسم معين فى المادة ؛ وتميز أبواب الأفعال وتصرفات الأسماء والصفات وتذكيرها وتأنيثها والحروف بالرموز التى توضع بعدها مباشرة كما يظهر من أى معجم غربى

خاتمة

عشت مع هذه الرسالة سنين أعمل فيها دائبا ، ولا أنقطع عن التفكير حين لا أستطيع العمل ، فإذا تعذر الاثنان كانت الأحلام . كانت أملى ومطمحى ، فكانت شغلى . كنت أحبها حتى أشغف بها أحيانا ، حين تنبسط أمامى وتفتح لى صدرها ؛ وتسأمها نفسى حين يطول الطريق ، وتختفى الأعلام التى تهدى سالكيه ، فيكتنف الظلام .

وها هى ذى الآن قد صارت خَلقًا سويا ، وكتابا أُعجب به أنا كل الإعجاب إذ كان من خَلْقى ، وإذ لقيت فيه الأمرّين ، بل كل مُرّ . وأرجو أن ينال من إعجاب القارئ ما نال من إعجابى به والتقدير لما فيه من جهد وثمرات ، وإشارات وأضواء ، قد تهدى غيرى فى مستقبل الأيام إلى ثمرات أعظم مما وصلت إليه ، وأجل خطرا .

ولعل أكره شىء إلى نفسى أن أتحدث عن عملى وما بذلت فيه من جهد ، وما وصلت إليه ، فكل ذلك من اليسير أن يتضح من الرسالة نفسها . ولكننا فى مقام مناقشة ، يستحب فيه منا — نحن الطامحين الدارسين — أن نتكلم عن أنفسنا فى عملنا المقدَّم للمناقشة ، بل يطلَب منا ذلك طلبا ، ولابد من الاستجابة له .

تعالج رسالتى هذه لونا من ألوان الثقافة الإسلامية غنيا بالآثار غنى ربما لا يفوقه فيه غيره من الألوان . وتسير مع هذا اللون منذ نشأته إلى يومنا هذا ، بل تضع بعض تخطيطات ترى أن مستقبله سيراعيها . فهو زمن فيه طول وسعة : طول يكاد يكون اثنى عشر قرنا ، وسعة بكثرة ما فيه من آثار ، شغلت كل هذه الأوراق فى الوصف .

وتعد هذه الرسالة أول بحث يصف المعجمات العربية جميعها فى تطورها الدائم ، فى الشرق والغرب ، وأعدها البحث الأول لأنها الوحيدة بين ما تناول المعاجم

العربية بالوصف الجديرة بصفة « البحث » . فقد أقامت وصفها على دراسة واعية مدققة ، ووضعت كل معجم فى مكانه اللائق به فى تاريخ تأليف المعاجم ، ولم يكن شىء من ذلك عند الدارسين قبلها . لجل اعتمادهم على المزهر وأمثاله ، فكانت أبحاثهم قاصرة مخلة ، إن لم تكن خاطئة . فهذا أحد كبار المستشرقين المهتمين باللغة والمعاجم ، وهو الأستاذ فيشر ، ظن أن الجيم للشيبانى ومجمل ابن فارس ومفردات الراغب وغيرها تسير فى نظام واحد ، قال عن معجمه[1] : « وقد رتبت الكلمات على حسب المواد الترتيب المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحروف الأول والثانى والثالث أسسا ، أى على حسب الطريقة التى وردت فى كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى وفى مجمل اللغة لابن فارس ، وفى المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى ، وفى أساس البلاغة ، وفى الفائق للزمخشرى ، وهلم جرا » ، مع أنها تتبع ثلاثة نظم مختلفة فى الترتيب ، كما اتضح من هذه الرسالة .

وهداها هذا البحث الدقيق لمخطوطات المعجمات ومطبوعاتها إلى كثير من الحقائق التى لم نكن نعرفها من قبل عن أكثر المعاجم . فكان من النتائج الهامة التى وصلت إليها تجلية الأمور التى أضافها كل معجم إلى سابقيه فى المنهج والمادة والأمور التى قلدها فيها ، والاتجاهات الجديدة التى أدخلها عليها ، إلى جانب وصفه وصفا شاملا دقيقا من جميع نواحيه ، وحاولت أن تتبين أصول هذه الاتجاهات الجديدة وبذورها فى الماضى ، وكيف انبثقت عنها .

ووصلت الرسالة إلى تأليف ثلاث مدارس من المعجمات العربية القديمة ، هى مدرسة العين ، والجمهرة ، والصحاح ، ووجدت مدرسة رابعة فى بعض المعاجم ذات الاتجاه الخاص بعض الشىء كأساس البلاغة ، ولكنها جعلته فى المدرسة الرابعة الحديثة ، مع ضآلة الصلة بينها وبينه ، إذ تغترف معاجمنا الحديثة من المناهج

---

(١) مقدمة معجمه ٣١ .

الغربية ، فعلت ذلك لتشابه الترتيب فى الأبواب والفصول حسب . وبينت الصِّلات بين معاجم المدرسة الواحدة ، وتطورها فى أهدافها ومناهجها وميولها بين المدرسة والمدرسة ، لتربط بين المعجمات جميعها .

وعنيت فى المدرسة الحديثة بالتطورات التى عرت ترتيب الألفاظ فى داخل المواد ، وعرت علاج هذه الألفاظ نفسها ، لأنهما الأمران اللذان لقيا العناية الكبيرة فى عصرنا الحاضر . كما عنيت بإبانة أثر الغربيين فيها ، وأثر البيئة التى ظهرت فيها أكثر معاجم هذه المدرسة وهى بيئة مسيحية دينية .

ولم تهمل مشروعات المجمع اللغوىّ المصرىّ التى لم تطبع بعد ، بل تناولتها بالبحث والوصف والاقتراح .

ووضعت أمام لغويىّ العرب الأهداف التى يرمى إليها مؤلفو الغرب من معاجمهم ، والمناهج التى اتخذوها فى سبيل تحقيقها ، وعنيت بأحدث معاجمهم ، وأكثرها تطورا ، حتى يبين الفرق بيننا وبينهم ، ونختار ما يلائمنا منها .

وتبين من البحث أن جميع أصحاب المعاجم العرب كانوا ينظرون إلى اللغة نظرة ناقدة ، فهم يرمون إلى جمع الصحيح الفصيح . وغلب عليهم هذا الهدف فى القرن الرابع خاصّة حتى توج بالصحاح . وكان همهم الأول فى النقد التصحيف . فأضاعت علينا هذه النظرة كثيرا من اللغات واللهجات العربية التى اعتبرت رديئة أو غير فصيحة أو ما شابه ذلك . ولعلها كانت تمدنا بما ينفعنا فى أبحاثنا فى اللغة العربية عامة والفصحى خاصة . وقد كان الغربيون ينظرون إلى لغاتهم هذه النظرة الناقدة فى المعجمات حتى أواخر القرن الثامن عشر فعدلوا عن ذلك ، ورموا إلى الجمع والتسجيل .

ومن أسباب هذه النظرة عندنا كون العربيّة لغة القرآن والرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ، فارتبطت العربية — وعربية القرآن خاصة — بالدين ارتباطا شديدا ، أسبغ عليها القداسة . فكان فى ذلك نفعها وضررها ، فقد حمى القرآن

العربية القرآنية من الضياع ، وأبقاها العصور الطوال . أما ضررها فلأن هذه القداسة جعلت المسلمين والعرب يتمسكون بها بصورة واحدة منها ، فتأخرت عن حاجيات العصور الحديثة ، ولم تستطع أن تجاريها حتى نادى كثيرون بهجرها تماما . وظهرت هذه النظرة الدينية بأجلى وضوح ابتداء من القرن الرابع ، على يدى الأزهرىّ .

وأدى بنا البحث إلى أن المنهج النظرى كان على الدوام أكثر تقدما من المنهج التطبيقى فى المعجمات عند العرب . فقد وضع الخليل منهجا نظريا حسن التقسيم والتبويب ولكنه لم يستطع — هو أو تلميذه الليث — تطبيقه فى كتاب العين ، فعدل عن كثير من خطواته ، وسار على نهج فيه بعض المغايرة . ووضع ابن سيده فى مقدمة محكمه منهجا يعتبر ثورة فى عالم التأليف اللغوىّ العربىّ ، ولكنه لم يستطع له تنفيذا فى المعجم أيضا . فما هى إلا آثار فيه . ولو طبقه عليه لأغنانا عن كثير من التخبط والاضطراب ، وكثير مما نريد أخذه عن الغربيين اليوم ، ولكان معجمه فذا بين معجمات العربية .

كذلك أدى البحث بهذه الرسالة إلى اكتشاف سبب هذه الظاهرة ، وهو كثرة المفردات وسعة اللغة العربية . ولذلك نرى الرسائل الخاصة تسرع إلى التنظيم والترتيب ، والسير على حروف ألف باء ، قبل المعجمات الكبيرة ، ونرى أساس البلاغة الذى يقع بين المعاجم الخاصة والعامة يسير على هذا الترتيب ويحسنه .

هذه الثمرات تامة الخلق ناضجة فى الرسالة ، وجدتُ بردا وسلاما فى تفيؤ ظلالها حين بلغت إليها ، بعد هذا الشوط الطويل الذى قطعته فى طريق غير ممهد لم يستطع سالكوه أن يقطعوا إلا أجزاء منه قصيرة ، ثم ملوا السير فيه وأضناهم الجهد . وإنى لأرجو أن يجد أساتذتى فى هذه الثمرات ما وجدت ، لا من راحة وجمال حسب ، بل من رحيق .

محتويات الجزء الثانى

الفهـــــارس

فهرس الأعلام

فهرس المواضع

فهرس الكتب

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤	٢	الهمذانى	الهمدانى
٢١	الأخير	عبد الله	عبيد الله
٢٢	١٢	شعراء	شعرا
٤١	٢٢	بتأويلهما	بتأويلها
		واشتقاقهما	واشتقاقها
٥٠	١٩	المؤرخين	المؤرخ لهم
٥٤	١٧	المدان	الميدان
٦٣	٤	عبد الغفار	عبد الغافر
٦٧	١	مواردها	موادها
٦٨	٤	الفيوى	الفيومى
٨٢	٧	الأمثلة	الأمثال
٨٨	٥	مراجعهم	مراجعهما
٩١	١٣	أبى عبيدة	أبى عبيد
١٠١	٥	إذا	إذ
١٣٦	١٦	عبد الله العتبى	عبيد الله العتبى
١٢٧	١١	النمرى	النميرى
١٣١ ، ١٤٠	١١/١	أبو زيد	أبو زياد
١٤٣	١٢	بقريب	قريبا
١٧١	٩	أبو نصر	أبو الفتح
١٩٥	٣	على بيت	عليه بيت
٢٤٢	١٠	الليثية	الليثة
٢٤٩	٣	بلغتين	بملتين
٢٥٠	١٨	مردافا	مرادفا
٢٧٢	٣	القطعى	القطيعى
٢٧٥	٢١	العالم	العلم
٢٩٤	٨	وابن ليلى	وأبى ليلى
٢٩٨	٥	ذِكر	ذكَرَ
٣٠٢	١٣	أصلح	أصح
٣٤٩	٧	فيهما	فى الجمهرة
٣٥٤	١٤	أحمت	تمراً أحمت
٣٧٩	١٧	ابن القدام	أبى القدام
٣٨٣	١٨	والتقاع	والهقاع
	٢٢	للجميع	للجمع
٣٩٥	١٥	شرح	شرع
٤٠٨	١	الجهرة	الجمهرة
٤١٩	١٢	عبادة	عبارة
٤٤٨	٤	الهزة	الهمزة
٤٥٥	٤	زاد	ما زاد
٤٦٦	١٤	المجل	المجمل
٤٦٨	١٩	المجر	المجمل
٤٧٨	٥	معجمه	معجميه
	١١	والجرة	والجمهرة
١٨٦	١٩	عربى	غير عربى
٤٩٩	٧	المحرر	المحرم
٥١١	٧	من فيه	فيه
٥١٧	٤	لا لها	لا سند لها
٥٢١	١٨	بماء	بماء
٥٢٣	٢	كلٌّ	كلٌّ
٥٤٢	الأخير	المجل	المجمع
٥٨٦	١٥	والمحكم	والعباب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٢١	١٤	وعبقارى	وعباقرى
٦٢٤	٣	الفلالى	الفيلالى
٦٤٣	٥	فليِعد	فلعَيد
٦٥٢	٨	ولكن	ولكن هم
٦٦١	٢٢	الصحاح	فى الصحاح
٦٧٠	٥	اقصر	اقتصر
	٢١	بالتحصيف	بالتصحيف
٦٨١	٦	ومنهما	ومنها
٦٨٥	١١	هيقعة	هينمة
٦٩٧	١٦	نثرا	نثر
	الأخير	إذا	إذ
٧٠١	»	أكللات	أكلات
٧١٦	٣	الهقعة	الهيقعة
٧٢٠	١٧	ليستطع	ليستطيع
٧٢٩	١٤	وعن	ومن
٧٤٨	١٤	خر	خطر

ماورد فى صفحة ٦ عن أبى عبيد الهروى غير صحيح ، فقد اختلط الأمر فيه بينه وبين أبى عُبَيد القاسم بن سلام .

دار مصر للطباعة
٣٧ شارع كامل صدقي